

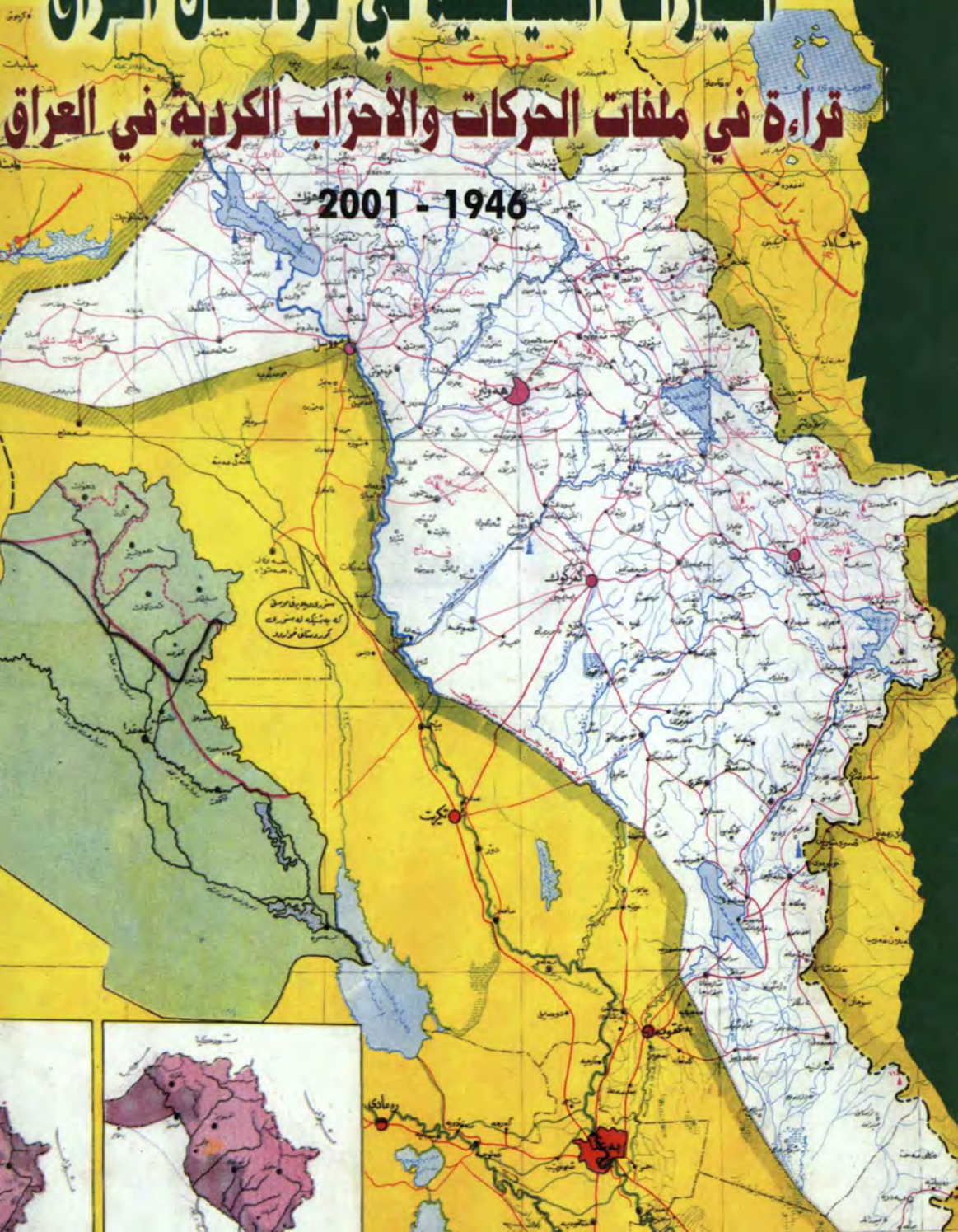
# صلاح الخرسان

تصوير ابو عبد الرحمن الكردي

## التيارات السياسية في كردستان العراق

### قراءة في ملفات الحركات والأحزاب الكردية في العراق

1946 - 2001



جميع حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م

مؤسسة البعث

للطباعة والنشر والتوزيع



المكتب : بئر العبد سفير الإنماء، ١ - ط ٣ - المستودع : صغير - جانب فرن الأمراء.  
ص.ب : ١١ - ٧٩٥٢ بيروت ٢٢٥٠ - ١١٠٧ - هاتف : ٠١/٥٥٣١١٩ - ٠٢/٥١٤٩٠٥ - بيروت لبنان

صلاح الخرسان

# التيارات السياسية في كردستان العراق

قراءة في ملفات الحركات والأحزاب الكردية في العراق

2001 - 1946

مؤسسة البعثة  
بيروت - لبنان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



## الاهلء:

الى شهلاء الوطن..  
أكرم من في الدنيا..  
وأنبء بني البشر..



## المقدمة

عاش العرب والأكراد جنباً الى جنب في وطن واحد طوال حقبة سحيقة من تاريخ بلاد ما بين النهرين، وبعد ظهور الاسلام ووصول موجات الفتح الى أرض العراق كان الأكراد من السباقين الى الدخول في الدين الحنيف حيث برز منهم خلال العصور الاسلامية المختلفة الولاة وقادة الفتوحات والفقهاء والمؤرخين وغيرهم الذين أضافوا الشيء الكثير الى رصيد الحضارة الاسلامية الزاخر بابداعات ابنائها من شتى القوميات. وبعد تأسيس الدولة العراقية الحديثة في آب 1921 ظل العرب والأكراد كما كانوا طوال تاريخهم يجمعهم كيان واحد ومصير واحد وآمال مشتركة في مستقبل مشرق وحياة حرة كريمة يسودها العدل والانصاف في ظل الدولة العتيدة، الا أن تلك الآمال العريضة سرعانما تبددت بسبب السياسات العنصرية والطائفية التي مارسها حكام العراق الجدد على حد سواء بحق شركاء الوطن من العرب والأكراد الذين مكنتهم طوبغرافية الارض والموقع الجغرافي من التعبير أكثر من غيرهم عن رفضهم للواقع الذي فرض عليهم وذلك بالثورات والانتفاضات المسلحة التي غلب عليها الطابع العشائري في العهد الملكي والطابع الحزبي في العهد الجمهوري. وكانت كبراهها ثورة ايلول 1961 التي شكل انهيارها في آذار 1975 منعطفاً حاسماً في مسار حركة القومية الكردية في العراق التي عادت الى النهوض من جديد باندلاع ما اصبح يعرف بالثورة الجديدة التي تميزت بتعدد القوى السياسية والحزبية التي ساهمت باطلاق شرارتها وبسعي قياداتها الى ربط القضية الكردية بحركة الشعب العراقي في مواجهة الدكتاتورية والتسلط.

ولعل من أبرز ما أنجزته تلك الثورة تحقيق المصالحة الوطنية الشاملة بين فصائلها والتي توجت باقامة الجبهة الكردستانية التي قادت عملياً انتفاضة آذار الشعبانية في كردستان

العراق عام 1991 واستطاعت من بعدها أن تملأ الفراغ الذي تركه انسحاب النظام من المناطق الكردية، وان تجري بنجاح انتخابات تشريعية انبثق عنها المجلس الوطني الكردستاني الا أن تلك التجربة الرائدة تعرضت للانتكاسة بتفجر الاقتتال الداخلي بين الاطراف الحزبية المتنازعة والذي أمكن تطويقه بعد أن اتفقت كلمة الجميع على وجوب نبذ استعمال القوة في حل المنازعات والعودة الى صناديق الاقتراع وكان هذا انجازاً بحد ذاته ومدخلاً سليماً ليس لحل الاشكال القائم في كردستان وانما لاعتماد نفس الخيار في حل مشاكل العراق باسره.

ونظراً للدور المحوري الذي اضطلعت به التنظيمات الحزبية الكردية في صناعة الكثير من الاحداث على مدى النصف قرن الأخير من تاريخ العراق السياسي الحديث كان لا بد من تسليط الضوء على ذلك الدور من أجل تكوين صورة واضحة المعالم ومتكاملة الأبعاد عن جزء هام من منظومة القوى والأحزاب العاملة على الساحة العراقية التي حاولنا من قبل تسليط الاضواء عليها من خلال دراستين هما (صفحات من تاريخ الحركة الشيوعية في العراق) و(حزب الدعوة الاسلامية.. حقائق ووثائق). أما هذا الذي بين يديك عزيزي القارئ فيتناول هذه المرة التيارات السياسية في كردستان العراق والذي جاء لا يشكل ثالث الاثافي كما يقال وانما حلقة في سلسلة نأمل أن تستمر بعونه تعالى لتشمل باقي التيارات التي تتكون منها الخارطة السياسية في العراق.

وهنا لا أجدني في حرج من تبيان المصاعب التي اعترت طريق البحث بشكل فاق ما سبقه لاسباب عدة في مقدمتها الطبيعة المعقدة للمشكلة الكردية وما رافقها من تأثيرات اقليمية ودولية وكذلك صعوبة الوصول الى الجزء الغاطس من الأحداث اضافة الى سعة موضوع البحث وتشعبه بما يحول دون الاحاطة بكافة جوانبه وهذا ما دعاني الى تقديم الالهم على المهم والتركيز على القوى الأساسية في الساحة باستثناء التيار الاسلامي في كردستان الذي وجدت أن من الأفضل أن تفرد له دراسة مستقلة بسبب خصوصيته. وقبل أن أختتم لا بد لي وعرفانا بالجميل أن أتقدم بالشكر الجزيل الى السادة الأفاضل من قادة وكوادر الاحزاب الكردية الذين التقيتهم على مدار السنوات التي استغرقها البحث سواء داخل كردستان الحبيبة أو خارجها الذين جادوا علي بخلاصة خبراتهم وتجاربهم في العمل الميداني السياسي والعسكري والتنظيمي، مما أغنى الى حد كبير مادة البحث وأخرجها بالصورة التي انتهت عندها.. كما أشكر الاخوة والزعماء الأعزاء الذين

كان لهم فضل كبير في ترجمة نصوص مطولة من اللغة الكردية الى العربية وكذلك الافراد المؤسسات الذين أعانوني بكم كبير من الوثائق وكلها قيمة، والتي لم استطع نشرها بالكامل لعدم امكانية استيعابها في مجلد واحد عسى أن يتسنى لي ذلك في المستقبل القريب.

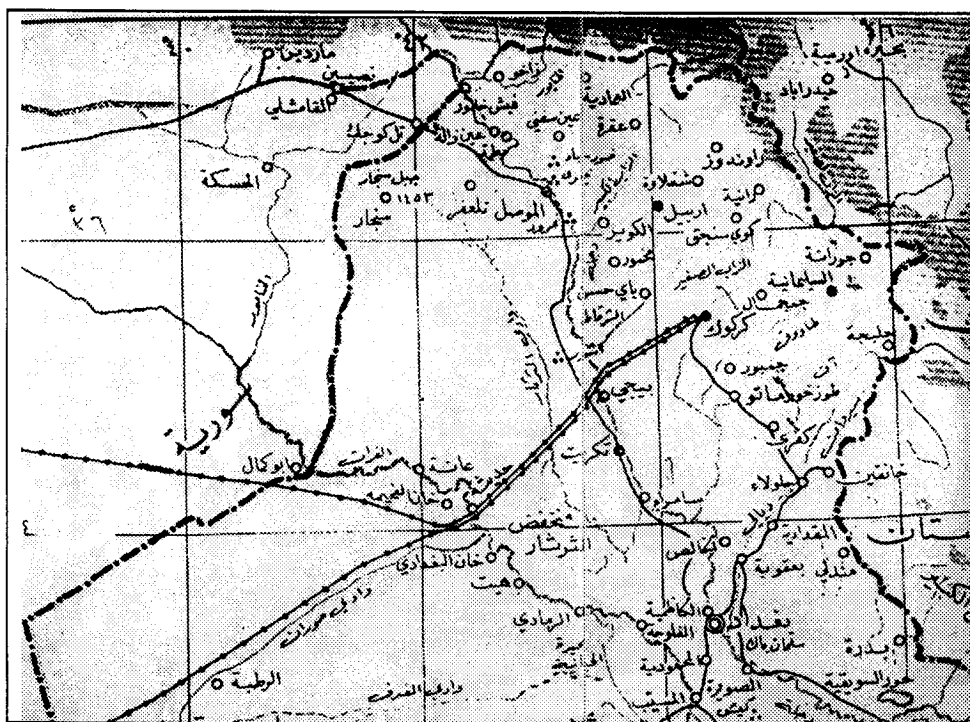
وما توفيقي إلا بالله، عليه توكلت واليه أنيب، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

صلاح الخرسان

بيروت

2001/1/25





خارطة تبين مناطق كردستان العراق

## الباب الأول

# جذور القضية الكردية في العراق



## الفصل الأول

### **من العهد العثماني حتى الاحتلال البريطاني**

- الانبعاث القومي
- حق تقرير المصير
- مشكلة الموصل





## ■ الانبعاث القومي

تأثر الأكراد شأنهم في ذلك شأن باقي شعوب الدولة العثمانية بموجة الانبعاث القومي التي سادت أجزاء واسعة من تلك الدولة في السنوات التي سبقت الحرب العالمية الأولى.

وقد ساهمت سياسة التتريك التي اتبعتها حكومة الاتحاد والترقي بعد استلامها للسلطة وتنحية السلطان عبد الحميد عام 1909 في نزوع تلك الشعوب إلى التحرر من ريق الاتحاديين والرغبة في تأسيس الدولة القومية الحديثة الخاصة بها وفق النموذج الأوربي، وقد ساهمت الإمبراطوريات الأوربية الكبرى القائمة آنذاك والتي كانت تتطلع إلى تقسيم تركية (الرجل المريض) وهو الاسم الذي كانت تطلقه على الدولة العثمانية في تغذية النزعات القومية تلك عبر بعثاتها الدبلوماسية ومؤسساتها التعليمية والتبشيرية التي كانت تنتشر بكثافة في كافة الولايات العثمانية وخاصة تلك التي تتركز فيها الأقليات الدينية، وذلك بهدف تفتيت آخر الإمبراطوريات الإسلامية من الداخل.

ومما لاشك فيه إن مظالم السلطات العثمانية وعنجهيتها وتخلفها عن اللحاق بركب الحضارة الصاعد قد ساهم في انحياز شخصيات وزعامات سياسية واجتماعية، لابل وحتى بعض الزعامات ذات الصفة الدينية إلى جانب التيار الداعي إلى إنهاء السيطرة العثمانية على المناطق والولايات التي تقطنها عناصر وشعوب غير تركية.

ومن بين تلك الشخصيات البارزة التي انساقت وراء تلك الدعوات الرامية إلى الانفصال عن الآستانة وتشكيل الدولة القومية المستقلة، الشيخ محمود البرزنجي الملقب بالحفيد وهوزعيم أسرة (كأكة أحمد البرزنجي) وهي من العوائل الدينية المتنقذة في مدينة

السليمانية العراقية ولها جمهور واسع من الأتباع والمريدين، كما تمتلك مساحات واسعة من الأراضي الزراعية الخصبة، وقد قتل والده الشيخ سعيد وشقيقه الشيخ أحمد - بتحريض من جمعية الاتحاد والترقي كما أشيع - ونجا هو باعجوبة في حادثة جرت في مدينة الموصل في كانون أول 1908 التي سبق وأن أبعد إليها مع كافة أسرته بأمر من السلطات العثمانية، وبعد عودته إلى مسقط رأسه بدأ الشيخ الحفيد يخطط لإقامة دولة كردية مستقلة مركزها مدينة السليمانية التي كانت آنذاك جزءاً من ولاية الموصل<sup>(1)</sup>، ولتحقيق هذا الهدف أخذ يتصل بعدد من الشخصيات والأسر الكردية النافذة كالأسرة البدرخانية وغيرها، عارضاً على من اتصل به مشروعه القومي الطموح، بعد ذلك باشر بفتح قنوات اتصال مع كل من روسيا القيصرية وبريطانيا، وهاتان الدولتان كانتا في مقدمة الدول الكبرى الساعية لتفتيت الإمبراطورية العثمانية والانقضاض على نفوذها وممتلكاتها، وكان تركيزه على الروس أكبر لقرب المناطق الكردية من الحدود الروسية، فأرسل في آب 1913 مندوباً عنه إلى القنصل الروسي العام في بغداد المسيو (ألف)، كما أرسل ممثله الشخصي السيد أحمد البرزنجي لمقابلة القنصل الروسي في الموصل المسيو (كريسانوف) وحملته رسالة إلى الحكومة الروسية أبدى فيها استعداداه واستعداد الأكراد معه للتعاون مع روسيا ضد الدولة العثمانية إذا كان لروسيا القيصرية رغبة في ذلك.

وعلى الرغم من إن تلك الاتصالات السرية لم تؤد إلى نتيجة تذكر إلا أنها ساعدت على تسليط الضوء على شخصية الشيخ الحفيد والتعريف به لدى الدوائر الدبلوماسية والاستخباراتية الروسية والبريطانية، كما كشفت عن مطامحه السياسية بعيدة المدى، ولقد شكل الانطباع المتولد عنه لدى تلك الدوائر الأساس الذي تعاملت من خلاله السلطات البريطانية معه عند احتلالها للعراق في الحرب العالمية الأولى.

وكان الشيخ محمود الحفيد قد شارك في أتون تلك الحرب وكان بمبعيته (1000) مقاتل كردي، واستطاعت قواته من إلحاق الهزيمة بالقوات الروسية التي وصلت إلى منطقة بنجوين وطردها إلى خارج الحدود عبر الأراضي الإيرانية، كما خاض مع (1500) من مقاتليه الأشداء غمار معركة الشبيبة الضارية جنباً إلى جنب مع آلاف مؤلفة من أبناء العشائر العربية الذين توجهوا إلى جبهات القتال بقيادة علماء الدين في النجف وكربلاء والكاظمية استجابة لنداء الجهاد الذي أعلنته الدولة العثمانية المسلمة،

وكان المجاهدون الأكراد قد قاموا «بزيارة مرقد الإمام علي(ع) في النجف الأشرف قبل توجههم إلى ميادين القتال»<sup>(2)</sup>، إلا أن خلافاً حاداً قد نشب بين الشيخ الحفيد والقائد العام للقوات العثمانية في جبهة جنوب العراق أدى إلى انسحابه مع قواته إلى معقله الحصين في مدينة السليمانية ويدو أن الشيخ الحفيد لم يكن مقتنعاً تماماً بوجوب القتال إلى جانب العثمانيين في الحرب، لا بل إنه «كان يتحين الفرص للتأثر لوالده، كما أن اشتراكه في معركة الشعبية لم يكن حياً منه للاتحاديين الأتراك بل بتحريض من رجال الدين وتضامناً مع موقف العشائر العربية في الوسط والجنوب»<sup>(3)</sup>.

## ■ حق تقرير المصير

بعد أن وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها تولى مجلس عصبة الأمم معالجة الآثار والمشكلات الناجمة عنها، وكان أهم الملفات المعروضة على مؤتمر الصلح الذي عقد في باريس مصير ومستقبل الأمم والشعوب التي انحسر عنها ظل الدولة العثمانية، والتي أصبحت خاضعة بعد الحرب لسيطرة الدول الحليفة المنتصرة فيها. وكان زعماء الأكراد قد استغلوا فرصة عقد ذلك المؤتمر وشكلوا وفدًا للمشاركة فيه برئاسة الجنرال شريف باشا أحد الشخصيات البارزة في الدولة العثمانية، وقد تقدم الوفد المذكور بمذكرة إلى مجلس الحلفاء الأعلى في 1919/3/22 طالب فيها باستقلال كردستان وتوحيدها ضمن دولة واحدة، ولاقي ذلك الطلب والذي جاء متمشياً مع مبدأ حق تقرير المصير الذي أعلنه الرئيس الأمريكي (ولسن) والذي نص البند الثاني عشر منه على مايلي: «يجب أن يكفل لجميع القوميات غير التركية في الإمبراطورية العثمانية المجال لاستكمال استقلالها الذاتي». تجاوباً من المؤتمر وقبولاً مبدئياً له.

وبناء على ذلك أقرت معاهدة (سيفر) المعقودة في 1920/8/10 في بنودها «62، 63، 64» بحق الأكراد في تأسيس دولتهم ضمن المناطق الكردية «شرقي الفرات، وجنوب غرب تركيا، وشمال الحدود التركية المتاخمة لسورية والعراق»، وهي مناطق تقع جميعها ضمن حدود تركيا الحديثة حالياً، وقد اشترطت المعاهدة أن يوضع مشروع استقلال الدولة الكردية المقترحة خلال ستة أشهر من تاريخ دخول تلك المعاهدة حيز التنفيذ، وأن يتم منحها الاستقلال خلال سنة من تاريخ تطبيق معاهدة الصلح مع تركيا، وذلك في حال حصول رغبة من السكان المحليين في الانفصال عن تركيا التي لم تكن

الخلافة الإسلامية قد ألغيت فيها بعد، وتقديمهم طلباً بذلك إلى مجلس عصبة الأمم الذي تجب مصادقته عليه. كما لم يبد الحلفاء أي ممانعة في انضمام كردستان العراق إلى الدولة الكردية المستقلة إذا رغب سكانها بذلك.

وفيما كان مبضع الدول المهيمنة على عصبة الأمم يهوي على ما تبقي من أشلاء الدولة العثمانية ووصل حد سكينه إلى هضبة الأناطول، أعلنت الخارجية التركية بعد تسلمها لنصوص المعاهدة عن موقف تركيا الرسمي الراض للبنود المتعلقة بإقامة دولة كردية على جزء من أراضيها، وقد جاء ذلك الموقف بعدما أعلنت بريطانيا في نيسان من عام 1924 عن فرض انتدابها على العراق «تحقيقاً للنوايا الاستعمارية البريطانية المبيتة حيال الممتلكات العثمانية التي قررت مصيرها اتفاقية (سايكس/بيكو) الاستعمارية السرية المعقودة أثناء الحرب بين بريطانيا وفرنسا وروسيا القيصرية، وهي الاتفاقية التي فضحها البلاشفة بعد انتصار ثورة أكتوبر الاشتراكية فوراً»<sup>(4)</sup>، والتي أخذت طريقها إلى حيز التطبيق رغم انكشاف أمرها أمام الرأي العام لذلك عمد واضعوها إلى إضفاء بعض اللمسات عليها بما يؤدي إلى التعمية والتضليل على الأهداف والمرامي الحقيقية التي استبطنتها تلك الاتفاقية، والتي ثبتت السياسة البريطانية ووجهت على أساسها، فكان ظاهرها الحرص على تطبيق معاهدة سيفر بما تحمله بنودها من وعود للشعوب المعنية وباطنها التمسك المطلق باتفاقية (سايكس/بيكو) بكل ما تتضمنه من هيمنة وتحكم بمصير تلك الشعوب ومقدراتها، وهذا ما تجلّى في طريقة التعامل مع القضية الكردية التي أثيرت في (سيفر) والتي أراد لها الإنكليز إن تكون قنابل موقوتة في جسم الكيانات السياسية التي ظهرت في المنطقة في أعقاب الحرب العالمية الأولى، واستناداً إلى تلك السياسة الماكرة، منعت سلطات الاحتلال البريطاني الحكومة المؤقتة - التي تشكلت في بغداد في 25 تشرين الأول 1920 برئاسة السيد عبد الرحمن النقيب - من بسط سلطتها على المنطقة الكردية في الشمال مع أنها كانت على مر التاريخ الحدود الشمالية لبلاد ما بين النهرين (ميسوبوتاميا) سواء قبل الفتح الإسلامي أو بعده، ولا زالت الآثار العباسية في زاخو (أقصى مدينة حدودية في الشمال) كالجسر العباسي وغيره شاخصة فيها حتى الآن.

ومن الجدير بالذكر أن العراق قسم إدارياً بعد دخول الجيوش العثمانية بغداد في 31/12/1534 إلى أربع ولايات هي: بغداد والموصل والبصرة وشهرزور، ثم أعيد التقسيم

خلال فترة الحكم العثماني الذي استمر أربعة قرون، فكانت كل من الولايات الثلاث بعد دمج ولاية شهرزور بولاية الموصل «تحت إدارة وإل واحد مركزه في بغداد، غير أن تلك المناطق تحولت بموجب (تنظيمات) مدحت باشا الجديدة لعام 1876 إلى ولايات منفصلة هي ولاية بغداد وولاية الموصل وولاية البصرة»<sup>(6)</sup>.

وبسبب تلك العلاقة العضوية والتاريخية بين مختلف أجزاء العراق بما فيها المناطق الكردية فإن مشروع سلطات الاحتلال البريطاني لفصل تلك المناطق إدارياً عن جهاز الحكم المركزي في بغداد، واجه صعوبات جمّة فوجئ بها القيمون على السياسة البريطانية في العراق وعلى رأسهم المندوب السامي البريطاني الذي وجد أن «من الصعوبة بمكان فصل هذه المناطق عن العراق، وشعر أن هذا الفصل معناه فصل منتجات كردستان عن أسواقها الطبيعية، الأمر الذي يؤدي إلى الإضرار المباشر بالأكراد أنفسهم، وفي الوقت نفسه لاحظ إن كردستان العراقية تكاد تكون منفصلة تمام الانفصال عن بقية المناطق الكردية، الواقعة في تركيا وإيران حيث اندمجت حياة الأكراد الاقتصادية والاجتماعية بحياة العرب الاقتصادية والاجتماعية، فكانوا يسوّقون منتجاتهم من المواشي والتبوغ وفحم الغابات والجوز واللوز والسّمّاق وسائر المنتجات الجبلية إلى أسواق كركوك والموصل وبغداد لبيعها، ويشترّون بأثمانها المواد الاستهلاكية والغذائية والسكنية ونحوها من أسواق هذه المدن، كما نزح عدد كبير من أكراد السليمانية وكركوك وأربيل والموصل إلى بغداد وإلى سائر المدن الكبرى واختلطوا بالعرب وتصاهروا، وفي الوقت نفسه نزح عدد كبير من رجال الدين إلى جبال كردستان، وفتحوا المدارس للأكراد، وتصوّف بعضهم وانبثقت من تعاليمهم الدينية مشيخات وطرق صوفية تركت أثرها في نفوس الأكراد»<sup>(7)</sup>.

لذلك لم يجد المندوب السامي البريطاني - تبعاً لذلك - بداً من التراجع عن قراراته السابقة ولكن بالتدرّج، فبدأ أولاً باصدار قرار حصر بموجبه المناطق الكردية التي يجب أن ترتبط بدائرته مباشرة في حدود «لواء السليمانية» فقط لاغير، وقد أشعر مجلس الوزراء العراقي بقراره هذا بموجب كتاب رسمي فيما يلي نصه:

التاريخ: 22 شباط 1921

«إلى سكرتير مجلس الوزراء

الرقم 3330/4

أمرني فخامة المندوب السامي أن أحاطبكم بشأن أمور لواء السليمانية الإدارية:



لا يخفى على مجلس الوزراء: أن معاهدة الصلح مع تركيا تنص على عدم معارضة دول الحلفاء الكبرى، إذا أرادت المناطق الكردية التابعة للواء الموصل الانضمام إلى حكومة كردستان، في خلال سنة واحدة من تاريخ عقد الصلح مع تركيا، ويعترف فخامة المندوب السامي بالمصالح الاقتصادية وسواها التي تربط لواء السليمانية بالعراق.

عليه يظهر لفخامته إمكان القيام بما عليه نحو الأمة الكردية من جهة، والحكومة الوطنية من جهة أخرى، وذلك بتأليف إدارة في لواء السليمانية حالاً يدير دفتها فخامته بمشورة وزراء بدلاً من الصورة المتبعة الآن، أي إدارة دفّة الأمور من قبل هيئة الوزراء بمشورة فخامة المندوب السامي، أما هذه الإدارة فستكون مؤقتة ينظر فيها بعد انقضاء المدة المصرّح بها في معاهدة الصلح.

ثم إن السير (برسي كوكس) يتّبع سياسة من شأنها تأييد الحكم الذاتي، وقد باشر فعلاً في تقليل عدد المأمورين البريطانيين والهنود، وتعيين قائم مقامين وطنيين، يفكر فخامته أيضاً في تعيين متصرّف لواء السليمانية، وإن السياسة في العراق والسليمانية مع كونها سياسة موحدة الغرض والمرمى، يجب أن تكون مراجعات متصرّف لواء السليمانية مع المندوب السامي رأساً، بدلاً من أن تكون مع الوزراء، ففخامة المندوب السامي يود الوقوف - والحالة هذه - على رأي مجلس الوزراء بهذا الخصوص، ولعل هذه الخطة تحوز قبولاً منهم<sup>(8)</sup>.

وبعد ورود كتاب المندوب السامي عقد مجلس الوزراء جلسة في 1921/3/7 قرر فيها مطالبة المندوب السامي البريطاني بإبقاء القديم على قدمه، وإعادة توحيد السليمانية إدارياً مع باقي الألوية (المحافظات) العراقية وفيما يلي نص قراره:

«تلي كتاب من سكرتير فخامة المندوب السامي مرقم 3330/4 ومؤرخ في 22 شباط 1921 متعلّق بشؤون إدارة لواء السليمانية فقرر مجلس الوزراء بالاتفاق ما يأتي:

1 - بناء على أهمية موقع لواء السليمانية الجغرافية والروابط الاقتصادية والسياسية التي تربطه بالعراق، والتقاليد المشتركة والقديمة بين الخطتين، يقترح مجلس الوزراء على فخامة المندوب السامي إبقاء القديم على قدمه، وتوحيد إدارة العراق واللواء المذكور، واعتباره كسائر ألوية العراق بجميع شؤونه.

2 - قرر مجلس الوزراء عرض البيان المرفوع من وزارة الدفاع الوطني، والمتعلّق بحدود

العراق الطبيعية الشمالية على فخامة المندوب السامي، مع الرجاء من فخامته إن تعرض محتويات البيان المذكور على المراجع البريطانية، وتطلب مساعدتهم للذب عن حقوق العراق، وجعل حدوده الشمالية على صورة تكفل صيانة البلاد من الطوارئ الخارجية كما هو مبين في الخارطة<sup>(9)</sup>.

وكان المندوب السامي البريطاني في العراق السير برسي كوكس قد أصدر بياناً بشأن المناطق الكردية من العراق في 1921/5/6 جاء فيه:

«ينظر المندوب السامي نظراً فعلياً في التدابير الواجب اتخاذها بحق إدارة المناطق الكردية في العراق، وقد بلغه إن هناك مخاوف تساور القلوب من احتمال إلحاقهم بحكومة بغداد، الأمر الذي ألجأ البعض إلى المطالبة بنظام استقلالي، وبلغه في الوقت نفسه أن قادة الرأي الكردي العام يشعرون بالروابط الاقتصادية والصناعية التي تربطهم بالعراق، ففي هذه الحالة يرغب فخامة المندوب أن يحصل - إن أمكن - على ما يشير إلى أمان الكردي الحقيقية، فإن كانوا يفضلون البقاء في كنف الحكومة العراقية، فإنه مستعد لأن يقترح على مجلس الدولة بحل على الوجه الآتي:

1 - فيما يتعلق بالمناطق الكردية الواقعية في لواء الموصل، والداخلية ضمن حدود الانتداب البريطانيين، يشكل لواء فرعي يتألف من أقضية زاخو وعقرة ودهوك والعمادية، على أن يكون مركزه (دهوك) وأن يكون تحت هيمنة معاون متصرف بريطاني، ويكون القائم مقامون بريطانيون على أن يحل محلهم موظفون من الكرد والعرب الذين يحسنون اللغة الكردية ويرضى عنهم الأكراد. ويدعن هذا اللواء الفرعي في شؤونه المالية والقضائية إلى حكومة بغداد الوطنية، ويرسل بالطبع ممثلين عنه إلى الجمعية التأسيسية، ولكنه في الأمور المتعلقة بالإدارة العامة يراجع القائم مقامون المتصرف، كما أن التعيينات الإدارية يقوم بها المندوب السامي بمشاوره الحكومة المحلية.

2 - سيدبر المندوب أمر إشراك الضباط البريطانيين في إدارة أربيل، وكويسنجق، وراوندوز، وينال تعهداً بمراعاة رغبات الأهلين في أمر تعيين موظفي الحكومة، أما تفاصيل ذلك فتوضع حالما تسمح الحالة.

3 - تعامل السليمانية كمصرفية، يحكمها متصرف آشوري، على أن يعين من قبل المندوب، وأن يلحق به مستشار إنكليزي، ورشما يتم تعيين المتصرف، يقوم الحاكم

السياسي البريطاني مقامه، ويخول المتصرف من السلطات ما يوافق عليها المندوب، بعد استشارة المتصرف ومجلس الدولة، ويكون القائم مقامون في الوقت الحاضر بريطانيين، على أن يحل محلهم أكراد حينما يتوفر رجال أكفاء لهذه الغاية»<sup>(10)</sup>.

ومع بداية تأسيس الدولة العراقية والتي تزامنت مع وصول الأمير فيصل بن الحسين إلى بغداد في 29 حزيران 1921 كمرشح وحيد لعرش العراق، أخذت الضغوط تتواصل على الحكومة المؤقتة من أجل الإسراع في إنجاز قانون الانتخاب التأسيسي الذي سيضع أساس الحكومة الوطنية وشكلها، إلا أن صدور قانون الانتخاب تأخر بعض الشيء بسبب التحرك المضاد لبعض الزعماء الأكراد في شمال العراق «الذين كانوا متمسكين بحق تقرير المصير للشعوب التي سلخت من جسم الإمبراطورية العثمانية، فكان تحركهم هذا سبباً أدى إلى تأخير أمر البت في قضية تتويج الأمير فيصل لعرش العراق بضعة أيام»<sup>(11)</sup>.

وقد وجهت الحكومة المؤقتة كتاباً إلى دائرة المندوب السامي تحته فيه على الإسراع في إخراج قانون الانتخاب إلى حيز العلن وفيما يلي نص الكتاب:

«ديوان مجلس الوزراء في العراق

التاريخ: 8 تموز 1921

الرقم: 1- 535

أمرني فخامة رئيس الوزراء أن أشير إلى كتابي المرقم ص 131 والمؤرخ في 7 نيسان 1921 وأرجوكم أن تتحققوا من فخامة المندوب السامي، السبب الذي أدى إلى تأخير إكمال النظام المؤقت لانتخاب أعضاء المجلس التأسيسي (قانون الانتخاب) ويود فخامة رئيس الوزراء إن يعلم إذا كان لدى فخامة المندوب السامي مانع لإكمال النظام المذكور، ونشره بأسرع ما يكون.

التوقيع:

حسين أفنان

سكرتير مجلس الوزراء»<sup>(12)</sup>

وقد ردت دائرة المندوب السامي البريطاني على الكتاب المشار إليه أعلاه بكتاب

جوابي يحمل الرقم (س د - 1631) وتاريخ 8 تموز 1921 جاء فيه:

«إلى سكرتير رئيس الوزراء.

أجيب على كتابكم 1- 535 والمؤرخ في 8 تموز سنة 1921 بأن فخامة المندوب السامي يأسف للتأخير الذي حصل في أمر الموافقة على قانون الانتخاب، والناشئ - كما بين فخامته سابقاً - عن الإشكال الحادث في إيجاد حل موافق للمصالح الكردية، في مناطق مختلفة، بحسب معاهدة سيفر، لقد زاد في الأمر اشكالاً، تبين آراء الطوائف الكردية في موقفهم إزاء الحكومة الكردية، وفخامة المندوب السامي يعرف الأسباب القاطعة التي تستفز مجلس الوزراء للبحث على نشر قانون الانتخاب، ومع علم فخامته بجميع الأحوال مستعد لتنفيذ مواد القانون المذكور، بشرط أن تكون المناطق الكردية مخيرة في الاشتراك في الانتخابات أو عدمه، وألا يؤثر ذلك على قرارهم النهائي في خصوص موقفهم تجاه حكومة العراق ومنزلتهم لديها. وبناء على المعلومات الأولية، والتي وردت من وزارة الداخلية، وبلغت فخامة المندوب السامي، يخشى فخامته أن تستغرق المدة من تاريخ نشر قانون الانتخاب إلى حين انعقاد المجلس التأسيسي، زمناً طويلاً لا يقل عن الثلاثة أشهر، لاشك انه لا بد من انعقاد المجلس التأسيسي قريباً لسن قانون أساسي للبلاد، ولكن مطالب الأهلين تزداد يوماً فيوماً لفرصة ينتهزونها لتعيين حاكم للبلاد، وسيقيد مركز هذا الحاكم بنصوص القانون الأساسي، وللحصول على ذلك بصورة سريعة ينبغي إحداث طريقة سهلة وافية بالمرام، وفخامة المندوب السامي سيسهل جميع الوسائل التي يقترحها رئيس الوزراء للحصول على النتيجة المطلوبة والمعلقة بهذا الأمر.

سي سي كارت سكرتير المندوب السامي»<sup>(13)</sup>

وبعد أن تسلم مجلس الوزراء رد المندوب السامي البريطاني عقد اجتماعاً في 11/ 1921 واتخذ القرار الآتي:

«تلي كتاب سكرتير فخامة المندوب السامي رقم س د/ 1631 والمؤرخ في 8 تموز 1921 والمتعلق بما يلي:

أولاً: إحداث طريقة سهلة لإعطاء الشعب العراقي فرصة يظهر فيها رغائبه، ويختار ملكاً للبلاد: فقرر مجلس الوزراء باتفاق الآراء، بناء على اقتراح فخامة رئيس الوزراء، المناداة بسمو الأمير فيصل ملكاً على العراق، ويشترط إن تكون حكومة سموه حكومة

دستورية نيابية، ديمقراطية، مقيدة بالقانون، وقرر أيضاً باتفاق الآراء إبلاغ هذا القرار وزارة الداخلية لتذيع ذلك في جميع الدوائر الحكومية الرسمية، ولإجراء مايلزم.

ثانياً: المسألة الكردية؛ فما دامت الحكومة البريطانية تفسح للمناطق الكردية مجالاً للإشتراك أو عدمه في الانتخابات للمجلس التأسيسي، بحسب منطوق معاهدة سيفر، يرى مجلس الوزراء أيضاً أن لتلك المناطق الحرية التامة للاشتراك أو عدمه، بحسب المعاهدة المذكورة، وإلا يعتبر اشتراك الأكراد أو عدمه حجة عليهم في المستقبل، والحكومة العراقية تود اشتراك المناطق الكردية معها، وترغب في عدم انفصالها عن جسم المملكة العراقية.

ثالثاً: بناء على ما ورد في القرارين السابقين، لا يرى مجلس الوزراء ما يمنع الشروع حالاً بتنفيذ مواد القانون المؤقت لانتخاب المجلس التأسيسي»<sup>(14)</sup>.

وقد أبلغ مجلس الوزراء المندوب السامي بقراره آنف الذكر في 12/7/1921 فقام من جانبه بإصدار بيان إلى الشعب العراقي بهذا الشأن هذا نصه:

«بلاغ إلى عموم أهالي العراق: حيث إن مجلس الوزراء في جلسته يوم 11 الجاري الموافق 5 ذي الحجة سنة 1339 قد قرر بالإجماع بناء على اقتراح صاحب السماحة والفقامة رئيس الوزراء، المناداة بسمو الأمير فيصل ملكاً للعراق، بشرط أن تكون حكومة سموه حكومة دستورية، نيابية، ديمقراطية، مقيدة بالقانون، وحيث أن هذا القرار قد أرسل إلى المندوب السامي لأجل التصديق، وذلك طبقاً للأصول المتبعة، فإن فخامة المندوب السامي يشعر أنه، مع وجود جميع الأسباب التي تحمله على الاعتقاد بأن قرار المجلس السالف الذكر يمثل شعور البلاد السائد، يرى إن من الواجب عليه إن يحصل على تصريح مباشر من الأمة بموافقتها، قبل أن يوافي المجلس بموافقة على القرار المذكور وعليه قد طلب فخامته إلى مجلس الوزراء إن يوعز إلى وزارة الداخلية بأن تتخذ الوسائل الإدارية للحصول على تعبير رسمي عن رغائب الشعب، أما الطريقة الميينة للحصول على ذلك فستعلن في حينها.

بغداد 16 تموز 1921

المندوب السامي في العراق / ب.ز. كوكس»<sup>(15)</sup>.

وقد أجري التصويت في الموعد المقرر له وكانت نتائجه في المحافظات الشمالية كما يلي:



«لواء الموصل: قدم 97 مضبطة؛ ستة من هذه المضابط تطالب بالمحافظة على الحقوق الكردية وسائر الأقليات، وسبع مضابط تطلب الوصاية البريطانية مع محافظة الحقوق الكردية، وعشر مضابط تشترط مايلي: أولاً إن تكون الحكومة العراقية الجديدة تحت وصاية الدولة البريطانية، وأن تقبل استشارة ضباطها في الأمور الملكية والعسكرية، ثانياً رعاية اللسان الكردي في الدوائر الرسمية والمدارس الابتدائية. ثالثاً: محافظة الحقوق السياسية والعرقية في كردستان العراق. رابعاً: يحتفظ الأكراد لأنفسهم الحق بالالتحاق أو عدمه إلى كردستان التركية حين منحهم الاستقلال.

لواء كركوك قدم 20 مضبطة بالموافقة و21 مضبطة بالمخالفة ولم تكتمل المضابط، فالعشرون الموافقة لاشترط فيها، وأما المضابط (المخالفة) فلعدم كونهم من الأمة العربية، يرجحون الانتظار ريثما تتم مسألة استقلال كردستان. والبعض منهم يطلب نصب أمير تركي وأكثر المضابط الموافقة هي من قضاء أربيل»<sup>(16)</sup>.

أما لواء السليمانية فلم يشترك سكانه في التصويت.

وقد حسم موضوع الدولة القومية الكردية التي وعدت بها معاهدة سيفر في مؤتمر لوزان والمخصص لعقد معاهدة الصلح النهائية مع تركيا والذي افتتح أعماله في 22/ تشرين الثاني/ 1922 وشاركت الحكومة العراقية فيه بصفة مراقب وقد مثلها فيه كل من السيدان جعفر العسكري وزير الدفاع وتوفيق السويدي. حيث تم صرف النظر عنها - معاهدة سيفر - لأسباب عدة لعل من أهمها الانتصارات العسكرية التي حققها مصطفى كمال، وخشية بريطانيا والدول الغربية من تأثير الاتحاد السوفيتي الذي أعلن عن تشكيله بعد ثورة أكتوبر 1917 على تلك الدولة الموعودة. وبذلك ألغت معاهدة لوزان الموقعة في 24 تموز 1923 معاهدة سيفر. ولم يعد لمشروع الدولة الكردية المقترح أي وجود.

وكانت السلطات العراقية والبريطانية قد أصدرت بياناً مشتركاً في 21/12/1922 بينما كان مؤتمر لوزان يعقد جلساته، وبعد أن اتضح من خلال تلك الجلسات عدم وجود إمكانية لتشكيل دولة كردية في المنطقة نص على مايلي:

«تعترف حكومة صاحب الجلالة والحكومة العراقية بحق الأكراد القاطنين ضمن الحدود العراقية بأن يؤسسوا حكومة كردية من هذه الحدود، وأنهم يأملون أن العناصر الكردية المختلفة ستصل إلى اتفاق فيما بينها حول الشكل المرغوب للحكومة وحدودها

ويرسل الأكراد مندوبين مسؤولين لمناقشة علاقاتهم الاقتصادية مع حكومة صاحب الجلالة والحكومة العراقية»<sup>(17)</sup>، وكانت تلك أول إشارة وردت حول ما أصبح يعرف لاحقاً بنظام (الحكم الذاتي) وإن لم تسمّه بالاسم.

وكان مجلس الوزراء قد أصدر قراراً في 11 تموز 1923 نص على مايلي:  
«أولاً: أن الحكومة لاتنوي تعيين موظف عربي في الأقضية الكردية ماعدا الموظفين الفنيين.

ثانياً: ولاتنوي إجبار سكان الأقضية الكردية على استعمال اللغة العربية.  
ثالثاً: أن تحفظ كما يجب حقوق السكان والطوائف الدينية والمدنية في الأقضية المذكورة»<sup>(18)</sup>.

وكان ذلك القرار مقدمة لضم السليمانية نهائياً إلى العراق وهو ما تم تحقيقه بالفعل حيث انتخب لواء السليمانية في عام 1924 خمسة نواب لتمثيله في المجلس التأسيسي العراقي، وبذلك أصبحت السليمانية مثلها مثل باقي أجزاء كردستان العراق جزء لا يتجزأ من الوطن الكبير (العراق).

## ■ مشكلة الموصل

أما مشكلة الموصل فقد ظهرت إلى الوجود بعد إعلان هدنة (موندوس) في 30 تشرين أول 1918 والتي انتهت بموجبها العمليات العسكرية على كافة جبهات الحرب بين القوات العثمانية وجيوش الحلفاء في الحرب العالمية الأولى وكان جوهر المشكلة يتمثل في مطالبة الجمهورية التركية التي ورثت الإمبراطورية العثمانية بولاية الموصل، رغم أن معاهدة لوزان أحالت موضوع عائدية ولاية الموصل إلى عصبة الأمم في حال عدم تمكن الأطراف المعنية - وهي بريطانيا وتركيا - في إيجاد حل للمشكلة خلال تسعة أشهر من تاريخ إبرام تلك المعاهدة. وبعد عرض الملف على عصبة الأمم قررت في 30 أيلول 1924 تشكيل لجنة دولية أو كلت إليها مهمة تثبيت الحدود بين العراق وتركيا واجراء استفتاء بين سكان الولاية للتعرف على ما إذا كانوا يريدون الانضمام إلى تركيا أو البقاء ضمن كيان العراق، وبعد وصول اللجنة الدولية إلى بغداد في 16 كانون أول 1925 ماشرت أعمالها والتي انتهت بوضع تقرير رفعته إلى مجلس العصبة أظهر «إن نتيجة

التصويت الذي أشرفت عليه تبين أن أكثرية سكان المنطقة الشمالية يفضلون الانضمام إلى العراق، على شرط إن يبقى العراق تحت الانتداب البريطاني لمدة عشرين سنة، وإن تحفظ للأكراد حقوقهم على أساس ما جاء في مبادئ حقوق الاقليات التي أقرتها عصبة الأمم ووافقت عليها الدول المشتركة فيها<sup>(19)</sup>، وبناءً على ما جاء في التقرير الذي بني على نتائج التصويت أصدرت عصبة الأمم قرارها النهائي بالإبقاء على ولاية الموصل كجزء لا يتجزأ من العراق بدلاً من إلحاقها بتركيا الحديثة وبموجب القرار المذكور ثبتت مساواة العرب والأكراد في جميع الحقوق والواجبات وشاركهم في الوطن الواحد.

وقد اكتمل نصاب قرار العصبة بموافقة تركيا عليه بعد أن كانت متذمرة منه في البداية وجاءت تلك الموافقة بمشاركتها في التوقيع على المعاهدة الثلاثية بين كل من العراق وبريطانيا وتركيا في 5 حزيران 1926 والمكونة من ثلاثة فصول الأول منها وهو الأهم ويتعلق بترسيم الحدود الدولية بين البلدين الجارين، العراق وتركيا.

وقد صادق البرلمان العراقي والمجلس الوطني التركي على تلك المعاهدة لتصبح نافذة المفعول من تاريخه وتطبيقاً لبنودها فقد تم تشكيل لجنة تولت تثبيت الحدود الحالية القائمة بين البلدين.

- 1 - ولاية الموصل: واحدة من الولايات العثمانية الثلاث التي تشكلت منها الدولة العراقية الحديثة عام 1921، وهي ولايات الموصل وبغداد والبصرة، وكان العراق قد ضم إلى ممتلكات الدولة العثمانية عام 1534 بعد أن كان خاضعاً لسيطرة الدولة الصفوية التي سبق لها وأن ضمت العراق إلى ممتلكاتها عام 1508م.
- 2 - الرهيمي، عبد الحليم: تاريخ الحركة الاسلامية في العراق، الجذور والواقع التاريخي [1900-1924]، رسالة ماجستير مقدمة إلى الجامعة اللبنانية في بيروت، دار النبوغ للطباعة والنشر والتوزيع، ط2 بيروت، 1988، ص171.
- 3 - صحيفة خبات، سياسية اسبوعية لسان حال الحزب الديمقراطي الكردستاني الموحد، ع (747)، في 1994/10/21.
- 4 - الطالباني، جلال: حول القضية الكردية في العراق، دار أبحاث للثقافة والنشر، ط2 بيروت، تشرين الثاني 1996، ص17.
- 5 - مجموعة من الباحثين: العراق في التاريخ، بغداد 1983، ص319.
- 6 - التميمي، خالد: محمد جعفر أبو التمن (دراسة في الزعامة السياسية العراقية)، رسالة دكتوراه مقدمة إلى قسم التاريخ في مدرسة الدراسات الشرقية والافريقية في جامعة لندن، دار الوراق للدراسات والنشر، ط1 دمشق 1996 ص18-19.
- 7 - الحسني، عبد الرزاق: تاريخ الوزارات العراقية ج1، دار الشؤون الثقافية العامة، ط7 بغداد 1988، ص280-281.
- 8 - المصدر السابق، ص35.
- 9 - المصدر السابق، ص34-35.
- 10 - المصدر السابق، ص281.
- 11 - المصدر السابق، ص54.
- 12 - المصدر السابق، ص54.
- 13 - المصدر السابق، ص54-55.
- 14 - مجموعة مقررات مجلس الوزراء العراقي للأشهر تموز، آب، أيلول، 1921، ص9-10.
- 15 - الحسني، عبد الرزاق: تاريخ الوزارات العراقية، ج1، دار الشؤون الثقافية، ط7 - بغداد، 1988، ص57.
- 16 - المصدر السابق، ص59.
- 17 - حول القضية الكردية في العراق، ص19.
- 18 - الحسني، عبد الرزاق: تاريخ الوزارات العراقية، ج1، دار الشؤون الثقافية، ط7 - بغداد، 1988، ص282.
- 19 - المصدر السابق، ص196.

## الفصل الثاني

### **الثورات الكردية في العهد الملكي**

- ثورات الشيخ محمود الحفيد.
- الاسرة البارزانية.
- ثورة بارزان الأولى.
- ثورة بارزان الثانية.
- ثورة بارزان الثالثة.
- ثورة بارزان الرابعة.



## ■ ثورات الشيخ محمود الحفيد

لم تكن القوات البريطانية قد وصلت إلى السليمانية بعد، حين الإعلان عن هدنة موندوس، ونظراً لحساسية الموقف العسكري ولخشية الأتراك من قيام القوات البريطانية بالزحف شمالاً، أصدر القائد العسكري التركي الجنرال علي احسان باشا أوامره إلى الحامية العسكرية التركية في السليمانية بلزوم تسليم زمام الأمور إلى الشيخ محمود الحفيد ليحكم فيها باسم الدولة العثمانية، وبعد تسلمه لمهام منصبه أدرك الشيخ الحفيد ومنذ الوهلة الأولى حتمية اندحار الدولة العثمانية في الحرب والتي حسمت نتائجها سلفاً بسبب التقدم السريع للجيش البريطاني في ولاية الموصل، فسارع بدوره إلى انتهاز الفرصة، وذلك بالاتصال مع القيادة العسكرية البريطانية في كركوك التي أبدى لها «استعداده لتسليم مدينة السليمانية برمتها وبضمنها الحامية العثمانية فيها مقابل تأسيس حكومة محلية فيها مع إعطائه بعض الامتيازات وتعيينه رئيساً لتلك الحكومة المشار إليها على أن تكون تحت الانتداب البريطاني»<sup>(1)</sup>، فكان للحفيد ما أراد حيث وافق الإنكليز على طلبه وأرسلوا (الرائد نوثيل) إلى السليمانية في 8/ تشرين الثاني/ 1918 واستقر فيها بصفته ممثلاً للحاكم العسكري البريطاني العام في العراق الكولونيل (ارنولد ولسن)، وأعلن في اليوم الثاني لوصوله في اجتماع جماهيري حاشد عن تعيين الشيخ محمود الحفيد حاكماً (حكمداً) على السليمانية وممثلاً للحكومة البريطانية فيها، وأصبح الرائد (نوثيل) مستشاراً ملكياً له والرائد (دانليس) مستشاراً عسكرياً، وكان من بين أهم الأهداف التي حدثت بالسلطات البريطانية إلى تعيين الحفيد في منصبه هذا، هو خلق كيان كردي تابع لها ومعادي في الوقت نفسه لتركيا في جزء من ولاية الموصل التي

اشتدت المطالبة التركية بها آنذاك فور انتهاء الحرب. «إلا أن العلاقة بين الشيخ محمود وبريطانيا لم تدم طويلاً وخاصة بعد ما شعر الشيخ بأن الإنكليز يكيدون له المكائد ويشترون ذم العشائر الكردية لتفتيت أنصاره ومن ثم خلق نفوذ معاد لنفوذه وتحريض الكثيرين منهم ضده إضافة إلى تدخلهم في شؤونه الداخلية، وهو ما كان يتعارض مع مطامح الشيخ محمود الذي كان راغباً في إدارة هذه المنطقة دون تدخل أية جهة»<sup>(2)</sup>. وكان للمعارضة الشعبية للاحتلال البريطاني التي أخذت تشتد في العاصمة بغداد وحواضر الفرات الأوسط أثرها الفعال في تحفيز الشيخ الحفيد على الثورة والتمرد ضد الإنكليز.

وفي أيار 1919 أعلن الشيخ محمود الحفيد أولى ثوراته ضد سلطات الاحتلال، وتمكنت قواته من السيطرة على مدينة السليمانية يوم 1919/5/21 بعد أن دحرت حاميتها ومعظمها من قوات الليفي العميلة وتم أسر العديد من الضباط والموظفين الإنكليز بينهم الرائد (غرين هاوس) معاون الحاكم السياسي.

وعلى صدى ثورة السليمانية ثارت مناطق رانية وحلبجة وكويسنجق، بعد ذلك تقدم الشيخ الحفيد على رأس قواته إلى مضيق (طاسلوجه) فهزم القوات البريطانية العسكرية هناك، وأسر العديد من الضباط والجنود واستولى على كميات كبيرة من الأسلحة والمعدات العسكرية، ثم توجه بعد ذلك إلى مضيق (درند) ورابط في تلك المنطقة. وكانت السلطات العسكرية البريطانية قد أصدرت بعد هزائمها في السليمانية بياناً في 1919/5/28 جاء فيه:

«إن الشيخ محمود قبض على زمام الحكم في السليمانية بغتة يوم 21/أيار/1919 وأخذ بعض الضباط والأفراد البريطانيين هناك بصفة أسرى، لذلك سارت قوة من جنودنا حالاً إلى (جمجمال) وإن قوة من جنودنا مجهزة بكل أنواع المعدات الحربية تحتشد الآن في كركوك»<sup>(3)</sup>

وكان الحفيد قد أعلن في 1919/6/11 عن رغبته في مفاوضة السلطات البريطانية إلا أن طلبه رفض، حيث وجهت القيادة العسكرية البريطانية الفرقة (18) بقيادة الجنرال (فريزر) لقمع الثورة الكردية التي اندلع لهيبها في السليمانية، ووصلت القوات البريطانية إلى مضيق (درند) حيث دارت معركة حامية في 1919/6/19 بين الجانبين قامت خلالها القوات البريطانية بحركة التفاف واسعة تم فيها تطويق قوات الثورة، وقد ساعد



الجيش البريطاني في إنجاح عملية التطويق أحد ألاغوات الأكراد الخونة، وقد جرح الشيخ الحفيد في المعركة وتم أسره مع (120) من أتباعه في موقع يسمى (الصخرة البطلة) ونقل إلى بغداد حيث تمت محاكمته أمام محكمة عسكرية بريطانية أصدرت عليه بعدها حكماً بالإعدام، إلا أن الحاكم الملكي العام في العراق الكولونيل (ولسن) أبدل الحكم إلى السجن لمدة عشر سنوات والنفي إلى الهند.

وخلال الفترة التي أمضاها الشيخ محمود الحفيد في الهند كانت المنطقة الكردية تشهد صراعاً عنيفاً بين الإنكليز والأتراك للسيطرة عليها كونها جزء من ولاية الموصل، وكانت القوات التركية قد تمكنت من احتلال رانية في 15/6/1922 مما دفع بالقوات البريطانية إلى استعادتها في 22 من الشهر نفسه، كما قامت قوات غير نظامية تركية (ميليشيا) بالاستيلاء على راوندوز وشقلاوة ثم انسحبت منها.

وفي أيلول 1922 حدثت انتفاضة في مدينتي السليمانية وأربيل الخاضعتين للحكم البريطاني المباشر أرغمت القوات البريطانية على إخلاء السليمانية، وتم «تأليف مجلس محلي منتخب لإدارة شؤونها في 14 أيلول 1922»، وذلك من قبل الثوار، وقد أجبرت تلك الأحداث السلطات البريطانية على استدعاء الشيخ محمود الحفيد من الهند فوصل إلى بغداد وأجرى مفاوضات مع المندوب السامي البريطاني انتهت بتعيينه حاكماً عاماً على السليمانية من جديد، وفي تشرين الثاني من عام 1922 أطلق على نفسه لقب «ملك كردستان»، وأخذ يجمع العشائر الكردية استعداداً للهجوم على كركوك فقامت القوات البريطانية بمهاجمة السليمانية من جديد والسيطرة عليها فيما انسحب الحفيد إلى الجبال المجاورة ثم عاود الكرة واستطاع من بسط سيطرته على السليمانية في 11/تموز/1923، وظل مسيطراً على المدينة حتى عام 1924.

وقد قام الجيش العراقي الذي لم يمض على تشكيله سوى بضع سنوات بدعمه وحدات من الجيش البريطاني بفرض السيطرة على مدينة السليمانية في 19/7/1924 مما اضطر الشيخ محمود إلى اللجوء إلى المناطق الجبلية المحاذية للحدود الإيرانية، وهناك أعاد تنظيم قواته ثم بادر إلى شن هجوم مضاد على قطاعات الجيش التي اضطرت بدورها إلى التراجع والانسحاب باتجاه كركوك، وقد عاد الجيش العراق إلى استلام زمام المبادرة بعد تولي السيد ياسين الهاشمي رئاسة الحكومة في الثاني من آب عام 1924 فشن هجوماً على السليمانية بمساعدة القوة الجوية البريطانية مما أجبر الشيخ محمود

الحفيد إلى اللجوء مجدداً إلى المناطق الجبلية الحدودية مع إيران، ومن هناك كان يشاغل قوات الجيش والشرطة بمناوشات استمرت حتى الرابع من أيلول 1926 لتبدأ بعدها المفاوضات بينه وبين وفد بريطاني برئاسة المستر (كنهان كورنواليس) مستشار وزارة الداخلية العراقية في ناحية خرمال التابعة لقضاء حلبجة، انتهت باتفاق مبدئي بين الطرفين يقضي بعودة الأمور إلى نصابها الطبيعي في كردستان العراق. وعلى الأثر وصل الشيخ أحمد البرزنجي ممثل الشيخ محمود إلى بغداد في 1926/9/22 لمتابعة المفاوضات حيث عرضت الحكومة العراقية في 1926/10/9 عليه صيغة اتفاق يشمل النقاط التالية:

1 - أن لا يدخل الشيخ محمود ولا بعض أقاربه المعينين، في الأراضي العراقية إلا بأذن من الحكومة.

2 - إن يتعهد الشيخ محمود بعدم التدخل في أمور الحكومة العراقية، وإن لا يشجع أي أحد على هكذا تدخل، أياً كان ذلك في السليمانية أو في غيرها، وأن يتعد عن الاشتراك في أي عمل سياسي يمس العراق.

3 - أن يرسل نجله (بابا علي) إلى بغداد لتلقي العلوم تحت رعاية الحكومة.

4 - أن لا يكون لغفو الحكومة عنه من الوجهة السياسية أي تأثير على حقوق الغير ممن يريد مراجعة المحاكم.

5 - أن تعيد الحكومة العراقية إلى الشيخ محمود أملاكه، وأن تعفو عن عدد معين من أتباعه، وفق الشروط الموضوعة لكل منهم، عدا المتهمين بجرائم فضيحة، على أن يدير هذه الأملاك أحد وكلائه<sup>(4)</sup>.

وفي 1927/1/19 وقع ممثلوا الحكومة العراقية والشيخ أحمد البرزنجي الاتفاق على أن يوقعه أيضاً الشيخ محمود الحفيد الذي اشترط من جانبه على المندوب السامي البريطاني في رسالة أرسلها إليه في 1927/1/27 مقابل موافقته على بنود الاتفاق الذي وقعه مثله الشيخ أحمد البرزنجي أن تنفذ «الوعود التي قطعتها بريطانيا العظمى إلى عصبة الأمم المتعلقة بمطالب الأكراد وحقوقهم السياسية المشروعة.. ويجب تسليم ناحية بنجوين على الأقل لتكون محلاً لإقامة أولئك الذين يرون رأيه بخصوص حقوق الأكراد المالية»<sup>(5)</sup>.

وقد رد المندوب السامي البريطاني برسالة جوابية إلى الشيخ محمود جاء فيها:  
«إن عصبة الأمم لم تعترف بما تدعون بأنه من مطالب الأكراد الاستقلال، وإنما اشترطت لزوم مراعاة رغائب الأكراد، وذلك بأن يكون الموظفون من عنصر كردي، وأن تكون اللغة الكردية هي اللغة الرسمية، وقد وافقت الحكومتان العراقية والبريطانية على قبول هذا الشرط، وقامتا بإنجاز ما تعهدتا به...»<sup>(6)</sup>.

وقد انتهت تلك المراسلات بفشل المباحثات الدائرة، وتجدد القتال في المنطقة حيث سيطرت قوات الشيخ محمود على مدينة بنجوين الحدودية، فقام الجيش العراقي مدعوماً بطائرات القوة الجوية البريطانية بهجوم واسع على المدينة، وبعد معارك ضارية استطاعت قوات الجيش من السيطرة على بنجوين في 1927/4/20 مما حداً بالشيخ محمود إلى توسيط المندوب السامي البريطاني لكي يتدخل لوقف القتال مبدئياً له استعداداته لقبول صيغة الاتفاق الذي سبق وأن رفض التوقيع عليه، وقد وافقت السلطات الحكومية على وقف القتال وتطبيق ما تم الاتفاق عليه، وقام الشيخ محمود بالحضور إلى بنجوين في 1927/6/17 وسلم مقاتليه الذين شملهم قرار العفو إلى متصرف السليمانية ثم عاد في اليوم التالي إلى مقر إقامته في قرية (بيران) الإيرانية القريبة من خط الحدود الدولية.

وفي 1927/7/4 قام بزيارة إلى العاصمة بغداد مصطحباً ولده (بابا علي) المقيم هناك كما التقى المندوب السامي البريطاني وقد أعرب خلال اللقاء عن تدمره من «وجوده في إيران، حسب الاتفاقية، فخيرته المعتمد السامي السكن بين بغداد والموصل، إذا تعذرت عليه الإقامة في إيران، ولكنه آثر العودة»<sup>(7)</sup>.

وقد عاد الشيخ محمود الحفيد إلى الثورة وحمل السلاح مجدداً بعد الأحداث الدامية التي شهدتها السليمانية في 6 أيلول 1930 والتي تعود أسبابها إلى احتجاج الأكراد على عدم وجود أي ذكر لهم في المعاهدة العراقية البريطانية المعقودة في 30 حزيران 1930 فدخل الأراضي العراقية مع مقاتليه في منطقة شهربازار في محافظة السليمانية وتقدم «بطلب إلى المندوب السامي البريطاني في بغداد كر فيه وجوب ترك الحكومة العراقية منطقة كردستان، وإنشاء حكومة كردية تحت الانتداب البريطاني»<sup>(8)</sup>، إلا أن وزير الداخلية السيد جميل المدفعي وجه رسالة تحذيرية إلى الشيخ محمود في 1930/10/20 هذا نصها:

«كنت قد قطعت العهود التالية، بمقتضى الاتفاقية التي وقعت عليها في سنة 1927:

1 - بأن تسكن أنت وأولادك، ونساؤك وشقيقتك فاطمة خاتم في قرية خارج الحدود العراقية.

2 - بأن لا تدخل أنت أو أي كان من الأشخاص المذكورين في المادة (1) الحدود العراقية قبل الحصول على موافقة الحكومة.

3 - بأن لا تدخل أنت أو أي كان من الأشخاص المذكورين، بإدارة الحكومة العراقية في لواء السليمانية، أو غيره في العراق بأية طريقة كانت، وأن لا تشجعوا أشخاصاً آخرين على عمل ذلك، وأن تتجنبوا جميع الأمور السياسية المتعلقة بالعراق، واتفق أيضاً على أنكم إذا خالفتم أنتم أو الأشخاص المذكورين القيام بأحد هذا الشروط، فإن الحكومة العراقية تعتبر نفسها مجردة عن المسؤولية، وحررة في اتخاذ التدابير التي تراها ضرورية.

ومع أن صاحب الفخامة وكيل المعتمد السامي، ومعالي وزير الداخلية، نبهاكم إلى تعهداتكم إلى الحكومة العراقية، ونصحاكم بالإخلاد إلى الهدوء في قرية بيران، فإنكم لم تعبثوا بهذه الإنذارات ودخلتم الحدود بدون إذن، وبعد ذلك أعلمكم وكيل المتصرف بكتابه المؤرخ 18 أيلول أنكم لم تطيعوا إرادة صاحب الفخامة وكيل المعتمد، ومعالي وزير الداخلية، وانكم قد خالفتم شروط الاتفاقية التي وقعتم عليها، ويجب عليكم العودة إلى القرية خارج حدود العراق، وتسليم الضباط الأكراد الثلاثة الذين فروا من الجيش العراقي، والذين عرف أنهم معكم.

وقد تجاهلتم التعليمات التي تلقيتموها مرة ثانية، وبدأتم منذ ذلك الحين تتجولون في جهات لواء السليمانية بقصد إحداث الاضطرابات، وفي 2 تشرين الأول طلبتم إلى مفتش إداري لواء السليمانية أن يقابلكم في شهر بازار، فأعلمكم بأنكم مادتم قد دخلت الأراضي العراقية بدون إذن الحكومة، ونظراً لتجاهلكم الإنذارات والتعليمات الصادرة إليكم قبلاً، ليس في إمكانه مقابلتكم وأمركم ثانية بالعودة إلى (بيران)، وأنذركم بأنكم إذا لم تلبوا ذلك فوراً عند تسلمكم هذا الكتاب فستتخذ التدابير ضدكم وضد معاضديكم كما أن كافة أملاككم في هذا القطر تصبح عرضة للمصادرة»<sup>(9)</sup>.

وبعد توجيه العديد من تلك الرسائل والإنذارات إلى الشيخ محمود تحركت حشود

القوات العراقية من موقعها في السليمانية نحو المناطق التي سيطرت عليها قوات الشيخ محمود وكانت حركة القوات برتلين هما: الرتل (أ) توجه إلى بنجوين. الرتل (ب) توجه إلى جوارته.

وكانت طائرات القوة الجوية البريطانية تدعم قطاعات الجيش في مناطق العمليات العسكرية، وبعد معارك ضارية استمرت ستة أشهر انهارت مقاومة الشيخ محمود وسلم نفسه بعدها إلى السلطات الحكومية في 1931/5/13 فصدر بيان رسمي بذلك هذا نصه:

«سلم الشيخ محمود نفسه إلى الحكومة حسب الشروط التي أملت عليه، وهو الآن في طريقه إلى محل إقامته الذي ستعينه له الحكومة، وسيكون هذا المحل على ضفاف الفرات على الأرجح.

1931/5/15»<sup>(10)</sup>

وقد تم اسكان الشيخ محمود في البداية في السماوة، ثم نقل إلى الناصرية ثم عان، بعد ذلك سمح له بالإقامة في العاصمة بغداد، وبعد اندلاع القتال بين الجيش العراقي والبريطاني خلال انتفاضة مايس 1941 غادر الشيخ محمود بغداد متوجهاً إلى السليمانية و«أخذ يعد العدة لمحاصرتها، وكان السادة علي كمال، توفيق قزاز، حمه أغا (نواب أكراد)، قد أجمعوا على وجوب إحياء المطالبين الكردية، وارسلوا إلى الوزير الكردي محمد أمين زكي (وكان يقيم في شقلاوة) من يستطلع رأيه في الموضوع، فأقر الفكرة ولكنه أرادها نظامية وأن تشارك فيها القطاعات العسكرية الكردية في الجيش العراقي المرباط في كركوك والسليمانية، ولما تمت الاتصالات المطلوبة، قال الضباط الأكراد انهم يؤيدون الفكرة لكنهم ينتظرون الوقت الملائم لإعلانها لانهم يخشون أن تهاجم الطائرات الألمانية والإيطالية مدينة السليمانية، وكان اللواء حسين فوزي متصرف لواء السليمانية يعرب عن رغبته في تسليم اللواء إلى الأكراد دون أن يضطروا لقتال القوات الحكومية ولكن السيد ماجد مصطفى كان يشجعه على الصمود وعدم الاهتمام بالخارجين على السلطة إلى أن أعلن الشيخ محمود عصيانه»<sup>(11)</sup>.

وبعد سقوط حكومة الدفاع الوطني وعودة الأمير عبد الإله ولي العهد والوصي على عرش العراق إلى السلطة رفضت الحكومة الجديدة المشكلة برئاسة السيد جميل المدفعي مهادنة الشيخ محمود أو العودة للتفاوض معه بشأن مطالبه القديمة، ولما كانت الأوضاع

في السليمانية تنذر باحتمال وقوع صدام وشيك بين القوات الحكومية ومقاتلي الشيخ محمود فقد أعلنت السلطة الأحكام العرفية في اللواء في 14/7/1941 وقامت وحدات الجيش بالاستعداد لمهاجمة معازل الثوار الأكراد، وإدراكاً منه بأن موازين القوى هي ليست في صالحه فقد استجاب الشيخ محمود لشروط السلطة السهلة والتي تقضي بنودها «بأن يبقى في منطقته بقرية (داري كري) وأن يسمح له بزيارة السليمانية في كل يوم جمعة لأداء فريضة الصلاة في مسجدتها الكبير، على أن يقلع عن أفكاره ومطالبه، وأن يرسل ولده الشيخ لطيف إلى بغداد ليقيم فيها دلالة على حسن نواياه»<sup>(12)</sup>.

## ■ الأسرة البارزانية

بانتها ثورات الشيخ محمود الحفيد في السليمانية، بدأت ثورات بارزان في مناطق بادنان بقيادة الأسرة البارزانية التي سبق وأن أعلن زعيمها الشيخ عبد السلام البارزاني الأخ الأكبر للملا مصطفى البارزاني الثورة على العثمانيين إلا أن وحدات الجيش السادس التركي سارعت إلى قمع الثورة والقبض على الشيخ عبد السلام البارزاني الذي اعدم في الموصل مع ثلاثة من أتباعه في 1/11/1914.

ويتبع شيوخ بارزان الطريقة النقشبندية، وهي طريقة صوفية سائدة في كردستان إيران وتبعها أيضاً الأسرة البرزنجية في السليمانية، ومن خلال هذا الائتلاف المذهبي بين الأسرتين «نجد أن مركز الثقل السياسي قد انتقل في الثلاثينات من هذا القرن في المسائل القومية بعد شيوخ برزنجية إلى شيوخ بارزان.. وأخذت هذا العائلة تسعى من خلال طموحها للحلول محل ومكانة وتحالفات الشيخ محمود الحفيد والدخول في تحالفات عشائرية وسياسية»<sup>(13)</sup>.

وقد برز من بين شيوخ بارزان الشيخ أحمد وهو أخ غير شقيق للملا مصطفى البارزاني ويكبره سنّاً، وكانت للشيخ أحمد البارزاني الزعامة الروحية على أتباعه لمدة تزيد على الأربعين عاماً إذاً من المعلوم «أن من شروط المذهب النقشبندي البارزاني حصر الولاء لشيوخ بارزان والوفاء معهم وتفسير جميع تصرفات الشيوخ على أنها من إرادة الله»<sup>(14)</sup>.

وفي ظل تلك الزعامة الروحية المطلقة استطاع الملا مصطفى البارزاني الذي استحق لاحقاً لقب (الزعيم القومي الكردي) أن «يوحد العشائر الكردية السبعة القاطنة في

المناطق الجبلية الوعرة المحيطة ببارزان تحت قيادته وأن يخوض بها غمار مواجهات وثورات مسلحة»<sup>(15)</sup> ضد السلطات الحكومية ابتدأت مطلع الثلاثينات وتواصلت حتى آذار من عام 1975.

## ■ ثورة بارزان الأولى

تعود أسباب ثورة بارزان الأولى إلى رفض الشيخ احمد البارزاني لقرار الحكومة بيسط سلطتها الإدارية في منطقة بارزان وتأسيس مخافر للشرطة فيها، كما تحدى الحكم عندما شنت قواته هجوماً كاسحاً على عشائر برادوست التي يترأسها الشيخ رشيد لولان الموالية للحكومة، أعقبها بشن هجوم آخر استهدف قائم مقامية قضاء الزيار في 10/7/1931، وفي نيسان من عام 1932 تقدمت وحدات الجيش تساندها القوة الجوية البريطانية نحو قرية بارزان الواقعة على السفوح الجنوبية لجبل شيروان، وبعد معارك واشتباكات متوالية اضطر الشيخ أحمد مع مجموعة من أتباعه إلى التوجه شمالاً وعبور الحدود إلى تركيا حيث استسلم مع اتباعه للجيش التركي في حزيران 1932، وقد قامت السلطات التركية بنقلهم إلى منطقة (ادرنه) بالقرب من الحدود البلغارية، وبعد أن تناهي إلى علم الحكومة التركية عزم البريطانيين على اسكان أعدائها الآشوريين في مناطق سكن البارزانيين نقلت الشيخ أحمد وصحبه إلى منطقة كويان على الجانب التركي المقابل لمنطقة بارزان، وكانت السلطات العراقية قد طلبت من تركيا تسليمها الشيخ احمد وجماعته لكن تركيا بدورها طلبت من الجانب العراقي اصدار عفو عام عنهم، فاستجابت الحكومة العراقية للطلب التركي وأصدرت في 1933/6/2 عفواً شاملاً عن جميع البارزانيين، عندها عاد الشيخ أحمد ومن معه إلى العراق ولكن لم يسمح له ولا لأتباعه وعددهم يناهز المائة بالإقامة في مناطقهم، وتم إسكانهم في الموصل أولاً ثم جرى نقلهم بعد ذلك إلى جنوب العراق، فاسكنوا الناصرية ونقلوا بعدها إلى الحلة، ونظراً لتردي حالتهم الصحية بسبب تغيير المناخ والبعد عن المناطق الجبلية جرى ترحيلهم إلى كركوك ومن بعدها إلى السليمانية التي استقروا فيها.

## ■ ثورة بارزان الثانية

غادر الملا مصطفى البارزاني السليمانية سراً مع ثلاثة من أتباعه في تموز 1943

متوجهاً عبر الأراضي الإيرانية إلى منطقة بارزان، ومن هناك بدأ بتنظيم مقاومة مسلحة ضد السلطة وقد ساند حزب (هيو) حركة الملا مصطفى مع أنها لم تكن في البداية ذات طابع سياسي وهو ما أكدّه الملا مصطفى نفسه عندما بعث برسالة إلى الحكومة في بغداد بهذا المعنى قبل مغادرته السليمانية، جاء فيها:

«بأنه ليس بعاص، وأنه مطيع للحكومة، وإن العمل الذي قام به لم يكن إلا عن ضيق وعدم سماع شكواه، وهو مستعد أن يلبي أوامر الحكومة»<sup>(16)</sup>.

وكان الرائد (سي، جي، ادمونس) مستشار وزارة الداخلية قد وجه رسالة إلى الملا مصطفى البارزاني طلب منه فيها أن يسلم نفسه مع أتباعه إلى السلطات الحكومية فرد البارزاني عليه برسالة جوابية في 1944/1/6 جاء فيها: «المعروض لفخامتكم أن كتابكم المرسولة بهذا التاريخ 1943/11/3 وصلنا وخلينا فوق رأسنا وما نرجو إلا لطفكم وما نريد إلا رضائكم ولكن الأمر الي وصلنا هو موت في ذل عظيم لنسترحم ثم نسترحم من فخامتكم الكرام بقبول عذرنا لأننا سابقاً سلمنا أنفسنا بيدها وما طبق علينا الرأفة والرحمة بل عكس ذلك ومع كل حال إذا تأمرون علينا نشعل ناراً بأجمعنا نرم أنفسنا فيه لامثال أمر فخامتكم ومع كل حال نحن الحاضرين للخدمة بصداقة القلب وإخلاص النية ولكن نحن الخائفين من قول الخائنين وفساد المفسدين المرجو من شيمتكم العادلة بعدم سماع ما يكتبون أو يقولون شفهاً استرحم من فخامتكم أن تحصل طريقاً إلينا غير ما نخاف منه وتسدون طريق العصيان والنزاع لأنه ما لنا الرجاء إلا مقام فخامتكم وما في ذلك على همتكم بعزيز والأمر أمر سيدي الأفخم»<sup>(17)</sup>.

ومع توسع الاشتباكات بين المقاتلين الأكراد وقوات الجيش والشرطة تدخل السفير البريطاني في بغداد السير (كونهان كورنواليس) - مستشار وزارة الداخلية العراقية الأسبق - لدى السلطات العراقية وطلب منها حل المشكلة بالطرق السلمية، لاسيما بعد أن أصبح العراق قاعدة هامة لتحرك الجيوش البريطانية في منطقة الشرق الأوسط، كما وجه رسالة إلى الملا مصطفى البارزاني جاء فيها:

«إن عليك إيقاف القتال فوراً وطلب العفو والتفاهم مع الحكومة»<sup>(18)</sup>.

وقد وافق البارزاني على طلب السفير البريطاني بشروط هي:

«1 - عزل أو نقل الموظفين الذين اشتهروا بأخذ الرشوة وإساءة السلطة.



2 - تشكيل ولاية كردية ممتازة تحتوي على ألوية كركوك، والسليمانية، وأربيل، ودرنة، وباجلان (خانقين) وأقضية الموصل الكردية كدهوك، وزاخو، والعمادية، وعقرة، وسنجار، والشيخان.

3 - اعتبار اللغة الكردية لغة رسمية.

4 - تعيين معاون وزير كردي في كل وزارة من وزارات الدولة.

5 - تعيين وزير كردي يكون مسؤولاً عن ولاية كردستان»<sup>(19)</sup>.

وقد سلم الملا مصطفى البارزاني نفسه للسلطان الحكومية دون أن يترتب على استسلامه أي التزام من جانب الحكومة التي أصدرت بياناً في 22 شباط 1944 حول الموضوع جاء فيه:

«لقد اظهر الملا مصطفى البارزاني الندم على ما قام به، فاعتنم فرصة وجود معالي وزير الدولة ماجد مصطفى في (مرکه سور) بتاريخ 7 كانون الثاني 1944 وحضر مقر حامية الجيش العراقي هناك مستسلماً للحكومة بدون قيد أو شرط، كما أنه ترك من فوره كل ما كان قائماً به من الأعمال، كذلك رفع استرحاماً إلى صاحب السمو الملكي الوصي وولي العهد مبدئياً لإخلاصه للعرش، وتقانيه في خدمة سموه، وقد حضر فعلاً العاصمة بتاريخ 22/2/1944 مع لفيف من الشيوخ البارزانيين لعرض الطاعة والخضوع إلى صاحب السمو الملكي، وقد أصبحت الحالة اعتيادية في منطقة بارزان، واستتب الأمن في كافة إنحائها، واستأنفت الحكومة أعمالها الاعتيادية في مختلف النواحي»<sup>(20)</sup>.

وقد أبدى رئيس الوزراء السيد نوري السعيد تفهمه للدوافع التي كانت تقف وراء حركة الملا مصطفى وذلك من خلال الإيضاح الذي قدمته الحكومة إلى مجلس الأعيان في جلسته المنعقدة في 24/2/1944 ومما جاء في حديث رئيس الوزراء:

«عند عودتي من خارج العراق، بعد مرضي، بلغني حادث ملا مصطفى، وكان ذلك في أواخر شهر آب، ففحصت الأسباب التي أدت إلى هروبه.

في الحقيقة - سادتي - كان بإمكان ملا مصطفى أن يهرب خلال حوادث سنة 1941 ولكنه في ذلك الوقت لم يشترك ملا مصطفى من قلة موارده لإعاشة أفراد عائلته التي كانت الحكومة تصرف عليها مبلغ الـ(6) دنانير أو شيء من هذا لأن الحاجيات كانت أسعارها قد لاختلف في ذلك اليوم كثيراً عن أسعارها قبل الحرب، وبعد ذلك

التاريخ بدأ الغلاء شيئاً فشيئاً، فشكى هذا الرجل أمره إلى المسؤولين، وطلب أن ينظر في أمر أعانته، لأنه لا يستطيع إعاشة أفراد عائلته من هذا المبلغ، هذا مضمون الاستدعاء الذي تقدم به إلى موظفي الإدارة في اللواء، وكان ذلك في أواخر سنة 1942 وأوائل سنة 1943 على ما أتذكره.. وهذه المخابرة قد تكون طالت.. فحصل عند الرجل - كما يدعي - شيء من اليأس، إلى أن استغل الموقف والتجأ إلى العصابات التي كانت موجودة منذ سنين، وانضم إليها، فهو لم يقم بثورة من تلقاء نفسه كما يتصور العين المحترم.. أما القتل فلم يقع أكثر من بضعة أشخاص من الشرطة بين (4 - 3) في الحادث الذي وقع في يوم 6 تشرين الأول 1943 ومن الجيش على ما أتذكر (2 - 3) وبضعة جرحى، أما قتلى العصابات فليس بالإمكان أن نعطي إحصاء دقيقاً فقد يكون (30) نفراً أو أكثر، ثم حدثت حوادث أخرى مع مخافر الشرطة الأخرى التي بقيت في محلها في بارزان»<sup>(21)</sup>.

## ■ ثورة بارزان الثالثة

عاد التوتر ليخيم على منطقة بارزان بسبب رفض الشيخ أحمد البارزاني تسليم الأسلحة التي غنمها البارزانيون من الجيش والشرطة خلال حركات عام 1943 والتي قدرت بـ (600) بندقية و(13) رشاشة.

ومما زاد في تدهور الموقف جولات الملا مصطفى البارزاني في مناطق (بالك) و(برادوست) و(بادنان) ولقائه مع رؤساء العشائر والتي استهدف من ورائها بناء تحالفات عشائرية تدعم موقف العشيرة البارزانية في حال حدوث أي صدام مسلح بينها وبين السلطة، كما حصل في الوقت نفسه تعاون وثيق بين الملا مصطفى البارزاني وحزب (هيو) الذي شجع من جانبه بعض الضباط الأكراد في الجيش من أتباعه على التعاون سراً مع الملا مصطفى البارزاني، وكان اجتماعاً قد عقد بين الرائد (ستوكس) معاون المستشار السياسي في السفارة البريطانية في بغداد والملا مصطفى في 25/3/1945 في قرية (هاوديان) في شمال العراق، وقد أبلغ (ستوكس) البارزاني رسالة من السفير البريطاني ينصحه فيها بلزوم الهدوء والسكينة والتفاهم من السلطات العراقية، كما أزال تلك الرسالة ماكان يعتري الملا مصطفى وأخيه الشيخ أحمد من شكوك حول نوايا الحكومة العراقية من اجراء مناورات مشتركة بين الجيشين العراقي والبريطاني قرب

قرية بارزان، وقد أعرب الملا مصطفى خلال رده على الرسالة عن عدم وجود أي نية له في القيام بثورة مسلحة ضد النظام الحاكم، وهو لا يرغب على الإطلاق في قتال الجيش العراقي.

وقد سارت الأمور بعد ذلك على مايرام لولا وقوع حادث أدى إلى إشعال فتيل المعارك في الشمال وهو مقتل (أولو بيك) رئيس عشيرة شيروان وخال الملا مصطفى، في حادث عرضي على يد عناصر من الشرطة في ناحية (مرکه سور) أوائل شهر آب 1945 وقد رد البارزانيون بمهاجمة المخفر وقتل مأموره وأفراد الشرطة المتواجدين فيه، وقد أعلنت السلطة الأحكام العرفية على أثر تلك الحادثة في قضاء الزبير وتوسعت رقعة المعارك بين الجيش والمقاتلين الأكراد لتصل إلى العديد من المناطق في أربيل وبعض المدن التابعة للموصل، وكان آخر بيان صادر عن السلطات حول سير المعارك في شمال العراق قد صدر في 13/10/1945 وجاء فيه:

« 1 - احتلت قوات الحكومة (شيروان مازن) و(جامه) و(كأني وطن) بعد أن طردت فلول العصابات البارزانية منها، وكبدتها خسائر كبيرة.

2 - تعقبت قوات الحكومة والقوة الجوية فلول العصابات البارزانية المنهزمة حتى الحدود الإيرانية، حيث تسللت إلى داخل الحدود المذكورة، بعد أن تكبدت خسائر جسيمة.

3 - بالنظر لهروب الشيخ أحمد البارزاني، والملا مصطفى، مع فلول عصاباتهم إلى الأراضي الإيرانية، تعتبر الحركات العسكرية منتهية»<sup>(22)</sup>.

## ■ ثورة بارزان الرابعة

بعد سقوط جمهورية مهاباد الكردية في إيران بقيادة القاضي محمد في 15 كانون الأول 1946 عادت معظم العوائل البارزانية التي شارك أبنائها في الدفاع عن تلك الجمهورية إلى العراق في نيسان 1947 وكان من بين العائدين الشيخ أحمد البارزاني أما أخوه الملا مصطفى فقد اشترط على السلطات العراقية إن تقوم بإصدار عفو عام عن البارزانيين الذين بقوا معه والسماح لهم بالعودة إلى الأراضي العراقية مع أسلحتهم. وقد صدر عن السلطة بيان في 14/5/1947 بشأن عودة الملا مصطفى إلى العراق والحوادث التي رافقت تلك العودة جاء فيه:

«بعد أن تم استسلام البارزانيين، وبدون قيد أو شرط، تخلف قسم منهم، وعلى رأسهم الملا مصطفى البارزاني، ممتنعين عن التسليم، ما لم تصدر الحكومة العفو العام عنهم، وفي خلال هذه الفترة تسلل هؤلاء إلى العراق من الأماكن النائية القريبة من الحدود التركية، فاصطدموا بأحد المخافر العراقية هناك، ونتيجة ذلك قتل أحد أفراد شرطة ذلك المخفر، لذلك ونظراً إلى إصرار هؤلاء على عدم التسليم لم تر الحكومة بداً من اتخاذ الإجراءات اللازمة بحققهم»<sup>(23)</sup>.

وبعد دخول الملا مصطفى وقواته الأراضي العراقية طاردهم قوات الجيش مما اضطرهم إلى العودة إلى الأراضي الإيرانية أواخر مايس 1947 وبعد عودتهم هاجمهم القوات الإيرانية فأثر البارزاني ورجاله الانسحاب إلى تركيا التي كان جيشها متأهباً أيضاً للأنقضاض عليهم، فتحرك المنسحبون بموازة خط الحدود التركية الإيرانية حتى دخلوا أراضي الاتحاد السوفيتي بعد إن اجتازوا خلال يومي 18 و19/6/1947 نهر (آراس) الذي يفصل بين إيران والاتحاد السوفيتي سباحة، واستقر البارزاني وصحبه البالغ عددهم (550) شخص في الاتحاد السوفيتي، حيث أنعمت عليه السلطات السوفيتية برتبة (جنرال).

وبذلك انتهت آخر الثورات الكردية في العراق خلال العهد الملكي، لتنتوي معها صفحة حافلة بالأحداث من تاريخ القضية الكردية في العراق.

- 1 - صحيفة خبات، ع (747).
- 2 - المصدر السابق، ع (752)، في 1994/11/25.
- 3 - الحسيني عبد الرزاق، تاريخ الوزارات العراقية، ج1، دار شؤون الثقافية، ط7 بغداد، 1988، ص279.
- 4 - الحسيني عبد الرزاق، تاريخ الوزارات العراقية، ج2، دار الشؤون الثقافية، ط7 بغداد، 1988، ص120.
- 5 - المصدر السابق، ص 121
- 6 - المصدر السابق، ص 120.
- 7 - مذكرات المجلس التأسيسي، المجلد الأول، ص440.
- 8 - عبد الرزاق الحسيني، تاريخ الوزارات العراقية، ج3، دار الشؤون الثقافية، ط7 بغداد، 1988، ص129.
- 9 - المصدر السابق، ص 130.
- 10 - المصدر السابق، ص 133.
- 11 - الحسيني عبد الرزاق، تاريخ الوزارات العراقية، ج6، دار الشؤون الثقافية، ط7 بغداد، 1988، ص34.
- 12 - المصدر السابق، ص36.
- 13 - مجلة النور، ع 63، آب 1996، ص38.
- 14 - نفس المصدر السابق.
- 15 - مقابلة مع السيد عبد الخالق زنكنة سكرتير الحركة الشعبية الكردستانية في دمشق في 10/2/1997.
- 16 - محاضر مجلس الاعيان العراقي الدورة 1943-1944، ص63.
- 17 - مؤتمر الذكرى التسعين لميلاد البارزاني الخالد. صلاح الدين، 14-17/9/1993، إعداد وإشراف ممتاز الحيدري، نجاد عزيز سورمي، ص 701.
- 18 - عبد الرزاق الحسيني، تاريخ الوزارات العراقية، ج6، دار الشؤون الثقافية، ط7 بغداد، 1988، ص290.
- 19 - معروف جياووك، مأساة برزان، ص158.
- 20 - عبد الرزاق الحسيني، تاريخ الوزارات العراقية ج6، دار الشؤون الثقافية، ط7 بغداد، 1988، ص292.
- 21 - المصدر السابق، ص 176.
- 22 - المصدر السابق، ص 302.
- 23 - عبد الرزاق الحسيني، تاريخ الوزارات العراقية ج7، دار الشؤون الثقافية، ط7 بغداد، 1988، ص172.



## الباب الثاني

# الحزب الديمقراطي الكردستاني





## الفصل الثالث

### **الحزب الضرورة**

- البدايات.
- المؤتمر التأسيسي.
- البارتي في حومة النضال.
- المؤتمر الثاني.
- المؤتمر الثالث.
- إعادة التوحيد.



## ■ البدايات

تبلورت فكرة تأسيس الحزب الديمقراطي الكردستاني في العراق بعد إعلان جمهورية مهاباد الكردية في 22 كانون الثاني 1946 بقيادة القاضي محمد وبدعم من السوفيت الذين احتلت جيوشهم خلال الحرب العالمية الثانية شمال إيران. وقد استقطب ذلك الحدث اهتمام التنظيمات السرية الكردية في العراق حيث أرسل اثنان منها هما حزبي (شورش)<sup>(1)</sup> و (رزكاري)<sup>(2)</sup> المحامي حمزة عبد الله أحد كوادر حزب (شورش) إلى مهاباد للاجتماع بقيادة الجمهورية وبالملا مصطفى البارزاني الذي أصبح واحداً من قادتها العسكريين - أحد جنرالاتها الأربعة - من أجل تشكيل حزب طليعي في كردستان العراق على غرار الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني وبعد جولة من الاتصالات واللقاءات تشكلت هيئة مؤسسة للحزب المذكور في شباط 1946 ضمت في عضويتها كل من:

- 1 - الملا مصطفى البارزاني.
  - 2 - المحامي حمزة عبدالله.
  - 3 - مير حاج أحمد.
  - 4 - نوري أحمد طه.
- يضاف إليهم الضباط الأربع من أعضاء لجنة ازادي (الحرية)<sup>(3)</sup> وهم:
- 1 - الرائد الركن عزة عبد العزيز.
  - 2 - النقيب مصطفى خوشناو.<sup>(4)</sup>

3 - الملازم الأول خير الله عبد الكريم.

4 - الملازم محمد محمود القدسي.

وكان حمزة عبدالله قد توجه بصحبة كل من مصطفى خوشناو ومير حاج أحمد إلى مدينة تبريز التي كانت خاضعة آنذاك للحكم السوفيتي لاطلاع السلطات السوفيتية على المشروع فاجتمع بفليجينسكي أحد المسؤولين السوفيت هناك وعرض عليه برنامج ومنهاج الحزب الديمقراطي الكردي العراقي وبعد اجراء بعض التعديلات عليه أيده السوفيت ليصبح فليجنسكي حلقة الوصل بين الحزب الوليد والدولة السوفيتية بعد ذلك صدر بيان في مهباد باسم الجنرال مصطفى البارزاني يعلن فيه عن تأسيس الحزب الديمقراطي الكردي العراقي ليعود على أثرها حمزة عبدالله سراً إلى كردستان العراق حيث شكل لجنة تحضيرية ضمت ممثلين عن:

1 - حزب شورش.

2 - حزب رزكاري.

3 - حزب هيو. (5)

4 - فرع السليمانية للحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني. (6)

وقد عقدت تلك اللجنة عدة اجتماعات في مدينة السليمانية لم تتوصل فيها إلى اتفاق نهائي إلا أن ذلك لم يؤثر على مشروع تأسيس الحزب الذي اشترطت هيئته المؤسسة منذ البداية «حل المنظمات الكردية العاملة في كردستان ومنها حزب - شورش ورزكاري - كي يتم تأسيس الحزب الجديد. وبعد مداولات ومناقشات عقد حزب شورش مؤتمره في الأسبوع الأول من شهر آب 1946 كما عقد حزب رزكاري كورد في الأسبوع الثاني من الشهر المذكور مؤتمره ايضاً لكي يقرر الموقف النهائي من الحزب الجديد، فقرر المؤتمران حل الحزبين المذكورين» (7). وقبل عقد مؤتمر حزب شورش رفض سكرتيه صالح الحيدري وعدد من قادته منهم نافع يونس وجمال الحيدري وموسى سليمان وغيرهم الانضمام إلى الحزب الجديد لاسباب عدة منها اعتراضهم على اقتراح الهيئة المؤسسة إدخال بعض الشخصيات التي وصفوها بالإقطاعية إلى قيادته.

كما أن أولئك القادة حسب ما يقوله صالح الحيدري المسؤول الأول في حزب شورش لم يكونوا «مقتنعين بالمبادئ والأسس التي طرحها الوفد الأخ حمزة عبد الله

للإسهام في الحزب الجديد، لأننا - والحديث للحيدري - لم نكن نستطيع القيام بدورنا القيادي كما كنا في رزكاري. لأن رفاقنا سيتفرقون ويذوبون فتتحول إلى أفراد ثورين مبشرين لا يربطنا تنظيم خاص (كالذي منحنا القوة في حزب رزكاري). وهكذا قررت أكثرتنا - أكثرية المندوبين - عدم الإسهام في تأسيس الحزب الجديد وترك الخيار لرفاقنا في حزب رزكاري لتوحيد مواقفهم. أما المخالفون فقد قرروا الإسهام في الحزب الجديد<sup>(8)</sup>، وبعد حل شورش عاد الرافضين لتأسيس الحزب الجديد إلى صفوف الحزب الشيوعي العراقي بقيادة فهد ليشكلوا فرعه الكردي.

## ■ المؤتمر التأسيسي

عقد المؤتمر التأسيسي الأول للحزب الديمقراطي الكردي (بارتي ديمكراتي كورد) الذي أخذ يعرف اختصاراً بـ (البارتي) في 16/8/1946 في دار فهمي سعيد في العاصمة بغداد بمشاركة (32) مندوباً وقد «شكلت عناصر (شورش ورزكاري) حوالي 90٪ من أعضاء المؤتمر التأسيسي لـ (ب.د.ك) إضافة إلى عناصر وطنية أخرى في كردستان. وقد حضر حمزة عبدالله ممثلاً للبارزاني والضباط الأربعة إضافة إلى الشخصيات الوطنية حيث حضر محمود أحمد ممثلاً عن الشيخ لطيف الحفيد وحضر كذلك كاكه زياد محمد وآخرون من بقايا حزب هيو»<sup>(9)</sup>.

كما حضر المؤتمر أيضاً المحامي إبراهيم أحمد سكرتير فرع السليمانية للحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني الذي رفض الانخراط مع تنظيمه في الحزب الجديد بسبب عدم ووجود تعليمات من قيادة حزبه في إيران بهذا الشأن كما أورد اسباباً أخرى تمنعه من الاندماج في البارتي وهي:

1 - إن الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني الذي يمثله في السليمانية يطالب بالحكم الذاتي لكردستان إيران بينما من غير الممكن تبني ذلك المطلب في كردستان العراق.

2 - اختلاف الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين البلدين.

وبعد أن عرض إبراهيم أحمد وجهة نظره غادر مكان الاجتماع بناءً على طلب الحضور.

وقد تم خلال المؤتمر اتخاذ العديد من القرارات كما تمت المصادقة على ميثاق ومنهاج الحزب ونظامه الداخلي الذي أكدت بنوده «على أهداف الشعب الكردي في نيل حقوقه القومية والديمقراطية ضمن الوحدة الوطنية للعراق التي طالب الحزب بأقامتها على أسس الاتحاد الاختياري الأخوي الحر، بدلا من الإلحاق القسري الذي فرضه الاستعمار البريطاني والرجعية العراقية. كما أكد الميثاق على الاخوة العربية - الكردية ودعا إلى الكفاح المشترك بين الشعبين ضد الاستعمار والرجعية والحكم العميل من أجل إنجاز الاستقلال الوطني واقامة نظام ديمقراطي برلماني سليم في العراق.. داعيا إلى النضال المشترك بين الوطنيين العرب والكرد وصاغ شعاره المعروف:

«على صخرة الاتحاد العربي - الكردي يتحطم الاستعمار ومشاريعه وأذنابه».

ودعا المنهاج أيضا إلى «إصلاحات في الحياة الاجتماعية والزراعية والاقتصادية وكذلك نص على تأمين المصادر الصناعية والمعدنية والبنوك والى مكافحة الأمية ونشر التعليم العالي وتأسيس جامعة كردستان وتنمية اللغة الكردية وآدابها ونشر ثقافتها القومية في شكلها والتقدمية في محتواها وجعل اللغة الكردية لغة رسمية في المدارس والدوائر ضمن إقليم كردستان»<sup>(10)</sup>.

وفي ختام أعمال المؤتمر تم انتخاب لجنة مركزية للحزب ضمت كل من:

- 1 - الملا مصطفى البارزاني - رئيساً للحزب.
- 2 - لطيف الشيخ محمود الحفيد - نائب أول للرئيس.
- 3 - كاكه زياد اغا - نائب ثاني للرئيس.
- 4 - المحامي حمزة عبد الله - سكرتير اللجنة المركزية.
- 5 - طه محي الدين معروف<sup>(11)</sup>.
- 6 - مير حاج أحمد<sup>(12)</sup>.
- 7 - مصطفى خوشناو.
- 8 - صالح عبد الله اليوسفي<sup>(13)</sup>.
- 9 - المهندس علي عبد الله<sup>(14)</sup>.
- 10 - عبد الكريم توفيق.

11 - رشيد عبد القادر. (10)

12 - رشيد باجلان.

13 - سيد حكيم خانقيني (16).

14 - عوني يوسف (17).

15 - الدكتور جعفر محمد كريم (18).

16 - عبد الصمد محمد، عضو احتياط في اللجنة المركزية.

وبعد انتخاب اللجنة المركزية جرى انتخاب المكتب السياسي وسكرتير اللجنة المركزية على النحو التالي:

1 - المحامي حمزة عبدالله سكرتير اللجنة المركزية

2 - الدكتور جعفر محمد كريم.

3 - علي عبدالله.

4 - عبد الكريم توفيق.

5 - رشيد عبد القادر.

وكان قد تبلور ومنذ بدايات التأسيس ثلاث تيارات داخل صفوف البارتى هي:

1 - تيار عشائري يقوده الملا مصطفى البارزاني رئيس الحزب وقائده المؤسس.

2 - تيار يساري (ماركسي) ويتمثل بالأعضاء السابقين في حزب شورش.

3 - تيار المثقفين القوميين ويقف على رأسه المحامي إبراهيم أحمد الذي سرعانما التحق

بالبارتى في حزيران من عام 1947 ليصبح مسؤول فرعه في السليمانية وعن

أسباب الالتحاقه يقول إبراهيم أحمد «بعد انتهاء دور (ز.ك) والحزب الديمقراطي

وجمهورية مهاباد، انتسبنا بقرار الأكثرية من فرع (ز.ك) في العراق إلى

البارتى» (19).

وقد تم اعتقال إبراهيم أحمد عام 1949 وأحيل إلى المحكمة العسكرية العرفية التي

أصدرت عليه حكماً بالسجن لمدة سنتين بتهمة الانتساب إلى الحزب الشيوعي العراقي

وكانت السلطات العراقية آنذاك قد اعتبرت البارتى تنظيماً تابعاً للحزب الشيوعي

العراقي.

حرص المؤسسون الأوائل للحزب الديمقراطي الكردستاني بعد انتهاء أعمال مؤتمرهم التأسيسي على بناء التنظيم الحزبي وتوسيع قاعدته في ظروف غلب عليها طابع العمل السري كما أصدر الحزب الجديد جريدة سرية ناطقه باسمه أطلق عليها اسم «رزكاري» صدر العدد الأول منها في بغداد في 1946/9/3 وكان محل طباعتها في أحد الأوكار الحزبية في منطقة الاعظمية كان تابعاً في السابق لحزب رزكاري المنحل وبفضل «رزكاري» الجريدة المركزية للبارتي «تمكن الحزب من توسيع نشاطه وقواعده وعدد المنتمين إليه»<sup>(20)</sup>، وقد شارك البارتي باقي أحزاب المعارضة في نشاطاتها المناهضة للنظام الملكي فكان عضواً في «لجنة التعاون الوطني» التي تشكلت في 1947/10/21 وضمت في عضويتها كل من:

- 1 - رشيد عبد القادر - ممثلاً للبارتي.
  - 2 - مالك سيف - عن الحزب الشيوعي العراقي.
  - 3 - عبد الرحيم شريف - عن حزب الشعب برئاسة عزيز شريف.
  - 4 - عبد الحسين جواد غالب عن الحزب الوطني الديمقراطي/جناح كامل قزنجي.
- وكان لتلك الأحزاب دوراً فاعلاً في ما عرف بوثبة كانون 1948 احتجاجاً على المعاهدة العراقية - البريطانية في بورتسموث وقد شارك البارتيون في التظاهرات التي اندلعت خلال الوثبة سواء في بغداد أو في المحافظات الشمالية مما دفع بالسلطة إلى أن تشملهم بحملة الاعتقالات التي شنت ضد قوى المعارضة والتي تزامنت مع دخول الجيش العراقي الحرب في فلسطين وإعلان الأحكام العرفية في 1948/5/15. وكان من بين المعتقلين عدد من قياديي وكوادر التنظيم لذلك «قرر الحزب تهريب سكرتيه الأستاذ حمزة عبدالله مع معدات طبع (رزكاري) إلى قرية سيتك شمال شرق مدينة السليمانية وقد صدرت أعداد منها هناك ولكن يبدو أنها عادت إلى بغداد ثانية وخاصة بعد اعتقال سكرتير الحزب حمزة عبدالله عام 1950 فحدث خمول في نشاط الحزب وتوقفت الجريدة عن الصدور»<sup>(21)</sup>. وبعد اعتقال حمزة عبدالله تقرر أبعاده إلى تركيا فأرسل مخفوراً إلى نقطة زاخو الحدودية إلا أن مأمور مخفر الشرطة أطلق سراحه وسهل له أمر العودة إلى الأراضي العراقية فعاد سرا إلى الموصل ومنها توجه إلى السليمانية حيث واصل عمله الحزبي بسرية تامة.



عقد البارتي مؤتمره الثاني في دار علي حمدي في محلة الأعظمية في بغداد خلال الفترة 13-14/3/1951 وقد شهد المؤتمر المذكور صراعاً بين جناحين متقابلين تشكلاً داخل القيادة الأول ويقف على رأسه حمزة عبدالله سكرتير اللجنة المركزية. أما الثاني فيقوده المحامي أبراهيم أحمد.

وقد طلب أغلب أعضاء المؤتمر من حمزة عبدالله عدم ترشيح نفسه لمنصب سكرتارية اللجنة المركزية والإشراف بدلاً عن ذلك على أصدر جريدة الحزب المركزية «رزكاري» التي تقرر نقل أدواتها الطباعية إلى محافظة كركوك لتصدر سراً من هناك.

ومن القرارات التي اتخذها المؤتمر اجراء تغيير في أسم البارتي ليصبح الحزب الديمقراطي لكردستان العراق «وبذلك توسع أفق الحزب ومداه في استيعاب كافة المناضلين من مختلف القوميات في كردستان العراق»<sup>(22)</sup>.

وبالنسبة إلى موضوع إعادة النظر في النظام الداخلي والمنهاج والذي أثارت مناقشته جدلاً واسعاً بين المؤتمرين فقد أرجئ البت فيه إلى المؤتمر الثالث وفي ختام أعمال المؤتمر تم انتخاب لجنة مركزية جديدة واختير إبراهيم أحمد ليصبح سكرتيراً لها، كما ثبتت عضوية حمزة عبدالله في القيادة المنتخبة لكنه اعترض على تلك النتائج وأخذ يحرض الكادر الحزبي ضد القيادة الجديدة بحجة عدم شرعيتها، كما عمد إلى تشكيل مركز قيادي بديل ضم في عضويته كل من:

1 - محرم محمد أمين.

2 - شهاب شيخ نوري.

3 - حمه كريم فتح الله.

وأطلق على تنظيمه أسم الحزب الديمقراطي التقدمي لكردستان العراق أو الجبهة التقدمية للحزب الديمقراطي الكردستاني، كما تذكر بعض المصادر. واتخذ التنظيم المنشق من مدينة السليمانية مركزاً له وكان له أتباع أيضاً في بعض مناطق بادنان. وكان البارتي قد شارك في التظاهرات المناوئة للسلطة فيما عُرف بانتفاضة تشرين عام 1952 والتي انتهت بإعلان الأحكام العرفية وتشكيل وزارة برئاسة الفريق نور الدين محمود رئيس أركان الجيش وهو من أصل كردي.

عقد البارتي مؤتمره الثالث في 26 كانون الثاني 1953 في مدينة كركوك واتخذ جملة من القرارات من بينها: إقرار المنهاج والنظام الداخلي الجديد الذي نص على اعتبار الماركسية اللينينية هي الأساس الذي يسترشد به الحزب في نضاله السياسي ولايديولوجي وكان الدافع إلى ذلك هو «الرغبة في منافسة تنظيمات الحزب الشيوعي في كردستان لان تلك المفاهيم السياسية كان لها بعض البريق والرواج بين الجماهير في تلك الفترة»<sup>(23)</sup>.

ومن القرارات الأخرى التي اتخذها المؤتمر «تبني الإصلاح الزراعي ومحاربة الإقطاعية والدفاع عن الفلاحين وتأسيس الجمعيات الفلاحية واللاحزبية السرية للنضال في سبيل مطالبيهم العادلة في الأرض والماء وضد الأتاوات والسخرة والغرامات، كما طالب المؤتمر بتأميم النفط والصناعات الرئيسية، وأكد على الدفاع عن حقوق الطبقة العاملة والعمل في صفوفها. وعلى نطاق السياسة الخارجية دعا إلى التحالف مع المعسكر الاشتراكي ومعاداة المعسكر الاستعماري، وطالب بإلغاء الاتفاقيات الثنائية مع بريطانيا، ونادى بإسقاط الحكم الملكي وتأسيس جمهورية ديمقراطية وتحقيق الحكم الذاتي لكردستان العراق»<sup>(24)</sup>.

وفي ختام أعمال المؤتمر تم انتخاب اللجنة المركزية فكانت النتائج على النحو التالي:

- 1 - الملا مصطفى البارزاني رئيساً (مقيم في الاتحاد السوفيتي)
- 2 - إبراهيم أحمد سكرتير اللجنة المركزية.
- 3 - نوري صديق شاويس.
- 4 - جلال حسام الدين الطالباني، «أصبح عضواً في المكتب السياسي عام 1954».

5 - علي عبدالله أمين.

6 - عمر مصطفى محمد أمين (عمر دبابه).

وقد نشط البارتي بعد انتهاء أعمال المؤتمر في بناء منظماته الجماهيرية فشكل:

- 1 - اتحاد طلبة كردستان.
- 2 - اتحاد الشبيبة الديمقراطي الكردستاني.

وقد تمكن البارتبي بعد تشكيله لتلك الاتحادات والمنظمات الجماهيرية من المشاركة في مؤتمر الشبيبة العالمي الخامس الذي عقد في العاصمة البولندية وارشو عام 1955 بوفد ترأسه جلال الطالباڤي حمل اسم وفد الشبيبة الديمقراطي لكردستان العراق، وقد سببت تلك المشاركة - وهي الأولى من نوعها للبارتبي منذ تأسيسه - حساسية الحزب الشيوعي العراقي الذي كان يرغب بتمثيل عموم شباب القطر بوفد حمل أسم «طلبة وشباب العراق».

## ■ إعادة التوحيد

تواصلت الجهود بعد المؤتمر الثالث من أجل إعادة توحيد البارتبي وباقي التنظيمات الكردية الماركسية في إطار تنظيمي واحد «ففي عام 1955 بعث المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني رسالة إلى الحزب الشيوعي البريطاني لكي يحاول الضغط على الحزب الشيوعي العراقي في محاولة لتوحيد الأحزاب والجمعيات الماركسية في العراق»<sup>(25)</sup>. وقد أسفرت تلك المساعي في العام 1956 أو في العام 1957 حسب بعض المصادر عن عودة حمزة عبدالله وجناحه إلى صفوف البارتبي، كما أبدل اسم الحزب ليصبح «الحزب الديمقراطي الموحد لكردستان العراق» وكذلك جرى تغيير أسم صحيفته المركزية لتصبح خباتي كردستان (نضال كردستان)، وقد تم اتخاذ تلك الإجراءات من دون عقد مؤتمر عام على أن يتم عرضها على مؤتمر البارتبي المقبل للمصادقة عليها..

ولم تتوقف مساعي البارتبي التوحيدية عند ذلك الحد فقد واصلت قيادته العمل من أجل «إقامة تنظيم ماركسي واحد في كردستان العراق في إطار قومي ديمقراطي وجوهر اشتراكي ماركسي»<sup>(26)</sup>، فجرت اتصالات بهذا الشأن مع لجنة الفرع الكردي للحزب الشيوعي العراقي من دون علم المكتب السياسي للحزب الشيوعي العراقي.

وفي وقت لاحق كتب كمال فؤاد مسؤول لجنة السليمانية التابعة للفرع الكردي تقريراً إلى المكتب السياسي للحزب الشيوعي العراقي في 19/6/1957 تبني فيه «أطروحة تخلي الحزب الشيوعي عن المنطقة الكردية للحزب الديمقراطي التي روج لها أبراهيم أحمد منذ سنوات»<sup>(27)</sup>.

وذكر في تقريره أيضاً بأنه التقى في السليمانية أعضاء من «الحزب الديمقراطي وبحث معهم إمكانية تحقيق (وحدة تنظيمية) بين الحزب الشيوعي والحزب الديمقراطي»<sup>(28)</sup>. كما رفع أعضاء لجنة الفرع الكردي ومعهم عدد من الكادر المتقدم تقريراً آخر إلى قيادة الحزب الشيوعي العراقي في 1957/6/22 بنفس المضمون أكدوا في جانب منه على أن الإلحاح على الوحدة التنظيمية «لا يضعف الحزب الشيوعي العراقي بل يقويه» ويؤدي لاحقاً إلى «تقوية الحركة الثورية والشيوعية في كردستان»<sup>(29)</sup>.

وقد رد المكتب السياسي للحزب الشيوعي العراقي بعنف على مقترحات فرعه الكردي التي اعتبرها تهديداً خطيراً لوحدة الحزب التنظيمية وذلك في رسالة وجهها إلى لجنة الفرع في 1957/7/15 ونشرت في 1957/8/20 في كراس مستقل تحت عنوان «رد على مفاهيم برجوازية قومية وتصفوية».

وقد شمل الحزب الشيوعي العراقي البارتي في هجومه والذي وصفه في تلك الرسالة بأنه «خادم للاستعمار وشركات النفط الاحتكارية والإقطاعية وخلص إلى استنتاج واحد محدد وغير قابل للتأويل وهو إن المكان الطبيعي للشيوعيين هو داخل الحزب الشيوعي وليس داخل أحزاب أخرى غير شيوعية»، وكان أعضاء لجنة الفرع الكردي وهم:

1 - حميد عثمان<sup>(30)</sup>.

2 - صالح الحيدري.

3 - فؤاد كمال<sup>(31)</sup>.

قد انضموا إلى البارتي ومعهم عدد كبير من الشيوعيين الأكراد الذين يحملون نفس أفكارهم مما استدعى إعادة تشكيل القيادة وذلك على النحو الآتي:

### - المكتب السياسي

1 - أبراهيم أحمد سكرتير اللجنة المركزية.

2 - صالح الحيدري.

3- جلال الطالباني.

4 - حمزة عبد الله.

5 - حميد عثمان.

## – اللجنة المركزية

- 1 - نوري صديق شاويس.
- 2 - محمد أمين معروف.
- 3 - علي عبد الله أمين.
- 4 - حمه كريم فتح الله.
- 5 - نجاد أحمد عزيز.
- 6 - خسرو توفيق.
- 7 - كمال فؤاد.
- 8 - حبيب محمد كريم.

وقد تمكن البارتى بعد أنظماء المزيد من الأعضاء إلى صفوفه ومن بينهم كوادر متمرسة بالعمل السياسي والحزبي من توسيع تنظيماته التي كانت منتشرة حتى ذلك الحين في بغداد وكركوك وأربيل والسليمانية لتشمل مناطق أخرى أخرى من العراق وخاصة في الشمال فتشكلت عام 1957 اللجنة المحلية في الموصل والتي أشرفت على منظمات البارتى التي تكونت بالتدريج في دهوك وعقره والشيخان وزمار، ومن الجدير بالذكر أنه وحسب إحصاء عام 1957 فإن «نسبة الكورد في عموم المحافظة (لواء الموصل) كان حوالي 40٪»<sup>(32)</sup>.

وكان جلال الطالباني قد توجه أواخر عام 1957 إلى موسكو ليمثل البارتى في مهرجان اتحاد الشبيبة الديمقراطي العالمي وخلال وجوده في العاصمة السوفيتية التقى برئيس حزبه الملا مصطفى البارزاني وعن ذلك اللقاء الذي كان الأول بين الرجلين والذي يصفه الطالباني بأنه «كان مثل لقاء الدرويش بشيخه ورئيس طريقته»<sup>(33)</sup>. يقول الطالباني: «ناقشت معه قضايا عدة وأخذت رأيه فيها، من ضمنها أنشقاق كان قد حصل في الحزب وكان الملا مع توحيد الجهود، كذلك تحدثنا عن علاقتنا مع العشائر فشحجنا وطلب منا تقوية هذه العلاقات. أما بالنسبة إلى علاقتنا مع الروس فقد رأى أن عملنا في الداخل يجب إن لاينحصر في الاتصال بالروس فقط حتى إنه قال لي حاولوا الاتصال بالغرب أيضاً عن طريق بابا علي الشيخ محمود الوزير السابق الذي كانت له علاقات مع الغرب، خصوصاً أمريكا»<sup>(34)</sup>.

وخلال عودته السرية إلى العراق وكانت عن طريق سوريا التقى جلال الطالباني في دمشق بكل من كمال فؤاد والدكتور عبد الرحمن الذبيحي وهما من كوادر البارتى حيث قام الثلاثة بزيارة العديد من السياسيين السوريين منهم ميشيل عفلق عميد حزب البعث العربي الاشتراكي، وعن تلك الزيارة يقول الطالباني: «عند زيارتنا للأستاذ ميشيل عفلق تحدث معنا بعموميات لم نفهم منها شيئاً»<sup>(35)</sup>، كما قاموا بزيارة أكرم الحوراني رئيس البرلمان السوري والعقيد عبد الحميد السراج رئيس المكتب الثاني (الاستخبارات العسكرية) وكان من أنصار الرئيس المصري جمال عبد الناصر ومن رجالاته في سوريا، وقد دار حديث خلال اللقاء كما يورده الطالباني بالقول: «طرحنا عليه فكرة العمل المشترك، ومهمة ترتيب لقاء بين الرئيس جمال عبد الناصر والملا مصطفى البارزاني عند زيارة الرئيس إلى الاتحاد السوفيتي من أجل الاتفاق بينهما على العلاقة العربية - الكردية والأوضاع في العراق، في حين دعا عبد الحميد السراج إلى تركيز نشاط الأكراد السوريين على العمل والتوجه إلى داخل تركيا، وهي الخطة السارية حالياً، على اعتبار أن أكثرية الأكراد السوريين يتحدثون من أصول تركية، وأعرب عن استعدادهم لدعمهم في تشكيل حزب وتزويدهم ما يريدون.

أما عن أكراد العراق، فقال إذا كانت عندكم رغبة في العمل المسلح فسن دعمكم، قلت نعم نحن نستطيع لكننا نحتاج إلى السلاح، فوافق. كانت هذه أهم محاور اتفاقنا، وكنا نهدف إلى زيادة الضغط على نوري السعيد»<sup>(36)</sup>، كما التقى الطالباني وصحبه بأحد كبار المسؤولين المصريين وهو كمال الدين رفعت وكان في زيارة إلى العاصمة السورية حيث طلب منه الموافقة على ترتيب لقاء بين الملا مصطفى البارزاني والرئيس عبد الناصر لدى زيارة الأخير إلى موسكو وفتح إذاعة كردية في القاهرة، وقد تقرر بالفعل أن يتوجه أبراهيم أحمد ومحمد سعيد الخفاف أحد كوادر الحزب من بغداد إلى القاهرة «من أجل التنسيق مسبقاً للقاء عبد الناصر وملا مصطفى»<sup>(37)</sup>، إلا أن سلطات العهد الملكي منعت سفرهما. أما بالنسبة إلى الإذاعة فإن الحكومة المصرية أقدمت أواخر عام 1957 على تخصيص برنامج كردي ضمن بث إذاعة صوت العرب من القاهرة.

وقد جاءت تلك الخطوة في إطار الحملة المصرية ضد دول حلف بغداد و«كمحاولة من الرئيس عبد الناصر استخدام الأكراد كعامل لصالحه في الصراع العربي الداخلي»<sup>(38)</sup>

مع العراق أقوى منافسيه على زعامة العالم العربي، لاسيما وأن تلك المنافسة قد زادت حدتها بعد صعود نجم الرئيس المصري إثر حرب السويس عام 1956 ودعوته الحماسية للوحدة العربية والتي اعتبرها البعض «بمثابة تحدٍ لوجهة فكرة الكيان العراقي»<sup>(39)</sup>، وهو ما حاول البارتي استثماره لصالح استراتيجيته التي تقوم على العمل المسلح والذي قرر التهيئة له كما يقول جلال الطالбاني «من خلال معرفة طرق الإمداد والمهريين والوسطاء عبر سوريا. وفي شباط (فبراير) 1958 وبعد الوحدة المصرية - السورية، وانبثاق الجمهورية العربية المتحدة، قلبت الموازين وكان علينا العمل من جديد، بعد ذلك كنا نأمل إن نبعث وفداً إلى الرئيس عبد الناصر، للبحث في مسألة تسليحنا وبدء العمل المسلح والإعداد للثورة، بعثنا آنذاك رسالة تهنئة إلى الرئيس عبد الناصر بمناسبة قيام الوحدة المصرية - السورية، وأيدنا انبثاقها وطالبنا بحقوقنا الكردية»<sup>(40)</sup>.

وبينما كانت أفاق التنسيق والتعاون مفتوحة بين البارتي والقاهرة كان حلفاء عبد الناصر داخل العراق من قوميين وبعثيين قد عملوا على عزل البارتي سياسياً من خلال منعه من المشاركة في جبهة الاتحاد الوطني التي تشكلت في شباط 1957 «وقد أكد على هذا محمد حديد وصديق شنشل أكثر من مرة في مجالسهما وفي مقابلات الباحثين معهما»<sup>(41)</sup>. وقد أشار البارتي إلى تلك القوى تحديداً وهي «قيادة حزب الاستقلال وحزب البعث، بحجة أن قيادة حزبنا قيادة عشائرية وإن حزبنا ذو أهداف انفصالية ويرفع شعار حق تقرير المصير ولا يؤمن بفكرة الحياد الإيجابي»<sup>(42)</sup>، وكان علي صالح السعدي الأمين القطري لحزب البعث العربي الاشتراكي أكثر وضوحاً من غيره حينما حدد الأسباب التي دعت حزبه إلى اتخاذ مثل ذلك الموقف بحسب قوله: «إن حزب البعث العربي الاشتراكي رفض ضم الحزب الديمقراطي الكردستاني إلى جبهة الاتحاد الوطني بسبب الطبيعة العشائرية لقيادته وكذلك لعمالة الملا مصطفى البارزاني للمخابرات البريطانية والذي كان الرئيس الاسمي للحزب»<sup>(43)</sup>.

وتضيف مصادر البارتي سبباً آخر لاستبعاد البارتي من عضوية الجبهة وهو ما كان شائعاً آنذاك من «وجود ارتباطات شخصية تتسم بالتعاون بين بعض عناصر قيادة (البارتي) مع وزير الداخلية سعيد قزاز - كردي - المعروف بمعاداته للشيوعية»<sup>(44)</sup>.

ويعقب جلال الطالбاني على منع البارتي من عضوية الجبهة بقوله: «وهنا لابد من القول إن قيادة حزبنا لم تكن متحمسة للانضمام إلى الجبهة، لأنها لم تتضمن مطالبنا

وحقوقنا، واستمرت هذه الحال إلى العام 1958 ونحن خارج الجبهة، وبعد نجاح ثورة 14 تموز (يوليو) دخلنا جبهة الاتحاد الوطني ولم يعارضنا أي من الأحزاب المؤتلفة تحت لوائها»<sup>(45)</sup>.



- 1 - حزب شورش: الحزب الشيوعي لكردستان العراق ويعرف اختصارات باسم صحيفته شورش (الثورة)، تأسس في تشرين الأول/1945 بقيادة صالح الحيدري وكان بالأساس الفرع الكردي لتنظيم وحدة النضال بقيادة يعقوب كوهين وهو تنظيم منشق عن الحزب الشيوعي العراقي بقيادة يوسف سلمان «فهد» وبعد حل وحدة النضال وعودتها إلى الحزب الام رفض قادة فرعها الكردي الالتحاق بالحزب الشيوعي العراقي وفضلوا الإبقاء على تنظيمهم المستقل الذي حولوه إلى حزب قائم بذاته باسم الحزب الشيوعي لكردستان العراق - شورش - أواخر عام 1945.
- 2 - حزب رزكاري كورد (التحرر): تشكل أواخر عام 1945 بمبادرة من قيادة حزب شورش لكسب الأفراد الذين لا يرغبون بالانضمام إلى تنظيم ماركسي وكان في حقيقته الواجهة الجماهيرية لحزب شورش.
- 3 - لجنة آزادي (الحرية) تنظيم سري شكلته مجموعة من الضباط الأكراد في الجيش العراقي في 12/2/1945 أو في 15/1/1945 حسب بعض المصادر برئاسة الملا مصطفى البارزاني ضم في عضويته كل من الضباط عزة عبد العزيز وخيري عبد الكريم ومحمد قدسي وجلال امين وعبد الأمير باقر وامين راوندوي وسيد عزيز شمريني.
- 4 - هرب النقيب مصطفى خوشناو من الجيش العراقي إلى كردستان إيران قبل الإعلان عن تأسيس جمهورية مهاباد ثم للتحقق بصوف البارزانيين، بعد وصول الملا مصطفى البارزاني مع أتباعه إلى الأراضي الإيرانية. إلا إنه «قدم تقريراً ضد (الشيخ احمد) إلى المخابرات السوفيتية K.G.B مدعياً أن الشيخ أحمد موالٍ للإنكليز وأسند إليه تهمة العمالة..» [مؤتمر الذكرى التسعين لميلاد البارزاني الخالد، ص 817]. وكان في نية المخابرات السوفيتية اعتقال الشيخ أحمد والتحقيق معه لولا تدخل وجهاء وشخصيات من كردستان إيران الذين افهموا ضباط ال(K.G.B) أن الشيخ أحمد زعيم روحي ورئيس عشيرة (بارزان) وأنه بعيد عن التهم المسندة إليه مما جعلهم يصرفون النظر عن ذلك.. وهذا ما جعل بقاء النقيب مصطفى خوشناو متعذراً بين البارزانيين فانتقل للعمل إلى جانب القاضي محمد الذي عينه قائداً عسكرياً لمنطقة مهاباد.
- 5 - حزب هيو: استفسر صالح الحيدري من الدكتور مكرم جمال الطالباني أواخر عام 1976 عن منشأ حزب هيو باعتباره أحد المساهمين فيه فأجاب «إن نشوء الحزب يعود إلى عام 1937 في مدينة كركوك باسم (داركه ر) أي (الخطاب) وهو اسم لمنظمة قومية ظهرت في إيطاليا ثم توسعت منظمة (داركه ر) إلى أن تحولت إلى حزب هيو بعد تبديل الاسم السابقة وتسلم مسؤولية قيادته المرحوم رفيق حلمي نحو عام 1939» [جريدة الاتحاد، ع 9، نقلاً عن مذكرات صالح الحيدري الجزء الأول 1940-1958]، وهيو تعني (الأمل) وسمي الحزب بذلك نسبة إلى (هيقى) الكردية التي تعني الأمل أيضاً باللهجة البادانية وهي منظمة سياسية تأسست في اسطنبول في 10/1/1910 من قبل بعض الطلاب الأكراد. وقد أتهم حزب هيو باليمينية من قبل اليسار الكردي «في حين أن أطرافاً أخرى اتهمت الحزب المذكور بأنه من صنع بريطانية»، وكان بعض قاداته «يعتقدون أنه ينبغي على الأكراد استرضاء بريطانيا إذا كانوا

يأملون في الحصول على حقوقهم القومية». [العراق والمسألة الكردية للدكتور سعد ناجي جواد ص21-22]، وكان رفيق حلمي قد استقال من الحزب في العام 1944 وبذلك انتهى حزب هيو إلا من بعض بقاياها.

6 - فرع السليمانية للحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني: تأسست منظمة زياتي كردستاني (ز.ك) أي انبعاث الكرد التي أنشئت منها الحزب المذكور في مدينة مهاباد عام 1944 أو 1943 حسب بعض المصادر برعاية من السلطات السوفيتية، وقد شارك في تأسيسها اثنان من الضباط العراقيين الهارين إلى إيران هما مير حاج أحمد ومصطفى خوشناو، وفي أيلول 1944 أصبح لها فرع في مدينة السليمانية انضم إليه إبراهيم أحمد ليصبح مسؤوله، وعندما تحولت (ز.ك) إلى حزب بايعاز من السوفيت باسم الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني عام 1945 أصبح فرع السليمانية لـ (ز.ك) فرعاً للحزب المذكور، وقد ضمت قيادة فرع السليمانية كل من:

1 - المحامي إبراهيم أحمد - سكرتير الفرع.

2 - فائق بيكس.

3 - الشاعر مدهوش.

4 - إسماعيل شاويس.

5 - صديق شاويس.

6 - ناهدة شيخ سلام.

7 - صحيفة خبات، ع 792، في 1997/7/27.

8 - صحيفة الاتحاد، ع 13، في 1993/1/23.

9 - صحيفة التآخي، ع 1412، في 1973/8/16.

10 - صحيفة خبات، ع 792، في 1996/7/27.

11 - طه محي الدين معروف: ولد في مدينة السليمانية عام 1924 وأكمل دراسته الثانوية فيها، تخرج من كلية الحقوق جامعة بغداد عام 1948 عمل بالمحاماة ثم التحق بالسلك الدبلوماسي وشغل عدة مناصب فيه، عين وزيراً للأشغال والإسكان بعد انقلاب 17 تموز 1968 ممثلاً لجنح جلال الطالباني في الوزارة التي شكلها أحمد حسن البكر في الثلاثين من تموز 1968، عين سفيراً للعراق في إيطاليا بين الأعوام 1970-1974، تولى منصب نائب رئيس الجمهورية في 1974/4/21.

12 - مير حاج أحمد: عقيد متقاعد من أهالي عقرة توفي في بغداد في 1988/11/1.

13 - صالح اليوسفي: ولد عام 1918 في (بامرني) من عائلة دينية. أكمل دراسته الثانوية في بغداد وعين معلماً في حرير عام 1942 أكمل دراسته في كلية الشريعة في بغداد، وفي عام 1949 عين كاتباً أول في محكمة بداية سنجار. بدأ اليوسفي حياته السياسية بالمشاركة في تأسيس حزب هيو (الأمل) عام 1939 مع رفيق حلمي - رئيس الحزب - والشاعر دلدار وموسى عبد الصمد ومصطفى عزيزي، شارك في المؤتمر التأسيسي للبارتي وتولى منذ البداية مسؤولية فرع

- بادنان (دهوك - الموصل)، وفي عام 1962 أصبح مسؤول الفرع الخامس ومقره بغداد، وبعد صدور بيان 29 حزيران 1966 أشرف على إصدار صحيفة التأخي التي صدرت عام 1967، تولى بعد صدور بيان 11 آذار 1970 العديد من المناصب منها منصب وزير دولة، رئيس اتحاد الأدباء الكرد، عضو لجنة السلام العليا التي كان يرأسها صدام حسين وكانت تتولى متابعة تطبيق بيان آذار، اغتيل في داره ببغداد في 1981/6/25.
- 14 - المهندس علي عبد الله: نائب رئيس الحزب منذ المؤتمر العاشر.
- 15 - رشيد عبد القادر: قاضي متقاعد مقيم في مدينة أربيل، عاد إلى الخدمة بعد الانتفاضة عام 1991 ليصبح في النصف الثاني من التسعينات رئيساً لمحكمة تمييز إقليم كردستان العراق ومقرها في أربيل.
- 16 - سيد حكيم خانقيني: خريج دورة دينية، توفي في 1957/12/14.
- 17 - عوني يوسف: وزير الأشغال والإسكان في حكومة عبد الكريم قاسم، توفي في 7/15/1988.
- 18 - الدكتور جعفر محمد كريم: طبيب متخصص في الأمراض النفسية والعصبية مقيم في طهران، توفي هناك عام 2000، وهو شقيق حبيب محمد كريم سكرتير البارتي الأسبق.
- 19 - صحيفة الاتحاد ع 2، في 1992/11/7.
- 20 - خبات، ع 869، في 1998/4/3.
- 21 - خبات، ع 869، في 1998/4/3.
- 22 - خبات، ع 792، في 1996/7/27.
- 23 - محمد كريم حبيب: صفحات من نضال الشعب الكردي، تاريخ مؤتمرات الحزب 4 و5 و6 و7 و8 ص4، الحزب الديمقراطي الكردستاني - العراق (قسم الإعلام).
- 24 - خبات، ع 792، في 1996/7/27.
- 25 - خبات، ع 808، في 1996/12/20.
- 26 - خبات، ع 863، في 1998/2/20.
- 27 - الاتحاد، ع 253، في 1998/1/24.
- 28 - نفس المصدر السابق.
- 29 - نفس المصدر السابق.
- 30 - حميد عثمان: سكرتير سابق للحزب الشيوعي العراقي تنحى عن منصبه بقرار من اللجنة المركزية عام 1955 بسبب تطرفه ودعوته إلى اتباع أساليب الكفاح المسلح والدعوة إلى الاضرابات العامة المتواصلة في مواجهة نظام الحكم الملكي وهي وسائل استوحاها من تعاليم الزعيم الصيني ماوتسي تونغ مما تسبب في تعريض الحزب إلى ضربات قاسية من جانب الأجهزة الأمنية، نسب بعد حجزه في دار حزية بأمر من سكرتير اللجنة المركزية الجديد سلام عادل إلى لجنة الفرع الكردي.
- 31 - كمال فؤاد: الدكتور كمال فؤاد مسؤول الهيئة العاملة في المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكردستاني حالياً.

- 32 - خبات، ع 925، في 1999/5/21.
- 33 - مجلة الوسط، ع 357، في 1998/11/30.
- 34 - نفس المصدر السابق.
- 35 - نفس المصدر السابق.
- 36 - نفس المصدر السابق.
- 37 - نفس المصدر السابق.
- 38 - د. ناجي جواد، سعد: العراق والمسألة الكردية 1958-1970، ص 173.
- 39 - المصدر السابق، ص 80.
- 40 - مجلة الوسط، ع 357، في 1998/11/30.
- 41 - صحيفة خبات، ع 863، في 1998/2/20.
- 42 - نفس المصدر السابق.
- 43 - الزبيدي، ليث عبد الحسن: ثورة 14 تموز 1958 في العراق، ص، 97 رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة بغداد. منشورات مكتبة اليقظة العربية ط2، بغداد 1981.
- 44 - صحيفة خبات، ع 863، في 1998/2/20.
- 45 - مجلة الوسط، ع 357، في 1998/11/30.

## الفصل الرابع

### **البارتي في ظل العهد الجمهوري**

- المكتسبات.
- صراع الأجنحة.
- المؤتمر الرابع.
- إجازة الحزب الديمقراطي الكردستاني.
- المؤتمر الخامس.



## ■ المكتسبات

أعلن البارتي عن تأييده لثورة 14 تموز 1958 بعد ساعات من حدوثها وذلك عندما بادر عدد من القياديين الموجودين في مدينة كركوك وهم إبراهيم أحمد سكرتير الحزب - وكان موضوعاً تحت الإقامة الجبرية في منزله - وعمر دبابة وعلي عبدالله.. إلى إرسال برقية دعم وتأييد باسم اللجنة المركزية للحزب إلى القائد العام للقوات المسلحة الذي تولى السلطة في العراق. وفي 16/7/1958 عقدت اللجنة المركزية للبارتي اجتماعاً في مدينة كركوك أصدرت في ختامه بياناً جاء فيه:

«قرر الحزب أن يناضل بجميع قواه وإمكاناته للدفاع عن الجمهورية العراقية وتثبيتها وازدهارها، ولتنفيذ هذا الغرض، يضع جميع إمكانياته وقواه تحت تصرف قادة هذه الثورة المجيدة ويجتد جميع أعضائه وموآزيره كفدائيين للجمهورية ومقاومة الاستعمار ومؤامراته وأذناؤه».

وبعث الملا مصطفى البارزاني رئيس الحزب من منفاه في الاتحاد السوفيتي ببرقية إلى زعيم الجمهورية العميد الركن عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء أعلن فيها اعتبار نفسه جندياً تحت أمرة الثورة وقائدها، وطلب السماح له بالعودة إلى العراق.

وفي 27 تموز 1958 توجهت وفود التهنئة الكردية إلى مقر وزارة الدفاع في بغداد، وكان في مقدمتها وفد البارتي الذي تألف من علي عبدالله وإبراهيم أحمد الذي ألقى كلمة باسم الوفود أشاد فيها بكفاح الأكراد ضد الاستعمار، ودافع بقوة عن الثورات الكردية ضد الحكومات العراقية السابقة رافضاً كل ما يثار حولها من طعون وشبهات ومما جاء في كلمته بهذا الشأن:

«إن الاستعمار كان يعرف أكثر من غيره بأن هذه الثورات ليست من صنع يده وإلا لماذا يقضي عليها بكل وحشية وقساوة ويضع لهذا الغرض جميع إمكاناته تحت تصرف خدامه من حكام العراق. ثم ماذا يمكن أن يكون غرض الانكليز من إثارة الأكراد ضد خدامهم، وهم لهم أطوع من بنانهم؟. وضد وضع هو أحسن ما يمكن أن يتصوروا لتحقيق مطامعهم الاستعمارية، ثم لو كانت هذه الحركات مؤيدة من قبل القوى الاستعمارية فأى شيء كان يحول دون نجاحها؟. وبعد، ألم تكن تلك القوى الاستعمارية نفسها مسؤولة عن تقسيم بلاد الكرد؟، وإن المستعمر وخدامه كانوا يعرفون أكثر من غيرهم بأن هذه الثورة ليست شيوعية لأن التطور الاقتصادي والاجتماعي للشعب الكردي ليس في المرحلة التي تمكنه من القيام بأي حركة شيوعية».

ومنذ الأيام الأولى للعهد الجديد صدرت العديد من القرارات التي صبت في صالح البارتى منها:

- 1 - إطلاق سراح كافة المعتقلين من أعضاء البارتى من السجون وعددهم (15) معتقلاً من بين (16) معتقلاً سياسياً، كانوا في سجون العهد الملكي، وأطلق سراحهم بعد ثورة 14/تموز/1958، وكان من بين من أطلق سراحه الشيخ أحمد البارزاني بعد إن أمضى (12) عاماً في السجن، حيث تم الإفراج عنه في 1958/7/21.
- 2 - انهيار حلف بغداد الذي كان يطوق المناطق الكردية في كل من العراق وتركيا وإيران بحزام أمني محكم الحلقات.
- 3 - رفع الحظر الرسمي المفروض على نشاط البارتى والسماح له بإصدار صحيفة خبات بشكل علني، وقد صدر العدد الأول منها باللغة الكردية في 4 نيسان 1959، وكان يرأس تحريرها المحامي أبراهيم أحمد.
- 4 - تثبيت مادة في الدستور المؤقت للجمهورية العراقية ينص على المساواة بين العرب والأكراد وعلى شراكتهم في الوطن الواحد، وقد صيغت تلك المادة وهي الثالثة من بنود الدستور «بتأثير وتعاون جبهة الاتحاد الوطني، وخاصة الأستاذ كامل الجادرجي والمحامي حسين جميل الذي ترأس لجنة صياغة الدستور»<sup>(1)</sup>.
- 5 - تأسيس مديرية معارف كردية.
- 6 - السماح بعودة رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني وقائده المؤسس الملا مصطفى



البارزاني بقرار من العميد الركن عبد الكريم قاسم، وحسب مصادر البارتى «فان تلك العودة تمت بمساعدة من طاهر يحيى مدير الشرطة العام وعبد السلام عارف نائب رئيس الوزراء وكيل وزير الداخلية»<sup>(2)</sup>. في حين كان عبد السلام عارف ومعه عدد من الضباط القوميين من المعارضين لعودة البارزاني لولا موقف عبد الكريم قاسم الذي حسم الخلاف بقوله «إن البارزانيين قد عانوا ما يكفي من المتاعب في منافعهم في ظل النظام القديم، ويجب أن نكون أكثر تساهلاً معهم»<sup>(3)</sup>، بعد ذلك جرى ترتيب عودة البارزاني عندما تسلّم إبراهيم أحمد أربعة جوازات سفر من وزير الداخلية العقيد الركن عبد السلام عارف ليتوجه بعدها إلى براغ على رأس وفد ضم في عضويته نوري أحمد طه وعبيدالله البارزاني والشيخ صادق البارزاني، وكان الملا مصطفى البارزاني قد غادر موسكو مع اثنين من أتباعه هما مير حاج أحمد وأسعد خوشوي يوم 1958/8/21 إلى بوخارست حيث التقى هناك بالرئيس الروماني ومنها توجه إلى براغ ليلتقي بإبراهيم أحمد وصحبه الذين أطلعوه على أوضاع البارتى وعلاقاته بعد الثورة ثم واصل بعدها سفره ليتوقف في القاهرة لفترة قصيرة اجتمع خلالها بالرئيس المصري جمال عبد الناصر، وزار مدينة بورسعيد للاطلاع على آثار العدوان الثلاثي فيها. وفي 10/6/1958 وصل الملا مصطفى البارزاني إلى بغداد وسط ترحيب رسمي وشعبي. فاستقبله عبد الكريم قاسم في مقره في وزارة الدفاع وبدوره قدم الملا مصطفى البارزاني للزعيم «الشكر متمنياً للعهد الجديد النجاح والازدهار لخدمة الجمهورية الفتية جمهورية العرب والكرد وباقي الأقليات»<sup>(4)</sup>، وقد أسكن البارزاني بعد رجوعه في دار حكومية على ضيافة الدولة كان يسكنها سابقا الضابط الطيار صباح نوري السعيد مدير السكك الحديدية الأسبق وخصصت له ولأتباعه العائدين من الاتحاد السوفيتي الذين وصلوا بعده إلى العراق على متن السفينة السوفيتية (جورجيا) التي رست في ميناء البصرة في 1959/4/16 وعددهم (755) شخصاً رواتب شهرية ومخصصات مالية مجزية.

## ■ صراع الأجنحة

تأثرت الأحزاب العاملة على الساحة العراقية بأجواء الخلاف الذي نشب بين قادة

ثورة 14/تموز/1958 والذي تمحور في البداية حول شكل الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة؛ هل تكون فورية اندماجية كما يطالب عبد السلام عارف أو فدرالية كما يدعو إلى ذلك أنصار عبد الكريم قاسم، وهو خلاف كان يستبطن في جوهره صراع على السلطة بين رئيس الوزراء ونائبه وزير الداخلية لاعتقاد الأخير بأنه هو الذي فجر الثورة وقضى على الأسرة الهاشمية المالكة وبالتالي فهو أحق من رئيس اللجنة العليا للضباط الأحرار عبد الكريم قاسم بالمنصب الذي تبوّأه كحاكم مطلق للعراق، وقد انعكس ذلك الصراع على القوى السياسية التي التف بعضها حول عبد الكريم قاسم كالحزب الشيوعي العراقي وتحالف قوى اليسار، في حين التف البعض الآخر حول عبد السلام عارف كحزب الاستقلال وحزب البعث وحركة القوميين العرب والناصرين، وبدوره تأثر البارتي بحالة الاستقطاب تلك ولكن من الداخل، حيث ارتد تأثيرها على هيئاته القيادية التي انقسمت إلى جناحين:

**الأول:** بقيادة حمزة عبدالله ومجموعته الماركسية التي تسيطر على المكتب السياسي وتوالي الحزب الشيوعي العراقي.

**الثاني:** ويقوده جلال الطالباني مدعوماً من قبل معظم أعضاء اللجنة المركزية، وكان هذا الجناح الأقرب في مواقفه إلى القوى القومية.

أما سكرتير الحزب إبراهيم أحمد الذي سبقه له وأن التقى بالرئيس جمال عبد الناصر أثناء مروره بالقاهرة برفقة الملا مصطفى البارزاني وهما في طريق العودة إلى بغداد فقد بدى للوهلة الأولى وهو يقف في منتصف المسافة بين الجناحين المتنافسين في حزبه، لكنه سرعانما حسم موقفه بانحيازه إلى جانب جناح جلال الطالباني الذي اتهمه الجناح الآخر «باليمنية والتبعية للبرجوازية العربية»<sup>(5)</sup>، وذلك بسبب علاقاته المتينة بجبهة القوى القومية التي اتخذت طابعاً تحالفياً تجلّت مظاهره بالزيارة التي قام بها وفد قيادي من البارتي إلى الأمين القطري لحزب البعث المهندس فؤاد الركابي بعد توليه منصبه كوزير للإعمار في أول تشكيلة وزارية بعد ثورة 14 تموز. وكذلك بالزيارة التي قام بها وفد آخر من البارتي برئاسة إبراهيم أحمد لميشيل عفلق الأمين العام لحزب البعث العربي الاشتراكي يوم 1958/7/24 في مقر إقامته في فندق بغداد وما أعقبها من عقد ندوة تلفزيونية مشتركة نظمتها وزارة الإرشاد بين إبراهيم أحمد وميشيل عفلق. وما تجدر الإشارة إليه أن صحيفة الجمهورية التي يرأس تحريرها الدكتور سعدون حمادي والتي

عمل جلال الطالباني محرراً فيها أجرت لقاءً صحفياً في 1/8/1958 مع علق «وعد فيه الأكراد بحرص العرب على حريتهم ونبذ التعصب القومي الذميمة وبمستقبل يشهد تحقيق أمانهم»<sup>(6)</sup>. ورغم ذلك الخلاف الذي استشرى في صفوف القيادة فإن البارتي ظل محتفظاً بوحدة التنظيمية لأنه لم يكن لاعباً رئيساً في الأحداث الجارية وليس طرفاً مباشراً في الصراع الدائر سواء على مستوى السلطة أو الشارع السياسي، لكن قيادة الحزب اضطرت ممثلة بشخص ابراهيم أحمد إلى مجاراة الوضع الذي ساد بعد انحسار التيار القومي وتراجع رموزه أو اقصائهم عن مواقعهم في السلطة وذلك بعقد اتفاقية تعاون في أيلول 1958 مع الحزب الشيوعي العراقي الذي ازداد رصيده السياسي وتعاظم نفوذه في دوائر الدولة المدنية والعسكرية، إلا أن تلك الاتفاقية لم تحل دون قيام الشيوعيين بمواصلة حملتهم على جناح جلال الطالباني حيث وصفوا أتباعه بالبعثيين الأكراد، وبأن هدفهم هو «تشكيل جمهورية متحدة تضم مصر وسوريا والعراق وكردستان»<sup>(7)</sup>.

وقد لقيت تلك الحملة الشرسة تجاوباً من الجناح الذي يقوده حمزة عبدالله مما أدى إلى اشتداد صراع الأجنحة داخل البارتي، وهذا ما دفع الملا مصطفى البارزاني العائد لتوّه من الاتحاد السوفيتي إلى التدخل، فكان موقفه لصالح الكتلة المؤيدة للحزب الشيوعي العراقي بعد أن لمس إثر رجوعه إلى العراق مدى استياء عبد الكريم قاسم من ابراهيم أحمد، حتى «أن قاسم نصح الملا مصطفى في لقاءهما الأول في تشرين الأول 1958 بالحذر إزاء نوايا ابراهيم أحمد»<sup>(8)</sup>، ويرجع الطالباني السبب في ذلك بقوله: «ان إخواننا في الحزب الشيوعي حرضوا عبد الكريم قاسم علينا، وهو ما أسره لي الملا مصطفى»<sup>(9)</sup>، فكان الحل من وجهة نظر البارزاني هو أن يستقيل ابراهيم أحمد من منصبه الحزبي الذي استقال منه بالفعل ليحل محله حمزة عبدالله في كانون الثاني 1959، والذي شكّل مكتباً سياسياً من مجموعته ضم كل من:

1 - حمزة عبدالله سكرتير للجنة المركزية.

2 - حميد عثمان.

3 - خسرو توفيق.

4 - صالح الحيدري.

ومن بين أولى القرارات التي اتخذها المكتب السياسي - بعد تشكيله - استحصال قرار من الملا مصطفى البارزاني وتوقيعه بقضي بتجميد جلال الطالباني حزباً دون الإلتزام بالقواعد والأصول التي حددها النظام الداخلي.

وكان البارتي بتركيته القيادية الجديدة قد اندفع بكل قواه وراء الحزب الشيوعي العراقي فوقَّع معه وبمشاركة الجناح اليساري في الحزب الوطني الديمقراطي والعديد من النقابات المهنية ميثاق «جبهة الاتحاد الوطني» التي لم يُكتب لها الاستمرار. كما شارك البارتيون إلى جانب الشيوعيين في أحداث الموصل التي اندلعت إثر فشل محاولة الشوّاف الانقلابية في 8 آذار 1959 وكذلك في حوادث كركوك الدامية في 14-16 تموز 1959 التي استنكرها عبد الكريم قاسم بشدّة ووصفها بالأعمال البربرية في خطابه الشهير في كنيسة مار يوسف في بغداد مساء يوم 19 تموز 1958 وبلغ من اندفاع قيادة البارتي باتجاه الحزب الشيوعي العراقي إلى الحد الذي سمح فيه حمزة عبدالله بعد أن اعتقد بقرب استيلاء الحزب الشيوعي على السلطة في العراق لجمال الحيدري - كردي، عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي العراقي - بحضور اجتماعات المكتب السياسي للبارتي بشكل منتظم، وكانت جريدة (اتحاد الشعب) لسان حال الحزب الشيوعي العراقي قد خصصت نصف صفحة يومياً لمعالجة الشؤون الكردية تحت عنوان «صوت الشعب الكردي».

ولم يكتب حمزة عبدالله بذلك فتقدم باقتراح إلى اللجنة المركزية يقضي بتوحيد منظمات الشبيبة والنساء والفلاحين التابعة للبارتي مع مثيلاتها التابعة للحزب الشيوعي العراقي مما أثار ردود فعل غاضبة من جانب قيادات الحزب وقواعده على حد سواء، والتي اعتبرت ما يقوم به حمزة عبدالله ما هو إلا خطة مدبّرة لإذابة البارتي وتصفيته فأخذت الوفود تتقاطر على مقر إقامة الملا مصطفى في بغداد وهي تطالبه بالتدخل لمنع المكتب السياسي من تنفيذ خططه الرامية إلى تحويل البارتي إلى مجرد تابع للحزب الشيوعي العراقي وقد لعب عبدالله اسحاقي المعروف بـ (أحمد توفيق) سكرتير الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني الذي كان لاحقاً سياسياً في العراق دوراً في إقناع الملا مصطفى البارزاني بخطورة التحدي الذي يواجهه البارتي من الداخل، فسارع البارزاني إلى دعوة اللجنة المركزية بصفته رئيساً للحزب لاجتماع عاجل تقرر أن يعقد في 30 حزيران 1959، وقد «جرت محاولات عديدة مع حمزة عبدالله ورفاقه للحضور إلى

اجتماع اللجنة المركزية إلا أنهم رفضوا الحضور، وكتب حمزة رسالة إلى البارزاني يحذّره فيها من إبراهيم أحمد وما سمّاه بكتلته، واتهمهم باليمينية وعدم الإخلاص للحزب والبارزاني.. واختتم رسالته بعبارة (إني لك ناصح أمين)»<sup>(10)</sup>.

وكانت اللجنة المركزية، التي حضر (11) من أعضائها الاجتماع، قد قررت تجميد عضوية حمزة عبدالله ورفاقه من أعضاء المكتب السياسي وأن تناط مسؤولية الإشراف على جريدة الحزب المركزية (خبات) بجلال الطالбاني الذي قررت إلغاء قرار تجميده، وقد حظيت تلك القرارات بتأييد إبراهيم أحمد الذي كان في جولة خارج العراق. وفي اليوم التالي للاجتماع توجه عدد من كوادر الحزب بصحبة أفراد من حماية الملا مصطفى البارزاني إلى مقر البارتي في شارع المتنبى في بغداد وسيطروا عليه بعد طرد حمزة عبدالله وجماعته منه.. لذلك أصبح لازماً عقد مؤتمر حزبي لانتخاب مكتب سياسي جديد وسكرتير للجنة المركزية وهو المنصب الذي بقي شاغراً بعد أن أصبح حمزة عبدالله خارج دائرة القيادة، فجرى تشكيل لجنة تحضيرية لهذا الغرض مؤلفة من خمسة أعضاء منهم:

1 - الدكتور عزيز شميزني.

2 - الدكتور مراد عزيز.

3 - المحامي عوني يوسف.

وبعد شهرين من العمل الجاد والدؤوب أشرفت خلالها اللجنة على الانتخابات التحضيرية التي جرت في مختلف المناطق لاختيار مندوبين إلى المؤتمر استكملت الاستعدادات النهائية لعقده.

## ■ المؤتمر الرابع

عقد البارتي مؤتمره الرابع في دار إبراهيم أحمد في بغداد في الفترة من 4-7/10/1959 بحضور حوالي (90) مندوباً، وكان من بين الحضور الملا مصطفى البارزاني، وهي المرة الأولى التي يحضر فيها رئيس الحزب مؤتمراً للبارتي منذ تأسيسه. ومن بين القرارات التي اتخذها المؤتمر طرد أعضاء المكتب السياسي ومؤيديهم من الحزب وهم:

1 - حمزة عبد الله.

2 - حميد عثمان.

3 - صالح الحيدري.

4 - نجاد أحمد عزيز.

5 - خسرو توفيق.

6 - حمه كريم فتح الله.

7 - صالح رشدي.

وبذلك تمت تصفية الجناح الماركسي في البارتى لصالح جناح أبراهيم أحمد - جلال الطالباني، وكان الملا مصطفى نفسه أداة ذلك التغيير.

- تعديل أسم الحزب وإعادته إلى سابق عهده «الحزب الديمقراطي لكردستان العراق».

- تعديل الفقرة التي تنص على عبارة «استرشاد الحزب بالأفكار الماركسية اللينينية» من المنهاج والنظام الداخلي إلى عبارة «الانتفاع من الأفكار الماركسية اللينينية». وفي ختام أعمال المؤتمر تقرر انتخاب الملا مصطفى البارزاني رئيساً للحزب، كما تم انتخاب لجنة مركزية ضمت كلاً من:

1 - إبراهيم أحمد سكرتير اللجنة المركزية.

2 - جلال الطالباني<sup>(11)</sup>.

3 - نوري شاويس.

4 - علي عبد الله.

5 - عمر مصطفى (عمر دبابة).

6 - جلال عبد الرحمن.

7 - أحمد عبد الله العمادي.

8 - عوني يوسف.

9 - سيد عزيز شميزني.

10 - نوري أحمد طه.

11 - الدكتور مراد عزيز «كردي إيراني».

12 - ملا عبد الله إسماعيل «ملا ماطور».

وانتخب المؤتمر لأول مرة (لجنة المراقبة والتفتيش العليا) والتي ضمت:

1 - شمس الدين المفتي.

2 - حبيب محمد كريم.

3 - علي العسكري.

4 - يد الله كريم.

5 - زكية إسماعيل حقي.

وقد صادفت الساعات الأخيرة من اليوم الأخير للمؤتمر 59/5/7 وقوع محاولة اغتيال عبد الكريم قاسم من قبل مجموعة من البعثيين، فسارع المؤتمر إلى استنكار المحاولة والإعلان عن تضامنهم مع زعيم الجمهورية الذي نجا من الموت بأعجوبة.

## ■ إجازة الحزب الديمقراطي الكردستاني

بعد صدور قانون الجمعيات الجديد رقم (1) لسنة 1960 في 1960/1/3، والذي حدد العمل به اعتباراً من 1960/1/6 تقدم الملا مصطفى البارزاني بطلب إلى وزير الداخلية باسم الهيئة المؤسسة لترخيص الحزب موقعاً من قبل (50) شخصاً من المؤيدين ومرفقاً بالمنهاج والنظام الداخلي له الذي أعده سكرتير الحزب إبراهيم أحمد والذي اشتمل على مقدمه مطولة و(23) مادة. وفيما يلي نص الطلب:

«سيادة وزير الداخلية المحترم.

تحية طيبة وبعد...

نحن الموقعين أدناه، نخبر سيادتكم بهذا عن تأسيس حزب سياسي من قبلنا باسم (بارتي ديموكراتي كوردستان - عيراق، الحزب الديمقراطي لكردستان العراق) مركزه بغداد، ونقدم طياً المنهاج والنظام الداخلي للحزب المذكور مع جميع المعلومات المطلوبة، وفق نصوص قانون الجمعيات رقم (1) لسنة 1960، ولكم منا الاحترام.

الموقعون على المذكرة:

1- الملا مصطفى البارزاني.

- 2 - إبراهيم أحمد المحامي.
  - 3 - نوري صديق شاويس (مهندس).
  - 4 - عمر مصطفى (محامي).
  - 5 - علي عبدالله (مهندس).
  - 6 - صالح عبدالله يوسف (كاتب).
  - 7 - ملا عبدالله إسماعيل (فلاح).
  - 8 - حلمي علي شريف (صحفي).
  - 9 - إسماعيل عارف (عامل).
  - 10 - شمس الدين المفتي (محامي).
- المؤيدون الموقعون على المذكرة:
- 1 - دكتور عمر انهيار بي (طبيب).
  - 2 - دكتور دارا أحمد توفيق (طبيب).
  - 3 - ياسين محمد كريم (موظف).
  - 4 - محمد محسن برزو (كاسب).
  - 5 - عبد الحسين علي (كاسب).
  - 6 - عبدالله كريم مراد (مستخدم بناء).
  - 7 - حبيب محمد كريم (موظف في مصرف الرهون).
  - 8 - عبد الصمد محمد (محاسب زراعة).
  - 9 - رشيد باجلان (محامي).
  - 10 - عزيز بشتيوان (معلم).
  - 11 - عباس حسين (معلم).
  - 12 - علي حمدي (معاون طابو).
  - 13 - ملا أحمد (عامل).
  - 14 - عبد المجيد سيد حسن (فلاح).



- 15 - كمال عبد القادر (مدرس).
- 16 - مجيد أحمد حداد (مدرس).
- 17 - صالح شيره (عامل).
- 18 - إسماعيل حسين (مدرس).
- 19 - بكوك عزيز (معلم).
- 20 - إبراهيم أحمد لاو (كاسب).
- 21 - محمد سعيد فرج (عامل).
- 22 - بكر عثمان جرجس (فلاح).
- 23 - كريم عباس بيروت (نداف).
- 24 - محمد حاج طاهر (كاسب).
- 25 - وستا شفيق (براد).
- 26 - محمد مامند (مركب أسنان).
- 27 - جمال محمد شالي (محامي).
- 28 - سعيد شيخ مصطفى (عطار).
- 29 - جمال سعيد خفاف (اسكافي).
- 30 - محمد رشيد بحري (كاتب).
- 31 - علي مام رضا (عامل).
- 32 - عبدالله مام أحمد (كاسب).
- 33 - توفيق صديق (كاسب).
- 34 - شفيق طاهر (كاسب).
- 35 - صبغة الله أمين (موظف اعاشة).
- 36 - نوري خليل (عامل).
- 37 - هرمز نيسان هرمز (معلم).
- 38 - رمضان محسن عقراوي (مساح).

39 - اسعد خالد (معلم).

40 - معصوم أنور مائي (معلم).

41 - جميل توفيق بارزاني (معلم).

42 - نعمان عيس بارزاني (معلم).

43 - محمد رشيد (فلاح).

44 - ملا صالح حاجي حسين (رجل دين).

45 - شوكت حاجي طاهر (كاتب).

46 - أحمد عبدالله محمد (مدرس).

47 - زيا قطو داود (كاسب).

48 - غفور صالح طه (كاسب).

49 - طه ملا محمد طه (فلاح).

50 - علي عسكري (عامل).

وكانت وزارة الداخلية قد وافقت على الطلب وأجيز الحزب رسمياً بعد اجراء بعض التعديلات على منهاجه ونظامه الداخلي، حيث حُذفت منه بعض النصوص منها:

- يستفيد الحزب في نضاله السياسي وفي تحليلاته الإجتماعية من النظرية العلمية الماركسية اللينينية.

- إن الحزب يناضل من أجل توسيع الحقوق القومية للشعب الكردي على أساس الحكم الذاتي ضمن الكيان العراقي.

- العبارات التي تدين تركيا وإيران وتتهمها بالعدوان على الأمة الكردية.

وفي لقاء ضم عبد الكريم قاسم والملا مصطفى البارزاني وابراهيم أحمد وعدد من قادة البارتي بين قاسم الأسباب التي دعت إلى تعديل ما عدل من نصوص المنهاج والنظام الداخلي، ومن بين ما تطرق إليه عبارة (الحكم الذاتي) فذكر أنها «يمكن أن تُستخدم ضده من قبل أعدائه في الوقت الذي لاتزال الثورة حديثة العهد»، مضيفاً «إن الحكم الذاتي يمكن أن يعني بالنسبة إلى هؤلاء التنازل عن أرض عربية»، وقال إنه يتعاطف مع حق الأكراد في الحكم الذاتي ولكنه لا يؤيد ادراج هذا الحق في البرنامج<sup>(12)</sup>. وخلال

النقاش الذي دار اعترض قاسم أيضاً على اسم الحزب، يقول جلال الطالباني: «كنا نطالب بأن يكون الاسم (الحزب الديمقراطي لكردستان العراق) في حين اقترح عبد الكريم أن يكون الاسم (الحزب الديمقراطي الكردي)، وكان جوابنا إن كلمة كردي لها صفة تعني فقط الأكراد وغرض استعمال كلمة كردستان هو أن تشمل كل من يسكن منطقة كردستان، واقترح قاسم أن يكون الاسم (الحزب الديمقراطي الكردستاني) ووافقنا على ذلك، ما يعني أن المرحوم عبد الكريم قاسم اقترح اسم الحزب»<sup>(13)</sup>.

## ■ المؤتمر الخامس

عقد البارتي مؤتمره الخامس في الفترة 5-8/5/1960 في مقره الجديد في شارع السعدون في بغداد بحضور (250) مندوباً يمثلون كافة فروع الحزب ومنظماته، وهي المرة الأولى التي يعقد فيها البارتي مؤتمره العام وذلك بعد حصوله على الترخيص الرسمي، وقد استعرض المؤتمر في بداية أعماله التقرير السياسي الذي أعدته اللجنة المركزية، كما تلى تقريراً آخر أعد من قبل هيئة المراقبة والتفتيش الحزبي. ولعل أبرز ما شهدته المؤتمر غياب رئيس الحزب عن حضور جلساته، وكان البارزاني قد غادر بغداد متوجهاً إلى بارزان في خطوة أراد منها توجيه رسالة إلى المؤتمرين عبر لهم فيها عن مدى سخطه على قيادة الحزب وبالذات على سكرتير اللجنة المركزية إبراهيم أحمد. إلا أن المؤتمر شكل وفداً توجه إلى بارزان لإقناع الرئيس بالعدول عن رأيه، وحضور أعمال المؤتمر، وقد نجح الوفد في مسعاه ورجع البرزاني إلى بغداد حيث ألقى كلمة عاصفة مشحونه بالتفريع تقبلها الحضور بروح رياضية عالية.. وقد حاول البرزاني خلال المؤتمر أراحته إبراهيم أحمد عن موقعه مرة أخرى وإحلال عوني يوسف عضو اللجنة المركزية محلّه، لكن المؤتمر لم يستجب له بسبب علاقة عوني الوثيقة مع السلطة ومع الزعيم عبد الكريم قاسم شخصياً، غير أن البارزاني نجح في حمل المؤتمر على قبول ثلاثة من مرشحيه هم هاشم عقراوي وإسماعيل العارف والسيدة ناهدة شيخ سلام في عضوية اللجنة المركزية.

وقد فاجأ البارزاني المؤتمر من جديد عندما طلب إعفائه من رئاسة الحزب، إلا أن طلبه قوبل بالرفض وتم إعادة انتخابه رئيساً للحزب الديمقراطي الكردستاني بالإجماع، كما تم انتخاب لجنة مركزية ضمت كل من:

- 1- إبراهيم أحمد سكرتيراً للجنة المركزية.
- 2 - نعمان عيسى البارزاني.
- 3 - نوري صديق شاويس.
- 4 - علي عبد الله.
- 5 - عمر مصطفى (عمر دبابه).
- 6 - صالح اليوسفي.
- 7 - عوني يوسف.
- 8 - ناهدة شيخ سلام (زوجة نوري شاويس).
- 9 - جلال عبد الرحمن، (معلم) توفي عام 1987.
- 10 - أحمد عبد الله العمادي.
- 11 - هاشم حسن عقراوي.
- 12 - ملا عبد الله إسماعيل.
- 13 - علي حمدي.
- 14 - علي العسكري.
- 15 - الدكتور مراد عزيز.
- 16 - حلمي علي شريف.
- 17 - جلال الطالбاني.
- 18 - سيد عزيز شميزني.
- 19 - نوري أحمد طه.
- 20 - إسماعيل العارف.

وكانت اللجنة المركزية قد عقدت اجتماعاً بعد ذلك اختارت فيه مكتباً سياسياً من بين أعضائها، ضم كلاً من:

- 1 - إبراهيم أحمد.
- 2 - نوري صديق شاويس.

3 - عمر مصطفى.

4 - جلال الطالبارني.

أما (لجنة المراقبة والتفتيش العليا) فقد جرى انتخابها من قبل المؤتمر وضمت في عضويتها:

1 - حبيب محمد كريم.

2 - عباس حسين.

3 - جمال شالي.

4 - يد الله كريم.

5 - نجم الدين اليوسفي.

ولعل من أبرز النتائج التي تمخض عنها المؤتمر الخامس تصفية كل ما يتصل بالماركسية من تأثيرات أيديولوجية على البارتني، ذلك أن «الماركسية كانت تشكل منهلاً أساسياً للثقافة الحزبية حتى لو كانت غير منظمة إلى المؤتمر الخامس للحزب فقد أهملت بهدوء فيما بعد»<sup>(14)</sup>، وهذا ما أدى إلى تدهور العلاقة بين البارتني والحزب الشيوعي العراقي خصوصاً بعد أن وطّد جناح إبراهيم أحمد - جلال الطالبارني مواقفه في قيادة البارتني من جديد، والمعروف عن الجناح المذكور موقفه المعارض لوجود حزب شيوعي في كردستان العراق مع وجود حركة تحرر قومي فيها كالحزب الديمقراطي الكردستاني.

وقد عبّر عن ذلك الموقف علانية في صحيفة (خبات) عندما طالب بتصفية منظمات الحزب الشيوعي العراقي العاملة في كردستان، وذلك في المقال الذي نشر في العدد (315) في 18/9/1960 تحت عنوان (الأضرار الناجمة عن وجود حزب شيوعي في كردستان).

- 1 - صحيفة خبات، ع 791، في 19/7/1996.
- 2 - صحيفة خبات، ع 741، في 9/9/1994.
- 3 - العراق والمسألة الكردية، ص 37.
- 4 - صحيفة خبات، ع 925، في 21/5/1999.
- 5 - صحيفة خبات، ع 791، في 19/7/1996.
- 6 - كريم سعيد، الدكتور علي: عراق 8 شباط 1963 (من حوار المفاهيم إلى حوار الدم) مراجعة في ذاكرة طالب شبيب، ص 254، ط 1 - 1999، بيروت، دار الكنوز الأدبية.
- 7 - مجلة الوسط، ع 375، في 30/11/1998.
- 8 - العراق والمسألة الكردية، ص 48.
- 9 - مجلة الوسط، ع 375، في 30/11/1988.
- 10 - صحيفة خبات، ع 791، في 19/7/1996.
- 11 - لم يعلن عن اسم جلال الطالباني ضمن أعضاء اللجنة المركزية المنتخبة في المؤتمر الرابع بسبب أدائه الخدمة العسكرية كضابط احتياط في الجيش.
- 12 - العراق والمسألة الكردية، ص 42.
- 13 - مجلة الوسط، ع 375، في 30/11/1998.
- 14 - الحزب الديمقراطي الكردستاني: طريق حركة التحرر الكردية، (تقييم ثورة أيلول 1961) ص 33.

## الفصل الخامس

### **ثورة أيلول ١٩٦١**

- أسباب الثورة.
- الشرارة التي انطلق منها اللهب.
- حكومة البعث والثورة الكردية.
- مؤتمر كويسنجق.
- الاحتكام إلى السلاح.





## ■ أسباب الثورة

منحت حكومة عبد الكريم قاسم الملا مصطفى البارزاني بعد عودته إلى العراق الكثير من التسهيلات، وأطلقت يده في الدوائر الحكومية، فكان يراجع مكتب رئيس الوزراء ودائرة الحاكم العسكري العام والوزارات المختلفة بنفسه أو يقوم بذلك نجله عبيد الله وذلك لاستصدار القرارات أو لتمشية المعاملات الرسمية لأتباعه ولكافة المواطنين، بحيث أصبحت داره قبلة للمراجعين الأكراد وحتى العرب الذين كان يسعى لقضاء أشغالهم بحكم نفوذه عند كبار المسؤولين في الدولة مدنيين وعسكريين، إلا أنه بدأ يفقد مكانته عند قاسم منذ أن أخبره عندما كان في المستشفى إثر محاولة اغتياله في تشرين أول 1959 بأنه «كان وراء حادثة قتل أحمد اغا الزبياري في الموصل عم زوجته الصغرى وعم هوشيار الزبياري، كثر بعد اتهامه بقتل العديد من البارزانيين أثناء غياب الملا في الخارج. وقد امتعض عبد الكريم قاسم واستاء عند سماعه ذلك، وقال للملا: أين حكم القانون وقد طلبت منك بعد عودتك إن تكون مع الجميع وتتعالى على الخلافات العشائرية؟.. رد الملا قائلاً: أنني أتحمل مسؤولية هذا العمل لانه صدر مني»<sup>(1)</sup>.

كما تأثر الملا مصطفى من جانبه سلباً من عبد الكريم قاسم بعد عفوه عن القائمين بحركة لولان والسماح لهم بالعودة إلى القطر من إيران بدون استشارته أو اعلامه بالأمر. وكان الشيخ محمد رشيد لولان الزعيم الروحي لعشيرة البرادوست وصهره وابن عمه محمود بيك خليفة صمد (نائب في البرلمان في العهد الملكي) قد أعلنوا مع أتباعهم تمردهم على النظام الجمهوري في أيار 1959 وتحصنوا في مناطقهم الوعرة في المثلث الحدودي العراقي الإيراني التركي - ناحية سيدكان وتوابعها - مما أسفر عن وقوع

اشتباكات مسلحة بينهم وبين مخافر الشرطة والمقازر العسكرية في تلك المناطق، قام على إثرها عبد الكريم قاسم بالإيعاز إلى الملا مصطفى البارزاني للتحرك والقيام بإخماد التمرد فجرد الملا حملة عسكرية ضمت العشائر البارزانية، وكان لها عداء تقليدي مع عشيرة البرادوست بالإشتراك مع قوات المقاومة الشعبية بقيادة عزيز محمد «سكرتير الحزب الشيوعي العراقي لاحقاً» وكان حينها مسؤول فرع أربيل للحزب الشيوعي، وهاجم المناطق التي حصل فيها التمرد، واستطاع دحر البرادوستيين وإجبارهم على التراجع والنزوح إلى إيران، كما لجأ بعضهم إلى الأراضي التركية المحاذية، لكنهم عادوا بعد عام من ذلك التاريخ بعد أن صدر قرار بالعفو عنهم، وهذا ما أعاد الاعتبار ليس لرؤساء عشيرة البرادوست فحسب وإنما لرؤساء العشائر الآخرين الذين سبق وأن اعتبرهم النظام بأنهم من أنصار العهد الملكي البائد، مما شجعهم على مراجعة مقر عبد الكريم قاسم في وزارة الدفاع، وكان بعض تلك الزيارات عادية بينما استغلها البعض من رؤساء عشائر الزيارية والهركية والسوجية للشكوى والتظلم من ممارسات الملا مصطفى والعشيرة البارزانية التي كان لهم عداء تاريخي معها.

«كما إن بعضاً من رجالات الأكراد والعرب المقيمين في بغداد كانوا يتصيّدون في الماء العكر بيت إشاعات مغرضة تنقل للحكومة بشكل والحزب الديمقراطي الكردستاني بشكل آخر، مُستغلّين ظروف معينة لاتخاذها كوسائل لمحاربة نظام حكم قاسم ومنها تأخر صدور الدستور وعدم المباشرة بانتخابات المجلس النيابي واستمرار الأحكام العرفية السائدة مدة طويلة، حيث كان من المقرر آنذاك إصدار قانون الانتخابات وقانون انتخاب رئيس الجمهورية وقانون إدارة الألوية الجديد الذي يتضمن مبادئ لامركزية، وسنّ قانون معتدل يخوّل المتصرفين ووزارة الداخلية ببعض الصلاحيات بدلاً من الأحكام العرفية التي كانت تعتبر لحكماً عسكرياً مباشراً. وإن هذه الأمور أثّرت بصورة مباشرة على مجرى الأحداث بين السلطة وأنصار الحزب الديمقراطي الكردستاني»<sup>(2)</sup>. وانعكست بالتالي على العلاقة بين عبد الكريم قاسم والملا مصطفى البارزاني الذي أخذت الوفود بالتقاطر عليه من أطراف وجهات عدة وهي تطالبه بالتحرك ضد الدولة، وهو ما أشار إليه خلال حديث له في مقره الصيفي في دلمان في وقت لاحق من عام 1967 بقوله «يأتيني يوماً من العشائر والشخصيات والمحامين والدكاترة وكانوا يحدثوني عن الكرد وكردستان ويكيلون المدح والثناء لشخصي، وكنت أقول لهم يجب إن ننتظر فترة حتى

ترسخ الحكومة أقدامها، ولأن الدستور مدوّن فيه إن العرب والكرد شركاء في هذا الوطن، وستنفذ جميع أمورنا خطوة فخطوة، ولكن يجب أن لانستعجل، والآن الدور دورنا، إلى أن أوقعوني في هذا الحالة، كل يوم كانت تأتي جماعة إلى أن أصبحت موضع شبهة عند الحكومة العراقية، وخفت أن يحملوا ليلاً علي ليقتلوني، فاضطرت إلى التوجه مرة أخرى إلى بارزان»<sup>(3)</sup>.

وفي تلك الأجواء المشحونة التي طغى عليها الدسّ والتحريض ((اقترب الملا مصطفى خطاهُ القاتل الأكبر وهو اللجوء إلى السفير البريطاني في العراق (همفري ترفليان) للشكوى من تصرفات قاسم، وعندما وصلت أبناء اتصالات الملا هذه بالسفير البريطاني إلى قاسم أصبح واضحاً أن العلاقة بين الطرفين قد وصلت إلى حد القطيعة»<sup>(4)</sup>.

وقد حاول السوفيت من جانبهم التدخل لحل الاشكال القائم وذلك بتوجيه الدعوة إلى الملا مصطفى البارزاني لزيارة موسكو لحضور الاحتفالات السنوية بذكرى ثورة أكتوبر الاشتراكية فقبل الدعوة وتوجه إلى موسكو في 5/11/1960، وقد جاء ترك البارزاني بغداد في وقت كانت فيه الأزمة قد اشتدت هذه المرة بين السلطة وقيادة البارتي التي بدأت صحيفته المركزية (خبات) حملة انتقادية لسياسات السلطة بلغت ذروتها بالافتتاحية التي كتبها أبراهيم أحمد في عددها الصادر في 19/10/1960 والذي تناول فيها المادة الثانية من الدستور المؤقت والتي تنص على «إن العراق جزء من الأمة العربية» معتبراً أن تلك المادة تتناقض مع المادة الثالثة من الدستور التي تنص على «ان العرب والأكراد شركاء في الوطن»، وكان مورد اعتراضه «ينصب على ضرورة اعتبار الإقليم العربي في العراق جزءاً من الوطن العربي. أما الشعب الكردي في العراق فهو جزء من الأمة الكردية، وكردستان العراق جزء من كردستان الأم»<sup>(5)</sup>.

وقد ردّت صحيفة (الثورة) التي يرأس تحريرها الصحفي يونس الطائي والوثيق الصلة بعبد الكريم قاسم على المقال المذكور، كما أعادت الثورة نشر مقال لكولوفيس مقصود «أصبح مندوباً للجامعة العربية لدى هيئة الأمم المتحدة» عن الأقليات في الوطن العربي، فردّت خبات بمقال افتتاحي تحت عنوان «محاولات صهر القومية الكردية ونتائجها المعلومة» وقد حصد البارتي ما زرعه سريعاً إذ «انهالت الآلاف البرقيات من أبناء القومية الكردية على جريدة (خبات) وهي تحتج وتستنكر ما نشرته جريدة (الثورة) بهذا

الصدد»<sup>(6)</sup>. وضمن تلك الأجواء المشحونة «وفي أحد المؤتمرات الصحفية، لمح قاسم إلى إن لديه وثائق إذا ما نُشرت فإن صاحبها سيشعر بالخزي والعار»<sup>(7)</sup>، وكان واضحاً لدى المكتب السياسي للبارتي الذي ثارت ثائرتة أن المقصود هو الملا مصطفى البارزاني، فجاء ردّه بعدة مقالات منها مقالة يقول جلال الطالباني: «كتبها بنفسي تحديث فيها السلطة نشر هذه الوثائق، وفي الحقيقة - والكلام للطالباني - لم نكن نعرف إن هناك رسائل بين الملا والإنكليز، وتبينت لاحقاً صحة هذا الموضوع، إذ نُشرت الرسائل في كتاب (الملا مصطفى بين الأسطورة والحقيقة) لفاضل البراك وكانت بخط يده»<sup>(8)</sup>.

والى جانب المعارك الإعلامية المتبادلة كان هناك قتال يدور على الأرض بين الزيارين والبارزانيين أثناء وجود الملا مصطفى البارزاني في الاتحاد السوفيتي، وبعد عودته إلى بغداد في كانون الثاني 1961 «زاد قاسم من مساعدته للعشائر المناوئة للبارتي، بحيث أصبحت الصدامات العشائرية كثيرة الحدوث في كردستان العراق»<sup>(9)</sup>، وكان الملا مصطفى البارزاني قد قرر مغادرة بغداد نهائياً والاستقرار في مسقط رأسه بارزان وذلك بعد لقاء عاصف وأخير عقده مع عبد الكريم قاسم في مقره بوزارة الدفاع بحضور العميد إسماعيل العارف وزير المعارف. وقد عقب قاسم على تلك العودة بالقول:

«أن المستعمرين وشركات النفط لديها طبخة للضغط علينا بسبب إصرارنا على انتزاع حقوقنا النفطية منهم»<sup>(10)</sup>، وفي تطور لاحق جرت عمليات اغتيال متبادلة بين أنصار الملا مصطفى وخصومه كان أخطرها اغتيال الشيخ صديق ميران رئيس عشيرة الخوشناو في شباط 1961، وهي من العشائر المناوئة للملا وكان ميران نائباً في البرلمان في العهد الملكي ومن المقرّبين من حكومة عبد الكريم قاسم، وقد جرى اغتياله على الطريق العام بين شِلاوة وصلاح الدين من قبل (محمود كاواني) أحد منتسبي البارتي الذي قُتل هو الآخر خلال المعارك بين البيشمركة والجيش عام 1962. وعلى أثر تلك العملية وفشل السلطة في اعتقال الجاني أصدر اللواء أحمد صالح العبدى رئيس أركان الجيش والحاكم العسكري العام مذكرة توقيف بحق إبراهيم أحمد وعدد من رفاقه من مسؤولي الفرع الثاني للبارتي (فرع أربيل) من بينهم المحامي شمس الدين المفتي، مما اضطر إبراهيم أحمد إلى الاختفاء، كما صدر أمر آخر باعتقال جلال الطالباني، وكان حينها رئيس تحرير صحيفة (كردستان) اليومية إثر إلقاءه خطاباً في 21 آذار 1961 بمناسبة عيد النوروز في قاعة الشعب في بغداد امتدح فيه الملا مصطفى البارزاني وهاجم

الحكومة بشدة، وقد نشر الخطاب في اليوم التالي في صحيفة (خبات) مما دفع بالسلطة إلى تعطيلها، وكان آخر عدد صدر منها هو (462) في 1961/3/28، كذلك عطلت باقي الصحف الكردية مما جعل البارتي بدون صحافة علنية، وكانت حملة الاعتقالات ضد منتسبي البارتي قد اشتدت في مناطق السليمانية وكركوك ودهوك وحتى بغداد بحيث «لم يسلم أي عضو بارز في البارتي تقريباً من السجن أو النفي أو كليهما»<sup>(11)</sup>. ورغم ذلك لم تسحب الحكومة إجازة البارتي الذي عقدت لجنته المركزية اجتماعاً في بغداد في نيسان 1961 حضره الكادر المتقدم من قيادات الفروع الحزبية، وقد خرج الاجتماع بتوصيات أكدت على ضرورة تقوية التنظيم السري في المدن وتشكيل لجان عسكرية سرية في المناطق الجبلية، والحصول على الأسلحة، مع اتخاذ كافة الاستعدادات قبل الدخول في أية مواجهة مع النظام الحاكم.

كما صدر عن الاجتماع بيان جاء فيه:

«تقرر اللجنة المركزية أن المهمة الأساسية لحزبنا ولجميع القوى الوطنية في الظروف الحاضرة، توطيد الجمهورية، وإرساء الحكم فيها على أسس ديمقراطية سلمية تضمن للشعب العراقي حقوقه وحرياته الديمقراطية، حريات التنظيم الحزبي لجميع الأطراف الوطنية والنقابية والمهنية وحريات الصحافة والنشر والمعتقد وللقومية الكردية حق ممارستها لحقوقها القومية بما فيها الحقوق الإدارية والثقافية مما يضمن تطور مجتمع كردستان صناعياً وزراعياً واجتماعياً».

## ■ الشرارة التي اندلعت منها الלהيب

عزز الملا مصطفى البارزاني موقعه السياسي والعسكري والعشائري بعد استقراره في بارزان بتحالفات أقامها مع عدد من العشائر الكبيرة كبعض عشائر الجاف وقسم من عشائر بادنان، فيما كان الاضطراب يسود العديد من المناطق في كردستان العراق بسبب المصادمات المسلحة بين العشائر ومحاولات السلطة تطبيق قانون الإصلاح الزراعي الذي واجه مقاومة شديدة «في بعض مناطق السليمانية كأقضية بشدر ورائية وناحية سورداس»<sup>(12)</sup>.

وقد استغلت إيران الشاه هذا الوضع المتأزم فقام جهاز مخابراتها السافاك بتجميع رؤساء العشائر وبعض الملاكين من أكراد العراق الذين سبق إن لجأوا إلى إيران بعد ثورة

14 تموز وشكل منهم حزب أطلق عليه اسم شورش (الثورة) - غير حزب شورش الشيوعي المنحل عام 1946 - حيث تم تسليح أتباعهم ودفعهم إلى الأراضي العراقية بإشراف من الجنرال الإيراني ورهام الذي اتخذ من مدينة مهاباد مقراً له وذلك في نيسان / 1961 وقد تمكن حزب شورش من احتلال بعض المخافر الحدودية إلا أن حركته لم تتوسع وما لبثت مجاميعه أن انضمت إلى تحرك عشائري أكبر قاده عباس مامند رئيس عشيرة أكو - من عشائر الجاف - الذي أعلن في حزيران / 1961 عن تمرده على السلطة أثر رفض عبد الكريم قاسم استقبال وفد من رؤساء العشائر الكردية جاء لمقابلته في ديوان وزارة الدفاع للمطالبة بإلغاء ضريبة الأراضي وتعديل قانون الإصلاح الزراعي، «وكان ردود الفعل الأولى لقاسم بعد اعترافه بقيام الحركة، هو طرد السفير البريطاني وقطع العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا التي اتهمها بالتحريض على الحركة»<sup>(13)</sup>.

إلا إن السلطة لم تتخذ أية خطوة جديدة على الأرض للقضاء على التمرد وتركت الحبل على غاربه للعشائر المسلحة حتى أيلول من نفس العام وكأما كانت تمهد الطريق لتحرك أكبر في كردستان العراق، أما بالنسبة إلى البارتى فقد سارع في البداية إلى إدانة التحرك العشائري المسلح، ومنع عناصره من المشاركة فيه، كما عقدت اللجنة المركزية اجتماعاً موسعاً في تموز 1961 لبحث التطورات المتسارعة التي تمر بها كردستان والموقف من التمرد العشائري الذي اختلف الرأي بشأنه بين أعضاء القيادة باتجاهين:

الأول: يقوده سكرتير الحزب إبراهيم أحمد والدكتور عزيز شمزيني والمهندس نوري شاويس ومعهم أكثرية أعضاء المكتب السياسي، وقد مال هذا الاتجاه «إلى اعتبار أن هذه الحركة عشائرية مشبوهة ترتبط بإيران، والتاريخ أثبت أن كل الحركات العشائرية فاشلة ولا مستقبل لها، لذا على الحزب الابتعاد عنها»<sup>(14)</sup>.

الثاني: ويقوده جلال الطالباني ومعه علي العسكري وملا عبدالله إسماعيل، وهذا الاتجاه «يرى أن هذه الحركة تستغل المشاعر القومية الكردية وإخافة عبد الكريم، وما علينا سوى العمل ضمنها من أجل إفراغها والسيطرة على قيادتها وإخراج عناصرها، وبالتالي نحن الذين نتولى العمل المسلح الحقيقي ضد عبد الكريم قاسم»<sup>(15)</sup>.

وفي ختام اجتماعها اتخذت اللجنة المركزية قراراً بعدم اللجوء إلى السلاح في مواجهة السلطة إلا إذا تم تعطيل الحزب رسمياً أو تعرضت (بارزان) للهجوم من قبل

القوات الحكومية، كما طلبت في توصية لها إلى المكتب السياسي بأن يرفع مذكرة حول الأوضاع في كردستان إلى عبد الكريم قاسم جرى تقديمها له في 1961/7/30 [راجع الوثيقة رقم 1].

وفي تطور جديد للأحداث وبعد أن اطمأن الملا مصطفى إلى موقف البارتي المساند له وجه في آب 1961 ضربات متلاحقة إلى العشائر المنافسة له «الذين تمثلوا في حينه بالريكانيين والزياريين والصوفية في منطقة برادوست»<sup>(16)</sup>، وبذلك سقطت المناطق الجبلية النائية تحت سيطرته وسيطرة العشائر المتحالفة معه، ولم يكتفِ الملا بذلك إنما أخذ بتجميع العشائر الموالية له في مناطق وادي خلكان وبهدنان ورائية ودر بندخان اعتقاداً منه أن تلك الأعمال «ستدفع عبد الكريم قاسم إلى الرضوخ والمصالحة مع الحزب ومعه»<sup>(17)</sup>، وقد حذا البارتي حذو البارزاني في تشديد الضغط على عبد الكريم قاسم فدعى إلى الاضراب العام يوم 6 أيلول بمناسبة انتفاضة السليمانية عام 1930، وقد نجح الاضراب بشكل عام في شل الحياة العامة في المنطقة الشمالية.

ولمعرفة رأي رئيس الحزب في التحضيرات الجارية للقتال قرر المكتب السياسي أن يرسل له جلال الطالباني، وعن لقائه به يقول الطالباني: «ذهبت إلى جبل شيرين حيث التقيت الملا مصطفى وكان يقضي الصيف هناك، وسألته عن رأيه الأخير، فقال نحن لا نبدأ القتال. إلا أنني قلت إن حشد العشائر وإصدار الأوامر بالقتال، خصوصاً تلك المتعلقة بنسف الجسور وقطع خطوط الاتصالات، سيخلق وضعاً من الصعب السيطرة عليه، وبالتالي سيدفع الحكومة إلى ضربنا، لكن قناعة الملا بأن هذا الشيء سوف لن يحصل، وإن هذه الأعمال لن تؤدي إلى الصدام مع عبد الكريم قاسم. في تلك الفترة بالذات وفي 9 أيلول انتفضت مدينة زاخو واحتلها رفاقنا وأخذوا الأسلحة»<sup>(18)</sup>.

وفي 11 أيلول 1961 نصب عباس مامند أقوى حلفاء الملا مصطفى البارزاني مع قوة مسلحة من عشيرته كميناً لقافلة عسكرية في منطقة مضيق بازيان مما أسفر عن مصرع (23) جندياً، فكانت تلك هي الشرارة التي اندلع منها لهيب ثورة أيلول 1961، وفي اليوم التالي قامت قوة من العشائر بالاستيلاء على ناحية سميل بين دهوك وزاخو كما سيطرت القوات العشائرية خلال الأيام الثلاثة التالية على (35) مخفراً للشرطة وقد ألقى عبد الكريم قاسم بمسؤولية ما حدث على عاتق الملا مصطفى البارزاني، وأصدر أوامره إلى القوة الجوية بقصف التجمعات العشائرية المسلحة، وبعد

قصف بارزان يوم 16 أيلول 1961 أعلن الشيخ أحمد البارزاني الزعيم الروحي لبارزان (صاحب بارزان) عن وقف القتال وأرسل برقية ولاء إلى عبد الكريم قاسم، كما طلب من الملا مصطفى مغادرة بارزان كي لا يعرضها للدمار فأذعن الملا لأمر أخيه وغادر مع (250) من أتباعه إلى منطقة بادنان وحتى ذلك الحين «لم يكن الملا مصطفى يميل إلى القيام بثورة، أو مواصلة العمل المسلح، لذا حاول الاتصال بالسوريين، وكانت الوحدة مع مصر قد انفرطت، طالباً اللجوء السياسي، إلا أنهم رفضوا، فتوجه بطلبه إلى الأتراك لكنهم رفضوا أيضاً. وحاول المصالحة مع الحكومة العراقية التي أرسلت بدورها اللواء حسن عبود أمر موقع الموصل للقاءه، وكانت الغاية جر الملا إلى مكان من أجل قصفه بالطائرات، وحدث هذا بالفعل فأفضل ذلك حالة المصالحة»<sup>(19)</sup>.

وعن أحداث تلك الفترة يقول الملا مصطفى البارزاني: «كانت العشائر الكردية مجتمعة كلها في وادي خلكان وتهدد الحكومة، وحين جاءت الطائرات وأغارت على بارزان ووادي خلكان، أخلت العشائر الجبهة وعادت إلى قراها وإن عدداً من الأشخاص الموجودين في هذا المجلس الآن كانوا ضمن تلك المجموعة، وإن أخي الشيخ أحمد قال لي اني لست على استعداد أن تخرب منطقتي مرة أخرى.. دعنا، فقررت أن أذهب إلى سوريا، وفي الطريق أكثر العشائر والبرواريون قطعوا الطريق علينا، فاضطررنا للاشتباك معهم، فهرب قسم منهم إلى تركيا، والتحق قسم آخر بالحكومة وأصبحوا جحوشاً وانضم قسم منهم إلينا، ثم فكرت وقلت من العار أن أترك الوطن وأخلي الميدان، فعدت مرة أخرى إلى منطقة (باله ك). وحين عدت إلى العشائر، كان رؤسائها قد شرعوا بالاتصال بالحكومة، وكان كثير من الناس قد حملوا السلاح ضدنا، وكان آخرون قد اتصلوا بالحكومة الإيرانية دون أن أعلم، وكانوا قد قالوا لهم بأنني (الملا الأحمر) وكنت متهماً من قبل الحكومة العراقية بأنني من رجال الإنكليز، وكانوا قد أوجدوا العديد من الأسماء، ولكن الله. تعالى شاهد والتاريخ يحكم بأنني لست من رجال الإنكليز، ولا أنا أحمر، بل إنني إنسان مسلم كردي أريد أن أقطع يد الظلم، وألا يلحق الكرد غدر، وأن نعيش مع العرب كأخوان معاً ودون أي فرق وأودي الواجب الملقاة على كاهلي مادمت حياً»<sup>(20)</sup>.

ومن المفارقات التي رافقت قيام ثورة أيلول هو عدم مشاركة البارتي فيها إلا بعد أشهر، يقول جلال الطالباني: «وترافق هذا مع قرار عبد الكريم ضم الكويت وتشكيل



وحدات عسكرية تطوعية لتحريرها، ما دفع الملا إلى إرسال برقية معلناً استعدادة شرط العفو عنه والتصالح معنا، لكن عبد الكريم قاسم رفض هذا العرض، وطلب منا إرسال وفد إلى بغداد، وفعلاً بعثنا نوري شاويس الذي التقاه وأبلغه ضرورة الاستسلام وقطع الصلة مع الملا مصطفى، رفضنا هذا الموضوع وبقي الملا في منطقة بادنان»<sup>(21)</sup>. وعلى أثر ذلك اللقاء أعلن عبد الكريم قاسم في مؤتمر صحفي عقده في 1961/9/23 عن تعطيل الحزب الديمقراطي الكردستاني مبرراً ذلك لفشله في عقد مؤتمره السنوي، أعقبه بإصدار بيان رسمي ذكر فيه أن التعطيل كان بسبب انتهاك البارتي للمادة الرابعة من قانون الجمعيات والتي تحضر على الأحزاب بث التفرقة بين أبناء الشعب. وكانت اللجنة المركزية للبارتي قد اجتمعت في كانون أول 1961 في قرية عودلان في محافظة السليمانية.

وقررت المشاركة في الثورة وحمل السلاح ضد نظام حكم ثورة 14 تموز بقيادة عبد الكريم قاسم، وقد عارض القرار اثنان من أعضائها هما المهندس علي عبدالله، الذي قال: «ان قرار الثورة خطأ، وان عبد الكريم قاسم سيعود إلى توجهاته الديمقراطية تحت ضغط القوميين بحكم قلة خياراته»<sup>(22)</sup>. والآخر هو المقدم نوري أحمد طه وكان رأيه «ان كل حركة مسلحة بقيادة الملا مصطفى سيكون مصيرها الفشل»<sup>(23)</sup>.

وفي معرض تقييمه لما حدث في أيلول 1961 يقول مسعود نجمل الملا مصطفى البارزاني ورئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني لاحقاً: «اني أسمح لنفسي أن أبدي ملاحظاتي واستميج كل مناصلي الحزب الديمقراطي الكردستاني، والشعب الكردي الذين مارسوا أدوارهم في تلك الفترة عذراً، لأن أقول بصراحة بأنه كان خطأ كبيراً السماح للسليبيات بالتغلب على الإيجابيات في العلاقة مع عبد الكريم قاسم، مما ساعد على تمرير مؤامرة حلف الستو وعملاته في الداخل والشوفيين، وإحداث الفجوة الهائلة بين الحزب الديمقراطي الكردستاني وعبد الكريم قاسم، فمهما يُقال عن هذا الرجل فإنه كان قائداً فذاً له فضل كبير يجب أن لانسأه نحن الكورد أبداً. لاشك انه كان منحازاً إلى طبقة الفقراء والكادحين وكان يكن كل الحب والتقدير للشعب الكوردي. وكان وطنياً يحب العراق والعراقيين وكان التعامل والتفاهم معه ممكناً لو أحسن التقدير»<sup>(24)</sup>.

أما جلال الطالباني أحد الأقطاب الثلاثة المؤثرة آنذاك في قيادة البارتي إلى جانب الملا مصطفى البارزاني وإبراهيم أحمد فقد قيم موقف حزبه في تلك المرحلة التاريخية والحاسمة بقوله: «الحقيقة اننا نتحمل مسؤولية ماوقع بيننا وبين عبد الكريم قاسم، وأنا

اتحمل مسؤولية شخصية في هذا الموضوع لأنني كنت أمثل الجانب المتشدد وترافق هذا مع تحرك الأغوات والعشائر الكردية وكل الذين تضرروا من جراء تطبيق قانون الإصلاح الزراعي، إذ عقدوا تحالفات ولقائات فيما بينهم، وعرفنا أنهم قرروا الاتصال بشاه إيران، وكانت علاقته متوترة مع عبد الكريم قاسم بسبب الخلاف على شط العرب»<sup>(25)</sup>. وكانت رقعة المعارك قد اتسعت في كردستان بعد مشاركة البارتى في الثورة، وتولى الملا مصطفى الذي اتخذ في البداية من قرية صفتي في جبل بيرس مقراً له قيادة قوات العشائر في قاطع بادنان، فيما تولى المكتب السياسي الاشراف على العمليات العسكرية في المناطق السورانية، وأصبح جلال الطالباني مسؤولاً عسكرياً عن منطقتي السليمانية وكركوك، وعمر مصطفى دبابه مسؤولاً عن قاطع أربيل. وفي المقابل حشدت الحكومة فرقتان لقتال الثوار الأكراد هما الفرقة الأولى ومقرها الموصل والفرقة الثانية ومقرها كركوك.

وخلال المراحل الأولى للثورة حصل تعاون وثيق بين المكتب السياسي والملا مصطفى رئيس الحزب إلا أن الخلافات أخذت تسري بالتدريج بين الجانبين بسبب التباين في الرأي حول العديد من القضايا ولعل من أهمها الخلاف حول دور البارتى في الثورة الكردية، فأغلبية إن لم يكن جميع أعضاء المكتب السياسي ومعظم أعضاء اللجنة المركزية كانوا يرغبون ويعملون من أجل تنظيم الثورة على أساس (حزبي) على اعتبار أن الجهاز الحزبي كان يمثل من الناحية العملية والواقعية روح الثورة وعصبها المحرك، بينما كان الملا مصطفى يرى أن البارتى جزء من الثورة وليس العكس، وكان يؤكد على أن الباب مفتوح أمام كل مواطن كردي للمشاركة في صفوف الثورة بغض النظر عن التزامه الحزبي كما كان يخشى «من أن يؤدي فرض قيادة الكوادر الحزبية على أبناء الشعب إلى نشوء بؤر للاحتكاك بين الجانبين مع ما ينطوي عليه ذلك من خلق فجوة بينهما كان حريصاً على عدم فسح المجال لحدوثها»<sup>(26)</sup>. ولعل من الأسباب الأخرى التي كانت وراء رفض البارزاني تنظيم الثورة على أساس حزبي إنما تعود إلى الخلفية القبائلية التي نشأ عليها بما لها من عادات وتقاليد لا تتطابق ولا تنسجم في معظمها مع أصول العمل الحزبي المنظم الذي لم يمارسه البارزاني يوماً في حياته رغم كونه رئيساً للحزب الذي أمر بتأسيسه وهو خارج العراق. أما السبب الأهم فهو اعتقاده الراسخ بأنه القائد الأوحيد لأكراد العراق، هذا إن لم يكن القائد القومي لعموم أكراد المنطقة، وهذا يعني بالضرورة

أنه فوق الحزب والحزبية التي تفرض على من ينتسب إليها - مهما كان موقعه - الالتزام بمبدأ القيادة الجماعية وبضوابط العمل التنظيمي بما فيها الخضوع للمحاسبة والمساءلة من قبل «لجنة المراقبة والتفتيش الحزبي»، ومع مرور الوقت كانت رقعة الخلاف تتسع بين البارزاني والقيادة الحزبية اللذان نادراً ما كانا يعقدان اجتماعات مشتركة بسبب التباعد بين مقراتهما فقد اتخذ المكتب السياسي من منطقة ماوت الحدودية وفي كهف مالومه مقراً له حيث الإذاعة (هدية من السوفيت) التي أخذت بالبث ابتداءً من عام 1963 والمكاتب الحزبية، في حين استقر الملا مصطفى البارزاني لاحقاً في منطقة سنكسر بعيداً عن مقرات القيادة الحزبية، وقد انعكس الخلاف المتفاقم بين رئيس الحزب والمكتب السياسي على الثورة الكردية عموماً واتخذ شكل التناقض في إصدار القرارات مما أربك الأجهزة الحزبية والعسكرية معاً.

## ■ حكومة البعث والثورة الكردية

بات في حكم المؤكد أن نظام حكم عبد الكريم قاسم لم يعد قادراً على مواجهة الضغوط والمؤامرات التي كانت تحيكمها شركات النفط المتضررة من القانون رقم 80 والدول الغريبة المالكة لها. وفي خضم الصراع الذي كان دائراً على السلطة في بغداد جرى أول اتصال بين قيادة الثورة الكردية ممثلة بإبراهيم أحمد سكرتير البارتني وبين تحالف القوى القومية أقوى المرشحين لخلافة قاسم ممثلاً بالعميد المتقاعد طاهر يحيى التكريتي، (مدير الشرطة العام بعد ثورة 14 تموز)، وكان صلة الوصل بين الجانبين أحد ضباط الاستخبارات العسكرية هو المقدم كريم قرني (كردي من السليمانية). وقد عرضت قيادة الثورة الكردية خلال تلك الاتصالات على القوى الانقلابية مطالبتها وفي مقدمتها اعتراف النظام الجديد - في حال قيامه - بحق الأكراد في الحكم الذاتي، وهو ما تضمنته رسالة إبراهيم أحمد إلى طاهر يحيى في 18/4/1962 وما جاء فيها أيضاً:

«تعيين سيادة الملا مصطفى البارزاني حاكماً أو رئيس وزراء لهذه المنطقة (كردستان العراق) واعطاؤه الحق في تشكيل حكومة لكردستان ذات الحكم الذاتي. إن هذه الشروط ستكون ضمانات ضد أي احتمالات سوء تفاهم في المستقبل، كما أنها تؤلف تطبيقاً حقيقياً للمادة الثالثة من الدستور العراقي.. ان الرفاق الذين تباحث معهم يعتبرون

قبول هذه الشروط، بشكل قطعي، أساساً جوهرياً لبدء المفاوضات حول المسائل الأخرى التفصيلية»<sup>(27)</sup>.

ويؤكد جلال الطالباني على الاتفاق الذي تم بقوله: «وفي الوقت نفسه اتصل المرحوم طاهر يحيى بسكرتير حزبنا ابراهيم أحمد، عن طريق المقدم الكردي كريم قرني، وأخبره ان هناك حركة تجمع القوميين والبعثيين غايتها الاطاحة بعبد الكريم قاسم والاتفاق معنا، قدم الاستاذ ابراهيم احمد شروطنا وهي: الاعتراف بالحكم الذاتي وتعيين الملا مصطفى حاكماً عسكرياً في كردستان، وإشراك الأكراد بأربع حقائب وزارية في الحكومة الجديدة واطلاق الحريات الديمقراطية بعد مرحلة عبد الكريم قاسم. جاء جواب طاهر يحيى بالإيجاب»<sup>(28)</sup>. في حين ينفي طالب شبيب عضو القيادتين القطرية والقومية لحزب البعث آنذاك وجود أي اتصال بين قيادة حزبه والثورة الكردية عن طريق طاهر يحيى بقوله «لم نكلّف طاهر يحيى التكرتي قبل استلام السلطة بالاتصال بإبراهيم أحمد أو البارزاني، ولم يكن يحيى يمتلك مثل هذه الصلاحية ولا القدرة على كتابة سطر واحد (أصبح فيما بعد رئيساً للوزراء)، ولم ينتسب لحزب البعث إلا قبل أيام معدودة من 8 شباط، وكان يتصل بأحمد حسن البكر، ولم يحضر أي اجتماع حزبي إلا يوم اندلاع الثورة، قبل تنفيذها بساعات»<sup>(29)</sup>.

ومن المؤكد أن المهمة التي قام بها طاهر يحيى بمعزل عن القيادة القطرية أو بعض أعضائها إنما كانت بتكليف مباشر من أحمد حسن البكر أحد القلائل الذين أمسكوا بخيوط انقلاب 8 شباط 1963 الذي أعدت له المخابرات الدولية في اطار لعبة الأمم الجارية على الساحة العراقية، وهو ما عبر عنه على صالح السعدي الأمين القطري لحزب البعث العربي الاشتراكي آنذاك بمقولته الشهيرة «جئنا إلى الحكم سنة 1963 بقطار أنكلوا أمريكي». وإلى جانب ذلك الاتصال الخاص كان هناك اتصال آخر بين الجانبين حينما أرسل المكتب السياسي للبارتي سراً إلى بغداد ممثلين عنه هما صالح اليوسفي وشوكت عقراوي للإتصال بالقوى السياسية المناهضة لنظام قاسم حيث أجريا لقاءات مع قادة حزب الاستقلال، وكذلك لقاء عقد - وهو الأهم - بوساطة العميد المتقاعد فؤاد عارف<sup>(30)</sup> بين صالح اليوسفي يرافقه علي سنجاري وعلي صالح السعدي في كانون الثاني 1963، وحسب مصادر البارتي فقد «أسفر الاجتماع عن شبه اتفاق على حل القضية الكردية، ويذكر شبلي العيسى (الأمين العام المساعد لحزب البعث/جناح

عفلق) أن الاتفاق - حسبما تذكره تلك المصادر نقلاً عن العيسمي - تم بين الطرفين على تحقيق الحكم الذاتي في المنطقة الكردية، وأعربت قيادة الثورة الكردية عن استعدادها لإعلان الهدنة والمشاركة في النظام الجديد ومنع تقدم أية قوات عسكرية لمقاومة الحركة المرتقبة في بغداد»<sup>(31)</sup>، إلا أن علي صالح السعدي ينفي ذلك بالمرّة مؤكداً على أن لقاءه باليوسفي تناول سبل التعاون بين الحزبين البعث والبارتي ضد نظام حكم عبد الكريم قاسم، وأنه «لم تكن هناك اتفاقيات حول المستقبل، ولم يؤيد حزب البعث وبالتأكيد لم يتعهد آنذاك بالحكم الذاتي للأكراد»<sup>(32)</sup>.

ومما يذكر أن الملا مصطفى البارزاني قد تناول هذا الموضوع في حديث صحفي أجراه مع مراسلين أجنبية التقاهم بعيد نجاح انقلاب 8 شباط 1963 في مقره في كردستان العراق مشيراً إلى الاتصالات السرية التي جرت بالقول: «لقد أعطانا البعث وعداً بالاعتراف بالحكم الذاتي، إلا أنه لم يكن وعداً خطياً ولم يسطر على الورق ولم يوقع»<sup>(33)</sup>. وكان صالح اليوسفي (مختفي آنذاك في بغداد) والعميد المتقاعد فؤاد عارف قد أرسلوا بعد سقوط عبد الكريم قاسم برقية تهنئة باسم البارتي إلى المجلس الوطني لقيادة الثورة الذي تسلّم السلطة وقاما معهم شوكت عقراوي بزيارة أعضائه في مقرهم المؤقت في دار الإذاعة في الصالحية..

ويذكر جلال الطالباني أنه «مع قيام الحركة (انقلاب 8 شباط) حدث مباشرة خلاف بين الرئيس والمكتب السياسي الذي كان يميل إلى إصدار أوامر باحتلال كل المدن الكردية وكسب كل الحاميات المعادية للحكومة إلى جانبنا وقبول كل الضباط الشيوعيين والقاسميين، بحيث يكون لدينا مركز يسمح لنا بالتفاوض مع الحكومة من موقع القوة، خصوصاً أن الحكومة لم تضمن بيانها الأول ما وعدتنا به، فهي لم تعلن الحكم الذاتي لكردستان ولم تعين الملا مصطفى حاكماً عسكرياً لمنطقة كردستان واكتفت بكلمات عامة لاتفي بالغرض، وفضّل الملا مصطفى إعطائهم فرصة..»<sup>(34)</sup>، وكان المقدم كريم قرني قد حضر إلى مقر الملا مصطفى البارزاني مصطحباً نجله لقمان الذي أطلق الانقلابيون سراحه من السجن كبادرة حسن نية كما سرى وقف إطلاق النار في كردستان «والواقع ان قاسم كان قد أعلن عن وقف إطلاق النار فعلياً في كانون الثاني 1963 وكان هذا الوقف ساري المفعول عند قيام الثورة»<sup>(35)</sup>.

وكان الوضع في الشمال قد جرى بحثه في اجتماعات المجلس الوطني لقيادة الثورة

وذلك خلال الأيام الاولى التي أعقبت الإطاحة بالنظام السابق وعقد لهذا الغرض مؤتمر عسكري يوم 14/2/1993 حضره كل من:

- اللواء أحمد حسن البكر، رئيس مجلس الوزراء.
- الفريق صالح مهدي عماش، وزير الدفاع.
- العميد الركن ابراهيم فيصل الأنصاري، قائد الفرقة الثانية.
- العميد الركن عبد الكريم فرحان، قائد الفرقة الأولى.

كما حضر المؤتمر أحد ضباط مديرية الحركات العسكرية الذي قام «بتلخيص الموقف الراهن وشرحه مستعيناً بخريطة عسكرية كبيرة مؤشرة، واتضح أن الحركات العسكرية ونشاط الثوار قد توقفا إثر الإطاحة بعبد الكريم قاسم، والظاهر أن الجانبين؛ أي الحكومة والثوار الأكراد بزعامة الملا مصطفى البرزاني رأيا في تغيير النظام فرصة مناسبة لبدء مفاوضات جديدة لحل المشكلة الكردية بدلاً من القتال..»<sup>(36)</sup>. وفي 19 شباط 1963 وصل إلى بغداد وفد يمثل قيادة الثورة الكردية أرسله الملا مصطفى البرزاني ضم كلاً من جلال الطالباني ولقمان البارزاني وصالح اليوسفي الذي كان موجوداً في بغداد بالأصل، وقد التقى الوفد بكبار المسؤولين في الحزب والدولة، وعن لقاءاته في بغداد يقول جلال الطالباني: «نزلت في فندق بغداد الفاخر، وزارني في الليل طاهر يحيى وكان آنذاك رئيس أركان الجيش، وقال: هل أنتم على عهدكم؟ أجبته بالإيجاب، ثم سأله وأنتم؟ فرد بالإيجاب على رغم أنهم عينوا في الوزارة الجديدة، بابا علي الشيخ محمود وفؤاد عارف وأنا، على خلاف اتفاقنا معهم. وفي اليوم الثاني قمت بزيارة مجاملة لرئيس الجمهورية عبد السلام عارف ورئيس الوزراء أحمد حسن البكر، وكان حديثهم ودياً عن الشعب الكردي؛ تصور أن عبد السلام يحكي بالشعب الكردي وبكرستان الحبيبة.. وهو ما أفرحني»<sup>(37)</sup>.

وقد طرح جلال الطالباني خلال وجوده في بغداد مفهوم أو مبدأ (الحكم الذاتي) كحل للقضية الكردية وذلك خلال لقاءاته مع قادة حزب البعث وعلى رأسهم علي صالح السعدي الأمين القطري للحزب نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية والفريق صالح مهدي عماش وزير الدفاع وطالب شبيب وزير الخارجية وحازم جواد عضو القيادة القطرية وزير الدولة.

وعن نتائج تلك اللقاءات يقول طالب شبيب: «اتفقنا على إعلان بشأن نظام اللامركزية واخراجه علناً إلى الرأي العام العراقي والعربي. وقد كنا في حقيقة الأمر نخشى التوسع في مضمون الإعلان رغم إيماننا وإرادتنا على الاتفاق والسلام، وأول ما كنا نخشاه جراء ذلك، هو رد فعل الدول المجاورة، وثانياً رد فعل الرأي العام العربي والبعثي والقومي والعراقي، لعدم تهيئتهم لتقبل الأطروحة الجديدة التي كنا نرغب أن تكون أوسع مما أسميناه باللامركزية»<sup>(38)</sup>. ولاسترضاء وفد الثورة الكردية خاطبهم علي صالح السعدي قائلاً: «إنكم أقرب الناس إلينا، لأنكم تشكون الهم القومي الكردي، كما نشكو نحن الهم القومي العربي، نحن مجزأون بحكم الاستعمار وأنتم مجزأون أيضاً. ولا بد أن يكون كل منا حليفاً للآخر تاريخياً ومصيرياً. وما أتفقنا عليه الآن يجب أن يتفق مع الظروف الإقليمية أما ما يمكن أن يتمخض عن وفاقنا في المستقبل فهو أكبر من ذلك بكثير»<sup>(39)</sup>.

ومما قاله السعدي أيضاً حول أطروحة الحكم الذاتي: «إن عبد الناصر سيكسر رقبتنا، وسيقول إن البعثيين قسموا العراق لذا توجبت موافقته»<sup>(40)</sup>، أما أحمد حسن البكر فقد قال بدوره: «إننا مستعدون لمنحكم الحكم الذاتي ولكن هل سيسكت عبد الناصر من دون استغلالها ضدنا؟»<sup>(41)</sup>. وأخيراً تقرر أن يرافق جلال الطالباني الوفد الرسمي والشعبي المتجه إلى القاهرة بمناسبة احتفالات الوحدة وذكرى قيام الجمهورية العربية المتحدة والتي تصادف في 26 شباط 1963، وكان الوفد الرسمي قد تألف برئاسة علي صالح السعدي وعضوية كل من الفريق صالح مهدي عماش وطالب شبيب وقد ألحق الطالباني ومعه الوزير فؤاد عارف بالوفد الشعبي المرافق للوفد الرسمي والذي كان يضم العديد من الشخصيات السياسية والاجتماعية منهم محمد صديق شنشل من قادة حزب الاستقلال، أديب الجادر نقيب المهندسين، خير الدين حسيب وغيرهم.

وعند وصول الوفد إلى القاهرة طلب جلال الطالباني وفؤاد عارف من المسؤولين المصريين ترتيب لقاء منفرد لهما مع الرئيس عبد الناصر الذي قام من جانبه باستطلاع رأي بقية أعضاء الوفد العراقي فكان الجواب:

«لسنا موافقين فقط، بل نرجو أن تفعل ذلك وتستمع إليهم، بنفس الطريقة التي تستمع فيها إلينا بصدرك الواسع المعروف»<sup>(42)</sup>. وقد تحقق ذلك الاجتماع بالفعل، وعمّا دار فيه يقول الطالباني: «تكلمت عن مفهومنا للوحدة العربية ووحدة العراق وتأيدنا

لهما، وشرحت له مفهومنا للحكم الذاتي، وتولّد لدي اقتناع مفاده أن عبد الناصر أخذ انطباعاً جيداً<sup>(43)</sup>، ويضيف الطالباني : «وأذكر، أيضاً، قول الرئيس جمال عبد الناصر، نحن القوميون العرب لا توجد لدينا حلول جاهزة للقضية القومية مثل الشيوعيين، فالشيوعي عندما تسأله عن القضية القومية يستل كتاباً من مكتبته للنين أو ستالين ويقول أن حلنا للقضية القومية هكذا. في حين نحن القوميون العرب ليست لدينا حلول جاهزة لمثل هذا المسائل. لذا سندرس هذه القضية وبعد عودتكم من الجزائر سنواصل الحديث معكم<sup>(44)</sup>». بعد ذلك عقد الرئيس المصري لقاءً مع أعضاء الوفد العراقي وكلهم من قيادات حزب البعث العربي الاشتراكي ومن رموز الخط القومي في العراق أبلغهم فيه «بضرورة التعامل معهما (الطالباني والوزير عارف) ومع الملا مصطفى بَنَقَس طويل وحكمة وبعد نظر، وقال: «أنا أرى فيكم أنتم الشباب العرب الثوار نفس ما أراه في جلال الطالباني»<sup>(45)</sup>.

وكان عبد الناصر قد كتب بعد مغادرة الوفد العراقي القاهرة رسالة إلى نائبه المشير عبد الحكيم عامر وكان آنذاك في اليمن جاء فيها: «قال لي الأكراد بعد أن قابلتهم أنهم لا يثقون في أي وعد من الحكومة إلا إذا ضمنت شخصياً تطبيق هذه الوعود، وهم يطالبون بالحكم الذاتي، وقد أوقفوا القتال بعد قيام الثورة، وكان لهم اتصال مع رجال الثورة قبل قيامها، أخذوا وعداً والملاحظ أن الحكومة تنهرب»<sup>(46)</sup>.

وفي الجزائر التي توجه إليها الوفد العراقي كان هناك لقاء مع الرئيس أحمد بن بلا الذي خاطبهم قائلاً: «اخوان أعطوا الحكم الذاتي للأكراد بسرعة، فنحن في الجزائر كنا نقبل في فترة من فترات نضالنا بالحكم الذاتي، ولكن عندما تعنت الفرنسيون معنا لم نعد نقبل إلا بالاستقلال لذا عليكم حل هذه القضية على أساس اعطاء الأكراد حقوقهم وكسب عواطفهم في المنطقة، وهذا سيمنع استغلال القضية الكردية من قبل الإيرانيين وغيرهم»<sup>(47)</sup>. وعند عودة الوفد إلى القاهرة وهو في طريقه إلى بغداد استقبل الرئيس جمال عبد الناصر كلاً من جلال الطالباني وفؤاد عارف، كما كان متفقاً عليه من قبل، وقال لهما: «فكرت في الموضوع واني أؤيد الحكم الذاتي ضمن العراق المتحد، ولكن يا جلال انقل عن لساني وبلغ البارزاني والحزب مايلي:

أولاً: ضرورة التأكيد على الوحدة الوطنية في العراق، ثانياً: عند مطالبكم بالحكم الذاتي بينوا أنكم تريدون ذلك ضمن الوحدة العراقية، ثالثاً: لاتعارضوا الوحدة العربية،



رابعاً: تنبهوا واحذروا من شاه إيران لأنه يريد استغلال القضية الكردية من أجل مطامعه ومصالحه الخاصة وبإمكانه إن يستغني عنكم عندما تقتضي ذلك مصالحه». (48)

وبعد وصول الوفد بغداد اجتمع جلال الطالباني مع اللواء أحمد حسن البكر، وعن ما دار في ذلك الاجتماع يقول الطالباني: «بلغت موافقة الرئيس عبد الناصر إلى المرحوم أحمد حسن البكر الذي كان رئيس وزراء آنذاك، سَقَطَ الحيل من بين يديه، وتلثم وتفؤه بكلمات غير لائقة عن الرئيس الخالد، لتبرير عدم اعلان الحكم الذاتي، مدّعياً أنه (سيكسر رقبتهم) إذا فعلوا ذلك علماً بأن الرئيس عبد الناصر كان أول من بارك إقرارهم للحكم الذاتي لكردستان في بيان 11 آذار 1970 على الرغم من الخلافات المستعصية بين القاهرة وبغداد، ورغم حملة الشتائم والسباب البذيئة التي كان العفالة يشنونها على مصر عبد الناصر» (49).

بعد ذلك بدأت المفاوضات في بغداد بين وفد الثورة الكردية برئاسة جلال الطالباني ووفد يمثل النظام برئاسة حازم جواد وزير الدولة لشؤون رئاسة الجمهورية الأمين القطري لحزب البعث (تخلى علي صالح السعدي عن ذلك المنصب لصالح حازم جواد في تلك الفترة من عام 1963)، يقول جلال الطالباني: «بدأ جواد حديثه مشيراً إلى أنهم مع حق تقرير المصير للشعب الكردي وليس فقط الحكم الذاتي، وتمتّى اليوم الذي تشكل فيه جمهورية كردستان الاشتراكية، ولكن عليكم الانتظار لفترة، نظراً إلى الظروف الصعبة التي نمر بها. طبعاً شكرت حازم جواد على عواطفه الطيبة وقلت: إننا لم نطالب بالاستقلال وإنما بالحكم الذاتي لكردستان. أي نصف ما تحدثت عنه، فرد قائلاً أنهم سيعطوننا الجواب في اليوم التالي، استدعانا مجلس قيادة الثورة في اليوم الثاني، والتقىنا المرحوم صالح مهدي عماش وكان وفدنا يتشكل منّي ومن محمد سعيد الخفاف وبابا علي وفؤاد عارف وصالح اليوسفي، وقال عماش إنهم موافقون على منحنا الحكم الذاتي وأبدى استعدادهم لاعطائنا تعهداً بذلك، وطلب منّي أن أكتب صيغة الحكم الذاتي التي نريدها الآن، وهو من جانبه سيحصل على موافقة وتوقيع كل أعضاء مجلس قيادة الثورة، لكننا يجب أن نهمّهم أربعة أشهر من أجل تنفيذ اتفاق الحكم الذاتي، من جانبنا ذكرناهم بوعودهم، وطلبنا إن يعقد الوفد الكردي خلوة بين أعضائه لمناقشة الخطوة المقبلة» (50). ولم يتخذ وفد الثورة الكردية أي قرار إلا بعد أن اتصل بالملأ مصطفى البارزاني الذي طلب من جلال الطالباني عدم التوقيع على أي شيء وأن يتوجه إليه

حالاً، وقد وصل الطالباني إلى مقر الملا في قرية (كاني ماران) في حوض بيتوين قرب رانية يوم 1963/3/1، وفي نفس اليوم أصدر المجلس الوطني لقيادة الثورة بياناً تعهد فيه بضمان حقوق الشعب الكردي، ولتفعيل البيان الرسمي توجه اللواء طاهر يحيى رئيس أركان الجيش يوم 1963/3/5 يرافقه الوزير فؤاد عارف وعلي حيدر سليمان (كردي) سفير العراق في واشنطن إلى مقر الملا في (كاني ماران)، وقد أكد البارزاني خلال اللقاء الذي استمر ثلاث ساعات على وجوب تطبيق الحكومة لمبدأ الحكم الذاتي كشرط مسبق لإنهاء الأوضاع الاستثنائية في كردستان العراق. إلا أن المباحثات لم تسفر عن نتيجة تذكر، ولمواجهة أي استحقاق مقبل في المفاوضات الجارية قررت قيادة الثورة الكردية اعداد مشروعها الخاص للحل والذي لم تكن ملامحه واضحة بالنسبة لها حتى ذلك الحين، فتولى المقدم الركن كافي عبد النبي كتابة المشروع، وهو عبارة عن مطالب تقدم بها الملا مصطفى البارزاني إلى السلطة وتتضمن:

«أولاً: أن تعترف الحكومة بحق الأكراد في الحكم الذاتي على الفور، وأن ترسل نسخة من هذه الوثيقة ومن الدستور الجديد الذي يجسدها إلى الأمم المتحدة، وأصر على ضرورة إذاعة هذه الوثيقة من إذاعة بغداد، وعلى نشرها في الجريدة الرسمية. ثانياً: طالب بأن تضم كردستان العراق مناطق ممتدة إلى تركيا شمالاً، وإيران شرقاً، وسوريا غرباً، وسلسلة جبال حميرين جنوباً، أي بعبارة أخرى، فإنه طالب بولاية الموصل القديمة برمتها (باستثناء مدينة الموصل ذاتها)، بالإضافة إلى حقول النفط الغنية في كركوك وفتاتها الأتنية المختلفة. ثالثاً: طالب بأن تكون اللغة الكردية هي اللغة الرسمية في كردستان العراق. ولغة ثانية في سائر أنحاء العراق، بالإضافة إلى ذلك طالب بأن يكون هناك نائب كردي لرئيس الجمهورية، وأن تُعطى كردستان مجلس وزراء خاص ومجلساً تشريعياً خاصاً بها، ومع أن الدفاع والمالية والشؤون الخارجية تركت مسؤوليتها إلى الحكومة المركزية إلا أن المطالبات تضمنت شرط تعيين وزراء دولة أكراد لهذه الوزارات وأن تضم الوزارة المركزية وأي مجلس وطني قادم نسبة عادلة من الأكراد.

أما الفقرة التي وضعت بعنوان (الجيش)، فقد طالب الملا مصطفى في هذه الفقرة بتشكيل وحدات مسلحة في داخل القوات المسلحة تتألف من الأكراد فقط أيضاً بشكل يتناسب مع عددهم، وأن تتألف هذه القوة من كافة الصنوف المسلحة: القوة الجوية، المشاة، الدروع، الهندسة، المدفعية المضادة للطائرات. كما طالب أيضاً بإقامة مؤسسات

عسكرية في كردستان مماثلة لتلك الموجودة في الجمهورية العراقية، وحتى يتم تشكيل هذه القوات فلقد طالب الملا مصطفى بالاحتفاظ بفصائل البيشمركة الكردية على أن يتم تمويلها من قبل الحكومة العراقية، كما طالب بحصة لا تقل عن ثلثي الواردات النفطية تخصص لكردستان. وأخيراً طلب تشكيل حكومة ذاتية (محلية) لتقوم بتوقيع اتفاقية مع الحكومة المركزية تغطي هذه المطالب»<sup>(51)</sup>. وقد أدى تقديم تلك المطالب التي وصفها جلال الطالباني «بأنها أكثر من المطالبة بالحكم الذاتي وأكثر من المشروع الفدرالي»<sup>(52)</sup> إلى تدعيم موقف كبار ضباط الجيش المطالبين بالحل العسكري، كما زاد الميل إلى اعتماد هذا الخيار لدى قادة البعث الذين كانوا يشكّون بالأساس من إيواء الملا مصطفى البارزاني للشيوعيين الفارين من سلطتهم، والذين اتخذوا بدورهم من المناطق الخاضعة لسيطرة الثورة الكردية مركزاً للتوجيه الإعلامي ضد النظام وقاعدة للإتصال ببقايا منظماتهم الحزبية المتداعية في باقي مناطق العراق، وقد أكد الطالباني إيواء الشيوعيين بقوله: «في تلك الأيام كانت لنا صداقات مع الحزب الشيوعي، وبدأنا نهرب أعضاءه عبر كردستان، كنت أملك سيارتين لاتخضعان للتفتيش فاستعملت واحدة لهذا الغرض، ومن ضمن من هربتهم المرحوم سليم الفخري والمقدم سعيد مطر وآخرون، مما أزعج البعثيين، وفي أول لقاء لي مع علي صالح السعدي حدث نوع من الحدة بيننا، قال انكم تؤوون الشيوعيين فقلت له رأينا، وخلصته أننا لسنا مع إبادة الشيوعيين، ولا نأوي قوى غايتها العمل العسكري ضدكم»<sup>(53)</sup>.

لكن الخيار العسكري كان بحاجة إلى وقت لإعداد القوات المسلحة للعمليات العسكرية المقبلة، لذلك عمدت قيادة البعث إلى إرسال وفد شعبي للملا مصطفى البارزاني بقصد مشاغله ريثما يستكمل الجيش استعداداته، وكان الوفد الذي تألف من:

- 1 - المحامي فائق السامرائي.
- 2 - الشيخ محمد رضا الشيبسي.
- 3 - المحامي حسين جميل.
- 4 - فيصل حبيب الخيزران.
- 5 - الدكتور عبد العزيز الدوري.
- 6 - زيد أحمد عثمان (شخصية كردية).

قد وصل إلى مقر البارزاني في جوار قرنة قرب رانية أوائل آذار 1963 إلا أنه «لم يكن على علم بالغاية الحقيقية من مهمته، باستثناء فيصل الخيزران»<sup>(54)</sup> وهو من قادة البعث (عضو قيادة قطرية سابق) وقد تمكن الوفد الذي كان لُجُل أعضائه من الشخصيات العلمية والسياسية المعروفة من اقناع الملا مصطفى البارزاني باستبدال صيغة الحكم الذاتي باللامركزية كما أقتعه بمواصلة المفاوضات مع السلطة الحاكمة. وكان المجلس الوطني لقيادة الثورة قد أصدر يوم 1963/3/10 بياناً أعلن فيه العفو العام عن المشاركين في أحداث الشمال ثم أعقبه بيان آخر يوم 1963/3/11 أصدرته الحكومة وأكدت فيه عزمها على منح الحقوق القومية للشعب الكردي على أساس اللامركزية، كما أعلنت عن قرب تشكيل لجنة لصياغة المشروع وقد نشر البيان في الجريدة الرسمية (الوقائع العراقية) يوم 1963/3/17، وتضمن المشروع المقترح الذي صاغه أعضاء في القيادة القطرية لحزب البعث الحاكم، في خطوطه العريضة مايلي:

«أولاً: الاعتراف بحقوق الأكراد ضمن خطة لامركزية يتضمنها الدستوران المؤقت والدائم عند وضعهما.

ثانياً: العفو العام عن المحكومين والمعتقلين لتعاونهم مع الثورة الكردية.

ثالثاً: تغيير الموظفين الإداريين الذين لهم مواقف عدائية تجاه الشعب الكردي في المنطقة اللامركزية.

رابعاً: إلغاء جميع الأوامر القاضية بمصادرة ممتلكات الأكراد الذين اشتركوا في الثورة الكردية.

خامساً: رفع الحصار الاقتصادي عن كردستان.

سادساً: سحب الجيش إلى موقعه ومقراته السابقة»<sup>(55)</sup>.

## ■ مؤتمر كويسنجق

أدت التطورات التي شهدتها المفاوضات مع السلطة إلى قيام الملا مصطفى البارزاني بالدعوة إلى عقد (المؤتمر الشعبي الكردستاني) الذي تم عقده في كويسنجق في الفترة من 18 - 1963/3/22 وحضرته (2000) شخصية من قادة البيشمركة ورؤساء العشائر والوجهاء، وكان من بين الحضور (165) من قادة وكوادر البارتى مما عزز من موقع

البارزاني الذي سعى خلال المؤتمر إلى تحديد سلطة المكتب السياسي بالاستناد إلى الدعم الكبير الذي قدّمه له قادة البيشمركة ورؤساء العشائر، حيث أعلن أمام الحضور عن عدم رضاه عن القيادة الحزبية، وكان المؤتمر قد بحث موضوع المفاوضات مع السلطة وقرر «تحديد مطالب الشعب الكردي وإرسالها إلى بغداد مع وفد كردي ينتخبه المؤتمر لتكون أساساً للتفاوض مع الجانب الحكومي»<sup>(56)</sup>، وتم اختيار أعضاء الوفد الذي تقرر أن يرأسه جلال الطالباني باقتراح من الملا مصطفى البارزاني، حيث تألف من:

- 1 - جلال الطالباني، رئيساً.
  - 2 - صالح اليوسفي.
  - 3 - مسعود محمد، (أصبح عضواً في المجمع العلمي العراقي).
  - 4 - حبيب محمد كريم.
  - 5 - كاك حسين خانقاه.
  - 6 - صمد محمد.
  - 7 - عكيد صديق.
  - 8 - شاخوان نامق.
  - 9 - العميد مصطفى عزيز، (تعاون فيما بعد مع السلطات الحكومية).
  - 10 - المهندس احسان شيرزاد، (وزير في عدة وزارات).
  - 11 - بابكر رسول، وزير العمل والشؤون الاجتماعية بعد عام 1975. (رئيس منظمة العمل العربي لاحقاً).
- وكان وفد الثورة الكردية قد وصل بغداد في 1963/3/30 ليجد مسؤولي النظام منغمرين بالإعداد لمباحثات الوحدة التي تقرر أن تبدأ في القاهرة في 7 نيسان 1963 بين العراق وسوريا ومصر، وعندما بدأت بادر جلال الطالباني باعتباره رئيساً للوفد إلى إرسال مذكرة إلى الوفود المشاركة في مباحثات القاهرة كما أصبحت تعرف. [راجع الوثيقة رقم 2].

أما المفاوضات التي جاء وفد الثورة الكردية من أجلها إلى بغداد فقد بدأت في مقر رئاسة جامعة بغداد في الجادرية مع ذات الوفد الشعبي الذي سبق له أن زار الملا مصطفى

البارزاني في (كاني ماران)، ونظراً لافتقار الوفد إلى الصفة الرسمية وهو ما احتج عليه وفد الثورة الكردية فقد ألحق به وزيران هما الفريق صالح مهدي عماش وزير الدفاع واللواء ناجي طالب وزير الصناعة مع عدد من كبار المسؤولين في وزارة الداخلية.

وقد قُوتِح الطالباني خلال وجوده في بغداد بالانضمام إلى محاولة انقلابية كانت تعتمز حركة القوميين العرب القيام بها ضد نظام البعث الحاكم. وعن ذلك يقول الطالباني: «أثناء اقامتي في فندق سميراميس في بغداد جاء مَنْ يخبرني أن هناك شخصين يريدان لقائي وهم سلام أحمد الأمين القطري لحركة القوميين العرب في العراق وخريج الجامعة الأمريكية (في بيروت) ونايف حواتمه ومعهما شخص آخر اسمه عبد الإله النصراوي، جلسنا وأخبروني بأنهم يخططون لحركة انقلابية ضد الحكومة العراقية. وعرضوا علينا فكرة الاشتراك، فسألتهم عن أهدافهم، فقالوا التخلص من البعث لأنهم لا يريدون الوحدة العربية وغير جادين في الديمقراطية، أجبتهم بأننا نؤيد أي حركة تزيح البعث لكننا لا نملك قدرة الاشتراك ولن نقوم بعمل ضدكم، وذهبوا ومنذ لقاء المؤامرة ذلك تعرفت على الأستاذ نايف حواتمه أي في العام 1963»<sup>(57)</sup>.

وبعد التوقيع على ميثاق الوحدة الثلاثية بين العراق وسوريا ومصر في 17 نيسان 1963 قدم وفد الثورة الكردية في 24 نيسان 1963 إلى سلطة البعث مشروعه للحكم الذاتي، وكان يتضمن تشكيل «إدارة كردية في المنطقة، تتولى التشريع، والسلطة التنفيذية، والعدل، والشؤون الداخلية، والتعليم والصحة، والزراعة والشؤون البلدية، والشؤون الريفية، والعمل، والشؤون الاجتماعية، فضلاً عن ذلك طالبوا أن تكون كافة التحركات العسكرية العراقية في المنطقة مشروطة بموافقة الإدارة الكردية، وطالبوا أيضاً بحصة نسبية في عوائد النفط والمساواة بين العرب والأكراد في التعيينات الرسمية، وكذلك ادخال حقول النفط في كركوك وخانقين وشمال غرب الموصل في منطقة الحكم الذاتي، وبضرورة الاعتراف رسمياً بهوية كردية مستقلة في حالة اندماج العراق بأي بلد عربي آخر، كما طالبوا بتعيين نائب كردي لرئيس الجمهورية ونائب لرئيس أركان الجيش»<sup>(58)</sup>.

وكان رد فعل النظام على المشروع هو رفضه حيث عَقَب مسؤوليه على ما تضمنته بالقول لوفد الثورة الكردية المفاوض: «إذا كنتم تريدون الاستقلال يمكنكم طرحه علينا مناقشته، أما أنكم تطرحون مطالب ليس بينها الاستقلال لكنها تؤدي إلى انقسام الدولة وتحول العراق إلى كيان مريض فهو أمر لا نقبل به»<sup>(59)</sup>.

وبينما كانت المفاوضات تراوح مكانها صَدَرَ إيعاز من المجلس الوطني لقيادة الثورة إلى رئاسة أركان الجيش بالاستعداد والتهيؤ لاعتماد الخيار العسكري في حال دعت الضرورة، فجرى عقد مؤتمر عسكري لهذا الغرض في مقر قيادة الفرقة الأولى في معسكر الغزلاني في الموصل حضره اثنان من كبار ضباط قيادة قوة الميدان ومقرها كركوك هما العميد الركن سعيد قطان والعميد الركن عبد الجبار خليل شنشل إضافة إلى قائد الفرقة الأولى العميد الركن عبد الكريم فرحان والعقيد سعدون حسين رئيس أركان الفرقة، تقرر فيه وبعد نقاش مطول «أن تشن الفرقة الثانية الهجوم على الثوار الأكراد عند فشل المفاوضات واستئناف القتال لأنها فرقة جبلية نُظِّمَتْ وُسِّلِحَتْ للعمل في المناطق الجبلية، فمدافعها جبلية تجرّها البغال وسرايا نقلياتها من الحيوانات (البغال) أما واجب الفرقة الأولى فيفضل كالسابق الدفاع عن المواقع الاستراتيجية وحماية خطوط المواصلات، فهي فرقة سهلية نُظِّمَتْ وُسِّلِحَتْ للعمل في جنوب العراق بالرغم من أن معظم وحداتهما المقاتلة هي الآن في شمال العراق»<sup>(60)</sup>

وقد وصلت أنباء الاستعدادات العسكرية تلك إلى أسماع وفد الثورة الكردية فتوجه رئيسه جلال الطالбاني لمقابلة كبار المسؤولين مُعرباً لهم عن احتجاجه واستنكاره لما يجري، إلا أن المسؤولين الذين التقاهم وعلى رأسهم اللواء أحمد حسن البكر رئيس الوزراء واللواء طاهر يحيى رئيس أركان الجيش نفوا نفيّاً قاطعاً وجود أي نية لدى السلطة في استعمال القوة ضد الثورة الكردية، ومما قاله البكر للطلбاني بالحرف الواحد: «أخون عرضي وما أخونكم»<sup>(61)</sup>.

ونتيجة لوصول المفاوضات إلى طريق مسدود تقرر أن يتوجه جلال الطالбاني إلى القاهرة لإطلاع الرئيس المصري جمال عبد الناصر على المشكلات التي تعترضها على أن يعود إلى بغداد في وقت لاحق لاستئنافها، فغادر إلى مصر في 18/5/1963، وقد جاءت زيارته إلى القاهرة في وقت كان فيه مشروع الوحدة الثلاثية على وشك أن يلفظ أنفاسه بسبب الخلاف المتصاعد بين عبد الناصر وقادة البعث في العراق وسوريا. وخلال وجوده هناك والذي استغرق شهراً كاملاً التقى الطالбاني بالمشير عبد الحكيم عامر نائب رئيس الجمهورية والقائد العام للقوات المسلحة المصرية كما التقى - يرافقه شوكت عقراوي - بالرئيس عبد الناصر «يوم 1 حزيران 1963 في بيته بمنشية البكري في القاهرة حيث تكلم عن حقيقة وجود الشعب الكردي، وحقه في الحياة الكريمة ضمن الجمهورية

العراقية، واعتبر الحل اليوغسلافي نموذجاً صالحاً لحل المشكلة الكردية، ولكنه حذر في نفس الوقت من الوقوع في مصيدة الشاه»<sup>(62)</sup>.

وحول سير المفاوضات يقول الطالباني: «أخبرته بمخاوف البعث فأكد لي الرئيس جمال (انهم لا يصدقون)، وبين لي استعدادده لوضع توقيعه على مشروع الحكم الذاتي الذي تتفق عليه في بغداد مع البعث، بل وحتى اعلانه في القاهرة قطعاً لدابر التوجس والتخوف المزعومين»<sup>(63)</sup>.

وأثناء وجود جلال الطالباني في القاهرة اكتشفت سلطات البعث في بغداد المحاولة الانقلابية التي كانت تدبرها حركة القوميين العرب وتم احباطها واعتقال قادتها المدنيين والعسكريين في 1963/5/25، وقد ورد اسم جلال الطالباني في الاعترافات التي انتزعت من المعتقلين مما جعل عودة الطالباني إلى بغداد غير ممكنة وقد نصح عبد الناصر نفسه الطالباني بعدم العودة إلى العراق والذهاب بدلاً من ذلك إلى لبنان بهدف التحرك من هناك سياسياً وإعلامياً.

يقول الطالباني «إن عبد الناصر تنبهي إلى ضرورة عقد مؤتمر صحافي كبير في بيروت - ساعدتني كثيراً الصحافة الناصرية في بيروت حينذاك على عقده بنجاح (هشام أبو ظهر والصحفيون الناصريون) - أشرح فيه أن الكرد لا يريدون الحرب، ولن يبادروا إلى استئناف القتال بل يرغبون في حل سياسي وسلمي، وأن الكرد لا يعارضون الوحدة العربية بل يؤيدونها - وهنا طلب مني نشر رسالتنا إلى مؤتمر الوحدة الثلاثية [راجع الوثيقة رقم 2]، مما اعتبرته دليل رضاه وتأييده الشامل لها وطلب بيان خطأ مقارنة الحركة الكردية بإسرائيل، باظهار حقائق أن الكرد شعب مسلم أصيل يعيش على أرض وطنه بصورة متواصلة منذ آلاف السنين، وهم أشقاء وحلفاء للأمة العربية، بينما اسرائيل دخيلة وحديثة وتعادي الأمة العربية ووحدها»<sup>(63)</sup>.

وقد أسفرت تلك الزيارة إضافة إلى تتين العلاقة بين القيادة المصرية والثورة الكردية التي أراد عبد الناصر هو الآخر استخدامها كأداة للضغط على حكام العراق عن فتح مكتب للثورة في القاهرة بإشراف شوكت عقراوي عضو اللجنة المركزية للبارتي. وبالرغم من مواقف عبد الناصر تلك فإن ذلك لم يمنعه من تلبية الطلب الذي تقدم به وزير دفاع حكومة البعث الفريق صالح مهدي عماش بعد تجدد القتال للتزويد «من المعامل المصرية بعتاد وقذائف مدفعية يفتقدها العراق، فضلاً عن تنفيذ طلبات بعشرات آلاف القطع من



رشاشات بورسعيد»<sup>(65)</sup>، وذلك بعد أن تأخر السوفيت عن الإيفاء بالتزاماتهم من مشتريات السلاح للعراق لخلافهم الحاد مع حكومة البعث بسبب حملاتها الدموية ضد الشيوعيين واستعداداتها لاستئناف القتال في كردستان العراق. ولم يكن البارتي ولا قيادة الثورة الكردية على علم بتلك الصفقة السرية إلى أن قام طالب شبيب بالكشف عنها أثناء وجوده منفياً في القاهرة في عام 1964، عندما أخبر شوكت عقراوي بتفاصيلها «الذي عاتب بدوره الرئيس جمال عبد الناصر، الأمر الذي أظهر مصر وكأنها بمنطق مزدوج، وعندما سأله عبد الناصر عن مصدر معلوماته قال انه طالب»<sup>(66)</sup>.

وكان جلال الطالباني قد توجه من القاهرة إلى لبنان حيث عقد مؤتمره الصحفي في بيروت ومنها انتقل أواسط حزيران 1963 إلى باريس في جولة أوربية قاده إلى ألمانيا الديمقراطية والاتحاد السوفيتي وتشيكوسلوفاكيا، وكانت محطته الأخيرة ألمانيا الغربية التي زارها لحضور المؤتمر الذي كانت تعقده (جمعية الطلبة الأكراد في أوروبا) في مدينة ميونخ والذي عقد في آب 1963، وكان في نيته السفر أيضاً إلى نيويورك للمشاركة في اجتماعات الدورة العامة للأمم المتحدة والتي كان من المقرر أن تناقش القضية الكردية في العراق بعد أن طلبت جمهورية منغوليا الاشتراكية إدراجها في جدول أعمال الجمعية العامة، إلا أن سحب منغوليا لطلبها جعل الطالباني يستثني نيويورك من جولته ويقفل راجعاً إلى المناطق الخاضعة لسيطرة الثورة الكردية في شمال العراق والتي وصلها في أيلول 1963 عن طريق إيران.

## ■ الاحتكام إلى السلاح

لم يعد هناك ما يشير إلى إمكانية التوصل إلى اتفاق بين نظام البعث الحاكم والثورة الكردية بعد تعثر المفاوضات وسفر الطالباني إلى القاهرة، وقد أوضح علي صالح السعدي الخيارات المتاحة أمام قيادة حزبه لحل المشكلة الكردية التي ازدادت تعقيداً، وذلك في معرض إجابته على سؤال وجهه إليه جمال الأتاسي - أحد قادة البعث في سوريا عام 1963 - وجاء فيه: «ماذا أنتم فاعلون تجاه الأكراد والمسألة الكردية؟... فرد عليه السعدي: «لأأكتمكم أننا قد اتصلنا قبيل الثورة، بزعماء الحركة الكردية لنضمن هدوئهم عند قيامنا بحركتنا وليؤيدوا ثورتنا، ولقد قطعنا لهم عهداً بتحقيق مطمحهم في الحكم الذاتي، ونحن مصممون على تحقيق بعض من مطالبهم، فإن قبلوا كان بها، وإلا

فنحن قد رتبنا أمورنا بحيث نستطيع القضاء على تمردهم والانهاء منهم في مدة أسبوعين أو ثلاثة أسابيع»<sup>(67)</sup>.

وكان المجلس الوطني لقيادة الثورة قد صوّت بأغلبية أعضائه إلى جانب استئناف القتال في الشمال وذلك في جلسة عقدها أوئل حزيران 1963، كما أكملت وزارة الدفاع استعداداتها للبدء بالعمليات العسكرية، ولهذا تم الاتصال بكل من تركيا وإيران عن طريق ملحقيّاتهما العسكرية في بغداد لغرض التنسيق والتعاون «وبالفعل تشكلت هيئة تنسيق مشتركة إيرانية تركية عراقية يرأسها صبحي عبد الحميد (مدير الحركات العسكرية) ويرعاها وزير الدفاع صالح مهدي عماش»<sup>(68)</sup>.

وأصبح الخيار العسكري مؤكداً بعد قيام البشمركة بنصب كمين «في منطقة سبيك وبشكل استفزازي لامرر له لقافلة تضم بعض العسكريين المجازين مما أدى إلى وقوع عشرين قتيلاً بين هؤلاء في أوئل حزيران 1963»<sup>(69)</sup>، وقد أدى هذا الحادث إلى احراج موقف أعضاء وفد الثورة الكردية الموجودين في بغداد الذين تحسّسوا عن كثب بالخطر المهدد بهم، فقام بعضهم بترك محل اقامته في فندق سميراميس والتوجه سراً إلى معازل الثورة في الشمال، أما الباقين فقد أعربوا للمسؤولين عن رغبتهم بالرجوع إلى مقرّات الثورة وكانت ذريعتهم في ذلك هو للتشاور مع الملا مصطفى البارزاني بشأن ما آلت إليه المفاوضات فتظاهرت السلطات بالموافقة على طلبهم وتم نقلهم يوم 1963/6/9 بطائرة هليكوبتر عسكرية إلى قاعدة كركوك الجوية حيث تم اعتقالهم بعد هبوط الطائرة بأمر من الفريق صالح مهدي عماش.

وكان المجلس الوطني لقيادة الثورة قد أصدر بياناً يوم 1963/6/10 أعلن فيه عن إقرار الحقوق القومية للشعب الكردي على أساس اللامركزية أعقب ذلك اندلاع القتال بين القوات المسلحة وقوات الثورة الكردية بعد هدنة لم تستمر إلا بضعة أشهر، وأعلن رئيس الجمهورية «عبد السلام عارف في الحادي عشر من حزيران بأنه سيقود العمليات القتالية بنفسه»<sup>(70)</sup>، كما أعطى علي صالح السعدي الذي تولى وزارة الارشاد مهلة (24) ساعة لأفراد البشمركة لكي يسلموا أنفسهم مع أسلحتهم إلى أقرب وحدة عسكرية وذلك خلال مؤتمر صحفي عقده لهذا الغرض، وكانت قوات النظام قد ارتكبت العديد من المجازر الجماعية بحق المواطنين خلال العمليات العسكرية كان من أشهرها ما عُرف باسم (الحملة التأديبية) على مدينة السليمانية التي داهمتها قوات النظام

يوم 9/6/1963، وفرضت عليها حظر التجول لمدة ثلاثة أيام، وكانت القوة المغيرة بإمرة أحد الضباط المحسوبين على التيار القومي وهو العميد صديق مصطفى، وحسب رواية الناجين من المجزرة فقد «تم أقتياد (4000) شخص إلى الحامية العسكرية حيث شكلت هناك محكمة مؤقتة لمحاكمتهم دون إن يقترقوا جرمًا ما...»<sup>(71)</sup>، وقد نفذ حكم الاعداد بالعشرات منهم رمياً بالرصاص ودُفِنوا في مقابر جماعية خلف الحامية فيما عُرف (بوادي الموت)، وقد عثر ذوو الضحايا على رفاة أقاربهم بعد انتفاضة آذار الشعبانية 1991، وكان من بين الضباط الذي شاركوا في مجزرة السليمانية الملازم الأول عدنان خير الله طلفاح (وزير الدفاع لاحقاً)، كما شاركت في القتال الدائر التشكيلات المقاتلة الجديدة التي أمر وزير الدفاع صالح مهدي عماش بتأسيسها وتضم متطوعين من أبناء العشائر الكردية الموالية للسلطة التي أطلق عليها اسم (فرسان صلاح الدين) وأخرى ممثلة باسم (ابن الوليد) وتضم «مقاتلين غير نظاميين من عشائر كبيرة كشمر والجبور، فيقبض شيوخها آلاف الرواتب في حين لا يلتحق غير بضع مئات فقط»<sup>(72)</sup>.

وخلال سير المعارك استطاعت الفرقة الأولى في قاطع الموصل من التقدم والسيطرة على أغلب المناطق الخاضعة لسيطرة قوات الثورة الكردية، وبلغت مكاسبها الذروة بالسيطرة على ناحية برزان في آب 1963، واستسلام زعيمها الروحي الشيخ أحمد البارزاني، وكان لسقوطها أثر كبير في رفع معنويات قوات النظام التي واصلت تقدّمها حتى وصلت إلى منطقة كاني ماسي القريبة من الحدود التركية، وذلك بعد معارك «شاملة وشرسة وشديدة الوطأة على الطرفين تكبد فيها الجميع أضراراً مادية وبشرية جسيمة»<sup>(73)</sup>. وكان قد التحق بذلك القاطع لواء مشاة من الجيش العربي السوري مؤلف من (4000) أو (5000) ضابط وجندي حسب بعض المصادر بقيادة العقيد فهد الشاعر وكانت مهمته الحقيقية «لاتعدو عن مظاهرة سياسية تهدف إلى إظهار قوة وفاعلية القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي واخلاصها وإيمانها بالوحدة العربية»<sup>(74)</sup>.

أما في قاطع أربيل المسوك من قبل الفرقة الثانية بقيادة العميد الركن ابراهيم فيصل الأنصاري (رئيس أركان الجيش لاحقاً) فإن وحدات الجيش توقفت عن التقدّم عند وصولها إلى منطقة (ميركه سور)، وقد برر قائد الفرقة ذلك بـ«وعورة الأرض ومناعة

المنطقة وقوة الثوار»<sup>(75)</sup>. ولأول مرة منذ اندلاع ثورة أيلول 1961 ظهرت نتائج التنسيق العسكري بين كل من تركيا وإيران والعراق، فقد «التحق بمقر الفرقة الأولى ضابط ارتباط تركي برتبة مقدم مع مترجم من جزيرة ابن عمر يُحسن العربية و(مشغل) جهاز لاسلكي حديث ودقيق، كما التحق بمقر الفرقة الثانية في كركوك ضابط ارتباط إيراني (العقيد محمد فرزاق) لغرض التنسيق والتعاون وتبادل المعلومات، ولقد أدى التنسيق العسكري بين الدول الثلاث إلى حرمان الثورة الكردية من خطوط الإمداد اللوجستية التي كانت تصلها عبر الأراضي التركية والإيرانية، وهذا ما ساعد الجيش العراقي على تحقيق المزيد من التقدم على الأرض رغم وعوزتها، ودفع بقوات الثورة الكردية إلى الانسحاب «إلى معاقلها الأخيرة وراء سلسلة جبال سر عمادية في أقصى الشمال»<sup>(77)</sup>، إلا أن القتال خفّت حدّته بعد قيام الجيش بحركته في 18 تشرين الثاني 1963 بقيادة المشير الركن عبد السلام عارف رئيس الجمهورية، والتي أزاح فيها حزب البعث العربي الاشتراكي عن السلطة، وكانت إيران قد أوقفت تنسيقها العسكري مع الجانب العراقي بعد سقوط حكم البعث وسيطرة عبد السلام عارف على مقاليد السلطة بشكل كامل، وعادت إلى تقديم المساعدات إلى الثورة الكردية والتي بدأتها بالسماح للمساعدات الاسرائيلية بالمرور عبر أراضيها إلى معاقل الثورة الكردية شمال العراق، فقامت منتصف كانون الثاني 1964 بالطلب إلى ممثل الموساد في طهران لكي «يستأنف إرسال السلاح إلى الأكراد في أسرع وقت ممكن، وقد استجاب الموساد فوراً للطلب، وفي نفس الشهر، فبعث إرساليّتين اشتملت الإرسالية الثانية منها على خمسين ألف عيار ناري من عيار 303 بوصة و7,92 ميليمتر»<sup>(78)</sup>.

وكان الصراع الناشب بين مصر عبد الناصر وإيران الشاه قد ألقى بظلاله على العلاقات العراقية - الإيرانية التي أخذت بالتدهور بسبب سعي عبد السلام عارف للتنسيق مع القاهرة ومحاولة عبد الناصر استخدام «العراق كورقة ضغط على حلف السنتو بما في ذلك تركيا وإيران (الشاه) بالذات»<sup>(79)</sup>. وفي المقابل عاد الشاه إلى استخدام مساعداته للثورة الكردية كأداة ضغط مقابلة على النظام القائم في بغداد رغم تحفظاته على شخص الملا مصطفى البارزاني.

- 1 - مجلة الوسط ع357 في 1998/11/30.
- 2 - صحيفة الاتحاد السبت 1/تموز/1992.
- 3 - مؤتمر الذكرى التسعين لميلاد البارزاني الخالد، ص754.
- 4 - العراق والمسألة الكردية، ص54.
- 5 - صفحات من نضال الشعب الكردي - تاريخ مؤتمرات الحزب، ص13 - 14.
- 6 - المصدر السابق، ص14.
- 7 - مجلة الوسط، ع357 في 1998/11/30.
- 8 - المصدر السابق.
- 9 - العراق والمسألة الكردية، ص58.
- 10 - العارف، اسماعيل: أسرار ثورة 14 تموز وتأسيس الجمهورية العراقية، ص396-397.
- 11 - العراق والمسألة الكردية، ص70.
- 12 - صحيفة الاتحاد، 1 تموز 1992.
- 13 - العراق والمسألة الكردية، ص71.
- 14 - مجلة الوسط، ع357، في 1998/11/30.
- 15 - نفس المصدر السابق.
- 16 - صفحات من نضال الشعب الكردي - تاريخ مؤتمرات الحزب، ص14.
- 17 - مجلة الوسط، ع357، في 1998/11/30.
- 18 - نفس المصدر السابق.
- 19 - نفس المصدر، ع358، في 1998/12/7.
- 20 - مؤتمر الذكرى التسعين لميلاد البارزاني الخالد، ص755.
- 21 - مجلة الوسط، ع358، في 1998/12/7.
- 22 - نفس المصدر السابق.
- 23 - نفس المصدر السابق.
- 24 - صحيفة خبات، ع791، في 1996/7/19.
- 25 - مجلة الوسط، ع357، في 1998/11/30.
- 26 - محمد كريم، حبيب: حول التراث الوطني للبارزاني الخالد، الحزب الديمقراطي الكردستاني - العراق، قسم الإعلام، ص14.
- 27 - العراق والمسألة الكردية، ص76.
- 28 - مجلة الوسط، ع358، في 1998/12/7.
- 29 - عراق 8 شباط - من حوار المفاهيم إلى حوار الدم، ص254.
- 30 - العميد فؤاد عارف: ضابط كردي عمل بعد تخرجه من الكلية العسكرية مرافقاً للملك غازي، عُيِّن بعد ثورة 14 تموز محافظاً لكربلاء واستوزر بعدها في حكومة عبد الكريم قاسم، ورغم كونه مستقلاً من الناحية الحزبية إلا أنه تعاون مع البارتني بشكل وثيق بعد اندلاع ثورة أيلول 1961.

- 31 - صحيفة خبات، ع869، في 1998/4/3.
- 32 - العراق والمسألة الكردية، ص77.
- 33 - نشرة بعنوان (لكي لا تبقى الحقائق مكتومة عن الشعب الكردي).
- 34 - مجلة الوسط، ع358، في 1998/12/7.
- 35 - العراق والمسألة الكردية، ص85.
- 36 - فرحان، عبد الكريم: حصاد ثورة - مذكرات - تجربة السلطة في العراق (1958 - 1968) ، ص76، ط1، 1994، دار البراق - لندن.
- 37 - مجلة الوسط، ع358، في 1998/12/17.
- 38 - عراق 8 شباط - من حوار المفاهيم إلى حوار الدم، ص249.
- 39 - نفس المصدر السابق.
- 40 - مجلة الوسط، ع358، في 1998/12/7.
- 41 - نفس المصدر السابق.
- 42 - عراق 8 شباط - من حوار المفاهيم إلى حوار الدم، ص250.
- 43 - مجلة الوسط، ع358، في 1998/12/7.
- 44 - مجلة الوسط، ع358، في 1998/12/7.
- 45 - عراق 8 شباط - من حوار المفاهيم إلى حوار الدم، ص251.
- 46 - نفس المصدر السابق.
- 47 - مجلة الوسط، ع358، في 1998/12/7.
- 48 - نفس المصدر السابق.
- 49 - الطالبايني، جلال: الدكتور الأناسي والقضية الكردية، ص38-39.
- 50 - مجلة الوسط، ع358، في 1998/12/7.
- 51 - العراق والمسألة الكردية، ص91.
- 52 - مجلة الوسط، ع358، في 1998/12/7.
- 53 - نفس المصدر السابق.
- 54 - العراق والمسألة الكردية، ص100.
- 55 - عراق 8 شباط - من حوار المفاهيم إلى حوار الدم، ص251.
- 56 - صفحات من نضال الشعب الكردي - تاريخ مؤتمرات الحزب، ص16.
- 57 - مجلة الوسط، ع358، في 1998/12/7.
- 58 - العراق والمسألة الكردية، ص94.
- 59 - عراق 8 شباط - من حوار المفاهيم إلى حوار الدم، ص253.
- 60 - حصاد ثورة، ص82.
- 61 - أمين، ناوشيروان مصطفى: به نجه كان به كترى ئه شكين (ديوي ناوه وي روادا وه كاني كوردستاني عيراق 1979-1983)، ص69.
- 62 - حول القضية الكردية في العراق، ص45-46.

- 63 - الدكتور الأتاسي والقضية الكردية: طالباني، جلال، ص 37-38، ط2، دار أراءات للثقافة والنشر، آب 1998.
- 64 - المصدر السابق، ص 96-97.
- 65 - عراق 8 شباط - من حوار المفاهيم إلى حوار الدم، ص 258.
- 66 - المصدر السابق، ص 258-259.
- 67 - الدكتور الأتاسي والقضية الكردية، ص 36-37.
- 68 - عراق 8 شباط - من حوار المفاهيم إلى حوار الدم، ص 258.
- 69 - صفحات من نضال الشعب الكردي - تاريخ مؤتمرات الحزب، ص 17.
- 70 - صحيفة خبات، ع 791، في 19/7/1996.
- 71 - صحيفة الاتحاد، ع 322، في 11/6/1999.
- 72 - عراق 8 شباط - من حوار المفاهيم إلى حوار الدم، ص 266.
- 73 - صفحات من نضال الشعب الكردي - تاريخ مؤتمرات الحزب، ص 17.
- 74 - حصاد ثورة، ص 90.
- 75 - المصدر السابق، ص 103.
- 76 - المصدر السابق، ص 158.
- 77 - المصدر السابق، ص 159.
- 78 - نكديمون، شلومو : الموساد في العراق ودول الجوار - انهيار الامال الاسرائيلية والكردية، ص 105، ط 1، دار الجليل للنشر والدراسات والابحاث الفلسطينية، عمان، الأردن، ترجمة بدر عقيلي، 1997.
- 79 - عراق 8 شباط - من حوار المفاهيم إلى حوار الدم، ص 251.





## الفصل السادس

### **انشقاق عام ١٩٦٤**

- اتفاقية المشير / البارزاني.
- كونفرانس ماوت.
- المؤتمر السادس.
- الاقتتال الداخلي.



## ■ اتفاقية المشير - البارزاني

سارع عبد السلام عارف بعد إزاحته البعث عن السلطة إلى سحب القوات السورية - لواء اليرموك - من شمال العراق وإعادتها إلى سوريا، وإلى فتح قنوات اتصال مع قيادة الثورة الكردية منذ كانون أول 1963 أعقبتها مفاوضات مثل الجانب الحكومي فيها العقيد عبد الرزاق محمود محافظ السليمانية وعن قيادة الثورة كل من الملا مصطفى البارزاني وشقيقه الأكبر الشيخ أحمد البارزاني وجلال الطالباني ونوري شاوليس عضوي المكتب السياسي للبارتي انتهت بالتوصل إلى اتفاق وقّع عليه الملا مصطفى البارزاني باعتباره قائداً للثورة الكردية «وفي 10 شباط 1964 طلب رئيس الجمهورية اجتماع مجلس قيادة الثورة وعقد الاجتماع عصرًا، وحضره العقيد عبد الرزاق محمود أيضا الذي أعلن موافقة الملا مصطفى على إيقاف القتال وابرز ورقة صغيرة بخط الملا تؤيد ذلك»<sup>(1)</sup>.

وبعد أن انفضّ الاجتماع صدر بيان باسم المشير الركن عبد السلام عارف رئيس الجمهورية [راجع الوثيقة رقم 3] يعلن فيه عن التوصل إلى اتفاق مع الملا مصطفى البارزاني الذي نُشرت له رسالة بنفس المضمون [راجع الوثيقة رقم 4]، بعد ذلك «بدأت المساعدات المالية والعينية تندفق على الملا مصطفى وأتباعه عن طريق محافظ السليمانية»<sup>(2)</sup>.

وبعد أن أصبح وقف إطلاق النار ساري المفعول سارع إبراهيم أحمد ومعه كل من عزيز شميزني وعمر مصطفى أعضاء المكتب السياسي، إلى قطع جولة كانوا يقومون بها في أوروبا والعودة إلى المناطق الخاضعة لسيطرة الثورة الكردية عن طريق إيران حيث شرعوا

بتنظيم حملة واسعة ضد الاتفاق الموقع بين رئيس الحزب ورئيس الجمهورية وكانت حجتهم في ذلك:

- أنه لا يلبي الحد الأدنى من مطالب الثورة الكردية.

- أن رئيس الحزب تجاوز المكتب السياسي بتوقيعه اتفاقاً مع السلطة دون أخذ رأيه أو استشارته، في حين كانت خشية المكتب السياسي الحقيقية هو أن يستغل الملا الاتفاق كي يتفرّغ لتصفية الحساب الذي تراكم بينهما.. لذلك بادر وفي خطوة أولى إلى جس نبض رئيس الحزب قبل الإقدام على أي إجراء مضاد فتوجه بكامل أعضائه الستة إلى مقر الملا مصطفى البارزاني في سنكسر أوائل آذار 1964، وكان سؤالهم الأول له عمّا إذا كان هناك ملحق سرّي للاتفاق، فكان ردّه هو النفي، عند ذلك حاول أعضاء المكتب السياسي اقناعه بالتخلّي عن الاتفاق لأنه لا يلبي المطالب والطموحات القومية للشعب الكردي، وإنه كان بالإمكان التوصل إلى شروط أفضل من تلك التي تم التوصل إليها بسبب ضعف النظام وعزلته على الصعيدين الداخلي والخارجي، فأجابهم الملا بأن الثورة الكردية تعاني هي الأخرى من ظروف صعبة نتيجة الدمار الذي خلفه هجوم نظام البعث السابق على المناطق الواقعة تحت سيطرتها كما أشار إلى معاناة المواطنين من سكان تلك المناطق من جراء استمرار القتال والحصار الاقتصادي، وأضاف بأن السوفيت والأمريكان لا يريدون إسقاط نظام عبد السلام عارف، وانهم يرغبون في قيام مصالحه بينه وبين الثورة الكردية، وهذا هو أحد الأسباب الرئيسية التي دعت له لعقد ذلك الاتفاق. وبعد أن أنهى الملا حديثه حاول أعضاء المكتب السياسي الوصول معه إلى حل وسط يقضي بأن يتقدّم المكتب السياسي بمذكرة إلى السلطة على أن يعقبها تشكيل وفد يتوجه إلى بغداد بهدف إعادة المفاوضات من جديد، إلا أن ذلك المقترح وُوجه بالرفض من قبل البارزاني.. عند ذلك حاول المكتب السياسي التحرك بمعزل عن رئيس الحزب فالتقى مع محافظ السليمانية عبد الرزاق محمود لكن اللقاء كان عقيماً.

وفي خطوة لاحقة قام أيضاً برفع مذكرة مطولة إلى السلطة في 1964/3/2 تضمّنت وجهة نظره بشأن حل القضية الكردية، لكن البارزاني سارع إلى ابلاغ الحكم بأن المذكرة صدرت دون موافقته، وقد أدت تلك المواقف المتباينة إلى حدوث شرح عميق في القيادة الحزبية شَطَرها إلى جناحين متقابلين:

الأول: جناح الرئيس، ويقف على رأسه الملا مصطفى البارزاني.

الثاني: جناح ابراهيم أحمد سكرتير اللجنة المركزية، ويضم أعضاء المكتب السياسي ومعظم أعضاء اللجنة المركزية.

ولم يعد ذلك الانقسام الخطير في صفوف الهيئات القيادية للحزب خافياً على السلطة وأجهزتها الأمنية، فقد كان كبار المسؤولين في الدولة يتابعون مجريات الأحداث أولاً بأول ويراقبون «أتباع الملا مصطفى وهم ينفضون من حوله وينتقدون سلوكه ومواقفه وكيف أصبحوا يتندرون على المساعدات التي تصل إليه ويتمونه بالتخلي عن القضية الكردية لقاء معونة مالية وعينية تصل إليه شهرياً. وسرت إشاعات أن الملا مصطفى لا يتسلم جميع المعونة..»<sup>(3)</sup>.

والى جانب الأزمة التي عصفت بالبارتي من الداخل كان هناك ضغط على الحزب من الخارج، وذلك بدخول إيران على الخط وقيامها بتحرير المكتب السياسي على التصلب في موقفه من (اتفاقية المشير - البارزاني) كما أصبحت تُعرف، وكانت السلطات الإيرانية قد سارعت بعد الاتفاقية إلى أيقاف شحنات الأسلحة المرسلة من اسرائيل عبر أراضيها إلى الثورة الكردية تعبيراً عن عدم موافقتها على قيام الملا مصطفى البارزاني بالاتفاق مع السلطات الحاكمة في بغداد، فمنعت وجبه «اشتملت على خمسين بندقية من طراز (برنو) وذخائر»<sup>(4)</sup> كانت قد وصلت من اسرائيل توأ من الوصول إلى قوات البيشمركة.

ومن الجدير بالذكر أن بداية الاتصالات بين إيران والمكتب السياسي كانت عن طريق السفارة الإيرانية في بغداد، وكان صلة الوصل بين الطرفين هو صالح اليوسفي عضو اللجنة المركزية للبارتي مسؤول الفرع الخامس (بغداد)، ولم تنقطع تلك العلاقة باعتقال اليوسفي في تشرين الثاني 1960 - أول قيادي بارز في البارتي يُعتقل في العهد الجمهوري - فعلى اثرها توجه المحامي شمس الدين المفتي - كادر متقدم في الحزب - إلى منطقة قصر شيرين الحدودية سراً واجتمع مع ضباط من جهاز المخابرات الإيرانية (السافاك) ثم رجع بعدها إلى الأراضي العراقية عن طريق خانقين، وكانت اللجنة المركزية للبارتي قد أقرت العلاقة التي أقامها المكتب السياسي مع الحكومة الإيرانية في اجتماع عقدته عام 1962 وذلك باجماع الآراء عدا صوت نوري صديق شاويس الذي «كان الوحيد الذي وقف ضد إقامة علاقة مع إيران الشاه»<sup>(5)</sup>، بعد ذلك بدأت المساعدات الإيرانية تنهال على الثورة الكردية وظهر واضحاً تأثير الشاه «على سياسة الحزب مع

وصل أول وجبة من الأسلحة الإيرانية عام 1962»<sup>(6)</sup>، كما أصبح مطار طهران منفذاً لسفر قادة البارتى إلى الخارج ولاستقبال ضيوف الثورة من شتى الجنسيات الذين كانوا يسلكون الأراضي الإيرانية في طريقهم إلى المناطق الخاضعة لسيطرة الثورة الكردية في شمال العراق، ولتنظيم العلاقة بين الجانبين أصبح عبد الرحمن ورته ضابط الارتباط بين السلطات الإيرانية والمكتب السياسي للبارتى.

وقد حاول الملا مصطفى من جانبه أن يقيم صلات جانبية مع إيران فأرسل عام 1962 وفدأ يمثله إلى طهران بشكل سرّي ضم في عضويته كل من عمر مصطفى (عمر دبابه) وعلي العسكري طالباً المساعدة، إلا أن إيران والحسابات خاصة فضلت الإبقاء على علاقتها بالثورة الكردية من خلال المكتب السياسي حصراً، وهذا ما زاد من حدة الخلاف بين البارزاني وأعضاء المكتب السياسي، ليس لأن رئيس الحزب يرفض مدّ الجسور مع إيران من حيث المبدأ وإنما كان يريد علاقة استراتيجية من هذا القبيل أن تمر من خلال شخصه مباشرة لا من خلال منافسيه ومن يختلف معهم في الرأي من أعضاء قيادة حزبه.

## ■ كونفرانس ماوت

بات في حكم المؤكد أن العلاقة بين جناح الرئيس كما أصبح يُسمى وجناح المكتب السياسي قد وصلت إلى طريق مسدود بسبب اخفاق الجانبين في الوصول إلى لغة تفاهم مشترك يمكن أن تجمع بينهما بشأن القضايا موضع الخلاف، لذلك حاول كل منهما أن يستبق الأحداث ليسحب البساط من تحت أقدام منافسه الذي تحول بحكم الأمر الواقع إلى خصم، فدعى إبراهيم أحمد من جانبه اللجنة العسكرية في الحزب والتي تشرف على شؤون البيشمركة للإجتماع إلا أن دعوته لم تلق النجاح بسبب عدم مشاركة العدد الكافي من القادة العسكريين والحزبيين فعمد بعدها إلى محاولة إحراج رئيس الحزب بتقديم استقالته من سكرتارية اللجنة المركزية، إلا أن القيادة الحزبية رفضت الاستقالة فانتهاز الملا مصطفى البارزاني الفرصة ورشح جلال الطالباني بدلاً عنه، وكان الملا يرمي من وراء ذلك لإزاحة خصمه اللدود إبراهيم أحمد بهدوء ليحلّ محلّه وجه مقبول لدى أقرانه في القيادة، إلا أن الطالباني اقترح من جانبه أن تحلّ لجنة ثلاثية محل السكرتير العام، وقد رفض المكتب السياسي طلب رئيس الحزب باعتباره يتعارض مع الشرعية

الحزبية والتي تقضي بأن يتم اقضاء سكرتير اللجنة المركزية أو أي عضو قيادي آخر بالطرق الأصولية التي ينص عليها النظام الداخلي وقد بذلت اللجنة العليا للمراقبة والتفتيش الحزبي المؤلفة من: المحامي حبيب محمد كريم، الدكتور محمود عثمان، الدكتور فؤاد جلال، جمال الشالي، جهوداً مضنية من أجل إيجاد مخرج للأزمة، فقامت بعدة جولات بين مقر المكتب السياسي ومقر رئيس الحزب دون أن تتوصل إلى حل مرضٍ للطرفين اللذين بدا وكأنهما أصبحا على مفترق طريق.

وفي خطوة احترازية كانت الأهم سارع الملا مصطفى البارزاني إلى تجميع العشائر والضباط الذين التحقوا بالثورة من حوله والدعوة إلى عقد مؤتمر عسكري حضره جميع قادة البيشمركة باستثناء ثلاثة حافظوا على ولاءهم للمكتب السياسي فصدر قرار بفصلهم وتعيين مسؤولين جدد محلّهم، كما قرر المؤتمر ابقاء جلال الطالباني في موقعه كقائد عسكري لأحد وحدات البيشمركة، عند ذاك حاول إبراهيم أحمد أن يلجأ إلى السلاح الأخير الموجود في حوزته وهو الشرعية الحزبية، باعتبار أن معظم القيادة الحزبية هي إلى جانبه، فدعا إلى كونفرانس حزبي جرى عقده في مقر المكتب السياسي في ماوت حضره (70) مندوب يمثلون مختلف فروع الحزب، وذلك في الفترة من 6-9/4/1964 وقد برز خلال الكونفرانس اتجاهان:

**الاتجاه الأول:** ويدعو إلى اتخاذ موقف متشدد من رئيس الحزب، ويمثله كل من إبراهيم أحمد ونوري صديق شاويس وعبدالله إسماعيل (ملا ماطور).

**الاتجاه الثاني:** فكان يطالب بتجديد جهود الوساطة مع البارزاني لعلّها تؤدي إلى التوصل إلى حل يجنّب الحزب مخاطر الانشقاق والتشرذم، وكان ذلك هو الرأي الذي انحاز له غالبية المشاركين في الكونفرانس، وبناءً عليه تم تشكيل وفد مهمته تجديد جهود الوساطة ضم في عضويته كلاً من:

1 - أسعد خيلاني.

2 - عبدالله الزبياري.

3 - علي السنجاري.

بعد ذلك توجه الوفد إلى سنكسر للاجتماع بالملا مصطفى البارزاني الذي أعاد على أسماعه شرطه السابق بتنحي إبراهيم أحمد ليحل محله جلال الطالباني الذي لم يشارك

من جانبه في أعمال الكونغرفانس مفضلاً البقاء هو وعدد من أعضاء اللجنة المركزية - الذين يقودون تشكيلات عسكرية - في مقراتهم.

أما الوفد المفاوض فقد عاد إلى ماوت ليلبلغ الكونغرفانس بنتائج مساعيه فاستغل التيار المتشدد ذلك لتجسير قرارات الكونغرفانس بالاتجاه الذي يريده فأدين الملا مصطفى وأبطلت كافة الأوامر والتعليمات التي أصدرها إلى الجهاز الحزبي وقوات البيشمركة بعد أن اتهم بخرق النظام الداخلي والتجاوز على صلاحيات اللجنة المركزية واتخاذ قرارات تتعارض ومصالح الثورة الكردية، كما ألزم بالإذعان لمقررات الكونغرفانس والخضوع لها خلال فترة زمنية حددت بأسبوع، وهو ما اعتبره الجناح الآخر (جناح البارزاني) محاولة لتجريد رئيس الحزب من صلاحياته.. وسرعان ما ظهر تأثير قرارات كونغرفانس ماوت التي لم تعلن في البداية بشيوع حالة من البلبلة والانقسام بين صفوف البيشمركة والمنظمات الحزبية في كافة المناطق التي تسيطر عليها الثورة الكردية وبصورة لم يسبق لها مثيل.

وقد عاودت اللجنة العليا للمراقبة والتفتيش الحزبي بذل مساعيها «لإيجاد علاج للمشكلة ينسجم مع النظام الداخلي للحزب، فتقدمت باقتراح للطرفين لعقد المؤتمر السادس للعثور على مخرج من هذه الأزمة، وقامت اللجنة بعدة زيارات لمقر المكتب السياسي في ماوت ومقر البارزاني في سنكسر لتحقيق الهدف المذكور»<sup>(7)</sup>، وقد حاز ذلك الاقتراح على موافقة البارزاني، لكن المكتب السياسي تردد في قبوله خوفاً من أن يتحول المؤتمر تحت ضغط البارزاني وتهديده إلى أداة يستخدمها لتصفيته، ولتوضيح موقفه أمام الرأي العام أصدر المكتب السياسي بيانه الشهير في 19/4/1964 (اتفاقية المشير / بارزاني.. صلح أم استسلام) والذي هاجم فيه رئيس الحزب واتهمه بالاستسلام للسلطة والعمل على إنهاء الثورة التي قرر - أي المكتب السياسي - الاستمرار فيها حتى نيل كافة الحقوق القومية للشعب الكردي.. غير أن البيان الذي مثل القطيعة الرسمية مع البارزاني لم يحظ بموافقة كل أعضاء المكتب السياسي، وفي مقدمتهم جلال الطالباني الذي اتخذ موقفاً مغايراً عبّر عنه بالقول: «لم أكن من ضمن الجماعة التي كتبت هذا البيان، وعارضته رغم معارضتي تصريحات البارزاني، وكان موقفني هو ضد نقل خلافاتنا إلى العلن، بمعنى آخر اتخذت موقف الوسط»<sup>(8)</sup>. إلا أن الطالباني مالبث أن انحاز ومن معه إلى جانب المكتب السياسي في حزيران من نفس العام، وكانت الأسباب حسب قوله هي: «الحزبية وقرار الأغلبية وقد تغلبا في آخر الأمر فانضمت إلى جماعة المكتب



السياسي، ووقف 15 من أصل 17 عضواً في اللجنة المركزية ضد حل الحزب وضد التفريط بحقوق الشعب الكردي واعتبار عبد السلام رجلاً أهوجاً لا يمكن الاطمئنان إليه<sup>(9)</sup>. والمقصود بحل الحزب هو ما أبداه الملا مصطفى من رغبة في الانضمام إلى الاتحاد الاشتراكي العربي الذي شكّله النظام على غرار ما هو موجود في مصر، وبعد أن اتخذ الطالباني قراره هذا أرسل له الملا رسالة بخط يده بدأها بالآية القرآنية الكريمة ﴿يا بني اركب معنا ولا تكن مع القوم الكافرين﴾ طالباً منه أن يكون مع الحق ضد الباطل، وعن ذلك يقول الطالباني: «أجبت به بكل احترام، وقلت له: أنا حزبي لا أستطيع أن أوافق على خرق المبادئ الحزبية، وأنا آسف أشد الأسف على الافتراق عنك بعد كل هذا العمر النضالي تحت قيادتك»<sup>(10)</sup>، فكان رد فعل البارزاني سريعاً وحاسماً بإصداره البرقية التالية إلى كافة القواطع العسكرية وهذا نصها بعد الترجمة:

«بصفتي رئيساً للحزب والقائد العام للبيشمركة، وموكلاً باسم الشعب قررت مايلي:

عزل كل من عمر مصطفى آمر هيز كاوه وعلي العسكري آمر هيز خبات وكمال المفتي آمر هيز قره داغ وجلال الطالباني آمر هيز رزكاري عن مناصبهم على أن يحل محلهم كل من: كافي نبوي، نوري معروف، رشيد سندي، نوري ملا حكيم.. انتهى».

وقد أخذ الأمر العسكري الصادر عن رئيس الحزب طريقه إلى التنفيذ الفوري وبذلك استطاع البارزاني وبجراحة قلم أن يسحب البساط من تحت أقدام المكتب السياسي، وأن يجزّده من أهم مصادر قوته والمتمثلة بقوات البيشمركة ذراع الثورة الكردية الضارب وأداتها في مقارعة السلطة، لكنه في الوقت نفسه لم يغلق الباب تماماً أمام جهود الوساطة التي كانت تبذل خاصة بعد أن أطمأن إلى متانة وضعه في صفوف الثورة وهشاشة وضع خصومه في المكتب السياسي، فوافق على أن يشاركه في المفاوضات التي تقرر أن تجري في 1964/6/2 مع وفد حكومي ترأسه الفريق طاهر يحيى رئيس الوزراء، وقد شارك وفد من المكتب السياسي ضم في عضويته كلاً من: إبراهيم أحمد، جلال الطالباني، علي عبدالله، صالح اليوسفي، ضمن وفد الثورة الكردية الذي ترأسه الملا مصطفى البارزاني، والذي ظهرت براعته وحنكته السياسة أثناء المفاوضات حينما سمح للذين أخذوا بالمزايدة عليه من أعضاء المكتب السياسي لكي يعبروا عن آرائهم بحرية ووضوح، والتي اعتبرها الجانب الحكومي متطرفة بالقياس إلى مواقف الملا

مصطفى التي أتسمت بالمرونة والاعتدال، مما رسّخ من مكانته لدى النظام الذي زاد من مساعدته له ، وبذلك مالت موازين القوى لصالحه أكثر من السابق في الصراع الدائر مع المكتب السياسي الذي قرر أن يستدرجه إلى مؤتمر يدعو له هو وبالشكل الذي يريد، فوسط عباس مامند أقرب حلفائه إليه من أجل اقناع إبراهيم أحمد بالمشاركة في المؤتمر السادس الذي قرر عقده، فانتهت الوساطة بحضور ابراهيم أحمد إلى قلعة دزه في 14 حزيران واجتماعه مع الملا حيث تم الاتفاق بينهما على تشكيل لجنة تحضيرية محايدة للإعداد للمؤتمر العتيد، والذي تقرر عقده في 1964/6/25، غير أنه شكّل لجنة من جانب واحد مما دفع بابراهيم أحمد إلى الإسراع بمغادرة قلعة دزه إلى ماوت خوفاً على نفسه من الاعتقال.

## ■ ■ المؤتمر السادس

عقد البارتي وكما أراد رئيسه البارزاني وبمعزل عن قيادته مؤتمره السادس في قلعة دزه في الفترة من 1-9 تموز 1964 بحضور (400) مندوب أغلبهم من قادة البيشمركة ورؤساء العشائر و«قبل أن يياشر المؤتمر أعماله توجه عدد من المندوبين أرسلهم المؤتمر وبموافقه البارزاني إلى منطقة ماوت لتوجيه الدعوة إلى المكتب السياسي ومؤيديهم من أعضاء اللجنة المركزية للحضور في قلعة دزه وطرح وجهة نظرهم على المؤتمر لمناقشتها إلا أنهم أصروا على الرفض»<sup>(11)</sup>، غير أن ثلاثة منهم وبناءً على تعليمات من رفاقهم الآخرين في المكتب السياسي واللجنة المركزية هم: علي حمدي، عزيز شميزني، علي عبد الله حضروا إلى محل انعقاد المؤتمر فجري اعتقالهم، وكان المؤتمر السادس قد اختتم أعماله باتخاذ جملة من القرارات من بينها:

- إعادة انتخاب الملا مصطفى البارزاني رئيساً للحزب الديمقراطي الكردستاني.
- تشكيل مجلس وطني لقيادة الثورة الكردية.
- الغاء قرارات كونفرانس ماوت.
- فصل (14) من مجموع (18) من أعضاء المكتب السياسي واللجنة المركزية، وعلى رأسهم سكرتير الحزب إبراهيم أحمد وجلال الطالباني الممثل الشخصي للملا مصطفى البارزاني.

- اختيار المحامي حبيب محمد كريم عضو اللجنة العليا للرقابة والتفتيش الحزبي سكرتيراً جديداً للجنة المركزية.
- انتخاب لجنة مركزية جديدة ضمت كلاً من:
  - 1- حبيب محمد كريم.
  - 2- الدكتور محمود عثمان.
  - 3- صالح اليوسفي.
  - 4- عزيز عقراوي.
  - 5- الدكتور فؤاد جلال.
  - 6- يد الله كريم.
  - 7- علي السنجاري.
  - 8- عبد الحسين فيلي.
  - 9- إسماعيل عارف.
  - 10- هاشم عقراوي.
  - 11- إسماعيل عقراوي.
  - 12- الشيخ محمد هرسين.
  - 13- مصطفى القره داغي.
  - 14- عمر شريف.
  - 15- رمضان عقراوي.
  - 16- محمد أمين محمد علي.

وباختتام أعمال المؤتمر السادس الذي وُصف فيما بعد بأنه «مأساة في كيفية التحضير لعقده وفي مندوبيه ونقاشاته وقراراته واللجنة المركزية التي أنبثقت عنه»<sup>(12)</sup>، يكون قد وجد تياران في الساحة، كل منهما يدّعي تمثيل البارتى الأول بقيادة الملا مصطفى البارزاني، ويُطلق عليه اصطلاحاً أسم (الحزب الديمقراطي الكردستاني - المكتب العسكري)، والثاني (الحزب الديمقراطي الكردستاني - المكتب السياسي)، ويضم في قيادته كلاً من:

- 1 - إبراهيم أحمد.
- 2 - جلال الطالباني.
- 3 - عمر مصطفى أمين (عمر دبابه).
- 4 - حلمي علي شريف.
- 5 - كمال محيي الدين أسعد.
- 6 - علي العسكري.
- 7 - عبد الرحمن ذبيحي

وفيما يلي تقييم لمجريات ما حدث في صفوف البارتي من وجهة نظر (البعث/ جناح عفلق) بعد تسلّمه السلطة عام 1968 كما جاء في وثائق الأجهزة الأمنية (مديرية أمن أرييل):

« 1 - ان القوى المعادية للعراق وعلى رأسها الامبريالية الأمريكية وحكومة شاه إيران وبعد أن وجدت أن الحركة الكردية المسلحة قد أصبحت ذات قوة وسيطرة على مناطق واسعة ونشرت الروح القومية بين الأكراد، وخشيةً من امتدادها إلى كردستان إيران فكان لابد من بث الانشقاق داخل هذه الحركة وجعلها كتلتين أو أكثر بأيديها، لإضعاف الحركة نوعاً ما، وفي الوقت نفسه تغذيتها لتستمر في تنفيذ الأهداف المرسومة والتي وُجدت من أجلها.

2 - بعد ثورة رمضان 1963 لجأ الشيوعيون إلى أحضان البارزاني وقد عارض جلال الطالباني المعروف بعدائه الشخصي للشيوعيين قبول هؤلاء بين صفوفهم، ولكن الملا مصطفى البارزاني ذكر بأن للإتحاد السوفيتي فضل كبير عليه، ولابد من ردّ الجميل، وكان لهؤلاء الشيوعيين - عسكريين ومدنيين - دور كبير بهذا الانشقاق والتخلّص من عدوهم جلال الطالباني وأتباعه.

3 - حب الزعامة والسيطرة من قبل جلال الطالباني وبعد أن وجد الملا مصطفى ان إبراهيم أحمد وتلميذه جلال الطالباني يحاولان سلب الزعامة منه فكان لابد من طردهما.

4 - كان لاتفاق البارزاني مع عبد السلام عارف في شباط 1964 الأثر البالغ في التعجيل بحدوث الانشقاق حيث ان الملا مصطفى قد أنفرد بالصلح مع عبد السلام

عارف دون علم أكثرية أعضاء المكتب السياسي للحزب، واتهم الملا مصطفى بأنه قد فرط بحقوق الشعب الكردي»<sup>(13)</sup>.

## ■ الاقتتال الداخلي

ما أن انتهى المؤتمر السادس حتى شرع المكتب السياسي بتنظيم حملة اعلامية مضادة لقيادة الملا مصطفى البارزاني وللقيادة الحزبية الجديدة، فصدرت نداءات من إذاعة الحزب في ماوت منذ يوم 1964/7/10 وهي تطالب منظمات الحزب وقوات البيشمركة بالتمرد على أوامر رئيس الحزب الذي جرّد من جانبه قوة من البيشمركة بقيادة نجله ادريس هاجمت في 1964/7/16 مقرّات المكتب السياسي في ماوت التي كان البارزاني يطلق عليها اسم (امبراطورية ماوت) مما اضطر أعضاء المكتب السياسي وأتباعهم وعددهم قرابة (400) شخص إلى الانسحاب باتجاه الحدود الإيرانية، وقد عارض عدد من القياديين التوجه إلى إيران ومنهم جلال الطالباني الذي اقترح التوجه إلى منطقة بارزان والاحتفاء بالشيخ أحمد البارزاني. وبعد دخولهم إيران رفضوا تسليم أسلحتهم إلى سلطاتها، وعادوا من جديد إلى الأراضي العراقية لاستعادة مواقعهم السابقة فتصدّت لهم قوات البارزاني وأجبرتهم على التراجع من جديد إلى الأراضي الإيرانية، «وقد دفعت هذه التجاوزات المتكررة بالبارزاني إلى تحذير الحكومة الإيرانية من مغیبة النتائج المترتبة على استمرار هذه الحوادث»<sup>(14)</sup>، وهذا ما أدى إلى تدهور حاد في علاقة الملا مصطفى بإيران التي مدّت يد العون إلى المكتب السياسي بقيادة إبراهيم أحمد بسبب اتفاق البارزاني مع عبد السلام عارف، إلا أن تلك العلاقة عادت إلى التحسّن بوساطة اسرائيلية، وعن ذلك «يقول مسؤول اسرائيلي رفیع: لقد بذلت جهوداً كبيرة في اقناع الشاه بأن البارزاني لن يعمل ضد نظامه، وانه الوحيد القادر على ضمان المصالح الإيرانية مع العراق. بل لقد حظر الإيرانيون على البارزاني دخول أراضيهم، ولم يفتحوها في وجهة إلا في أعقاب تدخل في الأمر»<sup>(15)</sup>. وعلى الأثر قامت السلطات الإيرانية بإبعاد المكتب السياسي وأتباعه عن الحدود وتم ترتيب إقامة أعضاء المكتب السياسي والكادر الحزبي في طهران في حين أسكن المقاتلون في معسكر للجيش الإيراني في همدان شمال غرب إيران.

وعلى ضوء المستجدات التي طرأت على الوضع في كردستان العراق باشرت

الحكومة الإيرانية بإعادة تقييم الموقف هناك فوجدت أن من مصلحتها التعامل مع قائد مطلق الصلاحيات للثورة الكردية على التعامل مع قيادة جماعية تريد تنظيم الثورة على أساس حزبي، وهذا ما أشار إليه الشاه نفسه في حديثه مع إبراهيم أحمد خلال لقائه به في طهران قائلاً له «أنت تمثل اتجاهاً حزبياً ولديكم قيادة أو مكتب سياسي، وما أطلبه منك تضطر لمناقشته في المكتب لاتخاذ قرار حوله، وهذا لا يتناسب والمتطلبات الإيرانية.. فيما يتعامل معنا البارزاني على أساس فردي عشائري فينفذ ما نقوله دونما حاجة للتداول مع أعضاء المكتب»<sup>(16)</sup>.

وكان البارزاني قد دعى بعد انتهاء تلك الصفحة من الاقتتال الداخلي إلى عقد المؤتمر الشعبي الكردستاني في قلعة دزه في الفترة من 28-30/أيلول/1964 بحضور (300) مندوب، والذي تقرر فيه تشكيل مجلس قيادة الثورة في كردستان العراق، والذي «ضم حوالي 40 شخصاً من قيادة الحزب والبيشمركة والشخصيات الوطنية والدينية لإدارة شؤون كردستان من النواحي السياسية والعسكرية والإدارية والقضائية»<sup>(17)</sup>. وقد ترأس الملا مصطفى ذلك «المجلس الذي تشكل من أغلبية عشائرية وعسكرية وكانت له صلاحيات أكثر مما للحزب»<sup>(18)</sup>، كما أشرف على أعمال المكتب التنفيذي الذي تألف من (17) عضواً، وعلى قيادة قوات البيشمركة. وبعد أن أحكم الملا مصطفى قبضته على البارتي الذي تحول إلى جزء من كل، وعلى قوات البيشمركة التي أصبحت خاضعة لسلطته بالكامل، تفرغ لمواجهة السلطة فأمرها - وعلى مدى عدة أشهر - بوابل من المذكرات في 11/10/1964 و 17/12/1964 و 10/1/1965 و 24/1/1965 و 12/3/1965، وهي «تتضمن تعديل الدستور بادخال حق الأكراد في الحكم الذاتي، وادخال حقول النفط في كركوك وخانقين ضمن كردستان العراق، وقبول الكردية كلغة رسمية في كردستان العراق، وتخصيص حصة نسبية من واردات النفط، والاحتفاظ بقوات البيشمركة وتعيين نائب كردي لرئيس الجمهورية، وتحقيق مشاركة كردية أوسع في الحكم»<sup>(19)</sup>.

وقد رفضت حكومة عبد السلام عارف مطلب الملا في الحكم الذاتي لأنه لم يرد ذكر له في اتفاقية 10/شباط/1964 وطالبته في المقابل بمذكرات رسمية، عن طريق وزير الداخلية بحل قوات البيشمركة كما تضمنه الاتفاق الذي نصّ على عودتهم إلى محلات سكنهم.. إلا أن الملا رفض حل البيشمركة أدواته الرئيسية الوحيدة في الضغط

على الدولة وبذلك أصبحت الأجواء مهياً لجولة جديدة من القتال والتي بدأت عندما «تصدى بعض البيشمركة إلى قافلة عسكرية على الطريق العام بين كركوك والسليمانية، أسفر عن مقتل عدد من الجنود وضباط الصف، وعلى الرغم من أن هذا الحادث قد أثار سخط واشمئزاز الجميع وفي مقدمتهم مصطفى البارزاني الذي وعد الحكومة باتخاذ أشد الإجراءات ضد الفاعلين، إلا أن الحادث المذكور كان بمثابة القشة التي قصمت ظهر البعير واتخذتها الحكومة ذريعة لاستئناف القتال في نيسان عام 65»<sup>(20)</sup>.

وكانت العمليات العسكرية قد بدأت يوم 3 نيسان 1965 استطاع الجيش خلالها من إحراز تقدّم في العديد من الجبهات، وعن ذلك يقول سكرتير البارتي الأسبق حبيب محمد كريم: «أحرزت القوات الحكومية نجاحات مهمة في مناطق كثيرة من محافظة كركوك والتي كانت تدافع عنها قوات فرقنا الثالثة التي كان يقودها المقدم عزيز عقراوي آنذاك، كما تمكنت القوات الحكومية من احتلال بعض المواقع السهلية في محافظة أربيل، وكانت هجمات الجيش العراقي متواصلة وبشدة لإخراج قواتنا التي كانت صامدة في جبل سفين، وكانت ضمن قاطع الفرقة الثانية لقواتنا في محافظة أربيل وبقيادة الأخ رشيد سندي، لقد كان لتقدم قوات الحكومة أثره السلبي بعض الشيء على معنوياتنا في المكتب السياسي، وقد تحدثنا عن هذا الموقف مع البارزاني في إحدى لقاءاتنا معه، فأجابنا باطمئنان وبكل بساطة بأنه يتوقع استيلاء الجيش العراقي على جميع المناطق التي يشرف عليها المقدم عزيز من الناحية العسكرية، وسيكون بمقدوره أيضاً استرداد بعض المواقع من قوات رشيد سندي وسوف يضطر هو في هذه الحالة إلى تنظيم قوة ممتازة من (400) بيشمركة مع ست مدافع هاون يقودهم بنفسه ويستعيد كل المناطق المفقودة من المحافظتين المذكورتين من قبضة القوات الحكومية»<sup>(21)</sup>.

إلا أن الملا مصطفى لم يستطع أن يففي بوعده للمكتب السياسي ويستعيد المناطق التي فقدتها قواته، فقد ازداد القتال حدّة بعد تشكيل الوزارة الجديدة في أيلول 1965 وتولي اللواء الركن عبد العزيز العقيلي وزارة الدفاع وهو من جناح الصقور في المجلس الوطني لقيادة الثورة وقد «اشترك في الوزارة بشرط تشديد الهجوم على القوات الكردية»<sup>(22)</sup>، حيث فاجأ البيشمركة بالهجوم الشتوي الذي شنّه عليهم أواخر عام 1965 وهو الهجوم الذي يشنّه الجيش عادة في الربيع وأجبرهم على التراجع في مختلف الجبهات وكان ذلك مقدمة للهجوم النهائي الذي تقرر أن يُشن على معقل الملا

مصطفى البارزاني في منطقة بالك، وفي غمرة القتال الدائر لجأ الملا مصطفى البارزاني إلى الإمام السيد محسن الحكيم فأرسل له «بخبير يُعلمه فيه بأن لدى الحكومة اتجاه للقيام بحرق القرى الكردية وإبادة السكان، وكان يستغيث بالسيد، وقد تجاوب (السيد) فأرسل إلى وزير الداخلية، فنصحه بأن هذا العمل قبيح جداً وغير مقبول وأظهر احتجاجه على ذلك، فقال الوزير: سيدنا ماذا نفعل مع هؤلاء وهم يقلقون البلاد؟ فقال المرحوم السيد: عليكم أن تحلوا القضية بشكل سلمي ولا يجوز التعامل معهم بهذا الشكل»<sup>(23)</sup>.

وقد سبق للإمام السيد الحكيم أن أصدر عام 1964 أثناء وجوده في مدينة كربلاء المقدسة - في صحن الحسين (ع) بمناسبة زيارة الأربعين - فتوى بعدم جواز قتال الأكراد، وكان المقصود بها المواطنين من أبناء الشعب الكردي، وقد انطلق في ذلك من اعتبارين: الأول: هو كون «(السيد) يرى أن القضية لا يمكن حلها بشكل عسكري لأن ذلك يعقد المشكلة أكثر بسبب الدماء التي تُراق، مضافاً إلى هذا فإن الأشخاص القادرين على القتال والمقاومة غالباً ما ينجون من الموت عندما تستخدم العمليات العسكرية وخاصة العشوائية، علماً أن الحرب كانت حرب عصابات وليست حرباً نظامية، إذاً فالذين يزاولون القتال من الأكراد غالباً ما ينجون من شرور وآثار العمليات العسكرية، أما الذين يصابون فهم الأطفال والعجائز والشيوخ والناس الذين لا علاقة لهم بالموضوع، ولهذا كان يرفض الحل العسكري»<sup>(24)</sup>.

أما الاعتبار الثاني فهو أن الإمام السيد الحكيم «لم يكن يرى شرعية الحكومة المركزية، لذلك فإنه يرى أن القتال يديره طغاة ظلمة»<sup>(25)</sup>، وهذه الصفة لا تشمل تلك الحكومة التي كانت قائمة آنذاك فحسب، إنما تنطبق على جميع الأنظمة التي حكمت العراق قبل وبعد 14 تموز لأنها لم تكن نابعة من إرادة الشعب، وبالتالي فهي حكومات غير شرعية بالمعنى القانوني والدستوري وقد قامت جميعها وبلا استثناء رغم اختلافها بالشكل والشعار على نفس الأركان التي شيدت على أساسها الدولة العراقية وهي الطائفية والعصبية العنصرية، والتي كرسستها على أرض الواقع اتفاقية بيرسي كوكس - النقيب، وهذا ما جعل العراق مسرحاً مثالياً للعبة الأمم التي كانت وراء معظم الانقلابات العسكرية والاضطرابات والصراعات الحزبية والفئوية التي عصفت بالعراق وأهله.. ولو كانت هناك حكومة نابعة من الشعب وإليه وأعطت كل ذي حق حقه لجنبت البلد كل



تلك المصائب والويلات التي أُلِّمَّت به طيلة العقود السابقة ولأغلقت الباب أمام كل المحاولات للنيل من الوحدة الداخلية والسيادة الوطنية، ومن هنا كان الإمام الحكيم يرى أن مفتاح حل المشكلة الكردية أو غيرها من مشاكل العراق إنما يكمن في طبيعة النظام الذي يحكم بغداد وليس في الحلول الفوقية أو الجزئية مهما كانت الهالة التي تحاط بها.

- 1 - حصاد ثورة، ص159، مصدر سابق.
- 2 - نفس المصدر السابق.
- 3 - المصدر السابق، ص160.
- 4 - الموساد في العراق ودول الجوار ص 105.
- 5 - صحيفة خبات، ع 900، في 13/11/1998.
- 6 - قدّمه سامي عبد الرحمن: البديل الثوري في الحركة التحررية الكردية، التقرير السياسي للمؤتمر التأسيسي لحزب الشعب الديمقراطي الكردستاني، ص35.
- 7 - صفحات من نضال الشعب الكردي، ص18.
- 8 - مجلة الوسط، ع358، في 7/12/1998.
- 9 - المصدر السابق.
- 10 - نفس المصدر السابق.
- 11 - صفحات من نضال الشعب الكردي، ص18-19.
- 12 - طريق الحركة التحررية الكردية (تقييم ثورة أيلول 1961)، ص35.
- 13 - دراسة لمديرية أمن أربيل بعنوان (الحزب الديمقراطي الكردستاني).
- 14 - صفحات من نضال الشعب الكردي، ص21.
- 15 - الموساد في العراق ودول الجوار، ص108.
- 16 - صحيفة القبس الكويتية، ع8759، في 18/11/1997.
- 17 - صفحات من نضال الشعب الكردي، ص22.
- 18 - الحزب الديمقراطي الكردستاني - اللجنة التحضيرية - تقييم مسيرة الثورة الكردية وانهايارها والدروس والعبر المستخلصة منها، ص14، أوئل كانون الثاني 1977.
- 19 - العراق والمسألة الكردية، ص116.
- 20 - صفحات من نضال الشعب الكردي، ص22.
- 21 - حول التراث الوطني للبارزاني الخالد، ص7-8.
- 22 - العراق والمسألة الكردية، ص118.
- 23 - مركز شهداء آل الحكيم للدراسات التاريخية والسياسية: حول التحرك الإسلامي في العراق، من مذكرات الشهيد محمد مهدي الحكيم (رض)، ص 73.
- 24 - المصدر السابق، ص 70.
- 25 - نفس المصدر السابق.

## الفصل السابع

### **محطات على طريق الثورة**

- اتفاقية ٢٩ حزيران/١٩٦٦.

- المؤتمر السابع.



كثفت إيران من مساعداتها للملا مصطفى البارزاني إثر تجدد القتال في نيسان 1965، وعلاوة على ذلك فقد عرضت وساطتها من أجل عودة أعضاء المكتب السياسي وكوادره وقواته إلى صفوف الثورة للمشاركة في قتال القوات الحكومية فوافق البارزاني على ذلك فعادوا جميعاً عن طريق نقطة حاج عمران الحدودية عدا إبراهيم أحمد الذي لم يُسمح له بالعودة، وبعد عودتهم تقدموا باقتراح إلى البارزاني لعقد مؤتمر لإعادة توحيد الحزب إلا أنه رفض ذلك لكنه عينَ عدداً من العائدين قادة عسكريين لوحداث البيشمركة، فتولى كمال المفتي قيادة هيز قره داغ ومحمد أمين فرج قيادة هيز كاوه، كما «طلب من أعضاء المكتب السياسي أن يكونوا تحت خيمته في منطقة (دوله رقه) التي كان رئيس عشيرتها عباس مامند آغا»<sup>(1)</sup>. وكان جلال الطالباني قد استقر قبلها في قرية خوشكان. وبعد أربعة أشهر أرسل الملا نجله لقمان على رأس قوة من حرسه الشخصي لنقل كل من جلال الطالباني وحلمي علي شريف إلى مكان آخر، مما أثار الشك لدى جماعة المكتب السياسي حول نوايا الملا، لاسيما بعد تصفية علي حمدي (من قدامى البارتين) في معتقله، وفي الوقت نفسه أخبر أحد البارزانيين علي العسكري بأن الغاية من نقل الطالباني وشريف هي من أجل تصفيتهم في الطريق بذريعة محاولتهم الهرب، وعلى الأثر عقد اجتماع ضمّ كلاً من: جلال الطالباني، علي العسكري، حلمي علي شريف، عمر دبابة، علي عبد الله، نوري شاپيس قرروا فيه إرسال برقية إلى البارزاني يطلبون فيها مقابلته غير أنه رفض الطلب فعمدوا إلى توسيط عباس مامند آغا الذي كتب بدوره رسالة إلى الملا يطلب منه إبقاء المنقولين تحت حمايته فرفض أيضاً، عند ذاك قرر

معظم أعضاء المكتب السياسي السابق للإتحاق بالجانب الحكومي بناءً على نصيحة عباس مامند آغا، عدا علي عبد الله ونوري شاويس اللذان قررا البقاء حيث هم.. فالتحقوا يوم 1966/1/28 بأحد معسكرات الجيش القريبة منهم، وقد بقيت جماعة منهم تقاتل في صفوف الثورة، إلا أنها التحقت هي الأخرى وعلى دفتين بالجانب الحكومي بعد صدامات مع قوات البارزاني أسفرت عن مصرع العديد من قادتها العسكريين والحزبيين منهم عمر شريف عضو اللجنة المركزية مسؤول الفرع الثالث (كركوك)، وكانت القوات المسلحة قد استكملت استعداداتها التي بدأتها أوئل آذار 1966 لشن هجومها الشامل على المعازل المتبقية للثورة الكردية في ما عرف بحملة الربيع التي تقرر أن تبدأ منتصف نيسان 1966، وقد سبق موعد الهجوم تصريحات أطلقها المشير الركن عبد السلام عارف رئيس الجمهورية ووزير دفاعه اللواء عبد العزيز العقيلي أكدت عزم السلطة على القضاء على ما أسموه بفتنة الشمال.. إلا أن مصرع عبد السلام عارف في 13 نيسان 1966 إثر تحطم الطائرة السمتية التي كانت تقله في قضاء القرنة بمحافظة البصرة أجل الشروع بصفحة الهجوم الأولى، وبعد تولي الفريق عبد الرحمن عارف وكيل رئيس أركان الجيش مقاليد السلطة تقرر البدء بالهجوم الذي سبق التخطيط له في عهد الرئيس السابق، فشن الجيش تسانده قوات الفرسان «أوسع وأعنف هجوم بري وجوي في عملية أطلق عليها اسم (توكلنا على الله) كانت تستهدف التقدم من حوض راوندوز باتجاه جبلي هندرين وزوزك واحتلال حاج عمران في النهاية، وحددت لانجاز هذه المهمة مدة شهر، وقد بدأ الهجوم ليلة 1-66/5/2 وبقصف جوي ومدفعي لم يسبق له مثيل ليلاً ونهاراً، وتمكنت القوات الحكومية وبعد معارك ضارية من احتلال أجزاء مهمة من زوزك وهندرين»<sup>(2)</sup>.

وقد أثار تقدم القوات المهاجمة على المحاور المذكورة مخاوف البعثة العسكرية والأمنية الاسرائيلية المتواجدة في مناطق الثورة من احتمال وقوع أفرادها في قبضة القوات المسلحة العراقية، «وبناءً على ذلك قام (م) (رئيس محطة الموساد في طهران) وتسوري (المقدم تسوري ساجي) وزملاؤهم بإعداد خطة فرار إلى إيران، وقرروا استخدامها فقط بعد أن يتم استنزاف جميع خيارات التصدي للعراقيين وإيقافهم»<sup>(3)</sup>، إلا أن قوات البيشمركة ما لبثت أن استعادت زمام المبادرة من أيدي القوات الحكومية، وذلك بهجوم شنه (1700) منهم على مواقع اللواء الرابع التابع للفرقة الثانية والمستحكم في جبل هندرين يوم 14/5/

1966، وقد «بدأ الهجوم مع الضياء الأول بتسلل عدد من الشيوعيين الذين كانوا من العرب في أغلبهم ويرتدون الملابس العسكرية داخل مواضع اللواء. وما أن استطاعوا أن ينفذوا إلى داخل مواضع الجيش، وبالعقود أن يشعر بهم أحد، حتى بدأوا ينادون بأعلى أصواتهم باللغة العربية بأن المواضع قد تم اجتياحها من قبل الثوار الأكراد مطالبين الجنود والضباط بإخلاء مواضعهم والنجاة بأنفسهم، وما ان سمع الجنود بتلك النداءات حتى دب في صفوفهم الذعر والفرع، وبدأوا بالفرار حيث كان بقية المهاجمين يتبعونهم بوابل من النيران مما أدى إلى تدمير اللواء بصورة كاملة»<sup>(4)</sup>، ومقتل (200) من ضباطه وجنوده عدا عن الأسرى الذين سقطوا في قبضة البشمركة. ويدعي المستشار العسكري في البعثة الاسرائيلية لدى الثورة الكردية المقدّم تسوري ساجي أنه هو الذي خطط وأشرف على معركة هندرين التي قادها فاخر ميركه سوري أحد قادة البشمركة البارزين، إلا أن مصدراً مطلعاً هو الدكتور محمود عثمان ينفي ذلك بشدة ويشير إلى أن «الاسرائيليون كانوا في حاج عمران على بعد 60 كم من أرض المعركة»<sup>(5)</sup>.

ويضيف الدكتور عثمان قائلاً: «نعم لقد زوّدنا الاسرائيليون بالأسلحة، وأعطانا الضابط الاسرائيلي تسوري ساجي بعض النصائح والإرشادات هنا وهناك، ولكن القيادة كانت بيد الأكراد وألحقنا الهزيمة بالجيش العراقي»<sup>(6)</sup>.

وعلى إثر معركة هندرين توجه وفد اسرائيلي من كبار القادة العسكريين والأمنيين برئاسة اللواء عيزرا وايز من يوم 1966/5/24 إلى طهران «في طائرة نقل عسكرية كانت تحمل على متنها خمسة أطنان من التجهيزات العسكرية للأكراد»<sup>(7)</sup>، وقد أجرى الوفد بعد وصوله العاصمة الإيرانية مباحثات مع كبار القادة الإيرانيين وعلى رأسهم شاه إيران محمد رضا بهلوي.

بعد ذلك توجه الوفد الاسرائيلي يوم 19/6/10 إلى الحدود العراقية لينتقل إلى المناطق الخاضعة لسيطرة الثورة الكردية للاجتماع بالملأ مصطفى البارزاني الذي «سار ثلاث ساعات متواصلة على الأقدام هو وأبناؤه وكبار رجال حاشيته كي يكون باستقبال ضيوفه، وهي سابقه لم يحدث لها مثيل»<sup>(8)</sup>.

وخلال اللقاءات التي جرت بين الطرفين أثنى البارزاني على اسرائيل وأشار إلى دورها الكبير في دعم ثورته «عبر المساعدات التي تقدّمها من تسليح وتدريب ودعم مادي ومعنوي واستشاري»<sup>(9)</sup>.

ومن الجدير بالذكر أن حجم المساعدات المالية التي كانت تقدمها اسرائيل للثورة الكردية لم تكن «تجاوز مئة ألف دولار شهرياً»<sup>(10)</sup>، وعن بعض مآدار في مباحثات البارزاني مع الوفد العسكري الاسرائيلي الذي كان يضم أيضاً اللواء مائير عاميت رئيس الموساد يقول أحد أعضاء الوفد وهو اللواء رحبعام زئفي نائب رئيس أركان الجيش الاسرائيلي: «سألنا البارزاني عما إذا كان يضيره إذا ما أشار العراقيون إلى العلاقة القائمة بين التمرّد الكردي واسرائيل، فقال إنه على استعداد لقبول ليس فقط الربط بين اسرائيل والتمرّد، بل أيضاً على استعداد لقبول اسرائيل بإرسال طائرات ودبابات لمحاربة العراقيين في كردستان»<sup>(11)</sup>.

ولم يكن لنتائج معركة هندرين أثرها في زيادة الدعم الاسرائيلي للثورة الكردية والحزب الديمقراطي الكردستاني فحسب وإنما شجعت الجناح المدني في السلطة وعلى رأسه الدكتور عبد الرحمن البراز رئيس الوزراء أن يتخذ قراراً بالتفاوض مع قيادة الثورة الكردية وتجاوز القادة العسكريين الذين أثبتوا فشلهم في حملة الربيع، وكانت خطته مبنية على البدء بالمفاوضات وعلى التوازي مع كل من البارتى - المكتب السياسي بقيادة إبراهيم أحمد - جلال الطالباني، ومع قيادة الثورة لإشعارها بأن هناك أطرافاً كردية أخرى في الساحة يمكن التفاوض معها، فجرى الاتصال أولاً بجناح المكتب السياسي الذي أرسل من جانبه حلمي علي شريف إلى القاهرة لاستشارة الرئيس المصري جمال عبد الناصر حول الموضوع فنصحه الأخير بالموافقة للأسباب التالية «إن القتال سيء وإن الحل السياسي أحسن، العلاقات مع إيران أصبحت خطيرة، والقتال يؤدي إلى تحسين العلاقة معها في حين أن السلام يقطع هذه العلاقة، ومن أجل تخليص الحركة الكردية من الارتباط بالشاه والتعويل على تطور الحكم في العراق»<sup>(12)</sup>. بعد ذلك جرى الاتصال بقيادة الثورة عن طريق وفد شعبي كان من بين أعضائه «محمد حسن دزئي وزيد أحمد عثمان، وقد استجابت قيادة الثورة للطلب وتم إرسال وفد إلى بغداد في حزيران عام 1966 برئاسة حبيب محمد كريم وعضوية كل من علي عبد الله وصالح اليوسفي ونافذ جلال ومحسن دزئي، وبعد تبادل وجهات النظر بين الوفد ورئيس الوزراء عبد الرحمن البراز تم التوصل إلى الاتفاق بين الجانبين في 29 حزيران من السنة المذكورة»<sup>(13)</sup>، والذي اشتمل على (15) بنداً ثلاثة منها سرية.

ومن بين ماتضمنه بيان 29 حزيران 1966 والذي «رفض البراز أن يسميه اتفاقية، أو



يسمى المحادثات المؤدية إليه مفاوضات مدعياً أن الاتفاقيات والمفاوضات لاتتم بين أبناء البلد الواحد<sup>(14)</sup>. ما يلي:

- الإقرار بالحقوق القومية للشعب الكردي.
  - إصدار عفو عام عن المشاركين في حوادث الشمال من مدنيين وعسكريين.
  - مشاركة الأكراد في الوزارة.
  - جعل اللغة الكردية لغة رسمية في دوائر الدولة وفي المؤسسات التعليمية في المناطق ذات الأغلبية الكردية.
  - إجراء انتخابات عامة في عموم أنحاء العراق، والإقرار بمبدأ التعددية الحزبية، وضمان حرية الصحافة والتعبير.
  - عودة العمال والموظفين الأكراد المفصولين بسبب حوادث الشمال إلى وظائفهم.
  - تخصيص ميزانية لإعادة إعمار المناطق المتضررة جراء القتال.
  - إعادة الفلاحين إلى قراهم التي نزحوا منها بسبب القتال.
- أما الفقرات السرية فقد تضمنت:
- تشكيل محافظة جديدة تشتمل على المناطق الكردية في محافظة الموصل باسم محافظة دهوك.
  - السماح للبارتي بالعمل بشكل رسمي بعد اجراء الانتخابات العامة في البلاد.
- وبالإضافة إلى المكاسب التي اشتمل عليها البيان فإنه ساهم أيضاً في «تعزيز صلات الحزب وقيادة الثورة بالأحزاب والشخصيات الوطنية والدينية في العراق وتكوين تجمع للشخصيات الوطنية الكردية في بغداد، أيضاً كان يتم التشاور واستطلاع رأيها في الحوادث المهمة»<sup>(15)</sup>، لكنه في الوقت نفسه أثر سلباً على علاقة الثورة الكردية بإيران التي سارعت بعد الإعلان عنه إلى سحب ممثل السافاك لدى قيادة الثورة، كما طلبت من البعثة الاسرائيلية الانسحاب إلى الأراضي الإيرانية، مما أثار حفيظة الملا مصطفى البارزاني الذي عقب على قرارات السلطات الإيرانية وذلك في معرض حديثه مع ضباط البعثة الاسرائيلية قائلاً: «لماذا لا يدرك الإيرانيون ان السبب الرئيسي في هذه المفاوضات هو الوضع الاقتصادي الخطير الذي نعيشه، ولو أنهم كانوا يقدمون مساعدات أكبر، ولو كنا نثق بالدعم الإيراني، لواصلنا القتال، إن المساعدات التي يقدمونها لاتسمح لنا أن

نجيا ولا أن نموت أيضاً»<sup>(16)</sup>. وأردف البارزاني في حديثه مع الضباط الإسرائيليين قائلاً: «لن أسمح بمغادرتكم، فأنتم السلاح الحقيقي والأخير الموجود بحوزتي»<sup>(17)</sup>، وقد بذلت البعثة الاسرائيلية جهوداً كبيرة لإقناع الملا مصطفى البارزاني بضرورة التفاهم مع الحكومة الإيرانية التي كانت تضع شرطاً واحداً لاعادة فتح الحدود واستئناف المساعدات وهو عودة الثورة الكردية إلى حمل السلاح ضد الحكومة المركزية في بغداد، وهو ما لم تستجب له قيادة الثورة الكردية وقائدها الملا مصطفى البارزاني، الذي كان يثق بالدكتور عبد الرحمن البراز، إلا أن اتفاقية 29 حزيران واجهت تحدياً جدياً باستقالة مهندسها الدكتور البراز في 8/8/1966 بضغط من كبار ضباط الجيش دون أن تتاح له الفرصة الكافية لتطبيق ما جاء فيها. وبتحديد آخر عندما كلّف الفريق عبد الرحمن عارف اللواء ناجي طالب بتشكيل الوزارة بتحريك من ذات اللوبي العسكري الذي عمل على إقالة البراز، لذلك كان من المتوقع أن لاتعير الوزارة الجديدة أهمية لبيان 29 حزيران، وأن تنصرف كما أعلنت لمعالجة مشاكل البلاد الداخلية الأخرى، لكنها لم تنجح في الوقت نفسه إلى الشروع في قتال الثورة الكردية، إنما اتجهت إلى تمويل وتسليح (جناح - المكتب السياسي) في مواجهة قوات البارتية حيث دارت مصادمات مسلحة بين الجانبين كانت الكفة الراجحة فيها لقوات البارزاني المتفوقة بالعدة والعدد.

وعن أحداث تلك الفترة يقول جلال الطالباني: «أجبر عبد الرحمن البراز على الاستقالة، وخلفته حكومة برئاسة ناجي طالب، أحد الضباط الأحرار، وهو عربي شيعي ناصري النزعة، وكان عضو مجلس الرئاسة بين مصر والعراق. وقد ضمت هذه الوزارة صديقنا الأستاذ رجب عبد المجيد، كنائب لرئيس الوزراء ووزير الداخلية، وأيدنا بحماسة هذه الحكومة، باعتبارها وطنية ومعادية للاستعمار ويقودها الضباط الأحرار. وأما تقييمي لهذه الفترة فأنا اعتقد أننا ارتكبنا خطأين كبيرين: تأييد الحكومة لا بأس به ولكن كان علينا أن نترك العمل المسلح للبارزاني ونركز على العمل السياسي، فالبارزاني بدأ يتسلم المساعدات من إيران وما كان لنا سوى الحكومة العراقية»<sup>(18)</sup>.

ورغم اتساع الاشتباكات بين شقي البارتية فإن وجود شخص الرئيس الفريق عبد الرحمن عارف على رأس السلطة وطبيعة السياسات التي قرر اتباعها في معالجة مشاكل العراق الداخلية كان له أثره الفاعل في الحد منها وتطوير آثارها، حتى أنه «عندما قيل له في 1966 بعد اتفاقية 29 حزيران انهم يستطيعون على الأقل تصعيد القتال بين الأكراد

بفئتيهما اللتين تعاملت السلطة معهما (الثورة بقيادة البارتي والبارزاني، والمكتب السياسي القديم) قال: هذا حرام، حيث إن الكل مسلمون، ولا يجوز أن تسفك الدماء بينهم، ونحن لانشجع هذا»<sup>(19)</sup>.

وفي إطار تلك التوجهات قام الفريق عبد الرحمن عارف بزيارة تفقدية إلى المنطقة الشمالية اجتمع خلالها بالملا مصطفى البارزاني يوم 1966/10/28 في قرية (زيوه) قرب مصيف جنديان قضاء راوندوز بحضور أعضاء من لجنة السلام العليا التي أشرفت على تنفيذ اتفاقية 29 حزيران وهم محسن دزئي وناقد جلال حوزي والعميد الركن عبد النعم المصرف محافظ أربيل. وقد تم الاتفاق بين الرجلين على المضي قدماً في سبيل تنفيذ ما تبقى من بنود اتفاق 29 حزيران 1966.

إلا أن ذلك لم يمنع الملا مصطفى من التصرف باستقلالية تامة في المناطق الخاضعة لسيطرة الثورة وأن يزيد من اعتماده على قوات البشمركة التي اعتبرها «العامل الذي يرجح كفة الميزان لصالحه، فركز كل جهوده على تقويتها مستعيناً بالمساعدات التي بدأت تنهال عليه من إيران واسرائيل وأطراف أجنبية أخرى»<sup>(20)</sup>، وهذا ما جعل الحكومة تحاول استرضاءه بشتى الوسائل، خاصة بعد أن أدركت تماماً صعوبة بل استحالة القضاء على ثورته بدون اغلاق إيران لحدودها ووقف مساعداتها له، وهو ما فشل الرئيس عارف في تحقيقه خلال زيارته لإيران في آذار 1967، وقد كرر الفريق طاهر يحيى شغل الوزارة في 1967/6/10 المحاولة عند زيارته لطهران في حزيران 1968 إلا أنه أخفق في ذلك أيضاً مما أخرج وضع النظام، وجعل «الأحزاب السياسية تنتقد علناً ضعف الحكومة وجبنها إزاء التهديد الإيراني»<sup>(21)</sup>. وجعل الملا مصطفى البارزاني في الوقت نفسه يستقوي أكثر على السلطة التي كان عليها أن توزع قوات الجيش بين شمال العراق والجبهة الأردنية التي رابط فيها 17 ألف جندي عراقي.

## ■ المؤتمر السابع

بدأت الاستعدادات لعقد المؤتمر السابع بتشكيل لجنة تحضيرية تولت الإشراف على اختيار المندوبين الذين يمثلون الفروع والمنظمات الحزبية المختلفة، وقد سبق عقد المؤتمر قيام الشق الثاني من البارتي بعقد كونفرانس لتنظيمه في الفترة من 25 آب - 2 أيلول 1966 والذي أعلن في ختامه عن دعم وتأييد البارتي - المكتب السياسي لبيان 29 حزيران.

وكان المؤتمر السابع الذي عُقد في (كلالة) في الفترة ما بين 15-20/11/1966 قد ناقش العديد من المواضيع المدرجة على جدول أعماله، ومنها مراجعة مسيرة الحزب من النواحي السياسية والتنظيمية، كما انتقد المؤتمر بشدة سياسة الحكومة لتلكوها في تنفيذ بيان 29 حزيران، وطلب من رئيس الحزب تقديم مذكرة إلى رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء بهذا الشأن، وقد تم تقديم المذكرة باسم الملا مصطفى البارزاني يوم 28/11/1966، ومن بين القرارات الأخرى التي اتخذت إعادة البعض من القياديين الذين سبق وأن طُردوا من الحزب في المؤتمر السادس وهم علي عبد الله ونوري شاويس إلى الحزب، وفي ختام أعمال المؤتمر تم انتخاب الملا مصطفى البارزاني رئيساً للبارتي بالإجماع، كما تم انتخاب لجنة مركزية ضمت كلاً من:

- 1 - حبيب محمد كريم، سكرتير اللجنة المركزية.
- 2 - الدكتور محمود عثمان.
- 3 - صالح اليوسفي.
- 4 - علي عبد الله.
- 5 - نوري شاويس.
- 6 - محمد محمود عبد الرحمن (سامي عبد الرحمن).
- 7 - شوكت عقراوي.
- 8 - أحمد جرجيس.
- 9 - شفيق أمين.
- 10 - يد الله كريم.
- 11 - مجيد الاتروشي.
- 12 - فاتح محمد أمين.
- 13 - المقدم المتقاعد عزيز عقراوي.
- 14 - إسماعيل ملا عزيز.
- 15 - علي السنجاري.
- 16 - هاشم عقراوي.

ولعل من أهم النتائج التي تمخض عنها المؤتمر السابع استعادة البارتي لدوره في الثورة الكردية بعد ان ضعفت ثقة البارزاني به أثر أنشقاق عام 1964 وظهور نخبة من القياديين الذين أصبح لهم دور أساسي في صناعة القرارات التي يتخذها رئيس الحزب وهم حبيب محمد كريم سكرتير اللجنة المركزية ومحمود عثمان الذي تولى منصب مسؤول لجنة العلاقات الخارجية في المكتب السياسي والذي كان يُكلّف «بمهام في اسرائيل وإيران وأوروبا والولايات المتحدة»<sup>(22)</sup>، وسامي عبد الرحمن<sup>(23)</sup> الذي أُسندت إليه العديد من المهام السياسية والأمنية. وإلى جانب تلك الحلقة التي احاطت بالبارزاني فقد تولى نجله إدريس مسؤولية الإشراف على المكتب العسكري التابع لمجلس قيادة الثورة ونجله الآخر مسعود مسؤولية الإشراف على جهاز أمن واستخبارات الثورة (الباراستن).

ولقد تحقق العديد من المكاسب للبارتي خلال الفترة التي أعقبت عقد المؤتمر السابع، منها حصوله على امتياز إصدار صحيفة تنطق باسمه وذلك بعد الزيارة التي قام بها مسعود البارزاني إلى بغداد في آذار 1967، واقنع خلالها رئيس الجمهورية بضرورة إصدار تلك الصحيفة كبديل عن البث الإذاعي الذي أوقفته قيادة الثورة الكردية بناءً على ما تم الإتفاق عليه في بيان 29 حزيران، وقد أطلق على تلك الصحيفة اسم (التأخي) التي صدر العدد الأول منها في العاصمة بغداد في 16/4/1967 بإشراف صالح اليوسفي عضو المكتب السياسي للبارتي، والتي أصبحت تمثل منبراً إعلامياً مميزاً يطل من خلاله الحزب والثورة الكردية على الساحة العراقية والعربية أيضاً كما كان هناك مكسب آخر للثورة الكردية تمثل بقيام الفريق عبد الرحمن عارف رئيس الجمهورية الذي أقال وزارة اللواء ناجي طالب في 9/5/1967 وتولى رئاسة الحكومة بنفسه بتعيين أربعة نواب لرئيس الوزراء من بينهم اللواء فؤاد عارف «الذي حصل على منصبه كنائب لرئيس الوزراء بناءً على توصية الملا مصطفى»<sup>(24)</sup>.

- 1 - مجلة الوسط، ع358، في 1998/12/7.
- 2 - صفحات من نضال الشعب الكردي، ص23.
- 3 - الموساد في العراق ودول الجوار، ص152.
- 4 - الزيدي، العقيد الركن أحمد: البناء المعنوي للقوات المسلحة العراقية، ص132-133، ط1 بيروت، 1990-1411هـ، دار الروضة للطباعة والنشر والتوزيع.
- 5 - مجلة الوسط، ع298، في 1997/10/13.
- 6 - نفس المصدر السابق.
- 7 - الموساد في العراق ودول الجوار، ص158.
- 8 - المصدر السابق، ص159.
- 9 - المصدر السابق، ص158.
- 10 - مجلة الوسط، ع298، في 1997/10/13، مقابلة مع الدكتور محمود عثمان.
- 11 - الموساد في العراق ودول الجوار، ص160.
- 12 - مجلة الوسط، ع358، في 1998/12/7.
- 13 - صفحات من نضال الشعب الكردي، ص23.
- 14 - العراق والمسألة الكردية، ص139.
- 15 - صفحات من نضال الشعب الكردي، ص24.
- 16 - الموساد في العراق ودول الجوار، ص166.
- 17 - نفس المصدر السابق.
- 18 - مجلة الوسط، ع358، في 1998/12/7.
- 19 - صحيفة الحياة، ع11569، في 1994/10/21، نقلاً عن محاضرة ألقاها الدكتور محمود عثمان في غاليري الكوفة في لندن، في 1994/9/28.
- 20 - العراق والمسألة الكردية، ص136.
- 21 - المصدر السابق، ص137.
- 22 - الموساد في العراق ودول الجوار، ص141.
- 23 - محمود محمد عبد الرحمن الملقب بسامي عبد الرحمن: مسؤول منظمة الحزب الشيوعي العراقي في بريطانيا في الخمسينات قبل أن ينضم إلى البارتى في وقت لاحق.
- 24 - العراق والمسألة الكردية، ص134.

## الفصل الثامن

### **العلاقة مع الدولة العبرية**

- قنوات الاتصال تمر عبر الوسطاء.
- التحالف الاستراتيجي بين اسرائيل وثورة أيلول ١٩٦١.





## ■ قنوات الاتصال تمر عبر الوسيط

تعتبر اسرائيل من أولى الجهات الأجنبية التي أقامت شبكة من العلاقات الواسعة والمتشعبة مع الثورة الكردية بقيادة الملا مصطفى البارزاني، وقد مرّت تلك العلاقة السرية في بدايتها بوسطاء كان أولهم الدكتور كامران بدرخان<sup>(1)</sup> عزّاب تلك العلاقة ومهندسها والذي ارتبط منذ الأربعينات بعلاقة صداقة حميمة مع العديد من الشخصيات اليهودية ذات الصلة بالحركة الصهيونية العالمية والتي كانت تحتل مواقع قيادية في الوكالة اليهودية، كان من بينها موريس فيشر الذي قام «باعداد بحث شامل حول الأكراد، واستعان برهبان يسوعيين من أجل إعداد خارطة توضح جميع حدود كردستان، وكان بدرخان يستخدم هذه الخارطة من أجل دعم أقواله وإثباتها»<sup>(2)</sup>، وذلك أثناء عمل فيشر في شعبة الأبحاث التابعة لجيش فرنسا الحرة بقياد الجنرال ديغول والذي التحق به بناءً على تعليمات من الوكالة اليهودية.

ومن الشخصيات اليهودية الأخرى التي ارتبطت بعلاقات صداقة مع بدرخان الياهو بن ايلان، وهو من كبار مسؤولي الشعبة السياسية في الوكالة اليهودية والذي تولى فيما بعد العديد من المناصب الدبلوماسية الرفيعة في الخارجية الإسرائيلية منها سفير إسرائيل في كل من واشنطن ولندن، وقد واصل بدرخان علاقاته التي بدأها مع الوكالة اليهودية بإقامة أوثق الصلات مع الكيان الاسرائيلي الذي أعلن عن إنشائه على أرض فلسطين في 15 أيار 1948، ومن بين أخطر الأدوار التي لعبها في مجال الخدمة السرية لصالح الدولة العبرية فتحه لأول قناة اتصال بين ثورة أيلول 1961 واسرائيل، وهي مهمة بدأ بها أثناء زيارته المتكررة لبغداد على إثر عودة الملا مصطفى البارزاني إلى العراق في تشرين

أول 1958. وخلال تلك الزيارات أقام بدرخان أوثق العلاقات مع رئيس وقادة الحزب الديمقراطي الكردستاني. وعندما كان يعود في كل مرة من بغداد إلى مقر إقامته في باريس كان يُطلع ضباط الموساد - الذين كان بعضهم يتخذ من الصفة الدبلوماسية غطاءً لعمله في العاصمة الفرنسية - على ما كان يدور بينه وبين قادة البارتى وعن طريقه بداءت الصورة تتشكل عن أكراد العراق ونشاطاتهم الحزبية والسياسية لدى الدوائر السياسية والاستخباراتية في إسرائيل والتي كانت ترغب في الحصول على المزيد من المعلومات عن البارزاني بالذات وقادة البارتى ومن مختلف المصادر، فقد «طلب وولتر ايتان المدير العام لوزارة الخارجية الاسرائيلية من السفير الاسرائيلي في واشنطن ابا ايان في ربيع 1959 أن يحصل من الحكومة الامريكية ووكالة المخابرات الأمريكية (سي. آي. أي) على معلومات حول الملا مصطفى البارزاني ونواياه.

وفي التاسع من أيار 1959 بعث ابا ايان ردّه الذي أكد فيه شكوكاً اسرائيلية تقول إن بالامكان تسمية مصطفى البارزاني باسم (البرزاني الأحمر)<sup>(3)</sup>.

وبعد اندلاع ثورة أيلول 1961 ازداد اهتمام إسرائيل بالوضع في كردستان العراق بحيث ان الاستخبارات العسكرية الاسرائيلية (امان) كانت ترفع تقارير دورية إلى رئيس الوزراء حول الوضع العسكري وتطوراته هناك، وكان بدر خان الذي أخذ يتردد على المناطق الخاضعة لسيطرة الثورة شمال العراق قد حثّ - بعد عودته إلى باريس من إحدى زيارته تلك - الاسرائيليين الذين كان يلتقيهم من دبلوماسيين وضباط استخبارات على مد يد العون إلى الثورة الكردية في العراق والتي كانت تعاني آنذاك من نقص خطير في الأسلحة والتجهيزات الطبية، وقد استجابت الحكومة الاسرائيلية لطلبه وقررت في تشرين أول 1961 زيادة المبالغ المقدمة إليه كمصاريف شخصية، والتي كان يستخدم جزءاً منها في دعم الثورة، فخصصت له «مبلغ عشرين ألف دولار، وقد قام بشراء أجهزة راديو (لاسلكي) معينة بمبلغ ألفي دولار، في محاولة لإقامة اتصال بين قيادة التمرد في كردستان وبين مركز النشاطات الكردية في أوروبا الغربية»<sup>(4)</sup>.

وقد حرص بدرخان خلال لقاءاته مع الاسرائيليين على التأكيد لهم «إن البرزاني حوّل طلب المساعدة من إسرائيل»<sup>(5)</sup>، وقد حمل ذلك التأكيد الصفة الرسمية خلال الزيارة التي قام بها إلى إسرائيل في 1/4/1963، ونقل فيها رسالة من الملا مصطفى البارزاني إلى الحكومة الاسرائيلية يطلب منها تعاونها مع الثورة الكردية في العراق، وقد اجتمع

بدرخان في تلك الزيارة مع «ديفيد بن غوريون ومع وزيرة الخارجية جولداماثير ومع رئيس الأركان تسفي زامير ومع رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية مائير عاميت، والذي كان في تلك الآونة بالضبط، قد كُلِّفَ بتروؤس الموساد أيضاً في أعقاب استقالة ايسر هرتيل»<sup>(6)</sup>.

وبعد تلك الزيارة قررت الدولة العبرية المبادرة إلى تقديم الدعم إلى الثورة الكردية في العراق وتم تكليف جهاز الموساد بتنظيم وصول المساعدات إلى المناطق الخاضعة لسيطرة الثورة في شمال العراق. وما تجدر الإشارة إليه هو أن علاقة الثورة الكردية «مع اسرائيل لم تكن علاقة شخصية وإنما كانت علاقة حركة بأكملها باسرائيل والمكتب السياسي هو الذي يتحمل مسؤولية تلك العلاقة»<sup>(7)</sup>. أما أكثر قادة الثورة تحمساً لها حسبما أفاد به أحد شهودها الدكتور محمود عثمان فكان «الملا مصطفى البارزاني وهو - حسب تعبير الدكتور عثمان - أكثرنا حماساً لإقامة العلاقة مع اسرائيل، لأنه يتصور أن اسرائيل هي التي ستوصله إلى الولايات المتحدة»<sup>(8)</sup>.

وكان بدرخان قد سعى في حزيران 1963 إلى تنظيم لقاء يجمع ما بين جلال الطالباني الممثل الشخصي للملا مصطفى البارزاني، الذي كان يقوم بزيارة إلى باريس وشمعون بيريس وكيل وزارة الدفاع الاسرائيلية آنذاك، وكان يقوم هو الآخر بزيارة إلى العاصمة الفرنسية، وعن ذلك يقول الطالباني: «في باريس التقيت الدكتور كامران بدرخان، وأخبرني في أحد الأيام أن وكيل وزير الدفاع الاسرائيلي شمعون بيريس يرغب في لقائي، قلت أمهلني بعض الوقت من أجل الاستشارة، وفي الوقت نفسه زارني طه محي الدين معروف نائب رئيس الجمهورية الحالي، وكان مفصلاً من عمله كمستشار أول في السفارة العراقية في لندن، وأخبرني إن الملك حسين موجود ويرغب في لقاءك وكان جوابي أمهلني قليلاً للاستشارة. وفي الحالتين استشرت السوفيت إذ كنت على صلة يومية معهم، وقد حذروني من لقاء المسؤول الاسرائيلي، لكنهم قالوا من المفيد أن تلتقي الملك حسين طبعاً اعتذرت بلباقة للدكتور كامران بدرخان، وقلت له إنني استلمت أمراً من الداخل يقول إنني غير مخوّل، واختصاصي يتحدد بتطوير العلاقة مع عبد الناصر والتيار العربي، لكنني التقيت الملك حسين في فندق كريون وكان معه أحد أفراد العائلة المالكة اعتقد انه زيد بن شاكر، برفقة طه محي الدين معروف، وبعد الترحيب بنا طلبت منه المساعدة، ولخصّ جوابه بأن امكانيات الأردن محدودة ولا أستطيع التعاقد

معكم وتقديم المساعدات، لكنني استطعت التحدث مع صديقي شاه إيران في هذا الموضوع وأحاول اقناعه بمساعدتكم»<sup>(9)</sup>.

ومن الجدير بالذكر ان مصادر صحفية اسرائيلية ذكرت أن جلال الطالباني قد رافق إبراهيم أحمد في زيارته التي قام للسفارة الاسرائيلية في باريس إلا أن الطالباني نفى ذلك نفياً قاطعاً وذلك في رسالة توضيحية إلى المصدر وهو الصحفي شلومو نكديمون [راجع الوثيقة رقم 5]. وكانت اسرائيل قد قررت رفع درجة علاقتها بالثورة الكردية إلى مستوى الاتصال المباشر بدلاً من حصرها بشخص الدكتور كامران بدرخان. وقد وقع اختيار اللواء ماثير عاميت مدير الاستخبارات العسكرية الاسرائيلية آنذاك على صحفي أوريي يُعتقد بأنه فرنسي للقيام بتلك المهمة، فتوجه عن طريق إيران إلى شمال العراق بصفة صحفي ألماني إلا أن المفاجأة كانت عندما أعلنت وكالة الأنباء العراقية في 25/6/1963 عن توفر معلومات مؤكدة لدى السلطات العراقية تفيد قيام اسرائيل بتقديم مساعدات متنوعة إلى الملا مصطفى البارزاني، وقد أحدث هذا الخبر ارتباكاً في دوائر الموساد وساهم في تعثر مهمة مبعوثها إلى كردستان العراق، إلا أن اسرائيل استطاعت عبر ذلك المبعوث من إيصال رسالة إلى قائد الثورة الكردية عرضت عليه فيها أن يقيم علاقات مباشرة معها، فانتهاز البارزاني الفرصة بدوره لطلب المعونة منها.

«وقام إبراهيم أحمد باعداد قائمة موسعة لمطالب المتمردين وكانت على النحو التالي: عشرة آلاف بندقية، وبازوكا، وراجمات، وألغام، وأجهزة اتصال، ومحطة إرسال قوية، وأموال، وقيام اسرائيل بتدريب خبراء متفجرات وفنيي راديو»<sup>(10)</sup>. وكان إبراهيم أحمد قد وصل إلى باريس في زيارته آنفة الذكر مبعوثاً من قبل الملا مصطفى البارزاني بهدف اللقاء مع ممثلين رسميين عن اسرائيل فأجرى عن طريق ذلك الصحفي الذي سبق وأن أرسله الموساد إلى شمال العراق عدة لقاءات مع العديد من المسؤولين الاسرائيليين كان أولها مع مناحيم نافوت مسؤول شبكة المخابرات الاسرائيلية في فرنسا، والذي أصبح فيما بعد نائباً لرئيس جهاز الموساد أعقبه بلقاء آخر مع السفير الإسرائيلي في باريس والتر ايتان ثم التقى بعدها بغولدا ماثير وزيرة الخارجية الاسرائيلية آنذاك، والتي كانت تقوم بزيارة إلى فرنسا، وعلى أثر تلك اللقاءات وصلت بالفعل أول شحنة من الأسلحة الاسرائيلية إلى مقر قيادة الثورة الكردية في 18/7/1963 واشتملت على (10) مدافع بازوكا مع ذخيرتها. وقد واجه وصول شحنات الأسلحة الاسرائيلية التي تلت الشحنة

الأولى صعوبات ومشكلات عدة مصدرها السلطات الإيرانية التي كانت تسهّل مرورها عبر أراضيها عندما تسوء علاقاتها مع بغداد وتمنعها حينما تتحسن تلك العلاقة.

«يقول اللواء مائير عاميت بهذا الخصوص: رغم إننا حرصنا طيلة الوقت، على عدم الانحراف عما تم الاتفاق عليه مع الإيرانيين، إلا إن العلاقات اتسمت بالكثير من المد والجزر وكان الإيرانيون يعمدون في كثير من الأحيان إلى وقف ما كنا نسمّيه بـ(النقلات) وهي المواد المرسلة إلى الأكراد. وكنا ننقل جميع التجهيزات إلى إيران، التي كانت بدورها تقوم بنقلها إلى المناطق الكردية، إذا أرادوا ذلك، وإذا لم يريدوا كانوا يحتجزونها لديهم»<sup>(11)</sup>.

وقد حرص الإيرانيون منذ البداية على ضبط علاقات الثورة الكردية مع إسرائيل على إيقاعهم الخاص وعدم السماح بعقد صفقات من وراء ظهورهم. وكان السافاك قد أبلغ ممثل الموساد في طهران في 1964/12/24 بأن مبعوثاً من قبل الملا مصطفى البارزاني، هو المحامي (عصمت شريف وانلي)<sup>(12)</sup> سيتوجه إلى إسرائيل في اليوم التالي، وعند وصوله مطار اللد كان في استقباله المقدم الوف هريون أحد ضباط الاستخبارات العسكرية الذي رافقه في جولته في إسرائيل، وكان وانلي قد عقد سلسلة من الاجتماعات مع «رئيس الموساد عاميت، ونائبه يعقوب كروز، والمدير العام لوزارة الخارجية يعقوب لبي ورئيس شعبة الاستخبارات العسكرية اهارون ياريف ومسؤولو شعبة الشرق الأوسط في وزارة الخارجية عيزرا دينين وياعيل فرد»<sup>(13)</sup>. وقد أبلغ عصمت شريف وانلي المسؤولين الاسرائيليين خلال تلك الاجتماعات بقرار قيادة الثورة الكردية تعيينه ممثلاً لشخصياً للملا مصطفى البارزاني وناطقاً رسمياً باسمه بدلاً من الدكتور كامران بدرخان الذي وصفه اللواء مائير عاميت الرئيس الجديد لجهاز الموساد بقوله: «كان بدرخان قد كرس كل حياته للقضية الكردية، وهو الرجل الذي تمكن من نقل صرخة أبناء شعبه، لآذان الغرب، وهو أول زعيم كردي تتعرّف عليه، ويحاول دفعنا نحو تقديم المساعدات للثوار الأكراد في وطنهم. بيد انه لم يحظ بمكانة مرموقة، أو ذات احترام لدى البارزاني ورغم ذلك من الجدير بالذكر أن بدرخان هو الذي قدّم النصيحة لاسرائيل، حول كيفية الوصول إلى مصطفى البارزاني»<sup>(14)</sup>.

وكان أهم مطلب تقدم به المبعوث الجديد للملا مصطفى البارزاني من مضيفيه هو تقديم المزيد من وجبات السلاح إلى الثورة الكردية، غادر بعدها إسرائيل «في الأيام

الأولى من كانون الثاني 1965، حيث وُصفت زيارته بأنها خطوة حاسمة على صعيد بلورة العلاقات الاسرائيلية الكردية»<sup>(15)</sup>.

وفي 15/5/1965 عقد ليفي اشكول رئيس وزراء اسرائيل اجتماعاً حضرته غولدا مائير وزيرة الخارجية واللواء اسحق راين رئيس أركان الجيش واللواء مائير عاميت رئيس جهاز الموساد تقرر فيه تقديم دفعة كبيرة من المساعدات العسكرية إلى الثورة الكردية في العراق، «وفي غضون أيام معدودة في أعقاب هذا الاجتماع توجهت طائرة اسرائيلية من طراز (ستارتوكروز) حاملة إرسالية سلاح للأكراد مكوّنة من بنادق وبازوكا وألغام ومتفجرات، زنتها تسعة أطنان. وقد هبطت هذه الطائرة في طهران، ونقلت من هناك بواسطة السافاك إلى هدفها وقد رد البارزاني برسالة مؤثرة لاسرائيل جاء فيها: لقد وعدت العديد من الجهات بتزويدنا بالأسلحة لكنها لم تفعل إلا لإسرائيل فقد وعدت ووفت»<sup>(16)</sup>.

وكان لوصول تلك الشحنة من الأسلحة أبلغ الأثر في اعطاء زخم كبير لتلك العلاقة التي اتسع نطاقها، وكان من بين مظاهرها التعاون والتنسيق الذي أصبح قائماً بين فروع جمعية الطلبة الأكراد في أوروبا والسفارات الاسرائيلية في معظم البلدان الأوروبية.

## ■ التحالف الاستراتيجي

أولت الحكومة الاسرائيلية أهمية استثنائية لعلاقتها مع الثورة الكردية التي كانت تعول عليها الكثير لإشغال الجيش العراقي ومنعه من المساهمة في دعم وإسناد دول المواجهة، لذلك عملت على تطوير تلك العلاقة لتصل إلى مستوى التحالف الاستراتيجي وتقرر في هذا الإطار إرسال أول مبعوث اسرائيلي إلى مقر قيادة الثورة في الأراضي الخاضعة لسيطرتها شمال العراق، وقد وقع اختيار رئيس الموساد اللواء مائير عاميت على أحد كبار ضباط جهازه وهو (ديفيد كمحي) الذي كُلف «بالتعرف على الزعامة الكردية، عن كثب ودراسة بنية جهاز التمرد والحزب الديمقراطي الكردي، والتعرف بصورة جيدة على مطالبهم، ووضع أفكار ومخططات لإمكانية تحسين وضع التمرد، وإعادة بلورة إمكانية التعاون، مع وضع تصورات بديلة في حالة حدوث تغيير في وجهة النظر الإيرانية تجاه الأكراد»<sup>(18)</sup>. وتم إبلاغ السلطات الإيرانية بالموضوع التي قامت بدورها بإشعار قيادة الثورة الكردية «برغبة الاسرائيليين في إرسال وفد برئاسة كمحي، ولكنهم شددوا على

السرية»<sup>(19)</sup>. وقد وصل ديفيد كمحي والوفد المرافق له إلى حاج عمران عن طريق الحدود الإيرانية في 1965/5/5 وعقد اجتماعاً مع الملا مصطفى البارزاني استغرق سبع ساعات حضره نجلاه ادريس ومسعود والدكتور محمود عثمان رئيس لجنة العلاقات الخارجية في المكتب السياسي، وقد ألح البارزاني خلال اللقاء «على كمحي بأن تساعد إسرائيل كي يقيم اتصالات مع الولايات المتحدة»، وفي نهاية الاجتماع قال الملا مصطفى البرزاني لضيفه الاسرائيلي: «أريدك إن تنقل تقريراً كاملاً عما يحدث هنا إلى إسرائيل، لذا يجب إن تقوم شخصياً بجولة في المنطقة لتدرس احتياجاتنا»<sup>(21)</sup>.

وقد قام كمحي إثر ذلك اللقاء المطول بجولة على جبهات القتال دون أن يعرف مقاتلوا البيشمركة بحقيقة شخصيته، وقد اجتمع بعد جولته تلك بالملا مصطفى البارزاني عدّة مرات، وعن اللقاء الأخير بينهما يقول كمحي: «عندما ودعته في آخر لقاء خلع من حزامه مسدسه الشخصي وأهداني إياه ولا أزال احتفظ به في منزلي وقد التقيته بعد ذلك كثيراً خلال زيارتي اللاحقة إلى كردستان العراق»<sup>(22)</sup>.

وفي ختام تلك الزيارة طويت صفحة الوسطاء من سجل علاقة إسرائيل بالثورة الكردية بعد أن أصبح الاتصال مباشراً بينهما، خاصة وأن عصمت شريف وانلي الذي ساءت علاقته في وقت لاحق بالملا مصطفى قد أبلغ في أيلول 1966 ضباط الموساد الذين كان يلتقيهم بشكل دوري بأنه لم يعد يمثل الثورة الكردية، وقد أثار انسحابه، مشاعر الأسف في إسرائيل التي كان وانلي يحظى بمكانة خاصة لدى ساستها.

وبناءً على التقرير الذي قدّمه كمحي بعد عودته والذي يقول عنه «أوصيت بدعم الأكراد بأقصى ما نستطيع لأنهم يلهون نصف الجيش العراقي وهي الحقيقة التي تسر الإيرانيين أيضاً..»<sup>(23)</sup>، قررت الحكومة الاسرائيلية إرسال خبراء عسكريين متخصصين في المجالات التي تحتاجها الثورة الكردية. وقد تم بالفعل إرسال أول بعثة عسكرية اسرائيلية إلى مقر قيادة الثورة الكردية في تموز 1965، ومنذ ذلك التاريخ أصبح تواجد البعثات العسكرية الاسرائيلية في المناطق التي تسيطر عليها الثورة الكردية تقليداً ثابتاً حتى آذار 1975 «وكانت طواقم الوفود الاسرائيلية تستبدل بصورة دورية، كل ثلاثة أشهر، ويرأسها بصورة دائمة أحد رجال الموساد، وإلى جانبه ضابط في الجيش الاسرائيلي، ومستشار فني»<sup>(24)</sup>، كما توالى بعد ذلك إرسال وجبات مختارة من البيشمركة إلى إسرائيل لقضاء دورات تدريبية هناك على مختلف أنواع الأسلحة بما فيها

المدفعية الثقيلة وراجعات الصواريخ التي أخذت اسرائيل تزود بها قوات البيشمركة تبعاً وقد تم استخدام الأسلحة الاسرائيلية الثقيلة لأول مرة ضد وحدات الجيش المنتشرة على جبل (كورك) يومي 6 و7/8/1965.

وفي العام 1966 «قدم الموساد ما يعتبره بعض الأكراد أهم خدمة أسدتها إليهم اسرائيل، فقد أسهم الموساد في تأسيس جهاز الاستخبارات الكردية الذي حمل اسم (باراستن) أو الحماية باللغة الكردية، وتولى قيادة هذا الجهاز نجل البارزاني مسعود الذي خضع لدورات تدريبية مكثفة في كردستان واسرائيل، وقام بإنشاء شعب تابعة له في مختلف التجمعات الكردية في الخارج. ووفقاً لأحد الأكاديميين الاسرائيليين (البروفسور أمانزيا برعام) ممن يتمتعون بعلاقات ممتازة مع الاستخبارات الاسرائيلية، قدم الموساد المشورة إلى (الباراستن) في مختلف الميادين»<sup>(25)</sup>. ولم يكن النشاط الاسرائيلي ولا المساعدات الإيرانية المقدمة إلى الثورة الكردية بخافية عن علم الاستخبارات العراقية التي كانت تتبعها عن كثب إلا أن النظام الحاكم آنذاك لم يحاول تسليط الضوء على التحرك الاسرائيلي في الشمال. أما التدخل الإيراني فقد عمل على معالجته بالطرق الدبلوماسية فقدم مذكرة احتجاج بهذا الشأن عن طريق وزارة الخارجية في كانون أول 1966 إلى الحكومة الإيرانية، وقد أمكن لأجهزة الأمن والاستخبارات العراقية معرفة المزيد من المعلومات عن النشاط الاسرائيلي في كردستان العراق بعد التحاق عدد من كبار المسؤولين في الثورة الكردية والحزب الديمقراطي الكردستاني بالجانب الحكومي بمن فيهم نجل الملا مصطفى عبيد الله البارزاني، الذي «قال للصحفي المصري محمد حسنين هيكل: إن الاسرائيليين الذين كانوا مرافقين دائمين لأبي، كانوا يتصلون باسرائيل بجهاز لاسلكي بصورة دائمة، ويقومون بأعمال تجسس في العراق»<sup>(26)</sup>.

ولقد تأكد لإسرائيل أن التسرب الحاصل في المعلومات عن نشاطاتها في صفوف الثورة الكردية مصدره الحلقات المحيطة بالملا مصطفى البارزاني، ذلك ان الموساد «كان على علم بأن مسؤولاً كردياً رفيعاً سرّب لجهات أجنبية نبأ قال فيه: إن هناك ثلاثة ضباط اسرائيليين موجودين في كردستان، وان اسرائيل ترسل إلى الأكراد مساعدات عبر إيران، وان اسرائيل تعقد دورات للأكراد في اسرائيل، وان كريم زار اسرائيل»<sup>(27)</sup>. وقد جرى تحقيق لمعرفة ذلك المصدر الذي تتسرّب من خلاله المعلومات إلا أن تلك المحاولات لم تسفر عن شيء رغم أن شكوك البارزاني حامت حول عصمت شريف وائل الذي كان



على خلاف معه، ولكن لم يثبت لأكثر من جهة معنية قامت بالتحقيق قيامه بعمل من هذا القبيل، ومن بين أهم الوفود الاسرائيلية التي زارت المناطق التي تسيطر عليها الثورة الكردية شمالي العراق الوفد التي ترأسه أرييه الياب الملقب بـ«لوبا» نائب وزير التجارة والصناعة وعضو الكنيست الاسرائيلي والذي وصل عبر الأراضي الايرانية الى حاج عمران في 1966/9/8 يرافقه مجموعة من الأطباء ومستشفى ميداني متنقل هدية من حكومة اسرائيل إلى الثورة الكردية، وقد تم نصب المستشفى في منطقة حاج عمران وكان طاقمة الطبي يتألف عند بداية تشغيله من المقدم ابراهيم تدمور آمر المستشفى ومدير ادارته والدكتور اورلي اسرائيل فرند والدكتور بسياج سيجل ثم انضم اليهما لاحقاً طبيب الأسنان الدكتور دوف ايتسكوفيتش إضافة إلى اثنين من الممرضين العسكريين هما: موشيه أرييل وشمعون افرات. وكان الطاقم الطبي هذا يستبدل بصورة دورية كما هو حال البعثة العسكرية الاسرائيلية.

وعن انطباعاته عن تلك الزيارة يقول (لوبا): «إن البارزاني سعى لإنشاء دولة مستقلة، وبأن اسرائيل تجاوبت مع طلبه عام 1966، وفي وقت لاحق قامت بعثات اسرائيلية مختلفة بزيارة البارزاني وهي بعثات ساعدت الأفراد على تنظيم جهاز استخبارات (جهاز الباراستن) بمساعدة الموساد. واستمرت الاتصالات عبر الكولونيل مردخاي هود، الذي نسق النشاطات بين الإيرانيين والاسرائيليين والأكراد»<sup>(28)</sup>.

ومن الشخصيات الاسرائيلية الأخرى التي زارت المنطقة الشمالية وحلت ضيفاً على الملا مصطفى البارزاني اللواء مائير عاميت رئيس الموساد الذي توجه إلى حاج عمران على رأس وفد أمني رفيع المستوى في 1966/9/21، وقد استغرقت زيارته والوفد المرافقه له يوماً واحداً اجتمع خلالها بالبارزاني وعدد من كبار مساعديه، عاد بعدها إلى العاصمة الإيرانية طهران، وقد شكلت تلك الزيارة التي قام بها أرفع مسؤول أمني في الدولة العبرية إلى مقر قيادة الثورة الكردية نقطة تحوّل في مسار العلاقة بين الجانبين ورفعتها إلى مستوى متقدّم من التحالف في مواجهة العراق وجيشه، وكان وفداً من كبار ضباط الجيش قد زار حاج عمران في 1967/6/2 ضمّ في عضويته كلاً من العميد أحمد كمال قادر وزير شؤون الشمال، والعميد حسن صبري محمد علي معاون رئيس أركان الجيش، والعميد زكي حسين حلمي قائد الفرقة الأولى، والعميد إبراهيم فيصل الأنصاري قائد الفرقة الثانية، وقد طلب الوفد من الملا مصطفى البارزاني إرسال أحد

أبنائه مع قوة من البيشمركة لتقاتل إلى جانب قطعات الجيش المتجهة إلى فلسطين، إلا البارزاني حذر الوفد من مخاطر المواجهة العسكرية مع إسرائيل قائلاً لهم بالحرف الواحد: «إن إسرائيل على الرغم من كونها دولة صغيرة من حيث المساحة وعدد السكان إلا أنها تمتلك إمكانيات سياسية وفنية وعسكرية تضعها في مصاف الدول الكبرى»، وأضاف بأن نتائج هذه الحرب إن وقعت - وهو لا يرجو أن تقع - ستكون عاراً أبدياً على العرب والمسلمين»<sup>(29)</sup>. وفوز مغادرة الوفد العسكري حاج عمران قام البارزاني ببلاغ حاييم لبكوب ممثل الموساد في البعثة العسكرية الاسرائيلية المقيمة لديه بما دار بينه وبين قادة الجيش العراقي الذين زاروه، فبادر لبكوب من جانبه برفع تقرير عن ذلك إلى اللواء مائير عاميت رئيس الموساد.. وبعد إطلاع تل أبيب على موقف البارزاني طلب اللواء عاميت من البارزاني عن طريق لبكوب فتح جبهة في شمال العراق ضد الجيش العراقي لمنعه من المشاركة في القتال ضد إسرائيل إلا أن البارزاني لم يستجب للطلب، غير إن ذلك لم يؤثر على علاقته المتنامية بالدولة العبرية والتي بلغت ذروتها بالزيارة السرية التي قام بها إلى فلسطين المحتلة في نيسان 1968، والتي جرى الاعداد لها من قبل لجنة مشتركة ضمت ضباط من جهاز الموساد باعتباره الجهة المسؤولة عن العلاقة مع الثورة الكردية ووزارة الدفاع الاسرائيلية، وكان في استقبال البارزاني والوفد المرافق له والذي ضمّ كلاً من الدكتور محمود عثمان وشمس الدين المفتي عند وصولهم إلى مطار اللد قادمين من طهران اللواء مائير عاميت وعدد من ضباط جهاز الموساد المعنيين بالملف العراقي، وتضمّن برنامج الزيارة لقاءً مع زلمان شازار رئيس الدولة الذي وجه نصيحة للبارزاني قال له فيها: «تخلّ عن فكرة الحكم الذاتي، واعمل من أجل إقامة دولة كردية»<sup>(30)</sup>.

كما التقى أيضاً مع رئيس الوزراء ليفي أشكول ومع موشي دايان وزير الدفاع وإيوان وزير الخارجية «وأقام الموساد احتفالاً كبيراً للبارزاني حضره الكثير من الشخصيات الاسرائيلية، بما فيهم مناحيم بيغن زعيم حزب الليكود، والذي كان يشغل منصب وزير بلا وزارة في حكومة الوحدة الوطنية التي تلت حرب 1967، كما دعا الموساد المغنية (شوشنه دماري) لإحياء الاحتفال بأغانيها، وقيل لها إن الضيف الذي سيقام الحفل على شرفه هو إيراني»<sup>(31)</sup>.

وفي أعقاب زيارة البارزاني لإسرائيل قام اللواء زامير الذي تولى رئاسة الموساد خلفاً

للواء عميت بزيارة إلى المناطق الخاضعة لسيطرة الثورة الكردية شمال العراق في 9/1/1969 حيث عقد اجتماعاً مع الملا مصطفى البارزاني في مقره الشتوي في قرية دلمان وناقش معه مواضيع تتعلق بتزويد قوات البيشمركة «بصورة منتظمة بالأسلحة والذخائر، ومسائل الأمن الشامل، والقيام بعمليات أخرى موسعة ضد منشآت النفط العراقية في كركوك، وتدمير سد دوكان»<sup>(32)</sup>.

ومن بين الاقتراحات التي حملها زامير في زيارته تلك اقتراحاً من الجنرال موشي دايان إلى الملا مصطفى البارزاني يتضمن إقامة تنسيق عسكري مشترك وعلى أوسع نطاق بين الثورة الكردية واسرائيل بهدف احباط الخطط العربية لبناء الجبهة الشرقية. إلا أن البارزاني ردّ على عرض وزير الدفاع الاسرائيلي بالرفض، وكان ردّه يتّسم بالكثير من الهدوء والدبلوماسية، ولم يكن إلحاح قادة اسرائيل على الملا مصطفى البارزاني للقيام بعمل عسكري مشترك على مستوى المنطقة سوى جزء من خطة شاملة اعتمدتها الدولة العبرية لاستغلال الصراعات الأثنية والطائفية التي تشهدها بعض الدول العربية بهدف تشتيت قواها وإضعافها من الداخل وصرفها بالتالي عن دعم وإسناد دول المواجهة وضمن هذا المخطط الذي أعيدَ بعناية ونُفذَ بدقّة متناهية «كانت اسرائيل تلعب بالورقة الكردية في الستينات وحتى آذار 1975 لإشغال العراق عن الجبهة الشرقية»<sup>(33)</sup>، دون أن يكلفها ذلك اللعب إلا بعض المساعدات المالية والعسكرية والفنية التي كانت تقدّمها للثورة الكردية والتي لا يمكن أن تقاس في المقابل بما كانت تحصل عليه من وراء استغلال تلك الثورة بما يخدم أهدافها المرحلية والاستراتيجية في المنطقة.

ورغم أن العلاقة ما بين الثورة الكردية واسرائيل قد قطعت بعد عام 1975 إلا أن الدولة العبرية بقيت وفية لذكرى قائد الثورة حتى بعد رحيله، فبمناسبة مرور 40 يوماً على وفاة الملا مصطفى البارزاني «أقامت رئاسة الأركان الاسرائيلية حفلاً تأييداً له في نادي الضباط في تل أبيب حضره كبار المسؤولين ورئيس الأركان آنذاك»<sup>(34)</sup>.

وكان الموساد قد عاد إلى فتح مقرّات له في شمال العراق بعد عام 1991 في محافظتي دهوك وأربيل تحت واجهات مختلفة، ولم يقتصر نشاطه على جمع المعلومات وتشكيل الشبكات المخبرية داخل القطر، وإنما تعدّاه إلى محاولة التمدد إلى داخل الدولة الإقليمية المجاورة، وذلك بالاستناد إلى قاعدته الخلفية في الأراضي التركية، كما رافق ضباط استخبارات اسرائيليون باستمرار الوحدات العسكرية التركية خلال عملياتها

العسكرية المتواصلة داخل الأراضي العراقية، وخاصة بعد توقيع اتفاقية التعاون الاستراتيجي بين اسرائيل وتركيا عام 1996، في دلالة واضحة على إن اسرائيل لازالت تطمح للعودة إلى اللعب ببعض الأوراق المحترقة التي ما عاد لها رصيد لا بين الأكراد أنفسهم ولا بين القوى والحركات التي تتشكل منها الخارطة السياسية والحزبية في كردستان العراق.

- 1 - الدكتور كامران بدرخان: من أسرة بدرخان الكردية الشهيرة التي يعود موطنها إلى منطقة (جزيرة ابن عمر) التركية القريبة من الحدود السورية. ولد في اسطنبول عاصمة السلطنة العثمانية، وكان والده قاضياً في المحكمة العليا هناك. أكمل دراسته العليا في ألمانيا وحصل على درجة الدكتوراه في القانون. انتقل خلال الحرب العالمية الأولى مع أخيه جلادت الحاصل على الدكتوراه في الأدب للعيش في سوريا ولبنان اللتان وضعتا تحت الانتداب الفرنسي حيث توليا تشكيل منظمة خويون (الاستقلال)، وإضافة إلى نشاطاتهما السياسية فقد وجها اهتماماتهما إلى إحياء علوم اللغة والأدب الكردي، فكانت لهما العديد من المؤلفات في هذا المجال. توفي جلادت في دمشق عام 1951، ثم انتقل كامران للعيش في أوروبا واتخذ من العاصمة الفرنسية باريس مقراً له، حين عمل استاذاً للغة الكردية وأدائها في جامعة السوربون.
- 2 - الموساد في العراق ودول الجوار، ص 20.
- 3 - المصدر السابق، ص 61.
- 4 - المصدر السابق، ص 67.
- 5 - المصدر السابق، ص 69-70.
- 6 - المصدر السابق، ص 93.
- 7 - مجلة الوسط، ع 298، في 12/10/1997.
- 8 - نفس المصدر السابق.
- 9 - مجلة الوسط، ع 358، في 7/12/1998.
- 10 - الموساد في العراق ودول الجوار، ص 96.
- 11 - المصدر السابق، ص 100.
- 12 - عصمت شريف وانلي: من مواليد سوريا، وهو ابن السياسي الكردي المعروف الجنرال محمد شريف باشا الذي ولد في السليمانية عام 1865 وتوفي في باريس عام 1944. وكان والده من الشخصيات البارزة في الدولة العثمانية وهو الذي رفع المذكرة الشهيرة إلى مجلس الحلفاء الأعلى في آذار 1920، والتي طالب فيها بإقامة الدولة الكردية. يقيم عصمت شريف وانلي في جنيف وتعرض عام 1975 لمحاولة اغتيال نجا منها باعجوبة بعد أن أصيب بعدة عيارات نارية. يعتبر وانلي من أشد الناشطين من أجل قضية الأكراد في تركيا، وهو عضو في برلمان الخارج الذي شكله حزب العمال الكردستاني بقيادة عبد الله أوجلان.
- 13 - الموساد في العراق ودول الجوار، ص 112، مصدر سابق.
- 14 - المصدر السابق، ص 43.
- 15 - المصدر السابق، ص 113.
- 16 - المصدر السابق، ص 116.
- 17 - ديفيد كمحي: من يهود بريطانيا، انتقل بعد انتهاء خدماته في جهاز الموساد للعمل في وزارة الخارجية الاسرائيلية، وشغل العديد من المناصب فيها؛ منها مدير إدارة شؤون الشرق الأوسط، ومدير عام الوزارة في الفترة من (1980-1987) وقد عمل بعد تقاعده في الخارجية باحثاً

أكاديمياً في إحدى الجامعات في إسرائيل.

18 - الموساد في العراق ودول الجوار، ص 119.

19 - صحيفة الحياة، ع 12332، في 1996/11/30.

20 - نفس المصدر السابق.

21 - نفس المصدر السابق.

22 - نفس المصدر السابق.

23 - نفس المصدر السابق.

24 - نفس المصدر السابق.

25 - راندل، جوناثان: أمة في شقاق (دروب كردستان كما سلكتها)، ص 253، ط: دار النهار

للنشر، بيروت 1997.

26 - الموساد في العراق ودول الجوار، ص 130.

27 - المصدر السابق، ص 177.

28 - غريب، ادمون: المسألة الكردية في العراق، ص 142-143، منشورات جامعة سيركوزار،

1981.

29 - حول التراث الوطني للبارزاني الخالد، ص 9.

30 - الموساد في العراق ودول الجوار، ص 202.

31 - المصدر السابق، ص 203.

32 - المصدر السابق، ص 229.

33 - صحيفة السفير، في 1994/8/3.

34 - صحيفة الحياة، ع 12332، في 1996/11/30.

## الفصل التاسع

### **بيان ١١ آذار**

- عودة البعث للسلطة وتجدد القتال.
- المفاوضات.
- حصاد آذار.
- المؤتمر الثامن.





## ■ عودة البعث للسلطة وتجدد القتال

لم تفاجأ قيادة الثورة الكردية بعودة البعث (جناح ميشيل عفلق) إلى السلطة في 17 تموز 1968، فقبل فترة وجيزة من الانقلاب فاتحت قيادة البعث البارتى بقيادة البارزاني بشأن المشاركة بانقلاب عسكري يطيح بحكم الفريق عبد الرحمن محمد عارف، «وقد قطعت المداولات بين الطرفين شوطاً لا بأس به في هذا المضمار، إلا أن البارزاني لم يوافق على المشاركة في هذه العملية، واستند في ذلك على وجود علاقة طبيعية بين البارتى والحكومة، ومن خوفه من احتمال فشل المحاولة والآثار السيئة التي قد تترتب على ذلك، ولرغبته في تحاشي التعاون مع قيادة البعث التي لم تكن سُمعتها على ما يرام بين جماهير الشعب نظراً لأعمال البطش والتنكيل بالمواطنين التي مارسوها خلال فترة حكمهم عام 1963»<sup>(1)</sup>.

وكان اللواء المتقاعد أحمد حسن البكر قد طلب من جلال الطالباني أيضاً المشاركة في المحاولة الانقلابية وذلك بحكم العلاقة التي كانت تربط حزب البعث جناح ميشيل عفلق قبل تسلمه السلطة بالبارتى/المكتب السياسي، وعن تلك العلاقة يقول الطالباني: «كانوا حزباً صغيراً لا يحسب له حساب، ولم توجه إليه الدعوة للمشاركة في ندوة الاشتراكيين العرب في الجزائر في 1967، فيما دُعيت إليها كل الأحزاب الاشتراكية، والحقيقة لم يكن يتعامل مع هذه المجموعة الصغيرة من الأحزاب العراقية إلا نحن ظناً منا أن الجبهة الوطنية المأمولة يجب أن تضم هذه المجموعة»<sup>(2)</sup>. كما طلب البكر من الطالباني اقناع عزيز محمد سكرتير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي بالمشاركة في المحاولة، إلا أن عزيز رفض ذلك وكان جوابه: «إن دماء رفاقنا لم تجف بعد، فكيف

يطلبون منا التعاون، دعنا ننتظر ونرى سياستهم ومن بعدها نقرر»<sup>(3)</sup>. وقد رفض الطالباني هو الآخر عرض البكر معللاً ذلك بالقول «في تلك الفترة جرى لقاء بين بشير الطالب، وكان ملحقاً عسكرياً في السفارة العراقية في بيروت، مع الملحقين البريطاني والإيراني، قرروا الاتصال بمجموعة عبد الرزاق النايف وإبراهيم الداود من أجل القيام بانقلاب في العراق، وهو ما أخافنا من التعامل مع هذه المجموعة. ذهبت إلى عبد الرحمن عارف وأبلغته بما يجري فقال لي: «أصحابك الناصريون أخبروك بذلك»، قلت: «سيادة الرئيس هذه معلوماتي»، قال: «استدعيت إبراهيم الداود أمر الحرس الجمهوري وعبد الرزاق النايف نائب رئيس المخابرات العسكرية وحلفوا لي بالقرآن انهم لن يتآمروا علي»<sup>(4)</sup>.

وبعد نجاح الانقلاب عرض النظام الجديد على البارتي المشاركة في الحكومة التي تقرر تشكيلها برئاسة اللواء عبد الرزاق النايف (رُفِعَ من رتبة مقدّم إلى لواء) فوافق على ذلك على أن تكون المشاركة بوزيرين وعلى شرط عدم اشتراك ممثلين عن البارتي//المكتب السياسي فيها، وبناءً على ما تم الاتفاق عليه دخل كل من محسن دزئي والمهندس احسان شيرزاد في التشكيلة الوزارية التي أعلنت بعد 17 تموز 1968 كممثلين عن الثورة الكردية والبارتي. وفي يوم 1968/7/22 التقى وفد يمثل قيادة البارتي/المكتب السياسي برئيس الوزراء الجديد، وعن ما دار في ذلك اللقاء يقول الطالباني: «إن اللواء النايف تكلم ضد البعث وأشار إلى أن أحمد حسن البكر وصالح مهدي عماش وحردان التكريتي أقسموا بالقرآن بأنهم غير منتمين إلى البعث وقد دخلوا بصفقتهم الشخصية»<sup>(5)</sup>.

ويستطرد الطالباني في حديثه قائلاً: «في ذلك الوقت كنا والحركة الاشتراكية العربية بقيادة فؤاد الركابي والبعث السوري - المقصود قيادة قطر العراق - نتآمر لقلب نظام الحكم الجديد. اتصلنا بالمقدم الركن محمد علي سباهي ضابط استخبارات الفرقة الخامسة ومقرّها في السليمانية، وبالضابط اللامع عدنان أحمد عبد الجليل من الفرقة الثانية في كركوك، وقد كُلِّفَ بمفاتحته، وذهبت إليه وطلبت منه المشاركة، فقال: أخي جلال، إنني مرتبط بتنظيم وعلي الاتصال بعارف عبد الرزاق وسأخبرك لاحقاً»<sup>(6)</sup>.

وقبل أن تتمكن التنظيمات الثلاث المتحالفة (حزب البعث العربي الاشتراكي/قيادة قطر العراق، والحركة الاشتراكية العربية، والبارتي - المكتب السياسي) من إسقاط حكومة

اللواء النأياف سارع أحمد حسن البكر إلى إسقاطها في 30 تموز 1968، وبذلك تفرّد البعث (جناح عفلق) بالسلطة وأحكم قبضته عليها، وكانت تلك هي بداية لصعود صدام حسين التكريتي على المسرح السياسي العراقي، فأصبح عضواً في مجلس قيادة الثورة بعد ذلك التاريخ، ثم نائباً لرئيس المجلس عام 1969.

وأثناء تشكيل الوزارة الجديدة اتصل أحمد حسن البكر بالطالباني عارضاً عليه مشاركة البارتى/المكتب السياسي فيها، وعن ذلك يقول الطالباني: «اتصل بي أحمد حسن البكر في بيت ابراهيم أحمد وطلب منا المشاركة في الحكومة، فأجبته: شكراً يا أبو هيثم، ولكن عندنا قرار من المؤتمر يمنعنا من الاشتراك في الحكومة إلا إذا كانت ائتلافية. قال: جماعة البارزاني اشتركوا معنا بوزيرين. بعدها تحدث مع ابراهيم أحمد فاعتذر أيضاً، لكنه قال: لانشارك بالحزبين وعندنا صديقان واقترح عليه اسم طه محي الدين معروف وفوزي صائب قبل الأول ورفض الثاني لأن البكر لا يحبه. والحقيقة وكما قال لي حمّاد شهاب فقد أرادوني أن أكون وزيراً للإصلاح الزراعي وعمر مصطفى للعدل»<sup>(7)</sup>.

وبعد الإعلان عن تشكيل الوزارة انسحب منها محسن دزئي احتجاجاً على مشاركة مرشح البارتى/المكتب السياسي طه محي الدين معروف.

وكان مجلس قيادة الثورة - أعلى سلطة في البلاد - قد أعلن في بيان أصدره في 3/8/1968 أنه «درس جوانب المشكلة الكردية والظروف التي مرّت بها في العهود السابقة، وناقش وجهات النظر المطروحة من أجل حلّها حلاً سلبياً يضمن مصلحة البلاد والأمن والاستقرار وحقوق إخواننا الأكراد في الشمال»، وأضاف البيان: «ان المجلس قرر الالتزام ببيان 29 حزيران 1966 كأساس لحل المشكلة وسيباشر اتخاذ جميع الإجراءات لتنفيذ البيان المذكور».

إلا أن الملا مصطفى البارزاني، كان يرى أن جوهر المشكلة يتعدى تنفيذ الجانب الحكومي لمطالب معينة أو تطبيق بيان 29 حزيران، إلى ما هو أهم من ذلك وهو ما عبّر عنه في المقابلة الصحفية التي أجراها مع اللوموند الفرنسية ونقلتها صحيفة النهار البيروتية في عددها الصادر في 4/8/1968، وقد جاء فيها قوله: «طالما ظلت الدكتاتوريات العسكرية تتعاقب على الحكم في بغداد لن يكون حل مشكلتنا ممكناً، فالحقوق القومية للأكراد ووحدة الدولة العراقية لن تتأمن إلا في ظل الديمقراطية الحقيقية. وهذه

الديمقراطية لن توجد إلا عندما تتفق جميع التنظيمات السياسية على العمل معاً لتحقيق مصلحة جميع الفئات التي يتألف منها الوطن العراقي». وبعد تلك التصريحات ذات المدلولات العميقة تقدمت قيادة الثورة الكردية بأربعة مطالب إلى مجلس قيادة الثورة هي:

- 1 - اشتراك البارتى في الحكومة بأربع حقائب وزارية على أن يُستبعد من الوزارة أي عنصر معادٍ للثورة الكردية بما فيه تنظيم المكتب السياسي.
- 2 - أن يكون الحكم ائتلافياً، ويضم ممثلين عن كافة الفئات الوطنية المخلصة.
- 3 - اصدار بيان من قبل الحكومة بحل القضية الكردية، على أن يكون الحد الأدنى للحل هو ما جاء في بيان 29 حزيران 1966.
- 4 - اصدار عفو عام عن جميع المحتجزين والسجناء السياسيين في كافة السجون والمعتقلات.

بعد ذلك جرت عدة لقاءات بين ممثلين عن النظام ووفد يمثل الثورة الكردية ضم في عضويته كلاً من:

- 1 - صالح اليوسفي.
- 2 - محسن دزئي.
- 3 - إحسان شيرزاد.

ولم تسفر تلك اللقاءات عن نتيجة تذكر، وإنما ساهمت في تعميق حدة الخلاف بين قيادة الثورة وحكومة البعث التي «حاولت الاستفادة من الإنقسام الكردي الداخلي وألقت بكل ثقلها وراء مجموعة إبراهيم أحمد/جلال الطالباني التي كانت بأمر الحاجة إلى الدعم الحكومي ضد قيادة البارزاني، وكان الدعم الحكومي يتضمن الاسناد العسكري والسياسي والمالي والمعنوي»<sup>(8)</sup>.

ومن بين أشكال الدعم التي قدمها النظام للبارتى/المكتب السياسي الاعتراف به كممثل رسمي للحزب الديمقراطي الكردستاني ومنحه امتياز اصدار صحيفة باسم (النور) صدر العدد الأول منها في 26 / 9 / 1968، وتعيين إبراهيم أحمد رئيساً للمجمع العلمي الكردي.

كما أصدر النظام العديد من القرارات التي كانت تمثل مطالب لثورة أيلول بالأساس

وذلك بهدف تدعيم مواقف البارتّي/المكتب السياسي وكسب الجماهير الكردية أو تحييدها على الأقل، فكان ذلك باعثاً لتجدد الاشتباكات المسلحة بين قوات المكتب السياسي وقوات الثورة الكردية في تشرين أول 1968 والتي تصاعدت حدتها في كانون أول من نفس العام، حيث عمد النظام إلى إغلاق صحيفة التآخي في 11/11/1968 وزج بالقوات المسلحة النظامية بما فيها القوة الجوية في المعارك الدائرة في كردستان، وقد لعبت قوات البارتّي/المكتب السياسي - التي اتسعت قاعدتها وازداد عدد مقاتليها - دوراً فاعلاً في السيطرة على العديد من المناطق، ورغم ذلك فإن موازين القوى ظلت على حالها في سوح القتال ولم تتأثر قوات الثورة الكردية بالضغط العسكري الحكومي وذلك بفعل المساعدات الإيرانية التي أخذت تنهال عليها بشكل لم يسبق له مثيل، وذلك بعد التدهور الحاد في علاقات نظام البعث بنظام الشاه الذي سارع إلى تقديم (35) ألف قطعة سلاح دفعة واحدة إلى قوات البارزاني، كما ارتفع حجم مساعداته المالية لقيادة الثورة لتصل إلى (250) ألف دينار عراقي شهرياً، فيما شرع نظام البعث هو الآخر بتقديم مختلف أشكال الدعم والمساعدة للقوى والشخصيات الإيرانية المناهضة لحكم الشاه وفي مقدمتها الجنرال تيمور بهختيار مؤسس جهاز المخابرات الإيرانية المعروف اختصاراً بـ(السافاك) عام 1957 وأول رئيس له والذي فرّ في وقت سابق من إيران ليصبح لاحقاً سياسياً في العراق، «وكان معروفاً بأنه عميل بريطاني بارز»<sup>(9)</sup>.

كما قام النظام عن طريق مكتب العلاقات العامة (جهاز المخابرات العامة) بتقديم وجبات من الأسلحة إلى الحركات المناهضة للشاه في منطقة بلوشستان الإيرانية عبر مقاطعة بلوشستان الباكستانية<sup>(10)</sup>، هذا عدا عن المساعدات التي كانت تقدم إلى المنظمات العربية في محافظة خوزستان الإيرانية (الأهواز).

وخلال تلك الفترة بدأ الاهتمام الأمريكي ينصب على الثورة الكردية في العراق وحسبما أوردته بعض المصادر فإن «موظفان أمريكيان، هما الجنرال انتوني ديفري وضابط يدعى بيركينز كانا يلعبان دور مستشارين للأكراد، وقد انضم إليهما فيما بعد أربعة أمريكيين آخرين»<sup>(11)</sup>، ويبدو أن تلك الاستشارات كانت تتم عن طريق الإيرانيين وليست بشكل مباشر إذ لم يتأكد بأي شكل من الأشكال تقديم واشنطن لأية مساعدة مالية أو عسكرية حتى ذلك الحين إلى الثورة الكردية التي جاء اهتمام الولايات المتحدة بها كجزء من اهتمامها بمتابعة مجريات الأحداث في العراق بعد خسارتها لرصيدها

داخل المجموعة التي استولت على السلطة في بغداد في 17 تموز 1968 والمتمثلة فيما عرف بكتلة ضباط القصر والتي أزيحت عن الحكم في 30/7/1968 ليحل محلها حزب البعث (جناح عفلق) بقيادة اللواء المتقاعد أحمد حسن البكر ربيب بريطانيا التي عملت من جانبها على ترسيخ وجود حزبه في السلطة بما يجعله قادراً على خدمة مصالحها في المنطقة خاصة بعد قرارها الانسحاب من منطقة شرق السويس في مدة أقصاها عام 1971، ومحاولة الولايات المتحدة الدوئية لملء الفراغ الناشئ من ذلك الانسحاب والاستثمار باستثمارات النفط في منطقة الخليج العربي التي تمتلك أكبر احتياطي من الطاقة في العالم.

وقد حاولت قيادة الثورة الكردية توظيف الصراع الدولي الدائر حول العراق بما يخدم أهدافها وذلك بتوجيه ضربة إلى منشأة شركة نفط العراق (I.P.C) وهي شركة مساهمة بإدارة بريطانية فقامت قوة من البيشمركة بقيادة المهندس سامي عبد الرحمن في آذار 1969 بقصف منشأة الشركة في كركوك بـ(117) قذيفة هاون من عيار (120 ملم) واستمر القصف لمدة ساعة و45 دقيقة متصلة، مما أدى إلى تدمير محطتي فصل الغاز في الموقع وإشعال النار فيهما مما تسبب في تناقص الإنتاج لمدة ستة أسابيع متواصلة.

وعن ذكرياته عن العملية يتحدث سامي عبد الرحمن فيقول: «في آذار 1969 وبعد عملية قصف المنشأة النفطية في كركوك رأيي نوري شاويس حيث كنت في (ناوبردان - مقر المكتب السياسي آنذاك) فطبع قبلتين على جيبني مهتاً ومباركاً النجاح الذي تحقق للثورة حيث توقفت بسبب تلك العملية الشعلة النفطية الخالدة التي كانت ترمز لحرق ثروة شعبنا وسرقتها من قبل الاحتكاريين والنظم الشوفينية الرجعية التي أعطتنا حصتنا منها قنابل ونابالم تسقط على رؤوسنا وتهدم بيوتنا على رؤوس أطفالنا» (12).

وكانت القوة المهاجمة لمنشأة نفط كركوك قد خضعت لتدريب مكثف على العملية بإشراف الرائد اسحق عبادي المستشار العسكري في البعثة الإسرائيلية لدى قيادة الثورة الكردية والذي شارك هو أيضاً باستطلاع المنشأة المستهدفة قبل توجيه الضربة إليها وإن كان لم يشارك شخصياً فيها، وقد سارع سامي عبد الرحمن إلى توجيه رسالة شكر إليه في 16/3/1963 أثناء ما كان يقضي إجازته في إسرائيل جاء فيها:

«صديقي الغالي.. أمل أن تكونوا جميعاً بخير، العملية كانت ناجحة، ونحن واثقون من أن نصيبك كان كبيراً، ولولا مشاركتك لما نجحت العملية» (13).

وكان سامي عبد الرحمن قد توجه بعد العملية بفترة قصيرة إلى تل أبيب «وقام عبادي بمرافقة سامي في جميع جولاته في إسرائيل، بما فيها اجتماعه برئاسة الحكومة غولدا مائير»<sup>(14)</sup>.

وكانت وتيرة القتال قد أخذت بالتصاعد بعد عملية كركوك في مختلف القواطع وازدادت الغارات الجوية على مواقع البيشمركة والقرى الواقعة تحت سيطرة الثورة، وفي ذروة المعارك أقدمت إيران الشاه على إلغاء معاهدة 1937 الحدودية من جانب واحد في 19 نيسان 1969، وهو إجراء صب في مصلحة الثورة الكردية وأربك النظام الذي اضطر إلى تشتيت جهده العسكري والأمني على الحدود مع إيران مما أثر على موقفه العسكري في كردستان الذي تحول من الهجوم إلى الدفاع، وبعد اكتساح البيشمركة لمواقع الجيش في مناطق سورداس ومركه وقلعة دزه أواخر عام 1969 بدأ التحول في مواقف قيادة النظام بشأن وسائل معالجة الوضع بعد أن وصل الحل العسكري إلى طريق مسدود.

## ■ المفاوضات

اضطر نظام البعث بعد أكثر من عام من القتال إلى التماس طرق أخرى للحل بعد أن تراكمت عدّة عوامل ضاغطة كانت تدفعه بهذا الاتجاه في مقدمتها العزلة الجماهيرية التي رافقت عودته مرة أخرى إلى السلطة عام 1968 بعد تجربته الأولى في الحكم عام 1963، والتي تركت انطباعاً سيئاً عنه في نفوس الناس وضعف قاعدته السياسية والتنظيمية فهو لم يكن عشية استلامه للحكم في 17 تموز 1968 سوى «حزباً صغيراً ومنبوذاً من قبل جميع القوى القومية والوطنية والديمقراطية في العراق»<sup>(15)</sup>، يُضاف إلى ذلك أن البعث كان حديث العهد بالسلطة ولم يكن لديه الوقت الكافي لتدعيم مكانته المهزوزة أصلاً في أجهزة الدولة المدنية والعسكرية.

والأهم من هذا وذاك الانعكاسات المباشرة للقتال على الصراع الخفي الذي بدأ يظهر داخل قيادة الحزب الحاكم والذي قسمها إلى جناحين مدني وعسكري، وكان الجناح المدني أكثر تماسكاً من الجناح العسكري الذي انقسم إلى خطوط، من أبرزها خط الفريق الطيار حردان التكريتي وزير الدفاع قائد القوة الجوية، وخط الفريق صالح مهدي عمّاش وزير الداخلية، وخط المهيب أحمد حسن البكر رئيس الجمهورية، الذي كان هناك

تحالف مستتر يربط بينه وبين الخطب الأقوى في الجناح المدني الذي يقوده صدام حسين التكريتي.

ويمكن تلمس آثار ذلك الصراع وانعكاساته من خشية القيادة القطرية للحزب الحاكم أو الأغلبية المدنية فيها تحديداً من أن يجبر الجناح العسكري بكافة خطوطه الوضع في كردستان من أجل فرض هيمنته على السلطة وتهميش دور الحزب وبالتالي الانقلاب عليه كما حدث عام 1963 عندما شارك كبار القادة العسكريين البعثيين عبد السلام عارف في إقصاء الحزب عن السلطة في 18 تشرين الثاني 1963 وعلى رأسهم أحمد حسن البكر الذي عُيِّن نائباً لرئيس الجمهورية ثم استقال، وحردان التكريتي الذي تولى منصب نائب القائد العام للقوات المسلحة قائد القوة الجوية، وصالح مهدي عماش الذي عُيِّن سفيراً في وزارة الخارجية، وكذلك اللواء طاهر يحيى واللواء رشيد مصلاح وجميعهم من البعثيين الذين انحازوا إلى جانب عبد السلام عارف في صراعه مع البعث لذلك عمدت الأغلبية المدنية في القيادة القطرية وفي خطوة استباقية إلى طرح مفاهيم تدعو إلى حل سلمي للقضية الكردية وذلك في التقرير الذي أعدته لجنة خاصة من بين أعضائها وطرح للمناقشة خلال جلسات المؤتمر القطري السابع المنعقدة أواخر كانون أول 1968 وأوائل كانون ثاني 1969 والتي اتخذ فيها العسكريون مثل أحمد حسن البكر وصالح مهدي عماش وحردان التكريتي موقفاً متشدداً من الثورة الكردية وقيادتها.

وقد استغل الجناح المدني في الفترة التي أعقبت المؤتمر عجز القادة العسكريين عن حسم الموقف لصالح النظام في جبهات الحرب في المضي قدماً بخطته الرامية إلى التمهيد لوقف القتال، وذلك بنشر ثلاث مقالات عن المشكلة الكردية في العراق وسبل حلها في أعداد مجلة البعث الداخلية (الثورة العربية) المخصصة لأعضاء الحزب فقط، وقد نشر المقال الأول في نيسان 1969 والثاني في أيار 1969، أما الثالث والذي تضمن خلاصة لما أريد به في المقالين السابقين ونشر في تشرين أول 1969 فقد جاء ليحمل جائزة الترضية لقيادة الثورة الكردية بإعلانه أن الحكم الذاتي هو الصيغة المثلى لحل القضية الكردية، فكان ذلك في حقيقته عبارة عن (كارت بلانش) مقدّم من البعث للثورة الكردية التي كانت قيادتها على دراية تامة بنقاط ضعفه والتي سبق لها أن وجهت الدعوة إلى كافة القوى الوطنية في العراق للتعاون معها من أجل اسقاطه وهو ما ورد في



بيان أصدره البارتي في 15 حزيران 1969 وليعقبه بيان آخر يحمل نفس المضمون في  
1969/9/11.

ولم يكتفِ قادة البعث بذلك وإنما أكدوا على موقفهم الجديد من الثورة الكردية في  
مقال افتتاحي نشرته صحيفة الثورة الناطقة بلسان الحزب الحاكم في 17/12/1969،  
ومما جاء فيه أيضاً: «انه كلما جاء حزب البعث إلى السلطة، تغير هدف الملا مصطفى من  
المطالبة بالحقوق القومية الكردية الأساسية إلى العمل لإسقاط النظام نفسه»<sup>(16)</sup>، مما يدل  
على حساسية الوتر الذي دقت عليه قيادة الثورة الكردية عندما دعت إلى إسقاط النظام  
واستطاعت من خلاله أن تعقر الجمل بما حمل.

وكان الاتحاد السوفيتي قد أخذ على عاتقه بالتنسيق مع جهات دولية معنية بالشأن  
العراقي تهيئة المقدمات الضرورية لإجراء مفاوضات بين النظام الحاكم في بغداد والثورة  
الكردية، فأرسل في تشرين أول 1969 «دارا توفيق من براغ حاملاً رسالة تدعو البارزاني  
إلى الدخول في مفاوضات مع حزب البعث»<sup>(17)</sup>. وبعد وصول تلك الرسالة إلى مقر  
قيادة الثورة الكردية نقلت إلى طهران بأمر من البارزاني لإطلاع الجنرال نعمة الله نصيري  
رئيس جهاز السافاك عليها، والذي توجه بدوره إلى حاج عمران للتباحث مع الملا  
مصطفى البارزاني بشأنها وقد أبدى البارزاني لرئيس المخابرات الإيرانية استعداده لرفض  
الوساطة السوفيتية مقابل عودة المساعدات الإيرانية إلى ما كانت عليه خلال الأشهر  
السابقة، وكانت إيران قد قلّصت فجأة سبل المساعدات التي كانت تقدّمها للثورة  
الكردية كإجراء احترازي بعد دخولها كطرف في المحاولة الانقلابية التي كان يجري  
الاعداد لها داخل العراق لاسقاط نظام البعث الحاكم.

وقد وعد الجنرال نصيري البارزاني بأن تعود المساعدات إلى ما كانت عليه، إلا أن  
وعوده لم تأخذ طريقها إلى حيز التنفيذ، فكان ذلك إضافة إلى الانهك والخسائر في  
الأرواح في صفوف المدنيين والبيشمركة جرّاء استمرار القتال مدعاة لاتخاذ الملا  
مصطفى البارزاني قراره بالموافقة على الوساطة السوفيتية التي جرى تحريكها على الأرض  
بتوجه عزيز شريف<sup>(18)</sup> الشخصية اليسارية المعروفة والوثيقة الصلة بالسوفيت سرّاً إلى  
منطقة راوندوز أواخر تشرين الأول 1969 عن طريق تنظيمات الحزب الشيوعي العراقي  
والبارتي ومنها إلى مقر قيادة الثورة الكردية في بالك (جومان، حاج عمران) وهو يحمل  
رسالة من أحمد حسن البكر رئيس الجمهورية إلى الملا مصطفى البارزاني الذي حمّله

بدوره رسالة جوابية إلى البكر، وبعد أن أنهى شريف مهمته قفل راجعاً في اليوم التالي إلى بغداد، فكانت تلك هي فاتحة الطريق للمفاوضات التي بدأت مقدماتها مع وصول وفد يمثل السلطة في أواسط تشرين الثاني 1969 إلى منطقة بالك ضم في عضويته كلاً من:

1 - سمير عبد العزيز النجم.

2 - فؤاد عارف.

3 - عزيز شريف.

وقد التقى الوفد «ببعض قادة الثورة الكردية وفي مقدمتهم البارزاني وأعرب السيد سمير عن رغبة الحكومة في فتح صفحة جديدة من العلاقات الطيبة مع القيادة الكردية واستعدادها للاعتراف بحق الشعب الكردي بالحكم الذاتي بدلاً من اتفاقية 29 حزيران»<sup>(19)</sup>.

وعلى إثر تلك الزيارة التي استمرت يوماً واحداً وكانت أول اتصال مباشر بين الجانبين قررت قيادة الثورة الكردية إرسال دارا توفيق الصالحي عضو المكتب السياسي للبارتي إلى بغداد، حيث التقى هناك بأعضاء القيادة القطرية لحزب البعث وفي مقدمتهم صدام حسين الذي لعب دوراً مهماً في المفاوضات التي جرت في وقت لاحق، ومن الجدير بالذكر ان اجتماعاً عُقد في بيروت في وقت سابق من عام 1969 بين دارا توفيق وميشيل عفلق أمين عام الحزب الحاكم أيد عفلق فيه منح الأكراد حكماً ذاتياً في إطار الجمهورية العراقية، وقد صرّح بذلك بقوله انه «ليس للحزب اعتراض على حق الأكراد في الحصول على نوع من الحكم الذاتي»<sup>(20)</sup>.

وبعد أن أكمل الصالحي لقاءاته في بغداد عاد إلى مقر قيادة الثورة التي وصلها وفد حزبي وحكومي برئاسة عبد الخالق السامرائي عضو القيادتين القطرية والقومية وعضو مجلس قيادة الثورة والذي يوصف بأنه منظر البعث في القطر العراقي، وضم الوفد المرافق له كلاً من الفريق حمّاد شهاب التكريتي رئيس أركان الجيش واللواء سعدون غيدان آمر موقع بغداد ومرتضى سعيد عبد الباقي عضو القيادة القطرية وزير الخارجية إضافة إلى عزيز شريف الذي عُيّن وزيراً للدولة في 31 كانون الأول 1969، وقد أجرى الوفد مباحثات مع وفد يمثل قيادة الثورة والبارتي برئاسة الملا مصطفى البارزاني حيث تم

الاتفاق بينهما على صيغة الحكم الذاتي من حيث المبدأ، وقد مهدت تلك الجولة من المباحثات للمفاوضات الحقيقية التي بدأت في بغداد مطلع كانون الثاني 1970 وترأس وفد الثورة الكردية فيها الدكتور محمود عثمان رئيس لجنة العلاقات الخارجية في المكتب السياسي ومستشار الملا مصطفى البارزاني، وضم الوفد أيضاً نجلي الملا ادريس ومسعود ومعظم أعضاء المكتب السياسي للبارتي، بعد ذلك جرت المفاوضات بالتعاقب بين بغداد (منطقة القصر الأبيض قرب الأمن العامة) وناوربدان مقر المكتب السياسي للبارتي وكان يترأس وفد النظام في تلك المفاوضات منابوتا إما الفريق الطيار حردان عبد الغفار وزير الدفاع أو الفريق أول صالح مهدي عماش وزير الداخلية، وشارك فيها معظم القياديين من الطرفين وقد شهدت جولات التفاوض تلك والتي كانت تسير ببطء خلافات حادة بين الفريقين حول العديد من المواضيع منها مطالبة وفد الثورة الكردية بإشراك الحزب الشيوعي العراقي الذي كان له آنذاك وجود عسكري في المناطق الخاضعة لسيطرة الثورة في المفاوضات الدائرة إلا أن وفد النظام رفض الطلب معللاً ذلك بكون الحزب الشيوعي حزباً عراقي الطابع وليس حزباً قومياً خاصاً بالأكراد حتى تكون هناك إمكانية لإشراكه في المفاوضات، إلا أن وفد الثورة أصر على موقفه وعن ذلك يتحدث الدكتور محمود عثمان فيقول: «وعند إلحاحنا على موضوع الحزب الشيوعي وخلق أزمة صغيرة بسبب هذا دُعينا كوفد إلى السفارة السوفيتية في بغداد، وطلب منا السفير السوفيتي أن لانجعل من هذه النقطة عقبة في طريق الحوار، وفي اليوم التالي جاءنا الاخوان الشيوعيون وقالوا الشيء نفسه»<sup>(21)</sup>.

ولم تقتصر وساطة السفير السوفيتي على حل ذلك الإشكال فحسب، وإنما تواصل دوره حتى المراحل الأخيرة من المفاوضات فكان يجتمع بالوفدين كلاً على حدة عند حدوث إشكالات للتقريب في وجهات النظر وتجاوز نقاط الخلاف، كما كان ليفغيني بريماكوف (رئيس المخابرات الخارجية الروسية من عام 1991 - 1996 ورئيس وزراء روسيا الاتحادية في وقت لاحق) حضوره في المفاوضات، وكان يعمل آنذاك مراسلاً لصحيفة البرافدا إلى جانب وظيفته الحقيقية كضابط في جهاز المخابرات السوفيتية (K.G.B.)، وقد لعب هو الآخر دور الوسيط بين الطرفين، وخلال سير المفاوضات وجد وفد الثورة الكردية أن الفرصة قد أصبحت سانحة أمامه لتسجيل المزيد من النقاط على وفد النظام فكانت «حقوق التركمان والمسيحيين مطلباً هاماً من المطالب التي أراد

البارزاني من الوفد الحكومي أواخر عام 1969 تسجيلها والإقرار بها خلال المفاوضات»<sup>(22)</sup>، إلا أن قيادة النظام أدركت ما يرمي إليه البارتي وخاصة فيما يتعلق بحقوق التركمان الذين يشكلون أكبر مجموعة قومية داخل مدينة كركوك فيما يشكل الأكراد أكبر مجموعة عرقية في عموم المحافظة، وذلك حسب إحصاء عام 1957، [راجع الوثيقة رقم 6]، فأصدر مجلس قيادة الثورة في كانون الثاني 1970 مرسوماً بمنح الحقوق الثقافية للمواطنين التركمان والناطقين بالسريانية حسب نص المرسوم، ولم يتوقف وفد الثورة الكردية عن طرح مقترحات اعتبرها النظام محرجةً له، وكان أشدها وقعاً عليه الاقتراح الذي يطالب بإجراء انتخابات ديمقراطية حرة في عموم العراق تطبيقاً لشعار البارتي (الديمقراطية للعراق والحكم الذاتي لكردستان)، فكان رد وفد النظام بأن «حزب البعث العربي الاشتراكي حزب ثوري ولا يؤمن بأساليب الأحزاب الليبرالية الغربية»<sup>(23)</sup>، فاكتمت وفد الثورة الكردية بتلك الإجابة مقابل موافقة وفد النظام على بعض مطالبه الأخرى ناسياً أو متناسياً أن الحريات العامة والانتخابات الحرة النزيهة هي الضمانة الوحيدة لحصول كافة العراقيين على حقوقهم كاملة غير منقوصة وفي مقدمتهم الأكراد.

ورغم الاتفاق على العديد من النقاط المدرجة على جدول المفاوضات إلا أن بعضها ظل عالقاً دونما حل ومن أهمها:

- مطالبة وفد الثورة الكردية بشمول محافظة كركوك بالحكم الذاتي وإصرار النظام على ارتباطها بالمركز. ومن الجدير بالذكر أن محافظة كركوك تتشكل تاريخياً من الناحية السكانية من عدة قوميات هي الكردية و التركمانية والعربية وقوميات أخرى وحسب إحصاء عام 1957 وهو المعتمد - المعيار - فإن نسبة الأكراد في لواء [محافظة] كركوك تبلغ 48,3٪ والعرب 28,2٪ والتركمان 21,4٪ وباقي القوميات من كلدان وسريان وأرمن وغيرهم فتبلغ 2,1٪.. لذلك سعى البعث الحاكم ومنذ بداية السبعينات إلى إجراء تغييرات واسعة في التركيبة الديمغرافية للمحافظة، وتسارعت وتيرة محاولاته تلك في الثمانينات حيث عمل على «نقل العرب من الوسط والغرب إلى المناطق النفطية في كردستان بإعطائهم امتيازات مغرية منها مسكن و20,000 دينار عراقي ومضاعفة الراتب الشهري مع منع الأكراد والتركمان في هذه المناطق من حق بناء المساكن ودخول أطفالهم المدارس

والعمل في المؤسسات الصناعية والمهنية...»<sup>(24)</sup>.

- تحديد المنطقة المشمولة بالحكم الذاتي.
- الاشتراك الفعلي من قبل ممثلي الثورة الكردية في السلطتين التشريعية والتنفيذية ممثلة بمجلس قيادة الثورة.
- عودة الأجهزة الأمنية إلى المناطق الخاضعة لسيطرة الثورة الكردية ودورها هناك.
- حرية البارتي في ممارسة النشاط الحزبي بين الأكراد من منتسبي القوات المسلحة التي أصبح العمل الحزبي فيها حكراً على الحزب الحاكم.

ولكن نقاط الخلاف تلك وخاصة «عدم تعيين حدود منطقة الحكم الذاتي وعدم اشتراك الأكراد في الهيئات القيادية كمجلس قيادة الثورة وغيرها من الهيئات الحساسة والمهمة في الدولة»<sup>(25)</sup> لم تكن حائلاً دون الوصول بالمفاوضات إلى شوطها الأخير، غير أن قيادة الثورة الكردية أثرت التريث وعدم التوقيع على وثيقة اتفاق نهائية بانتظار النتائج التي سوف تسفر عنها المحاولة الانقلابية التي كان يعد لها اللواء الركن عبد الغني الراوي نائب رئيس الوزراء الأسبق بمساعدة من إيران لإسقاط نظام البعث، والتي شارك في جانب من اجتماعاتها التحضيرية بابا علي الوزير الأسبق وممثل الثورة الكردية في طهران إلا أن فشل المحاولة وإعدام القائمين عليها من مدنيين وعسكريين في 20 كانون الثاني 1970 حمل قيادة الثورة على المضي في مفاوضاتها مع البعث الحاكم، والتي انتهت بالتوصل إلى اتفاق كان من المقرر أن يتم التوقيع عليه في بغداد يوم الرابع أو الخامس من شباط 1970، إلا أن «الحكومة نكثت بوعودها وقدمت اتفاقية جديدة تختلف تماماً عن تلك التي تم التوصل إليها في المباحثات»<sup>(26)</sup>، وهذا ما حمل وفد الثورة الكردية الذي كان يضم الدكتور محمود عثمان ونجلي الملا (إدريس ومسعود) وأبرز أعضاء المكتب السياسي للبارتي إلى ترك بغداد والعودة إلى مقر قيادة الثورة بعد أن قرروا قطع المفاوضات مع وفد النظام بشكل نهائي، لكن عودة عزيز شريف - وهو الوسيط الحاضر دائماً كلما مرّت المفاوضات بأزمة - مع الوفد جعل قرار الثورة الكردية قابلاً للرجعة وهذا ما تجلّى بالمذكرة التي رفعتها قيادة الثورة إلى النظام في 14 شباط 1970، وسلّمت له في 15 منه، وتضمنت نقداً للمشروع البديل الذي قدمه، لكنها أشادت بالمواقف الإيجابية من القضايا التي تم الاتفاق عليها.

وبعد أسابيع من التوقف والتي كانت في الحقيقة فترة مراجعة بالنسبة إلى قيادة البعث التي وازنت وهي تتماثل سقوط تجربتها في الحكم عام 1963 والتي كادت أن تتكرر في المحاولة الانقلابية التي أحبطت في كانون الثاني 1970 بين إبقاء الوضع على ما هو عليه والذي يعني بشكل أو بآخر عودة القتال الذي لم تكن مستعدة له وبين الموافقة على ما تم الاتفاق عليه وكان جازماً للتوقيع في 5 شباط فاختارت الطريق الثاني بكل ما يترتب عليه من تبعات، وتم كسر الجمود القائم بالزيارة التي قام بها صدام حسين نائب رئيس مجلس قيادة الثورة إلى جومان في 8 آذار 1970 واجتماعه بقيادة الثورة الكردية وعلى رأسها الملا مصطفى البارزاني حيث «أكد أن الحكومة مستعدة للمصادقة على كل الاتفاقات التي تم التوصل إليها»<sup>(27)</sup>. وكان صدام حسين يهدف من وراء سعيه لإتمام الاتفاق - رغم إدراكه المسبق بأن ذلك سيوسع من مناطق سيطرة الثورة الكردية ويجعلها دولة داخل الدولة - إلى الانطلاق بالجنح المدني الذي يقوده ليقف على قدم المساواة مع الجناح العسكري في قيادة الحزب والدولة والذي كان من أشد المعارضين للاتفاق مع الملا مصطفى البارزاني وحزبه، وهذا ما سيمكنه بالتالي من لحم نفوذ قادة الجيش وتقليم أظافرهم لاعتقاده أنهم يشكلون الخطر الحقيقي والدائم على خطّه وعلى النظام ككل.

ورغم الدور الذي لعبه صدام حسين والذي كان «جريئاً جداً في طروحاته ومواقفه»<sup>(28)</sup>، إلا أن مهندس الاتفاق الحقيقي كان «جورج براون الذي صاغ البيان أو أعد معظم بنوده»<sup>(29)</sup>، وكان براون وهو من دهاقنة السياسة البريطانية ووزير خارجية أسبق في حكومة العمال يتردد باستمرار على العراق منذ انقلاب 17 تموز 1968، وكان يجتمع خلال زيارته تلك بصدام حسين إما على انفراد أو بحضور طارق عزيز الذي كان الوحيد من أعضاء قيادة الحزب الحاكم الذي يحضر تلك الاجتماعات، وكما أفاد به مصدر مطلع فقد «كان حضور طارق عزيز لاجتماعات براون مع صدام حسين يشير حفيظة أعضاء المكتب الخاص لصدام وأعضاء في الحزب والسلطة، وكان غانم عبد الجليل عضو مجلس قيادة الثورة ومدير مكتب صدام مهموماً بالبحث عن فرص للعثور على ما يلقي الضوء على تلك الزيارات»<sup>(30)</sup>.

وكانت قيادة الثورة الكردية قد شهدت هي الأخرى تبايناً في الرأي حول الاتفاق حيث ظهر داخلها اتجاهان:

**الأول:** ويتمثل بالملا مصطفى البارزاني ونجمله إدريس، وكان لهذا الاتجاه تحفظاته

على عقد اتفاق مع نظام لا يمكن الركون إليه أو الوثوق بالتزاماته.

الثاني: ويضم حبيب محمد كريم ومحمود عثمان وسامي عبد الرحمن إلى جانب مسعود البارزاني، ويؤيد هذا الاتجاه الاتفاق مع نظام البعث الحاكم في بغداد.

«وفي ليلة 9-10 آذار 1970 تم توقيع الاتفاقية بين البارزاني وصدام في ناويردان بعد يومين من المناقشات، وفي مساء يوم 11 آذار أعلن الاتفاق رسمياً من إذاعة وتلفزيون بغداد»<sup>(31)</sup> من قبل أحمد حسن البكر رئيس الجمهورية [راجع الوثيقة رقم 7]، وتعهد فيه النظام ولأول مرة في تاريخ الدولة العراقية بمنح منطقة كردستان العراق حكماً ذاتياً، وذلك خلال فترة انتقالية أمدها أربع سنوات، كما تضمن البيان بنوداً سرية لم يكشف النقاب عنها، وكان وفداً يمثل قيادة الثورة الكردية قد توجه فور توقيع الاتفاقية في ناويردان إلى بغداد للمشاركة في الاحتفالات التي تلت الإعلان عنها ضمّ في عضويته كلاً من :

- 1 - إدريس البارزاني.
- 2 - مسعود البارزاني.
- 3 - الدكتور محمود عثمان.
- 4 - سامي عبد الرحمن.
- 5 - نافذ جلال حويزي.
- 6 - نوري صديق شاويس.
- 7 - صالح اليوسفي.
- 8 - محسن دزئي.
- 9 - دارا توفيق.<sup>أ</sup>

وقد ظهر إدريس ومسعود البارزاني والدكتور محمود عثمان وغيرهم من أعضاء وفد الثورة الكردية إلى جانب الرئيس أحمد حسن البكر والعديد من أعضاء قيادة البعث الحاكم وأيديهم متشابكة إلى الأعلى، وذلك من على منصة ساحة التحرير وسط العاصمة بغداد، والتي أحاطت بها حشود من تنظيمات البعث والبارتي التي استنفرت للتجمع حول الساحة، كما تشكلت لجنة السلام العليا من الجانبين للإشراف على تطبيق الاتفاق ضمنت في عضويتها كلاً من:

1 - مرتضى سعيد عبد الباقي الحديشي، رئيساً<sup>(32)</sup>.

2 - الفريق أول سعدون غيدان.

3 - نافذ جلال حويزي.

4 - صالح اليوسفي.

5 - سامي عبد الرحمن.

6 - دارا توفيق.

7 - عزيز شريف.

ولعل من أبرز النتائج التي أسفر عنها اتفاق آذار آناً وعلى الأرض تخلي النظام الحاكم السريع عن البارتى/المكتب السياسي ووقف كل أشكال الدعم المقدم له، ناهيك عن استبعاده أساساً من المفاوضات التي جرت مع قيادة الثورة الكردية، وذلك حسب رأي جلال الطالباني لسبيين رئيسيين «الأول عراقي والثاني عربي، في الموضوع العراقي تمسكنا بأن تكون مدينة كركوك من ضمن المنطقة الكردية، والموضوع الثاني عربي وهو موقفنا من عبد الناصر في أيام حرب الاستنزاف ونشر ذلك على الصفحة الأولى من جريدة (النور)، خصوصاً بعد قبوله مبادرة روجرز، مما دفعهم إلى شتمه ووصفه بـ(أبو رغال) أي الخائن. وعلى هذا الأساس استبعدنا من مفاوضات الحكم الذاتي التي أثمرت اتفاق 11 آذار 1970 بينهم وبين البارزاني. وبعدما أغلقوا جريدة النور عرضوا علينا أن نكون سفراء فرفضنا»<sup>(33)</sup>.

## ■ حصاد آذار

تركت اتفاقية 11 آذار 1970 رغم كل الظروف التي أحاطت بها بصماتها عميقاً على مختلف مناحي الحياة في القطر، وكان أهم ما تحقق منها وقف القتال في الشمال وبالتالي تجنيب البلاد المزيد من الخسائر في الأرواح والنفقات التي كانت تهدر من ميزانية الدولة على العمليات العسكرية. أما تأثيرها المباشر فكان على المناطق التي كانت مسرحاً للقتال حيث عم في ربوعها الأمن والاستقرار ورفع عنها الحصار الاقتصادي الذي أثقل كاهل المواطنين الذين كانوا يقطنون تلك المناطق والتي كانت محرومة بسبب الأوضاع الاستثنائية من أبسط الخدمات المقدمة إلى باقي أنحاء البلد.



أما على صعيد الثورة الكردية فإن الاتفاقية من وجهة نظر قادتها «نقلت الحركة القومية الكردية إلى مرحلة سياسية متقدمة. وبرز الحزب الديمقراطي الكردستاني والثورة الكردية على مسرح السياسة كقوة هامة ومؤثرة في سير الأحداث في الداخل وتحظى بالاحترام والتقدير لدى الكثير من الدول والحركات والأحزاب التقدمية والثورية في العالم»<sup>(34)</sup>.

ومن بين أهم ما حصده الثورة الكردية من تلك الاتفاقية:

1 - اعتراف السلطة الحاكمة بالبارتي بقيادة الملا مصطفى البارزاني كممثل وحيد للقومية الكردية في العراق، وله حرية العمل التنظيمي والثقافي بشكل علني، كما هو حال حزب السلطة، وقد استتبع ذلك قيام تنظيم المكتب السياسي بحل نفسه والاندماج بالبارتي (جناح الرئيس).

2 - تعيين خمسة وزراء من قادة البارتي في التشكيلة الوزارية برئاسة أحمد حسن البكر، هم:

1 - سامي عبد الرحمن، وزير شؤون الشمال.

2 - نوري شاويس، وزير الإسكان.

3 - صالح اليوسفي، وزير دولة.

4 - إحسان شير زاد، وزير البلديات.

5 - نافذ جلال حويزي، وزير الزراعة. وقد حلّ محسن دزئي محل الوزير نافذ جلال حويزي بعد وفاته على اثر حادث سيارة في 10/7/1972.

3 - عودة صحيفة التآخي إلى الصدور في بغداد لتصبح منبراً إعلامياً يخاطب منه البارتي الرأي العام العراقي بأسره، كما كانت أعداداً منها توزع في العالم العربي.

4 - إعادة المفصولين السياسيين مدنيين وعسكريين من منتسبي البارتي إلى أعمالهم مع احتساب مدة فصلهم لأغراض الترفيع والتقاعد.

5 - نزول قادة و منتسبي البارتي بكامل أسلحتهم إلى مدن وقرى المنطقة الشمالية.

6 - صرف مخصصات شهرية لقيادة البارتي مع إعفاء السيارات الخاصة التي يستوردها أعضاء المكتب السياسي واللجنة المركزية من الرسوم الجمركية.

7 - تخصيص رواتب شهرية لأفراد البيشمركة، بعد اعتبارهم أفراداً في تشكيلات

حرس الحدود بمقدار (15) دينار لكل واحد منهم، أي ما يعادل (50) دولاراً أمريكياً.

- 8 - انضمام مجاميع كبيرة من الفرسان إلى البارتي.
- 9 - تعيين عدد كبير من كوادرات البارتية في مناصب إدارية مهمة سواء في بغداد أو في المناطق ذات الأغلبية الكردية، فعلى سبيل المثال عُيِّن علي عبد الله محافظاً للسليمانية وعلي السنجاري محافظاً لدهوك.
- 10 - احتفاظ قيادة البارتية بقوات وأسلحة ثقيلة وجهاز إذاعة مع مقر مركزي قرب الحدود مع إيران.

## ■ المؤتمر الثامن

عقد البارتية مؤتمره الثامن في غمرة احتفالات النصر الذي تحقق في آذار وذلك في 1970/7/1 في منطقة ناوردان بحضور (488) مندوب يمثلون فروع الحزب ومنظماته المختلفة واستمر لمدة (6)، أيام وقد حضرت جلسة الافتتاح وفود عديدة منها:

- 1 - وفد الحزب الخليف حزب البعث العربي الاشتراكي، حزب السلطة.
- 2 - وفد الحزب الشيوعي العراقي للجنة المركزية.
- 3 - وفد الحزب الوطني الديمقراطي.
- 4 - وفد الحركة الاشتراكية العربية.
- 5 - وفد يمثل فصائل المقاومة الفلسطينية.
- 6 - وفود الأحزاب الكردية في الدول المجاورة.
- 7 - وفد الحزب الديمقراطي الكردي في لبنان.
- 8 - وفد جمعية الطلبة الأكراد في أوروبا والولايات المتحدة.
- 9 - الدكتور كامران بدرخان.

أفتتح المؤتمر أعماله بكلمة لرئيس الحزب الملا مصطفى البارزاني ثم بدأت بعد ذلك جلساته بالاستماع إلى:

- التقرير السياسي.

- تقرير عن شؤون الثورة والعلاقة مع السلطة.

- تقارير عن الشؤون التنظيمية والمالية.

وقد تم مناقشة تلك التقارير في اللجان التي انبثقت عن المؤتمر وتمت المصادقة عليها «كما أدخل المؤتمر بعض التعديلات على منهاج الحزب ونظامه الداخلي بشكل ينسجم مع الظروف السياسية الجديدة ومع تطورات الحياة الداخلية في الحزب، واتخذ مجموعة من القرارات والتوصيات الهامة الهادفة إلى تقوية الحزب ورفع درجة كفاءته على جميع المستويات»<sup>(35)</sup>.

ولتفويت الفرصة على أية محاولة قد تجري لتحدي أو لتفويض سلطة رئيس الحزب والذي سبق له وأن خاض تجارب مماثلة مع قيادات حزبية سابقة وخاصة في الأعوام 1959 و 1964 فقد جرى إدخال عناصر مختارة في قائمة الترشيحات التي عرضت على المؤتمر كان من بينها أسماء كل من إدريس ومسعود نجلي الملا مصطفى، ولم يكونا قبل ذلك منتسبين إلى الحزب، وقد جاء ترشيحهما دفعة واحدة للقيادة باقتراح من السيد علي الشريف الصديق المقرب للملا مصطفى البارزاني وذلك لحل الإشكاليات التي تظهر نتيجة الازدواجية بين عمل القيادة الحزبية ومقر البارزاني، وعلى هذا الأساس اتخذ قرار استثنائي بترشيحهما لعضوية اللجنة المركزية والمكتب السياسي دون المرور بقواعد التدرج الحزبي، ولضمان فوز العناصر الأخرى المرشحة للقيادة «جلبت بشكل غير شرعي إلى داخل قاعة المؤتمر الكثير من العناصر غير الحزبية وبدرجة أخذوا يشكلون ثلث المندوبين»<sup>(36)</sup>، وكانت نتائج الانتخابات قد جاءت على النحو التالي:

انتخاب الملا مصطفى البارزاني رئيساً للحزب بإجماع الأصوات.

كما فاز بعضوية اللجنة المركزية كل من:

1 - حبيب محمد كريم.

2 - الدكتور محمود عثمان.

3 - إدريس البارزاني.

4 - مسعود البارزاني.

5 - صالح اليوسفي.

6 - علي عبد الله.

- 7 - نوري شاويس.
  - 8 - سامي عبد الرحمن.
  - 9 - هاشم عقراوي، توفي في بغداد منتصف التسعينات.
  - 10 - إسماعيل ملا عزيز.
  - 11 - عزيز عقراوي.
  - 12 - فاخر ميركه سوري، (انضم بعد تركه الحزب الشيوعي أواخر الستينات الى البارتى ليصبح عضواً في لجنته المركزية ومسؤولاً للفرع الرابع في السليمانية).
  - 13 - فارس باوه.
  - 14 - رشيد سندي.
  - 15 - شكيب عقراوي، نائب مسؤول جهاز الباراستن.
  - 16 - عبد الوهاب الاتروشي.
  - 17 - علي سنجاري.
  - 18 - يد الله كريم.
  - 19 - دارا توفيق، (أعدم).
  - 20 - عبدول سوران، (اغتيال في آب 1981).
  - 21 - صديق أمين أفندي، (قتل).
  - 22 - نعمان عيسى البارزاني.
  - 23 - زكيه إسماعيل حقي (نائبة رئيسة اتحاد نساء العراق رئيسة اتحاد نساء كردستان).
  - 24 - علي عبد الله علي (علي هزان)، اعدم عام 1982.
- وبعد انتخاب أعضاء اللجنة المركزية التي قامت بدورها بعقد اجتماع انتخبت فيه المكتب السياسي للحزب والذي ضم كلاً من:
- 1 - حبيب محمد كريم، سكرتير اللجنة المركزية.
  - 2 - الدكتور محمود عثمان مسؤول لجنة العلاقات الخارجية.
  - 3 - إدريس البارزاني المشرف على المكتب العسكري.

4 - مسعود البارزاني المشرف على جهاز أمن واستخبارات الثورة (الباراستن).

5 - علي عبد الله.

6 - صالح اليوسفي مسؤول مكتب المنظمات الجماهيرية.

7 - نوري صديق شاويس.

وكان البارتي قد فتح أبوابه بعد المؤتمر لقبول عشرات الآلاف من المنتسبين الجدد دون أن يكون جهازه الحزبي مؤهلاً لاستيعاب ذلك الكم الهائل من الأعضاء الذين زج بهم في ميادين النشاط العلني بعد أن كان تنظيمه الحزبي قد تعود على النشاط السري منذ ثورة أيلول 1961 مما عرضه لأخطاء وأخطار شتى كان من بينها الاختراقات الواسعة التي تعرض لها من جهات عدة وخاصة من أجهزة النظام الأمنية التي استطاعت التغلغل في صفوفه واختراقه ابتداء من الكادر القيادي الذي التحق بعض أعضائه فيما بعد بالجانب الحكومي، ومروراً بمختلف مستويات التنظيم.

ولم تكن قيادة الثورة بغافلة عما يدور حولها وإن كانت تعوزها الكثير من التفاصيل، لذلك حاولت تلافي الأمر وذلك بحصر الصلاحيات بمقر البارزاني وهو «المقر الذي كان إدريس ومسعود يعملان فيه معاً ويمارس كل صلاحيات البارزاني تقريباً»<sup>(37)</sup>، ومن ذلك المقر كانت الصلاحيات توزع وبدرجات على أجهزة الثورة وفي مقدمتها:

1 - جهاز الباراستن، (أمن واستخبارات الثورة).

2 - لجنة العلاقات الخارجية التابعة للمكتب السياسي.

3 - أمراء (الهيزات) من قادة الجيش الثوري الكردستاني (قوات البيشمركة) ومعظمهم من البارزانيين.

وقد أدى هذا التفاوت في توزيع الصلاحيات وتهميش دور الحزب إلى تدمير الكادر الحزبي الذي أخذ يشكو من تركز الصلاحيات والإمكانات «في يد العناصر العسكرية وعناصر الباراستن المطيعة من غير نقاش لمقر البارزاني، وكون قيادة البارزاني تفضل العناصر غير المثقفة وغير القديمة في الحزب والثورة على غيرها وتفسح مجال التقدم أمامها، وذلك لكي تضمن طاعتها لها، وهكذا أخذ دور الحزب ووجوده في الثورة يضعفان يوماً بعد يوم وعلى جميع المستويات»<sup>(38)</sup> بحيث تحوّل إلى مجرد واجهة للثورة بعد أن كان عصبها المحرك وقلبها النابض بالحياة.

- 1 - صفحات من نضال الشعب الكردي، ص 26.
- 2 - مجلة الوسط، ع 355، في 1998/11/16.
- 3 - المصدر السابق.
- 4 - المصدر السابق.
- 5 - لمصدر السابق.
- 6 - المصدر السابق.
- 7 - المصدر السابق.
- 8 - صحيفة خبات، ع 780، في 1998/4/17.
- 9 - مجلة قراءات سياسية، ع 1، السنة الثالثة 1993، ص 15.
- 10 - قامت قوات الأمن الباكستانية في عهد رئيس وزراء باكستان الراحل ذو الفقار علي بوتو بتطويق مقر السفارة العراقية في كراچي واقتحامها برفقة موظفين من وزارة الخارجية الباكستانية تصاحبهم عدسات التلفزيون ومراسلي وكالات الأنباء والصحف حيث تم العثور بداخلها على كميات ضخمة من الأسلحة المعدة للإرسال عبر الحدود الباكستانية إلى إيران.
- 11 - مجلة قراءات سياسية، ع 1، في 1998/11/13.
- 12 - صحيفة خبات، ع 900، في 1998/11/13.
- 13 - الموساد في العراق ودول الجوار، ص 225.
- 14 - المصدر السابق.
- 15 - الطالباي، جلال: الدكتور الأناسي والقضية الكردية، ص 39.
- 16 - العراق والمسألة الكردية، ص 161-162.
- 17 - أمة في شقاق، ص 438-439.
- 18 - عزيز شريف: من مواليد 1909 في مدينة عانة محافظة الأنبار (الرمادي)، تخرج من كلية الحقوق في الثلاثينات، وتدرج في السلك القضائي حتى أصبح عضواً محكمة الاستئناف. من أوائل المنتسبين إلى المنظمات الماركسية في القطر وإلى جمعية الإصلاح الشعبي. شكل عام 1946 - بعد أن استقال من وظيفته - حزب الشعب الذي أجاز رسمياً ثم سُحبت إجازته في أيلول 1946. اختير بعد ثورة 14 تموز 1958 باعتباره من الوجوه اليسارية البارزة لرئاسة مجلس السلم والتضامن العراقي، وهو أحد واجهات الحزب الشيوعي العراقي ونائباً لرئيس مجلس السلم والتضامن العالمي، كما أصبح عضواً احتياطياً للجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي، وذلك في الاجتماع الموسع الذي عقدته في أيلول 1958، وفي عام 1960 مُنح جائزة لينين السوفيتية للسلم. اختفى عزيز شريف بعد انقلاب 8 شباط 1963 حيث تم إعدام شقيقه رحيم شريف عضواً للجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي. وفي أواسط الستينات لجأ إلى المناطق الخاضعة لسيطرة الثورة الكردية فاختار له البارزاني - وكان صديقاً شخصياً له - داراً لسكنه مجاورةً لداره إكراماً له، وخلال فترة إقامته تلك «سافر أياًماً وأسابيع متواصلة على ظهور البغال وسيراً على الأقدام لكي يحمل رسائل الثورة الكردية إلى أصدقائها في الخارج»،

[المسألة الكردية في العراق، ط4، ص9، إصدار دار أراءات].

- 19 - صفحات من نضال الشعب الكردي- تاريخ مؤتمرات الحزب- ص27.
- 20 - العراق والمسألة الكردية، ص159.
- 21 - صحيفة الحياة، ع 11569، في 1994/10/21.
- 22 - صحيفة خبات، ع 891، في 1998/9/11.
- 23 - نشرة بعنوان (لماذا تبقى الحقائق مكتومة عن الشعب الكردي).
- 24 - حول القضية الكردية في العراق، ص 29-30.
- 25 - تقييم مسيرة الثورة الكردية وانهايارها والدروس الغير مستخلصة منها، ص40.
- 26 - العراق والمسألة الكردية، ص 165.
- 27 - صحيفة خبات، ع870، في 1998/4/17.
- 28 - صحيفة خبات، ع938، في 1999/8/20.
- 29 - العلوي، حسن: أسوار الطين (في عقدة الكويت وأيدولوجيا الضم)، ط1، ص108، دار الكنوز الأدبية، بيروت، 1995.
- 30 - المصدر السابق، ص107.
- 31 - صحيفة خبات، ع870، في 1998/4/17.
- 32 - مرتضى سعيد عبد الباقي الحديثي: عضو القيادة القطرية، عضو مجلس قيادة الثورة، سفير سابق في موسكو، وزير خارجية أسبق، أعدم عام 1981 بعد صدور حكم عليه بالسجن هو وشقيقه كردي سعيد عبد الباقي أمين سر فرع ذي قار لحزب البعث الحاكم.
- 33 - مجلة الوسط، ع355، في 1998/11/16.
- 34 - صفحات من نضال الشعب الكردي، ص27-28.
- 35 - المصدر السابق، ص28.
- 36 - تقييم مسيرة الثورة الكردية وانهايارها والدروس والغير المستخلصة منها، ص17.
- 37 - نفس المصدر السابق.
- 38 - المصدر السابق، ص18.





## الفصل العاشر

### **اتفاقية أذار في أنابيب الاختبار**

- نوايا مبينة.
- خروقات متبادلة.
- حلفاء الأمس أعداء اليوم.



## ■ نوايا مبيتة

ما أن انتهت كرنفالات آذار حتى بدأت تظهر حقيقة نوايا كل طرف ومدى جديته في الالتزام ببنود البيان، فمن جهة الحزب الديمقراطي الكردستاني فقد «تبين فيما بعد أن قيادة البارزاني استخدمت البيان لتثبيت سلطتها في كردستان وزيادة المساعدات من الجهات الخارجية، وكان واضحاً منذ البداية أنها تهتم بتقوية العلاقة مع الجهات الخارجية أكثر من اهتمامها ببيان آذار أو بتقوية التعاون مع القوى والأحزاب الوطنية التقدمية في العراق مما أعطى حججاً قوية للسلطة للتوصل من تنفيذ البيان الذي لم تكن تريده أصلاً وأدى إلى خلق أزمة مع الجهات العراقية الأخرى أيضاً»<sup>(1)</sup>.

وكانت إيران في مقدمة الدول التي سعت قيادة الثورة الكردية إلى إدامة الصلة بها رغم أنها لم تكن راضية عن الاتفاق من الأساس، حيث بقيت قنوات الاتصال والحدود مفتوحة معها كما استمرت العلاقة مع الدولة العبرية كما كانت في السابق، فقد «بعث البارزاني إلى إسرائيل تقريراً حول المفاوضات، وتطرق إلى السلام الناجم عن تلك المفاوضات كنصف مصدق ومؤمن به، وقال: توقعاتي عن الاتفاق ليست كبيرة ولا أشعر بالسعادة منه»<sup>(2)</sup>.

ومن الجدير بالذكر أن حجم البعثة العسكرية الإسرائيلية لدى قيادة الثورة الكردية قد تقلص بعد التوقيع على اتفاقية آذار إلا أنها واصلت عملها بعد أن «طلب البارزاني من عبادي (الرائد اسحاق عبادي) مواصلة الاتصالات والعلاقة مع إسرائيل، ويقول العبادي: كان البارزاني يدعوني بابه وكنت أنا أدعوه أبي»<sup>(3)</sup>.

وبسبب الظروف والأوضاع التي استجدت فقد عمد الإسرائيليون إلى تسليم

المستشفى الميداني الذي أنشأوه إلى مسؤولي البارتى وغادر مديره الدكتور غبرائيل ديناري كردستان العراق إلى إسرائيل عن طريق إيران، كما غادر الرائد إسحاق عبادي الأراضي العراقية هو الآخر بعد أن طعنه مجهول بسكين في 16/6/1970 فنقل وهو بحالة خطيرة إلى إيران للعلاج ومنها إلى إسرائيل، وبذلك لم يعد للبعثة الإسرائيلية من وجود في المنطقة الشمالية من العراق، وكانت آخر مهمة قامت بها هي بناء محطة بث إذاعي حديثة قرب الحدود مع إيران بحيث يجري تشغيلها في حال تجدد القتال.

أما من جهة النظام الحاكم فقد كشف عن حقيقة نواياه «بعد مرور بضعة أشهر على التوقيع على اتفاقية آذار عام 1970، حيث ظهرت علامات التآمر ومنها محاولات تزوير سجلات إحصاء عام 1957 في منطقة كركوك الغنية بالنفط والتي كانت تؤكد أن 85٪ من سكان كركوك وتوابعها هم من الأكراد. ثم وصلت معلومات تؤكد أن هناك محاولات لاغتيال البارزاني وبعض القادة الأكراد»<sup>(4)</sup>، وكانت أولها تلك التي جرت لاغتيال إدريس البارزاني أواخر عام 1970 بإطلاق النار على سيارته في بغداد أعقبها المحاولة الشهيرة لاغتيال قائد الثورة الكردية ورئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني الملا مصطفى البارزاني والتي عُرفت بمؤامرة العلماء حيث استخدم فيها النظام مجموعة من رجال الدين كأداة لتنفيذ المحاولة دون علمهم، وكانت بدايتها عندما توجه ثلاثة من علماء الدين يوم 15/9/1971 بتكليف من مسؤولي النظام إلى مقر البارزاني في حاج عمران للقيام بوساطة ظاهرها إزالة الخلافات بين النظام الحاكم وقيادة الثورة الكردية فاستقبلهم البارزاني «وتحدثوا معه ثم عرضوا عليه فكرة أن يزوره وفد آخر أكبر من هذا الوفد ونظراً إلى خلفية الرجل الدينية كان يستلطف اللقاء بأشخاص مثلهم، لذلك وافق على طلبهم وأعطاهم تصريحاً يسمح لهم في التجول في كردستان وعدم التعرض لهم»<sup>(5)</sup>.

وبعد مضي (14 يوماً) على تلك الزيارة توجه وفد آخر مكون من (9) من علماء الدين من السنة والشيعة إلى حاج عمران لاستكمال الوساطة التي بدأها الوفد الأول وكان من بين أعضائه:

- 1 - السيد عبد الحسين مهدي الدخيلي.
- 2 - الشيخ عبد الوهاب الأعظمي.
- 3 - الشيخ عبد الجبار الأعظمي.

4 - الشيخ إبراهيم الخزاعي.

5 - الشيخ هادي الخزرجي.

6 - الشيخ المظفر.

وقد وصل الوفد إلى المقر في الساعة الرابعة وخمس وأربعين دقيقة عصرًا بسيارتين إحداهما (شوفرليت) والأخرى (تويوتا) يقودهما كما تبين لاحقاً إثنان من ضباط مديرية الأمن العامة التي كان يديرها آنذاك اللواء ناظم كزار، وكان البارزاني في تلك الساعة في منزله ومعه نجله مسعود والدكتور محمود عثمان فطلب منهما أن يتوجها إلى دار الضيافة لاستقبال الوفد ريثما ينتهي هو من حلاقة ذقنه، وفيما توجه الاثنان إلى دار الضيافة التفت مسعود إلى الدكتور عثمان وقال له «لدي عمل في المقر وأفضل أن لا آتي معك»<sup>(6)</sup>، فتوجه الدكتور محمود لوحده لاستقبال الضيوف وعند لقائه بهم أخبروه بأنهم رسل خير وأنهم اجتمعوا بالمسؤولين في بغداد قبل مجيئهم إلى الحاج عمران «لكنهم لم يتطرقوا إلى التفاصيل»، وقالوا انهم جاؤوا لمقابلة (أبو إدريس) متمنين أن يحصل الصلح بين الطرفين ويذول التوتر «بسبب محاولة اغتيال إدريس ابن الملا العام الماضي»<sup>(7)</sup>.

وبعد عشرة دقائق حضر الملا لوحده إذ أنه اعتاد على عدم اصطحاب حرسه الشخصي عند استقباله لضيوفه، وبعد إلقاء التحية و تبادل السلام قدم له أحد أعضاء الوفد هدية هي عبارة عن نسخة فاخرة من القرآن الكريم طبع ديوان رئاسة الأوقاف وكتاب آخر عن الشريعة الإسلامية فتقبلها شاكرًا، بعد ذلك بدأ الحديث وفي الأثناء دخل أحد العاملين في المقر وهو يحمل أقداح الشاي، فبدأ أولاً بالشيخ هادي الخزرجي الذي كان يجلس قبالة البارزاني الذي «ما إن تفوّه بأول كلمة وهي أشكركم حتى استغل الخزرجي فرصة وقوف الحارس أمامه وطققة أكواب الشاي فضغط على زر جهاز التسجيل المربوط حول بطنه إذ كان قيل له في بغداد أن عليه أن يسجل كل ما يقوله الملا كاملاً وإذا بالخزرجي ينفجر وتتطاير أشلاؤه وسط الغرفة وتمتلئ الغرفة بدخان خائف»<sup>(8)</sup>، كما قُتل ثلاثة آخرين من أعضاء الوفد كانوا جالسين إلى جانب الخزرجي، وأصيب رابع بجروح خطيرة وسط دهشة وذ هول الجميع، وعلى الأثر سارع الملا مصطفى البارزاني والدكتور محمود عثمان الذين لم يصابا بأذى إلى مغادرة القاعة وعند الباب لمحهما السائقين من بعيد «فقال أحدهما للآخر ذاك هو الملا لا يزال حياً»<sup>(9)</sup>، فقام الثاني بإلقاء

قنبلة يدوية عليهما أدت إلى مصرع أحد الحراس وجرح 14 آخرين فيما أصيب الملا بجروح خفيفة في وجهه من أثر الشظايا. وفي الحال بادر حرس المقر إلى إطلاق النار عليهما فقتل أحدهما في الحال فيما أصيب الثاني بجروح قاتلة، كما دلفت مجموعة أخرى من الحرس إلى قاعة الضيوف لتفتح النار بغزارة على من بقي حياً من أعضاء الوفد ظناً منهم أن لهم ضلعاً فيما يحدث، وفي الأثناء أصدر البارزاني أوامره إلى الحرس بعدم الإجهاز على الناجين، إلا أن كل شيء كان قد انتهى وأسفرت الواقعة التي أشبه ما تكون بمشاهد الأفلام السينمائية المرعبة عن مصرع كافة أعضاء الوفد التسعة وضابطا الأمن (السائقان) وأحد حرس البارزاني وجرح أربعة عشر آخرين منهم، وبعد ربع ساعة على الحادث «انفجرت سيارة التويوتا أوتوماتيكيا قرب الغرفة التي التقى فيها الملا بالوفد الأول قبل عشرة أيام فهدمتها»<sup>(10)</sup>، مما لفت الانتباه إلى سيارة (الشوفوليت) فتطوّع أحد السائقين العاملين في المقر وهو يوشو عقراوي إلى إبعادها عن المكان بعد ذلك تم فحصها من قبل خبراء مختصين فوجد فيها صواريخ موجهة في محل الأضواء الخلفية وديناميت تحت المقاعد.

وفي مساء نفس اليوم 1971/9/29 قام وفد إسرائيلي ضم اللواء تسفي زامير رئيس جهاز الموساد يرافقه أحد كبار ضباطه هو ناحوم آدموني الذي تولى فيما بعد رئاسة الجهاز بزيارة الملا مصطفى البارزاني لتهنئته بسلامته والاطمئنان على صحته - وكان الوفد قد وصل لتوّه قادماً من إيران في زيارة عمل إلى مقر قيادة الثورة - فاستقبلهم الملا وهو في حالة من الهياج والغضب قائلاً لهما: «لقد أرادوا أن يقتلوني ويقتلوا الدكتور محمود عثمان الموجود معي ثم يقتلوا ابني إدريس، وهذه المحاولة ليست الأولى لقتل إدريس فقد حاولوا قتله في بغداد في العام الماضي، وكانوا سيقتلون مسعود»<sup>(11)</sup>، ثم توجه بالسؤال إلى زامير وادموني قائلاً: «ما العمل؟.. ما العمل؟..» فأجابه زامير: «بأن عليه أن لا يتأثر كثيراً وأن يدرس رد فعله جيداً قبل أن يقدم على أي خطوة لأن جميع الخيارات مفتوحة أمامه»<sup>(12)</sup>.

وكان الرئيس أحمد حسن البكر قد أرسل في 1971/9/30 الدكتور أحمد عبد الستار الجوّاري وزير التربية إلى حاج عمران لتهنئة البارزاني على سلامته، فقال له الملا: «أنت إنسان طيب القلب ولا تعرف الحقيقة، صدام ونظام الحكم وراء هذه العملية»<sup>(13)</sup>.

وكانت تلك المحاولة قد شكلت نقطة تحوّل في العلاقة بين قيادة الثورة الكردية والنظام الحاكم في بغداد لتصل بها إلى طريق مسدود بحيث «صارت لدى البارزاني قناعة تامة بأنه لا يمكن أن يتفاهم مع حكومة البعث العراقي أبداً والقناعة تولدت عنده منذ محاولة اغتيال ولده إدريس، لكنها هذه المرة اكتملت، لذلك اندفع بشكل أكبر في العلاقة مع إسرائيل»<sup>(14)</sup>.

وكان الوفد الإسرائيلي برئاسة اللواء زامير قد قام بجولة في منطقة راوندوز يرافقه مسعود البارزاني وشخص آخر وذلك لدراسة الانتشار العسكري لوحدات الجيش العراقي ميدانياً، وبعد انتهاء زيارة رئيس الموساد التي اتفق خلالها على إعادة تنشيط العلاقة بين الجانبين والتي مرت بفترة من الخمول بعد اتفاقية آذار، قررت قيادة الثورة إرسال وجبة من البيشمركة إلى إسرائيل للتدرّب على الأسلحة الثقيلة، وذلك خلال زيارة العقيد جدعون التشولر إلى حاج عمران الذي قام «بجولة في المنطقة التي قد تدور فيها المعارك فحص خلالها جسوراً معينة وفيما إذا كانت قادرة على حمل الدبابات ودرس في جولة أخرى أساليب الهجوم ضد القوة العراقية في راوندوز كما راقب تلك القوة»<sup>(15)</sup>.

وقد شهدت تلك الفترة وصول العديد من الوفود والشخصيات الإسرائيلية إلى حاج عمران منهم ايجال ادموني مدير شعبة الاستيطان في الوكالة اليهودية، وقد بحث خلال زيارته تلك إمكانية تطوير الإنتاج الزراعي والحيواني في مناطق الثورة، إلا أنه خرج من تلك الزيارة بانطباع مفاده «أن الإنتاج الزراعي ورغم أهميته للشعب الكردي لا يحتل مكانة هامة في تفكير الزعامة (الكردية) لأن المسألة الوحيدة التي تقض مضاجع البارزاني هي المساعدات السياسية والعسكرية الأمريكية»<sup>(16)</sup>. لكن التطور الأهم الذي طرأ على علاقة الثورة الكردية بإسرائيل هو عودة البعثة العسكرية الإسرائيلية إلى التواجد في مناطق الثورة برئاسة أحد كبار ضباط المخابرات الإسرائيلية هو (شبتاي شبيط) الذي أصبح في التسعينات رئيساً للموساد.

## ■ خروقات متبادلة

لم تعد الأزمة بين الثورة الكردية والنظام الحاكم في بغداد مجرد أزمة ثقة كما كانت في بدايتها، وإنما تحولت إلى صراع مستمر ما لبث أن طغت وقائمه على وسائل إعلام

الطرفين حيث شهدت صفحات جريدتنا الثورة لسان حال البعث الحاكم والتآخي الناطقة باسم البارتي مساجلات حامية تابعها الرأي العام باهتمام بالغ لأنها عبرت عن المستوى الذي بلغته العلاقة بين الحزبين المتحالفين وآفاقها المستقبلية، وفيما يلي جانباً من التهم التي وجهها البارزاني للسلطة كما وردت في صحيفة التآخي:

1 - محاولة اغتيال الملا مصطفى البارزاني رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني في 29/9/1971، وجددت المحاولة أيضاً في 15/2/1972، كما أطلقت النار في بغداد على سيارة إدريس البارزاني عضو المكتب السياسي للحزب عضو لجنة السلام العليا.

2 - إطلاق النار على مقر الحزب في الموصل بعد أسابيع من إعلان بيان آذار ومطاردة قواعد وأعضاء اللجنة المحلية للبارتي في خانقين وكركوك ومهاجمة مراكز الفروع الحزبية من قبل الجيش الذي استخدم الطائرات والمدفعية الثقيلة في عملياته العسكرية كما حصل في سنجار وبارزان ومنطقة الشيخان.

3 - طرد 80 ألف مواطن كردي فيلي من البلاد وتهجيرهم بالقوة إلى إيران بعد مصادرة كل أموالهم التي قدرت بـ 40 مليون دينار عراقي، وذلك في عامي 1971 و1972 مع ان الحزب الديمقراطي الكردستاني بنى قضيتهم حيث نص منهاج الحزب على العمل على إنهاء مشكلة جنسيات الأكراد الفيلية المستحقين لها بالولادة والتجنس. ومن الجدير بالذكر ان الموضوع أثير في المفاوضات التي سبقت بيان آذار وحصل خلالها الوفد الكردي المفاوض على وعد بأن يقوم وزير الداخلية بالنظر في قوائم يقدمها الحزب الديمقراطي الكردستاني وتتضمن أسماء الأكراد الفيلية المستحقين للجنسية العراقية لتصدر بها قرارات متابعة بعد استيفائها للشروط القانونية.

4 - عدم إفساح المجال للحزب الديمقراطي الكردستاني للمشاركة بالحكم والسلطة التشريعية ممثلة بمجلس قيادة الثورة كما نصّت عليه اتفاقية آذار.

5 - رفض مجلس قيادة الثورة لمرشح الحزب الديمقراطي الكردستاني المحامي حبيب محمد كريم سكرتير اللجنة المركزية للحزب الديمقراطي الكردستاني لمنصب نائب رئيس الجمهورية بحجة أن أباه عراقي بالتجنس.



- 6 - حرمان الحزب الديمقراطي الكردستاني من ممارسة النشاط التنظيمي والسياسي داخل صفوف القوات المسلحة وتعقيب وملاحقة العسكريين المنتمين للبارتي واتساع نطاق المطاردة بعد الإعلان عن مشروع ميثاق العمل الوطني.
  - 7 - خطف واعتقال الأعضاء النشطين والمتحمسين في البارتي وتعريضهم للتعذيب النفسي والجسدي، وقد اتخذت اللجنة المركزية للبارتي قراراً اعتبرت فيه كل اعتراف تنتزعه أجهزة الأمن والاستخبارات بالقوة من العضو الحزبي غير مخل بشرف العضوية.
  - 8 - تشجيع قيام منظمات وأحزاب كردية تقف في مقابل الحزب الديمقراطي الكردستاني ودعمها من قبل السلطات الحكومية والسماح لنشراتها بالتهجم على البارتي وقيادته.
  - 9 - التسلل إلى صفوف تنظيمات البارتي بغية تشتيتها، وكذلك العمل على أضعاف القيادة وتفكيك وحدتها.
- أما اتهامات النظام للبارتي والتي نشرت على صفحات جريدة الثورة في عددها الصادر في 18/10/1972 فكانت:
- 1 - استمرار تدفق الأسلحة الخفيفة والثقيلة على قوات البيشمركة عن طريق إيران وتوزيع تلك الأسلحة على منتسبي البارتي وأنصاره ومؤيديه والامتناع عن تسليم الأسلحة التي تم الاتفاق على تسليمها للسلطة بموجب بيان آذار.
  - 2 - إرسال عدد من الطلبة الأكراد من منتسبي البارتي إلى الكليات العسكرية الإيرانية بعد توقيع اتفاق آذار.
  - 3 - تعاون عناصر من البارتي مع الاستخبارات الإيرانية ضمن الأراضي العراقية وزيادة نشاطاتها في جميع المناطق الواقعة تحت نفوذ الحركة الكردية المسلحة وما رافقها من تسليم عناصر المعارضة الإيرانية اللاجئة إلى العراق إلى سلطات الشاه.
  - 4 - تبادل الزيارات بين قيادة البارتي وبالأخص لجنة الشؤون الخارجية التابعة للمكتب السياسي وبين المسؤولين الإيرانيين.
  - 5 - ارتكاب جرائم قتل وخطف واغتصاب من قبل عناصر متمية إلى البارتي، وهناك إحصائيات بذلك قدمتها السلطة إلى قيادة البارتي.

- 6 - إيواء أحزاب وحركات معادية لحزب البعث، وتزويدها بالمال والسلاح كتنظيم الحزب الشيوعي العراقي - القيادة المركزية.
- 7 - قيام قياديين من المكتب السياسي واللجنة المركزية بإجراء اتصالات مع سوريا وغيرها من البلدان المعادية لنظام الحكم، والمشاركة بنشاطات معادية خارج العراق.
- 8 - التصدي للقوات المسلحة في المنطقة الشمالية ولأجهزة الأمن والاستخبارات العاملة هناك وتحريض العسكرين الأكراد على الهرب من وحداتهم والاحتفاظ بسجون في المناطق الخاضعة لسيطرة البارتني.
- 9 - تقمّص دور المعارضة وتوجيه اعلام البارتني في وجهة مضادة لسلطة البعث، يشير إلى هذا الدور حملة التثقيف الحزبي في النشرات الداخلية كمجلة (الكادر) وفي الصحف الحزبية كصحيفة شمس كردستان والتآخي.

## ■ حلفاء الأُمس أعداء اليوم

لم تتأثر علاقة الثورة الكردية بعد اتفاقها مع البعث الحاكم في 11 آذار بالحزب الشيوعي العراقي - اللجنة المركزية.. الحليف الذي قاتل معها في خندق واحد منذ عام 1963 والذي كان لم يزل حتى ذلك الحين في حالة مجابهة مع نظام البعث، إلا أن التطور الذي طرأ على علاقة نظام الحكم بالاتحاد السوفيتي والذي بلغ ذروته بالتوقيع على المعاهدة العراقية السوفيتية في نيسان 1972 قد ألقى بظلاله على علاقة السوفييت بالثورة الكردية من جهة وعلى علاقة الحزب الشيوعي بالبعث الحاكم من جهة أخرى والتي شهدت علاقتهما تقارباً كبيراً انتهى بالتوقيع على ميثاق الجبهة الوطنية والقومية التقدمية في 17/7/1973، ورغم ان الحزب الشيوعي العراقي حاول اقناع البارتني بالانضمام إلى الجبهة المذكورة «إلا أن قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني رفضت تلك الصيغة الجبهوية التي يكون فيها حزب البعث صاحب السلطة الحقيقية بينما يلعب هو والحزب الشيوعي دور الشريك الثانوي»<sup>(17)</sup>.

وكرر على مشاعر العزلة التي انتابته بسبب انتقال الشيوعيين إلى صف النظام أخذ البارتني يطالب ونكاية بالحزب الشيوعي العراقي «أن يقتصر الحوار بشأن الجبهة بين من يمثل القوميتين الرئيسيتين في العراق أي البارتني والبعث»<sup>(18)</sup>، في حين كان البارتني يلح

على النظام في مفاوضات آذار 1970 بضرورة إشراك الشيوعيين فيها.

ولم تقتصر ردود فعله هذه عند هذا الحد وإنما قرر توجيه ضربات محسوبة إلى الحزب الشيوعي العراقي وعلى دفعات، وصدرت الأوامر باعتقال مجاميع من الشيوعيين واخفائهم وتم التنفيذ بقيام أحد القادة العسكريين للثورة وهو عيسى سوار البارزاني أمر هيز زاخو باختطاف 12 طالباً شيوعياً أنهموا دراستهم حديثاً في الاتحاد السوفيتي، وكانوا في طريق عودتهم من سوريا إلى العراق عن طريق زاخو وذلك في آب 1973، حيث تمت تصفيتهم إضافة إلى اثنين آخرين من أعضاء تنظيم الحزب الشيوعي العراقي - القيادة المركزية، وذلك بعلم الملا مصطفى البارزاني الذي كان «يعتقد بأن هذه المعركة الجانبية قد تكون مفيدة لأنه كان يتصور انها ستؤدي إلى أن تهتم الولايات المتحدة الأمريكية بالثورة أكثر وتقدم لها المزيد من المساعدات»<sup>(19)</sup>. كما شن جهاز الباراستن حملة اعتقالات طالت العديد من الشيوعيين الأكراد وخاصة المعلمين منهم في مناطق زاخو والشيخان ومناطق أخرى من بادنان.

وقد أسفرت تلك الحوادث عن تأزم علاقات الحزب الشيوعي بشدة مع البارتني، ومن ثم أدت إلى حدوث مصادمات مسلحة بين قوات الثورة الكردية ووحدات الأنصار التابعة للحزب الشيوعي العراقي في منطقة السليمانية أواخر عام 1973 لحقت خلالها خسائر جسيمة بقوات الأنصار رغم الدعم الحكومي المقدم لها والذي اقتصر على التمويل والتسليح.

وعلى إثر ذلك شنت قيادة الثورة الكردية حملة شاملة ضد تنظيمات الحزب الشيوعي العراقي والتي كانت في تداخل مع تنظيمات البارتني في عموم المناطق الكردية مما أجبر الشيوعيين إلى الإلتجاء إلى المناطق الخاضعة لسيطرة النظام ولم تقتصر حملة البارتني على الحزب الشيوعي العراقي - اللجنة المركزية - فقط وإنما شملت التنظيمات الماركسية المناهضة للسلطة أيضاً فقد قام علي عبد الله عضو المكتب السياسي للبارتني محافظ السليمانية بتسليم خمسة من أعضاء جيش التحرير الشعبي وهو تنظيم ماركسي يؤمن بالكفاح المسلح إلى سلطات النظام أوائل عام 1974 والتي قامت بإعدامهم وبانتهاء تلك الحملة الضروس تركزت القطيعة بين الحزب الشيوعي العراقي - اللجنة المركزية وقيادة الثورة الكردية والحزب الديمقراطي الكردستاني.

- 1 - تقييم مسيرة الثورة الكردية وانهيائها والدروس والعبر المستخلصة منها، ص 40.
- 2 - الموساد في العراق ودول الجوار، ص 245.
- 3 - المصدر السابق، ص 247.
- 4 - مجلة المجلة، ع 572، في 1991/1/23، مقابلة مع مسعود البارزاني رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني.
- 5 - مجلة الوسط، ع 299، في 1997/10/20.
- 6 - نفس المصدر السابق.
- 7 - نفس المصدر السابق.
- 8 - نفس المصدر السابق.
- 9 - نفس المصدر السابق.
- 10 - نفس المصدر السابق.
- 11 - الموساد في العراق ودول الجوار، ص 11.
- 12 - المصدر السابق، ص 12.
- 13 - مجلة الوسط، ع 299، في 1997/10/20.
- 14 - المصدر السابق.
- 15 - الموساد في العراق ودول الجوار، ص 270.
- 16 - المصدر السابق، ص 273.
- 17 - الخرسان، صلاح: صفحات من تاريخ الحركة الشيوعية في العراق، ص 147، دار الفرات بيروت 1993.
- 18 - نفس المصدر السابق.
- 19 - تقييم مسيرة الثورة الكردية وانهيائها والدروس والعبر المستخلصة منها، ص 48، مصدر سابق.

## الفصل الحادي عشر

### **النكسة**

- ما بين العامل الدولي والإقليمي.
- الاستعداد للمجابهة.
- معركة المصير.
- دبلوماسية الكواليس.
- الإنهيار.



## ■ ما بين العامل الدولي والإقليمي

لم يمضِ عامان على اتفاقية آذار 1970 حتى بات في حكم المؤكد أن ذلك الاتفاق الذي وُصف في حينه بأنه جاء في إطار التحالف الاستراتيجي بين حزب البعث العربي الاشتراكي والحزب الديمقراطي الكردستاني قد وصل إلى طريق مسدود، ليس بسبب النوايا المسبقة للطرفين الموقعان عليه وما تبعها من خروقات متبادلة واختلاف في تفسير بنوده فحسب وإنما بسبب تقاطع التحالفات الخارجية لكل طرف، والتي جاءت بالنتيجة على حساب الطرف الآخر؛ من ذلك عقد المعاهدة العراقية السوفيتية التي اعتبرها الملا مصطفى البارزاني بأنها جاءت بالضد من الثورة الكردية، وهو ما أدلى به لصحيفة الفيغارو الفرنسية في مقابلة أجرتها معه في 1972/4/21 جاء فيها قوله: «إن التقارب السوفيتي العراقي يأتي على حسابنا، فكميات الأسلحة الهائلة التي سيزود السوفيت العراق بها لن تُستخدم ضد إيران التي يقيم السوفيت معها علاقات جيدة جداً وأيضاً لن تُستخدم ضد الإسرائيليين الذين لن تقوم بغداد بمهاجمتهم أبداً رغم التصريحات التي تُطلق بهذا الصدد وسيقوم العراقيون باستخدام هذه الأسلحة ضدنا نحن»<sup>(1)</sup>.

ومن الجدير بالذكر أن السوفييت أبلغوا قيادة الثورة الكردية عن طريق وفودهم التي كانت تتردد على حاج عمران والتي كانت تضم في الأغلب دبلوماسيين وضباط استخبارات وصحفيين بقرب توقيع المعاهدة المذكورة مع نظام بغداد، إلا أن إسرائيل لعبت دوراً فعالاً في إقناع الملا مصطفى البارزاني برفض أي مبادرة أو تفسير قد يقدمه السوفيت له حول الدواعي والأسباب التي حدت بهم إلى عقد معاهدة للتعاون والصدقة ذات بعد عسكري مع نظام بغداد «ففي الحادي والثلاثين من آذار أعلنت

شخصية إسرائيلية رفيعة البارزاني بموقفها على النحو التالي:

ان التوجيهات السوفيتية إليك هي تهديد جاء لخدمة المصالح السوفيتية فقط فالسوفيت معنيون بالحصول على موطن قدم للمشاركة في لعبة القوى الداخلية، أضف إلى ذلك إن أي تواجد سوفيتي يرمي إلى إضعاف قوتكم ونضالكم.

وأضافت الشخصية الإسرائيلية: ومن الجائز أن يؤدي الاهتمام السوفيتي بما يجري في بلادكم إلى زيادة الاهتمام الأمريكي بقضيتكم، هذا إذا صمدتم أمام هذه المحاولة السياسية مثلما صمدتم حتى الآن في قضية الحرب والسلام، ولاشك لدينا في أن هذا هو الاختبار الحقيقي لك ولزعامتك وللحركة الكردية كلها، إننا ومنذ عرفنا الآلام التي تتحملونها ونحن نقف إلى جانبكم وخصوصاً في أيام الحرب الصعبة، وأملنا أن يؤدي دعمنا والأسلحة التي زودناكم بها والتدريبات في نجاح نضالكم العسكري، ذلك النضال الذي ألحق الهزيمة بالجيش الذي سعى لتدميركم<sup>(2)</sup>.

وقد وعدت تلك الشخصية الإسرائيلية البارزة البارزاني «بأن حكومة إسرائيل وإضافة إلى موقفها ودعمها لكم ولشعبكم ستستغل قدرتها للعمل لدى الولايات المتحدة وجهات أخرى من أجل صالحكم ومن أجل إثارة اهتمامها بما يدور في بلادكم، ويجب أن نؤكد على أن هذه المهمة ليست سهلة وتتطلب زمناً طويلاً»<sup>(3)</sup>.

ونظراً إلى أن إسرائيل كانت تدرك تماماً طبيعة السياسة الأمريكية حيال الثورة الكردية وحرصها على عدم التدخل المباشر في الصراع الدائر بينها وبين الحكومات التي تعاقبت على السلطة في بغداد لاسيما وأن الدعم الإيراني والإسرائيلي كان يغنيها عن ذلك لهذا فإن الإدارة الأمريكية تعمدت عدم فتح قناة اتصال رسمية ومباشرة مع قيادة الثورة إلا «في شهر تشرين الثاني من العام 1971 حين تمكن البارزاني من إقامة علاقة مع المسؤول السياسي في السفارة الأمريكية في بيروت توماس كارولان، لكن واشنطن شددت على وجوب أن يقتصر دوره في هذه العلاقة على الاستماع إلى ما يقوله الأكراد وعلى عدم تقديم النصح إليهم وبالطبع عدم تقديم أي وعود بمساعدتهم»<sup>(4)</sup>.

وقد سعت إسرائيل لإحداث تحول في السياسة الأمريكية حيال الوضع القائم في كردستان العراق من خلال إقناع واشنطن وبمساعدة من شاه إيران لكي تدخل كطرف مباشر في دعم الثورة الكردية، فتوجهت غولدا مائير رئيسة وزراء إسرائيل لهذا الغرض سراً إلى طهران في نيسان 1972 وقبل وقت قصير من الزيارة التي كان يعتزم الرئيس



الأمريكي نيكسون ووزير خارجيته الدكتور هنري كسينجر القيام بها إلى العاصمة الإيرانية والتي كان من المقرر أن تبدأ في 1972/4/30 بعد انتهاء زيارتهم إلى موسكو، وقد لاقى مشروع مائير كل التجاوب من شاه إيران الذي بادر من جانبه إلى الطلب من الرئيس نيكسون بعد وصوله طهران «تقديم أسلحة إلى الأكراد في العراق قائلاً: إن مثل هذه المساعدة يمكن أن توجه إلى العراقيين ضربة شديدة دون الدخول معهم في حرب مباشرة أو إثارة وتحريض الأكراد الإيرانيين ودون تحريض العرب في خوزستان»<sup>(5)</sup>.

وقد وافق الرئيس الأمريكي من حيث المبدأ على اقتراح الشاه، وتم تأكيد تلك الموافقة بعد عودته إلى واشنطن بإرسال وزير الخزانة جون كونالي<sup>(6)</sup> إلى طهران لهذا الغرض. ومن الجدير بالذكر ان الدكتور كيسنجر لعب دوراً هاماً في دفع الإدارة الأمريكية للموافقة على مقترح الشاه ويشير «ديفيد كمحي أحد أهم ضباط الاستخبارات الإسرائيلية آنذاك إلى أنه (تم اطلاق كيسنجر باستمرار) على الجهود الإسرائيلية والإيرانية المبذولة (لتشجيع البارزاني ودعمه) قبل أن (ننجح في إقناعه بالانضمام إلينا، على الرغم من معارضة وزارة الخارجية الأمريكية)»<sup>(7)</sup>.

وكان الشاه قد استدعى الملا مصطفى البارزاني إلى طهران في حزيران 1972 في أعقاب زيارة الرئيس الأمريكي نيكسون إليها وأبلغه بموافقة الولايات المتحدة على مساعدته، وكان ذلك هو غاية ما تمناه البارزاني وسعى إلى الوصول إليه منذ اندلاع الثورة التي قادها في أيلول 1961، لذلك قرر التوجه إلى واشنطن للإطلاع مباشرة من كبار المسؤولين الأمريكيين على ما تم الاتفاق عليه في طهران، إلا أن الإدارة الأمريكية رفضت طلبه لما قد تسببه تلك الزيارة - حتى لو كانت سرية - من إحراجات للولايات المتحدة. وبعد تلقيه للرد الذي كان وراءه الدكتور كيسنجر نفسه قرر البارزاني إرسال وفد يمثله إلى واشنطن ليقوم بالمهمة التي كان يعتزم هو القيام بها، فتوجه الوفد الذي ضم في عضويته كلاً من الدكتور محمود عثمان ونجمله إدريس إلى تل أبيب أولاً، وهو في طريقه إلى الولايات المتحدة حيث عقد عدة اجتماعات مع المسؤولين السياسيين والأمنيين في إسرائيل وعلى رأسهم اللواء تسفي زامير رئيس الموساد وكبار مساعديه باعتبار أن جهاز الموساد هو المسؤول مباشرة عن العلاقة مع الثورة الكردية في العراق. بعد ذلك واصل الوفد رحلته إلى الولايات المتحدة التي وصلها في تموز 1972 ليبدأ بعقد سلسلة من الاجتماعات مع عدد من كبار المسؤولين في الإدارة الأمريكية منهم ريشارد هيلمز رئيس

وكالة المخابرات المركزية (C.I.A) والجنرال الكسندر هيغ جونيور كبير موظفي البيت الأبيض والعقيد ريشارد كندي مساعد مستشار الرئيس الأمريكي لشؤون الأمن القومي. وعن ما دار في اللقاء الذي عقد مع هيلمز في مقر وكالة المخابرات المركزية في لانغلي في ولاية فرجينيا يقول الدكتور محمود عثمان: «ان هيلمز قال لنا بوضوح انه استقبلنا فقط لأن الشاه طلب من الحكومة الأمريكية مساعدتنا، وطالما ان الشاه مستمر في سياسته هذه فإن الولايات المتحدة ستستمر بدورها باتباع هذه السياسة»<sup>(8)</sup>، ولاستماله الولايات المتحدة وتشجيعها على تقديم الدعم للثورة الكردية «عرض البارزاني السماح للخبراء الأمريكيين بالتنقيب عن مكامن النفط والمعادن بما فيها اليورانيوم في كردستان، وأعرب عن استعداده لدراسة منح المزيد من امتيازات استخراج الخامات المعدنية في حال توصل الولايات المتحدة والأكراد إلى تفاهم سياسي»<sup>(9)</sup>.

إلا أن تلك العروض السخية لم تغيّر من الخطط الأمريكية التي تركت ملف الثورة الكردية في العراق بيد الشاه الذي ارتكزت سياسته بهذا الشأن في جوهرها على إجهاض أية محاولة أو مشروع يمكن من خلاله أن يحصل أكراد العراق على حكم ذاتي حقيقي، ناهيك عن تأسيس دولة كردية في شمال العراق وإن كان في الوقت نفسه حريصاً كل الحرص على الإمساك بورقة الثورة الكردية وذلك للضغط بها على النظام الحاكم في بغداد، وهو ما كانت ترمي إليه السياسة الأمريكية حيال العراق والقائمة منذ ذلك الحين على مبدأ الاحتواء المزدوج للنظام ومعارضيه في آن واحد، وبناء عليه فقد باشر الشاه العمل باتجاهين الأول مع الثورة الكردية حيث واصل تقديم المساعدات المالية والعسكرية لها مشجعاً قيادتها على إبداء المزيد من التصلب في مواقفها من نظام البعث.

والثاني بطرح المبادرة تلو الأخرى على النظام الحاكم في العراق عبر القنوات الدبلوماسية السرية وبمعزل عن قيادة الثورة الكردية معرباً فيها عن رغبته في «إحلال السلام بين الدولتين شريطة موافقة حكومة العراق على الإلغاء العلني لانفاكية السيطرة العراقية التامة على شط العرب، وفي التقرير الذي قدمته وكالة المخابرات الأمريكية إلى الرئيس الأمريكي أفادت بأن الشاه نقل الاقتراح إلى العراقيين عبر وزير خارجية دولة ثالثة»<sup>(10)</sup>، وترافق مع عروض الشاه تلك وقوع أحداث ومتغيرات على صعيد السلطة في العراق كانت لها دلالاتها، من أهمها المحاولة الانقلابية التي قام بها اللواء ناظم كزار عضو القيادة القطرية مدير الأمن العام والمشرف على تنظيمات الشرطة والأمن في

المكتب العسكري القطري في الثلاثين من حزيران 1973، والتي توجه إثر فشلها إلى الحدود الإيرانية مع مجاميع من منتسبي الأجهزة الأمنية بقصد اللجوء إلى الأراضي الإيرانية حيث تمت مطاردته واعتقاله في منطقة زرباطيه الحدودية، وتأتي محاولة كزار للجوء إلى إيران في وقت كانت فيه العلاقة بين البلدين تمر بأسوأ فتراتها وكان من المفترض أن يكون كزار شخصياً بحكم موقعه على رأس الأجهزة الأمنية والتي تمثل روح النظام وذراعه الضارب من أشد المعادين للشاه ونظامه، لاسيما وأنه كان مسؤولاً بشكل مباشر عن النشاط المضاد لإيران في قيادة البعث الحاكم، ومع ذلك توجه صوب الأراضي الإيرانية دون أن يخشى مقايضته بواحدة من صفقات الشاه السرية مع نظام (البكر - صدام).

ولعل هناك ما يلقي بعضاً من الضوء على ذلك المسلسل الدراماتيكي من الأحداث والذي أدى إلى الإطاحة بشخصيات بارزة في قيادة النظام في مقدمتهم عبد الخالق السامرائي عضو القيادتين القطرية والقومية وعضو مجلس قيادة الثورة الذي اتهم بالضلوع في المحاولة وإلى إعدام محمد فاضل عضو القيادة القطرية وأحد كبار مسؤولي المكتب العسكري القطري وهو هبوط طائرة هيلكوبتر عسكرية إيرانية في الأرض العراقية قبل إنها ضلت طريقها وكانت تحمل على متنها عدداً من كبار الضباط وذلك قبل فترة قصيرة من المحاولة الانقلابية وقد تم احتجازهم والتحقيق معهم من قبل اللواء كزار باعتباره أرفع مسؤول أمني قبل أن تتم إعادتهم إلى بلادهم دون أن تعلم أية جهة بما دار في ثنايا التحقيق، ومن بين الظواهر التي رافقت مبادرات الشاه الاستعداد الذي كان يديه الجناح المدني في قيادة النظام وعلى رأسه صدام حسين للقبول بما تتضمنه تلك المبادرات من مطالب بما فيها التنازل عن السيادة على شط العرب، وهو ما كان يعتبر في العلن من المحرمات في قاموس البعث لا بل أن صدام حسين خطى خطوات عملية بهذا الاتجاه عندما طلب «في بداية سنة 1973 من البارزاني أن يرسل ابنه مسعود إلى بغداد للإلتقاء به وضمن ذهابه ورجوعه من الناحية الأمنية، وكان من ضمن الكلام الذي أرسله إلى البارزاني بعد أن يثس من ذهاب مسعود أنه يجب أن لا يجبرهم موقف الأكراد على القيام بتنزلات لإيران في شط العرب وبعض المناطق العراقية الأخرى مقابل قطع مساعداتها عن الثورة الكردية»<sup>(11)</sup>، غير أن قيادة الثورة وعلى رأسها الملا مصطفى البارزاني كانت تعتقد أن هناك جهات دولية سوف تتدخل لمنع الدول الإقليمية الداعمة

للثورة وفي مقدمتها إيران من اتخاذ أية خطوة من هذا النوع، وكان المقصود بتلك الجهات هي «الولايات المتحدة الأمريكية التي كان للبارزاني ثقة كبيرة بها، وكان رأيها هذا يستند إلى تحليل خاطئ للوضع الدولي لم يأخذ نقطة هامة بنظر الاعتبار وهي أن السياسة الأمريكية والإيرانية واحدة من الناحية الاستراتيجية في المنطقة»<sup>(12)</sup>، وأن نظام الشاه هو أحد الركائز الأساسية لواشنطن في منطقة الخليج والشرق الأوسط.

## ■ الاستعداد للمجابهة

لم تعد هناك أية إمكانية في احتمال توصل البعث الحاكم والثورة الكردية إلى صيغة نهائية لما تم الاتفاق عليه في آذار 1970 والذي كان أقرب ما يكون في حقيقته إلى الهدنة المؤقتة منه إلى الاتفاق النهائي. ومع اقتراب موعد تنفيذ البيان أخذ كل طرف بالاستعداد لمواجهة كل الاحتمالات بما فيها المجابهة المسلحة والحرب الشاملة والتي كان من المؤكد أنها سوف تختلف في طبيعتها ونتائجها عن كل جولات القتال السابقة، وضمن هذا التوجه قام النظام وفي محاولة منه لضعاف الثورة الكردية وحزبها الديمقراطي الكردستاني بتشكيل تنظيم حزبي يحمل نفس الاسم ضمت نواته عدداً من أعضاء اللجنة المركزية للبارتي الذين التحقوا خلال تلك الفترة بالنظام لخلافهم مع قيادة الثورة وشخص البارزاني، كان من أبرزهم المقدم عزيز عقراوي وهو من أوائل ضباط الجيش الذين التحقوا بالثورة الكردية حيث تولى العديد من المسؤوليات القيادية فيها منها مسؤول القاطع الثالث (قاطع كركوك) ومسؤول المكتب العسكري في مجلس قيادة الثورة الكردية، كما سبق له وأن زار إسرائيل وشارك في مناورات عسكرية قام بها الجيش الإسرائيلي، وبعد التحاقه صدر مرسوم جمهوري بتعيينه وزيراً للدولة.

كما التحق بالنظام أيضاً هاشم حسن عقراوي الذي أصبح من قيادات ذلك الحزب الكرتوني وهو مصطلح شعبي سائد في كردستان العراق يطلق على الأحزاب الكردية التي تصنعها السلطة والتي عادة ما ترتبط بشكل مباشر بالأجهزة الأمنية. وقد حاول النظام إضفاء هالة من الاعتبار على ذلك الحزب الذي صنعه فأصدر باسمه صحيفة أطلق عليها اسم (العراق)، كما قام بضمه إلى جبهته الوطنية إلى جانب الحزب الشيوعي العراقي.

وكانت القطيعة قد تكرست بين النظام والثورة الكردية بعد أن أخفقت المفاوضات

التي أجراها إدريس البارزاني في بغداد مع صدام حسين أوائل عام 1974 صدر على إثرها قرار من مجلس قيادة الثورة بحل لجنة السلام المشتركة وتشكيل لجنة أخرى بدلاً عنها باسم اللجنة العليا لشؤون الشمال [راجع الوثيقة رقم 8].

كما أبلغ النظام قيادة الثورة الكردية عن عزمه على تطبيق بيان آذار في الموعد المحدد له وهو الحادي عشر من آذار 1974، وبذلك أصبحت الثورة أمام خيارين لا ثالث لهما فإما أن تتجاوز الخط الأحمر الذي رسمته لنفسها وتبادر إلى تسليم ما بحوزتها من أسلحة وتتخلى عن المناطق الخاضعة لسيطرتها لنظام ما فتئ يتحين الفرص للانقضاض عليها والبطش بجماهيرها وبذلك تحكم على نفسها سلفاً بالإعدام، وإما أن ترفض مشروع النظام، وفي هذه الحالة تكون المجابهة العسكرية أمراً لا مفر منه، وكان ذلك في تقدير قيادة الثورة أهون الشرين مع إدراكها المسبق بأن التوازن العسكري هذه المرة يميل لصالح النظام لذلك أخذ البارزاني يحاول طمأنة بعض القيادات الحزبية والعسكرية - التي كانت تتوجس من الخيار العسكري - إلى متانة الوضع فكان يقول «للمسؤولين في الثورة بأنه يقاتل نظام بغداد بالسلح الذي يقاتله به هذا النظام، مما شجع على المساهمة في تمهيد الجو لاستئناف القتال الذي كان نظام بغداد يخطط له وقال هذا بشكل رسمي في اجتماع أعضاء اللجنة المركزية وأمراء الهيزات في قرية قصري قبل استئناف القتال بثلاث أشهر، ولم يسمح بمناقشة تقرير المكتب العسكري عن الوضع والذي كان قد حلله بشكل واقعي وموضوعي إلى حد كبير في ذلك الاجتماع»<sup>(13)</sup>.

ولم يكن رهان البارزاني على المواجهة العسكرية حتى اللحظة الأخيرة نابعاً من فراغ أو من رغبة في تجدد القتال بقدر ما كان اعتماداً على ضمانات قدمتها له وكالة المخابرات المركزية الأمريكية (C.I.A)، «يقول البارزاني في أعقاب انهيار التمرد لليست اكولس أحد نشطاء حقوق الإنسان في نيويورك مبرراً قراره: كنت أدرك أن قيام العراق بشراء كل تلك الكميات من الطائرات من الاتحاد السوفيتي موجه ضدنا، وفي تلك الآونة قدم مسؤول من وكالة المخابرات الأمريكية إلى قيادتي وقال لي: نحن نؤيد أهدافك، الحكومة العراقية لاتعتزم الوفاء بوعودها وهي تخطط لشن هجمة شديدة جداً ضدكم، وحكومة الولايات المتحدة على استعداد تام لمساندتكم، وإذا شئت هجوماً الآن فسوف نقف خلفك بكل قوتنا»<sup>(14)</sup>. وفي محاولة لكسب المزيد من المساعدات الأمريكية والإيرانية والإسرائيلية والاستعداد أكثر للمعركة القادمة حاولت قيادة الثورة الكردية اقناع النظام

بتمديد فترة تطبيق قانون الحكم الذاتي الذي تقرر أن يصادق عليه مجلس قيادة الثورة، وهذا ما تم بحثه في آخر اجتماع للجنة المركزية للبارتي قبل بدء القتال، ونوقشت فيه كيفية التصرف لإزاء مشروع قانون الحكم الذاتي الذي أعلنه النظام والذي حدد فيه منطقة الحكم الذاتي من دون إجراء الإحصاء اللازم الذي كان قد اتفق عليه في 11 آذار 1970، وتقرر في الاجتماع إرسال إدريس البارزاني على رأس وفد من البارتي إلى بغداد حاملاً معه اقتراحاً يقضي بتأجيل إعلان قانون الحكم الذاتي لمدة عام آخر ريثما تجري مفاوضات ومداولات أخرى ربما تسفر عن حل سلمي للخلافات الرئيسية بين الطرفين.

وبعد وصول الوفد إلى بغداد يوم 1974/3/8 اجتمع إلى صدام حسين الذي أبلغه بأن على الثورة الكردية القبول بالصيغة التي تقرر لقانون الحكم الذاتي، وأعاد على الوفد الرسالة التي سبق وأن أرسلها عام 1973 إلى قيادة الثورة محذراً من أنه إذا نشب القتال ولم يتمكن الجيش من حسمه فإن نظامه سوف يلجأ إلى الاتفاق مع شاه إيران، إلا أن قيادة الثورة لم تأخذ ذلك التحذير النهائي بعين الاعتبار مستبعدة أي اتفاق قد يعقد بين النظامين العراقي والإيراني على حسابها نظراً لحالة العداء المستحكمة بينها ولكثرة المساعدات الإيرانية التي أخذت تنهال على الثورة، وعن ذلك يتحدث الدكتور محمود عثمان قائلاً:

«في العام 1974 أعطينا أسلحة كثيرة ومهمة كصواريخ (ساغر) الروسية التي تدمر الدبابات وهي فعالة جداً وصواريخ (سام 7) المحمولة على الكتف لإسقاط الطائرات وفوجئنا بكثرة السلاح ونوعيته ثم تبين لنا أن الإيرانيين يجرون مفاوضات مع النظام العراقي تحت العباءة أنتجت فيما بعد اتفاقية الجزائر»<sup>(15)</sup>، وفي يوم 11 آذار 1974 صادق مجلس قيادة الثورة على الصيغة النهائية لقانون الحكم الذاتي لمنطقة كردستان [راجع نص القانون في الوثيقة رقم 9]، فبادرت قيادة الثورة الكردية من جانبها إلى رفضه في بيان صدر من المكتب السياسي للبارتي يوم 1974/11/13 [راجع نص البيان في الوثيقة رقم 10]، ورغم تأكيد قيادة الثورة على مائة تحالفاتها الخارجية فإن أوساطاً من داخل صفوف الثورة كانت تبدي شكوكاً حول ذلك، وعشية تجدد القتال «جادل بعض الكوادر الكردية الحذرة طويلاً البارزاني والمقرين منه في جدية الضمانات التي تلقوها بشأن حصول الأكراد على المساعدات الخارجية اللازمة، لكن البارزاني وابنه

إدريس والدكتور عثمان اکتفوا بتأكيد وجود ضمانات كافية من دون إعطاء أي تفاصيل أخرى»<sup>(16)</sup>.

وبعد أن أصبحت المعركة على الأبواب «التحق بالثورة الكردية في آذار 1974 مئات الآلاف من الناس الذين تركوا منازلهم في المدن الكبيرة والقصبات وسمي هذا الزحف (بالانتفاضة التاريخية) في أول عدد مجلة (الكادر) صدر آنذاك، فقد التحق بصفوف الثورة جميع الهيئات الإدارية في مدن وقصبات كردستان وجميع أجهزة الشرطة والمحاكم والمؤسسات الحكومية ومئات الأطباء والمهندسين والمحامين والضباط والمثقفين وخيرة الأدباء والكتاب والفنانين «مثلاً بينهم 63 عضواً في اتحاد الأدباء الأكراد وعلى رأسهم صالح اليوسفي»، كذلك التحق بالثورة آلاف المعلمين وعشرات الآلاف من الطلبة من مختلف المستويات الدراسية حتى الجامعية منها، مثلاً التحق من جامعة السليمانية وحدها 23 أستاذ من حملة شهادة الدكتوراه و10 أساتذة من حملة شهادة الماجستير و17 من حملة شهادة البكالوريوس و16 موظفاً إدارياً ومهندساً إضافة إلى عدد من الأساتذة من الجامعات الأخرى وعضوين عاملين في المجمع العلمي الكردي و3 أساتذة من حملة شهادة الدكتوراه وحامل شهادة ماجستير عادوا من خارج كردستان (أي من خارج العراق)، عدد طلبة الجامعة الملتحقين وحدهم بلغ حوالي (1500) طالبا جامعياً والتحق أيضاً حوالي (5500) معلماً ومدرساً، وبلغ عدد المدارس الابتدائية الواقعة تحت سيطرة الثورة في محافظة دهوك وقضاءي عقرة والشيخان ومحافظات أربيل والسليمانية وكركوك (850) مدرسة بلغ عدد طلابها حوالي (63500) طالباً، كما أن عدد طلاب المتوسطة والإعدادية بلغ حوالي (9500) طالباً»<sup>(17)</sup>. أما عدد الأطباء الملتحقين فقد بلغ 298 طبيباً.

وعلى صعيد تنظيم عمل الهيئات القيادية فقد اتخذ المكتب السياسي للبارتي من منطقة جومان مقراً له، كما نصبت الإذاعة (8 كيلو وات) في مكان مطل على جومان، وكانت إذاعة صوت كردستان قد عادت إلى استئناف بثها بعد انقطاع دام أربع سنوات بكلمة للملا مصطفى البارزاني دعا فيها المواطنين الأكراد إلى الدفاع عن الثورة أعقبها كلمة لدارا توفيق المشرف على الأمانة العامة للإعلام والثقافة والشباب، وكانت الإذاعة تبث برامجها باللغة الكردية بلهجاتها السورانية والبادينانية وكذلك باللغات العربية والتركمانية والآثورية والإنكليزية، ويصل بثها المدعوم بجهازين للتقوية أحدهما في

خانقين والآخر في سرسك إلى كافة أنحاء القطر وإلى معظم مناطق الشرق الأوسط رغم التشويش المسلط عليها من قبل النظام.

وتقرر أيضاً إعادة إصدار صحيفة الحزب المركزية (خبات) ومجلة الكادر (خاصة بالتنظيم الداخلي) وذلك بعد إغلاق جريدة التأخي في بغداد وتألّفت لجنة في المكتب السياسي للإشراف على إصدار الجريدة والمجلة ضمّت كلاً من:

1 - حبيب محمد كريم، سكرتير اللجنة المركزية مشرفاً.

2 - د. محمود عثمان.

3 - المحامي جرجيس فتح الله، الأمين المساعد لشؤون التحرير في الأمانة العامة للإعلام والثقافة والشباب (مؤرخ وصحفي).

4 - فلك الدين كاكائي، سكرتير تحرير التأخي.

5 - حميد سوري.

وشارك في التحرير أيضاً العديد من أعضاء المكتب السياسي واللجنة المركزية منهم سامي عبد الرحمن، نوري شاويس، صالح اليوسفي وغيرهم، كما أولت قيادة الثورة أهمية خاصة للتحرك السياسي والإعلامي في الخارج «ففي الحادي عشر من نيسان 1974 اجتمع ممثلان كرديان (محمد سعيد الدوسكي وشخص آخر) مع سكرتير الأمم المتحدة (كورت فالدهايم) وأطلعاه على الوضع الخطير الذي يعيشه أبناء شعبهما، كما اجتمعا مع رئيس المؤتمر الرئاسي للمنظمات اليهودية الأمريكية الحاخام لإسرائيل ميلر ومع السكرتير العام للمؤتمر يهودا هلمان وذكراه بأن يهود العراق استعانوا بالأكراد في فرارهم من العراق في مطلع السبعينات وذلك في إطار المحاولات الرامية لتجنيد المنظمات اليهودية للعمل لصالح الأكراد»<sup>(18)</sup>.

ومن الجدير بالذكر إن عدة آلاف من يهود العراق غادروا الأراضي العراقية بواسطة المهرين إلى إيران خلال الفترة من عام 1970-1971، وذلك عن طريق المناطق الخاضعة لسيطرة الثورة الكردية «وتم توقيت عمليات التهريب لتتزامن مع انتقال أبناء المدن العراقية إلى الجبال الكردية صيفاً هرباً من شدة الحر، وعلى الرغم من ضخامة عدد الأشخاص الذين شملتهم عملية التهريب (حوالي 3000 شخص) إلا إن السلطات العراقية لم تتدخل لوقف خروج اليهود من بغداد، الأمر الذي دفع الموساد إلى الاستنتاج



بأن الحكومة العراقية غضت النظر عما يجري لأسباب خاصة بها»<sup>(19)</sup>.

وكان جهاز أمن واستخبارات الثورة (الباراستن) قد تولى في وقت سابق تسهيل عملية إخراج عائلة النقيب الطيار منير روبا الذي هرب بطائرة ميغ 21 إلى إسرائيل في 15/8/1966 من العراق «فقد قام عملاء الموساد بإخراج أفراد عائلة (روبا) الذين زعموا أنهم ذاهبون في نزهة من بغداد وسلموهم إلى الأكراد الذين تولوا تهريبهم إلى إيران»<sup>(20)</sup>.

## ■ معركة المصير

سبق اندلاع المعارك في النصف الثاني من آذار 1974 بين القوات المسلحة والجيش الثوري الكردستاني (قوات البيشمركة) حرب استخبارات ضروس تبادلها الجانبان واستمرت خلال مراحل القتال المختلفة «ففي بداية عام 1974 أصدرت مديرية الاستخبارات العسكرية العامة توجيهاً محدداً بضرورة توسيع الاختراق لدوائر تواجد البارزاني والعلاقات التنسيقية مع كل من الموساد والسافاك. ولتحقيق هذه المهمة تمت مراعاة النقاط التالية:

«1 - توسيع التواجد الاستخباراتي السري في كل من حاج عمران ، كلاله، جومان، ديلمان، ناوردان ،خليفان ، ديانا، راوندوز، وتعتبر المناطق الخمسة الأولى مهمة لعلاقتها بتحركات البارزاني، فيما تظهر نشاطات سرية فعالة للباراستن في المناطق الأخرى (خليفان، ديانا، راوندوز)

2 - ضرورة (التشبيك) على جهاز الباراستن مباشرة.

3 - زرع مجموعات سرية داخل الوحدات الكردية المسلحة التي يجري نشرها لحماية مقرات البارزاني»<sup>(21)</sup>.

وقد استطاعت الاستخبارات العسكرية الى حد ما من تحقيق الأهداف المرسومة ضمن الخطة الموضوعة لعملها وشمل النجاح:

«1 - تحديد عادات وأوقات تردد ومناطق إقامة البارزاني وترتيبات الحماية، وجرى تزويد عدد منهم (وكلاء الاستخبارات من الأكراد المندسين في صفوف الثورة) بأجهزة لاسلكية بعد ضمانه استقرارهم وأخذوا يعبرون إلى مراكز الاستخبارات

معلومات مهمة وسريعة تعرض البارزاني من جرائمها لعدّة غارات جوية، وكاد يُقتل في أكثر من واحدة منها، وفي إحدى المرات تم قصف منطقة ديلمان بقنابل ثقيلة من وزن طن وثلاثة أطنان وحتى العام 1977 التقط المصورون العسكريون قبلة ثقيلة وقد انشطرت إلى قسمين طولياً وكأنها (نصف حب ماء كبير) (الحب وعاء من الفخار) حيث فقد أحد النصفين وبقي الآخر قرب ديلمان.

2 - تحديد حركة وحدات المدفعية الثقيلة من إيران على محور حاج عمران.

3 - الوفود الإسرائيلية والإيرانية، وكانت أسماء ضباط المخابرات الإيرانية معروفة لكثرة تردهم، فيما أعطي ضباط الموساد أسماء رمزية في التعامل بين الأكراد المحيطين بالبارزاني.

4 - الأهداف والنوايا الهجومية الكبيرة.

5 - وضع القوات والروح المعنوية وتوفر الأرزاق والعتاد.

6 - خسائر البيشمركة نتيجة القصف الجوي والمدفعي والمعارك على الأرض»<sup>(22)</sup>.

وفي المقابل نشط جهاز الباراستن في الحصول على المعلومات العسكرية وخاصة تلك المتعلقة بأمن القطاعات وحركتها وكان لديه «أناس يعملون داخل الجيش العراقي وداخل العراق من الأكراد وغيرهم فكانت المعلومات تأتي منهم»<sup>(23)</sup>.

كما كان للباراستن تنسيق فعال للغاية مع جهاز المخابرات الإيرانية (السافاك) والذي كانت له عناصر المتغلغلة في أجهزة الدولة المدنية والعسكرية وفي صفوف حزب البعث الحاكم إضافة إلى التنسيق الدائم مع جهاز الموساد الإسرائيلي، وحسب شهادة الدكتور محمود عثمان حول هذا الموضوع فإنه يقول: «كان الإسرائيليون يطلبون منا معلومات عن الجيش العراقي، وفي الوقت نفسه يزودونا بمعلومات عن تحركاته حتى إن المستشفى الميداني الذي أقامه الإسرائيليون في كردستان كان من أهدافه جمع المعلومات عن العراق لمصلحة إسرائيل»<sup>(24)</sup>.

وعلى صعيد التوازن الاستراتيجي بين الطرفين المتحاربين فإن «المقارنة سنة 1974 لو أجريت على أساس موضوعي كانت تظهر تغيراً ملموساً لصالح النظام العراقي، وكانت لأزمة الطاقة وازدياد موارد النفط والوفاق الدولي والمعاهدة العراقية السوفيتية وازدياد حجم القوات المسلحة العراقية وحصولها على أسلحة متطورة وتصفية أكثر معارضي

الحكم في الداخل الأثر الأساسي في ذلك»<sup>(25)</sup>، وكان النظام قد زجَّ بمعظم وحدات الجيش المؤلف آنذاك من 8 فرق معززة بـ(600) دبابة في المعارك الدائرة إضافة إلى طائرات القوة الجوية التي شنت آلاف الغارات على مواقع البيشمركة والمدن والقرى الخاضعة لسيطرة الثورة، كما شاركت قوات الفرسان الأكراد الذين قدر عددهم بـ(20) ألف مقاتل إلى جانب الجيش في القتال، أما بالنسبة إلى قوات الجيش الثوري الكردستاني (قوات البيشمركة) فقد ضُمَّت أكثر من (60) ألف مقاتل موزعين على 18 هيز (لواء)، يضاف إليهم 4 بتاليونات (أفواج) ضُمَّت منتسبي القوات المسلحة من الجيش والشرطة الذين التحقوا بصفوف الثورة إضافة إلى قوة مستقلة باسم (تلعفر)، وقد بلغ مجموع تلك الوحدات (65) فوجاً تساندتهم ميليشيا أطلق عليها اسم قوات الدفاع الشعبي بلغ عدد أفرادها (43) ألف مقاتل، وكانت تلك القوات بمجموعها منظوية تحت قيادة المكتب العسكري بإدارة عبد الوهاب الاتروشي، ويضم (7) أعضاء ويرتبط مباشرة بمقر الملا مصطفى البارزاني حيث يتولى نجله إدريس الأشراف المباشر عليه، كما كان في كل وحدة من وحدات الجيش الثوري الكردستاني ممثل للـ(باراستن) الذي تشكل جهازه من عدة أقسام مختصة بإدارة مسعود البارزاني يعاونه شكيب عقراوي.

ومما عزز قدرة قوات الثورة الكردية التحاق (470) ضابط من الجيش والشرطة ساهموا بخبراتهم في دعم قدرتها القتالية، وكانت قوات البيشمركة تقاتل وجبهتها الخلفية مفتوحة على مصراعيها على الجانب الإيراني من الحدود حيث تتلقى دعماً لوجستياً غير محدود يشمل كل ما يحتاجه المقاتل من عتاد ومن مواد غذائية وطبية إضافة إلى مبلغ (8) مليون دولار كانت تسلّم نقداً من الحكومة الإيرانية إلى مقر قيادة الثورة وقد بلغ حجم المساعدات العسكرية والمالية والعينية التي قدمتها إيران للثورة الكردية كما جاء على لسان الشاه بقوله: «لقد كلّفنا هذا الوضع ثلاثمائة مليون دولار، وهو مبلغ ضخم بيد أن الواقع يتطلب منا ذلك»<sup>(26)</sup>، كما كان يتم إخلاء الجرحى بعد نقلهم إلى الخلفي مباشرة إلى المستشفيات الإيرانية ثم تطور الدعم الإيراني في الصفحات اللاحقة من المعارك إلى الإسناد العسكري المباشر، أما المساعدات الأمريكية فقد بلغت «ما بين الأعوام 1972-1975 حدود 16 مليون دولار أنفق معظمها على شراء أسلحة سوفيتية استولت عليها إسرائيل خلال حرب الأيام الستة في العام 1967 وتولى جهاز الاستخبارات الإيرانية (السافاك) الذي أشرف بدقة على المساعدات

المخصصة للبارزاني (إلى درجة أن رواتب مقاتلي البيشمركة كانت تدفع بالريالات الإيرانية) مهمة إيصال المساعدات الأمريكية كل شهر إلى أكراد العراق<sup>(27)</sup>، في حين شمل الدعم الإسرائيلي الذي جاء بالدرجة الثانية بعد الدعم الإيراني خلال فترة من آذار 1974 - آذار 1975 أنواع مختلفة من الأسلحة والمعدات تضمنت - حسبما كشفت عنه المصادر الإسرائيلية نفسها - تقديم «ثلاثين مدفعاً وأربعاً وثلاثين راجمة ومدفع مضاد للطائرات وصواريخ كلف من طراز ستريلا ومائتين وستين قاذف بازوكا ومدافع من عيار 87 ملم ومائة وسبعين صاروخ من طراز ساجر وثمانمائة وخمسين ألف عيار ناري للأسلحة الخفيفة وخمسة وسبعين ألف قنبلة مدفعية واثنتان وثلاثين ألف قذيفة راجمة وثلاثة عشر ألف قنبلة مضادة للدبابات وقنابل يدوية وألغاماً، ولاشك (حسبما تضيفه المصادر الإسرائيلية) أن هذه الكميات من الأسلحة كلفت مبالغ مالية طائلة رغم أن قسم منها كان من غنائم حربي 1967 و1973»<sup>(28)</sup>، وقد أشار سعدون حمادي وزير خارجية النظام آنذاك في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الخامسة والثلاثون بتاريخ 1980/10/3 إلى المساعدات الإيرانية والإسرائيلية المقدمة إلى الثورة الكردية متغاضياً عن المساعدات الأمريكية بسبب التنسيق والتعاون الذي كان قائماً بين نظامه والولايات المتحدة خلال تلك الفترة.

ومما جاء في خطابه بهذا الشأن: «والأخطر من ذلك بدء الشاه بالتعاون على نطاق واسع مع حركة التمرد الانفصالي الرجعية في شمال العراق وأصبح بذلك يمارس الدور الميداني المباشر من أجل تجزئة العراق وتقسيمه لقد كان دعم الشاه لحركة التمرد الانفصالية دون حدود إذ قام بتزويد قيادتها الرجعية بكميات هائلة من الأسلحة الحديثة والمتطورة ووضع في خدمتها كافة الإمكانيات المادية والعسكرية والإعلامية بما في ذلك خدمة أجهزة المخابرات المتطورة، وكان حال الشاه كحال إسرائيل التي أعلن رئيس وزرائها بتاريخ 29 أيلول 1980 كما نشر في صحيفة (نيويورك تايمز) أنها زودت البارزاني بالأسلحة والمعدات والمدرين وقامت بتدريب المتمردين من سنة 1965 وحتى سنة 1975».

وعلى صعيد المعارك فقد اتخذ القتال الذي امتد من زاخو في الشمال الغربي إلى خانقين في الجنوب الشرقي من كردستان العراق شكلاً جبهوياً في معظم المناطق واستطاعت قوات الجيش الثوري الكردستاني في البداية من السيطرة على مساحات

واسعة من الأراضي ومحاصرة العديد من الوحدات العسكرية إلا أن الجيش سرعان ما استعاد زمام المبادرة وتمكن من فك الحصار المضروب على مدينة زاخو والسيطرة على سلسلة جبال (بيخير) التي يمر بمحاذاتها الطريق الدولي الذي يربط العراق بتركيا، كما استولى الجيش على مدينة قلعة دزه التي سميت بعاصمة الثورة وذلك في آب 1974 وأعاد سيطرته على معظم المناطق التي دار فيها القتال في محافظة كركوك، أما في السليمانية فقد وصلت الأرتال العسكرية إلى سهل شهر زور بعد إن كان النظام يفقد السيطرة على معظم أنحاء مدينة السليمانية (مركز المحافظة) عند بدء المعارك.

أما محور القتال الرئيسي فكان في قاطع أربيل حيث دارت أعنف وأشرس المعارك وكان الجيش قد بدأ هجومه في ذلك القاطع من مصيف صلاح الدين باتجاه شقلاوة فانتزع جبل سفين من قوات الثورة الكردية، بعد ذلك أحكم سيطرته على مناطق حرير وسبيلك بعد أن فك الحصار عن أحد ألوية الجيش المحاصرة هناك، ثم واصل عملياته في مناطق سوران، خليفان، وبعد أن عزز مواقعه على ذلك المحور الاستراتيجي الذي احتشدت فيه زبدة الجيش العراقي تم تكليف الفرقة الثامنة بقيادة اللواء الركن طه الشكرجي ومقرها في ناحية خليفان بالتقدم نحو مضيق (كلي علي بك) الذي يفصل بين سلسلتي جبال كورك ونواخين للسيطرة عليه وفك الحصار عن أحد ألوية الجيش المحاصرة فيه، إلا أن كل الهجمات التي شنتها الفرقة باءت بالفشل بعد أن تكبدت خسائر فادحة في الأرواح والمعدات، ويعود جانب من المسؤولية في ذلك الفشل - وحسب تشخيص رئاسة أركان الجيش - إلى شخص قائد الفرقة الذي عُرف عنه عدم مبالاته بأرواح مرؤوسيه من الضباط والجنود مما دفع القيادة العامة للقوات المسلحة إلى استبداله بأمر كلية الأركان اللواء الركن عبد المنعم الريفي الذي استطاع بعد توليه القيادة من السيطرة على المضيق بعملية التفاف نادرة عبرت خلالها الدبابات جبل كورك بمساعدة المستشارين العسكريين السوفييت وفك الحصار عن اللواء 23 المحاصر، ومن ثم الاندفاع نحو سهل ديانا مما مكن الجيش بالتالي من فرض سيطرته على مدينة راوندوز في 22/8/1974 والاستدارة من هناك باتجاه الخط الذي يمر بكلالة - جومان - حاج عمران نقطة الحدود مع إيران وهو ما يُعرف في الإعلام الغربي بطريق هاملتون ومحلياً بمنطقة بالك والتي تعتبر «من النواحي العسكرية والسياسية والتموينية العمود الفقري للثورة الكردية»<sup>(29)</sup>، مما دفع بالملا مصطفى البارزاني إلى طلب النجدة من إيران التي

سارعت إلى تحريك عدة كتائب من مدفعية الميدان استقر بعضها عند خط الحدود والبعض الآخر داخل الأراضي العراقية وكانت تضم أكثر من 100 مدفع هاويزر من عياري 155 و175 ملم شكلت بمجموعها عنصر الإسناد الناري الرئيسي لقوات الجيش الثوري الكردستاني كما تم نشر شبكة صواريخ إيرانية مضادة للطائرات في منطقة بالك ساهمت في إسقاط العديد من الطائرات الحربية العراقية ومن بينها قاذفة قنابل من طراز (توبوليف -16) السوفيتية الصنع والتي أسقطت بصاروخ إيراني من طراز (راير) في منطقة دربندرايات مما أدى إلى مقتل ملاحيه، ومن بينهم الملازم الأول الطيار كمال علي الخلف «وفي نفس الوقت اتصل البارزاني بالموساد وطلب أن يرسلوا اليه تسوري ساجي، كان ساجي في تلك الفترة يقود لواءً في أعقاب حرب 1973 وقد اتصل به زامير وأعلمه بطلب البارزاني وأطلعته على الوضع الصعب الذي يعيشه الأكراد وقال له: أن التمرد الكردي كما يبدو على شفا الإنهيار»<sup>(30)</sup>.

وقد وصل بالفعل العديد من الضباط والخبراء العسكريين الإسرائيليين إلى مقر قيادة الثورة الكردية ومن بينهم (تسوري ساجي) الذي شارك في العديد من المؤتمرات العسكرية التي عقدها قادة البيشمركة لبحث السبل الكفيلة بتدارك الموقف، كما عمل العديد من الضباط الإسرائيليين الآخرين على إقامة العديد من الدورات العسكرية السريعة في الخطوط الخلفية لتدريب مجموعات من البيشمركة على الأسلحة الحديثة التي كانت تصل تباعاً إلى الثورة الكردية ومن بينها صواريخ سام 7 (ستريلا) المحمولة على الكتف ومدافع لمقاومة الطائرات وصواريخ مضادة للدروع «وفي تلك الآونة بدأ السفير الإسرائيلي في واشنطن بإجراء اتصالات مع وزير الخارجية الأمريكي هنري كسينجر حول تزويد الأكراد بأسلحة مدفعية ومضادات للدبابات ثقيلة نصت عملية التسليح آنفة الذكر على تحويل البيشمركة إلى جيش صغير، ورغم أن كمية الأسلحة تُخفّضت إلا أن الكمية التي كان سيجري تزويد الأكراد بها كانت تعتبر مساعدة كبيرة جداً لهم»<sup>(31)</sup>، وعلى اثر تلك الاتصالات خصصت الإدارة الأمريكية اعتماداً مالياً جرى بموجبه شراء أسلحة من أحد بلدان الكتلة الاشتراكية هي رومانيا عن طريق طرف ثالث لحساب الثورة الكردية، وكان الهدف الأساسي من تزويد قوات الثورة الكردية بالأسلحة السوفيتية أو ذات المنشأ الشرقي حتى «يمكن للأطراف التي تزود الأكراد بها إنكار أي علاقة لها بما يجري في العراق»<sup>(32)</sup>.

وقد ساهم وصول تلك الكميات الضخمة من الأسلحة إلى الثورة الكردية في تحسين

وضعها العسكري المتداعي ومكنتها بالتالي من إيقاف اندفاع الجيش على محور القتال الرئيسي كلاله - جومان - حاج عمران والذي شكل الهدف النهائي لعمليات الجيش العراقي حيث دارت معارك ضارية لم تشهد لها الحرب مثيلاً منذ بدء القتال، وكان أشدها ضراوة عند مضيق ريزانوك وفي جبل تاتان تحديداً تكبد فيها الطرفان خسائر جسيمة بحيث «كانت السيارات المبردة التي تحمل الثلاجات تقف صفّاً طويلاً في مناطق الإخلاء الخلفية وتحمل كل يوم المئات من القتلى. كما شهدت مستشفيات العراق العسكرية سواء تلك التي في القاعدة أو التي في الميدان، أعداداً كبيرة من الجرحى الذين أصبحوا يشكلون عبئاً ثقيلاً»<sup>(33)</sup>.

وقد أثرت تلك الخسائر على معنويات القوّات المسلحة التي أنهكها استمرار القتال في تلك المناطق الجبلية الوعرة خاصة بعد حلول فصل الشتاء وتراكم الثلوج واشتداد القصف المدفعي الإيراني في ذلك القاطع والذي كان ينطلق من جومان مما أثار مخاوف البعث الحاكم من أن يؤدي تدهور الموقف العسكري إلى تهديد وجوده واستمراره في السلطة التي كان حريصاً عليها أكثر من حرصه على مصلحة العراق وسيادته الوطنية.

## ■ دبلوماسية الكواليس

لم تنقطع الاتصالات بين نظام البعث الحاكم في العراق والقوى الإقليمية والدولية الداعمة للثورة الكردية حتى بعد تجدد القتال في كردستان العراق في آذار 1974، وكان في مقدمة تلك القوى إيران والولايات المتحدة الأمريكية، أما إسرائيل فقد كان من المتعذر على النظام إجراء اتصالات مباشرة معها آنذاك، وكانت تلك الاتصالات الحذرة التي عادة ما كانت تحاط بإطار من السرية والكتمان تجري إما عن طريق الوسطاء أو عبر القنوات الدبلوماسية. ومن بين أهم اللقاءات التي جرت خلال تلك الفترة من عام 1974 الاجتماع الذي عقد في نيويورك بين طالب شبيب ممثل العراق الدائم لدى الأمم المتحدة والدكتور هنري كيسنجر وزير الخارجية الأمريكي الذي طرح شروطاً معينة لتحسين العلاقة مع بغداد تضمنت ما يلي:

- إبعاد النفوذ السوفيتي عن العراق.
- أمن الخليج.
- استمرار تدفق النفط إلى الغرب.

- موقف العراق من التسوية السلمية في الشرق الأوسط.

- فتح الأسواق العراقية أمام المصالح الأمريكية.

وتواصلت المباحثات بين الجانبين بالزيارة الخاصة التي قام بها غانم عبد الجليل عضو القيادة القطرية للحزب الحاكم مدير مكتب نائب رئيس مجلس قيادة الثورة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، واستكملت تلك المباحثات في بغداد باللقاءات التي جرت بين صدام حسين وممثلين عن الإدارة الأمريكية، حيث تم الاتفاق على «ضمان المصالح الاقتصادية والنفطية الأمريكية في العراق وفي الخليج العربي، وإبعاد النفوذ السوفيتي عن العراق (تقليم أظافر اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي) وإبعاد العراق عن ساحة الصراع العربي - الإسرائيلي»<sup>(34)</sup>.

وقد ألفت تلك الاتصالات واللقاءات المتلاحقة بين أقطاب النظام والمسؤولين في الإدارة الأمريكية بظلالها على المفاوضات التي كانت تجري بين النظامين العراقي والإيراني بوساطة من عدة دول أوربية وعربية وفي مقدمتها الجزائر وأسفرت عن عقد لقاء سري بين سعدون حمادي وزير خارجية النظام وعباس علي خلعتبري وزير خارجية إيران في مدينة اسطنبول في آب 1974 أعقبه لقاء آخر بين الوزيرين في نفس المكان في كانون أول من نفس العام ولكن من دون التوصل إلى اتفاق محدد، وكانت خطة إيران التفاوضية تقوم على الضغط في جبهات القتال عبر تقديم المزيد من الإمكانيات للثورة الكردية مقابل الحصول على مزايا أكثر خلال المفاوضات وعن تلك المعادلة يتحدث الدكتور محمود عثمان فيقول «في الشهور الستة الأخيرة من الحرب قدمت لنا مساعدات بالمال والسلاح من دون حساب، لكي يحصلوا على شروط أفضل»<sup>(35)</sup>.

وكان مؤتمر القمة العربي الذي عقد في المغرب في تشرين أول 1974، قد كلف كلا من الرئيس المصري أنور السادات والملك حسين بالسعي لتسوية الأزمة الناشبة بين العراق وإيران والتي كان يخشى من أن تؤدي إلى إشعال الحرب بين البلدين وفي إطار تلك الجهود «وخلال الفترة الواقعة بين 6-12 كانون الثاني 1975 زار الشاه كلاً من الأردن ومصر، وكانت القضية المركزية التي ناقشها هي النزاع مع العراق»<sup>(36)</sup>، ولم تكن قيادة الثورة الكردية بعيدة تماماً هذه المرة عن ما كان يدور خلف الكواليس وفي الأروقة الدبلوماسية فقد اعترف الدكتور محمود عثمان «بأن القيادة الكردية كانت على علم بالاتصالات الجارية بين وزيري الخارجية الإيراني والعراقي، قائلاً (نحن مخطئون) لأنهم



لم يدركوا أن هذه الاتصالات التي استمر أشهراً طويلة، صارت على وشك إنتاج اتفاق جدي بين البلدين»<sup>(37)</sup>.

وفي تلك المرحلة الدقيقة والحاسمة من عمر الثورة الكردية لم يجد الملا مصطفى البارزاني من ملجأ يحتمي به غير الولايات المتحدة التي وضع البيض كله في سلتها فبعث برسائلته الشهيرة إلى الإدارة الأمريكية في 16/1/1975 والتي أعرب فيها عن استعداداته لتحويل كردستان العراق «الولاية الأمريكية الواحدة والخمسين...»<sup>(38)</sup>، وكالعادة لم تؤثر عروض الملا مصطفى البارزاني تلك على صانعي السياسة الأمريكية ولم تغرهم بالتراجع عن دعم الجهود المبذولة لتسوية النزاع بين النظامين العراقي والإيراني وهي خطوة كان لا بد منها بالنسبة إلى واشنطن لاحتواء نظام بغداد وتحويله إلى أداة لخدمة مخططاتها الاستراتيجية في المنطقة، بعد ذلك تقدم البارزاني بطلب السماح له بزيارة الولايات المتحدة للإطلاع على حقيقة ما يدور وذلك في رسالة بعث بها إلى كيسنجر الذي ردّ عليه برسالة جواية [راجع الوثيقة رقم 11] اعتذر له فيها عن استقباله في أميركا.

ولم يكن قائد الثورة الكردية عرضةً للأعيب كيسنجر فحسب وإنما أصبح عرضةً للأعيب الشاه أيضاً، فقد «عمد العاهل الإيراني المراوغ إلى خداع الأكراد السذج، وشجّعهم على استطلاع رأي العاهل الأردني الملك حسين، بشأن تأليف حكومة منفى بالتعاون مع أطراف المعارضة العراقية الأخرى»<sup>(39)</sup>، وقد سارعت قيادة الثورة من جانبها إلى الاستجابة لطلب الشاه وأرسلت محسن دزئي على رأس وفد إلى بيروت أولاً للاجتماع مع بعض شخصيات المعارضة المقيمة في العاصمة اللبنانية، ومنها توجه أعضاء الوفد إلى الأردن لكنهم ما أن وصلوا إلى «عمان في شهر كانون الثاني من ذلك العام، حتى فرض عليهم الانتظار أسبوعاً كاملاً قبل إبلاغهم أن الملك حسين يرفض استقبالهم»<sup>(40)</sup>، مع أن الملك الأردني كان على علاقة وثيقة مع قيادة الثورة فقد سبق له وأن أوفد أحد كبار موظفي الديوان الملكي وهو مريود التل إلى حاج عمران بداية السبعينات كما التقى الملا مصطفى البارزاني مرتين الأولى عام 1969 والثانية عام 1973 وكانت احدهما في طهران والأخرى في أحد المنتجعات الساحلية الإيرانية على بحر قزوين. كما أرسل البارزاني ولنفس المهمة مبعوثاً آخر إلى القاهرة هو نجيب بابان «وعندما التقى السيد أشرف مروان من رئاسة الجمهورية نقل إليه قول البارزاني إلى السادات من أنه يضع القضية الكردية وديعة بيد السادات»<sup>(41)</sup>.

ولم تقف تلك الألاعيب بالثورة وقيادتها عند هذا الحد «ففي شهر شباط التالي، بعث الرئيس المصري أنور السادات برسالة إلى البرزاني طلب منه فيها، إيفاد سامي عبد الرحمن إلى القاهرة وأثناء اللقاء، اقنع السادات عبد الرحمن بالموافقة على أن تنقل مصر عرضاً كردياً لعقد تسوية مع العراق. ومن دون علم المبعوث الكردي، قام السادات بتسجيل اللقاء، وأرسل شريط التسجيل إلى شاه إيران الذي استبد به الغضب على الفور» (42).

وكان السادات قد أدلى في باريس وقبل أيام من اتفاقية الجزائر بتصريحات قال فيها «أن الأكراد يطالبونه بالتوسط لدى العراق» (43). وبعد جملة الاحباطات تلك والتي زاد منها محاولات الجيش المتكررة التقدم على محور كلاله - جومان - حاج عمران والتي رُدت بفضل المساندة المباشرة التي قدمها الجيش الإيراني لقوات البيشمركة وهو ما أكدّه الشاه بقوله «إنهم ما كانوا ليصمدوا عشرة أيام في مواجهة العراقيين لولى الدعم الذي قدمناه لهم» (44). قرر الملا مصطفى البارزاني التوجه إلى طهران لاستطلاع الوضع عن كثب وكان بمعيته كل من الدكتور محمود عثمان ومحسن دزئي، وهناك بدا البارزاني قلقاً للغاية «فعلى مدى أسابيع متواصلة، تم إبقاؤه في طهران، منتظراً موعداً كان يتكرر تأجيله باستمرار لمقابلة الشاه، وتزايدت الشائعات عن وجود مبادرتين الأولى جزائرية والثانية أردنية، لتسوية النزاع بين إيران والعراق على حساب الأكراد..» (45)، وكان الشاه قد توجه خلال وجود البارزاني في طهران إلى سويسرا في زيارة خاطفة اجتمع خلالها في مدينة زيورخ بالدكتور هنري كيسنجر عاد بعدها إلى عاصمة بلاده ليغادرها على جناح السرعة إلى الجزائر يوم 1975/3/4 وكان الهدف الظاهري من الزيارة هو المشاركة في قمة الدول المصدرة للنفط أوبك التي حضرها صدام حسين أيضاً وعلى هامش أعمال المؤتمر وكما تم ترتيبه سلفاً عقد الشاه وصدام اجتماعين بدأ أحدهما في الساعة الثانية والنصف من فجر السادس من آذار 1975 واستمر لمدة أربع ساعات ونصف أعلن بعده الرئيس هوراي بومدين أمام رؤساء وفود الدول المشاركة في القمة عن اتفاق كلاً من العراق وإيران على حل خلافاتهما وعلى إنهاء النزاع الحدودي القائم بينهما وهو ما لخصه بيان صحفي صدر بالمناسبة [راجع الوثيقة رقم 12] ثم عرضت شاشات التلفزة الشاه وصدام وهما يتعانقان احتفاءً بتلك المناسبة التي لم تكن مجرد تسوية لمشاكل حدودية قائمة على حساب الثورة الكردية فحسب، وإنما شكلت كما

كشفت عنه نصوص المعاهدة والبروتوكولات الملحقه بها والتي وقعت في 13 حزيران 1975 من قبل سعدون حمادي وزير خارجية النظام وعباس علي خلعتيري وزير خارجية إيران وعبد العزيز بوتفليقة (الرئيس الجزائري لاحقاً) وزير خارجية الجزائر كشاهد نقله نوعية في علاقات النظامين العراقي والإيراني رفعتها إلى مستوى من التحالف الاستراتيجي القائم على التعاون في شتى المجالات بما فيها التنسيق الأمني والعسكري ومروراً بربط شبكات الكهرباء بين البلدين.

وكان البارزاني والوفد المرافق له قد تلقى نبأ الاتفاق مساء السادس من آذار من نشرات الأخبار فقد كان الحدث الأهم بالنسبة إلى وسائل الإعلام العالمية وفي ساعة متأخرة من نفس اليوم عاد الشاه من الجزائر إلى طهران وعرض التلفزيون الإيراني مشاهد عودته وكانت علامات الإرهاق بادية على محياه حيث حيا مستقبله وأنفرد برئيس أركانه الفريق أول غلام رضا أزهرى غادر بعدها مطار مهراباد الدولي وتبين فيما بعد أنه أصدر أوامر مشددة إلى الجنرال أزهرى بسحب الوحدات العسكرية الإيرانية المشتبكة مع الجيش العراقي من الأراضي العراقي فوراً وبلا تأخير.

وفي صباح يوم 1975/3/7 وصل إلى دار الضيافة التابع للسافاك والذي يقيم فيه الملا مصطفى البارزاني والوفد المرافق له الدكتور شفيق قزاز مسؤول مكتب الثورة الكردية في طهران وهو يحمل رسالة من ادريس البارزاني إلى قائد الثورة يعلمه فيها بانسحاب «جميع وحدات الجيش الإيراني ليلاً، وعودتها إلى الأراضي الإيرانية مصطحبة معها كل عتادها ومدفعتها وذخائرها وحتى تموينها، من دون أي إنذار مسبق. وترافق هذا الانسحاب مع بدء القوات العراقية هجوماً كبيراً ضد الأكراد.» (46)، وفي 8 آذار استدعي رئيس محطة الموساد في طهران إلى مقر قيادة السافاك وأبلغ رسمياً بوجود سحب البعثة الإسرائيلية من كردستان العراق في موعد أقصاه الثلاثاء المصادف ليوم 11 آذار 1975، وقد سارع رئيس المحطة «إلى الاتصال برئيس البعثة الإسرائيلية في كردستان، وأمره بالعودة إلى طهران هو وأعضاء بعثته، ثم اتصل برئيس الموساد حوفي، وأعلمه بما حدث ويقول نائب رئيس الموساد آنذاك (ناحوم ادموني): لقد وقع علينا النأ كوقع الصاعقة» (47) وخلال أيام معدودات لم يعد هناك في مناطق سيطرة الثورة الكردية أي عنصر من الجيش أو المخابرات الإيرانية أو خبراء إسرائيليين أو غيرهم وعن ذلك يقول شاهد عيان هو الدكتور محمود عثمان «لو كنت يومها تفتش بجهاز

الميكروسكوب عن إيراني أو أمريكي أو إسرائيلي، فلن تعثر عليه في كل أرجاء كردستان إنهم ذابوا ولم نعد نرى بشراً منهم هناك بالمرّة»<sup>(48)</sup>.

وكان الشاه الذي أخذ يشعر ببعض الإحراج من مقابلة البارزاني قد كلف الفريق أول نعمة الله نصيري رئيس مخابراته (السافاك) بمهمة إبلاغ قائد الثورة الكردية بانتهاء التزامات الدولة الإيرانية حيال ثورته بموجب ما تم الاتفاق عليه في الجزائر مع النظام الحاكم في العراق، وقد حاول الجنرال نصيري أن يحمل قيادة الثورة الكردية مسؤولية تخلي حكومته عنها بإيراد بعض الحوادث ثم استرسل في حديثه مقترباً من صلب الموضوع حينما أشار إلى أن الشاه «كان يتعرض لضغوط قوية من السادات، والولايات المتحدة، وأطراف أخرى، لوضع حد لهذه الحرب»<sup>(49)</sup>، بعد ذلك دار جدل حاد بينه وبين البارزاني الذي تملكته سورة من الغضب فكان يتكلم وهو يرتعش، أنهاه الجنرال نصيري بالقول «إن الأكراد أحرار في مواصلة القتال، ولكن من دون أي دعم إيراني، وإن إيران ترحب بهم كلاجئين»<sup>(50)</sup>، عندها أسقط ما في يد الملا مصطفى البارزاني ولم يجد من سبيل ينقذه من المصير الذي آل إليه سوى الاستنجاد بحلفائه الأمريكيين لأنه لم يكن مصداقاً حتى تلك اللحظة بأن من وضع ثقته ومصير مئات الآلاف الذين ارتبطوا به في أيديهم قد قلبوا له ظهر المجن وهو الذي كان «يقول أنه يحاول أن يقضي بقية عمره للحصول على تأييد أميركي» فأرسل في 10/3/1975 رسالة عن طريق رئيس محطة الـ«C.I.A» في طهران آرثر كالاهاون إلى الدكتور هنري كيسنجر جاء فيها:

«.. أن قلوبنا دامية لرؤية أولى النتائج الجانبية المباشرة لاتفاقهما في الجزائر، وهي تتمثل في تدمير شعبنا الضعيف بطريقة لم يسبق لها مثيل. فإيران أغلقت حدودها في وجهنا كلياً، في حين بدأ العراقيون بشن أكبر هجوم ضدنّا في تاريخهم، ولا يزال هذا الهجوم مستمراً حتى الآن.

ما يجري هو تدمير لحركتنا وشعبنا بطريقة غير معقولة وفي ظلّ صمت مطبق من جانب جميع الأطراف [...] ونحن نرى يا معالي الوزير أن على الولايات المتحدة الالتزامات أخلاقية وسياسية تجاه شعبنا الذي ربط مصيره بسياسة بلدكم [...] يا معالي الوزير.. نحن ننتظر ردكم السريع علينا ونحن في غاية القلق..». وفيما كان البارزاني مشغول برسائله تلك أوقفت الولايات المتحدة شحنة من الأسلحة سبق وأن أرسلتها إلى الثورة الكردية وكانت في طريقها من طهران إلى الحدود العراقية ليتم تحويلها إلى بيروت

الشرقية حيث جرى تسليمها إلى حزب الكتائب. ورغم ذلك فقد واصل البارزاني إرسال الرسائل إلى كيسنجر وإلى وليم كولبي المدير الجديد للـ«C.I.A» الذي تولى منصبه خلفاً للمدير السابق ريتشارد هيلمز الذي أصبح سفيراً لبلاده في طهران. لكنه لم يلق جواباً على أي منها وكان من المؤكد أنه لن يلقى أي رد لأن «كيسنجر كان هو مهندس الاتفاق»<sup>(51)</sup>، وهو ما اكتشفته قيادة الثورة في وقت لاحق ولكن بعد فوات الأوان وإن كان سامي عبد الرحمن عضو المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني يؤكد أن كيسنجر بات «نادم ولحد هذا اليوم على فعلته بسبب الظلم الذي ألحقه بالأكراد. وقد حاول كيسنجر رؤية السيد مسعود البارزاني عندما كان وفد (I.N.C) في أمريكا وقام أعضاء الوفد بزيارة كيسنجر، رفض السيد مسعود البارزاني رؤيته وزيارته»<sup>(52)</sup>، مع أن ما قام به وزير الخارجية الأمريكي لم يكن يعبر عن رغبة شخصية بقدر ما كان يمثل سياسة دولة كبرى قائمة أساساً على المصالح وليس على أساس أي اعتبار آخر.

ومما تجدر الإشارة إليه أن كيسنجر كان مشغولاً عندما تلقى لرسائل البارزاني في التنقل ما بين إسرائيل ودول المواجهة لتحقيق التسوية التي حاولت الإدارة الأمريكية فرضها على الأمة العربية والتي لم تكن صفقة الجزائر بيعيدة عنها وهو ما اعترف به كيسنجر شخصياً عندما قال «إننا سوف نتخلى عن الأكراد لكي نمكن العراقيين من أن يتفرغوا للسوريين لأن هؤلاء يرفضون الدخول في مفاوضات من أجل مرحلة ثانية لفض الاشتباك»<sup>(53)</sup>، فبعد أقل من شهر على اتفاقية الجزائر شن النظام الحاكم في العراق حملة إعلامية شرسة ضد الحكومة السورية بذريعة قطعها لمياه نهر الفرات عن الأراضي العراقية، ثم أعقبها بتحشيد قواته على الحدود السورية عام 1976 ولمدة عام كامل وذلك بهدف الضغط بشكل أو بآخر على دمشق لكي ترضخ لشروط السلام أو بمعنى أصح لشروط الاستسلام الأمريكية الإسرائيلية التي حملها الدكتور كيسنجر «اليهودي الأصل» إلى المنطقة خلال جولاته المكوكية بين عواصمها والتي رفضها الرئيس حافظ الأسد.

## ■ ■ الإنهاء

بدأ الملا مصطفى البارزاني يعي بالتدريج ما حدث في الجزائر واستكملت الصورة لديه بكامل أبعادها بعد اجتماعه مع الشاه يوم 12/3/1975 في قصر نياوران في العاصمة طهران بحضور الجنرال نعمة الله نصيري رئيس جهاز السافاك والوفد المرافق له

وهم الدكتور محمود عثمان والدكتور شفيق قزاز ومحسن دزئي الذي سبق وأن أرسله البارزاني على جناح السرعة إلى كردستان العراق لاستطلاع الأمور على الطبيعة ليعود بمحصلة مفادها أن قيادة البارتى وقادة البيشمركة عازمون على المضي قدماً على طريق الثورة وقد قرروا الاستمرار بالقتال رغم كل التحديات، وفي بداية المقابلة تولى الشاه الحديث فأنحى باللائمة على الثورة الكردية لتراجعها المستمر على جبهها الحرب وعجزها بعد عام كامل من القتال عن إسقاط نظام البعث رغم كل الدعم الذي قدم لها.

واسترسل الشاه في حديثه قائلاً «إن حلفاء إيران يحملونه مسؤولية تقارب العراق مع الاتحاد السوفيتي»<sup>(54)</sup> بعد ذلك أبلغ البارزاني والوفد المرافق له بان اتفاقية الجزائر تلزمه بقطع المساعدة عن الثورة الكردية وكل المساعدات التي تأتيها عن طريق إيران، فرد البارزاني بالقول «وضعنا أيدينا في أيديكم ولم نتوقع أن يتم قطعها»<sup>(55)</sup>، ثم عقب الدكتور محمود عثمان على ما قاله رئيس حزبه بالقول: «ماذا نقول لشعبنا، نحن الذين اعتمدنا على إيران»<sup>(56)</sup>، وهذا ما أثار غضب الشاه وجعله يرد بعصية ظاهرة قائلاً: «أنا أقول لك ما هو قراري ولا مكان للجدل أو المناقشة»<sup>(57)</sup>.

وقد شارك محسن دزئي في النقاش الدائر مؤكداً للشاه أن صدام حسين «لا يلتزم بوعوده وسيخونكم ما أن يصبح أقوى مما عليه الآن»<sup>(58)</sup>. وأضاف أيضاً في محاولة منه لإثارة قلق الشاه من مطامع نظام البعث في الأراضي الإيرانية وخاصة إقليم الأهواز (منطقة خوزستان) ذات الأغلبية العربية قائلاً: «أنا أعرف لأنني قرأت وثائق رسمية عراقية عن الخليج ومقاطعة خوزستان»<sup>(59)</sup>، وذلك في إشارة إلى تجربته في العمل في السلك الدبلوماسي بعد اتفاقية آذار 1970، حيث تولى منصب سفير العراق في تشيكوسلوفاكيا عام 1970 وفي كندا عام 1973. وهنا تدخل الملا مصطفى البارزاني لتلطيف الجو وتهذئة غضب الشاه لإدراكه أن قطع الجسور مع إيران يعني التخلي عن طوق النجاة الوحيد الباقي أمامه، وحسبما يرويه الدكتور محمود عثمان «كان جواب البارزاني باختصار ما يلي: نحن شعبك ومادمت راضياً عن اتفاقية الجزائر وتؤمن مصالح إيران التي هي وطننا الأم لا يوجد لدينا شيء ضدها، ونحن رهن أوامرِك إذا قلت لنا موتوا نموت أو عيشوا نعيش، لقد كنا مخلصين لك ولانزال وسوف نبقي هكذا في المستقبل أيضاً، ونأمل أن تستمر رعايتكم لنا ولقضيتنا دوماً..»<sup>(60)</sup>، فعقب الشاه على كلام البارزاني قائلاً: «إن الأكراد أحرار في مواصلة القتال، ولكن من دون أي دعم إيراني، وإنه

يرحب باللاجئين الأكراد الذين تدفقوا على إيران منذ ذلك الوقت مستفيدين من وقف إطلاق النار الذي أعلن لمدة أسبوعين وينتهي في الأول من شهر نيسان»<sup>(61)</sup>.

وكان الملا مصطفى البارزاني والوفد المرافق له قد عاد يوم 13/3/1975 إلى مقره داخل الأراضي العراقية لتبدأ مع عودته سلسلة من الاجتماعات المطولة التي استمرت من 13-19/3/1975 في جومان والتي حضرها هو شخصياً ونجله إدريس ومسعود وأعضاء اللجنة المركزية المتواجدين في منطقة بالك، وكان أمام المجتمعين ثلاث خيارات هي:

1 - الاستسلام إلى السلطات العراقية والاستفادة من العفو العام.

2 - اللجوء إلى إيران.

3 - الاستمرار بالقتال والمقاومة»<sup>(62)</sup>.

وقد ساد الرأي القائل بضرورة استمرار المقاومة على ماعده، وهو القرار الذي سبق للقادة الحزبيين والعسكريين أن اتخذوه وأبلغ به البارزاني أثناء وجوده في إيران، وقد اتخذ ذلك القرار المصري بالاستناد إلى ما تملكه الثورة من إمكانيات عسكرية ومالية فقد «كانت الثورة تملك على الأقل خمسة عشرة مليون (15) طلقة من عتاد البنادق والرشاشات وحوالي خمسة الآلاف قبلة مدفع وهاون وصواريخ بازوكا عدا عن وجود ستين ألف مسلح منظم وآلاف الميليشيات تحت إمرتها وسيطرتها على مناطق محررة تبلغ مساحتها حوالي 40,000 كم مربع من الجبال والوديان والسهول الملائمة للمقاومة وغيرها من الإمكانيات»<sup>(63)</sup>، إضافة إلى «وجود كميات كبيرة من الأرزاق المكدسة والتي كانت تسد احتياجات الثورة لأشهر على الأقل، علماً أنه عند نفاذ الأرزاق يمكن شرائها بسهولة»<sup>(64)</sup>، هذا عدا عن الأموال التي في حوزتها فقد «بلغت ميزانية الثورة بين (1970-1975) حوالي ثمانية وأربعين مليون دينار (159 مليون دولار)، لم تشكل واردات الثورة الداخلية سوى حوالي خمسة بالمائة منها بما فيها الفروشكاه (الأسواق التعاونية)، وهذا لا يشمل المواد العينية الداخلية أو المساعدات العينية الخارجية التي حصلت عليها الثورة. أما أوجه الصرف فكانت مساعدات البيشمركة وتأمين احتياجات الجهات ومؤسسات الثورة والمساعدات الكيفية الأخرى، ولم تشمل أوجه الصرف السلاح أو الاحتياجات العسكرية الأخرى حيث ان الثورة لم تصرف أية مبالغ لشراء الأسلحة من هذه الميزانية، إذ أن السلاح وعتاده كانا يأتیان للثورة

كمساعدات منذ البداية، وكذلك لم تشمل أكثر مصروفات جهاز الباراستن»<sup>(65)</sup>.

ولأجل تفعيل المقاومة والاستمرار في القتال فقد تم اتخاذ القرارات التالية:

1 - توزيع أعضاء اللجنة المركزية للحزب على كافة قواطع العمليات الرئيسية للمشاركة في إدارة دفعة الصراع إلى جانب القيادات العسكرية. وذلك بهدف رفع الروح المعنوية للبيشمركة.

2 - تصفية الأجهزة الإدارية المسماة بالأمانات العامة وتعبئة طاقات الثورة بالكامل من أجل مواصلة القتال وشملت الأمانات العامة التي كانت تضم الواحدة منها مئات الموظفين:

- 1 - أمانة المالية.
- 2 - أمانة الزراعة.
- 3 - أمانة الداخلية.
- 4 - أمانة الأشغال والإسكان.
- 5 - أمانة الصحة.
- 6 - أمانة العدلية.
- 7 - أمانة التربية والتعليم.
- 8 - أمانة الشباب والإعلام.

ورغم كل الاستعدادات التي كانت تجري لإدامة أديم المعركة فإن الملا مصطفى البارزاني كان يعرف تماماً صعوبة أو استحالة ذلك من الناحية العملية، وهو إنما وافق على الاستمرار في القتال خلال الاجتماعات التي عقدت تماشياً مع رأي الأغلبية الذين اتخذوا ذلك القرار بتأثير من الصدمة النفسية التي أحدثها اتفاق الجزائر، وإلا فإنه كان قد قرر إنهاء الثورة منذ أن كان في طهران لإدراكه بأن ما حصل في الجزائر إنما هو مؤامرة أو صفقة دولية لا قبل للثورة الكردية على مواجهتها، وأن الاستمرار في القتال يعني حشر الثورة وقواها المسلحة وجماهيرها بين فكي كماشة النظامين العراقي والإيراني، وقد تثبتت صحة تقديرات قائد الثورة الكردية للموقف فبعد يومين أو ثلاث وصل الجنرال عبد العلي منصور معاون رئيس المخابرات الإيرانية (السافاك) إلى حاج عمران ليلفح الملا مصطفى البارزاني رسالة مفادها أن «الشاه وعد العراق أثناء لقاء الجزائر، بعدم السماح



للاكراد بمواصلة القتال، وأنه سمح للقوات العراقية بدخول أراضي إيران، لفرض تطبيق الاتفاق»<sup>(66)</sup>.

وأضاف الجنرال الإيراني: «بإمكانكم الاستسلام للقوات العراقية، أو إلى قواتنا، ليس لديكم أي خيار آخر، وانه لن يتم تمديد وقف إطلاق النار»<sup>(67)</sup>، عند ذاك لم يعد لقرار المقاومة أي معنى بعد أن تحولت الثورة إلى جزيرة يحيط بها الأعداء من كل جانب، وفي مثل تلك الظروف القاهرة والعصية لجأت اللجنة المركزية للبارتي إلى اتخاذ قرار يائس عارضه البارزاني ونجله إدريس ومسعود ويقضي بفتح قنوات الاتصال مجدداً مع نظام البعث الحاكم، فتم إرسال برقية باسم المكتب السياسي إلى قيادة النظام «أظهرت استعداد الثورة للتفاهم مع حكم بغداد (دون تدخل الغير) وإرسال مندوب لهذا الغرض عند الضرورة»<sup>(68)</sup>، فجاء الجواب سريعاً من إذاعة بغداد برفض عرض الثورة التي وصفتها بالحصان الخاسر، وحذرت في الوقت نفسه من أنه ليس هناك من مجال أمام الحركة الكردية المسلحة سوى الاستفادة من قرار العفو العام والعودة إلى ما أسمته بـ(الصف الوطني).. وكان القتال حينها لا يزال مستمراً في معظم الجبهات، عند ذاك أصدر مقر الملا مصطفى البارزاني باعتباره القائد العام لقوات الثورة برقيته الشهيرة ليلة 17-18/3/1975 إلى قوات البيشمركة والفروع الحزبية يطلب فيها منهم إلقاء السلاح والكف عن القتال مخيراً إياهم بين الاستسلام للقوات المسلحة العراقية أو الانسحاب إلى إيران، وإن كانت قيادة الثورة تفضل الخيار الثاني.

بعد ذلك سرت إشاعة «سرعان ما تبين كذبها بعد الهجرة الكبرى وهي أن إيران ستبقي على ثلاثين ألف بيشمركة (نصير) وتدريبهم على أحدث الأسلحة وإن الانسحاب إلى إيران مؤقت وموقوت بظروف دولية سرعان ما تتبدل»<sup>(69)</sup>.

وفي ليلة 19-20/3/1975 أعلن مقر الملا مصطفى البارزاني إنهاء الثورة والانسحاب إلى إيران، وصدرت الأوامر بنسف الإذاعة والمطبعة وكافة الأسلحة والمعدات الثقيلة التي يتعذر نقلها إلى الأراضي الإيرانية، أما الأموال فقد صدرت الأوامر قبل ذلك التاريخ بأسبوع إلى أسعد خوشوي القائد العسكري لمنطقة بادنان بنقل العوائل وخزائن الأموال إلى إيران وعن كمية الأموال المنقولة يقول الدكتور محمود عثمان «وصلنا من إيران والولايات المتحدة وإسرائيل حوالي 48 مليون دينار عراقي. وكان حجمنا كبير، إذ بلغت أعداد مقاتلينا الأكراد نحو مئة ألف مقاتل (60 ألف مقاتل تحت

السلاح و40 ألف احتياط)، بيد أنه لم يصرف، في أقل تقدير من تلك المبالغ، ثلثها، أي نحو 16 مليون دينار عراقي، وهو ما يعادل أكثر من 50 مليون دولار أمريكي، والثلثان هي التي بقيت لدى القيادة الكردية..»<sup>(70)</sup>، في حين يفيد مصدر كردي آخر هو عصمت شريف وانلي أن الملا مصطفى البارزاني «غادر كردستان وفي حوزته حوالي 70 مليون دولار»<sup>(71)</sup>.

وانتهت الثورة بشكل كامل بعد انتهاء آخر جيوب المقاومة يوم 1975/3/26، ودخلت وحدات الجيش إلى كافة المناطق التي تسيطر عليها الثورة الكردية منذ عام 1961 بما فيها بلدة حاج عمران الحدودية. وبانهيار الثورة انهارت كافة المؤسسات التابعة لها وهي:

- الجيش الثوري الكردستاني.

- الأمانات العامة.

- تنظيم الحزب الديمقراطي الكردستاني.

ولم يحتفظ بتماسكه النسبي سوى جهاز الباراستن الذي أعيد تنظيمه فيما بعد. وبينما كانت ثورة أيلول تلفظ أنفاسها الأخيرة حاولت إسرائيل أن تنقذ ما يمكن إنقاذه ولكن من دون أي جدوى، «ففي الثالث عشر من آذار 1975 عقد اسحق رابين رئيس الحكومة اجتماعاً في مكتبه بمشاركة وزير الدفاع شمعون بيريس ورئيس الأركان مردخاي غور ورئيس شعبة العمليات اللواء هرتسل شبير ورئيس شعبة الاستخبارات اللواء رحبعام زيفي واللواء احتياط يهوشفاط هركابي مساعد وزير الدفاع للسياسات الاستراتيجية والرئيس السابق لشعبة الاستخبارات العسكرية. وخلال الاجتماع حاول رابين أن يعرف ما إذا كانت هناك أية إمكانية لإحياء التمرد الكردي، بيد أن جميع من كانت لديهم علاقة بالأمر أكدوا له عقم المحاولة. فالطريقان الوحيدان لتقديم المساعدات للأكراد هما إيران وتركيا، وهذان الطريقان باتا مغلقين تماماً. وفي نهاية الجلسة قال رابين «... حسناً ما العمل؟ ليس أمامنا سوى أن نتوقف عند هذا الحد..»<sup>(72)</sup>، وفي بغداد أقيم استعراض عسكري كبير بالمناسبة في قاعدة المشن الجوية حضره أحمد حسن البكر وصدام حسين حيث مرت القطعات العسكرية المستعزضة أمام منصة الشرف.

وبذلك انتهت ثورة أيلول 1961 بقيادة الملا مصطفى البارزاني بعد 14 عاماً على

اندلاعها، تكبد خلالها الشعب العراقي بأسره أفدح الخسائر في الأرواح والأموال وطاقات هائلة من الجهود التي هدرت، فعدا عن خسائر القوات المسلحة التي بلغت خلال الفترة من 1961-1970 أكثر من أربعين ألف قتيل وجريح وفي حرب السنة الأخيرة الممتدة من آذار 1974 - آذار 1975 وحسب ما اعترف به النظام على لسان الفريق الأول الركن عبد الجبار شنشل رئيس أركان الجيش فإن الخسائر بلغت (1640) قتيل و (7903) جريح في حين أفادت مصادر مطلعة أن الخسائر الحقيقية خلال تلك الفترة بلغت «(16) ألف قتيل و(60) ألف جريح»<sup>(73)</sup>، عدا عن ذلك فإن خسائر المواطنين الأكراد سواء كانوا من المدنيين العزل أو من أفراد البيشمركة فقد بلغت (50) ألف قتيل و(100) ألف جريح، وتوجه إلى إيران فيما عُرف بالهجرة الكبرى أكثر من (200) ألف من البيشمركة وأفراد أسرهم والمواطنين الذين التحقوا بالثورة في آذار 1974، وقد تم إسكانهم في معسكرات خاصة باللاجئين موزعة على المحافظات الإيرانية، حيث تكفلت الحكومة الإيرانية بمعيشتهم، وكان البارزاني يرغب ببقائهم في إيران على أمل العودة بهم في ظروف أفضل إلى العراق إلا أن (90) ألف منهم عادوا إلى العراق مستفيدين من قرارات العفو الجديدة التي أصدرها النظام والذي قام من جانبه بإرسال وفد إلى إيران لإقناع اللاجئين بالعودة ضم في عضويته كلاً من:

- 1 - نعيم حداد، عضو مجلس قيادة الثورة عضو القيادتين القومية والقطرية.
- 2 - خالد عبد عثمان، سكرتير اللجنة العليا لشؤون الشمال (أعدم).
- 3 - النقيب وفيق السامرائي، ممثلاً عن مديرية الاستخبارات العسكرية العامة (مدير الاستخبارات العسكرية لاحقاً).

وكان الوفد الذي أسكن في قصر سعد أباد في طهران قد زار معسكرات اللاجئين الذين لم يستفيدوا من قرارات العفو وعددهم (107) ألف شخص لإقناعهم بالعودة، وقد عادت منهم وجبات قليلة إلى العراق وبقي (95) ألف في إيران، ومن بين هؤلاء رجع (60) ألف باستمارات خاصة، وعند وصولهم إلى مناطق سكناتهم تعرضوا للإبعاد إلى المناطق الوسطى والجنوبية، وترافقت مع «عمليات التهجير الجماعية قساوة ووحشية متناهية في تجويع الناس، ومنعهم من العمل وفرض الإقامة الجبرية عليهم في أماكنهم الجديدة، وتحريض الأوباش على ارتكاب جرائم القتل والاعتصاب والتعذيب النفسي والجسدي ضدهم»<sup>(74)</sup>، إلا أن ما خفف من معاناة العائدين حسن الوفادة والاستقبال

الذي لاقوه من أبناء الأسر والقبائل العربية في الوسط والجنوب مما زاد من غرى الأخوة والتلاحم بين شركاء الوطن والمصير وأحبط مخططات البعث الحاكم لإحداث شرخ بين أبناء الشعب الواحد كذلك قوت الفرصة على البعض للاصطياد في الماء العكر وتصوير الصراع وكأنه معركة قومية بين العرب والأكراد.

كما غادرت وجبة من اللاجئين عام 1976 إلى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، ومن بقي منهم وعددهم قرابة الـ(35) ألف فقد راجع بعضهم السفارة العراقية في طهران بعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران من أجل العودة [راجع الوثيقة رقم 13] .. وكان من بين العائدين إلى العراق خلال تلك الفترة 1975-1979 العديد من قادة ثورة أيلول، وكان أول من سلّم منهم إلى سلطات النظام فور توقف القتال صالح اليوسفي الذي وقف في آخر اجتماع للجنة المركزية ولقادة الثورة قائلاً: «في الوقت الذي كان يجب أن لانقاتل قاتلنا، واليوم حيث ينبغي أن نقاتل ونصمد يُقال إن القتال والمقاومة ليس في صالحنا»<sup>(75)</sup>، وكان اليوسفي عندما سلّم نفسه لوحدة الجيش في منطقة راوندوز يحمل رسالة من المكتب السياسي للبارتي الى مجلس قيادة الثورة الذي رفض استقباله وتسلم الرسالة، وأمر بوضعه تحت الإقامة الجبرية.

ومن بين القادة الآخرين الذين سلّموا أنفسهم حبيب محمد كرم الذي عاد من القاهرة وزكية اسماعيل حقي التي عادت من العاصمة المصرية إلى بغداد هي الأخرى، كما كان من بين العائدين دارا توفيق الذي كان مقيماً في بيروت. وصديق أمين وعلي هزار وفارس باوه أعضاء اللجنة المركزية للبارتي. وإلى جانب هؤلاء عاد العشرات من أعضاء قيادات الفروع الحزبية وأمرء الهيزات والبتاليونات إثر كل عفو كان يصدره النظام.

وبالنسبة إلى الملا مصطفى فقد خصصت له دار في طهران «بالإضافة إلى هذا استلم البارزاني مبلغ مليوني دينار من إيران بعد النكسة مباشرة»<sup>(76)</sup>، كما وضعت الحكومة الإيرانية (100) دار تحت تصرفه في منطقة كرج قرب طهران ليوزعها على من يشاء من أتباعه. ولم يُمهّل القدر قائد الثورة الكردية حيث ظهرت عليه علامات المرض وتبين بعد الفحوصات الطبية أنه مصاب بسرطان الرئة مما استدعى نقله في حزيران 1975 إلى الولايات المتحدة لتلقي العلاج، وكان يرافقه أحد ضباط السافاك، وعند وصوله مطار جون كندي كان في استقباله «ضباط من (السي.آي.أي) ورئيس مكتب العراق في وزارة الخارجية موريس دراير مرافقته في رحلته إلى مستشفى (مايوكلينك) في مدينة روتشستر في ولاية مينسوتا، ورأى الأطباء الأمريكيون أن لا أمل في شفائه من سرطان

الرثة، وأنه قد لا يعيش أكثر من ستة أشهر»<sup>(77)</sup>.

وقد حاول البارزاني خلال وجوده في الولايات المتحدة الاتصال مع الشخصيات الأمريكية في الإدارة والكونغرس لكن ضباط الـ«C.I.A» المرافقون له رفضوا السماح له بذلك، وأُسكن في «البيت الآمن التابع للـ(سي.آي.أي) في مدينة ماكلين بولاية فرجينيا، حيث أبقى ملا مصطفى معزولاً عن العالم»<sup>(78)</sup>، مما حمل مرافقيه على التفكير بالتوجه إلى سويسرا التي وصفها نجله مسعود - وكان معه في رحلته تلك - بالقول: «إنها أفضل من الإقامة الجبرية المفروضة عليه في الولايات المتحدة»<sup>(79)</sup>، وعلى الأثر قام مندوب البارزاني في الولايات المتحدة محمد سعيد الدوسكي بالاتصال «بمراسل شبكة (سي.بي.اس) التلفزيونية، دانيال شور، الذي أراد إجراء مقابلة مع البارزاني لتمكينه من كشف خيانة واشنطن للأكراد، لكن الملا مصطفى البارزاني رفض هذا العرض لأنه يريد البقاء في الولايات المتحدة، ويدرك أن موقفه ضعيف، ولا يسمح له بتعريض إقامته فيها لأي خطر»<sup>(80)</sup>.

بعد ذلك جرى ترحيله من قبل السلطات الأمريكية في تشرين ثاني 1975 إلى إيران التي اشتد عليه المرض فيها، فطلب مجدداً السماح له بزيارة الولايات المتحدة إلا أن طلبه رُفض مما دفع بمحمد سعيد الدوسكي إلى تهديد المسؤولين في الخارجية الأمريكية «بأن الملا مصطفى سوف يفرغ ما في جعبته على الملأ»<sup>(81)</sup>، وكانت الحملة الانتخابية التي تنافس فيها الرئيس فورد والمرشح الديمقراطي جيمي كارتر على وشك أن تبدأ، عندها وافقت الخارجية الأمريكية على منح تأشيرة دخول إلى الأراضي الأمريكية بشرط «عدم إدلائه بأي أحاديث صحفية في ظل الحملة الانتخابية، والتكفل بنفقات إقامته في الولايات المتحدة خلافاً لما جرى أثناء زيارته الأولى عندما تولت الـ(سي.آي.أي) تأمين جميع احتياجاته ونفقاته، وتعهّدت بتوفير الحماية الشخصية له»<sup>(82)</sup>.

وفي حزيران 1976 وصل الملا مصطفى البارزاني إلى مطار جون كندي ثانية حيث أخضع لمراقبة مكثفة من قبل السافاك والـ«C.I.A»، وبعد أن استكمل علاجه في مستشفى مايوكلينك انتقل للسكن في مدينة ماكلين، وقد حاول مجدداً إعادة الجسور مع الإدارة الأمريكية لكنه لم يلق أذناً صاغية، وإن كان قد نجح في إقامة علاقات شخصية مع أعضاء في الكونغرس الأمريكي لكنه ظل شخصاً غير مرغوب فيه من قبل

الحكومة الأمريكية حيث «جرت محاولة جديدة لإبعاده إلى إيران ففي مطلع خريف عام 1976 تلقى الزعيم الكردي بركة أرسلها الشاه بناءً على طلب أمريكي على ما يبدو، دعاه فيها للعودة إلى طهران لتجنيب إدارة فورد ما تعيشه من قلق خوفاً من أي فورة عاطفية قد يعرفها البارزاني خلال الأشهر الأخيرة من الحملة الانتخابية الرئاسية. لكن ملا مصطفى رفض العودة هذه المرة»<sup>(83)</sup>.

وبعد فشل الرئيس جيرالد فورد في حملته الانتخابية وفوز جيمي كارتر الذي رفعت الولايات المتحدة في عهده شعار الدفاع عن حقوق الإنسان وبدأت حملة عالمية، على هذا الأساس حاول البارزاني الاستفادة من تلك الحملة لتوجيه الأنظار إلى القمع الذي يمارسه نظام البعث ضد أكراد العراق. إلا أن مساعيه أخفقت لأن واشنطن كانت لها أولويات في فتح الملفات، وكان الملف الكردي حينها قد وضع على رف المحفوظات وبناءً عليه «فقد دُعي إلى وزارة الخارجية للقاء شكلي (وودي لتناول الشاي) وأفهمه مساعدو كارتر لشؤون الشرق الأوسط بوضوح. أن لاتغيير في سياسة واشنطن حيال هذه المنطقة، وأن الرئيس الجديد لا يستطيع استقباله»<sup>(84)</sup>، ومع ذلك لم يقطع البارزاني أمله في الإدارة الجديدة رغم كل الاحباطات التي حاقت به فأرسل رسالته الشهيرة إلى الرئيس الجديد جيمي كارتر على أمل استعادة الدور الأمريكي في دعم القضية التي يناضل من أجلها [راجع الوثيقة رقم 14]. وكالعادة لم تكن تلك المحاولة بأفضل من سابقتها ولم تحرك ساكناً في واشنطن. فيما كانت صحة البارزاني تتدهور مع مرور الوقت. وفي أيامه الأخيرة طلب مقابلة مورييس دراير فامتنع المذكور عن الاستجابة لطلبه واكتفى بإرسال إحدى الموظفين العاملات لديه في مكتب العراق هي ماري آن كيسي التي زارته لكنها «وجدته شبه عاجز عن التنفس. وشعر البارزاني أنها آخر فرصة يحظى بها للتعبير عما في قلبه، فبدأ مطالعة بليغة وطويلة شجب فيها الحكومة الأمريكية وسياستها تجاه الأكراد. واستخدم الزعيم الكردي التفاصيل المعبرة ليروي بانفعال شديد كل شيء رفض في الماضي التحدث عنه، على الرغم من مناشدات المقررين منه لإفراغ ما في جعبته، فلم يهمل أي مسألة وتحدث عن الظلم الذي لحق به، وعما تعرض له من خيانة، وروى كيف أنه لا يمكن الوثوق بالولايات المتحدة أو الاعتماد عليها»<sup>(85)</sup>.

وفي أواخر شباط 1979 أدخل البارزاني مستشفى جورج تاون وهو غائب عن الوعي وكان قرار عائلته أن ينقل إلى إيران ليدفن في حال وفاته في مدينة اشنويه حسب

وصيته لتعذر دفنه في مسقط رأسه (بارزان) كما كان يرغب، وتم استئجار طائرة خاصة مزودة بأجهزة طبية وحدد يوم 1979/3/2 للرحيل مجدداً إلى إيران الإسلامية هذه المرة وليس الشاهنشاهية، إلا أن الملا مصطفى البارزاني أسلم الروح في المستشفى يوم 1/1979/3 لينقل جثمانه إلى العاصمة الإيرانية طهران حيث ووري الثرى في مدينة أشنوية الحدودية كما كان مقرراً.

وفي كانون الثاني 1980 أقدمت الكوملة الإيرانية وخلافاً لكل الأعراف الدينية والإنسانية وانتقاماً من الحزب الديمقراطي الكردستاني العراقي على جريمة بشعة بنبشها لقبر الملا مصطفى البارزاني واخراجها لجثمانه، إلا أن العشيرة البارزانية استعادت الجثمان وأعادت دفنه في منطقة ريان الحدودية. وبعد إعلان المنطقة الآمنة في كردستان العراق تقرر نقل رفاة كل من الملا مصطفى ونجمله إدريس الذي سبق وأن توفي في إيران عام 1987 لتدفن في كردستان العراق، وفي يوم 1993/10/6 قامت طائرتان مروحيتان تابعتان لسلح الجو الإيراني بنقل رفاة البارزاني الأب وابنه من قرية هليج إلى الحدود العراقية في محافظة السليمانية ومنها نقلا بالسيارات في موكب مهيب إلى مدينة السليمانية، وفي اليوم التالي توجه الموكب إلى مدينة أربيل التي سبّج فيها رفاة قائد ثورة أيلول ونجمله وذلك في برلمان كردستان وليوم واحد بعدها توجه موكب التشييع إلى منطقة بارزان حيث ووريا الثرى في مئاهاما الأخير وسط آلاف المشيعين.

- 1 - الموساد في العراق ودول الجوار، ص 264.
- 2 - المصدر السابق، ص 263-264.
- 3 - المصدر السابق، ص 264.
- 4 - أمة في شقاق، ص 438.
- 5 - الموساد في العراق ودول الجوار، ص 266.
- 6 - جون كونايلي: واصل وزير الخزانة الأمريكية الأسبق جون كونايلي مهامه السرية الخاصة بالعراق بعد حرب الخليج الثانية فقام بعد عام 1991 بعدة زيارات سرية إلى بغداد عن طريق الأردن ممثلاً لكبار شركات النفط الأمريكية تولى خلالها عقد عدة صفقات مع نظام بغداد في إطار اتفاقية النفط مقابل الغذاء التي أقرتها الأمم المتحدة حيث قامت الشركات الأمريكية بتوريد الحنطة للعراق وشراء النفط منه من الجدير بالذكر أن واشنطن حذرت خلال تلك الفترة شركتنا (الفا) و(توتال) الفرنسيتان من استثمار حقول نفط مجنون النفطية العملاقة في جنوب العراق. توفي كونايلي نهاية التسعينات.
- 7 - أمة في شقاق، ص 196.
- 8 - المصدر السابق، ص 203.
- 9 - مجلة قراءات سياسية، السنة الثالثة، العدد الأول، شتاء 1413هـ - 1993. ص 19.
- 10 - الموساد في العراق ودول الجوار، ص 269-270.
- 11 - تقييم مسيرة الثورة الكردية وانهيارها والدروس والعبر المستخلصة منها، ص 41-42.
- 12 - المصدر السابق، ص 59.
- 13 - المصدر السابق ص 42-43.
- 14 - الموساد في العراق ودول الجوار، ص 282.
- 15 - مجلة الوسط ع 298، في 13/10/1997.
- 16 - أمة في شقاق، ص 208-209.
- 17 - صحيفة خبات، ع 786، السبت 1996/5/4.
- 18 - الموساد في العراق ودول الجوار، ص 285.
- 19 - أمة في شقاق، ص 257.
- 20 - نفس المصدر السابق.
- 21 - صحيفة القبس، ع 8729، في 9/10/1997.
- 22 - نفس المصدر السابق.
- 23 - مجلة الوسط، ع 298، في 13/10/1997.
- 24 - نفس المصدر السابق.
- 25 - تقييم مسيرة الثورة الكردية وانهيارها والدروس والعبر المستخلصة منها، ص 56.
- 26 - الموساد في العراق ودول الجوار، ص 301.
- 27 - أمة في شقاق، ص 201.



- 28 - الموساد في العراق ودول الجوار، ص 319.
- 29 - حول التراث الوطني للبارزاني الخالد، ص 8.
- 30 - الموساد في العراق ودول الجوار، ص 287.
- 31 - المصدر السابق، ص 292.
- 32 - أمة في شقاق، ص 213.
- 33 - البناء المعنوي للقوات المسلحة العراقية، ص 139.
- 34 - من وثائق الاتحاد الوطني الكردستاني: حول الحركة التحررية للشعب الكردي في كردستان العراق، ص 101.
- 35 - مجلة الوسط، ع 298، في 13/10/1997.
- 36 - الموساد في العراق ودول الجوار، ص 297.
- 37 - أمة في شقاق، ص 445.
- 38 - مجلة قراءات سياسية، السنة الثالثة، العدد الأول، شتاء 1413هـ - 1993، ص 19.
- 39 - أمة في شقاق، ص 214-215.
- 40 - المصدر السابق، ص 215.
- 41 - المفتي، عدنان: الأكراد والعلاقات العربية الكردية، ص 48، ط 1 يناير (كانون الثاني) 1998، مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر.
- 42 - أمة في شقاق، ص 215.
- 43 - الأكراد والعلاقات العربية الكردية، ص 47.
- 44 - أمة في شقاق، ص 223.
- 45 - المصدر السابق، 214.
- 46 - المصدر السابق، ص 224.
- 47 - الموساد في العراق ودول الجوار، ص 303.
- 48 - مجلة الوسط، ع 298، في 13/10/1997.
- 49 - أمة في شقاق، ص 224.
- 50 - المصدر السابق، ص 225.
- 51 - صحيفة خبات، ع 788، في 4/6/1996.
- 52 - نفس المصدر السابق.
- 53 - كيسنجر والصراع الدولي، ص 77.
- 54 - أمة في شقاق، ص 225.
- 55 - نفس المصدر السابق.
- 56 - نفس المصدر السابق.
- 57 - الموساد في العراق ودول الجوار، ص 305.
- 58 - أمة في شقاق، ص 226.
- 59 - نفس المصدر السابق.

- 60 - تقييم مسيرة الثورة الكردية وانهيائها والدروس والعبر المستخلصة منها، ص 89.
- 61 - أمة في شقاق، ص 226.
- 62 - تقييم مسيرة الثورة الكردية وانهيائها والدروس والعبر المستخلصة منها، ص 61.
- 63 - المصدر السابق، ص 62.
- 64 - نفس المصدر السابق.
- 65 - المصدر السابق، ص 63.
- 66 - أمة في شقاق، ص 227.
- 67 - نفس المصدر السابق.
- 68 - تقييم مسيرة الثورة الكردية وانهيائها والدروس والعبر المستخلصة منها، ص 115.
- 69 - حول التحررية للشعب الكردي في كردستان العراق، ص 245.
- 70 - مجلة الوسط، ع 298، في 1997/10/13.
- 71 - أمة في شقاق، ص 441.
- 72 - الموساد في العراق ودول الجوار، ص 319.
- 73 - صحيفة الحياة، ع 28212، في 1996/10/11، مقابلة مع سعد البزاز.
- 74 - حول الحركة التحررية للشعب الكردي في كردستان العراق، ص 101.
- 75 - سوسياليست (الاشتراكي) مجلة الحزب الاشتراكي الكردستاني - العراق. ع 16، السنة التاسعة، آذار 1990، ص 54.
- 76 - تقييم مسيرة الثورة الكردية وانهيائها والدروس والعبر المستخلصة منها، ص 77-76.
- 77 - أمة في شقاق، ص 232.
- 78 - نفس المصدر السابق.
- 79 - المصدر السابق، ص 232-233.
- 80 - المصدر السابق، ص 233.
- 81 - المصدر السابق، ص 234.
- 82 - نفس المصدر السابق.
- 83 - المصدر السابق، ص 236.
- 84 - المصدر السابق، ص 238.
- 85 - المصدر السابق، ص 238.

## الفصل الثاني عشر

### **مرحلة إعادة البناء**

- القيادة المؤقتة.
- كونفرانس آب ١٩٧٦.
- مخاضات صعبة.
- المؤتمر التاسع.
- تحالفات الحرب.
- المؤتمر العاشر.



## ■ القيادة المؤقتة

لم يعد لتنظيمات البارتى وجود بعد انهيار ثورة أيلول عدا عن فرع الخارج ومقره لندن بإشراف المهندس جمال علمدار الذي بات هو الآخر مجمّداً من الناحية الفعلية، مما جعل الساحة الكردية مفتوحة على شتى الاتجاهات الفكرية والسياسية التي أخذت تبرز بالتدريج لملء الفراغ الناجم عن غياب الحزب القائد، ومن بين الاتجاهات التي برزت خلال تلك الفترة المجموعة التي تعمل بقيادة علي العسكري، والتي قررت الاستجابة لقرار العفو الذي أصدره النظام والعودة الى العراق والبدء من هناك بتحريك جديد، كما تحلّق العديد من الكوادر حول الدكتور محمود عثمان الذي انفصل عن بيت البارزاني وأخذ بالتشهير به. وفي تلك الأجواء المشحونة بالتوتر قررت العائلة البارزانية ممثلة بنجلا الملا ادريس ومسعود ومعهم سامي عبد الرحمن العمل لإعادة النهوض بالحزب انطلاقاً من فرع الخارج فبدأت الاتصالات منذ نيسان 1975 بالكوادر الشابة المشهود لها بالكفاءة حيث عقدت العديد من الاجتماعات في مدينة نقده التي تجمّع فيها اللاجئيين الأكراد العراقيين بعد النكسة بإشراف من مسعود البارزاني، ومن بين المشاركين فيها:

- 1 - سامي عبد الرحمن.
- 2 - نوري شاويس.
- 3 - عادل مراد، رئيس اتحاد طلبة كردستان.
- 4 - عبد الرزاق عزيز ميرزا الفيلي، عضو مكتب سكرتارية اتحاد الشبيبة الديمقراطي الكردستاني.
- 5 - رنج نوري شاويس سكرتير اتحاد طلبة كردستان.

6 - عزيز الشيخ رضا من كوادر الباراستن مسؤول مكتب بيروت.

7 - آزاد برواري، من كوادر الباراستن.

8 - آزا محمود خفاف، من كوادر الباراستن.

9 - محمد رضا.

10 - توفيق عبد الحسين.

11 - دلشاد ميران.

وقد خلصت تلك الاجتماعات الى تشكيل لجنة لاعادة تنظيم عمل البارتي في الخارج ضمت في عضويتها كلاً من:

1 - نوري شاويس مشرفاً.

2 - عادل مراد.

3 - رنج نوري شاويس.

4 - عبد الرزاق عزيز ميرزا.

5 - آزا محمود الخفاف.

وقد تم تزويد نوري شاويس بكميات كبيرة من المال وبختم المكتب السياسي، ثم غادر على اثرها طهران مع نجله رنج الى بيروت في 10/4/1975، كما غادر كل من عادل مراد وعبد الرزاق عزيز الى سوريا في 12/4/1975، ولم يتسنّ لتلك اللجنة الاستمرار في عملها اذ سرعان ما انفرط عقدها قبل أن تباشر عملها فمسؤولها نوري شاويس توجه من العاصمة اللبنانية الى بوخارست ومنها الى لندن للعلاج.

أما عادل مراد وعبد الرزاق عزيز فقد ساهما بعد وصولهما دمشق في تأسيس تنظيم جديد هو الاتحاد الوطني الكردستاني بقيادة السياسي الخضر جلال الطالباني الذي مثلت عودته الى التصدي من جديد للعمل السياسي تحدياً مباشراً لشخص الملا مصطفى البارزاني، رغم ان الملا كان قد صرح أكثر من مرة للصحف الايرانية «بأن دوره قد انتهى»<sup>(1)</sup>، وكذلك للأسرة البارزانية التي احتكرت الزعامة السياسية والعشائرية للمعارضة الكردية في العراق منذ أربعينيات القرن العشرين، والتي قررت بأن تستعيد زمام المبادرة وأن تعود لقيادة العمل السياسي والحزبي في كردستان العراق من جديد..

ولكن بعيداً عن أي دور علني للملا مصطفى البارزاني الذي أصبح تصديه غير ممكن من الناحية الفعلية لاعتبارات عدة في مقدمتها تحمله أكثر من غيره لمسؤولية النكسة التي حاقت بالحزب والثورة، ولتردي حالته الصحية بسبب المرض وتقدمه في السن ولم يكن هناك من بديل له على صعيد الأسرة سوى نجليه إدريس ومسعود اللذان تكونت لديهما خبرة وتجربة في العمل الميداني العسكري والأمني والسياسي لا يستهان بها خلال سنوات الثورة وكانا يمارسان صلاحيات والدهما في السنة الأخيرة منها (1974-1975) وبدأ التحرك لإحياء البارتي على هذا الأساس بالاتفاق مع العناصر القيادية المتبقية من قيادة البارتي السابقة وكانت الخطوة اللاحقة هي إقناع المثقفين والعناصر الشابة من اللاجئين بضرورة «المباشرة من الحزب القديم لبناء حزب جديد اعتماداً على الإمكانيات المادية الكبيرة للحزب القديم»<sup>(2)</sup>.

وفي أيلول 1975 تشكل المركز القيادي الجديد للحزب الديمقراطي الكردستاني باسم القيادة المؤقتة وكان ذلك إيذاناً بعودته من جديد إلى الساحة السياسية وكان نواة القيادة الجديدة قد تشكل من:

1 - إدريس البارزاني.

2 - مسعود البارزاني.

3 - سامي عبد الرحمن.

4 - علي عبدالله.

5 - نوري شاويس.

وبوشر العمل لإعادة التنظيم الحزبي في ظروف غير طبيعية وبطرق وأساليب مبتكرة، وعن ذلك يتحدث ازاد برواري عضو القيادة المؤقتة أو (ق.م) كما أصبحت تعرف اختصاراً فيقول: «البدايات بدأت بمجموعة من الآليات أو لنقل جرى تنظيم العمل في آليات وهي كانت ضرورية تم تشكيل لجان لتفقد أوضاع اللاجئين وتقديم بعض المساعدات لهم في إيران من خلال هذه اللجان تم تكليف بعض الإخوان للاتصال بالكوادر الحزبية بشكل فردي للتشاور معهم حول المستجدات. وكذلك تكليفهم بتشكيل خلايا حزبية استعداداً للتوجه إلى كردستان، كما جرت عملية الاتصال عن طريق وسطاء بالكوادر التي فضلت البقاء في الوطن والطلب منهم البدء بتشكيل خلايا

حسب ظروفهم وترك لهم خيار الاتصال وكيفية تكوين الحلقات هذا العمل كان له هدفان الأول مسألة معنوية والثانية إننا لم نغادر كردستان كي نستقر في الجوار، بل علينا أن نتحرك بسرعة<sup>(3)</sup>. وقد أثمر ذلك الجهد بسرعة في الداخل فلم تمر غير بضعة شهور حتى كان للـ(ق.م) تنظيمات سرية في المحافظات الكردية أو تلك التي يتواجد فيها الأكراد، وكذلك في الجامعات. كما قررت (ق.م) في أحد اجتماعاتها التي عقدت في منزل مسعود البارزاني في كرج عقد «كونفرانس للفرع السادس للحزب وأن تجري أيضاً عملية إضافة بعض الكوادر إلى القيادة المؤقتة وكان المفروض أن يمثل التنظيم الداخلي وكذلك اللاجئين في ذلك الكونفرانس إلا أن الصعوبات حالت دون ذلك»<sup>(4)</sup>.

ومن الصعوبات التي واجهتها (ق.م) وهي في بداية عملها حظر السلطات الإيرانية لأي نشاط سياسي بين صفوف اللاجئين الأكراد العراقيين، فقد حذر السافاك من القيام بأي تحرك مضاد للنظام العراقي من داخل إيران وهدد بتسليم من يلقي القبض عليه بتلك التهمة إلى سلطات الأمن العراقية وذلك بموجب ما نصت عليه بنود البروتوكول الأمني الملحق باتفاقية الجزائر. وكانت السلطات الإيرانية قد أقدمت بالفعل على اعتقال اثنان من أعضاء (ق.م) أثناء مغادرتهم مطار مهاباد الدولي إلى أوروبا، وقد عثر بحوزتهما على أختام مزورة ومنشورات وكميات كبيرة من الأموال، وقد أطلق سراحهما فيما بعد، لذلك واصل إعلام (ق.م) مهاجمة نظام الشاه في بياناته وخاصة تلك التي تصدر بالمناسبات [راجع الوثيقة رقم 15]، وفي الوقت نفسه اضطرت (ق.م) إلى توجيه نشاطها الحزبي ذو الطابع السري إلى داخل العراق باعتمادها بناء تيار ماركسي يساري «وبشكل خاص في منطقة بادنان التي بقيت محرومة من تغلغل الأفكار التقدمية والتي كانت تعاني من سيطرة العقلية العشائرية والمشايعية أكثر من غيرها. وقد أمكن بناء هذا الاتجاه بالتوعية والتثقيف وعقد الندوات العامة، مقرونة بالمثل العملي والحياة البسيطة للمسؤولين كباقي البيشمركة والعمل معهم، وعدم فسح المجال للكويخات (المختارين) والأغوات وبقايا المؤسسة العسكرية والعشائرية القديمة السيطرة على البيشمركة الذين لقوا الرعاية والعناية بشؤونهم الحياتية والشخصية من لدن المسؤولين»<sup>(5)</sup>.

كما أرسلت (ق.م) عناصرها إلى تركيا للاختفاء في المناطق المحاذية للحدود العراقية والاستعداد للبدء بالثورة المسلحة التي اندلعت شرارتها يوم 1976/5/26، والتي أطلق عليها اسم «ثورة كولان» وذلك بتنفيذ سلسلة من العمليات العسكرية ضد مواقع وربايا



الجيش في منطقة بادنان انطلاقاً من الحدود التركية. وتم الإعلان عن الثورة الجديدة في مؤتمر صحفي عقده سامي عبد الرحمن في لندن التي وصلها قادماً من طهران كما تم افتتاح مكتب للـ(ق.م) في العاصمة البريطانية غادر بعدها سامي عبد الرحمن لندن ليستقر في منطقة حكارى التركية حيث تولى مسؤولية القيادة الميدانية لعمل الداخل الذي كان يشكو من قلة الإمكانيات «فحتى البنادق كانت قليلة وعتاها نادراً، ولم يكن للثورة أي مصدر للسلاح وكان الدعم المادي المقدم للثورة ضئيلاً جداً لايساعد على تطوير الثورة بالرغم من أن المال كان غزيراً لدى الذين سيطروا على ممتلكات ثورة أيلول وتصرفوا بها كممتلكات شخصية»<sup>(6)</sup>. لذلك ما كان لثورة كولان أن تستمر لولا تبنيها من قبل «أكراد تركيا ردهاً من الزمن فكان نقل المؤن وحتى تقديم السلاح وفي بعض الحالات المقاتلين مع أسلحتهم واعتدتهم معتمداً على أكراد تركيا»<sup>(7)</sup>.

وبعد أن تمكنت (ق.م) من ترتيب أوضاعها وتثبيت وجودها على الشريط الحدودي بفتح مقرات لها على الجانب التركي في مناطق (اولودره، بيت شباب، كويان، قشوريان، جزيره، سلويي، مركه، روبوزك، جبل جودي)، سعت لإعادة إصدار جريدة الحزب الرسمية (خبات) فصدر العدد الأول منها في 1976/7/1، كما استطاعت الحصول على جهاز بث إذاعي نقل من أوروبا «وتم إيصاله إلى الحدود السورية العراقية التركية، حيث تم تفكيكه ونقله سراً إلى المناطق المحرة في منطقة بهدنان وساهم أكراد سوريا مساهمة أساسية في نقل أجزاء الإذاعة على ظهورهم، مثلما ساعد في ذلك أكراد تركيا حتى نصبت الإذاعة أوائل عام 1978 وهي صغيرة، كانت تبث بموجة قصيرة واحدة، وكانت محطاتها الأولى في منطقة (بيداو)»<sup>(8)</sup>.

ولسد النقص في الكادر الحزبي تم تأسيس مدرسة لإعداد الكادر الحزبي في الأراضي التركية المحاذية للحدود والتي أصبحت معقلاً للـ(ق.م) وذلك بإشراف محمد قادر المعروف بـ(كمال كركوكلي) الذي سبق له وأن تولى بعد تأسيس (ق.م) الإشراف على عمل الحزب، في منطقتي (مركه وبشدر). وقد قام هو شخصياً بوضع مناهج التدقيق في المدرسة بالاء حاد على الفكر الماركسي اللينيني.

■ ككونفرانس آب ١٩٧٦

بعد أن أثبتت (ق.م) قدرتها على النهوض بالحزب الديمقراطي الكردستاني من

جديد بادرت إلى عقد أول كونفرانس حزبي بعد النكسة جرى عقده في برلين الغربية في آب 1976 واشتمل الكونفرانس على عدة جلسات تناوب على رئاستها كل من سامي عبد الرحمن ونوري شاويس، تم في ختامها اتخاذ جملة من القرارات من بينها:

- إقرار ما ورد في وثيقة تقييم ثورة أيلول «كتب الوثيقة سامي عبد الرحمن وجاءت في كراس تحت عنوان (طريقة الحركة التحررية الكردية) :
- اعتماد مبدأ الكفاح المسلح الذي انطلق باندلاع ثورة كولان.
- انتخاب القيادة، وكان «أكثرية أعضاء القيادة المؤقتة، المؤسسين والذين أضيفوا في كونفرانس آب 1976 أو أضيفوا بقرار من الداخل من الشباب في ذلك الوقت ولم يجر هذا لسبب خاص ولكن طبيعة العمل كانت تحتاج إلى عناصر شابه تستطيع الحركة ولها الأقل من الالتزامات العائلية ولديها طموح وتمتلك روح التحدي والمجازفة لأن المصير لم يكن واضحاً»<sup>(9)</sup>.

وكانت نتائج الانتخابات كالاتي:

- 1 - مسعود البارزاني.
- 2 - سامي عبد الرحمن.
- 3 - إدريس البارزاني.
- 4 - جوهر نامق.
- 5 - عارف طيفور.
- 6 - كريم سنجاري.
- 7 - محمد رضا.
- 8 - آزا محمود خفاف.
- 9 - ازاد برواري.
- 10 - غازي الزبياري.
- 11 - وريا ساعاتي.
- 12 - فاضل جلال.
- 13 - عبد الرحمن بيدايي.

14 - كمال كركوكلي.

15 - شيركو الشيخ علي.

أما بالنسبة إلى تنظيم الخارج فقد جرى في برلين وفي تموز 1976 انتخاب هيئة عاملة للفرع السادس ضمت في عضويتها كلاً من:

1 - محمد رضا، مسؤول الفرع.

2 - سيامند بنا.

3 - طارق عقراوي، (رئيس الهيئة الإدارية لاتحاد الطلبة الأكراد في أوربا).

4 - عبد السلام بروراري.

5 - د. جرجيس حسن، أضيف لاحقاً

6 - حميد عقراوي، أضيف لاحقاً.

بعد ذلك قامت الهيئة العاملة المنتخبة بنقل مقر الفرع السادس من برلين إلى فيينا، وباشرت بإعادة التنظيم الحزبي الذي اتسع بسبب زيادة أعداد اللاجئين الأكراد العراقيين القادمين إلى أوربا. كما أصدرت صحيفة باسم (صدى كردستان). وبذلك أصبح للبارتي ولأول مرة بعد النكسة تنظيم في الداخل والخارج وقوة مسلحة من البيشمركة وإلى جانب ما تحقق من إنجازات فقد كان على البارتي أن يواجه تحديات خطيرة على مستوى العلاقة مع الأحزاب والتنظيمات الكردية الأخرى التي ظهرت على الساحة بعد النكسة وخاصة مع التنظيم الصاعد الاتحاد الوطني الكردستاني الذي أخذ يعرف اختصاراً بـ(او ك) والذي اتسع نشاطه السياسي والتنظيمي والعسكري هو الآخر في المناطق الشمالية انطلاقاً من منطقة بادنان التي تعتبرها (ق.م) معقلها الحصين.

لذلك جاء رد فعله عنيفاً فشن حملة إعلامية استهدفت (او ك) وأمينه العام [راجع الوثيقة رقم 16] رافقتها اشتباكات مسلحة بين مفارز الجانبيين كانت تدور إما في المناطق الحدودية أو على الأراضي التركية.

وفي الوقت الذي كان فيه الصراع على أشده بين (ق.م) و(او ك) قام النظام بتوجيه ضربة ساحقة إلى التنظيمات الداخلية للحزبين المذكورين ولكافة المنظمات الكردية الأخرى استطاعت خلالها الأجهزة الأمنية من تفكيك معظم الخطوط السرية لتلك التنظيمات في المحافظات التي تتواجد فيها واعتقال أهم مسؤوليها. وقد بلغ عدد

المعتقلين في حدود (2700) شخص معظمهم من المنتمين إلى تنظيمات (ق.م) وقد أدت نتائج الضربة إلى قيام مؤسسات النظام الأمنية والحزبية والعسكرية بتشديد قبضتها على المواطنين الأكراد والمباشرة بإعداد خطط إضافية لأحكام السيطرة على المنطقة الشمالية، فكان أن عقد أول مؤتمر أمني لمدراء أمن منطقة الحكم الذاتي [راجع الوثيقة رقم 17] وهو تقليد سارت عليه الأجهزة الأمنية بحيث أصبحت تلك المؤتمرات تعقد بشكل دوري.

إلا أن كل إجراءات النظام لم تحل دون قيام المفاوز المسلحة التابعة للتنظيمات الكردية ومنها (ق.م) بمختلف العمليات الفدائية ضد النظام ومؤسساته ورموزه في المنطقة الشمالية من القطر.

وكانت (ق.م) قد استطاعت خلال تلك الفترة من «إقامة (قواعد ثورية محررة) للأنصار على طول الحدود العراقية التركية بمسافة (300) كيلو متر، وفي بعض مناطق الحدود العراقية الإيرانية كذلك، وكلها داخل الأراضي العراقية متحدية جيروت النظام القاسي وقواته العسكرية البالغة زهاء ربع مليون جندي، وأسلحته الحديثة بما فيها أسراب الطائرات العمودية، وتدريبات قواته على مكافحة حرب الأنصار المستخلصة من الحروب الإمبريالية ضد الشعوب وأصدرت (ق.م) منذ اندلاع الثورة وحتى أيار 1979 (21) بلاغاً عسكرياً ضم بعضها أكثر من (70) معركة ومصادمة وكمين وغير ذلك»<sup>(10)</sup>.

## ■ مخاضات صعبة

أظهر الحزب الديمقراطي الكردستاني أو «حدك» كما أصبح يعرف اختصاراً، تأييده للثورة المندلعة في إيران وذلك بعد تصاعد التظاهرات المناهضة للشاه وصدر بيان بهذا الشأن في 20/10/1978 رجح فيه احتمالات سقوط النظام الشاهنشاهي في إيران أعقب ذلك قيام (ق.م) بإرسال اثنين من أعضائها إلى باريس لمقابلة قائد الثورة الإمام السيد روح الله الموسوي الخميني حيث أعربا له عن إسناد (حدك) «للنضال الذي يقوده ضد الشاه ونظامه العميل»<sup>(11)</sup>.

وبعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران في شباط 1979 أرسل الملا مصطفى البارزاني برقية تأييد إلى الإمام السيد الخميني تمنى عليه فيها أن يعتبره من المجاهدين

السائرين على هذا الطريق [راجع الوثيقة رقم 18]، وكانت سلطات الجمهورية الإسلامية قد وافقت على نقل جثمان الملا مصطفى البارزاني من الولايات المتحدة إلى إيران ليدفن في أشنوية القريبة من الحدود العراقية. ولم يكن ذلك يعني أن (حدك) أصبح موضع ثقة الحكومة الإسلامية أو أنه بات يحظى بدعمها فقد برز اتجاهان داخل القيادة الإيرانية مع مرور الوقت حول كيفية التعامل معه:

**الأول:** ويتمثل بمكتب حركات التحرر برئاسة الشيخ محمد منتظري وقيادة حرس الثورة وكان لهذا الخط تحفظاته على التعامل مع (حدك) نظراً لعلاقاته السابقة مع نظام الشاه وأجهزته الأمنية ومع كل من إسرائيل والولايات المتحدة التي غدت العدو التقليدي للثورة الإسلامية في إيران.

**والثاني:** كان يرغب ويشجع على التعامل مع (حدك) ويعتبره قوة احتياط في مواجهة النظام العراقي الذي كان له مواقف مسبقة من الثورة الإسلامية وقيادتها والتي عبر عنها في وسائل الإعلام وكذلك بالتحرك المخبراتي داخل إيران لدعم الحركات ذات التوجه الانفصالي في مناطق بلوشسان وخوزستان وكردستان. وقد مثل هذا الاتجاه وزير الدفاع الدكتور مصطفى جمران، ورئاسة أركان الجيش الإيراني.

ومع تسارع الأحداث وتزايد التحديات التي تواجهها الثورة على الحدود مع العراق وفي المحافظات الكردية بالذات أخذت كفة الاتجاه المؤيد للتعامل مع (حدك) بالرجحان وما ساعد على ذلك أيضاً «العلاقات التي بنتها (ق.م) مع منظمة التحرير الفلسطينية التي بدأت تعطي ثمارها حيث توطدت العلاقات مع تمثيلها القوي والمهم في طهران، وأوصت (م.ت.ف) على لسان ممثليها قيادة الثورة الإيرانية بإمكانية اعتمادها على مسعود البارزاني وسامي»<sup>(12)</sup>، وبذلك أصبحت الأرضية مهيئة تماماً أمام (حدك) للتحرك على الأراضي الإيرانية، وكان ذلك أكبر مكسب يحصل عليه منذ اتفاقية الجزائر عام 1975 والذي بدأه عملياً بالزيارة التي قام بها وفد من (ق.م) برئاسة إدريس البارزاني وعضوية كل من كريم سنجاري وعبد الوهاب الأتروشي ورشيد سندي إلى قائد الثورة الإسلامية الإمام الخميني في مقره في مدينة قم المقدسة والتي كانت فاتحة للقاء كبار المسؤولين في الجمهورية الإسلامية مدنيين وعسكريين.

وقد أعقب ذلك اللقاء قيام إدريس البارزاني الذي أصبح مهندس العلاقة مع نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية وأقوى شخصية في (ق.م) بصحبة أخيه غير الشقيق

مسعود بزيارة عمل إلى مقر رئاسة أركان الجيش الإيراني وذلك في أوساط أيار 1979 وقد «بقي ما جرى في هذا اللقاء واللقاءات الكثيرة الأخرى التي كان يعقدها إدريس لوحده مع چمران والجندرمه طي الكتمان»<sup>(13)</sup>، إلا أن نتائجها انعكست على أرض الواقع عندما وقف (حدك) إلى جانب سلطات الجمهورية الإسلامية في صراعها مع الحزب الديمقراطي الكردستاني (حدكا) بقيادة الدكتور عبد الرحمن قاسمלו، والذي سبق وأن اتخذت لجنته المركزية قراراً بقطع العلاقة مع (حدك) وأظهرت عداها له «بصورة علنية في الاجتماع الجماهيري الحاشد الذي عقد في مهاباد والذي اتخذ فيه قرار يطالب بإخراج قيادات اللاجئيين الأكراد العراقيين من إيران»<sup>(14)</sup>، وكان المقصود هو (ق.م) والعائلة البارزانية، ولم يكن عدا (حدكا) ل(حدك) وليد ساعته أو نتيجة لخلاف أو حدث عابر وإنما تعود أسبابه إلى سنوات خلت عندما أرسل الملا مصطفى البارزاني قواته إلى كردستان إيران لمساندة القوات المسلحة الإيرانية في مواجهة الانتفاضة المسلحة التي قادها (حدكا) عام 1967 ضد نظام الشاه، كذلك إلى قيام قيادة ثورة أيلول بتصفية سكرتير (حدكا) السابق وعدد من أعضاء لجنته المركزية الذين كانوا قد لجأوا إلى المناطق الخاضعة لسيطرة الثورة.

وقبل أن يتفجر الموقف بين الحكومة الإسلامية و(حدكا) جدد إدريس البارزاني تعهده للمسؤولين الإيرانيين بالوقوف إلى جانب الثورة الإسلامية في حال نشوب صراع مسلح مع (حدكا)، وقام بتجميع من يرغب من اللاجئيين الكرد العراقيين بصفة مقاتلين في منطقة زيوه في كردستان إيران، وهذا ما أثار معارضة البعض من أعضاء (ق.م) التي كانت تشهد في الوقت نفسه صراعاً داخلياً حاداً قسمها إلى تيارات وأجنحة وكان من بين أهم نقاط الخلاف فيما بينها هو مصير أموال الثورة التي نقلها الملا مصطفى البارزاني إلى إيران بما فيها ميزانية الفروشكاه (تعاونية الثورة الاستهلاكية) والتي قدرت بـ (مليونين دينار) والذي اتهم الشيخ محمد هرسين عضو اللجنة المركزية للحزب بالاستيلاء عليها حيث دفع حياته ثمناً لذلك أثناء التحقيق معه من قبل كريم سنجاري وجوهر نامق في أحد الأوكار في مدينة نقده الإيرانية، وهذا ما أثار الذعر في صفوف الجناح الذي انحاز إليه الشيخ هرسين ودفع بعض شخصياته للعودة إلى العراق والالتحاق بصفوف النظام. وكان بين العائدين خلال تلك الفترة أبرز القادة العسكريين في ثورة أيلول وهم رشيد سندي وعبد الوهاب الأتروشي وعدد من أمراء الهيزات كما

عاد من طهران إلى بغداد أيضاً صابر أبين الملا مصطفى البارزاني مع عائلته.

كما كان من بين نقاط الخلاف الأخرى اختيار رئيس جديد للحزب خلفاً لرئيسه المتوفي الملا مصطفى البارزاني ، وكان أبرز المرشحين لهذا المنصب إدريس البارزاني إلا أن الجناح المناوئ له داخل (ق.م) وعلى رأسه سامي عبد الرحمن كان يصر على اختيار مسعود البارزاني كمرشح منافس له، كما كان جناح سامي عبد الرحمن الذي يمثل اليسار في (ق.م) يعارض الدخول في أي مواجهة مع (حدكا) رغم موقف الأخير المتشدد من (حدك) ومن اللاجئين الأكراد العراقيين الموجودين في إيران، وكحل للإشكال القائم عقدت (ق.م) اجتماعاً في قرية (شاوانه) قرب مدينة اشنوية الحدودية في تموز 1979 حضره كافة أعضائها عدا إدريس الذي لم يُدعَ للاجتماع وكذلك علي عبد الله ونوري شاويس وكانا آنذاك في أوروبا. وخلال الاجتماع برزت ثلاث اتجاهات داخل (ق.م):

الأول: يؤيد إدريس البرزاني ويعتبر خطه امتداداً لخط الملا مصطفى البارزاني.

الثاني: ويضم العناصر ذات التوجه اليساري ويقوده سامي عبد الرحمن.

الثالث: وهو الاتجاه الوسط ويقف على رأسه مسعود البارزاني.

وكان من أبرز النتائج التي تمخض عنها اجتماع شاوانه انتخاب مسعود البارزاني رئيساً مؤقتاً لـ(حدك)، كما تم انتخاب مكتب سياسي له واختير سامي عبد الرحمن أميناً عاماً للحزب، ومن بين أهم القرارات الأخرى التي اتخذت:

- تأييد الثورة الإسلامية في إيران.
- تحسين العلاقة مع (حدكا).
- عقد مؤتمر عام للحزب في أقرب فرصة ممكنة، وذلك باقتراح من رئيس الحزب الجديد.

وبعد أن أنهى الاجتماع أعماله أعاد مسعود البارزاني اقتراحه بعقد مؤتمر عام للحزب فعارضه سامي عبد الرحمن وخطه الذين طالبوا بتأجيله إلى ربيع العام المقبل «مؤكدین أن ثمة حاجة إلى الوقت لكي تقام التنظيمات الحزبية في صفوف اللاجئین ولكي يتم توعيتهم بالنهج الجديد للحزب، وبينوا أن المؤتمر الذي سيعقد بهذه العجالة لن يكون مؤثراً حزبياً بل تجمعاً لللاجئین في أحسن الأحوال»<sup>(15)</sup>. وبسبب التعارض الحاصل في

المواقف أجرت (ق.م) تصويتاً حول الموضوع جاءت نتائجه لصالح عقد المؤتمر كما اقترح رئيس الحزب وذلك على أمل إنهاء الصراع المحتدم بين جناحي إدريس البارزاني وسامي عبد الرحمن، والذي تزايدت حدته بسبب اندلاع القتال بين قوات (حدكا) والقوات الحكومية الإيرانية ومشاركة قوات (ق.م) في المعارك إلى جانب القوات الإيرانية مما كان يلقي معارضة شديدة من جانب سامي عبد الرحمن وجناحه.

وكانت السلطات الإيرانية قد بادرت إلى تسليم وجبات من السلاح إلى إدريس البارزاني قام بتوزيعها على أنصار حزبه من اللاجئين الأكراد العراقيين في منطقة زيوه فكان ذلك مقدمة لمشاركة قوات (ق.م) في القتال الناشب مع قوات (حدكا) والذي أسفر خلال مراحله المختلفة عن سقوط (376) قتيل بين صفوف قوات (ق.م) تولت سلطات الجمهورية الإسلامية الإيرانية صرف رواتب تقاعديه لعوائلهم.

## ■ المؤتمر التاسع

عقد الحزب الديمقراطي الكردستاني (حدك) مؤتمره التاسع في الفترة من 4-11/1979 في بناية مدرسة بقرية (زيوه ميركه) في ناحية (مركفر) قرب مدينة أرومية مركز محافظة اذريجان الغربية في إيران وذلك تحت شعار: «إما كردستان أو الموت، من أجل حكم ديمقراطي ائتلافي تقدمي في العراق وحكم ذاتي حقيقي لكردستان، لتسقط الإمبريالية الأمريكية والصهيونية العالمية والرجعية، المجد والنصر لحركات الشعوب التحررية والتقدمية في العالم». وبحضور (325) مندوب يمثلون كافة فروع الحزب في الداخل والخارج وممثل عن الحزب الشيوعي العراقي وآخر عن الحزب الديمقراطي الكردستاني في تركيا (كوك) افتتح المؤتمر بكلمة لرئيس الحزب مسعود البارزاني. بعد ذلك بدأ المؤتمر أعماله بتشكيل العديد من اللجان ذات الاختصاص.

وقد شهد المؤتمر اتفاقاً تاماً بين جناحي مسعود وإدريس في مواجهة الجناح الذي يقوده سامي عبد الرحمن، الذي ألقى من جانبه في الجلسة الثانية والأخيرة للمؤتمر والتي عقدت يوم 11/11/1979 كلمة دافع فيها عن (ق.م) وإنجازاتها، وكان دفاعه منصباً في حقيقته عن النهج الذي قاده خلال السنوات الثلاث التي انقضت.

وقبل انتهاء أعمال المؤتمر جرت عملية الترشيح لانتخاب القيادة الجديدة فتقدم



مسعود البارزاني بقائمة مرشحين خلت من أسماء العناصر المؤيدة لسامي عبد الرحمن وفي المقابل قدم سامي اقتراحاً يقضي بترشيح كافة أعضاء (ق.م) لنيل عضوية اللجنة المركزية الجديدة فرفض اقتراحه، عندها قرر ومن معه عدم ترشيح أنفسهم، وفي ختام أعمال المؤتمر تمت المصادقة على جملة من القرارات منها:

- التقرير السياسي الذي قدمه رئيس الحزب.
- اقرار النهج الجديد الذي رسمت معالمه وثيقة (طريق الحركة التحررية الكردية) الذي أقره كونفرانس الحزب المنعقد في برلين في آب 1976.
- إجراء تعديلات على النظام الداخلي.
- منح اللجنة المركزية صلاحية تشكلي لجنة تحقيقية للبت في الشكاوى والملازمات التي حدثت خلال السنوات التسع ما بين انعقاد المؤتمرين الثامن والتاسع.
- إدخال فقرة في المنهاج والنظام الداخلي تشير إلى أن (حدك) يعمل ويسترشد في تحليلاته على ضوء الماركسية اللينينية.
- اتخاذ (21) قراراً آخر من أهمها مواصلة نهج الكفاح المسلح ضد النظام الحاكم في بغداد.

واعتبر المؤتمر أن تراث البارزاني هو نبراس للمرحلة المقبلة كما ثمن عالياً الدور الذي قامت به (ق.م) التي تحمّلت مسؤولية النهوض بالحزب بعد نكسة آذار 1975 وقادت المسيرة حتى عقد المؤتمر التاسع.

بعد ذلك جرت انتخابات القيادة فكانت النتائج على النحو التالي:

### المكتب السياسي

- 1 - مسعود البارزاني، رئيساً للحزب.
- 2 - إدريس البارزاني، المشرف على المكتب العسكري مسؤول مكتب العلاقات العامة.
- 3 - علي عبدالله، سكرتير اللجنة المركزية.
- 4 - روج نوري شاويس.
- 5 - آزاد پرواري.

- 6 - فاضل ميراني.
- 7 - فلك الدين كاكائي، مسؤول مكتب الثقافة والإعلام «الذي صار من الناحية العملية رئيساً لتحرير جريدة خبات ورئيساً لتحرير نشرة أخبار كردستان ورئيساً لتحرير إذاعة صوت كردستان العراق إضافة إلى توجيهه لصحافة الحزب في دمشق وأمريكا الشمالية وكندا وأوروبا وتوجيه المطبوعات التي كان قسم الإعلام ينشرها واستمرت مسؤولياته تلك من 1979-1989»<sup>(16)</sup>.

### اللجنة المركزية

- 1 - خورشيد رشيد شيره، عضو المكتب العسكري.
- 2 - يونس روزياني.
- 3 - الدكتور سعيد أحمد نادر البارزاني، قائد قوة بارزان (توفي في 1999/2/5).
- 4 - محمد سعيد درويش الدوسكي، مسؤول الفرع السابع (أميركا)، [توفي].
- 5 - فرنسو توما الحريري.
- 6 - حسو ميرخان باديناني.
- 7 - قادر علي مراد هورامي، عضو مكتب عسكري.
- 8 - رشيد عارف الأتروشي، مسؤول مكتب الإدارة.
- 9 - عريف حميد برواري.
- 10 - الملازم عمر عثمان (زعيم علي)، عضو المكتب العسكري.
- 11 - د. جرجس حسن، أصبح عام 1984 عضواً في المكتب السياسي.
- 12 - صالح عبدالله البيداوي، عضو المكتب العسكري.
- 13 - آزاد عبد القادر قره داغي.
- 14 - نجم الدين اليوسفي.

وبذلك كرس نتائج المؤتمر التاسع زعامة العائلة البارزانية للحزب الديمقراطي الكردستاني (حدك) وتم طرد سامي عبد الرحمن مع مجموعته من الحزب ثم اعتقل بعد ذلك من قبل السلطات الإيرانية التي أطلقت سراحه بواسطة من الجماهيرية العربية الليبية فتوجه إلى لندن ليقوم بتأسيس حزب جديد كوادره من الحزب القديم أطلق عليه

اسم حزب الشعب الديمقراطي، وإلى جانب ذلك فقد شكل المؤتمر التاسع والنتائج التي تمخضت عنه نقطة انطلاق حقيقية لـ(حدك) استطاع من خلالها أن يخطو خطوات واسعة إلى الأمام بدعم من الجمهورية الإسلامية الإيرانية فأعاد تنظيم كافة فروع و لجانة المحلية وأخذ يستعيد بالتدريج مكانته على الساحة الكردية لأول مرة منذ نكسة آذار 1975.

وفيما يلي استعراض للتشكيلات العسكرية لـ(حدك) بعد المؤتمر التاسع كما تضمنه تقرير لمديرية الاستخبارات العسكرية (منظومة استخبارات المنطقة الشمالية)، والذي أعد خلال الأشهر الأولى من عام 1980، والملاحظ على التقرير استعماله لتعبير القيادة المؤقتة رغم أن (حدك) كان قد ألقى تلك التسمية في ذلك الحين إلا أن الأجهزة الأمنية واصلت استعمالها على ما يبدو ضمن السياقات التي اعتادت عليها منذ آب 1976.

اتحاد المقاتلين الكرد في المنطقة الشمالية  
 اتحاد القيادة المؤقتة  
 أولاً: هذه الحكومة، الإيرانية برزوا كافة إمكاناتها تحتضن جميع القيادات المؤقتة وقد أدت  
 نتائج الدعم إلى عقد مؤتمر القيادة في ٢١ و٢٢ من أولاد الملا مصطفى الميراني  
 الانتخابات والخلع من عازيهم داخل التنظيم (الجمهورية محمودة الرحمن ومجاهدين)  
 ثانياً: فتحوا جبهة للقيادة المؤقتة في قاطع قصر شيرين وابعاد من نظام الخميني الحد الأدنى  
 أنفلسا القيادة المؤقتة كانت المخاض الحدودية في قاطع قصر شيرين  
 ثالثاً: جبهة حوار بين الحزب الاشتراكي الكردستاني الموحد والقيادة المؤقتة لايجاد صيغة عمل مشترك  
 بينهما وقد أدت نتائج الحوار إلى الاعتراف بالاتفاق بينهما في أوائل شهر شباط ١٩٨٠  
 رابعاً: أصدرت القيادة المؤقتة جماعة الجهاد جلال الطالباني بإخلاء مقراته في المنطقة الحدودية

بسم الله الرحمن الرحيم هذا التنظيم مسعود البازاني وسعد كل من :-

ادريس البازاني      المسؤول العسكري

علي حمد الله      السكرتير

شورى صديق فلكيكو شاربس      عضو

خورشيد شهباز      "

فاضل ~~عظيمي~~      "

رشيد هاري الاتوشي      "

نجم الدين اليوسفي      "

سلام يونيس      "

محمد سعيد دوشالديسكي      "

روز شمسايي      "

ازاد محمد جيمينياري      "

فلك الدين الكاكي      "

دكتور سديو احمد      "

دكتور جيميني حسن      "

عمر سعيد رشيد يوراي      "

قسم ٤

سري للغاية (شخصي)

أولاً - هريم ناد وعلي مراد هورامي

(١) منطقة عمله الفخري (دزلي) - كيه - بهراوس - غاني كرمه - نوسود القابله

وطوله وخوبال الصداقه وترتبط به الكرتاق التالي :-

كرتصداالدين عورامي

كرتابه بكر محمود ماني بنوك

كرتسلطان قصه - - - - -

كرتصحنه رخصه - - - - -

(٢) تحمل معيم القابله التاليه :-

مغزوة مجنون قادر مجنون

مغزوة نجسدت

مغزوة حسين خان

مغزوة صالح قاراماني

مغزوة رؤف صبحي حبي

مغزوة حمد الله باوه (البراني)

مغزوة علي جيه - - - - -

مغزوة علي جيه - - - - -

مغزوة عثمان ماني بنوك

ثانياً هريم حسين ماني

(١) منطقة عمله سويل زهابا لارانيه - جبل سو - وادي سرتك - بهلوله وترتبط به

الكرتاق التاليه :-

كرتجلال لاوراني

كرتاسماعيل علي اكبر

كرتسلماذ

كرتتورجي جيه - - - - -

كرتوحيد كرم عز

كرتفرد رحه صالح

ثالثاً هريم جوهري تاق (سليم سوزاني) وابله عاظم رمضان (ابو عنتر)

(١) منطقة عمله ميركه - والحدود التركيه - العراقيه ندميالي ايمان للمعالجه لاصا

مخرج خلال عمله سيمفي قاطر ميركه وترتبط به الكرتاق التاليه

کرت ملازم عمر الحلق (ملازم علی)

کرت محی ورد

کرت مصطفی نیدوی

کرت حمد خالد

(۲) ترتبط بهم المقارن التالية

مفزة محمد بيسزه

مفزة حازم

مفزة سليم البجلي

مفزة عادل المرطسي

مفزة حميد خوستي

مفزة نسوري

مفزة عيسى البجلي

مهم عهد الرحمن بيد او (سريست)

بما

(۱) منطقة عمله بيد او - همبركي - دهي - ارگوش - والحدود التركيه

المراقبه وحاليا الموصى اليه في ايران وترتبط به الكرتات التالية

کرت عمرت ياسين الدوسكي

کرت ملحم دهمري

کرت حميد افندي

کرت ملازم محمد

(۲) ترتبط بهم المقارن التالية :-

مفزة عرت خان

مفزة عهد المميز

مفزة عفيف احمد

مفزة دكتور عهد الرحمن

مفزة احمد نيدوي

مفزة فتحي نسوري

مفزة محمد

مفزة ملازم نوالد

مفزة سيمو ميشو

## سرى للنضال و شخص

مفوض كركوك (مفوض جديس)

خامساً

- (١) بالمرور ملازم يونس محمد سليم روزياني، ترتبط به الكرتات التالية :
- كوت مري دريش
  - كوت علي رش
  - كوت دليلا والجات الملقب دليار ابو سوارب
- (٢) توجد لديهم مفارز مستقلة في قاطع فقمش ١، فقمش ٨، وفقمش ١١
- تعمل بصورة مستقلة ولم ترتبط بالهزيمات او الكارتات ومنها :
- مفزة خالد باني
  - مفزة حاجي صالح
  - مفزة علي تيلحي
  - مفزة محمد شريف موسى
  - مفزة عثمان قادر مستي
  - مفزة فواد السندی
  - مفزة سليمان مندى

## ■ تحالفات الحرب

لم يعد (حدك) بعد نكسة آذار 1975 والكشف عن تقرير (لجنة بايك) (17) في موقع يؤهله للعمل في صفوف القوى المعارضة لنظام البكر - صدام والتي كانت تنظر بعين الشك منذ البداية إلى النهج الذي سارت عليه قيادة ثورة أيلول التي أدارت ظهرها بعد 11 آذار 1970 لمعظم - أن لم يكن لكل القوى السياسية في البلد - مقابل الصفقة المنفردة التي عقدتها مع نظام البعث الحاكم في بغداد. وقد حاولت (ق.م) تلافي آثار التراكمات التي خلفتها سياسية القيادة السابقة فأعلنت من البداية عن تخليها عن مبدأ سيادة الحزب الواحد في كردستان العراق، وهذا ما شكل مدخلاً مناسباً لعودة (حدك) إلى ساحة العمل السياسية المعارض انطلاقاً من الساحة الكردية وهو ما ظهرت أولى إرهاباته حينما رحبت (ق.م) في بيان أصدرته في أيار 1977 بولادة (اللجنة

التحضيرية للحركة الاشتراكية الديمقراطية الكردستانية)، وبعد نشوب الحرب العراقية - الإيرانية في أيلول 1980، وما خلفته من أجواء ألفت بظلالها على ساحة العمل السياسي المعارض لنظام بغداد تسارعت الجهود التي بدأت منذ صيف عام 1980 من أجل إقامة جبهة عريضة تضم القوى القومية والماركسية والكردية العراقية التي اتخذت من دمشق مقراً لها، وهو ما اعتبره (حدك) فرصة لاتعوض عنه يستطيع من خلالها استعادة اعتباره بين الأحزاب والقوى السياسية العاملة على الساحة العراقية على اختلاف اتجاهاتها، إلا أن محاولاته التي بذلها في هذا الصدد باءت بالفشل بسبب رفض أكثر من طرف وفي مقدمتها الاتحاد الوطني الكردستاني (أوك) لانضمامه إلى مثل تلك الجبهة. رغم الوساطة التي بذلتها لجنة رباعية شكلت لهذا الغرض وضمت في عضويتها كلاً من:

- 1 - حزب البعث العربي الاشتراكي - قيادة قطر العراق.
- 2 - الحزب الاشتراكي الكردي (الباسوك).
- 3 - الحزب الشيوعي العراقي.
- 4 - الحزب الاشتراكي الكردستاني الموحد.

وفي 12/11/1980 أعلن في دمشق عن تشكيل الجبهة الوطنية والقومية الديمقراطية (جو قد) التي استبعد منها (حدك) وذلك من الأحزاب والتنظيمات التالية:

- 1 - الاتحاد الوطني الكردستاني.
- 2 - حزب البعث العربي الاشتراكي/قيادة قطر العراق.
- 3 - الحزب الاشتراكي/العراق.
- 4 - الحزب الشيوعي العراقي.
- 5 - الحزب الاشتراكي الكردستاني الموحد.
- 6 - حزب الشعب الديمقراطي الكردستاني.
- 7 - المستقلون الديمقراطيون.
- 8 - الحركة الاشتراكية العربية.
- 9 - جيش التحرير الشعبي.



ولم يقف حدك موقف المتفرج أمام محاولات عزله تلك فأخذ يعد العدة لتشكيل جبهة مقابلة لـ(جوقد) وذلك بالاتفاق مع الحزب الشيوعي العراقي الذي سبق لـ(حدك) أن سمح له بفتح قواعد في المناطق الخاضعة لسيطرته في منطقة (بادنان) وذلك بعد انهيار تحالفه مع البعث الحاكم مطلع عام 1979.

وفي 1980/11/28 أعلن عن تشكيل الجبهة الوطنية الديمقراطية (جود) من إذاعة حدك في راجان ووزع بيان بهذا الشأن في كل من لندن ودمشق. وقد ضمت الجبهة عند بداية التشكيل كلاً من:

1 - الحزب الديمقراطي الكردستاني.

2 - الحزب الشيوعي العراقي.

3 - الحزب الاشتراكي الكردستاني الموحد.

وقد «أثار تخلي الحزب الشيوعي العراقي السريع عن (جوقد) وتشكيله جبهة جديدة قلق واستياء الأطراف الموقعة على ميثاق (جوقد) وخصوصاً الاتحاد الوطني الكردستاني»<sup>(18)</sup>.

وما أن أعلن عن تشكيل (جود) حتى بدأ التنافس بينها وبين (جوقد) والذي سرعان ما انعكس على الوضع في كردستان بتجدد القتال بين (اوك) و(حدك) ودخول أطراف من (جود) و(جوقد) في حومة الصراع الدائر؛ من بينها حزب البعث العربي الاشتراكي/ قيادة قطر العراق، الذي لم يكن على وفاق مع (حدك) بسبب انهيار الاتفاق الميداني الذي وقعه الطرفين بمشاركة (اوك) عام 1977 والذي حملت قيادة قطر العراق مسعود البارزاني مسؤولية خرقه مما أدى بالتالي إلى انحيازها إلى جانب (اوك)، وهذا ما دفع بـ(حدك) إلى التعرض لأحد مفارزها العاملة في شمال العراق واحتجاز عناصر المفزة في مقر الفرع الأول للحزب في بادنان [راجع الوثيقة رقم 19].

وكما كانت (جود) بمثابة البوابة التي دخل منها (حدك) إلى ساحة العمل الوطني كانت الحرب العراقية/الإيرانية فرصته الذهبية لاستعادة بعضاً من دوره السابق في كردستان العراق، فأعاد بسط سيطرته على مساحات شاسعة في مختلف المناطق وخصوصاً في منطقة بادنان التي باتت معقله الأساسي، كذلك طور من أساليبه القتالية شأنه في ذلك شأن باقي الأحزاب الكردية [راجع الوثيقة رقم 20] مستفيداً من دعم

الجمهورية الإسلامية الإيرانية المالي والتسليحي واللوجستي الذي تلقاه طيلة سنوات الحرب والذي بلغ (9) ملايين تومان شهرياً، كان يتقاضاها من دائرة الحرب غير النظامية في وزارة الدفاع الإيرانية عدا عن التموين والأسلحة على اختلاف أنواعها التي كان يحوّل قسماً منها إلى حليفه الحزب الاشتراكي الكردستاني. وفي عام 1984 تحولت علاقة (حدك) من وزارة الدفاع إلى قيادة الحرس الثوري الإسلامي (سباه باسداران) التي شكلت مقر قيادة ميداني للتنسيق مع الأحزاب العاملة في كردستان العراق باسم (مقر عمليات رمضان للحروب غير النظامية) بإشراف السردار محمد باقر ذو القدر الذي تولى فيما بعد منصب رئيس أركان قوات الحرس الثوري الإسلامي ليحل محله السردار محمد جعفري سهروردي.

وكان (حدك) قد دخل عام 1982 بمفاوضات سرية مع النظام الحاكم في بغداد بواسطة من الشيخ عثمان البارزاني وبإشراف من إدريس البارزاني، وقد تم التوصل خلال جلسات التفاوض التي كانت تعقد في منطقة برادوست في المثلث الحدودي إلى اتفاق يقضي بعودة البارزانيين من إيران ليستقروا في موطنهم الأصلي بارزان بعد أن يقوم النظام بتشييد دور لهم هناك مع تقديم (10) آلاف قطعة سلاح إلى (حدك) ومبلغ (4) مليون دينار أي أكثر من (13) مليون دولار سلم منها بالفعل (2) مليون دينار. وما أن أبرم الاتفاق حتى سارعت قيادة (حدك) إلى إبلاغ السلطات الإيرانية به والتي أعربت من جانبها عن استعدادها لتقديم ضعف ما عرضه نظام بعث العراق عليها.

وقد حسم (حدك) موقفه بمشاركته القوات الإيرانية في الهجوم على حاج عمران في 1983/7/23 والسيطرة عليها، فجن جنون النظام الذي لجأ كعادته إلى الانتقام من المواطنين العزل من أبناء العشيرة البارزانية الذين سبق وأن أجلوا عن ديارهم في ناحية بارزان و(150) قرية محيطة بها في تشرين أول 1975 ليرحلوا إلى محافظة القادسية (الديوانية) في ظروف قاسية للغاية ثم أعيدوا بقرار من قيادة النظام عام 1980 إلى كردستان وتم إسكانهم في مجتمعات قوشته، بحركة، حرير، ديانا وفي 1983/7/31 قامت قوات الحرس الجمهوري وبإشراف مباشر من برزان التكريتي رئيس المخابرات العامة آنذاك يعاونه شقيقه وطبان (وزير الداخلية لاحقاً) بتطويق مجمع قوشته الذي يقع على بعد (10) كم جنوب أربيل ثم باشرت مفارز من المخابرات والأمن بجمع الفتيان والرجال من عمر (15-70) سنة واقتيادهم بسيارات الزيل العسكرية إلى جهة مجهولة

وفي 10/8/1983 جرت نفس العملية في مجمعات بحركة، حرير، ديانا، وقد علق صدام حسين على مصير أولئك الذين أخذوا بجريرة غيرهم بقوله «انهم ذهبوا إلى الجحيم»<sup>(19)</sup>.

أما مصير العوائل التي أصبحت بلا رجال فقد بات رهيباً حيث طوقت المجمعات بالأسلاك الشائكة بعد قطع الماء والكهرباء عنها وكان الحرس يطلقون النار باستمرار لإرهاب النساء والأطفال والشيوخ إلى غير ذلك من الممارسات التي تستعصي على الوصف.

ومن الجدير ذكره أن فضائع النظام بحق سكان المجمعات السكنية شملت حتى تلك الموجودة خارج الأراضي العراقية ففي يوم 5/6/1985 قامت (8) طائرات قاذفة من طراز ميراج وميك وسوخوي بقصف مجمع زيوه السكني للاجئين الأكراد العراقيين داخل الأراضي الإيرانية بالقرب من الحدود العراقية بالصواريخ والقنابل العنقودية ثم مشطته بالمدافع الرشاشة مما أسفر عن مصرع (121) شخصاً من سكانه وجرح (375) آخرين، جميعهم تقريباً من الأطفال والنساء والشيوخ، وكان النظام يستهدف من بين ما يستهدفه من ضرب المجمع - الذي أغلب سكانه من عوائل البيشمركة - التأثير على معنويات أرباب تلك العوائل. ولمعرفة حجم ذلك التأثير أوعزت الأجهزة الأمنية إلى مصادرها السرية داخل إيران للتحري عن حجم الخسائر التي حاقّت بسكان المجمع [راجع الوثيقة رقم 21].

وكان (حدك) قد حقق العديد من المكاسب على صعيد علاقاته الجبهوية خاصة بعد تفكك (جوقد) وانضمام العديد من أطرافها إلى جبهة (جود) ففي 10/5/1982 انضم إلى (جود) الحزب الاشتراكي الكردي (باسوك) وفي 13/11/1984 التحق بها الحزب الاشتراكي العراقي وهو حزب قومي ناصري، والتجمع الديمقراطي العراقي برئاسة صالح دكله وهو أحد واجهات الحزب الشيوعي العراقي، كما التحق بـ (جود) أيضاً حزب الشعب الديمقراطي الكردستاني. وكانت اللجنة العليا لـ (جود) قد رحبت في اجتماعها الدوري الذي عقده في تموز 1985 بانضمام تلك القوى والأحزاب إليها، كذلك رحبت بوقف المفاوضات بين (اوك) والنظام الحاكم في بغداد. وقد مكنت أجواء الوفاق التي سادت بعد اتفاقية المصالحة بين (اوك) وأطراف جبهة جود في صيف عام 1986 (حدك) من توسيع وتدعيم وجوده السياسي والعسكري والتنظيمي في المناطق المحررة

من كردستان وخاصة في محافظة أربيل التي أصبح له وجود مؤثر فيها خلال تلك الفترة من عام 1987، إلا أن تواجده الأساسي ظل ضمن نطاق محافظتي دهوك ونيوى التي تُعرف بمنطقة بادنان أو بهدنان، وفيما يلي تقرير عن نشاط الفرع الأول الذي يشمل تلك المنطقة خلال الأعوام (1980-1988):

«تمكن الفرع الأول من توسيع المنطقة المحررة بعد فترة المؤتمر التاسع 1979، وبعد اندلاع الحرب العراقية/الإيرانية خاصة صار يعيش في المنطقة المحررة مئات الآلاف من السكان المدنيين ولجأ إليها عشرات الآلاف من العسكريين الهاربين من الحرب. وصار البيشمركة يسيطرون عملياً على مئات القرى، ويمتد تأثيرهم المباشر إلى مركز مدينة دهوك وأقضية زاخو والشيخان والعمادية وعقرة والنواحي التابعة لها، مثلما كانوا يسيطرون على الطرق الرئيسية في المنطقة وقيمون نقاط السيطرة عليها حيثما شاؤوا ويتجولون في المنطقة بالسيارات. استمر الحال حتى عام 1988، فكانت بهدنان أوسع منطقة محررة في كردستان آنذاك، وكان الفرع الأول يديرها بكفاءة، وينظم العلاقات الجيدة بين البيشمركة والمواطنين.

أهم ما كان يميز قيادة وقواعد الفرع الأول، من أعضاء الحزب والبيشمركة ورجال المقاومة الشعبية طوال 7-8 أعوام هو أنهم كانوا يكتفون ذاتياً، حتى أسلحتهم الخفيفة وعتادهم غالباً ما كانوا يهيئونه بإمكاناتهم الذاتية، كان سكان المنطقة (وهم فلاحون غالباً) يواصلون أعمال الزراعة وتربية الحيوانات بهمة ونشاط، فكانوا يزودون البيشمركة بما يكفي من الغذاء. أنجز الفرع الأول خلال تلك السنوات عديداً من الإجراءات الإدارية والتنظيمية لتحسين حياة السكان وتوفير الأمن والاستقرار لهم، وقام بنشاطات ثقافية واجتماعية عديدة، إضافة إلى دفاعه المستمر عن المنطقة المحررة وصد الهجمات البرية الواسعة من قوات النظام ومرتزقه، كان للجماهير الشعبية دور بارز في دعم وإسناد المقاومة والمساهمة المباشرة فيها.

تناوب على مسؤولية الفرع الأول عدد من أعضاء اللجنة المركزية والمكتب السياسي وزار المنطقة رئيس الحزب في خريف عام 1986 حتى أواخر ربيع 1987. وقد نجح الفرع الأول في التنظيم الداخلي السري للحزب في مختلف مدن وقصبات المنطقة، كانت تنظيماته تمتد إلى الموصل، وإلى بغداد أيضاً، كذلك تصل مدن أربيل والسليمانية عبر الطلبة والكسبة من أبناء المنطقة. نفذ بيشمركة الفرع الأول عمليات بطولية، أهمها

عمليات اقتحام الأفواج عام 1986 و1987»<sup>(20)</sup>.

وفيما يخص الجانب الاعلامي فقد أصدر (حدك) خلال فترة الحرب العراقية/ الإيرانية العديد من النشرات والمطبوعات داخل المناطق الحرة وفي خارج العراق ومن بينها:

- جريدة خبات (النضال)، لسان حال الحزب، (لازالت تواصل الصدور).
  - أخبار كردستان، صدرت عن قسم الإعلام في المكتب السياسي.
  - متين، نشرة دورية أصدرها الفرع الأول في دهوك.
  - الطلبة والشباب، نشرة دورية.
  - صدى كردستان، نشرة دورية أصدرها مكتب بيروت.
  - سفين، نشرة أصدرها الفرع الثاني.
  - بابا كركر، نشرة أصدرها الفرع الثالث.
  - أزمر، نشرة أصدرها الفرع الرابع.
  - زاكروس، نشرة أصدرها الفرع السابع.
  - ولان: نشرة أصدرها الفرع السادس.
  - كفاح الجبهة، النشرة الناطقة باسم جبهة (جود).
- أما إذاعة (حدك) (صوت كردستان العراق) فكانت تقع في قرية راجان قرب أرومية داخل الاراضي الإيرانية، وبالنسبة إلى الفروع الحزبية فقد توزعت على النحو التالي:
- 1 - الفرع الأول: وهو أنشط الفروع، ويغطي محافظتي دهوك والموصل ويضم (6) لجان محلية.
  - 2 - الفرع الثاني: ويشمل قاطع أربيل، ومقره وادي باليسان قرية الشيخ وسان، ويضم (6) لجان محلية.
  - 3 - الفرع الثالث: ويشمل منطقة كركوك، ومقره في قره داغ ويضم (5) لجان محلية.
  - 4 - الفرع الرابع: ويشمل قاطع السليمانية ومقره قره داغ أيضاً، ويضم (6) لجان محلية.
  - 5 - الفرع الخامس: ملفى منذ عام 1975، ويشمل بغداد وجنوب العراق.

6 - الفرع السادس: أوروبا.

7 - الفرع السابع: أمريكا الشمالية، ومقره الولايات المتحدة.

8 - الفرع الثامن: إيران، ومقره مدينة كرج قرب العاصمة طهران.

وكانت تلك التشكيلة الحزبية والعسكرية قائمة حتى نهاية الحرب العراقية الإيرانية وعلى إثر صدور قرار مجلس الأمن الدولي بوقف إطلاق النار، وفي 1988/7/19 شنت قوات النظام «المؤلفة من (15) لواء من قوات الفيلق الأول والفيلق الخامس وأكثر من ثلاثين فوجاً من الأفواج الخفيفة (أفواج الدفاع الوطني) مدعومة بـ(5) كتائب من المدفعية، والطائرات والدبابات، شنت هجوماً على منطقة (خواكورك) التابعة لناحية (سيدكان) على المثلث الحدودي بين العراق وإيران وتركيا، فوقعت معركة ضارية بين الطرفين، حيث كان الرئيس مسعود البارزاني يشرف على محاور القتال بنفسه مباشرة، واشتركت فيها كافة فروع الحزب من المسؤولين والبيشمركة، وكانت الإذاعات ووكالات الأنباء كـ(B.B.C) واسوشيتدبرس، وصحيفة (رسالت) الإيرانية، وصوت أميركا تتناقل أنباء القتال الذي أسفر عن مقتل وجرح ما يقرب من (845) جندياً من بينهم ضباط، إضافة إلى أسر العشرات من الجنود والضباط والاستيلاء على كميات كبيرة من الأسلحة والأعتدة.

وقد أكد الرئيس البارزاني في كلمة له أمام البيشمركة الذين خاضوا المعركة تلك قائلاً: «نحن انتصرنا في هذه المعركة سياسياً وعسكرياً، حيث تحول هذا المكان إلى مقبرة»، وفي الوقت نفسه أكد الرئيس البارزاني حقيقة «أن الحركة التحررية لشعبنا تمر اليوم بمرحلة حساسة للغاية ولا سيما بعد وقف إطلاق النار بين إيران والعراق». وأضاف: «لقد أكدنا مراراً أن معركتنا تختلف عن الحرب الإيرانية/العراقية، فنحن قاتلنا من أجل حقوقنا قبل نشوب الحرب بين البلدين»<sup>(21)</sup>.

وكانت القيادة السياسية للجبهة الكردستانية قد عقدت اجتماعاً طارئاً لدراسة الوضع الذي استجد بعد قرار إيران بالموافقة على قرار وقف إطلاق النار الذي أصدره مجلس الأمن وأصدرت في ختامه بياناً عبرت فيه عن موقفها حيال ذلك الحدث [راجع الوثيقة رقم 22].

وبعد تطبيق قرار وقف إطلاق النار على جبهات الحرب في 1988/8/20 وجه

النظام ثقل مآكنته الحربية بكل جبروتها إلى قاطعي أرييل وبادنان فحشد الفرق 41، 25، 45، 7، 43 عدا عن الفرقة 38 ومقرها زاخو، كما تجحفل مع تلك الوحدات العشرات من أفواج الدفاع الوطني وألوية الحرس الجمهوري والقوات الخاصة وفي يوم 24-25/8/1988 شنت تلك القوات هجوماً شاملاً على مواقع (حدك) والأحزاب الموجودة في تلك المناطق، واستطاعت بعد معارك ضارية من التقدم على عدة محاور باتجاه مثلث الحدود العراقية الإيرانية التركية وباتجاه الحدود التركية شمالاً وهي المناطق التي سبق وأن هاجمتها قبل شهر، وقد شارك في القتال طيران الجيش وطائرات القوة الجوية التي قصفت مواقع البيشمركة وأحزاب المعارضة العراقية بوابل لا ينقطع من القنابل والصواريخ. كما استخدم النظام في هجومه الغازات السامة والقنابل الفسفورية الحارقة وغاز الخردل التي سبق وأن استخدمها في نيسان 1987 في قصف قرية شيخ وسان التي يقع فيها مقر الفرع الثاني لـ(حدك) وأدى القصف إلى إبادة سكان القرية البالغ عددهم أكثر من ثلاثمائة نسمة.

وقد واصل النظام خلال حملته «استخدام تلك الأسلحة مؤكداً على أن من (حقه) أن يفعل ما يشاء بشعبه على حد قول وزير دفاعه عدنان خير الله طلفاح»<sup>(22)</sup>، الذي أشرف بنفسه على العمليات العسكرية من مقر قيادة ميدانية في سرسنك وقد شمل القصف بالأسلحة الكيماوية أيضاً (19) موقراً وقرية وتجمعاً سكانياً، مما دفع بعشرات الآلاف من سكان المناطق المحررة إلى الهجرة الجماعية باتجاه الأراضي الإيرانية والتركية، كما اضطر (14) ألف منهم إلى الاستسلام إلى قوات النظام الذي أصدر من جانبه عفواً عنهم في 7 أيلول 1988.

وبسبب عدم التكافؤ الحاد في موازين القوى وكثافة القصف الكيماوي انسحب ييشمركة (حدك) ومعهم مقاتلو أحزاب المعارضة العراقية صوب الحدود الدولية بخسائر طفيفة نسبياً. في حين ألحقت معظم الإصابات بصفوف المدنيين العزل الذين هاموا على وجوههم في الجبال قبل أن يصل من وصل منهم إلى الحدود مع تركيا وإيران. «وقد أكد مسؤولو الحزب الديمقراطي الكردستاني آنذاك أن 4300 كردياً قتلوا فيما كانوا يحاولون بلوغ الحدود التركية، وأن 2400 منهم، معظمهم من النساء والأطفال، قتلوا قرب بلدة (كاني ماسي)»<sup>(23)</sup>.

وبعد توقف العمليات العسكرية واصل النظام التعرض للاجئين في مخيماتهم داخل

الأراضي التركية مما حمل الجبهة الكردستانية إلى مناشدة الرأي العام والمنظمات الدولية للتدخل من أجل إيقاف تلك الانتهاكات المنافية لكل القيم والأعراف الإنسانية [راجع الوثيقة رقم 23].

## ■ المؤتمر العاشر

عقد الحزب الديمقراطي الكردستاني مؤتمره العاشر في الفترة من 2-12 كانون أول 1989 في منطقة (ميركفر) في محافظة اذريجان الغربية الايرانية بحضور (332) مندوب، وقد جاء عقد المؤتمر المذكور في ظروف مرحلة ما بعد الحرب العراقية/الإيرانية التي كان من أبرز سماتها فقدانه للمناطق المحررة من كردستان العراق. كما جاء عقده بعد مضي (10) سنوات على عقد المؤتمر التاسع وهي أطول فترة بين مؤتمرات في تاريخ الحزب، وكان المؤتمر قد اتخذ جملة من القرارات كان من بينها دعوته الى المصالحة الوطنية الشاملة في العراق، وفي ختام أعمال المؤتمر تم انتخاب قيادة جديدة للبارتي ضمت في صفوفها كلاً من:

### المكتب السياسي:

- 1 - مسعود البارزاني، رئيساً للحزب
- 2 - علي عبدالله، نائباً للرئيس.
- 3 - روج نوري شاويس.
- 4 - نيجرفان إدريس البارزاني.
- 5 - جوهر نامق.
- 6 - هوشيار الزيارى.
- 7 - فاضل مصطفى ميراني.

### اللجنة المركزية:

- 8 - عبد المهيمن البارزاني.
- 9 - فلك الدين كاكائي.
- 10 - حميد أفندي برادوستي.



- 11 - ازاد قره داغي.
- 12 - عمر عثمان (زعيم علي).
- 13 - مسعود الصالحى.
- 14 - عز الدين برواري.
- 15 - قادر قادر.
- 16 - قادر قاجاخ.
- 17 - بيروت إبراهيم.
- 18 - مقديد خوشناو.
- 19 - د. جرجس حسن.
- 20 - د. محمد

وأبعد عن اللجنة المركزية الجديدة عدد من أعضاء القيادة السابقة وهم:

- 1 - رشيد عارف الأتروشي.
  - 2 - نجم الدين اليوسفي.
  - 3 - محمد ملا قادر.
  - 4 - ازاد برواري.
  - 5 - رمزي شعبان.
  - 6 - فرنسو الحريري.
  - 7 - نادر هورامي.
- كما اعتذر عن الترشيح كل من:
- 1 - الملازم يونس روز بياني.
  - 2 - خورشيد شيره.
  - 3 - حميد برواري.
  - 4 - د. سعيد احمد البارزاني.

وفيما يلي نص البلاغ الختامي الصادر عن المؤتمر:

## البلاغ الختامي للمؤتمر العاشر للحزب الديمقراطي الكردستاني - العراق

خلال الفترة 2 حتى 12/12/1989 وتحت شعار (تجديد النضال من أجل الديمقراطية للعراق والحكم الذاتي الحقيقي لكردستان) عقد المؤتمر العاشر لحزبنا الديمقراطي الكردستاني جلساته بحضور (332) مندوبا وعددا كبيرا من الضيوف ممثلي الجمهورية الاسلامية الايرانية، الجبهة الكردستانية العراقية، المجلس الاسلامي الأعلى، الحزب الشيوعي العراقي، الاتحاد الوطني الكردستاني، حزب الشعب الديمقراطي الكردستاني، الحزب الاشتراكي الكردي، الاتحاد الديمقراطي الآشوري، الحركة الاسلامية الكردية، راية الثورة، وكادحي كردستان. اضافة الى عدد كبير من المنظمات الصديقة والجماهيرية. وافتتح المؤتمر بالوقوف دقيقة حداد على روح مؤسس الحزب الخالد مصطفى البارزاني والفقيه الغالي ادريس البارزاني وأروح شهداء الحركة التحررية الكردية وعموم الوطن العراقي. عقب ذلك القيت كلمة ترحيب من قبل رئيس حزبنا المناضل مسعود البارزاني، ثم تلا سكرتير الحزب الرفيق علي عبد الله التقرير السياسي للجنة المركزية الى المؤتمر الذي استعرض اوضاع كردستان والعراق والعالم، وركز على نتائج حرب الابداء الشاملة في كردستان العراق، وتناول تقييم مسيرة نضالنا خلال السنوات العشرة الماضية منذ انعقاد المؤتمر التاسع عام 1979، بما تضمنت من ايجابيات وسلبيات، وانتقد التقرير الاخطاء والسلبيات البارزة التي ساعدت على وقوع الانتكاسة العسكرية في الحزب والحركة التحررية الكردية التي كان استخدام الاسلحة الكيماوية من قبل الحكم الدكتاتوري عاملاً موضوعياً مباشراً في وقوعها.

واستخلص التقرير دروس وعبر هذه السنين وطرح مقترحات حول سبل ادامة النضال في المرحلة اللاحقة.

وقد نوقش هذا التقرير من قبل لجنة خاصة به شكلها المؤتمر وتم اقراره بعد اجراء التعديلات. كما طرحت اللجنة المركزية على المؤتمر مشروعاً جديداً لمنهج الحزب الذي اقر بعد مناقشات مطولة واجراء بعض التعديلات عليه.

هذا والقى الضيوف كلمات تحية الى المؤتمر كما تليت في المؤتمر رسائل تحية وتضامن من أكثر من (130) حزبا ومنظمة وشخصية اجتماعية وثقافية، وتخللت جلسات المؤتمر مناقشة امور سياسية واجتماعية هامة أخرى، منها بصورة خاصة شؤون مئات الآلاف

اللاجئين في ايران وتركيا وباكستان والجزايات الكردية في اوربا والولايات المتحدة الامريكية وغيرها.

واصدر المؤتمر قرارا خاصا بمناسبة التجمع الدولي بشمول اللاجئين للقوانين المرعية ورعايتهم من قبل لجنة شؤون اللاجئين في الأمم المتحدة.

حضر المؤتمر مندوبات تناولن مشاكل المرأة الكردية وهمومها وزيادة الاهتمام بحقوقها الاجتماعية والديمقراطية.

واتخذ المؤتمر قرارات تنظيمية هامة لتطوير نضال لاحق بما يتفق والأوضاع الجديدة في كردستان العراق وجملة من القرارات التنظيمية تتضمن زيادة فعالية الهيئات الحزبية العليا وسرعة اتخاذ القرارات وتقوية وحدة الحزب.

توصل المؤتمر الى قرارات سياسية هامة على كافة المستويات، وقرر مواصلة المقاومة وتشديد النضال وتنويعه بالاشكال الممكنة بما فيها حق الدفاع عن النفس بالكفاح المسلح وتطويره وفق الظروف الجديدة ضد الدكتاتورية والشفونية. وأكد على ايجاد منابر حرة تجتمع فيها كافة الاحزاب والشخصيات الكردية من ممثلي كافة الاتجاهات والقطاعات للتعبير عن الراي العام الشعبي. وقرر تعزيز الجبهة الكردستانية العراقية وتوسيع العمل الوطني الكردستاني المشترك ترسيخا لوحدة الحركة التحررية الكردية، والعمل لتوحيد المعارضة العراقية بكافة تياراتها الاساسية والسعي لتشكيل جبهة وطنية عراقية واسعة.

وفي قرار خاص اطلق المؤتمر دعوة من أجل تحقيق الديمقراطية للعراق والحكم الذاتي الحقيقي لكردستان على أساس مصالحة وطنية عامة وفتح صفحة جديدة في تاريخ البلاد وذلك باجتثاث جذور الدكتاتورية والاستبداد والغاء كافة اجراءات تغيير الطابع القومي والتاريخي لكردستان وضمان الحقوق للأقليات القومية.

ودعا المؤتمر الى مشاركة بقية قوى المعارضة الكردستانية والعراقية في العمل لتحقيق مصالحة وطنية شاملة في العراق. ولأول مرة في تاريخ مؤتمرات الحزب شاع جو من النقاش الحر الواسع، حول مختلف القضايا بما فيها تقييم مسيرة الأعوام الماضية، ومناقشة مسائل جادة في كردستان والعراق والعالم.

واتخذ المؤتمر قرارا خاصا باشاعة الديمقراطية في صفوف الحزب والعمل لاشاعاتها

في صفوف الحركة الكردية عامة وضرورة وحدة المعارضة العراقية، وتشكيل جبهة وطنية عراقية عريضة ضد الدكتاتورية والاستبداد ومن أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي.

أكد المؤتمر على ضرورة تقوية وحدة الحركة الكردية لاسيما الجبهة الكردستانية وعلى حق الامة الكردية المجزأة في تقرير مصيرها بنفسها. وأشار في الوقت ذاته الى أن الحزب يساعد أي خطوات على طريق الحل السلمي الديمقراطي للقضية الكردية في أي جزء من كردستان وأية مطالب يحصل عليها الشعب الكردي هناك وفق ظروفه الذاتية والموضوعية وامكانياته المتاحة.

ناقش المؤتمر نتائج الحرب العراقية - الايرانية وانعكاسها على المجتمع الكردي خاصة والمجتمع العراقي عامة، وتوصل الى أن حالة اللاحرب واللاسلم هي حالة قلق تثير المخاوف لدى أبناء شعبنا، وان حكما ديمقراطيا عراقيا على اساس المصالحة العامة هو وحده القادر على حل هذه المسألة، وليس بمقدور نظام دكتاتوري الوصول الى حل عادل ونهائي.

ودعا المؤتمر الى انهاء هذه الحالة الهشة من وقف اطلاق النار، لتتوصل الى صلح عادل مع ايران على اساس الاحترام المتبادل للسيادة الوطنية، مع الأخذ بنظر الاعتبار ارادة الشعب العراقي وحرياته الاساسية بصورة عامة والمطالب العادلة للشعب الكردي بصورة خاصة، وناشد المؤتمر المجتمع الدولي للمساهمة في صلح ديمقراطي عادل بين العراق وايران، والحيلولة دون نشوب حروب جديدة في الشرق الأوسط، وأشار الى أن أية حرب مقبلة قد تكون حربا كيمياوية وبايولوجية، لذا اتخذ المؤتمر قرارا خاصا حول العمل لابعاد الشرق الأوسط عن كوارث النزاعات والحروب، وقرار الاستقرار والعدالة والسلام، بحيث يشمل كافة شعوب المنطقة بما فيها الشعب الكردي.

حيا المؤتمر الجمهورية الاسلامية الايرانية لتقديمها الدعم والعون لحزبنا والحركة التحررية الكردية والمعارضة العراقية خلال السنوات العشر الماضية، وايوائها لآلاف اللاجئين الأكراد خصوصا والعراقيين عموماً.

كما حيا المؤتمر الجمهورية العربية السورية والجمهورية الليبية لموقفهما التضامني مع قضية الشعب الكردي التحررية والمعارضة العراقية عموماً.

وعلى الصعيد العربي حيا المؤتمر الانتفاضة الشعبية الفلسطينية في الاراضي المحتلة

وايد تشكيل الدولة الفلسطينية وعقد مؤتمر دولي يضم كافة الاطراف للوصول الى تحقيق كافة الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني بما فيه تشكيل دولته الوطنية على أرضه.

وحيا الخطوات والاجراءات الرامية الى تحقيق الديمقراطية في الجزائر وتونس والاردن والكويت وغيرها من الاقطار العربية، مثلما اعرب عن التضامن مع الشعب اللبناني الصديق وحرركته الوطنية من أجل استقرار حكومته الشرعية واستتباب السلام ووحدّة لبنان ارضا وشعباً. واعلن عن تأييد محاولات الحل السلمي العادل لقضايا الشعب الارتريري وجنوب السودان وشعب الصحراء الغربية والساقية الحمراء.

درس المؤتمر باهتمام بالغ تطورات الوضع الدولي لاسيما التغييرات الديمقراطية في البلدان الاشتراكية وانتشار تيار التغيير الديمقراطي في العالم بصورة عامة وزوال او تراجع العديد من الانظمة الدكتاتورية والعنصرية في بلدان العالم الثالث، وتعميق الاتجاه الدولي العام نحو اطلاق الحريات العامة واحترام حقوق الانسان وتزايد الضغط على الانظمة المنتهكة للقوانين والمواثيق المتعلقة بهذه الحقوق والحريات، وتوصل المؤتمر الى ان جو الانفتاح العالمي هو لصالح قضايا الانسان والشعوب، لاسيما الشعوب المغبونة تاريخيا كما هو شأن الشعب الكردستاني.

وتبنى المؤتمر الاعلان العالمي لحقوق الانسان. كما حيا المؤتمر الجهود الدولية من اجل تعزيز الانفتاح الدولي وازالة الاسلحة النووية وابعاد خطر حرب نووية عالمية وتعزيز التعاون بين الحكومات والشعوب لتعزيز السلام على كوكبنا وانقاذه من مخاطر تلوث البيئة والفقر والتخلف.

ناشد المؤتمر المجتمع الدولي لتوسيع التضامن مع شعب كردستان وقضيته العادلة، وحقه في تمثيله كمرآب في هيئة الامم المتحدة وبقية الهيئات الدولية، والاقرار بالوضع القانوني للاجئين في تركيا وايران وغيرها وتحسين اوضاعهم ومراعاتهم انسانيًا بما يتلاءم والمواثيق والاعراف الدولية.

عبر المؤتمر عن الشكر والامتنان للحكومات والمنظمات والأوساط الدولية والانسانية والاحزاب والشخصيات الثقافية والاجتماعية في العالم التي تضامنت مع شعبنا في محنته لاسيما اثر استخدام الاسلحة الكيماوية في حلبجة وبقية مناطق كردستان في العراق.

وكرر الدعوة لاعلان يوم 16 آذار من كل عام يوما عالميا باسم (حلبجة) تخليدا لشهادتها وتعبيرا عن الكفاح العالمي من أجل تحريم الاسلحة الكيميائية واتلاف مخزوناتها.

واعرب المؤتمر عن استيائه لموقف الصمت واللامبالاة من قبل قطاع من الرأي العام العالمي ازاء جرائم الابادة الجماعية من قبل النظام الدكتاتوري العراقي ضد شعبنا. واتخذ المؤتمر قرارا خاصا حول ذكرى القائد الخالد مصطفى البارزاني، وعقب ذلك زيارة كافة المندوبين الى ضريحه الطاهر لتجديد العهد على الوفاء لقضية الشعب الكردي التحررية والمضي على درب الكفاح حتى النصر.

هذا وانتخب المؤتمر بالاجماع الرفيق المناضل مسعود البارزاني رئيسا للحزب، بعد اقرار النظام الداخلي الجديد والغاء منصب السكرتير، وبناء على اقتراح من رئيس الحزب تقديرا لنضال وجهود الرفيق علي عبد الله وافق المؤتمر على منحه صفة نائب الرئيس. ثم انتخب المؤتمر لجنة مركزية جديدة من (21) عضوا، مثلما حيا عددا من الرفاق الاعضاء السابقين في اللجنة المركزية الذين اعلنوا عن انسحابهم من القيادة لاسباب صحية، وهم ممن كانوا يشكلون نواة القيادة لعقود من الزمن، وحلت محلهم عناصر شابة.

ان انعقاد المؤتمر العاشر بهذا الحجم وبمثل هذه الاجواء الديمقراطية، جاء تأكيدا على ثقة الحزب العالية بنفسه وبجماهير الشعب، كما جاء تحديا للظروف الصعبة الراهنة التي يمر بها شعبنا وحركته التحررية والحركة الوطنية الديمقراطية العراقية.

وجاءت نتائج المؤتمر تجسيدا للخطط التقدمي والجوهر الديمقراطي لحزبنا منذ تأسيسه وحتى اليوم، وقد خرج المؤتمر بصفوف موحدة مما سيعزز الحركة الكردية.

هذا واختتم المؤتمر بالنشيد الوطني الكردي.

(له يره قيب هه رماوه وه ومى كورد زبان)

اللجنة المركزية

للحزب الديمقراطي الكردستاني - العراق

1989-12-12

- 1 - تقييم مسيرة الثورة الكردية وانهارها والدروس والعبر المستخلصة منها، ص 87.
- 2 - البديل في الحركة التحررية الكردية، ص 15-16.
- 3 - صحيفة خبات، ع 876، في 1998/5/29.
- 4 - نفس المصدر السابق.
- 5 - البديل في الحركة التحررية الكردية، ص 21.
- 6 - المصدر السابق، ص 20.
- 7 - المصدر السابق، ص 183.
- 8 - صحيفة خبات، ع 876، في 1996/5/19.
- 9 - صحيفة خبات، ع 876، في 1998/5/29.
- 10 - البديل في الحركة التحررية الكردية، ص 20.
- 11 - المصدر السابق، ص 26.
- 12 - المصدر السابق، ص 29.
- 13 - نفس المصدر السابق.
- 14 - المصدر السابق، ص 28.
- 15 - المصدر السابق، ص 33.
- 16 - صحيفة خبات، ع 795، في 1996/8/25.
- 17 - لجنة بايك: لجنة تحقيق شكلها الكونغرس الأمريكي برئاسة السناتور الديمقراطي عن ولاية نيويورك اوتيس ج. بايك للتحقيق في نشاطات أجهزة الاستخبارات في عهدي الرئيسين نيكسون وفورد وذلك بعد استقالة الرئيس نيكسون من منصبه في آب 1974 إثر فضيحة ووترغيت، وشمل التقرير الذي قدمته اللجنة بعد الانتهاء من أعمالها إلى الكونغرس في 19/1/1976 العمليات السرية التي قامت بها الـ(C.I.A) في مختلف أنحاء العالم ومن ضمنها كردستان العراق، حيث ظهر لأول مرة بالأرقام حجم الدعم الذي قدمته الإدارة الأمريكية للثورة الكردية قبل انهيارها. وقد تم نشر التقرير الذي اتصف بالسرية في مجلة (فيلج فويس) في 1976/5/23، وأعيد نشره من قبل مؤسسة برتراندراسل للسلام في نوتنغهام عام 1977.
- 18 - صفحات من تاريخ الحركة الشيوعية في العراق ص 184.
- 19 - صحيفة الاتحاد ع (195) في 1998/11/28.
- 20 - صحيفة خبات ع (795) في 1996/8/25.
- 21 - الحزب الديمقراطي الكردستاني: الاقتتال الداخلي في كردستان العراق كيف اندلع ومن المسؤول عنه، ص 17-18، ج 1 ط 1، 1997، من منشورات مكتب الدراسة والبحوث المركزي، دراسة رقم (29).
- 22 - صحيفة خبات، ع 795، في 1996/8/25.
- 23 - أمة في شقاق، ص 449.





## الفصل الثالث عشر

### **التغيير والتحديث**

- مشاريع وحدوية.
- المؤتمر الحادي عشر.
- المؤتمر الثاني عشر.
- الواقع وآفاق المستقبل.



## ■ ■ مشاريع وحدوية

أفرزت انتفاضة آذار الشعبانية 1991 واقعاً جديداً في كردستان العراق كان من أبرز مظاهره المتغيرات التي طرأت على الخارطة السياسية للقوى والأحزاب العاملة هناك والتي كرسّت الدور القيادي للحزبين الرئيسيين الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني خاصة بعد انتخابات أيار 1992، مما ولّد نزوعاً لدى الأحزاب الأخرى المشاركة في الانتخابات - عدا الحركة الإسلامية - والتي لم تحصل على النسبة المطلوبة من الأصوات للدخول إلى المجلس الوطني الكردستاني إلى الاندماج والتوحد في إطار تنظيمي واحد يكون بمثابة الطريقة الثالث أو الحزب الوسط بين الحزبين الرئيسيين، وإن كانت بوادر المشروع التوحيدي قد ظهرت قبل الانتخابات عندما اتفق اثنان من تلك الأحزاب هما الحزب الاشتراكي الكردستاني/العراق والحزب الاشتراكي الكردي (الباسوك) على تشكيل قيادة مشتركة وخوض الانتخابات ببرنامج موحد، ثم انضم إليهما بعد الانتخابات حزب الشعب الديمقراطي الكردستاني حيث قررت الأحزاب الثلاثة الاندماج في تنظيم حزبي واحد.

ولما كان الحزب الاشتراكي الكردستاني قد أعيد تشكيله مرةً أخرى بعد الدمج تحت اسم (الحزب الاشتراكي الديمقراطي الكردستاني) ولا زال قائماً يمارس نشاطه - أفردنا فصلاً خاصاً به في بحثنا هذا يمكن الرجوع إليه - لذلك سنحاول إلقاء الضوء على الحزبان الآخرين ونبدأ أولاً بـ:

### — حزب الشعب الديمقراطي الكردستاني

بعد خروج سامي عبد الرحمن والجناح المؤيد له من البارتلي في المؤتمر التاسع توجه من

إيران عن طريق تركيا إلى بريطانيا حيث تقيم عائلته، فيما استقر أتباعه في سوريا وعدد من الدول الأوربية، وما لبث سامي أن أستاذف نشاطه بتشكيله لحزب الشعب الديمقراطي الكردستاني (بارتي كَل) الذي عقد مؤتمره التأسيسي في العاصمة النمساوية فيينا في الفترة من 26-30/7/1981 وانتخب قيادة مؤلفة من:

#### ● المكتب السياسي:

- سامي عبد الرحمن، سكرتير اللجنة المركزية.
- نوري شاويس، توفي في بريطانيا عام 1983 ودفن في السليمانية.
- وريا صالح الساعاتي، (استقال).
- آزا محمود خفاف.
- كريم سنجاري، التحق بـ(البارتي).
- د. مجيد رشيد جعفر.
- عبد الله صالح حفظ الله، طرد من الحزب وسلّم نفسه لسلطات النظام.

#### ● اللجنة المركزية:

- 1 - عارف طيفور، التحق بالبارتي.
- 2 - فارس العمادي، (قتل).
- 3 - دلشاد فتاح ميران.
- 4 - أحمد الزبياري، (قتل).
- 5 - جوهر نامق، التحق بالبارتي.
- 6 - ولي رؤوف صالح.

اعتمد الحزب في ايديولوجيته على الفكر الماركسي، ودعى الى تشكيل الدولة الكردية الكبرى انطلاقاً من كردستان تركيا لتمتد بعد ذلك الى المناطق الكردية في العراق وايران وسوريا.

وقد اعتبر المؤتمر حزب الشعب هو البديل الثوري للحركة التحررية الكردية وهو الوريث الشرعي لثورة 26 أيار 1976.

بدأ حزب الشعب نشاطه العسكري بادخال عناصره في دورات تدريبية في

معسكرات الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين في لبنان لتنتقل بعد ذلك قواته في صيف عام 1982 عبر الأراضي التركية الى منطقة بادنان داخل العراق حيث استقر (200) مقاتل بقيادة كل من كريم سنجاري وعبد الله صالح واحمد الزبياري في منطقة شواط قرب زاخو وبعد شهر من استقرارها في تلك المنطقة نصبت كمين لقوة من البارتى بقيادة عثمان قاسم عضو الفرع الأول بلغ عدد أفرادها (50) مقاتلاً تم اسرهم واطلاق سراحهم فيما بعد، مما دفع بالفرع الأول للبارتى الى تجريد حملة عسكرية قوامها (500) بيشمركة على مواقع قوات حزب الشعب وأجبرتها على التراجع الى الأراضي التركية أواسط آب 1982، وقد حاولت قوات حزب الشعب العودة الى المنطقة من جديد إلا أنها كانت تصطدم باستمرار بقوات البارتى وذلك الى العام 1984 حين ترك حزب الشعب جبهة (جوقد) ليلتحق بجبهة جود عند ذاك سمح له البارتى بفتح مقرات له في منطقة سيدكان على أن يتركز نشاطه في قاطعي أربيل والسليمانية.

وكان حزب الشعب قد عقد كونفرانس حزبي في منطقة خواكورك عام 1986 اضيف خلاله أعضاء جدد الى القيادة لتكميل النقص الحاصل في عدد أعضائها. كما عقد مؤتمره الثاني<sup>(1)</sup> في الفترة من 26-30/11/1989 في قرية (مرکه ور) في محافظة اذربيجان الغربية الايرانية بحضور (140) مندوب انتخبت خلاله قيادة جديدة للحزب وذلك على النحو التالي:

#### ● المكتب السياسي:

- 1 - سامي عبد الرحمن، سكرتير اللجنة المركزية (فاز بالتركية).
- 2 - د. مجيد جعفر، مسؤول تنظيمات اوروبا.
- 3 - آزا محمود خفاف.
- 4 - بروسك نوري شاويس.

#### ● اللجنة المركزية:

- 1 - دلشاد ميران.
- 2 - خسرو عزيز.
- 3 - صلاح برواري، مسؤول الاعلام المركزي.

- 4 - مجيد رزكاري.
- 5 - باله أميدي.
- 6 - د. فائق حلبجي.
- 7 - زيرفان نيروي، مسئول المكتب العسكري.
- 8 - كاميران، عضو المكتب العسكري.
- 9 - موسى كيستي، عضو المكتب العسكري.
- 10 - صالح شكري برواري.

#### الاحتياط:

- 1 - جبار فيلي.
- 2 - علي سنجاري.
- 3 - اسماعيل كاوه.
- 4 - ادريس نادر حيلكي.

#### ● اعلام الحزب:

- 1 - اذاعة صوت كردستان الثوري.
- 2 - صحيفة (الشعب) الجريدة المركزية باللغة العربية.
- 3 - مجلة ريشنك (الطليلة) باللغة الكردية.
- 4 - نيويشمرکه (الأنصار الجديدة) باللغة الكردية.

#### — الحزب الاشتراكي الكردي (باسوك)

- حزب قومي نادى بوحدة كردستان الكبرى، تعود جذوره الى عصابة أحياء الكرد (الكازيك) التي تأسست في نيسان 1959 ومن بين مؤسسيها:
- 1 - الدكتور جمال نيز: مدرس من أهالي السليمانية استقر في ألمانيا ويعمل أستاذ بقسم الاستشراق، جامعة فرانكفورت.
  - 2 - الشاعر كامل زير.
  - 3 - أحمد توفيق: كردي إيراني لاجئ سياسي في القطر بعد ثورة 14 تموز 1958.

4 - فتاح محمد أمين (فتاح اغا).

5 - الشيخ محمد هرسين.

6 - محمد عزيز (لاجئ في المانيا).

ولم تعلن قيادة الكازيك عن وجود العصابة بعد تأسيسها لذلك بقي تنظيمها سرياً رغم مشاركة قياديين في ثورة ايلول 1961 كالشيخ محمد هرسين وفتاح اغا، إلا أن الكازيك أخذت تضعف بعد عام 1965 لتنتشق عام 1971 الى جناحين هما:

- همه قال (الرفيق)

- هاوير (متوحد الأفكار).

وقد تلاشى وجود الجناح الأول أما هاوير فاستمر بالعمل بقيادة سكرتيه (فتاح اغا) الذي كان في الوقت نفسه كادر عسكري قيادي في البارتى (قتل في وقت لاحق) وبعد انهيار ثورة ايلول في آذار 1975 برز هاوير الى العلن بعد أن غير اسمه الى الحزب الاشتراكي الكردي (الباسوك) حيث ترأسه عام 1976 جلال حسين كلش (من أهالي السليمانية) لكنه بقي حزباً محدوداً رغم وجود تنظيم سري له في المدن ومفارز مسلحة من البيشمركة. بعد ذلك حلت قيادة جماعية محل كلش معظم عناصرها من صغار ضباط الجيش الذين سبق لهم وأن التحقوا بالثورة الكردية في آذار 1974 وقد ضمت تلك القيادة كل من:

1 - ازاد مصطفى محيي الدين، سكرتير الحزب (قتل).

2 - ملازم الشرطة كريم سلام طه.

3 - الملازم منصور كريم.

4 - الملازم سيف الله.

5 - فرهاد عبد القادر علي.

6 - محمد مصطفى.

وتشكلت للحزب قيادتان احدهما قومية والأخرى اقليمية أو قطرية تختص بكل دولة تتواجد فيها وذلك على غرار حزب البعث كما أصدر الحزب صحيفة باسم (كردايتي) وكان له خلال الفترة من (1976-1988) ما بين (250-300) بيشمركة

فيما انتشرت معظم تنظيماته في منطقة قلعة دزه واطراف السليمانية.

وبعد انتفاضة اذار الشعبانية 1991 عقد الباسوك مؤتمره الأول في قلعة جوالان (مركز امارة بابان) قرب السليمانية في 1991/9/7 تحت شعار كردستان ازادي (كردستان المحررة) وحضره (132) مندوب يمثل كل منهم (20) عضواً في الحزب وكان المؤتمر قد قرر الغاء قيادته القومية معتبراً كردستان العراق ميدانه الاساسي كما طالب بفصل المنطقة الكردية عن الدولة العراقية وكان الوحيد آنذاك الذي رفع هذا الشعار بين الأحزاب الكردية وبناءً عليه قرر ابدال اسمه الى (حزب الاستقلال الديمقراطي الكردستاني) الذي تشكلت قيادته من:

- 1 - عبد الله اكرين، ناطق رسمي باسم الحزب.
- 2 - ملازم كريم، مسؤول المركز الأول (السليمانية).
- 3 - ملازم (شوان) مسؤول المركز الثاني (كركوك).
- 4 - مزده طاهر، مسؤول المركز الثالث (اربيل).
- 5 - هادي محمد، مسؤول المركز الرابع (دهوك).

كانت تلك نبذة عن احزاب الباسوك والشعب الديمقراطي التي قررت الاندماج ومعها (الحسك) في حزب واحد اطلق عليه اسم (حزب الوحدة الكردستاني) (الريكركتن) وذلك خلال مؤتمر عقده الأحزاب الثلاث في قاعة ميديا في اربيل في 20/8/1992 بحضور (1250) مندوب يمثلون الأحزاب الثلاث واستغرق (6) أيام وفي ختام أعمال المؤتمر تم انتخاب لجنة مركزية من (30) عضو من كل حزب (10) اعضاء انبثق عنها لجنة قيادية بدل من منصب السكرتير العام ضمت كل من:

- 1 - سامي عبد الرحمن.
- 2 - الملازم شوان.
- 3 - رسول مامند.

وقد تم اختيار رسول مامند لعضوية اللجنة القيادية رغم عدم فوزه في الانتخابات إلا أنه لم يوافق على المشاركة فيها وقرر الانسحاب مع جناح من (الحسك) من المؤتمر فرشح بدلاً عنه الدكتور محمود عثمان المقيم في لندن والذي رفض هو الآخر الترشيح، عند ذاك تم ترشيح أقوى شخصية عسكرية في (الحسك) وهو محمد حاج محمود



لعضوية اللجنة ليصبح عضوها الثالث. أما رسول مامند الذي كان يسيطر على وسائل اعلام الحزب ومنها الاذاعة والمقرات الرئيسية، فقد اعلن مع مجموعة من القياديين عن الاستمرار بالعمل باسم (الحسك)، وشكلوا قيادة مؤقتة لهذا الغرض.

وعلى الرغم من حداثة تشكيل اليكركتن الا أنه استطاع ومنذ البداية أن يفرض وجوده على ساحة العمل السياسي فاصبحت له حصة في وزارة الاقليم بتسلم عضو لجنته المركزية قادر جباري حقبة العدلية كما عين الملازم كريم عضواً في هيئة الاركان العامة للجيش الكردستاني الموحد. كذلك تشكل هيز (لواء) خاص بافراد الحزب ضم (3700) ييشمركة والذي لم يكن تابعاً لحكومة الاقليم إلا من الناحية الشكلية، وبالنسبة الى الموارد المالية للحزب الجديد وكانت احدى العقوبات التي تعترض توسيع نشاطه فقد اخذت طريقها الى الحل بقيام محمد حاج محمود بفتح نقاط جمركية في العديد من المنافذ الحدودية في محافظة السليمانية، كانت تدر شهرياً مبلغ مليوني دينار (طبعة سويسرية) على ميزانية (اليكركتن) الذي واجه في الوقت نفسه العديد من المشكلات مع حكومة الاقليم التي كانت تمنع تسليمه حصته من المعونة المالية المقدمة للحزب، ولحل الاشكال القائم عقد اجتماع بين جلال الطالباني ومحمد حاج محمود الذي طالب الطالباني بأن لايقف (اوك) عقبة أمام حصول اليكركتن على حصته المالية من حكومة الاقليم فوافق الطالباني على ذلك وتم منح اليكركتن مبلغ (مليون دينار) طبعة سويسرية شهرياً كحصة شهرية من الحكومة، الا أن ذلك لم يحل بين اليكركتن وقراره بالاندماج بالبارتي وهو ما كان سامي عبد الرحمن يدفع باتجاهه حيث تم الاتفاق سراً بين قيادتي اليكركتن والبارتي على دمج الحزبين، وما أن علم (أوك) بذلك حتى سارع الى الاتصال بقيادة اليكركتن ليلفها استعداداً لدعمها والتعاون معها بشرط عدم الاندماج بالبارتي الا أن خطة الدمج كانت قد قطعت شوطها الأخير وان كانت قيادة اليكركتن قد وضعت شروطاً لذلك صاغها جناح (الحسك) داخل القيادة وتضمنت:

- أن يكون نائب الرئيس وثلاثة من أعضاء المكتب السياسي وأحد عشر عضواً في اللجنة المركزية من أعضاء اليكركتن.
- شعار الحزب مكون من اللونين الأزرق والأصفر.
- يطلق على الحزب الجديد اسم الحزب الديمقراطي الكردستاني الموحد.

- ترفع صورة صالح اليوسفي الى جانب صورة الملا مصطفى البارزاني في كل المقرات وأن يذكر اسميهما معاً في كافة المناسبات، وأن يحتفل بذكرى استشهاد اليوسفي في كل عام. وقد أبلغ محمد حاج محمود وفد البارتى المفروض بأنه اذا أخل بأحد هذه الشروط فانه سينسحب من الحزب الجديد حتى لو تحقق الاندماج، فوافق على ذلك وبذلك تهيأت الارضية لاندماج حزب الوحدة الكردستاني بالحزب الديمقراطي الكردستاني.

## ■ المؤتمر الحادي عشر

عقد الحزب الديمقراطي الكردستاني مؤتمره الحادي عشر أو مؤتمر الوحدة كما اطلق عليه يوم 16/8/1993 والذي صادف الذكرى الـ 47 لتأسيسه، بحضور (2000) مندوب يمثلون تنظيماته و(700) مندوب يمثلون تنظيمات حزب الوحدة الكردستاني وذلك في القاعة الصفراء في مدينة اربيل واستغرق (10) أيام، كما اندمج بالبارتي خلال المؤتمر كل من الاتحاد الديمقراطي الكردستاني بقيادة علي السنجاري الذي سبق وأن اتخذ قراراً بهذا الشأن في حزيران 1993 وحركة المسلمين الأكراد الفيليين بقيادة جليل فيلي. وبذلك حقق البارتى انجازاً كبيراً باتجاه الهدف الذي سعى اليه بعد الانتخابات التي جرت في ايار 1992 وهو أن يكون هناك حزب طليعي واحد في كردستان العراق وبالتالي أن يصبح مصدراً لقرار سياسي واحد وقد جرى التأكيد على هذا المعنى خلال جلسات المؤتمر وقد رحب ممثل الحكومة الأمريكية الذي حضر المؤتمر بالخطوات التوحيدية التي جرت وبالتوجه العام للبارتي.

وفي ختام أعمال المؤتمر جرى انتخاب اعضاء اللجنة المركزية وفي اليوم التالي 27/6/1993 عقدت اللجنة المركزية المنتخبة اجتماعاً تم فيه انتخاب مكتب سياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني الموحد كما اصبح يسمى وذلك من بين أعضائها وفيما يلي اسماء اعضاء المكتب السياسي المنتخبين والذين اضيفوا اليه فيما بعد وكذلك اسماء اعضاء اللجنة المركزية:

## ● المكتب السياسي:

1 - مسعود البارزاني، رئيساً للحزب.

2 - علي عبد الله، نائباً للرئيس.

- 3 - محمد حاج محمود.
- 4 - سامي عبد الرحمن.
- 5 - هوشيار الزبياري.
- 6 - روج نوري شاويس.
- 7 - نيجرفان البارزاني.
- 8 - جوهر نامق.
- 9 - عز الدين برواري.
- 10 - فاضل ميراني.
- 11 - ازاد برواري.
- 12 - جرجس حسن.
- 13 - قادر جباري.

● اللجنة المركزية:

- 1 - ملازم كريم (قتل).
- 2 - فرنسو توما الحريري.
- 3 - عبد الله أكرين.
- 4 - سعد عبد الله.
- 5 - فلك الدين كاكائي.
- 6 - غازي الزبياري.
- 7 - عمر بوتاني.
- 8 - علي السنجاري.
- 9 - جليل فيلي.
- 10 - شيرين اميدي.
- 11 - نظام الدين كلي.
- 12 - سليم روزياني.

- 13 - درويش عبد الرحمن.
- 14 - سيدكاكه سيد اسماعيل.
- 15 - محمد ملا قادر أحمد.
- 16 - قادر قادر.
- 17 - رمزي شعبان.
- 18 - كريم سنجاري.
- 19 - شوكت الشيخ يزدين.
- 20 - عبد العزيز طيب.
- 21 - قادر قاجاخ.
- 22 - شوكت بامرني.
- 23 - محمود محمد.
- 24 - بروسك نوري شاويس.
- 25 - مسعود صالحجي.
- 26 - عمر عثمان.

وقد شهد المكتب السياسي المنتخب منذ البداية بوادر خلافات ظهرت معالمها خلال المؤتمر عندما امتنع محمد حاج محمود عن مواصلة حضور جلساته احتجاجاً على عدم التزام البارتني بما تم الاتفاق عليه وذلك باقدامه على ترشيح علي عبد الله لمنصب نائب رئيس الحزب بدلاً من اختيار مرشح من اليكركتن كما كان مقرراً، مما حدا بنيجرفان البارزاني الى الاتصال به لاقناعه بالعدول عن قرار المقاطعة بعدها تدخل مسعود البارزاني شخصياً وأقنعه بمواصلة الحضور مقابل تنفيذ الشروط المتفق عليها وفي الاجتماع الأول للمكتب السياسي الذي عقد بعد ذلك اسندت الى محمد حاج محمود مسؤولية الاشراف على تنظيمات البارتني في السليمانية وكركوك، إلا أنه امتنع عن مزاوله المهام المناطة به رغم عرض مسعود البارزاني له بأن يشركه بشكل كامل في المسؤولية وذلك بتوليته كافة المسؤوليات القيادية الحزبية والعسكرية في محافظتي السليمانية وكركوك على أن يتولى هو شخصياً تلك المسؤوليات في محافظتي اربيل ودهوك، الا أن عروض رئيس

الحزب الذي هيمن بشكل كامل على المكتب السياسي لم تجد قبولاً من لدن محمد حاج محمود الذي اتخذ قراراً باعلان انسحابه من الحزب الديمقراطي الكردستاني الموحد ومن ثمة اعادة تشكيل (الحسك) وذلك في تشرين اول 1993، وبذلك تركزت قيادة مسعود البارزاني للبارتي والأحزاب التي اندمجت به.

## ■ المؤتمر الثاني عشر

بدأ البارتي استعداداته للمؤتمر الثاني عشر الذي اعتبر مدخل الحزب للقرن الحادي والعشرين، بإشراف لجنة تحضيرية موسعة مؤلفة من (60) عضواً انبثقت منها لجنة عليا ضمت كل من:

1 - فلك الدين كاكائي، مستشار رئيس الحزب (رئيساً).

2 - د. محمد صالح جمعة، مستشار رئيس الحزب.

3 - نجم الدين اليوسفي.

4 - شيخ الله ابراهيم.

5 - تمر رمضان، مدير الاسايش العام.

وقد أشرفت اللجنة التحضيرية على سير الانتخابات التي جرت خلال شهري حزيران وتموز 1999 في كافة فروع الحزب لاختيار:

1 - اعضاء اللجان المحلية وهيئاتها.

2 - مندوبي المؤتمر.

وقد أنهت اللجنة التحضيرية أعمالها في أواسط تموز 1999 باعداد قوائم المرشحين لحضور المؤتمر والذين بلغ عددهم (1519) عضواً اشترك منهم (1473) عضواً فقط وكان المؤتمر الثاني عشر الذي بدأ اعماله في 6/10/1999 في أربيل قد انتخب في ختام جلساته قيادة جديدة للحزب ضمت في عضويتها ولأول مرة مسرور البارزاني نجل رئيس الحزب مسعود البارزاني والذي ظهر لأول مرة في الحياة السياسية للبارتي عندما القى نيابة عن والده كلمة بمناسبة افتتاح مركز الملا مصطفى البارزاني للسلام في الجامعة الأمريكية في واشنطن في 24/6/1999 بحضور عدد من الشخصيات السياسية والعسكرية والاكاديمية الأمريكية. وقد نال السيد مسرور الذي لم يكن اسمه مدرجاً

على لائحة المرشحين للجنة المركزية اصلاً المرتبة الثانية من حيث عدد الأصوات بعد ابن عمه نيجرفان البارزاني الذي حصل على أعلى معدل من اصوات المندوبين. هذا وقد جاءت نتائج انتخابات القيادة على النحو التالي:

● المكتب السياسي:

- 1 - مسعود البارزاني، رئيساً للحزب.
- 2 - علي عبد الله، نائب الرئيس.
- 3 - نيجرفان البارزاني، رئيس وزراء الاقليم، ومقره أربيل.
- 4 - مسرور البارزاني.
- 5 - د. روج نوري شاويس، رئيس البرلمان، ومقره أربيل.
- 6 - جوهر نامق، سكرتير اللجنة المركزية.
- 7 - زعيم علي.
- 8 - ازاد يرواري، مسؤول ملف العلاقة مع بغداد..
- 9 - هوشيار الزيارى.
- 10 - سامي عبد الرحمن، مسؤول الهيئة العاملة في المكتب السياسي.
- 11 - فاضل ميراني، مسؤول ملف العلاقة ايران.

● اللجنة المركزية:

- 1 - عارف طيفور.
- 2 - فريدون جوانروبي.
- 3 - شوكت شيخ يزدين.
- 4 - كريم سنجاري.
- 5 - نوري حمه علي.
- 6 - صلاح دلو.
- 7 - رمزي شعبان.
- 8 - عمر بوتاني.

- 9 - شیرین امیدی.
  - 10 - جمال مورتنکه.
  - 11 - د. کمال کرکوکي.
  - 12 - سرباز هورامي.
  - 13 - فرنسو الحريري.
  - 14 - بروسک نوري شاويس.
  - 15 - سفین دزئي.
  - 16 - قادر قادر.
  - 17 - عز الدين پرواري.
  - 18 - سعد عبد الله.
  - 19 - ملا محمد ملاقادر.
  - 20 - د. جرجس حسن.
  - 21 - ملازم یونس روزياني.
- الأعضاء الاحتياط:

- 1 - عبد العزيز طيب.
- 2 - محمود محمد.
- 3 - مسعود صالحی.
- 4 - عبد المهيمن البارزاني.
- 5 - جعفر ابراهيم دهوكي.
- 6 - عبد الله اکرين.
- 7 - ديارى حسين.
- 8 - قادر جباري.
- 9 - د. حسن رانيي.

كما خرج من عضوية اللجنة المركزية كل من:

1 - علي سنجاري، (استقال من الحزب).

2 - درويش اغا.

3 - جليل فيلي.

4 - ملازم شوان.

وقد صدر عن المؤتمر البيان التالي:

### البلاغ الختامي للمؤتمر الثاني عشر للحزب الديمقراطي الكردستاني

عقد الحزب الديمقراطي الكردستاني مؤتمره الثاني عشري أربيل، عاصمة اقليم كردستان العراق، خلال الفترة 6-14 تشرين الأول الجاري، وذلك تحت شعار (سلم، حرية، ديمقراطية).

أفتتح المؤتمر بتلاوة من القرآن الكريم، ثم الوقوف دقيقة اكراماً وتبجيلاً لذكرى شهداء الحزب والحركة التحررية الوطنية الكردستانية، وفي مقدمتهم القائد التاريخي الخالد مصطفى البارزاني مؤسس الحزب والقائد ادريس البارزاني الخالد.

انعقد المؤتمر بعد اجراء انتخابات محلية ديمقراطية وتحضيرات واسعة، عبر خلالها البارتي عن احترامه لديمقراطية الانتخاب، وعن استعداداته الكامل لتقبل واحترام رأي القاعدة، وعن التفحص المدروس لانتخاب قيادة جديدة للمرحلة الجديدة ودخول القرن الواحد والعشرين.

ان البارتي ليفخر بأنه بعد 53 عاماً، وفي مؤتمره الثاني عشر، قد استطاع تجديد نفسه بمثل تلك الحيوية والنشاط والتمثيل الواسع. فقد حضر المؤتمر مندوبو مختلف الشرائح الاجتماعية بما فيها نسبة هامة من النساء تجاوزت 8٪ من المندوبين.

حضر الجلسة الافتتاحية للمؤتمر عدد كبير من ممثلي منظمات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية العاملين في الاقليم، كذلك ممثلو الاحزاب الكردستانية والعراقية، ومئات الكوادر المناضلة القديمة وشخصيات المجتمع، اضافة الى مندوبات ومندوبي المؤتمر.

والقى الرئيس البارزاني كلمة افتتاحية ركز فيها على صيانة التجربة الديمقراطية وتعزيز عملية السلام واحترام التعددية والحرية وسيادة القانون.

تلقي المؤتمر كلمات تهنئة وتحايا من حكومات وبرلمانات وأحزاب حاكمة



وشخصيات من أمريكا وأوروبا ودول عربية لاسيما مصر وفلسطين اضافة الى الاحزاب والشخصيات الشقيقة والصديقة من سوريا وايران وتركيا، كذلك من أحزاب المعارضة العراقية، وانباء الجاليات الكردية في مختلف البلدان.

عبرت التحيات عن عمق وسعة روابط البارتي الكردستانية والعراقية والعربية والاقليمية والدولية، وعمق المكانة الكبيرة المتميزة التي يحتلها، ودوره السياسي المؤثر، كذلك عبرت الكلمات عن احترام الاشقاء والأصدقاء للسياسة الواقعية المعتدلة والمتزنة للبارتي.

بدأت جلسات عمل المؤتمر بتقرير هام من الرئيس البارزاني، تلاه بقراءة التقرير السياسي للجنة المركزية الذي تناول مختلف جوانب العمل التنظيمي ومكاسب وانجازات الحزب خلال مؤتمرين، والمقترحات اللازمة لتطوير التنظيم، وتناول التقرير نشاط مكاتب وفروع الحزب والمنظمات الجماهيرية، كذلك وضع الجيش الكردستاني المتزايد قوة وتنظيماً، ثم تقرير البرلمان الذي واصل اعماله بنجاح وأصدر القوانين والقرارات لتنظيم شؤون الاقليم، وتقرير حكومة الاقليم وانجازاتها في مختلف المجالات والأفكار والتصورات لتحسين الأداء، وتقدير المزيد من الخدمات للمواطنين، وتحسين ظروف معيشتهم، ومواصلة الاهتمام الجدي بالصحة والتعليم.

أكد المؤتمر على ضرورة صيانة التجربة الديمقراطية والفدرالية، وعلى دعم البرلمان والحكومة، وتطوير المؤسسات الشرعية كافة. وتوقف المؤتمر طويلاً أمام عملية السلام الداخلي، وأكد على النهج السلمي للبارتي في حل المشاكل الداخلية على أساس الحوار والحل الديمقراطي والعودة الى رأي الشعب. وجدد البارتي التزامه الكامل باتفاقية واشنطن للسلام، وأكد على أهمية تنفيذ كافة بنودها.

واقر المؤتمر اقراراً كاملاً (عملية التغيير والتحديث) التي أعلنها الرئيس البارزاني منذ شباط الماضي. وأكد المؤتمر على المضي في اجراءات التغيير والاصلاح على أساس مؤسساتي، وتحديث عمل مكاتب ومؤسسات الحزب والحكومة. فقد اقر المؤتمر هذه العملية المتواصلة من أجل تحقيق حكم المؤسسات وبناء المجتمع المدني. فان انعقاد المؤتمر نفسه قد جاء بمثابة عملية تغيير عميقة، والذي ستعقبه اجراءات ادارية وانتخابات حزبية أخرى.

وتحقيقاً لذلك، وفي سبيل اشراك المواطنين في الحياة السياسية والاقتصادية

والاجتماعية اتخذ المؤتمر جملة توصيات ومقترحات ومنها:

- اجراء انتخابات حرة لمجالس البلديات وفق القانون الخاص بذلك والصادر عن البرلمان.

- استحداث محكمة للقضاء الاداري.

- اقامة مركز أو مؤسسة لحقوق الانسان مرتبطة مباشرة بالسيد رئيس الحزب.

- استحداث مجلس الخدمة.

- الاهتمام الكامل بالرقابة المالية والادارية، وتطوير اللجان والدوائر المختصة بذلك.

هذا وابدى المؤتمر اهتماماً واسعاً بتطوير وتحسين المؤسسات الرسمية والحزبية ذات الطابع الاجتماعي العام، مثل: مؤسسة الشهيد، ومؤسسة ايلول، ونظام تقاعد الكوادر.

كما أقر المؤتمر تنظيم الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والحزبية في الاقليم بتطبيق قانون الأحزاب، وقانون الجمعيات، وقانون حمل السلاح، وقانون المطبوعات وغيرها من القوانين والقرارات البرلمانية ذات الصلة والتي تساعد على صيانة الحريات والحقوق الفردية والعامة واستتباب الاستقرار.

وركز المؤتمر على ضرورة الاحترام التام لمبدأ فصل السلطات وصيانة استقلال القضاء وسيادة القانون وتوفير الاجواء اللازمة لذلك، ومن أجل احترام حقوق الانسان.

واتخذ المؤتمر جملة توصيات ومقترحات بدمج أو استحداث عدة وزارات منها وزارة للعمل والشؤون الاجتماعية، والسعي الجاد لمعالجة مشكلة البطالة والظواهر الاجتماعية الأخرى.

أما على صعيد تطوير العمل الحزبي فقد أقر المؤتمر عدة تعديلات على النظام الداخلي للحزب وعلى منهاجه، بما ينسجم مع التغييرات الجارية وتطور المجتمع والنمو الواسع للحزب تنظيمياً وجماهيرياً.

وقرر المؤتمر استحداث مؤسسة للراديو والتلفزيون لتنظيم اجهزة اعلام الحزب، وأكد على أهمية دعم وتطوير فضائية كردستان، وعلى تشجيع عملية التحديث الاعلامية الجارية بادخال الكمبيوتر والانترنت والاستفادة من وسائل الاتصال والتكنولوجيا الحديثة في كافة مجالات الاعلام المقروء والمسموع والمرئي.

على الصعيد الاجتماعي ابدى المؤتمر اهتماماً واسعاً بدور المرأة واشراكها في نشاط

الحزب ومكاتبه ومنظماته وفي المجتمع عامة، كذلك تطوير العمل في المجالات الطلابية والشبابية والرياضية والفنية والتعليمية وفي عموم المجالات الجماهيرية والمهنية.

وجدد المؤتمر نهج البارتني التسامحي والتأكيد على الاحترام الكامل للدين الاسلامي الحنيف وحق العبادة والأمان لجميع الأديان والمذاهب والطوائف في الاقليم، ودعم الحقوق الثقافية والادارية للتركمان والآشوريين والكلدان.

وبحث المؤتمر في افضل سبل تطبيق قرار 986 ذات التأثير البالغ في معيشة وصحة وحياة المواطنين. وناشد المؤتمر منظمة الأمم المتحدة لتطوير التنسيق مع حكومة الاقليم في مجال اشرف وتنفيذ القرار، وضمان استمرار حصة كردستان من الواردات بموجب القرار، والتأكيد أكثر على اعادة البنية التحتية والمشاريع الانتاجية. ودعا المؤتمر أيضاً الى تفعيل قرار 688 لمجلس الأمن الدولي.

وأدان المؤتمر عمليات التعريب والترحيل في مناطق كركوك وخانقين ومخمور والشيخان وسنجار وغيرها، ودعا الى ايقافها وازالة آثار جميع اجراءات تغيير الطابع القومي الكردي عن هذه المناطق.

وأعرب المؤتمر عن الاحساس الحاد بمعاناة الشعب العراقي من جراء الحصار الدولي، ودعا الى تخفيف هذه المعاناة وتحسين الظروف الحياتية للعراقيين كافة.

واكد المؤتمر مرة أخرى على التزامه بقرار البرلمان باعتماد صيغة الفدرالية للعلاقة مع الحكومة المركزية في اطار عراق تعددي برلماني ديمقراطي. ودعا المؤتمر الى احترام وضمان حق شعب كردستان في الفيدرالية ضمن وحدة العراق وسيادته.

وجدد المؤتمر التأكيد بأن البارتني كان دوماً مع حل القضية الكردية على اساس الحوار والحل السلمي الديمقراطي وفي اطار الفدرالية والديمقراطية والتعددية، وأما على صعيد المعارضة فان البارتني قوة وطنية معارضة اصيلة ومسؤولة تتفاعل ايجابياً مع المعارضة الوطنية بصدد البحث في مستقبل العراق على أساس احترام وحدة اراضيه وتطوره الديمقراطي وضمان حق الشعب الكوردستاني في الفدرالية.

واعرب المؤتمر عن تضامنه مع الشعب الكوردستاني في جميع الأجزاء، وعن مساندة أي تطور سلمي لحل القضية الكردية في أي جزء بما يتوافق مع ارادة وظروف الشعب الكوردستاني والحكومات المعنية في كل بلد.

وأكد المؤتمر احترامه العميق لعلاقات التفاهم والصداقة مع دول الجوار وتمتين هذه العلاقات وفق سياسة عقلانية متزنة على أساس حسن الجوار والاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، مع تأكيد البارتي على الثوابت الوطنية العراقية، وعلى نبذه للارهاب، وتأكيد على احترام حقوق الانسان.

اعرب المؤتمر عن التأييد والمساندة لعملية السلام في الشرق الاوسط، ويتطلع الى نجاح مفاوضات السلام بين الدول العربية واسرائيل بما يضمن حقوق ومصالح جميع شعوب المنطقة، وان يكون السلام عاماً وشاملاً، واعلن المؤتمر مرة أخرى عن تضامنه مع الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بما فيها حقه في اقامة دولته الوطنية المستقلة على أرضه.

وبحث المؤتمر في تطور النظام الدولي الجديد أكثر نحو مساندة الديمقراطية وحقوق الانسان والتعددية وحق تقرير المصير، ودعم نضالات الشعوب والاقليات والأثنيات المظلومة، في مختلف أنحاء العالم.

ولاحظ المؤتمر أنه ينبغي التفاعل مع هذا النظام ومتابعة مايجري من تأثيرات متبادلة نتيجة ترابط العالم في عصر العولمة، وما يتطلب ذلك المزيد من الانفتاح والتمسك بالحرية وحقوق الانسان.

بهذه المناسبة حيا المؤتمر المجتمع الدولي ودول التحالف لدعمها وحمايتها لاقليم كردستان العراق وشعبه، وحيا الحكومات والبرلمانات والأحزاب والقوى المختلفة، اقليمياً، ودولياً، والتي ابدت حتى الآن التفهم والتضامن مع قضيتنا وتجربتنا، لاسيما وأن القضية الكردية تحرز تأييد وتضامن أوساط دولية رسمية وشعبية متزايدة. لذلك طرح في المؤتمر تقرير خاص عن القضية الكردية والوضع الدولي الجديد.

هذا، وبعد تلاوة التقرير السياسي، انبثقت عن المؤتمر (11) لجنة لبحث الجوانب والفصول المختلفة للتقرير على الصعيد الحزبي وال جماهيري، والعسكري، والبرلماني والحكومي. ثم قدمت اللجان خلاصة دراساتها وتعديلاتها على التقارير كذلك توصياتها واقتراحاتها الى المؤتمر الذي ناقشها في جو ديمقراطي، ثم جرى التصويت عليها وقرار ما تم الاتفاق عليه.

وتميز المؤتمر بالشفافية وديمقراطية النقاش، وكان الناس خارجه يتابعون أعمال المؤتمر

أولاً بأول، لأنه كان مؤتمراً شبه علني، وهي تجربة حزبية نادرة في المنطقة.

أما السبب الآخر لاهتمام الرأي العام الداخلي والخارجي (ووسائل الاعلام العالمي المختلفة) بالمؤتمر فهو ان البارتي يحتل دوراً سياسياً فعالاً في العراق والمنطقة.

وانتخب المؤتمر الأخ مسعود البرازاني، مرة أخرى، رئيساً للحزب والأخ علي عبد الله نائباً للرئيس، وقدم رئيس الحزب وسام البارزاني لـ(37) مناضلاً من المحاربين القدماء والمناضلين في الحزب والثورة.

والترم البارتي بقانون الأحزاب في عقد مؤتمره. وبصفته حزباً مجازاً قانونياً فقد طلب الاشراف القانوني على عملية الانتخابات، فشارك (12) حاكماً بقرار من وزارة العدل مع ممثلي وزارة الداخلية وممثل للبارتي باتخاذ الاجراءات الفنية والادارية لاجراء الانتخابات وفق القانون وتحت اشراف السادة الحكام الأفاضل.

هذا واشترك (1473) مندوباً في التصويت باقتراع سري حر، وتقدم للترشيح (83) عضواً، فاز من بينهم (31) عضواً للجنة المركزية الجديدة و(9) اعضاء احتياط للجنة. وتم تصديق عملية الانتخابات بمحضر قانوني رسمي.

وفي الجلسة النظامية الأولى بحضور و رئاسة الأخ البارزاني قامت اللجنة المركزية الجديدة ايضاً عن طريق الاقتراع السري الحر، بانتخاب (9) اعضاء للمكتب السياسي الجديد الذي انتخب بدوره سكرتيراً للمكتب.

وتمت في نفس الجلسة ايضاً مناقشة المبادرة السلمية الجديدة، للرئيس البارزاني بغية تنشيط عملة السلام الداخلي، واقترتها اللجنة المركزية وتحدد شكل تنفيذها.

بهذا اختتم المؤتمر الثاني عشر للبارتي أعماله بنجاح. وأعرب المؤتمر عن تقديره وشكره لأهالي اربيل الكرام على حرصهم وتمسكهم بالصبر والتحمل، وعلى حسن استضافتهم لاعضاء المؤتمر، ودورهم في ضمان الأمن والاستقرار في المدينة، خاصة خلال أيام المؤتمر. هذا وحيا المؤتمر صمود الأمة الكوردية المجيدة وخاصة شعب كوردستان العراق على تضحياته وصبره وبطولاته. وحيا المؤتمر الروح الطاهرة لمؤسس الحزب ورمز الأمة الكردية مصطفى البارزاني، والذكرى الخالدة لادريس البارزاني.

كما حيا الأرواح الطاهرة لشهداء الكفاح التحرري من أجل الكورد وكوردستان، ووجه التحية الى ذويهم وعوائلهم.

كذلك حيا المؤتمر كافة الاشقاء والأصدقاء الذين بعثوا بكلمات التحية والتهنئة.  
وبعث بالتحيات الحارة الى جماهيرنا الصامدة في المناطق المعرضة للتعريب والتهجير  
في كركوك وخانقين ومخمور والشيخان وسنجار وغيرها.  
وحيا الجاليات الكوردية في كل مكان.

كما حيا المؤتمر البيشمركة الشجعان أبناء الجيش الكوردستاني.  
اللجنة المركزية للحزب الديمقراطي الكوردستاني / العراق

1999/10/19

## ■ الواقع ووافق المستقبل

ارتبطت قيادة البارتى تاريخياً بالأسرة البارزانية ولا زالت رئاسة الحزب حكراً على  
تلك الأسرة، ومع أن المكانة التي يتمتع بها مسعود البارزاني في الحزب وبين أبناء الشعب  
الكردي تختلف عن مكانة والده الملا مصطفى البارزاني الا أنه عمل طوال السنوات  
السابقة على بناء قيادة مستقرة قوامها نواة صلبة تحيط بها دوائر مركزية تقترب أو تبتعد  
من المركز بمقدار الصلاحيات الممنوحة لها وتتالف تلك النواة التي يشكل مسعود  
شخصياً قطبها من أفراد العائلة البارزانية ومن أبرزهم:

- نيجرفان ادريس البارزاني، زوج ابنة مسعود وابن أخيه غير الشقيق ادريس.
- مسرور مسعود البارزاني، خريج علوم سياسية قسم العلاقات الدولية جامعة  
واشنطن.
- هوشيار محمود بك الزيارى، خال مسعود وهو الوحيد من خارج العائلة الذين  
تضمه تلك النواة، وتوجد لتلك النواة أذرع من أفراد العائلة البارزانية تمسك  
بالمفاصل الحيوية في الحزب وكذلك في المؤسسات العامة ايضاً، منهم:
- سداد مصطفى البارزاني، مدير مكتب رئيس الحزب.
- دلشاد مصطفى البارزاني، ممثل البارتى في المانيا.
- فرهاد لقمان البارزاني، ممثل البارتى في واشنطن.
- عبد المهيمن البارزاني.

- سامان البارزاني.

- اللواء بابكر البارزاني.

وهناك اجتماع اسبوعي عائلي تتخذ فيه القرارات المركزية والحاسمة قبل عرضها على المكتب السياسي، ورغم أن العائلة تمثل اتجاهاً واحداً إلا أنها تنقسم الى جناحين رئيسيين هما:

- جناح الرئيس وعلى رأسه مسعود البارزاني الذي يتمتع بصلاحيات مطلقة والذي ادخل في المؤتمر الثاني عشر ولده مسرور الذي يتمتع برؤى وثقافة عصرية الى المكتب السياسي لتدعيم وضع جناحه ووضع العائلة عموماً، ويحيط بمسعود مجموعة من المستشارين هم:

1 - محسن دزئي: ويشغل رسمياً منصب الممثل الشخصي لرئيس الحزب وهو من المقررين جداً من مسعود ويشغل ولده سفين دزئي منصب ممثل الحزب في أنقرة وهو موقع حساس ومهم.

2 - فلك الدين كاكائي: من العناصر المسالمة والأكثر ثقافة في البارتى ومدعوم من مسعود شخصياً لكنه غير مرغوب حزياً.

3 - الدكتور محمد صالح جمعة: مقيم في المانيا وهو سوري الجنسية.

ولازال هذا الجناح يشغل الواجهة في قيادة البارتى اذ لا يواجه مسعود أي تحد لسلطته سواء داخل العائلة أو الحزب رغم وجود بعض الصراعات الجانبية بين البارزانيين أنفسهم.

- الجناح الثاني ويقف على رأسه نيجرفان البارزاني وهو لايجيد العربية، تلقى تعليمه في المدارس الايرانية وكانت بداية صعوده برغبة من الدوائر السياسية والأمنية في الجمهورية الاسلامية، حيث جرى تصعيده دفعة واحدة لعضوية المكتب السياسي، ولنيجرفان التي تعني باللهجة الباديانية (الصيد) شقيقان هما حمزة وعباس لايتعاطيان بالسياسة وهما من كبار الممولين في عالم الاقتصاد والمال ويتنقلان بين الاقليم والدول الأوروبية حيث يديران شبكة ضخمة من الاستثمارات المالية والتجارية..

ويعتمد نيجرفان في نفوذه على كتلتين:

الأولى: حكومية وتتألف من معظم الوزراء في حكومة الاقليم التي ترأسها أخيراً

بنفسه بعد أن كان يضع العراقيل أمام الدكتور روج نوري شاويس عندما كان نائباً له ومن أهم الوزراء الذين يعتمد عليهم شوكت شيخ يزدين وسركيس اغاجان.

الثانية: مخابراتية وتضم العناصر المتنفذة في جهاز الباراستن، ويمتاز نيجرفان بكونه يعطي رؤوسه والمحسوين على جناحه صلاحيات واسعة، وتعول أغلب الدول الاقليمية وحتى بعض الأطراف الدولية على نيجرفان في احتمال تسنمه لقيادة البارتى في المستقبل لذلك فهي تمد الجسور معه وتعزز صلاتها به.

أما الدوائر المحيطة بالنواة القيادية فهي حسب الأهمية:

1 - هيئة المخابرات العامة: وتعرف باسم (ريكختني تاييتي)، أي (التنظيم الخاص) والتسمية مأخوذة عن جهاز التنظيم الخاص الذي شكله الاخوان المسلمين في مصر في الاربعينات لحماية الحركة.. ويشتهر ايضاً باسم الباراستن (الحماية) وتعتمد النواة القيادية في عملها اساساً على الباراستن لما يشكله الجانب الامني من أولوية بالنسبة لها، ومن أهم قياداته:

- كريم سنجاري، المدير التنفيذي للجهاز ومن المحسوين على نيجرفان البارزاني.  
- ازاد برواري، محسوب على مسعود ويتمتع بنفوذ خاص لدى النواة القيادية، اراؤه منطقية ومعلوماتية ويعتمد عليه رئيس الحزب في المهمات الخاصة مما جعله يتعامل مع العديد من القنوات الاقليمية والدولية وهو من أقدم العاملين في الجهاز.  
- عصمت هركوشي، وهو محسوب على نيجرفان البارزاني.

- أكرم منتك، محافظ أربيل حالياً ومسؤول فرع الباراستن في أربيل سابقاً.

2 - القيادة الحزبية: ومن أبرز رموز القيادة الحزبية (المكتب السياسي واللجنة المركزية):

- علي عبد الله: وهو من المؤسسين ونائب رئيس الحزب ويبدو أن الزمن قد تجاوزه وهو غير راضٍ عن وضعه في الحزب بسبب بعده عن مركز القرار.

- سامي عبد الرحمن: وهو ابرز الشخصيات الحزبية حالياً ومسؤول الهيئة العاملة في المكتب السياسي، وهناك عدااء مستحكم بينه وبين نيجرفان البارزاني وجناحه وهو امتداد على ما يبدو للعداء التاريخي بين سامي وادريس والد نيجرفان.

- جوهر نامق: عمل لفترة في الباراستن وهو محسوب على خط نيجرفان.

- فاضل ميراني: يتعامل ميراني مع كل الأجنحة ويقف مع الكتل القوية دائماً وهو



اداري جيد وقد سعى الى ترسيخ نفوذه في الفرع الأول عندما كان مسؤولاً له الا أنه سرعان ما نقل الى المركز في اربيل ليعين وزيراً للداخلية، ورغم أن تعيينه بذلك المنصب جاء ترفيعاً له في الظاهر الا أنه كان في الواقع تقليصاً لنفوذه بابعاده عن معقل العائلة الرئيسي ومصدر قوتها التي تكمن في ذلك الفرع..

- فرنسو الحريري: عمل طويلاً في جهاز الباراستن، محسوب على مسعود، وقد أنيطت به بعد المؤتمر الثاني عشر للحزب مسؤولية الفرع الثاني في أربيل، (اغتيال في أربيل في 2001/2/18 من قبل حركة التوحيد الاسلامي وذلك لقيامه بتصفية (18) من عناصرها في منطقة حاج عمران في وقت سابق من عام 2000 بعد أن اتهمها بنصب كمين لموكبه بقصد اغتياله وهو ما نفتته الحركة في حينه).

ورغم أنه من غير المسموح به تشكيل اجنحة بقيادة غير بارزانية داخل الحزب إلا أن ذلك لم يحل دون تشكل خطوط واضحة المعالم داخله من أبرزها الخط السوراني وأبرز رموزه الدكتور روج نوري شاويس ويتحلق حوله اخوته بروسك ورزكار، ومن العناصر المحسوبة على ذلك الخط عارف طيفور ومسعود الصالحي ومن القيادات العسكرية صلاح دلو ونوري حمه علي.

وبالنسبة الى سعد عبد الله الذي لا يمكن اعتباره يشكل خطاً لكنه يمثل بشكل أو بآخر بقايا ال(حسك) داخل البارتني وهو على خلاف حاد مع نيجرفان البارزاني. أما على صعيد العلاقة مع الأطراف والقوى خارج الحزب فان من الممكن تقسيمها الى دوائر حسب طبيعتها وهي:

**الدائرة الأولى:** وتمثل القوى المحلية الكردية وعلى رأسها الاتحاد الوطني الكردستاني والقوى المتحالفة معه حيث يسعى البارتني مع بقاء المنطقة الآمنة خارج سيطرة النظام الحاكم في بغداد الى ابقاء الوضع على ما انتهى اليه في آخر جولة من الاقتتال الداخلي لأن ذلك يضمن له:

- السيطرة المالية والتجارية على واردات نقطة ابراهيم الخليل الجمركية وعلى عائدات النفط المهرب.
- بقاء العشائر المعادية للعشيرة البارزانية تحت السيطرة كعشائر السورجية،

والبرادوست، والهركي، والزياري وغيرها وخاصة في مناطق بالك والمثلث العراقي التركي الايراني.

- الاحتفاظ بالعاصمة الاقليمية اربيل لما لذلك من مكاسب استراتيجية ومعنوية.
- بقاء المناطق السورانية غير المواليه بعيداً عن سيطرة البارتي مما يجنبه مشاكل وصعوبات هو في غنى عنها.
- تجنب المواجهة العسكرية مع أوك لأنها لن تكون لصالحه رغم حصوله على كميات ضخمة من الأسلحة الحديثة من مختلف المصادر فقد ادركت قيادة البارتي وبالتجربة انها لا تستطيع القضاء على أوك حتى بالمساندة المباشرة للجيش العراقي أو التركي لكنها تخشى من قيام أوك باستعادة اربيل في حال سقوط النظام الحاكم في بغداد.

وعدا عن أوك فان التحدي الرئيسي الذي يواجهه البارتي في المناطق الخاضعة لسيطرته حزبياً وفكرياً هو من التيار الاسلامي ومن الاتحاد الاسلامي لكردستان العراق تحديداً والذي يتشكل من نخب مثقفة ذات جذور اخوانية وله علاقات عضوية مع تنظيمات الاخوان في الموصل، وكذلك من التنظيمات التركمانية وخاصة الجبهة التركمانية المدعومة من تركيا [راجع الوثيقة رقم 24].

**الدائرة الثانية:** دائرة النظام؛ لم تنقطع علاقة البارتي مع نظام البعث الحاكم في بغداد منذ مفاوضات عام 1991 وقد كشف طارق عزيز عن جوانب تفصيلية من تلك العلاقة في احاديثه وتصريحاته الرسمية من ذلك قوله: «اننا اعطيناهم محطة راديو ومحطة تلفزيون وعشرة آلاف بندقية وملايين الدنانير من أجل أن يفوزوا في انتخابات عام 1992»<sup>(2)</sup>.

وهناك العديد من الشركات التي يملكها مناصفة كل من نيجرفان البارزاني وعدي صدام حسين من بينها شركة (آسيا) للمحروقات وهي تتحكم بجانب من التجارة وتسويق النفط بين العراق وتركيا حيث يخضع الطريق الدولي المار بينهما في جزئه الواقع في محافظة دهوك لسيطرة البارتي، وعدا عن المنافع المالية المتبادلة فان رئيس الحزب مسعود البارزاني يجد أن هناك ضرورة في ادامة العلاقة مع النظام ما دام الأمريكان غير جادين في اسقاطه وما داموا يجدون في بقاءه مصلحة لتنفيذ مخططاتهم في العراق

والمنطقة، ومن هنا جاء قرار البارتى بالمشاركة في نشاطات المعارضة ولكن من دون المساس عملياً بالنظام وبذلك أمكن له الاحتفاظ بتلك العلاقة وتطويرها من دون أن يفقد موقعه في صفوف المعارضة. إلا أن تلك المعادلة اهتزت بعد الحادي والثلاثين من آب 1996 إذ لم يعد في مقدور البارتى ان يخفي تعاونه المكشوف مع النظام، وهو ما أخذ مسعود يصرح به علناً من ذلك قوله: «ان اتفاقهم مع بغداد ضروري والمعارضة منسقة لذلك فان مفاوضاتهم مع العراق مستمرة»<sup>(3)</sup>.

وهذا ما استتبعه ازدياد التنسيق والتعاون بين الجانبين وخاصة في المجال الأمني حيث يقيم النظام مركزاً استخبارياً متقدماً له (غير معلن) في منطقة عين كاوه كما ان هناك مكتب ارتباط للبارتى في مدينة الموصل، فيما تتواصل زيارات كبار المسؤولين من البارتى كآزاد برواري وفاضل ميراني وكريم سنجاري الى بغداد والموصل، ويضع البارتى في حسابه في حال انهيار نظام البعث الحاكم في بغداد ضم قضاء الشيخان ومنطقة شرق الموصل الى المناطق الخاضعة لسيطرته دون الدخول الى مدينة الموصل ذاتها وهو ما يعتبره مسعود خطأً أحمر لا يمكن تجاوزه استناداً الى تجربة حزبه عام 1959 ابان ثورة الشواف.

ومع أن الوصول منفرداً الى اتفاق مع أي سلطة تحكم العراق هي حجر الزاوية في سياسة البارتى، الا أن بروز قوى كردية موازية له جعل من ذلك صيغة قد تجاوزها الزمان، لذلك فان الأقرب الى الاحتمال هو لجوء البارتى اعتماد استراتيجية جديدة في حال تبني النظام المقبل في بغداد نوع من الديمقراطية والتعددية السياسية والحزبية قائمة على تأكيد الهوية العراقية للمنطقة الكردية أولاً وعلى التزام شعارات ومطالب معتدلة تكون عنواناً لتوجهاته الجديدة ثانياً علّ ذلك يمكنه من البروز على الساحة العراقية بوصفه القوة الكردية الأكثر اعتدالاً من بين سائر القوى السياسية الكردية الأخرى.

**الدائرة الثالثة: الدائرة الاقليمية:** اعتاد البارتى ومنذ ثورة ايلول 1961 على الائتكال والتحالف مع قوى اقليمية في مواجهاته المستمرة مع الحكومات العراقية المتعاقبة وكانت ايران هي ابرز تلك القوى حتى انتفاضة اذار الشعبانية 1991 لكنه استبدلها بعد ذلك بتركيا التي اصبحت حليفته الاستراتيجية الجديدة في المنطقة والتي سعى من أجل أن يوائم مواقفه بما يتلاءم مع سياساتها سواء تلك المتعلقة بالوضع الذي نشأ في كردستان العراق بعد حرب الخليج الثانية أو بطبيعة العلاقة التي ترغب أنقرة بأن تقيمها الأطراف الكردية مع الحكم المركزي في بغداد.

وقد دفع البارتي ثمناً باهضاً لذلك التحالف بالمجابهات الدامية التي خاضها مع حزب العمال الكردستاني (P.K.K) التي استنزفت الكثير من طاقاته ودفعت به الى الاستعانة بالجيش التركي في مقاتلة الحزب المذكور.. الا ان التطورات التي شهدتها علاقات تركيا مع (أوك) وانتكاسة ال(P.K.K) بعد اعتقال زعيمه عبد الله اوجلان، جعلت احتمالات تدخل تركيا العسكري لصالح البارتي في حال تجدد صراعه مع خصومه داخل الإقليم مستبعدة تماماً.

أما العلاقة مع إيران ورغم التذبذبات التي شهدتها بعد 31 آب 1996 فإنها عادت إلى التحسن النسبي بسبب التداخل في المصالح بين الجانبين، كما حرص البارتي على ابقاء الجسور مفتوحة مع سوريا التي تحتضن قوى المعارضة العراقية بمختلف فصائلها وصاحبة الدور الاقليمي الفاعل والمؤثر في المنطقة وذلك كجزء من سياسته لخلق حالة من التوازن في العلاقة مع جميع الأطراف الاقليمية المحيطة بالمنطقة التي يسيطر عليها من كردستان العراق.

## ■ الهوامش:

- 1 - مقابلة مع الأستاذ صلاح بروراي، عضو اللجنة المركزية لحزب الشعب الديمقراطي الكردستاني سابقاً، في 17/1/1997، في دمشق.
- 2 - منشورات الاعلام المركزي للاتحاد الوطني الكردستاني: فضائيتا M.B.C و A.N.N تحاوران مام جلال، ايلول 1999، ص 27.
- 3 - المصدر السابق، ص 10.



## الباب الثالث

# الاتحاد الوطني الكردستاني





## الفصل الرابع عشر

### **التأسيس**

- الهيئة المؤسسة.
- توصيات الى الداخل.
- تقرير من لندن.
- العصبة الماركسية اللينينية الكردستانية
- ١- النشأة والجدور.
- ٢- الهيكل التنظيمي والبرنامج الثقافي.
- ٣- العصبة في مواجهة التحديات.
- ٤- من آثار الضربة.



## ■ الهئية المؤسسة

«انني سأرجع قريباً من أجل شحذهم المقاتلين»<sup>(1)</sup>، ذلك ما أعلنه الزعيم الكردي جلال الطالباني في بيروت في 1975/3/27 بعد أيام قلائل من انهيار ثورة أيلول فكانت تلك هي اشارة البدء بالعمل من أجل النهوض بالثورة الكردية من جديد، وكان جلال الطالباني قد قام بعد الاعلان عن اتفاقية الجزائر بزيارة خاطفة الى موسكو لبحث السبل الكفيلة بانقاذ الثورة الكردية التي أصبح انهيارها في حكم المؤكد، وبعد عودته من هناك - ولم تكن الثورة الكردية قد استسلمت بعد - طلب منه يفغيني بريماكوف - مدير مكتب وكالة نوفوستي السوفيتية للأنباء في بيروت وكان يتخذ من الوكالة والعمل الصحفي ستاراً لنشاطه المخبراتي في لبنان والمنطقة - الاستمرار في المقاومة «ومواصلة القتال وعدم الاستسلام لطلب الشاه، وقال ان الحركة الكردية باستسلامها ستسجل على نفسها كونها حركة عميلة وتابعة، وبمقاومتكم يمكننا التوسط بين الحركة وبغداد ونقول لهم انهم غير موالين لايران وانهم مجرد حركة كردية»<sup>(2)</sup>. وعلى الأثر أرسل الطالباني بيد شخص يدعى فاضل ملا محمود - شيوعي من جماعة القيادة المركزية (وحدة القاعدة) - رسالة بهذا المعنى الى الملا مصطفى البارزاني الذي تسلمها عشية عيد النوروز 1975/3/21 وكان مقر قيادة الثورة قد أعلن لتوه انتهاء الثورة والانسحاب الى ايران ومما جاء فيها:

«عليكم بالمقاومة فان سوريا وليبيا وفلسطين والعالم أجمع معنا، فانكم لو صمدتم وقاومتم لمدة ستة أشهر فقط فسنعود اليكم ونشد من أزركم»<sup>(3)</sup>.

الا أن الملا لم يرد على الرسالة لكن الطالباني تلقى رداً يقول: «اتركوا هذا لأنه يريد

خداعنا»<sup>(4)</sup>، وطلباً من مقر البارزاني بقطع العلاقة مع السوفييت. وكان الملا مصطفى قد قال لمبعوث الطالباني عندما قابله:

«عد من حيث أتيت.. أريد جلال الطالباني أن يشعل الثورة من جديد؟ ان كنت أنا عاجز عن القيام بالثورة، فكيف يستطيع هو اداء تلك المهمة»<sup>(5)</sup>.

ومما نقله فاضل ملا محمود بعد عودته الى بيروت عن الملا مصطفى قوله: «من يطلق رصاصة، انما يطلقها ضدي، لقد استلمت وعدا من الشاه بتشكيل دولة كردية لنا بعد ستة أشهر حسبما اخبرني هنري كيسنجر»<sup>(6)</sup>. عند ذاك قرر جلال الطالباني ان يأخذ مهمة النهوض بالثورة الكردية من جديد على عاتقه فبدأ بجولة عربية قادته الى القاهرة وطرابلس الغرب كما أجرى اتصالات مكثفة مع العديد من الشخصيات الكردية وكوادر الحزب الديمقراطي الكردستاني المنحل واتفق مع من اتصل بهم على ضرورة استئناف المسيرة الثورية للشعب الكردي في العراق وفق أسس غير تلك التي قامت عليها ثورة ايلول 1961. وكان قد وصل الى دمشق التي اتخذها الطالباني مقراً له الدكتور فؤاد معصوم ممثل الثورة الكردية ومسؤول مكتبها في القاهرة والذي سبق له وأن التقى جلال الطالباني في بيروت يوم 1975/3/23 ليقول له: «بأن الأمل معقود فيك هذه الأيام».

وبعد لقاء جمع كلاً من عادل مراد وعبد الرزاق عزيز ميرزا الفيلي القادمين من طهران والدكتور فؤاد معصوم مع صاحب المبادرة جلال الطالباني تشكلت من الأربعة الهيئة المؤسسة للتنظيم الجديد الذي تقرر أن يكون شبه جبهة تضم أكثر من تيار، والذي أطلق عليه اسم (الاتحاد الوطني الكردستاني) وأصبح يعرف اختصاراً باسم (او ك) وهي مجموع الأحرف الأولى من مقاطع اسمه الثلاث.

وقد ناقش الطالباني ورفاقه الثلاث البيان الأول الذي كتبه بنفسه وذلك في اجتماع عقده في مقهى طليطلة في حي أبو رمانة في دمشق يوم 1975/5/22 وورد ذكره في الصحف السورية (تشرين والثورة)، كما تناقلته العديد من وكالات الانباء العربية والدولية ووسائل الاعلام المقروءة والمسموعة في بيروت.

وعلى اثر الاجتماع التأسيسي توجه جلال الطالباني الى اوربا يوم 1975/5/28 في جولة بدأها بزيارة برلين الغربية حيث عقد هناك وعلى مدى يومين اجتماعاً موسعاً شارك فيه (15) من السياسيين والمثقفين الأكراد الذين أصبح بعضهم أعضاء في الهيئة

المؤسسة وآخرين ممن تركوا بصمات واضحة على مسيرة (أوك) وقد مهد للاجتماع المذكور الدكتور كمال فؤاد عندما وجهه في 1975/4/8 رسائل الى العديد من المثقفين والاكاديميين الأكراد في أوروبا دعاهم فيه الى عقد اجتماع في برلين الغربية لتدارس الوضع الناشئ عن انهيار الثورة الكردية، ومن بين المشاركين في ذلك الاجتماع الذي جاء استكمالاً للاجتماع التأسيسي الذب عقد في دمشق كل من:

- 1- جلال الطالباني.
- 2- الدكتور كمال فؤاد.
- 3- الدكتور ارجمند صديق.
- 4- الدكتور لطيف رشيد.
- 5- الدكتور دارا اديب.
- 6- الدكتور دلشاد أحمد.
- 7- السيدة هيرو ابراهيم احمد.
- 8- رؤوف أحمد.
- 9- جبار علي شريف.
- 10- الدكتور عمر شيخموس.
- 11- الدكتور لاوجاك احمد فهمي.
- 12- الدكتور حسن محمد علي.
- 13- آزاد مصطفى خوشناو.

وقد تم في ذلك الاجتماع اجراء تعديل طفيف على البيان التأسيسي فاعيد طبعه من جديد [راجع الوثيقة رقم 25] ووزع يوم 1975/6/1 على وسائل الاعلام العربية والأجنبية في دمشق وبيروت واذيع أيضاً من راديو - صوت العراق - في دمشق لمدة ثلاث أيام متوالية كما أرسلت نسخ منه الى داخل العراق بعد أن جرى الاتصال بعدد من الاشخاص الذين كان لهم دور في تشكيل تنظيم ل(أوك) في الداخل وبمناسبة الذكرى السنوية الأولى للتأسيس، تم اعتبار يوم الأول من حزيران من كل عام يوم تأسيس ل(أوك). وكان البيان قد وزع ايضاً في العديد من دول العالم بعد ترجمته الى العديد من اللغات

فقد ترجمه الدكتور عمر شيخموس الى الانكليزية والدكتور كمال فؤاد الى الالمانية وحسن القاضي الى الفارسية كذلك نشر باللغة التركية في مجله (اويزكورك يول) الصادرة في انقرة لصاحبها كمال بورقاي<sup>(7)</sup>.

ومن بين القرارات الأخرى التي اتخذت في اجتماع برلين تشكيل قيادة للداخل رشح لها عدد من الشخصيات المؤثرة سياسياً واجتماعياً كعلي العسكري والدكتور خالد سعيد وشهاب الشيخ نوري ورسول مامند وغيرهم.

وكانت الهيئة المؤسسة ل(أوك) قد تشكلت بعد اجتماع برلين الموسع من:

- 1 - جلال الطالباني.
  - 2 - عادل مراد.
  - 3 - عبد الرزاق عزيز ميرزا الفيلي.
  - 4 - الدكتور فؤاد معصوم، (استاذ في جامعة البصرة، قسم الفلسفة).
  - 5 - نوشيروان مصطفى أمين، طالب دراسات عليا (دكتوراه) في فيينا، (علوم سياسية، قسم العلاقات الدولية).
  - 6 - الدكتور كمال فؤاد، باحث في جامعة برلين.
  - 7 - الدكتور عمر شيخموس، (استاذ في جامعة استوكهولم، دكتوراه علوم سياسية، سوري الجنسية، مقيم في السويد).
- وقد حظي (اوك) وهو في بداية تأسيسه بتأييد ومباركة التجمع الوطني العراقي [راجع الوثيقة رقم 26] وهو أكبر ائتلاف للأحزاب العراقية المناهضة لنظام الحكم في بغداد آنذاك ويتخذ من دمشق مقراً له ويضم:
- 1 - حزب البعث العربي الاشتراكي/قيادة قطر العراق، أمينه القطري أحمد الغزوي.
  - 2 - الحزب الشيوعي العراقي/القيادة المركزية، بقيادة الدكتور ابراهيم علاوي.
  - 3 - الحركة الاشتراكية العربية، بقيادة عبد الاله النصراوي.
  - 4 - مؤتمر القوميين الاشتراكيين، بقيادة اياد سعيد ثابت.
  - 5 - الحزب الاشتراكي - العراق، بقيادة الدكتور مبدر الويس.
  - 6 - جيش التحرير الشعبي العراقي، بقيادة أحمد النهر.

وكان العمل في اوروبا قد بدأ بتشكيل لجنة من اعضاء الهيئة المؤسسة لادارة التحرك هناك ضمت كل من:

1 - نوشيروان مصطفى أمين.

2 - د. كمال فؤاد.

3 - د. عمر شيخموس.

واضافة الى عمل اللجنة فقد قام عادل مراد بجولة واسعة في مختلف الدول الأوروبية شكل خلالها لجان في كل منطقة للاشراف على التنظيم فيها فكانت النتائج ايجابية للغاية «اذ سرعانما تأسست تنظيمات واسعة خلال فترة زمنية قصيرة في أكثر بلدان أوروبا»<sup>(8)</sup>.

ومن مقرها في دمشق بدأت الهيئة المؤسسة اتصالاتها بالشخصيات الكردية اللاجئة الى ايران كما أرسل الطالباني رسالة الى الملا مصطفى البارزاني أعرب له فيها عن اعتزازه بشخصه مطمئناً إياه الى أن الهدف من وراء تشكيل الاتحاد الوطني الكردستاني هو الاستمرار بالثورة الكردية التي انطلقت في 11 ايلول 1961 ومؤكداً له أن قيادة (او ك - الهيئة المؤسسة) لازالت تنظر اليه على أنه قائد الحركة التحررية الكردية في العراق. وقد رد الملا مصطفى البارزاني على تلك الرسالة وعن ذلك يقول جلال الطالباني «ان الجواب قد وردني يقول فيه اعملوا مايمكنكم عمله»<sup>(9)</sup>.

### توصيات الى الداخل:

رفض (او ك) منذ بداية تأسيسه مبدأ هيمنة الحزب الواحد على ساحة العمل السياسي الكردي مؤكداً على ضرورة اشراك كل الفصائل والتنظيمات والمستقلين في الكفاح ضد النظام الحاكم في بغداد، وهذا ما شجع الكثيرين على الانخراط في صفوفه في وقت كان فيه اليأس والاحباط مسيطراً على الجماهير الكردية بعد انهيار ثورة أيلول وهيمنة نظام البعث المطلقة على كردستان العراق. أما أول التنظيمات التي بادرت الى الاتصال بـ(او ك) فهي العصبة الماركسية اللينينية الكردستانية التي تُعرف اختصاراً بـ(الكوملة) وهي تنظيم سري يعمل في الداخل وعلى تواصل دائم مع جلال الطالباني، ففي آب 1975 وصل دمشق قادماً من بغداد فريدون عبد القادر فرج العضو القيادي في الكوملة حاملاً رسائل من قيادة تنظيمه الى جلال الطالباني الذي كان موجوداً حينها في برلين الغربية

لحضور مؤتمر جمعية الطلبة الأكراد في اوربا (KSSE) الذي كان يعقد هناك، فتوجه فريدون عبد القادر سرا وبجواز سفر آخر (باسم مستعار) حصل عليه عن طريق الحركة الاشتراكية العربية الى برلين الشرقية يوم 14/8/1975 ومنها الى برلين الغربية، حيث التقى وبعيداً عن أعين الرقباء بكل من جلال الطالباني والدكتور كمال فؤاد حيث أطلعهما على حقيقة ما يدور في الداخل ورؤية الكوملة التي أصبحت أول تنظيم ينظم الى (أوك) لطبيعة التطورات الجارية في كردستان في ظل النكسة التي حاقت بالثورة. كما أطلع جلال الطالباني على خطة وضعتها قيادة الكوملة لإرسال مفارز صغيرة الى الجبال والقرى أطلقت عليها اسم فرق أو مفارز الدعاية المسلحة، وكان الهدف منها استنهاض الجماهير وليس لمقاتلة السلطة، وكان توزيعها على النحو التالي:

- مفرزة طاهر علي والي، منطقة شميران، قاطع دربندخان.

- مفرزة علي صالح، منطقة سهل كويسنجق.

- مفرزة علي بجكول وآزاد هورامي، منطقة چمه ريزان.

- مفرزة جمال علي باير، منطقة شهر بازار.

- مفرزة ملا أحمد كرمياني، منطقة قره داغ.

- مفرزة سيروان طالباني، منطقة قره داغ.

- مفرزة حميد سوور، منطقة شوان.

وبدوره ابلغ جلال الطالباني فريون عبد القادر تعليمات الهيئة المؤسسة الى قيادة الكوملة والتي نصت على:

1 - تشكيل هيئة قيادية ل(اوك) داخل العراق على أن تكون عضويتها مشتركة بين

عناصر من الكوملة واخرى من الشخصيات الوطنية المعروفة وقد حدد جلال الطالباني بعض الاسماء للاتصال بهم وضمهم الى عضوية تلك القيادة.

2 - الاتصال بالكوادر العسكرية من قادة البيشمركة السابقين لضمهم الى تنظيم عسكري قررت (الهيئة المؤسسة) تشكيلة وذلك بهدف استئناف الكفاح المسلح ضد نظام البعث القائم.

3 - عدم ترك كردستان العراق لاي سبب كان والامتناع عن الالتحاق بالجبل الا في حالات الضرورة القصوى.



وكان فريدون عبد القادر قد طلب بعد عودته الى السليمانية من الجولة التي قام بها من الشيخ سالار الحفيد احد كوادر الكوملة ان ينظم له لقاء مع علي العسكري باعتباره من القيادات البارزة في ثورة ايلول وكان يومها مبعداً الى جنوب العراق ويشغل وظيفة رئيس بلدية مدينة الرفاعي فتوجه الشيخ الحفيد الى الرفاعي وأبلغ العسكري برغبة فريدون عبد القادر في لقائه فوافق على ذلك وتم اللقاء في بغداد حيث استعرض فريدون فيه تفاصيل مؤتمر برلين الغريبة طالباً من علي العسكري ان يلتحق بـ(او ك) الا أن العسكري ابلغه أن لديه تنظيم خاص به وكان يعني الحركة الاشتراكية الديمقراطية الكردستانية التي كانت حينها في طور التأسيس. وقد عاد فريدون عبد القادر بعد ذلك الى التردد على دمشق من أجل تنظيم الاتصال بين الهيئة المؤسسة وقيادة الكوملة في الداخل كما شارك في تلك المهمة ايضاً كل من جمال علي معروف الملقب بـ(جمال رش) وعزيز محمود وهذا ما جعل الكوملة تشكل العمود الفقري لـ(او ك) داخل العراق في المرحلة الأولى من تأسيسه وفي المراحل اللاحقة ومن هنا تكمن أهمية تسليط الضوء على ذلك التنظيم من أجل التعرف بوضوح على الجذور التي استمد منها (أو ك) وجوده وبنى على اساسها كيانه السياسي والتنظيمي والثقافي رغم كل المتغيرات التي طرأت عليه لاحقاً.

تقرير من لندن<sup>(10)</sup>:

كثفت اجهزة النظام الأمنية من متابعتها لنشاطات (او ك) منذ الاعلان عن تأسيسه باعتباره أول تحرك كردي مضاد للسلطة الحاكمة في بغداد بعد انهيار ثورة ايلول التي اعتقدت بأنها ستكون آخر الثورات الكردية في العراق.. لذلك حرصت قيادة البكر/ صدام كل الحرص على رصد كل نشاطات (أو ك) ومؤسسه جلال الطالباني خارج القطر ما استطاعت الى ذلك سبيلاً.. وفيما يلي الجانب الذي أمكن الحصول عليه من تقرير قدمه العقيد خليل ابراهيم العزاوي مدير الاستخبارات العسكرية العام الى مجلس قيادة الثورة مرفوع من أحد وكلاء الاستخبارات العسكرية ويتضمن تفاصيل عن ندوة عقدها الطلبة الأكراد العراقيين الدارسين في الجامعات البريطانية وتحدث فيها جلال الطالباني عن التنظيم الذي شكله (او ك) وعن علاقاته وطبيعة تحالفاته، وكان الوكيل المذكور - وهو من الطلبة على ما يبدو - مندساً في صفوف الحاضرين. يتألف التقرير من (8) صفحات ويحمل الرقم ش1/ق ش/19320/31 بتاريخ 13 ايلول 1975 وقد ارسلت نسخ منه الى ثلاث جهات أخرى هي:

1 - مديرية المخابرات العامة.

2 - دائرة العمليات.

3 - منظومة استخبارات المنطقة الشمالية.

والنسخة التي بين أيدينا موجهة الى منظومة استخبارات المنطقة الشمالية وعليها ختم المنظومة برقم 10595 وتاريخ 1975/9/15 ويحمل التقرير ايضاً توصية من العقيد العزاوي بخط يده يقول فيها: «هذا تقرير أبو ياسر - الاسم الحركي للوكيل - وان المعلومات التي وردت فيه بمستوى راق وتبين نهج المستقبل ونوايا الجيب العميل وجلال الطالباني واعتقد ان القيادة السياسية ستعيد النظر في بعض الأمور في المنطقة الشمالية بناءً على هذا التقرير».

يبدأ التقرير بالآتي: «في الساعة 1930 يوم 20 آب 1975 اقيمت ندوة للطلبة الأكراد في لندن حضرها 50 طالباً كردياً من مختلف الدراسات.. تحدث جلال الطالباني عن الاتحاد الوطني الكردستاني الذي شكله مؤخراً والذي يطمح في أن يجمع كافة اجنحة الحركة الكردية فيه وقال بأنه سيعقد مؤتمراً لاختيار قيادة هذا الاتحاد وان اتصالاته مستمرة مع جميع الأكراد لشرح وتوضيح اهدافه. ثم تطرق الى الماضي وما حدث من انقسامات في الحركة الكردية وأكد عدة مرات خلال حديثه ان سبب تلك الانقسامات كان تلك الاتجاهات التي لم تكن بمستوى المسؤولية وقال: علينا أن ننسى الماضي وننسى الاحقاد فليست القضية قضية جلال او الملا أو اي شخص آخر. فالقضية هي مصيرية حيث يمر الشعب الكردي بمرحلة خطيرة جداً».

ويستطرد التقرير في تفاصيل ما دار في الندوة فيقول:

«وجه الطلبة الحاضرون بعد ذلك اسئلتهم الى جلال الطالباني وفيما يلي اهم تلك الأسئلة واجوبتها:

س: هل لك علاقة مع المنظمات الفدائية الفلسطينية؟

اجابهم: «ان علاقتي جيدة مع المنظمات الفلسطينية، وهذه العلاقة ذات طابع شخصي، الا أن علاقتي مع جورج حبش غير جيدة الآن بعد أن أخذ يتعاون مع حكومة العراق. وقد كتبت له رسالة أخيراً ضمنتها العديد من الانتقادات حول موقفه هذا».

س: هل هناك احتمال لاشعال ثورة كردية في كردستان العراق؟

أجابهم: «اننا نؤمن بالكفاح المسلح. وفي نيتنا البدء بالحركة المسلحة باقرب وقت ممكن لأن التأخير ليس في صالحنا».

س: ماهو رأيك في موقف الاتحاد السوفيتي تجاه الحركة الجديدة في العراق؟  
اجابهم: «علينا أن لاننسى دور الدول الاشتراكية في القضايا الوطنية واننا بتماس مع الاتحاد السوفيتي وان انطباعهم عن حركتنا جيد ويؤيدون حركتنا».

س: هناك اشاعات بأنك حصلت على مساعدات من الفدائيين الفلسطينيين ومن الصين الشعبية، مارايك في ذلك؟

اجابهم: «مع الاسف لم أستطع الحصول على المساعدات لحد الآن».

س: أخيراً (سألوه بالاجماع) ما العمل؟

أجابهم: «العمل هو أن نوجد الصفوف ونجمع الطاقات ونستغلها في خدمة قضايانا القومية. علينا أن ننسى الماضي والاحقاد والقضايا الشخصية. وأن لانكرر ماساة (جلالي وملائي) مرة أخرى. ومن رايي أن الالتقاء في الاتحاد الوطني هو خير سبيل لتحقيق هذه الأهداف».

ويولي التقرير اهتماماً بما ادلى به جلال الطالباني في 1975/8/30 من حديث تناول فيه تنظيمات الاتحاد الوطني الكردستاني المشكل حديثاً وجاء فيه قوله: «اننا نركز الآن اهتمامنا على التنظيم والتثقيف السياسي. ونركز ايضاً على تشكيل مفارز من البيشمركة وتوزيعها في المنطقة الشمالية، حيث ستدعم هذه المفارز تنظيماتنا وتعيد الثقة الى الجماهير الكردية كي لايفقدوا الأمل ويتصوروا بان الحركة قد انتهت كما حدث في عهد قاضي محمد او شيخ سعيد بيران في تركيا. وان هذه المفارز ستكون صغيرة وليس باستطاعة جيش نظامي تعقيب مفارز بهذا الشكل كما أن هذه المفارز ستحمي المواطنين وتمنعهم من الانحراف والتعاون مع اجهزة السلطة، حيث تتخذ اجراءات قاسية مع من يتعاون مع تلك الأجهزة. وسيكون توجيهنا الى تلك المفارز هو الابتعاد عن التصادم مع القوات الحكومية كما يجب أن تكون اماكنهم مخفية وغير معلومة. وسيكون مع كل مفرزة كادر حزبي للتوجيه والتثقيف».

وعن موقف سوريا بعد اتفاقية الجزائر يشير التقرير الى ما قاله جلال الطالباني بهذا الصدد: «اجتمعت عدة مرات بعد الاتفاقية (اتفاقية الجزائر الموقعة في 1975/3/6)

بالتجمع الوطني وحكام سوريا واكدوا بالاجماع على قراراتهم ووعودهم الماضية اي انضمام البارزاني الى التجمع الوطني والاستمرار في القتال واعلان حكومة عراقية، وكان عمر دبابه حيثثذ في سوريا، فارسلته الى ايران حاملاً رسالة خاصة مني ليسلمها الى البارزاني ويجتمع به. واخبرته بأنني على استعداد للعودة الى كردستان سواء عن طريق سوريا أو عن طريق ايران. حيث يمكنني الوصول الى طهران عن طريق السفارة السورية، ومن طهران الى كردستان يمكنني الوصول بسهولة، وقد وافق البارزاني على الفكرة في البداية. واجابني بانه سيواصل القتال، الا أنني سمعت بعد عدة أيام بأنهم قرروا انتهاء القتال واللجوء الى ايران. فارسلت مع زوجتي رسالة مطولة الى البارزاني، وأوضحته له موقف سوريا مجدداً وكذلك استعداد ليبييا لمساعدتنا، وأخذها ابراهيم أحمد وأوصلها الى البارزاني، الا أنه اجابني بأن كل شيء قد انتهى.

وعن موقف ليبييا يسلط التقرير الضوء على تصريح لجلال الطالباني قال فيه: «لي علاقة خاصة مع معمر القذافي وذلك لأنني صديق جمال عبد الناصر، وأن القذافي يعتبر نفسه خليفة عبد الناصر. وقد اجتمعت مع القذافي مرتين الأولى اثناء القتال في المنطقة الشمالية. والثانية قبل انهيار الحركة ينضع أيام. وكان اجتماعي الأول بطلب منه. وذهبت الى ليبييا والتقيت بالقذافي فقال لي: «يا أستاذ جلال اردت الاجتماع بك لأنك حسبما فهمت تمثل التيار التقدمي في الحركة الكردية. واني مؤمن بأن الشعب الكردي يجب أن يحقق كافة طموحاته القومية. كما أن الأمة الكردستانية يجب أن تتوحد ومن حقها العيش بسلام وعلى الأمة العربية أن تساند هذه الفكرة. لا أن تفسح المجال للشوفينية بمحاربتها. واني أود ان اوضح لك اولاً المبادئ التي نستند اليها ثم بعد ذلك ارجو منك أن تشرح لي بالتفصيل مالديك عن الحركة الكردية والأكراد بشكل عام، ان مبادئنا تستند الى القومية اولا والدين ثانياً وان عامل الاقتصاد والماركسية لن تؤثر في تطور التاريخ في شرق آسيا وافريقيا بل في اوربا فقط.

وان العوامل التي غيرت وجه التاريخ في افريقيا وشرق اسيا كانت الدين والقومية، واننا بصفتنا قوميين ونعمل في خدمة قضايانا القومية علينا أن نساعد الأكراد في تحقيق طموحاتهم القومية. خاصة وأن الأكراد قد خدموا القضية العربية على مر العصور. ومن الناحية الدينية فنحن نعمل على توحيد المسلمين جميعاً. ولما كان الأكراد مسلمين فعلى الجميع مساندتهم ومساعدتهم». وأسهب القذافي في حديثه هذا. وطلب مني اخيراً أن

اجتمع مع المسؤولين الليبيين وشرح لهم القضية الكردية لأنهم - كما يقول القذافي - لا يعرفون شيئاً عنها. وفعلاً فقد اجتمعت الى عدد منهم من بينهم وزير الدعاية.

وبعد أن أنهى القذافي حديثه جاء دوري فحدثته عن القضية الكردية بالتفصيل ورأيت في اسلوب العمل، فقال لي القذافي: «يا استاذ جلال اني أؤيدك جملة وتفصيلاً في كل ما أوردته من آراء ومقترحات وأفكار».

ثم حدثت القذافي عن فكرة انضمامنا الى التجمع الوطني ومحاولة اقناع البارزاني بذلك ثم اعلان حكومة عراقية. فأيدني القذافي بهذه الفكرة وأخذ يهاجم العراق بشكل مركز وعنيف. وقال انهم ليسوا بقوميين وان القومية بريئة منهم. ويجب أن لايقوا في الحكم. ثم قلت للقذافي: اذا استطعنا أن نسيطر على قيادة الحركة الكردية فان ايران ستقطع مساعداتها عنا. فهل باستطاعتكم مساعدة الحركة الكردية ودعمها عسكرياً ومالياً؟ فاجابني القذافي بأنه مستعد لمساعدتنا أكثر من ايران وبكل ما لديهم من امكانيات عسكرية ومالية.

أما اجتماعي الثاني مع القذافي فكان قبل اتفاقية الجزائر ببضعة أيام وقال لي القذافي بأن صدام حسين عند مروره من المغرب اجتمع مع جلود رئيس الوزراء واتفقوا على التعاون في مقاومة الجيش الايراني في الخليج. وقلت للقذافي ان السادات اخبرني بأن الخلافات بين العراق وايران قد انتهت وسوف يعقدوا اتفاقية قريباً. وبعد هذا اللقاء التقيت بالقذافي بعد اتفاقية الجزائر مباشرة وقال لي: «يا استاذ جلال لقد صدقت.. كيف حدث هذا الاتفاق؟ انه أمر غريب، كيف تحدثوا مع جلود بلغة ومع شاه ايران بلغة أخرى؟». وقلت للقذافي: هل مازلت عند وعدك بمساعدة الحركة الكردية؟ فقال القذافي بأنهم مستعدون لمساعدتنا بكل امكانياتهم. وعدت بعد ذلك الى سوريا وأخبرت البارزاني بهوقف ليبيا ولكن دون جدوى أيضاً.

وعن موقف الشيوعيين من الحركة الجديدة تحدث جلال الطالбاني قائلاً «مادام انطباع السوفيت جيد نحو الحركة الجديدة فسوف يكون موقف الشيوعيين دون شك جيداً. وان الشيوعيين لا يستطيعون الآن معاداة السلطة في العراق لأنهم مكشوفين. واعتقد ان الشيوعيين سوف يؤيدون الحركة بعد تطورها. ولدينا فكرة بانزال قائمة مشتركة مع الشيوعيين في اجتماع الطلبة الذي سيعقد يوم 8/27 لغاية 8/30 وقد ارسلت كمال فؤاد للتحدث معهم في اسلوب التعاون واننا على اتصال دائم معهم».

وعن كيفية بدئهم بالحركة أكد جلال ما ذكره سابقاً وقال: «لقد أرسلنا الآن مفارز الى منطقة بادنان ومعهم كوادر حزبية للعمل على تقوية التنظيم والتثقيف السياسي واختيار الاشخاص الجيدين للانخراط في صفوف البيشمركة في المستقبل. الا أن نهجنا حالياً هو أن يكون قوام كل مفرزة لايتجاوز (20) مسلح وسوف نرسل عن قريب مفارز الى منطقة سوران (رزكاري، خبات، ماوت، قره داغ، خانقين) وتكون واجبات هذه المفارز الابتعاد كلياً عن السلطات الحكومية في المرحلة الراهنة واقتصر نشاطها على التنظيم والتعرف على اراء أهالي المنطقة فقط».

وأكد جلال على وجود اذاعة لهم في منطقة القامشلي السورية».

وكان جلال الطالباني قد التقى في لندن بمبعوث آخر للكوملة هو المحامي شهزاد صائب الذي غادر العراق في جولة استطلاعية زار خلالها لندن بهدف اللقاء مع جلال الطالباني الذي زوّده أيضاً بتوجيهاته الى قيادة الكوملة بعد ذلك توجه صائب الى النمسا للقاء نوشيروان مصطفى الذي عرض بدوره وجهات نظره بشأن المرحلة ومتطلباتها ثم عاد بعدها الى بغداد وهذا ما جعل الكوملة تشكل العمود الفقري ل(اوک) داخل العراق في المرحلة الأولى من تأسيسه وفي المراحل اللاحقة ومن هنا تأتي أهمية تسليط الضوء على ذلك التنظيم من أجل التعرف بوضوح على الجذور التي استمد منها (اوک) وجوده وبنى على أساسها كيانه السياسي والفكري بصرف النظر عن كل المتغيرات التي طرأت عليه لاحقاً.

## ■ العصبية الماركسية اللينينية الكردستانية (كومله):

### النشأة والجذور:

تعود بدايات تأسيس (الكومله) الى الفترة التي أعقبت ظهور الحزب الديمقراطي الكردستاني / المكتب السياسي على ساحة العمل السياسي عندما حاول عدد من قادته وعلى رأسهم جلال الطالباني استثمار أجواء الحرية التي وفرها لهم التحالف مع نظام الفريق عبد الرحمن عارف لتطبيق نظريات كبار المفكرين الماركسيين في العالم وبالاخص الزعيم الصيني ماوتسي تونغ على المجتمع الكردي في العراق الذي تغطي عليه الصبغة العشائرية. وترجع أسباب تأثر الطالباني بالفكر الماوي وبالتجربة الصينية في تطبيق الاشتراكية الى اعتقاده بأنها أكثر ملائمة للتطبيق في كردستان العراق من التجربة

السوفيتية التي تعتمد على وجود طبقة عاملة متماسكة وهو ما يفتقده مجتمع كردستان العراق ذو الطبيعة الفلاحية والذي يتشابه في ذلك مع المجتمع الصيني.

كما أن الطالباني شأنه في ذلك شأن كل المتأثرين بالتيار الصيني كان يتهم القيادة السوفيتية آنذاك بالتحريفية وبالخروج عن الخط الذي ينبغي أن تسير عليه الحركة الاشتراكية العالمية. وفي ظل تلك الأجواء السياسية والفكرية التقى جلال الطالباني بالسياسي الإيراني الدكتور (كورش لاشائي)<sup>(11)</sup> الملقب بالدكتور جلال مسؤول منظمة الثورة الإيرانية (سازمان انقلاب ايران) فتأثر بأفكاره الثورية واقتنع منه بضرورة العمل على انشاء نواة ماركسية خالصة تتحول بالتدريج الى حزب ثوري قادر على النهوض بمسؤولياته وفق الشروط التالية:

- 1 - وجود منبر اعلامي يث افكاره بين الجماهير ويمهد الطريق أمام الحزب الثوري.
- 2 - تكوين خلايا تنظيمية سرية يتم تثقيفها على ضوء ما يجري طرحه في برنامج المنبر الاعلامي.

وقد بدأ جلال الطالباني بتطبيق نظريات لاشائي وآرائه في العمل السياسي والتنظيمي باختيار مجموعة من النخب المثقفة من بين المنتسبين الى الحزب الديمقراطي الكردستاني/المكتب السياسي وشكل منهم (النواة الماركسية الخالصة) التي يمكن أن تستقطب ما حولها وقد اطلق عليها اسم (القيادة السباعية) وكان من بين أعضائها:

- 1 - نوشيروان مصطفى.
- 2 - المحامي شهرزاد صائب.
- 3 - رفعت ملا محمود عبد الرحمن.
- 4 - محمود عزة (مدرس في اعدادية تجارة السليمانية).

وقد باشرت تلك النواة القيادية بكسب الأفراد وتكوين الخلايا السرية داخل صفوف الحزب الديمقراطي الكردستاني/المكتب السياسي. أما الشرط الآخر الذي تستوفي من خلاله عملية التغيير الثوري وفقاً لما يراه لاشائي فقد عمل به جلال الطالباني أيضاً فاصدر مجلة باسم رزكاري<sup>(12)</sup> عام 1969 لتكون المنبر الذي يغذي الجماهير الكردية بالافكار الماركسية، الا أن خطط الطالباني اصطدمت فجأة بالاعلان عن اتفاقية 11 آذار 1970 التي لم تحرمه من دعم واسناد السلطة وحرية العمل السياسي والحزبي فحسب وانما

حشرته والاتجاه الذي يقوده في الزاوية الحرجة ايضاً بحيث بات معرضاً لخطر جدي من جانب النظام الذي كان على اتم الاستعداد لارسال الحزب الديمقراطي الكردستاني/ المكتب السياسي الى المحرقة في سبيل ارضاء الملا مصطفى البارزاني الذي كان يتحين الفرص من جانبه لتصفية الحسابات القديمة مع جماعة المكتب السياسي، وهذا ما حدى بالقيادة السباعية والحلقات المحيطة بها الى التجمع والالتقاء بهدف انقاذ مايمكن انقاذه وكان السؤال المطروح من قبل الجميع هو ما العمل...! لتبدأ بعدها سلسلة من الاجتماعات في بغداد في الفترة من آذار - تموز 1970 عرض خلالها جلال الطالباني تصوراتهِ للمرحلة المقبلة فأكد على ضرورة الحاجة الى تنظيم ماركسي سري يقوم الى جانبه تنظيم (ديمقراطي برجوازي علني) وفي ختام تلك الاجتماعات اتخذ الجميع قراراً بتشكيل (التنظيم الماركسي اللينيني الكردستاني) الذي اطلق عليه اسم (العصبة الماركسية اللينينية الكردستانية) واصبح يعرف اختصاراً باسم (كومله) التي تعني بالعربية (العصبة) وذلك في 10/7/1970 واعتبر التنظيم الجديد بديلاً عن الحزب الشيوعي في كردستان العراق. بعد ذلك تم اعداد نظام داخلي وورقة عمل للتنظيم كتبها جلال الطالباني واطلق عليها اسم (الكردايي) والتي تعني (حركة التحرر الوطني الكردستاني) وتقابل المفهوم السياسي والايدولوجي للقومية العربية وللثورة العربية) الذي يتبناه البعث الحاكم في العراق.

وقد شهدت الكوملة ومنذ بداية تأسيسها وجود أربع خطوط أو تيارات داخل صفوفها وهي:

- 1 - خط جلال الطالباني.
- 2 - خط نوشيروان مصطفى أمين.
- 3 - خط شهاب الشيخ نوري صالح.
- 4 - خط فريدون عبد القادر فرج.

وكان جلال الطالباني قد التحق بعد ارسائه قواعد التنظيم الجديد (الكوملة) مع حزبه الديمقراطي الكردستاني/المكتب السياسي، وبعد ابدال اسمه إلى الحزب الثوري الكردستاني<sup>(13)</sup> ب(البارتي) بقيادة البارزاني وذلك في تشرين ثاني 1970 أما قيادة العصبة الماركسية اللينينية الكردستانية (كومله) فقد تشكلت عند التأسيس من:



- 1 - شهاب الشيخ نوري صالح، سكرتير اللجنة القيادية.
- 2 - نوشيروان مصطفى أمين، غادر الى مصر ومنها الى النمسا خوفاً من قيام البارتي باغتياله.
- 3 - محمد ميرزا سعيد ملا عباس، مسؤول بغداد.
- 4 - جعفر عبد الواحد، مسؤول اربيل.
- 5 - ثاوات عبد الغفور مصطفى، مسؤول السليمانية.
- 6 - فريدون عبد القادر فرج، مسؤول كركوك، (منظر الكوملة).
- 7 - ارسلان بايز.

وكانت الكوملة قد استفادة من الأجواء الحماسية التي خلفتها اتفاقية آذار 1970 في التحرك بين صفوف الشباب الذي الهبت الأحداث مشاعره وهياته لتقبل الأفكار الثورية ذات النزعة الماركسية المؤطرة باطار قومي وهي موجة سادت العالم العربي ومنطقة الشرق الأوسط في الستينات والسبعينات. وكان اغلب المنتمين الى التنظيم الجديد من الطلبة والعمال وتركز الكسب الحزبي في محافظة السليمانية (معقل الكوملة) وكذلك في العاصمة بغداد والمحافظات الشمالية الأخرى وإن كان بنسبة أقل، وقد حرصت قيادة العصبة الماركسية اللينينية الكردستانية التي اطلق عليها اسم (السركردياتي) منذ البداية على احاطة التنظيم بأقصى درجات السرية والكتمان لأسباب منها:

- 1 - هيمنة الحزب الديمقراطي الكردستاني على الوضع في المنطقة الكردية، وعدم تسامحه بأي شكل من الأشكال، مع أي نشاط حزبي منافس له.
- 2 - بطش السلطة واجهزتها الحزبية والأمنية بتنظيمات المعارضة السرية.
- 3 - حاجة التنظيم، وكان لايزال في مراحل الأولى، الى فترة مناسبة من الأعداد الثقافي والتنظيمي ليتصلب عوده ويشدد ساعده قبل زجه في حومة النشاط العلني.
- 4 - عدم وجود تنظيم برجوازي ديمقراطي وطني يمكن للكوملة أن تحتمي به وهذا ما كانت تؤكد عليه تعليمات جلال الطالباني بهذا الشأن.

إلا أن أجواء السرية تلك لم تمنع السلطة ولا البارتي من اكتشاف وجود الكوملة كما دل على ذلك الحوار الذي دار بين مرتضى سعيد عبد الباقي وزير خارجية النظام آنذاك، وبين مسعود البرزاني وكان حينها يتولى الاشراف المباشر على جهاز أمن الثورة الكردية

(الباراستن) وكان الاثنان يشتركان في عضوية (لجنة السلام العليا) التي تولت الاشراف على تطبيق بيان آذار. فقد سأل الحديثي مسعود قائلاً: ماهو موقفكم من التنظيم الماركسي الجديد.. الا أن ذلك لم يمنع الكومله من العمل والتمدد حتى بين صفوف البارتى ذاته فقد كان لمعظم اعضاء الحزب الثوري الكردستاني المنحل العاملين في منظمات البارتى ارتباط جانبي بالكوملة خصوصاً أولئك الناشطين في المنظمات الجماهيرية الكردستانية فعلى سبيل المثال لا الحصر كان اربعة من أعضاء الهيئة الادارية لاتحاد طلبة كردستان من المنتمين الى الكوملة.

### الهيكل التنظيمي والبرنامج الثقافي:

شكلت الكردايي والايديولوجية الماركسية القاعدة التي استند عليها البرنامج الثقافي المركزي الذي اعدته السرکردايي بعناية لشقيف المتسبين الى التنظيم، وقد روعي في عرض مفرداته تباین المستويات التنظيمية، والتي تشكلت وفق الترتيب التالي:

- اللجنة القيادية (السرکردايي).

- لجان الاقاليم.

- لجان المدن.

- الخلايا الرأسية.

- الخلايا القاعدية.

- الحلقات.

والمستوى التنظيمي الأخير خاص بالأفراد حديثي الانتماء الذين لم يستوفوا شروط العضوية بعد. لذلك فان المهمة المنوطة بالحلقة كانت تدريس الأفكار الماركسية لهم بشكل متدرج واعدادهم لاكتساب صفة العضوية التي تتحقق بصعودهم الى الخلايا القاعدية. وكانت كل حلقة تتكون من (3-5) اشخاص ويشرف عليها عضو خلية قاعدية.

وفيما يلي مفردات البرنامج الثقافي المعد لمتسبي الحلقات:

1 - كتاب القومية الكردية (الكردايي) لجلال الطالاباني.

2 - تحليل طبقات المجتمع الصيني، مترجم الى الكردية.

3 - الحركة الفلاحية في خونان.

- 4 - ما العمل؟، (لنين).
  - 5 - مقتطفات من البيان الشيوعي الأول (المانفستولا) وهو مترجم الى الكردية.
  - 6 - فلنقوم اسلوب الحزب، وهو مجموعة مقالات لماوتسي تونغ.
  - 7 - دفاتر نيسان.
  - 8 - تاريخ الاحزاب الشيوعية والحركات التحررية في العالم.
- أما البرنامج الثقافي للمستويات الأعلى ويشمل الذين استوفوا شروط العضوية فيبدأ بتدريس كتاب (بمه نبداء) وهو من الكتب التي ألفها لينين عام 1903 ويتضمن مواضيع تنظيمية تم التأكيد من خلالها على أهمية:
- 1 - الجريدة المركزية للحزب الطليعي.
  - 2 - التنظيم الفولاذي الذي يقاوم قمع الأنظمة الحاكمة واجهزتها البوليسية.
- ثم ينتقل الأعضاء بعد ذلك لبحث موضوع (الجبهة الوطنية الديمقراطية) ويتم تناوله من خلال الكتب التالية:
- 1 - كتاب الجبهة الوطنية، لديمتروف زعيم الحزب الشيوعي البلغاري.
  - 2 - مذكرات كيم ايل سونغ، زعيم كوريا الشمالية السابق.
  - 3 - الجبهة الوطنية، لجلال الطالاباني كعبه بالأساس كمذكرة قدمها للحكم عام 1968.
  - 4 - كتاب الجبهة الوطنية، لماوتسي تونغ.
- كما تضمن البرنامج الثقافي للأعضاء الكتب التالية:
- 1 - الماركسية اللينينية والنظرية الثورية، للمفكر الفلسطيني منير شفيق.
  - 2 - الماركسية اللينينية والثورة المسلحة، لمنير شفيق.
  - 3 - الديمقراطية الشعبية، المجلد الثاني.
  - 4 - الحرب الشعبية طويلة الأمد، لوزير الدفاع الصيني الأسبق لين بياو.
  - 5 - القومية الكردية الى أين؟، وهو الفصل الخامس من كتاب كردستان والحركة التحررية للشعب الكردي، لجلال الطالاباني، ويتضمن خلاصة نظريته في الطريق الذي ينبغي على الشعب الكردي أن يسلكه للوصول الى اهدافه وذلك بالاعتماد على:

أ - حزب ثوري يؤمن بالنظرية الماركسية ويستند الى العمال والفلاحين في بنيته التنظيمية.

ب - جبهة وطنية تقدمية.

ج - حرب شعبية طويلة الأمد.

أما بالنسبة الى الكادر المتقدم في التنظيم فقد حُدد تثقيفه بالمصادر التالية:

1 - مسائل لينينية لستالين، مترجم الى الكردية.

2 - مبادئ الشيوعية لفردريك أنجلز.

3 - الف باء الشيوعية، بوخارين.

4 - كوميون بريس، مترجم الى الكردية.

وبعد أن قطعت مرحلة التثقيف والتلقي اشواطها اصبحت هنا حاجة ماسة الى نشرة داخلية تعبر عن هوية الكوملة وانتمائها الايديولوجي فصدرت تلك النشرة تحت اسم الاي سور (الراية الحمراء) وذلك باشراف منظر الكوملة فريدون عبد القادر فرج أواخر عام 1972. وكانت الأعداد توزع على التنظيم حتى مستوى (الخلايا القاعدية) دون أن تصل الى متناول اعضاء الحلقات.

وفي شباط 1973 صدر العدد الثاني من (الاي سور) وتمضت موضوعاتها:

أ - مقالات تنظيمية تتعلق بترية الكادر وكيفية التعامل مع الجماهير.

ب - استعراض وتقييم لبعض مراحل تاريخ الشعب الكردي.

ج - دراسة عن الأفكار والتيارات الثورية في العالم كالتروتسكية والجيفارية والتي تتحدث عن النواة الثورية الصلبة التي تنمو وتتطور بين اوساط الجماهير لتصل الى مرحلة الانفجار الثوري وعلان الثورة المسلحة ومن ثم استلام السلطة في المرحلة النهائية، كما حصل في التجربة الكوبية ومحاولات جيفارا وروجيه دوبريه وبلانسكي.

هـ - استعراض عام للانشقاقات المتتالية في صفوف الحركة الشيوعية العالمية ويستند المقال على مقتطفات من كتاب (مناظرة حول الخط العام للحركة الشيوعية العالمية). وهو عبارة عن رسائل متبادلة بين اللجنيتين المركزيتين للحزبين الشيوعيين السوفيتي والصيني في الفترة ما بين الأعوام (1958-1964) وكان انحياز كاتب

المقال الى جانب الموقف الصيني مع توجيهه اتهام صريح للسوفييت بالتحريفة. ولعل من أطرف وأغرب المواضيع التي حواها العدد الثاني من (الراية الحمراء) مقالة فريدة من نوعها تحتوي على تحليل لطبقات المجتمع الكردي من منظور ماركسي واختير كعينة للبحث (نموذج مجتمع رانية).

ومن المواضيع الأخرى التي حواها العدد الثاني:

- 1 - تحليل لحركة خونان في الصين.
- 2 - البارزاني والاقطاع.
- 3 - اقطاعي الحرب.
- 4 - دور اجهزة الأمن والاستخبارات في السيطرة على المجتمع، مع تعريف بتلك الأجهزة القمعية.

وبعد صدور العدد الثاني ازداد اهتمام اللجنة القيادية بالجانب الفكري والثقافي نظراً لأهميته في رفع وتطوير كفاءة الكادر وتأثيره على فئات الطلبة والشباب. لذلك شكلت لجنة ثقافية مختصة من خمسة أعضاء من الكادر المتقدم في الشهر الثامن من عام 1973 مهمتها الاشراف على النشرة المركزية واعداد المادة الثقافية المناسبة وقد وضع تحت تصرفها جهاز طابعة وجهاز روينو، اما العدد الثالث فقد صدر في شباط 1974 وكان الأخير حيث توقف اصدار (الاي سور) بعد ذلك بسبب اندلاع القتال في كردستان في آذار 1974.

### العصبة في مواجهة التحديات:

استطاعت الكوملة خلال بضع سنين من النشاط السري الدؤوب من بناء جهاز حزبي متين يمتد الى العديد من المحافظات ويضم عدد لا بأس به من الأعضاء الا ان ذلك الخط البياني المتصاعد أخذ بالتباطؤ والتراجع خلال الفترة من عام 1973 - 1974 حيث واجهت الكوملة العديد من التحديات والتي برزت في البداية من خلال سيل من التساؤلات التي أخذت تطرح من داخل التنظيم على اختلاف مستوياته ولم تستطع القيادة (السركرديتي) ان تقدم الاجابات المقنعة عليها وكان محورها:

- هل نحن تنظيم (قومي ذو طابع ماركسي) أم تنظيم ماركسي خالص يمكن أن يتسع ليشمل العراق كله.

- عندما تنهم الحزب الشيوعي العراقي بالتحريفية ماهو البديل على مستوى العراق؟
- تحديد موقف واضح من مفهوم كردستان الكبرى.
- لماذا لا يعقد كونفرانس او اجتماع موسع لانتخاب القيادة وفق الطرق الشرعية والاصولية المتعارف عليها؟

وقد تسببت تلك التساؤلات في اثاره البلبلة والاختلاف داخل صفوف التنظيم مما دفع بر(لجنة اقليم السليمانية) الى توجيه رسالة بهذا المعنى الى الطالباني وكانت الرسالة بعنوان (الدعايات داخل التنظيم)، وقد رد الطالباني عليها برسالة جوابية وجه فيها اللوم الى الكادر القيادي على تهاونه وطالب باستمرار العمل رغم كل المصاعب والعقبات.. غير أن الأحداث ما لبثت أن جاءت متلاحقة باندلاع القتال في كردستان في اذار 1974 مما دفع باللجنة القيادية (السركرديتي) الى اصدار تعليماتها في نيسان 1974 الى منتسبي الكومله تركت لهم فيها الخيار في الالتحاق بصفوف الثورة، غير أنها طلبت فيمن يرغب منهم بذلك أن يكون من المؤثرين اجتماعياً على شرط أن لا يؤثر التحاقه على وضع التنظيم في منطقته.

وقد بينت السركرديتي في التعليمات التي أصدرتها الأهداف التي تسعى الى تحقيقها من وراء السماح للأعضاء بالالتحاق بصفوف الثورة رغم موقفها من قيادتها وهذه الأهداف هي:

- 1 - تثقيف المواطنين والبيشمركة والدفاع عن مظلومية الشعب الكردي والسعي للامساك بزمام الأمور حتى لاينجرف البارتى وقيادة الثورة الكردية باتجاه حلف الستو وأمريكا أكثر مما هو عليه.
  - 2 - تقوية الكادر وتنميته من خلال التمرس بالقتال والعمل بين صفوف الجماهير.
  - 3 - ممارسة مختلف النشاطات بعيداً عن أنظار السلطة وخارجاً عن قبضتها.
- بعد ذلك توالى التحاق أعضاء الكومله بالثورة وكان في مقدمة المتحقين عدد من أعضاء (السركرديتي) وعلى رأسهم شهاب الشيخ نوري وفريدون عبد القادر وكان بمعيتهم لفيف من الكادر المتقدم ومجاميع من طلبة جامعة السليمانية من أفراد الكومله، حيث قتل ثلاثة منهم أثناء الغارات الجوية على مدينة (قلعة دزه) في 1974/3/24 التي اتخذها طلبة وأساتذة جامعة السليمانية المتحقين بالثورة مقراً بديلاً لجامعتهم في مدينة السليمانية.

وبعد التحاق شهاب الشيخ نوري بالثورة التقى بادريس البارزاني الذي بادره بالقول «متى تقومون بالثورة ضدنا»..

لكن شهاب تجاهل مقصده ورد عليه قائلاً بأنه جاء ليلتحق بصفوف الثورة شأنه في ذلك شأن أي مواطن كردي شريف.. ومع تغافل قيادة البارتني عن وجود الكوملة بين ظهرانيها إلا أنها لم تقف في الحقيقة موقف المتفرج ازاء ذلك فأوعزت الى جهاز الباراستن برصد ومتابعة كل تحركات قادة وكوادر واعضاء الكوملة الملتحقين بصفوف الثورة وتم اعداد قائمة باسماء (72) منهم بالتعاون مع جهاز المخابرات الايرانية (السافاك)<sup>(14)</sup> ليتم تصنيفتهم في الوقت المناسب.

والى جانب وقوع الكوملة في دائرة الرصد الأمني فان حالة من التخلخل والارتباك أخذت تدب في صفوفها بسبب التناقضات في مواقف اللجنة القيادية التي التأم شملها بالتحاق باقي اعضائها بمناطق الثورة فيما بعد ففي أواخر عام 1974 صدر بيان عن السركرديتي اشاد فيه بالحرب الدائرة في كردستان معتبراً اياها حرباً عادلة يخوضها الشعب الكردي ضد جلاديه ومحتلي ارضه حتى لو كانت قيادتها عشائرية اقطاعية. ولكن لم يمض سوى شهر واحد على صدور ذلك البيان حتى صدر بيان آخر اعتبر القتال الناشب حرباً غير عادلة اكتوت الجماهير الكردية بنيرانها التي أحرقت الأخضر واليابس. وكان اكثر تنظيمات الكوملة تأثراً بتلك المواقف المتناقضة (تنظيم السليمانية) الا أن انهيار الثورة الكردية اثر التوقيع على اتفاقية الجزائر في 6/3/1975 غطى على كل الانتقادات التي وجهت للجنة القيادية من داخل التنظيم.

وكان جلال الطالباني قد سارع بعد الاعلان عن اتفاق الجزائر الى الاتصال بـ(السركرديتي) قبل الاستسلام الجماعي الذي أعقب انهيار الثورة الكردية طالباً منها الاستمرار في المقاومة المسلحة والشروع بحرب عصابات طويلة الأمد. الا أن ذلك لم يكن ممكناً - من الناحية العملية - في مثل تلك الظروف العvisية التي اكتنفت الهزيمة. لذلك قررت السركرديتي وبناءً على تقدير عام للموقف السياسي والعسكري الاستجابة لقرار العفو العام الذي اصدرته السلطة والاستسلام للقوات المسلحة اسوة بعشرات الآلاف من المشاركين في الثورة. وكان أول من سلم نفسه سكرتير اللجنة القيادية شهاب الشيخ نوري وذلك في منطقة بنجوين وبمعيته كل اعضاء السركرديتي، وهم:

1 - جعفر عبد الواحد.

2 - فريدون عبد القادر.

3 - عمر سيد علي.

4 - علي محمد عسكري، الملقب بـ(علي بجكول).

5 - ارسلان بايز.

6 - ثاوات زكي عبد الغفور.

ثم تبعهم (70) عضواً آخر من التنظيم سلموا أنفسهم جميعاً الى سلطات النظام. وفي الاول من نيسان 1975 اصدرت السركردايتي بياناً بشرت فيه الشعب الكردي بسقوط القيادة العشائرية - قيادة الملا مصطفى البارزاني - واعرب البيان عن تفاؤله بالمستقبل وعن أمله بالبدء بفصل جديد من الكفاح ومن ابرز النقاط التي تضمنها البيان:

1 - الفوائد الجمة التي سيجنيها الشعب الكردي من سقوط واندحار القيادة البارزانية.

2 - الاشادة بالنظام الحاكم في بغداد باعتباره - حسب تقييم السركردايتي - يقف في جبهة الشعوب المعادية للاستعمار والامبريالية.

3 - دعوة السلطة الى التفاوض مع القيادات الوطنية الكردية لايجاد صيغة مقبولة للحكم الذاتي.

من آثار الضربة:

تحول التردد والاضطراب الذي ساد صفوف الكوملة خلال فترة القتال الى أزمة حقيقية داخل التنظيم بعد انهيار الثورة في آذار 1975. ومما زادها تفاقماً اضافة الى تداعيات النكسة تراكم اخطاء السركردايتي وفي المقدمة منها بياناتها المتناقضة وتوجهها مبدئياً لقبول صيغة الحكم الذاتي الصوري الذي أعلنه النظام. وقد انعكست مظاهر تلك الازمة على التنظيم بتقديم (28) عضو من الكادر المتقدم استقالته خلال الأسبوع الأول من حزيران 1975 وبتعليق اجتماعات السركردايتي التي أعلن سكرتيرها شهاب الشيخ نوري عزمه على التخلي عن مسؤولياته في حال استمرار الأوضاع على ماهي عليه. كذلك أرجأته تنفيذ التعليمات التي ارسلت من قبل جلال الطالباني الى السركردايتي عن طريق فريدون عبد القادر بسبب الأزمة المستفحلة، ومما زاد الموقف تعقيداً قيام الأجهزة الأمنية بشن حملة اعتقالات طالت العديد من كوادر الكوملة وكان من بينهم:

1 - اسو الشيخ نوري، عضو لجنة اقليم السليمانية.



واتسعت حملة الاعتقالات لتشمل الكوادر والقواعد في السليمانية على حد سواء. واثناء ذلك ارسل جلال الطالبارني من دمشق رسالة الى السركردياتي بواسطة مراسل خاص (فلسطيني الجنسية من أعضاء الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين) لكنه اعتقل في مطار بغداد الدولي، وضبطت الرسالة التي بحوزته فكان الرسول والرسالة هما المفتاح الذي قاد الأجهزة الأمنية لفك رموز التنظيم والكشف عن اسراره فبدأت منظمات الكوملة في المحافظات تنهال الواحدة بعد الأخرى بما فيها تنظيم بغداد الذي اعتقل مسؤوله محمد ميرزا سعيد عباس مما اجبر باقي اعضاء القيادة ومعهم مجموعة من الكادر على الاختفاء تفادياً من الوقوع في قبضة السلطة، فتشكلت هيئة قيادية جديدة للكوملة باشراف ازاد هورامي اخذت على عاتقها قيادة التنظيم في تلك الفترة الصعبة ونظراً لقيام أمن السليمانية بتعقيب القياديين المختفين قرر خمسة منهم التوجه الى ايران ومنها الى سوريا عن طريق سفارتها في طهران. إلا أن المخابرات الايرانية اعتقلتهم في مدينة سقز الايرانية يوم 1975/9/22، وهم: شهاب الشيخ نوري، جعفر عبد الواحد، فريدون عبدالقادر فرج، عمر السيد علي، علي بجكول. كما اعتقلت السلطات الايرانية اثنين آخرين من قياديي الكوملة في تشرين أول من نفس العام هما ارسلان بايز وآوات عبد الغفور وكانا قد توجهوا ايضاً الى ايران «وبعد التحقيق والتعرف على هوياتهم ومعرفة اتصالات بعضهم ببعض فصائل المقاومة الفلسطينية، وبعد تعذيب وحشي دام عدة أشهر سلمتهم السلطات الايرانية - حسب اتفاقية الجزائر - الى الفاشية العراقية في شهر كانون الثاني 1976 عن طريق مدينة بنجوين في محافظة السليمانية»<sup>(15)</sup>.

وكانت شرطة السليمانية قد تسلمتهم عند الحدود ثم قامت بتسليمهم الى مديرية أمن المحافظة التي قامت بترحيلهم الى مديرية أمن بغداد [راجع الوثيقة رقم 27] ومن الجدير بالذكر أن تنظيم الكوملة كان يضم عندما وجهت اليه الضربة قرابة (500) عنصر يتراوح عدد الأعضاء منهم ما بين (150-200) شخص والباقي من افراد الحلقات القاعدية.

وقد جرى التحقيق مع المعتقلين في منظومة استخبارات المنطقة الشماليه في كركوك (الهيئة التحقيقية الخاصة) التي ترأسها العميد الركن محمد زهاد مدير استخبارات الفيلق الأول وبإشراف من برهان الدين عبد الرحمن التكريتي عضو القيادة القطرية لحزب

السلطة وخالد عبد عثمان الكبيسي أمين سر فرع الشمال للبعث الحاكم. وخلال مراحل التحقيق المختلفة جرى فرز المعتقلين الذين اطلق سراح أغلبهم بعد فترة طويلة من التوقيف واحيل من تبقى منهم الى محكمة الثورة التي اصدرت احكاماً عليهم تراوحت بين الاعداد والسجن [راجع الوثيقة رقم 28] وقد نفذ حكم الاعداد بمن صدر بحقهم وهم شهاب ورفاقه في تمام الساعة السابعة من مساء يوم 1976/11/21 في سجن أبو غريب المركزي في بغداد.

وعلى الرغم من شراسة الهجمة التي شنتها السلطة واجهزتها الأمنية على تنظيمات الكوملة فانها لم تستطع من القضاء عليها بالكامل وبقيت هناك خطوط عدة تعمل بنشاط رغم افتقادها للمركز القيادي الواحد، وبعد محاولات عدة شكلت قيادة جديدة للكوملة اطلق عليها اسم (لجنة الأقاليم) ضمت في عضويتها كلاً من:

- 1 - شاسوار جلال (ارام) سكرتير اللجنة.
- 2 - نجم الدين عزيز (سالار).
- 3 - ازاد هوارمي (عادل) قتل خلال عمليات الانفال.
- 4 - حكمت محمد كريم (ملا بختيار).
- 5 - عبد الرزاق محمد، (قتل خلال انتفاضة آذار 1991 في كركوك).

وقد ساد الانسجام بين أعضاء القيادة المشكلة ما عدا بعض الخلافات بين عبد الرزاق محمد وباقي الأعضاء الا أن ذلك لم يؤثر على عملها ولا على تنظيم اربيل الذي كان عبد الرزاق مشرفاً عليه. وقد استطاعت لجنة الاقاليم النهوض باعباء التنظيم، فاعادة تشكيل لجان المدن التي تولت بدورها كسب المزيد من الافراد بدل اولئك المعتقلين او الذين تركوا التنظيم بفعل الضغط والارهاب الحكومي كما تولت الاتصال بالعديد من الضباط الأكراد وكوادر البيشمركة وطلبت منهم الاستعداد للتحضير لثورة جديدة تنطلق من جبال كردستان بقيادة الاتحاد الوطني الكردستاني. ولادامة الصلة بين لجنة الاقاليم التي تحولت الى قيادة ل(او ك) في الداخل والهيئة المؤسسة للاتحاد في دمشق اسندت الى عدد من كوادر الكوملة مهمة القيام بدور المراسل الحزبي الذي يمثل همزة الوصل بين الداخل والخارج. وكان من بين من اضطلع بتلك المهمة الخطيرة والحساسة جمال علي معروف الذي سبق له وان قام بنفس المهمة وابراهيم احمد - وهو غير المحامي ابراهيم

أحمد سكرتير البارتي الأسبق - الذي تولى مراراً إيصال البريد الحزبي بين بغداد ودمشق  
كما أن عثمان مام إبراهيم كان يتردد ما بين بغداد والعاصمة الأردنية عمان لنفس الغرض  
وكان اختيار عمان كمحطة للبريد السري إنما كان القصد منه هو التمويه على العملية  
برمتها وأبعاد أنظار مخابرات النظام التي كانت تركز نشاطاتها على الساحة السورية.

- 1 - مجلة الوسط، ع 355، في 16/11/1998.
- 2 - المصدر السابق.
- 3 - صفحات من تاريخ الاتحاد الوطني الكردستاني، (بدايات التأسيس وما بعدها عبر مراحل النضال الصعب للمقاومة والكفاح السياسي المسلح)، ص13، الجزء الأول، كردستان العراق - السليمانية، 2001، (مخطوط).
- 4 - مجلة الوسط، ع 355.
- 5 - صفحات من تاريخ الاتحاد الوطني الكردستاني، ص14.
- 6 - نفس المصدر.
- 7 - كمال بورقاي، رئيس الحزب الاشتراكي الكردستاني في تركيا (لاجئ في السويد).
- 8 - صحيفة الاتحاد، ع320، في 28/5/1999.
- 9 - صحيفة كردستاني نوي، ع 403، في 1/6/1993.
- 10 - صحيفة الاتحاد، ع 21، في 12/6/1992.
- 11 - الدكتور كورش لاشائي: سياسي إيراني انشق عن حزب توده عام 1965 ولجأ بعد ذلك الى العراق ثم عاد متسللاً عبر الحدود الى ايران فالقي القبض عليه من قبل المخابرات الايرانية (السافاك) واجبر على الظهور على شاشة التلفزيون ليذلي باعتراقات مثيرة عن التنظيم الذي يقوده وعن الحركات اليسارية الايرانية الأخرى.
- 12 - مجلة رزكاري: صاحب الامتياز نوشيروان مصطفى أمين، وكانت المجلة تطبع في مطابع جريدة الثورة في بغداد.
- 13 - الحزب الثوري الكردستاني: رفض عدد من الكوادر قرار المؤتمر القاضي بأن يحل الحزب نفسه ويلتحق بـ(البارتي) بقيادة البارزاني وعلنوا تعبيراً عن احتجاجهم على ذلك القرار انسحابهم من المؤتمر بعد أن أطلقوا على انفسهم اسم لفيف من الثوريين الكردستانيين كان من أبرزهم عبد الله اسماعيل (ملا ماطور) الذي عينه النظام وزيراً للدولة. وعبد الستار طاهر شريف الذي ترأس الحزب بعد أن اعيد تشكيله بنفس الاسم برعاية من أجهزة النظام الأمنية وذلك اثر استئناف القتال بين النظام والثورة الكردية عام 1974 وقد التحق شريف الذي اسندت اليه عدة مناصب وزارية منذ ذلك الحين بالمناطق المحررة الخاضعة لسيطرة (أوك) بعد مصرع شقيقه عبد الجبار طاهر شريف في نادي كركوك بصورة غامضة، واستقر في السليمانية وذلك قبل أن يغادر العراق الى تركيا ومنها الى نيوزيلندا حيث يقيم.
- 14 - كان لجهاز المخابرات الايرانية (السافاك) خلال الفترة التي استغرقها القتال الذي دار في شمال العراق من عام (1974-1975) محطتان رئيسيتان لإدارة النشاط الاستخباراتي داخل الأراضي العراقية الأولى في بنجوين والثانية في منطقة حلبجة.
- 15 - حول الحركة التحررية للشعب الكردي في كردستان العراق، ص168.

## الفصل الخامس عشر

### الثورة الجديدة

- الانطلاقة.
- منظمة الصقر الأحمر.
- القوى المكونة لـ(أوك).
- الاتفاق الثلاثي.
- اجتماعات الدورة الأولى.
- مفاوضات ١٩٧٧.
- كارثة حكاري.



## ■ الانطلاقة

اتخذ الاتحاد الوطني الكردستاني من القطر العربي السوري مقراً لقيادته ومنطلقاً لتحركه كما كان للمساعدات التي تلقاها من الحزب والدولة في سوريا دور كبير وحاسم في تلك المرحلة الدقيقة والحساسة التي اعقبت اتفاقية الجزائر والتي كاد أن يسدل فيها الستار على القضية الكردية في العراق. وعن ذلك يقول مؤسس (او ك) جلال الطالباني: «كانت علاقتي الشخصية بدأت مع الرئيس حافظ الأسد الذي أحالني الى الجهات الأخرى، وكانت لنا علاقات مع قيادة قطر العراق لحزب البعث المتحالفة مع سوريا، ومع القيادة القطرية لحزب البعث في سوريا، وقد دعمونا كثيراً في كل النواحي السياسية والمالية والعسكرية والتدريبية»<sup>(1)</sup>. اضافة الى ذلك فقد تلقى (او ك) مساعدات مالية كبيرة من الجماهيرية الليبية التي اربط الطالباني بعلاقات وثيقة مع قائدها معمر القذافي، الذي اصدر أمراً خطياً في أحد المرات الى مساعديه أثناء زيارة كان يقوم به الطالباني الى ليبيا جاء فيه «تلبى طلباته كلها»<sup>(2)</sup>.

وكانت الهيئة المؤسسة قد عقدت عدة اجتماعات بدأتها في 17/12/1975 في دمشق شارك فيها كافة أعضائها عدا عمر شخموس قدم خلالها الطالباني تقريراً الى الهيئة بعنوان (الظروف الحالية لنضالنا) حيث تمت مناقشته واجراء بعض التعديلات عليه قبل أن يتم نشره في وقت لاحق، ومن بين المواضيع التي بحثت ايضاً موضوع المنهاج والنظام الداخلي الذي تم تحديد خطوطه العريضة وكلف نوشيروان مصطفى بصياغته باللغة الكردية وبعد انجازه وضع له جلال الطالباني مقدمة باللغة العربية قام نوشيروان بترجمتها الى الكردية ومن النص الكردي ترجمة المقدمة مع النظام الداخلي والمنهاج الى

العربية من قبل الدكتور فؤاد ملا معصوم. كما جرى في تلك الاجتماعات وضع الخطط لاعادة تنظيم قوى الثورة الكردية الجديدة وذلك مع وصول الوجدات الأولى من المشاركين في ثورة ايلول من كوادر الكوملة وقادة البيشمركة ومجاميع الضباط الأكراد الى دمشق قادمين من العراق ومن ايران التي حضرت السلطات فيها على اللاجئين الأكراد القيام بأي نشاط مضاد للنظام الحاكم في العراق تطبيقاً لبنود اتفاقية الجزائر. ومن بين الذين وصلوا من العراق «سلام ملا أحمد وعارف الشيخ كريم وأنور الشاكلي والمهندس النقيب ابراهيم عزو وابراهيم عبد علي الذين كانوا اعضاء في العصبة (الكوملة) واستطاعوا الافلات من قبضة النظام اثر حملة الاعتقالات التي شملت كوادر العصبة»<sup>(3)</sup>. أما الذين وصلوا من طهران فكان من بينهم منذر مظفر النقشبندي الذي تبين فيما بعد ارتباطه بمخابرات النظام التي دفعته لاختراق تنظيمات (او ك) الفتية وهي لم تزل في بداياتها كذلك وصل من طهران قادماً الى دمشق ايضاً «الملازم أول حسن خوشناو والملازم سيد كريم ومعاون الشرطة جمال أحمد البناء والملازم عبد الله خوشناو والملازم وليد النقشبندي والملازم فؤاد عمر ومعاون الشرطة قرني جميل والملازم عمر عثمان (الزعيم علي) وهو عضو المكتب السياسي في البارتى حالياً والملازم سردار أبو بكر وكان يعرف في صفوف البارتى باللواء محمد علي مصطفى والرائد عزيز والملازم أول أنور امين مصري، هؤلاء كانوا ضباطاً في تشكيلات الجيش العراقي وكانوا قد التحقوا بثورة ايلول، كما وصل من ايران ايضاً الشيخ حسين بابا شيخ، نوري أحمد، مصطفى ابراهيم خوخي، حسن ترمو، عباس شبك، سامان گرمياني، عادل شكر، داود محمد علي الجاف»<sup>(4)</sup>.

وعلى صعيد النشاط الاعلامي الذي كان ضرورياً للتعريف بـ(أو ك) باعتباره تنظيمًا جديداً ويحمل أفكاراً جديدة فان اول ما كتب بعد البيان التأسيسي هو البحث الذي كتبه جلال الطالباني في تشرين الثاني 1975 بعنوان (الاتحاد الوطني الكردستاني.. لماذا؟) والذي ترجم داخل العراق الى اللغة الكردية من قبل ساشوار جلال (ارام) سكرتير الكوملة. تقرر بعدها اصدار صحيفة باسم (او ك) باللغة العربية حملت اسم (الشرارة).

وقد صدر العدد الأول منها في تشرين ثاني 1975 وكان جلال الطالباني يحرر معظم مواضيعها ويشرف الدكتور فؤاد ملا معصوم شخصياً على طباعتها والى جانبها كانت هناك جريدة أخرى باللغة الكردية باسم ريبازي نوى (النهج الجديد) صدر العدد



الأول منها في كانون الثاني 1976 وكان نوشيروان مصطفى يحرر ويترجم معظم مواضيعها إلا أنها توقفت عن الصدور لعدم تفرغ نوشيروان مصطفى لها ثم عادت الى الصدور عام 1979 بأشرف مكتب الاعلام المركزي التابع ل(اوك) وقبل البدء بأي تحرك واسع على الصعيد السياسي أو العسكري طلبت الهيئة المؤسسة من الدكتور جورج حبش الأمين العام للجهة الشعبية لتحرير فلسطين القيام بدور الوسيط بينها وبين نظام بغداد من اجل الوصول الى حل سلمي للقضية الكردية فكان رد النظام كما جاء على لسان صدام حسين «ان الاتحاد الوطني الكردستاني لا يستطيع دفع عشرة مقاتلين الى الجبال لو تطلع نخله برأسه»<sup>(5)</sup>.

وكان (اوك) قد استجاب لدعوة الحوار التي وجهها اليه التجمع الوطني العراقي والتي كانت في الحقيقة فرصة لاعادة الحركة التحررية الكردية في العراق الى موقعها الطبيعي الى جانب القوى الوطنية والاسلامية العراقية والتي ابتعدت عنها بحكم العلاقات التي نسجتها ثورة أيلول مع النظام الحاكم في بغداد من جهة ومع ايران الشاه واسرائيل وامريكا من جهة أخرى.. وقد استجابت الهيئة المؤسسة للدعوة وتدارست الشروط التي وضعها التجمع لقبول (أو ك) في صفوفه وهي:

- ان تكون الثورة الكردية الجديدة جزء من ثورة عراقية شاملة ضد نظام بغداد.
- تنطلق الثورة تحت راية التجمع الوطني العراقي وان كانت قيادتها كردية.

وقد وافقت الهيئة المؤسسة على تلك الشروط التي اعترض عليها كل من نوشيروان مصطفى وعبد الرزاق عزيز ميرزا وكان سبب اعتراضهما لاعتقادهما بأن الالتزام بها يقيد حرية (او ك) فيما لو قرر التفاوض مستقبلاً مع نظام بغداد وقد أبدت قيادة التجمع في المقابل كل التفهم لابعاد المسألة الكردية في العراق واقترت بشكل كامل بحقوق الشعب الكردي، كما تعهدت بوضع كافة امكانياتها تحت تصرف (أو ك) بما في ذلك المشاركة الميدانية في الثورة في حال اندلاعها من خلال القيام بعمليات فدائية في الوسط والجنوب. بعد ذلك اعلن عن انضمام (او ك) الى التجمع الوطني العراقي وصدر عن الجانبين بيانين بالمناسبة [راجع الوثائق رقم 29، 30].

وكان (او ك) قد بدأ بالتحرك على الساحة العربية بتوجيه رسائل الى الملوك والرؤساء العرب لفت فيها أنظارهم الى الوضع الخطير في كردستان العراق [راجع الوثيقة رقم 31].

ولتفعيل العمل على الساحة الدولية توجه اعضاء الهيئة المؤسسة المقيمون في سوريا عدا عبد الرزاق عزيز ميرزا الى النمسا، وبعد سلسلة من الاجتماعات التي عقدت في فيينا والتي بدأت يوم 1976/3/29 تقرر القيام بتحرك سياسي واعلامي واسع في العديد من الدول الأوروبية للتعريف بالقضية الكردية في العراق والتي اصبحت في حكم المنسية بعد اتفاقية الجزائر، وفي هذا الاطار اجرى جلال الطالباني العديد من اللقاءات مع وسائل الاعلام النمساوية ومع مسؤولين حكوميين واعضاء في البرلمان النمساوي بعد ذلك عاد اعضاء الهيئة المؤسسة المقيمون في سوريا الى دمشق لينصب اهتمامهم في المرحلة اللاحقة على تسريع الخطوات من أجل اشعال الثورة من جديد في كردستان العراق، خاصة بعد توفر الكادر السياسي والعسكري القادر على قيادة التحرك ميدانياً داخل العراق ولتواجد اعداد كبيرة من البيشمركة الذين لديهم الاستعداد لحمل السلاح في صفوف الثورة الجديدة فقد «احتضنت سوريا بعد انهيار الثورة الكردية العديد من البيشمركة من سكان سنجار وتلعفر وزمار وزاخو الذين ينتسبون الى عشائر: كوجر، ميران، كركري، سندي، كلي، تي، باتوا، ايزدي وهم كانوا من قوات تلعفر وسنجار وزاخو، وكان لهم اقباء ومعارف بين كرد سوريا، وقد سهل المسؤولون السوريون الأمر لهم ولم يمنعهم من عبور الحدود. وخصص الاتحاد بعد تأسيسه من كوادره لتعبئة هؤلاء وتنظيمهم وكان أغلبهم قد استقر في قرى القامشلي وديرك والحسكة وهذه المنطقة تقع بمحاذاة الحدود العراقية والتركية ومنها يمكن التسلل الى زاخو وسنجار وقرى المنطقة. كما كان بالامكان التسلل منها الى داخل تركيا ومنها الى كردستان العراق. وكانت القرى الحدودية في الجانب العراقي قد رحلت الى المجمعات والربايا موزعة على طول الحدود، أما الطرق الرئيسية والأماكن الهامة فقد زرعت بالالغام، وقوات الجيش العراقي منتشرة في المنطقة ولها استحكاماتها في جبل ييخير»<sup>(6)</sup>.

ولاستيعاب اعداد اللاجئين التي أخذت بالتزايد اقام (او ك) معسكراً قرب مدينة القامشلي لتدريبهم ولاعادة تأهيل المديرين منهم.. وقد اطلع جلال الطالباني (لجنة الأقاليم) على الاستعدادات الجارية للبدء بالكفاح المسلح وذلك من خلال المراسلات التي كان يجريها مع أرام. وكانت الهيئة المؤسسة قد عقدت خلال الفترة من 23-24/5/1976 اجتماعات موسعة شارك فيها الضباط وقادة البيشمركة وكان من بين

المشاركين أيضاً علي السنجاري الذي شكل في دمشق وفي وقت لاحق الاتحاد الديمقراطي الكردستاني، طرح خلالها جلال الطالباني ورقة عمل أو مشروع التحرير (خطة رزكاري) كما اطلق عليها، وفيما يلي نصها:

«اسم الخطة: رزكاري (التحرير).

الهدف: اشعال الثورة مجدداً في كرستان تمهيداً لثورة عراقية (عربية - كردية) تستهدف الديمقراطية للعراق والحكم الذاتي الحقيقي لكردستان العراق.

المبادئ الأساسية:

1 - الثورة عمل جماهيري تعتمد على الجماهير، لذلك فان مهمتنا الرئيسية هي استنهاض وتنظيم وتوعية وقيادة الجماهير الشعبية ومراعاة مبدأ الاعتماد على النفس، على الشعب وطاقاته الخلاقة ومراعاة قواعد حرب الأنصار العصرية تمهيداً لتحويلها الى حرب الشعب الثورية.

2 - الالتحام الكفاحي مع القوى الثورية العربية (المثلة للجماهير الكادحة) المؤمنة بحق الشعب الكردي في تقرير المصير أولاً ومن ثم مع القوى الوطنية والتقدمية الأخرى.

التلاحم الكفاحي في ساحة النضال الفعلي هو الأساس والجوهر والتجمع الوطني العراقي هو الاطار الوطني العام.

3 - الالتحام الكفاحي مع القوى التقدمية الكردستانية في ايران وتركيا والاستعداد لمختلف الاحتمالات باعتبار كردستان وطننا الجزأ وباعتبار ان استنهاض جماهيرها وتنظيمها وتوعيتها هو مهمة مشتركة لجميع الأحزاب الكردستانية التقدمية.

قواعد العمل:

1 - ايجاد وحدات مسلحة صغيرة ومتحركة تتألف من خيرة العناصر الثورية، الواعية والشجاعة، مهمتها الرئيسية في المرحلة الراهنة هي: الدعاية السياسية، التوعية، التنظيم، التحريض الجماهيري، رفع معنويات الناس، وحماية الكوادر والعناصر الثورية الهاربة من المدن.

2 - تتجنب هذه الوحدات قدر المستطاع الاصطدام بالقوات المسلحة للعدو حتى تحين اللحظة المناسبة وتدق ساعة الانتفاضة العامة.

3 - تنتقل العناصر الواعية والمقدمة الباسلة الموجودة في الخارج الى الداخل تدريجياً، وتخلق لها قواعد سرية ومتنقلة، وتوجد ارتباطات واتصالات بالمنظمات الموجودة وتساعد على تنظيم الجماهير حيث لا يوجد تنظيم.

4 - يؤلف الرفاق - في الداخل - وحدات مسلحة تقوم بنفس المهام في مختلف انحاء البلاد، وتأمر تنظيمات الداخل رفاقها والعناصر الثورية القريبة منها بالامتناع عن اطاعة أوامر الحكومة بنقلها الى خارج المنطقة بل تلتجأ الى الجبال لنفس الغرض.

5 - ارسال الاسلحة والذخيرة الى الداخل لتوزيعها على الرفاق وخزنها في اماكن سرية ومخفية.

6 - ايجاد قيادة مركزية موحدة لقيادة وتنسيق فعاليات الوحدات المسلحة في مختلف المناطق مع مراعاة مبدأ اللامركزية في حرب الانصار في التنفيذ والتكتيك والمركزية في الخطة العامة والستراتيجية.

7 - تشغيل الاذاعة وتوفير اجهزة لاسلكية واستحصال بعض انواع الأسلحة كالصواريخ المعادية للدروع والطائرات.

### بعض المستلزمات الأخرى:

1 - توفير دعم خارجي سياسي ودعائي - مادي ومعنوي.

2 - توفير مقدار من الأموال والذخيرة تكفي لمدة سنة لحرب أنصار محدودة ومتحركة.

3 - ضمان مساندة قوى عربية (بعثية وناصرية) على الأقل، فضلاً عن التلاحم الجدي مع القوى الثورية العراقية.

### المقترحات المضافة:

1 - ارسال عناصر قيادية الى الداخل وعنصر الى تركيا.

2 - ارسال بعض اخواننا العرب مع الوجبة الثانية.

3 - السعي لتأمين خط الامداد (التموين والذخيرة).

4 - تأمين معيشة الذين يرسلون الى الداخل.

5 - وضع خطة زمنية للوجبات وارسالها الى الوطن.

6 - الانتفاضة يجب أن تعلن وتبدأ من الداخل).

وما أن اقرت الخطة حتى يوشر بتنفيذها وذلك باعداد مفارز مسلحة باعداد صغيرة وذات كفاءة عالية الى الداخل تكون بمثابة طلائع لقوات الانصار اطلق عليها اسم (فرق الدعاية المسلحة) مهمتها استنهاض الجماهير والتمهيد للعمليات العسكرية الفعلية وبلغ حجم القوة المعدة (37) مقاتل بقيادة النقيب المهندس ابراهيم عزو وهو من عشيرة الكركري وكادر متقدم في تنظيمات الكوملة حيث تم تقسيمها الى اربع مفارز هي:

1 - المفزة الأولى بقيادة عزة اسماعيل السنجاري.

2 - المفزة الثانية بقيادة عبد الجبار الملا غني السندي.

3 - المفزة الثالثة بقيادة محمد ابراهيم رشيد.

4 - المفزة الرابعة بقيادة عبد الرحمن حسن.

وكانت القوة قد توجهت في حزيران 1976 الى القامشلي يرافقها جلال الطالباني الذي ودعها عند الحدود حيث عبرت الى الأراضي التركية وهي في طريقها الى العراق بدلالة (نجم الدين بيوكه قيا) أحد أعضاء تنظيم سياسي كردي معارض في تركيا، وقد وصلت القوة الى أطراف مدينة زاخو بعد دخولها الاراضي العراقية لتمارس مهامها متنقلة بين قرى المنطقة. وفي الوقت نفسه كانت هناك عناصر أخرى من الكوملة من الذين تركوا المدن والتجأوا الى الجبال بقيادة ارام تجوب المنطقة الواقعة بين قلعة دزه وشهربازار في محافظة السليمانية «وليس في ايديهم الا الاسلحة الخفيفة المتبقية من الثورة الكردية والتي تمكن الفلاحون من اخفائها»<sup>(7)</sup>، وبذلك استطاع (اوک) ان يغطي مناطق سوران وبادنان بالمفارز المسلحة التي زاد عددها واتسع نشاطها بالتدريج مما دفع بالهيئة المؤسسة الى تقسيم كردستان العراق الى قاطعين:

الأول: ويشمل السليمانية، كركوك، أربيل ويتبع قيادة الداخل ممثلة بلجنة الأقاليم التي انتقلت بكامل اعضائها الى الجبال.

الثاني: ويشمل منطقة بادنان وتقع قيادته في منطقة المالكية السوريه القرية من الحدود العراقية.

كما تشكلت لجنة في مدينة القامشلي برئاسة عبد الرزاق عزيز ميرزا مهمتها التنسيق

بين الهيئة المؤسسة والقيادات الميدانية في الداخل. وإلى جانب مفارز (أوك) كانت هناك مفارز مسلحة أخرى تابعة للحركة الاشتراكية الكردستانية يقودها علي العسكري وعمر دبابه والدكتور خالد سعيد تجوب محافظتي السليمانية واربيل ومما عزز نشاط تلك المفارز المقاومة المسلحة التي كانت تبديها العشائر الكردية في مناطق ميركه سور وورته وكرلاله لعمليات التهجير التي كان النظام يقوم بها في تلك المناطق.

## ■ منظمة الصقر الأحمر

بعد انهيار ثورة ايلول في اذار 1975 وبمبادرة من سلمان داود حسين المندلاوي - من البيشمركة العائدين - تشكلت في بغداد منظمة باسم (الانتقام لدماء الشهداء) ضمت عند التأسيس كذلك كل من جمال سعيد وشيرو عبد القادر. وبعد الاعلان عن ولادة الاتحاد الوطني الكردستاني جرى اتصال بين المنظمة والكوملة عن طريق الحاج داود حسين المندلاوي - والد سلمان - الذي كان يتردد على السليمانية وهو شيوعي سابق منذ عام 1953 التحق بصفوف القيادة المركزية وتركها عام 1969 ثم التحق بالبارتي عام 1970 ومن بعده بالكوملة عام 1975. فتم ترتيب لقاء في ربيع عام 1976 بين سلمان داود وممثل عن قيادة الكوملة هو الملا بختيار الذي اقنعه بضرورة انضمامه ومنظمته الى صفوف الكوملة على أن يؤمن لها (أوك) المستلزمات الضرورية التي تمكنها من القيام بعمل عسكري في المدن. وكانت المنظمة قد أخذت بالنمو والتوسع في بغداد وخاصة في أوساط الأكراد الفيليين فانتفى اليها العشرات منهم: كوردو قاسم، صلاح جان مراد، كاظم جاسم، عادل عبد الكريم وغيرهم. بعد ذلك نسبت قيادة الكوملة الملزم جوامير سايمير المندلاوي للاشراف على المنظمة بعد أن طُعمت بكوادر من الكوملة مثل سلام عبد الرزاق وحמיד أكبر.

وبعد اعلان (أوك) الكفاح المسلح في حزيران 1976 تقرر أن يلتحق الملزم جوامير سايمير بالمفارز المسلحة في الشمال فاصبح سلام عبد الرزاق مشرفاً على المنظمة بدلاً عنه وكانت لسلام أيضاً صلات تنظيمية مع منظمات الكوملة في بغداد وخانقين والسليمانية، ونظراً لحاجة (أوك) الى ذراع عسكري داخل بغداد ارسل ارام الملزم جوامير الى بغداد في مايس 1976 للتعرف على مدى قدرة المنظمة عل القيام بعمليات فدائية في العاصمة. بعد ذلك تقرر فرز مجموعة من اعضاء منظمة (الانتقام لدماء

الشهداء) للقيام بعمليات مسلحة في بغداد وبناءً على اقتراح من سلام عبد الرزاق اطلق عليها اسم هـ لوي سوور (الصقر الأحمر). وكانت باكورة عملياتها اغتيال عثمان محمد فائق مدير دار الثقافة والنشر الكردية يوم 16/6/1977 امام دائرته القريبة من ساحة الخلائي في قلب بغداد وقد انسحبت المجموعة التي نفذت العملية التي أشرف عليها سلمان داود الى قاعدتها بسلام من دون أن تترك أي اثر سوى نسخ من بيان وزع فيما بعد في مختلف أنحاء بغداد مما اضطر النظام إلى الاعلان عن العملية في وسائل اعلامه، وبذلك حقق (أوك) سابقة لم تحصل طول السنوات الـ 14 من ثورة ايلول الا مرة واحدة عندما تم اغتيال شاهين الطالباني المذيع في القسم الكردي في اذاعة بغداد.. ورغم كل حملات الاعتقال التي شنها النظام ضد المواطنين الأكراد من سكنة بغداد ومراقبته الشديدة للأحياء التي يكترون فيها فانه لم يستطع الوصول الى منفذي العملية مما أفسح المجال أمام الصقر الأحمر للقيام بالمزيد من العمليات المماثلة.

وكان الملازم جوامير قد غادر بغداد الى قره داغ - مقر ارام - في محافظة السليمانية ثم عاد اليها بعد حوالي اسبوعين وهو يحمل رسالة من ارام الى مسؤولي تنظيم الكوملة «أكد فيها على ضرورة توسيع (هـ لوي سوور) بحيث تشمل معظم المدن الكردية وتبتعد هذه المنظمة العسكرية قدر الامكان عن التنظيمات الحزبية السرية، ويشرف عليها الملازم جوامير مباشرة»<sup>(8)</sup>. تقرر بعدها تشكيل مفرزة للصقر الأحمر في اربيل وان يكون طارق عزيز وزير اعلام النظام آنذاك هدفها التالي الا أن اجهزة النظام الأمنية احبطت المحاولة أثناء تنفيذها في الجامعة المستنصرية يوم 16 آب 1977 بعد أن استطاعت اختراق صفوف منظمة الصقر الأحمر عن طريق أحد وكلائها وهو كاوة فائق داود الجباري من أهالي كركوك. فتم اعتقال عناصرها وعلى رأسهم الملازم جوامير، ولم تشمل الضربة الخطوط غير المسلحة في منظمة (الانتقام لدماء الشهداء) التي حافظت على سريتها وواصلت عملها ضمن تنظيمات (أوك) في بغداد.

وقد حاول الملازم جوامير مع بعض رفاقه الهرب من معتقلهم في مديرية الأمن العامة ولكن المحاولة فشلت واصيب خلالها سلمان داود برصاصة في ساقه وانتهت بالامساك بمن قام بها عدا الملازم جوامير الذي استطاع الافلات وسط زخات الرصاص من قبضة الحراس لينطلق راكضاً في الشوارع المحيطة بالمديرية لكنه أخطأ الطريق ليجد نفسه فجأة أمام مركز مكافحة الاجرام في البتاوين فالقي القبض عليه وأعيد الى مديرية الأمن العامة

مما عرضه الى بطش النظام حيث تولى برزان التكريتي الذي تولى لاحقاً منصب رئيس المخابرات العامة التحقيق معه وكان العميد فاضل البراك مدير الأمن العام آنذاك قد رفع مذكرة الى قيادة النظام طالب فيها بضرورة الاسراع في حسم ملف الموقوفين في قضية (الصقر الأحمر) باعتبارهم يشكلون خطراً على أمن النظام وسلامته. وقد أسر البراك نفسه لجلال الطالباني خلال مفاوضات 1983-1984 مع (أوك) «بأن مديرية الأمن العامة لم تشهد رجلاً شجاعاً كملازم جوامير ورفاقه»<sup>(9)</sup>، وكانت محكمة الثورة قد أصدرت في 1977/12/15 احكامها عل أعضاء منظمة (الصقر الأحمر) على النحو التالي: الحكم بالاعدام رماً بالرصاص على كل من جمال سعيد الفيلي وعادل عبد الكريم الداودي وقد نفذ الحكم فيهما يوم 1978/1/30 وكانا آنذاك يؤديان الخدمة العسكرية الالزامية.

الحكم بالاعدام شنعاً حتى الموت على كل من الملازم جوامير سايير المندلاوي (ضابط مسرّح من الخدمة) وسلام عبد الرزاق الخانقيني وسلمان داود المندلاوي وشيرو عبد القادر (من أهالي السليمانية) ونفذ الحكم فيهم يوم 1978/4/10.

الحكم على (5) من أعضاء المنظمة بالسجن المؤبد من بينهم كوردو قاسم - العضو القيادي لاحقاً في (أوك) - الحكم على (5) آخرين بالسجن لمدة 10 سنوات.

## ■ القوى المكونة لـ(أوك)

لم يأخذ (أوك) شكله التنظيمي كاتار جهوي يضم أكثر من تنظيم سياسي إلا بانضمام الحركة الاشتراكية الكردستانية (البزوتنوه) الى صفوفه وذلك اثر الزيارة التي قام بها أحد قادتها عمر دبابة الى دمشق التي وصلها بعد عبوره الى الأراضي السورية من منطقة بادنان وذلك في تشرين أول 1976 ومباحثاته مع الهيئة المؤسسة وبذلك أصبح (أوك) يتألف من جناحين هما:

1 - العصبة الماركسية اللينينية الكردستانية (الكوملة).

2 - الحركة الاشتراكية الكردستانية (البزوتنوه).

وهي تجربة لم تشهد الساحة الكردستانية نظيراً لها من قبل، كما انها جاءت في الوقت نفسه مصداقاً للمنطلقات النظرية التي سبق وان تبنتها الهيئة المؤسسة والتي تؤكد



على «ان هذا الاتحاد الوطني يستطيع تجميع العناصر والتيارات التقدمية والديمقراطية بصرف النظر عن خلافاتها في الماضي أو مواقعها التنظيمية، وبذلك يطوي نهائياً الفكرة الخاطئة والضارة عن (الحزب الواحد) التي سادت الحركة التحررية الكردية رداً من الزمن، ويظهر بدلاً عنها الفكرة الصائبة عن الاتحاد الوطني الكردستاني البديل المؤقت عن جبهة الاتحاد الوطني، والتي تقرر وجود الحزب الطليعي الثوري وحق الاحزاب التقدمية الأخرى في التواجد معه»<sup>(10)</sup>. وكانت قيادة التنظيمين قد اتفقت على تشكيل الهيئات القيادية لـ(أوك) في الداخل بشكل مشترك وعلى النحو التالي:

أ - المسؤولون السياسيون:

1 - ساشوار جلال (ارام).

2 - رسول مامند.

ب - القيادة العسكرية:

1 - علي العسكري.

2 - نجم الدين عزيز (سالار).

3 - طالب رستم.

4 - خالد سعيد.

5 - الملازم عمر عبد الله.

6 - الملازم أول طاهر علي والي بك.

وبالنسبة الى المركز القيادي لـ(أوك) فلم يتم الاتفاق بشأنه حيث بقيت «الهيئة المؤسسة هي الجهاز المركزي المسؤول عن التنظيم السياسي والعسكري ووضع الخطط والسياسة العامة للاتحاد وعن اصدار الحقيقة والأدبيات المركزية وذلك الى حين انعقاد المؤتمر أو الاجتماع الموسع لمندوبي منظمات الاتحاد»<sup>(11)</sup>.

كما لم يتم الاتفاق على منصب السكرتير العام الذي بقي شاغراً مع أن جلال الطالباني كان يشغل هذا الموقع من الناحية الفعلية وان لم يتسمى بالاسم رسمياً.

وكان علي العسكري قد دعى في وقت لاحق الى اجتماع عقد في قرية جوخماخ حضره كل من:

1 - ساشوار جلال (ارام).

2 - الملازم عمر عبد الله.

3 - الملازم أنور مجيد سلطان.

4 - الملا بختيار.

5 - جمال علي باير.

6 - زيرو عبد الله.

7 - صلاح جاوشن.

8 - محمود (خولي جكر).

9 - عثمان قادر منور.

10 - علي امه خان (شوان).

تقرر فيه اعادة توزيع المسؤوليات العسكرية على كوادر الكوملة والبزوتنوه بعد التوسع الحاصل في عدد البيشمركة الملتحقين بقوات (او ك) وتزايد احتمالات الصدام مع قوات النظام الذي اخذ يحشد قواته في الاماكن التي تتواجد فيها قوات (او ك) وخاصة في مناطق بشدر، دوكان، جبل قنديل، وقد جاء التوزيع على النحو التالي:

- بتاليون (فرج) منطقة دولي، بإمرة صلاح جاوشن.

- بتاليون منطقة (هلدن، سركلو، سورداش) بإمرة عبد القادر حاجي شانشكاو

- بتاليون منطقة ماوت، بإمرة جمال علي باير.

- بتاليون منطقة بنجوين، بإمرة رؤوف عزيز بك.

- بتاليون منطقة مركه، بإمرة حمه مام سلام.

- بتاليون منطقة شهرزور، بإمرة علي شيعه.

- بتاليون منطقة اغجلر، بإمرة أنور مجيد سلطان.

ونظراً لعدم التحاق أنور مجيد سلطان فقد عين بدلاً عنه (حمه غفور) وتم ارسال ساشوار جلال (ارام) الى منطقة قره داغ ليتولى الاشراف على نشاطات (او ك) فيها، أما علي العسكري والملازم عمر عبد الله فقد اتخذوا من قرية نوكان التي تقع على الجانب الايراني وعلى بعد (100م) من الحدود العراقية مقراً لهما.

وكانت قوات النظام قد بدأت ومنذ اواخر عام 1976 بشن سلسلة واسعة من العمليات العسكرية في الشمال حيث تم «ابتداءً من عام 1977 اعلان حالة الحركات في كردستان»<sup>(12)</sup>. وقد استخدم النظام خلال القتال مختلف انواع الاسلحة بما فيها المروحيات والطائرات القاذفة والمدفعية الثقيلة التي كانت تدك القرى بدون تمييز مما جعل اغلب الخسائر تقع في صفوف المدنيين العزل وكان الهدف من وراء ذلك واضحاً وهو تفرغ الريف الكردي من سكانه. وفي غمرة الصراع الدائر كان علي (او ك) ان يواجه اضافة إلى تبعات المواجهة مع النظام الحاكم في بغداد حالة من التناقض الداخلي التي بدأت تظهر بين جناحيه الكوملة والحركة الاشتراكية منشؤها التباين بين التنظيمين على الصعيد السياسية والايديولوجية وحتى الاجتماعية فاعلّب منتسبي الكوملة من العناصر الشابة المتحمسة التي تعتنق الماركسية على الطريقة الصينية وهي غير معروفة اجتماعياً.

وكان سكان القرى الذين يغلب عليهم الطابع الديني والعشائري حذرين في التعامل معهم بسبب ما كان يشاع عن عدائهم للدين وتفشي الاحاد في صفوفهم. في حين كانت الحركة الاشتراكية تضم عناصر متقدمة في السن نسبياً ومن بينهم رؤساء عشائر ووجوه اجتماعية معروفة كعلي العسكري وعمر مصطفى (عمر دبابه) ورسول مامند وسعدي عزيز وغيرهم ممن كانوا موضع احترام وتقدير من لدن سكان القرى والعشائر وهي ميزة مكنت (او ك) من توسيع نفوذه في مناطق شاسعة من كردستان العراق، اضافة الى ذلك فان الخلاف بين التنظيمين امتد حتى الى الأساليب القتالية فالكوملة كانت تفضل اسلوب حرب العصابات الحديثة على غرار ما كان متبعاً في بعض مراحل الحرب في الهند الصينية (التجربة الفيتنامية والكمبودية واللاوسية) وعلى قاعدة اضرب واهرب بمجاميع صغيرة لايتجاوز عدد افرادها بين (5-10) مقاتل في حين كانت الحركة الاشتراكية تفضل بعد أن توفر لها عدد لا بأس به من المقاتلين - أكثر من الكوملة - تحرير ماتستطيع تحريره من المناطق الريفية وفتح جبهات في مواجهة قوات النظام، وهي نفس الاساليب التي كانت متبعة في ثورة ايلول.

وقد انعكس الخلاف بين جناحي (او ك) على العلاقة بين (ارام) وعلي العسكري الذي كان يتهم من قبل أوساط في الكوملة بأن له ميول برجوازية نابعة من خلفية عشائرية اقطاعية وهذا ما زاد من توتر الأجواء بين الجانبين بحيث اصبح كل طرف لايقترب من منطقة الطرف الآخر.

ساد العداء بين (او ك) والقيادة المؤقتة منذ بداية تشكيلهما قبل أن يتحوّل الى صراع محتدم ابتداء عندما قرر (او ك) ارسال مفارز مسلحة الى منطقة بادنان في حزيران 1976 للبدء بالكفاح المسلح ضد النظام، وكان لابد لتلك المفارز أن تمر عبر الأراضي التركية حيث ترابط قوات (ق.م) عند الشريط الحدودي المحاذي للأراضي العراقية، وهذا ما ادى الى وقوع صدامات مسلحة بين الجانبين كانت مفارز (او ك) في اغلب الأحيان هي الخاسرة فيه لأن قوات (ق.م) بالتعاون مع العشائر الكردية التركية المتحالفة معها كانت هي التي تمسك وتتحكم من مواقعها بحركة المرور من وإلى الأراضي العراقية، وقد اصدرت الهيئة المؤسسة ل(او ك) العديد من البيانات حول المعارك التي كانت تدور بين قواتها وقوات (ق.م)، وفيما يلي جانب من بيان صدر في ايلول 1976 بهذا الشأن جاء فيه:

«هناك في كردستان تركية، وتحت بصر المخابرات التركية (ميت) جماعة أغلبها من أكراد تركيا وسورية تقودها عناصر معروفة بادوارها في جهاز (باراستن) السيء الصيت، وتقوم هذه العناصر بمحاربة الثورة الشعبية وفعاليات وحدات الأنصار التابعة للاتحاد ونصب الكمائن لدورياتها.. ففي أواسط تموز 1976 قامت هذه الجماعة بعملية غدر جبانة لاعتقال مفرزة تابعة للاتحاد في كردستان تركية، وفي أوائل آب ارتكبت هذه الجماعة ايضاً عملية غدر قذرة ضد مفرزة اخرى في قرية (روبوزك) بكردستان تركيا استشهد فيها المناضل عزت السنجاري الكادر السابق في البارتى وقائد احدى مفارز البيشمركة منذ مايس 1976 في بهدينان مع ثلاثة من رفاقه الآخرين، كما يشاع بأنها قتلت فيما بعد بقية المفرزة المناضلة مما اثار استنكار الجماهير الواعية في كردستان تركية. ان هذه الجرائم البشعة التي تدمغ القائمين بها بالخيانة الوطنية لاتشرف الجماعة التي تطلق على نفسها (القيادة المؤقتة) للحزب الديمقراطي الكردستاني»<sup>(13)</sup>.

وقد بلغ الصدام ذروته بين الجانبين بمصرع النقيب المهندس ابراهيم عزو ومجموعته في كمين نصب لهم داخل الأراضي التركية في آب 1976 وقبل أن يصل خبر اباداة تلك المجموعة الى الهيئة المؤسسة ومقراتها المتقدمة داخل الأراضي السورية ارسل جلال الطالباني بتاريخ 14/8/1976 رسالتين احدهما الى علي عبد الله والأخرى الى كل من ادريس ومسعود طالبيهم فيهما بأن تكف قواتهم المتمركزة في الأراضي لتركية عن

التعرض لمفارز (او ك) كما أعرب في رسالتيه عن بالغ استيائه من قيام كل من جوهر نامق وكريم سنجاري عضوا (ال.ق.م) ومن القيادات المسؤولة في جهاز الباراستن بارسال عناصر من الجهاز الى سوريا للاندساس في صفوف (او ك) بقصد تفتيته من الداخل كذلك اشار الى التعاون القائم بين جهاز الباراستن مع كل من (الميت) التركي و(السافاك) الايراني، وقد حذرت الرسالة الموجهة الى ادريس ومسعود من أنه في حال عدم قيام كل من جوهر نامق وكريم سنجاري بالكف عن نشاطاتهم المضادة ل(او ك) فان الهيئة المؤسسة ستتخذ كل الاجراءات المناسبة للدفاع عن النفس.. وحدد جلال في رسالته مهلة أمدتها نهاية شهر آب 1976 لتنفيذ مطالبه وقد سبق ارسال تلك الرسالتين رسائل أخرى ارسلها الطالباني الى الملا مصطفى البارزاني بواسطة الدكتور نجم الدين كريم يطمنه فيها بأن الثورة الجديدة التي يقودها (او ك) هي ضد نظام بغداد وليست موجهة ضد البارزاني أو أي طرف آخر..

وكان جلال الطالباني قد التقى في لندن بكل من مسعود البارزاني وسامي عبد الرحمن ودار البحث بينهم حول حادثة مصرع النقيب ابراهيم عزو ومجموعته فتنصل مسعود وسامي من الحادث ووعدا بمحاسبة المسؤولين عنه، إلا أن ذلك لم يؤد الى وقف المصادمات بين قوات الجانبين وهذا ما دفع بالجمهورية العربية السورية باعتبارها وسيطاً مقبولاً من كافة اطراف المعارضة العراقية الى السعي من أجل انتهاء النزاع القائم بينهما فوجهت القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي الدعوة الى وفد من (ال.ق.م) برئاسة مسعود البارزاني لزيارة دمشق، وقد اسفرت تلك الجهود التي ساهم فيها التجمع الوطني العراقي عن عقد اتفاق ثلاثي بين كل من:

1 - التجمع الوطني العراقي.

2 - الحزب الديمقراطي الكردستاني/القيادة المؤقتة.

3 - الاتحاد الوطني الكردستاني:

فيما يلي نصه:

«من أجل تحقيق التعاون العملي في ميدان العمليات العسكرية واتخاذ الخطوات الكفيلة بتنسيق جهود المقاتلين الثائرين على الحكم الفاشي في العراق وايصال الاسلحة والاعتدة والمساعدات المالية اليهم وتوفير سائر مستلزمات ديمومة وانتصار الثورة المندلعة

في كردستان العراق باعتبارها جزءاً هاماً من الثورة العراقية الديمقراطية المناضلة من أجل تحقيق أهداف الشعب العراقي التي يشكل برنامج التجمع الوطني العراقي ارضية جيدة لها. اتفقت الاطراف الثلاثة على اقرار وتنفيذ الخطوات التالية:

اولاً: اعتبار جميع المقاتلين الثائرين على الفاشية في كردستان العراق بصرف النظر عن انتماءاتهم الحزبية والسياسية جنوداً لجيش الثورة العراقيه الديمقراطية ومعاملتهم على قدم المساواة من حيث التسليح والتموين والاعتدة وتوفير سائر مستلزمات مواصلة القتال.

ثانياً: تأليف لجان تنسيق ميدانية من ممثلي الاطراف الثلاثة في مناطق القتال المختلفة لتوحيد جهود الأنصار وزجها ضد الفاشية كقوى متحدة ومتضامنة في القتال وكذلك لحل الخلافات والاشكالات التي تنجم بروح الأخوة الكفاحية ورفقة السلاح في الجيش الواحد.

ثالثاً: الشروع فوراً بتأليف لجان التنسيق في المناطق الضرورية والممرات الهامة حسب مايتفق عليه لتأمين ايصال الاسلحة والأعتدة الى المقاتلين على ارض الوطن وكذلك لاعادة المقاتلين الموجودين في الخارج مع بعضهم لينضموا الى اخوتهم المقاتلين في الوطن.

رابعاً: بذل الجهود المشتركة والانفرادية المنسقة بين الأطراف المشتركة للحصول على الاسلحة المتطورة والاسلحة اللازمة لادامة الثورة بما فيها تشكيل لجنة مشتركة للتفتيش عن الاسلحة وشرائها وتوحيد الجهود لامداد المقاتلين بها بالسرعة القصوى.

خامساً: وقف الحملات الاعلامية والكلامية وتوجيه القواعد بروح التعاون والأخوة.

سادساً: يقوم كل طرف من الاطراف الثلاثة بابلاغ قياداته وجهازه المسؤول بضمون هذا الاتفاق والزامهم بتنفيذه وبذل كل الجهود اللازمة لوضع هذا الاتفاق موضع التطبيق العملي.

عن الحزب الديمقراطي الكردستاني/  
القيادة المؤقتة  
مسعود بارزاني

عن حزب البعث العربي الاشتراكي  
باقر ياسين

عن الاتحاد الوطني الكردستاني  
جلال الطالباني

1977/3/1

وكان الاتفاق المذكور قد اكتسب أهميته بعد أن أصبحت المقاومة المسلحة للأحزاب الكردية التي استأنفت عملها بعد اتفاقية الجزائر قوة مؤثرة، مما أقلق قيادة البعث الحاكم التي سارعت الى اجراء العديد من التغييرات في القيادات العسكرية في الشمال للسيطرة على الموقف فعين الفريق الركن اسماعيل تايه النعيمي قائداً للفيلق الأول وقبل أن يلتحق بمنصبه الجديد استدعي لمقابلة أحمد حسن البكر وكان يتولى منصبى رئيس الوزراء ووزير الدفاع اضافة الى منصبه.. وذلك في مكتبه في وزارة الدفاع يوم 1977/2/27 وحضر المقابلة الفريق أول الركن عبد الجبار خليل شنشل رئيس الأركان العامة وعن ما دار في تلك المقابلة يقول الفريق النعيمي «بادرني السيد الرئيس القائد انه قد تم اختياري قائد فيلق في الشمال (مع العلم ان الحركات شمال الوطن قد بدأت ثانية) وقال اني اطلب منك أن تنهي المعركة بسرعة فقلت له سيدي سأبذل كل جهدي من أجل ضرب العصاة ولكن لايمكن لاي قائد عسكري أن يحدد موعد لانهاء حرب عصابات يحركها الاستعمار وهناك حدود مفتوحة تجاورها دولة لها اطماع في بلدنا وفي منطقة ملائمة لحرب العصابات»<sup>(14)</sup>.

ومن غريب الصدف ان الفريق النعيمي التحق بمقر عمله الجديد في مقر الفيلق الأول في كركوك في نفس اليوم الذي وقع فيه الاتفاق الثلاثي في دمشق أي يوم 1/3/1977، وبعد أن باشر مهامه يقول الفريق النعيمي «طلبت قادة الفرق للحضور الى مؤتمر حدد له يوم معين من أجل العمل بسرعة لضرب العصاة الذين استطاعوا أن يحققوا بعض الانتصارات مؤخراً الأمر الذي شجعهم للقيام بأعمال واسعة في المنطقة، لقد طلبت من قادة الفرق دراسة كافة الأوضاع في قواطمهم وبيان مقترحاتهم لتطوير العمل ضد العصابات وارسالها الى الفيلق قبل موعد المؤتمر»<sup>(15)</sup>.

وكان من بين من حضر المؤتمر اللواء الركن سعد الدين عزيز قائد الفرقة الثانية والعميد الركن وليد محمود سيرت قائد الفرقة السابعة والعميد الركن عبد الجواد ذنون قائد الفرقة الثامنة والعميد الركن حازم برهاوي قائد الفرقة الرابعة والعميد الركن عبد البر النعمة قائد قوات نهاوند والعميد الركن كريم محمود كرجيه قائد قوات ذي قار. ومع اتساع نطاق العمليات العسكرية واتقان الثوار الأكراد لأساليب حرب العصابات قرر الفريق الركن اسماعيل تايه النعيمي اعتماد استراتيجية محددة لقمع الثورة وللسيطرة على المنطقة فاتح بمضمونها القيادة العامة للقوات المسلحة «فحصلت الموافقة على ان يتم العمل بها

بمراحل وحسب توفر الامكانيات»<sup>(16)</sup>، وتشمل بنود تلك الاستراتيجية على الآتي:

أ - مسك الحدود بصورة جيدة وحسب خطة مدروسة.

ب - فتح الطرق في المنطقة الشمالية بشكل واسع مع اعطاء الاسبقيات للمناطق الصعبة والمحتملة للعصيان والطرق الحدودية.

ج - كسب سكان المنطقة الى جانب السلطة الوطنية.

د - الانتعاش الاقتصادي للمنطقة وامتصاص البطالة.

### تطوير العمل العسكري في المنطقة الشمالية

- لقد تطور عمل العصابات في المنطقة فليس من المعقول ان نبقى على اساليبنا

السابقة لذا فقد تم التبديل (من مسك الأرض) الى (قتل العصاة وملاحقتهم اينما وجدوا على أن نملك الأرض بقدر ما يحتاجه أمن القطعات القائمة بالملاحقة).

لذا فقد تم اجراء تبديل رئيسي في اسلوب مقاتلة العصاة والتحول من الثبوت النسبي الى الحركة المستمرة.

- ان قتال العصابات يحتاج الى قوات كبيرة لمسك الأرض وتأمين الحماية لكل بقعة

في المنطقة وهذا غير ممكن فكيف يتم تأمين القوة المتحركة لمتابعة العصابات وقتلهم؟ لذا تم التفكير بما يلي لتأمين القطعات اللازمة:

أ - تقليل نسبة القوة التي تملك الارض وزيادة القوة المتحركة.

ب - ترك بعض المناطق التي تأتي بالدرجة الثانية من الأهمية ومسك المناطق المهمة فقط.

ج - تأمين وحدات من المتطوعين الأكراد واستخدامهم في القتال.

د - زيادة عدد المفارز الخاصة التي ترتبط بمديرية الاستخبارات العسكرية.

هـ - اتباع اسلوب المروحة من قواعد أمينة لتعجيز العصاة ومنعهم من تشكيل قواعد لهم.

و - استخدام الطائرات السمتية في النقل والقتال بضرب قواعد العصاة.

ز - هناك ربايا ميتة وأخرى حية وان عدد الربايا الحية قليل جداً لذا فان العصاة لا يأتبهون للربايا الميتة بل انهم يحسبون كل الحسابات للربايا الحية وان مواصفات



كل منهما ما يلي:

أولاً: الريية الحية تتصف بما يلي:

- 1 - فيها رصد مستمر لمتابعة العصاة في منطقة نفوذها.
  - 2 - على الريية اقامة علاقات جيدة مع القرى القريبة للاطلاع على تحرك العصابات واخبار مرجعها بذلك.
  - 3 - على الريية التحرك للسيطرة على منطقة نفوذها ولاتبقي قابعة في موضعها.
  - 4 - تبتكر وسائل جيدة من أجل ازالة الملل عن منتسبيها.
  - 5 - بعيدة عن الغفلة والاطمئنان ومنتبهة لما يدور حولها.
- ثانياً: الريية الميتة تتصف بما يلي:

- 1 - التوقع في الموضع وعدم التحرك ولايخرج منها أحد الا في الاجازات والادامة.
- 2 - يعرف عنها العدو أكثر مما تعرف عنه.
- 3 - لاتخبر مرجعها بالمعلومات التي تحصل عليها لاعتبارها غير مهمة.
- 4 - لاتبالي بما يدور حولها من أحداث بل عليها مسك جدار الريية فقط.
- 5 - لاتعرف عن الأهلين في القرى القريبة منها ومشاكلهم وأحياناً لاتعرف أسماء القرى نفسها.
- 6 - لاتعرف ماذا تفعل. بوقت الفراغ القاتل لذا فان معنويات جنودها هابطة لانهم يفكرون بعوائلهم وبموعد وجبة النزول].

وقد حققت تلك الاستراتيجية بعض النجاحات النسبية في البداية لكن قوات البيشمركة استطاعت مع مرور الوقت وبسبب اجادتها لفنون حرب العصابات الحديثة من الحد من تأثيرها واحتوائها تماماً بحيث «اصبحت وحدات الفيلق الأول تعاني من الارهاق الشديد نتيجة كثرة العمليات التي تقوم بتنفيذها على امتداد منطقة واسعة تبدأ من مدينة (زاخو) شمال (الموصل) على الحدود التركية العراقية وحتى جنوب (خانقين). واذا علمنا أن حدود مسؤولية الفيلق الأول تشمل من المنطقة الممتدة من زاخو في الشمال حتى مدينة كلار على طريق (دربندي خان - منصورية الجبل) فان الفرقة المدرعة

السادسة والتي يقع مقرها في بعقوبة كانت هي الأخرى مشغولة بالحركات في المنطقة الممتدة من جنوب ناحية كلار وحتى (النفط خانة) جنوب مدينة خانقين. وهذا يعني بالضبط بأن ثلثي قوات الجيش العراقي كانت حتى بدء الحرب العراقية - الإيرانية مشغولة بالعمليات ضد الأكراد»<sup>(17)</sup>.

ورغم ذلك فإن المد الثوري المتصاعد في كردستان تعرض في تلك الفترة لانتكاسة حقيقية ليس بسبب المواجهة العسكرية مع قوات النظام وإنما بسبب تجدد القتال بين (اوک) والقيادة المؤقتة [راجع الوثيقة رقم 32] مما جعل الاتفاق الثلاثي في حكم المنتهي.

## ■ اجتماعات الدورة الأولى

عاد جلال الطالباني من دمشق عبر الأراضي التركية سراً إلى كردستان العراق في تموز 1977 فكان باستقباله عند وادي خواكورك في منطقة المثلث الحدودي العراقي التركي الإيراني ممثلين عن الحركة الاشتراكية والعصبة، وقد ساهمت عودة الطالباني الذي اتخذ من منطقة برادوست مقراً له في تخفيف حدة التوتر بين جناحي (اوک) ومهدت الطريق بالتالي امام اللجنة القيادية لعقد سلسلة من الاجتماعات التي بدأتها في 1977/8/31 واستمرت حتى 1977/9/12.

وخلال تلك الاجتماعات تقرر أن يقوم كل تنظيم بتحديد ممثله في قيادة (اوک) فعقدت قيادة الكوملة اجتماعاً تغيب عنه مسؤولها الأول (ارام) وحضره نوشيروان مصطفى عضو الهيئة المؤسسة الذي طلب اليه خلال الاجتماع الانضمام الى تلك القيادة لكنه امتنع مبدئياً مبدئياً رغبت في العمل من اجل الكوملة من خارج صفوف قيادتها على اعتبار أنه كان بعيداً عن أجوائها طيلة السنوات السابقة الا أن الحضور اجتمعوا على ضرورة انضمامه اليها وبعد تدخل جلال الطالباني وافق نوشيروان على الطلب وأصبح عضواً في قيادة الكوملة التي بقي (ارام) على رأسها.

وكانت الحركة الاشتراكية قد حددت هي الأخرى ممثليها الى اللجنة القيادية، رغم ان علي العسكري كان يرغب بتحويل (اوک) الى حزب سياسي عبر حل التنظيمات المؤتلفة فيه وصهرها في بوتقة تنظيمية واحدة وهو ماتم في وقت لاحق، وكان هذا الطرح هو رأي صالح اليوسفي ايضاً وقد ضمّنه في العديد من رسائله، وبدلاً من الدمج فقد تشكل

تنظيم ثالث داخل (اوک) اطلق عليه اسم الخط العريض ضم العديد من الشخصيات المحسوبة على جلال الطالباني منذ انشقاق العام 1964 منهم رؤساء عشائر وشخصيات اجتماعية اضافة الى المستقلين، وبذلك اصبح الاتحاد الوطني الكردستاني (اوک) يتألف من:

1 - العصبة الماركسية اللينينية الكردستانية (الكوملة).

2 - الحركة الاشتراكية الكردستانية (بزوتنوه).

3 - الخط العريض.

وكانت اللجنة القيادية ل(أوک) والتي تعتبر «قيادته المسؤولة والمخولة لحين انعقاد المؤتمر الأول، وتتولى المهام السياسية والتنظيمية والعسكرية والفكرية والمالية وغيرها للاتحاد الوطني الكردستاني ومنظماته العسكرية والمدنية»<sup>(18)</sup> قد تشكلت خلال تلك الدورة من الاجتماعات على النحو التالي:

**العصبة الماركسية اللينينية الكردستانية:**

1 - شاسوار جلال (ارام).

2 - نوشيروان مصطفى.

3 - حكمت محمد كريم (ملا بختيار).

4 - ازاد هورامي.

5 - سالار عزيز (نجم الدين عزيز).

6 - عمر عبد الله (ملازم عمر).

**الحركة الاشتراكية الكردستانية:**

1 - علي العسكري.

2 - رسول مامند.

3 - خالد سعيد (دكتور خالد).

4 - الملازم طاهر علي والي بك.

5 - سعدي عزيز (سعدي كجكه).

6 - عمر مصطفى (عمر دبابة).

## الخط العريض:

- 1 - جلال الطالباني.
  - 2 - الدكتور فؤاد معصوم.
  - 3 - الدكتور كمال فؤاد.
  - 4 - الدكتور عمر شيخموس.
  - 5 - عادل مراد.
  - 6 - حسين بابا الشيخ (من شيوخ اليزدية).
- وقد تم انتخاب جلال الطالباني سكرتيراً للجنة القيادية التي انبثق عنها مكتب سياسي ضم في عضويته كل من:
- 1 - جلال الطالباني، السكرتير العام للاتحاد الوطني الكردستاني.
  - 2 - علي العسكري، المسؤول العسكري لقوات (أوك).
  - 3 - رسول مامند، مسؤول الادارة والمالية.
  - 4 - ساشوار جلال (ارام)، مقره الرئيسي في منطقة قره داغ.
  - 5 - سالار عزيز، مسؤول التنظيم.
- ومن القرارات التي تم اتخاذها في تلك الاجتماعات:
- فتح مكتب ل(أوك) في بيروت للعلاقات العامة انيطت مسؤوليته بعادل مراد، وكان من بين مهام المكتب الحصول على السلاح المتطور وايصاله الى قوات البيشمركة في كردستان العراق.
  - ارسال كميات كبيرة من منشورات (أوك) الى وسط وجنوب العراق عن طريق الكويت.
  - انشاء اذاعة ناطقة باسم (أوك).
- وبعد ان اختتمت دورة الاجتماعات أعمالها صدر عنها بلاغ ختامي تولى جلال الطالباني صياغته باللغة العربية وارسل الى سوريا لينشر في صحيفة الشراة.
- وتنفيذاً لما تقرر في اجتماعات اللجنة القيادية فقد تم توحيد قوى (أوك) العسكرية التابعة لاجنحته الثلاث ضمن نظام موحد وتحت قيادة عسكرية مشتركة واحدة حيث

جرى تنظيم قوات البيشمركة على النحو التالي:

- 1 - هريم بادنان، بقيادة الشيخ حسين بابا الشيخ.
- 2 - هريم بنجوين وهورمان، بقيادة الملازم الأول طاهر علي والي بك.
- 3 - هريم سهل اربيل، بقيادة سيد كاكه سيد اسماعيل.
- 4 - هريم خوشناو، بقيادة سعدي عزيز.
- 5 - هريم سهل كركوك، بقيادة الملازم انور مجيد سلطان .
- 6 - هريم قره داغ، بقيادة الملازم عمر عبد الله.
- 7 - هريم بشدر، بقيادة طالب رستم.
- 8 - هريم شارباجير، بقيادة نوشيروان مصطفى.

وكان كل أمر هريم اذا كان من الكوملة فان مساعده يكون حكماً من الحركة الاشتراكية والعكس صحيح وكان لكل أمر هريم صلاحيات واسعة من النواحي السياسية والعسكرية وذلك لتباعد المناطق وصعوبة الاتصال الدائم والمستمر مع القيادة لعدم وجود أجهزة اتصال لاسلكي كافية بين المقرات.

كما تقرر أن تتشكل لجان الفروع واللجان المحلية ل(او ك) من:

- 1 - عضو من الكوملة.
  - 2 - عضو من الحركة الاشتراكية الكردستانية.
  - 3 - عضو من الخط العريض.
- وكانت قد وصلت الى (او ك) اثر انتهاء اعمال الاجتماعات المذكورة شحنة من الاسلحة عن طريق تركيا محمولة على شاحنة ومغطاة بأكياس من الطحين للتمويه بلغ وزنها 4,5 طن واشتملت على كلاشنكوفات ومدافع رشاشة من طراز (ديكتريوف) وهاونات (60 ملم) وقذائف (R.B.G) والغام مضادة للدروع ورمانات يدوية ونواظير ميدان حيث جرى توزيعها على الهريمت في المناطق التي تتواجد فيها وكان الدكتور كمال خوشناو هو المسؤول عن ارسال الاسلحة ومن ثم تخزينها على الحدود العراقية/ التركية ليصار الى نقلها للداخل عن طريقين الأول بواسطة حزب كردي معارض للحكومة التركية اسمه ددقده (D.D.K.D)، والثاني عن طريق المهريين الذين كانوا

## ■ مفاوضات عام ١٩٧٧

بدأت المفاوضات بين (اوك) ونظام البعث الحاكم بوساطة من الشيخ محمد رشيد لولان وهو من الشخصيات الكردية المعروفة وأحد زعماء عشيرة البرادوست الذي أخذ «يتحرك بين بغداد وكركوك واربيل وقريته لولان حيث يجري تجميع خيوط الاتصال وجمعها»<sup>(١٩)</sup>، وقد مثل (اوك) في المفاوضات علي العسكري الذي سبق وأن حاول النظام اقناعه عن طريق العميد محمد زهاد مدير استخبارات الفيلق الأول بالتخلي عن الكفاح المسلح والالتحاق بصفوفه، الا أن جهوده تلك لم تكلل بالنجاح، وكان العسكري قد توجه من مقره في قاطع قلعة دزه الى قرية لولان في المثلث العراقي التركي الايراني حيث أقلته طائرة هليكوبتر عسكرية الى النادي العسكري في كركوك ومن هناك توجه الى بغداد بصحبة قائد الفيلق الأول الفريق اسماعيل تايه النعيمي، وقد أجرى العسكري في العاصمة بغداد وعلى مدى ثلاث أيام لقاءات تفاوضية مكثفة مع عدد من كبار مسؤولي النظام منهم سعدون شاكر محمود مدير المخابرات العامة والفريق أول الركن عدنان خير الله وزير الدفاع والفريق أول الركن عبد الجبار شنشل رئيس أركان الجيش واختتمها باجتماع عقده مع صدام حسين نائب رئيس مجلس قيادة الثورة رئيس لجنة شؤون الشمال من دون أن تسفر مفاوضاته تلك عن اي صيغة حل، ليعود بعدها جواً الى منطقة برادوست بعد أن أمهل من قبل قيادة النظام مدة 24 ساعة لكي يحدد خلالها المكتب السياسي لـ(اوك) موقفه النهائي من المفاوضات، وبعد عودته توجه بصحبة جلال الطالбاني الى قرية نوكان لاعادة تنظيم قواتهم استعداداً لاستئناف القتال وكان المكتب السياسي لـ(اوك) قد تقدم بورقة عمل الى قيادة النظام تناول فيها رؤيته لسبل حل المشكلة الكردية في العراق فيما يلي نصها:

«يتعرض شرقنا ومنه عراقنا الى هجمة استعمارية - صهيونية - رجعية شرسة تستهدف اعادة الانيار الاستعمارية الى أعناق شعوبنا وتثبيت الكيان الصهيوني العدوانى وفرض الأنظمة الرجعية وسلب الشعوب مكتسبات نضالها.

ان التآمر الاستعماري - الصهيوني - الرجعي الشاهنشاهي يستهدف العراق ايضاً، ويركز على فلسطين والخليج العربي للاسباب النفطية والسياسية والستراتيجية وغيرها.

ان مقاومة المخططات الاستعمارية - الصهيونية - الرجعية الشاهنشاهية بنجاح تتطلب وحدة وطنية حقيقية صلبة في كل بلد، ووحدة الصف الوطني العربي والتلاحم النضالي مع قوى الثورة العالمية.

ان تعزيز العلاقة الأخوية والتأريخية بين الشعبين الشقيقين العربي والكردي القائمة منذ قرون يلعب دوراً هاماً في التصدي المظفر لهذا المخطط الجهنمي الذي يستهدف الشعبين معاً، وان الحرص الجدي على صيانة وتعزيز هذه العلاقة الأخوية التأريخية بين الشعبين الشقيقين العربي والكردي يتطلب الادراك الواعي لوحدة نضالهما ضد اعدائهما المشتركين ووحدة مصالحهما الاساسية، ووحدة المصير بينهما، وهذا يعني بدهة الاقرار المتبادل والاحترام لوجودهما القومي المتميز وحقوقهما القومية والديمقراطية وطموحاتهما المشروعة.

اننا نحن في الاتحاد الوطني الكردستاني نؤمن بوحدة النضال والمصالح والمصير بين الشعبين الشقيقين الكردي والعربي، نؤمن بأن انتصار القومية العربية المتحررة في نضالها ضد الاستعمار والصهيونية والرجعية وتحقيق اهدافها في التحرر والوحدة العربية التقدمية والديمقراطية الشعبية فالاشتراكية هو انتصار عظيم لا للعرب فحسب، بل ولشعوب شرقنا وفي مقدمتها شعبنا الكردي، بل للانسانية كلها ايضاً. لقد رفع التيار التقدمي الكردي منذ أكثر من ربع قرن شعاراً ظل ثابتاً عندنا، شعاراً يقول بأن «كل نصر تحززه القومية العربية المتحررة هو نصر للقومية الكردية أيضاً». لذلك فنحن نحرص حرصنا على بؤبؤة عيوننا على هذه العلاقة الأخوية التأريخية وننظر نظرة استراتيجية اليها ونسمو فوق الخلافات الصغيرة ونرى تركها الى المستقبل والتمسك بالقضايا المشتركة بالكفاح المشترك والمصالح المشتركة.

ان التناقض العدائي هو بين شعوبنا (العرب والكرد وغيرهما) وبين الامبريالية والصهيونية والرجعية العميلة أو المرتبطة بهما، لذلك فالخلافات بين الحركة القومية الكردية والحركة القومية العربية والاطراف الممثلة لها هي في الواقع الموضوعي خلافات بين الأشقاء، بين الحلفاء، وهذا يعني ان طريقة حلها هي: الحوار البناء، النقد والنقد الذاتي، الانعاز والانعاز، البذل المتواصل للجهود الأخوية والكفاح السلمي الفكري والسياسي.

ان تحويل هذه الخلافات الى تناقضات حادة هي غلطة كبرى «لقد بذلنا نحن في

جانبنا جهوداً متواصلة للتفاهم الأخوي مع كل القوى العربية القومية ومنها حزبكم سواء عندما كان مطارداً ومضطهداً أو بعدما استلم الحكم. وان سجلات علاقاتنا تسجل مواقفنا الأخوية والمشفرة تجاهكم.

اننا نعتقد بأن المسؤولية الاساسية في تحويل الخلاف الكردي / العربي الى تناقض حاد تقع على السياسة القصيرة النظر التي تتجاهل الجماهير الكردية والتيار التقدمي الكردي وتسعى الى ارضاء القيادات أو الأفراد بغير الحقوق القومية والى السياسة الرامية الى تهجير الأكراد من ارض الآباء والأجداد، وتغيير المعالم القومية لكردستان العراق.

اننا نعتقد ان معالجة هذه المشكلة في الظروف الراهنة تتطلب مايلي:

- 1 - اعادة الثقة بين العرب والأكراد وبالتحديد بين الحكم وجماهير الشعب الكردي.
- 2 - انتهاء سياسة التهجير وتغيير المعالم القومية الكردية واعادة جميع الاكراد المهجرين الى اماكنهم الأصلية في كردستان.

- 3 - اطلاق سراح جميع الأكراد المحكومين والموقوفين والمنفيين الى الجنوب.

- 4 - اعادة بناء القرى المهدامة وتعويض المتضررين وتخصيص المبالغ اللازمة لذلك.

- 5 - تنفيذ جميع بنود بيان آزار، وتطبيق قانون الحكم الذاتي على أيدي ممثلي الشعب الكردي وتطويره.

- 6 - اطلاق الحريات الديمقراطية بما فيها حرية العمل السياسي للاتحاد الوطني الكردستاني.

- 7 - الثقة بالقوى التقدمية الكردية وتحميلها وتخويلها مسؤولية ادارة الحكم الذاتي وصيانة الحدود بوحدات مسلحة من العناصر الوطنية المعادية للاستعمار والرجعية، وحدات عقائدية ومؤمنة بالأخوة الكفاحية العربية الكردية.

اننا نشعر بخطورة التدخل الايراني المكشوف في شؤون العراق والمتمثل في اعداءات جماعات مسلحة تابعة لقيادة البارزاني المرتبطة بالاستعمار الأمريكي والصهيونية والرجعية الشاهنشاهية.

ان التدخل الايراني هو جزء من مؤامرة استعمارية - صهيونية ضد عراقنا، ضد شعبنا الكردي وضد الأمة العربية، وقيادة البارزاني تلعب دور حصان طروادة في هذه المؤامرة الاستعمارية - الصهيونية.



ان وثائق (بايك) الأمريكية ورسائل البارزاني الى كارتر تثبتان تحول قيادة البارزاني الى عصابة عميلة لامريكا مرتبطة بالصهيونية والرجعية الشاهنشاهية، ان التصدي الناجح لهذه المؤامرة الاستعمارية - الصهيونية يتطلب:

1 - ايقاف حرب اقتتال الأخوة من قبلكم.

2 - انتهاء السياسة الخاطئة القائمة على التهجير والتعريب.

3 - تطبيق قانون الحكم الذاتي لكردستان وتنفيذ جميع بنود بيان 11 آذار 1970 فعلاً وعملاً.

4 - الثقة بالقوى التقدمية الكردية وحققها في التصدي لهذه المؤامرة الاستعمارية/الصهيونية، ودعمها في ذلك.

● دور العراق القومي العربي:

ان العراق يستطيع القيام بدور هام في معركة الأمة العربية في نضالها ضد الامبريالية والصهيونية والرجعية، في تحرير فلسطين وصيانة الخليج العربي، ولكي يستطيع العراق اداء دوره القومي يجب عليه:

1 - تعزيز وحدة الشعب العراقي الوطنية التي تشكل الأخوة العربية الكردية حجر الزاوية فيها.

2 - وحدة القوى التقدمية العراقية وانماء تياراتها الاساسية (الحقيقية والفاعلة) في النضال الموحد.

3 - اطلاق الحريات الديمقراطية بما فيها حرية العمل السياسي للاتحاد الوطني الكردستاني.

4 - أخذ العراق لمبادرة عربية جديدة في الدعوة الى جبهة عربية تضم العراق وليبيا وسوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية واليمن الديمقراطي والجزائر للتصدي للمؤامرة الاستعمارية/الصهيونية.

5 - تعبئة طاقات العراق المادية والعسكرية لزعجها في معركة الأمة العربية ضد اعدوان الصهيوني الاستعماري.

6 - التنسيق مع القوى والدول العربية التقدمية دفاعاً عن الخليج العربي.

7 - دعم الثورة الفلسطينية بجميع فصائلها حتى تحقق التحرير التام لكامل التراب الفلسطيني.

### ● المعالجة الآنية للمشكلة الكردية في العراق:

- 1 - انتهاء سياسة التهجير وتغيير المعالم القومية وإعادة جميع المهجرين الى أماكنهم.
- 2 - تنفيذ جميع بنود بيان آذار 1970 وتطبيق قانون الحكم الذاتي على أيدي ممثلي الشعب الكردي وتطويره.
- 3 - اطلاق سراح جميع الأكراد المحكومين والموقوفين.
- 4 - تخويل القوى التقدمية الكردية مهمة الدفاع عن الحدود العراقية في المنطقة الكردية.

المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكردستاني

كردستان العراق / تشرين الثاني 1977»

### ■ كارثة حكاري

تلقت الكوملة ضربة قاسية باغتيال مسؤولها الأول ساشوار جلال (ارام) من قبل أحد المفاوز التابعة للاستخبارات العسكرية بقيادة الكادر العسكري السابق في البارتي تحسين شاويس في 1978/1/31 في قرية (تنكي سر) في منطقة قره داغ. ولامتصاص أثر الضربة وتخفيف تأثيرها على التنظيم عقدت الكوملة سلسلة من الاجتماعات الموسعة التي تواصلت لعدة ايام وحضرها كوادر واعضاء التنظيم من مختلف المناطق والقي خلالها جلال الطالباني العديد من المحاضرات التي تناول فيها قضايا داخلية واقليمية ودولية ساخنة كما تطرق الى مواضيع تنظيمية وعسكرية تتعلق بعمل الكوملة وسبل تطويره، وتلا تلك المحاضرات نقاشات موسعة وحوارات متبادلة تولى فيها الطالباني الاجابات على التساؤلات التي كانت تثار وفي ختام تلك الاجتماعات صدر عنها جملة من التوصيات من بينها:

- احتفاظ الأعضاء القياديين المسجونين بعضوية القيادة خلال مدة محكومياتهم.
- تشكيل قيادة خاصة بتنظيمات المدن.
- تقوية صفوف (او ك).

- تطوير العلاقة الرفاقية مع الحركة الاشتراكية الكردستانية.

وقد جاءت تلك القرارات في وقت عادت فيه الخلافات القديمة بين الكوملة والحركة الاشتراكية لتطفو على السطح من جديد ولتنعكس هذه المرة على علاقة الحركة الاشتراكية بـ(اوک) حيث ارتفعت الاصوات من داخل الحركة الاشتراكية وهي تشكو من تفرد جلال الطالباني بقرارات الـ(اوک) وبمحabbاته للكوملة واثيراها باغلب المساعدات التي كانت ترد الى (اوک).. بالاضافة الى ذلك وهو الأهم - موقف صالح اليوسفي القائد الرمز للحركة - من ارتباط حركته بـ(اوک) فقد كان يرى أن:

- الحركة الاشتراكية الكردستانية يجب أن تبقى مستقلة عن مدرستي جلال الطالباني والملا مصطفى البارزاني.

- الخلاف بين (اوک) والقيادة المؤقتة انما هو في حقيقته احياء للخلاف القديم بين جلال الطالباني والعائلة البارزانية ولا علاقة للحركة الاشتراكية به والتي عليها أن تشكل الخط الثالث بين هذين الاتجاهين.

- ان (اوک) يرفع شعار اسقاط نظام البعث الحاكم في بغداد بينما من الممكن الحصول على حقوق الشعب الكردي عن طريق المفاوضات مع ذلك النظام وهو ما أوضحه بكل صراحة خلال مراسلاته السرية مع علي العسكري [راجع الوثيقة رقم 33].

وقد القى هذا الكم من الخلافات الكامنة بضلاله على الهيئات القيادية لـ(اوک) بانسحاب رسول مامند من عضوية المكتب السياسي في شتاء 1978 إلا أن تلك الفجوة طوقت بأن حل طاهر علي والي بك محله.. وعاد النسيج الداخلي لـ(اوک) الى لحمته بعد الحملة العسكرية التي شنها النظام في ربيع ذلك العام على مواقع يشمرکه مما جعله يقف صفاً واحداً بكافة أجنحته في مواجهتها وكانت قوات الفيلق الأول قد شنت يوم 1978/3/8 هجوماً واسعاً على مواقع قوات (اوک) جنوبي قلعة دزه شارکت فيه وحدات من الفرقة الثانية والسابعة ولواء من القوات الخاصة تساندها طائرات الهليكوبتر وقد دارت رحى معركة عنيفة في قرية (ده شتيو) التي تقع في وادي قريب من الزاب الأسفل بين القوات المهاجمة وقوات (اوک) استمرت طيلة نهار ذلك اليوم قتل خلالها سعدي عزيز آمر هريم خوشناو وعضو اللجنة القيادية ويدعي النظام أنه قد تم اسر (35) عنصر من قوات (اوک) وقتل كافة أفراد البيشمرکه المتواجدين في المنطقة عدا سيد كاكه

سيد اسماعيل أمر هريم دشت اربيل الذي استطاع أن يفلت من قبضة القوات الخاصة مع افراد حمايته، اما مصادر (او ك) فتحدد خسائرها بـ(13) قتيل و(4) أسرى فقط فيما تقدر خسائر الجيش بـ(160) قتيل و(250) جريح، وكانت تلك من أكبر المعارك التي دارت حتى ذلك الحين في كردستان العراق منذ انهيار ثورة ايلول في اذار 1975.

ومع اتساع نطاق العمليات العسكرية زاد النظام من حشد قواته في الشمال «فمن بين ثلاثة عشر فرقة عسكرية كانت تشكل نظام معركة القوات الارضية للجيش العراقي، كانت ماتزيد على الثماني فرق اذا أضفنا لها ألوية القوات الخاصة التي كانت تقودها آمرية تشكل في واقعها فرقة بحد ذاتها، يشترك منها لواءان في الحركات هما اللواء 31 و32 قوات خاصة، اضافة الى عشرة ألوية احتياط تبدأ أرقامها من 90 وتنتهي الى 99، فان القسم الأعظم في الواقع من القوات الأرضية العراقية كانت منهيكة ليلًا ونهارًا بمطاردة الثوار الأكراد الذين توسع وامتد نشاطهم ليشمل كردستان كلها»<sup>(20)</sup>، وفي الوقت نفسه عمد النظام وبموجب البروتوكول الأممي الملحق باتفاقية الجزائر الى التنسيق مع حليفه نظام الشاه من خلال تبادل زيارات الوفود العسكرية وعلى أعلى المستويات بين البلدين. ومن بينها الزيارة التي قام بها الجنرال غلام رضا ازهري رئيس اركان الجيش الايراني الى القطر على راس وفد عسكري كبير وزيارته مع الوفد المرافق له الى مقر الفيلق الأول في كركوك التي بحث خلالها مع قائد الفيلق الفريق الركن اسماعيل تايه النعيمي وكبار ضباطه سبل الحد من النشاط المسلح عبر الحدود المشتركة وخاصة تلك التي يقوم بها (او ك) الذي تقع بعض مقراته على خط الحدود الدولية وبعضها الآخر في الجانب الايراني وهي مناطق نائية ووعرة للغاية ويصعب على القوات الايرانية مسكها بشكل دائم. اما بالنسبة الى نشاطات القيادة المؤقتة فكانت مسيطر عليها نسبياً من قبل السلطات الايرانية كما أن قواعدها وقواتها الرئيسية كانت تتمركز على الجانب التركي من الحدود وتقرر في الاجتماعات التي عقدت اتخاذ جملة من الاجراءات للسيطرة على الحدود المشتركة هي:

- تنشيط لجان التنسيق العسكري (الايرانية / العراقية) في مناطق قلعة دزه، رانية، راوندوز، بنجوين على الجانب العراقي وفي مناطق خانة، سردشت، بانه على الجانب الايراني من الحدود.

- تبادل المعلومات الاستخباراتية عن الحركة الكردية المسلحة.

- يتولى الجانب الإيراني تسليم عناصر (اوك) الى السلطات العراقية في حال القاء القبض عليهم داخل الاراضي الايرانية.
- افساح المجال أمام القوات العراقية البرية والجوية لاختراق الحدود الايرانية وذلك عند قيامها بمطاردة قوات (اوك).

وقد سهل اغلاق الحدود من الجانب الإيراني على نظام بغداد مهمة تضيق الخناق على قوات (اوك) التي كانت تعاني بالأساس من نقص حاد في السلاح والذخيرة والتجهيزات. هذا بالإضافة الى الانهك المستمر الذي كانت تسببه لها الاشتباكات مع قوات القيادة المؤقتة وكانت اللجنة القيادة ل(اوك) قد قررت في ختام الدورة الثالثة من اجتماعاتها التي عقدت في نوكان في 1978/3/21 «تحويل القواعد والمراكز القيادية العائدة لها الى المناطق التي كانت فيها في العام المنصرم والواقعة في منطقة برادوست بدلاً من موقعها الحالي في نوكان على الحدود الإيرانية»<sup>(21)</sup>، وذلك لما لمنطقة برادوست التي تقع في المثلث العراقي الإيراني التركي من أهمية استراتيجية بحيث تتيح مناعتها الطبيعية ل(اوك) امكانية الدفاع عنها كذلك سهولة جلب المؤن والسلاح عبر أراضي الدول الثلاث التي تلتقي عندها اضافة الى كونها تشكل نقطة التقاء بين منطقتي سوران وبادنان داخل الأراضي العراقية، كما أقرت اللجنة القيادية في الدورة الثالثة من اجتماعاتها أيضاً خطة لترحيل كافة قواتها تقريباً الى منطقة برادوست لاعادة تسليحها هناك بالاسلحة التي يرسلها الدكتور كمال خوشناو من سوريا، وذلك بهدف «الوصول الى منطقة بادنان قبل 1978/6/1 وهو الموعد المقرر الذي حدده النظام لترحيل القرى الكردية وتهجيرها من اماكنها.. وبالإضافة الى ذلك كانت الغاية من نقل القواعد الى بادنان قبل ذلك التاريخ هو أن يتم توزيع الاسلحة والاعتدة على العشائر الكردية وسكان القرى والأرياف للدفاع عن أنفسهم ومنع الحكومة من نقلهم أو ترحيلهم والوقوف بوجه الحكومة وجيشها لتهجير القرى الحدودية»<sup>(22)</sup>، وفي تلك الظروف الصعبة والمعقدة وجهت السلطات الإيرانية انذاراً الى (اوك) باخلاء مقراته في نوكان وارسلت قوات الى المنطقة لضرب قواعده في حال عدم استجابته للانذار، مما دفع باللجنة القيادية الى الاسرع بتنفيذ خطة نقل القوات والتي يبلغ عدد أفرادها قرابة (1000) بيشمركة وذلك بتقسيمها الى ثلاث ارتال هي:

الرتل الأول بقيادة الدكتور خالد سعيد والذي انطلق من زلي جنوبي حاج عمران يوم

17/4/1978 باتجاه بيره كمه - سيديكان - برادوست واستطاع من الدخول الى منطقة برادوست والوصول الى قرية جرجان على الحدود مع تركيا يوم 11/5/1978.

وقد ضم هذا الرتل (320) بيشمركة منهم (150) مسلح والباقي بدون سلاح، مقسمين على خمسة مجموعات وخلال حركته اشتبك لمرة واحدة مع قوات النظام في منطقة يروكمه قتل فيه بيشمركة واحد في الوقت نفسه لم يشتبك مع الجيش الايراني عند مروره بمحاذاة الحدود الايرانية وكانت الاستخبارات الايرانية تتابع حركات هذا الرتل اولاً بأول عن طريق اثنين من عملائها المندسين في صفوفه بعنوان أدلاء وكان أحدهما ويدعى (مينا كوبه) من أكراد ايران والآخر عراقي ويدعى (بيجان جنيدي).

الرتل الثاني بقيادة كل من علي العسكري وطاهر علي والي بك، تحرك هذا الرتل بعد عدة أيام من تحرك الرتل الأول على محور خانة - كيلشين - حصاروست بموازاة الحدود العراقية / الايرانية تماماً وكان يضم أكثر من 500 بيشمركة في البداية من بينهم (150) غير مسلح، الا أن هذا العدد بدأ بالتناقص نتيجة لعوامل عديدة منها نشوب قتال بين مجموعاته والقوات الايرانية وكذلك لتراكم الثلوج وبرودة الجو الشديدة وما صاحبها من نقص حاد في المؤن والارزاق بحيث اجبر الجوع العديد من المقاتلين الى اللجوء للقرى الايرانية طلباً للطعام مما تسبب في وقوع (40) منهم في أسر القوات الايرانية كما اضطر (110) آخرين من البيشمركة بقيادة محمد عثمان الى التراجع للداخل بدلاً من الاتجاه صوب الحدود التركية، كذلك توفي (5) من البيشمركة بسبب البرد والثلوج وبذلك لم يبق من قوات الرتل سوى أقل من (400) بيشمركة.

الرتل الثالث: بقيادة جلال الطالباني ونوشيروان مصطفى ويضم (150) عنصر من بينهم اعضاء المكتب السياسي ل(اوك) واعضاء اللجنة التحضيرية للحزب الديمقراطي الكردستاني بقيادة الدكتور محمود عثمان واعضاء من تنظيم الباسوك وقد انطلق هذا الرتل من منطقة زلي الحدودية القريبة من قلعة دزه وبعد مسيرة ثلاث أيام وصل الى منطقة (دوله كوكه) في قاطع جبل قنديل «ونتيجة لازدياد الطلعات الجوية الايرانية واطلاق المدافع ضد قوات (البيشمركة)، اقترح مام جلال الانسحاب الى (دوله كولي) ومن ثم اعادة النظر في الخطة المرسومة والمقررات من جديد على ضوء مجريات الأحداث» (23).

وبناءً عليه اجرى الطالباني اتصالاً مع علي العسكري وعند التقاء الرتلين في منطقة

دولتي قنديل عقد اجتماع موسع شارك فيه قادة (اوك) واللجنة التحضيرية وكان رأي الأغلبية هو ضرورة وقف المسيرة الا أن علي العسكري عارض ذلك بشدة قائلاً «كنت في البداية معارضاً لفكرة هذه المسيرة، والآن بعد أن ارسلنا الدكتور خالد على راس قوة قوامها (320) ييشمركة ولا نعرف شيئاً عن مصير هؤلاء، فكيف نقوم بتغيير الخطة واعادة النظر فيها». ثم اضاف قائلاً «أمن المعقول أن نبدل الخطة في كل مرة يثار حولها اعتراض؟ انني ارى ذلك أمر غير معقول»، واردف قائلاً: «عندما أعلنت عن الحركة لم يكن معي اي سلاح سوى هذه واثارة الى العكازة التي كانت بيده وضرب بها على صخرة كانت أمامه فانكسرت.. والآن أقول لكم: من يأتي معي فليأتي ومن يبقى فليبقى» (24).

بعد ذلك دمج الرتلين الثاني والثالث لاعادة التنظيم وتم تقسيمهما الى رتلين الأكبر واطلق عليه الرتل الأمامي بقيادة علي العسكري ومعه كل من:

1 - الملازم أول ظاهر علي والي بك.

2 - الملازم عمر عبد الله.

3 - سيد كاكه سيد اسماعيل.

4 - نازاد هوارمي.

5 - قادر مامند.

6 - الملازم فؤاد الجليبي.

الرتل الأصغر ويسمى بالرتل الخلفي أو القوة الخلفية بقيادة جلال الطالباني ونوشيروان مصطفى وممثلي اللجنة التحضيرية الدكتور محمود عثمان وقادر جبباري ومن الباسوك جلال الحاج حسين كلش وتقرر أن يتحرك الرتل الامامي ليلتقي بالرتل الأول في برادوست وبعد وصوله تتحرك القوة الخلفية من قنديل للالتحاق بهما.. وبعد مسيرة شاقة تعرض خلالها الرتل الأمامي اثناء مروره بمحاذاة الحدود الى هجمات القوات الايرانية اتجه الى المثلث الحدودي ثم واصل سيره ليلتقي بالرتل الأول كما كان مخططاً له، «عندئذ قرر علي العسكري صرف النظر عن الاستمرار بالمسيرة والبقاء في المثلث الحدودي طالما انه وصل الى الرتل الأول واطمأن على سلامة افراده، وبعد استراحة القوتين لعدة أيام توجهوا الى منطقة بادنان داخل الأراضي العراقية، الا أن قوات النظام

هاجمتهم براً وجواً.. وبعد قتال دام ثلاثة أيام بصورة مستمرة اضطروا الى الدخول الى الاراضي التركية بمحاذاة الحدود العراقية/التركية نظراً لعدم تمكنهم من البقاء ومقاومة تلك القوة العسكرية الهائلة التي واجهوها اذ كانت طائرات الهيلوكوبتر تقوم بضربهم واستشهد عدد كبير منهم مما أجبرهم على العودة الى الحدود التركية والتوجه الى منطقة (شمدينان)»<sup>(25)</sup>.

وبعد وصول قوات (اوك) الى الاراضي التركية ارسل قاداتها رسالة الى المكتب السياسي الذي استقر في قنديل يعلمونه بذلك [راجع الوثيقة رقم 34] وبعد استراحة في احدى القرى دامت ثلاث أيام لم تتعرض خلالها تلك القوات «لأية ضربة أو عمل مضاد مما أدى الى اقتناع علي العسكري والمسؤولين الذين كانوا معه بأن طريقهم الى سوريا لجلب الأسلحة من هناك امن»<sup>(26)</sup>، ومما عزز هذه القناعة وصول رسالة من سامي عبد الرحمن سكرتير القيادة المؤقتة الى علي العسكري يطلب منه فيها عدم التعرض لمواقع قواته، كما وصلت رسالة شفوية من ادريس البارزاني صاحب النفوذ القوي داخل القيادة المؤقتة والمقيم في كرج قرب العاصمة الايرانية طهران حملها شخص يدعى الحاج صالح من أكراد ايران ومن أهالي منطقة أشنوية يبلغ فيها العسكري وصحبه من قادة المسيرة بأن قوات القيادة المؤقتة لاتعترم التعرض لهم.. وكان العديد من قادة (اوك) ومنهم جلال الطالباني وعلي العسكري والدكتور خالد سعيد والملازم طاهر علي والي بك قد وجهوا قبل أكثر من شهر من بدء المسيرة رسائل تحريرية الى عائلة البارزاني وبالأخص الى ادريس البارزاني والشيخ محمد خالد البارزاني رئيس العشيرة البارزانية والسيدة حمايل محمود آغا الزبياري والدة مسعود البارزاني وهي من الشخصيات القوية والمحترمة والتي لها تأثير على محيطها.. اعربوا فيها عن رغبتهم بالتوجه الى بادنان معقل القيادة المؤقتة لغرض جلب الاسلحة ومقاومة حملات التهجير والترحيل التي يقوم بها النظام بحق سكان القرى الحدودية.. وكان الملا مصطفى البارزاني حينها في امريكا للعلاج مع نجله مسعود. بعد ذلك واصل الركب سيره في عمق الاراضي التركية على أن يتوجه من هناك الى الحدود السورية لكنه ما لبث أن تعرض لكمان وهجمات من جانب العشائر في كردستان تركيا «بتحريض من (القيادة المؤقتة) التي اشاعت بين العشائر الكردية بان مجيء هذه القوة هو بقصد ضرب العشائر واشاعة الكفر والزندقة بين الناس ولأجل نهب وسلب سكان المنطقة..»<sup>(27)</sup>.



وحينما وصلت القوة الى منطقة (جوله ميرك) احاط بها المسلحين من أفراد العشائر الكردية ومعهم بضعة مئات من قوات القيادة المؤقتة التي كان مقرها الرئيسي آنذاك يقع داخل الأراضي التركية ويضم كل من:

- 1 - سامي عبد الرحمن، سكرتير القيادة.
- 2 - جوهر نامق.
- 3 - كريم سنجاري.
- 4 - آزاد برواري.
- 5 - آزا محمود خفاف.
- 6 - عبد الرحمن بيدايي.
- 7 - غازي الزبياري.
- 8 - حميد افندي.
- 9 - وريا ساعاتي.
- 10 - أمين البارزاني.
- 11 - هاشم رمضان (ابو عثر).

وكانت العشائر الكردية في تركيا وخصوصاً عشيرة الجيركي برئاسة الشيخ موسى تقدم الدعم والاسناد والتنسيق مع جهاز المخابرات العامة التركية (M.E.T) الى القيادة المؤقتة التي شنت وبالتعاون مع تلك العشائر هجوماً مشتركاً يوم 1978/6/1 على قوات (اوك) التي حوصرت في قرية بازه والتي توزعت عند بداية القتال الى ستة مجموعات هي:

- 1 - مجموعة بقيادة الشيخ حسين بابا الشيخ.
- 2 - مجموعة بقيادة محمود كشكول الملقب بـ(الشيخ علي).
- 3 - مجموعة بقيادة طالب رستم.
- 4 - مجموعة بقيادة الشيخ جواد بيدري.
- 5 - مجموعة بقيادة محمد حاج محمود.
- 6 - مجموعة بقيادة رؤوف مصطفى.

وبعد أربعة أيام من القتال الضاري وبعد أن أصبحت المعركة ميؤوس منها بالنسبة الى قوات (او ك) التي فقدت العديد من عناصرها بين قتييل وجريح واسير سقط بعضهم في قبضة الجيش والجندرمة التركي التي كانت وحداتهم على مقربة من أرض المعركة دون أن تتدخل فيها بينما كان الطيران يراقب ما يجري على الأرض ويقوم بتصويره تقرر وباقتراح من محمد حاج محمود الانسحاب صوب الحدود العراقية والعودة من حيث أتوا الا أن الشيخ حسين بابا الشيخ اعترض على ذلك مفضلاً الانسحاب باتجاه الحدود السورية وفي اليوم الخامس من القتال حسمت القوات المهاجمة الموقف لصالحها مما أدى الى تشتت قوات (او ك) وأسر قائدها علي العسكري بعد وقوعه في كمين اثناء انسحابه مع مجموعة من قواته صوب الأراضي العراقية فيما استطاعت مجموعة الشيخ حسين بابا الشيخ ومعه الدكتور خالد سعيد من الافلات من الطوق المضروب وواصلت سيرها باتجاه الحدود السورية وفي الطريق بعث القادة المذكورين برسالة الى جلال الطالباني شرحوا فيها أوضاع قواتهم [راجع الوثيقة رقم 35] كما تلقوا أثناء سيرهم 70 قطعة سلاح مع كمية من الذخيرة والمؤن مرسله من الدكتور كمال خوشناو. وقد لاقت تلك المجموعة المصير الذي آلت اليه بقية المجموعات فقد تعقبتها قوات القيادة المؤقتة والعشائر الكردية التركية وتمكنت من تصفية أغلب عناصرها بعد قتال شرس استمات فيه الشيخ حسين ومن معه والذي انتهى بأسره هو والدكتور خالد والملازم عمر عبد الله.

أما المجموعة الوحيدة التي أفلتت من قبضة المهاجمين فكانت تلك التي بإمرة محمد حاج محمود الذي قاد مجموعته التي تألفت من (180) مقاتل نحو الحدود العراقية واستطاع أن يصل بها الى المنطقة التي تقطنها عشيرة (الريكانية) مجتازاً الحدود الى داخل الأراضي العراقية في منطقة بروراري بالا يوم 1978/6/7، وقد بلغ الإعياء بأفراد تلك المجموعة حداً قرروا فيه الاستسلام لأول رية للجيش تصادفهم غير أن قائدهم محمد حاج محمود [سكرتير الحزب الاشتراكي الديمقراطي الكردستاني لاحقاً] أعلن أمام الجميع أنه لن يستسلم لا للنظام ولا للقيادة المؤقتة ولا لأي جهة أخرى وتحسباً لأي احتمال قام بأخذ حقيبة علي العسكري الخاصة وكانت بيد الشيخ جواد بيدري والتي تحتوي على ختم المكتب العسكري ووثائق هامة ذات طابع سري للغاية. بعد ذلك سلم (172) مقاتل من المجموعة أنفسهم الى أول رية صادفهم كما قرروا ذلك من قبل عدا قائدهم محمد حاج محمود وسبعة آخرين بقوا معه وهم:

1 - جمال علي باير.

2 - رفيق البارزاني.

3 - محمود زردوي.

4 - طاهر حاج عزيز.

5 - حمه رش كريري.

6 - بكر سور.

7 - اوات محمود.

وقد سلك الثمانية طريق برزان - هركي - دولتي - برادوست ثم واصلوا بعدها السير حتى مقر (اوک) في جبل قنديل الذي وصلوه يوم 1978/6/16 وبذلك لم ينج من كارثة حكاري ومن مامجموعه (800) مقاتل سوى اولئك الثمانية.

أما الأسرى فقد جرى تبادل الرسائل بشأن مصير قادتهم علي العسكري والدكتور خالد سعيد والشيخ حسين بابا الشيخ بين ادريس ومسعود البارزاني وبين كل من كريم سنجاري وسامي عبد الرحمن سكرتير القيادة المؤقتة [راجع الوثائق رقم 36، 37، 38].

وعن تلك الفترة يتحدث سامي عبد الرحمن فيقول: «في نهاية شهر حزيران 1978 كتبت رسالة الى البارزاني ضمت تقريراً عن الوضع العسكري والوضع السياسي وانتصارات الثورة وانجازاتها وتأييد الشعب وعندما استلم البارزاني الرسالة طلب من الأخ مسعود البارزاني أن يعيد عليه قراءة الرسالة أكثر من مرة»<sup>(28)</sup>. بعد ذلك احيل قادة (اوک) الثلاث الى محكمة تابعة للقيادة المؤقتة فاصدرت بدورها حكماً بالاعدام عليهم وتم تنفيذ الحكم [راجع الوثائق 39، 40، 41]، أما باقي الأسرى فقد اطلق سراحهم على دفعات بعد فترات متفاوتة من الاحتجاز في حين التحق بعضهم بقوات القيادة المؤقتة.

- 1 - مجلة الوسط، ع 355، في 1998/11/16.
- 2 - مجلة الوسط، ع 356، في 1998/11/23.
- 3 - صحيفة الاتحاد، ع 320، في 1995/5/28.
- 4 - نفس المصدر السابق.
- 5 - حول الحركة التحررية للشعب الكردي في كردستان العراق، ص 171.
- 6 - صحيفة الاتحاد، ع 320، في 1995/5/28.
- 7 - حول الحركة التحررية للشعب الكردي في كردستان العراق، ص 160.
- 8 - صحيفة الاتحاد، ع 322، في 1999/6/1.
- 9 - صحيفة الاتحاد، ع 179، في 1996/4/13.
- 10 - حول الحركة التحررية للشعب الكردي في كردستان العراق، ص 34-35.
- 11 - المصدر السابق، ص 74.
- 12 - البناء المعنوي للقوات المسلحة العراقية، ص 147.
- 13 - حول الحركة التحررية للشعب الكردي في كردستان العراق، ص 160.
- 14 - مصطفى أمين، نوشيروان: له كه ناري دانوبه وه بوخرى ناوزه نك ديوي ناوه وه رودا كانى كوردستاني عيراق 1975-1978، ص 130.
- 15 - المصدر السابق، ص 145.
- 16 - المصدر السابق، ص 146.
- 17 - البناء المعنوي للقوات المسلحة العراقية، ص 147.
- 18 - حول الحركة التحررية للشعب الكردي في كردستان العراق، ص 218.
- 19 - البناء المعنوي للقوات المسلحة العراقية، ص 154.
- 20 - المصدر السابق، ص 147.
- 21 - الحفيد، الشيخ سالار، تاريخ: ما أهمله التاريخ، ص 132، مخطوط.
- 22 - نفس المصدر السابق.
- 23 - المصدر السابق، ص 135.
- 24 - نفس المصدر السابق.
- 25 - المصدر السابق، ص 136-137.
- 26 - المصدر السابق، ص 140.
- 27 - نفس المصدر السابق.
- 28 - صحيفة خبات، ع 788، في 1996/6/4.

## الفصل السادس عشر

### **مكاسب استراتيجية**

- اعادة البناء.
- التشكيلات العسكرية.
- كوفرا نسات الكوملة.
- اتحاد ثوري كردستان.



## ■ إعادة البناء

الحقت كارثة حكاري بـ(اوك) من الخسائر في الرجال والسلاح ما لم يتكبد في كل المواجهات التي خاضها مع نظام بغداد منذ اعلانه الكفاح المسلح عام 1976 لذلك كان تعويض تلك الخسائر واعادة البناء هي المهمة الرئيسية التي أخذتها اللجنة القيادية لـ(اوك) على عاتقها وكان العديد من أعضاء الهيئة المؤسسة قد وصلوا من الخارج الى برادوست منهم عمر مصطفى، الدكتور عمر شيخموس، الدكتور كمال خوشناو، عادل مراد، الدكتور فؤاد معصوم للمشاركة في الاجتماعات التي كانت تعقد لتدارس الأوضاع المستجدة بعد ما حدث في حكاري ولاعادة تنظيم الهيئات القيادية وملء الشاغر فيها، فبشر اولاً باعادة تنظيم وحدات الأنصار التي وزعت على النحو التالي:

- هريم أسو بقيادة قادر آغا ميراودلي.

- هريم بنجوين، بقيادة جلال حاج حسين.

- هريم راوندوز - شقلاوه، بقيادة سيد سليم سيد نبي.

- هريم رزكاري (هريم الحماية) لحماية مقرات القيادة في برادوست.

وكان جلال الطالбاني سكرتير اللجنة القيادية لـ(اوك) قد بعث برسائل الى الرئيس حافظ الاسد والزعيم الليبي معمر القذافي والى التجمع الوطني العراقي شرح لهم فيها ما تعرض له (اوك) في حكاري من اباداة على يد القيادة المؤقتة. فبادرت القيادتین السورية والليبية الى مد يد العون لـ(اوك) وهو يعيش المحنة، وعن ذلك يقول جلال الطالбاني «انا اشبه مساعدة سوريا لنا بأنها مساعدة لاتقدر بثمن، لماذا؟ لأنها تشبه مساعدة طبيب لانسان كان يمشي في الصحراء ولدغته حية، كان على وشك أن يموت هذا الانسان

فاتى الطبيب وانقذه بعد الفحص وزرقه بالابرة. فضل هذا الطبيب لا يقدر بثمان الابرّة التي أنقذت حياته بل يقدر بانقاذ حياة المريض. ففضل حافظ الأسد علينا لا يقدر بأنه ساعدنا بكمة من السلاح أو بمقدار من المال، فبإمكاننا أن نعيد لهم كل ماقدموه لنا من المال والسلاح، الا أن هذا لا يعيد ولا يلغي فضل حافظ الأسد، ويظل فضله ديناً في أعناقنا، فقد سمح لنا واعطانا الفرصة لاعادة تنظيم صفوفنا ولاحياء الحركة، وبالتالي نحن نعتبر الدعم السوري دعماً عظيماً الشأن لا يقدر بثمان، رغم أنه لانتلقى الآن حتى ليرة ولا رصاصة واحدة من سوريا. ومنذ فترة طويلة أكثر من عشر سنوات»<sup>(1)</sup>.

كما بعث الطالباني بمئات الرسائل الى رؤساء العشائر والشخصيات الكردية حول نفس الموضوع وقد حثهم فيها على تقديم ما يستطيعون تقديمه من المعونة الى (اوک) من أجل مساعدته على النهوض بالثورة مرة أخرى فكان أول من استجاب أهالي منطقة (قسري) ثم انهالت بعد ذلك المساعدات المالية والعينية على (اوک) من مختلف المناطق كذلك التحق مئات الشباب بصفوف قواته بحيث تشكل منهم (14) كرت جديد بلغ عدد افرادها أكثر من (700) مقاتل الا أن الخبرة القتالية والثقافية الحزبية كانت تنقص أولئك المتطوعين وفي الوقت نفسه كان (اوک) يعاني من نقص حقيقي في الكادر العسكري والاطر التنظيمية القادرة على استيعاب هذا الكم الكبير من المتسبين الجدد وذلك بسبب فقدان الكادر في حكايري وخاصة من (البزوتنوه)، وهذا ما دفع باللجنة القيادية الى استدعاء مجاميع من كوادر الكوملة العاملين في تنظيمات المدن السرية وهم من الشباب المثقف والمتمرس بالعمل الحزبي للالتحاق بمقرها في برادوست. وتم وضع خطة لتأهيل المتطوعين الجدد وذلك بفتح دورات مكثفة تلقى فيها المحاضرات لمدة ثلاث ساعات يومياً - عدا التدريب العسكري - من قبل جلال الطالباني شخصياً الذي كان يلقي دروس في الفلسفة الماركسية وأخرى عن حرب العصابات ومن بين المحاضرين ايضاً الدكتور محمود عثمان وكانت مادة محاضراته تاريخ البارتى من التأسيس وحتى انهيار الثورة الكردية في آذار 1975 ونوشيروان مصطفى الذي القى دروس في التاريخ الكردي وأخرى عن الاقتصاد الكردستاني.

وقد لاقت تلك الدورات النجاح المطلوب، وأمكن من خلالها رفع مستوى منتسبيها بحيث برزت منهم مجاميع اسندت اليها فيما بعد مسؤوليات سياسية وتنظيمية وعسكرية أثبتوا جدارة عالية في تحملها وبحلول خريف عام 1978 استعاد (اوک)



عافيته بالتدريج واستطاع بعد لأي أن يخرج من عنق الزجاجة، وهذا ما استدعى إعادة تشكيل وتنظيم قواته وعلى النحو التالي:

- الهرم الأول هورمان (حلبجة)، بقيادة ملا بختيار.
- الهرم الثاني كركوك، بقيادة صلاح جاشن.
- الهرم الثالث شهر بازار (جوارتا)، بقيادة مصطفى جاورش.
- الهرم الرابع جافتي (دوكان)، بقيادة جمال علي باير.
- الهرم الخامس قره داغ (سيروان)، بقيادة فيصل طالباني.
- الهرم السادس بشدر (قلعة دزه)، بقيادة حاجي حاجي ابراهيم.
- الهرم السابع بالك (جومان)، بقيادة زيرو عبد الله.
- الهرم الثامن اربيل، بقيادة سيد كاكه سيد اسماعيل.

وقد أمكن للكوملة خلال تلك الفترة من توسيع تنظيماتها السرية في المدن والتي كانت تدار من قبل (لجنة قيادة التنظيمات الداخلية) بأشراف جمال طاهر رشيد والتي استطاعت تشكيل عشرات اللجان والخلايا الجديدة في مدن السليمانية، كركوك، اربيل، بغداد الى جانب (لجنة الانتفاضة) بأشراف حسن كويستاني التي نظمت العشرات في مناطق كلاله، جومان، راوندوز، شقلاوه، رانيه، حرير، اضافة الى بؤر تنظيمية صغيرة في بادنان. وقد استدعى هذا التوسع تطوير اساليب العمل وتخطي المعوقات التي كانت تعترض طريق الكومله وبناء عليه جرت الدعوة الى عقد اجتماع موسع للقيادة والكادر المتقدم في قرية شينه بحضور جلال الطالباني والدكتور محمود عثمان اللذان ساهما في اعمال الاجتماع بالقاء الكلمات، والمشاركة في المداخلات، ومن بين المواضيع التي جرى بحثها السبل الكفيلة بدفع عمل الكوملة و(اوک) وقوات البيشمركة خطوات الى امام وكذلك موضوع اسم وايدولوجية الكوملة ومدى ملائمتها للمرحلة التي يمر فيها التنظيم حيث توصل المجتمعون الى ضرورة تغيير الاسم واجراء تعديلات على المتبنيات الايدولوجية القائمة على الماركسية وفق الطريقة الصينية بما يتناسب والدور الذي تلعبه الكومله في الثورة الكردية الجديدة فتقرر تغيير الاسم من (المنظمة الماركسية اللينينية الكردستانية) الى (عصبة كادحي كردستان) كذلك تضمن البلاغ الختامي للاجتماع الذي كتبه نوشيروان مصطفى الذي أصبح بحكم الواقع

المسؤول الأول للكومله بعد مصرع (ارام) اعادة صياغة الاطر والنظريات المعتمدة بما يتناسب ومتطلبات المرحلة، وقد تلى اجتماع شينه الموسع لقاء فريد من نوعه، كونه تلى المذبحة التي تعرض لها (اوك) في حكارى بين عمر عبد الله عضو قيادة الكوملة وسامى عبد الرحمن سكرتير (ق.م) وحضره ازاد بروارى، وكان محل الاجتماع على الأرضى التركية سلم خلاله سامى إلى عمر رسالة من (ق.م) الى قيادة الكوملة تعرب لها فيها عن رغبتها بعقد اتفاق مصالحة بينهما لكن الكوملة ردت برسالة جوابية جاء فيها بأنه اذا كانت هناك رغبة لدى (ق.م) بعقد اتفاق فليكن مع قيادة (اوك) وليس مع جناح من أجنحته في اشارة الى المراسلات السرية التي كانت تجري بين (ق.م) وقيادة الحركة الاشتراكية وكان الهدف منها تفكيك (اوك) من الداخل بعد ضربه في حكارى، وعزل امينه العام جلال الطالباني لينتهي وحيداً بين اجنحة (اوك) التي اخذت عملياً بالتباعد عن بعضها الآخر..

وقد حاول النظام من جانبه استغلال الظرف الذي يمر به (اوك) فعرض على أمينه العام جلال الطالباني بواسطة حمزة أغا ميرادولي معاودة المفاوضات فكان رد (اوك) هو الرفض لكنه أعرب في الوقت نفسه عن استعداده لوقف العمليات العسكرية في كردستان العراق في حال توجه الجيش العراقى الى الجبهة الشمالية (سوريا) وعن عزمه ارسال متطوعين من قواته للالتحاق بالثورة الفلسطينية [راجع الوثيقة رقم 42]. وبدلاً من أن يفي النظام بالتزاماته القومية على الجبهة الشرقية في مواجهة اسرائيل كما كان يعد في وسائل اعلامه فإنه وجه ثقل مآكنته العسكرية الى كردستان العراق وبدأ بالاستعداد لشن هجوم شامل على مواقع ومقرات (اوك) والذي تقرر أن يبدأ في تشرين الثاني 1978 بالتنسيق مع الجيش الايرانى في عملية اطلق عليها اسم (الفرسان الشجعان) تمتد من حلبجة وحتى حاج عمران على طول المناطق الحدودية في محافظتي السليمانية واربيل وكان مقرر أن يبدأ الفيلق الأول بقيادة اللواء الركن وليد محمود سيرت الذي حل محل الفريق الركن اسماعيل تايه النعمي في قيادة الفيلق الهجوم على أن تغلق الفرقة (28) الايرانية الجانب الايرانى من الحدود وقد وصل بالفعل المقر الجوال للفيلق الى رانية قبل بدء العمليات العسكرية واخذت وحداته بالتششد «في مناطق قرية من ساحة العمليات التي سيجري العمل فيها، وظلت تنتظر لمدة عشرة أيام، ولم يكن أحد يعلم أسباب هذا الانتظار، في الوقت الذي ظلت الظروف الجوية ملائمة بصورة يندر أن

تحدث في تلك المنطقة وفي فصل الشتاء بالذات، وما ان بدأت العمليات حتى تغيرت الظروف الجوية بصورة كاملة، فبعد أن كانت الأجواء ملائمة ومثالية، حيث استمرت السماء صافية رائعة لمدة عشرة أيام، اجتاحت المنطقة عاصفة ثلجية شديدة، وانخفضت درجات الحرارة الى أدنى مستوى لها، حيث وصلت الى مايقارب الـ (25) درجة تحت الصفر، وبينما كانت الوحدات تتجه الى اهدافها، كانت المشكلة الجديدة التي واجهت الأمرين هي كيفية المحافظة على الجنود في مثل تلك الظروف الصعبة التي لايمكن تحملها، فلقد كانت شدة الرياح تحمل معها كتلاً كبيرة من الثلج ترميها الى مسافات بعيدة احدثت ارباكاً شديداً بين الجنود، اضافة الى البرد الذي لايمكن تحمله، ولقد تم الغاء العمليات بصورة سريعة، وصدرت الأوامر للوحدات بالانسحاب الى معسكراتها، ولكن بعد ان تكبدت اعداداً من القتلى الذين طمرتهم العواصف الثلجية، ولم يعثر عليهم الا بعد انتهاء فصل الشتاء وذوبان الثلوج<sup>(3)</sup>.

وقد استمرت عمليات الجيش التي أحبطها الجنرال شتاء بالدرجة الأساس (9) أيام وشاركت فيها (50) طائرة هليكوبتر تقدمت فيها الوحدات العسكرية حتى وصلت الى مشارف قرية شينه التي تضم المقرات القيادية لـ (او ك) التي انتقلت سريعاً الى منطقة (ناوزنك) القرية من خط الحدود الدولية وهي منطقة محصنة عبارة عن واد تحيط به الجبال. وقد شكل فشل تلك العمليات نقطة تحول بالنسبة الى (او ك) الذي اعتبر ذلك الفشل نصراً حاسماً بالنسبة اليه لم يكن يتوقعه لاسيما وانها كانت أول معركة جبهوية بهذا الحجم يخوضها ضد قوات النظام منذ تأسيسه وان لم يكن قد تخللتها اشتباكات حقيقية.

وكان سقوط الشاه في 1979/2/11 قد عزز من ثقة (او ك) بنفسه وازاح عن كاهله عبء التنسيق العسكري الذي كان قائماً بين رئاستي أركان الجيشين العراقي والایراني. ومن الجدير بالذكر ان وفداً يمثل (او ك) ضم في عضويته الدكتور فؤاد معصوم وعادل مراد وأحمد بامرني قد التقى الامام الخميني في ضاحية نوفل ليشاتو قرب باريس يوم 13/10/1978 وابلغه استعداد (او ك) لوضع كافة امكاناته بما فيها العسكرية في خدمة الثورة كما قدم اقتراحاً بنقل وايصال السلاح الى انصار الامام داخل ايران لاشغال الجيش الايراني وانهاكه عسكرياً الا أن الامام الخميني شكرهم على ذلك قائلاً: «انشاء الله سوف تتحرر ايران قريباً وسألقاكم في طهران»<sup>(4)</sup>.

وسألهم عن مطالبيهم فكان جوابهم بأن سقوط الشاه بقدر ما هو مهم لكم فهو مهم لنا والاتحاد لا يريد شيئاً غير انتصار الثورة..

وكانت قوات (اوك) قد عادت الى منطقة نوكان الحدودية التي سبق وان اجليت عنها في عهد الشاه وقامت بنصب أول اذاعة لـ(اوك) فيها جرى شرائها من شركة سويدية بتمويل من الجماهيرية الليبية - مليون فرنك فرنسي تسلمها عادل مراد في باريس من مسؤول ليبي رفيع المستوى خصص جزء منها للاذاعة - والتي بدأت بالبث يوم 1979/3/21 باسم (صوت الاتحاد الوطني الكردستاني) باشراف من فاضل كريم أحمد (جعفر) عضو المكتب السياسي والدكتور خضر معصوم الذي تولى إدارة الجانب الفني فيها وبعد شهرين من ذلك التاريخ وعلى اثر اجتماعات عقدت في ناوزنك بين قيادة (اوك) ووفد من التجمع الوطني العراقي ضم في عضويته كل من عبد الجبار الكبيسي الأمين القطري لحزب البعث العربي الاشتراكي/قيادة قطر العراق (في حينها)، الدكتور فوزي الراوي عضو القيادة القومية للحزب المذكور، مهدي العبيدي عضو قيادة قطر العراق، عوني القلمجي، جواد دوش من الحركة الاشتراكية العربية وتقرر فيه تشكيل قيادة ميدانية للتجمع في ناوزنك وتغيير اسم الاذاعة الى (صوت الثورة العراقية) التي بدأت البث باللغتين العربية والكردية.

والى جانب ما تحقق لـ(اوك) من مكاسب استراتيجية على اكثر من صعيد فقد كان عليه أن يواجه تحدياً خطيراً من الداخل تمثل باعلان الحركة الاشتراكية الكردستانية الانفصال عنه في اذار 1979 ومع أن اغلب قادة وكوادر وأعضاء الحركة قد تضامن مع قرار قيادتها بالانسحاب من (اوك) الا أن قسماً آخر فضل البقاء والعمل ضمن اطاره وبنفس الاسم. وبذلك شكل استمرار وجود امتداد للحركة الاشتراكية الكردستانية ضمن تشكيلات (اوك) دفعاً معنوياً له عوضه ولو جزئياً عن انسحاب الكتلة الرئيسية للحركة منه. وكانت العلاقة بين (اوك) والحركة الاشتراكية التي اتحدت مع اللجنة التحضيرية للحزب الديمقراطي الكردستاني بقيادة الدكتور محمود عثمان لينتج عن اتحادهما الحزب الاشتراكي الكردستاني الموحد (حسك) قد اخذت بالانحدار الى مستوى الاشتباك المسلح والذي بدأ اثر قيام أحد قادة الـ(حسك) العسكريين وهو سيد كاكه سيد اسماعيل بمهاجمة مواقع (اوك) في اربيل في آب 1979. وقد جرت محاولات لتخفيف حدة التوتر بين الجانبين على هامش الاجتماعات التي عقدت أوائل

ايلول بين الحزب الديمقراطي الكردستاني الايراني (حدكا) بقيادة الدكتور عبد الرحمن قاسمलो والاحزاب العراقية (أوك) والحزب الشيوعي العراقي وال(حسك) مما مهد الطريق لعقد اجتماع ثانٍ بين الحزبين في قرية بنو خلف يوم 1979/9/4 مثل (أوك) فيه كل من فاضل كريم وعلي حويزي في حين مثل ال(حسك) حاجي حاجي ابراهيم تم الاتفاق خلاله على تواصل الاجتماعات بينهما لحل الخلافات العالقة عن طريق التفاهم والحوار وبما يعيد اجواء الثقة بين الجانبين الا أن النزاع سرعانما تجدد اثر قيام احد قادة (أوك) العسكريين وهو حمه حاج محمود آمر هريم شهرزور وهورمان بشن هجوماً مسلحاً يوم 1979/9/23 على مواقع قوات ال(حسك) بقيادة عثمان قادر منور وبدون علم قيادة (أوك) وذلك ثأراً للهجوم الذي سبق وأن قام به سيد كاكه سيد اسماعيل، وازداد التوتر أكثر بين الحزبين بعد دخول ال(حسك) في مفاوضات مع النظام الحاكم في بغداد حيث قام على اثرها كل من (أوك) والحزب الشيوعي العراقي بتقديم مذكرة مشتركة الى قيادة ال(حسك) طالباها فيها بقطع تلك المفاوضات وبحل الخلاف القائم مع (أوك) بالحوار والطرق السلمية والعمل معاً على اسقاط الدكتاتورية الحاكمة في العراق وقد حاول الدكتور محمود عثمان بعد حضوره جولة تفاوضية في بغداد. وفي اجتماع عقده مع جلال الطالباني بحضور جلال حاج حسين كلش ممثل الباسوك في قرية شينه اقناع الطالباني بالاشتراك في المفاوضات الجارية مع السلطة. وفي المقابل بذل الطالباني جهوداً مضنية من أجل اقناع الدكتور عثمان بقطع تلك المفاوضات فقد كانت قيادة (أوك) حريصة كل الحرص على افشالها وبأي ثمن.. بعد ذلك التقى الدكتور محمود عثمان بالدكتور فوزي الراوي عضو القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي الذي كان يقوم بزيارة الى المناطق المحررة في كردستان العراق قادماً من دمشق وبمندوب عن الحزب الشيوعي العراقي واطلعهم على سير المفاوضات التي جرت في بغداد والاسباب التي دفعت بحزبه لاجرائها وفي مقدمتها حسب تعليله خوف ال(حسك) من (أوك).

ولمواجهة المتغيرات السريعة على الصعد المحلية والداخلية والاقليمية دعت اللجنة القيادية ل(أوك) الى اجتماعات عاجلة عقدت في الناورنك في الفترة من 2-18/3/1980 حضرها معظم الكادر المتقدم وقدم جلال الطالباني خلالها تقريراً مفصلاً تناول فيه وضع (أوك) من الجوانب السياسية والتنظيمية كما تطرق المجتمعون الى آليات عمل القيادة ومهام وصلاحيات السكرتير العام بما يعزز من عمل (أوك) في المرحلة المقبلة وفي

ختم تلك الاجتماعات تم انتخاب مكتب سياسي جديد ضم في عضويته كل من:

1 - جلال الطالباي، سكرتير عام ل(اوك).

2 - سالار عزيز، كومله.

3 - فاضل كريم أحمد (جعفر)، كومله.

4 - الدكتور كمال خوشناو، الخط العريض.

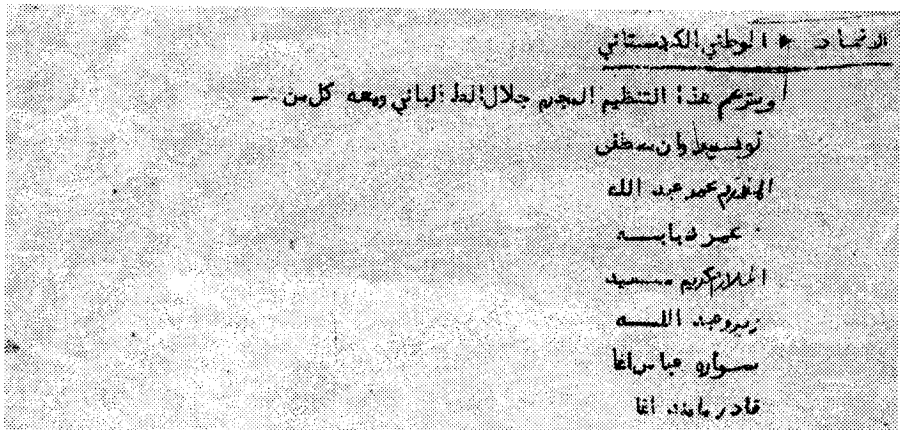
5 - عمر شيخموس، الخط العريض.

6 - جمال حكيم أغا، الحركة الاشتراكية.

7 - علي حويزي، الحركة الاشتراكية.

## ■ التشكيلات العسكرية ل(اوك)

اتخذت العمليات العسكرية التي قام بها بيشمركة (اوك) منذ اعلانه الكفاح المسلح ضد النظام الحاكم في بغداد خطأً يائياً تصاعدياً. اذ لم يحل عام 1980 حتى اصبحت تشكيلاته المسلحة اقوى مما كانت عليه في أي وقت مضى من حيث العدد والعدة ومساحة الانتشار الجغرافي التي امتدت الى ثلاث محافظات هي السليمانية وكركوك وأربيل وفي بعض الأحيان كانت مفارزه تصل الى مناطق في محافظتي ديالى وصلاح الدين، أما دهوك والموصل فقد تضاءل نشاطه العسكري في منطقتيهما بسبب الصراع المسلح مع البارتلي. وفيما يلي تقرير تفصيلي لمديرية الاستخبارات العسكرية العامة عن الحجم والتسليح والهيكل التنظيمي لقوات بيشمركة (اوك) مطلع عام 1980:





اولا - الهرم الاول

بأمر محمد حاج محمد كذا : منطقة عمله المخطط المحصور بين سيد صادق  
منطقة مضمونه : خورمال والأراضي الأيرانية . . . . . بين الفين الكرتات التالية :  
الكرتات الأولى : باصرة محمد بن محمد . . . . .  
الكرتات الثاني : باصرة أحمد بن محمد . . . . .  
الكرتات الثالث : باصرة محمد بن محمد . . . . .  
الكرتات الرابع : باصرة محمد بن محمد . . . . .  
الكرتات الخامس : باصرة محمد بن محمد . . . . .  
الكرتات السادس : باصرة محمد بن محمد . . . . .  
الكرتات السابع : باصرة محمد بن محمد . . . . .  
الكرتات الثامن : باصرة محمد بن محمد . . . . .  
الكرتات التاسع : باصرة محمد بن محمد . . . . .  
الكرتات العاشر : باصرة محمد بن محمد . . . . .  
الكرتات الحادي عشر : باصرة محمد بن محمد . . . . .  
الكرتات الثاني عشر : باصرة محمد بن محمد . . . . .  
الكرتات الثالث عشر : باصرة محمد بن محمد . . . . .  
الكرتات الرابع عشر : باصرة محمد بن محمد . . . . .  
الكرتات الخامس عشر : باصرة محمد بن محمد . . . . .  
الكرتات السادس عشر : باصرة محمد بن محمد . . . . .  
الكرتات السابع عشر : باصرة محمد بن محمد . . . . .  
الكرتات الثامن عشر : باصرة محمد بن محمد . . . . .  
الكرتات التاسع عشر : باصرة محمد بن محمد . . . . .  
الكرتات العشرون : باصرة محمد بن محمد . . . . .

١٧

سجل القاي وشخصي



اليوم الثاني

(١) أمرو صلاح جاسر، منطقة عملة ياران - ججمال - انجلر - سقو شلن يادى جم ريزان

وينا لغيرنا الكرتا الثاني : ----- :-

الكرتا الاول : يا مرة غريبى ----- عبيد العسكرى

الكرتا الثاني : يا مرة رفيق كرم الجاني

الكرتا الثالث : يا مرة برهان حسن ماما

(٢) ترتبط بهذه الكرتا الثاني التالي : ----- :-

مغزى : يا

مغزى : يا

مغزى : يا

مغزى : يا

مغزى : يا

اليوم الثالث

(١) يا مرة بكر حاج صغر منطقة عملة سردشت اليمانية - سردا اليمانية، خاى سردا اليمانية

سردا اليمانية - يا منى العفانية - يا منى العفانية - يا منى العفانية

الكرتا الاول : يا منى جمال، محمد خاى كرم

الكرتا الثاني : يا مرة صلاح رضى

الكرتا الثالث : يا مرة محمد مكرى القفيا (تسر)

الكرتا الرابع : يا مرة عبد الله حاج عزيز

الكرتا الخامس : يا مرة علي جواراني

(٢) ترتبط بهذه الكرتا الجوارا الثاني : ----- :-

مغزى : يا

مغزى : يا

مغزى : يا

مغزى : يا

مغزى : يا

مغزى : يا

مغزى : يا

مغزى : يا

مغزى : يا

مغزى : يا

مہرۃ محمود حسین شہق علی حسین جوارانی

مہرۃ بکر محمد

مہرۃ توری حمہ امین

مہرۃ بختیار

۱۰ الہیم الرابع

(۱) اترہ جمال علی بابہر و منڈی محلہ جبل اسوس - سردار شہ - دوکان و معاونہ زیدو محمد اللہ

و ترتیب - سہ اکڑاتہ التالیہ :-

کرتاجند حاجی مامداو

کرتاجند حاجی محمود حسن کروی

(۲) ترتیب سہ اکڑاتہ الفایز التالیہ :-

مہرۃ حسین کلانی

مہرۃ عبد اللہ - - - - -

مہرۃ قادر جاوہر حسین

مہرۃ عثمان جہان

مہرۃ حمہ امین

۱۱ الہیم الخامس

(۱) اترہ مصطفیٰ جاوہر منڈی محلہ جبل شہ داغ - سنگاو - تہہ حرمہ دستور رسول - درند

خان - تتردد قسم بن مہارہ - الہ قاطع فق مشور و ترتیب بہ اکڑاتہ التالیہ :-

کرتاجند درتوفیق (سامان) و تتردد الہ قاطع فق مشورہ کرتاجند مال کرم (خالد کرتاجی) و جمل

نی قاطع کلار - کرتاجی - بیار \*

کرتاجی کرم کلانی - قاطع پازان

کرتاجی جعفر منڈی محلہ داغ

(۲) ترتیب بہ الفایز التالیہ :-

مہرۃ عثمان جہی کرم (بختیار)

مہرۃ ناصر حاج عبد اللہ (ہیوا)

مہرۃ احمد حارس

مہرۃ لطیف عبد القادر (اللقب) (سالار)

مہرۃ مام صالح

مہرۃ حمہ امین

الاسماء  
اشهرهم المسماة  
اشهر علي بن ابي طالب (عليه السلام) منطقة عمله رتبة - ملكان - بيران - جده السطن  
بالبيان

مقره في جبل قنديل وترتبط به التكرات التالية

كرتقادر محمد احمد

كرتقادر حسين نام خليل

كرتقادر محمد خايات

كرتقادر كمال

(1) ترتبط به المقارن التالية :-

مقره سليمان خضر

مقره خاله احمد كاكه امين

مقره جلال خان

مقره كاكه احمد

مقره محمد خليل حاج

مقره علي قلبي

مقره عبد الرحمن محمد الله علي

مقره محمد احمد

الاسماء

مقره قادر ماهر اما منطقة عمله قنطرة دزه - رتبة - جبل اسوس وترتبط به المقارن

التالية :-

كرتقادر الدين شيخ حسن معاون امر السرم

كرتقادر محمد احمد

ترتبط بهم المقارن التالية

مقره سليمان محمد عباس مهران

مقره كريم محمد القادر

مقره علي محمد احمد

مقره محمد شيخ اسماعيل

الاسماء

(1) اشهر سواره عباس اما منطقة عمله رتبة - ملكان - بيران - جده السطن

المعارف - دالة رتبة - اشهر - سكرتير - اطراف كوسينجق وترتبط به التكرات التالية

هم معاون محمد

(2)

کرشمسرخ عمر نهی باله  
 کرشقی حسن احمد  
 کرشایراهم و س  
 کرت احمد بلود  
 کرت احمد دوشسنگ  
 کرت ملا حاجی ملا و س  
 کرتحمه حاجی عبد الله  
 کرتعاجی احمد حاجی سعید افا

هریم داکاری

(۱) آری ملازم عمر عبد الله منطقه عمله میل احیایه لغرات جماعه الاتحاد الوطنی فی  
 نوز و کله نوکان - توجله و ترتیبه الکرات التالیسه :-

کرشمسرخ ملا شمسرخ  
 کرشمسرخ الرحیم عبد الله رحیم  
 کرشعلی احمد قولس  
 کرشمسرخ ابراهیم اشسوان  
 کرشمسرخ کرخه احمد  
 کرتاحمد بهیوت

(۲) ترتیب اسم الفایز التالیسه :-

مقره کرخه قادر بارو  
 مقره کرخه علی حسن قلا و  
 مقره کرخه حمد مام حسن سیوس  
 مقره کرخه حمد امین رکنه

(۳) تدرج مفایز عمل حصوه سخته ضمن قاطع فقه من جماعه الاتحاد الوطنی و هی :-

مقره حمد سیوس

مقره فاسم فقی علی

مقره طاهر رشید کرکولکی

مقره رشید حمد احمد نابلرن (ملا ابراهیم)

مقره حمد احمد محبوب (حمه قله)

مقره مماند رحیم

مقره محمود سسنگلاری

وبعد نشوب الحرب العراقية الايرانية في 22 ايلول 1980 خف ضغط آلة النظام العسكرية في كردستان بانسحاب معظم تشكيلات الفيلق الأول من القاطع الشمالي الى القاطعين الأوسط والجنوبي من ساحة العمليات حيث كانت تدور رحى معارك طاحنة بين الجيشين العراقي والايрани وهذا ما مكن قوات البيشمركة من فرض سيطرتها على مناطق واسعة من الريف الكردستاني وخاصة في محافظة السليمانية مركز ثقل (اوک) مما شكل هاجساً لأجهزة النظام العسكرية والأمنية والحزبية التي اخذت تعاني من وطأة العمليات العسكرية للبشمركة رغم كل الاجراءات الاحترازية والصلاحيات الممنوحة لها والتي عكستها اجتماعات لجنة التنسيق الأمني في المحافظة [راجع الوثيقة رقم 43].

وكان (اوک) قد اصدر في بداية الحرب بياناً دان فيه هجوم النظام الحاكم في بغداد على ايران لكنه ما لبث أن ارسل رسالة شفوية الى قيادة النظام نقلها فاضل كريم أحمد العضو القيادي في (اوک) الى الشيخ محمد عبد الكريم الكسزاني رئيس الطريقة القادرية وصاحب تكيه في بغداد الذي أوصلها بدوره الى الجهة المعنية وجاء فيها «نحن مستعدون لوقف القتال طالما الجيش العراقي يقاتل جيشاً أجنبياً. حتى لايتهم الكرد بطعن الجيش العراقي من الظهر وهو يقاتل ويؤجل القتال الى مابعد الحرب»<sup>(5)</sup>. فكان رد قيادة النظام هو الرفض.. وكانت السلطات الايرانية قد احتجرت وجبتين من الاسلحة ارسلت الى (اوک) في العام 1980 و1981 عن طريق المطارات والموانئ الإيرانية هدية من سوريا (ثلاث آلاف قطعة) ومن ليبيا (عشر الاف قطعة) واشتملت على رشاشات كلاشنكوف ومدافع هاون وقاذفات (R.B.G) وصواريخ وذخيرة ومعدات عسكرية متنوعة وقد طالب بها جلال الطالباني عند اجتماعه مع وزير الدفاع الايراني آنذاك الدكتور مصطفى جمران خلال زيارة قام بها لطهران فكان جواب الدكتور جمران كما ينقله الطالباني بقوله «طالبته بها، فقال لي أنني وجدت لك حلاً، هل هي للبيع؟ وكان جوابي هو لا، قال: ان الذي يقاتل بها اما يصاب أو يقتل. قلت نعم، قال: اذا سأسلمها الى الحرس الثوري بدلاً من الذين يقاتلون بها»<sup>(6)</sup>.

وبعد أن تسلم الجنرال علي صياد شيرازي - اغتيل من قبل منظمة مجاهدي خلق في طهران عام 1999 - لمنصبه كقائد للمنطقة الشمالية الغربية (الحاذية للعراق) طلب أن يلتقي بمسؤولين من أوک فتشكل وفد لمقابلته ضم كل من الملازم عمر عبد الله وبكر الحاج

صفر وآزاد هورامي وخلال اللقاء اثار الوفد موضوع الاسلحة المحتجزة مع الجنرال  
 شيرازي فأجابهم بأن تحرير العراق ينطلق من أرومية (مقر قيادته) عبر تصفية قوات  
 وقواعد حدكا حتى الحدود العراقية وفي حال وصول القوات الايرانية الى تلك المرحلة  
 فسوف تقوم ايران بتسليم (او ك) اسلحة أكثر بكثير من تلك التي صودرت منه.. وفي  
 تلك الفترة وصل السيد عبد الحليم خدام نائب رئيس الجمهورية العربية السورية الى  
 طهران وكان من بين المواضيع التي بحثها مع القيادة الايرانية العلاقة مع (او ك) وضرورة  
 تحسينها كما توجه عبد الجبار الكبيسي الأمين القطري لحزب البعث العربي الاشتراكي/  
 قيادة قطر العراق. الذي كان يرافق الوفد السوري من طهران الى وادي ناوزنك يرافقه  
 وفد ايراني لاستطلاع الأوضاع هناك وتقييم موقف قيادة (او ك) وبعد رجوع الوفد الى  
 طهران قطعت السلطات الايرانية علاقاتها ب(او ك) والتي وصلت الى مستوى المواجهة  
 المسلحة اثر الاجتماع الذي عقد في توجله المقر الصيفي لجلال الطالباني في 15/9/  
 1982 بين كل من الدكتور عبد الرحمن قاسملو وجلال الطالباني وعزيز محمد سكرتير  
 الحزب الشيوعي العراقي والذي طلب فيه قاسملو من الحزب الشيوعي العراقي ومن  
 (او ك) تقديم مساعدة عسكرية لقواته التي كانت تتعرض لهجوم شامل من القوات  
 المسلحة الايرانية فوعد عزيز محمد بدراسة الطلب من قبل قيادة حزبه لكنه اعتذر فيما  
 بعد عن تلبيته في حين وافقت قيادة (او ك) على تقديم المساعدة وتم ارسال قوة من  
 البيشمركة برفقة الملازم عمر عبد الله الذي أرسل كخبير ومستشار عسكري لقيادة  
 (الحدكا) التي كانت تطلق على تلك القوة اسم قوات الدعم، الا أن الحملة العسكرية  
 الايرانية استطاعت من دحر قوات (الحدكا) واجبارها على التقهقر باتجاه الحدود العراقية  
 مما اضطر قاسملو الى نقل مقر مكتبه السياسي والمكاتب التابعة له الى داخل الأراضي  
 العراقية وشمل التعرض الايراني ايضاً مواقع قوات (او ك) التي قاتلت الى جانب قوات  
 (الحدكا) وقد دارت معارك عنيفة بين الجانبين في منطقة برزنجه في قاطع السليمانية  
 اسرت خلالها قوات او ك (18) من أفراد الحرس الثوري وبذلك دخل (او ك) في  
 صراعات مسلحة على عدة جبهات وفي آن واحد كان من أعنفها صراعه مع جبهة جود  
 والذي بدأ باشتباكات مسلحة مع قوات (الحسك) ثم تطورت الى قتال شرس مع باقي  
 أطراف الجبهة تركز في البداية في منطقة سهل اربيل، ثم اتسع ليشمل مناطق أخرى في  
 محافظتي اربيل والسليمانية.

وقد شارك الحزب الشيوعي في المعارك الدائرة وفي الحملات الاعلامية المتبادلة الى جانب أطراف جود الأخرى مما دفع ب(اوک) الى شن هجوم كاسح بقيادة نوشيروان مصطفى على مقراته القيادية في بشت اشان في 1983/5/2 [راجع الوثيقة رقم 44]. وفي غمرة ذلك الصراع المحتدم التحق الآلاف الجنود الهاريين من جبهات الحرب مع ايران بالمناطق الخاضعة لسيطرة (اوک) كما ازداد عدد المنضمين الى قواته مما ادى الى تضخم كل اقليم (هریم) من أقاليمه وهو الوحدة العسكرية التي تتشكل منها تلك القوات اضافة الى المصاعب التي اصبحت تعاني منها المناطق المحررة من حيث حاجتها الماسة الى ادارة قادرة على حل مشاكل المواطنين وادامة عجلة الحياة فيها لذلك تقرر الغاء نظام الأقاليم واستبداله بنظام المراكز (الملبنات) والملبند هو وحدة عسكرية وادارية متكاملة في منطقة جغرافية محددة ترتبط به عدة فرق عسكرية وتوجد فيه مستشفى ومحكمة وجهاز لاسلكي للاتصالات وتضم قيادته:

- 1 - مسؤول الملبند، (المشرف العام).
- 2 - المسؤول العسكري، يرتبط به قادة الفرق.
- 3 - المسؤول السياسي ويشرف على التنظيمات الحزبية العاملة في حدود مسؤولية الملبند.
- 4 - المسؤول الاداري والمالي.
- 5 - المسؤول الاجتماعي.
- 6 - المسؤول الاعلامي.

وبعد دراسة للمناطق المحررة تقرر تقسيمها في البداية الى:

- 1 - الملبند الأول، مقره في حاجي مامند ثم نقل بسبب قربه من جبهات الحرب العراقية / الايرانية الى منطقة قره داغ وترتبط به الفرق التالية:
- الفرقة (15) هورمان.
- الفرقة (11) شهرزور.
- الفرقة (31) برزنجه.
- الفرقة (33) سليمانیه.

- الفرقة (37) شهر باجير.

2 - الملبد الثاني مقره في سركلو وترتبط به الفرق التالية:

- الفرقة (21) كركوك.

- الفرقة (23) سورد اش.

- الفرقة (47) بيره مكرون.

- الفرقة (57) سر كرمه.

- الفرقة (51) كرمان.

- الفرقة (43) أسوس.

- الفرقة (68) مامنده.

- الفرقة (44) جكوج (المطرفة).

- الفرقة (61) جوتياران.

3 - الملبد الثالث مقره في (ورته) وترتبط به الفرق التالية:

- الفرقة (12) سوران.

- الفرقة (14) آكو.

- الفرقة (74) بالك.

- الفرقة (77) كردو.

- الفرقة (78) كاروخ.

- فرقة (كورش).

4 - الملبد الرابع ومقره، باليسان، ترتبط به الفرق:

- الفرقة (86) دشت هولير.

- الفرقة (83) هورمي.

- الفرقة (91) سفين.

- الفرقة (99) بتوين.

وفيما يلي تقرير لمديرية الأمن العامة يتضمن تفاصيل عن مراكز (او ك) ومسؤوليها





١- قبة ٥٧ أرضها بئر وروية احد الملتب رفحات مجل (الحج)  
 القديسي ١٠ مذهب عقائده فسه كانتات منقطه محلا ذكر الحافظ  
 والمناخه الحضر لا  
 ٢- قبة ١١ كركول أرضها ششم كركول مجل القديسي ٢٠-٢٠  
 نقائسه فسه كانتات منقطه علامه مجل الكركول  
 ٣- قبة ٢٢ أرضها بئر وروية احد الملتب رفحات مجل القديسي ٢٠-٢٠  
 كانتات كانتات منقطه علامه مجل القديسي ٢٠-٢٠  
 ٤- قبة ٧٧ بئر وروية احد الملتب رفحات مجل القديسي ٢٠-٢٠  
 القديسي ١٠ مذهب عقائده فسه كانتات منقطه محلا ذكر الحافظ  
 ٥- قبة ٩٤ مذهب أرضها فاده مذهب البند بئر القديسي (١٠ مذهب)  
 نقائسه م كانتات منقطه محلا ناوونق اهل سكر  
 ٦- قبة ١١ كاجا أرضها بئر وروية احد الملتب رفحات مجل القديسي ٢٠-٢٠  
 مذهب ٨٠ مذهب عقائده فسه كانتات منقطه محلا ذكر الحافظ  
 ٧- قبة ١١ مذهب أرضها بئر وروية احد الملتب رفحات مجل القديسي ٢٠-٢٠  
 نقائسه م كانتات منقطه محلا ناوونق اهل سكر  
 ٨- قبة ١١ مذهب أرضها بئر وروية احد الملتب رفحات مجل القديسي ٢٠-٢٠  
 نقائسه م كانتات منقطه محلا ناوونق اهل سكر  
 ٩- قبة ١١ مذهب أرضها بئر وروية احد الملتب رفحات مجل القديسي ٢٠-٢٠  
 نقائسه م كانتات منقطه محلا ناوونق اهل سكر  
 ١٠- قبة ١١ مذهب أرضها بئر وروية احد الملتب رفحات مجل القديسي ٢٠-٢٠  
 نقائسه م كانتات منقطه محلا ناوونق اهل سكر

المركز الثالث (اللبه ممتازة)

[illegible]

خمس من فضة اربعة

مستوفى به عالية هلال الطهري عالية في عصر المراكز الثالثة

تیره کی تیار سانه نهه قلع فرشتاد (ارسل)  
مخدوم الکنتور کیل نه شارد نه شیه به التمه انابه

ب (رقعه) ۹ گویستند

۷۲ - نقشه

۴۰۱۵۶۷۸۹

میں نے اسے

جميع الكتب المنسوبة إلى شيخنا العلامة السيد محمد باقر قزويني رحمه الله تعالى  
 التي كانت في حوزة آية الله العظمى في الدين آية الله العظمى في الدين آية الله العظمى في الدين

١- كتاب رتبة في بيان رتبة العلوم الشرعية

٢- كتاب في بيان رتبة العلوم الشرعية

٣- كتاب في بيان رتبة العلوم الشرعية

٤- كتاب في بيان رتبة العلوم الشرعية

٥- كتاب في بيان رتبة العلوم الشرعية

٦- كتاب في بيان رتبة العلوم الشرعية

٧- كتاب في بيان رتبة العلوم الشرعية

٨- كتاب في بيان رتبة العلوم الشرعية

٩- كتاب في بيان رتبة العلوم الشرعية

١٠- كتاب في بيان رتبة العلوم الشرعية

١١- كتاب في بيان رتبة العلوم الشرعية

١٢- كتاب في بيان رتبة العلوم الشرعية

١٣- كتاب في بيان رتبة العلوم الشرعية

١٤- كتاب في بيان رتبة العلوم الشرعية

١٥- كتاب في بيان رتبة العلوم الشرعية

١٦- كتاب في بيان رتبة العلوم الشرعية

١٧- كتاب في بيان رتبة العلوم الشرعية

١٨- كتاب في بيان رتبة العلوم الشرعية

١٩- كتاب في بيان رتبة العلوم الشرعية

٢٠- كتاب في بيان رتبة العلوم الشرعية

٢١- كتاب في بيان رتبة العلوم الشرعية

٢٢- كتاب في بيان رتبة العلوم الشرعية

٢٣- كتاب في بيان رتبة العلوم الشرعية

٢٤- كتاب في بيان رتبة العلوم الشرعية

٢٥- كتاب في بيان رتبة العلوم الشرعية

٢٦- كتاب في بيان رتبة العلوم الشرعية

٢٧- كتاب في بيان رتبة العلوم الشرعية

٢٨- كتاب في بيان رتبة العلوم الشرعية

٢٩- كتاب في بيان رتبة العلوم الشرعية

٣٠- كتاب في بيان رتبة العلوم الشرعية

٣١- كتاب في بيان رتبة العلوم الشرعية

٣٢- كتاب في بيان رتبة العلوم الشرعية

٣٣- كتاب في بيان رتبة العلوم الشرعية

٣٤- كتاب في بيان رتبة العلوم الشرعية

٣٥- كتاب في بيان رتبة العلوم الشرعية

٣٦- كتاب في بيان رتبة العلوم الشرعية

٣٧- كتاب في بيان رتبة العلوم الشرعية

٣٨- كتاب في بيان رتبة العلوم الشرعية

٣٩- كتاب في بيان رتبة العلوم الشرعية

٤٠- كتاب في بيان رتبة العلوم الشرعية

## ■ كونفرانسات الكوملة

### 1- الكونفرانس الأول:

عقدت الكوملة كونفرانسها الأول في ايار 1981 في قرية مالموس في منطقة ناوزنك بحضور 185 مندوب وتم فيه اتخاذ العديد من القرارات من بينها:

- الاقرار رسميا بانضمام الكومله الى (اوك).

- اقرار برنامج العصبة.

- انتخاب قيادة جديدة ضمت كل من:

1 - نوشيروان مصطفى أمين سكرتير عام.

2 - فريدون عبد القادر فرج، نائب السكرتير العام.

3 - حكمت محمد كريم (ملا بختيار).

4 - اوات عبد الغفور.

5 - اسو نوري.

6 - الملازم عمر عبد الله.

7 - جمال علي باير (قتل في اشتباك مع الـحسك) عام (1981).

8 - د. كمال فؤاد.

9 - علي جمجمالي.

10 - عمر سيد علي.

### 2 - الكونفرانس الثاني:

عقدت الكوملة كونفرانسها الثاني في اب 1982 في قاعة الشهيد شهاب في ناوزنك بحضور 222 مندوب وأختتم المؤتمر أعماله بانتخاب القيادة الجديدة التي تالفت من:

1 - نوشيروان مصطفى. سكرتير عام.

2 - د. كمال خوشناو.

3 - فريدون عبد القادر.

4 - عمر السيد علي.

5 - حكمت محمد كريم (ملا بختيار).

6 - جمال طاهر رشيد.

7 - علي بجكول.

وعلى هامش الكونفرانسين الأول والثاني برزت ثلاث اتجاهات داخل العصبة هي:

1 - خط جماعة السجن: ويضم المجموعة التي قضت فترات محكومية في سجون النظام وبعد خروجها والتحاق افرادها بالثورة بدأ الخلاف يدب بينها وبين قيادة الكوملة (لجنة الاقاليم) التي كانت تصر على التمسك بما أسمته (خط الشهيد ارام) في حين اعتبر من اصطلح عليهم بجماعة السجن انهم يمثلون ما اطلقوا عليه اسم (خط الشهيد شهاب) أول سكرتير للكوملة وهم يعتبرون انفسهم أجدر من غيرهم بالمراكز القيادية في التنظيم لكونهم عاصروه منذ بداياته وتحملوا في سبيل ذلك معاناة السجون والمعتقلات الرهيبة كما أن رموزهم بالاساس كانوا اعضاء في القيادة قبل اعتقالهم. لذلك فمن حقهم الطبيعي أن يعودوا الى ما كانوا عليه ومن ابرز من يمثل هذا الخط فريدون عبد القادر، ثاوات عبد الغفور، جبار فرمان، اسو نوري، علي خر.

2 - الخط المندك في شخص جلال الطالباني. ويعتبر هذا الخط ان شرعية الكادر القيادي مستمدة من شخص القائد جلال الطالباني بما يمثله من رمز لحركة التحرر الوطني الكردية ويعتبر هذا الجناح نفسه بأنه المنبع الذي رقد كافة التيارات داخل الكوملة بالكوادر ويؤكد قادته بأنهم الورثة الشرعيون لخط الشهيد ارام ويقف على راس هذا الخط نوشيروان مصطفى.

3 - الخط الداعي الى عراقية التنظيم: ويقوده نجم الدين عزيز (سالار) وانظم اليه لاحقاً الملا بختيار وهناك اتهامات توجه الى هذا الخط من قبل الأجنحة الأخرى في الكوملة فهي تصف رموزه بالميوعة وعدم الثبات والاستعداد للمساومة. وقد فشل هذا الخط بالنتيجة في تطبيق اطروحاته الداعية الى تشكيل تنظيم ماركسي على مستوى العراق، فقد جاءت مقررات الكونفرانس الثاني لتعزز من كردستانية

الكوملة بدلاً من تعميمها على العراق بأسره.

### 3 - الكونغرفانس الثالث:

جرى عقد الكونغرفانس الثالث لعصبة كادحي كردستان في تموز 1984 في قرية (كاني سيو) في جبل بيره مكرون بحضور (287) مندوب و(11) عضو مراقب.

وقد حضر مراسيم افتتاح الجلسة الأولى جلال الطالباني الذي القى كلمة بالمناسبة كما حضرها د. عبد الرحمن قاسملي و ابراهيم علي زاده ممثلاً عن منظمة كردستان للحزب الشيوعي الايراني والقى كل منهما كلمة بالمناسبة.

وكان المؤتمر قد استعرض في جلساته التي استمرت عدة أيام:

1 - التقرير السياسي الذي تلاه سكرتير العصبة نوشيروان مصطفى.

2 - تقرير مكتب التنظيم المركزي.

وفي ختام اعمال الكونغرفانس اعيد انتخاب القيادة بعد أن اضيف اليها عد من مسؤولي تنظيمات الداخل السرية وفي مقدمتهم عبد الله رسول علي (كوسرت) وكذلك كل من د. خسرو الخال والمهندس عمر فتاح ودليز أحمد شكري كاعضاء احتياط في القيادة. هذا وتشكل الهيكل التنظيمي للكوملة منذ العام 1982 على النحو التالي:

1 - الخلية وتتكون من (3-4) اشخاص بضمنهم مسؤول الخلية.

2 - الخلية الراسية: تتالف من (2-3) من مسؤولي الخلايا.

3 - قول (صف): ويتالف من عدة خلايا رأسية.

4 - الكرت: يتكون من مسؤولي الصفوف.

5 - ريك خراو (المنظمة): وتضم عدة كراتات وقد قسمت كردستان العراق الى أربع منظمات ومسؤول كل منظمة هو عضو في قيادة الكوملة (ناوندي كومله).

### ■ اتحاد ثوري كردستان

من التطورات الهامة التي شهدتها (اوك) على الصعيد الداخلي اندماج الخط الذي يمثل الحركة الاشتراكية الكردستانية مع الخط العريض في تنظيم واحد اطلق عليه اسم

اتحاد ثوري كردستان (شورش شكيران) وذلك في اب 1983 وتشكلت قيادة اتحاد ثوري كردستان (ناوندي شورش شكيران) من:

1 - عمر مصطفى امين (عمر دبابه).

2 - جمال حكيم اغا.

3 - الدكتور فؤاد معصوم.

4 - الدكتور خضر معصوم.

أما الهيكل التنظيمي لاتحاد ثوري كردستان فكان على النحو التالي:

1 - الخلية: وتتألف من 3-4 اشخاص.

2 - الخلية الرئيسية: تتشكل من عدد من مسؤولي الخلايا.

3 - اللجنة المحلية: وتتكون من عدد من الخلايا الرئيسية.

4 - لق (الفرع): ويتكون من عدة لجان محلية ومسؤول اللق عضو في قيادة شورش شكيران.

- 1 - لقاء جلال الطالباني مع صحيفة شيحان الاردنية المنشورة في صحيفتي (الاتحاد، خبات) وقد نشرت الحلقة الأولى من المقابلة في شيحان في 10/6/1995.
- 2 - اللواء الركن وليد محمود سيرت: من الضباط اللامعين في الجيش العراقي، عضو المكتب العسكري القطري لحزب البعث الحاكم وكان في الوقت نفسه على علاقة تنظيمية سرية بقيادة قطر العراق التابعة للقيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي في دمشق. اعدم في آب 1979 اثر تسلم صدام السلطة في 16 تموز 1979 بعد ان اتهم بالمشاركة في محاولة انقلابية يقودها عدد من أعضاء مجلس قيادة الثورة والقيادة القطرية للحزب الحاكم.
- 3 - البناء المعنوي للقوات المسلحة العراقية، ص 153.
- 4 - صحيفة الاتحاد، ع 322، في 11/6/1996.
- 5 - لقاء جلال الطالباني مع صحيفة شيحان الأردنية الحلقة الأولى، 10/6/1996.
- 6 - مجلة الوسط، ع 356، في 23/11/1998.



## الفصل السابع عشر

### **مفاوضات ١٩٨٣**

- عراب المفاوضات.
- الفيتو التركي.
- راية الثورة (اللاي شورش).
- تحالفات جديدة.



## ■ عزاب المفاوضات

طرحت فكرة المفاوضات بين (اوک) والنظام الحاكم في بغداد لأول مرة من قبل الدكتور عبد الرحمن قاسمىلو الأمين العام للحزب الديمقراطي الكردستاني الايراني (حدکا) وذلك خلال الاجتماعات الاعتيادية التي كانت تعقد بينه وبين قيادة (اوک) وكان قد ناقش الفكرة ذاتها قبل ذلك مع قيادة الحزب الشيوعي العراقي.. وقد جاء طرح الدكتور قاسمىلو في وقت كان فيه النظام قد تعرض لسلسلة من الهزائم على جبهات الحرب مع ايران وذلك في معارك الشوش ودزفول في اذار 1982 وفي معارك خرمشهر الحاسمة في نيسان من نفس العام وكانت من اكبر الهزائم التي مني بها حتى ذلك التاريخ..

ولم يكن تقبل فكرة المصالحة مع نظام البعث الحاكم الذي ارتكب كل ما ارتكبه من فضائع بحق الشعب العراقي والكردى منه بالذات بالأمر الهين والبسيط بالنسبة الى (اوک) وقيادته فقد كان ذلك يعني فيما يعنيه استعداد كافة قوى المعارضة العراقية واعطاء المبرر لـ(جود) لتزيد من موقفها المتشدد من (أوک) كما ان خطوة من هذا القبيل ستجلب المزيد من العداء الايراني له اضافة الى انها ستكون السبب في قطع المساعدات السورية والليبية عنه الا أن قيادة (اوک) قدرت في المقابل بأن النظام يعيش اضعف حالاته منذ بدء الحرب وهذا ما سيمكنها من انتزاع اقصى ما يمكن من التنازلات والحقوق منه.. وقد انحاز الى هذا الراى معظم الكادر القيادي الذي ساهم عامل آخر في تحييد الفكرة لديه وهو عزم القوات الايرانية دخول الاراضي العراقية بعد ان استطاعت من ازاحة معظم قوات النظام من اراضيها التي احتلت وهو ما كان اوک يرفضه تماماً آنذاك لأسباب عبر

عنها جلال الطالباني بالقول «اننا لانوافق على الاحتلال الايراني للعراق لسببين: الأول هو أنه في حال قيام نظام اسلامي في العراق شبيه بايران ستكون بين حجري رحي ونسحق. والثاني، لأننا علمانيون، وكنا يساريين في ذلك الوقت أكثر من الوقت الحالي، وكان لنا جناح كبير يتبنى الماركسية اللينينية، وجناح آخر يتبنى الاشتراكية لهذه الاسباب وافقنا على المبادرة وقبلنا الحوار مع الحكومة العراقية»<sup>(1)</sup>.

وبعد موافقة اللجنة القيادية ل(او ك) على الفكرة من حيث المبدأ باشر الدكتور قاسم لوجهد الوساطة وعن طريقه طلبت قيادة النظام من (او ك) ان يحدد ما يريد فجاء الرد بأن مطالبه تتمحور بثلاث نقاط رئيسية هي: -

1 - عقد تحالف استراتيجي بين القوميتين العربية والكردية على مستوى الشرق الأوسط.

2 - اتفاق مرحلي في اطار وحدة الدولة العراقية يتضمن اعترافاً من قبل النظام بالحكم الذاتي الحقيقي لكردستان العراق على أن ترتبط المالية والدفاع الخارجي بالمركز. ويشمل هذا الاتفاق: - المناطق المرحلة.

- المناطق الكردية التي وضعت خارج اطار الحكم الذاتي الذي اعلنه النظام في آذار 1974.

- ابعاد اجهزة النظام الامنية عن المنطقة الكردية.

3 - اتفاق جزئي لوقف اطلاق النار بين الجانبين لافساح المجال للمفاوضات.

وقد حدد النظام موقفه من النقاط آنفة الذكر وعلى النحو التالي:

بالنسبة الى النقطة الأولى فان الموضوع بحاجة الى دراسة ووقت، والثانية يترك أمرها للمفاوضات والثالثة فانه حاضر للتنفيذ الفوري لها.. بعد ذلك طلب النظام من الدكتور قاسم لوجهد ان يرتب لقاء يضم ممثلين عنه وعن (أو ك) وتقرر أن يتم اللقاء في مقر قيادة (الحدكا) في قرية (كورشين) وذلك في 13/10/1982، حضره من جانب (او ك) كل من جلال الطالباني ونوشيروان مصطفى، ومن جانب النظام ثلاثة من كبار ضباط المخابرات العامة وهم:

1 - العقيد الركن خليل محمد شاکر (أبو أحمد) مساعد رئيس جهاز المخابرات العامة.

2 - العقيد احسان محمد الديري (ابو عدي) مدير فرع المخابرات العامة في كركوك.

3 - العقيد أبو محمد مدير فرع المخابرات العامة في اربيل.

وقد ابلغ العقيد خليل محمد شاكر قادة (او ك) بأن مهمته هي نقل الآراء والمقترحات وليس التفاوض وان المفاوضات سوف تبدأ عندما يأتي وفد من (او ك) الى بغداد كما ابلغ العقيد خليل وفد (او ك) بان هناك مفاوضات جارية مع البارتني وان في النية التفاوض مع الحزب الشيوعي ايضاً، وبعد انتهاء مهمة الضباط الثلاث عادوا ادراجهم من حيث أتوا، وعلى الاثر بعث جلال الطالباني برسالة الى عزيز محمد السكرتير الأول للحزب الشيوعي العراقي ابلغه فيها بما حصل كما طلب منه ابلاغ البارتني ايضاً بذلك.

وفي 1983/2/13 جاء نفس الضباط الثلاثة عن طريق قيادة ال(حدكا) الى مقر المكتب السياسي ل(او ك) هذه المرة في الناوزنك بعد أن قطعوا المسافة لعدة ساعات سيراً على الثلج. وكان النظام يرغب بعقد اللقاء في مكان آخر الا أن قيادة (او ك) اصررت على عقده في مقرها. وقد كرر العقيد خليل محمد شاكر ما قاله في المرة السابقة من أن مهمته والوفد المرافق له ليس التفاوض وانما نقل وجهات النظر واصر على ان يتوجه جلال الطالباني الى بغداد للقاء صدام حسين لكي يمكن حل كل المشاكل العالقة..

واعاد ابلاغ قيادة (او ك) بأن هناك اتصالات مستمرة مع البارتني وبعد رجوع الوفد قام جلال الطالباني ايضاً بارسال رسالة تتضمن جملة ما دار مع ممثلي النظام الى كريم أحمد الداود عضو المكتب السياسي مسؤول اقليم كردستان للحزب الشيوعي العراقي جاء ذلك في وقت كان النظام يضغط بقوة على اطراف جبهة جود عسكرياً من أجل حملها على فتح باب المفاوضات معه.. بعد ذلك جرى تبادل الرسائل بين قيادة (او ك) ومسؤولي النظام مما ساهم في تهيئة الأرضية المناسبة للبدء بالمفاوضات المباشرة وعلى الأثر توجه فريدون عبد القادر فرج عضو اللجنة القيادية ل(او ك) الى بغداد حيث التقى بكل من برزان التكريتي رئيس جهاز المخابرات العامة آنذاك وطارق عزيز وزير خارجية النظام في حينها ومسؤول مكتب حركات التحرر التابع لمجلس قيادة الثورة الذي بادره في لقائهما الأول بالقول: «نحن لن نسقط لأن العالم كله معنا في الحرب ضد ايران، وسيأتي يوم وتنتهي هذه الحرب، فاذا جئتم اليوم للاتفاق معنا فستقدمون بذلك جميلاً لنا لن ننسأ لكم ابداً، اما اذا اصررتم على مواصلة القتال ضدنا، فان الجيش الذي اعدناه لحرب ايران سوف نزجه لقتالكم.. وليكن في معلومكم بأننا سنعطيكُم سنة من

وقتنا ومئة ألف قتيل لكننا سنبيدكم ونزلزل الأرض من تحت أقدامكم».

فاجابه فريدون: «تهديداتكم هذه لن تخيفنا، فحين بدأنا كفاحنا المسلح لم نكن نتجاوز اصابع اليدين، وبرغم كل اجراءات العنف التي مارستموها ضدنا نحن وخلال بضع سنوات قد ازداد عددنا الى عدة الاف حتى اضطررتم أن تجلسوا معنا على طاولة المفاوضات»<sup>(2)</sup>.

وبعد عودة فريدون عبد القادر من جولته في بغداد والتي كانت استطلاعية في اهدافها الى مقر (او ك) في ناوزنك قررت القيادة ارسال وفدها المفاوض الى بغداد وقد تم ابلاغ قيادة (حدكا) بالقرار من قبل وفد من (او ك) ضم كل من نوشيروان مصطفى وعمر عبد الله ومصطفى جاورش زار كورشير والتقى بعبد الله حسن زاده عضو المكتب السياسي والأمين العام لـ(حدكا) لاحقاً، وذلك لغيباب الدكتور قاسملي الذي كان حينها في باريس فتوجه حسن زاده اثرها الى كركوك والتي كانت مقرراً لأجهزة النظام الأمنية والعسكرية والحزبية في المنطقة الشمالية لابلاغ مسؤولي تلك الاجهزة بذلك لا يصاله الى قيادة النظام في بغداد التي عاد اليها على جناح السرعة الدكتور قاسملي ليعقد عدة لقاءات مع كبار مسؤولي النظام ومنها توجهه الى مقر جلال الطالباني الجديد في قرية زيخان في منطقة خوشناو في محافظة اربيل حيث عقد اجتماعاً مع اعضاء المكتب السياسي لـ(او ك) الذي تجمعوا هناك، وفي بداية الاجتماع استعرض قاسملي نتائج اتصالاته في بغداد وخلال حديثه توجه بسؤالين الى الحضور كان لكل منهما مغزى الأول هو «هل انتم تعرفون مع من تتفاوضون؟ والثاني: هل تعرفون ماتريدون»<sup>(3)</sup>. ثم انتقل بعدها الى بغداد لترتيب سفر وفد (او ك) المفاوض اليها..

وفي بداية شهر كانون أول 1983 هبطت طائرتا هلكوبتر في زيخان وهما تقلان الدكتور قاسملي واحد كبار ضباط جهاز المخابرات ويدعى (ابو سرحان) حيث تم الاتفاق على الترتيبات النهائية لسفر الوفد وقبل مغادرته الى بغداد اصدرت قيادة (او ك) بقرية فورية الى كافة تشكيلات البيشمركة والمراكز التنظيمية ومنظمات الكومله وفروع اتحاد ثوري كردستان تعلمهم فيها بوجوب الوقف الشامل لاطلاق النار مع قوات النظام وبدوره أصدر صدام حسين أمراً مماثلاً الى كافة القطاعات العسكرية في المنطقة الشمالية..

وقد استقبل وفد (او ك) عند وصوله بغداد استقبلاً حاراً من قبل مسؤولي النظام

مدنيين وعسكريين وخصصت لاقامته احد القصور (دار ضيافة) التابعة لرئاسة المخابرات العامة التي اوكلت اليها مسؤولية الترتيبات المتعلقة بالمفاوضات وكان الوفد يتألف من:

1 - جلال الطالباني، رئيساً.

2 - فريدون عبد القادر.

3 - عمر عبد الله.

4 - الملا بختيار.

5 - الدكتور خضر ملا معصوم.

6 - عمر عزيز.

اما وفد النظام فقد تألف من:

1 - طارق عزيز، وزير الخارجية، رئيساً.

2 - الفريق أول عبد الجواد ذنون، رئيس اركان الجيش.

3 - الفريق هشام صباح الفخري، مدير المخابرات العامة وكان قد تولى المنصب لتوّه خلفاً لبرزان التكريتي.

4 - سعدي مهدي صالح، أمين سر فرع الشمال للحزب الحاكم.

5 - العميد الدكتور فاضل البراك، مدير الأمن العام.

وكانت الجولة الأولى من المفاوضات قد بدأت يوم 1983/12/10 في مقر مديرية المخابرات العامة في شارع دمشق قرب جسر الحر تم فيها تناول المواضيع التالية:

1 - تطبيع الأوضاع في منطقة كردستان العراق.

2 - صلاحيات مؤسسات الحكم الذاتي.

3 - الحدود الجغرافية لمنطقة الحكم الذاتي.

4 - حصّة الأكراد في مؤسسات الحكم المركزية.

وقد شهدت الجلسة الأولى من المفاوضات مشادة حادة بين كل من جلال الطالباني وطارق عزيز عندما جرى التطرق الى موضوع جامعة السليمانية المنقولة الى اربيل (جامعة صلاح الدين) حيث اقترح الطالباني ابقاءها في مكانها الحالي واستحداث جامعة جديدة في السليمانية باسم (جامعة كردستان) فاعلن وفد النظام المفاوضات عن

موافقته على الاقتراح على أن ينفذ بعد انتهاء الحرب لينبري بعدها رئيس اركان الجيش الفريق عبد الجواد ذنون بالقول: «أن الحل الأفضل هو أن يذهب جلال الطالباني الى صديقه معمر القذافي ويجلب منه الأموال ويبنى الجامعة»، فرد طارق عزيز من مكانه بالقول «والله الذي يذهب بعد الحرب ويتصل بالأجانب نقطع راسه»<sup>(4)</sup>.

أما رد فعل الطالباني فكان كما جاء على لسانه بقوله «صعقت وجمعت حاجاتي وادرت الكرسي الجالس عليه، وبعد أن أكمل طلب مني الحديث. فقلت لا أستطيع، سأل: لماذا؟ أجبت: يبدو أننا محاصرون وأسرى، ثم ما الحاجة الى هذا الكلام؟ فرد: يا أخي انني اتشاقى (أمزح) وانتم ايضاً تقولون البعث الفاشي. وكان ردي هو أننا نقول البعث الفاشي وانتم تطلقون النكات على الأكراد ولكن خارج المحادثات والجلسات، قال: اسحب كلامي قلت لا اقبل. وطلب شطب ذلك من محضر الجلسة ورفضت ايضاً، وقال يا اخوان اعتذر. عندها دس لي الشهيد قاسمelo ورقة يقول فيها انني حملت المسألة أكثر من اللازم فقبلت الاعتذار»<sup>(5)</sup>.

وقد اسفرت تلك الجولة عن الوصول الى تفاهم مشترك حول العديد من القضايا موضع البحث جرى بعدها تنظيم لقاء مع صدام حسين في القصر الجمهوري حضره اعضاء وفد (او ك) اضافة الى عراب المفاوضات د. قاسمelo، كما حضر اللقاء كل من عزة الدوري وطارق عزيز وهشام صباح الفخري، وقد شكر صدام الطالباني في البداية على مواقفه قائلاً: «لقد سجلت بهذا الموقف فضلاً على الوطن وعلى البعث. على الوطن لأن الوطن يتعرض لخطر وعلى البعث لأننا في ازمة تدق الأبواب، ورغم ذلك أتيتم الينا وهذا الشيء لا أنساه، لذا - والكلام لصدام - سأعطيك شيئاً يرفع رأسك أمام أكراد العراق وايران»<sup>(6)</sup>، و اضاف ايضاً «لقد قرأت جميع محاضر الجلسات ووجدت جدية في المحادثات انكم تسيرون فعلاً نحو الاتفاق. حتى غضبكم أثناء المناقشات دليل على جديتكم. انا موافق على كل المواضيع المطروحة فيما عدا مسألة كركوك. فلا اقول ان كركوك مدينة غير كردية، ولا أقول انها عربية. وحتى لو ظهر بعد اجراء الاحصاء ان اغلبية سكانها من الأكراد فانا اصر على تسميتها بمدينة عراقية يتمتع جميع العراقيين بخيراتها وثرواتها. فالشعب الكردي لكي لاتضيع كركوك من ايديهم فانهم لا يفكرون بالانفصال، والعرب لكي يرضوا الأكراد سوف لن يقفوا بوجه اقرار حقوقهم»<sup>(7)</sup>. ثم استطرد قائلاً: «انتم ستصبحون جزءاً منا ونحن جزء منكم، نشكل معاً الحالة العراقية



الواحدة نحكم معاً، نعيش معاً، نموت معاً»<sup>(8)</sup>، وكان بذلك يشير الى ما تم الاتفاق عليه خلال جلسات التفاوض بخصوص مشاركة قوات (أوك) في القتال ضد ايران على جبهات الحرب في الشمال والذي عبر عنه جلال الطالباني بالقول: «اتفقنا على اغلب النقاط وحتى قبل صياغة البيان السياسي اعلنا استعدادنا، للدفاع عن ارض الوطن والوقف ضد الغزو الايراني للعراق وضد اي غزو اجنبي لبلادنا»<sup>(9)</sup>، وقد حاول صدام أن يلزم وفد (أوك) بما تعهد به عندما طلب من جلال الطالباني أن يعلن بنفسه عن الاتفاق من إذاعة وتلفزيون بغداد إلا أن الطالباني تنصل من الموضوع بلباقة قائلاً «صحيح أنا أمين عام الاتحاد الوطني الكردستاني، لكن صلاحياتي تنحصر في دعوة أعضاء اللجنة القيادية إلى الاجتماع واتخاذ القرار، فإذا تساوت الأصوات سيكون صوتي عامل ترجيح لاتخاذ أي قرار، لذا فأنا لا أملك صلاحية التوقيع إنما علي أن أرجع لاستشير رفاقي واستأنس بأرائهم»<sup>(10)</sup> وكانت اللجنة القيادية لـ(أوك) قد خولت وفدها المفاوضات قبل أن يتجه إلى بغداد صلاحية التوقيع علي أي اتفاق يراه مناسباً، وعشية سفر الوفد يقول نوشيروان مصطفى «طلبت من مام جلال أنه إذا توصل إلى اتفاق علي الأطر العامة للمسائل المطروحة إن يتوكل على الله ويوقع الاتفاق. لكن مام جلال قال لي: لو قطعوا ذراعي من الكتف لن أوقع الاتفاق. فقلت له: اذن لماذا تذهب إلى هناك؟ رد قائلاً: انتم ترغموني علي الذهاب»<sup>(11)</sup>.

وفي ختام الجولة الأولى من المفاوضات تم الاتفاق على تشكيل لجنة مشتركة باسم (لجنة التنسيق) مقرها في كركوك وتتفرع منها لجان فرعية. وهي تتألف من ممثلين عن (أوك) وحزب البعث الحاكم والأجهزة الأمنية. وقد مثل (أوك) في لجنة التنسيق المركزية كل من:

1 - عمر عزيز

2 - المهندس علي حسين حسن(شوان)، قُتل في وقت لاحق.

أما ممثلين النظام فهم:

1 - سعدي مهدي صالح

2 - العقيد الركن صالح محيسن، (من ضباط الاستخبارات العسكرية).

وكانت مهمة اللجنة مراقبة وقف إطلاق النار وتنظيم الاتصال بين الجانبين ومعالجة

الحالات الطارئة والمستعجلة. بعد ذلك عاد جلال الطالباني وأعضاء الوفد المرافق إلى مقراتهم في المناطق الخاضعة لسيطرتهم في كردستان العراق لتنهال بعدها مساعدات النظام المالية والعينية على (أوك) عدا وجبات السلاح التي تريث النظام في تسليمها قبل أن يتأكد من جدية قيادة (أوك) في الاتفاق معه، وكان موضوع الأسلحة من بين جملة من النقاط التي تم التطرق إليها في الرسائل المتبادلة بين طارق عزيز وجلال الطالباني [راجع الوثيقة رقم 45].

والى جانب ذلك فقد واجهه مفاوضات (أوك) مع نظام كنظام البعث الحاكم في بغداد وكما كان متوقعاً معارضة عنيفة من-جانب الكثير من كوادرو وأعضاء (أوك) أولاً «حتى إن بعضهم ترك صفوف الاتحاد نهائياً بل لم يكتفوا بهذا وإنما هاجموا بشراسة واصدروا بيانات اتهموه فيها بالاستسلام»<sup>(12)</sup>، ومن قوى المعارضة العراقية ثانياً ومنها جبهة جوقد التي قررت طرد (أوك) من صفوفها وأصدرت بياناً في 1983/12/25 بعنوان (حول المفاوضات المذلة التي أقدم عليها الاتحاد الوطني الكردستاني مع النظام الفاشي العميل في بغداد)، وكذلك جبهة جود الخصم اللدود ل(أوك) التي اصدرت هي الأخرى بياناً في 1984/1/14 بعنوان (لتقبر اتفاقية صدام / الطالباني المذلة). ومن الدول الإقليمية ثالثاً كإيران التي كان جزء من أراضيها حتى ذلك التاريخ محتلاً من قبل النظام، ومن قوى وأحزاب كردستانية مختلفة رابعاً [راجع الوثيقة رقم 46].

ولم يقتصر اثر خروج (أوك) من خندق المواجهة مع النظام على ردود الفعل المذكورة وإنما كانت له تداعياته على الأرض أيضاً مما استدعى من جميع أطراف الصراع أن تعيد ترتيب أولوياتها، ومنها النظام الذي بادر إلى عقد اجتماع موسع لمدراء أمن المحافظات الشمالية [راجع الوثيقة رقم 47] لمعالجة الموقف واتخاذ ما يلزم.

وبناءً على طلب قيادة النظام باستئناف المفاوضات اجتمعت قيادة (أوك) في 1/16/1984 وقررت تسمية أعضاء وفدها المفاوض الذي تقرر ارساله إلى بغداد والذي تألف من:

1 - الدكتور فؤاد ملا معصوم، رئيساً.

2 - نوشيروان مصطفى.

3 - فريدون عبد القادر فرج.

4 - الملازم عمر عبد الله.

5 - عمر عزيز.

6 - الملا بختيار.

وفي يوم 1984/1/24 انتقل الوفد من دوكان بطائرة هليكوبتر كان على متنها العقيد إحسان محمد الديري مدير فرع المخابرات العامة في كركوك الذي حضر خصيصاً لاصطحاب الوفد إلى مدينة كركوك وبعد وصوله قام مدير منظومة استخبارات المنطقة الشمالية (مقرها كان حينذاك في كركوك قبل أن ينتقل إلى الموصل) بزيارة مجاملة لأعضاء الوفد لمعرفة المسبقة ببعضهم أثناء زيارة سبق له أن قام بها إلى (زيخان) والتقى خلالها بالعديد من قادة (أوك)، ومن كركوك توجه الوفد إلى بغداد ليحل ضيفاً كالعادة على جهاز المخابرات العامة الذي تولى مسؤوليته اللواء الدكتور فاضل حسن براك المعروف بـ(فاضل البراك) بدلاً من الفريق الركن هشام صباح الفخري الذي عين معاوناً لرئيس أركان الجيش وكان العديد من التغيرات قد طرأت على قيادات الأجهزة الأمنية حينها فقد حل علي حسن المجيد مدير مكتب أمانة سر القيادة القطرية للحزب الحاكم محل البراك ليصبح مديراً للأمن العام، كما تولى اللواء الركن محمود شكر شاهين منصب مدير الاستخبارات العسكرية وهو من الضباط المقرين للفريق عدنان خير الله وزير الدفاع.

وفي اليوم التالي لوصول الوفد 1984/1/25 عقدت الجلسة الاولى من الجولة الثانية من المباحثات في قاعة الاجتماعات في مقر جهاز المخابرات العامة، حضرها من جانب النظام اللواء فاضل البراك وعدد من كبار ضباط المخابرات العامة والاستخبارات العسكرية وكانت الجولة استطلاعية لسبر المواقف والتعرف على الآراء بالنسبة الى وفد النظام، أما وفد (أوك) فقد تقدم بمشروع أعده كل من رئيسه الدكتور فؤاد معصوم وعضو الوفد نوشيروان مصطفى، وتم إجراء بعض التعديلات عليه من قبل قيادة (أوك) لكي تجري المفاوضات على أساسه وليصبح في حال إقراره وثيقة ملزمة للنظام على غرار بيان 11 اذار 1970 وفي 1984/1/26 عقدت الجلسة الثانية من مفاوضات تلك الجولة التي رأس وفد النظام فيها طارق عزيز وضم في عضويته اللواء فاضل البراك واللواء الركن محمود شكر شاهين وعدد من ضباط المخابرات والاستخبارات العسكرية وقد تم الاتفاق خلال تلك الجلسة على تأجيل المفاوضات الى مابعد عودة طارق عزيز من اجتماعات

وزراء خارجية الدول الإسلامية عاد بعدها وفد (أوك) نهاية كانون الثاني إلى مقره في كردستان دون أن يتم بحث أي من المواضيع المدرجة على جدول الأعمال. إلا أنه تم إطلاق سراح كافة المعتقلين والمسجونين من أعضاء وأنصار (أوك) وكان النظام قد اعدم منذ تأسيس (أوك) وإلى ما قبل بدء المفاوضات حوالي (2000) من منتسبيه بضمنهم عدد من القياديين. كما تم تعيين مبلغ ضخيم من المال كمخصصات شهرية لقيادة (أوك) إضافة إلى 9 سيارات لاندكروزر وسيارة مارسيدس واحدة.

وكانت تلك هي كل حصيلة المفاوضات مع النظام رغم مرور شهرين على بدئها. ولإعادة احياء المفاوضات توجه جلال الطالباني إلى بغداد في 16/3/1984 ثم عاد بعدها إلى منطقة سورداس قرب دوكان التي اتخذها مقراً جديداً لاقامته يوم 19/3/1984 ليشارك في الاحتفال الجماهيري الذي أقامه (أوك) هناك بمناسبة عيد النوروز في 21 آذار 1984 وحضره مئات الآلاف من المواطنين الأكراد من مختلف المحافظات والقى فيه خطاباً شاملاً تطرق في معظمه إلى المفاوضات الجارية داعياً إلى المصالحة الوطنية الشاملة وإلى حل كافة الخلافات بالحوار والطرق السلمية.

بعد ذلك تواصلت المفاوضات في بغداد على مدى الأشهر الثلاث (آذار، نيسان، أيار) بين وفد (أوك) برئاسة جلال الطالباني ووفد النظام برئاسة عزة الدوري والذي ضم في عضويته كل من طارق عزيز، علي حسن المجيد، اللواء الركن محمود شكر شاهين، عاد بعدها جلال الطالباني الى سورداس في 19/5/1984 من دون التوصل إلى نتيجة تذكر وذلك بسبب الخلاف حول العديد من القضايا وهو ما عكسته الرسائل المتبادلة بينه وبين عزة الدوري [راجع الوثيقة رقم 48]، وهذا ما جعل الفريقان يقفان على مفترق طريق... وهنا تدخل عراب المفاوضات الدكتور قاسمelo فقام بزيارة الى سورداس بداية حزيران 1984 واجتمع مع قيادة أوك ثم توجه بعدها سعدي مهدي صالح أمين سر قيادة فرع الشمال للحزب الحاكم إلى سورداس في 20/7/1984 ليطلب من قيادة (أوك) استئناف المفاوضات فعاد على الأثر وفد (أوك) الى بغداد في 25/7/1984 برئاسة الدكتور فؤاد معصوم وعضوية كل من فريدون عبد القادر، عمر عزيز، عمر عبد الله، فيما ترأس وفد النظام علي حسن المجيد مدير الأمن العام، وضم في عضويته اللواء فاضل البراك واللواء الركن محمود شكر شاهين، والدكتور منذر الشاوي وزير العدل، وعبد الفتاح الياسين (عضو سابق في القيادة القطرية) وكانت الجولة الجديدة من

المفاوضات قد بدأت يوم 1984/7/28 في مقر القيادة القطرية للحزب الحاكم وتم فيها مناقشة أربع أوراق عمل أعدها (أوك) وهي:

- ورقة حول تطبيع الأوضاع في كردستان.
- ورقة حول تطبيع الأوضاع في كركوك.
- ورقة حول توزيع صلاحيات الحكم الذاتي وحدود منطقة الحكم الذاتي .
- ورقة حول المشاركة في الحكم.

وقد شهدت تلك الجولة مناقشات معمقة عقدت خلالها (8) جلسات عمل رئيسية وعدة لقاءات جانبية من بينها لقاء منفصل بين وفد (أوك) واللواء الركن محمود شكر شاهين مدير الاستخبارات العسكرية تم فيها تناول بعض القضايا العسكرية الاستراتيجية ومسائل تتعلق بشؤون الأمن القومي للعراق. كما عقد لقاء آخر مع وكيل وزارة النفط تناول فيه البحث المناطق ذات الاحتياط النفطي الاستراتيجي في الشمال، وضيفت أيضاً مسألة المياه ووجوب وضعها تحت سيطرة الحكومة المركزية.

وقد تم البت في عدد من أوراق العمل تلك منها تطبيع الأوضاع في كردستان وموضوع كركوك، وبقيت هناك نقطتان عالقتان هما:

- تعيين حدود منطقة الحكم الذاتي.
- ميثاق الجبهة الوطنية والقومية التقدمية.

وكإن وفد النظام قد تقدم بمشروعه للجبهة والذي ولم يكن سوى نسخة مشابهة للميثاق الذي وقع عليه الحزب الشيوعي العراقي عام 1973 لذلك لم يحض بموافقة (أوك) الذي قدم بدوره ملاحظاته على المشروع. وبعد أخذ ورد تقرر أن يجري البت في النقطتين العالقتين من قبل كل من رأس النظام صدام والأمين العام ل(أوك) جلال الطالباني، بعد ذلك عاد وفد (أوك) إلى سورداش يوم 1984/8/23 بعد أن عقد اجتماعاً مع عزة الدوري نائب رئيس مجلس قيادة الثورة، وبعد ثلاثة أيام أي في 1984/8/26 قام علي حسن المجيد يرافقه عدد من كبار ضباط مديرية الأمن العامة بزيارة مجاملة إلى مقر قيادة (أوك) في سورداش وبعدها بأيام قام عزة الدوري وفي يوم 1984/9/3 تحديداً بزيارة ممثلة الى سورداش يرافقه علي حسن المجيد حيث أجرى لقاءات مطولة مع قادة (أوك) تم الاتفاق فيها على حل أفواج الدفاع الوطني في حال التوصل إلى

اتفاق نهائي بشرط عدم قيام (أوك) باغتيال أو إيذاء أي أحد من عناصرها. وعلى قيام (أوك) بأعداد قوائم بمرشحيه لانتخابات المجلس الوطني التي قرر النظام اجراءها وعلى مرشحيه للوزارة... كما تقرر أن تكون هناك جولة قادمة وأخيرة من المفاوضات في بغداد ليصار بعدها الاعلان عن الاتفاق النهائي ومراسيم التوقيع عليه.

## ■ الفيتو التركي

ترأس جلال الطالباني وفد (أوك) إلى الجولة الأخيرة من المفاوضات والتي عقدت في بغداد أواخر ايلول 1984 والذي ضم في- عضويته كل من: الدكتور فؤاد معصوم، فريدون عبد القادر، عمر عبد الله، عمر عزيز، ازاد هورامي، سريست بامرني، وبعد جولة سريعة من المفاوضات مع وفد النظام الذي ترأسه علي حسن المجيد تقرر عقد اجتماع بين جلال الطالباني وصادم حسين للبت في الموضوع العالق وهو حدود منطقة الحكم الذاتي لان باقي القضايا قد بحثت أو تم الاتفاق عليها وحضر اللقاء الذي عقد في القصر الجمهوري كل من عزة الدوري وعلي حسن المجيد وخلال الحديث قال صدام لجلال «انك اتفقت مع الاستاذ عزة على الطلب الثاني (حل أفواج الدفاع الوطني) أما الأول فماذا تقول»<sup>(13)</sup>.

يقول جلال الطالباني: «قلت يا سيادة الرئيس: ان لم أكن مخطئاً فانك وعدتني في اللقاء الأول في أواخر 1983 بسبب تسجيل الاتحاد فضلين على البعث وعلى الوطن فسوف تعطيني شيئاً يرفع رأسي أمام أكراد ايران وتركيا أيضاً. هل أنا دقيق فيما أقول؟ قال: نعم، أنا وعدت وأنا على وعدي. قلت: من اجل أن ترفع رأسي أمام أكراد تركيا أرجو أن توافق على أن يشمل المنطقة الكردية الشيخان وعقره وهما قضاءان كرديان. قال: صار. ومن أجل أن ترفع رأسي بين أكراد ايران يجب الموافقة على اضافة كفري وخانقين، قال: كفري موافق، أما خانقين فبعد الحرب لأنها نقطة أساسية. قلت: حسناً اتفقنا. قال: هل انتم مستعدون للتوقيع يوم الخميس (كنا في يوم الثلاثاء). قلت: أرجو أن تعطينا مهلة حتى يوم السبت لأن شبابنا كانوا قد ذهبوا إلى أربيل وكركوك ودهوك ليأتوا بأسماء المرشحين حيث كانت هناك انتخابات معطلة للمجلس الوطني، وسيأتونا بأسماء مرشحيننا والوزراء وأعضاء المجلس التنفيذي.. الخ واتصل بلطيف نصيف جاسم وقال: أعد نفسك لأن يوم السبت هو عيد وطني عندنا، جلال عندي واتفقنا أن يكون

الإعلان يوم السبت، وإن يكون كل شيء جاهزاً»<sup>(14)</sup>.

وفي اليوم المحدد توجه جلال الطالباني والوفد المرافق له إلى المجلس الوطني بنية التوقيع على الاتفاق النهائي كما كان مقرراً وكان في استقباله عزة الدوري الذي رحب به بحرارة معلناً استعداداه للتوقيع على الاتفاق، بعد ذلك استأذن للاتصال بالقيادة، يقول جلال الطالباني «عاد بعد نصف ساعة فاقداً حرارته للمسألة وجلس على الكرسي، تنهد وقال: والله يارفاق، يقول الرفاق هناك مادة لم تحل بعد، قلت: يا أبو أحمد ما هو الموضوع كنا الثلاثاء عند الرئيس وقد قال: بان ميثاق العمل الوطني يحتاج إلى سنتين حتى نتفق عليه، لماذا هذا التغير ونحن جاهزون للتوقيع، كل الأوراق جاهزة، ورقة حول تطبيع الأوضاع في كردستان، ورقة حول التطبيع في كركوك، ورقة حول توزيع صلاحيات الحكم الذاتي ومنطقة الحكم الذاتي، وورقة حول المشاركة في الحكم، قال: والله الرفاق يريدون هذا»<sup>(15)</sup>.

أما سبب التغيير المفاجئ في موقف النظام والذي أنقلب بين ليلة وضحاها رأساً على عقب فكان الفيتو التركي فعشية التوقيع على الاتفاق كان رئيس أركان الجيش التركي قد وصل بغداد محذراً قيادة النظام من إبرام الاتفاق مع (اوک) لأن ذلك سيؤثر على الوضع في تركيا التي تشهد حركة كردية مسلحة في جنوب شرق البلاد يقودها حزب العمال الكردستاني (P.K.K.).

وعن ذلك يقول جلال الطالباني: «كنا نعلم بوجود وفد عسكري تركي في بغداد، وكنا نعرف من مصادرنا الخاصة ان الوفد التركي يضغط لمنع الاتفاق بين الكرد والحكومة العراقية، وانه يهدد بقطع أنابيب النفط اذا اتفقوا معنا. فسالت أبو أحمد: الوفد التركي خرب شغلنا أو هنا شيء آخر؟ فضحك ابو أحمد: وقال لعنة الله على الترك وعلى أجدادهم ففهمنا انه لا مجال، فقلنا حسناً لنعد الى الفندق وعدنا الى الفندق، وفي اليوم الثاني طلبني الاستاذ عزة، وقال: ان الرئيس يسلم عليك ويبحث بتحياته لتبقى الحالة كما هي. قلت نحن مستعدون على شيئين أولاً نحن مستعدون لبقاء الهدنة بيننا الى أن تنتهي الحرب العراقية. الايرانية، شريطة المحافظة على الوضع الراهن وذلك بعدم قيامكم بالتعريب والتجهير، اجاب: حسناً، والشرط الثاني طلبه هو فقال ستجري انتخابات المجلس الوطني والمجلس التشريعي بمنطقة كردستان نرجو أن لا تخربوا هذه الانتخابات اي لا تقوموا بالمظاهرات والمسيرات، فقلت: أعد الرئيس بالالتزام بما تطلبون شريطة

ايفائكم بما وعدتموه في عدم التقدم نحو مناطقنا، إذ كانت هنا مناطق واسعة تحت سيطرتنا وافعلوا ما تشاؤون في المناطق الخاضعة لسيطرتكم»<sup>(16)</sup>، بعد ذلك التقى أعضاء وفد (اوك) بصدام حسين في 1984/10/6 الذي نصحهم بعدم اللجوء الى القتال من جديد عاد بعدها الوفد الى سورداش وقد نفّض يده تماماً من أي اتفاق مع النظام، وبعد رجوعه ارسلت قيادة (اوك) ملاحظاتها على مشروع ميثاق العمل الوطني والذي لم يكن في الحقيقة سوى ردأ على نكوص النظام عن ابرام ما تم الاتفاق عليه بعد عام من المفاوضات [راجع الوثيقة رقم 49]. وقد تنبه النظام الى ذلك فاتصل علي حسن المجيد بعمر عزيز ممثل (اوك) في لجنة التنسيق المركزية وابلغه رسالة الى قيادة (اوك) تتضمن مايلي:

«1- الملاحظات الواردة على الميثاق من الممكن تنفيذ بعضها، لكن البعض الآخر يبدو أنكم كبتتموه بقصد نقض الاتفاقات.

2- الظاهر أنكم ستلجأون الى القتال مجدداً.

3- يبدو أنكم سائرون نحو الاتفاق والمصالحة مع أبناء الملا، فهنيئاً لكم»<sup>(17)</sup>.

وكانت قيادة (اوك) قد عقدت اجتماعاً قررت فيه باغلبية الاصوات انهاء المفاوضات واعداد القوات لجولة جديدة من القتال، وصدر بيان يعلن قرار القيادة بوقف المفاوضات في 1985/1/15 [راجع الوثيقة رقم 50]، وفي اليوم التالي 1985/1/16 وصل سعدي مهدي صالح بطائرة هيلكوبتر الى منطقة مركه القرية من دوكان وطلب باسم قيادة النظام استئناف المفاوضات من النقطة التي انتهت عندها الا أن قيادة (اوك) رفضت الطلب، لتبدأ بعدها سلسلة من الاشتباكات المتفرقة والكمائن المتبادلة والتي بدأها النظام باغتيال نجم الدين شكر الملقب بمام ريشه آمر قاطع في الفرقة 57 في كمين نصبته له أحد مفارز الاستخبارات العسكرية في 1985/1/25 مما أدى الى مصرعه مع اثنين من مرافقيه والتي ردت عليها قوات (اوك) بعمليات مماثلة. وهو ما كان محور الرسالة الجوابية التي بعثها عزة الدوري الى جلال الطالباني في 1985/2/14 [راجع الوثيقة رقم 51] وبعد أن أصبحت الهدنة في حكم المنتهية شنت قوات (اوك) في 1985/2 هجوماً واسعاً على مواقع قوات النظام ورباياه في جبل جرماند قرب دوكان واستطاعت الاستيلاء عليها بالكامل وأسر (98) ضابط وجندي.

ومع أن الهجوم شكل ضربة معنوية للنظام الا أن هاجس الخوف من الهجوم الايراني



دفعه الى محاولة استرضاء (اوك) من جديد فاتصل سعدي مهدي صالح بجلال الطالباني لاسلكياً يوم 1985/2/18 طالباً وقف القتال واطلاق سراح الأسرى ولكن قيادة (اوك) لم تستجب لذلك فقد اصبح قرار استئناف الثورة وحمل السلاح خياراً لاعودة عنه بالنسبة لها في تلك الفترة. واندلع القتال من جديد في مختلف القواطع وبشكل لم يسبق له مثيل بين قوات (اوك) وقوات النظام ورداً على عمليات تدمير القرى الكردية واقامة مجمعات سكنية للعرب في كركوك قامت الفرقة 21 كركوك بهجوم على بعض تلك المجمعات مما دفع بسكانها الى النزوح منها، ومن الجدير بالذكر ان اهالي العديد من تلك المجمعات رفضوا حمل السلاح ومقاتلة قوات البشمركة مما عرضهم بالتالي لانتقام النظام نفسه [راجع الوثيقة رقم 52].

## ■ راية الثورة (الاي شورش)

تكتل الكادر المعارض للمفاوضات مع نظام بغداد داخل صفوف (اوك) في خط تنظيمي سري بقيادة الملا بختيار، ولم تكن معارضة المفاوضات في الحقيقة هي السبب الوحيد الذي حدى بتلك المجموعة الى التكتل وانما كانت هناك اسباب اخرى تراكمت منذ المؤتمر الأول للكونغرس حينما أدى الخلاف داخل الهيئات القيادية الى اعتزال عدد من القياديين منهم فاضل كريم أحمد (جعفر) الذي غادر العراق الى دول اللجوء الأوروبية وسالار عزيز الذي اعتكف فيما بعد في احدى قرى شهرباجير وألا فان الملا بختيار نفسه شارك في جولتين من تلك المفاوضات التي تبلور على أثرها وجود ذلك الخط الذي اصبح يعرف باسم نشرته السرية اللاي شورش (راية الثورة) التي حفلت مقالاتها بالهجوم على قادة (اوك) وخاصة أمينه العام جلال الطالباني وأمينه العام المساعد نوشيروان مصطفى.

وكان المكتب السياسي ل(اوك) قد قرر في اجتماع له وضع حد لنشاط اللاي شورش وانهاء وجوده بعد أن اصبح تنظيم داخل التنظيم فتم اعداد قوة تولت وبمساندة المركز الأول محاصرة قرية (تكيه) مقر الملا بختيار واعتقاله ليلة 1985/11/2-1 وقد عثر في مقره على جهاز للطباعة وعلى وثائق ومستندات وكميات من نشرة اللاي شورش ولم يؤدي ضرب التنظيم واعتقال مسؤوله الى نهايته فقد تولت زوجة الملا بختيار روناك الشيخ جناب التي لجأت الى ايران الاشراف على اذاعة تنطق باسم اللاي شورش

موجهة الى كردستان العراق فيما تولى سالار عزيز الذي سبق له وأن غادر كردستان العراق الى اوربا بمساعدة من (او ك) الاشراف على تنظيمات اللاي شورش في الدول الأوروبية... انشقت راية الثورة في وقت لاحق الى جناحين:

1 - راية الثورة، الكونغرفانس بقيادة عماد أحمد.

2 - رايه الثورة، بقيادة ملاختيار، سالار عزيز.

وقد التحق الجناحان بحزب كادحي كردستان ثم عادا وانفصلا عنه ليلتحقا من جديد عام 1993 بالحزب الأم الاتحاد الوطني الكردستاني.

## ■ تحالفات جديدة

كان على (او ك) أن يواجه في الجولة الجديدة من القتال نظاماً بات يملك أكبر ترسانة عسكرية في الشرق الأوسط وخامس أكبر جيش في العالم حسب تقديرات بعض الخبراء العسكريين، لذلك لم يكن بمقدوره بما يملك من امكانات ذاتية محدودة ووفق موازين القوى الجديدة أن يواصل المعركة من دون إعادة فتح خطوط امداده الوحيدة على العالم الخارجي والتي كان لا بد أن تمر حكماً عبر ايران اضافة الى ان بقاء العلاقة على ما هي عليه مع ذلك البلد الذي يخوض حرباً ضروساً مع عدو عدوه النظام الحاكم في بغداد كان يعني استمرار المواجهة مع جبهة جود في وقت كانت فيه الساحة الكردية بأمس الحاجة الى تكاتف جميع أطرافها لمواجهة الهجمة الشرسة للنظام على المناطق المحررة من كردستان العراق لذلك سارع (او ك) الى التجاوب مع مبادرة الصلح التي قام بها الحزب الاشتراكي الكردستاني أحد اركان جبهة (جود) تجاهه والتي قادها محمد حاج محمود والشيخ محمد الشاكلي عضو المكتب السياسي للحزب المذكور، والتي ادت الى عقد اتفاق للتعاون بين الحزبين اثر الزيارة التي قام بها وفد من المكتب السياسي للـ(حسك) الى المقر الجديد لقيادة (او ك) في منطقة (ياخسمر) في 18 نيسان 1986 وهذا ما أهل الـ(حسك) للعب دور الوسيط بين (او ك) في ايران وقد أسفرت تلك الوساطة عن قيام عدد من قادة (أو ك) بزيارات متعددة لايران كما قام عدد من القادة الميدانيين الايرانيين في المقابل بزيارات الى المناطق الخاضعة لسيطرة (او ك) مما مهد الطريق لاعادة العلاقات بين الجانبين والتي بلغت مستوى متقدم بعد الزيارة التي قام بها مدير الاستخبارات العسكرية الايرانية (العميد كتييه) على رأس وفد ضم 8 من كبار ضباط

استخبارات الجيش (اداره دوم) واستخبارات الحرس (اطلاعات سباه باسداران) الى مقر المكتب السياسي ل(اوك) في ياخسمر اجتمع خلالها بجلال الطالباني مبلغاً اياه قرار القيادة الايرانية بفتح صفحة جديدة من العلاقة مع (اوك) عاد بعدها الوفد الى طهران بعد أن قام بجولة استطلاعية لخطوط التماس التي تفصل مواقع قوات (اوك) عن قوات النظام وشملت جولته ايضاً منطقة كركوك حيث استطلع عن بعد منشآتها النفطية.. التي تقرر ضربها بعملية مشتركة تكون باكورة التعاون العسكري بين الجمهورية الاسلامية الايرانية و(اوك). وكانت حقول نفط كركوك تنتج يومياً حدود المليون برميل تصدر عبر خط الأنابيب المار عبر تركيا وقد سبق ل(اوك) أن قرر ضربها إلا أن نقص الامكانيات العسكرية لديه حال دون ذلك، وبدأ التخطيط للعملية من قبل القادة العسكريين للطرفين والتي شارك فيها (3) الاف مقاتل من (اوك) بقيادة نوشيروان مصطفى ومعهم (150) من الخبراء والفنيين الايرانيين والتي بدأت في الساعة 12 من ليلة 10-11/10/1986 وشمل الهجوم اضافة الى المنشأة النفطية مقرات الفيلق الأول ومنظومة استخبارات المنطقة الشمالية ومقر قيادة فرع الشمال لحزب السلطة ومديرية أمن كركوك وغيرها من مؤسسات النظام والتي امطرت بما مجموعه (10) أطنان من القذائف والصواريخ انطلقت من (10) مدافع هاون من عيار (120) ملم و(4) كاتيوشات ذات الـ 12 فوهة.

وبعد نجاح تلك العملية التي اظهرت للايرانيين قدرة (اوك) العسكرية توجه جلال الطالباني على رأس وفد من (اوك) ضم في عضويته كل من: فريدون عبدا لقادر، رفعت عبد الرحمن، شيردل حوزي، الدكتور كمال خوشناو، دارا الحفيد الى العاصمة الايرانية طهران بدعوة رسمية حيث التقى هناك بكبار المسؤولين الايرانيين مدنيين وعسكريين وانتهت الزيارة بالتوقيع على اتفاقية للتعاون السياسي والعسكري وقعها عن (اوك) جلال الطالباني وعن الجانب الايراني العميد محمد باقر ذو القدر رئيس اركان قوات حرس الثورة الاسلامية آنذاك. وفتحت المصالحة مع ايران الباب للمصالحة مع جبهة جود والتي أسفرت وبجهود المسؤولين الايرانيين عن عقد لقاء في 7/11/1986 بين جلال الطالباني وادريس البارزاني وقع فيه «الطرفان على اتفاق شامل سياسي، عسكري، اعلامي ثنائي وتم تعيين لجنة عليا من قيادة الطرفين لوضع سبل تنفيذ الاتفاق وتطوير العلاقة بينهما»<sup>(18)</sup>.

وقد أعقب ذلك الاتفاق الذي وصف بالتاريخي عقد اجتماعات دورية للجنة العليا المشتركة للحزبين [راجع الوثيقة رقم 53] مما مهد الطريق لانبثاق الجبهة الكردستانية العراقية التي أعلن عنها في 2 أيار 1988 وضمت عند تشكيلها الأحزاب التالية:

1 - الحزب الاشتراكي الكردي (باسوك).

2 - الاتحاد الوطني الكردستاني.

3 - الحزب الشيوعي العراقي.

4 - حزب الشعب الديمقراطي الكردستاني.

5 - الحزب الاشتراكي الكردستاني / العراق.

6 - الحزب الديمقراطي الكردستاني / العراق.

وكانت القيادة السياسية للجبهة الكردستانية قد قررت في الاجتماعات التي عقدتها خلال الفترة من 27 تشرين أول وحتى 1 تشرين ثاني 1990 ان تظم الى صفوفها كل من:

1 - حزب كادحي كردستان.

2 - الحركة الديمقراطية الاشورية.

- 1 - مجلة الوسط، ع 356، في 1998/11/23.
- 2 - مصطفى، نوشيروان: الدوران في حلقة مفرغة، ص 5، ترجمة شيرزاد شيخاني 1999 (مخطوط).
- 3 - المصدر السابق، ص 6.
- 4 - مجلة الوسط، ع 356، في 1998/11/23.
- 5 - نفس المصدر السابق.
- 6 - نفس المصدر السابق.
- 7 - الدوران في حلقة مفرغة، ص 8.
- 8 - نفس المصدر السابق.
- 9 - مجلة الوسط، ع 356، في 1998/11/23.
- 10 - الدوران في حلقة مفرغة، ص 8.
- 11 - المصدر السابق، ص 7.
- 12 - المصدر السابق، ص 12.
- 13 - صحيفة شيحان (الأردنية) في 1995/6/10.
- 14 - نفس المصدر السابق.
- 15 - نفس المصدر السابق.
- 16 - نفس المصدر السابق.
- 17 - الدوران في حلقة مفرغة، ص 36.
- 18 - أحمد، صابر علي: مسيرة العمل الجبهوي للحزب الديمقراطي الكردستاني /العراق 1975 - 1988، كردستان العراق 1988 مطبعة خبات ص 78.



## الفصل الثامن عشر

### **الأنفالات**

- إعادة الهيكلة.
- سياسة الأرض المحروقة.
- مأساة حلبجة.





## ■ إعادة الهيكلة

استطاع (اوک) حتى مطلع عام 1988 أن يرسخ نفوذه في محافظات السليمانية وكرکوک واربیل وان یزید من عملياته العسكرية في محافظتي ديالى وصلاح الدين. كما اقام بعد المصالحة مع البارتی مركزاً له في منطقة بادنان تولى تنفيذ عملياته في محافظتي دهوك والموصل وقد صاحب عملية التوسع تلك إعادة تنظيم لمؤسساته العسكرية والادارية وكذلك الحزبية بجناحيها:

- الكوملة (العصبة).
  - شورشکيران (اتحاد ثوري كردستان).
- أما بالنسبة الى تركيسته القيادية فقد استقرت على النحو التالي:

### المكتب السياسي:

- 1 - جلال الطالباني، السكرتير العام.
- 2 - نوشيروان مصطفى، كومله.
- 3 - فريدون عبد القادر، كومله.
- 4 - الدكتور فؤاد معصوم، اتحاد ثوري كردستان.
- 5 - ناظم عمر، اتحاد ثوري كردستان.

### اللجنة القيادية:

- ضمت اللجنة القيادية اضافة الى اعضاء المكتب السياسي كل من:
- 1 - كوسرت رسول علي / كومله.

- 2 - جبار فرمان / كومله.
- 3 - الملازم عمر عبد الله / كومله.
- 4 - قادر الحاج علي / كومله.
- 5 - محمد رحيم توفيق / كومله.
- 6 - ازاد هورامي / كومله.
- 7 - حسن كويستاني / كومله.
- 8 - عبد الله عمر / اتحاد ثوري كردستان.
- 9 - دارا الحفيد / اتحاد ثوري كردستان.
- 10 - شوكت الحاج مشير / اتحاد ثوري كردستان.
- 11 - جتو رؤوف حويزي / اتحاد ثوري كردستان.
- 12 - الشيخ علي الطالباني / اتحاد ثوري كردستان.
- 13 - الدكتور كمال فؤاد / اتحاد ثوري كردستان.
- 14 - عمر مصطفى (عمر دبابه) / اتحاد ثوري كردستان.

#### الأعضاء الاحتياط:

- 1 - عمر فتاح / كومله.
- 2 - الدكتور خسور الخال، (توفي) / كومله.
- 3 - دليز أحمد شكري / كومله.
- 4 - عبد الكريم حاجي حمه / اتحاد ثوري كردستان.
- 5 - الشيخ محمد سركلو / اتحاد ثوري كردستان.

يرتبط بالمكتب السياسي الهيئات التالية:

- 1 - المكتب الاعلامي باشراف جلال الطالباني نفسه، وتتبع له:
  - أ - اذاعة صوت شعب كردستان وتذيع برامجها يومياً باللغتين العربية والكردية.
  - ب - صحيفة (رييازي نوي) بالكردية، شهرية.
  - ج - صحيفة (الشرارة) باللغة العربية وهي الصحيفة المركزية لـ(أوك)، شهرية.

2 - المكتب المالي باشراف ناظم عمر.

3 - قسم المخابرة بادارة بختيار مصطفى.

وعلى صعيد المراكز (المبلندات) ومسؤوليها فقد قسمت على النحو التالي:

المركز التنظيمي الأول: ويشمل على منطقة كرميان باكملها ومركزه (قوي قره داغ)،

### قيادة المركز:

1 - قادر حاج علي، مسؤول المركز.

2 - عمر فتاح، مسؤول المالية.

3 - الشيخ علي الطالباري، مسؤول الشؤون السياسية.

4 - صالح قادر، مسؤول الشؤون الاجتماعية.

5 - رستم كركوكي، مسؤول شؤون البيشمركة.

6 - الشيخ جعفر قره داغي، مسؤول شؤون البيشمركة.

7 - اوات فارماني، مسؤول شؤون البيشمركة.

ارتبطت بالمركز الأول الفرق التالية:

1 - الفرقة (51) كرميان بقيادة محمد حاجي شيخ عبد الكريم.

2 - الفرقة (53) شيروانه، بقيادة عادل شكر.

3 - الفرقة (55) قره داغ، بقيادة أحمد كلاري.

4 - الفرقة (57) سكرمه، بقيادة محمود سنكاوي.

5 - الفرقة (59) حميرين، بقيادة قيصر.

6 - الفرقة (11) هورمان، بقيادة قادر كركوكي.

7 - الفرقة (15) شهرزور، بقيادة جلال كولكني.

8 - الفرقة (17) زمناكو، بقيادة جميل هورامي.

9 - الفرقة (33) سورين، بقيادة كمال شاكر.

10 - الفرقة (35) كوركاجاو، بقيادة حمه مورياسي.

11 - الفرقة (37) خنجر، بقيادة سرحد خليفه يونس.

12 - فرقة حماية المركز بقيادة عدنان حمه مينا.

تولى الاشراف على تنظيمات (شورشكيران) في هذا المركز الشيخ علي الطالباني فيما تولى الاشراف على تنظيمات الكوملة التي تضم المنطقة الرابعة عمر فتاح.

- المركز التنظيمي الثاني: ويشمل معظم مناطق محافظة السليمانية بما فيها مركز المحافظة ويمتد من بنجوين والحدود الايرانية شرقاً وحتى جمجمال غرباً ومن مدينة السليمانية حتى اطراف بحيرة دوكان ويقع مقر المركز في (سركلو).

### قيادة المركز:

- 1 - الشيخ دارا الحفيد، مسؤول المركز.
- 2 - الشيخ عبد الكريم حاجي كاكه حمه، مسؤول الشؤون السياسية.
- 3 - دلير احمد شكري، مسؤول المالية.
- 4 - دلير سيد مجيد، مسؤول الشؤون الاجتماعية.
- 5 - حامد حاجي غالي، مسؤول البيشمركة.

الفرق التي ترتبط بالمركز هي:

- 1 - الفرقة (21) كركوك بقيادة سيروان كويخانجم.
- 2 - الفرقة (23) سورداس بقيادة غريب عسكري.
- 3 - الفرقة (25) خلخالان بقيادة رهبر سيد ابراهيم.
- 4 - الفرقة (27) كلكه سماقه، بقيادة هاورى كاكه حمه.
- 5 - الفرقة (23) السليمانية، بقيادة جوامير.
- 6 - الفرقة (37) شهر بازار، بقيادة جمال محمد.
- 7 - الفرقة (44) جاكوج، بقيادة صدر الدين شيخ حسن.
- 8 - الفرقة (49) سارا، عزيز حاجي حمه سعيد.
- 9 - الفرقة (47) بيرمكرون، بقيادة جلال محمد محيي الدين.
- 10 - الفرقة (43) اسوس، بقيادة عثمان شارسيني.
- 11 - الفرقة (63) جوتياران، بقيادة محمد رازاني.

12 - الفرقة (67) مامنده، قادر مامند آغا.

13 - الفرقة (61) كورش، بقيادة محمد وتمان.

14 - فرقة حماية مقر المركز بقيادة مصطفى سركلوي، ويقع مقر المكتب السياسي واللجنة القيادية ل(اوک) في المنطقة التابعة لهذا المركز لذلك جرى تدعيمها بقوات اضافية فتولى بكر الحاج صفر قيادة قوات منطقة كاريزه وعلي محمد عسكري (علي بجكول) قيادة قوات منطقة مرکه، اشرف عبد الله عمرعلى تنظيمات شورشکيران في المركز ومحمد توفيق رحيم على تنظيم المنظمة الثالثة للكوملة العاملة في حدود المركز.

- المركز الثالث: يشمل محافظة اربيل بكافة مناطقها ويقع مقره في (سماقولي سرجاوه).

### قيادة المركز:

1 - کوسرت رسول علي، مسؤول المركز.

2 - حسن کويستاني، مسؤول المالية.

3 - جتو حويزي، للشؤون الاجتماعية.

4 - عبد الرزاق محمد، للشؤون السياسية.

5 - سامان کرمياني، لشؤون البيشمركة.

6 - جلال عبد القادر، لشؤون البيشمركة.

الفرق التي ترتبط بالمركز هي:

1 - الفرقة (87) قرجوخ، بقيادة مام غفور.

2 - الفرقة (86) سهل اربيل، بقيادة ريباز.

3 - الفرقة (74) بالك، بقيادة ابراهيم حاجي كويخا محمد.

4 - الفرقة (78) كاروخ، بقيادة حسين مولود.

5 - الفرقة (93) کويسنجق، بقيادة بكر مصطفى.

6 - الفرقة (99) بيتوين، بقيادة توفيق كاني وتمان.

7 - الفرقة (91) سفين، بقيادة ملا قره.

- 8 - الفرقة (90) باواجي، بقيادة جنكي فقياني.
  - 9 - الفرقة (12) سوران، بقيادة سعيد حمه زياد.
  - 10 - الفرقة (19) كورك، بقيادة عبد الله مصلح.
  - 11 - الفرقة (83) هوري، بقيادة كاكه جوان.
  - 12 - الفرقة (85) برانتي، بقيادة تحسين كاواني.
- كان للكومله تنظيمان في هذا المركز هما:

أ - المنظمة الأولى بإشراف عبد الرزاق محمد.

ب - المنظمة الثانية بإشراف شاخوان عباس.

أما تنظيم شورشكيران فقد تولى مسؤوليته جتو رؤوف حويزي.

- المركز الرابع: وهو من أضعف المراكز ويقع في منطقة بادنان، تشكل بعد مصالحة (اوك) مع البارتي نهاية عام 1987 تولى مسؤولية هذا المركز في البداية ازاد هورامي ومن بعده عمر عزيز.

### التشكيلات العسكرية لـ(اوك)

- 1 - المفزة وتتألف من (5-15) بيشمركة.
  - 2 - القاطع، ويتألف من (3-5) مفارز.
  - 3 - الفرقة، وتتألف من (3-5) قواطع.
- وكان عدد أفراد كل فرقة من فرق (اوك) لا يقل في العادة عن (500) بيشمركة كما كان بحوزة قواته ومراكزه التنظيمية (52) محطة لاسلكية.

### ■ سياسة الأرض المحروقة

بإشراف نظام البعث الحاكم في بغداد بتنفيذ سياسة الأرض المحروقة في كردستان بشكل رسمي بتولية علي حسن المجيد ابن عم صدام حسين والذي اشتهر بين الأكراد باسم (علي كيمياوي) منصب الحاكم العسكري العام للمنطقة الشمالية بقرار صادر عن مجلس قيادة الثورة [راجع الوثيقة رقم 54] وقد بدأ المجيد فور تسلمه لمهام منصبه الجديد بتنفيذ المهمة التي أوكلت إليه من خلال الأوامر والتعليمات التي أخذ بإصدارها إلى

الأجهزة المختصة [راجع الوثائق رقم 55، 56]، ومن بين أخطر ما قام به محاولته إفراغ الريف الكردستاني من ساكنيه من خلال توسيع رقعة الحزام الأمني لتشمل المنطقة الكردية بأسرها بحيث تقتصر التجمعات السكانية على المجمعات السكنية الحكومية وعلى مراكز المدن وهو ما جرى تطبيقه عملياً وعلى أوسع نطاق في عمليات الأنفال (نسبة الى سورة الانفال المباركة) والتي بدأت بالانفال-1 والتي استهدفت المركز الثاني ل(او)ك حيث يقع مقر المكتب السياسي والمكاتب التابعة له والمستشفى المركزي والاذاعة وقد أرسل الفريق الركن قوات خاصة نزار عبد الكريم الخرجي قائد الفيلق الأول ضمن توجيهاته الى وحدات الفيلق بخصوص التعامل مع سكان المنطقة من القرويين وعوائل البيشمركة برقيتاً إلى وحدات الفيلق يقول فيها «اموالهم واعراضهم ونسائهم حلال»<sup>(1)</sup>.

وقد بدأ الهجوم الذي قاده اللواء الركن سلطان هاشم أحمد (وزير الدفاع لاحقاً) ليلة 22-23 شباط 1988 بقصف مدفعي مكثف استعملت خلاله الاسلحة الكيماوية أعقبه تقدم القوات البرية معززة بالقاذفات وطائرات الهليكوبتر المسلحة مما دفع بقيادة (أو)ك الى الاستعانة بمعظم قوات المركزين الأول والثالث لصد الهجوم، وبعد معارك ضاربه دارت من جبل لآخر ومن واد الى واد استطاعت القوات المهاجمة من الوصول الى وادي جافايتي واسقاط كل المقرات القيادية ل(او)ك في سركلو وبركلو وزبوه وهو ما أشار إليه ناطق رسمي باسمه [راجع الوثيقة رقم 57].

وبعد الانتهاء من الانفال الأولى بدأت الانفال الثانية والتي استهدفت المركز الثالث ل(او)ك في منطقة قره داغ التي تحتل اهمية استراتيجية كونها مفترق طرق الى ثلاث محافظات هي السليمانية، كركوك، ديالي، وقد استمرت العمليات القتالية التي قادها اللواء الركن اياد خليل زكي وشاركت فيها عدة فرق عسكرية اضافة الى جحفل الدفاع الوطني الأول وقوة من أمن السليمانية من-22 اذار وحتى 1 نيسان 1988 وانتهت بالسيطرة على كامل المنطقة بما فيها قوبي قره داغ مقر المركز الثالث اعقبتها عملية الانفال الثالثة وكانت الأكثر دموية بين سائر الانفالات وقد استمرت من 7 حتى 20 نيسان 1988 واستهدفت سهل كرميان الذي يمتد ليشمل مناطق كلار وكفري وحتى الاطراف الشمالية لمدينة خانقين. وتعتبر تلك المناطق الخزين البشري الرئيسي الذي مون (او)ك بالمقاتلين لذلك عمد النظام الى الانتقام من سكانها بشكل فضيع ففي يوم واحد هو 14 نيسان تمت تصفية (20) الف مواطن من سكان مناطق (كوليغو، ملسوره،

قورتو) وقد بلغ مجموع من فقدت آثارهم في الانفال 3 ولم يعرف عن مصيرهم شيئاً أكثر من (150) ألف شخص تلتها الأنفال (4) وشملت مناطق: اغجدر، جميرزان، ناوشوان، دشت كويه (سهل كويسنجق)، طقطق، وانتهت بضرب قرية كوتبه بالأسلحة الكيماوية.

وقد غطت عمليات الأنفال في محافظتي السليمانية وكركوك مناطق (دوكان، بنكرد، جوارته، قلاجوالان، سرجنار، سورداش، بازيان، حلبجة، شهرزور، قره داغ، دربندخان، سنكاو، جمجمال، قادركرم، كفري، كلار، بيباز، تيلكو)، ثم تواصلت بعدها في مناطق أربيل حيث تمكنت قوات النظام من السيطرة على مقر المركز الثالث في وادي باليسان بعد قتال شرس وكانت الخاتمة بالانفال 8 التي طالت منطقة بادنانا وابتدأت في 26 آب 1988، وقد بلغ ضحايا الانفال حسب تقديرات الجبهة الكردستانية (180) ألف مواطن كردي اعترف النظام على لسان علي حسن المجيد في مفاوضات عام 1991 بـ(120) ألف منهم وقدرتهم منظمة (هيومن ووتش) بـ(100) ألف من البشر، أما الخسائر بالحجر فقد تم «تدمير 4000 قرية و9 اقضية و30 ناحية اذ بلغ مجموع المباني المدمره نحو 134675 مبنى، علماً بأن هذه المباني اضافة الى الابنية السكنية، عبارة عن ابنية ومباني المجتمع المدني كالمدارس والمعاهد والمستشفيات والمساجد والمراكز الأثرية والثقافية، فضلاً عن مشاريع الانتاج الحيواني والبستنة، كل ذلك حسب الاحصائيات والبيانات التي تركتها الحكومة العراقية بعد سحبها الادارات في المنطقة خريف عام 1991»<sup>(2)</sup>.

## ■ مأساة حلبجة

ترافقت مأساة حلبجة الدامية مع عمليات الانفال الأولى ففي الوقت الذي كانت فيه قوات النظام تطبق على مواقع ومقرات (اوك) القيادة في مناطق المركز الثاني حاولت قيادة (اوك) ان تخفف من الضغط الذي كان مسلطاً على قواتها بالطلب من ايران فتح جبهة جديدة للقتال لكي تشغل قيادة النظام وتجبرها على تحويل قسم من قواتها الى الجبهة الجديدة الا أن القوات المسلحة الايرانية كانت قد فقدت ومنذ مطلع ذلك العام القدرة على الأخذ بزمام المبادرة وعلى القيام بتعرض واسع على جبهات الحرب التي حسمت نتيجتها من الناحية العملية واصبحت نهايتها مسألة وقت ليس الا، لذا لم



تجارب القيادة العسكرية الإيرانية مع الطلب الذي استعصى عنه بالاعداد لهجوم على مدينة حلبجة تقرر أن تقوم به قوات مشتركة من (أوك) وفيلق بدر التابع للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق والحسك والبارتي على أن تدعم خطوطها الخلفية قوات من الحركة الإسلامية في كردستان العراق، عسى أن يؤدي الهجوم إلى الغرض المطلوب ويدفع بالنظام إلى التخفيف من ضغطه العسكري على مقرات (أوك) وقد بدأ الهجوم بالفعل مساء يوم 14/3/1988، واستطاعت قوات (أوك) خلاله من الدخول إلى حلبجة والسيطرة عليها في نفس الليلة دون أن تلاقي مقاومة تذكر من قوات الفرقة 24 التي تتولى الدفاع عنها، فيما استولت القوات المشاركة الأخرى على أطراف المدينة وعلى البلدات والمواقع العسكرية المحيطة بها والقرية منها.. ومع ذلك لم يقدم النظام على القيام بأي هجوم معاكس لاستعادة حلبجة خلافاً لما كان متوقعاً، وبدلاً عن ذلك كانت هناك أوامر من صدام يقول فيها «يجب التركيز على رأس الحية»<sup>(3)</sup>، وكان يقصد الاستمرار بالهجوم على مقرات (أوك) القيادة التي استهدفتها عمليات الانفال 1، دون الالتفات إلى حلبجة التي قررت قيادة النظام معالجة الوضع فيها بطريقة أخرى فبعد يومين فقط «وفي يوم 16 اذار قامت 50 طائرة قاصفة تحمل كل منها 4 قنابل زنة 500 كغم من الغازات السامة بقصف حلبجة»<sup>(4)</sup>، وقد ترك القصف المدمر بما مجموعه (100) طن من المواد الكيميائية القاتلة (5) الاف قتيل و(10) الآلاف جريح وعلى الأثر ارسلت ايران قواتها التي لم تكن موجودة حتى ذلك الحين في حلبجة إلا من بعض ضباط الارتباط إلى المدينة الشهيدة وبشرت بنقل المصابين والسكان بالسيارات وطائرات الهليكوبتر إلى المستشفيات الإيرانية ولولا تلك النجدة لارتفع عدد الضحايا أكثر مما وقع بكثير..

ورغم هول الفاجعة فإن الاعلام العالمي لم يكشف عن الابعاد الكاملة للمجزرة إلا بعد حرب الخليج الثانية بسبب التواطؤ الغربي مع النظام الذي بنى ترسانته من اسلحة الدمار الشامل بمساهمة من شركات بريطانية وألمانية وبلجيكية وهولندية وغيرها من الشركات الأوربية فقد كان هناك قراراً في المعسكر الغربي وعلى أرفع المستويات بالمحافظة على نظام بعث العراق ومنع هزيمته بالحرب مع إيران بأي ثمن.

ويذكر جلال الطالباني بهذا الصدد «ان الامريكان قاموا بتبليغنا بصورة رسمية ان هذه الحكومة يجب أن تبقى وانه لن نسمح للغزو الإيراني بالانتصار، حتى اذا أدى ذلك

الى استعمال القوات المسلحة الأمريكية في العراق»<sup>(5)</sup>.

لقد برزت حلجة إلى واجهة الأحداث بعد ضربها بأسلحة الدمار الشامل بلحاظ ما نجم عن ذلك من خسائر بشرية فادحة وباعتبار أن ما حدث هناك شكل سابقة خطيرة لم يشهد لها المجتمع الدولي نظيراً من قبل فقد شهد العالم استخدام السلاح الكيماوي منذ الحرب العالمية الأولى بين الجيوش المتحاربة إلا أنه لم يشهد قيام دولة ما باستخدامه وعلى هذا النطاق ضد أبناء شعبها وهذا ما أعطى القضية الكردية في العراق بعداً دولياً وإنسانياً لم تعرفه من قبل وبذلك توجت تلك المدينة الباسلة بشهادة أبنائها الجماعية وعلى تلك الصورة الرهيبة الدور الذي لعبته في الحياة السياسية والاجتماعية في كردستان العراق من أمد بعيد فهي تضم ومنذ قرون أكبر حوزة علمية للدراسات الإسلامية في عموم المنطقة الكردية كما أنها مركزاً هاماً للطرق الصوفية التي لها اتباع في مختلف أنحاء العراق وفي الدول المجاورة كذلك تأسست فيها الحركة الإسلامية في كردستان العراق [حركة الوحدة الإسلامية] وهي من التنظيمات الإسلامية المهمة في العراق، وهذا ما جعل النظام يوليها أهمية استثنائية عكستها تقارير ودراسات أجهزته الأمنية ومنها الدراسة التالية:

ص	«دراسة عن قضاء جلي»	
المستند	يبيع قضاء جلي	أربع نواحي هي ناحية سيد صادق، ناحية خرمال، ناحية سيردان، ناحية بيار، إضافة إلى الجماعات السكنية وهي مجمع غناب، وبنجر، سيردان، ناحية إلى ناحية سيردان، مجمع (خزني خرمال) ومجمع شاندز.
	في سيد صادق	مدرستين القضاء والتوحيد التابعة له (١٨١٦١) ألف نسمة.
	مدرستين مركز القضاء (٨٠٧٠٨) نسمة	
١	ناحية سيد صادق (مستورد)	«١٦٩٩» نسمة
٢	خرمال	«١٤٧٩١» نسمة
٣	بيارة	«١٤٠٨» نسمة
٤	سيردان	«١٨٨٩١» نسمة
	مدرسة صدر القضاء مع إيران	«١١٠» كلم
	بريد لريا رز	في كل ناحية سه الزايم التابعة للقضاء المدونة باسمه ناحية بياره حيث تم سحب المركز مؤخرًا بسبب إغراق النيرطيسية وأرسلت مفرقة من طلبة المديرية التابعة لناحية بياره.

أولاً - البرقيات التي ترسب :- تبعد التلويح والبرقيات على ما هم في  
 حياتهم هذه التلويح وقد اعتدت الأفراس المتأدبة بشكل كبير على  
 التلويح التلويح وكسب الشهرة على طريق رئيسكم وذلك لأنهم لم يتعلموا  
 التلويح المراسلة محمود بسبب الفنون التي تليها التي سادت المتعلمين  
 طويلاً ولهذا ترى أنه القادر على الاستفادة من هذا العالم بإيجاد طريقه  
 للمتفهمين والبرقيات في التلويح كما توجد ظاهرة إمتداد بين التلويح  
 المتدريج التلويح الألفي إيماناً كشار تاركوني وهورمان وأناجي  
 والوكوي ونسج إيماناً إيماناً التلويح التي تكون تضامناً للمتفهمين  
 ١ - عتبة هورمان :- تتكرر هذه العتبة في طويلاً وبياناً وهورمان  
 وأطراف طويلاً والمتفهمين بين (محمد سان أحمد) و  
 «هادي محمد صالح حمد» عدد قنصل (١٠٠٠) نسمة  
 ٢ - عتبة نوردي :- تتواجد هذه العتبة في مناطق طويلاً وسيدان  
 والمتفهمين بين (أحمد أنافيس) عتبة محمد وله مرق  
 سنا / عدد قنصل (١٠٠٠) نسمة

ج

- ٣ - عتبة شيران :- تكون هذه العتبة ناحية سيدان والمتفهمين  
 بين (أحمد سعيد محمد سان أحمد) له مرق مع دارتنا  
 عدد قنصل (١٠٠٠) نسمة  
 ٤ - عتبة كوكوي :- تكون هذه العتبة ناحية طويلاً وسيدان والمتفهمين  
 بين (كوما علي محمد محمد) وإمانه عتبة محمد وتوجد لدينا  
 مرقه عدد قنصل (١٠٠٠) نسمة  
 ٥ - عتبة شيخ أساميل :- تتواجد هذه العتبة في قرية سيد صادق  
 والمتفهمين بين «نصر الله قادر صالح» عتبة محمد ومروث  
 إيماناً وله مرقه مع دارتنا عدد قنصل «٤٠٠» نسمة  
 ٦ - عتبة الحاف :- تكون هذه العتبة في مناطق طويلاً وسيد صادق والمتفهمين  
 بين (أحمد صادق) عتبة صالح بين «عتبة محمد عدد قنصل  
 (٦٠٠) نسمة  
 ٧ - عتبة السداني :- توجد هذه العتبة في مناطق فورمال والمتفهمين  
 بين (أساميل عتبة عتبة)  
 توجد عتبة الإردني المتفهمين «علي محمد قادر» في فورمال وذلك  
 عتبة هورمان في قرية هورمان علياً في مجمع عتبة والمتفهمين بين (صالح هورمان)  
 وهذه العتبة تتواجد في مناطق على شكل مجاميع صغيرة

ثانياً :- الجانب الديني :- يسه الجانب الديني له أهمية لدى المواطن ويمثل  
 الدين في هذه الناحية اهتمام رتبة المواطن وتشتغل به  
 بكرة وتبدأ مثل الدين يديره وأن اجتماع معين  
 وترصد هذه طرق دينية وأهم هذه الطرق المنتشرة في  
 مناطقهم الشيعية والسننية والنبوية والقرآنية والقرآنية  
 وتخرج أدلة العناصر المكونة دينياً :-

أ) مولاي عبد العزيز محمد الحسين :- سنية حليمة ملة يات إمام جامع يات  
 طاه رئيس اتحاد علماء كردستان الحبيب العلي (العناصر  
 الحاضرة على الزيد والتوراة وما كان لها في الدين  
 ب) مولانا عبد العزيز الحسين :- سنية حليمة ملة يات إمام جامع يات  
 طاه أحد أعضاء اتحاد علماء كردستان الحبيب العلي (العناصر  
 الحاضرة الحاضرة على الزيد والتوراة مستعمل سنية

ج) مولانا عبد العزيز محمد الحسين :- سنية حليمة ملة يات إمام جامع الزيد  
 طاه أحد أعضاء اتحاد علماء كردستان الحبيب العلي  
 د) مولانا عبد العزيز محمد الحسين :- سنية حليمة ملة يات إمام جامع الزيد  
 طاه أحد أعضاء اتحاد علماء كردستان الحبيب العلي  
 هـ) مولانا عبد العزيز محمد الحسين :- سنية حليمة ملة يات إمام جامع الزيد  
 طاه أحد أعضاء اتحاد علماء كردستان الحبيب العلي

و) مولانا عبد العزيز محمد الحسين :- سنية حليمة ملة يات إمام جامع الزيد  
 طاه أحد أعضاء اتحاد علماء كردستان الحبيب العلي  
 ز) مولانا عبد العزيز محمد الحسين :- سنية حليمة ملة يات إمام جامع الزيد  
 طاه أحد أعضاء اتحاد علماء كردستان الحبيب العلي  
 ح) مولانا عبد العزيز محمد الحسين :- سنية حليمة ملة يات إمام جامع الزيد  
 طاه أحد أعضاء اتحاد علماء كردستان الحبيب العلي

ثالثاً :- الواقع السياسي :- يتميز الواقع السياسي في المنطقة الكردية ببيئة  
 مائة ويمكن عام في شطوطها العامة الزيدية الجانب  
 زمنية الترتيب وتعد الأجزاء السياسية الكردية والسياسية  
 في هذه الحدود متفردا الشعور القومي لدى الكرد  
 قبل الآن المبادئ الزيد والتوراة وأيد المبادئ والتشريعات  
 لهذه الزيد مما سبب دغم وتجيز زمر الترتيب في المنطقة  
 رابعة تقسيم الأجزاء السياسية في المنطقة السياسية  
 د) الأجزاء المتصلة في الجبهة :- توصف الجبهة كذا في الزيد الكردية  
 الزيد الترتيب الكردستاني في مرة القضاء الأ

والجزء الثاني من الدستور في مقرر النفاذ الذي  
لا يرد عليه شيء من قبل سياسي حيث لا يتعدى تفويضه  
عن قليل وليس له تأثير في المنطقة إيمانه الذي قد تنظم  
لذلك من قبله (القائد).

١- الدستور الثاني :- يوجد من بينه وبين الدستور الأول  
والتأثير القوي في المنطقة وهذه الأجزاء هي :-

١- الاتحاد الوطني الكردستاني فيكون من :-  
١- التنظيم الإداري اللبني في الدولة في نواحيه

٢- قسم من الدولة الاتحادية الكردستانية :- جميعه عمر دياره  
٣- اتحاد العرفية في التجهيزات القومية الكردية :- (أو التجهيزات)

بصورة الاتحادية تنظيماته السرية :- ويشير إلى الزر القومية ضمنه تأمل  
جميعه حيث يربط بين (١) و (١٥) المقاصد ضمنه تأمل جميعه الدول

بصورة المجموع تكونه إلى مثير في الثاني بارة وليد الحاق ونشيط لولا في تنظيم سيره  
إطراف جميعه والثاني في تأمل شهور :-

توجد فروقات بينه وبين الأولين والجزء الذي هو الدستور الثاني (المجلد)  
والسك والكل لم توجد في إصدارات من الفترة الأخيرة ويتألف

أجزاء المنطقة مع الزمة المسرة التي هي بقية الزر القومية الأخيرة  
وخاصة بينه وبينه (الطبيب).

ثانياً :- الجزء الثاني من الدستور الثاني (المجلد) :- يوجد في تأمل  
جميعه بينه وبين الأول بامره المجموع محمد صافي محمد كوراني

يتواجد في تأمل شهور وفي الأجزاء الأخيرة عارضة اثنين  
من أمارات الأجزاء الأخيرة (أحمد سراد) و

(توفيق محمد كوراني) وفي الأجزاء الأخيرة قلة قوته الذاتية  
تطويع العمل القوي وأخذ يستعمل الأدوات في حرب القصب

والإبالي المسرة بامره الرصد الذي في لهم بالتقسيم مع  
القوات الأيرانية.

ثالثاً :- الجزء الثالث من الدستور الثاني (المجلد) :-  
ضمنه تأمل جميعه بامره المجموع محمد محمد محمد شريف إلهدار

ومعهم تأمل جميعه عزت يتواجد في تأمل شهور ومقرة  
في قرية (سياناد الأيرانية) وقد تأتي في قرية (جبار) لولاه

ويوجد في تأمل في قرية (دلت) ملحد له (صلا لادواني)

ولوجود قرائن تاريخية (دلت) على حدوثه (ميدان الاولاني)  
 امره في ذلك وفيه في ميدان وفورمال و امر القوة (نادر عليه  
 مراد اليهودي) و تم تحقيقها الميراث رشيد كمين و مع مفرزته  
 الحية الرصد الدينامي والنيوالمعصر  
 ايبا - الكزن النيوي الدينامي (الم ٢٠) - يوجب في نشاطها بيناليون عصرية  
 ترأسه لحيته تنظيم ثنائي في نشاطها والمردود عنهم (الم ٢٠) <sup>الم ٢٠</sup>  
 و سارته في (الم ٢٠) طابع محمد قوته على ١٠٠ مخرب و نشاطه في  
 طابع حليبه و سترزور و نشاطه اطرنا و تنوع له اسبغيا  
 و انه السيرة الاولى بارز الميراث فتاحه قتاله والمقتل (فتاح الاول)  
 منوره عنه سيد سترزور و اطران يجتو در بندخان و ان السيرة  
 البوليتية بارز الميراث (عبدالله) خرج مانه كونه الملقب (عبدالله)  
 سور من طابع حليبه و اتبعوا نظام الروم المسما هم الميراث  
 و تنوع منه عدة بيناليون والنيوالمعصر المردود عنه من طاقته  
 بيناليون هو سترزور و حليبه (الم ١١)

خاصا - الكزن الاسلاوي الدينامي - لان له نشاط في المنطقة وله قرائن  
 قريه بارزان التايه لثامه يريخيه و تمام الاعتماد الرضي  
 بالهجرة على المتر المذكور و انفسه اعلى المضاء التنظيم و سطر  
 على الاسلمه والمبالغ العجوة لديهم ثم اطلق سراح غير القيا ديس  
 بشرط عدم العودة الى هذا التنظيم و راجعته بالنيابته في بادئ  
 الامر ثم اطلق سراحهم ايضا و اجمع التنظيم شبه مملوك و حاليا  
 تشير الملاحظات الى انهم اعادوا التنظيم انفسهم برفع من ايران  
 ريتو احدث في سيرة مريان حين يوجد قرائن فيلا ولا يوجد  
 لديهم نشاط حاليا قوته قاطعنا  
 ساراه - شتبياتنا على الروايات السياسية - لا نذكر  
 ١ - تم تجميع شمس من الامضاء للمل مع الكزن النيوي الدينامي (الم ٢٠)  
 ولازلنا جاذبة في هذا الميراث  
 ٢ - لدينا شتبيات على الكزن الدينامي الدينامي (النيوالمعصر) حيث  
 يوجد لدينا امر ريتو يدل عليهم و نذكره لدينا مرفوع لديه مرفوعة  
 بامامنا من التنظيم المذكور  
 ٣ - يوجد لدينا مرفوعة له مرفوعة مع الاتحاد الدينامي الدينامي الدينامي

٤- يرفع لدينا عنصر تم التوصل عليه وعلى يد س. كزب الاشتراكي المرموق  
 (الذي راجع) ولذا نلاحظ نظراً لجودة العمل سنة منسوخة للكتاب ١١  
 ٥- عدد المؤتمرات (١٦) عدد المصنفات (١٦)

سائياً - الرابع الطلابي وعدد المدارس المرموقة ضمنه (الكتاب ١١)  
 قبل أنه نتطرق إلى أحوال الطلاب في القضاء لابد من ذكر تراثه  
 عماد تواريخهم من هذه السجلات في المقام سطر السجل القومي  
 المتخصص والمناهج الدينية والسجل الاجتماعي ضد السجل التاريخي  
 فليس درسها السجل في قسوس الكتاب سيما الطلاب منهم إضاه  
 إلا أنه دور منظمات الحزب القائد ممدودة في هذا المجال بسبب ظروفه المظلمة  
 مما جعل الأخطاء السياسية المادية أنه تشتت وتشتت في صنف  
 الطلبة والكتاب يرفع عام وأجمع المتطاح الطلابي مرتفعاً  
 لتتألف هذه الحركات والرابع أنه المؤرخية مع هذه المنظمات الطلابية  
 لا يجدون اللغة العربية ولا يظهرون شيئاً من التراث العربي إضاه إلى المراحل  
 إضاهية سيما المثلث العائلي والمؤثرات الأدبية صليت النظم الطلابي  
 منسوخة مع هذا التراث والذين القاد وبه للثلاث السرية المرموقة ظهرت

دور مثال في تحرير الطلاب على الأرجح تظاهرات أثناء المناسبات الخاصة  
 بالنسبة للرد ولا يجب أن قلب صلات الشب التي ترقى مما لا بد  
 ١٩٨٤ كانت للطلاب الطوعي المرموق الذي تترك سيما ثانوية عليه  
 للبين والإمداد الضام للبين وبيد التشجيع منظم الحزب القائد  
 استطاعت التوصل على أعضاء الهيئات التنفيذية دكت قسم من الملمنة  
 ولذا لنا جاذبة بالترك مع الطلاب اللذين يدرسون في المدارس التي  
 لا دور بارز في صلات الشب عام ١٩٨٤ -

- ١- ما يصيد عدد المدارس -
- ٢- (٧) مدارس ثانوية -
- ٣- (٧) مدارس متوسطة -
- ٤- (٧) مدارس ابتدائية -

ثامناً - آخر قطرات الوضع السياسي للطلاب والفئات المادية لتتوحد مستقبل  
 مع الملمن أن تضاد عليه من التقيد المرموق التي أدت إلى إضاهان  
 كثره الاقرب السياسية المرموقة صليت من الأوضاع الإدارية ممرات  
 لا صليت من عليه مرموقة لتتوحد المدارس وخاصة الحزب  
 الديمقراطي البردستاني (البحر) صليت لا تكتفي أنه يلتزم مع







- 1 - مجلة الوسط، ع 356، في 1998/11/23.
- 2 - الحوار العربي الكردي (وثائق مؤتمر القاهرة مايو 1998)، ص 96.
- 3 - مجلة الوسط، ع 356، في 1998/11/23.
- 4 - السامرائي، اللواء الركن وفيق: حطام البوابة الشرقية، اصدار دار القبس للصحافة والنشر - الكويت - صدر في شهر يوليو (تموز) 1997. ص 104.
- 5 - صحيفة شيحان الاردنية في 1995/6/10.



## الفصل التاسع عشر

### **القيادة والمسؤولية**

- المؤتمر العام الأول.
- أعضاء على مسارات (أوك).
- المؤتمر العام الثاني.



## ■ المؤتمر العام الأول

عقد (اوك) مؤتمره العام الأول في 1992/1/27 في مدينة السليمانية بكلمة لجلال الطالباني وأثناء جلسات المؤتمر توفي (عمر دبابه) عضو المكتب السياسي فتم تأجيلها لتستأنف بعد عدة أيام في العاصمة الإقليمية أربيل وفي ختام أعمال المؤتمر جرى انتخاب القيادة بالاقتراع السري واستثنى من ذلك كل من:

- 1 - جلال الطالباني.
  - 2 - نوشيروان مصطفى.
  - 3 - الدكتور فؤاد معصوم.
- حيث وافق المؤتمر بالاجماع على اختيارهم بالتزكية لعضوية القيادة الجديدة وفيما يلي أسعاء أعضاء القيادة المنتخبين والذين أضيفوا إليها خلال الفترة (1992-2000) وهم:

- 1 - كوسرت رسول علي، حصل على أعلى الأصوات.
- 2 - الدكتور كمال فؤاد.
- 3 - جبار فرمان.
- 4 - فريدون عبد القادر فرج.
- 5 - الدكتور برهم صالح.
- 6 - عمر عبد الله.
- 7 - عمر سيد علي.

- 8 - عمر فتاح.
- 9 - ارسلان بايز دزئي.
- 10 - قادر حاج علي بك.
- 11 - دارو الشيخ نوري، (شقيق شهاب الشيخ نوري).
- 12 - محمد توفيق رحيم.
- 13 - الشيخ محمد الشاكلي.
- 14 - عماد أحمد.
- 15 - سعدي أحمد بيره.
- 16 - عارف رشدي.
- 17 - الشيخ عبد الكريم حاجي.
- 18 - شورش اسماعيل.
- 19 - عادل مراد.
- 20 - شيردل حوزي.
- 21 - حكمت محمد كريم (ملا بختيار).
- 22 - سالار عزيز.
- 23 - عدنان رشاد المفتي.
- 24 - مصطفى جاورش.
- 25 - حازم اليوسفي، (ابن أخ صالح اليوسفي).
- 26 - شاخوان عباس.
- 27 - شيروان شيروندي.
- 28 - مصطفى سيد قادر.
- 29 - سعدون فيلي.
- 30 - عثمان حاجي محمود.
- 31 - بهروز كلالي.

32 - أبو بكر خوشناو.

33 - جلال جوهر.

34 - جتو رزوف حويزي.

35 - كوردو قاسم.

36 - محمد كوران.

وقد انبثق عن اللجنة القيادية مكتب سياسي ضم في عضويته كل من:

1 - جلال حسام الدين الطالباني، الأمين العام.

2 - نوشيروان مصطفى أمين.

3 - كوسرت رسول علي.

4 - الدكتور فؤاد معصوم.

5 - الدكتور كمال فؤاد، مسؤول الهيئة العاملة للمكتب السياسي.

6 - عمر عبد الله.

7 - عمر السيد علي.

8 - الشيخ محمد الشاكلي.

9 - قادر الحاج علي.

10 - محمد توفيق رحيم.

11 - عمر فتاح.

12 - ارسلان بايز.

13 - الدكتور برهم صالح.

14 - دارو الشيخ نوري.

15 - جبار فرمان.

وكان المؤتمر العام قد اختتم اعماله باصدار بيان فيما يلي نصه:

**البلاغ الختامي للمؤتمر الأول العام للاتحاد الوطني الكردستاني**

تحت شعار لنصن وحدة صفوفنا ونقوي الجبهة الكردستانية، نناضل من أجل حق

تقرير المصير للشعب الكردي والمساواة واحترام حقوق الانسان في عراق ديمقراطي.  
عقد المؤتمر الأول العام للاتحاد الوطني الكردستاني بتاريخ 1992/1/27م في قاعة الثقافة الجماهيرية بمدينة السليمانية، وبدأت مراسم افتتاح المؤتمر بالوقوف دقيقة واحدة اجلالاً لأرواح شهداء كردستان وشهداء درب الحرية والديمقراطية والمساواة واحترام حقوق الانسان في كل ارجاء العالم.

بعد ذلك رحبت اللجنة التحضيرية للمؤتمر بالضيوف والوفود المشاركة وأعضاء المؤتمر من ممثلي تنظيمات الاتحاد الوطني في كردستان والشرق الأوسط وأوروبا وأمريكا الشمالية وكندا وكان عددهم (793) عضواً و(72) مشاركاً بصفة مراقب.

وحضرت مراسم افتتاح المؤتمر وفود تمثل عشرات الأحزاب والجمعيات والمؤسسات الكردية والكردستانية والعراقية والعربية والعمالية من الشرق الأوسط وأوروبا وأمريكا الشمالية وكندا، والقى كل وفد خطابات التهنئة للمؤتمر عبروا فيه عن تضامنهم مع المطالبات المشروعة للشعب الكردي ونضال الاتحاد الوطني الكردستاني. وبعد انتهاء مراسم افتتاح المؤتمر ومغادرة الضيوف والوفود الرسمية باشر المؤتمر أعماله في جلسات مغلقة، حيث استمع المؤتمر في الجلسة الأولى الى تقرير الأمين العام للاتحاد الوطني الكردستاني الذي قوبل بترحيب المؤتمرين. تضمن تقرير الأمين العام للاتحاد الوطني الكردستاني تقييماً شاملاً ودقيقاً للأوضاع الراهنة في كردستان والمنطقة والعالم، وحدد المبدأ النضالي والواجبات الحالية للمؤتمر، بعدها قدم كل من مكاتب التنظيم والادارة والمالية والمكتب العسكري والاعلام والعلاقات الخارجية تقاريره الى المؤتمر.

وبتاريخ 1992/1/29 ارجأ المؤتمر اعماله بسبب الرحيل المفاجئ للأخ المناضل عمر مصطفى الذي وافته المنية بالسكتة القلبية في قاعة المؤتمر. ثم استأنف المؤتمر اعماله بعد ظهر يوم الثاني من شهر شباط عام 1992 في قاعة ميديا بمدينة أربيل. حيث تم انتخاب لجنة لادارة اعمال المؤتمر، وانبثقت عن المؤتمر لجان فرعية انيطت بها مهمة اعداد التقارير الخاصة لمناقشات ومداولات هيئات ومكاتب: التقرير السياسي، التنظيم والمنهاج الداخلي، برنامج انتخابات المجلس الوطني، الاعلام، العلاقات الخارجية، الادارة والمالية، الشكاوي والمتابعة، الشؤون العسكرية (بشمه ركايه تي). وناقشت اللجان الفرعية للمؤتمر تقارير المكاتب بصورة مفصلة ودقيقة، وازافت اليها مجموعة من المقترحات، وعرضتها على المؤتمرين في الجلسات العام. حيث تم اقرارها من قبل اعضاء المؤتمر بعد



اجراء التعديلات عليها. واتخذ المؤتمر الأول العام للاتحاد الوطني الكردستاني عدداً من القرارات، ومن أهم تلك القرارات قرار بتوحيد تنظيمات عصبة كادحي كردستان واتحاد الثوريين الكردستانيين والخط العام. وبهذه الخطوة الهامة تحققت الآمال العريضة التي ظلت تعاود القطاعات الواسعة داخل الاتحاد الوطني الكردستاني بتوحيد اتحادهم المناضل ضمن تنظيم واحد وقيادة واحدة وبرنامج ومنهج داخلي موحد.

كما وأقر المؤتمر مبدأ ارساء القاعدة الديمقراطية داخل تنظيمات الاتحاد الوطني الكردستاني، وتم ادراج هذا القرار في المنهج الداخلي للاتحاد، بحيث يتم من الآن فصاعداً الأجددة التنظيمية في الفروع والى اللجنة القيادية، من خلال انتخابات حرة ومباشرة. كما وأولى المؤتمر اهتماماً خاصاً بانتخابات المجلس الوطني المرتقب لكردستان.

وأوصى تنظيمات الاتحاد الوطني الكردستاني ببذل قصارى جهدها وبمساعدة ومشاركة كافة اطراف الجبهة الكردستانية من أجل التوصل الى اجراء انتخابات حرة وديمقراطية ناجحة لقيادة كفوءة وقادرة على حفظ الأمن والاستقرار في المناطق المحررة من كردستان تأخذ على عاتقها مهمة تلبية احتياجات الحياة اليومية لأفراد المجتمع.

كما وأقر المؤتمر مبدأ مواصلة النضال الدؤوب من أجل تحقيق الحقوق الديمقراطية والثقافية للأقليات القومية الموجودة في كردستان، وحفظ اللغة والآداب والثقافة والتقاليد الاجتماعية للتركمان والآشوريين والعرب، والاهتمام بها وتطويرها.

وبالنسبة للعلاقات الخارجية، قرر المؤتمر تجسيد نهج التضامن وتوحيد النضال مع القوى الديمقراطية والتقدمية في كردستان والمنطقة، وخاصة قوى المعارضة العراقية والصديقة للشعب الكردي في كل ارجاء العالم. من أجل الديمقراطية والسلام واحترام حقوق الانسان ومناهضة الدكتاتورية والشفونية، والرجعية والارهاب، ومن أجل حق تقرير المصير والمساواة والتعايش مع الشعوب بسلام، ومقارعة الاضطهاد القومي والطبقي والديني.

كما واتخذ المؤتمر قراراً ينص على تثبيت مبدأ الاشتراكية الديمقراطية، في البرنامج والمنهج الداخلي للاتحاد، فالاتحاد الوطني الكردستاني يناضل من أجل المساواة والعدالة الاجتماعية والقضاء على الاضطهاد القومي وازالة كل ظواهر استغلال الانسان لأخيه الانسان، كما يسعى الاتحاد الى ايجاد حلول للمشاكل الاجتماعية التي تواجه الشعب الكردي وسد احتياجات المواطنين الحياتية. وقرر المؤتمر الأول للاتحاد الوطني الكردستاني

تشكيل اجهزة ومكاتب خاصة في امور وشؤون الادارة والمالية والاعلام والعلاقات الخارجية والتنظيمات والشؤون العسكرية (البيشمركايتي) وأن تكون نشاطاتها ضمن نطاق الاعمال والمهام المناطة بها وبالتعاون معاً لتطوير وتيسير تلك الأعمال والمهام وتنفيذها.

واتخذ المؤتمر الأول للاتحاد الوطني الكردستاني قراراً بخصوص مشردي كردستان الذين ارغموا على ترك ديارهم ومناطق سكنهم، وابعدوا، وهجروا، وشردوا من ارض آبائهم واجدادهم، وأماكن عملهم، وخاصة الأخوة الكردستانيين، حيث قرر المؤتمر أن تولى تنظيمات الاتحاد الوطني الكردستاني اهتماماً خاصاً وجدياً بضحايا هذه المحنة والسعي لاعادتهم الى مناطق سكنهم وتعويضهم تعويضاً عادلاً ومشرفاً.

وتقدم المؤتمر بالشكر والامتنان الى الدول والحكومات والمنظمات الانسانية التي مدت يد العون الى الشعب الكردي اثناء المحن والمصائب التي ألمت به ومحاولة ابادته. وشكروا على وجه الخصوص ايران وتركيا وسوريا، عندما فتحت حدودها لايواء مشردي كردستان. لقد تميزت أعمال ومناقشات المؤتمر الأول العام للاتحاد الوطني الكردستاني بطابعها الديمقراطي، حيث تدارك المؤتمر وناقشوا المواضيع المطروحة امام المؤتمر بكل صراحة وحرية، وتم الاتفاق وبالاتفاق على ضرورة صيانة حقوق الاتحاد ومواصلة النضال الدؤوب من أجل تنفيذ قرارات المؤتمر.

وفي يوم 1992/2/14 انتهى المؤتمر الأول العام للاتحاد الوطني الكردستاني أعماله بانتخاب قيادة جديدة مكونة من (17) عضواً و(6) اعضاء احتياط. وغادر المشاركون قاعة المؤتمر الى مناطق نضالهم بيرنامج ومناهج جديدين ومقررات هامة منسجمة مع الأوضاع الراهنة، وبروحية الاحساس العالي بالمسؤولية والاقرار على ادامة النضال من أجل قضية الشعب والوطن.

اللجنة القيادية للاتحاد الوطني الكردستاني

16 شباط 1992م.

## ■ الهيكـل التنظيمي

يرتبط باللجنة القيادية ل(اوك) عدد من المكاتب وذلك على النحو التالي:

- مكتب التنظيم المركزي، مسؤوله ارسلان بايز.
  - مكتب العلاقات الوطنية والقومية، مسؤوله كارديو قاسم.
  - مكتب الاعلام المركزي، مسؤوله عادل مراد.
  - مكتب المنظمات الديمقراطية، مسؤوله ملا بختيار.
  - المكتب العسكري، مسؤوله فريدون عبد القادر فرج.
  - مكتب العلاقات الدولية، مسؤوله سعدي أحمد بيير.
  - مكتب الادارة والمالية، مسؤوله دارو الشيخ نوري.
  - مكتب العلاقات العربية، مسؤوله عدنان المفتي.
- ويعتبر (اوك) من الاحزاب التي تمتلك قاعدة تنظيمية واسعة فعدا عن المنظمات الجماهيرية التي تتبعه فهو يضم في صفوفه أكثر من (200) الف عضو موزعين على المراكز التنظيمية التالية:
- ملبند الخارج (تنظيمات الخارج)، مسؤوله الدكتور فؤاد معصوم.
  - ملبند السليمانية، مسؤوله عمر السيد علي.
  - ملبند كركوك، مسؤوله جتو حويزي.
  - ملبند اربيل، مسؤوله شاخوان عباس.
  - ملبند بارتيان، مسؤوله سالار عزيز.
  - ملبند رانيه رايرين (الانتفاضة)، مسؤوله عثمان حاجي محمود.
  - وفيما يلي اسماء ابرز القادة العسكريين في (أوك):
  - جلال الطالاباني، القائد العام لقوات ييشمركة كردستان.
  - فريدون عبد القادر فرج نائب القائد العام.
  - جبار فرمان.
  - كردو قاسم.
  - اللواء كمال المفتي.
  - صلاح جاوشن.

- الشيخ جعفر الشيخ مصطفى، وكيل وزارة البيشمركة.

- دلير سيد مجيد.

- لطيف حاجي فرج.

- اللواء نوشيروان فؤاد مستي، رئيس اركان القيادة العامة لقوات البيشمركة.

- اللواء خليل دوسكي.

- شيردل حويزي، وزير شؤون البيشمركة.

- اللواء سيف الله.

- محسن بايز.

- محمود سنكاوي.

- جمال حاجي محمد.

- برهان سعيد صوفي.

- عثمان باني ماراني.

ومن بين أهم الاجهزة التابعة لقيادة (او ك) جهاز المخابرات المعروف باسم (دزكاي زانياري) أي (جهاز المعلومات) ويعرف اختصاراً باسم (زانياري) وقد اعيد تنظيمه العام 1991 وترأسه قادر الحاج علي عضو المكتب السياسي حتى العام 1998 حيث تولى رئاسته المهندس عمر فتاح ومن اركان الجهاز:

- الحاكم (القاضي) حاكم قادر حمه جان عزيز.

- هوشيار عزيز.

- سامان مولود.

- بيستون عمر سور.

- الدكتور خسرو كول محمد، مدير الاسايش العام (الامن العام).

وللزانياري فروع في كل محافظة كردية ويحوي على عدة أقسام اختصاصية وله مهام عدة، منها:

- متابعة النشاطات السرية لأجهزة النظام الأمنية في كردستان والتصدي لها.

- مكافحة التجسس في حدود المنطقة الخاضعة لسيطرة (اوك).
- مراقبة الحدود مع ايران ومنع التسلل من اقليم كردستان العراق الى الاراضي الايرانية.

ويحاول جهاز الزانياري رفع مستوى عناصره من خلال دورات تدريبية متقدمة وهو يملك معدات متطورة في مجال العمل الأمني تشمل اجهزة تصوير وتسجيل واجهزة لاسلكي حديثة اضافة الى كومبيوترات لحزن المعلومات.

## ■ أضواء على مسارات (اوك)

اقرن وجود (اوك) كحزب سياسي يأخذ بمقتضيات العمل الحزبي الحديث في مجتمع تطغى عليه الصبغة العشائرية باسم مؤسسه و قائده جلال الطالباني الذي استطاع خلال ربع قرن من تأسيس حزبه أن يقوده وسط بحر من الصعاب وأن يكون الحكم بالنسبة إلى مختلف التيارات التي تشكل منها وبني على أساسها ورغم أن تلك الكتل والتيارات قد اندغمت في بوتقة واحدة في المؤتمر العام الأول إلا أن تأثيرها ظل يلقي بظلاله على الحياة الداخلية لـ (اوك) وخاصة تأثير الخطوط الثلاث التي انفرت داخل الكوملة المنحلة، وما ساعد على ذلك مناخات الحرية التي تم الاتفاق في المؤتمر العام الأول على إطلاقها والتي وصل سقفها إلى حد القبول بوجود منابر متباينة داخل صفوف (اوك) يُدلي من خلالها الأعضاء على اختلاف مستوياتهم التنظيمية بأرائهم ويعبروا عن مواقفهم بغض النظر عن رأي القيادة أو الأمين العام، فكان لهذين العاملين، حرية الرأي ووجود المنابر أثر في تشكيل تجمعات حول المنابر عند بحث القضايا الحساسة والهامة ثم لا تلبث تلك التجمعات أن تنحل لتشكّل من جديد عند بحث قضايا أخرى، وهذا ما أضفى حالة من الديناميكية على الحياة الحزبية داخل (اوك) وأبعدها قدر الإمكان عن الجمود والرتابة إلا أن ذلك لا يعني أن الاتحاد بدون أجنحة تمتاز فيما بينها بأساليب العمل وطرق التفكير حيث يمكن تقسيمها إلى:

- جناح جلال الطالباني: ويتمركز ثقله في المكتب السياسي ومن أبرز رموزه فريدون عبد القادر فرج، قادر الحاج علي، الدكتور برهم صالح، كمال فؤاد، عمر سيد علي. والأخير هو من القلائل بين القياديين الذين لازالوا من المتمسكين بتراث الكوملة ونهجها الفكري والسياسي.

وبقدر ما يمثل وجود جلال الطالباني على رأس القيادة من وحدة واجماع في صفوف (او ك) فإن غيابه عن الساحة لسبب أو لآخر قد يشكل مشكلة في المستقبل لاقتقاد الحزب إلى شخصية بحجم الطالباني الذي يجد من جانبه أن المشكلة محلولة ففي معرض وصفه لآلية اختيار القائد في حزبه يقول «جلال الطالباني ليس لديه فرد طالباني واحد في القيادة، وإذا ما مات جلال الطالباني فلا يأتي مكانه لا ابنه ولا ابن عمه، بل يأتي واحد منتخب من الاتحاد الوطني الكردستاني، مثلاً يأتي (نوشيروان) يأتي (كوسرت) يأتي (دكتور فؤاد)»<sup>(1)</sup>.

### - جناح كوسرت رسول:

يمتاز هذا الجناح بتراكم خبراته العملية في مجال الإدارة الحكومية وهو يميل إلى الحسم ويتخذ موقفاً متشديداً من حزب العمال الكردستاني. ويحظى كوسرت رسول باحترام البيشمركة وقادتهم نظراً للجرأة غير العادية التي يتحلى بها في المعارك كما يتمتع بثقة قوى المعارضة العراقية وهو يؤكد على ضرورة مشاركة الأكراد في تحمل مسؤولياتهم في الحكومة المركزية في بغداد في عراق المستقبل، وله مؤيدين أقوياء بين صفوف العشائر وداخل الهيئات القيادية في (او ك).

### - جناح نوشيروان مصطفى:

يمثل هذا الجناح التراث الثوري التقليدي في صفوف الهيئات القيادية لـ (او ك) ويتصف شخص نوشيروان مصطفى بنزعة من التصوف الثوري إن صح التعبير وبغزوف عن المناصب الحزبية والرسمية إلا أن كلمته نافذة في الجهاز الحزبي من القيادة إلى القاعدة.

ويعتبر نوشيروان العدو رقم واحد للنظام الحاكم في بغداد كما أن النظام يعتبره من أشد العناصر تطرفاً في قيادة (او ك) لذلك لم تألوا أجهزته الأمنية جهداً في النيل منه بشتى الوسائل والطرق، وينصرف نوشيروان مصطفى إلى مراقبة نشاطات (او ك) الحزبية والحكومية وتعيين الخطأ فيها والدعوة إلى إصلاحها بشكل جذري كما يخصص جزء من وقته لكتابة تاريخ الثورات الكردية وخاصة الثورة الجديدة ويعتبرها وسيلة لتوعية الجماهير الكردية وهو صحفي ومفكر وضليع بالتاريخ واللغة الكردية وآدابها وله أسلوبه المتميز في الكتابة ويعتبر جناح نوشيروان مصطفى من الأجنحة التي لها مواقف متشددة من البارتني وهو يرفض بشدة الصفة العشائرية فيه وسيطرة الأسرة البارزانية عليه.

## - جناح الدكتور فؤاد معصوم:

لا يضم هذا الجناح كوادر حزبية متمرسة ولا قادة عسكريين ويقتصر على العناصر المثقفة والأكاديمية وتعكس توجهاته شخصية الدكتور معصوم المسالمة والتي تميل إلى الحوار والمفاوضات وهو على العموم جناح صغير وغير مؤثر داخل (او ك) وهو قريب في توجهاته العامة إلى جناح جلال الطالباي. ولعل أهم ما يميزه هو وسطيته بين الأجنحة.

## - جناح جبار فرمان:

ويمثل كتلة عسكرية صرفة تضم أغلب القيادات العسكرية من مناطق كرميان وخانقين. وكان جبار فرمان حتى منتصف العام 2000 يشغل منصب نائب القائد العام لقوات او ك حيث استقال من منصبه وبقي محتفظاً بموقعه في القيادة كعضو عامل في المكتب السياسي وقد وجه قبل استقالته نقداً جريئاً لجوانب من الحياة الحزبية في او ك من على صفحات إحدى صحف الحزب (کردستاني نوي) التي تصدر في السليمانية باللغة الكردية.

أما بالنسبة إلى الملامح العامة لسياسات (او ك) خارج نطاق حياة الحزب الداخلية فيمكن تشخيصها من خلال المحاول التالية:

### ١ - المحور المحلي:

اتجه (او ك) بعد أن اخفقت كل الاتفاقيات المعقودة - بما فيها اتفاقية واشنطن - في تحقيق المصالحة الشاملة بينه وبين البارتي إلى تنفيذ ما يمكن تنفيذه من بنود تلك الاتفاقات من خلال لجنة السلام العليا المشكلة من قياديين من الجانبين والتي عقدت منذ تشكيلها عشرات الاجتماعات وحققت العديد من الإنجازات دون أن تتمكن من حل القضايا الرئيسية العالقة وفي مقدمتها توحيد الإدارتين والحكومتين القائمتين في كل من أربيل والسليمانية واقتسام العوائد المالية. وقد أجرى (او ك) انتخابات بلدية في المناطق التي يديرها في كانون الثاني 2000 وكانت الأولى من نوعها التي تجرى في العراق بأسره منذ عقود عدة، وقد أظهرت النتائج التي أيدها مراقبو الأمم المتحدة اكتساح مرشحوه لمعظم مجالس البلديات في مناطق محافظتي كركوك والسليمانية، ومع أن البارتي لم يشارك في تلك الانتخابات فإن مناصريه أدلوا بأصواتهم في مناطق المحافظتين لصالح الإسلاميين وحتى لو كان قد شارك فإن نفوذه في محافظتي كركوك والسليمانية

معروف تاريخياً وأكده بوضوح نتائج انتخابات المجلس الوطني الكردستاني في أيار 1992 حيث ظهر الفارق الكبير بين الحزبين لصالح (او ك) وفي المقابل فإن (او ك) لم يستطيع أن يشكل تياراً منافساً للبارتي في بادنان وإذا ما كان هناك تنافس لم تظهر ملامحه بشكل قاطع بين الحزبين فسيكون مستقبلاً في عموم محافظة أربيل. ويسعى (او ك) إلى التعايش مع التيار الإسلامي المتنامي في كردستان العراق وطي صفحة الماضي وخاصة مع حركة الوحدة الإسلامية «الحركة الإسلامية في كردستان العراق» وذلك بتوثيق العلاقة مع جناح الشيخ علي عبد العزيز المرشد العام للحركة لقطع الطريق على الأجنحة المتشددة داخل الحركة وخاصة جناح الأفاغنة الأكراد والتي كانت وراء تأزيم العلاقة بين الجانبين بحيث وصلت إلى مستوى الاقتتال أواخر عام 1993 والذي تكرر في فترات محدودة من عامي 1994 و 1997 ولحركة الوحدة الإسلامية وزيرين في حكومة الإقليم في السليمانية. كما شاركت في الانتخابات البلدية هي والاتحاد الإسلامي في كردستان العراق وقد حصل ممثلو التيار الإسلامي من التنظيمين على المرتبة الثانية فيها بعد (او ك).

وهناك أحزاب أخرى مهمة في كردستان العراق لها علاقات مميزة مع (او ك) وتشاركه في تحمل المسؤولية في حكومة الإقليم التي يترأسها.. وهي الحزب الاشتراكي الديمقراطي الكردستاني وحزب كادحي كردستان، كما يرتبط حزب المحافظين الكردستاني باتفاقية تعاون مع (او ك) كذلك هنالك وجود للحزب الشيوعي العراقي والحزب الشيوعي الكردستاني في المناطق الخاضعة لسيطرة (او ك) إلى جانب طيف واسع من الأحزاب السياسية الكردية التي تمارس نشاطاتها التنظيمية والسياسية هناك بكل حرية ولها وسائل إعلامها المقروءة والمرئية والمسموعة غير الخاضعة لرقابة حكومة الإقليم ... وهو نهج سعى (او ك) لترسيخه منذ أن تولى رئاسة حكومة الإقليم الموحدة في أربيل في أعقاب انتفاضة آذار الشيعانية حيث تم منح إجازة عمل رسمية لعدد كبير من الأحزاب السياسية [راجع الوثيقة رقم 58].

## ٢ - المحور الوطني أو العراقي:

يختلف (او ك) في رؤيته لأصل المشكلة الكردية في العراق عن العديد من الأحزاب الكردية الأخرى وخاصة البارتي في كونه يرى أن أساس المشكلة يكمن في بغداد فلا حل للقضية الكردية بدون تغيير طبيعة الحكم في العراق الذي تأسس منذ البداية «على



احتلال بريطاني ثم سلم إلى أقلية عربية سنية، وكان ذلك جزاءً وعقاباً للعرب الشيعة الذين ثاروا في الجنوب ضد الإنكليز عام 1920 وللأكراد الذين ثاروا في كردستان ضد الاحتلال البريطاني، هذه الأقلية العربية السنية تمسكت بالحكم، والأقلية عندما تحكم لا تستطيع أن تحكم إلا بالديمقراطية، يستحيل لأية أقلية في العالم أن تحكم بالديمقراطية بالانتخابات الحرة، بحرية ديمقراطية، والتركيبة نفسها في القوات المسلحة، قد يأتون بديكور واحد كردي وواحد شيعي، لكن المسائل الأساسية (الجيش، المخابرات، الاستخبارات، الأمن، قوى الأمن الداخلي) من يحكم ويقرر ببساطة تجد أن كلها بيد الأقلية العربية السنية، هذا لا يعني أن العرب السنة غير مضطهدين، بالعكس ما قتل من عرب السنة على يد هذا النظام هو مئة ضعف ما استشهد من عرب السنة حتى في حرب فلسطين، عرب السنة بما فيهم أهالي مدينة تكريت، نالوا من الأعدامات ربما أكثر من أهالي مدينة كويسنجق، ولكن في التحليل النهائي، إن هؤلاء الذين يحكمون هم من العرب السنة وإن كانوا لا يمثلون العرب السنة»<sup>(2)</sup>.

لذلك فإن (او ك) يرى أنه لا بد من إحداث تغيير جذري في العراق وإن معادلة التغيير لكي تنجح يجب أن تستند على «عرب الشيعة + عرب السنة + الأكراد»<sup>(3)</sup>، وهذا يستدعي جمع قوى المعارضة الحقيقية التي لها وجود في الداخل وهذه القوى حسب قراءة جلال الطالباني للساحة العراقية تتمثل بـ «المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق وحزب الدعوة والحزب الشيوعي العراقي، الناصريين المعارضين للحكم، بعض القوى العسكرية العربية، هناك حزب اسمه التنظيم الطليعي، وكذلك الإسلاميون والاتحاد الوطني الكردستاني والتحالف الديمقراطي الكردستاني في كردستان»<sup>(4)</sup>، وقد سعى (او ك) إلى خلق حالة من التعاون والتنسيق مع تلك القوى من خلال لقاءات ثنائية وموسعة كان من أهمها الاجتماع التداولي الذي عقد في السليمانية في 2000/3/2 [راجع الوثيقة رقم 59].

وبسبب من تلك المواقف فقد لجأ النظام من حين لآخر إلى الضغط على (او ك) من خلال تحشيد قواته المدعومة بقوات حركة مجاهدي خلق الإيرانية على خطوط التماس وعبر التحذيرات والإنذارات التي يوجهها إلى قيادة (او ك) عبر وسائل إعلامه أو بواسطة مبعوثين يرسلهم إلى السليمانية في بعض الأحيان منهم الدكتور مكرم الطالباني ومنهم ضباط من الاستخبارات والمخابرات والقصر الجمهوري.

ارتبط (اوک) منذ صيف عام 1994 بعلاقات صداقة وتعاون متينة مع إيران وهناك مجموعة اتفاقات معقودة بين الجانبين في شتى المجالات [راجع الوثيقة رقم 60] وعن موجبات ودواعي تلك العلاقة المميزة مع الجمهورية الإسلامية يقول جلال الطالباني «ولاً نحن لنا حدود طويلة مع إيران تبلغ (300 - 400) كم وثانياً نحن كـ (اوک) لسنا حزباً سياسياً فقط بل نحن مسؤولون عن (3) ملايين كردي يعيشون في المناطق المحررة التي تخضع لسيطرة الاتحاد الوطني الكردستاني هؤلاء يحتاجون إلى التجارة والكسب والعيش والتنقل، وثالثاً: إننا مع اخوتنا الشيعة لنا علاقات صداقة وتحالف، وهم بدورهم قريبون من إيران، ولهم علاقات تحالف، رابعاً: إننا ضد الدكتاتورية الحاكمة في بغداد، ونريد إسقاطها، وإيران هي الأخرى تتخذ الموقف نفسه، خامساً، نحن كاتحاد وطني كردستاني لنا حدود مواصلات تربطنا بإيران وليس بتركيا.. لذا فإننا مضطرون لأخذ هذه الأمور بنظر الاعتبار»<sup>(5)</sup>.

وقد طلب (اوک) من الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني الذي يحتفظ بمراكزه في بکرجو وفي السليمانية وكويسنجق عدم القيام بأي تحرك مضاد للجمهورية الإسلامية الإيرانية عبر الحدود المشتركة، وجعل من التزامه بذلك أساساً ومعياراً للتعامل معه.

## ب - تركيا:

مرت علاقة (اوک) بتركيا بمراحل من التوتر بسبب اتهام الحكومة التركية لقيادة (اوک) باسناد حزب العمال الكردستاني (P.K.K.) وايواء عناصره في المناطق الخاضعة لسيطرته والدخول معه باتفاقيات للتعاون في شتى المجالات، في حين كانت قيادة (اوک) تؤكد في كل اللقاءات التي كانت تعقد مع المسؤولين الأتراك على أن (PKK) هو حزب كردستاني تركي ليس له الحق في أن يقيم قواعد عسكرية في كردستان العراق ينطلق منها ضد تركيا<sup>(6)</sup>. ومن الجدير بالذكر أن رئيس حكومة الإقليم الأولى الدكتور فؤاد معصوم ونائبه الدكتور روج نوري شاويس وقعا مع عثمان أوجلان شقيّة عبد الله أوجلان والعضو القيادي في حزب العمال الكردستاني أواخر عام 1992 اتفاقية جاء فيها «لايجوز لـ(P.K.K) أن ينشئ أية قواعد ومقرات عسكرية ينطلق منها لمهاجمة تركيا ثم يعود

إليها»<sup>(7)</sup>، وإضافة إلى مشكلة الـ(P.K.K) فقد كانت هناك عقبة أخرى تعترض سبيل العلاقة بين او ك و تركيا وهي حساسية الأخيرة من إعلان الفدرالية في المناطق الآمنة شمال العراق والتي اعتبرها القادة الأتراك مقدمة للانفصال عن جسم الدولة العراقية في وقت كان عبد الله أوجلان زعيم الـ(PKK) يعلن فيه عن عزمه على إقامة دولة كردية في كردستان تركيا. لتكون نواة لكردستان الكبرى.

وقد سعى جلال الطالباني إلى تبديد تلك المخاوف خلال زيارته المتكررة لانقرة التي بدأت في عهد الرئيس الراحل تورغت أوزال والتي كان يؤكد فيها للمسؤولين الأتراك عدم وجود نية ولا حتى إمكانية لإقامة دولة كردية في كردستان العراق، وإن الفيدرالية حسب القانون الدستوري لاتعني الانفصال عن كيان الدولة العراقية.

وبعد التوقيع على اتفاقية واشنطن في 17/9/1998 والتي نصت في جانب منها على منع أي تواجد لـ(PKK) في إقليم كردستان العراق تم الاتفاق بين (او ك) والحزب المذكور بأن يقوم بسحب قواته من المناطق الخاضعة لسيطرة (او ك) وتجميعها في منطقة دولة كوكه على الحدود مباشرة مع إيران إلا أن الـ(PKK) أعاد رسم استراتيجيته اثر اختطاف زعيمه عبد الله أوجلان من قبل الاستخبارات التركية (M.E.T) في العاصمة الكينية نايروبي في 15 شباط 1999 وإعلان الأخير من سجنه في جزيرة إيمرالي التركية وقف الكفاح المسلح ضد الدولة التركية وسحب مقاتليه من أراضي تركيا إلى الجنوب (كردستان الجنوبية) وهو التعبير الذي يطلقه على كردستان العراق. فبدأ بنقل قسم من قواته إلى منطقة مخمور الخاضعة لسيطرة نظام بغداد الذي أخذ بتبني الـ(PKK) وتقديم مختلف أشكال الدعم والمساعدة له وتضم مخمور التي يعتبرها النظام المركز المؤقت لمؤسسات الحكم الذاتي بدل أربيل مخيمات اللاجئين الأكراد الأتراك الذين سبق لهم أن فروا من مخيمات اللاجئين في أتروش إثر اجتياح الجيش التركي لها خلال توغله داخل الأراضي العراقية في الأعوام السابقة.

وبعد تجمع المقاتلين في مخمور جرى نقلهم إلى مناطق في محافظة كركوك ووضعوا في مواجهة مواقع قوات (او ك) وذلك بإشراف مباشر من جميل بايك القائد الجديد للـ(PKK) وبالتنسيق مع منظومة استخبارات المنطقة الشمالية وقيادة الفيلق الأول كما نقلت مجاميع أخرى من PKK الى الموصل ومنطقة فايدة القرية منها، وفي 15/9/2000 شنت قوات (PKK) هجومها على قوات (او ك) من مواقع على الحدود العراقية

الإيرانية في قاطع جبل قنديل كما شنت هجوماً آخر من مواقعها الجديدة في منطقة قادر كرم في محافظة كركوك على مواقع (أوك) في قره داغ، وبعد معارك ضارية استمرت حتى أوائل الشهر العاشر 2000 تكبد فيها الطرفان خسائر فادحة وبلغت خسائر قوات (أوك) فيها 130 قتيل و250 جريح، وتم خلالها طرد قوات (PKK) من منطقة قره داغ والاستيلاء على بعض مقراتها قرب الحدود العراقية الإيرانية. فيما استطاعت قوات (PKK) من السيطرة على بعض القمم الجبلية وعلى مواقع لقوات (أوك)، هناك حيث تم الاتفاق بين الطرفين على وقف إطلاق النار والتوصل إلى هدنة ما لبثت أن انهارت اثر تجدد القتال بين الجانبين مطلع كانون أول 2000 والذي ازداد عنفاً بازدياد الهجمات التي كانت تشنها قوات PKK التي عمدت قيادتها الى زج المزيد من المقاتلين في سوح المعارك حيث «تسلل الآلاف منهم من تركيا الى سفوح ووديان جبل قنديل على الحدود العراقية الإيرانية شمال شرق مدينة رانية»<sup>(8)</sup>، كما تخللت المعارك التي دارت حملات إعلامية متبادلة ألفت الضوء بشكل أو بآخر على خلفية الصراع الذي دار بين الحليفين السابقين [راجع الوثيقة رقم 61].

ومن النتائج المباشرة التي أسفر عنها الصراع بين (أوك) والـ(PKK) الذي باتت خياراته محدودة بعد أن أضحي زعيمه عبد الله أوجلان ورقة بيد المخابرات التركية التي أعلن رئيسها شانكآل عطا ساكول في تصريح أدلى به لوسائل الإعلام «أن من حق تركيا أن تستفيد من عبد الله أوجلان كما استفادت منه الدول الأخرى»<sup>(9)</sup> تحسّن العلاقة بين (أوك) وتركيا التي توجه إليها جلال الطالباني في 2001/1/8 على متن مروحية تركية حيث تركزت المباحثات التي أجراها في أنقرة مع المسؤولين في الخارجية التركية ومع كبار ضباط هيئة الأركان العامة وجهاز المخابرات التركية (MET) وتوجّه باجتماع عقده مع رئيس الوزراء بولند أجاويد الذي جرى الاتفاق معه على جملة مواضيع كان من أهمها:

- قيام الحكومة التركية بتقديم مساعدات اقتصادية وفنية عالية المستوى الى المناطق التي يديرها (أوك) في شمال العراق.

- السعي لتطبيق اتفاقية أنقرة [راجع الوثيقة رقم 62] بعد تعثر تطبيق اتفاقية واشنطن التي سبق وأن أبدت الحكومة التركية تحفظاتها عليها.. وتعوّل قيادة (أوك) كثيراً على دور فاعل لتركيا من خلال اتفاقية أنقرة في حلّ العديد من القضايا العالقة مع البارتى وخاصة مشكلة عائدات جمارك ابراهيم الخليل، وقد صرح جلال الطالباني قبل

زيارته لتركيا في مقابلة مع صحيفة الأهرام القاهرية نُشرت في 2000/12/2 وجاء فيها قوله «أظن أن الأتراك بالاتفاق مع واشنطن إذا أغلقوا (ابراهيم الخليل) اسبوعاً واحداً فإن البارزاني سيوافق على تنفيذ ما اتفقنا عليه». وكانت طائفة الطالباني قد حطّت في مصيف بيرام في صلاح الدين وهي في طريقها الى أنقرة حيث أجرى الطالباني والوفد المرافق له مباحثات مع مسعود البارزاني ووفد قيادي مع البارتني.

- التنسيق بشأن مكافحة نشاطات PKK في كردستان العراق مع حرص (أوك) على عدم زج الجيش التركي في العمليات العسكرية - رغم تواجد كتيبة له في منطقة (جوارقرنه) - لاعتبارات معنوية وأخرى تتعلق بعلاقاته الاقليمية، وذلك للحصول على المزيد من المساعدات التركية لقوات (أوك) وهو ما يسميه الأتراك بالمساعدات التقنية لاسيما بعد أن أثبتت تلك القوات قدرتها على التصدي الفعال لقوات الـ(PKK).

وقد أعرب المسؤولون الأتراك من جانبهم عن استعدادهم التام لتلبية مطالب (أوك) ليس لتمكينه من مواجهة مد الـPKK - على أهميته - فحسب، وإنما لتعزيز الدور التركي المتعاظم والمؤثر على مسار الأحداث التي تدور في كردستان العراق من خلال العلاقات الخاصة مع الأطراف الأساسية في الصراع (البارتي، أوك، النظام الحاكم في بغداد) مما يجعل من تركيا اللاعب الاقليمي المتميز على الساحة العراقية، وهذا ما يشير قلق الدول الاقليمية ذات العلاقة بالشأن العراقي.

ج - سوريا:

يعتبر (اوك) الجمهورية العربية السورية التي تأسس في عاصمتها دمشق نصيراً وحليفاً استراتيجياً له ولكل الشعب العراقي بكافة مكوناته وقفت معه في أقصى المحن التي مر بها في تاريخه الحديث، وخاصة خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين في وقت كان فيه معظم العرب يقفون في الخندق الذي يقف فيه النظام الحاكم في بغداد. يقول عادل مراد عضو الهيئة المؤسسة لـ(اوك): «كيف كانت الأمور تجري بالنسبة لنا لو لم تساعدنا سوريا في تلك المرحلة وقد ضاقت بنا الأرض ولم نكن نجد عليها لاموضع قدم ولا ملجأ»<sup>(10)</sup>.

أما زعيم (اوك) جلال الطالباني فيشير الى الدعم السوري قائلاً: «نحن لن ننسى الدعم السوري لنا، والآخرين لهم شأنهم، سواء أكانوا عديمي الوفاء، أو أنهم يتمايلون

مع الريح، ولكننا لن ننسى بأن سوريا قدمت الدعم لنا منذ تأسيس حزبنا وإلى الآن. في فترة من الفترات قدمت لنا السلاح، وقدمت لنا الأموال والمأوى، وفي فترات أخرى قدمت الدعم السياسي إننا لن ننسى ما قدمه الرئيس حافظ الأسد إلى يوم القيامة»<sup>(11)</sup>.

## ■ المؤتمر الثاني

عقد الاتحاد الوطني الكردستاني مؤتمره العام الثاني في 2001/1/30 في مدينة السليمانية بحضور (1247) مندوب، وقد تم في بداية أعمال المؤتمر انتخاب جلال الطالباني رئيساً له وأميناً عاماً (لراوك)، وباقتراح منه تم انتخاب أعضاء الهيئة المؤسسة (لراوك) بالتركية لعضوية القيادة الجديدة وهم:

- 1 - نوشيروان مصطفى أمين.
  - 2 - الدكتور فؤاد معصوم.
  - 3 - عادل مراد.
  - 4 - الدكتور كمال فؤاد (لم يحضر لوجوده في ألمانيا).
- كما اقترح الطالباني اضافة كوسرت رسول علي والدكتور برهم أحمد صالح (دكتوراه هندسة من جامعة ليفربول البريطانية) الذي شكل الوزارة الجديدة في 2001/1/21، الى القيادة الجديدة أيضاً، كذلك أضيف إليها جبار فرمان (موجود في ألمانيا للعلاج) باقتراح من كوسرت رسول علي. وفي يوم 2001/2/5 وهو اليوم السابع والأخير من المؤتمر جرت الانتخابات لاختيار القيادة الجديدة حيث جرى فرز الأصوات من قبل لجنة ترأسها الدكتور فؤاد معصوم وبإشراف عدد من القضاة، وكان هناك (105) مرشحين تنافسوا على مقاعد القيادة فاز منهم:

- 1 - مصطفى سيد قادر، 925 صوتاً.
- 2 - فريدون عبد القادر فرج، 888 صوتاً.
- 3 - عدنان رشاد المفتي، 844 صوتاً.
- 4 - أرسلان بايز، 817 صوتاً.
- 5 - عثمان الحاج محمود، 805 صوتاً.
- 6 - مصطفى جاورش، 762 صوتاً.

- 7 - عمر فتاح، 724 صوتاً.
  - 8 - جعفر الشيخ مصطفى القره داغي، 721 صوتاً.
  - 9 - آزاد عبد الوهاب جنديانى، 713 صوتاً.
  - 10 - سعدي أحمد بيره، 706 صوتاً.
  - 11 - حكمت محمد كريم (ملا بختيار)، 704 صوتاً.
  - 12 - عارف رشدي عارف، 680 صوتاً.
  - 13 - شاخوان عباس، 639 صوتاً.
  - 14 - برهان سعيد صوفي، 625 صوتاً.
  - 15 - محمود سنكاوي، 615 صوتاً.
  - 16 - عماد أحمد، 602 صوتاً.
  - 17 - حاكم قادر حمه جان عزيز، 593 صوتاً.
  - 18 - كوردو قاسم، 593 صوتاً.
  - 19 - فريد أسسر، 578 صوتاً.
  - 20 - عمر سيد علي، 565 صوتاً.
  - 21 - الدكتور محمد صابر اسماعيل، (مثل أوك في فرنسا)، 553 صوتاً.
  - 22 - عثمان باني ماراني، 549 صوتاً.
  - 23 - شالو علي العسكري، 545 صوتاً.
  - 24 - جلال جوهر، 539 صوتاً.
  - 25 - محمد توفيق رحيم، 536 صوتاً.
  - 26 - سفين ملاقره، 521 صوتاً.
  - 27 - جمال يوسف باديني، 509 صوتاً.
- الأعضاء الاحتياط:

- 28 - رفعت عبد الله حمه ره ش، 503 صوتاً.
- 29 - الدكتور خسرو كول محمد، 491 صوتاً.

- 30 - أسو الماني، 369 صوتاً.
  - 31 - أسو علي، 468 صوتاً.
  - 32 - شورش اسماعيل عبد الله، 458 صوتاً.
  - 33 - شوكت حاج مشير، 440 صوتاً.
  - 34 - رزگار علي، 439 صوتاً.
  - 35 - اللواء خليل الدوسكي، 436 صوتاً.
  - 36 - جمال الحاج محمد، 434 صوتاً.
  - 37 - خسرو شيره، 432 صوتاً.
- ومن الجدير بالذكر ان عدداً من أعضاء القيادة السابقة لم يترشحوا للقيادة الجديدة منهم: عمر عبد الله، قادر الحاج علي، الشيخ محمد الشاكلي، عبد الكريم حاجي، شيردل حويزي، حازم اليوسفي.
- وكانت اللجنة القيادية قد عقدت اجتماعاً في 2001/2/9 برئاسة جلال الطالباري جرى خلاله انتخاب أعضاء المكتب السياسي الجديد وأعضائه الاحتياط وهم:
- 1 - جلال الطالباري، الأمين العام ل(اوك).
  - 2 - نوشيروان مصطفى.
  - 3 - الدكتور فؤاد معصوم.
  - 4 - الدكتور كمال فؤاد.
  - 5 - كوسرت رسول علي.
  - 6 - الدكتور برهم أحمد صالح.
  - 7 - عمر فتاح.
  - 8 - عمر سيد علي.
  - 9 - أرسلان بايز.
  - 10 - فريدون عبد القادر فرج.
  - 11 - جبار فرمان.



## — الأعضاء الاحتياط:

12 - عدنان رشاد المفتي.

13 - مصطفى سيد قادر.

14 - الملا بختيار.

15 - عباد أحمد.

16 - جلال جوهر.

ولعل أهم ما طرأ على القيادة الجديدة هو ازدياد نسبة العسكريين من قادة البيشمركة وكذلك الكوادر التخصصية الذين يمتلكون رؤى تحديثية أو ما يمكن أن يُصطلح عليهم بـ(التكنوقراط) في عضويتها مما يجعل حركة الإصلاح التي يشهدها (أوك) من الداخل خلال السنوات الخمس التي ستعقب المؤتمر محكومة بتأثيرات هذين العنصرين.

وفيما يلي نص البيان الختامي الصادر عن المؤتمر:

### البيان الختامي للمؤتمر الثاني للاتحاد الوطني الكردستاني

عقد الاتحاد الوطني الكردستاني خلال الفترة من 2001/1/30م الى 2/5/2001م مؤتمره الثاني بنجاح، في أجواء سادتها الحرية والديمقراطية، ناقش المؤتمر البالغ عددهم (1247) عضواً مثلوا تنظيمات ومؤسسات الاتحاد الوطني الكردستاني جميع البرامج والمواضيع المطروحة في المؤتمر واتخذوا بصدد القرارات والتوصيات الملائمة.

افتتح المؤتمر بنشيد (المشاعل) ثم الوقوف دقيقة صمت اجلالاً وتقديراً لأرواح شهداء الاتحاد الوطني الكردستاني، وبعد انتخاب هيئة رئاسة المؤتمر، وسط استقبال حماسي وتصفيق متواصل انتخب المؤتمر مام جلال رئيساً للمؤتمر، وفي مستهل الجلسة تلا مام جلال السكرتير العام للاتحاد الوطني الكردستاني النص الكامل للتقرير الذي كان شاملاً ووافياً، سلط الضوء على جميع الاحداث الهامة التي مرت بكردستان العراق والمنطقة، وحدد فيه ملامح الاحداث بسلياتها وايجابياتها. اعقب ذلك اعادة انتخاب مام جلال، وسط جو مفعم بالحب والأمل، سكرتيراً عاماً للاتحاد، جرى ذلك بشعور عال بالمسؤولية وبحب المؤتمرين لشخص السكرتير العام، وتم الانتخاب بالاجماع، ومن ثم شكلت هيئة الرئاسة عدداً من اللجان التي توزع الاعضاء عليها حسب الرغبة

والاختصاص، وكانت اللجان هي: لجنة تقييم تقرير السكرتير العام، ولجنة برنامج الحزب ونظامه الداخلي، ولجنة شؤون البيشمركة، ولجنة القرارات والتوصيات، ولجنة الشكاوى، واللجنة المالية، وخلال يومين متتالين، وفي اربع جلسات مطولة، جرت مناقشة تقارير اللجان مناقشة مستفيضة من جميع جوانبها وموضوعاتها، وكانت مشاركة اعضاء المؤتمر في اللجان المنبثقة عن المؤتمر فاعلة ولافتة للنظر، دلت على حرصهم الشديد في ابداء وجهات نظرهم واجراء التعديلات التي يرونها، وابعاد جيد قدمت مسودة المشاريع الى المؤتمر واستمرت النقاشات وتبادل الآراء والتوصيات ليومين آخرين، ومن ثم اصدرت القرارات اللازمة بشأنها.

وكان تقرير السكرتير العام، الذي تمت المصادقة عليه بالاجماع بعد مناقشات مطولة استمرت ساعات، قد اعتمد كأساس ومنهاج لقرارات المؤتمر والسياسة المستقبلية للاتحاد الوطني الكردستاني. ان الظروف الراهنة لعالمنا اليوم والمتغيرات الدولية في جميع مجالات الحياة، قد هيأت لنا فرصة ملائمة لمواصلة السعي، جنبا الى جنب المساعي العالمية، لتعزيز وترسيخ مفاهيم حقوق الانسان والديمقراطية والتسامح، سواء لنشر امانني ومطالب شعبنا المشروعة، ام لتثبيتها، كما يجب ان نستفيد من العولة التي أصبحت موضوع العصر، لأنه من الأفضل لشعبنا وقضيته ان يتحرر من قيود الظروف الجيوسياسية السيئة، بشرط ان توجه المساعي من اجل ان لاتقع كردستان في معترك وزحمة الجغرافيا الاقتصادية والصناعية والثقافية لهذه الظاهرة. بالنسبة للمنطقة وكونها مليئة بالمشاكل والخلافات، وخاصة القضية الفلسطينية، القضية العراقية والقضية الكردية، اضافة الى القضايا المزمرة بين الدول المجاورة والتي بقيت على حالها بشكل من الاشكال وأفرزت ظروفًا معقدة، لذا علينا ان لانفصح المجال كي تصبح كردستان العراق جزءاً من الصراعات الموجودة بين هذه الدول، وان نسعى لتنمية علاقاتنا مع دول الجوار بشكل طبيعي، وان تكون علاقاتنا مع بقية دول المنطقة والبلدان البعيدة، في نمو مستمر وموجهة نحو تطوير الاخوة الكردية - العربية ووحدة النضال، وان نولي اهمية خاصة بتعزيز العلاقات مع البلدان والاحزاب والحكومات العربية، على اساس من الاخوة ووحدة النضال المشترك. وفي العراق فان الاتحاد الوطني الكردستاني يناضل مع جماهير الشعب العراقي كافة من كرد وعرب وتركمان واشوريين، لبناء عراق ديمقراطي برلماني فيدرالي وتعددي وان الاتحاد الوطني الكردستاني ليس مع تجزئة وتقسيم العراق والانفصال بأي

شكل من الأشكال، بل ينشد وحدة الاراضي العراقية وحمايتها، ولن يشارك في اية مخططات اجنبية تحاك ضد العراق، وانما يناضل الى جانب الجماهير والقوى السياسية العراقية لتحقيق أمانى وأهداف الشعب العراقي في سبيل الحرية والديمقراطية.

ان الاتحاد الوطني الكردستاني يدعو الى السلام مع الجميع، وعدم اثاره المشاكل والفتن بأي شكل من الأشكال في العراق، لكنه يساند النضال الجماهيري المنظم، وفي الوقت نفسه يقف ضد سياسة التطهير العرقي والسياسة العنصرية والدكتاتورية التي تمارسها السلطات العراقية، والتي باستمرار تقوم بابعاد وتهجير عشرات الالوف من العوائل والاسر الكردية، من على ارض ابائهم واجدادهم، قسرا في محافظات كركوك وديالى وصلاح الدين والموصل واربيل. كما يقف ضد الجرائم والاعمال غير المشروعة التي ارتكبت بحق الكرد الفيليين. كما يسعى الاتحاد الوطني الكردستاني وبكل الطرق لفضح الجرائم والممارسات الشائنة التي تنفذ ضد المدنيين الابرياء من أبناء شعبنا ومناطقهم، وحماية البيئة عبر المحافظة على نقاء الطبيعة، وابعاد المنطقة عن شبح التلوث البيئي والحروب. وعلى مستوى كردستان العراق والفرصة التي تهيأت لشعبنا، تم التأكيد على أن تسخر جميع المساعي والجهود من أجل انجاح تجربتنا الديمقراطية وحماية كردستان، والسعي العقلاني من أجل الاستفادة من القرار 986 لخدمة كردستان وشعبنا، بترميم البنى التحتية، مثل تطوير الزراعة والمشاريع الاروائية والمؤسسات الصناعية واعادة تشغيل المصانع المعطلة، والاهتمام بالصحة والتعليم العالي، والخدمات التي تحسن حياة السكان. والاهتمام بالثقافة والفنون والصحافة والطباعة والنشر، واعتماد سياسة الاقتصاد الحر والتجارة الحرة.

نحن حينما نطالب بالديمقراطية للعراق، علينا ضمان افضل صيغ الديمقراطية وتأمين حرية الفرد داخل المجتمع اي ننظر الى مشاكل وهموم وأمانى الفرد وفق المفاهيم العصرية ومعالجة مشاكل الفرد وتأمين الحرية له. بالنسبة الى الوضع الداخلي لكردستان العراق والاقتيال الداخلي، كما اوضحه تقرير الأخ السكرتير العام للاتحاد الوطني الكردستاني، فان المؤتمر اعتبره اقتتالا غير مشروع، وكارثة مليئة بالفواجع فرضت على شعبنا، والحقت خسائر انسانية ومادية وسياسية كبيرة بالكردايي ونضال الشعب الكردي وقواه وسمعته، على الصعيد الداخلية الاقليمية والدولية، لذا اعار المؤتمر الاهمية الكبرى بضرورة تحديد اسباب اندلاع هذا الاقتتال واستمراره لكي يبادر الى معالجته وعدم تكراره، بل وازالة

اثاره.. وفي هذا المجال على الاتحاد الوطني الكردستاني ان يعترف وبشجاعة بنصيبه من الاخطاء التي ادت الى اندلاع الاقتتال، وعدم معالجته بسرعة، لأنه ليس من الصواب والانصاف ان نحمل الحزب الديمقراطي الكردستاني المسؤولية كاملة، او ان يحملنا الحزب الديمقراطي الكردستاني تلك المسؤولية كاملة، بل ان كلا الجانبين كان لهما نصيبهما من الأخطاء والتقصير، وان كليهما لم يبذلا المحاولات اللازمة لمعالجتها بشكل جدي وصحيح. لاشك في انه ومن أجل ان نصل الى الحل الصحيح ينبغي ان نفهم ان حقيقة الخلافات بيننا هي خلافات داخل صفوف الشعب الواحد، ويجب حلها بالحوار الأخوي لأن اي طرف لن يكون منتصرا او-خاسرا لوحده، بل ان كلا الطرفين يعتبران خاسرين، لذا يجب عدم اللجوء الى السلاح مطلقاً، وتحت اي ظرف كان. ان الاتحاد الوطني الكردستاني يؤكد على التزامه باتفاقية واشنطن للسلام المعقودة يوم 17-9-1998م ويرى أنه من الضروري الاسراع في تفعيل المجلس الانتقالي، بغية تنفيذ الخطوات الاخرى بصورة عادية..

ومن أجل تنمية اوجه التعاون وتلطيف الاجواء السياسية في كردستان العراق، يجب الاهتمام بتطوير العلاقات مع الاحزاب المتحالفة والاصدقاء الآخرين، كي تكون افضل وذات تأثير أكثر ومن جميع الوجوه. بالنسبة للحياة التنظيمية داخل الاتحاد الوطني الكردستاني علينا ان نعمل من أجل تطوير الحياة الديمقراطية في صفوفه، كي يتم تبادل الاراء بكل حرية وتظهر الحقائق بكل وضوح، ونحدد النواقص ونعالجها. وفي عملية تطوير التنظيم وتوسيعه، علينا ان نؤكد على النوعية وليس الكمية، لذا من الضروري ان يشمل جميع المراكز والمؤسسات عملية واسعة للتوعية الفكرية والتنظيمية. وبهذا الصدد فان المؤتمر قد اعار الاهتمام بمسألة خدمة وتنظيم مواطني النواحي والأحياء الفقيرة داخل المدن، التي كانت دوما سندا للبيشمركة وخلايا التنظيمات السرية، وكذلك خدمة الجماهير المكافحة والفقيرة، والمرحلين وعوائل المؤنفين من أبناء شعبنا، لتحسين ظروفهم المعيشية ومعالجة مشاكلهم.. وشكل الاهتمام بالمعوقين وذوي الشهداء وبمآثرهم وبعوائلهم جزءاً من اهتمامات المؤتمر، حيث اصدر في هذا المجال عدة قرارات. كما ان الاهتمام بدور النساء وحل مشاكلهن في المجتمع، كان موضع اهتمام ونقاش ومقررات وتوصيات المؤتمر، كي يكون باستطاعتهن، ووفق برنامج نسائي متعدد الجوانب أن يلعبن دورا مؤثرا في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع. ان المؤتمر قد

اعطى اهتماماً كبيراً بالمنظمات الديمقراطية والجمهورية والمهنية والنقابات، وصادر العديد من القرارات والتوصيات بهذا الشأن، واحتضن المؤتمر مسائل تطوير حركتها ودورها في المجتمع، كي تصبح، اضافة الى واجباتها الديمقراطية والمهنية، مكاناً لتنشئة الآلاف من الكوادر النشيطة والكفوءة في صفوف تنظيمات الاتحاد الوطني الكردستاني كما واهتم المؤتمر وبشكل خاص بتنمية مراكز الشبيبة والنوادي الاجتماعية في اغلب كردستان وشكلت شؤون البيشمركة والتنظيم الحديث وانواع مراكز التدريب والتربية والتوعية والظروف الحياتية قسماً من برنامج المؤتمر. وتقرر عقد كونفرانس عسكري باسرع وقت لهذا الغرض. وبعد التحقيق في نتائج اعمال جميع اللجان الاخرى، والنظر في الشكاوى والتقرير المالي، وانتهاء عملية انتخاب اللجنة القيادية للاتحاد الوطني الكردستاني، وفرز الاصوات بشكل قانوني وبإشراف عدد من الحكام الممارسين، والاعلان عن اللجنة القيادية الجديدة للاتحاد الوطني الكردستاني، وبعد ان ادى اعضاء المؤتمر مهامهم كافة بنجاح تام، عادوا الى ممارسة واجباتهم الادارية والنضالية والكفاحية، وبهذا الشكل اصبح المؤتمر الثاني للاتحاد الوطني الكردستاني مهرجاناً أخوياً وسياسياً وثقافياً كبيراً لتطوير الاتحاد الوطني الكردستاني، والتجربة الديمقراطية لشعبنا. جدير بالذكر ان عدد المشاركات في المؤتمر كان ثلاثة وتسعين امرأة، وان اعمار المشاركين كانت وفق الترتيب الآتي:

مواليد 1920 الى 1929، 7 مشاركين.

مواليد 1930 الى 1939، 20 مشاركا.

مواليد 1940 الى 1949، 134 مشاركا.

مواليد 1950 الى 1959، 368 مشاركا.

مواليد 1960 الى 1969، 520 مشاركا.

مواليد 1970 الى 1979، 191 مشاركا.

مواليد 1980، 7 مشاركين.

فتحية الى الأرواح الطاهرة لشهداء الاتحاد الوطني الكردستاني وشعبنا.

اللجنة القيادية للاتحاد الوطني الكردستاني

2001/2/8م

كما أصدر المؤتمر قراراً حول الأكراد الفيليين، فيما يلي نصّه:  
**قرار من المؤتمر الثاني للاتحاد الوطني الكردستاني**  
**حول حل مشكلة الكرد الفيليين في العراق**

يعتبر الكرد الفيليون العراقيون شريحة من شرائح الشعب الكردي في العراق، وقد ساهموا بشكل ناشط في المراحل النضالية القومية والوطنية والاقتصادية في العراق، قبل وبعد تكوين الدولة العراقية.

ونتيجة لسياسة التطهير العرقي ولاضطهاد الطائفي للحكومات العراقية المتعاقبة، فقد تعرضوا الى التهجير القسري الظالم الى خارج العراق بعد مصادرة ممتلكاتهم المنقولة وغير المنقولة.

فمازال مصير خمسة آلاف من شبابهم مجهولاً منذ احتجازهم عام 1980، وقد انقطعت اخبارهم منذ عام 1984، حيث كان معظمهم في سجن نقرة السلطان الصحراوي وسجن ابي غريب قرب بغداد.

علماً بأن النظام قد سفر ذويهم الى ايران بطريقة وحشية، وقد بلغ عدد المسافرين أكثر من ربع مليون انسان بريء معظمهم من الشيوخ والأطفال والنساء.

ان حل هذه المسألة الانسانية المأساوية التي تدخل في سياق المسائل العادلة التي يتبناها الاتحاد الوطني الكردستاني.. لذا قرر المؤتمر مايلي:

اولاً: عودة المسافرين والمرحلين الى مناطق سكنهم واعادة الجنسية العراقية والوثائق الرسمية اليهم وارجاع ممتلكاتهم كافة، وتعويضهم عن الخسائر والأضرار التي لحقت بهم.

ثانياً: الكشف عن مصير المحجوزين واطلاق سراحهم وعودتهم الى احضان ذويهم والكشف عن قبور الذين شملتهم الأنفال من الشباب الذين احتجزوا من 1980-1988.

ثالثاً: تثبيت بند في الدستور العراقي القادم لنبد التطهير العرقي والاضطهاد الطائفي في البلاد.

رابعاً: السماح للكرد الفيليين بعد حصولهم على الجنسية العراقية، دخول الكليات العسكرية والجوية والبحرية كباقي أبناء الشعب العراقي.

- 1 - صحيفة شيخان، 17/6/1995.
- 2 - منشورات مكتب الإعلام المركزي للاتحاد الوطني الكردستاني فضائيتا mbc و ANN تحاوران مام جلال، ص 14
- 3 - المصدر السابق، ص 15.
- 4 - المصدر السابق، ص 12.
- 5 - من منشورات جريدة الاتحاد: طالباني واستقلال القرار السياسي الكردستاني «الترجمة العربية لحديث الطالباني خلال مؤتمره الصحفي في 16/11/1995»، ص 47 - 48 ط 1 أبريل - مطبعة صلاح الدين.
- 6 - فضائيتا mbc و ANN تحاوران مام جلال، ص 4.
- 7 - طالباني واستقلال القرار السياسي الكردستاني، ص 20-21.
- 8 - صحيفة الاتحاد ع (402) في 22/12/2000.
- 9 - المصدر السابق ع (400) في 8/12/2000.
- 10 - صفحات من تاريخ الاتحاد الوطني الكردستاني، ص 45.
- 11 - طالباني واستقلال القرار السياسي الكردستاني، ص 50-51.





## الباب الرابع

# المنطقة الآمنة



## الفصل العشرون

### **أحزاب عاملة في كردستان العراق**

- الحزب الاشتراكي الديمقراطي الكردستاني.
- حزب كادحي كردستان.
- أحزاب أخرى.



## الحزب الاشتراكي الديمقراطي الكردستاني

### ■ التأسيس

الحزب الاشتراكي الديمقراطي الكردستاني هو امتداد للحزب الاشتراكي الكردستاني الذي تشكلت نواته الأولى باسم الحركة الاشتراكية الكردستانية (بزوتنوه). وكانت فكرة تأسيس الحركة الاشتراكية الكردستانية قد تبلورت خلال سلسلة من الاجتماعات التي عقدتها مجموعة من كوادرات الحزب الديمقراطي الكردستاني المنسحبين إلى إيران بعد انهيار الثورة الكردية في آذار 1975 وكان من بين المشاركين في تلك الاجتماعات التي كانت تعقد في مدن أرومية ونقده والأماكن الأخرى التي يتواجد فيها اللاجئين الأكراد العراقيين كل من علي العسكري، الدكتور خالد سعيد، رسول مامند، عبدالرحمن كومشيني، ملا ناصح اسماعيل، الملازم طاهر علي والي بك، ملا عمر جل حوزي، سليم أكو، علي عبد الله علي المعروف بعلي هزار وغيرهم..

وكان خلاصة ما توصل إليه المجتمعون هو ضرورة استئناف العمل السياسي بعد حل أو تجميد الحزب الديمقراطي الكردستاني ومواصلة النضال ضد النظام الحاكم في بغداد، رغم أنهيار ثورة أيلول، ولما كان الشاه لا يسمح للاجئين الأكراد بالقيام بأي تحرك ضد نظام البعث بموجب اتفاقية الجزائر فقد قرر أغلب الذين حضروا تلك اللقاءات الاستفادة من قرارات العفو التي أصدرها النظام والإسراع بالعودة إلى الوطن لاستئناف العمل من هناك فعاد بعضهم عن طريق الجو والأغلبية عن طريق نقطة بنجوين الحدودية، وفي وقت لاحق من عام 1975 تشكلت من العائدين «الحركة الاشتراكية-الديمقراطية الكردستانية» في العاصمة بغداد، وقد ضمت الهيئة المؤسسة كل من:

1 - صالح اليوسفي، القائد المؤسس للحركة.

2 - علي العسكري.

3 - الدكتور خالد سعيد.

4 - الملازم طاهر علي والي بك.

5 - سعدي عزيز (سعدي كجكه).

6 - عمر مصطفى (عمر دبابة).

7 - رسول مامند.

8 - علي عبد الله علي (علي هزان).

9 - عارب عبد القهار (كاردو كلالي).

10 - ملا ناصح اسماعيل أحمد.

وكان من المقرر الإعلان عن الحركة في 1/1/1976 إلا أن عدم إكمال الاستعدادات اللازمة أرجأ الإعلان إلى موعد لاحق.

وكانت قيادة الحركة قد طلبت من كريم الحسامي وهو من الأدباء الأكراد الإيرانيين المقيمين في القطر ومن اصدقاء الحركة التوجه إلى بيروت لطبع البيان التأسيسي هناك وبعد إنجازه لتلك المهمة وزع البيان وفي وقت واحد في كل من بيروت وبغداد وبعض العواصم الأوروبية وذلك في أيار / 1976 وكان صدوره باسم «الحركة الاشتراكية الديمقراطية الكردستانية» تم تغير الاسم إلى «الحركة الاشتراكية الكردستانية» بناءً على اقتراح من قيادة الاتحاد الوطني الكردستاني الموجودة آنذاك في دمشق، وبعد الإعلان عن تشكيل الحركة بأشهر قليلة انطلقت مفارزها المسلحة في العديد من مناطق محافظتي السليمانية وأربيل معلناً الكفاح المسلح ضد النظام.

## ■ الانضمام إلى (اوك)

بدأ الاتصال بين قيادة (اوك) والحركة الاشتراكية من خلال الرسائل المتبادلة بين جلال الطالбاني وعلي العسكري الذي كان يعتبر أبرز قائد ميداني في كردستان العراق آنذاك في وقت كان النظام الحاكم في بغداد يجري اتصالات مع علي العسكري عن طريق مديرية الاستخبارات العسكرية العامة بهدف جس نبض القوى والشخصيات الكردية

التي خرجت من إطار قيادة الملا مصطفى البارزاني حول مشاركة تلك القوى في مشروع الحكم الذاتي الذي أعلن نظام البكر - صدام عن تطبيقه في كردستان العراق إلا أن تلك الاتصالات لم تسفر عن نتيجة تذكر، ومن الجدير بالذكر أن صالح اليوسفي كان قد تقدم إلى قيادة النظام قبل وبعد تأسيس الحركة الاشتراكية بعدة مذكرات يطالبها فيها بحل القضية الكردية حلاً سلمياً وعادلاً وتطبيق بيان 11 آذار 1970 بشكل صحيح وليس شكلي دون أن يجد من لديها نتيجة تذكر.

وكانت سلطات النظام وفي إطار اتصالاتها بالشخصيات الكردية قد كلفت عمر دبابة بأن يقوم بدور الوسيط بينها وبين جلال الطالباني فتظاهر بقبول المهمة إلا أنه توجه مع الدكتور خالد سعيد وبالتفاق مع علي العسكري من بغداد الى كويسنجق يوم 8/6/1976 ومنها الى مقرات الحركة في جبل قنديل التي وصلها يوم 21/8/1976، بعد ذلك توجه إلى سوريا عبر الأراضي التركية وهو يحمل تعليمات قيادة «الحركة الاشتراكية» بوجوب التنسيق مع الهيئة المؤسسة ل (او.ك). فوصل دمشق في تشرين أول 1976 بصحبة جوهر نامق عضو القيادة المؤقتة الذي كان هو الآخر يقوم بزيارة خاصة إلى القطر العربي السوري.

وقد جرى في دمشق الاتفاق على انضمام الحركة الاشتراكية الكردستانية إلى (او.ك) لتصبح القوة الرئيسية فيه، إلى جانب الكوملة. ومع أن كلاً من الحركة الاشتراكية والكوملة أصبحتا ينتميان إلى إطار سياسي شبه جبهوي واحد، إلا أن ذلك لم يلغ الفوارق الفكرية والتنظيمية بينهما وهذا ما انعكس على عمل (او.ك) وتحركه داخل كردستان العراق حيث ظهر الخلاف جلياً بين اتباع التنظيمين في المناطق الريفية الجبلية وهما يخوضان غمار الكفاح المسلح ضد السلطة، فكان أعضاء الكوملة وعلى رأسهم أرام يصرحون علناً بأرائهم الثورية ويعلنون تمسكهم بالماركسية اللينينية في حين كان أتباع الحركة الاشتراكية أكثر اعتدالاً في آرائهم ومواقفهم وأكثر مراعاةً للعادات والتقاليد السائدة في مجتمع يطغى عليه الطابع العشائري والديني. وبعد معركة حكايري عادت الخلافات السابقة لتطفو على السطح من جديد لتنتهي بإعلان الحركة الاشتراكية الكردستانية الانفصال عن الاتحاد الوطني الكردستاني في اجتماع عقدته ليلة 20 - 21 /3/ 1979. بعد ذلك نقلت مقراتها من وادي ناوزنك إلى قرية (كوره شير) المجاورة.

## ■ الحزب الاشتراكي الكردستاني الموحد

عقدت الحركة الاشتراكية الكردستانية بعد انفصالها عن (اوك) كونفرانسا حزبياً يوم 1979/3/22 شاركت فيه اللجنة التحضيرية للحزب الديمقراطي الكردستاني بقيادة الدكتور محمود عثمان التي سبق لها وأن تأسست في سوريا في تشرين الثاني 1976 وعادت إلى كردستان العراق عام 1977 لتدخل في تحالف مع (اوك) وقد بلغت العلاقة بين الجانبين إلى حد مشاركة الدكتور عثمان في اجتماعات اللجنة القيادية لـ (اوك) رغم كونه ليس عضواً فيها. وبعد انفصال الحركة الاشتراكية عن (اوك) تضامنت معها اللجنة التحضيرية وتشكلت من التنظيمين في ذلك الكونفرانس قيادة مشتركة ضمت عن الحركة الاشتراكية:

- 1 - رسول مامند.
  - 2 - قادر عزيز.
  - 3 - سيد كاكه سيد اسماعيل.
  - 4 - حاجي حاجي إبراهيم.
  - 5 - أحمد فقي رشي.
  - 6 - طاهر علي والي بك، كان معتقلاً عند البارتي ثم أطلق سراحه.
- وعن اللجنة التحضيرية:

- 1 - الدكتور محمود عثمان.
- 2 - قادر جباري.
- 3 - عدنان المفتي.

وقد استمرت تلك القيادة المشتركة بالعمل إلى أن تم دمج التنظيمين في تنظيم واحد هو الحزب الاشتراكي الكردستاني الموحد وهو ما أشار إليه البيان التأسيسي للحزب والذي جاء فيه «وفي ضوء التحالف المتين الذي كان قائماً بين الحركة الاشتراكية واللجنة التحضيرية للحزب الديمقراطي الكردستاني، التي انبثقت أيضاً في ظروف النكسة كتتنظيم ديمقراطي ثوري، للنضال في سبيل تحقيق أهداف الشعب وساهم حسب إمكانياته في الثورة، ونظراً لالتقاء التنظيمين في الخط السياسي والفكري، فقد تم دمجهما ومع عناصر تقدمية وطنية أخرى في تنظيم واحد هو الحزب الاشتراكي الكردستاني الموحد الذي أعلن



عن تأسيسه في 1979/8/8». وبعد الاندماج شُكلت قيادة الحزب الاشتراكي الكردستاني الموحد الذي أصبح يعرف اختصاراً بال(حسك) من:

- 1 - رسول مامند.
- 2 - الدكتور محمود عثمان.
- 3 - قادر جباري.
- 4 - شوكت حاج مشير.
- 5 - قادر عزيز.
- 6 - الملازم أنور مجيد سلطان، ملازم سلام.
- 7 - أحمد فقي رشي.
- 8 - شيروان شيروندي.
- 9 - قادر شورش.
- 10 - الملازم طاهر علي والي بك.
- 11 - سيد كاكه سيد اسماعيل.
- 12 - الملازم فؤاد عمر.

وإضافة إلى أولئك القياديين كان هناك آخرين لم يعلن عن أسمائهم لتواجدهم في المناطق التي يسيطر عليها النظام وكان على رأسهم صالح اليوسفي المقيم في بغداد الذي اختير ليكون سكرتيراً عاماً للحزب الاشتراكي الكردستاني الموحد، ومشرفاً على قيادة الداخل التي ضمت كل من:

- 1 - المحامي علي عبد الله علي. علي هزّار، مقيم في أربيل.
- 2 - المحامي عارب عبد القهار. كاردو كلاللي، مقيم في أربيل.
- 3 - الشيخ محمد شاكلي.
- 4 - الملا ناصح اسماعيل أحمد.

كما تم اختيار قيادة ثلاثية تقوم بأعمال المكتب السياسي الذي لم يتم انتخابه وتضطلع أيضاً بمهام سكرتير الحزب (صالح اليوسفي) الذي لم تكن الظروف تسمح له بمزاولة مهامه رغم أنه كان على اتصال دائم بالقيادة عن طريق المراسلات السرية وقد

ضمت تلك اللجنة كلاً من:

1 - الدكتور محمود عثمان.

2 - رسول مامند.

3 - الملازم طاهر علي والي بك.

وكان الحسك قد شهد أقبالاً واسعاً للانضمام إلى صفوفه باعتباره أصبح يمثل في نظر الكثيرين الطريق الثالث كما أصبح يسمى أو بتعبير آخر الاتجاه الوسط بين الحزبين الرئيسيين المتنازعين البارتي وال (او ك) وحسب الخارطة الجديدة لمراكز القوى فقد توزعت المناطق المحررة على الأحزاب الثلاث خلال تلك الفترة وحسب الآتي: تركزت مناطق نفوذ الاشتراكي الرئيسية في محافظة أربيل بالدرجة الأولى وفي مناطق شهرزور وقلعة دزه في السليمانية في حين كان نصيب البارتي يتمحور في مناطق نفوذه التقليدية في بادنان أما أو ك فكان مركز ثقله في محافظتي السليمانية وكركوك.

## ■ المفاوضات مع النظام

دخل (الحسك) بمفاوضات مع نظام بغداد بوساطة من الدكتور عبد الرحمن قاسملي الأمين العام للحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني لتبدأ بعدها الاتصالات المباشرة بين قيادة (الحسك) والنظام الذي مثله العقيد صباح أمر اللواء العسكري المرباط في قلعة دزه وقد أسفرت تلك الاتصالات عن توجه وفد من قيادة (الحسك) ضم كل من الدكتور محمود عثمان وعدنان المفتي يرافقه الملازم كامل (قتل فيما بعد) يوم 1979 / 10 / 2 بمعية العقيد صباح إلى كركوك حيث عقد اجتماع مع اللواء الركن وليد محمود سيرت قائد الفيلق الأول حضره نوري الحديثي أمين سر مكتب تنظيم الشمال للحزب الحاكم بعد ذلك انتقل أعضاء الوفد ومعهم العقيد صباح إلى بغداد بطائرة هليكوبتر وكان في استقبالهم في مطار المثنى العسكري اللواء فاضل البراك مدير الأمن العام حيث حلوا ضيوفاً على جهازه وفي اليوم التالي التقى الدكتور محمود عثمان مع رئيس النظام صدام حسين الذي طلب منه أن يتخلى (الحسك) عن السلاح وأن يعود - على حد تعبيره - إلى الصف الوطني.

كما التقى الوفد فيما بعد بعدد من مسؤولي النظام منهم سعدون شاکر وزير الداخلية واللواء فاضل البراك وكان افضلهم في التعاطي مع أعضاء الوفد فقد كان يعطيهم إشارات مفادها أنه ناقل لرأي القيادة ليس إلا على قاعدة ناقل الكفرليس بكافر، ولا

يملك سلطة القرار وهذا ما شجعهم على أن يثيروا معه مصير أعضاء قيادة الداخل الحمائيان عارب عبد القهار وعلي عبد الله (أعدما عام 1982) وكان قد مضى على اعتقالهما عدة أشهر فيما تمكن العضوان الآخران الشيخ محمد شاكلي وملا ناصح اسماعيل من الفرار إلى المناطق الخاضعة لسيطرة (حسك) وكان ذلك كافياً لفهم توجهات النظام الحقيقية وقد أكد المسؤولون الذين التقاهم الوفد على نقطتين أساسيتين اعتبرت شرطاً مسبقاً للتوصل إلى أي اتفاق بين الجانبين هما:

- 1 - وقوف (حسك) بكل قواه بما فيها العسكرية إلى جانب النظام في حال تعرض العراق لأي هجوم عسكري من الخارج وكان الهدف الحقيقي للنظام من وراء طرح ذلك الشرط يندرج ضمن إطار استعداداته لشن الحرب على إيران.
- 2 - قيام (حسك) بمنع أي نشاط مسلح للأحزاب الكردية الأخرى في المناطق الخاضعة لسيطرته.

وفي سبيل تشجيع قيادة (حسك) على الإسراع في عقد الاتفاق الذي كان يثير مخاوف أكثر من طرف فاعل على الساحلة الكردية أعرب النظام للوفد عن استعداده لتلبية كافة احتياجات (حسك) من النواحي التسلحية والمالية فكان رده أن ذلك سيكون في حال التوصل إلى الاتفاق النهائي. وفي يوم 1979/10/5 عاد الوفد بطائرة هيلكوبتر إلى كركوك ومنها إلى قلعة دزه وبعدها مباشرة اتصلت قيادة (حسك) بقيادة (اوك) رغم الخلافات والمشاكل العالقة بينها وطلبت منها الدخول بوفد مشترك في المفاوضات الجارية مع النظام إلا أن قيادة (اوك) رفضت ذلك بشدة وبعد شهرين من الهدنة جرى خلالها تبادل الرسائل مع قيام النظام عبر العقيد صباح قامت وحدات من الجيش بهجوم مفاجئ على مواقع (حسك) في وادي السماقوليات في 12/24/1979 أسفر عن قتل أمرقة (حسك) في المنطقة سيد سليم سيد نبي ومساعدته شينه بولي. وقد حاول النظام من جانبه تطوير الحادث فأبلغ قيادة (حسك) بعدة رسائل بأن الضباط الذين شنوا الهجوم لم يكونوا يعرفون بأن المنطقة تابعة لـ(حسك) إلا أن قيادة (حسك) رفضت كل المبررات التي ساقها النظام ولم ترد على رسائله وقررت قطع المفاوضات والعودة إلى الكفاح المسلح وقد اتخذت عدة مبادرات في هذا الاتجاه منها استمرار الاتصال مع (اوك) كما جرى لقاء هو الأول مع البارتي في مدينة خانة الإيرانية. هذا وتشكل نظام معركة قوات (حسك) منذ مطلع عام 1980 حسب تقرير مديرية الاستخبارات العسكرية العامة على النحو التالي:

أولا عزيم شيكونه حاجي شير ( منطقة ماله خورمال - بياره - طوله - الحدود  
الایرانیة وترتبط به الكرتات التالية :

کرت احمد زردوی

کرت اشکو

کرت شاهسو

کرت حامد حاجي قالسي

ثانيا عزيم جلال حسن کلوش

(١) القرني محمد اباد منطقة ماله شلير - نال بایز - دولة سور الحدود  
الایرانیة ولديه حاتم يتددون الى داخل السلطانية للقيام بالاعمال  
التخريبية وترتبط به الكرتات التالية :-

کرت انور سعيد بك

کرت جمال ملاهي

کرت رستم مدلفي بك

(٢) ترتبط به المقارز التالية :-

مقبرة - ملا جيار

### سور للنفایه وشخصي

مقبرة صباالح (ایرانی)

مقبرة صابر کيله ريسي

مقبرة ريسه کجسه

مقبرة رحيم جاوره سين

مقبرة حمسه صالح

عزيم عزاقادر شير - منطقة ماله شير بازار اتنفل مومخرا من جماعة الاتحاد

الوطني وانظم الى الحزب المذكور

عزيم حاجي حاجي ابراهيم شير کرتهم

(١) منطقة ماله شير - زله - قلعه دره - الحدود الایرانیة کوشيك

- بيدلان - دولة تو وترتبط به الكرتات التالية :-

کرت محمد احمد ابراهيم

کرت فقی رسول اله  
کرت قادر رسول نکور  
کرت رسول حاجی شیخه  
کرت محمد و شان

(۲) ترتیب بهم المقارز التالییه :-

مغزوه کوچه عزیز  
مغزوه حسن جواسیر  
مغزوه کوچه مصطفی  
مغزوه شیخه زردی  
مغزوه حسن عبد الله  
مغزوه کوچه حیدر کوچه قادر  
مغزوه فقی عبد الرحمن  
مغزوه رسول حاجی شیخه

هریم - بد لاکه سید اسماعیل

حامی

(۱) منطقه عمل - سیریل زهابد خوشناوه اطراف کیمینجی پیردالی الهانولیات

- هینان - نازنین و ترتیب به الکرنات التالییه :-

کرت قادر مصطفی

کرت سید ابراهیم

(۲) ترتیب بهم المقارز التالییه :-

مغزوه عزیز مصطفی

مغزوه شیخه سقوی

مغزوه هاسر صبادق

مغزوه جمعه حسنین

هریم احمد فقی و شر

سندسا

(۱) منطقه عمل روستا کرت کند وادی لان - رابا شند کند جور و ترتیب به الکرنات التالییه

کرت احمد سید واد

کرت حاجی کریم دربندی

کرت قادر رحمة امین (قادر جاسور)

کرت جابر اسطه خضر

(۲) ترتیب بهم المقارز التالییه :-

مغزوه حاجی احمد عبد الله

مغزوه اسماعیل احمد

مفرزة احمد خيلاني

مفرزة وسكان تقي ابراهيم

مفرزة ينسنته

مفرزة ماشد ابراهيم

مفرزة سيد سليم سيد تقي

سابعاً

(١) منطقة عمله - بيان - سالان - سهوك - ورته - ملكان  
والمنطقة المحصورة بين دله رقه ورازكي قتل مواضعها  
في ٢٤ كذا ٧٩ في منطقة الساقوليات ٠٠٠ ولم يجد تمديد  
امر مريم بذيل اعنه لحد الان وترتبط به الكرتا الثالثيه :

كرتهد الله ملا حسين

كرتصاج سساجيان

كرترحمن سساجيان

كرترحمن حسين

(٢) ترتبط بهم المقامر الثالثيه :

مفرزة رحمن سسلو

مفرزة عبد الله صالح

مفرزة فقور حجي حارس

مفرزة وسكان بك

مفرزة محمد اومند

### سـرى للذايه وشخصي

مفرزة حاجي كمال

مفرزة حمزه اغا مجيد

مفرزة اسماعيل حسين

مفرزة تقديد بناوى

مفرزة نجم الدين حميد

مفرزة رحمن حميد

مفرزة ابراهيم طاهر

(١) منطقة ميله ... انديزه - زاركلي - دولة رقه - سهولت مكان

وتتبع به الكرنات التالية :-

كرت حسن احمد بولسي

كرت سسلو اغا

كرت احمد خان

(٢) ترتبع بهم العنازل التالية :-

مغزة قادر بشمسو

مغزة محمد كوسسه

مغزة ابراهيم حسين

## ■ المؤتمر الأول

عقد الحزب الاشتراكي الكردستاني الموحد مؤتمر الأول في قرية (دولة تو) الواقعة على الحدود العراقية / الإيرانية في الفترة من 12 - 15/5/1981 وكان من المقرر عقده يوم 1981/5/5 إلا أنه تأجل بسبب قيام طائرات النظام الحاكم في بغداد بقصف المنطقة وبدلاً من أن تصيب مواقع الحزب الاشتراكي الكردستاني أصابت سجن تابع للحزب الديمقراطي الكردستاني / الإيراني بقيادة الدكتور عبد الرحمن قاسم. مما تسبب في مقتل وجرح العشرات من نزلائه وحراسه. وقد حضر المؤتمر (114) مندوب يمثلون مختلف فروع الحزب وفي بداية أعماله تم انتخاب هيئة لادارة جلسات المؤتمر ثم جرى طرح جدول الأعمال الذي تضمن النقاط التالية:

- مناقشة التقرير العام للهيئة القيادية.
- مناقشة تقارير المكاتب المركزية.
- مناقشة وإقرار مسودة برنامج الحزب والنظام الداخلي.
- انتخاب اللجنة المركزية الجديدة.

وقد ألقى التقرير العام (التقرير السياسي) [راجع الوثيقة رقم 63] رسول مامند عضو

اللجنة القيادية بعد ذلك جرت مناقشته ومن ثم إقراره من قبل الحضور كما نوقشت تقارير المكاتب المركزية المختصة بالشؤون التنظيمية والمالية والعسكرية وأقرت بالاجماع، ومن جملة القرارات التي اتخذها المؤتمر:

- تبديل اسم الحزب من الحزب الاشتراكي الكردستاني الموحد إلى «الحزب الاشتراكي الكردستاني - العراق»

- إقرار برنامج الحزب ونظامه الداخلي والذي نص على تبني الايديولوجية الماركسية كتعبير عن الاتجاه اليساري الذي قاده رسول مامند مدعوماً من قبل قادر عزيز والذي ساد المؤتمر في مقابل التيار الذي قاده الدكتور محمود عثمان مدعوماً من قبل قادر جباري وحاجي حاج إبراهيم وعدد من قادة البيشمركة والذي وصف باليميني.

وفي ختام أعمال المؤتمر تم انتخاب لجنة مركزية جديدة للحزب ضمت في عضويتها كلاً من:

- 1 - عادل مراد، 98 صوت.
- 2 - رسول مامند، 91 صوت، (توفي بالجلطة الدماغية في لندن في نيسان 1994).
- 3 - الملازم الأول طاهر علي والي بك، 89 صوت، (قتل بانهييار ثلجي في كانون ثاني 1982).
- 4 - أحمد فقي رش، 86 صوت، (أغتيل في مدينة أشنوية عام 1982).
- 5 - قادر عزيز، 83 صوت، (سكرتير حزب كادحي كردستان حالياً).
- 6 - سيد كاكه سيد اسماعيل، 79 صوت، (أنظم إلى البارتى عام 93).
- 7 - محمد رحيم عبد الله (خالو حاجي)، 78 صوت، (أغتيل في مدينة السليمانية في 1994/3/11).
- 8 - أحمد اسماعيل (ملا ناصح)، 76 صوت، (لاجئ في لندن).
- 9 - المقدم عزيز عقراوي، 75 صوت، (لاجئ في سويسرا توفي هناك عام 1998).
- 10 - قادر جباري، 75 صوت، (أنظم إلى البارتى وأصبح وزير للعدل في حكومة الإقليم التي شكلها البارتى في أربيل).



11 - محمد فاتح، 70 صوت، أنضم إلى (اوك).

12 - شيركو شيخ علي، 70 صوت، (قتل خلال مصادمات بين (اوك) والـ(حسك) عام 1981).

13 - شيروان شيروندي، 69 صوت، عضو قيادة (اوك).

14 - أمين لك، 65 صوت، (انضم إلى البارتى وتوفي بمرض عضال عام 1998).

15 - قادر شورش، 64 صوت، (توفي متأثراً بجراحه إثر صدام مسلح في شقلاوة عام 1984).

16 - سعد عبد الله، 64 صوت، (انضم إلى البارتى وأصبح عضواً في لجنته المركزية).

17 - عبد الخالق زنكنه، 51 صوت، (سكرتير الحركة الشعبية الكردستانية).

### الاحتياط:

1 - محمد حاجي محمود، 71 صوت، أصبح سكرتير الحزب الاشتراكي الديمقراطي الكردستاني.

2 - عدنان المفتي، 56 صوت، انضم إلى أوك وأصبح عضواً في لجنته القيادية ونائباً لرئيس الوزراء وزير المالية والاقتصاد في حكومة الاقليم في السليمانية المشكلة في كانون الثاني 2001م.

3 - الدكتور وشيار كوي، 55 صوت، لاجئ في السويد.

4 - حسين علي أحمد محمد، 53 صوت، لاجئ في بريطانيا.

5 - وريا بهجت ساعاتي، 36 صوت، إعلامي مقيم في برلين.

وأضيف إلى عضوية اللجنة المركزية تعيينا حاجي حاجي إبراهيم كما تم اختيار مكتب سياسي للحسك ضم في عضويته كل من:

- رسول مامند

- قادر عزيز.

- طاهر علي والي بك، مسؤول المكتب العسكري.

- قادر جباري.

- المقدم عزيز عقراوي، ترك الحزب بعد المؤتمر بفترة قصيرة.

وبعد قيام النظام باغتيال صالح اليوسفي في منزله في بغداد بطرد ملغوم في 16/6/1981 أعلنت قيادة ال(حسك) عن اختيار رسول مامند لتولي منصب سكرتير اللجنة المركزية للحزب.

## ■ تحالفات وصراعات

عمد البارتي إلى مد الجسور مع ال(حسك) إثر انفصاله عن (اوك) وجرى عقد اجتماع بين المكثبين السياسيين للحزبين في 15/8/1980 صدر عنه بيان مشترك تحت عنوان «نداء وطني من أجل تشكيل جبهة تحررية لكردستان وجبهة وطنية ديمقراطية في العراق». وبعد دخول ال(حسك) في جبهة (جود) رغم عضويته في جبهة (جوqd) وهو قرار اتخذه رسول مامند بتأثير من الحزب الشيوعي العراقي أصبح كل من (اوك) وال(حسك) في خندقين متقابلين مما نتج عنه:

- حجب حصة ال(حسك) من المخصصات المالية التي كانت لبيبا تقدمها لأطراف جبهة جوqd.

- انفجار الصراع المسلح في مرحلة لاحقة بين اوك وأطراف جبهة جود وكان ال(حسك) الأكثر تضرراً من استمراره فإضافة إلى الانهك الذي عانى منه من جراء المواجهات المسلحة فقد فرض عليه أيضاً أن يمتص كل الضربات المستمرة التي كانت يوجهها له حلفاؤه في جود فالحزب الشيوعي العراقي كان دائم التحريض للجنح اليساري في الحزب على التمرد على القيادة وهو الجناح الذي انشق بالفعل عن ال(حسك) تحت اسم (الاتجاه الثوري الديمقراطي).

أما البارتي فلم يفوت أي فرصة لتقويض وجود ال(حسك) وإضعافه بشتى الوسائل والسبل بحيث وصلت تلك المحاولات إلى حد المشاركة في قصف مقرات مكتبه السياسي في (زيوه كه وماشكان) عام 1985 بالمدفعية وهذا ما دفع بالكادر المتقدم إلى مطالبة القيادة بإعادة النظر في تحالفاتها وبوقف نزيف الدم مع (اوك)، وأخيراً تم حسم الموقف بمبادرة قام بها كل من محمد حاج محمود مسؤول فرع السليمانية والشيخ محمد شاكلي مسؤول فرع كركوك واستهدفت تحقيق المصالحة مع (اوك) التي استجابت قيادته لتلك المبادرة وجرى تبادل الرسائل بين محمد الحاج محمود وجلال الطالباني أعقبها عقد اجتماع بين محمد حاج محمود وشوكت حاج مشير أحد القادة العسكريين

في (اوک) يوم 1985/3/21 في قرية ناوکردان قرب سيد صادق في محافظة السليمانية والذي صادف عيد النوروز وقد جرى في ذلك اللقاء الاتفاق. على النقاط التالية:

- وقف إطلاق النار بين قوات الطرفين.
- حرية التجول لقوات كل حزب في مناطق نفوذ الحزب الآخر.
- تشكيل لجان مشتركة لإدارة المناطق التي يتواجد فيها الحزبان.
- السعي لعقد اجتماع بين قيادتي الحزبين
- العمل على تحقيق المصالحة الوطنية الكردستانية الشاملة.

بعد ذلك قام الشيخ محمد الشاكلي بزيارة مقر قيادة (اوک) في ياخسمر ثم جاء من بعده محمد حاج محمود الذي زار ياخسمر عدة مرات وأجرى مباحثات مطولة مع جلال الطالباني وأعضاء مكتبه السياسي. وقد توجت المصالحة بين الجانبين بزيارة قام بها وفد قيادي من ال(حسک) ضم في عضويته كل من رسول مامند، الدكتور محمود عثمان، محمد حاج محمود، عدنان المفتي إلى ياخسمر في حزيران 1986 واجتماعه بوفد من قيادة (اوک) برئاسة جلال الطالباني وكان ذلك اللقاء فاتحة للمصالحة التي تمت فيما بعد بين (اوک) وباقي أطراف جبهة جود.

## ■ ال(حسک) في دوامة الانتخابات

سعى كل من البارتى و(اوک) بعد قرار الجبهة الكردستانية إجراء انتخابات المجلس الوطني الكردستاني في أيار 1992 إلى استقطاب الأحزاب الأصغر في الساحة الكردية والتي قررت المشاركة في تلك الانتخابات وكان الأهم بينها هو ال(حسک) الذي تلقى سكرتيه العام رسول مامند عرضاً من نيجرفان البارزاني الرجل الثاني في البارتى للتحالف بين حزبيهما.

وقد لاقى العرض صدى إيجابياً من لدن قيادة ال(حسک) التي توجه وفد يمثلها إلى مصيف صلاح الدين وعقد اجتماعاً مع وفد قيادي من البارتى عرض مسعود البارزاني خلاله على وفد ال(حسک) تأطير ما تم الاتفاق عليه في الاجتماع بوثيقة مكتوبة بهدف توحيد المواقف حيال الاستحقاق الانتخابي المقبل من جهة ولتنظيم العلاقة مع باقي

أطراف الجبهة الكردستانية من جهة أخرى، وكذلك لتدعيم موقف الأكراد في حال تجدد المفاوضات مع نظام بغداد.. فوافق وفد (الحسك) على ذلك وتم توقيع اتفاق من (12) نقطة بهذا الشأن وقد حاول (او ك) هو الآخر التقرب من (الحسك) فاتصل جلال الطالباني بمحمد حاج محمود عضو المكتب السياسي للحسك طالباً منه إبلاغ رسول مامند برغبة حزبه في عقد تحالف إنتخابي مع (الحسك) الذي أخذ يعاني مع اقتراب موعد الانتخابات من استقطاب حاد ولكن من الداخل هذه المرة بين مركزين أحدهما في رانية التي استقر فيها المكتب السياسي ويقف على رأس هذا المركز رسول مامند سكرتير اللجنة المركزية والآخر في شقلاوه ويقوده الدكتور محمود عثمان الذي عاد لتوه من مقر إقامته في لندن لخوض الانتخابات وإلى جانبه يقف كل من عبد القادر جباري، سعد عبد الله، عدنان المفتي، عادل مراد وكانت شقلاوه تزخر آنذاك بالنشاط السياسي حيث يقع هناك مقر الجبهة الكردستانية.

وقد برز الخلاف بين المركزين حول العديد من القضايا منها التحالفات المطروحة على الحزب وترشيح الدكتور محمود عثمان نفسه لمنصب القائد الذي اقترحه هو شخصياً على الجبهة الكردستانية وما يعني ذلك من تقدمه على رسول مامند باعتباره المسؤول الأول في الحزب، ومع اقتراب موعد الانتخابات توجه جلال الطالباني على رأس وفد من قيادة (او ك) ضم في عضويته كل من الدكتور فؤاد معصوم، كوسرت رسول، حسن كويستاني إلى مقر المكتب السياسي للحسك في رانية حيث عقد الجانبان اجتماعاً عرض خلاله الطالباني على مامند دخول الانتخابات بقائمة واحدة على اعتبار أن الحزبين من مؤسسي الثورة الكردية الجديدة عام 1975 وأعرب عن استعداده لتعيين الدكتور محمود عثمان رئيساً لحكومة الإقليم بغض النظر عن النتائج التي سوف يحصل عليها (الحسك) في الانتخابات مع ضمان حصوله على (12) مقعد في البرلمان على أن يرتفع العدد في حال التوصل على اتفاق، ولم يرد مامند على العرض في حينه لكنه أبدى رفضه له بعد مغادرة وفد (او ك) وأعاد نوشيروان مصطفى عرض (او ك) قبل موعد الانتخابات بيومين وذلك في اجتماع عقد في منزله في السليمانية وحضره من جانب حزبه كل من شوكت حاج مشير والملازم عمر عبد الله ومن جانب (الحسك) الدكتور محمود عثمان ومحمد حاج محمود ومحمد رحيم جوجله (خالو حاجي) إلا أن رد الدكتور محمود عثمان كان سلبياً أيضاً كما هو موقف رسول مامند وكان هناك أكثر من

سبب وراء موقف الـ(حسك) هذا ذلك أن قيادته كانت واثقة تماماً من قدرتها على خوض الانتخابات بمفردها وحصد نسبة عالية من الأصوات فيها مستندة في ذلك على تاريخ الحزب النضالي وما قدمه من ضحايا يعدون بالآلاف كما كانت تعتقد أيضاً بضرورة وجود قائمة ثالثة تنافس القائمتين الرئيسيتين (الطريق الثالث) لذلك جاء قرارها بالدخول في الانتخابات بشكل مستقل عن الحزبين الكبيرين وبالتحالف مع حزب الباسوك الصغير وشخصيات مستقلة.

وقبل موعد الانتخابات قام البارتي وبسبب الشكوك التي كانت تراوده من احتمال عقد اتفاق ما بين الـ(حسك) و (أوك) بالإيعاز إلى تنظيماته الحزبية بوضع العلم الأزرق (علم الحسك) إلى جانبه علمه الأصفر ونشره في كل الدوائر الانتخابية للإيحاء بأن هناك اتفاقاً بين الحزبين بشأن الانتخابات. وزاد على ذلك بتسريه لنص الاتفاق ذي الـ(12) بند والذي كان بالنسبة إلى قيادة الـ(حسك) في حكم المنسي إلى وسائل الإعلام وإلى قيادة الـ(أوك).

ولم ينفع الـ(حسك) خوضه الانتخابات بقائمة مشتركة مع الباسوك أصغر حزب آنذاك في الساحة فقد جاءت النتيجة متواضعة للغاية فلم تحصل القائمة الزرقاء التي دخل بموجبها الحزبان الانتخابات إلا على 3٪ من مجموع الأصوات أي أقل من نسبة الـ(7٪) التي حددتها الجبهة الكردستانية للتمثيل في البرلمان. كما فشل الدكتور محمود عثمان في الانتخابات لاختيار (قائد كردستان) وكان ترتيبه الرابع والأخير حيث حصل على نسبة ضئيلة من الأصوات وبفارق كبير مع باقي منافسيه، وقد أدت تلك النتائج إلى تعميق الانقسام داخل القيادة التي وجدت في حل الحزب والاندماج مع غيرها من التنظيمات التي أخفقت في الانتخابات في حزب واحد هو اليكركتن (حزب الوحدة الكردستاني) مخرجاً لزامتها المستحكمة وقد جاء ذلك القرار بخلاف رغبة قواعد وكوادر الحزب وعدد من قياديه كعدنان المفتي وعادل مراد وغيرهم بعد أن تأكد لديهم أن ما جرى لا يعدو عن كونه وحدة مصطنعة وإن مشكلة الاشتراكي إذا كانت بوجود قطبين متنافرين فيه (مامند، الدكتور عثمان) فإن مشكلة الحزب الجديد ستكون أعقد لأنه سيكون بثلاث مراكز قوى إن لم يكن بأكثر.

وكان رسول مامند قد أعلن بعد تشكيل اليكركتن عن تشكيل قيادة مؤقتة للحزب الاشتراكي ضمت من القيادة القديمة كل من الشيخ محمد الشاكلي وشيروان شيروندي

وملا ناصح إضافة إلى كوادر متقدمة في الحزب منهم بهروز كلالي وآخرين وقد عقدت تلك القيادة المؤتمر الثاني للحسك الذي قرر الاندماج بـ(أوك) [راجع الوثيقة رقم 64].

## ■ الحسك يولد من جديد

كان بهروز علي عبد الله هو أول من بادر إلى الإعلان عن عودة (الحسك) من جديد إلى الحياة السياسية في كردستان العراق وذلك عندما فتح مقر باسمه في مدينة أربيل يوم 1993/8/25 أثناء ما كان البارتي يعقد مؤتمره الحادي عشر (مؤتمر التوحيد) وفي 6/9/1993 صدر بيان يعلن استمرار (الحسك) في مواصلة نشاطه السياسي إلا أن العودة الحقيقية له كانت بعقد اجتماع لإعادة التأسيس يوم 1993/10/15 في قاعة غرفة تجارة السليمانية بحضور (400) من كوادر الحزب السابقين أعلن فيه عن إعادة تشكيل الحزب الاشتراكي الكردستاني - العراق بشكل رسمي والسير على نهجه السابق بقيادة محمد الحاج محمود، وبعد عقد ذلك الاجتماع أعيد فتح (110) من مقرات (الحسك) في محافظات السليمانية وأربيل ومناطق في محافظة كركوك كما افتتحت باسم الحزب ثلاث محطات للإذاعة والتلفزيون في أربيل والسليمانية ومنطقة شهرزور وأعيد إصدار صحيفة الحزب المركزية ريكاي ازادي (طريق الحرية).

ولم تكن عودة (الحسك) إلى ساحة العمل السياسي وقيادة جديدة بالأمر الهين على البارتي الذي اعتقد أنه سجل نقطة على غريمه (أوك) عندما استطاع من الحاق اليكركتن بصلب تنظيمه لذلك كان رد فعله على تلك العودة متسمًا بالحدة والعنف فبدأ أولاً بالضغط على حكومة الإقليم لطرد أفراد اللواء (24) الذي يقوده محمد حاج محمود من الخدمة بعد تجريدهم من أسلحتهم في حال رفضهم الانضمام إلى البارتي مما دفع بعناصر من اللواء المذكور يوم 10 / كانون الأول / 1993 إلى الاستيلاء على مقره ووضع اليد على الأسلحة والتجهيزات العسكرية الموجودة فيه وعلى الأثر قام اللواء الخاص التابع لمسعود البارزاني وبأمر مباشر من سليم روزياني وزير داخلية الإقليم وعضو اللجنة المركزية للبارتي بشن هجوم يوم 11 كانون أول 1993 على مركزين تابعين للحسك في أربيل وأسر (11) من أفراد الحزب، المتواجدين فيهما وتوسع الهجوم في اليوم نفسه ليشمل مقرات الحسك في مناطق رانية وطقطق وكويسنجق وقلعة دزه وكفري ودريندخان وكلار، واستأنف الهجوم ليلة 12/13 كانون أول / 1993 حيث

استطاعت قوات البارتبي من وضع اليد على مستودعات ال(حسك) الرئيسية في منطقة (نالبارين) التابعة لمحافظة السليمانية واستولت على محتوياتها من الأسلحة والمعدات والأرزاق.

وفي فجر يوم 13 / كانون أول / 1993 بدأت قوات البارتبي هجومها الشامل على كافة مواقع ومقرات ال(حسك) في عموم محافظة السليمانية بما فيه المقر المركزي للحزب في مدينة السليمانية. ومنزل محمد حاج محمود واستخدمت في الهجوم كافة أنواع الأسلحة بما فيها راجمات الصواريخ ومدافع (106 ملم) المحمولة وكان مسعود البارزاني يتابع تفاصيل الهجوم بجهاز لاسلكي من مقره في أربيل. وقد أسفرت المعارك عن قتل وجرح عدد كبير من عناصر الطرفين وعن سقوط العديد من مقرات ال(حسك) بيد القوات المهاجمة التي شارك في قيادتها العديد من المستشارين وقادة أفواج الدفاع الوطني السابقين أمثال تحسين شاويس وعمر جاوشن وسواره فتاح وحمه خان حاج داره الذين سبق لهم وأن التحقوا بصفوف البارتبي بعد انتفاضة آذار الشعبانية 1991.

ولم يتوقف القتال إلا عصر يوم الهجوم بوساطة من علماء الدين وحزب المحافظين والحزب الشيوعي العراقي وقد تم إقرار وقف إطلاق النار بحضور محافظ السليمانية جمال عبدول. وفي نفس اليوم خرجت تظاهرة حاشدة شقت طريقها في شوارع السليمانية باتجاه مقر الفرع الرابع للبارتبي في شارع سالم وعند وصولها المقر حدث إطلاق نار قتل فيه (4) أشخاص وجرح (60) آخرين وقد أتهم مسعود البارزاني (أوك) بتنظيم تلك التظاهرة بقصد تحريض أهالي السليمانية ضد البارتبي. وكانت قوات ال(حسك) قد انسحبت من المدينة متجهتاً إلى مقراتها الرئيسية في قرية كُله خانه على سفح جبل سورين ولتعزيز وقف إطلاق النار جرى عقد لقاء بين مسؤولين من ال(حسك) والبارتبي يوم 1994/1/6 في قرية سراو قرب سيد صادق أعقبه لقاء آخرين الجانبين في 1994/1/17 حضره ملازم كريم مسؤول الفرع الرابع للبارتبي حيث تم التأكيد خلاله على ضرورة استمرار وقف إطلاق النار القائم. الذي تم خرقه بعمليات اغتيال طالت العديد من كوادر ال(حسك) وبلغت ذروتها باغتيال محمد رحيم جوجله (خالو حاجي) عضو المكتب السياسي للحسك في محلة (أشتي) في مدينة السليمانية ليلة 10-11/ 1994/3.

ومع كل ما لحق بالحسك من خسائر من جراء تلك التصفيات إلا أنه وقف على

الحياة التام عند اندلاع المعارك بين (أ و ك) والبارتي في أيار - 1994 ولم يحاول على الإطلاق تغليب أي طرف على حساب الطرف الآخر لا بل أنه سعى إلى بذل جهود الوساطة بين الفريقين وإلى تهدئة الأوضاع في مناطق التوتر، وكان (حسك) قد تولى بداية القتال القيام بعملية إجلاء واسعة لقيادي وكوادر البارتى مع عوائهم من مدينة السليمانية بعد محاصرتهم من قبل قوات (أوك) وسلمهم إلى قوات الحركة الإسلامية في كردستان المراقبة في ناحية خرمال قرب الحدود الإيرانية وهذا ما أدى إلى تحسن العلاقة بين (حسك) والبارتي والتي توجت بقاء المصالحة الذي عقد بين محمد حاج محمود ومسعود البارزاني في 25 / 10 / 1994 في مدينة أرومية الإيرانية والذي تم الاتفاق فيه على حل جميع الخلافات بين الحزبين بالطرق الودية.

## ■ المؤتمر الثاني للـ(حسك)

عقد (حسك) مؤتمره الثاني في مدينة أربيل في الفترة من 15-19/11/1994 بمشاركة (656) مندوب يمثلون فروع الحزب المختلفة وبحضور (200) من الضيوف الذين يمثلون مختلف الأحزاب الكردية وفصائل المعارضة العراقية، وكان من بين الحضور جلال الطالباني الأمين العام للاتحاد الوطني الكردستاني الذي ألقى كلمة بالمناسبة ومسعود الصالحى ممثلاً لمسعود البرزاني وعبد الله أكرين عضو اللجنة المركزية للبارتي، كما شارك في الجلسة الافتتاحية وفد يمثل الجمهورية الإسلامية في إيران.

كان البند الأول على جدول أعمال المؤتمر مناقشة التقرير السياسي الذي قدمه سكرتير الحزب والذي تطرق فيه إلى عملية التجديد الجارية في حياة الحزب الداخلية والتي من أبرز مظاهرها تبني الاشتراكية الديمقراطية كبديل عن الأيديولوجية الماركسية - اللينينية التي سبق وأن تبناها المؤتمر الأول. وحول هذه النقطة جاء في التقرير ما يلي:

«نعتقد أن القرارات التي تم التوصل إليها في المؤتمر الأول كانت تحتوي على أخطاء من الناحية الأيديولوجية لأن الحزب لم يكن حزباً ماركسياً - لينينياً لا من حيث تكوين تنظيماته ولا من حيث الأشخاص، ولأن الحزب لم يكن يمثل طبقة معينة نظراً لأن المجتمع الكوردستاني كان من الناحية (السياسيولوجية) خليطاً بتركيبته».

وقد تم إقرار التقرير السياسي بعد مناقشته كما اتخذ المؤتمر العديد من القرارات الأخرى منها:



- تغيير اسم الحزب إلى «الحزب الاشتراكي الديمقراطي الكردستاني».
- إقرار المنهاج والنظام الداخلي الجديد.
- انتخاب القيادة.

وقد أسفرت نتائج الانتخابات عن اختيار لجنة مركزية جديدة ضمت في عضويتها كل من:

- 1 - محمد حاج محمود سكرتير اللجنة المركزية.
- 2 - ملا ناصح أحمد اسماعيل.
- 3 - محمد علي محمد.
- 4 - قادر جباري. (غير قادر جباري عضو اللجنة المركزية في البارتّي).
- 5 - برزو علي عبد الله.
- 6 - حسين محمد.
- 7 - هوشيار بامرني، مسؤول فرع دهوك، انشق عن (الحسك) وشكل حزب بنفس الاسم بدعم من البارتّي.
- 8 - صابر محمد صالح.
- 9 - خورشيد هرمزيار.
- 10 - رمضان بكر.
- 11 - منيرة سعيد، زوجة الملازم طاهر علي والي بك، مسؤولة الشؤون الاجتماعية ورعاية عوائل الشهداء.
- 12 - هلو أحمد.

13 - عنایت نامق.

#### الأعضاء الاحتياط:

- 1 - مامستو سلام.
- 2 - حمه غفور.
- 3 - دلزار كريم.

4 - بكر كوخا عمر.

5 - خليل سعيد.

بعدها عقدت اللجنة المركزية اجتماعاً بكامل أعضائها انتخبت فيه أعضاء المكتب السياسي للحزب وكانت النتائج على النحو التالي:

1 - محمد حاج محمود، سكرتير اللجنة المركزية.

2 - ملا ناصح أحمد.

3 - سيد قادر جباري.

4 - محمد علي محمد.

5 - برزو علي عبد الله.

### الهيكل التنظيمي

يضم الحزب الاشتراكي الديمقراطي الكردستاني الفروع التالية:

1 - فرع السليمانية.

2 - فرع شهرزور.

3 - فرع كركوك.

4 - فرع أربيل.

5 - فرع الانتفاضة (رانية).

6 - فرع دهوك.

7 - فرع أوربا، ومقره الدانمارك.

أما بالنسبة إلى المكاتب الملحقه بالقيادة فهي:

1 - المكتب العسكري.

2 - مكتب التنظيم المركزي.

3 - مكتب المنظمات الشعبية.

4 - مكتب الإعلام المركزي.

5 - مكتب الشهداء.

ويبلغ عدد شهداء الحزب منذ تأسيسه عام 1976 وحتى عام 1996 (4500) شخص من بينهم (13) من أعضاء المكتب السياسي واللجنة المركزية.

## إعلام الحزب الاشتراكي الديمقراطي الكردستاني

ثلاث محطات راديو F.M. موزعة على المناطق التالية:

1 - السليمانية.

2 - رانية.

3 - حلبجة.

محطتا تلفاز في كل من:

1 - السليمانية.

2 - شهرزور.

وكان للحزب محطة تلفزيون ومحطة راديو في أربيل سيطر عليها البارتى بعد اجتياح قوات النظام الحاكم في بغداد مدينة أربيل في 1996/8/31.

## الصحف والمجلات

1 - صحيفة ريكاي ازادي (طريقة الحرية) وهي صحيفة الحزب المركزية.

2 - مجلة سورين.

3 - مجلة صوت البيشمركة.

## ■ حزب كادحي كردستان

تعريف بالحزب<sup>(1)</sup>:

حزب يساري يؤمن بالاشتراكية العلمية (الماركسية - اللينينية)، وبالربط الجدلي بين النضالين القومي والطبقي في كردستان العراق، ويناضل من أجل حق تقرير المصير للأمة الكردية (في كردستان كبرى) ومن أجل إقامة المجتمع المدني وإشاعة الديمقراطية والتعددية الحزبية وسيادة القانون في العراق.

## مراحل تشكّل الكادحين

تعود الجذور الأولى لحزب كادحي كردستان إلى الانشقاق الذي تعرض له الحزب

الاشتراكي الكردستاني في 12/12/1985 والذي لاحت بوادره منذ عام 1983 عندما بدأ الخلاف يدب في قيادة الحزب حول العديد من القضايا السياسية والتنظيمية والايديولوجية والذي أفرز جناح يقف على يسار القيادة يقوده عضوا المكتب السياسي قادر عزيز وعبد الخالق زنكنه، ويلتف حوله قسم من الكادر الوسطي في الحزب ومجاميع من تنظيمات المدن السرية، وكان من بين أسباب الخلاف بين الطرفين الإشكال الذي أثاره الجناح اليساري حول علاقة سكرتير الحزب رسول مامند مع الجمهورية الإسلامية ورغبة ذلك الجناح في بناء التنظيم الحزبي على أسس ماركسية صرفة بعيدة عن الصيغ المنفتحة والطابع العام الذي كان يتصف به فقد كان الجناح اليساري متشدداً في رفضه للانتماءات العشائرية والمناطقية ويعترض على الروح العسكرية الغالبة على التنظيم والتي فرضتها طبيعة الصراع مع النظام الحاكم في بغداد، إضافة إلى أسباب أخرى أدت إلى مزيد من التباعد في المواقف وساهمت في تسريع حصول ذلك الانشقاق الذي بدأ بقيام مجموعة من الكادر الحزبي برفع مذكرة إلى المكتب السياسي في صيف 1985 طالبوا فيها بالإسراع في عقد المؤتمر الثاني للحزب والذي كان من المفترض عقده عام 1984 وفقاً لما نص عليه النظام الداخلي في وجوب عقد مؤتمر عام للحزب مرة كل ثلاث سنوات، وقد شعرت القيادة بوجود تحرك مضاد لها داخل التنظيم وأن تلك المذكرة هي أول الغيث، لذلك جاء ردها متسماً بالشدة حيث أصدرت تعميماً حزبياً هاجمت فيه الكادر الذي رفع تلك المذكرة ثم أعقبتها بإجراء آخر تمثل بفرض عقوبات انضباطية عليه، مما دفع بالجناح اليساري داخل المكتب السياسي إلى التحرك داعياً انصاره إلى عقد اجتماع موسع لحسم الخلاف الذي عصف بالحزب وأسفر ذلك الاجتماع عن الإعلان عن تشكيل (الحزب الاشتراكي الكردستاني - الاتجاه الثوري) والتي تحول فيما بعد إلى حزب كادحي كردستان.

## ■ مؤتمرات الحزب

### الاجتماع التأسيسي

عقد الاجتماع التأسيسي في الفترة من 12 - 14 /12/1985 في منطقة (كُلي زيوه) المحررة بالقرب من مدينة العمادية وشارك فيه (46) كادراً تمخض عنه الإعلان عن قيام «الحزب الاشتراكي الكردستاني - الاتجاه الديمقراطي الثوري» وانتخبت فيه لجنة

قيادة تحضيرية لعقد الكونغرس الأول، ولم يشارك في الاجتماع غالبية الكوادر العسكرية للحسك أو أي من مسؤولي الفروع الحزبية باستثناء قادر عزيز عضو المكتب السياسي، أما عبد الخالق زنكنه الذي اختير عضواً في اللجنة القيادية التحضيرية فكان خلال تلك الفترة في إيران وقد ضمت تلك اللجنة عند تشكيلها كلاً من:

- 1 - قادر عزيز.
  - 2 - عبد الخالق زنكنه
  - 3 - بهمن حسين.
  - 4 - بلين عبد الله..
  - 5 - قيس محمد الملقب بـ(ريناس).
- وقد أيد (الاتجاه الديمقراطي الثوري) العديد من تنظيمات الحسك في الخارج وخاصة في سوريا وأوروبا..

### الكونغرس الأول:

عقد الكونغرس الأول للحزب الاشتراكي/الاتجاه الديمقراطي الثوري في الفترة ما بين 24-26/4/1988 في قرية (كافي) التابعة لقضاء عقره بمشاركة (36) مندوب يمثلون المنظمات الحزبية وكان من بين المشاركين فيه ممثلين عن تنظيمات المدن السرية، وقد بحث الكونغرس على جدول أعماله:

- التقرير السياسي المقدم من اللجنة التحضيرية.
- تقييم (تجربة الاتجاه الديمقراطي الثوري) منذ انفصاله عن الحزب الاشتراكي الكردستاني وحتى تاريخ عقد الكونغرس.
- إقرار النظام الداخلي وتثبيت النهج السياسي والايديولوجي لذلك الاتجاه.
- تغيير اسم التنظيم إلى «حزب كادحي كردستان»

### المؤتمر الأول:

عقد المؤتمر الأول لحزب كادحي كردستان والذي سمي بالمؤتمر التوحيدي في الفترة من 27/4 - 1/5/1992 بمشاركة مندوبين عن منظمة راية الثورة (ألأي شورش) بقيادة حكمت محمد كريم (ملا بختيار) التي أنضمت إلى حزب الكادحين، وقد بلغ

عدد مندوبي المؤتمر المنتخبين قرابة (500) مندوب من التنظيمين.

### الكونغرس الثاني:

عقد الكونغرس الثاني الذي سمي كونغرس الشهيد ريناس في أيلول 1993 في قاعة المكتب السياسي الكائنة في محلة ازادي في مدينة أربيل بمشاركة (100) من الكادر المتقدم للحزب.

### المؤتمر الثاني:

انعقد المؤتمر الثاني لحزب كادحي كردستان في تموز 1994 بمشاركة (300) مندوب يمثلون منظمات الحزب المختلفة وذلك في قاعة المكتب السياسي للحزب في مدينة أربيل. وقد جرى في ختام المؤتمر انتخاب قيادة الحزب وذلك على النحو التالي:

### المكتب السياسي:

- 1 - قادر عزيز، سكرتير اللجنة المركزية.
- 2 - عبد الخالق زنكنه، خرج من الحزب بعد الكونغرس الثالث.
- 3 - بهمن حسين، مسؤول مكتب العلاقات العامة.
- 4 - د. سردار محمد، مسؤول مكتب التنظيم.
- 5 - بلين عبد الله، مسؤول تنظيمات الخارج.
- 6 - سعد خالد مسؤول مكتب الإدارة والمالية.

### اللجنة المركزية:

- 1 - أحمد أنور، مسؤول مكتب المنظمات الجماهيرية.
- 2 - كوران جلال، مسؤول مكتب الإعلام الجماهيري.
- 3 - فاضل حسن، مسؤول المكتب العسكري.
- 4 - بيكس قادر، مسؤول فرع أربيل.
- 5 - هندرين عبد الله ، مسؤول فرع السليمانية/كركوك.
- 6 - فتاح خليل، مسؤول مكتب العلاقات العربية وممثل الحزب في الجمهورية العربية السورية حتى العام 1999.

## الكونغرس الثالث:

عقد الكونغرس الثالث في 27-29/4/1996 في قاعة المكتب السياسي في أربيل. بمشاركة (120) كادر متقدم.

### ■ تحالفات الكادحين

دخل كادحي كردستان ومنذ الإعلان عن تشكيل (الاتجاه الديمقراطي الثوري) صراعاً حاداً على أكثر من جبهة ومع أكثر من جهة على الرغم من تواضع إمكاناته وبالأخص العسكرية منها، فكانت بداية صراعاته مع الاتحاد الوطني الكردستاني أعقبها تردي علاقاته مع الحزب الأم (الحسك) والتي وصلت إلى حد الاشتباك المسلح كما حصل في حادث مقتل قادر مصطفى عضو المكتب العسكري للـ(حسك) في كمين نصبه له الدكتور (رشيد مقديد) <sup>(2)</sup> أحد الكوادر العسكرية للاتجاه الديمقراطي الثوري، وقد دفعت تلك الأحداث بالحزب إلى الانتقال من معقله في أربيل إلى مناطق بادنان التي يسيطر عليها البارتي الذي أخذ بدوره ومع مرور الوقت بممارسة الضغوط عليه فنفذ سلسلة من الاغتيالات بحق عدد من كوادره من أهالي بادنان منهم: فاضل خليل بيركا، عبد الله علي شاهين، عبد القادر محمد بايك، وذلك في حوادث متفرقة، كما استغل البارتي ذبول حادثة مصرع قادر مصطفى لممارسة مزيد من الضغوط على الحزب فطالب في اجتماع مشترك لجبهة جود مع باقي أطرافها بتسليم الدكتور رشيد مقديد إلى لجنة تحقيقية تشكّلها (جود) [راجع الوثيقة رقم 65].

وقد وافق الكادحين من حيث المبدأ على الطلب لكنه اشترط مشاركة مندوب عنه في اللجنة، غير أن الدكتور مقديد حسم الموقف بالتحاقه مع (50) مقاتل تحت أمرته إلى جانب قوات (او ك) العدو التقليدي لجود وأطرافها، وبذلك تخلص من انتقام الحزب الاشتراكي الكردستاني.

وبالإضافة إلى ذلك قام البارتي بوضع عدد من كوادر الكادحين تحت الإقامة الجبرية ولعدة أشهر في مقراته، وكان من بين المحجوزين بهمن حسين عضو اللجنة القيادية التحضيرية. ورغم تلك الصراعات الجانبية فإن ذلك لم يمنع الحزب من التمدد والانتشار ومن القيام بالعمليات العسكرية ضد نظام البعث الحاكم في بغداد.

وهنا لابد من الإشارة إلى أن تعدد الجبهات المعادية لا يعني أن الحزب كان بلا أصدقاء

وفي مقدمتهم الحزب الشيوعي العراقي الذي قدم بدوره العديد من المساعدات للكادحين يحدوه في ذلك الأمل في إمكانية احتوائه ودمجه في صفوفه، إلا أن الكادحين فضل الاحتفاظ بخصوصيته الكردستانية والاستقلال بتنظيمه عن أي تنظيم آخر، كما استطاع من تجاوز مرحلة الخطر بعد المصالحة الوطنية الكردستانية الشاملة وإقامة الجبهة الكردستانية في 2/5/1988، والتي لم يشارك حزب كادحي كردستان في عضويتها في البداية بسبب فيتو الحزب الاشتراكي الكردستاني، إلا أنه انضم إليها في تشرين أول 1990، كما جرى في نفس ذلك العام تشكيل قيادة مشتركة بين الكادحين ومنظمة (راية الثورة/الكوفنفرانس) بقيادة عماد أحمد في خطوة أولى لتوحيد قوى اليسار الكردستاني، وبعد سلسلة من الاجتماعات الموسعة بين الطرفين أعلن عن توحيد التنظيمين في حزيران 1991، كما جرت محاولات أخرى بهذا الاتجاه مع حزب الشعب الديمقراطي الكردستاني لكنها لم تكلل بالنجاح.

وكان الكادحين قد شارك في نشاطات المعارضة العراقية بعد انتهاء الحرب العراقية/الإيرانية فكانت له مساهماته في لجنة العمل المشترك التي أعلن عن تشكيلها في دمشق في كانون أول 1990، وكذلك كان له حضوره في مؤتمر المعارضة العراقية الأول في بيروت المنعقد في آذار 1991، والذي تزامن مع انتفاضة آذار/الشعبانية المجيدة، والتي كان لتنظيمات الكادحين وخاصة في أربيل ودهوك دور فيها، وبعد الانتفاضة شارك الكادحين في النشاطات التالية:

- 1 - مؤتمر فيينا في حزيران 1992.
  - 2 - مؤتمر صلاح الدين في تشرين أول 1992.
- وأصبح الحزب عضواً في الجمعية العامة للمؤتمر الوطني العراقي الموحد (I.N.C)، أما على صعيد كردستان فقد شارك الحزب في إدارة شؤون المنطقة التي انسحب النظام منها، من خلال لجان الجبهة الكردستانية التي تشكلت في المحافظات والأقضية التي سحب النظام إداراته منها في تشرين أول 1991.
- وبعد قرار القيادة السياسية للجبهة الكردستانية لإجراء الانتخابات لاختيار أعضاء المجلس الوطني الكردستاني، حاول الحزب الدخول في تحالفات انتخابية فركز جهوده في البداية لتشكيل قائمة موحدة تضمه مع كل من الحزب الاشتراكي الكردستاني وحزب الشعب الديمقراطي الكردستاني والحزب الشيوعي العراقي/إقليم كردستان والحزب



الاشتراكي الكردي (الباسوك) إلا أن جهوده لم تغلح في هذا المجال لأن كل حزب كان يظن بأنه سوف يحصل على أصوات تؤهله للدخول في البرلمان بمفرده، بعد ذلك اتجه الكادحين إلى إقامة تحالف انتخابي مع أحد الحزبين الرئيسيين ولما كان (اوک) أقرب إلى توجهاته وشعاراته من البارتني فقد تحالف معه انتخابياً، وحصل نتيجة لذلك على ثلاث مقاعد في المجلس الوطني الكردستاني، بينما لم تفز القوائم الانتخابية الأخرى بأية مقاعد لعدم حصولها على النسبة المقررة، وقد فاز بمقاعد كادحي كردستان كل من:

1 - قادر عزيز، الذي تولى حقيبة الزراعة في أول تشكيله وزارية في الإقليم.

2 - عبد الخالق زنكنه.

3 - نجم الدين عزيز (سالار).

وبعد الانتخابات وإطلاق جلال الطالباني لمشروع توحيد اليسار الكردستاني، والذي كان يرمي بالدرجة الأولى إلى عودة الاتحاديين السابقين إلى صفوف الحزب الأم، وكانت تلك الدعوة تشمل بشكل أو بآخر الكادحين، إلا أن قيادة الحزب لم تكن لديها الرغبة بالاندماج في صفوف (الاوک)، ليس بسبب رفضها لقيادة جلال الطالباني وإنما بسبب ما كانت تراه من فروقات أيديولوجية وتنظيمية بين الحزبين، غير أن تنظيم (أللاي شورش) بشقيّه فضّل العودة إلى (اوک)، وهذا ما أعلن عنه قياديه في اجتماع اللجنة المركزية للكادحين في حزيران 1993، أعقب ذلك قيامهم بعقد اجتماع في تموز 1993، أعلنوا في ختامه عن تشكيل (حزب كادحي كردستان - نهج التوحيد) الذي أنضم رسمياً إلى (الاوک) في نفس الشهر.

ولرأب الصدع الذي أصابه من الداخل بخروج جناحي (أللاي شورش) منه حاول الكادحين التعويض عن ذلك قدر الإمكان بعقد اتفاقية تعاون مع بعض التنظيمات فأعلن في صيف 1993 عن تشكيل (لجنة تنسيق اليسار الكردستاني) التي ضمت كل من:

- حزب كادحي كردستان.

- حزب العمل لاستقلال كردستان.

- منظمة نضال شغيلة كردستان (تيكوشين).

- حزب رزكاري كردستان، أنضم إلى اللجنة في وقت لاحق.

ولم تستمر تلك اللجنة طويلاً حيث انفرط عقدها بعد عام من تشكيلها لأسباب

عدّة من أهمها حالة الصراع السياسي الحاد الذي ساد الساحة الكردية خلال تلك الفترة والتي لم تسمح لها بالاستمرار.

## ■ الصراع مع البارتّي

تلاحقت التداعيات التي خلّفها انسحاب جناحي (اللاي شورش) من الكادحين واللدان شكلاً امتداده التنظيمي في السليمانية وبعض مناطق أربيل رغم محاولات قيادته تطوير الآثار التي خلّفها ذلك الانسحاب، ثم جاء الخطر بعد ذلك من البارتّي الذي اعتقد بأنه لم تبقَ للكادحين سوى تنظيمات بادنان، وإن ضربة خاطفة إلى تلك التنظيمات المتبقية كفيل بالأجهزة عليه، فبدأ بالتحضير لتلك الضربة التي نفذها بالهجوم على مقر فرع دهوك للكادحين مساء يوم 1993/7/29 والتي أدت إلى مقتل مسؤوله قيس محمد أحمد (ريناس).

كما شنت قوّة أخرى وفي التوقيت نفسه هجوماً مماثلاً على مقر اللجنة المحلية للكادحين في زاخو وتم الاستيلاء عليه، وقد استكمل البارتّي مخططه بإصدار بيان في اليوم الثاني أعلن فيه عن التحاق فرع الكادحين في دهوك بالبارتّي، وبعد بضع ساعات صدر بيان آخر أفاد بأن فرع دهوك للكادحين قد عقد كونفرانسا حزياً وأن مشادة قد حصلت بين الحضور انتهت بمقتل مسؤول الفرع قيس محمد أحمد.

وقد أُلقي القبض في وقت لاحق على عدد من أعضاء البارتّي في دهوك من قبل سلطات حكومة الإقليم بتهمة قتل قيس محمد، ونقل المتهمين من دهوك إلى أربيل حيث تم توقيفهم في سجن المحطة، وقد أعلن وزير داخلية الإقليم يونس روزياني يوم 1994/7/25 بأنه قد تم تشكيل لجنة من ثلاث ضباط شرطة للتحقيق في الحادث، إلا أن شيئاً من ذلك لم يحدث، وقد تم تهريب المتهمين من السجن فيما بعد حيث أعيدوا إلى مواقعهم الحزبية السابقة في صفوف البارتّي، وفي المقابلة التي أجرتها منظمة العفو الدولية مع مسعود البارزاني رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني أنكر علمه بالحادثة، إلا أنه أبدى استعداده للكشف عن ملابساتها ولكن من دون أي نتيجة تذكر. ومع ثبوت تورط البارتّي في عملية اغتيال مسؤول فرع دهوك للحزب والعمل على تقويض وجوده في بادنان إلا أن كادحي كردستان وقف على الحياد عند اندلاع الاقتتال الداخلي في المنطقة الكردية بين الحزبين الرئيسيين في الأول من أيار 1994، لا بل أنه سعى إلى إقرار المصالحة بينهما من خلال (لجنة التنسيق الوطني الكردستاني) التي لعبت دوراً مؤثراً في

التخفيف من حدة التوتر وفي إقرار وقف إطلاق النار وإعلان الهدنة في بعض الأحيان، وكذلك ساهمت في تبادل الأسرى بين الطرفين. وقد ضمت تلك اللجنة كلاً من:

1 - الحزب الاشتراكي الديمقراطي الكردستاني.

2 - حزب كادحي كردستان.

3 - حزب المحافظين الكردستاني.

4 - الاتحاد الإسلامي الكردستاني.

5 - الحزب الشيوعي الكردستاني.

6 - الحركة الديمقراطية الآشورية.

7 - حزب العمل لاستقلال كردستان.

### وسائل إعلام الكادحين:

1 - صحيفة آلاي ازادي (راية الحرية)، وهي الجريدة المركزية للحزب، صدرت عام 1986 باللغة الكردية، ولها ملحق بنفس الاسم باللغة العربية.

2 - مجلة بيشكه وتن (التقدم)، صدرت عام 1986 ثم توقفت عن الصدور.

3 - ريكخستن (التنظيم)، وهي النشرة الداخلية الخاصة بالتنظيم الحزبي، وقد صدرت عام 1993.

4 - مجلة توزن (التجديد)، وهي مجلة فكرية صدرت عام 1992 ثم توقفت عن الصدور.

5 - مجلة زبله مو (الجمرة)، أصدرتها تنظيمات المدن السرية بين الأعوام 1989/1991، ثم توقفت عن الصدور.

كما ان للحزب محطة تلفزيون وأخرى إذاعية في مدينة السليمانية.

### الهيكل التنظيمي:

1 - المؤتمر العام: وهو أعلى سلطة حزبية ويعقد كل سنتين.

2 - الكونغرانس: يعقد كل سنة.

3 - اللجنة المركزية: وتُنتخب من قبل المؤتمر العام.

4 - المكتب السياسي: يُنتخب من بين أعضاء اللجنة المركزية.

5 - الفرع.

6 - المنظمة.

7 - الخلية الرئيسية.

8 - الخلية الفرعية.

### المكاتب التابعة للمكتب السياسي:

- مكتب العلاقات العامة.

- مكتب التنظيم.

- مكتب الإدارة والمالية.

- مكتب الإعلام المركزي.

- مكتب المنظمات الجماهيرية.

- المكتب العسكري.

### ■ أحزاب أخرى

ظهر عدد كبير من الأحزاب على الساحة السياسية في كردستان العراق إثر انتفاضة آذار الشعبانية 1991، فبعد أن كان هناك ثمانية أحزاب أسست وشاركت في الجبهة الكردستانية وحزب واحد خارجها هو الحركة الإسلامية في كردستان العراق، أصبح العدد بالعشرات، بعضها له وجود حقيقي على الأرض وبعضها ليس له إلا الاسم كحزب يهود كردستان الذي اختفى بعد الإعلان عنه ولم يظهر له أثر، وبعضها الآخر لا يتجاوز عدد أعضائه أصابع اليد والواحدة، وفيما يلي جرد بما أمكن جرده من تلك الأحزاب التي تشكل معظمها خلال الفترة بين الأعوام 1991-2000، وهي:

1 - حركة الوحدة الإسلامية في كردستان العراق، «تشكلت باندماج الحركة الإسلامية في كردستان مع حركة النهضة الإسلامية».

2 - الاتحاد الإسلامي في كردستان.

3 - حركة مجاهدي كردستان العراق.

4 - حزب المحافظين الكردستاني.

- 5 - الحركة الديمقراطية الآشورية.
- 6 - الحركة الديمقراطية لشعب كردستان.
- 7 - حركة الديمقراطيين.
- 8 - الحركة الشعبية في كردستان.
- 9 - الجبهة الكردية المستقلة.
- 10 - الجبهة التركمانية.
- 11 - بلاتفورم القومية الكردية.
- 12 - حزب العمل لاستقلال كردستان.
- 13 - حزب رزكاري كردستان.
- 14 - حزب الاتحاد التركماني/العراق.
- 15 - الحزب الوطني التركماني العراقي/القيادة الميدانية.
- 16 - الاتحاد الإسلامي لتركمان العراق.
- 17 - الحركة الإسلامية لتركمان العراق.
- 18 - الحزب الشيوعي الكردستاني/العراق.
- 19 - الجمعية القومية الكردية.
- 20 - الاتحاد القومي الديمقراطي الكردستاني.
- 21 - الاتحاد القومي الكردستاني/القيادة المؤقتة.
- 22 - منظمة نضال شغيلة كردستان (تيكوشين).
- 23 - التحالف الديمقراطي لاستقلال كردستان.
- 24 - حزب الله الثوري الكردستاني.
- 25 - الحزب الشيوعي العمالي العراقي.
- 26 - الحركة الديمقراطية المسيحية.
- 27 - حركة مسيحيي كردستان الموحدة.
- 28 - منظمة كلدواشور الديمقراطي.

- 29 - الحزب الوطني التركماني العراقي.
- 30 - حزب الإخاء التركماني.
- 31 - اتحاد الوطنيين التركمان.
- 32 - الحركة الإسلامية للأكراد الفيليين.
- 33 - الاتحاد الوطني الديمقراطي الكردستاني.
- 34 - حزب الشعب الإسلامي.
- 35 - حركة النار الحمراء الكردستانية.
- 36 - حزب الخضر.
- 37 - حزب بيت نهرين الديمقراطي/العراق.
- 38 - الاتحاد العالمي الآشوري.
- 39 - المنظمة الآشورية الديمقراطية.
- 40 - حركة فلاحى كردستان.
- 41 - حركة الأبرار.
- 42 - حركة الفلاحين والكادحين في كردستان.
- 43 - حزب رزكاري التركماني لكردستان
- 44 - حزب يكبوون كردستان (توحيد كردستان)
- 45 - حركة المستقلين التركمان.
- 46 - حزب الشعب التركماني.
- 47 - الحركة الديمقراطية التركمانية.
- 48 - حزب تركمان أيلي [الديار].
- 49 - الحزب الديمقراطي التركماني الكردستاني.
- 50 - عصبة القوميين الكرد.
- 51 - حركة الوفاء لتركمان العراق.
- 52 - حركة التوحيد الاسلامية.

- 1 - تعريف بالحزب: مقابلة مع الأستاذ فتاح خليل فتاح مسؤول مكتب العلاقات العربية في حزب كادحي كردستان في دمشق في 1997/12/27.
- 2 - الدكتور رشيد مقديد: قتل الدكتور مقديد في السليمانية بعد الانتفاضة على يد ابن قادر مصطفى انتقاماً لوالده، وقد قتل الابن هو أيضاً فيما بعد في عمليات ثأر متبادلة.





## الفصل الحادي والعشرون

### **تداعيات الحرب**

- الانتفاضة.
- حكومة الإقليم.



## ■ الانتفاضة

سبقت الإشارة التي أطلقها البارتي في مؤتمره العاشر والذي دعى فيها إلى المصالحة الوطنية الشاملة قيام وفد من الجبهة الكردستانية برئاسة الدكتور محمود عثمان بزيارة إلى برلين الشرقية في تشرين أول / 1989 التقى خلالها بياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية (الرئيس الفلسطيني)، وقد بحث خلال اللقاء «إمكانية فتح حوار مع صدام»<sup>(1)</sup>، وذلك بمبادرة من عرفات نفسه الذي عبر عن رغبته في التوسط بين الجبهة الكردستانية ونظام بغداد، وبعد أن وافق وفد الجبهة الكردستانية على ذلك قال عرفات «ان الأمر ليس سهلاً لأن الحديث مع صدام حسين حول القضية صعب ويتطلب ظروفًا خاصة»<sup>(2)</sup>. وقد جاءت موافقة وفد الجبهة الكردستانية على فكرة الحوار مع النظام الحاكم في العراق في الوقت الذي كانت فيه الجبهة بكافة أطرافها تجري مفاوضات مع فصائل المعارضة العراقية التي اتخذت من الساحة السورية مقرّاً لها من أجل إقامة جبهة عراقية عريضة لمواجهة الدكتاتورية القائمة في بغداد، وقد شارك مسعود البارزاني في تلك المباحثات ممثلاً عن حزبه إلى جانب قادة وممثلي الأحزاب والحركات العراقية على اختلاف اتجاهاتها خلص منها بنتيجة لم يعلنها في حينه، ولكن تحدث عنها بعد عدة سنوات في مقابلة صحفية جاء فيها:

«أنا قلت وأقول أنه لا يمكننا أن نتحول إلى جسر بعد الآن إلى آخرين ليعبروا علينا لاستلام الحكم في بغداد. لقد بقيت أربعة أشهر في دمشق في نهاية سنة 88 حتى بداية عام 89 لمناقشة مشروع جبهة عراقية شاملة، لم أتوصل مع هذه المعارضة للحصول على اعتراف بحق الشعب الكردي بالحكم الذاتي. حتى هذه الاعتراف لم أحصل عليه،

تصوري - وحديث مسعود موجهاً للصحفية التي أجرت المقابلة معه - مواقفها بهذه الدرجة، هذا موقف المعارضة وهي في الخارج. فكيف إذا تسلمت الحكم، كيف ستعامل معنا؟ ثم إن المعارضة هي التي لها وجود في الداخل، أنا لا أعترف بمعارضة موجودة في الخارج وليس لها قاعدة في الداخل»<sup>(3)</sup>.

ومن الجدير بالذكر أن البارتي كان قد فقد كافة قواعده ووجوده المسلح داخل الأراضي العراقية بعد الحرب الإيرانية/العراقية ليصبح حزباً مهاجراً شأنه في ذلك شأن أحزاب المعارضة العراقية الأخرى... وكانت الجبهة الكردستانية قد قررت خلال تلك الفترة التحرك بخطين متوازيين الأول مواصلة الجهود لفتح قناة اتصال مع قيادة النظام الحاكم في بغداد، وذلك بإيفادها لوفد يمثلها إلى تونس برئاسة الدكتور محمد عثمان لمتابعة ما بدأت به في برلين الشرقية، وعن الظروف والملابسات التي أحاطت بتلك الزيارة وما نجم عنها يتحدث عضو الوفد عدنان المفتي فيقول: «الصديق الذي رتب لنا اللقاء السابق مع السيد عرفات اتصل بي وقال هل أنتم مستعدون (الجبهة الكردستانية) لزيارة تونس وإجراء لقاء مع منظمة التحرير حول الوضع؟ قلت نعم، بعد أن اتصلت بالأخ جلال الطالباني - الذي قال لي أن الحرب ستقع وإن صدام لن ينسحب ولا فائدة من الحوار معه، هذا إذ وافق - وذهبنا إلى تونس بوفد مثل كل الأطراف ولم نلتق بالرئيس عرفات لغيابه واستقبلنا السيد حكم بلعاوي وعندما سمع موقفنا، حيث أكدنا له أننا لا نريد أن نكون طرفاً في الحرب، ونريد حلاً سلمياً لأزمة احتلال الكويت ولقضيئتنا وأن ينسحب العراق من الكويت، وبصراحة نحن نخشى أن ينتقم صدام وينفذ مزيداً من الإجراءات القمعية ضد شعبنا. فقال حكم بلعاوي أنه سوف يذهب إلى بغداد ويلتقي بالسيد سبعاوي شقيق الرئيس صدام (رئيس المخابرات العامة في حينها) وسوف يقترح عليه إجراء حوار معنا، ولم نسمع رداً وقامت الحرب وخسر العراق»<sup>(4)</sup>.

أما الخط الثاني فهو المشاركة في الجهود التي بدأتها فصائل المعارضة العراقية للتوصل إلى صيغة للعمل المشترك والتي انتهت بتشكيل لجنة العمل المشترك التي أصدرت في 1990/12/27 بيانها التأسيسي والذي نص على السعي لتحقيق جملة من الأهداف من بينها:

«إلغاء سياسة التمييز القومي وإزالة الآثار السياسية والديموغرافية (السكانية) لمحاولة تغيير الواقع القومي والتاريخي لمنطقة كردستان العراق، وحل المشكلة الكردية حلاً عادلاً

ومنح الكرد حقوقهم القومية والسياسية المشروعة من خلال تطبيق وتطوير بنود (اتفاقية 11 آذار 1970) نصاً وروحاً التي فرضها الشعب العراقي وضمن نطاق الوحدة الوطنية العراقية بما يعزز الأخوة العربية الكردية وضمان الحقوق الثقافية والإدارية للأقليات القومية، كالتركمان والآشوريين وغيرهم<sup>(5)</sup>.

وكان العديد من قادة القوى الفاعلة في المعارضة العراقية قد عقدوا اجتماعاً في مدينة كرمنشاھ الإيرانية نهاية عام 1990 لبحث تطورات الموقف في ظل احتمال قيام التحالف الدولي بشن هجوم عسكري لاستعادة الكويت وانعكاس ذلك على الوضع داخل العراق. ومن بين من حضر تلك الاجتماعات ممثلون عن حزب الدعوة الإسلامية ومنظمة العمل الإسلامي وآية الله محمد باقر الحكيم رئيس المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق ونوشيروان مصطفى ممثلاً عن قيادة (اوک) لوجود جلال الطالباني في دمشق ومسعود البارزاني ورسول مامند وغيرهم. وبعد تلك الاجتماعات مباشرة أعد نوشيروان مصطفى خطة عمل من (59) نقطة تبحث في احتمالات تطور الوضع في الداخل.

وبعد بحث تلك الخطة في قيادة (اوک) توجه نوشيروان على رأس وفد من (اوک) ضم الملازم عمر عبد الله ودانا أحمد مجيد مسؤول مكتب (اوک) في كرمنشاھ ونوزاد نوري محمد إلى مقر مسعود البارزاني في راجان لعرض الخطة عليه فوافق مسعود عليها مبدئياً ووعد بالعمل بها بعد دراستها في المكتب السياسي لحزبه، وبعد عودة نوشيروان مصطفى إلى مقره في قاسم رش على الحدود العراقية/الإيرانية أصدر في 17/2/1991 تعليماته إلى مكتب الإعلام المركزي ل(اوک) بوقف كل إصداراته ونشاطاته الأخرى وتشكيل كادر لإذاعة متنقلة تبث على الموجة (41) على أن تنتقل إلى منطقة (زلي) داخل الأراضي العراقية لتعمل إلى جانب إذاعة (اوک) الثابتة إذاعة (صوت شعب كردستان) الموجودة في مدينة سقز الإيرانية، والتي تبث على الموجة (75) وقد بدأت الإذاعة المتنقلة فور استقرارها في زلي ببث نداءاتها باللغتين العربية والكردية وهي تدعو المواطنين إلى الانتفاضة على النظام الحاكم، كما شملت النداءات أفراد الجيش والجيش الشعبي وأفواج الدفاع الوطني وحتى عناصر الأجهزة الأمنية.

وفور انتهاء الحرب البرية انتقل مسعود البارزاني مع قيادة حزبه من راجان إلى قاسم رش التي أخلتها قيادة (اوک) لتستقر في منطقة زلي وشينه المقابلة داخل الأراضي العراقية

في حين كانت التنظيمات الداخلية للأحزاب الكردية كافة في حالة استنفار دائم وهي تضغط على قيادات أحزابها الموجودة على الحدود للبدء بالتحرك. كما كانت المراسلات السرية متوصلة مع رؤساء العشائر وقادة أفواج الدفاع الوطني وقبل بدء الانتفاضة بأيام حاول النظام تدارك الموقف الذي كان ينذر باحتمالات حدوث انفجار شعبي طال انتظاره فقام اللواء الركن علي شلال قائد الفيلق الخامس بعقد اجتماع موسع لرؤساء العشائر وقادة أفواج الدفاع الوطني حضره (300) منهم وذلك في مقر قيادة الفيلق في أربيل، وقد هدد اللواء شلال في حديثه باستخدام الأسلحة الكيماوية ضد أي تحرك في المنطقة الشمالية، وقد سبق تهديده قيام قواته بتوجيه ضربة محدودة بالأسلحة الكيماوية إلى قرية في وادي باليسان امتد أثرها إلى قرى منطقة خليفان وذلك بقصد إثارة الرعب في نفوس المواطنين والبيشمركة على حد سواء وتذكيرهم بمجزرة حلبجة المريعة في آذار 1988. كما توعد بإعدام أي بيشمركة حتى لو سلم نفسه إلى السلطة، في إشارة تحذيرية للحضور لردعهم عن التفكير بإقامة أي شكل من أشكال التعاون مع قوات الجبهة الكردستانية المراقبة في الداخل وعلى الحدود، إلا أن الاجتماع المذكور أتى بعكس النتائج التي توخاها النظام منه حيث اتفق نفس الحضور عدا (6) منهم في اجتماع تلى اجتماعهم مع قائد الفيلق الخامس على الوقوف مع أبناء الشعب مهما كانت النتائج.

وبعد أن استجاب الشمال لنداء الانتفاضة الشعبانية الذي انطلقت من الجنوب أوائل آذار 1991 ردأ على هزائم النظام وجرائمه الشنيعة بحق الشعب العراقي ودول الجوار انتقلت قيادة الجبهة الكردستانية إلى مدينة رانية المحررة التي انطلقت منها شرارة الانتفاضة في 1991/3/5 بمبادرة شجاعة من خلايا (او ك) في المدينة بقيادة كل من علي نبي ومحمد كاكه حمزة ثم أخذت تسري إلى بقية القصبات والمدن التي أخذت تتساقط بيد الجماهير الواحدة تلو الأخرى. ومما ساعد على انهيار سلطة النظام بتلك السرعة التجاوب الذي أبداه معظم قادة ومنتسبي أفواج الدفاع الوطني (360) والتي يبلغ عدد أفرادها مئات الآلاف من المسلحين، وكذلك تفكك وحدات الفيلق الأول ومقره السليمانية والفيلق الخامس ومقره أربيل حيث تخلى عشرات الآلاف من الضباط وضباط الصف والجنود عن أسلحتهم فاحتضنتهم جماهير الشعب بكل محبة وود وتمت استضافتهم في دور المواطنين وفي الجوامع والأماكن العامة، ولم يتعرض للانتقام

أبناء الشعب إلا من قاوم بالسلاح من عناصر أجهزة الأمن والاستخبارات الذين ولغوا في دماء الناس وداسوا على كرامتهم.

وقد استعرض جلال الطالباني خلال الكلمة التي ألقاها باسم الجبهة الكردستانية في مؤتمر المعارضة العراقية الذي عقد في بيروت خلال الفترة من 11-13/3/1991 جانباً من فعاليات الانتفاضة حتى تاريخه ومما جاء فيها: «تم تحرير جميع القصبات والمدن في محافظة السليمانية، وكذلك تم أسر أو إقناع جميع قطاعات الفرقة السادسة والثلاثون من الجيش العراقي بالانضمام إلى صفوف الثورة أو الاستسلام للثوار، وتوسعت الثورة بعد تحرير محافظة السليمانية، فوصلت إلى تحرير مدينة كفري الواقعة شرق مدينة كركوك الواقعة رسماً ضمن محافظة صلاح الدين. وكذلك تم تحرير مدينة چمچمال، وكذلك جميع المعسكرات الإجبارية الواقعة بين مدينة السليمانية وچمچمال، وقد تم كذلك في لواء أربيل تحرير مدينة وأقضية چومان وراوندوز والصدیق ومیركة سور وشقلاوة وكویسنجق وطقطق ومصیف صلاح الدین، وكذلك العديد من المجمعات السكنية، وإيجازاً يمكن القول بأن أكثر من 120 ألف من الأكراد المسلحين، الذين غرر بهم ونظموا فيما سُميت بأفواج الدفاع الوطني في العراق قد انضموا إلى صفوف الثورة، وإن هناك أكثر من ستين ألفاً بين ضابط وضابط صف وجندي عراقي في منطقة كردستان العراقية المحررة، إن مثل هذا الإنجاز الضخم قد جاء تنويجاً لهذا النضال الباسل الذي قام به اخوتنا الثائرون في الجنوب»<sup>(6)</sup>.

وكان الدكتور روج نوري شاويس قد ألقى كلمة باسم المكتب السياسي للبارتي استهلها بالقول:

«اسمحوا لي، قبل إلقاء كلمة المكتب السياسي للحزب، أن أنقل لكم تحيات الأخ المناضل مسعود البارزاني، رئيس حزبنا الديمقراطي الكردستاني، الذي بعث لكم جميعاً بتمنياته في نجاح أعمالكم خدمة لوطنا العزيز العراق، وكان يود أن يكون بينكم ولكنه يعتذر في رسالته عن الحضور لانشغاله بتنظيم وقيادة الانتفاضة الشعبية في كردستان العراق حيث تعمل قوى الجبهة الكردستانية العراقية في مدن وأرياف كردستان المتفتضة كنفاً إلى كنف مع الانتفاضة المندلعة في جنوب ووسط العراق. ويعرب الأخ مسعود البارزاني عن أمله الراسخ في خروج المؤتمر بقرارات تعزز وحدة قوى المعارضة وموقفها الموحد حول أوضاع بلادنا المنكوبة بالدكتاتورية وحروبها العدوانية وآثارها الوخيمة»<sup>(7)</sup>.

وكانت الانتفاضة قد أخذت بالانحسار بعد أن أعطى الرئيس الأمريكي جورج بوش الضوء الأخضر للنظام للبدء بالهجوم المعاكس عليها، وظهرت مؤشرات ذلك عندما قامت القوات الأمريكية بفك الحصار عن وحدات الحرس الجمهوري غرب الفرات وزودتها بوقود الدبابات وتم السماح لطائرات الهليكوبتر المسلحة التابعة للنظام بالطيران خلافاً لبنود اتفاقية الهدنة الموقعة بين النظام وقوات التحالف في خيمة صفوان.

وبعد سحق الانتفاضة في الوسط والجنوب توجهت قطعات الحرس الجمهوري تساندها طائرات الهليكوبتر المسلحة إلى الشمال حيث دارت معارك ضارية كان أعنفها في كركوك مما دفع بـ(90٪) من سكان المدن والقرى إلى الهجرة منها خوفاً من عمليات الإبادة الجماعية التي مارستها قوات النظام في الجنوب، لتبدأ أكبر عملية نزوح سكاني يشهدها العراق في تاريخه الحديث باتجاه الحدود الإيرانية والتركية، وبلغ عدد النازحين أكثر من مليوني مواطن كان يموت منهم يومياً في تركيا وحسب الأرقام التي «صدرت عن مسؤول أميركي رفض الكشف عن هويته، وأعلن للصحفيين في مطلع شهر نيسان، أن (ألف شخص يموتون يومياً، والجميع يحملونا المسؤولية عن هذا الوضع)، وعن مسؤول في الأمم المتحدة يعمل في إيران، أشار إلى سقوط ألفي قتيل يومياً في الأراضي الإيرانية»<sup>(8)</sup>، وكان معظم الضحايا من الأطفال والمرضى وكبار السن، وقد أمكن حصر الوفيات بالتدريج بفعل المساعدات العاجلة التي قدمتها قوات التحالف وجمعيتي الهلال الأحمر في كل من تركيا وإيران.

وقد أحدثت تلك المشاهد المأساوية التي كان العالم يتابعها عبر الفضائيات هزة تركت أصداءها على الرأي العام العالمي مما حمل مجلس الأمن الدولي في 5 نيسان 1991 على إصدار القرار (688) الذي دعى فيه النظام العراقي إلى التوقف عن قمع السكان المدنيين وإلى التعاون مع الأمم المتحدة لتوزيع المساعدات الإنسانية في مختلف مناطق العراق.

وفي 16 نيسان 1991 أعلنت قوات التحالف الدولي عن إقامة ملاذات آمنة تمتد من زاخو إلى دهوك والعمادية لتسهيل عودة اللاجئين إلى أماكن سكنهم، وذلك في عملية أطلق عليها اسم (توفير الراحة) (بروفايدي كومفورت). وقد بدأت تلك العملية بقيام الطيران الحربي الأمريكي بالقاء المنشورات على جموع اللاجئين [راجع الوثيقة رقم 66] وبدخول وحدات من الجيش الأمريكي إلى زاخو ثم دهوك. وبعد بضع أيام وفي يوم 19



نيسان 1991 تحديداً أعلنت دول التحالف عن فرض منطقة حظر جوي شمال العراق حضرت فيها على طيران النظام التحليق شمال خط العرض 36 وبدأت بتسيير دوريات جوية في المنطقة انطلاقاً من قاعدة أنجريك التركية.

وفي ذلك المقطع الزمني الحرج والحساس قررت الجبهة الكردستانية فجأة الدخول في مفاوضات مع النظام رغم عدم مضي شهر على قرارات مؤتمر بيروت الذي شاركت فيه بكافة فصائلها ورغم توقيعها على ميثاق لجنة العمل المشترك والذي نص البند الأول منه على: «إسقاط النظام الدكتاتوري بإرادة الشعب العراقي وتصفية مخلفاته وإلغاء القوانين الجائرة الصادرة عنه»<sup>(9)</sup>.

وقد جاء قرار التوجه إلى بغداد في اجتماع عقدته الجبهة في شقلاوة وظهر خلاله رأي مفاده «أن القضية الكردية لها حل وحيد وهو الاتفاق داخل العراق، وكان هذا الرأي يشكل الأغلبية داخل الجبهة»<sup>(10)</sup>، وكان أصحابه يعتقدون بأنه لا بد من انتهاز فرصة بقاء صدام حسين في السلطة بالشكل الذي انتهى إليه لانتزاع أكبر قدر من التنازلات من نظامه من خلال المفاوضات، بحيث يكون الاتفاق الناجم عنها والذي لا بد وأن يحقق كل مطالب الجبهة بسقفها الأعلى ملزماً لأي نظام يأتي لاحقاً من بعده إلى سدة الحكم في بغداد.

وقد تفرّد جلال الطالباني بمعارضة هذا التوجه رافضاً فكرة التفاوض مع نظام كنظام صدام حسين من أساسها كما تدلّ على ذلك محاضر اجتماعات قيادة الجبهة مخالفاً في ذلك حتى أعضاء قيادة حزبه المشاركين في الاجتماع الذين وافقوا من جانبهم على المفاوضات. ومن الجدير بالذكر أن القيادة السياسية للجبهة الكردستانية كانت تضم كل من:

- 1 - رسول مامند.
- 2 - مسعود البارزاني.
- 3 - الدكتور محمود عثمان.
- 4 - جلال الطالباني.
- 5 - نوشيروان مصطفى.
- 6 - الدكتور فؤاد معصوم.

- 7 - عدنان المفتي.
- 8 - علي عبد الله.
- 9 - سامي عبد الرحمن.
- 10 - جواهر نامق.
- 11 - د. مجيد.
- 12 - عزيز محمد.
- 13 - كريم أحمد الداود.
- 14 - عبد الرزاق الصافي.
- 15 - الملازم كريم.
- 16 - الملازم شوان.
- 17 - قادر عزيز.
- 18 - يونادم يوسف.
- 19 - نينوس بتيو.
- 20 - عبد الخالق زنكنه.

إلا أن المفارقة الكبرى كانت في اختيار الطالباني شخصياً لرئاسة الوفد المفاوض باعتباره الرئيس المناوب للجهة، وكان ذلك باقتراح من مسعود البارزاني الرئيس المناوب الآخر لها.

وقد امثل جلال الطالباني لقرار قيادة الجبهة الكردستانية وتوجه على رأس وفد يمثلها إلى بغداد مفتحاً الجولة الأولى من المباحثات التي بدأت يوم 1991/4/20 وانتهت في 1991/4/28، وعن مجمل ما دار فيها يقول الطالباني: «قدمت أربع أوراق حول الديمقراطية وحقوق الإنسان بحيث أن تكون القوانين العراقية منسجمة مع الإعلان الدولي لحقوق الإنسان، والورقة الثالثة حول تطبيع الأوضاع في كردستان وإنهاء عمليات التعريب والتهجير، والورقة الرابعة حول الحكم الذاتي وحقوقه وتوسيع المنطقة»<sup>(11)</sup>. وعن رد النظام على أوراق العمل تلك يضيف الطالباني: «عندما كنت في بغداد كان الجواب هو الموافقة المبدئية على هذه النقاط ولكن قالوا انها تحتاج الى مناقشة

تفصيلية وكانوا يريدون أن يذهب السيد البارزاني إلى بغداد في الوقت نفسه، ولذلك رجعت بعد عدة أيام وأبلغت إخواني بذلك وكانت النتيجة أن الوفد الثاني للجهة الكردستانية الذي ترأسه السيد البارزاني توجه إلى بغداد ووجد أن الحكام العراقيين مترجعون عن وعودهم»<sup>(12)</sup>.

ومن بين من ضمهم الوفد الأول والثاني للجهة إضافة إلى الطالباني والبارزاني الدكتور محمود عثمان، نيجرفان البارزاني، رسول مامند، سامي عبد الرحمن، الدكتور فؤاد معصوم، عدنان المفتي، كوسرت رسول، نوشيروان مصطفى، جوهر نامق، روج نوري شاويس، آزاد برواري. أما وفد النظام فقد تألف من عزت الدوري، علي حسن المجيد، حسين كامل، طارق عزيز، حامد يوسف حمادي، الفريق صابر الدوري، الفريق سلطان هاشم أحمد، اللواء وفيق السامرائي، منذر الشاوي (كخبير قانوني) وغيرهم، وقد بدأت الجولة الثانية من المفاوضات في 1991/5/7 واستمرت حتى 1991/6/17، وخلافاً لما توقعه وفد الجهة فقد أبدى النظام تصلباً غير عادي خلال المفاوضات فكان «عزت الدوري يقول أنهم لا يوافقون بعد الكويت على ما كانوا قد يوافقون عليه قبل الكويت حتى لا يقال إننا هُزمنا أو ضعفت مواقفنا أو تنازلنا»<sup>(13)</sup>، وقد رد عليه الدكتور محمود عثمان بالقول: «حبذا لو فعلتم الشيء نفسه تجاه أمريكا التي فرضت عليكم كل شيء ووقعتم بسكوت من دون جدل»<sup>(14)</sup>.

وكان اجتماعاً قد عقد في مبنى المجلس الوطني في 1991/5/12 حضره كل من صدام حسين وسكرتيره اللواء عبد حمود وطارق عزيز واللواء الركن وفيق السامرائي مدير الاستخبارات العسكرية ثم التحق بهم عزت الدوري «قدم خلاله طارق عزيز سرداً للمفاوضات التي تمت في نيسان 1991 مع وفد الجهة الكردستانية برئاسة السيد الطالباني والمفاوضات الجارية مع الوفد الثاني برئاسة مسعود البارزاني بقوله موجهاً كلامه إلى صدام: سيادة الرئيس لقد كانت الجولة الأولى من المفاوضات بمثابة المرحلة الافتتاحية وحاول الطالباني كعاداته المناورة السياسية كسباً للوقت على ما يبدو ريثما يتمكنوا من احتواء الأضرار الناجمة عن هزيمتهم وبعد مغادرته بغداد لاحظنا على أتباعه سلوكاً أكثر تشدداً وتصريحات تنم عن نوايا مبينة. ولاحظنا في الوفد الثاني برئاسة مسعود توجهها للاتفاق معنا ويبدو أن الصراع بين الطالباني ومصطفى البارزاني امتدت شرارته إلى مسعود وأنه بحاجة إلى مساندتنا، إلا أن صلاته هو الأخير عديدة مع أمريكا وبريطانيا

ولإيران وتركيا وإسرائيل فإذا ساعدناه جدياً فربما ينتقل إلى جانبنا»<sup>(15)</sup>، عند ذلك توجه صدام إلى اللواء وفيق السامرائي كي ييدي رؤية فأشار هو الآخر بأن معلومات الاستخبارات «تؤكد وجود حالة من الصراع الخفي وآخر أوجه الصراع أن آزاد برهاري عضو المكتب السياسي للحزب عندما جاء قبل وصول الوفد الثاني قدم رجاءً متكرراً أن نعطي اهتماماً متميزاً إلى مسعود أكثر مما أعطينا إلى الطالباني وهذه إشارة واضحة تدل على التنافس المستمر الذي ما كان له أن يظهر في هذه العجالة من الأمر لو أن خلافاتهم لا تقبل الرجعة إلى الخلف»<sup>(16)</sup>. وقد عبّ صدام على مجمل ما دار فبدأ «الحديث مطولاً عن القضية الكردية وموقف مصطفى البارزاني وعلاقاته مع أمريكا وإسرائيل.. وكيف ربط مصيره مع الشاه، وقال: إلا أنني أعتقد أن مسعود هو أهون الشرين وأن مشكلة الزعامة بينهما لا تنتهي إلا بانتهاء أحدهما»<sup>(17)</sup>. توجه بعدها إلى اللواء السامرائي قائلاً: «ما رأيك يالواء وفيق في أن يجري التخلص من جلال»<sup>(18)</sup>. فأجابه: «لني أعتقد أن تصفية جلال لن تكون في صالحنا، وعلينا أن لا نتوقع بأن نوشيروان مصطفى وكوسرت سيتبعان خطأ مرناً معنا»<sup>(19)</sup>. فرد صدام قائلاً: «أنا لا أثنى بهما أيضاً ولكن الأسبقية لجلال»<sup>(20)</sup>. ثم استفسر منه حول جاهزية الوحدة (888) والمسماة بوحدة الواجبات الخاصة للقيام بعملية تصفية لرعيم الاتحاد الوطني الكردستاني فبين له السامرائي بأن جلال يحتفظ بحماية قوية وأن الاستخبارات لم تتمكن حتى ذلك الحين من اختراق مقره.

فالتفت صدام «إلى عزت الدوري الذي جاء متأخراً بقوله لقد أخطأنا في عدم إنهاء الأمر بهدوء عندما كان في بغداد ويقصد بإعطائه جرعة سامة (غير الثالسيوم) بطيئة التأثير»<sup>(21)</sup>، وأعاد صدام الأمر إلى مدير الاستخبارات العسكرية بتجهيز الوحدة (888) إلا أن «الوقت كان كفيلاً في إفشال هذه النية»<sup>(22)</sup>.

وبعدى انتهاء جولتي المفاوضات في بغداد توجه عزت الدوري على رأس وفد إلى أربيل وكانت لاتزال تحت سيطرة النظام فاجتمع بوفد من الجبهة الكردستانية ضم رئيسها المناوين الطالباني والبارزاني، بعد ذلك ترأس مسعود البارزاني وفد الجبهة الكردستانية إلى الجولة الأخيرة من المفاوضات والتي بدأت في بغداد يوم 7/10/1991، وبعد (42) يوم عاد البارزاني إلى شقلاوة حاملاً معه اتفاقاً جاهزاً للتوقيع رفضته قيادة الجبهة الكردستانية لعدم تضمّنه الحد الأدنى من مطالبها وكان «هناك جزء

سري من الصفقة يفرض على الأكراد مساعدة صدام حسين في قمع المعارضة الموجهة ضد نظام حكمه، داخل العراق وخارجه. وكان البارزاني يرغب في التعاون مع صدام ومساعدته في قمع أعدائه، فيما رفض الطالباني هذه الشرط في الحال»<sup>(23)</sup>.

وكانت الجبهة الكردستانية قد تقدمت في وقت سابق أثناء المفاوضات بمشروعها للحكم الذاتي والذي لم يحز على موافقة النظام.

## ■ ■ حكومة الإقليم

تزامن انسحاب قوات التحالف الدولي من الملاذات الآمنة شمال العراق مع بدء الجولة الأخيرة من المفاوضات التي جرت في بغداد، ففي 15/7/1991 انسحبت كافة عناصر القوة الغرية المؤلفة من (3170) جندي بقيادة الجنرال الأمريكي غارنر إلى الأراضي التركية محتفظة بمركز قيادة أطلق عليه اسم (مركز التنسيق العسكري) (MCC) في مدينة زاخو التي بقيت خارج سيطرة النظام شأنها في ذلك شأن مدينة دهوك. وبعد فترة قصيرة من ذلك الانسحاب وعلى إثر توقف المفاوضات بين الجبهة الكردستانية وسلطات النظام أواخر آب 1991 اندلعت سلسلة من الاشتباكات المسلحة بين قوات النظام من جهة وقوات البيشمركة وجماهير الشعب من جهة أخرى في العديد من المناطق، وتصاعدت حدة تلك الاشتباكات التي بدأت متفرقة إلى حد قيام النظام بهجمات عنيفة بالمدفعية الثقيلة وطائرات الهليكوبتر المسلحة على مناطق كرميان وذلك أوائل تشرين أول 1991، واتسع نطاق العمليات العسكرية التي تركزت في محاور كلار وكفري لتصل مدينة السليمانية التي لم يشملها الحظر الجوي لوقوعها جنوب خط العرض 36° ، وقد أسفرت تلك المعارك الضارية التي قاد قوات البيشمركة فيها جبار فرمان قائد الجيش الأول ل(اوك) وبلغت ذروتها في الأيام من 6-8/10/1991 عن تراجع قوات النظام وانكفائها بعد أن فشلت في إعادة السيطرة على المناطق الاستراتيجية التي استهدفتها، وخاصة في مناطق كرميان، مما أجبر قيادة النظام على إرسال وفد برئاسة اللواء الركن محمود فيزي الهزاع قائد الفيلق الأول للتفاوض مع القيادة الميدانية للجبهة الكردستانية في محافظة السليمانية والتي أذعن لشروطها عندما وافق على مبادلة الضباط المحتجزين بالسجناء السياسيين الأكراد الموجودين في السجون والمعتقلات بما فيها سجن أبو غريب المركزي [راجع الوثيقة رقم 67] وعلى أثر ذلك الاتفاق قام النظام

بسحب قواته من عموم محافظة السليمانية بحيث أن الجبهة الكردستانية قامت بتعيين حراس لمحافظة السليمانية المعين من قبل النظام ومدير الأمن فيها.

وفي تطور آخر للموقف أقدم النظام يوم 1991/10/23 على سحب كافة الإدارات الحكومية من محافظات دهوك وأربيل والسليمانية وتوقف عن دفع رواتب العاملين في دوائر الدولة هناك مما أدى إلى حرمان (150) ألف موظف وعامل ومستخدم حكومي من رواتبهم دفعة واحدة، كما أخلى أربيل والمناطق المحيطة بها من وحدات الجيش والأجهزة الأمنية.

وكان مسعود البارزاني قد علم بتلك الإجراءات في يومها أثناء وجوده في زاخو فاتصل فوراً بوزير الدفاع آنذاك الفريق أول حسين كامل حسن مستفسراً منه عن حقيقة ما يجري فكان جوابه «أنه هو أيضاً مستغرب وسوف يسأل الرئيس عن ذلك، وفي نفس الوقت كانت هناك برقية أخرى وردت إلى السيد مسعود من أربيل تقول أن القوات العراقية فرضت حصاراً اقتصادياً منذ الصباح ومنعت السيارات التي تحمل بضائع ومواد غذائية من القدوم إلى أربيل والسليمانية وبالعكس أيضاً....»<sup>(24)</sup>، ومع كل تلك الإجراءات فإن مسعود البارزاني واصل رهانه على إمكانية الوصول إلى صيغة اتفاق مع النظام لذلك لم يقطع قنوات الاتصال مع بغداد إلا أن القيادة السياسية للجبهة الكردستانية حسمت الموقف بإعلان قطع المفاوضات أواسط كانون ثاني 1992.

وقد اعتبر مسعود صدور ذلك القرار إنما جاء بتأثير من جلال الطالباني، وهو ما عبر عنه بقوله «في الحقيقة عام 1992 قطعنا شوطاً كبيراً على طريق الحل. ولكن لم يتم التوصل إلى اتفاق حول كل المسائل المهمة مع الحكومة المركزية. لكن الطالباني من ناحيته، لعب أيضاً دوراً سيئاً، وكان الموضوع شخصياً جداً، عندما لاحظ أن الحكومة العراقية لاتهتم به كثيراً وبشكل خاص، وإنما أرادت أن يكون الحل مع الجميع. في ذلك الوقت اتخذ هو موقفاً آخر، لكن في الحقيقة لو كانت الحكومة العراقية موافقة على توقيع الاتفاق معه بالذات، كان سيوقع عليه حتى بأقل مما توصلنا إليه في ذلك الوقت»<sup>(25)</sup>.

ولإيجاد مخرج لمشكلة الاتفاق المعلق اقترح مسعود الذي لم يفقد الأمل في عقده بأن تتم دعوة الشخصيات الكردية (أهل الحل والعقد) من مختلف المناطق لمعرفة رأيهم فيه ومن ثمة اتخاذ القرار المناسب بشأنه عن طريق التصويت، إلا أن اقتراحه لم يلق قبولاً من لدن القيادة السياسية للجبهة الكردستانية، لكنه كان الأساس الذي انبثقت منه فكرة

الانتخابات التي تخطت مسألة المفاوضات والاتفاق إلى بلورة مشروع ملء الفراغ في المناطق التي تديرها الجبهة الكردستانية سواء تلك التي سيطرت عليها بعد الانتفاضة أو التي انسحب منها النظام في تشرين أول 1991.

وفي نيسان 1992 أصدرت الجبهة الكردستانية (قانون انتخابات المجلس الوطني الكردستاني)، وقانون آخر هو (قانون انتخاب قائد الحركة التحررية الكردية).

وكانت الانتخابات قد جرت يوم 1992/5/19 بإشراف (الهيئة العليا للإشراف على الانتخابات في كردستان العراق) التي شكلت من قبل القيادة السياسية للجبهة الكردستانية وذلك بمشاركة (8) أحزاب تنافست على (100) مقعد في البرلمان وأربع أحزاب مسيحية تنافسة على المقاعد الـ(5) المخصصة للمسيحيين كما ترشحت (4) شخصيات لمنصب القائد. ومن الجدير بالذكر أن الانتخابات جرت على أساس نظام التمثيل النسبي باقتراح من البارتى كما اشترط القانون حصول أي حزب على نسبة (7٪) من إجمالي الأصوات لكي يمثل في البرلمان.

وقد أعلنت النتائج يوم 1992/5/23 بمحضر رسمي [راجع الوثيقة رقم 68]، وعلى ضوء النتائج النهائية فقد حصد البارتى و(أوك) معظم أصوات الناخبين ولم تستطع باقي الأحزاب من دخول البرلمان لعدم حصولها على نسبة الـ(7٪) من أصوات المقترعين المطلوبة، لذلك جرى وحسب الفقرة 3 من المادة 36 من قانون انتخابات المجلس الوطني الكردستاني إعادة توزيع ما حصلت عليه تلك الأحزاب على القوائم الفائزة بنسب فوزها، وبذلك أصبحت حصة البارتى 50,68٪ من المجموع الكلي للأصوات وحصة (أوك) 49,32٪ كما حصلت الحركة الديمقراطية الآشورية على (4) من أصل المقاعد الـ(5) المخصصة للمسيحيين وفاز بالخامس مرشح ينتمي للبارتى، أما انتخابات القائد فلم يحصل أي من المرشحين على الأغلبية المطلقة وهم:

1 - السيد مسعود البارزاني.

2 - السيد جلال الطالباني.

3 - الشيخ عثمان عبد العزيز.

4 - الدكتور محمود عثمان.

ورغم ما شاب العملية الانتخابية من نواقص وخروقات إلا أنها كانت وحسب

شهادة مراقبين دوليين وشخصيات عراقية محايدة راقبت سيرها حرّة ونزيهة على العموم، ولعل من أبرز النتائج التي ترتبت عليها اتفاق الحزبان الفائزان على اقتسام مقاعد المجلس الوطني الكردستاني بواقع 50 مقعد لكل من القائمتين الخضراء التي تمثل (او ك) والصفراء التي تمثل البارتي، وبقي منصب قائد الحركة التحررية الكردستانية شاغراً لعدم فوز أي من المرشحين بالأغلبية المطلقة ولم يحدد موعد لاحق لانتخابه.

وفي 4 حزيران 1992 عقد البرلمان الكردستاني جلسته الأولى، بعد ذلك تم تشكيل مجلس وزراء إقليم كردستان الذي عقد جلسته الأولى في 1992/7/4. وكما تم اقتسام مقاعد البرلمان بين الكتلتين الخضراء والصفراء فقد اتفق الحزبان أيضاً على اقتسام كافة السلطات في الإقليم فكانت حصة رئاسة الحكومة من نصيب (أو ك) على أن يكون نائبه من البارتي ورئاسة البرلمان من نصيب البارتي ونائبه من (أو ك).

وتم الاتفاق أيضاً على أن تكون صلاحيات نائب رئيس الوزراء نفس صلاحيات رئيس الوزراء ومعاون المدير نفس صلاحيات المدير، وهكذا إلى أدنى المناصب التي شملتها المحاصصة.

وكانت الوزارة الأولى قد تشكلت برئاسة الدكتور فؤاد معصوم عضو المكتب السياسي ل(أو ك)، وشغل منصب نائب رئيس الوزراء الدكتور روج نوري شاويس عضو المكتب السياسي للبارتي وقد تألفت من (15) وزيراً: 6 من البارتي و6 من (أو ك)، فيما منحت حقبة واحدة للحزب الشيوعي الكردستاني وأخرى للحركة الديمقراطية الآشورية وثلاثة خصصت للمستقلين، أما المجلس الوطني الكردستاني فقد ترأسه السيد جوهر سالم نامق عضو المكتب السياسي للبارتي، ونائبه نجاد احمد عزيز وهو من الشخصيات المحسوبة على (أو ك)، (توفي في لندن).

ومن بين أهم القرارات التي اتخذها المجلس تبني نظام الفيدرالية في العلاقة مع الحكومة المركزية في بغداد وذلك في بيان أصدره في 1992/10/4 وجاء فيه:

«قرر المجلس الوطني لكوردستان العراق بالإجماع تقرير مصيره وتحديد علاقته القانونية مع السلطة المركزية في هذه المرحلة من تاريخه على أساس الاتحاد الفيدرالي ضمن عراق ديمقراطي يؤمن بنظام تعدد الأحزاب ويحترم حقوق الإنسان المعترف بها في العهود والمواثيق الدولية»<sup>(26)</sup>.



- 1 - المفتي، عدنان: الأكراد والعلاقة العربية الكردية، ص 63، ط 1.
- 2 - نفس المصدر السابق.
- 3 - مجلة المجلة، ع 634، في 1992/4/1.
- 4 - المفتي، عدنان: لأكراد والعلاقات العربية الكردية، ص 63-64.
- 5 - وثائق المؤتمر العام لقوى المعارضة العراقية، بيروت 11-13 آذار 1991، ص 186.
- 6 - المصدر السابق، ص 46.
- 7 - المصدر السابق، ص 57.
- 8 - راندل، جوناثان، أمة في شقاق، ص 429.
- 9 - وثائق المؤتمر العام لقوى المعارضة العراقية، ص 186.
- 10 - المفتي، عدنان: الأكراد والعلاقة العربية الكردية، ص 67.
- 11 - مجلة المشاهد السياسي، ع 48، السنة الثانية 1997/2/9، ص 13.
- 12 - نفس المصدر السابق.
- 13 - صحيفة الحياة، ع 11569، في 1994/10/21.
- 14 - نفس المصدر السابق.
- 15 - صحيفة القبس، ع 8737، في 1997/10/17.
- 16 - نفس المصدر السابق.
- 17 - المصدر السابق.
- 18 - المصدر السابق.
- 19 - المصدر السابق.
- 20 - المصدر السابق.
- 21 - المصدر السابق.
- 22 - المصدر السابق.
- 23 - مجلة قراءات سياسية، السنة الثالثة، العدد الأول 1993، ص 30.
- 24 - المفتي عدنان: الأكراد والعلاقات العربية الكردية، ص 72.
- 25 - صحيفة الشرق الأوسط، ع 6512، في 1996/9/26.
- 26 - (برلمان) الجريدة الرسمية لحكومة إقليم كردستان، ع 3، تشرين أول 1992.



## الفصل الثاني والعشرون

### **السلام المفقود**

- حرب الأحزاب.
- الجولة الثانية من الاقتتال.
- معركة أربيل.



## ■ حرب الأحزاب

أثرت نتائج الانتخابات التي جرت في كردستان العراق على العلاقة بين البارتي و(اوك)، بحيث تحول التعاون الذي كان قائماً بينهما في إطار الجبهة الكردستانية إلى حالة من التنافس المستتر تجلّت مظاهره بسعي كل منهما إلى توسيع قاعدته الحزبية بشتى السبل وعقد المزيد من التحالفات مع الأحزاب الأصغر، وفي تلك الأجواء التي غلب عليها التناحر الفقوي والحزبي اندلع القتال بين البارتي والحزب الاشتراكي الديمقراطي الكردستاني في الأسبوع الثاني من شهر كانون أول 1993 ليزيد من التباعد بين البارتي و(اوك) الذي شكل بدوره غطاء حال دون قيام البارتي بتصفية قيادات وقواعد الحزب الديمقراطي الاشتراكي الكردستاني في أربيل والسليمانية، وهذا ما اعتبره البارتي محاولة من (اوك) لاستغلال الموقف لتحقيق مكاسب حزبية على حسابه وبعد أسبوع من ذلك التاريخ تفجر القتال هذه المرة بين (اوك) والحركة الإسلامية في كردستان العراق ليشمل معظم مناطق تواجدهما في محافظات كركوك وأربيل والسليمانية، ورغم أن (أو ك) استطاع تسديد ضربات عنيفة إلى الحركة الإسلامية إلا أن الأخيرة تمكنت من إعادة تنظيم صفوفها سريعاً والتمركز على خط الحدود مع إيران.

أما البارتي الذي راقب سير المعارك عن كثب دون أن يتدخل فيها فقد وجد أن الفرصة قد أصبحت سانحة أمامه لكي يستثمر نتائج القتال الذي دار بين منافسيه بإطلاق رئيسه مسعود البارزاني الدعوة إلى التخلي عن مبدأ المناصفة على اعتبار أنها عرقلت عمل البرلمان والحكومة، وطالب في الوقت نفسه بإجراء انتخابات مبكرة راهن بقوة على إمكانية فوز حزبه فيها لأسباب عدة في مقدمتها الآثار السلبية التي خلفها

القتال على الأطراف المشاركة فيه وما صاحبه من ادانه جماهيرية لكل أشكال الاقتتال الداخلي بغض النظر عن أسبابه.

ولم يكن (او ك) بعيداً عما يخطط له البارتّي، لذلك لم يمحض في قتاله مع الحركة الإسلامية بما يؤدي إلى القضاء عليها وسارع إلى إطلاق سراح أكثر من (900) محتجز لديه من أعضاء ومناصري الحركة بعد توقف القتال معها، كما أعلن عن قبوله للمنازلة البرلمانية ولكن بشرط إجرائها في موعدها المقرر له بعد انتهاء ولاية البرلمان القائم في أيار 1995.

وفي ذلك الخضم وقع نزاع على قطعة أرض في مدينة قلعة دزه التي كان يجري بناؤها من جديد بعد أن دمرها النظام وأجلى سكانها عنها خلال الحرب العراقية/الإيرانية بين أحد القادة العسكريين للبارتّي وهو علي حسوميرخان المسؤول عن قوة حماية مسعود البارزاني وبين عناصر تابعة ل(او ك)، وكان ذلك النزاع هو الصاعق الذي فجر القتال بين الحزبين الرئيسيين في كردستان العراق البارتّي و(او ك).

وبعد فشل المساعي المبذولة لتسوية الخلاف اندلع القتال يوم الاثنين 1994/5/2 بين قوات (او ك) وقوات البارتّي مما أسفر عن مصرع عدد من مسؤولي (او ك) في حادثتين منفصلتين وهم:

1 - علي نبي، الملقب ب(دبابة الاتحاد).

2 - إسماعيل ورتي.

3 - مام جوتيار.

وعلى الأثر شنت قوات (او ك) هجوماً على مقر البارتّي في المدينة مما أسفر عن مصرع ميرخان وجميع أفراد مجموعته الـ(20) وفي اليوم التالي 1994/5/3 امتدت رقعة المعارك إلى رانية ومنها إلى دهوك، زراين، جمجمال، السليمانية. وقد شاركت قوات الحركة الإسلامية في القتال إلى جانب البارتّي في منطقة كرميان كما ساهمت قوات حزب الله الثوري بقيادة أدهم البارزاني في القتال إلى جانب البارتّي في منطقة جومان. وقد نفت الحركة الإسلامية في كردستان العراق مشاركتها في القتال الدائر لكنها عادت وأقرت بمساهمة قواتها في المعارك بشكل جزئي وبحالات خاصة [راجع الوثيقة رقم 69]، وكانت قوات (او ك) قد تمكنت من السيطرة على مقر الفرع الرابع للبارتّي في

السليمانية والفرع (11) في رانية. وفي الوقت نفسه سيطرت قوات البارتى على مقرات (اوک) ومراكزه الحزبية في زاخو والعمادية ومصيف صلاح الدين وعقره وديانا وخليفان وحرير، وفي وقت لاحق دخلت قوات الحركة الإسلامية في القتال إلى جانب البارتى في مناطق حلبجة، بيارة، خرمال، وقاتلت قوات حزب الله الثوري إلى جانب البارتى كذلك في مناطق حاج عمران، فيما وقفت باقي الأحزاب الكردية على الحياد، واتهم (اوک) الجمهورية الإسلامية الإيرانية بدعم قوات البارتى والحركة الإسلامية وحزب الله الثوري ضد قواته في المعارك الدائرة وخاصة قرب المناطق الحدودية مع إيران، إلا أن مسعود البارزاني وجمال الطالاباني الذي كان في جولة أوربية خلال تلك الفترة التي اندلعت فيها المعارك كذبا في تصريحين منفصلين الأنباء التي تحدثت عن تدخل إيران في القتال الدائر بين حزبيهما والذي أدى إلى حدوث شلل كامل في الإدارة وإلى انهيار (جيش دفاع كردستان) الذي شكلته وزارة البيشمركة في التشكيلة الوزارية الأولى والذي بلغ عدد أفراده الإجمالي (29) ألف مقاتل، وكانت حصّة كل من الحزبين الرئيسيين فيه (12) ألف مقاتل والباقي من عناصر الأحزاب الأصغر عدا عن الحركة الإسلامية التي لم تشارك فيه بأي مقاتل.

وقد التحق أفراد ذلك الجيش ومعهم عناصر الشرطة والآسايش (الأمن الكردستاني) بأحزابهم فور بدء القتال. وكان مسعود البارزاني رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني قد وجه نداء سلمياً لوقف القتال في 1994/4/3 فيما يلي نصه:

«بسم الله الرحمن الرحيم

رغم ما تعرض له حزبنا من اعتداءات كبيرة جداً في قلعة دزه ورانية والسليمانية خلال الأيام الأخيرة، ونظراً إلى أن مصير الشعب الكردي يواجه خطراً جسيماً للغاية ومن أجل أن لا يقع المزيد من المآسي المفجعة فإنني أدعو كافة الأطراف إلى الحفاظ على الهدوء وإيقاف الاقتتال فوراً.

وادعوا إلى عقد اجتماع للقيادة السياسية للجهة الكردستانية غداً 1994/5/4 بحضور المكتبين السياسيين للحزبين الديمقراطي الكردستاني والوطني الكردستاني من أجل دراسة الوضع ومعالجته، فقد ضحينا دوماً بمصالحنا الخاصة خدمة للمصلحة العليا للشعب الكردي وكردستان، وها نحن نراعى للشعب الكردي نتخلى مرة أخرى عن حقوقنا وذلك حفاظاً على حقوق الشعب الكردي، وبهذه المناسبة أشكر موقف ومبادرة

القوى السياسية والشخصيات الخيرة التي تحملت عبئاً كبيراً وبذلت جهوداً مكثفة في هذا المسعى.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

مسعود البارزاني

3 أيار 1994».

وفي اليوم التالي 1994/5/4 عقد اجتماع بين المكتبين السياسيين لـ(او ك) والبارتي في مصيف صلاح الدين تم التوصل خلاله إلى الاتفاق التالي:

- 1 - تكوين لجنة مشتركة من الاتحاد والديمقراطي للتوجه إلى مناطق السليمانية، كركوك، قلعة دزة، ورائية لإخماد القتال.
- 2 - تكوين لجنة بنفس الصلاحيات السابقة للتوجه إلى مناطق دهوك وزاخو وعقره وأطراف مدينة دهوك للسيطرة على الموقف وعدم تجدد القتال.
- 3 - إطلاق سراح كافة الأسرى من الطرفين.
- 4 - وجوب الإسراع وبدون تأخير في إخلاء المقرات المستولى عليها من قبل الطرفين.
- 5 - تسليم المستندات والأجهزة والآلات كافة إلى المقرات المستولى عليها وإعادتها إلى الطرفين.
- 6 - انسحاب الحشود إلى مواقعها الأصلية ولا يجوز لأية قوة جديدة أن تتجمع ضد الطرف الآخر.
- 7 - لا يجوز التصريح أو الإدلاء بحديث (بأي شكل كان) من الطرفين إلا بتوجيه مركزي.

وخلال الاجتماع تلقى كوسرت رسول رئيس وفد (او ك) ورقة من شوكت حاج مشير ومام رستم وهما من قادة (او ك) العسكريين تبلغه بأنه قد تم تطوير المقر الذي يعقد فيه الاجتماع تماماً، وأن بالإمكان اعتقال كافة أعضاء المكتب السياسي للبارتي بما فيهم مسعود البارزاني إلا أن كوسرت رفض ذلك واستمر في المفاوضات بشكل طبيعي دون أن يشعر الطرف المقابل بأن هناك شيئاً غير عادي يدور من حوله. بعد ذلك برزت مشكلة أخرى زادت في تعقيد الموقف وهي عودة زعيم (او ك) جلال الطالباني إلى كردستان العراق من جولته الأوربية بعد أن أقفلت كافة الطرق أمامه ولم يعد يستطيع



العودة من أي منها إلا بتقديم تنازلات للجهات المسيطرة عليها، فالحدود العراقية/ السورية من جهة النهر (معبر فيشخابور) تسيطر عليه قوات البارتني من الجانب العراقي، وقد طلب جلال من مسعود أن يكون هو شخصياً في استقباله أو نشر قوات ل(او ك) في المنطقة وذلك لضمان سلامته، وقد رفض مسعود ذلك عارضاً قيام أعضاء من مكتبه السياسي وحرسه الخاص باستقبال الطالباني عند المعبر الذي رفض بدوره ذلك العرض، أما الحدود التركية فلم تكن آمنة وتخللها اشتباكات بين الجيش التركي وقوات حزب العمال الكردستاني كما كانت هناك اتهامات تركية ل(او ك) بإيواء مقاتلين من حزب العمال في مناطق نفوذه، ولم يبق إلا الحدود الإيرانية وقد عرض أية الله السيد محمد باقر الحكيم رئيس المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق على الطالباني التوسط لدى القيادة الإيرانية لكي يعود عن طريق أراضيها رغم المشاكل الموجودة بين الجانبين ومن أهمها إيواء (او ك) لعناصر الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني في مناطقه.

وبالفعل فقد تولدت قناعة لدى الطالباني للرجوع من إيران إلا أن الأمريكيان ضغطوا على الأتراك من أجل أن يعود الطالباني من أراضيهم فعاد بطائرة هليكوبتر تركية حطت في مقرّه في أربيل. وكان الحزبان قد اتفقا عل البدء بمباحثات سلام في باريس في تموز 1994 أسفرت عن التوصل إلى صيغة اتفاق شامل بينهما وقع عليه بالأحرف الأولى من قبل رئيس وفد (او ك) نوشيروان مصطفى ورئيس وفد البارتني سامي عبد الرحمن، وكان من المقرر أن يتم التوقيع النهائي عليه من قبل مسعود البارزاني. وجلال الطالباني بحضور الرئيس الفرنسي آنذاك فرانسوا ميتران، إلا أن شيئاً من ذلك لم يحدث بسبب المعارضة الشديدة التي أبدتها الحكومة التركية له بعد أن اعتبرته بأنه يمهّد الأرضية لقيام دولة كردية في شمال العراق، وبذلك أجهض الاتفاق قبل أن يرى النور ولم تعد هناك إمكانية لتطبيقه بعد أن ساندت دول الجوار سوريا وإيران تركيا في موقفها منه، رغم أن اتفاقية التحالف الاستراتيجي التي وقعها كل من مسعود البارزاني وجلال الطالباني في 1994/11/24 وصادق عليها برلمان الإقليم، قد تضمنت تأكيداً على تطبيق اتفاق باريس وإلى جانب ذلك فقد استغلت الحكومة التركية حالة الاقتتال الداخلي من أجل الضغط على (او ك) والبارتني للعودة بهما إلى طاولة المفاوضات مع النظام الحاكم في بغداد، فقد أعلن فرهاد اتامان الناطق باسم الخارجية التركية في 1994/6/15: «بأن أنقرة أبلغت الزعماء الأكراد العراقيين بضرورة

معاودة الحوار مع بغداد، وأنها تعارض إجراء انتخابات كردية جديدة في شمال العراق»<sup>(1)</sup>.

وكانت الجولة الأولى من الاقتتال قد خلّفت وراءها خسائر جسيمة في الأرواح والممتلكات مما زاد في معاناة المواطنين الذين كان عليهم أيضاً مواجهة حصارين أحدهما مفروض من قبل النظام على كردستان والآخر دولي فرض على عموم البلاد.

## ■ الجولة الثانية من الاقتتال

تجدد القتال بين (او ك) والبارتي في كانون أول 1994 من دون مشاركة الحركة الإسلامية في كردستان هذه المرة، وكان القتال قد بدأ باشتباكات متفرقة لترتفع حدته فجأة بعد الهجوم الذي شنه البارتى يوم 1994/12/22 على شقلاوة حيث تمكن من السيطرة عليها بالكامل وتدمير مقر (او ك) ومنزل جلال الطالباني فيها وعلى الأثر أرسل الطالباني بريقة إلى مسعود البارزاني جاء فيها:

«إن الهجوم على شقلاوة عبر حرسكم الشخصي الخاص ينظر إليه (او ك) بشكل جدي، أخشى أن يستمر القتال. لهذا السبب ومن منطق المسؤولية التاريخية أنا أحثكم على وقف القتال حالاً... أحثكم على عدم تكرار ما فعلتموه بقضية إبراهيم الخليل، لقد وعدتم مراراً بحل الموضوع. أنتم تجعلون إمكانية سيطرتنا على الوضع صعبة جداً، وكان المقصود بقضية إبراهيم الخليل هو سيطرة البارتى بعد اندلاع القتال على واردات جمارك إبراهيم الخليل التي قَدَرها الطالباني «شهرياً بستة ملايين دولار»<sup>(2)</sup>، وقَدَرها مسؤول أمريكي في وزارة الخارجية الأمريكية في حينها «بمئتي وخمسين ألف دولار يومياً»<sup>(3)</sup>.

وقد رد البارزاني بريقة جواية أكد فيها «أنه لن يدع مجالاً لتفاقم الأوضاع»، وعلى الأرض كان القتال قد أشد على أكثر من جبهة وخاصة داخل مدينة أربيل وضواحيها بهدف السيطرة عليها لما تمثله كعاصمة إقليمية من أهمية استراتيجية ومعنوية، وفي السليمانية عمد البارتى يوم 1994/12/28 الى سحب قواته من مركز المحافظة خشية من تعرضها لخطر التطويق والإبادة وقد تم انسحاب تلك القوات البالغ تعدادها (800) مقاتل مع شاحنتي أسلحة بموافقة من قيادة (او ك) وبتغطية من الحركة الإسلامية والحزب الاشتراكي الديمقراطي الكردستاني الذي اصطحب سكرتيره العام محمد الحاج محمود مسؤول فرع البارتى في المحافظة (الفرع الرابع) عارف طيفور بسيارته الخاصة من

السليمانية إلى حلبجة، وفي نفس ذلك اليوم أوشكت أربيل على السقوط بيد قوات (او ك) فسارع المكتب السياسي للبارتي إلى إرسال برقية إلى قيادة (او ك) جاء فيها: «نقول لكم بكل وضوح إذا لم ينته هذا الاعتداء خلال 24 ساعة سنقوم بتحرير أنفسنا من كل الاتفاقات...»

وقد رد المكتب السياسي ل(او ك) ببرقية تضمنت ما يلي:

1 - أنتم تحاولون إظهار (او ك) وكأنه هو المسؤول عن هذه الاعتداءات وهذا غير صحيح.

2 - نحن لم نرغب بالقتال، وكنا نسعى دائماً إلى السلام والوحدة، لأن هذا مطلب أولي لنجاح التجربة الديمقراطية ولتعزيز حكم القانون.

3 - نحن نؤيد وقفاً سريعاً لإطلاق النار، ليتم إعلان وقف إطلاق النار اليوم ولنرسل بعثات مراقبة إلى كل الجبهات لتأكيد اتفاق وقف إطلاق النار...».

ومع استمرار القتال استطاعت قوات (او ك) المتفوقة عسكرياً أن تبسط سيطرتها على أربيل يوم 1994/12/29 عدا مقرين كبيرين للبارتي استكملت السيطرة عليهما في 1995/1/1، وقد انسحب من كان فيهما من المقاتلين والكوادر الحزبية إلى مصيف صلاح الدين بحماية من قوات المؤتمر الوطني العراقي الموحد (I.N.C)، وعلى اثر سقوط أربيل الذي هزّ كيان البارتى من الأعماق وجه مسعود البارزاني في 1995/1/4 برقية بمنطوق واحد إلى كل من المجلس الوطني الكردستاني وجلال الطالباني والدكتور أحمد الجلبي رئيس المجلس التنفيذي لل(I.N.C) والذي سبق له أن تعرض شخصياً عندما كان برفقة كوسرت رسول رئيس وزراء الإقليم إلى إطلاق نار في منطقة ميراوه الواقعة بين حرير وشقلاوه يوم 1994/5/7 أثناء قيامهما في حينها بالإشراف على عملية فض الاشتباك بين الحزبين، جاء فيها: «الاحتلال العسكري لأربيل يهدد كل شيء، إن مفتاح التطبيع هو أربيل.. أربيل ستكون للجميع أو إنها لن تكون لأحد...».

وبينما كان القتال على أشده في كافة المحاور وخاصة محور جومان - حاج عمران استقدمت قيادة البارتى المزيد من القوات من عقرة وبادنان وزجت بها في المعركة الدائرة حول أربيل والتي اشتدت يوم 1995/1/14 اثر الهجوم الذي شنته تلك القوات بقصد السيطرة على المدينة، إلا أنها دُحرت بعد أن تكبدت خسائر كبيرة وكان من بين من

سقط في تلك المعركة علي شعبان أحد القادة العسكريين للبارتي.

وبعد أن بلغ القتال ذروته وجه جلال الطالباني نداءً إلى كافة أعضاء وأنصار (اوك) دعاهم فيه إلى حمل السلاح للدفاع عن أربيل. ومن جانب آخر فقد ارتفعت الأصوات عالياً من قبل المواطنين والحركات السياسية وهي تدين القتال الدائر والذي لم يستثن من ولايته أحد، وهذا ما أدى إلى تزايد مساعي الوساطة التي قامت بها الأحزاب الكردية وقوى المعارضة العراقية على اختلاف اتجاهاتها والشخصيات الاجتماعية والدينية والأكاديمية، وقد أثمرت تلك الجهود الحثيثة في توصيل طرفي النزاع إلى هدنة مؤقتة ما لبثت أن مدد أجلها بالتعاقب.

وفي الأثناء اجتاحت الجيش التركي من جديد الأراضي العراقية في عملية أطلق عليها أسم (فولاذ) بدأت في آذار من ذلك العام وشارك فيها (35) ألف جندي انتشروا بعمق (22 كم) داخل العراق وعلى امتداد الحدود البالغ طولها (385 كم) مما أدى إلى تشريد (20) ألف مواطن كردي عراقي من قراهم وسقوط المئات منهم بين قتيل وجريح ومفقود، وقد وصف المتحدث باسم الحكومة التركية الاجتياح بأنه أكبر عملية عسكرية في تاريخ الجمهورية التركية. ومع أن الهدف المعلن للعملية كان كالعادة مطاردة قوات الـ (PKK) إلا أنها كانت تستبطن أهدافاً أخرى غير تلك المعلنة وهو ما اتضح فيما بعد من خلال المهام التي اضطلعت بها الوفود التركية التي أمتت كردستان العراق بعد عملية فولاذ سواء في الزيارة الأولى التي جرت في 1995/4/26 أو الثانية في 1995/5/20 والتي حمل فيهما المبعوثون الأتراك عروضاً من نظام بغداد إلى كل من مسعود البارزاني وجلال الطالباني تتضمن استعداده للعودة إلى اتفاق عام 1991 في حال موافقة الزعماء الأكراد على ذلك، وبذلك استكمل المبعوثون الأتراك المهمة التي بدأ بها جيشهم في حملته تلك والتي أرادوا أن يثبتوا من خلالها لزعيמי الحزبين الحاكمين ولباقي قادة الفصائل الكردية أن المنطقة الآمنة التي يحكمونها ليست بمنأى عن تدخل جارتهم الشمالية وإنها في واقع الأمر إنما تقع بين مطرقة الجيش التركي وسندان النظام الحاكم في بغداد.. كما طلبت الوفود التركية خلال اجتماعاتها مع قادة البارتى و(اوك) مشاركة الحزبين في الحملة التي تشنها السلطات التركية ضد (PKK)، وقد جوبه ذلك الطلب بالرفض من قبل جلال الطالباني الذي أبدى كذلك معارضته لفكرة الحزام الأمني التي كانت تركيا تعتزم إقامته داخل الأراضي العراقية رافضاً أن يكون لـ(اوك) دور على غرار ما يقوم به جيش لحد في جنوب لبنان.

وكان الرئيس التركي سليمان ديميريل قد طالب بإعادة ترسيم الحدود العراقية/التركية وذلك في حديث أدلى به أمام مجموعة من الصحفيين الأتراك وأدعى فيه بأن مدينة الموصل مازالت تابعة لتركيا بقوله «ان حدود تركيا تبدأ من المناطق التي ينتهي فيها البترول»<sup>(4)</sup>. وأضاف ديميريل «ان ذلك - أي إعادة الترسيم - سيمنع عناصر الـ(PKK) من شن هجمات على الجيش التركي انطلاقاً من الأراضي العراقية»<sup>(5)</sup>. وكانت السلطات التركية قد زادت خلال الجولة الثانية من القتال من مساعداتها العسكرية للبارتي لمنع أي خلل في موازين القوى التي كانت تميل لصالح (اوكل) الذي سيطر على ثلثي المنطقة الآمنة بما فيها العاصمة الإقليمية أربيل.

كما توخى الأتراك من زيادة دعمهم للبارتي تمكينه من التصدي لـ(PKK) وذلك بالتعاون مع الجيش وجهاز الاستخبارات التركية (الميت) الذي فتح له مقرين أحدهما في صلاح الدين قرب المكتب السياسي للبارتي والآخر في دهوك، إلا أن البارتي كان يطالب بالمزيد من المساعدات التركية وهو ما صرح به سامي عبد الرحمن عضو المكتب السياسي للبارتي لصحيفة (تركش ديلي نيوز) في عددها الصادر في أيار 1995 بقوله «سجلوا لنا (20) ألف مسلح، مع رواتبهم وأسلحتهم، ونحن سنحارب الـ(PKK) ونواجهه، وسنقضي عليه»<sup>(6)</sup>. كما رعت تركيا العديد من الاجتماعات بين النظام والبارتي بهدف التنسيق بين الأطراف الثلاثة حول العديد من القضايا ابتداءً من النواحي الفنية المتعلقة بتغذية دهوك بالطاقة الكهربائية ومروراً بالمحافظة على سلامة أنبوب النفط الممتد من حقول كركوك إلى ميناء يومورتوك التركي إلى ضمان الأمن لطريق (موصل - زاخو - إبراهيم الخليل) الذي تمر عبره تجارة العراق الناشطة مع تركيا، وانتهاءً بالتنسيق والتعاون الأمني والعسكري الذي اتخذ أشكالاً عدة حتى «أن العمليات التركية في شمالي العراق كانت تجري بعلم مسبق من قبل صدام شخصياً لوجود تنسيق مخابراتي (محدود) بين بغداد وانقرة ويجري من خلال هذه القناة تمرير المواقف فضلاً عما يجري عن الطريق الدبلوماسي، كما ان كافة العمليات العسكرية التركية تمت بتنسيق واتفاق مسبق مع مسعود البارزاني الذي لا يستطيع إخفاء التحضير للعمليات عن النظام في بغداد سواء عن طريق التراسل التحريري المباشر مع جهاز المخابرات أو عن طريق محطة الارتباط اللاسلكي المشتركة بين الاستخبارات ومسعود»<sup>(7)</sup>.

ومع مطلع العام 1995 ازدادت الزيارات السرية المتبادلة بين بغداد ومصيف صلاح

الدين، ففي الفترة الممتدة بين شهري كانون الثاني وشباط قام نيجرفان البارزاني بزيارتين إلى الموصل اجتمع فيهما إلى قصي صدام حسين الذي وعده بزيادة دعم النظام للبارتي في صراعه مع (اوك)، كما توالى الزيارات المكوكية لآزاد برواري إلى بغداد والموصل فيما كان التنسيق الأمني على أشده بين كريم سنجاري مدير جهاز الباراستن وأجهزة النظام الأمنية، وكان النظام قد زاد من شحنات الأسلحة إلى البارتى في صيف عام 1995 لتشمل كميات ضخمة من الأسلحة الثقيلة من بينها (18) مدرعة وقد أدى التقارب بين النظام وقيادة البارتى وما نجم عنه من تعاون في أكثر من مجال إلى تراجع إيران التدريجي عن التزاماتها حيال البارتى فحاولت في البداية إنهاء الأزمة الطاحنة بين الحزبين على ذلك يقلل من فرص نظام بغداد والأطراف الإقليمية الأخرى في تحجير الصراع الدائر لصالحهم.. وبعد جهود حثيثة تمكنت من جمع وفدين قياديين من (اوك) والبارتي في طهران وحملهما على تثبيت الهدنة القائمة والتوصل إلى صيغة حل دائم، عند ذاك سارعت الولايات المتحدة إلى طرح مبادرتها للسلام من خلال الرسائل التي وجهها روبرت دويج مسؤول دائرة شمال الخليج في وزارة الخارجية الأمريكية إلى كل من مسعود البارزاني وجلال الطالباني وتضمنت دعوة «إلى عقد لقاء لممثلي المكتبين السياسيين للاتحاد والبارتي في الأسبوع الأخير لشهر تموز كبداية للمسيرة التفاوضية تكون خاتمتها لقاء الطالباني والبارزاني مع كبار المسؤولين الأمريكيين للوصول إلى الاتفاق النهائي»<sup>(8)</sup>، وكانت الجولة الأولى من مباحثات السلام التي جرت برعاية أمريكية وبحضور ممثل عن (I.N.C) ومراقب من الحكومة التركية قد عقدت في بلدة دروغيدا الإيرلندية شمال العاصمة دبلن في الفترة من 9-11/8/1995 وترأس وفد البارتى فيها سامي عبد الرحمن ووفد (اوك) نوشيروان مصطفى، وتم الاتفاق فيها على إعلان مبادئ.

أما الجولة الثانية فقد عقدت في دبلن أوائل أيلول 1995 وقدم خلالها الوفد الأمريكي مشروعاً لحل الأزمة من (6) نقاط رفض وفد (اوك) بنده السادس الذين يدين الـ(PKK) ويعتبره المسبب للاقتتال في كردستان العراق. وكانت مفاوضات دبلن قد وصلت إلى طريق مسدود بسبب التباعد في مواقف الحزبين حول القضايا الرئيسية موضع الخلاف كاقتراس الواردات الجمركية ونزع سلاح أربيل وتشكيل الحكومة الجديدة للإقليم، وكذلك لإصرار البارتى على تطبيق البند السادس من المشروع الأمريكي والمتعلق

بحزب العمال الكردستاني الذي كان يشن في ذلك الحين هجوماً عسكرياً شاملاً على البارتي بدأه يوم 1995/8/26 وامتد من زاخو إلى ميركه سور. وعن حيثيات ذلك الهجوم يقول سامي عبد الرحمن: «ان عبد الله أوجلان زعيم حزب العمال أعلن بوضوح الحرب على الديمقراطي الكردستاني وعلى نتائج اتفاق المبادئ التي توصلنا إليها مع الاتحاد الوطني في دروغيدا البلدة الإيرلندية التي جرت فيها الجولة الأولى من المحادثات السلمية»<sup>(9)</sup>. وقال أيضاً: «ان حزب العمال حاول تخريب محادثات دبلن وذلك بمهاجمته الحزب الديمقراطي الكردستاني قبل عقد المفاوضات»<sup>(10)</sup>، إلا أن القتال ما لبث أن توقف بين الجانبين قبل نهاية ذلك العام وهو ما تطرق إليه مسعود البارزاني في كلمته بمناسبة العام الميلادي الجديد 1996 بقوله:

«مع الأسف تعرض البارتي في شهر آب الماضي إلى حرب ظلمة فرضها (ب.ك.ك.) الذي كان قد وضع شروطاً لإيقافها، لكن بعد حوالي ثلاثة أشهر أوقف (ب.ك.ك.) الحرب بدون شروط، ووافق البارتي فوراً على وقف إطلاق النار، حيث المعارك متوقفة بين الطرفين منذ ذلك الحين، ونأمل أن لا تعود هذه الحرب مرة أخرى. وقد كان البارتي في موقف دفاعي عن نفسه وعن الجماهير وسيظل على هذا الموقف الدفاعي».

وقد أثار توقف القتال واستمرار المفاوضات بين البارتي والـ(PKK) السلطات التركية التي سارعت إلى تجميد قوائم المساعدات التي كان البارتي قد تقدم بها إليها، وهذا ما دفعه إلى الاستمرار في التفاوض مع الـ(PKK) وأدى بالنتيجة إلى فتور العلاقة الحميمة القائمة بينه وبين السلطات التركية. في حين شهدت علاقات (او.ك) بإيران تطوراً غير مسبوق باتفاق الجانبين على فتح صفحة جديدة من العلاقة بينهما، وبذلك شكلت تلك المتغيرات العميقة في خارطة التحالفات القائمة والتي ظهرت على سطح الأحداث بعد فشل محادثات دبلن المحصلة النهائية لنتائج الجولة الثانية من الاقتتال.

## ■ معركة أربيل

اتخذ الصراع بين (او.ك) والبارتي بعد انتهاء الجولة الثانية من القتال أشكالا عدة مما أدى إلى بروز ثور توتر عديدة ساهم تفجرها في تهيئة الأجواء لجولة جديدة من المعارك كما حصل في حادثة قرية كلكين في منطقة سبيلك ناحية خليفان في محافظة أربيل وهي منطقة خاضعة لسيطرة البارتي منذ الجولة الأولى من القتال وتؤدي إلى محاور

استراتيجية عدة (كطريق هاملتون) في منطقة بالك المحاذية لإيران، ويسكن القرية حسين آغا السورجي رئيس جمعية العشائر الكردية وأحد كبار شيوخ عشيرة السورجي وأخ عمر آغا السورجي رئيس حزب المحافظين الكردستاني الذي اتجه بعد الجولة الثانية من الاقتتال إلى التحالف مع (اوک) مما أثار مخاوف البارتي الذي أخذ بالضغط على حسين آغا السورجي من أجل إبعاد قوات حزب المحافظين بقيادة زيد عمر آغا المتهم بالتعاون والتنسيق مع (اوک) من القرية.

وفي يوم 1996/6/10 تعرضت سيطرة للبارتي على طريق حرير شقلاوه لموكب حسين آغا السورجي أثناء عودته من أربيل إلى كلکين فحدثت مشادة بين حمايته وعناصر السيطرة مما أدى إلى توتر الوضع في المنطقة فتدخل الوسطاء من أجل تهدئة الأجواء ومنهم لجنة التنسيق الوطني الكردستاني المؤلفة من ثمانية أحزاب التي أبوقت إلى المكتب السياسي للبارتي مساء يوم 1996/6/12 تطالبه برفع الحصار عن كلکين بعد أن وردتها أنباء تفيد بأن البارتي قد حاصر القرية، وفي اليوم التالي 1996/6/13 توجه وفد من اللجنة إلى مقر المكتب السياسي للبارتي في صلاح الدين بقصد إيجاد حل نهائي للمشكلة لاسيما وأن حزب المحافظين هو من أعضاء لجنة التنسيق الوطني الكردستاني.

فاجتمع الوفد بكل من سامي عبد الرحمن عضو المكتب السياسي وعبد الله أكرين وفرنسو توما الحريري أعضاء اللجنة المركزية للبارتي الذين أكدوا من جانبهم أن كلکين غير محاصره بالمرة وأن بإمكان الوفد زيارة القرية للتأكد من ذلك. وفي اليوم نفسه توجه إلى كلکين وفد من البارتي ضم كل من كريم جمعة مدير مكتب مسعود البارزاني وعلي حسين السورجي مسؤول اللجنة المحلية للبارتي في حرير واجتمع الى حسين آغا السورجي مطمئناً إياه بأنه غير مقصود بإجراءات البارتي إنما المقصود هو زيد عمر آغا السورجي، كما طالبوه بإبعاد زيد من القرية أو تسليمه لهم مع القوة التي بإمرته، وقد تكررت زيارة الوفد ذاته لحسين آغا السورجي في مضيفه في كلکين وكانت النتائج إيجابية. إلا أنه وفي فجر يوم 1996/6/16 شنت قوات ضخمة من البارتي من الفيلق المرباط في سبيك يرافقها كل من سداد البارزاني وكريم جمعه وفرنسو الحريري وعلي حسين السورجي هجوماً مباغتاً على قرية كلکين استهدف دار حسين آغا السورجي ودور اشقائه وأولادهم وسبق الهجوم قصف مكثف بالهاونات وراجمات الصواريخ



وقد أسفرت المعركة والتي امتدت حتى الساعة (11) قبل الظهر عن مصرع (17) من المهاجمين وتدمير العديد من دور القرية ومصرع وجرح عدد كبير من سكانها من بينهم حسين آغا السورجي و(3) من أفراد أسرته. والذي تردد أن القوة المهاجمة قد تولت تصفيته بعد أسره إلا أن مصادر البارتي أفادت بأنه قد وجد جريحاً بين الحطام وأن قريه علي حسين السورجي الذي شارك في الهجوم سعى لإنقاذه ولكن من دون جدوى. عن ذلك يقول علي حسين: «عندما وصلت إلى منزل حسين آغا فإنه كان قد فقد النطق لكنني كنت أشعر بأنه ما يزال حياً وكان يلتقط أنفاسه وقلنا نوصله إلى الطبيب كي يعالجه، وعندما وصلوا إلى سيارة الإسعاف، وكشف الطبيب أنه ميتاً وأرسلوا الجثة إلى باتاس وتم غسل الجثة بشكل جيد ولائق»<sup>(11)</sup>. وقد أمر مسعود البارزاني بدفن جثمان حسين آغا السورجي بحضور عدد من شيوخ السورجية ووجهائهم منهم أحمد آغا لاوكة السورجي وعزة سليمان بك إلى جوار قبر والده خضر آغا السورجي على سفوح جبل سبيلك.

وكان لمصرع حسين آغا السورجي وهو شيخ كبير تجاوز الـ(70) من عمره وبالطريقة التي تمت وما تعرضت له كلكين من دمار ونهب وقع مؤثر على العشائر والأحزاب السياسية وباقي المواطنين ليس في قضاء سوران فحسب وإنما في عموم المنطقة الكردية لذلك بادرت لجنة التنسيق الوطني الكردستاني إلى إصدار بيان نددت فيه بالهجوم وما نجم عنه [راجع الوثيقة رقم 70].

وقد حاول البارتي التخفيف من تأثير البيان بالضغط على الحركة الإسلامية لكي تراجع عنه وهو ما حدث بالفعل. وكما كان متوقعاً فقد انعكست أحداث كلكين الدامية على الوضع المتوتر أصلاً بين البارتي و(اوك) الذي سبق وأن أرسل من جانبه تحذيراً إلى قيادة البارتي عن طريق حيدر فيلي عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الكردستاني أثناء زيارة وفد لجنة التنسيق إلى المكتب السياسي للبارتي في صلاح الدين مفاده أن (اوك) لن يسكت إذا تعرضت كلكين للهجوم. وبينما كانت الأجواء تندر باحتمالات وقوع صدام وشيك بين البارتي و(اوك) وجه جلال الطالباني أوائل آب 1996 رسالتين أحدهما إلى السردار محمد جعفر سهروردي مسؤول مقرر رمضان للعمليات غير النظامية التابع لفيالق القدس والأخرى إلى الدكتور علي أكبر ولايتي وزير الخارجية الإيرانية يطلب فيها مساعدة الجمهورية الإسلامية ل(اوك) وهو يواجه تحالفاً

ثلاثياً يضم كل من النظام العراقي والبارتي وتركيا [راجع الوثائق 71، 72].

وفي تطور لاحق للأزمة أعلن نيازي جلال بك دركلي أمر لواء تابع للبارتي في منطقة بالك ومقره في جومان عن انضمامه إلى (او ك)، وكان دركلي قد التحق بلوائه العسكري وهو من عشيرة واحدة بالبارتي بعد انتهاء الجولة الثانية من القتال بعد أن كان تابعاً من قبل ل(او ك). وعلى الأثر سارعت قوات البارتى إلى مهاجمة مواقع اللواء المذكور مما دفع بقوات (او ك) الموجودة في راوندوز إلى نجدة فنشب قتال حاد بين الجانبين صدر على أثره التصريح التالي عن قيادة البارتى:

«صرح ناطق باسم المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني بأن مسلحي الاتحاد الوطني الكردستاني (او ك) قد شنوا هجوماً واسعاً ليلة 16-17 / 6 / 1996 على مواقع بيشمركتنا في جبهتي قسري وراوندوز. وقد جاء هذا الهجوم بعد أن أطلق رئيس حزبنا الأخ مسعود البارزاني الدعوة للسلام مباشرة بمناسبة البوويل الذهبي لحزبنا. إن هذا الهجوم المخطط والمدروس والمدعوم قد أنهى وقف إطلاق النار وهو بداية لجولة جديدة. جدير بالذكر ان القتال مستمر حتى إعداد هذا التصريح.

ناطق باسم

المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني

«1996/8/17»

وقد شهدت جبهة بالك تقدماً سريعاً لقوات (او ك) على محاور قسري، جومان، كلاله، حاج عمران، ورتي، مما اضطر قوات البارتى إلى التراجع إلى خطوطها الدفاعية الخلفية في منطقة ديانا، إلا أنها استطاعت في منطقة برادوست من تطويق قوة ل(او ك) في منطقة كلشين الحدودية وقد أسفرت المعركة التي دارت بين الطرفين هناك عن مقتل (16) عنصر من (او ك) من بينهم قادر بك قائد القوة والعميد محمد علي قرتشتاني (من أهالي السليمانية) فيما أسر (20) آخرين، أما خسائر البارتى فقد بلغت (10) قتلى. وقد حاول البارتى تضخيم نتائج المعركة إعلامياً للتغطية على حصيلة معارك الأيام السابقة ولكي يظهر كذلك وجود دعم عسكري إيراني مباشر لقوات (او ك) وهو ما عبر عنه في البيان الصادر عن مكتبه السياسي في 1996/8/20 والذي اتهم فيه القوات الإيرانية بقصف مواقعه بالمدفعية الثقيلة والهاونات وراجمات الصواريخ منذ يوم 8/18

1996، ومما جاء في البيان أيضاً: «أن تفسيرنا الوحيد للموقف المنحاز للجمهورية الإسلامية الإيرانية هو أنه رد على الموقف الوطني السليم الذي اتخذته قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني في 1996/7/28 بالدفاع عن حرية الإقليم، ولم يسمح للقوات الإيرانية بدخول الإقليم في مناطق نفوذ الحزب عندما قامت القوات الإيرانية بعملية عسكرية ضد مواقع الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني ومخيمات اللاجئين من الأكراد الإيرانيين الواقعة في منطقة كويسنجق الخاضعة لنفوذ الاتحاد الوطني الكردستاني»<sup>(12)</sup>.

وبعد أن أوشك البارتي على فقدان منافذه الحدودية مع إيران وبات (اوك) في وضع يسمح له بفتح منفذ حدودي ولو صغير مع تركيا تم إرسال آزاد برواري إلى بغداد ونيجرفان البارزاني إلى تركيا كما بعث مسعود البارزاني برسالة إلى رأس النظام الحاكم في بغداد صدام حسين يوم 1996/8/22، وعن ذلك يقول البارزاني: «كانت المسألة واضحة جداً كما ذكرت سابقاً عندما شعرنا بالتآمر الخارجي بعثت إلى الرئيس صدام حسين برسالة وهو رد على الرسالة بشكل إيجابي»<sup>(13)</sup>، فيما كان القادة العسكريون للبارتي منهمكون مع كبار ضباط النظام في وضع الترتيبات لعمليات عسكرية واسعة تقرر أن تبدأ باقتحام أربيل وهو ما يشير إليه مسعود البارزاني بالقول ان «اللقاء حصل بين الفنيين الذين رتبوا عمليات في ما يخص أربيل فقط»<sup>(14)</sup>، والواقع فإن الاتفاق لم يكن مقتصرأ على أربيل فحسب كما «أن المفاوضات الجدية بين البارزاني وبغداد بدأت قبل شهر»<sup>(15)</sup>، حتى أن «الدبابات التي شاركت في عملية أربيل غادرت مدينة تكريت، مسقط رأس صدام حسين من 12 آب»<sup>(16)</sup>، وفيما يلي ما ترشح من بنود الاتفاق المبرم بين زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني مسعود البارزاني والنظام الحاكم في بغداد.

- 1 - يقوم الحزب الديمقراطي الكردستاني بقيادة البارزاني بتصفية وجودات المعارضة العراقية في المناطق التي يسيطر عليها الحزب الآن ولاحقاً.
- 2 - غلق المعبر بين سوريا وشمال العراق بوجه المعارضة العراقية.
- 3 - يطبق الحزب الديمقراطي الكردستاني بعد استتباب الأمور وفرض سيطرته على كامل كردستان العراق الحكم الذاتي المرتبط بالمركز (بغداد).
- 4 - يؤمن الحزب الديمقراطي الكردستاني وجود غطاء أمني (مخابراتي) في شمال العراق لحين التطبيق الكامل للحكم الذاتي.

5 - يتعهد البارزاني بإقناع الإدارة الأمريكية بعدم التعرض للقوات العراقية، وبأن هذه القوات ستقوم بدور محدود في كردستان العراق للضغط على جلال الطالباني المدعوم من قبل إيران واستبعاد الخطر الإيراني.

6 - يؤمن الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة البارزاني الشرعية السياسية الكاملة لدخول القوات العراقية إلى أربيل والسليمانية.

7 - يقوم النظام العراقي بتهيئة وزج قوات عسكرية كبيرة جنباً إلى جنب مع قوات البارزاني لاستعادة السيطرة على محافظتي السليمانية وأربيل.

وكانت الاستعدادات لاجتياح أربيل قد بدأت بتشكيل قيادة مشتركة بين البارتني والنظام الذي باشر بتحشيد قواته على المحاور المؤدية إلى مدينة أربيل والتي شملت أربع فرق حرس جمهوري وعدة فرق من الفيلق الأول ومقره كركوك والفيلق الخامس ومقره قرب كوير في محافظة أربيل، ومن بين الوحدات التي تم تحشيدھا اللواء المدرع العاشر حرس جمهوري واللواء 37 آلي من الفرقة الأولى والفرقة الخامسة وقوات العابد حرس جمهوري ووحدات من الفرقة السابعة والرابعة والثامنة تساندها (700) دبابة ومدرعة منها (300) دبابة من طراز تي 62 و72 إضافة إلى مدافع الميدان من عيار 130 ملم و155 ملم وراجمات الصواريخ، وقد دعمت تلك القوات بأسراب من الطائرات السمتية التابعة لطيران الجيش. ولم تكن تلك الحشود الجرارة محجوبة عن رصد قوات التحالف الغربي التي كانت لاتزال تحتفظ بمركز التنسيق العسكري (M.C.C) في زاخو وخاصة عن الإدارة الأمريكية التي لم تكن لديها «أوهام كثيرة بشأن حقيقة ما يجري على الأرض، سيما وأن الطائرات الأمريكية والأقمار الاصطناعية تولّت يومياً مراقبة الحشود العسكرية العراقية وزودت واشنطن بصورة جوية لها»<sup>(17)</sup>، لا بل «ان الولايات المتحدة كانت تتوقع أن يشن الجيش العراقي وحليفه الحزب الديمقراطي الكردستاني هجوماً في شمال العراق منذ مطلع الصيف.. كان هذا الأمر عملية متواصلة طوال الصيف، ولم يكن فقط عندما بدأت القوات العراقية وقوات الحزب الديمقراطي الكردستاني التقدم نهاية آب»<sup>(18)</sup>، وهذا هو ما صرحت به مساعدة وزير الخارجية الأميركي لشؤون السكان واللاجئين والهجرة ميلليس أوكلي، كما أن أطرافاً أخرى كانت على علم بنية النظام والبارتي القيام بعمل عسكري مشترك في المنطقة، فقد ذكر مسعود يلماز رئيس الوزراء التركي الأسبق لأحد الصحف اليومية في تركيا «أنه كان يعرف

بالهجوم العراقي على شمال العراق من عشرة أيام لأن دبلوماسياً إسرائيلياً أعلمه بذلك»<sup>(19)</sup>.

وكانت قوات النظام قد بدأت هجومها الشامل على أربيل في الساعة الرابعة وخمسين دقيقة من فجر يوم 1996/8/31 بقصف مركز على الضواحي وخاصة على كاني قرزلة وقوش تبه وبمعدل أربع قذائف من العيار الثقيل في الثانية أعقبه تقدم بالمشاة والدروع نحو المدينة التي تم اقتحامها من ثلاث اتجاهات هي: مخمور - كلك - قوش تبه، وخلال تقدمها على المحور الأخير سيطرت على معسكر للمؤتمر الوطني العراقي الموحد وقامت بإعدام (96) من العناصر الموجودة فيه رمية بالرصاص أمام المواطنين وعلى الأثر اقتحمت قوات البارتى هي الأخرى أربيل من جهة مصيف صلاح الدين بقيادة نيجرفان البارزاني والزعيم علي (عمر عثمان) فدارت معارك ضارية داخل المدينة بين القوات المهاجمة التي أطبقت عليها من كل المحاور والاتجاهات وقوات (اوك) التي استمرت بالمقاومة بقيادة كوسرت رسول رغم التفاوت الهائل في موازين القوى حتى الساعة التاسعة من مساء ذلك اليوم 1996/8/31 حيث اضطرت بعدها إلى الانسحاب بشكل عشوائي باتجاه قرية ديكله الواقعة بين أربيل ومدينة كويسنجق بعد أن تكبدت خسائر بالأرواح بلغت إضافة إلى خسائر المواطنين الذين ذهبوا ضحايا القصف المدفعي والصاروخي والاشبراكات المسلحة في الشوارع أكثر من (900) قتيل، كما أسرت قوات النظام (150) من ييشمركة (اوك) أطلق سراحهم فيما بعد بأمر من صدام حسين، كذلك أسرت قوات البارتى أعداداً كبيرة من أعضاء وأنصار (اوك) كان من بينهم الدكتور فؤاد معصوم الذي أطلق سراحه في وقت لاحق.

إلا أن الصورة الأكثر مأساوية من ذلك المشهد كان بما حل بقوى المعارضة العراقية فبعد أن أحكمت قوات النظام قبضتها على أربيل التي سارع البارتى إلى إصدار بيان أعلن فيه سيطرته الكاملة عليها [راجع الوثيقة رقم 73] انتشرت مفارز كبيرة من الأمن والاستخبارات والمخابرات العامة كانت قد أعدت سلفاً في كافة أحياء المدينة وهي محمولة على سيارات لاندكروزر وباشرت بمهاجمة مقرات الأحزاب السياسية ودور المواطنين المنتمين لها أو المتعاونين معها من العرب والأكراد والتركمان بدلالة من عناصر مندسة وأخرى تابعة لجهاز البارسا فتم تدميرها وقتل أو اعتقال من فيها مما حوّل أربيل إلى مقبرة حقيقية للمعارضة العراقية التي لم تملك سوى التنديد بالبارتى وبالنظام [راجع

الوثائق رقم 74، 75، 76، 77]. وبعد أن تحقق للنظام ما أراد أمر قواته بالاستعداد للانسحاب من أربيل، وأعلن وزير دفاعه الفريق سلطان هاشم أحمد الذي أشرف شخصياً على سير العمليات العسكرية «ان صدام أمره بسحب قواته من أربيل بعدما كانت دخلتها السبب الماضي واعادتها إلى مواقعها السابقة، وأكد ان التدخل جاء بناء على طلب (بارزاني ورفاقه) لمواجهة العدوان الإيراني الغاشم وحليفه الطالباني»<sup>(20)</sup>.

وفي يوم 1996/6/3 اجتمع في مقر برلمان الإقليم كل من مسعود البارزاني وقصي صدام الذي وصل أربيل تحت حماية أمنية مشددة. وكان النظام قد أولى أهمية خاصة للعمليات الأمنية داخل أربيل وعموم المنطقة الخاضعة لسيطرة البارتني فصدرت الأوامر إلى اللواء وليد نايف الخالصي مدير منظومة استخبارات المنطقة الشمالية بالانتقال من مقره في الموصل إلى مقر ميداني في إحدى ضواحي مدينة دهوك التي أبلغ مسؤولوا البارتني فيها صباح الثلاثاء 1996/9/3 كافة مكاتب المعارضة والأُم المتحدة بوجود غلقها ومغادرة دهوك في مدة لا تزيد عن 24 ساعة وإلا فإن الحزب لا يتحمل مسؤولية سلامة العاملين فيها في حال إلقاء القبض عليهم من قبل أجهزة النظام الأمنية. كما صدرت أوامر مماثلة إلى العميد الركن فاضل التكريتي مدير منظومة استخبارات المنطقة الشرقية ومقره كركوك للانتقال إلى أربيل وذلك لمواصلة حملات المداخلة والاعتقال التي لم تشهد المدينة مثيلاً لها من قبل.

وكان طارق عزيز نائب رئيس وزراء النظام قد أدلى بتصريح إلى صحيفة (الشرق الأوسط) الصادرة في لندن حول مجريات ما حدث في أربيل ونقلته وكالة الأنباء العراقية فيما يلي نصه: «صرح السيد طارق عزيز نائب رئيس مجلس الوزراء بما يلي: ان السيد مسعود البارزاني رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني أرسل في الثاني والعشرين من أغسطس (آب) 1996 رسالة إلى السيد الرئيس القائد صدام حسين رئيس جمهورية العراق جاء فيها: ان منطقتي چومان وسيدكان تتعرضان منذ السابع عشر من أغسطس (آب) لعدوان غاشم مشترك لزمرة جلال الطالباني وإيران معاً أسفر عن استشهاد وجرح العديد من المواطنين العزل وتدمير ممتلكاتهم.

وقال السيد مسعود البارزاني في رسالته. ان المؤامرة أكبر من طاقتنا لذا نرجو من سيادتكم الأمر إلى القوات المسلحة العراقية بالتدخل لمساندتنا لدفع الخطر الأجنبي وإنهاء تأمر وخيانة جلال.

وقال السيد طارق عزيز، وفي ضوء هذه الرسالة ووضوح التدخل الإيراني الشامل ومن بين ذلك التدخل العسكري السافر في شمال العراق قررت القيادة تقديم الإسناد والمعونة العسكرية إلى السيد مسعود البارزاني ورفاقه لتمكينهم من صد العدوان الغاشم وحماية مواطنينا في شمال البلاد من العدوان الأجنبي وعبث وألعايب المجرم جلال الطالباني.

وأكد السيد نائب رئيس الوزراء: مع أن لنا الحق الكامل في التصرف في بلادنا على أساس مبادئ السيادة في الدفاع عنها وعن أمنها وحماية مواطنينا وممتلكاتهم إلا أن قرارنا هو أن يكون تدخلنا العسكري محدوداً وفي إطار تقديم العون والاسناد والتصريف في حالة الدفاع عن النفس.

وقال ان الدولة لم تتدخل بالوسائل العسكرية في منطقة الحكم الذاتي منذ عام 1991 ودعت دائماً إلى الحوار الوطني والديمقراطي لتحقيق الوحدة الوطنية غير أن إمعان جلال الطالباني في الخيانة والتحالف مع أعداء العراق وأعداء الكرد قد أوصل الأوضاع في منطقة الحكم الذاتي إلى حالة خطيرة من التدهور وجعلها مسرحاً لكل أنواع التدخل الأجنبي.

وأكد: اننا لا يمكن أن نسمح بأي حال من الأحوال لإيران أن تسيطر مباشرة أو من خلال زمرة جلال على المنطقة. إن ذلك يشكل تهديداً خطيراً لسيادة العراق وأمنه ووحدته الوطنية.

وأضاف: اننا سبق وأن أبلغنا عدد من الدول الصديقة بخطورة الموقف.

وقال السيد طارق عزيز: اننا نحمل المسؤولية الكاملة بعد النظام الإيراني لأمريكا التي تفرض وجوداً عسكرياً غير شرعي بحجة حماية الكرد، ولكن هذا الوجود لم يجلب للأكراد غير القتل والدمار والفوضى وضياع فرص الحياة الحرة الكريمة ومنها فرص التنمية، وأخيراً أدى إلى هذا التدخل الإيراني السافر. وقد حان الوقت لأميركا وبريطانيا أن تعيدا النظر في موقفهما وأن تحترما سيادة العراق وعدم التدخل في شؤونه الداخلية وأن تحترما إرادة شعبنا الكردي في شمال العراق والتوقف عن فرض الوصاية عليه.

وأكد السيد نائب رئيس الوزراء ان القيادة كانت وماتزال ملتزمة بأسلوب الحوار السلمي والديمقراطي لتحقيق الوحدة الوطنية، وان الإجراء الذي اتخذته تلبية لنداء

السيد مسعود البارزاني لرد العدوان الإيراني الذي يجري بالتحالف مع جلال الطالباني لن يغير هذا الموقف وإنما يعطيه ما يستلزم من أرضية عملية ويحمي الحوار الوطني من التدخلات الأجنبية غير المشروعة»<sup>(21)</sup>.

أما موقف الإدارة الأمريكية من اجتياح أربيل فكان المفارقة الكبرى التي رافقت الحدث بأكمله والتي لم تكن إلا تعبيراً عن حقيقة الاستراتيجية الأمريكية حيال العراق فبدلاً من توجيه ضربات جوية إلى وحدات الحرس الجمهوري المحتشدة في سهل أربيل المكشوف والواقع شمال خط العرض 36° والذي من المفترض أن يكون محمياً من قبل قوات المطرقة أطلقت القوات الأمريكية وبمساندة بريطانية (27) صاروخاً من طراز كروز وتوماهوك نحو أهداف في جنوب العراق وقد برر وزير الدفاع البريطاني مايكل بورتيلو آنذاك ذلك بالقول «لقد اختار الأمريكيون أهدافهم (في الجنوب) لكي يضمنوا التقليل من المخاطر الجانبية ولا أعتقد أن الأمر نفسه كان ممكناً في الشمال إذ أن القوات العراقية موجودة في وسط القرى والمدن الشمالية ومخاطر سقوط المدنيين هناك أكبر»<sup>(22)</sup>.

ولم يكن ذلك هو الإجراء الوحيد الذي اتخذته واشنطن في الجنوب فإلى جانبه تم توسيع منطقة الحظر الجوي من الخط 32° شمالاً إلى الخط 33° مما دعم من سيادة الطيران الحربي الأمريكي على الأجواء العراقية من حدود الكويت إلى أطراف العاصمة بغداد مما جعل الرئيس الأمريكي كلنتن يعلن في 1996/9/5 وقف الضربات الصاروخية بعد ما انتهت بمكاسب استراتيجية وسياسية لبلاده معتبراً أن هدف الهجمات قد تحقق بتغيير الوضع الاستراتيجي في جنوب العراق على حد تعبيره.

وعلى الأرض قررت وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون) سحب مركز التنسيق العسكري الـ(M.C.C) من زاخو إلى الأراضي التركية، كما تقرر سحب كافة وكالات الإغاثة الأمريكية من شمال العراق ونقل العاملين فيها من الإداريين والفنيين والعمال والسواق والحراس ومعظمهم من الأكراد مع عوائلهم إلى جزيرة (غوام) في المحيط الهادي ومنها إلى الولايات المتحدة الأمريكية ثم التحق بهم بضع مئات من أفراد المؤتمر الوطني العراقي الموحد مع عوائلهم وسط ضجة إعلامية مثيرة حركتها الأصابع الأمريكية الخفية ومؤداها أن أولئك العاملين في وكالات الغوث الأمريكية في شمال العراق لم يكونوا سوى عملاء للمخابرات المركزية الأمريكية الـ(C.I.A) وكان الهدف من ورائها التغطية على شبكة العملاء الحقيقيين للـ(C.I.A) في المنطقة الشمالية من العراق والتي



كانت تُدار من قبل محطاتها الرئيسية في مدينة سلوبي التركية التي تتبع محطاتها الإقليمية في العاصمة التركية أنقرة، إضافة إلى المحطة الأخرى في العاصمة الأردنية عمان التي تغطي باقي أنحاء العراق.

أما الهدف الآخر لتلك الحملة فهو إظهار المؤتمر الوطني العراقي الموحد المدعوم مالياً من قبل الـ(C.I.A) وكأنه الممثل الحقيقي للمعارضة العراقية في حين أن القوى الأساسية في المعارضة ممثلة بتياراتها الأساسية الإسلامية والقومية العربية واليسار الماركسي أعلنت ومنذ بداية تأسيس الـ(I.N.C) في حزيران عام 1992 موقفاً مبدئياً منه واتخذ هذا الموقف منحاً حاداً بعد مؤتمر صلاح الدين أواخر عام 1992.

وفي تطور لاحق تقدمت قوات البارتى من قرية ديكلة باتجاه مدينة كويسنجق وبعد أربعة أيام من المقاومة قررت قيادة (او ك) الانسحاب من المدن مما فتح الطريق أمام قوات البارتى للاستيلاء على مدينة السليمانية في 1996/9/9 والتوجه بعد ذلك صوب الحدود حيث تجمعت قوات (او ك) على المرتفعات الجبلية المحاذية لإيران واستقرت قيادته من جديد في منطقة (زلي) المقابلة لنقطة قاسم رش الحدودية الإيرانية، وقد رافق تقدم قوات البارتى نحو المناطق المأهولة موجة نزوح جماعي للسكان صوب الأراضي الإيرانية التي دخلها (39) ألف مواطن كردي عراقي حسب إحصاءات وزارة الداخلية الإيرانية<sup>(23)</sup>، فيما كان هناك (160) ألف آخرون يقفون على الحدود داخل الأراضي العراقية.

مما مهد بحدوث مشكلة إنسانية شبيهة بما حدث أثناء الهجرة المليونية في آذار 1991، وإن كان على نحو مصغر وقد حاول مسعود البارزاني الذي قصفت قواته مخيم سرانبد قرب الحدود مما أدى «إلى مقتل ثلاثة من اللاجئين وجرح ستة وعشرين آخرين»<sup>(24)</sup>، احتواء تلك الحالة بتوجيه نداء إلى اللاجئين ناشدهم فيه بالعودة إلى أماكن سكنهم وبإصدار عفو عن قواعد وقيادات (او ك) بمن فيهم جلال الطالباني شريطة قيامهم بتسليم أسلحتهم إلى قواته ولم يكن عفو البارتى هو الوحيد فإلى جانبه كان هناك عفو آخر أصدره صدام حسين في 1996/9/10 خاص بالأكراد كذلك أصدر قراراً برفع الحصار عن المناطق الكردية المشمولة به منذ تشرين أول 1991. كما أعلن وزير داخلية النظام محمد زمام عبد الرزاق في تصريح لإذاعة بغداد في 1996/10/15 «أن وزارة الداخلية عملت على استتباب الوضع الأمني في المحافظات الشمالية وعينت

مسؤولين أمنيين في المحافظات الكردية حفاظاً على الأوضاع الأمنية وعلى أرواح المواطنين هناك»<sup>(25)</sup>، وبذلك أخذ النظام يضغط على مسعود البارزاني من أجل تطبيق ما تم الاتفاق عليه إلا أن الأخير سارع إلى تشكيل حكومة جديدة للإقليم برئاسة روج نوري شاويس عضو المكتب السياسي لحزبه وذلك في جلسة عقدها البرلمان الكردستاني في 16/9/1996 بحضور (68) نائباً من أصل 105 نواب ليتوجه بعدها إلى أنقرة بدعوة من السيدة تانسو تشيللر نائبة رئيس الوزراء وزيرة الخارجية التركية، وفور وصوله العاصمة التركية في 18/9/1996 اجتمع لمدة أربع ساعات «مع المسؤولين العسكريين وضباط الأمن والاستخبارات الأتراك وبعد اجتماعه بوزيرة الخارجية توجه للاجتماع مع مساعد وزير الخارجية الأمريكي روبرت ييللترو ومن ثم التقى بالسفير البريطاني في أنقرة، وأمضى ليلته في منتجع دوغرامجي خارج العاصمة. ثم سافر صباح الخميس 19/9/1996 إلى منتجع صلاح الدين في شمال العراق عن طريق ديار بكر ومركز خدود الخابور»<sup>(26)</sup>. وكانت السيدة تشيلر قد كشفت في حديث صحفي أدلت به في نيويورك التي انتقلت إليها بعد اجتماعها مع مسعود البارزاني وذلك لحضور اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة ونشر في صحيفة نيويورك تايمز يوم 12/9/1996؛ إن بلادها قد أعطت الضوء الأخضر لبغداد كي تفرض سيطرتها على شمال العراق بقولها «أرسلنا وفداً إلى الرئيس صدام حسين ليلبغه أنه إذا كان في إمكانه فرض سيطرة السلطة المركزية هناك فليكن»<sup>(27)</sup>. وقد جاء ذلك التصريح الصريح «غداة تأكيد الناطق باسم وزارة الخارجية الأمريكية نيكولاس بيرنز أن واشنطن (راضية تماماً) عن سياسة تركيا شمال العراق»<sup>(28)</sup>.

ومن الجدير بالذكر أن جلال الطالباني كان قد «اتهم الولايات المتحدة بعدم (الوفاء بالعهد) ورأى في موقف الإدارة الأمريكية تواطؤاً وانتقاماً منه بسبب توطيد علاقته مع إيران وشدد على أنه سيعيد تنظيم صفوف الاتحاد وبناء قوة عسكرية كبيرة»<sup>(28)</sup>.

وقد استطاع الطالباني بالفعل أن يعيد تنظيم قواته بسرعة قياسية استعداداً للهجوم الشامل الذي بدأته قواته مساء يوم 12/10/1996 وتمكنت خلاله من استعادة معظم المناطق التي فقدتها خلال الفترة السابقة عدا أربيل، وفي مدة لا تتجاوز بضعة أيام، بحيث اضطر مسعود البارزاني إلى مغادرة السليمانية على عجل قبل أن تدركه قوات (اوك) في حين قتل خلال الانسحاب أحد قادته العسكريين وهو تحسين شاويس الذي يوصف

بالأبن البار للملا مصطفى البارزاني. وفي محاولة منه لتبرير تراجعهم في ميادين القتال اتهم البارتري إيران بدعم قوات (او ك) بنيران المدفعية والإسناد العسكري المتنوع.

وكانت قوات (او ك) قد انطلقت في بداية عملياتها التي قادها جلال الطالباني من مقره العام في زلي بثلاث أرتال الأول بقيادة كوسرت رسول والثاني بقيادة جبار فرمان والثالث بقيادة فريدون عبد القادر فرج، وكان من المقرر بموجب الخطة التي وضعت أن تتجازز قوات (او ك) أربيل وتتجاوزها لتواصل تقدمها نحو معاقل البارتري في بادنان وقد اتصل كوسرت رسول الذي تقدم رتلته على باقي الأرتال أثناء المعركة بجبار فرمان وأبلغه بأن تجمع أرتالهم سيكون في دهوك. إلا أن الخطة لم تستكمل واضطرت قوات (او ك) رغم تفوقها العسكري إلى وقف زحفها لأسباب عدة، منها ما يتعلق بتوازنات الوضع الإقليمي ورغبة دول الجوار التي أبلغت مباشرة إلى قيادة (او ك) في زلي بأن تنتهي المعركة الجارية بعد أن تحقق لـ(او ك) دحر قوات البارتري في مناطق محافظتي السليمانية وكر كوك، والسبب الآخر هو تهديد النظام الحاكم في بغداد بالتدخل المباشر في القتال إذا ما واصل (او ك) تقدمه إلى أربيل ففي يوم 18/10/1996 وصل شخص من أهالي خانقين (أحد أولاد عبد الله باجلان) إلى كفري وأبلغ الشيخ عطا الطالباني وهو أحد الشخصيات المعروفة في كردستان العراق رسالة من النظام إلى قيادة (او ك) فقام الشيخ عطا باستدعاء مسؤولي (او ك) في كفري وأبلغهم مضمون الرسالة وكانت شفوية ومرسلة من صدام حسين وهي تفيد «بأن بغداد لن تسمح لقوات الطالباني بالتقدم نحو أربيل، وإذا لم تتوقف فإن القوات العراقية ستدخل مجدداً دعماً لقوات البارزاني»<sup>(30)</sup>، كما تلته رسالة أخرى عبر قائم مقام كفري إلى جبار فرمان الذي كان يتولى قيادة الرتل المتقدم في منطقة كرميان من صدام أيضاً تضمنت نفس مضمون الرسالة التي نقلها الشيخ عطا «كذلك حددت رسالة صدام (محرمات) لا يسمح بانتهاكها، وبعدها شدد صدام على أن (حل مشكلتكم هو بعودتكم إلى الخيمة العراقية) أضاف أن المحرمات هي (الترکمان وإيران والشيعية) وحذر من اللعب بهذه الأوراق وهدد بأن (النتائج ستكون وخيمة عليكم وسنستمر في دعم البارزاني إذا حاول الطالباني اللعب بهذه الأوراق»<sup>(31)</sup>.

واختتمت الرسالة بالقول: «المطلوب منكم عدم التمادي والوقوف حيثما وجدتم وإلا ستعرضون إلى أشد مما تعرضتم إليه في أربيل»<sup>(32)</sup>.

كما كان للعامل الدولي دوره في التأثير على مجريات الأحداث، ففي غمرة المعارك

سارع البارتي بعد أن مال القتال إلى غير صالحه إلى إرسال وفد قيادي إلى واشنطن برئاسة سامي عبد الرحمن وهو يحمل في جعبته ورقة التدخل العسكري الإيراني وما سَمَّاه بالحملة الطالسانية الإيرانية ضده والتي أضاف عليها اتهامه لقوات فيلق بدر التابع للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق بالمشاركة إلى جانب قوات (او ك) في استعادة السليمانية في حين أن المجلس لم تكن لديه آنذاك قوات في كردستان العراق حتى تشارك في القتال وهو ما نفاه جملة وتفصيلاً [راجع الوثيقة رقم 78]، ولتلك الأسباب مجتمعة ونظراً لحساسية الوضع وما قد ينطوي عليه التصعيد من مخاطر فقد أوقفت قيادة (او ك) قواتها عند قرية ديكله بين كويسنجق وأربيل دون أن تتجاوزها وتم عقد هدنة بين الحزبين في 23/10/1996 انتهت بموجبها الجولة الثالثة من القتال بينهما والتي أفرزت واقعاً جديداً لعل من أبرز مظاهره:

- قيام كيانه منفصلين في المنطقة غير الخاضعة لسيطرة النظام في كردستان العراق يسيطر (او ك) على إحداها وتديره وزارة برئاسة كوسرت رسول علي ومقرها السليمانية، ويسيطر البارتي على الآخر وهو الأكبر وتديره وزارة برئاسة الدكتور روج نوري شاويس ومقرها أربيل. والتي ضمت أيضاً وزراء من الاتحاد الاسلامي في كردستان والحزب الشيوعي الكردستاني والحركة الديمقراطية الآشورية وكذلك من الحركة الاسلامية في كردستان العراق التي ما لبث البارتي أن أقال ممثليها في الوزارة بسبب مشاركتها في مثيلتها في السليمانية وقد صدر إيضاح من قيادة البارتي بهذا الشأن فيما يلي نصه:

[بعد أن أعلن قبل أيام مشاركة الحركة الاسلامية في كردستان العراق في المؤسسة الارهابية اللاشرعية لـ (أو ك) في السليمانية التي تسمى حكومة. أصدرت رئاسة مجلس الوزراء إيضاحاً يوم 9/8/1997 حيث قررت خلالها إقالة وزيري الحركة الاسلامية في الكايننة الثالثة لحكومة اقليم كردستان وهما السيدان عبد الغني طه ومحمد نوري بازباني فيما يلي نص الايضاح:

يدرك مجلس الوزراء لحكومة كردستان جيداً بأن الموقف الأخير للحركة الاسلامية قد جاء نتيجة ضغط خارجي والكثير من أعضاء الحركة ليسوا مع هذا الموقف، وحسب القانون لا يجوز أن تشارك الحركة الاسلامية في حكومة شرعية برلمانية وفي الوقت نفسه في مؤسسة إرهابية لاشرعية.

بموجب المادة الحادية عشرة من قانون مجلس الوزراء لذا تقرر إقالة السيدين:

1- عبد الغني طه وزير الإقليم.

2- محمد نوري بازباني وزير الزراعة.

تتقدم رئاسة مجلس الوزراء بجزيل شكرها الى الوزيرين لمشاركتهما هذه الفترة في الكاينة الثالثة لحكومة اقليم كردستان.

رئاسة مجلس الوزراء

حكومة اقليم كردستان

أربيل 1997/8/9» (33)

- تعذر تطبيق بقية بنود الاتفاق الذي أبرم بين نظام بغداد ومسعود البارزاني، والذي تمكن الأخير بموجبه من الاستيلاء على أربيل وباقي المناطق التي كانت خاضعة لسيطرة (اوك)، وذلك بسبب استعادة (اوك) لزام المبادرة وما أحدثه هجومه المضاد من متغيرات على الأرض مما أسقط الاتفاق عملياً في بنوده المتبقية واختزله في نطاق التعاون الثنائي كما كان في السابق.

- تراجع المؤسسة العسكرية التركية عن خططها الرامية إلى انشاء حزام أمني بعمق 25 كم داخل الأراضي العراقية وعلى طول الحدود المشتركة، وذلك على غرار الحزام الأمني الذي أنشأته إسرائيل في جنوب لبنان.

وكان النظام الحاكم في بغداد قد بذل جهوداً مستميتة بعد وقف إطلاق النار في الشمال من أجل إعادة دورة العنف الدموي إلى ما كانت عليه فوجه لهذا الغرض وفداً برئاسة قصي صدام ضم في عضويته كلاً من الفريق سلطان هاشم أحمد وزير الدفاع وقائدي الفيلقين الخامس والأول إلى صلاح الدين في 1996/10/26 للقاء مسعود البارزاني لحثه على خرق الهدنة واستئناف الاقتتال، إلا أن تلك المساعي باءت بالفشل بعد أن أصبح وقف إطلاق النار أمراً واقعاً تمليه اعتبارات أقليمية ودولية، أعقب ذلك قيام الولايات المتحدة بطرح مبادراتها التي انتهت بعقد اتفاق أنقرة 1996/10/31، إلا أن ذلك الاتفاق لم ينزع فتيل الأزمة التي أشعل الأتراك بأنفسهم شرارتها هذه المرة باجتياحهم الأراضي العراقية في 1997/5/14 بنفس الذرائع السابقة وهي مهاجمة مواقع الـ(PKK) وذلك في أكبر حملة عسكرية من نوعها يقوم بها الجيش التركي والتي

شارك فيها (50) ألف جندي مع 350 دبابة وبأسناد جوي استخدمت فيه اضافة الى الطائرات السمتية طائرات من طراز (أف14 وأف15) وبمشاركة كاملة وعلمية من قوات البارتية.

وقد جوبه الغزو التركي بردة فعل عنيفة من جانب كافة الأحزاب الكردية وباقي الأحزاب العراقية وخاصة من جانب التحالف الديمقراطي الكردستاني الذي كان قد تأسس قبل ذلك بوضع أشهر [راجع الوثيقة رقم 79]، حيث تصدت قواته للقوات التركية [راجع الوثيقة رقم 80] التي كان يرافقها عدد من الضباط والخبراء العسكريين الإسرائيليين بعد أن توغلت مسافة 70 كم داخل الأراضي العراقية، وكانت تلك هي المرة الأولى التي تتصدى فيها قوات كردية عراقية لغزوات الجيش التركي منذ عام 1992. فيما كان النظام الحاكم في بغداد يكافئ الأتراك على ما اقترفوه بحق العراق وشعبه بعقد المزيد من الصفقات التجارية مع الجانب التركي والتي بلغت قيمتها حينها الملياري دولار. وكان الجنرال شفيق بير نائب رئيس أركان الجيش التركي آنذاك قد وصل يوم 28/5/1997 إلى معسكر الزاب قرب عقرة وهو من أهم القواعد التي كان حزب العمال الكردستاني يستخدمها في كردستان العراق وكان يطلق عليه اسم (جمهورية الزاب) يرافقه عدد من كبار ضباط الجيش والميت التركي على متن مروحتين قادمين من قاعدة أنجركك الجوية.

كما كان برفقتهم ثلاثة ضباط إسرائيليين أحدهم يتكلم العربية بلهجة لبنانية ومعهم إسرائيليان آخران أحدهم صحفي والآخر مصور وقد رافق الوفد في زيارته السريعة لمعسكر الزاب الزعيم علي عضو المكتب السياسي للبارتية.

وبعد أشهر من الهدنة القلقة تجدد القتال في 12/10/1997 بين قوات البارتية من جهة وقوات التحالف الديمقراطي مدعومة بقوات الـ(PKK) من جهة أخرى، وخلال المعارك التي دارت استطاع البارتية من تصفية وجود الـ(PKK) في مدينة أربيل وما حولها والسيطرة على كافة مقراته وقواعده هناك، وفي المقابل سيطرت قوات التحالف الديمقراطي وحليفها الـ(PKK) على مدينة سيدكان قرب المثلث الحدودي العراقي الإيراني التركي في هجوم استهدف استعادة منطقة بالك من البارتية فتدخل الجيش التركي من جديد لينشر قواته داخل الأراضي العراقية التي توغلت فيها بعمق لم تصل إليه من قبل حتى وصلت دباباته إلى منطقة سبيك بعد أن عبرت نهر الزاب فيما كانت

مدفعيته الثقيلة تقصف قوات (اوك) أطراف شقلاوة بكثافة مما أدى إلى صد الهجوم وتراجع قوات التحالف الديمقراطي إلى مواقعها السابقة. ولم ينف الجيش التركي مشاركته في المعارك حيث أكد متحدث باسمه في 1997/11/8 «أنه ينفذ عملية محدودة في منطقة القتال»<sup>(33)</sup>.

وقد أدركت كل أطراف الصراع بعد تلك الجولة من القتال أن من الصعوبة بمكان تجاوز الخطوط المرسومة أو الإخلال بالتوازنات القائمة وإن لاغالب ولا مغلوب هي النتيجة الحتمية والمنطقية لما سمي بالصراع الكردي/الكردي في ظل الظروف المحلية والإقليمية السائدة وفي هذا الإطار جاءت مبادرة جلال الطالбاني السلمية التي عبر عنها بالرسالة التي بعث بها إلى مسعود البارزاني في 1997/12/21 والتي أعقبتها رسائل متبادلة أخرى بين الزعيمين [راجع الوثائق: 81، 82، 83، 84]، وقد أثمرت تلك الاتصالات عن تشكيل لجنة مشتركة باسم (لجنة التنسيق العليا) من ممثلي المكتب السياسي لـ(اوك) والمكتب السياسي للـ(البارتي) والتي عقدت أولى اجتماعاتها في 12/1998/2 [راجع الوثيقة رقم 85] مما مهد الطريق لما عُرف باتفاقية واشنطن [راجع الوثيقة رقم 86]، ومع أن البنود الأساسية لها لم تطبق لكن القتال بعدها لم يتجدد فكان هذا مبعث أمل بأن قتال الأخوة وأبناء الوطن الواحد والشعب الواحد والمصير الواحد لن يعود وقد لا يعود إلى الأبد.

- 1 - صحيفة الحياة، ع 11447، في 1994/6/21.
- 2 - مجلة المشاهد السياسي، ع 48، السنة الثانية 1997/2/9.
- 3 - أمة في شقاق، ص 456.
- 4 - أعضاء على الاجتياح التركي لشمال العراق، ص 4، (دراسة خاصة) المؤسسة العربية للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
- 5 - المصدر السابق.
- 6 - طالباني والقرار السياسي الكردستاني، ص 20، مصدر سابق.
- 7 - صحيفة القبس الكويتية، ع 8759، في 1997/11/8.
- 8 - بيان المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكردستاني حول الجهود الأمريكية لإحلال السلام في كردستان «صدر البيان بعد تسلم جلال الطالباني رسالة مؤرخة في 20 تموز 1995 من روبرت دويج مسؤول شمال الخليج في الخارجية الأمريكية».
- 9 - من منشورات الاتحاد الوطني الكردستاني/مكتب دمشق «الديمقراطي يتوقع استئناف المفاوضات في غضون أسابيع».
- 10 - المصدر السابق.
- 11 - صحيفة خبات، ع 791، في 1996/7/19.
- 12 - صحيفة الشرق الأوسط، ع 6477، في 1996/8/22.
- 13 - صحيفة خبات، ع 798، في 1996/10/7.
- 14 - نفس المصدر السابق.
- 15 - أمة في شقاق، ص 456.
- 16 - نفس المصدر السابق.
- 17 - المصدر السابق، ص 395.
- 18 - من منشورات الاتحاد الوطني الكردستاني/مكتب دمشق «العراق قراءة الأحداث الأخيرة ورؤية المستقبل القريب».
- 19 - صحيفة الشرق الأوسط، ع 6491، في 1996/9/5.
- 20 - صحيفة السفير، الاثنين 1996/9/2.
- 21 - صحيفة الشرق الأوسط، ع 6487، في 1996/9/1.
- 22 - المصدر السابق، ع 6490، في 1996/9/4.
- 23 - صحيفة الحياة، ع 12253، في 1996/9/12.
- 24 - المصدر السابق، ع 12261، في 1996/9/20.
- 25 - صحيفة الشرق الأوسط، ع 6502، في 1996/9/16.
- 26 - المصدر السابق، ع 6507، في 1996/9/21.
- 27 - صحيفة الحياة، ع 12263، في 1996/9/22.
- 28 - نفس المصدر السابق.



- 29 - المصدر السابق، ع 12260، في 19/9/1996.
- 30 - المصدر السابق، ع 12306، في 4/11/1996.
- 31 - نفس المصدر السابق.
- 32 - نفس المصدر السابق.
- 33 - صحيفة خبات، ع 837، 15/8/1997.
- 34 - المصدر السابق، ع 12673، في 10/11/1997.



## الباب الخامس

# دراسات ووثائق



## الفصل الثالث والعشرون

### **دراسات أمنية عن الأحزاب الكردية**

- تقرير مديرية الأمن العامة المرفوع الى رئاسة الجمهورية عن أحداث ١٩٨٢/٥/٤ في المنطقة الشمالية.
- دراسة لمديرية أمن أربيل عن تفتيت الأحزاب الكردية.
- دراسة لمديرية أمن أربيل عن الأحزاب الكردية في نطاق المحافظة لعام ١٩٨٧ م عن:
  - ١ - الحزب الديمقراطي الكردستاني.
  - ٢ - الاتحاد الوطني الكردستاني.
  - ٣ - الحزب الاشتراكي الكردستاني.



**تقرير مديرية الأمن العامة المرفوع الى رئاسة الجمهورية  
عن أحداث ٤/٥/١٩٨٢ في المنطقة الشمالية**





السيد الرئيس القائد المحترم

تقديري

مدي

كلفت من قبل لجنة شؤون الشمال بأن اقدم تقريراً لسيادتك  
من الاحداث الاخيرة التي وقعت في المنطقة الشمالية، والاجراءات  
التي قمت بها لمعالجة الموقف هناك، وأهم استنتاجاتنا.  
فيما يلي الملخص مع أشمل التطوير الذي اعدوه.....  
نرجو التفضل بالاطلاع... وأترك مع التقدير سيدي.

احلًا - يهذه تطبقنا عرضاً لمؤتمريه ولرئيسه  
الدائم في وجه  
مناشاة - يا سيدي قطعاً ان يكون هناك  
تجاه المتوكلين على طرقات المنطقة  
منظمة الحكم الذاتي ما يبرزها بالذات في المنطقة  
مناشاة - تتقدم ابناءنا اساء عمار الدرس في المنطقة  
لا يتصل عدد هم عنا بأنه، ولا يتصل  
مديريه أو معاونيه ؟

١٩٨٢/٧/١٤

سنة ١٩٨٢

وزارة الداخلية

مديرية الأمن وقصود

العدد / ١٩٨٢/٧

الطابع / ١٩٨٢/٧



مدي وقصود يتلخ بالذات

الى / مديرية امن منطقة السك الداني

م / رسالة

طية الرسالة الوجهه للسيد الرئيس القائد من هذه الدائرة  
مع طمئنها مع مؤامير السيد الرئيس .  
للتفضل بالاطلاع والاحتفاظ بها لديهم .

مع التقدير .

السيد الرئيس  
السيد مدير امن منطقة السك الداني  
السيد مدير امن منطقة السك الداني

سنة الى

السيد مدير امن منطقة السك الداني  
السيد مدير امن منطقة السك الداني  
السيد مدير امن منطقة السك الداني  
السيد مدير امن منطقة السك الداني

مع صورة البرقيات الاخلا  
للسلام على الامم مع التقدير.

السيد مدير امن منطقة السك الداني



(١)

بداهة التأمير على التوازن الكروي في التسامح التفاضل بملسور  
وماخذ شكله الجديد في اعقاب اشتداد حلفاء التامر والكتشاف  
عنطريسا وانعاقاريسا الى الواقع على السامع طليا .  
فان التسامح السامع من التسامح الامري والروي وقاموسها طس  
فوق التسامح الكروي وتبركيزا وفق برامج واتجاهات حطسها وذات  
الساد لتد واقتر فاطم في السور الكروي بالتسامح التفاضل .  
وايزوت عليها امكانات في الحق التي تلت على السامع مؤخر .  
بعد دراسة حيل الاعبار والتامير التي وصلت الى ما سن مسد  
تحوالت اعطسا مؤخر ان التسامح التفاضل ونفسه التوازن القسري  
خضعت لخطا اعتبارات ثامي في الخدمة حيا عاميرات الاحزاب  
الكروية المادية واظهارها (( السورة من حائل تاذمة اذاعات  
امسدا لاجل التامير والاخر لسعود الباراني والاعمره للتوحيص ))  
بالاظهار الى اذاعي امون وسوريا ، سيما بعد الاغنى الكف من قبل  
كافة الجهات المادية بالاعاش من حصول حالة من التوافق والاسام  
واماها متاقي من فوق التسامح كافة ، بالتأخر لوسدة اعداها  
في اسفال الحكم وان اعطت اعتباراتنا واجتبا اذاعي في هذا المجال  
وانطلقت شرارة التسامح كسما اول في تركيز الاعاش من قلعة دوة  
ومن خلال تدويرهم بمادات تعرف السامع التي اعطارها السورسون

(( بهم لظنا ))



(٢)

الان التمرد في عام ١٩٤٤ / نيسان / ١٩٤٤ .  
وقد شرع السورسون مؤخر بتوسيع نشاطات لملاتهم وكهوا من  
واجدهم السامع في حائل قريته من مراكز المدن والقصبات والكسي  
كانت دمد حتى وقت قريب امه الى حد ما ويحده من اشكالهم  
ومذا الامر طامي من طلة تواجد القطعات العسكرية في المنطقة .  
واضحت حالات التسامح التي برزت في المنطقة ابتداء من  
١٩٤٤ / نيسان وحتى بداية هذا الاسوع ، بتأخر التسامح ، والنظام  
والاهتمام داخل البوارج والدوائر . والاعداء والتخريب المسدود  
على مشاعات الدروسه ومشاعات السور ، ومور السيد الرئيس القاسم  
ورفع المشاعات وانطلاق الزنقات المادية ، وانما كانت بدون سلاح  
الا في حالات نادرة وسدوده جدا .

والاحظ ان الدور في هذا التمرد اعطى التسامح الاكبر منه النس  
الطلبه سيما صفار السن عتم وكان المشاعات ومعى الماشاعات  
في السامع الحكومة للشاركة في عمليات التسامح . وبدى لنا واضحا  
ان تحريك السامع الدتوليه ومآثر التمرد لدى المراقبين مسس  
الطلاب عامة ، هي التي معدت من حالات التسامح والامسلا  
السافر من الزوف بوجه المشاعات في هذا الذكور الدفق ، وقس  
الطل السورسون في دةدة مشاعر هذه الشريعة الاجتياها باجسام

(( بهم لظنا ))



(٢)

١. قومي ثوري ، وكذلك استثمار شاعر بعض السور بهذا الاتجاه من خلال تفكيرهم بخبايا حركة التثريب والتأني التي عاشتها السلطة لقبه عديده من السنين ، وقد توقع الثوريون ، وكذلك السور والشباب ان موقف الثورة سيكون مهيأاً لاجاء تلك العقائد .
٢. وان حالات التغير هذه كانت محدودة بالاساس جلية
٣. طيات طامعي في المقدمه شربا ما يلي :ـ
٤. حين نعيش السلطة وتوجهاتها ازاء مثل هذه العقائد
٥. حالها وفي المستقبل .
٦. خلق منزه للجزيرة الداخلية في التاريخ عاده وان حداثة الحكم الذاتي تعد هذا ميثاقاً لمساوات التثريب والادوار ، وتعدا التوجه المركز ذو ما يركز ويؤكد عليه بالدرجة الاولى النظام السورين الحامل ثقافة العناصر الثورية له .
٧. رغبة قيادات قون التثريب في فهم وعرفه هذه الماينات
٨. في التمايز على الاساءة التمهيد في الثقافة .
٩. التمايز لاسنادهم وتوجهاتهم قون مؤثرات في ( التمايز
١٠. والفعل في الثقافة ) لكي يتخطى ويذهب لنسب النظام السورين العمل والبيانات التي دعمهم ، وارادوا ايضا ادراك حقيقة ( على الصعيد الفعلي ) مدى قبيل المؤثرات لعل هذه الاعمال .



(٤)

٥. وبسبب التزام العناصر التي تتماثل معهم كلاًهما او شعورياً بهذا الموقف الجديد والمواقف المتمايزة لهما .
٦. ارادوا جراً الى مواقف التعاليم تزداد فيها اخطائنا وكسبنا مباحثاً مثوانه غير مدروسة ومطورة ، لكي يحدد الموقف طرماً من قبل سائر الناس واجاءه فام ليشمل كل الشرائع وماثل جهنم وسائر من قبل التثريب ، وكانت قون التثريب تعلم ان تعلق تأسي بالرد الدلائل على التظاهرات والتجمعات ، لعمل صاس حظور بين التأسي القديم التي خلفها الظروف السائدة في المنطقة وتأسي جديد . قد خلقوا اختلافاً وهم بصيرتها .
٧. وقد استشرنا مواقف التعقل التي طرأ بها الموقف لدوسج للتثريب اجرامات الثورة الاساءة وسعة صدر القاءة ومكتوبها ازاء ابناء شعبنا الكون ( كان العديدين من وجهاء المنطقة
٨. يحدون عدم فتح النار بالره - بالرغم من قلته - بافتار ان دولاه النظامين سروض قسراً ولون طوطا بذلك الاسال نصبة فـ
٩. الثمنين وهم طامعي الساميه لـسـمـ وائهم لا يزالون ابناء الثسور
١٠. الغماري ( . . .
١١. جاءت هذه الاحداث متزامنة مع جهات العدو الفارسي فسي
١٢. الطابع السور .



(٥٠)

٥٧. كانت غالبية حالات التجمع والتظاهر لا تتخذن سببها المادية

١٠٠ - ٢٠٠ شخص ، ويعتقد أن هذه التهمة كانت تستخدم

كمس لمرقة بولانيا وجزائرها ازامهم ، فالرلم من أن محاضرم

هم معظمن الا اذهم مدعون مدوا لرج الخوف او السعلا او التشار

وطرحا .

٥٨. بالرلم من ان التقارير لا تحمل اعدالا عشوية في التقارير

وانما استعملت بدوافع الطار والعتبر ما يحول في دواخلهم

الخطاهين بسبب تقديم لا دلائم او اوراقهم في محضرات

الشمال على طول القنرات التاريخية المدعومة ، وكذلك تحسبم

من ترحيل ابناء العرب اثن المرحلات الدكويه ، وقال الباشا من

السليمانية الى اهيل . الا ان العقلة هي اعدات ذروه داخلية

في التجهه كما اسلفنا سابقا ، وقد يتوهم البعض ان التبرك الاخير

لا يحمل اعدالا واحده وكشوفه ولا تعتمد بمن الماثالي ، الا اننا

قامت ضمن توقيت تامين مدرسين متزامن مع الهجوم الفارسي الذي

كان من اميز اعدائه الجهاد حاله من الطلق والايك صاعد على مز

التجهه الداخلي من خلال المظلة الشاهيه .

٥٩. لسنا ان الوجهاء والوزراء والسياسه البارزه في التجمع القسوي



(٦١)

كادوا في التمد من ظاهرة الشعب هذه ، او غير متجانسين معها ،

الا انهم هذا يتفردون باحد السورولمن يحررون سلالهمسب

والقراعات لا تعطف من نفس التشاروات والبطومات والذرائع التسي

ضيت بها حاصر الشعب والظلمر ذاتها ، ما يدل على وجود

معاظك فيها بينهم ان لم يكن هناك تصديق سبق في ذلك .

امورهم :

٥١. تحركنا الى مدينة السليمانية بتاريخ ١٩٨٢/٥/٤ وبشر بالتوجه

المركزي لمعالجة امال الشعب واثركنا كافة الاجهزه (مكرمه ،

اشبه ، اداريه ، حزميه ) في السوروليه .

وشكلنا لجان اميه في كل سافئات والقنيه الحكم الذاتي

لمعالجة الحالات التي تقع بالتعاضن والسوروليه المشتركه .

٥٢. مهلتا قوه مشتركه من القلمعات المعكره والاجهزه الامنيه

والجيش الشعبي والغازز الخاصه والتبرله في المناطق التي يحدس

وتقع حوادث شعب فيها ليللا ونهارا .

٥٣. طلبنا تشخيص المعاصر المبرته والبروكس المبره لمطومات

الشعب والفريق عليها وساوله فتح النار على تلك المعاصر اعشاء

الظلمر مع تجنب ايقاع الخسائر بمن مطوف غير المشتركين فعلا .



[4]

لا يمانع ذلك العناصر طليقة الاغتصاب من الموالين واناثهم

٥٠. منع المظالمين من دخول القنات الحزبية والهاماميه  
ودوائر الدولة واستخدام كل الوسائل لمنع ذلك والسياسه  
طيهه .

وتنضم في طائفة التواجد فيها وطبق العيون بها .

٦٠ استخدام كافة الوسائل في طريق النشطاء وفي حالة استخدام  
الأسلحة من قبل شيوخ الشعب ضد القوة المتكلمة بالواجب. فهكذا  
الرد علينا بالمثل وإيماننا من أمر القوة ، على أن لا يكون الرسمي  
عضوائنا .

٥٧  
الاستمرار بالحركة على وجهه المينقة والموثوقين ورجال الدين  
والهيات الدينية ، ووضعهم امام مسؤولياتهم الرسمية والشعبية ،  
وفعلا جرى تحريك جيد في الفترة الاخيرة بمساعدة الحكم الذاتي مس  
قبل معظم الاجهزة العربية والادارية والاشبه ومنظف الواسع  
الاعلام ، حيث تم تحقيق لقاءات تلفزيونية مع الشخصيات الاجتماعية  
والدينية المهمة ، كما تم نشر احاديث ومقالات في الصحف والمجلات  
السليمة سيما الصادر عنها باللغ الكردية اقبل الطريق ط



三

٥٨  
 بلغنا السمات السبعة بالاصال بما فيها لفظ التوحيد  
 الوجهات السابعة بهذا المدد .

في حالة كسوف أو حدوث أية حالة  
الزلا كالة أصاب السلاط يلع حلاهم ونها عن الظروف  
مكسمة معقذ الأجران بملهم . إضافة إلى طائفة كائنة  
الوطنين المتخفين في أحوالهم بدون قدر مشهور .

١٠. المل على تجاوز جمع الحالات انشاء والتي مصطفى  
الطباع للواطن بان الوضع غير اعيادى ، ولطعت الترم طس  
العامة السادسة .

١١٠. عزنا على الناس بقره من عظمي جهازنا ثم سقمهم من السافان الويل والسليمه ، بقره اخرون من الشرط .

١٤٠  
تم التوجه بانه في حالة التعدي لنبوي الشغب وقتل اعدائهم  
بعض اعداء جنته في المستقبل وتوقع حراسه طوبوا ، وفي حالة  
صلحتها لادويه فعلى حلم القوة المشتركة لكي لا تستغل مثل هذه  
الامالات سلبيا ، وكذلك نبهها من خطورة استغلال العناصر النخبة  
لرؤسهم كضيق شهداءها الايزار من خلال الاندساس في صفوفهم  
لتخلق المظاهرات العارديه ، وكذا بالنسبة للواهر انداسهم  
من صفوف المسلمين في النواحي لاطارة الشغب .



(١٩)



(١٠)

١٣. التأهيد على تحديد التواريخ المهمة والعطائد العامة

لتحديد المراسم والبرامج عليها ، وتشكيل دوائر مضمرة في المدن لمراقبة تطبيق سلك التمرين وهم لسحب الميال لهم بالوصول الى القواعد ، وتعب السكان في الأماكن المخصصة للافئدياراً ووزارة المراسم المشيورة فيها .

١٤. اوبرا باطلاق سراح بعض الطيور طيور من مهر الوثنيين

وكذلك السوء والاحداث والظواهرات من اهتت التفتيشات **١٥** استراكتهم اوتوططهم بشكل عرضي في اسال الشعب ، والصديق انما مع القسم الاخر منهم .

١٥. السيطرة على كافة الاجهزة السياسية والاخبارات المدرسية

يولمها في اماكن امته ومسؤولية ادارتها ، لانها استغلت من قبل المصريين عدد دخولهم المدارس او البوامع .

١٦. حاولنا قدر استطاع عدم ربح الجيش في التصدي للتحالفين

الا في حالات الضرورة القصوى ، ويكون دوره بالشلف او بتفاسط السيطرة وطس المناطق المزينة ، لان المصريين كانوا يجمعون الى جر الجيش واغفاله ليكون نهجاً من اليهجه ، ثم انسا قدرنا حالة موضوعه الا وهي اغطاء المبتدى المتعلم ربما تكون الكهر من اغطاء البهيات المستغصه الاخرين ، تكون المبتدى لا يجمع

١٧. التعامل الثمن في مثل هذه الاجراء التي تشكل حالة طاعنه

له ، وقد توسعا بالتوسيع من فلة الشملات الحكيمة وسد رمعا في التوسع باشرافها ، تباور حالة التصور الشامل لسدى المواطنين في الحقيقة الشامله يخضع موقفا هناك ، متعددين على المرمه الثوره وسرعة المسم بالقوة الثوره حدانيا وانما .

١٧. الاجراءات التي اعدناها كانت علمية وتساب مع العالمه

الاستغاثه التي فاعلتها الحظفة ، وكان للتوجه المركزي في ملاحقة الحالات التي صحت ، دوراً جاشراً في امتصاص اية تلامس طارقه او مواقف جديد ، وهذا ما حدى بنا الى الاعتقاد بان التوجه المركزي والسلطة المباشرة ذو المصوره المثل التي هتقر اليها حطلة الحكم الذاتي ، والتي تتساب مع ظروفها المعقده ، ليذا يصبح من الطفل وجود عضو قياده ينظك السلطة المركزيه في التوجه والحسم لسانر الاجهزة العسكريه والدينيه والامن المواطن القسري يعر طح كتموا للاجراءات التي تهتف بطابع القوة والمركزيه . وانسا

باعدادنا تلك الاجراءات واعادنا هذه المنهجيه ، نوحا على المصريين ساهمهم في زوغة عصه السلطة ، وخلق فجوه بين الثوره والمواثيقين والساس بكراجههم ( باستثناء الاحداث في رايه بالذات ) حيث كانت الاجراءات حاضره نسما بسبب اوامر قائد الفيلق الاول بعدم فسر



(١١١)

أهم العلاقات والاستنتاجات السريعة :

١. يمكن تقسيم الشرائع الاجتماعية من خلال واقعيتها إلى أحدات الشعب إلى ما يلي :-  
 أ. المواطنون الذين هم مع الثورة ، وهؤلاء يعانون من مشكلة الثقة من تحمل المسؤولية ، وهم بحاجة إلى تعزيز وإعادة الثقة بالنفس وحمايتهم باستمرار ، وإعطائهم دعم وتأييد مستمر .
- ب. عناصر المتهربين أو العناصر التي تتعاطف معهم ، وهؤلاء يشكلون الخطر الرئيسي والإحتياط الناجم لتعميد الموقف باستمرار وعلى لحظة .
- ج. الوسط الثالث والمهم ، هم العناصر الذين ليسوا معنا ، ولكنهم يملكون الوقت ليسوا في الحشد منا ، فيتم جعلهم للاسناد والاستقرار وتجنب المشاكل ، وهذا الوسط يعد من أكبر الاوساط في حجم المنطقة ومن أخطرها ، وأن المراجعة تعصب عليه بالذات ويعتقد بأن هذا الوسط إذا شعر وتحمس بأن إجراءات



(١١٢)

- وأعطائها جاده ، وقدورما حطمت من الشرائع ، فانه سيكون مصطنع الزلاء للثورة وتحل إلى رجحان كبتها ، اما اذا تبرك لاسباب معينه وتعدده تحت رمة الشرائع وقانوناتها ، فانه سيكون سبباً ومخيراً لأن يتجادب ويتأثر مع الشرائع ( مثل الإغراب الجاني لاسباب السلات في السليمانية صباح يوم ٥/٨ حيث كان هؤلاء واقفين بالقرب من سلاتهم بانتظار إجراءات حازمة من السلطة بلحق سلاتهم عوة ، ليتخلصوا من ايذاء الشرائع لهم في حالة لتصرف لسلاتهم بلوكا ) . وللشرائع القدرة في الاستطادة والتأثير على أوضاع الوسط من خلال جعلهم كسلات لايحال المتغيرات والتأثير على أوضاعهم للاتفاق بقوى الشعب أو إغاثتهم كسلات لدعم الشرائع مادياً أو لثامتهم إخطائهم .
٢. أن السلك السعادي فشل في إيجاد حالة من الد الجاهضين بانتهاء واسع ، وأن كان قد نجح في الإعلان السابق ( من خلال هذه التظاهرات ) ، من فترة سادة الحزب والثورة في القطر .
٣. أن ظاهرة الشعب والشريعت سبقت واستحوذت على اهتمامات كل الشرائع الاجتماعية في السلك طرهماً ، فمختلف استراتيجياتهم .
٤. توقع لنا أن موقف الفلاحين والعمال والبروليتاريات وشيوخ الطسيق



(١٣)

الدينية كان جداً . أما شيوخ المشارقة فكان موقفهم افضل من  
البيعة حيث ابدوا استعدادهم اليها بشكل طلي لتسليم كافة  
اكتافهم لخدمة الثورة والتدريب . ولعلنا نعلم انهم كانوا  
وتجاهلوا في الوقت والتشريف قد ساءوا التسمية والتدريب .  
باعتناء عدد ليس بالقليل من رجال الدين الذين كان موقفهم  
محايداً . ومعاً كان مع المؤمنين وخاصة في السليمانية . وكانت  
كثرتهم هم من البغداد . واطمأناؤنا انهم من التسمية .  
لعلنا . وتم صحت رعدنا وتجاهلنا . ونفذ . طائفة  
طائفة للثوار ودوافعنا تتحرك حرك ديني جديد معادن لعلنا  
الحال .

٥٠

كما وان الداعية الخمسين كانت تركز بشكل خاص وتلبي  
على التاليف بالذات ليركز من خلال استراتيجيات والادب  
وتجديد .

ماجد لنا ان دور الداعية الخمسين والادب في الادارة  
كان محلياً . نسوا واستلخاً ولحقهم الى التذرة القوية في  
الظاهر والتسليم وتسلم السور والمصادر البرية الاصل  
التي احدثنا اعمال الشعب التي طافوا بها . بالاحاطة  
التي ان هناك من المزمعين الاكبراء ذون الدريجات الدريجات



(١٤)

في الميزان شاركوا في تلك التجمعات السائدة مشاركة  
لعلنا . او تعالوا معنا خلية او لادب . [ رتبة الاحاد  
سواء راسه . قادت احدى الداعيات السائدة ، وولفت  
احاد نقابات طال السليمانية كان غير مزاج لاهلها  
بامتداد الشدة لطريق مجوس من الساعات المستعصات  
داخل معمل هتق التبع في السليمانية ] .

٥٦

نحن لنا ان قون التخریب [ وخاصة جماعة جـ  
الالباني ] لهم تاملوا قائل في منام الدرائع الاجتماعية  
في السليمانية . ونحن طائفة اهل وحسن مع اوساط كـ  
نعتقد ان ولادنا مدوم القوية . احال رجال الدين  
والكثير من خاتل ناموسا بالاعلام السائد . والتقدم  
وتفقد . واضاح نتائج المؤمنين والتسليم . في حين انه  
لم يكن مثل هذه الديانات في دوزن لعدة اسباب احدثنا  
التيون الداعية في الداعية وجمعة المتفكرين من الداعية  
الديانة للسلطان على ابناء الداعية ووضع التفاهات  
السياسية السائدة . هناك هناك "لناقي القواض المعكورة .

٥٧

كان للادب من دم من ابناء سافرة السليمانية





(١٥)



(١٦)

١٠

كانت التجمعات والنداءات جعلت دائما على هيئة تجموع  
بعض الدلائل في الدوائر والبياعات والمصاحف يتألف من  
النداس بعض المصروفين في مطولهم ، او كانت على هيئة  
صحيح داخل بعض الاسواق والمراكز المزدهرة في انفسه  
والمجمعات السكنية . وكانت غاية المنهين الاساسيه هسب  
على محاولاتهم طرح جزء كبير من المواطنين في وسط طليعات  
الشعب لتصل سمه كبيره منهم الدورات الجاهجه النفسي  
توجدوا ليم اجرة السهه بقعد كسب هك وشامه الكسر  
نسبه من المواطنين ، وكانوا يمتدنون في ذلك على التسلسل  
السرجه والتعدين الالهي سحدا من امن السلطة جسد  
الاعلان ، وظلوا اطلقوا في جذب وصحب الاسواق الشهيديه  
الى الاشتراك في منبهات التناثر ، وان كانوا قد استعدوا على  
اعداد منهم باستثناء ما وقع في بعض التجمعات .

١٠

من خلال التطبيق مع الطالب المشارك في التبادلات  
ظهر لنا ان الصائم والمعمود والقاده كتائهم حشسي  
في مطول المركات التكريمه كان ضمعا وظللا ، وكانوا -  
يحتدون اساسا على انفسه المدميه الكبره من الاكسراد

٨٠

ناقد لنا ان الحانات المنهين صكها كانت مدوده .  
بالرغم من نجاح ساعته في تصعد التوتف اعلاها ، وقد  
لاحظنا ان اغلب طارزيم التتريه السلهه كانت في بداية  
حدوث طليعات الشعب قد تم سحبها الى ايران ، ومنه  
كلن الاسباب لاميزان عكره كان منطفا لنا مالفانسي  
متزاعه مع حالة الشعب ، وبعد ذلك عادت الطارزيم  
الى الداخل ولم يمتنى لها دخول المدن والاستشار بشكل  
كبير ، واقتصر صليها للتقدمات وحتى القريه مدرا ، بشكل  
مدود جدا وشال من الحانات الباهمه عكرها .



(١٧)

في جامعة صلاح الدين اولا " والتي تقارب الـ ٢٥٠ من  
متبعو الدلائب ، والدلائب من ابناء السليمانية غالبا والشبي  
تقارب الـ ٢٥٥ من خدم ، اما في الحادق المتطوعة كالمجس  
وكركون فقد عولت طليات الشعب على الدلائب المتطوعة  
والمرجعة بتطعم حناي . ففي التاميم مثلا بلغ عدد جماعة  
جائل ٢٤ مظافر ، وعدد جماعة سمود ٤ فقط ( مواليم  
من كتيف جندوسم في الاسطاد من اوساط البياض الا  
ان طالكرم كان مكتوبا " وتحت رعد اجيرنا الى حد  
كسر ، لذلك كان رد الاجدرة شيئا فوري وشديد حوت  
بلغ عدد الذين قتلوا في الماترة بشكل مباشر (٦) اذخا  
والبحرين (١٥) دغيا " .

١١

لاختلاف اجدرة الاطعمه والخدمة والتأنيب والبياضه  
بالرغم من كثرتها ونقل فواجدها ، لا تملك معلومات وافحه  
عما يدور في اوساط البياض ، ويحظون انه قد سارت  
شروطه من اوثامها وسفل التبرك في معلوما ، اذ ان  
الى محدودية ابحاثهم في اسلوب التعامل الناجح بامتياز  
ذلك الشرحه وتطويعا وانكادها ، لمداه وجود



(١٨)

البياضه في اربيل ، ولكن طائفتها ( من حم من اناشي  
السليمانية ) يحاولون نقل الصورة السيئه لاموضع حديث  
السليمانية الى باقي حادق الحكم الذاتي بامتياز ، حيث  
استغلوا يوم السبت السادس ١ مارس بالسفر منذ يسموم  
الشخص الى ذوبهم بالسليمانية ووجدتهم انهما مشحونين  
وتستلمون نفسا للتأثير الذي بداه يوم ٥/٢ في البياضه ،  
بخلاف الى ذلك مارافق نقل البياضه من السليمانية الى  
اربيل من عدم انتقام الدراشه فيها وشاع مواقع كلياتها  
واقسامها الداخليه وعدم وجود الاشراف على اقامتها  
الداخلية .

وتعتقد ان بناء البياضه على هذه الكثرة فسي  
استغاث ويحول الدليله الاكراه الرافض بالدراشه فيوسيا  
يدون ضوايا ، ويدون تزوير ، ويجمع الاقسام الداخليه والاشراف  
طوبيا موكبا مسؤولين الى تشكيل بؤرة قلق غاره طمس  
حداثة اربيل الخاضعه تاريخيا بشكل عام .

١٢

ومن الامور التي سلطمت في تاميم الحق الى حد ما ،  
الاجراءات المتخذة لمنع الاجدرة التجريبه والاداره خلال



(١١٩)



(١٢٠)

فترة الثلاثة أشهر المصروفة ، غير تصعيد عناصر الناصر  
السياسي الواسع للتوجه ، والأعلام الكفيل وغير السديس فسي  
المنافسة وخاصة السياسية عنها ، وعدم تقدير تلك الأجهز  
الحائب في استتار المناهات ، والتفكير المستمر في كشف  
الناصر الوائيه في كل حاسبه غير ذويه ، الامر الذي عرك  
الجاهل ، ولك شعورا لدى الناصر بامن مدينة السياسة  
فلقت من التبعين وخروجت عن سؤر التبعين ولدت تحت فافير  
سياسة التوجه ، اذاعة الى ان انواء الحركة والأعلام الحويه  
والناشرون النبه التي عززها الناصر خلال الناصر الثاني  
الناويه ، ساحت جديدا في مائل حاضرات الناصر وانسرت  
سليا في عذرات النواكس وخاصة الأناكس حذر .  
من خلال حاضرات وعذرات الحاضرات الناصر والناسرات  
وجدا التوا تحمل حدة نواكس حاضرات ، ناصي في حاضرات حائل  
حالات من التفرق والارباك للناصر على النبه الدائيه  
اولا ، وجدا كيدانه لإعطاء الكفيل بشكل واسع وحاضرات  
نصر شامل في المنطقه ثانية ، غيا بامن هذه الناصر حاضرات  
المنطقه حاضرات حاضرات لم تقع سابقا في الحاضرات  
المنافسة . ليلة فترات التفرق والحمل الحاضرات للحاضرات حاضرات .

١٢١

ضرورة عزل رجال الدين عن الناصر لائق الحاضرات التي  
بشرت من خلال حاضرات حاضرات على وجود حاضرات فسي  
حاضرات ، حسن خلال الحاضرات والتفكرات التي حاضرات  
للسيد نائب رئيس الجمهورية والناسرات في حاضرات الحاضرات  
الذاتي . وخاصة الناصر من رجال الدين الذين حاضرات من  
الناصر للدوله والأمناء الحاضرات ليعين الناصر . وسا  
أمداد الناصر التي تحمل حاضرات حاضرات حاضرات حاضرات  
باهن حاضرات بالناسرات الحاضرات والكوديه الا بامره حسن  
بواحد حاضرات الحاضرات في حاضرات الحاضرات ، ولا حاضرات  
ان حاضرات الحاضرات حاضرات حاضرات حاضرات حاضرات  
الحاضرات الحاضرات حاضرات حاضرات حاضرات حاضرات  
واليا حاضرات حاضرات حاضرات حاضرات حاضرات حاضرات  
حاضرات بالناسرات نائب رئيس الجمهورية او بالناسرات فسي  
حاضرات الحاضرات ( الحاضرات في حاضرات الحاضرات )  
بالكرم من ان الحاضرات في حاضرات حاضرات حاضرات حاضرات  
والحاضرات حاضرات حاضرات حاضرات حاضرات حاضرات حاضرات  
حاضرات حاضرات حاضرات حاضرات حاضرات حاضرات حاضرات  
حاضرات حاضرات حاضرات حاضرات حاضرات حاضرات حاضرات

١٥



(٤١)



(٤٢)

وأما إذا خالفه ، لأن المتهمين والقوى الحرة لهم ومن يتدخل منهم جديون صعيد الوافق ، بخلاف الكرامية وشاعر المداء للثورة في نفس الزوايا .

وأما كانت الاجراءات السريعة والحاسمة ، التي حسمت في المنطقة الشمالية ، وأما العمل في مجالات الاحتكاك ، فأمرياً في تقديرها لا تتعدى حالة السلم ، لأننا وحالة العنف بالإنسان ، وقد ظهر في أية لحظة أو طرف مستقلاً إذا لم نستطع مراقبة الأحداث وسالحيها بدقة والتحكم في حلقها المركزية .

وأما لاستبعاد أيها إذا حدثت مستقلاً حالات أخرى مشابهة كالتأثيرات والتجملات أن يستند فيها السلاح حسب المناطق التي يتواجدون فيها ، لأن المملوكات الموزعة لديها شهور إلى أن المتهمين انهموا أن من أهم أسباب فشل ونشور هذه التأثيرات هو عدم حلها واستعدادها السلاح . وإذا كانت تلك التأثيرات قد اعتدت على طوية الجناح فمن غير المستبعد أن تتعدى التأثيرات لها مستقلاً ، إلا أنها قدس مرموقة بامتيازاتها في الحرك داخل الأوساط الشعبية التي صلتح من خلالها تامين المصالح النسبية لها عد العيون .

ولكننا نستطيع أن نؤكد بغير اليقظة أن المادارة لازالت

١٦ . أن الثورة صنعت تحتها عناصر كردية ضخمة الشفعية وتلقبها الذكاء والتأثير واستندت لها عناصر ادارية مهمة . من خلال التصور السائد بأن فتح النقطة لثرولاً بحسم ولا مخرج التفتي للثورة ، في حين أن واقع الحال عالياً ما يثبت عكس ذلك ، لأن الضمير يمكن أن يلج صوت المظاهرات المادية أيضاً ، وبذلك فأننا نلتفت في كثير من الوظائف الادارية إلى العناصر التي تتفتح بقوة الشفعية حتى وإن كان التعامل معها فيه نوع من المصيبة .

١٧ . لاحظنا أن الانبعاث العام الذي يسود اجزها في المنطقة الشمالية يشتمل على الطلق الشروع المتفوق بخصيات لامل التي أحدثتها الحركات المادية الاثوية في المنطقة ، وفي تقديرنا أن تلك الأحداث كان لابد لها من أن تقع فعلاً في ذوة العملية التامة الدولة







( ملحق تابع للصحة - ٢٠ فقرة ١٤ )

يكون خطائب رجال الدين التي قدومها لدى اجتماعهم بالمسجد نائب رئيس الجمهورية أو بالسؤولين في سائر السبلات مع استأذنتهم من الطائفة :

١. إعادة البناء الى سائر السبلات ٢. إعادة اعالي البعثات الكنسية الى قرايم السبلات ٣. جعل التديين بالنسبة للزبدية في المصلين الابتدائية والمتوسطة ٤. إعادة الاكراد النسي سائر السبلات وقضاي عائقين وسبائك ومنم قضاء عرق النسي حثالة الحكم الذاتي ٥. إلغاء المعاكم النامة ٦. فتح سبائك السبلات مع الخريمن ٧. اصدار غرام عن بيع المعكمين الهامين والسبلات عن النذمة المعكمية ويشمل انواع حبرون حدود ضمن سائر السبلات ٨. إلغاء عقبة النصم الاساسي لمدينة السبلات ٩. اعادة الوثائق للاكراد في سائر الحكم الذاتي ١٠. تظليل القوم داخل المدن واغلاق سراج ذوى الخريمن المسموزين .

اسماء علماء الدين في السبلات :

١. محمد سعد صالح ( ملا دركلي ) امام وعلم جامع بشار - ابيه حارب الى جانب الخريمن وعمل لجنة الديار العاشر لرباطة سبائك الطائفة :

مع قدومهم



٢. كمال الدين نوري - امام وخطيب جامع رابيه ٣. شان سمعد بالماشيخ - امام وخطيب جامع ( جمال ) في مركز مدينة الشهابية ٤. علي حسن مرز - امام وخطيب جامع ناحية نهار ٥. عزيز طلسه قادر - امام وخطيب جامع ناحية قلعة بولان .

هذه  
التي  
المالية  
نائب رئيس الجمهورية  
31/4





## **دراسة عن تفتيت الأحزاب الكردية**



م / دراسة عن تفتت الحركة التمردية

=====

لا بد من استعراض سريع للحركات السياسية المعادية في المنطقة واقعها  
وجسمها وما طرأ عليها سابقاً وحالياً:

لقد نشأت الأحزاب الكردية المعادية (عدى الحزب الشيوعي العراقي)  
عام ١٩٤١ وعلى اثر (انتفاضة مايس) حيث اراد الانكليز الهاء الجبلي  
العراقي وعدم انتفاسته مرة اخرى فارسلت بطلب البارزاني من مناه وعرضت

عليه مسألة التمرد ودعمه لتحقيق ما تلحق له العائلة البارزانية وهكذا بدأت  
عند الحركة بالنمو واستقطاب المشاعر الكردية وتأسيس الحزب الذي يقرا طس  
الكردستاني عام ١٩٤٦ وانتخب الملا مصطفى رئيساً للحزب وفي عام ١٩٦٤ اشق  
جلال الطالباني بعد تزعم الحزب الثوري ومعه كل من علي الحسني ومحمد  
ديار و ابراهيم احمد وحلمي علي شريف ومحمد أمين فرج وعبد الستار طاهر  
شريف وعبد الله اساميل وغيرهم وكانت ثقافتهم (ماويين) تعتمد الفكر الماركسي  
اللينيني والكراسات والكتب الصينية.

وفي عام ١٩٧٠ بعد صدور بيان ١١ / آذار ١٩٧٠ حل الحزب الشيوعي  
معه واندمج مع الحزب الذي يقرا طس الكرديستاني وخلال هذه الفترة ظهر  
التجمع الماركسي اللينيني الكرديستاني (الكويك) الذي عمل تحت ستار الحزب  
الديمقراطي الكرديستاني ومحمد باقر مولى في ١٠ / ٧ / ١٩٧٠ واعتبر  
هذا التاريخ هو تولد هذا التجمع وتولت قيادته جلال الطالباني  
نوسيران مصطفى - جعفر عبد الواحد - شهاب شيخ نوري - انور زوراب -

=====

ارسلان بايز - محمد سعيد ميرزا - انور شاكلي - وفي ١١ / اذار / ١٩٧٤  
 قسم منهم يلمى مع الشيوعيين (الديمقراطي الكردستاني) وقسم عاد للداخل  
 ومع السلطة للامصار على ادارة التنظيم وتوضيح تاعدته في الداخل .  
 وفي ١٢ / ايلول / ١٩٧٧ اسبح الاتحاد الوطني الكردستاني حزبا متكاملا  
 واعتبر هذا التاريخ تاريخا سياسيا له واسيع جلال امينا عاما للجنة القيادة  
 بعدها وقعت صدامات عديدة بين الاتحاد من جهة والديمقراطي الكردستاني من جهة  
 اخرى وصاد ما بين الاتحاد من جهة والحزب الشيوعي من جهة اخرى .  
 ذهب من يراءى من غزوات القتلى من هذه الاطراف واسهمت الدائرة بتعميق  
 هذه الانشطارات والشحنات والخلافات ووجهت للحزب الشيوعي اكبر ضرر  
 من حيث انشغال قوى الثورة الكبيرة من الاتحاد بكونها ثائرة وشرا من جهة  
 ومن المعروف ان جلال الطالباني يكره الشيوعيين من السابق ولا يترشح لهم ولهذا  
 فان اي تقارب بين الشيوعيين والاتحاد محال لما يكون مصيره الفشل وحتى في  
 الفترة الاخيرة بعد التحالف الذي حصل في شباط / ١٩٨٧ لا يزال التقاليف  
 مشوب بالحذر وبمغسلة الشيوعيين ان هدى جلال هو اختراشهم وتحقيق مكاسب  
 دولية من وراءهم وبغير انوثت يجدون انفسهم مضطرين احيانا للتطال معهم  
 كونهم يشكلون قوة مستيرة في المنطقة قياسا لجماعة الاتحاد .  
 اما الحرب الاشتراكي الكردستاني فقد شكلت قوة لا بأس بها كثيرا ما كانت  
 وتصادم مع الاتحاد ولكن الانفاق اندس حصل موجزا داخلها جعلها كمنزلة  
 واحدة وانجست للاتحاد والاخرى بخصم مع الشيوعيين والديمقراطيين وهذا يك  
 القول بان جلال نتج عن انحياز هذه الزمرة والصور عليها وقت الثورة  
 القاتلة لجلال في احتياك هذه الزمرة بالسلطة والسياسة والكل بالثورة  
 عن الاشتراكي لانه يريد لها عريضا

اذن يستطيع القول ان الساحة المكنة هي الآن بيد اقوى مجموعتين الاولى هي الاتحاد والثانية الديمقراطية اما الشيوعيين فهم عناصر انتهازية تلعب على الجهلين وتعتمد سياسة (اتحاد صراع) اي اتحاد صاه صري صراع فكري وتنظيمي .

اما الاحزاب الاخرى مثل كتلة بها\* الدين نوري المنشقة عن الشيوعيين والاتي عبور المنشقة عن الاتحاد والجماعة المنشقة عن الاعتراكي بقيادة قصادر عزيز فلا تشكل اي ثقل معين وحتى ان اهميتها اصبحت شبه متلاشيـه .

والنسبة للحزب الاسلامي الكردي والواجبات الاخرى المدعومة من ايران فهي ليست عقائد يدونها مجرد تجميع عشائري يعيش داخل احضان الديمقراطية

التي هي في الحقيقة لا تتعدى حدود الديمقراطية ولا تتعدى حدود الديمقراطية

بالاحزاب الثلاثة التي مر ذكرها اعلاه (الاتحاد الديمقراطي - الشيوعي) وتجدر الاشارة هنا ان الاتحاد اخطروهم لانه يعتمد على التنظيم والكسب في صفوف الطلبة والمثقفين ولديهم اعداد لا بأس بها من المؤيدين والمتداعمين بينما الديمقراطية يمتزج اقل خطرا لانه عشائري ولا يركز على التنظيم .

ومن هنا لا بد من التركيز في ترتيب اية خطه مستقبلية لتفتيت الحركة التمردية على هذه الاحزاب الثلاثة بينما ليس باذاتعداد

اولا ثم الحزب الشيوعي ثانيا ثم الديمقراطية ثالثا .

هناك كواد ولهدد الحركات تعبر بشكل مستمر او شبه مستمر خارج العراق مثل الاتحاد السوفيتي وروسيا وجمهورية كوريا وبلغاريا والسويد والمانيا  
وامارات ومصر

ويتمحور حول هذه القوى في هذه الحالة يستمر

القيام بجرد ليهؤلاء الكوادر ومعرفة عناوينهم بالخارج وتكون مسؤوليته  
متابعتهم على طاق مدبرة المخابرات العامة .

ثانياً : بالنسبة للكوادر التي تعمل في المنطقة الشمالية وسكن مستمر أو شبه مستمر  
تتأكد تكون معروفة لدى جهازنا الأمني وهناك جرد بهذه العناصر ( مرفق مع  
الدراسة ) مع العديد من الملاحظات عن كل منها وتجدد الاشارة هنا ان اية  
حركة سياسية معادية لا يمكن ( هزجاً ) من قواعد هائل المطلوب التحرك  
على البرزخ والمحركة لها ولستأ ببعضين عن تحجيم الحزب الشيوعي عام ١٩٧٨ -  
ميت كان لتحركنا على القواعد سبباً في هروب كوادر الحزب الشيوعي للخارج  
والمنطقة الشمالية ( بالجله ) .

**ثالثاً : ان أسلوب التعامل مع الكوادر السياسية المعادية ومن تحتها الحركة**

خاصة من هم بمستوى عضو مكتب سياسي أو عضو مكتب عسكري أو عضو لجنة مركزية  
أو عضو لجنة محلية المعنى منهم لديهم ارتباط بالحركة السياسية ( من ) تزييد  
على عشرين أو ثلاثين سنة وقد تشبع رأسمالهم بانكار ذلك الحزب وليس من السهل  
تغيير قناعاته فلما ليس من السهل كسبه لصالح الدولة ويلعب هنا دور العاصم  
ونفاذه ومركزه الوطني دوراً مهماً في هذا التحرك فليس من المعقول ان نجعل  
شايط حدث أو لا يمتلك خبره عن الأحزاب الكثرية وطبيعة التعامل معها ويكسب

بالتحرك على مثل هذه الكوادر وكذلك ليس من السهل عليه ان يعدد يوم  
معيته خارج صلاحياته أو صلاحيات اشرته . . . . . الكادر السياسي المعادي لا تخبره  
بقوة معيته أو تحقيق مكسب بسيط انما يخبره . . . . . وتزييد من السلطة حالته  
التي لا يمكن ان تكون اذ قد يعمل يومه الثانيه لتحقيق مكسب بسيط . . . . .

الى الضغط عليه وسأشبهه من خلال حالات خاصة او غاط ضعفه منظمها

ومن هنا يجب دراسة شخصية الكادر المعادي والالتزام بكافة جوانب حياته  
من ولادته مروراً بهد راساته ولحيته هويته والوقوف على اسباب هويته  
والوقوف على آرائه قد يكون هويته ليس هناك ما قبل لاسباب اخرى كذلك يجب  
دراسة وضعه داخل زمر التخريب فهناك كادر يعتبر الامر والناس في  
وذلك كادر مكروه او له به مواقف او هناك سلبها فاعلى سبيل المثال اتهم  
مؤخراً أحد كواد الاتحاد وهو عضو مكتب سياسي وسكرتير اتحاد قسوى  
كردستان بسرقه ببالغ شخصه من الحزب وتهربها الى الخارج وتناقلت اوساط  
هذه الزمره معلومات عن اجراء محاكمه هويته له في لندن وغيرها وهذا يمكن  
عمل ملف لكل كادر وتساؤل كافة دوائر الامن فيما اذا توجد لديها علاقه تسقيه  
سواء او بغيره من الحزب او من غير الحزب او من غير الحزب او من غير الحزب او من غير الحزب  
منه من قبل القدر العام او محافظة اخرى كذلك هناك كواد كانت على علاقه  
ولمدة سنوات بالامن وقد تمت المعلومات عن الخطيره عن حزبها ثم هربت والان تتنكر  
مراكز مريوقه داخل زمر التخريب واقطعت علاقاتها بالامن فهي هذه الحالة كذلك  
تؤمنر في اخباره لمرش اختراقه مره اخرى او المساومه وفتحها وتصوير غايره  
وارسانها لقيادته ... الخ

ومن أجل نجاح تنفيذ المخططات والمهام التي يجب القيام بها في بعض  
المواد يستوجب تشكيل هيئه في كل محافظة من المحافظات الساتليه لـ  
عن ثلاث ضباط جهدين ثقاته وخبره ومما رسة ود معلوماته ويرتبط لا تقل عن قسم  
سعوداً يتعرفون عن الواجبات المعرفه الاخرى التي قد تلهمه وتغفلهم وتزعم  
بالضبط ان يكون

تتمتع بها جميع اسلحه الحزب في هذه المناطق بالسادس لاجل  
عليهم كذلك يطلعتان من اولى القاذرات الطاعه بهم ويخبرون لواجبات الهويه

رابعا : بعد ان تم شرح عملية الكسب والتحرك بما تتي دور تصفية القيادات لهذه الزمر  
وهنا يجب ملاحظة ما يلي : -

( ١ ) اين يتواجد الكادر ومن هم افراد حمايتهم .

( ٢ ) هل يتردد باستمرار مدية معييه او ناحية او قضاة اذ كثيرا ما يتردد

بعض هؤلاء الى قرن او نواحي او قصبة من اجل اللهو وممارسة الجنس

وغيرها ما يستوجب رصد مثل هذه الحالات .

( ٣ ) العلاقة ما بين بعض الكوادر فكثيرا ما سمع ان الكادر ( س ) قام بقتل او الاعتداء

على الكادر ( ص ) لللب الفلاني او وجه له انتقاد شديد للموضوع الفلاني

او يحقد عليه بسبب عداوة عائري او حادث قتل ومثل ذلك احد كوادر الاشتراكي

~~وهذه الامور مذكورة في ملف الكادر ( س ) في الملف ( س ) في الملف ( س )~~

مضطرب وكان سبب في الاضطراب داخل الاشتراكي ثم عاد مؤجرا لكن يلتحق مع

الاتحاد ( س ) جماعة الفيل قادر مضطرب . وهناك بعضا لوتة اربع الكادر

المقتول قادر مضطرب محرومة ابظا يتبعين لقتل الدكتور رشيد . الخ .

هذه الحالات تستمر بشكل جيد من اجل خلق المضام والتأخر

داخلهم .

( ٤ ) تمهيد معلومات بشكل مدروس جدا الى قياداتهم من قبل الشوك ببعض كوادرهم

~~لان هذه الحالة شريك قياداتهم وتنفذهم النقد وهذا ملاحظا من~~

الحزب الشيوعي حيث أخذ عزيز محمد كاتير العزب يعمل على مراقبة

البعث مراقبة آمية ووصل به ان يعطي البعض سجلات لتجسس

~~والتي كانت في الملف ( س ) في الملف ( س ) في الملف ( س )~~

( ٥ ) دفع المضاد ( الصادق ) التي كانت للصد الوطني والتي لديها عتمة

جهد منها للاتحاق كاتير بزمرة اخرى غير التي كان بها واعطاه



لغرض التقه به وحته للتقدم طبق خطبات الزمره التي كان فيها تجا ههمهم  
 لغرضهم واثارة الحقد في نفوسهم وقام عناصر عدائيه اخرى لتنفذ  
 عمليات شغبية داخل كوادهم واغواءهم بالماده حتى وان كلفت عليهم  
 تصفيه الكادر الواحد بـ ( ٦٥ ) الفرد يشار حيث يعتبر هذا المبلغ  
 يستحق المخاطره والمجازفه .

( ٦ ) استخدام المواد السامه - الطرود الملقومه - الحماش الدلواميه  
 الملقومه بعد وضع مبالغ من المال فوق التفجير بحيث يشاهد المبلغ من  
 المبلغ من قبل الصدر دون ان يعرف بوجود متفجر لكي تضمن افعالها . . . الخ .  
 خامسا : وفي باب التحرك على بمائل الكواد ر يتم ما يلي :-

وتاد را ما نجد عائله من قواظهم او يمتص من القواد العوائل منا وهناك  
 او مختفي في المناطق لا يعرفون هويته الحقيقيه فيها .

( ٢ ) ياتسبه للعوائل الموجوده والتي يعتز عليها يتم الاتصال بها وبشكل مكثف  
 لتحقيق آمين الاول سحب ولاهنا الى جانب الدوله والثاني اخراج الكادر  
 وخلق الشك حول .

( ٣ ) البحث بين اقارب الكادر الموجودين عن الاشخاص المؤثرين على الكادر  
 من ناحيه ( عشائريه ) او دينيه او عاطفيه ) سواء الزوجيه  
 او البنت والعبيد . . . الخ .

واستخدام الاساليب التناسيه مع كل حاله على حده للتأثير على الكادر لكبه  
 او امانه .

( ٤ ) حثهم على التمسك بالقيم والاعمال الجيدهه والادب والخلق الجيد  
 منهم وذلك من خلال اعطاء الاموال والهدايا والاعمال الجيدهه

سادساً : بالنسبة للأعداء الدائمين والأعداء الدائمين والآخرين الوقتيين  
يمكن القول انه من الصعب فرز الأعداء الدائمين لان طبيعتهم  
المرحلة واسلوب التعامل مع المخربين يجمع الحرب بين يوم وليلة  
مع السلطة ويترك زمرة ولكن بشكل عام فان أعضاء المكتب السياسي  
واللجنة المركزية لا يمكن الا ان يكونوا أعداء دائمين اما الكوادر  
الوسطية والقواعد فبالا مكان تغيير قواعدهم بشكل اكثر سهولة

سابعاً : كوادرات الاتحاد الوطني الكردستاني (علاء الدين) جتن  
(١) جلال شيخ حسام الدين نور الدين الطالباني تولد ١٩٣٤ - اربيل  
كويت حتى قرية طالبان في منطقة سركو التابعة للسلطنة  
اعطاه شيخ جتن وشيخ حمد صالح فلاحين كويتين من اهل  
ابو بكر البشدرى وزير العمل وحزبه بايزاعا عضو مجلس تشريعي  
سابقاً والآخرين هم اكثر تانيير عليه  
المذكور انفرادي في الرأى - اناني - انتهازى - يحتفي الخمير  
علاقته الشخصية واسمه - يعيل للعاد

(٢) نوسيران مصطفى أمين خمر - تولد ١٩٤٠ - السلجانية محلة كانسي  
مكانه يفضل حالياً منصب كونه المكون والمزج المثالي بعد جلال  
سابقاً طالب في النسي - له به خفيين يدعى كامران مصطفى موطف  
في دواجن اربيل سابقاً - يحتفي الخمير - لا يعيل للعاد

(٣) ملازم مير محمد الله محمد معروف - مسؤول مكتب الشؤون الادارية والجنسية  
تولد ١٩٤٧ من السلجانية محلة شيخ محي الدين - الطالب الوجه اعزب

خرج الكلية العسكرية الدورة ( ٤٩ ) أخصاءه - عثمان مقاول في السليمانية -  
 ورونك - شقيقته متزوجه من المدعو جمال لطيف مهدي من سكنة السليمانية -  
 محلة جوارباغ ومن اقرباءه محمود احمد كريم ضابط متقاعد ومحمود حاجي  
 محمد مقاول في السليمانية - صفاته يحتمي الخمر - لا يميل للجنس - من عائلته  
 بربوازيه - لا يميل للمادة .

( كمال حمد بايزبك الملقب كمال خوشنواو ضوم . من - تولد ١٩٤٢ شق -  
 اربيل مهنته دكتوراه في الزراعة اخصاءه دلشاد حمد بك ضابط عسكري - خوشوي  
 موطف - شيرين موطف في الادارة المحلوه بهوين متزوجه من الدكتور تحسين نسور  
 الدين طبيب في اربيل - صفاته - يحتمي الخمر - محبي ومقلب في  
 اراءه اقتداره شويشيه ولا يميل للجنس او المادة .

( ناظم عمر مصطفى الديباغ - ضوم . من - يمكن كوينجق محلة بايزاغ سابقا  
 مهنته معلم بد ربه نازنه زين تولد ١٩٥٠ - اخصاءه محمد عمر مقاول واكرم عمر ضابط  
 متقاعد وكاظم عمر معلم سابقا ومن اقاربه حاجي رضا عثمان بزاز في كوينجق .  
 حسن حميد رحيم . الملقب رستم كركوكلي - تولد ١٩٥٠ - كركوك - الشورجه -  
 قرب جامع العرضه - اعزب - خرج الساد من الابتدائي - اخصاءه - حميد -  
 قتل عام ١٩٦٨ - دلشاد - محمد حميد - رحيم - اقرباءه - محمود حميد  
 قادر ومن سكن كابلان - طهرتسك او حيدلتن حيدفرب يمكن في فكابلان ناحية  
 سكو - صالح فادر شوار - يمكن جيجمال ويحمل قصاب ( حال المذكور ) صفاته

لا يميل للخمر والمال - محبي المزاج - محبوب من اقربائه .  
 دكتور خضر ملا محمد خضر تولد ١٩٦٧ اربيل كوينجق اعزبه حاصل على شهادة  
 دكتوراه في الطب من جامعة القاهرة وعضو نقابة اطباء مصر -  
 الدبلوم في الطب من جامعة القاهرة وعضو نقابة اطباء مصر -  
 علاوة صفاته لا يحتمي الخمر ولا يميل للجنس - يميل للمادة - محبي المزاج -  
 للعبادة والدين .

(٨)

دكتور فؤاد ملا معصوم خصر - عضو م . سياسي وسكرتير اتحاد ثوري كردستان

تولد ١٩٣٨ - اربيل كوينجق متزوج من المدعوة روناك عبد الواحد - من

اهالي كوينجق واطفالهم شرين وانشوان وجوان - حاصل على الدكتوراه باللغه

العربية جامعة القاهرة - أستاذ - محمد ملا معصوم صاحب مخزن قرب سركه

الاسكان سابقا مقصود ملا معصوم - يكن شغلوه - افاريه / فائق اغا مصطفى

صاحب دكان في كوينجق ( خال الحزب اعلاه ) صفاته يحتمي الخمير

ولا يميل للجسر والماء ومحبتي ومتف

(٩)

عبد الله رسول علي - الطلق كوسرت - مسؤول المركز الثالث

الامر ( ٣٥ ) سنة - سابقا عامل في سايلو اربيل - علاقته كانت جيده

مع لاريو جيميل - صفاته يحتمي الخمير - يميل للماء

سابقا : رادار الذي يقرأ في الكرسي في الحزب ( مسؤول الحزب )

محمود مصطفى محمد عبد السلام الهزاني تولد ١٩٤٥ صفاته

هادي خايطي - عاشق - ثقافته عامه - هناك عناصر تونسي

عليه مثل عزت احمد دركلي ( مؤتمن في المخابرات ) وحسن نوبل والبد

المؤتمن السابق ( بروست ) حيث كان شائق لدى عائله ملا مصطفى

علي عبد الله أمين سكرتير الحزب - العمر ٥٤ سنة خرج معهد الهندسه

(٢)

يدبر من مؤسسي الحزب وفي عام ١٩٧٠ عين محافظ للمليانه

صفاته حب الظهور والتباهي لديه طموح لاحتلال مواقع اعلى - الاربعه

يسكنون في كوينجق - قائم عمر عبد الله الطلق عمر غولا شل ومن افاريه

محمود محمد عضو الجمع العلبي الدراقي وهو ابن الشاعر ( ملا محمد -

كون ) حيث ان محمود زين عقيقه علي زين عقيقه علي عبد اللعوم افاريه

كذلك يوزان كايه محمدي

خورشيد سليم هميره السنجاري تولد ١٩٣٢ من اهالي اربيل كان نائب سابط  
واحيل للتقاعد حاليا عضو لجنة مركزية من المؤثرين عليه صالح شير محمد  
موسف في الطرق واليسور اشقاء صالح محمد صحي وتيم الدين سائقي  
سفاته الشخصية مادي ولا يؤمن بعقيدة ارمدا - ( من المعتقد ان له  
علاقة بالمخابرات العراقية )

ملا محمد ملا قادر الطلق ملاكور من اهالي اقوب كويستين تولد ١٩٣٥ كان  
معلم سابقا خرج دوره ديبه حاليا عضو لجنة مركزية - صفاته الشخصية  
متزمت بالامر - مريض يحب الظهور ويؤثر ارادته على باقي الاداء يميل  
للمكر والمؤثرين عليه شيخ احمد ملا نعمان وشفيق خالد ملا نعمان  
من اهالي اربيل الذين كان لهم الحصا مات تحت التجهيز

في طبراه وانهم من اقارب محمد الكنديه علاقة جيدة مع مؤتمنا عبد الواحد  
خوشاوا والمؤثرين محمد مصي الدين نائب آئين علم

نجم الدين يوسف - اليوسفي من اهالي دهوك خرج متوجه صفاته  
الشخصية بسيط - مجامل وفيه ترتيب صالح اليوسفي عضو الفرع الثاني  
ناصر حبي **طلي** من اهالي شينوي نا حيد زمار كان الحزب يهتم به كونه  
من منطقة مربية وكان شاب متفهم وحسن - صفاته بصيرة عسرا تاجيا  
وليس له القاطن في التحكم بالنظرة في بحيرة من الناحية السلام  
وحاليا مسؤول الفرع الثالث وهو سلم بالامر العسكري

حميد حسين ملا الطلق حميد افندي من عشيرة برادوست من اهالي سيد كان  
خرج دار المعلمين الابتدائية - غيب مادي ولا يستطيع السيطرة على امره  
اليوسفي المؤثر عليه محمد خان مستشار فرج (١٠) (مناج وطلي وحسين  
الفرجاني مستشار فرج (٦) وكذلك جلال محمد صالح الطلق (جلو) كان  
امر مفرزه لدى الاستخبارات كونه زوج شفيق

(٨) عريف حميد مراد برزاري من اهالي دهوك العمر ( ٥٠ سنة ) كان عريف سياسي  
 الجيش التحق بالمخبرين منذ عام ١٩٦٢ اصاب في بغداد باطلاق كرات  
 عام ١٩٧٢ عند محاولة اغتيال الحبيب ادريس البارزاني وحاليا احد سافريه  
 اصطناعيه - صفاته - ذليل مرتبط بعائلة البرزاني ولا يوجد تصور سياسي  
 (٩) رشيد عارف عايد الاتوشي تولد ١٩٤٠ من اهالي دهوك سابقا معلم خرس  
 دار معلمين حاليا عضو لجنة مركزيه من صفاته متذلل مادي ميال للجنس  
 وقرب لعائلة البارزاني

(١٠) عرسو توما الحريري معلم من اهالي خربر تولد ١٩٣٨ في عام ١٩٥٨ - ١٩٦٠  
 شيعي الا انه عام ١٩٦٢ غير اتجاهه والتحقيق بسبب الحانه

١٩٦٦  
 عام ١٩٦٦ اصبح مسؤول لجنة محلية بابل واصبح احد عناصر ( البارزاني )  
 وحاليا مسؤول الزمره ضمن علاقاتها مع الاتحاد - صفاته يحب الشيوعيين  
 ويساند هم ومن صفاته ميال للجنس واحتساء الخمر - مكروه لانه يحب التسلط  
 على الاكراد من خلال بوقعه من المؤثرين عليه ابن عمه الساكن اربيل  
 ترجم شعله مترجم في مشركا تالانجه واليابانيه العالمه في اربيل  
 (١١) اراد عبد القادر فرقه داغي صوري البنسيه اصلا - حاليا مسؤول الفرقة الثالث  
 يسكن منطقة فرقه داغ - خريج الدراسة الابتدائية مرتبط بهذه الزمره

عام ١٩٥٨ وفي عام ١٩٦٠ اصبح مسؤول لجنة محلية راتيه وحاليا عضو لجنة  
 مركزيه احتياط - صفاته بسيط - ثائبره محدود - المؤثر عليه في لاجان  
 ( عضو محليه سابقا ) يسكن حارة فرقه ويحمل وكيل للحركة العراقية الحياه  
 من مؤثره السليمانية كان من امصار حميه العلوي الاكراد  
 دور توري شاويين  
 اوريا من العناصر النشطة في  
 ( ٣٢ )

(١٣) هو قسطنطين راسم الزيماري من اهالي دقون وهو خال المجمع مسعود البارزاني  
 حاليا مسؤول م. يمثل العشيرة الزيمارية داخل هذه الزميرة  
 وهو من اقارب السيد ارشد الزيماري وزير الدولة ولطيف الزيماري  
 مستشار مروج (١) ويؤمنون عليه .

(١٤) ملازم يونس محمد سلم روزباني ضابط هارب من اهالي اربيل كان من عناصر  
 (البارزني) قبل هروبه من الجيش وخشية من انكشافه هرب والتحق  
 بالزميرة عام ١٩٧٣ واصبح مسؤول قوة زوزك وحاليا مسؤول م. وعصر

عليه  
 (١٥) نكته الدين كما كاه صبا ككاكي من اهالي كركوك كاتب واديب يعمل محرر في

جريدة الناقح (من عام ١٩٧٤ الى عام ١٩٧٦) كان شيعي وقد عمل كذا  
 في جريدة الحزب الداخلي (حيات) وحاليا مسؤول مكتب الاعلام لـ  
 الزميرة وعصر لجنه مركزية صفاته مادي ويمكن التأثير عليه من قبل  
 رفيق فهد بيجان الناصري مستشار مروج في كركوك .

(١٦) رسول مكي خوشناو من سكند شقلاوة قرية كروته ارتبط بهد الزميرة عام ١٩٥٨ وفي  
 عام ١٩٦٠ اصبح آمر دهب سفين حاليا عضو مكتب عسكري من عائلته ديب  
 بسط وقهر في يوم هبوطه حاج محمد باقر في السوق وهو رجل كبير في

السن ومن المؤثرين عليه كذلك من المؤثرين عليه المؤمن عبد الواحد  
 خوشناو

(١٧) سعيد الخند تاجر الزيماني الطبقه كسور سعيد من اهالي شروان مازن  
 كادر قديم كان مع ملا مصطفى في روسيا عام ١٩٥٨ وسكن بغداد وعمل  
 في المستشفيات مع زوجته الروس والجنود حاليا عضو لجنه مركزية  
 مسؤول مازن عمره مئتين (١٥٠ سنة)



عائشة : الحزب الاشتراكي الكردستاني ( حمله )

( ١ ) الدكتور محمود علي عثمان مؤسس الحزب الاشتراكي من اهالي السليمانية  
من عائلة فقيرة وعمل مع سليلي الحمانه منذ عام ١٩٥٩ وفي  
عام ١٩٦٠ كان يراسي الملا مصطفى في أمريكا وانتفى عام ١٩٦٤ مع  
جلال ثم هرب واقام في لندن - صفاته شخص هادي له اراء ومجيبين  
ومحترفي سياسيا ذهب الى سوريا عام ١٩٨٢ واعتزل السياسة ثم عاد  
مؤخرا للمنطقة الشمالية وتشير المعلومات انه حاليا مريض ويعالج  
في مستشفيات ايران .

( ٢ ) رسول علي مامند من اهالي ناحية بنكرود السليمانية خرج اعداد بسطة

لان عام ١٩٦٥ اخذ كواد را الديمقراطي وضو الفرع الثالث في كركوك

ومسؤول اتحاد طلبية كردستان لعام ٦٦ - ٦٧ - ٦٨ ومن ثم مسؤول  
لمنطقة قلعة زه - سجنه جلال الطالباني في منطقة بكرة جو وقررا اعدامه  
وفي عام ١٩٧٠ اطلق سراحه واصبح مسؤول الفرع الثالث - المذكور  
محرور بنده .

( ٣ ) قادر صابر عزيز من اهالي اربيل كند بنواه راسب في الثالث متوسط ثقافته

محدودة ميلان للجنس حاليا مسؤول التحرير المنشق ( الانجاء الثوري الديمقراطي

وعلى خلافه مع رسول مامند - والده يسكن اربيل محلة الاسكان

وحاليا مجهول الاقامه .

( ٤ ) قادر البجباري من اهالي كركوك خرج خامس اعدادى متزوج من امرأة تسمى

احداهن تسكن كركوك والثانية ايران كان سابقا يعمل في ( البارشن ) مع

سليبي اكيابة - شخص ماريه رجب التياهي بنفسه وغيره



( سيد كاكا سيد اسماعيل عمر البرزنجي من اهالي دوسره نتاج ناحيه  
 نورمنه عام ١٩٦٢ كان لم يقطع طريق ( شقي ) ثم التحق مع زمرة  
 سلملي الخيانة نفاقه جيد مع الهارب فارس حبه باوه وعاد للصف  
 الوطني عام ١٩٢٥ ورجل للجنس وكان عمره انذاك ( ٥٠ سنة )  
 ثم التحق مرة ثانية - صفاته هادي جري - متزمت براهيه مهال  
 للجنس يحب التباهي بنفسه علاقته كانت غير جيد مع جلال الطالباني  
 حاليا عمره اكثر من سنين عام هناك مكوك بعلاقته مع السلطة اذ به شقيق



## **دراسة لمديرية أمن أربيل عن الأحزاب الكردية**

### **العاملة في نطاق المحافظة لعام ١٩٧٨ عن**

- الحزب الديمقراطي الكردستاني.
- الاتحاد الوطني الكردستاني.
- الحزب الاشتراكي الكردستاني.



الحزب الديمقراطي الكردستاني العراقي ( سليلي الخيانة )

الوضع السياسي لهذا الحزب :

لاتزال هذه الزمرة مستمرة بنهجها الخياني وتحاول جاهدا اثبات ولائها للنظام الايراني امام منافسها ( اوك ) ازايران وتحسن هذه الزمرة بضرورة هيمنتها على الساحة كونها عشيرة وما فيها قديم .  
تردد موضوع قرب عقد مؤتمرهم العاشر ويبدو ان هذه الزمرة تحاول تاجيله تحسبا من وقوع خلافات وانشقاقات داخل هيكلها نظرا لوضعها الغير مستقر وتعتبر هذه الزمرة جلال الظالمان ونفوذها ناقوس خطر يهدد مستقبلها كذلك توسع نفوذ الحزب الاسلامي الكردي او حزب الله الذي يقوده محمد خالد البارزاني بشكل خطرا اخر لانه يتوسع على حساب سليلي الخيانة وبالتالي فان ذلك اثر على حجم المساعدات التي يقدمها النظام الايراني والانظمة العميلة لها .

ومن جانب اخر فان العلاقات بين هذه الزمرة وتركيا اخذ يسودها نسوع من التفظ وقد سبق وان واجهت حزب العمال التركي عنها تحت مختلف الحجج

والحقيقة انها ارادت ارضا الحكومة التركية كي لا تلاحقها او تؤذيها في دخول  
وخروج زمرهم عبر تركيا وتهربهم الاسلحة والمساعدات هذا وقد اخذت  
مؤخراً تهتم بموضع تطوير عناصرها من الناحية القتالية وفتح الدورات اغافه  
الى تكديس الاسلحة في مقراتها .

( ٢ ) اما على صعيد العلاقات بينها وبين عملاء ايران فانه تحالفهم لا يزال قائم  
وقد قامت بنقل مقر فرعها الثاني من الشريط الحدودي الى حوزة باليان جنباً  
الى جنب مع عملاء ايران كذلك دخلها ضمن الجبهة الكرد ستانية الموحدة التي  
دعت اليها زمرة ( اوك ) عملاء ايران وما تزال اللقاءات الثنائية بين الزمرتين  
لغرض جمل جلال الطالباني المسؤول السياسي للجبهة وسمود البارزاني  
المسؤول العسكري .

( ٣ ) لم تغرق تغيرات في المناصب سوى اناطة مسؤولية الفرع الثاني الخاص بمنطقة  
اربيل الى الميم ملا محمد ملا قاد راجاني الملقب ملا كرد وهو بدرجة عضو  
ل . م بدلاً من الميم فرنسو توما الحريري حيث انيطت بالاخير مسؤولية  
العلاقات مع الاحزاب الاخرى .

( ٤ ) علاقة هذه الزمرة مع الحزب الشيوعي لا تزال جيدة نسبياً واحياناً تتجول الفارز  
بصورة مشتركة كذلك العلاقة جيدة مع عناصر الاي شورش والجناح المنشق عن  
الاشتراكي جماعة قاد ر عزيزي .

- يتبع لطفلاً -

(٥) هناك خلافات داخل هذه الزمرة نفسها ولكنها غير معلنة وأغلبها شخصية

حيث لا يزال المنصر البارزاني هو الفضل والمقيم على غيره .

(٦) عناصر حزب الدعوة العميل ضمن مناطق تواجد سليلي الحيانه يعتبرهم

مسمود جواسيس ضد هم ما يشير حقيقة ونضج عناصره أحياناً .

\* مقرات سليلي الخيانة —————

(١) يقن مقر الفرع الثاني في مدينة قرية شيخ وسان ضمن حوض البليان قضاء

شقلالوه .

(٢) مقر قوة بارزان ومسو ولها سعيد <sup>أحمد</sup> ناد حالياً في قرية حياة التابعة الى ميركه

————— دور .

\* ابرز توجهات هذه الزمرة : —————

(١) العمل على كسب الرأي العام في المنطقة وساطولة كسب افواج الدفاع الوطني

وتوجيه الرسائل المهم

(٢) العمل على تنفيذ عمليات ذات صدى اعلامي تستهدف احتلال القصب

الواهنه ————— .

(٣) التحرك على العناصر والكوادر السابقة لغرض إعادة الصلة بها .

(٤) القيام بعمليات تعرضيه في الطرق العامة وضد الرأي

في اربيل ( ١ ) الفرع الثاني وقوته ( ٣٠٠ - ٣٥٠ ) مخرب .

( ٢ ) قوة بارزان وقوته بحدود ( ٣٥٠ - ٤٥٠ ) مخرب .

النشاطات والاماليب السرية الجديدة التي مارستها هذه الزمرة والحالات

التي برزت لمواجهةها :

( ١ ) التعرض المستمر لقضية ميركة سور الحدودية من قبل قوة برزان بامرة الجسم

دكتور سعيد احمد نادر مسؤول القوة بالاشتراك مع افراد حرس خميني

مع بث الاشاعات بان القضية ستعرض الى القصف الامر الذي يدعوا

الاهالي الى ترك القاطع وكذلك هروب عناصر الانواج وترك راياهم .

وتقيم تشكيلات الفيلق الخامس معالجاة الموضوع عسكرياً باستمرار .

( ٢ ) القيام بعمليات تخريبية بالاشتراك مع زمرة عملاء ايران وتوجيه واشهراف النظام

الصهيوني الايراني ( لا زالت هذه المدبرية جادة في استثمار براد الخلفات

وتأجيج الصراعات بين هذه الزمرة ) .

( ٣ ) اعادة تنظيماتها السابقة وشحنها مجدداً بعد ما اصابها من خمول

على اثر انسحاب تشكيلاتها من قاطع اربيل اغياب حاد ماتها

مع زمرة عملاء ايران بعد عام ١٩٨٣ وفعلاً تم احتواء أخذ الخطوط التنظيمية

— يتم لطفاً —



المهتبه التي كانت تعمل بنشاط قبل عام ١٩٨٣. وقد حاولت الزمرة شحنها في ضوء توجهها هذا . ولا زالت متابعتنا لها مستمره .

- (١) بث الاشاعات والدعايات في استئثار موضوع اجراءات القيادة بوجود تجميع القوى وحث الرأي العام على القيام بمظاهرات واحداث شغب ضد مؤسسات الدولة واجهزة الحزب وهذا حصل فعلا في قصبة راوندوز ، شقلاوة ، حريم خلال العام المخصص . وكانت لأجملنا الأثر المهم في ردع المخربين والمواطنين الذين انماقوا تحت هذا التأثير وبالشكل الذي يضمن عدم تكرار هذه الحالة مجدداً .

\* التوقعات المستقبلية لعام ١٩٨٨ :-

- ٠١ استمراره بنهجه في الولاء المطلق لاسياده وفي النظام الصهيوني الايراني .
- ٠٢ اعادة النظر بعلاقته بالحكومة التركية والتحرك صوب توقيتها نحو الافضل بما يضمن لعناصرهم عدم التعرض للضغوط واستئثار الطريق المهم الى سوريا . من خلال اتخاذ موقف تشدد ضد تشكيلات المعارضه التركية المسلحة في جنوب شرق تركيا .
- ٠٣ محاولة تحجيم المد <sup>تفوز صلاح</sup> المجلد الى قاطع بهدينان واحباط محاولات جلال في تثبيت مواطن قدم في القاطع اعلاء لتصل المرحلة الى الانحطاف وفقدان الشعبيه .

(٤) ازد يام نشاط الزمرة ضمن قاطع ارييل اراء حجم التواجد المتزايد في

القاطع .

(٥) ~~سيتم~~ تيار غير معلن داخل الزمرة يعمل كخط مائل لزمرة عملاء

ايران يؤيد المجمع جلال واحتمال اعلان انشقاقه عن الزمرة

وذلك لتوسع نفوذ المجمع جلال وعلاقته القديمه مع بعض كواد الزمرة .

(٦) توسع التنظيمات الداخلية للزمرة وذلك لسهولة الاتصال والتسرب

مقررات الزمرة ضمن قاطع ارييل .

(٧) الدعم المتواصل للكتل المنشقة كزمرة الآي شورش وزمرة الاتجاه الشوري

الديمقراطي لكونها تشكل نقاط ضعف اراء مواقف الزمر الاخرى وخصوصاً

زمرة عملاء ايران والتي يحتاجها المجمع مسمود اذا ما بعد نظره

في هذا المجال مع دعمه واحتصانه للشيعيين الذين يتخذون موقف متحفظ

من سياسة جلال واتباعه .

(٨) عدم استمرار الوضع الحالي للجبهة المزعومة وظهور اختلافات حتماً من شأنها

نسف كل الاتفاقات والائتمالات القائمة .

(٩) القيام بعمليات تخريبية تستهدف القصبات الواهنة او التمرد بشكل واسع

على جبهة الفيلق الخامس محور حاج عمران - سيدكان بالاشتراك مع

جيش العدو الايراني الصهيوني .

— يتبع لطفاً —

(١٠) تعرض الزمرة الى مشاكل ضمن مجال شحة المواد الغذائية

ضعف وصول الامدادات لها من ايران وخارجها في فصل الشتاء .

( ١١ ) التحريك على العناصر والكواد ، القديمه بغية كسبهم ومحاولة كسب

عناصر الافواج واحقوانهم

الحور الرايسم :

الاتحاد الوطني الكردستاني (علاء الدين)

الوضع المماثل لهذا الحزب :-

يتميز وضع هذه الزبرة كما هو مريض بارتباط شديد مع نظام طهران وتلقيه الدم اللا محدود من الملاح والنال والخيرات وتجوال حرس عثماني الى جانبهم وعلى أثر عملية هدم القرى وتحويل مكانها واسكانهم في المجمعات الجديدة فقد طار صواب هذه الزبرة واخذت تتكبد من عملياتهم التخريبية ضد القصابات والمدن ونصيب المهنطرات على الطرق الخارجية وخطف المواطنين وخرق الاتفاقات وضرب الزبارة على الطرق العاسه .

لوحظ مؤخراً خلافاً داخل الكومله ما بين الكوادر أنفسهم على المستوى الفكري حيث يوجد تباين ينادى بتطبيق مبادئ الكومله الاساسيه ورفض الذليليه والارتباط مع ايران وتبار يمثل اغلب الكوادر العسكرية والبوليس الى نوسهوان يمثل الضد من هذه الحاله .

۲۰. بروز کتله اعضا، الاتی شورش من جدید و مشکل خفی وقد حصلت عبادات بیمن  
هاتمن الیوم تمین .

٢٠ بعد عبدة خضر ملا معصوم من الخارج ووقفه الى جانب شقيقه فؤاد ملا معصوم  
سكرتير ( شورسكيوان ) وحل ناظم عمر الى المكتب السياسي بأمر من قوادتهم .  
فلانستغير هذا الحالة كل من خضر ملا معصوم وشقيقه فؤاد ولانستبعد حصول استشفائات  
طائفة .

— مع الحفا —

أن هذه الخلافات عموماً أثرت على زمرة عملاء أيمران بصورة عامة من شتى الجوانب إضافة لدور جلال الرئيسي في تطبيق خطة ايجاد التيارات المضادة لتحقيق الموازنه والمسيطره من قبله .

- ٢ . لانزال هذه الزمرة تحاول جمع الاحزاب الكردية ضمن الجبهة المزعومة ( الجبهة الكرد ستانبة الموحدة ) لفرض قيادتها وتوجيهها حسباً ترغب فيه بنفس الوقت تحاول التقرب من زمرة الحزب الشيوعي ضمن منطقة بهديتان من أجل توسيع وجودهم هناك .
- مقرات هذه الزمرة :
- 

مقراتها في منطقة الساقوليات التابعة لقضاء كويسنجق وحوس بالمسكان .

توجهات هذه الزمرة :

---

- ١ . العمل على ضرب الاهداف العسكرية والقصبات الواهنة .
- ٢ . التسلل الى القصبات والبدن من اجل خطف الاشخاص ومقاتلي افواج الدفاع الوطني وأثارة احداث الشغب .
- ٣ . قام المجرم جلال الطالباني بالاتصال بالعناصر القديمه من المحامين والادباء والاطباء وغيرهم لفرض كسبهم لجانبه كقوة جماهيرية .
- ٤ . الاستمرار بالهجوم على رايها افواج الدفاع الوطني وضرب مقرات الاجهزة الامنية والمواقع العسكرية ومنظمات الحزب القائد .

- ٥٥ . الاستمرار بحملية الاغتيالات داخل المدن لكونها توسك الوضع الانسي .
- ٥٦ . محاولة الحصول على المعلومات العسكرية ومعرفة حجم القطعات العسكرية في المنطقة ورفع معلومات دقيقة عنها .
- الحجم التخريبي لهذه الزمرة :
- 

يبلغ عدد هم في محافظة اربيل بحدود ( ٥٠٠ ) مخرب موزعه على ١٢ تهب ترتبط بالمركز الثالث .

التقعات المستقلة لنشاط واساليب هذه الزمرة خلال عام ١٩٨٨ :

---

فيما اذا استمرت الحرب العراقية الايرانية سيكون نشاط واساليب هذه الزمرة كالآتي :-

- ٥١ . يستخدم من الأسلحة التالية :

١ . مضادات الجو / صواريخ - دروع - دبابات في الاراضي التي يحتلونها والراجات والمدافع الثقيلة واقنعة الغازية والصواريخ الكبيرة تتوجه بالطائرات .

تعلق :  
لا سيما الحضور التواجد لتجمعات الحرس ضمنى الدجال كان يدبرهم  
على هذه الاساليب ولا سيما تعرضهم الذى وقع على النشاطات التفطية  
وقرهم  
في كركوك محمد بكته وكانى ماضي قصاء كبرى في وقت سبتا .

(٢) ستكون قواتهم التخريبية او المملحة بحجم كبير ومشاركه على غرار انفلجهم

في الجبهة الكرد ستانته واثبات قيادة عسكريه منها والفرض من ذلك قيامهم بعمليات عسكريه واسعه النطاق وفي آن واحد .

(٣) لاتزال زمره التخريب منها زمره علاء ايران وسليبي الخيانه وبالتنسيق مع

حرس خميني الدجال تخطط للقيام بعمليات ضد المدن والقصبات والمنشآت النفطية وقطع طريق الكلي

تعليل :

في نقد يرنا ان هذه الزمر قد ازداد نشاطها نتيجة الدم التلحي في والخير من النظام المهرنسي وتداول القيام باعمال ذات صدى اعلامي في المنطقة .

(٤) استخدام مكبرات الصوت في المساجد بعد ان يضعوا جهاز تسجيل فيها

وتسوجحات وتهديد للسلطة والمواطنين .

(٥) استخدام المواد السامة ودسها في بحر الساكولات والفواكه مثل الجبن

تعليل :

استخدمت هذه الحالة من قبل زمره علاء ايران في دس الجبن باده سامه وتقدسها الى السيطرات في حير وشقلاوه .

(٦) توجيههم على الالتحاق باكر عدد من افواج الدفاع الوطني الى جانبهم

مع الالتحاق باكر عدد من أهالي القرى وأهالي المنطقة بشكل عام للالتحاق

بهم وتسلحهم وتجهزهم ضد السلطة .

( ٧ ) اخذت هذه الزمرة تستغل عملية الترحيل وهم القرى كاد ، جيد ، للسيف

الجماهير حولها ولغرض رفع معنويات عناصرها المنهارة .

( ٨ ) بين فترة وأخرى يقومون ببث الاشاعات عن وجود حوار مع السلطة والسبب هو

لوجود انكسار نفسي لدى مخربهم وحتى بعض امراء الكرتات والفتيات والغرض

من الاشاعة هو لشد معنوياتهم .

( ٩ ) توجهاتهم بتفخيخ السيارات وتفجيرها امام الهياكل الحكومية والدوائر الحساسة

بعد ان يتم تفخيخها من قبل عناصر ايرانيه مختصة لهذه الاعمال .

\* الا ساليب الجديده والنشاطات الغير اعتيادية والتي مارسها الاتحاد خلال

عام ١٩٨٢ وكيف تم مواجهتها :

( ١ ) ركزت هذه الزمرة وتوجيه من اسبابها النظام الايراني الصهيوني بالقيام بعملية

تخريبية واسعة على مواقع افواج الدفاع الوطني ومواقع الجيش الشعبي والريابا الواقع

على الطرق ونقاط السيطرة والقضايا الواهنة دون التركيز على قيام بعملية تخريبية

بمنطقه وتقوم هذه المديريه باستمرار استئصال ومتابعة المعلومات عن نوايا هذه الزمرة

وتتم <sup>اشغال</sup> حق الجهات العسكرية بها بغية اتخاذ ما يلزم وتوجيه ضربات جوية كما تقوم بدور

بإخراج المآزر الخاصة بالمنطقه بتناجيات نصب الكائن والدوريات وتعزيز القضايا

الواهنة .

(٢) استخدام المتفجرات في تنفيذ الأعمال التخريبية تستهدف نفس

المواقع الحكومية وأبراج الكهرباء الضغط العالي وقد تمكنت هذه

البديرية من خلال مصادرها إبطال لمفعول عبوة ناسفة استهدفت

أحد أبراج الكهرباء المهمة وتم وضع اليد على ١٦ قالسب

TNT مع ساعة توقيت .

(٣) التركيز بشكل انتحاري على القيام بتنفيذ عليه اغتيال السيد محافظ

أربيل خلال العام الناصي وهذا العام وقد تم كشفها خلال فترة زمنية

قياسية وتم الوقوف على تفاصيل العملية والقبض على أحد العناصر المشاركة

وتم تنفيذ حكم الشعب بحقه .

(٤) زرع عناصرهم ضمن تشكيلات أفواج الدفاع الوطني وقد تم التشبيك على

اثنين من العناصر والقبض عليهما عندما كلفا من قبل الزمرة للانتماء

الى أحد أفواج الدفاع الوطني ٢٨ بغية اختلال مقر الفوج عند تعرضه

للهمج من قبل أتباعه .

٥. نظراً للضربات الموجهة التي تعرضت تنظيماتها الداخلية عند انكسار

قيامها بعمليات تخريبية في الداخل فقد انضمت هذه الزمرة الى هذا الجانب

وعدلت في تكليف تنظيماتها عن العمليات التخريبية وترك مهام التنفيذ

الى عناصر مختارة وأطلق عليها اسم ( لجان الاغتيالات ) او مقارن خاصة

غير معروفة من قبل تنظيماتهم وترتبط مباشرة بأمر الرئيس أو آمر التيب -

وعمليات التنفيذ تتم بشكل سرى جداً .



التي جازت

أما مواجهتها فتتسم بحركتها وكسبنا بعض العناصر للتفدية بعض  
العمليات ضد السلطة والطلب من الأسد ساس ضمن هذا  
الغارز وملا تلكنا من معرفة تلك العناصر وتابعها  
لفرض قتلهم أو القبض عليهم

المحور الرابع : الحزب الاشتراكي الكردستاني العراقي ( ادلاء الخيانة )

الوضع السياسي لهذا الحزب ( جناح رسول مامند وسيد كاكا )  
لقد افلست هذه الزمرة سياسياً على الساحة في المنطقة وخاصة  
بعد الانشقاق الحاصل داخلها والتصاقها مع جماعة الاتحاد ( عملاء  
ايران ) ونظراً لكبر حجم الاتحاد وتأثيرهم السياسي والعسكري فقد  
اخذ مصيرهم يتجه نحو الضور والذوبان داخل الاتحاد - لا تزال هذه  
الزمرة تتردد في عقد مؤتمرها الثاني خوفاً من وقوعها في فشل ذريع  
كما حصل في آب عام ١٩٨٥ عندما عقدت كونغرس

( ١ ) تتميز هذه الزمرة وعلى الصعيد الاعلامي فقط بنشاط ملحوظ حيث يتحيل  
الى متاح نشرها عنهم انهم اقوى حزب في المنطقة

( ٢ ) وهناك محاولة تجرى لتوحيد الجناحين المنقسمين داخل هذه الزمرة  
ولكي يتزعمه دكتور محمود علي عثمان المتواجد حالياً في سوريا والمذكور  
هو من مؤسسي الحزب وحالياً معتزل سياسياً

( ٣ ) في الفترة الاخيرة انظم بحود ( ٥٠ ) مسلح بائيرة المقيم دكتور  
رشيد الى <sup>شركة معززة</sup> ~~عضو~~ بعد انفصالهم عن جماعة قاد ر عزيز

( ٤ ) كما استجبت معلومات من قيامهم بطرد محمد حمد وهم اللقب خالصة  
حاجي عضول م مسؤول العلاقات مع ايران من الحزب بسبب تطرفه

المتزايد في الاتجاه الديني والتقرب الى النظام الايراني .  
 هناك علاقات تطقيا على السطح بين الحين والاخر بينهم وبين حلفاءهم  
 الاتحاد بسبب تمالي الاخير عليهم وتوجيههم وفق ما يشتهون كذلك  
 عدم الارتياح لالتحاق دكتور رشيد اليهم وذلك لقيامه بان الالتحاق بقبيل  
 الكادر قاد مصطفى .

اما بالنسبة للحزب الشيوعي فعلاقتهم مع هذه الزمرة ليس على ما يرام بسبب  
 التصاق الجناح المنشق بالشيوعيين بشكل افضل .

مقرات هذه الزمرة :

( ١ ) قرية الوتمان

( ٢ ) قرية كولكسان

ومناطق الشريط الحدودي خلف جبل قنديل ومناطق قلعه دزه الذي يعتبر قسراً

ل . م للزمره اعلاه .

( ٣ ) ساقولي سوجاور في منطقة كوهسنجن .

( ٤ ) فندق الحافظ في محافظة الرضائية الايرانية ( ارومية ) حيث يوجد مكتب العلاقات .

وتتلقى هذه الزمرة الدعم من ايران ومن عملاء ايران خاصة وقد يرجح

سبب تحالفهم مع عملاء ايران لدعم ما يات وتسليحياً .

يتبع لطفناً -

حجم هذه الزمرة التخريبية :

لا تتجاوز أعداد مسلحيه على ( ١٢٠ ) مخرب .

(١) جماعة قائد رعية —

يقدر عدد مسلحي هذه الزمرة بحدود ( ٢٥ ) مخرب تتجول معظم  
منازلهم الى جانب الشيوعيين وتشارك عناصره بالشراسة وروح الاقتحام  
وكثيرا ما قام عناصر هذه الزمرة بعملیات تخريبية داخل مدینة اربيل  
كالاغتيال او خطف السيارات .

ومن جهة دم هذه الزمرة فهي تتألف من ازمات طده حيث يحصلون  
على بعض الدم من خلال تواجد هم مع الشيوعيين وزمرة سلولي الخيانة  
ومن جراء عملياتهم التخريبية او فرض الاثارات على المواطنين .

تقع مقراتهم في منطقة ( بلدة ) القريه — من بارزان .  
النشاطات والاساليب الجديدة لهذه الزمرة وكيف تم مواجعتها :

ان هذه الزمرة لا تختلف في نهجها وتوجهاتها وسابقتها عن ما تقوم به  
بزمرة عملاء ايران ( اتباع رسول ماسد ) ضمن اطار الخيانة والمعاذير  
وقد حاولت عدة مرات من القيام باعمال تخريبية واسعة ذات اصدى اعلامي  
بفرد ها لتمزق موقعها وتهتز قوتها امام الزمر الاخرى او اتباعها اللامعي العام

— يتهم لطف —

النظام الايراني الا انها فشلت فشلاً ذريعاً واهم عملياتهم المأثـمـرت  
لدينا هذا العام بهذا العدد هي :-

( ١ ) محاولة ادخال كميات كبيرة من المتفجرات ( تي . ان . تي ) من ايران  
عن طريق اربيل بصحبة عدد من عناصر حرس خميني لاجل استمرارها فسي  
عمليات تخريبية داخل القطر وقد وضع اليد عليها من قبل الجهات العسكرية  
( الاستخبارات ) .

( ٢ ) ارسال مجموعة من عناصرها الى داخل مدينة اربيل حسب توجيه قيادتهم  
لتنفيذ عملية اغتيال السيد رئيس المجلس التنفيذي او السيد المحافظ  
وقد تمكنت هذه المديرية من القبض على اثنين من هؤلاء العناصر مع  
ثلاثة بنادق وشجهيزات اخرى من خلال احد مصادرنا وتمكنت منظومة  
الاستخبارات من القبض على اثنين آخرين من نفس المجموعة في نفس الوقت .  
كما تمكنت هذه المديرية من القبض أيضاً على ثلاثة عناصر مجرمه شرسه  
من هذه الزمرة مع اسلحتهم داخل المدينة عند محاولتهم القيام بعمليات تخريبية  
واعترفوا عن عدة عمليات ونفذ بحكم الشعب .  
ومن ضمن اساليبها الجديدة أيضاً هو اعادة الصلة بالعناصر التنظيمية  
القطوعية وفعلاً تمكنا من التشبيك على لجنة محلية بالك من خلال اعادة صلة  
احد مصادرنا الذين علاقتهم التنظيمية فقطوعه .

- يتبع لطفاً -

كما اتبعت هذه الزمرة اسلوباً جديداً في تكليف صغيرى السن للقيام بعملیات تخريصه في الداخل وذلك لا ندفاعهم <sup>وأبعاد</sup> الشبهة عنهم وقد تمكنا من القبض على عدة عناصر من هؤلاء الذين يارسون عملیات خطف السيارات والاشخاص ولديهم مساعدات صغيره يستخدمونها في هذه الاعمال .

أما بسدد اتباع المجرم قادر عزيز (الانجاء الثورى الديمقراطي) فلم يؤمر له بإناء قيامهم بأى عمل تخريصى عدا قيام المجرم دكتور رشيد بعملیات خطف السيارات وإبتزاز المواطنين ضمن قاطع سهل اربيل بداية هذا العام وقبل ان يلتحق مع زمرة علاء ايران أما على صعيد التنظيمات فقد لاحظنا وجود تنظيم لهذه الزمرة يعتمد على العناصر المقطوعه عدا التي كان لها صلة بتنظيمات الزمرة قبل الانفصالات . . وقد تمكينا من توجيه ضربه لهذا التنظيم والقبض على خمسة عناصر منهم .

x التوقعات المستقبلية للزمرة الحزب الاشتراكي الكردستاني :

أن استقراءً بسيطاً لوضع هذه الزمرة من حيث جناحيها وموضعها وعلاقاتها الشعبية يعني أمراً يصعب معه التوقع لمستقبلها الا أننا يمكننا التحليل مبدئياً من خلال موضوع نطج عقد مؤتمرها الثاني الذي تنهيا حالياً لمعدده وهنا يمكننا التوقع اذا ما نجح مؤتمرها الثاني الذي ستظهر لنا معه النتائج المحتملة التالية :-

- يتبع لطفاً -

١. انتخاب قيادة موحدة للزمره من خلال دمج اللجئه المركزية لجنساج

رسول مامند بمد ابعاد محمد حبه رحيم عبدالله ( خاله حاجي ) بحسب

تطوفه في العلاقات مع النظام الايراني الصهيوني وسيله الحادء للملاسي .

ودمجها مع اللجئه التحضيرية للأنتباء الثوري الديمقراطي لاتباع قنادر

عزیز .

٢. اعتبار الدكتور محمود عثمان ( من مؤسسي الحزب معتزل سياسيا ويتواجد

في سوريا ) سكرتيرا للحزب . ( حاليا في مقر ازمه حيث دهل العراق  
قبل شهره ونصف )

٣. اناطة المسؤولية المباشرة للحزب الى المجمع رسول مامند والمسؤولية العسكرية

للمجمع قاندر عزيز .

٤. توسيع التنظيمات الداخلية لهذه الزمره اذا ما توحدت .

٥. يكون لها دور مهم في تقارب وجهات النظر بين الاطراف الاخرى لاسيما

وان المجمع رسول مامند محسوب على زمرة علاء ايران والمجمع قاندر عزيز

محسوب على زمرة سليلي الشبانة .

٦. استحداث فترات مستقلة لها في أماكن خارج مناطق تواجد الزمر الاخرى

٧. الالتحاق المعاكس بها أى عودة بعض كوادرها والمناصر التي التفت بالزمر

الاخرى على اثر الانشقاقات السابقة مجددا للانضمام اليها وحتى العناصر

التي عادت للصف الوطني .

x الحالة الثانية في حالة عدم نجاح عقد المؤتمر الثاني او عده شكليا لاتباع

المجمع رسول مامند :

١. ضمور رسول مامند واتباعه وذواتهم ضمن زمرة عملاء ايران السهينة على  
الساحة .
  ٢. ضمور اتباع المقيم قادر عزيز والمتحاقهم بزمرة عملاء ايران على غرار ما فعل  
المقيم دكتور رشيد او المتحاقهم بالزمر الاخرى .
- أما اذا عقد مؤتمر شكلي لاتباع رسول مامند فستبقى قيادة للزمره شكلية  
تارس نشاطاتها العسكرية ضمن ما يسمى بالجبهة الكرد ستانية أما على  
الصعيد السياسي فأنها كما معروف عنها تطبل باستمرار وتحاول ابراز حجمها  
من خلال وسائلها الاعلامية المتاحه سعيًا للحفاظ على اسمها وبقا صيتها  
على الساحة السياسية المختصه .





ملحق رقم [ 1 ]

## الوثائق



## الوثيقة رقم ١

### مذكرة الحزب الديمقراطي الكردستاني حول خطورة الوضع في كردستان

سيادة رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة اللواء الركن عبد الكريم قاسم المحترم.

لا يخفي على احد إن الشعب الكردي قد اندمج في الثورة منذ اعلانها وان طليعته الحزب الديمقراطي الكردستاني قد وضع جميع امكانياته تحت تصرف قادة الثورة منذ ساعاتها الأولى الأمر الذي كان له اثر كبير في فشل المؤامرات الاستعمارية التي استهدفت لها جمهوريتنا باعتراف الاعداء والأصدقاء. وكان الشعب الكردي يأمل أن تكون الثورة فاتحة عهد جديد للعلاقات بين القوميتين المتآخيتين العربية والكردية بوضعها على أسس من المساواة التامة بينهما بحيث يوفر لكل واحدة منها الحرية والديمقراطية والسلام والمجال الرحب لتحقيق ما تصبو إليه من مطامع قومية مشروعة ضمن وحدة عراقية صادقة، وانطلاقاً من هذا الرغبة الشعبية المخلصة فقد رفع حزبا منذ البداية شعاراته الداعية إلى الحياة والرسوخ للاخوة العربية الكردية في ظل جمهورية العرب والأكراد الديمقراطية وكذلك الداعية إلى محاربة الانفصال والانفصالية.

وقد استبشرنا جميعا بادخال مبدأ الشراكة بين الشعب العربي والكردي والاعتراف بحقوق الأكراد القومية في دستور الجمهورية العراقية كنص يشكل المادة الثالثة فيه، أكبر استبشار، وتوقعنا إن تحول نصوص هذه المادة إلى حقائق مادية تلمس آثارها في مختلف نواحي الحياة للمجتمع الكردستاني وفي تطوير الشعب الكردي في أقرب وقت. غير أن

شيئاً من ذلك لم يحصل وأن مشروع الدراسة الكردية الذي أقرته الحكومة بعد ملاحظة وتأجيل أكثر من سنة، جاء إلى الوجود مشلولاً عديم الصلاحية أعزل، مكروهاً، لا يحمل مما كان يهدف إليه الشعب الكردي من تأسيسه حتى الاسم أي أن التسمية أيضاً لم تأت كما كان يرغب الشعب الكردي ويريده.

صحيح أن الشعب الكردي قد تمتع بعض الوقت بالحقوق الديمقراطية التي اطلقتها الثورة للشعب العراقي بأسره غير إن ذلك لم يدم كما إن أثر الانتكاسة التي أصابت الديمقراطية في البلاد قد كان مضاعفاً فيما يتعلق بالشعب الكردي الذي أصبح يشعر إنه ليس فقط محروماً من جميع حقوقه القومية، بل إنه مستهدف إلى حملة اضطهاد قومي شديد وعلى سبيل المثال لا الحصر نذكر فيما يلي بعض مظاهر سياسة الاضطهاد القومي المتبع ضد الشعب الكردي في العراق:

- 1 - تجميد المادة الثالثة من الدستور تجميذاً تاماً. وإهمال كون الجمهورية العراقية هي جمهورية العرب والأكراد بتعمد في جميع المناسبات التي تستوجب ذكر ذلك.
- 2 - تجميد أعمال المديرية العامة للدراسة الكردية بصورة فعلية وتحويلها إلى مجرد دائرة الارتباط بين وزارة المعارف ومديرتي المعارف في السليمانية وأربيل فقط.
- 3 - حرمان الطالب الكردي من التدريس بلغته القومية في المدارس المتوسطة والثانوية كما تقضي بذلك الحقوق الانسانية فضلاً عن الحقوق المعترف بها دستورياً.
- 4 - إهمال استعمال اللغة الكردية كلغة رسمية في الدوائر الحكومية في الألوية الكردية في حين أن هذا الحق لم تجرؤ على حرمان الأكراد منه كلياً حتى حكومة العهد البائد.
- 5 - عدم تعيين الموظفين الأكراد في منطقة كردستان واعطاء نسبة جد ضئيلة لهم في مجال التوظيف بصورة عامة وفي الوظائف العليا والحساسة بصورة خاصة.
- 6 - نقل وابعاد الموظفين الأكراد إلى جنوب العراق بل وتطبيق قاعدة النقل على الشرطة أيضاً الذين يعتبرون مستخدمين محليين عادة. فقد نقل منهم إلى بغداد وغيرها في السنتين الماضيتين المئات زرافات ووحدانا.
- 7 - عدم تخصيص أي حصة من المشاريع الصناعية والعمرانية والزراعية وغيرها من مشاريع الخطة الاقتصادية للألوية الكردية وإن ما يزيد على 90 بالمائة من المشاريع

التي تتباهى الحكومة بانجازها في هذه الأولوية هي مشاريع قديمة كانت قد بوشر بها أو على وشك الانتهاء عند وقوع الثورة، ليس هذا فقط بل إن الحكومة قد قصرت في إكمال بعض هذه المشاريع بالرغم من أهميتها ومرور مدة طويلة عليها كما والغت البعض الآخر كمشروع معمل السكر في السليمانية مثلاً. وهنا لا بد إن نشير إلى المشروع الصناعي الوحيد الذي كانت قد قررت انشاؤه الحكومة في أربيل، ولكنها نقلته إلى لواء خارج كردستان. وهو مشروع معمل للجواريب والالبسة الداخلية وغيرها.

8 - التشديد في قبول الطلاب الأكراد بصورة خاصة للكلية العسكرية وعدم ترفيع الضباط الأكراد المستحقين للترفيع والقيام باجراءات تعسفية تجاه الآخرين مما اضطر القسم الكبير منهم إلى تقديم استقالاتهم التي قبلت فوراً.

9 - احتضان بعض أجهزة الحكومة للاقطاعيين الأكراد الموالين للاستعمار خدم نوري السعيد وعبد الاله الذين يعتبرهم الشعب الكردي خونة له واغداق الأموال والسلاح عليهم وتشجيعهم على الاستمرار في طريقهم المعادي لمصلحة الشعب الكردي ومصلحة الجمهورية العراقية.

10 - تقدير بعض أجهزة الدولة للموظفين الذين يشبّون معاداتهم للقومية الكردية والتمسك بهم وتقديهم على غيرهم ونقصد بهم الموظفين الذين لاهم لهم إلا توسيع شقة الخلاف بين الشعب الكردي والحكومة الحاضرة وبث روح البغضاء والكراهية بين العرب والأكراد بأعمالهم المخالفة للقانون والمنافية لاهداف الشعب من ثورة 14 تموز.

11 - اضطهاد حزبنا الديمقراطي الكردستاني طليعة الشعب الكردي، المناضل في سبيل حقوق الشعب الكردي القومية والمخلص للوحدة العراقية الصادقة ولاهداف ثورة 14 تموز التحررية الديمقراطية اضطهاداً فاق ما قاساه في العهد البائد.

12 - مكافحة الصحافة الكردية وغلقت الصحف والمجلات الصادرة باللغة الكردية ك: خه باتن وكردستان وثاذاي، صوت الأكراد، راستي، هه ناو، الخ.

13 - الوقوف موقف المتفرج من الصحف والمجلات الداعية إلى صهر الشعب الكردي ونكران حقوقه القومية، تلك الحملة الظالمة التي تقوم بها بين حين وآخر صحف

تعرف بصلاتها الوثيقة بجهة أو بأخرى من الجهات المسؤولة في الدولة.

14 - إهانة الشعب الكردي بوصف ثوراته وثباته التحررية الوطنية التي قام بها في سبيل تحرير نفسه خاصة والشعب العراقي عامة بانتهاء من وحي الاستعمار وبتحريره ليس إلا.

15 - عدم الاهتمام بشعور الشعب الكردي وكرامته، ومحاربتة في اعتبار نفسه شعباً له خصائصه القومية المتميزة ووطنه الخاص به، ومحاربتة واذلاله والخط من شعوره القومي بمختلف الطرق والوسائل.

16 - اتباع سياسة فرق تسد الاستعمارية من قبل بعض الجهات الحكومية بصورة واضحة والتي من مظاهرها نقل مراكز التدريب للمكلفين بخدمة العلم من الأكراد إلى الألوية الجنوبية واخواننا العرب إلى الألوية الكردية ونقل الجنود الأكراد إلى الجنوب والعرب إلى كردستان واستخدامهم في قمع الاضطرابات التي يقوم بها الاهلون وبرز مثال لذلك هو استخدام الجنود والشرطة الأكراد في مكافحة اضراب سائقي السيارات وخاصة في منطقة الأعظمية.

17 - توقيف وابعاد وحجز الوطنيين الأكراد بالجملة ولاسيما المعلمين منهم حتى إن بعض المدارس قد حجز المعلمون فيها بما فيهم المدير أدى إلى سد باب المدرسة بوجه طلابها كما حدث في مدرسة - بيبو - في منطقة العمادية.

18 - التفريق بين العرب والأكراد حتى فيما يتعلق باطلاق سراح الموقوفين والمبعدين والمحجوزين الذين تقذف بهم السلطات إلى المواقف والمعتقلات دون أي مبرر. فعندما تريد الحكومة اخلاء سبيل بعضهم ليخلوا المكان لوجبة أخرى تفرق بوضوح بين الموقوف والمُبعد والمحجوز العربي والكردي. فلم يسبق أن تناولت أية قائمة إطلاق سراح كردي واحد اللهم إلا من اشتبه في أمر جنسيته.

19 - سكوت الحكومة عن الاعتداءات والاغتيالات التي وقعت على الأكراد في كركوك خاصة ووقوفها موقف المتفرج منها والمشجعة لها فهذه الأعمال وغيرها تظهر بوضوح معالم السياسة المعادية التي تتبعها بعض الجهات الحكومية تجاه الشعب الكردي المخلص لاهداف ثورة 14 تموز التحررية الديمقراطية وللأخوة العربية الكردية والمكافح ضد الاستعمار وأذنا به ومؤامراته. وفي الوقت الذي يعاني

الشعب الكردي من آثار هذه السياسة خاصة ومن حرمان الشعب العراقي بأسره من حقوقه الديمقراطية بصورة عامة ظهرت إلى الوجود من جديد استفزات عملاء الاستعمار الذين يتآكف إن بعض اجهزة الدولة تحتضنهم وتدللهم وتمدهم بالنقود والمال والسلاح. وقد ذهبت المراجعات والشكاوي في جميع الحالات أدراج الرياح شأنها شأن مثيلاتها عند اعتداء هذه العصابات، بل قام الموظفون المسؤولون بتفليق التقارير عنها وارسالها إلى الجهات العليا في بغداد بغية التستر على اصدقائهم وتوسيع شقة الخلاف بين الحكومة والعناصر الكردية المخلصه.

وفي هذه الاثناء أيضا لم تقم السلطات الحكومية هناك بواجبها من حيث استتباب الامن وحقق دماء المواطنين بل قامت بعضها بما يؤجج نار الفتنة اشتعالا وبعد انتهاء القتال وعودة الناس إلى أماكنهم سمعنا إن الحكومة قد قامت بتحشدات كبيرة في المنطقة وحواليها رافقها شائعات كثيرة عن نية الحكومة في ضرب سكان بعض المناطق الكردية والقضاء على القومية الكردية بالذات وغيرها من الاشاعات التي سببت وضعا في منتهى التوتر والحساسية والحرجة، الأمر الذي يجعل كل مواطن مخلص لهذا الوطن وكل من يهمه أمر ابعاد الخطر عن الوحدة العراقية إن يبادر إلى إصلاح الحال وإعادة الأمور إلى نصابها قبل أن يتفاقم الخطب عما يحدث في الكيان العراقي جروحاً عميقة فالحزب الديمقراطي الكردستاني المتفاني في الدفاع عن حقوق الشعب الكردي القومية والمخلص للوحدة العراقية الصادقة والتحرر والديمقراطية والسلام يرى من واجبه في هذا الوقت بالذات إن يقوم بتذكير المسؤولين بحرجة الموقف وعظم المسؤولية وخطورة الوضع في كردستان. وأن يقول بكل صراحة إن الاستمرار في السياسة التي ذكرنا بعض مظاهرها فيما تقدم ودعمها بالتحشدات العسكرية والاعمال الاستفزازية يهدد البلد بخطر نشوب حرب أهلية لا يربح من ورائها إلا الاستعمار وأذنا به ولا نصيب اضرارها إلا الشعبين العربي والكردي اللذين بقيت صحيفة علاقاتهما العريقة في القدم ناصعة البياض إلى الان.

هذا واننا في الوقت الذي نبرئ الشعب العربي من مغبة الأعمال العدوانية التي تقوم بها لبعض الجهات الحكومية والموظفين العرب وفق مخططات الاستعمار نرى أنه ليس بإمكان أي فرد أو حكومة أن ترغب لإخواننا العرب على توجيه النار إلى صدور إخوانهم

الأكراد كما ونرى إن القيام باجراء التحشيدات العسكرية في منطقة كردستان المخلصة للجمهورية في الوقت الذي تهدد القوات الاستعمارية والمالية لها جهات أخرى من جمهوريتنا الحبيبة، عملاً خاطئاً ومضراً بمصلحة البلاد. إذ لانعتقد إن بإمكان أية حكومة جادة في معاداتها للاستعمار أن تقوم بهذا العمل فتولّي ظهرها للاستعمار وعدو الشعوب وتوجه نيرانها إلى شعبها وقواه الوطنية المخلصة إلا إذا أمنت جانب الاستعمار. وإننا ما زلنا نربأ بالحكومة أن تقف مثل هذا الموقف. ولانقاذ البلاد من خطر محقق أكيد يهدد وحدتنا الوطنية في الصميم، نطالب الحكومة بالقيام بالاجراءات التالية بصورة سريعة:

- 1 - سحب القوات المرسله أخيراً إلى مناطق معينة من كردستان إلى مقراتها الاصلية وعدم اجراء تحركات عسكرية غير اعيادية في غير الامكن المعتادة لها في السنين السابقة.
- 2 - سحب رؤساء الإدارة والامن والشرطة والمسؤولين الذين لهم دور بارز في الحوادث الأخيرة اما بالاهمال المتعمد أو التحريض أو تشويه الحقائق، وسوقهم إلى المحاكم المختصة لينالوا العقاب الرادع العادل.
- 3 - إعادة الموظفين المبعدين والمنقولين في كردستان الى أماكنهم وتعيين المتصرفين والمقائمقامين للالوية والاقضية الكردية من الأكراد المخلصين للجمهورية وللأخوة العربية الكردية.
- 4 - تطبيق المادة الثالثة من الدستور العراقي تطبيقاً كاملاً وتحقيق المساواة التامة بين القوميتين العربية والكردية من كل الوجوه كقوميتين متآخيتين في ظل الدولة العراقية.
- 5 - تطهير جهاز الحكومة من العناصر المعادية لروح ثورة 14 تموز التحررية.
- 6 - إطلاق الحريات الديمقراطية للشعب وانهاء فترة الانتقال بأسرع وقت لكي تدار البلاد وفق نظام ديمقراطي سليم من قبل حكومة مسؤولة أمام برلمان منتخب من قبل الشعب في انتخابات حرة مباشرة والغاء الأحكام العرفية وتصفية آثارها.
- 7 - تنفيذ مقررات مؤتمر المعلمين الأكراد لسنة 1960 لتطوير الثقافة الكردية.
- 8 - جعل اللغة الكردية لغة رسمية في جميع الدوائر الرسمية في منطقة كردستان.



9 - ازالة آثار جميع سياسات التفرقة العنصرية المتبعة بحق الأكراد مما سلف بيانه ومعاقبة الداعين إلى التفرقة من أبناء الشعب العراقي.

10 - إطلاق زراعة التبغ من قيد الدوم في الامكان الصالحة للزراعة.

11 - تعديل قانون ضريبة الأرض بما يرفع عن كاهل الفلاحين العبء الثقيل الذي ألقاه عليهم القانون الجديد.

12 - معالجة الباطلة المتفشية بالمباشرة بمشاريع عمرانية وصناعية والاسراع بانتهاء المشاريع الموقوفة ووضع أخرى في الخطة الاقتصادية.

13 - القضاء على الغلاء الفاحش وذلك بالضرب على أيدي المتلاعبين بالاسعار والمحتكرين لقوت الشعب.

اننا في الوقت الذي نطالب فيه الحكومة العراقية بالقيام بهذه الأعمال بصورة عاجلة للقضاء على خطر داهم ولسد الطريق أمام مؤامرات الاستعمار وشركاتهم النفطية أذناهم ولدعم وترسيخ الوحدة العراقية الصادقة، نهيب بأبناء الشعب العربي النبل في العراق وبغيرهم من المواطنين القيام بكل ما من شأنه جعل الحكومة العراقية تقوم بتلبية هذه المطالبات الحققة العادلة بأقرب وقت كما وندعو جميع الأحزاب الوطنية إلى دعم نضالنا الرامي إلى صيانة الوحدة العراقية وحقن دماء أبناء الشعب العراقي واحباط المشاريع الاستعمارية الهدافة إلى القضاء على جميع مكاسب ثورتنا الخالدة في 14 تموز ولاعادة سيطرة الاستعمار والرجعية الطالحة إلى بلادنا.

عاشت الوحدة العراقية الصادقة.

عاشت الجمهورية العراقية جمهورية العرب والأكراد.

عاشت الاخوة العربية الكردية إلى الابد.

الخزي والعار للمستعمرين وأذناهم أعداء الشعوب الألداء.

المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني

1961/7/30

- صورة منه إلى رئاسة مجلس السيادة الموقر.

- إلى جميع الأحزاب والهيئات الوطنية.

## الوثيقة رقم ٢

### مذكرة الوفد الكردي

إلى السادة رئيس وأعضاء الوفد العراقي في مفاوضات القاهرة المحترمين  
صورة إلى جميع رؤساء وأعضاء الوفد المجتمعة

بمناسبة حضوركم اجتماعات القاهرة المعقودة بين ممثلي الجمهورية العراقية والجمهورية العربية المتحدة والجمهورية العربية السورية، وبالنظر لطبيعة المباحثات التي تجري أثناءها وشمول آثارها العامة الشعب العراقي بما فيه الشعب الكردي المحاط بظروفه الخاصة المميزة له ولمشاكله وجدنا من واجبنا نحن أعضاء الوفد الكردي المخول بالمفاوضة مع الحكومة العراقية حول تمكين الشعب الكردي من ممارسة حقوقه القومية على أساس اللا مركزية أن ننور الوفد العراقي المحترم برأي الشعب الكردي وموقفه من شكل العلاقة التي قد تنشأ بين العراق وبين دولة أو دول عربية كي تكون القرارات التي قد يتم الوصول إليها حول ذلك منسجمة مع طبيعة ومركز الشعب الكردي في العراق وخالية من التعارض مع حقوقه القومية:

أولاً: نقول ابتداءً أن مما تقتضيه طبيعة الشمول لمباحثات القاهرة أن يكون الشعب الكردي ممثلاً فيها على وجه من الوجوه لأن ما قد يتخذ فيها من قرارات حول تنظيم العلاقات بين الجمهوريات الثلاث ينسحب أثرها بداهية إلى الشعب الكردي وحقوقه في الجمهورية العراقية، ويمتد ذلك الأثر في رأينا إلى موضوع اللا مركزية كما سيتضح لكم من سياق هذه المذكرة.

ثانياً: نوضح لكم أن الشعب الكردي لا يقف في يوم من الأيام بوجه إرادة الشعب

العربي في نوع العلاقة التي يقيمها بين أجزائه وحكوماته. ومن دواعي اعتزاز الشعب الكردي أن وجد الفرصة ليكون له شرف المساهمة في تسهيل الصعب من موضوع العلاقة المراد إيجادها بين سائر أجزاء الوطن العربي عامة والدول العربية المتحررة خاصة أياً كان نوع تلك العلاقة ومداها.

ثالثاً: تفادياً لأي إشكال محتمل في المستقبل ورفعاً لأي تعارض بين المقررات التي قد تتمخض عنها اجتماعات القاهرة وبين الحقوق القومية للشعب الكردي في العراق.. نلخص فيما يلي رأيه المنبثق عن طبيعة وجوده ومركزه في العراق وعبر كفاحه وتجاربه خلال التاريخ في كيفية تنظيم العلائق بينه وبين الشعب العربي في الأحوال المختلفة: أ - فيما إذا بقي العراق بدون تغيير في كيانه يقتصر مطلب الشعب الكردي في العراق على تنفيذ البيان الصادر عن الجمهورية العراقية بشأن الحقوق القومية للشعب الكردي على أساس اللامركزية.

ب - فيما إذا انضم العراق إلى اتحاد فيدرالي، يجب منح الشعب الكردي في العراق حكماً ذاتياً بمفهومه المعروف غير المتأول ولا المضيق عليه.

ج - فيما إذا اندمج العراق في وحدة كاملة مع دول عربية أخرى يكون الشعب الكردي في العراق إقليماً مرتبطاً بالدولة وعلى نحو يحقق العلاقات الوثيقة بين الشعبين الشقيقين نحو مستقبل أفضل.

وتقبلوا فائق الاحترام.

رئيس الوفد

جلال الطالбاني

## الوثيقة رقم ٣

بناء على مقتضيات المصلحة العامة واستجابة لإخواننا الأكراد لما جاء في نداء الملا مصطفى البارزاني ورغبة منا في إعادة الحياة الطبيعية إلى الجزء الشمالي من وطننا الحبيب ووضع حد لمحاولات الاستعمار وأذنا به وقطع دابر المستغلين والمعتدين وحقناً للدماء البريئة وبناء على ما تمليه علينا مصلحة الوطن العليا قررنا ما يلي:

- 1 - إقرار الحقوق القومية لإخواننا الأكراد ضمن الشعب العراقي في وحدة وطنية واحدة متآخية وتبنت ذلك في الدستور المؤقت.
- 2 - إطلاق سراح المعتقلين والمحتجزين والمحكومين بسبب حوادث الشمال وإصدار العفو العام ورفع الحجز عن الأموال المنقولة وغير المنقولة عن الأشخاص الذين سبق وأن حجزت أموالهم.
- 3 - إعادة الإدارات المحلية إلى المنطقة الشمالية.
- 4 - إعادة الموظفين والمستخدمين.
- 5 - رفع القيود على تسويق المواد المعاشية على اختلافها.
- 6 - الشروع بإعادة تعمير المنطقة الشمالية فوراً وتشكيل اللجان المختلفة لتذليل الصعوبات التي تفرضها حول التقيد بالأعمال الروتينية مع ملاحظة تعويض المتضررين.
- 7 - تعويض أصحاب الأراضي الذين غمرت أراضيهم من جراء سدي دوكان ودرندخان تعويضاً عادلاً.
- 8 - تتخذ التدابير بما يضمن إعادة الأمن واستقرار المنطقة الشمالية.

وإننا نهيب بإخواننا الأكراد العودة إلى الحياة الطبيعية لينعموا ببركات هذا البلد وتوحيد الصف الوطني تجاه مؤامرات الاستعمار وأذنا به وليعلم إخواننا الأكراد بأننا سنعمل على ما يضمن حقوقهم المشروعة شأن بقية المواطنين في الجمهورية العراقية والله.. من وراء القصد.

9 - على كافة الوزارات ذات العلاقة إصدار المراسيم والأوامر والتعليمات المقتضية تنفيذ ما جاء في هذا البيان.

عبد السلام عارف

رئيس الجمهورية العراقية

## الوثيقة رقم ٤

تلبية لرغبة السيد رئيس الجمهورية المشير الركن عبد السلام محمد عارف بالمحافظة على وحدة الصف الوطني وحقن الدماء البريئة وإنهاء اقتتال الأخوة، ولثبوت حسن النية عند السلطة الحاكمة، قررنا المبادرة إلى إيقاف إطلاق النار والطلب إلى أخواني العودة إلى محلات سكنهم والانصراف إلى أعمالهم الحرة الكريمة بهذا ينفسح المجال للسلطة الوطنية للمبادرة إلى اتخاذ الخطوات الكفيلة بإعادة الحياة الطبيعية والأمن والاستقرار إلى المنطقة وتتهياً الفرصة لإقرار الحقوق القومية للمواطنين الأكراد ضمن الشعب العراقي في وحدة وطنية واحدة وإرساء الأخوة العربية الكردية على أمتن القواعد بما يصونها من الوهن وحفظها من دسائس المستعمرين والمتصيدين والطامعين وليعلم الجميع أن سيادة القانون وتأمين الأمن والنظام في المنطقة كفيل بحل كل معضلة مهما كانت مستعصية. فليسدد الله.. خطى المخلصين ويكمل جهودهم بالنجاح فيما يريدونه للشعب والوطن من وحدة وسؤدد وازدهار والله من وراء القصد.

البارزاني مصطفى

الوثيقة رقم ٥

المبرر تلمو موكروموا (المن)....

## محبة واحتراما

اطلعت على الترجمة العربية لكتابك الموساد في العراق ودول الجوار.  
ورأيت أنك حشرتم اسمي اعتباطا ولعله لغرض في نفسك وزعمت بأنني ررت مع الاستاذ ابراهيم أحمد في  
تشرين ١٩٦٣ السفارة الاسرائيلية في باريس.

ان هذا الخبر اعار عن الصحة والي اذ انني نقيا فاطما مراعى ارى من الواجب بيان الحقائق التالية راجيا  
منك تصحيح هذا الخبر الباطل في الطبعة الجديدة للكتاب:

أولاً: لم أكن في تشرين ١٩٦٣ موجوداً في الخارج بل كنت موجوداً في كردستان أقود معركة كبيرة حدثت بين قوات البشمركة والقوات العراقية في مناطق شوان - أغملر - جبي ريزان، ووقائعها موجودة في الوثائق العسكرية العراقية ويشهد الآلاف من الناس على حقيقة وجودي في كردستان آنذاك.

ثانياً: لم يكن ضمن الوفد الحزبي الذي ترأسه الأستاذ إبراهيم أحمد في حريف ١٩٦٣ الى الاتحاد السوفياتي ويحيطوسلوفاكيا والمانيا الديمقراطية وفرنسا.

ويعلم هذه الحقيقة (عنا الوثائق الرسمية للبلدان الثلاث) عدد كبير من قادة الحزب الديمقراطي الكردستاني القدماء وقادة الحزب الشيوعي العراقي اذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر كلا من الاساتذة ابراهيم احمد ود. سيد عزيز شمزيني وعلي عبدالله والدكتور كمال فؤاد وحلمي شريف والمهندس سعدي محمد امين دزه بي (من البارقي القديم) والاساتذة عزيز محمد وكريم احمد وانور مصطفى من الحزب الشيوعي العراقي.

وبالتالى فلا يمكن ولايعقل أن اكون ضمن الوفد البارقي الذي زار السفارة الاسرائيلية في باريس.

ثالثاً: لقد زرت باريس في حزيران ١٩٦٣ وذلك بعد أن قضيت شهراً في جمهورية مصر استقبلي خلالها المرحوم المشير عبدالحكيم عامر في اواسط مايس وتشرفت بمقابلة الرئيس الخالد جمال عبدالناصر في ١/حزيران/١٩٦٣ سافرت بعد ذلك الى بيروت حيث عقدت مؤتمراً صحفياً كبيراً وسافرت من بيروت الى أوروبا حيث وصلت باريس في اواسط حزيران التقيت خلالها بمجلاة الملك الحسين والاستاذ الكبير محمد حسنين هيكل في فندق كريون. ومن باريس سافرت الى ألمانيا الديمقراطية فمدينة موسكو وبراغ عدت بعدها الى ألمانيا الاتحادية للاشتراك في مؤتمر الطلبة الاكراد (اب ١٩٦٣) المنعقد في مدينة ميونيخ.

وكنّت أنوي الذهاب الى نيويورك للاشتراك في دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة عندما عرضت مغفوليا القضية الكردية ولكن بعد سحبها رجعت عبر طهران الى كردستان في شهر أيلول.

رابعا: لقد مكثت عدة أيام في طهران سافرت منها الى كردستان العراق واعتقد ان هذه الزيارة مسجلة في وثائق السلك الايرانية.

(البرنر نلر موكروسه) (ن)

هكذا زون أنك ادخلتم اسمي بخطأ عابر أو مقصود في سجل زوار السفارة الاسرائيلية في باريس التي لم أزرها أبدا. وعلمنا بانني سبق لي بيان حقيقة مواقفي المعروفة التي كانت انذاك مواقف التعاون مع الجمهورية العربية المتحدة والتيار الناصري حتى ان الاسم الرمزي «الكود» للرئيس المحالده عبدالناصر في الحركة والثورة الكرديتين كان «عم جلال». واعتقد ان المؤرخ يجب ان يكون دقيقا في ذكر الاحداث والوقائع وعرضها ولا يلبق به افتعال أحداث أو تحريفها. لذلك اكرر رجائي بتصحيح هذا الخبر الباطل باقرب فرصة ممكنة.

وبهذه المناسبة أود بيان حقيقتين هما:

١- اني لم اكن قط ضد العلاقة مع اليهود لكونهم يهودا بل كان ومازال لي العديد من الأصدقاء اليهود بينهم الاستاذ ايريك رولو الصحفي المعروف والدبلوماسي الفرنسي السابق حيث التقيت به اثناء زيارتي الى باريس. وكذلك الاساتذة هنري كوريل والدكتور بوعاراد بريتنس والبروفيسور لازاريف والسفير ايراموفيج. هذا فضلا عن السيدة الفاضلة المدام دانيال ميتران والدكتورة لوري ميلروي وكذلك العديد من المثقفين والصحفيين اليهود.

٢- لم تعد العلاقة بين الكرد واليهود الاسرائيليين محرمة ومجرمة بعدما تطورت العلاقات الفلسطينية الاسرائيلية وبعد العلاقات الاسرائيلية - العربية المتعددة. فليس الاكراذ ولا يمكن أن يكونوا ملكيين اكثر من الملك ولا اكثر كسلحة من قداسة البابا نفسه !.

وبالتالي فليس للاخوة العرب الحق في العناب على كل نوع من انواع العلاقة الكردية - اليهودية (والاسرائيلية) بل لهم الحق فيها اذا كانت العلاقة ضدهم أو متعارضة مع المنافع الحقيقية لامة العربية الشقيقة.

والسلام على من اتبع الهدى

جمال طرابلسي

٩٧ / ٩ / ٤



## الوثيقة رقم ٦

نتائج التعداد السكاني لعام 1957 في لواء كركوك

لغة الام	مدينة كركوك	لواء كركوك	المجموع الكلي للواء كركوك
عربي	٢٧١٢٧	٨٢٤٩٣	١٠٩٦٢٠
كردي	٤٠٠٤٧	١٤٧٥٤٦	١٨٧٥٩٣
تركي	٤٥٣٠٦	٢٨٠٦٥	٨٢٣٧١
كلداني و سرياني	١٥٠٩	٩٦	١٦٠٥

لغة الام	مدينة كركوك			بلدية لواء كركوك			المجموع الكلي للواء كركوك		
	دكتور	السات	المجموع	دكتور	السات	المجموع	دكتور	السات	المجموع
عربي	١٥٠٠٨	١٢١١٩	٢٧١٢٧	٤١٢١٦	٤٠٧٧٧	٨٢٤٩٣	٥٦٣٢٤	٥٢٨٩٦	١٠٩٦٢٠
كردي	٢١٢٨١	١٨٧٦٦	٤٠٠٤٧	٢٢٤٣٦	١٤٧٥٤٦	١٨٧٥٩٣	٩٢٣٠٢	٩٠٢٦١	١٨٧٥٩٣
ايرانيا	٦٠	٤١	١٠١	١٢	٥	٢٢	٧٧	٤٦	١٢٣
تركي	٢٢٥٦٤	٢٢٧٤٢	٤٥٣٠٦	١٨٩١٢	١٩٠٢٣	٣٨٠٦٥	٤١٥٥٦	٤١٨١٥	٨٢٣٧١
الكليري	٣٦١	٢٤٣	٦٠٤	٤٢	٢١	٦٣	٤٢٣	٢٦٤	٦٨٧
فرنسي	٢٢	١٣	٣٥	٦	-	٦	٢٨	١٣	٤١
هندي	٥٣	٢٦	٧٩	٥	٣	٨	٥٨	٢٦	٨٤
كلداني وسرياني	٢٢٤	٧٢٥	١٥٠٩	٤٨	٤٨	٩٦	٨٢٢	٧٨٣	١٦٠٥
لغات أخرى	٢٢٦	١٩٢	٤١٨	-	-	-	٢٢٦	١٩٢	٤١٨
غير بين	٢٦٨٤	٢٤٦٢	٥١٤٦	١١٣	٢٥	١٣٨	٢٢٩٧	٢٤٨٧	٥٧٨٤
المجموع	٦٣٠٦٣	١٢٠٤٠٢	١٢٥٠٠٩	١٢٢٢٨٨	١٢٢٢٢٧	٢٤٨١١٢	١٢٨١١٢	١٢٠٢٢٢	٢٤٨١١٢

## الوثيقة رقم ٧

### بيان آذار

لقد كان المبرر الأول لثورة السابع عشر من تموز أنها جاءت تعبيراً عن سخط الجماهير العربية كافة على الأسباب والمسببين لهزيمة حزيران وعن إجماع الرأي الشعبي في العراق على إدانة الحكم الرجعي الفردي السابق بسبب مساهمته بدوره الانهزامي في هذه المحنة القومية. وذلك لعزلته التامة عن الشعب وعجزه المطلق عن حل المشاكل الوطنية التي كانت تنخر في الكيان الوطني والتي كان حلها المقدمة الضرورية التي لا بد منها لكل عزم صادق على تعبئة الطاقات البشرية والمادية في العراق جميعها ووضعها بدون أي شاغل في موضعها الطبيعي وبالدرجة الأولى في الخطوط الأولى للمعركة المصيرية للأمة العربية.

لذلك وضعت الثورة نصب عينيها مذ أيامها الأولى واجب تحقيق الوحدة الوطنية للشعب العراقي دون أي تفريق بسبب الجنس أو اللغة أو الدين أو المنشأ الاجتماعي وتوفير جميع الشروط الضرورية السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تتطلبها مقومات هذه الوحدة لكي يستطيع العراق أن يتجه بكل طاقاته وإمكاناته إلى المعركة القومية المصيرية التي تمثل في نظر الثورة ذروة الصراع التاريخي المرير بين الاستعمار والصهيونية وأطماعها الشريرة في الوطن العربي من جانب وبين مصالح تحرر الأمة العربية وكفاحها من أجل أهدافها التقدمية الإنسانية من جانب آخر.

ورغم تركة المعضلات الكثيرة المعقدة التي جابهتها الثورة منذ ميلادها ظلت ماضية بحزم وإيمان في سبيل تحرير العراق من مخلفات الاستعمار والعمالة والطغيان السياسي

والاجتماعي وفي العمل على توفير جميع الشروط الضرورية لبناء عراق جديد تتحقق فيه بصورة جدية المساواة الفعلية في الحقوق والواجبات وتكافؤ الفرص بين المواطنين. وتنفتح فيه الآفاق أمام جماهير الشعب كافة من خلال التزام وطني جماعي مخلص لوحدة تربة الوطن ووحدة شعبه وأهدافه الأساسية الكبرى - الوحدة القومية والحرية والاشتراكية.

ولقد كان حل المسألة الكردية في العراق في مقدمة المشكلات الوطنية التي واجهتها الثورة ولا سيما أن عدم قدرة العهود السابقة على تفهمها . بل وعدم توفر الرغبة الصادقة في معالجتها ووضع الحلول الصحيحة لها لدى العهود. قد أديا وما رافقهما وأحاط بهما من استغلال الاستعمار وأعوانه وعملائه إلى مزيد من التعقيد حتى غدت وكأنها معضلة شبه مستعصية وبخاصة بعد أن حل العنف منذ سنوات في معالجتها محل الحوار الديمقراطي الأخوي والموضوعي الذي تستوجبه طبيعة المشكلة الوطنية وما تنطوي عليه من حقوق مشروعة عادلة لجزء من الشعب العراقي. لقد عملت الثورة منذ أيامها الأولى على معالجة هذه المشكلة الوطنية بروح مشبعة بالمسؤولية وبأقصى حدود الالتزام بالمبادئ الديمقراطية الثورية.

إن الثورة التي تستقي من المعين النظري لحزب البعث العرب الاشتراكي تؤمن بان الحقوق القومية هي حقوق ديمقراطية في جوهرها ومن مواضعها إحياء التراث الثقافي واللغة والتقاليد وممارسة الإرادة الحرة وأن توطيد هذه الحقوق بين القوميات المختلفة لا سيما في الوطن الواحد يتطلب إيجاد السبل الهادفة إلى تنظيم العلاقات بين هذه القوميات بصورة تساعد على نهوضها جميعاً.

إن جميع المشاريع والخطط الهادفة إلى إضعاف الروابط بينها وزرع بذور التفرقة لا تخدم المصالح المشتركة لأبنائها. كما أن تنظيم وتعزيز الروابط الوطنية والإنسانية فيما بينها وجعلها في خدمة التقدم هي التي توفر أسباب وحدة الحياة الوطنية في جو مفعم بالتآخي القومي والسلام.

وكان من وحي هذه المبادئ أن بادر المؤتمر القطري السابع لحزب البعث العربي الاشتراكي الذي انعقد في أواخر عام 1968 ومطلع عام 1969 إلى تحديد موقف الحزب الأيديولوجي والنظري من هذه المشكلة الوطنية وإلى رسم طريق الحل أمام الثورة والسلطة الثورية وذلك في المقررات التي صدرت في أعقاب ذلك المؤتمر التي تقول: أكد المؤتمر على أن مسألة المطامح القومية للأكراد في العراق تقع في مقدمة المسائل

التي تواجه حركة الثورة العربية. وقد مضت عدة سنوات دون الوصول إلى حل سليم لهذه المسألة مما ألحق بالمواطنين العرب والأكراد نتيجة التعسف في حلها نكبات ومآس مروعة. وكانت قوى الاستعمار والرجعية وفصائل العملاء والانتهازية تستغلها دوماً وتستثمر الإخفاق في حلها للتدخل في شؤون العراق والضغط عليه والتأمر على حقوق العرب والأكراد معاً وإلحاق أفدح الأضرار بالمواقع والمكتسبات القومية والتقدمية والديمقراطية التي وصلوا إليها خلال عهود طويلة من التضحية والنضال المشترك. كما أكد المؤتمر على أن حزبنا الذي ينطلق في نضاله وسياسته من عقيدته القومية الإنسانية الاشتراكية الديمقراطية كان يحترم دائماً المطامح القومية للجماهير الكردية بمحتواها الوطني التقدمي ويعتبرها حقوقاً إنسانية مشروعة ويقدر العلاقة المتينة بين تحقيقها وبين قوة وسلامة مسيرة الجماهير الشعبية في العراق باتجاه تصفية مخلفات الاستعمار والتفرغ الكامل للمعركة القومية المصيرية الراهنة في فلسطين ومواصلة الكفاح التاريخي من أجل تحقيق الوحدة العربية والحرية والاشتراكية.

لذا فإن الثورة تلتزم بداهة بمبادئ الحزب وقراراته قد أقرت للمواطنين الأكراد بحق التمتع بحقوقهم القومية وتطوير خصائصهم القومية في إطار وحدة الشعب والوطن والنظام الدستوري.

وفي الوقت الذي تخوض فيه الأمة العربية كفاحاً واسعاً ضد الإمبريالية والصهيونية والرجعية المحلية يضعها في الخطوط الأولى من كفاح شعوب الشرق الأوسط حيث أن نضال الشعب العراقي الوثيق الارتباط مع كفاح الأمة العربية في سبيل الديمقراطية ومقارعة القوى الرجعية في - المنطقة العالمية - منها - والمحلية - فإن الثورة تعتبر أن الأساس الأول للوحدة الوطنية العربية الكردية في العراق هو أن الحركة القومية الكردية كالحركة القومية العربية ديمقراطية موجهة ضد تلك القوى الرجعية ذاتها موضوعياً يشدها في العراق إلى الحركة التحررية العربية ووحدة الكفاح ضد الإمبريالية والقوى الرجعية الأخرى الحليفة والتابعة لها.

كما تربطها مع كفاح الشعب العربي تقاليد الأخوة التاريخية ووحدة المصالح الاقتصادية والتطور المتناسق بين القوميتين العربية والكردية.

وأن أي إخلال بهذا التناسق سوف يؤدي بالضرورة إلى إلحاق الأذى بالكفاح المشترك والنهضة الوطنية التقدمية بوجه عام.

لقد أدرك الاستعمار أن وحدة الكفاح العربي الكردي تعزز حركة التحرر العربية الكردية وتمكنها من إحراز مواقع هامة في وجه المشاريع العدوانية الإمبريالية الصهيونية الإسرائيلية في المنطقة لا سيما بالنسبة للمعركة القومية المصيرية الراهنة الدائرية في فلسطين والبلدان العربية المحيطة بها .. لذلك استعانت الأجهزة الاستعمارية والعميلة لإيجاد أكثر من سبب لفصم عرى التلاحم والتآخي بين الجماهير العربية والكردية بقصد إضعاف جبهة النضال الوطني الثوري في العراق.

وما دامت الثورة تنطلق في فهمها للمسألة القومية بأنها جزء من الثورة المعادية للاستعمار والصهيونية والرجعية .. فلا مرأ أن تلتزم الثورة في كل خطوة تخطوها في اتجاه حل المشكلة الوطنية الكردية بما يؤدي إلى تعزيز وترسيخ الكفاح الوطني والقومي ضد تلك القوى اللا إنسانية مجتمعة.

لذلك فإن ممارسة الجماهير الكردية لجعل حقوقها القومية وتحقيق التكافؤ المطلق في فرص التطوير الحر هما السبيلان الضروريان لتوحيد وتعزيز الكفاح الوطني في العراق ضد أعداء الشعوب وأعداء الأمة العربية والشعب العراقي، الاستعمار والصهيونية والرجعية العميلة.

ولم يكن مصادفة توقيت المؤامرة الاستعمارية الصهيونية الرجعية على الجمهورية العراقية في نفس الوقت الذي بدأت تظهر فيه بشائر السلام في ربوع شمالنا الحبيب بسبب المساعي المخلصة التي بذلتها حكومة الثورة والتجاوب المخلص من جانب قيادة السيد مصطفى البارزاني.

ولم يعد خافياً أن الثورة بادرت من جانبها لاتخاذ جميع الإجراءات الضرورية لإعادة أسباب الطمأنينة والسلام في أرجاء شمالي العراق إذ عملت على مايلي:

أ - فلقد تم الاعتراف بالوجود الشرعي للقومية الكردية وفقاً لمقررات المؤتمر القطري السابع لحزب البعث العربي الاشتراكي ومن خلال جميع البيانات الرسمية والصحفية التي صدرت عن السلطة الثورية وسوف تتكرس هذه الحقيقة نهائياً في نصوص الدستور المؤقت ونصوص الدستور الدائم.

ب - ولقد أقر مجلس قيادة الثورة إنشاء جامعة في السليمانية وإنشاء مجمع علمي كردي كما أقر جميع الحقوق الثقافية واللغوية للقومية الكردية فأوجبت تدريس

اللغة الكردية في جميع المدارس والمعاهد والجامعات ودور المعلمين والمعلمات والكلية العسكرية وكلية الشرطة. كما أوجب تعميم الكتب والمؤلفات الكردية العلمية والأدبية والسياسية المعبرة عن المطامح الوطنية والقومية للشعب الكردي وتمكين الأدباء والشعراء والكتاب الأكراد من تأسيس اتحاد لهم وطبع مؤلفاتهم وتوفير جميع الفرص والإمكانيات أمامهم لتنمية قدراتهم ومواهبهم العلمية والفنية وتأسيس دار للطباعة والنشر باللغة الكردية واستحداث مديرية عامة للثقافة الكردية وإصدار صحيفة أسبوعية ومجلة شهرية باللغة الكردية وزيادة البرامج الكردية في تلفزيون كركوك ريشما يتم إنشاء محطة خاصة للبث التلفزيوني باللغة الكردية.

ج - واعترافاً للمواطنين الأكراد بحقوقهم في إحياء تقاليدهم وأعيادهم القومية ومن أجل مشاركة الشعب كله في أعياد أبنائه قرر مجلس قيادة الثورة اعتبار عيد - النوروز - عيداً وطنياً في الجمهورية العراقية.

د - كما أصدر مجلس قيادة الثورة قانون المحافظات الذي ينطوي على لا مركزية الإدارة المحلية وأقر استحداث محافظة دهوك.

هـ - كذلك أصدر مجلس قيادة الثورة عفواً عاماً شاملاً عن جميع المدنيين والعسكريين الذين اشتركوا في أعمال العنف في الشمال ليزيل كل أثر من آثار الأوضاع السلبية الشاذة السابقة ويقيم معالم الحياة الوطنية الجديدة على أرضية وطيدة للأمن العام والإخاء القومي الشامل.

ولقد استقبلت جماهير العراق العربية والكردية مقررات وإجراءات مجلس قيادة الثورة بالتأييد والترحاب الأمر الذي هيأ الظروف الملائمة للمضي قدماً في تحقيق الغايات المثلى التي انعقد عليها إجماع الشعب وتضافرت حولها إرادته وقوته وكلمته.

لما تقدم فإن مجلس قيادة الثورة أجرى اتصالات بينه وبين قيادة السيد مصطفى البارزاني رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني وتم تبادل وجهات النظر واقنع الجميع بضرورة قبول محتويات هذا البيان وتنفيذها. وهو يؤكد عزمه على تعميق وتوسيع الإجراءات الفعالة لاستكمال أسباب النهوض الثقافي والاقتصادي والتطور العام في المنطقة الكردية مستهدفاً بالدرجة الأولى تمكين الجماهير الكردية من ممارسة حقوقها المشروعة وإشراكها عملياً في المساهمة الجادة في بناء الوطن والكفاح من أجل أهدافه

القومية الكبرى لذا قرر مجلس قيادة الثورة:

1 - تكون اللغة الكردية لغة رسمية مع اللغة العربية في المناطق التي غالبية سكانها من الأكراد وتكون اللغة الكردية لغة التعليم في هذه المناطق وتدرّس اللغة العربية في كافة المدارس التي تدرّس باللغة الكردية. كما تدرّس اللغة الكردية في بقية أنحاء العراق كلغة ثانية في الحدود التي يرسمها القانون.

2 - إن مشاركة إخواننا الأكراد في الحكم وعدم التمييز بين الكرد وغيرهم في تقلد الوظائف العامة بما فيها المناصب الحساسة والهامة في الدولة كالوزارات وقيادات الجيش وغيرها ... كانت وما زالت من الأمور الهامة التي تهدف حكومة الثورة إلى تحقيقها فهي في الوقت الذي تقر هذا المبدأ تؤكد ضرورة العمل من أجل تحقيقه بنسبة عادلة مع مراعاة مبدأ الكفاءة ونسبة السكان وما أصاب إخواننا الكرد من حرمان في الماضي.

3 - نظرا للتخلف الذي لحق بالقومية الكردية في الماضي من الناحيتين الثقافية والتربوية توضع خطة لمعالجة هذا التخلف عن طريق:

أ - الإسراع بتنفيذ قرارات مجلس قيادة الثورة حول اللغة والحقوق الثقافية للشعب الكردي وربط إعداد وتوجيه المناهج الخاصة بالشؤون القومية الكردية في الإذاعة والتلفزيون بالمديرية العامة للثقافة والإعلام الكردية.

ب - إعادة الطلبة الذين فصلوا أو اضطروا إلى ترك الدراسة بسبب ظروف العنف في المنطقة إلى مدارسهم بغض النظر عن أعمارهم أو إيجاد علاج ملائم لمشكلتهم.

ج - الإكثار من فتح المدارس في منطقة الكردية ورفع مستويات التربية والتعليم وقبول الطلبة الأكراد في الجامعات والكليات العسكرية والبعثات والزمالات الدراسية بنسبة عادلة.

4 - يكون الموظفون في الوحدات الإدارية التي تسكنها كثرة كردية من الأكراد . أو ممن يحسنون اللغة الكردية إذا ما توفر العدد المطلوب منهم ويتم تعيين المسؤولين الأساسيين (محافظ. قائمقام. مدير الشرطة. مدير أمن. وما شابه ذلك) ويباشر فوراً بتطوير أجهزة الدولة في المنطقة بالتشاور ضمن اللجنة العليا المشرفة على

- تنفيذ هذا البيان بما يضمن تنفيذه ويعزز الوحدة الوطنية والاستقرار في المنطقة.
- 5 - تقر الحكومة حق الشعب الكردي في إقامة منظمات طلبة وشبيبة ونساء ومعلمين خاصة به وتكون هذه المنظمات أعضاء في المنظمات الوطنية العراقية المتشابهة.
- 6 - أ - يمدد العمل بالفقرتين (1) و(2) من قرار مجلس قيادة الثورة المرقم 59 والمؤرخ في (1969/8/5) حتى تاريخ صدور هذا البيان. ويشمل ذلك كافة الذين ساهموا في أعمال العنف في المنطقة الكردية.
- ب - يعود العمال والموظفون والمستخدمون من المدنيين والعسكريين إلى الخدمة ويتم ذلك دون التقيد بالملك ويستفاد من المدنيين في المنطقة الكردية ضمن احتياجاتها.
- 7 - أ - تشكيل هيئة من ذوي الاختصاص للنهوض بالمنطقة الكردية من جميع الوجوه بأقصى سرعة ممكنة وتعويضها عما أصابها في السنوات الأخيرة وتخصيص ميزانية كافية لتنفيذ ذلك وتكون هذه الهيئة تابعة لوزارة شؤون الشمال.
- ب - إعداد الخطة الاقتصادية بشكل يؤمن التطور المتكافئ لأنحاء العراق المختلفة مع مراعاة ظروف التخلف في المنطقة الكردية.
- ج - تخصيص رواتب تقاعدية لعوائل الذين استشهدوا في ظروف القتال المؤسفة من رجال الحركة الكردية المسلحة وغيرهم وللعجزة والمشوهين بسبب تلك الظروف وفق تشريع خاص على غرار القوانين المرعية.
- د - العمل السريع لإغاثة المتضررين والمعوزين عن طريق إنجاز مشاريع سكنية وغيرها تؤمن العمل للعاطلين وتقديم معونات عينية ونقدية مناسبة وإعطاء تعويض معقول للمتضررين الذين يحتاجون المساعدة ويناط ذلك باللجنة العليا ويستثنى من ذلك من شملتهم الفقرات السابقة.
- 8 - إعادة سكان القرى العربية والكردية إلى أماكنهم السابقة. أما سكان القرى الواقعة في المناطق التي يتعذر اتخاذها مناطق سكنية وتستملكها الحكومة لأغراض النفع العام وفق القانون فيجري إسكانهم في مناطق مجاورة ويجري تعويضهم عن ما لحقهم من ضرر بسبب ذلك.



9 - الإسراع بتطبيق القانون الزراعي في المنطقة الكردية وتعديله بشكل يضمن تصفية العلاقات الإقطاعية وحصول جميع الفلاحين عل قطع مناسبة من الأرض وإعفاؤهم من الضرائب الزراعية المتراكمة عليهم خلال سنين القتال المؤسفة.

10 - جرى الاتفاق على تعديل الدستور المؤقت كما يلي:

أ - يتكون الشعب العراقي من قوميتين رئيسيتين هما القومية العربية والقومية الكردية ويقر هذا الدستور حقوق الشعب الكردي القومية وحقوق الأقليات كافة ضمن الوحدة العراقية.

ب - إضافة الفقرة التالية إلى المادة الرابعة من الدستور تكون اللغة الكردية لغة رسمية إلى جانب اللغة العربية في المنطقة الكردية.

ج - تثبيت ما تقدم في الدستور الدائم.

11 - إعادة الإذاعة والأسلحة الثقيلة إلى الحكومة ويكون ذلك مرتبطاً بتنفيذ المراحل النهائية من الاتفاق.

12 - يكون أحد نواب رئيس الجمهورية كردياً.

13 - يجرى تعديل قانون المحافظات بشكل ينسجم مع مضمون هذا البيان.

14 - اتخاذ الإجراءات اللازمة بعد إعلان البيان بالتشاور مع اللجنة العليا المشرفة على تنفيذه لتوحيد المحافظات والوحدات الإدارية التي تقطنها كثرة كردية وفقاً للإحصاءات الرسمية التي سوف تجرى وسوف تسعى الدولة لتطوير هذه الوحدة الإدارية وتعميق وتوسيع ممارسة الشعب الكردي فيها لجعل حقوقه القومية ضمناً لتمتعته بالحكم الذاتي. وإلى أن تتحقق هذه الوحدة الإدارية يجرى تنسيق الشؤون القومية الكردية عن طريق اجتماعات دورية تعقد بين اللجنة العليا ومحافظي المنطقة الشمالية. وحيث أن الحكم الذاتي سيتم في إطار الجمهورية العراقية فإن استغلال الثورات الطبيعية في هذه المنطقة من اختصاص سلطات هذه الجمهورية بطبيعة الحال.

15 - يساهم الشعب الكردي في السلطة التشريعية بنسبة سكانه إلى سكان العراق. أيها المواطنون الأكراد..

إن هذه المكتسبات التي أنجزتها الثورة. لن تكون. أكثر من مرقاة لبلوغ كامل أهدافكم

القومية في ظل هذا الوطن المفدى ووحدة شعبه العظيم.  
وسوف يشهد التاريخ أنه ما كان لكم ولن يكون أبداً. أخاً مخلصاً. وحليفاً دائماً  
كالشعب العربي.

يا جماهير شعبنا العظيم:

إن إرادتكم في الوحدة الوطنية هي وحدها التي ستنتصر. وسوف تتحطم على  
صخرة وعيكم لمسؤولياتكم التاريخية جميع المحاولات الرامية إلى إضعاف تلاحمكم  
الكفاحي. إن جموعكم المناضلة تنفض اليوم عن كاهلها غبار مكائد أعدائكم والطامعين  
فيكم لتسير معاً كتلة واحدة. تفيض بالقوة والوعي وإرادة العمل والكفاح. لنصرة قضية  
الأمة العربية الكبرى. فلسطين. ولتحقيق أهدافكم السامية في الوحدة والحرية  
والاشتراكية.

يا جماهير أمتنا العربية المناضلة.

هكذا تنتهي صفحة من صفحات تاريخ هذا القطر المناضل لتفتح بيد الثورة، وأيدي  
جميع المناضلين الأحرار من أبناء هذا القطر، صفحة جديدة مشرقة. تتجدد فيها مرة  
أخرى فوق هذه الأرض الطيبة، شروط المحبة والسلام والتآخي بين قوميتين، لهما تاريخ  
كفاحي مشترك طويل عبر التاريخ وسوف يكون لهما اليوم وغداً وإلى الأبد شرف إحياء  
نضالهما المشترك من أجل القضاء على أعداء القوميتين ... أعداء الشعوب والإنسانية  
جمعاء.. الاستعمار والصهيونية والتخلف. وشرف الإسهام المشترك في دعم الكفاح  
الإنساني من أجل التحرر والتقدم وترسيخ حضارة العصر على أسس الحق والمساواة  
والعدل بين الشعوب كافة.

فإلى نضال مشترك .. وآمال مشتركة وانتصارات قومية وإنسانية مشتركة.

مجلس قيادة الثورة

1970/3/11

## الوثيقة رقم ٨

## مسيرة القرار

استناداً الى احكام الفقرة (٢) من المادة الثانية والاربعون من الدستور العربى

قرار مجلس قيادة الثورة بحل الجمعية النيابية ١٩٦١/١/٢١

١- تشكيل اللجنة العليا لتتولى النضال برئاسة السيد هدام حسن نائب رئيس مجلس قيادة الثورة

وَمِنْهُ السَّادَةُ كَرِيمٌ -

عزت ابراهيم السدي

الفرسان اول سمعون فيدان

ملہ یاسین رمضان انجمنی

الدكتور عزت صفاني الأحمد

عبد الفتاح محمد أمين الياسين

فانتم عبد الله

نعم حميد الحسنه

\_\_\_\_\_

١- الماء لجودة المياه

أحمد حسن البكر

**رئيس مجلس قيادة الثورة**

بسم الله الرحمن الرحيم

الجمهورية العراقية

فائق قاموس اللغة العربية

**التحرير**

العدد ١٠٠

21/11/77

10

---

الى / طهراء النواحي /

مدیریت شرکت علیچشمه

معاونت سے امن علیحدگی

### ۱۰۰ شکل لجنیه

الماء، مسودة قرار مجلس قيادة الثورة ١٢ فسي ٢٤/١/١٠ الملح الوثائق كتاب

محافظه الدماقية ٦٢٨ لسي ٢٤/١٤١١ من الموضوع للاستعلام

مسيد احمد الحقوقي

تأليفه عليه السلام

~~7~~ P.C.  
PVC 5/11

## الوثيقة رقم ٩

### قانون الحكم الذاتي لمنطقة كردستان

الباب الأول: أسس الحكم الذاتي

الفصل الأول: الأسس العامة

#### المادة الأولى:

- أ - تتمتع منطقة كردستان بالحكم الذاتي وتسمى المنطقة حيثما وردت في هذا القانون.
- ب - تحدد المنطقة حيث يكون الأكراد غالبية سكانها، ويثبت الإحصاء العام حدود المنطقة وفقاً لما جاء في بيان 11 آذار. وتعتبر قيود إحصاء عام 1957 أساساً لتحديد الطبيعة القومية للأغلبية السكانية المطلقة في الأماكن التي سيجري فيها الإحصاء العام.
- ج - تعتبر المنطقة وحدة إدارية واحدة لها شخصية معنوية تتمتع بالحكم الذاتي في إطار الوحدة القانونية والسياسية والاقتصادية للجمهورية العراقية.
- وتجري التقسيمات الإدارية فيها وفقاً لأحكام قانون المحافظات مع مراعاة أحكام هذا القانون.
- د - المنطقة جزء لا يتجزأ من أرض العراق، وشعبها جزء لا يتجزأ من شعب العراق.
- هـ - يكون مركز محافظة (...) مركزاً لإدارة الحكم الذاتي.
- و - هيئات الحكم الذاتي جزء من هيئات الجمهورية العراقية.

## المادة الثانية:

- أ - تكون اللغة الكردية لغة رسمية إلى جانب اللغة العربية في المنطقة.
- ب - تكون اللغة الكردية لغة التعليم للأكراد في المنطقة ويكون تدريس اللغة العربية إلزامياً في جميع مراحل التعليم ومرافقه.
- ج - تُنشأ مرافق تعليمية في المنطقة لأبناء القومية العربية يكون التعليم فيها باللغة العربية وتدرس اللغة الكردية إلزامياً.
- د - لأبناء المنطقة كافة حق اختيار المدارس التي يرغبون التعليم فيها بصرف النظر عن لغتهم الأم.
- هـ - يخضع التعليم في جميع مراحل، في المنطقة، للسياسة التربوية والتعليمية العامة للدولة.

## المادة الثالثة:

- أ - حقوق وحريات أبناء القومية العربية والأقليات في المنطقة مصونة وفق أحكام الدستور والقوانين والقرارات الصادرة بشأنها وتلتزم إدارة الحكم الذاتي بضمان ممارستها.
- ب - يمثل أبناء القومية العربية والأقليات في المنطقة في جميع هيئات الحكم الذاتي بنسبة عددهم إلى سكان المنطقة، ويشاركون في تولي الوظائف العامة وفق القوانين والقرارات المنظمة لها.

## المادة الرابعة:

القضاء مستقل لاسلطان عليه لغير القانون، وتشكيلاته في المنطقة جزء لا يتجزأ من التنظيم القضائي في الجمهورية العراقية.

## الفصل الثاني: الأسس المالية

## المادة الخامسة:

المنطقة وحدة مالية مستقلة ضمن وحدة مالية الدولة.

## المادة السادسة:

- أ - للمنطقة ميزانية خاصة ضمن الميزانية الموحدة للدولة.

ب - يتبع في إعداد وتنظيم ميزانية المنطقة نفس القواعد والأسس التي تُتبع في إعداد الميزانية الموحدة للدولة.

#### المادة السابعة:

تتكون ميزانية المنطقة من الأجزاء التالية:

1 - الميزانية الجارية.

2 - الميزانية الاستثمارية السنوية للمنطقة.

3 - ميزانيات المؤسسات والمصالح الإنتاجية ذات الطابع المحلي والمؤسسة في المنطقة.

4 - ميزانيات الإدارات المحلية والبلديات في المنطقة.

#### المادة الثامنة:

تتألف موارد ميزانية المنطقة من العناصر التالية:

أ - الموارد الذاتية وتتكون من:

1 - إيرادات الضرائب والرسوم المقررة للبلديات والإدارات المحلية بموجب القوانين المختصة.

2 - أثمان المبيعات وأجور الخدمات.

3 - الحصة المقررة من أرباح المصالح والمؤسسات المشمولة بميزانية المنطقة.

4 - ضريبة العقار الأساسية والإضافية ضمن المنطقة.

5 - ضريبة الأرض الزراعية وحصة الإصلاح الزراعي من الحاصل.

6 - ضريبة العرصات.

7 - ضريبة التركات.

8 - رسوم تسجيل العقار.

9 - رسوم المحاكم والغرامات التي تفرضها.

10 - الطوابع المالية.

11 - رسوم تسجيل السيارات ونقل ملكيتها.

ب - ما يخصص في الميزانية الاعتيادية للدولة والمنهاج الاستثماري السنوي من خطة

التنمية القومية لتغطية نفقات ميزانية المنطقة.

## المادة التاسعة:

تخضع حسابات المنطقة لرقابة ديوان الرقابة المالية والتفتيش المالي.

## الباب الثاني: هيئات الحكم الذاتي

### الفصل الأول: المجلس التشريعي

## المادة العاشرة:

المجلس التشريعي هو الهيئة التشريعية المنتخبة في المنطقة ويتحدد تكوينه وتنظيمه وسير العمل فيه بقانون.

## المادة الحادية عشر:

- أ - ينتخب المجلس التشريعي رئيساً له ونائباً للرئيس وأميناً للسر من بين أعضائه.
- ب - تتعقد جلسات المجلس بحضور أغلبية عدد أعضائه وتُتخذ قراراته بأغلبية عدد الحاضرين إلا إذا نص على خلاف ذلك في هذا القانون أو في قانون المجلس التشريعي.

## المادة الثانية عشرة:

يمارس المجلس التشريعي في حدود الدستور والقوانين الصلاحيات التالية:

- أ - وضع نظامه الداخلي.
- ب - اتخاذ القرارات التشريعية اللازمة لتطوير المنطقة والنهوض بمرافقها الاجتماعية والثقافية والعمرانية والاقتصادية ذات الطابع المحلي في حدود السياسة العامة للدولة.
- ج - اتخاذ القرارات التشريعية التي تتعلق بتطوير الثقافة والخصائص والتقاليد القومية للمواطنين في المنطقة.
- د - اتخاذ القرارات التشريعية الخاصة بالدوائر شبه الرسمية والمؤسسات والمصالح ذات الطابع المحلي بعد التشاور مع الجهات المركزية المختصة.
- هـ - التصديق على مشروعات الخطط التفصيلية التي يعدها المجلس التنفيذي في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والمشاريع الإنمائية وشؤون التربية والتعليم

والصحة والعمل وفقاً لمقتضيات التخطيط المركزي العالم للدولة ومتطلبات تطبيقه.

و - اقتراح الميزانية الخاصة بالمنطقة.

ز - إقرار الحسابات الختامية بعد تدقيقها من قبل ديوان الرقابة المالية ورفعها إلى السلطة التشريعية للتصديق عليها.

ح - إدخال التعديلات على الميزانية الخاصة بالمنطقة بعد التصديق عليها، في حدود المبالغ المخصصة والأغراض التي خُصصت من أجلها على أن لا يتعارض ذلك مع القوانين وخطط التنمية في الدولة.

ط - مناقشة ومساءلة أعضاء المجلس التنفيذي في الشؤون التي تدخل في اختصاصاتهم.

ي - طرح الثقة بالمجلس التنفيذي أو بواحد أو أكثر من أعضائه، ويعفى من مهمته من سُحبت الثقة منه. ويتخذ قرار سحب الثقة بأغلبية عدد الأعضاء المكونين للمجلس التشريعي.

### الفصل الثاني: المجلس التنفيذي

#### المادة الثالثة عشرة:

أ - المجلس التنفيذي هو الهيئة التنفيذية لإدارة الحكم الذاتي في المنطقة.

ب - يتكون المجلس التنفيذي من الرئيس ونائبه وعدد من الأعضاء مساول لعدد الإدارات الوارد ذكرها في المادة الرابعة عشرة أو يزيد عليه بعضوين.

ج - يكلف رئيس الجمهورية أحد أعضاء المجلس التشريعي برئاسة وتشكيل المجلس التنفيذي.

د - يختار الرئيس المكلف أعضاء المجلس التنفيذي ونائباً له من بين أعضاء المجلس التشريعي أو ممن تتوفر فيهم شروط العضوية فيه. ويتقدم إلى المجلس التشريعي بطلب الثقة، وعند حصول الثقة بأغلبية عدد الأعضاء المكونين للمجلس يصدر مرسوم جمهوري بتشكيل المجلس التنفيذي.

هـ - يكون رئيس وأعضاء المجلس التنفيذي بدرجة وزير.



و - لرئيس الجمهورية إعفاء رئيس المجلس التنفيذي من منصبه وفي هذه الحالة يُعتبر المجلس منحلًا.

ز - في حالة حل المجلس التنفيذي أو سحب الثقة منه يستمر المجلس بتصريف الأمور الجارية فقط إلى حين تشكيل مجلس جديد على ألا يتجاوز ذلك مدة أقصاها خمسة عشر يوماً.

### المادة الرابعة عشرة:

ا - ترتبط محافظات المنطقة برئيس المجلس التنفيذي.

ب - يستعين المجلس التنفيذي في ممارسة صلاحياته بالمكاتب التالية:

1 - مكتب المجلس التنفيذي.

2 - مكتب المتابعة والتفتيش.

3 - مكتب الإحصاء والتخطيط.

ج - ترتبط بالمجلس التنفيذي الإدارات التالية:

1 - إدارة التربية والتعليم.

2 - إدارة الإشغال والإسكان.

3 - إدارة الزراعة والإصلاح الزراعي.

4 - إدارة الشؤون الداخلية

5 - إدارة النقل والمواصلات.

6 - إدارة الثقافة والشباب.

7 - إدارة البلديات والمصايف.

8 - إدارة الشؤون الاجتماعية

9 - إدارة الشؤون الاقتصادية

10 - إدارة شؤون الأوقاف.

د - يتولى مسؤولية الإدارات الوارد ذكرها في الفقرة السابقة أعضاء من المجلس التنفيذي يدعون (الأمناء العامون) ويكون لكل منهم نائب بدرجة مدير عام.

## المادة الخامسة عشر:

يمارس المجلس التنفيذي الصلاحيات التالية:

- أ - ضمان تنفيذ القوانين والأنظمة.
  - ب - الالتزام بأحكام القضاء.
  - ج - إشاعة العدالة وحفظ الأمن والنظام العام وحماية المرافق العامة الوطنية والمحلية وأموال الدولة العامة والخاصة.
  - د - إصدار القرارات في كل ما تستلزمه ضرورات تطبيق أحكام القرارات التشريعية المحلية.
  - هـ - إعداد مشروعات الخطط التفصيلية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية والمشاريع الإنمائية وشؤون التربية والتعليم والصحة والعمل وفقاً لمقتضيات التخطيط المركزي العام للدولة ومتطلبات تطبيقه ورفعها إلى المجلس التشريعي للتصديق عليها.
  - و - الإشراف على المرافق والمؤسسات العامة والمحلية في المنطقة.
  - ز - تعيين موظفي إدارة الحكم الذاتي الذين لا يتطلب تعيينهم إصدار مرسوم جمهوري أو موافقة رئيس الجمهورية، وفق قوانين الخدمة والملاك، وتسري عليهم أحكام القوانين المطبقة على موظفي الجمهورية العراقية، على أن يكون الموظفون في التقسيمات الإدارية التي تسكنها أغلبية كردية من الأكراد أو ممن يحسنون اللغة الكردية مع مراعاة ما جاء في المادة الثالثة من هذا القانون.
  - ح - تنفيذ ميزانية المنطقة وفق القوانين والأسس المعتمدة في النظام المحاسبي للدولة.
  - ط - إعداد تقرير سنوي عن أوضاع المنطقة يُرفع لرئيس الجمهورية وللـمجلس التشريعي.
- الباب الثالث: العلاقة بين السلطة المركزية وإدارة الحكم الذاتي

## المادة السادسة عشرة:

ما خلا الصلاحيات التي تمارسها هيئات الحكم الذاتي وفقاً لأحكام القانون تعود ممارسة السلطة في جميع أرجاء الجمهورية العراقية إلى الهيئات المركزية أو من يمثلها.

## المادة السابعة عشرة:

أ - ترتبط تشكيلات الشرطة والأمن والجنسية في المنطقة بمديرياتها العامة في وزارة

الداخلية وتسري على منتسبيها أحكام القوانين والأنظمة والتعليمات المطبقة في الجمهورية العراقية.

ب - لرئيس المجلس التنفيذي أو من يخوله من أعضاء المجلس أن يعهد إلى التشكيلات الوارد ذكرها في الفقرة (أ) من هذه المادة بواجبات ضمن المنطقة في حدود وظائفها وفي إطار السياسة العامة للدولة.

ج - يعين ويُنقل مديرو التشكيلات الوارد ذكرها في الفقرة (أ) من هذه المادة بأمر من وزير الداخلية بعد التشاور مع رئيس المجلس التنفيذي.

د - يُنقل منتسبو الشرطة ضمن المنطقة بأمر من أمين إدارة الشؤون الداخلية أو من يخوله مع مراعاة ما جاء في الفقرة (ج) مع هذه المادة.

هـ - يعين ويُنقل منتسبو التشكيلات الوارد ذكرها في الفقرة (أ) من هذه المادة وفق القواعد والصلاحيات المعمول بها في الجمهورية العراقية مع مراعاة ما جاء في الفقرات السابقة.

#### المادة الثامنة عشرة:

أ - دوائر السلطة المركزية في المنطقة تخضع للوزارات التابعة لها وتمارس عملها في حدود اختصاصاتها، وهيئات الحكم الذاتي رفع التقارير عنها إلى الوزارات التابعة لها.

ب - للسلط المركزية في حدود اختصاصاتها حق التوجيه العام للإدارات المحلية الوارد ذكرها في المادة الرابعة عشرة من هذا القانون.

ج - تعين السلطة المركزية وزيراً للدولة يقوم بالتنسيق بين النشاط الذي تمارسه في المنطقة كل من السلطة المركزية وهيئات الحكم الذاتي، وله أن يحضر جميع اجتماعات هذه الهيئات، وللسلطة المركزية أن تنتدب أيّاً من الوزراء الآخرين للقيام بذات المهمة.

د - تُبلغ قرارات هيئات الحكم الذاتي لوزير الدولة فور صدورها.

هـ - يحضر رئيس المجلس التنفيذي اجتماعات مجلس الوزراء.

#### المادة التاسعة عشرة:

أ - تمارس الرقابة على مشروعية قرارات هيئات الحكم الذاتي محكمة تمييز العراق في

هيئة خاصة تتكون من رئيس المحكمة وأربعة أعضاء يختارهم أعضاء محكمة التمييز من بينهم لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.

ب - لوزير العدل أو وزير الدولة أن يطعن في قرارات هيئات الحكم الذاتي أمام هيئة الرقابة، الوارد ذكرها في الفقرة السابقة، لمخالفتها الدستور أو القوانين أو الأنظمة وذلك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تبليغ وزير الدولة بها.

ج - الطعن في قرارات هيئات الحكم الذاتي أمام هيئة الرقابة يوقف تنفيذها حتى نتيجة الفصل فيه.

د - تفصل هيئة الرقابة في الطعن خلال مدة أقصاها ثلاثون يوماً من تاريخ تقديمه إليها، وتكون قراراتها قطعية.

هـ - تُعتبر قرارات هيئات الحكم الذاتي التي تقرر هيئة الرقابة عدم مشروعيتها ملغاة كلاً أو جزءاً من تاريخ صدورها وتُزال جميع الآثار القانونية التي ترتبت عليها.

و - تبلغ هيئة الرقابة قراراتها إلى الجهة الطاعنة وإلى رئيس المجلس التشريعي والمجلس التنفيذي وتُنشر في الجريدة الرسمية.

#### المادة العشرون:

أ - لرئيس الجمهورية أن يحل المجلس التشريعي في حالة تعذر ممارسته لصلاحياته بسبب استقالة نصف أعضائه، أو عدم توافر النصاب القانوني خلال ثلاثين يوماً من تاريخ دعوته للانعقاد، أو بسبب عدم منحه الثقة المنصوص عليها في الفقرة (د) من المادة الثالثة عشرة من هذا القانون لأكثر من مرتين متتاليتين، أو في حالة عدم امتثاله لقرارات هيئة الرقابة المنصوص عليها في المادة التاسعة عشرة من هذا القانون.

ب - في حالة حل المجلس التشريعي يستمر المجلس التنفيذي في ممارسة صلاحياته إلى حين انتخاب المجلس التشريعي الجديد في مدة أقصاها تسعون يوماً من تاريخ صدور المرسوم الجمهوري بحله.

## الوثيقة رقم ١٠

### بيان من المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني حول تطورات الوضع السياسي الراهن في البلاد

أصدر المكتب السياسي لحزبنا الديمقراطي الكردستاني بتاريخ 13/3/1974 بياناً هاماً إلى الشعب الكردي والشعب العراقي المناضل، فيما يلي نصه الكامل:

تمثل الحركة الوطنية الكردية بقيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني وبرئاسة البارزاني واحدة من أوسع الحركات الجماهيرية في الشرق الأوسط وتؤلف جزءاً أصيلاً ومتمماً لحركة الشعب العراقي الوطنية والتقدمية وهي تمثل كذلك مطامح شعب ينشد تحقيق وجوده القومي في عصر تحرر الشعوب ونيلها حقوقها القومية والديمقراطية.

وقد نبعت القيادة الباسلة لثورتنا المعاصرة من أعماق الشعب الكردي نفسه ومن صميم حاجاته، وهي حصيلة ما يقرب من نصف قرن متواصلة أو تزيد من الكفاح الثوري المسلح والنضال السياسي السلمي، وكان ظهورها استجابة لضرورات موضوعية تفاعلت داخل المجتمع الكردي وتكونت لديها الوسائل السياسية والدفاعية الكفيلة بتحقيق أهدافها بين الجماهير.

ولم تكن ثورة شعبنا الكردي مجرد حركة حزب، وإنما كانت تمثل مطامح القومية الكردية بأسرها وإن تأثيرها لا ينحصر في إطار كردستان العراق وحسب، بل يتعداه إلى شعبنا الكردي في كل مكان، وإن الثورة الكردية في العراق تمثل حركة الشعب الكردي كله، وهي حركة وطنية لا تختلف عن الحركات الوطنية للشعوب الأخرى في شيء وهي جزء لا ينفصم من قوى الثورة العالمية.

وبالرغم من الظروف الصعبة التي عانتها هذه الحركة والمحاولات التي بذلت للتأثير

عليها، فإنها حافظت على نقائها وخطها المنسجم مع مطامح الشعب الكوردي وأماني الشعب العراقي الوطنية والقومية، وظلت تتصرف كفصيلة صدامية من فصائل الشعب العراقي وحركتها الوطنية وصانت خطها المبدئي في توطيد علاقاتها مع حركة التحرر العربي وعززت صلاتها مع حركة التحرر العالمية.

وقد أعلنت ثورتنا الوطنية الكوردية في أكثر من مناسبة، أن شعبنا الكوردي يعاني من ظروف متنوعة وأشكال شتى من الاضطهاد والقهر، وإننا في العراق نحتاج إلى أن تكون بيننا وبين الشعب العربي علاقات أخوة وصداقة لا تشوبها شوائب التكتيكات السياسية اليومية ومحاولات القهر والصهر والمدمج العنصرية البشعة، وإننا بحاجة إلى الالتزام والاعتراف المتبادل بيننا وبين الشعب العربي بكل ما للطرفين من حقوق وواجبات كما نتطلع إلى دعم الشعب العربي الشقيق لضمان تحقيق النمو والتطور المتكافئ المنشود لشعبنا الكوردي وعلى جميع المستويات، لقد كان شعبنا في ثورة دائمة، قدم خلالها الآلاف من الشهداء والتضحيات الغالية ومن حقه المشروع أن يتطلع إلى توفير الظروف الطبيعية له، والتي حرم منها في كثير من الأحيان، ليستطيع القيام بدوره ضمن حدود إمكانياته من دعم النضال العربي وحركات التحرر الوطني لسائر شعوب المنطقة في مقارعة الاستعمار والرجعية والصهيونية وفي بناء المجتمعات المتحررة والمزدهرة لهذه الشعوب.

بهذا التصور، وبمثل هذه الروح الوطنية والديمقراطية، دخل ممثلو الحزب الديمقراطي الكوردستاني الحوار مع حزب البعث الحاكم والذي أسفر عن إعلان اتفاقية 11 آذار 1970 التاريخية التي تضمنت الحل السلمي الديمقراطي للمسألة الكوردية على أساس الاعتراف للشعب الكوردي بحقه في الحكم الذاتي في إطار الجمهورية العراقية مساهمة الشعب الكوردي ضمن حجمه في رسم سياسة البلاد وعلى أسس ديمقراطية، وقد دشنت هذه الاتفاقية عهداً جديداً في تاريخ العراق تميز بارسائه أسس الأخوة بين أبناء الشعب بمختلف قومياتهم وإقلياتهم على معايير واضحة، ورسمه طريقاً رحباً لتقوية الوحدة الوطنية وتعزيز الحركة الوطنية في العراق وتوحيد قواها المناضلة، وكانت أيضاً مدخلاً ومنطلقاً لإحراز انتصارات كثيرة أخرى كان من الصعب التفكير بها لو لم يتم التوصل إلى هذه الاتفاقية الهامة.

لقد استقبلت الجماهير إعلان اتفاقية الحادي عشر من آذار عام 1970 بأفراح

ومظاهرات ومهرجانات شعبية ضخمة في طول البلاد وعرضها، تعبيراً عن انسجامها مع الإرادة الشعبية الصارمة في السلم والتأخي والديمقراطية وتحولت الأيام الأولى لإعلانها إلى أعياد للسلم، فقد حازت الاتفاقية على تأييد ودعم اجتماعيين من قبل مختلف أوساط الشعب العراقي وقواه الوطنية والتقدمية ومن قوى السلم والحرية في العالم، واعتبرها الجميع مفتاحاً لحل القضايا المعلقة الأخرى في البلاد وطريقاً لتحقيق منجزات أخرى للشعب، وكانت الاتفاقية انتصاراً عاماً للشعب العراقي وقواه الوطنية التي ناضلت رداً من الزمن في سبيل تحقيق هذا الهدف السامي، كما كانت ضربة للأفكار والقوى العنصرية والشفوفينية التي استندت في فرض سيطرتها على العراق على بذر الشقاق والفرقة بين أبنائه.

واعتبر حزبا الديمقراطي الكوردستاني هذه الاتفاقية إنجازاً تاريخياً كبيراً، ونص منهاجه على الالتزام بها، في مؤتمره الثامن الذي انعقد في تموز على 1970 وأنبرى الحزب يحمي الاتفاقية ويناضل من أجل تحقيق محتوياتها مدركاً منذ اللحظات الأولى أن ثمة صعوبات وعراقيل كثيرة، منها ما هي نتيجة سنوات الفرقة والإهمال وإثارة الكراهية بين أبناء الشعب الواحد، ومنها ما هي صعوبات موضوعية ومنها وضع العراقيل من قبل بعض العناصر الإدارية التي لم تستوعب روح الاتفاقية بسهولة، إضافة إلى ما تخلقه تلك الجهات المتضررة من الاتفاقية من عقبات ومشاكل داخل العراق وخارجه على حد سواء.

لم يكن صعباً تخطي هذه العراقيل والصعاب، إذا ما ظلت مسيرة آذار تسير بنفس الروح التي أملت لها، وإذا ما تعززت الثقة بين قيادة الحركة الكوردية والحزب الديمقراطي الكوردستاني من جهة، والسلطة وحزب البعث العربي الاشتراكي من جهة أخرى، وإذا ما توفر الفهم المتبادل والجهد المشترك للتغلب على السلبات التي قد تبرز، بدلاً من أن تبدأ مسيرة مضادة لاتفاقية آذار، منذ الأيام الأولى لصدورها بهدف إفراغها من محتوياتها شيئاً فشيئاً، وبالتالي إخماد الحماس الجماهيري وزعزعة الشعور بالاستقرار والطمأنينة، وإعادة زرع الشكوك والخاوف القومية، وإثارة المشاعر الشوفينية، تمهيداً لنسف الاتفاقية وتحويلها إلى وثيقة ميتة.

ومن المؤسف أن تكون السلطة وحزب البعث العربي الاشتراكي الجهة الأساسية التي أبرمت الاتفاقية مع الثورة الكوردية والحزب الديمقراطي الكوردستاني هي التي رسمت

ونفذت تلك المسيرة المضادة والتي يشير مجمل مسارها حتى الآن إلى أن السلطة وحزب البعث قد عمل كل ما بوسعه في سبيل عزل قيادة الثورة الكوردية عن جماهير الشعب الكوردي وضرب هذه القيادة باتباع شتى الأساليب وأكثرها بشاعة كمحاولات الاغتيال والتشهير والتشكيك وشراء الذم وخلق الجيوب المصطنعة وغيرها.

إن مجمل هذه المواقف تدل على أن قيادة السلطة والبعث لم تغير موقفها الاستراتيجي من الثورة الكوردية والحزب الديمقراطي الكوردستاني بل اتبعت تكتيكاً جديداً ينفذ في ظلال اتفاقية آذار. وتعبير آخر أن الاتفاقية نفسها كانت تكتيكاً انتهى دوره الآن وبالشكل الذي يراه الرأي العام العراقي والعربي والعالمي في هذه الأيام.

وبغية إلقاء المزيد من الضوء على هذه النقطة التي تعطينا مفتاح حل اللغز الكامن وراء السبلات التي رافقت مسيرة آذار، نعود إلى الفترة التي سبقت صدور اتفاقية آذار سنة 1970. لقد بذل حزب البعث العربي الاشتراكي بلا هوادة منذ سيطرته على السلطة في 17 تموز 1968 مجهوداً ضخماً لتنفيذ خطته الخاصة بحل المسألة الكوردية والقائمة على أساس فرض وصايته على شعبنا الكوردي من جهة وأحكام طوق العزلة علينا وتقوية أعدائنا بكل السبل والوسائل الممكنة من جهة أخرى وراحت الصحافة الناطقة باسمه تتحدث في حينه عن عزم الحكومة على تجاوز القيادات التقليدية للشعب الكوردي وحل القضية الكوردية مع الجماهير مباشرة، وهي تعني بذلك الالتفاف على هذه الجماهير وسلبها حريتها وحقوقها المشروعة، وقامت فعلاً بإعلان حرب إبادة مدمرة استخدمت فيها كافة الأسلحة الجوية والأرضية وغيرها وقد أودت الحرب بحياة العشرات من النساء والأطفال والشيوخ الأبرياء وكذلك هاجمت كافة مناطقنا في كوردستان بوحشية ولقد أقدمت إضافة إلى ما ذكرنا على إصدار قرارات إيجابية منحت بموجبها بعض الحقوق القومية للشعب الكوردي، إلا أن إصدار هذه القرارات في ظروف شن الحرب على شعبنا الكوردي كانت تعكس الرغبة في تعزيز المواقع السياسية للمرتزقة من زعانفها في حينه، والسعي لعزلنا سياسياً عن جماهير كردستان أكثر من كونها منطلقاً مبدئياً تحرص الحكومة من خلاله على منح الحقوق القومية لشعبنا الكوردي بدليل تلكوها في تنفيذ هذه القرارات، حتى أن قسماً منها لم ينفذ لحد الآن.

إن استبسال شعبنا الكوردي في الدفاع عن وجوده القومي وصمود حزبنا والبيشمركة الأبطال بوجه هذه المخططات والفشل الذريع الذي منيت به هذه السياسة



هو الذي رجح لدى السلطة فكرة التخلي عن الأساليب غير المجدية والعودة إلى استئناف الحوار معنا من أجل وضع الأسس الصحيحة لحل سلمي للمسألة الكردية، والذي أسفر عن إعلان اتفاقية آذار التاريخية عام 1970 الذي اعتبرناه نصراً تاريخياً لشعبنا الكردي وحركته التحررية الديمقراطية بوجه خاص وانتصاراً لشعبنا العراقي وقواه الوطنية وحزب البعث العربي الاشتراكي بوجه عام.

فهل حافظ حزب البعث على هذا الانتصار باعتباره هدفاً كبيراً ينبغي إنجاز كافة مراحل؟ وهل كانت السلطة التي قادها البعث طوال الأربع سنوات الأخيرة جادة في الالتزام بهذه الاتفاقية؟

إن ما اعتبرناه نحن انتصاراً لنا وللبعث، قد أظهرت الأيام بأن البعث قد اعتبره تكتيكاً آخر على طريق عزلنا عن جماهير كردستان بأي ثمن أو في احتوائنا! إن المسيرة السلبية المؤسفة لآذار تدلل على هذه الحقيقة بوضوح.

بدأت السليبات بالترغيب والترهيب في آن واحد ففي الوقت الذي بدأت المساعي المتعلقة بإجراء اتصالات ببعض العناصر داخل الثورة الكردية، مستهدفة النيل من وحدة الصف الكردي والتي باءت بالفشل الذريع أمام وعي شعبنا وإيمانه بثورته وحزبه وقائده. فإن السلطات الحكومية المختصة لم تتخذ التدابير اللازمة لمعاقبة الزمر التي أطلقت النار على مقر حزبنا في الموصل بعد حوالي شهر من إعلان الانفافية، وكذلك بالنسبة للمتهمين الذين أطلقوا النار على سيارة الأخ ادريس البارزاني في بغداد أواخر عام 1970، كما قامت الحكومة بتنظيم هجوم مسلح على منطقة بارزان في تموز 1971 شاركت فيه قوات الجيش معززة بالمدفعية والطائرات بقصد خلق المشاكل والفتن في المنطقة المذكورة، وقامت أجهزة السلطة بتصعيد مساعيها الشوفينية تصعيداً خطيراً جداً عن طريق تدبير مؤامرتين لاغتيال شخص قائد شعبنا الكردي ورئيس حزبنا الديمقراطي الكردستاني المناضل مصطفى البارزاني، أحدهما في 29 أيلول 1971 والثانية في 16 تموز 1972، وقد اعترف بهما المسؤولون في السلطة مؤخراً بعد فشل مؤامرة ناظم كزار في أواسط عام 1973 واتهمته بالقيام بالتخطيط والتنفيذ للمؤامرتين وذلك بعد إعدامه.

وتنفيذاً لسياستها الشوفينية المثيرة للأحقاد والضغائن بين أبناء الوطن الواحد قامت أجهزة السلطة منذ الأيام الأولى لصدور اتفاقية آذار، بتنفيذ سلسلة من الإجراءات العنصرية ضد المواطنين الكرد في مختلف مناطق العراق وبصورة لم يسبق لها مثيل في

جميع العهود التي مر بها العراق، فبدأت - سياسة تغيير الواقع القومي وتعريب المناطق وهي تكرار سيء ومكثف لنفس السياسة التي مارسها حزب البعث عام 1963 في كركوك، وشملت هذه المرة أقضية خانقين وسنجار أيضاً وتشرد من جراء ذلك آلاف الفلاحين، وتعرضت قرى كثيرة إلى القصف أو إلى المسح من على وجه الأرض بالبلدوزرات والمكائن الثقيلة، وإلى النهب والحرق، ثم جاءت التسفيرات التي شملت عشرات الآلاف من إخواننا الكورد الفيليين لتسجل السلطات الحكومية لنفسها صفحة سوداء في مضمار التمييز العنصري بسبب تعسفها بحقهم، وللأسلوب الوحشي الذي جرت بموجبه التسفيرات التي جاءت مخالفة حتى للضوابط المتفق عليها بيننا وبين حزب البعث حول هؤلاء المواطنين وقد أسفرت هذه السياسة الظالمة واقرانها باضطهاد منظمات حزبنا في المناطق التي تعرضت لسياسة التعريب عن اضطراب منظمات حزبنا إلى ترك مراكز المدن والقصبات في هذه المناطق قبل ما يقارب من عامين.

كما انتهجت السلطة أساليب مختلفة بغية إضعاف الحزب الديمقراطي الكوردستاني عن طريق خلق ودعم الزمر والتنظيمات الكارتونية والمرترقة بكل الوسائل المادية والمعنوية المتيسرة لديها ومارست بلا هوادة سياستها الرامية على تأليب الأقليات القومية في كوردستان ضد شعبنا الكوردي رغم الفشل الذريع الذي منيت به في هذا المضمار وتعمدت خلق الأجواء غير الطبيعية بين قيادة الثورة الكوردية والسلطة الحكومية لخلق المبررات للتصل من تطبيق الحكم الذاتي واستبعاد القومية الكوردية والحزب الديمقراطي الكوردستاني من المساهمة، مساهمة حقيقية في السلطات التشريعية والتنفيذية، وبالتالي الحيلولة دون الوصول إلى تحقيق نظام ديمقراطي مستند على إرادة الشعب العراقي وقواه الوطنية.

رغم كل ذلك أبدينا استعدادنا الكامل لحل هذه المشاكل ودخلنا فعلاً في المداولات معهم ومع قوى وطنية أخرى لإيجاد الحلول للمشاكل القائمة، وذلك في أيلول 1972، إلا أن حملات القسر والعسف والاضطهاد ضد أبناء الشعب الكوردي، تصاعدت بشكل ملفت للنظر، وبالذات في الأيام التي بدأت فيها المداولات المذكورة والتي قطعها حزب البعث من جانبه بتقديم مذكرته المؤرخة في 1972/3/23 إلى اللجنة المركزية لحزبنا. وفي تلك الفترة اشتد الاضطهاد على أعضاء حزبنا وأبناء شعبنا بصورة عامة، وفي الجيش على وجه الخصوص، مما اضطر الآلاف منهم إلى ترك صفوف القوات

المسلحة واعتقل المئات من رفاقنا، واستشهد العشرات منهم تحت التعذيب ولا زال أكثر من سبعين مناضلاً منهم مفقودين لحد الآن، فقد دخل حزب البعث تلك المداولات كمناوره وخرج منها بتكتيك نفس المداولات، ونعني به تشديد الاضطهاد ضد منتسبي حزبنا بشكل صارخ ودموي إن هذه الساليب تشير إلى أن قبول السلطة وعلى رأسها البعث باتفاق آذار. كان هو أيضاً من قبيل نفس التكتيك ونفس المناورة، فهو منذ صدور الاتفاق عام 1970، يحاول جاهداً التنصل منه وذلك بالتراجع عن مجمل ما وافق عليه، ومحاولة دفع الثورة الكردية والحزب الديمقراطي الكردستاني إلى مواقع العزلة والضعف وإحراجهما، فخلال السنوات الأربع الأخيرة درج حزب البعث على الانفراد باتخاذ القرارات في القضايا الأساسية التي تتعلق بمصير البلاد ومستقبلها وبالتالي وضع الآخرين أمام الأمر الواقع، مما لا يمكن تفسيره إلا بكون حزب البعث يتبع سياسة تكتيكية الغرض الاستراتيجي منها هو وضع الآخرين تحت قيادته، وإبقائهم على الهامش وفي العزلة. وخلال اللقاءات الدورية التي كانت تعقد بين ممثلي حزبنا وحزب البعث بعد اتفاقية آذار جرى الاتفاق أكثر من مرة على إصدار مشروع ميثاق العمل الوطني من قبل حزبنا بصورة مشتركة، إلا أن البعث لم يلتزم بهذا الاتفاق بل أعد مشروع الميثاق وأعلنه في 15 تشرين الثاني 1971 بصورة منفردة رغم كوننا كنا نفضل إصدار مشروع مسودته من قبل جميع الأحزاب التي يعينها الأمر، ومتع ذلك فقد قدمنا مذكرة إلى حزب البعث بتاريخ 12/1/1972، بناء على طلبه تضمنت وجهة نظرنا في مشروع الميثاق، إلا أننا لم نستلم جواباً عليها حتى الآن! وفي محاولة أخرى لعزلنا عمد حزب البعث إلى الإسراع في إبرام الاتفاق الثنائي مع اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي في 17 تموز 1973، وهذه المرة أيضاً فإن الظروف والملابسات التي أحاطت بالاتفاق الثنائي وعدم إطلاعنا عليه قبل إعلانه بوقت كاف قد ساهم في خلق حالة انطوت على رغبة طرفي الاتفاق في إحراج الحزب الديمقراطي الكردستاني، ووضعه أمام الأمر الواقع والضغط عليه لاتخاذ موقف معين من الاتفاق الثنائي هذا وفعلاً حين أبدي المكتب السياسي لحزبنا رأيه الواضح في الاتفاق الثنائي راحت أطراف الاتفاق تفسر جميع مواقفنا بعد ذلك، باعتبارها نابعة من معاداتنا لما سمي بالجبهة لعدم انضمامنا (السريع) إليها بدون أن تأخذ هذه الأطراف ملاحظاتنا التي نشرناها للرأي العام بنظر الاعتبار، وقد قلنا آنذاك أننا ننطلق في تحديد موقفنا من الاتفاق الثنائي الأخير ومن الجبهة الوطنية

والقومية التقدمية من مدى مساهمة هذه الجبهة في تحقيق أهداف الشعب العراقي الوطنية بصورة عامة وفي ممارسة شعبنا الكوردي لحقه في الحكم الذاتي ضمن الجمهورية العراقية وفي تعميق وتوسيع ممارسة شعبنا العراقي لحقوقه وحرياته الديمقراطية وفيما يمكن أن تمنحه هذه الجبهة من زخم ثوري ومشاركة فعالة للعراق على النطاقين العربي والدولي على حد سواء، ومع إقرار حزبنا بحرية جميع الأحزاب الوطنية في اتخاذ ما تراه منسجماً مع وجهة نظرها ومع مصلحتها ومع المصلحة الوطنية وحققها الكامل في الدخول في اتفاقات خاصة فيما بينها من أجل ذلك، فإننا لاحظنا أن مشروع ميثاق العمل الوطني الذي كانت لدينا مآخذ وملاحظات سابقة عليه قد جرى تعديله وفقاً للاتفاق الجديد بشكل لا يمكن اعتباره بأي حال من الأحوال خطورة إلى أمام من وجهة نظرنا إذا استثنينا من ذلك حذف الفقرة التي تربط بين ممارسة الشعب الكوردي لحقوقه القومية بضرورة إيمانه بأن العراق جزء من الأمة العربية إضافة إلى أن بعض هذه التعديلات تضمنت مقاصد واضحة استهدفت طمس دور الحزب الديمقراطي الكوردستاني حتى بالنسبة إلى اتفاقية آذار، وفي مجال توزيع النسب بين أعضاء اللجنة المركزية للجبهة لم تؤخذ بنظر الاعتبار ظروف حزبنا الخاصة النابعة من كون حزبنا يمثل القومية الثانية في البلاد، لذلك لم نستحسن الدخول في الجبهة بصورة متسعة، بل رأينا من الضروري الاتفاق مسبقاً على وضع الأسس والمبادئ العامة للمعضلات الراهنة والعمل المشترك مع أطراف الجبهة لوضعها موضع التطبيق وعدم استبعاد الأحزاب والقوى الوطنية الأخرى وضمان تحقيق تحديد مهمات المرحلة القادمة وذلك حرصاً منا على قيام الجبهة على أسس واضحة وراسخة منذ البداية وتحاشي انفراطها وانهارها في المستقبل مع ما يجره ذلك من مضاعفات خطيرة وانتكاسه للحركة الوطنية ومن مرارة ويأس لدى الجماهير ومن أجل المشاركة مع الجبهة حدد حزبنا عدة نقاط لدراستها وإيجاد حلول متفق عليها وهي تحديد منطقة كوردستان المشمولة بالحكم الذاتي، والاتفاق على صيغة الحكم الذاتي، وتحديد موقف البعث من ملاحظاتنا حول مشروع ميثاق العمل الوطني والعمل على إنهاء فترة الانتقال وإجراء انتخابات حرة في البلاد بعد سنة من الإنتهاء من تكوين الجبهة إضافة إلى أخذ الملاحظات السابقة بنظر الاعتبار، إلا أننا لم نستلم أية أجوبة واضحة ومحددة عن كل هذه النقاط حول مشروع ميثاق العمل الوطني وحول الاتفاق الثنائي. وظل ما سمي بالجبهة الوطنية والقومية التقدمية معزولاً عن الشعب وواجهة

شكلية للحكم كما توقعنا وليس له تأثير يذكر على تخطيط ورسم السياسة العامة للبلاد: إن التهويش والتضليل هو أحد الأساليب الرئيسية التي درج حزب البعث على استخدامها في سياسته التكتيكية بالنسبة للمسألة الكردية أن أجهزة الإعلام الرسمية كافة تنشر اليوم المزايع القائلة أن السلطة قد نفذت جميع بنود اتفاقية آذار ولم يبق منها سوى ذلك القانون المتور والمشوه للحكم الذاتي الذي أصدرته السلطة قبل بضعة أيام. وللحقيقة نقول بأن بنوداً مهمة من الاتفاقية ما تزال تنتظر التنفيذ حتى هذه اللحظة إضافة إلى بنود أخرى نفذت تنفيذاً ناقصاً أو مشوهاً. كجعل اللغة الكردية اللغة الرسمية مع اللغة العربية في المناطق التي غالبية سكانها من الكورد واستمرار التمييز بين الكورد وغيرهم في تقلد الوظائف العامة والحساسة كقيادات الجيش وأجهزة الأمن والاستخبارات والسلك الدبلوماسي ودواوين الوزارات، وعدم مساهمة الشعب الكوردي بل وشعبنا العراقي كله في السلطة التشريعية وعدم تحديد المنطقة الكردية لحد الآن والذي كان مقرراً تحديده بعد سنة من إعلان الاتفاقية بسبب تأجيل الإحصاء السكاني العام بناء على طلب من الحكومة.

أثبتت الحياة أن تحقيق الحكم الذاتي لا يمكن فصله بأي حال من الأحوال عن الأجواء التي يجري تطبيقه فيها، والأسلوب الذي يتبع لذلك والقوى التي تتولى تنفيذ هذه المهمة. وعليه فمن الطبيعي أن يجري هذا التطبيق بصورة أساسية بتعاون السلطة المركزية مع قيادة الحركة الكردية والحزب الديمقراطي الكردستاني، إننا في الوقت الذي لا ننزه فيه أنفسنا عن القيام ببعض الأخطاء والسلبيات والتي كان معظمها في الأصل ردود فعل لضغوطات أجهزة السلطة وتجاوزاتها نستعرض الآن كيف جرت المداولات حول مشروع الحكم الذاتي لكوردستان وبأية تصورات تصرفت السلطة وحزب البعث.

قدم حزبنا مسودة مشروع الحكم الذاتي بتاريخ 9/3/1973 بناء على اقتراح من السلطة إلا أن حزب البعث رفض اعتبار المشروع المقدم من جانبنا أساساً للنقاش بحجة كونه مشروعاً مطروحاً وتعجيزياً وقام البعث بدوره بتقديم مشروع الحكم الذاتي إلينا بتاريخ 12/12/973 وكمحاوله للالتفاف حول الحركة الكردية وإحراجها دعت الحكومة شخصيات وفئات سمتها «بالمستقلة» لمناقشة مشروعها، وبعد ذلك قدمت المشروع باسم ما يسمى بالجبهة، لكنه كان مطابقاً للمشروع البعثي المقدم إلينا في السابق.

وبالرغم من افتقار المشروع إلى العناصر الأساسية لأنظمة الحكم الذاتي المطبقة في

الدول الاشتراكية والرأسمالية ودول العالم الثالث على حد سواء وعدم انسجامه مع طموحات الشعب الكوردي وواقعه إلا أننا وافقنا على اعتباره أساساً للمداولات، وقررنا الدخول في جولة جديدة من المفاوضات مع ممثلي السلطة وحزب البعث للتوصل إلى صيغة متفق عليها للحكم الذاتي وإيجاد الحلول للمشاكل الأخرى المتعلقة بيننا وبينهم. بدأت المداولات اعتباراً من 17 كانون الثاني 1974 على أساس المشروع الحكومي كما قلنا، والذي قالوا لنا في حينه بأنه يحظى بموافقة اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي أيضاً، وقد حضر هذه المداولات ممثلونا وممثلو حزب البعث واللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي وشخصيات وطنية مستقلة أخرى. لقد جرت خلال تلك الفترة عدة لقاءات موسعة ومصغرة حصل أثناءها تقدم جزئي في بعض النقاط أما نقاط الاختلاف المهمة والأساسية فيمكن حصرها بما يلي:

### أولاً: تحديد المنطقة الكوردية:

فقد نصت اتفاقية آذار على: اتخاذ الإجراءات اللازمة، بعد إعلان البيان بالتشاور مع اللجنة العليا لتوحيد المحافظات والوحدات الإدارية التي تقطنها كثرة كوردية وفقاً للأحصاءات الرسمية التي سوف تجري. وسوف تسعى الحكومة لتطوير هذه الوحدة الإدارية وتعميق وتوسيع ممارسة الشعب الكوردي فيها لمجمل حقوقه القومية ضماناً لتمتعه بالحكم الذاتي ونص البند الثالث من البنود السرية الملحقة باتفاقية آذار على أن يجري احصاء دقيق للسكان خلال عام واحد من صدور هذا البيان، وبالفعل بدأت الخطوات لإجراء الاحصاء السكاني، إلا أن السلطات الحكومية بعد أشهر من التوقيع على البيان، بدأت بتطبيق سياسة التعريب وتغيير الواقع القومي، ومارست سياسة التمييز ضد المواطنين الكورد والتركمان، ورفضت تشكيل إدارة مشتركة لمحافظة كركوك وأقضية سنجار وخانقين مما أدى إلى خلق جو مشحون بالتوتر وعدم الثقة وفي غمرة هذه الظروف اقترحت هذه السلطات الحكومية علينا، تأجيل الاحصاء فوافقنا على ذلك في حينه، اثباتاً لحسن نوايانا ولتلافي الاحتكاكات، واشترطنا نبذ سياسة التمييز ضد المواطنين وتشكيل إدارة مختلطة، إلا أن هذا لم يحدث لحد هذا اليوم.

ولقد تضمن المشروع الحكومي الأخير فكرة إجراء الاحصاء السكاني كما يلي:

تحدد المنطقة التي يكون الكورد غالبية سكانها ويثبت الاحصاء العام حدود المنطقة وفقاً لما جاء في بيان آذار.

ووافق الجانب الكوردي على مبدأ الاحصاء السكاني وفق بيان آذار على أن تأخذ السلطة بنظر الاعتبار الملاحظات التالية:

- 1 - اتخاذ الترتيبات لاعادة الكورد المبعدين منذ سنة 1961 إلى أماكنهم واعتبارهم احصائياً على الوحدات الادارية التي كانوا فيها.
- 2 - عدم الأخذ بالوحدات الإدارية المستحدثة بعد 11 آذار 1970 والتي كان الغرض منها التأثير على تواجد القومية الكوردية فيها.
- 3 - إزالة التغييرات التي أجريت على الواقع القومي وكل الآثار المترتبة على سياسة التعريب العنصرية.
- 4 - تشكيل إدارة مشتركة في كركوك والمناطق المختلف عليها في محافظتي نينوى وديالى وخلق جو هادئ وغير متحيز للاحصاء.
- 5 - الاطلاع على الوثائق التي تخص احصاء 1957 وعلى الظروف والملابسات التي أحاطت بقدوم الذين جاؤا إلى المناطق المختلف عليها منذ 11 آذار 1970 لقناعتنا التامة بأن الألوف من هؤلاء قد جيء بهم إلى هذه المناطق وفقاً لخطة تعريب مرسومة من قبل السلطة.
- 6 - اجراء الاحصاء بصورة مشتركة.

واقترحت السلطة علينا تحديد المناطق المختلف عليها في محافظة كركوك بشكل رضائي على أساس أن الأجزاء غير ملائمة لإجراء الاحصاء السكاني ومع أن جميع الحقائق التاريخية والجغرافية والسكانية والاقتصادية لا تدع مجالاً للشك في كون محافظة كركوك منطقة كوردية، وأن وجود كركوك ضمن منطقة الحكم الذاتي لا ينفي عراقيتها ... ولا يتعارض مع تواجد غير الكورد فيها ولا مع تمتع إخواننا التركمان والعرب بكافة حقوقهم المشروعة والطبيعية. بل إن ذلك سوف يكون عاملاً لترسيخ الوحدة الوطنية، وافقنا على الدخول في مداولات تنسجم مع مصلحة البلاد العليا، وحقوق الشعب الكوردي، وحل المشكلة على أساس رضائي. فكان رد حزب البعث العربي الاشتراكي واللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي هو ضم قضائي كلار وجمجمال (من محافظة كركوك) فقط إلى منطقة الحكم الذاتي. ولم يعطونا فكرة واضحة حول رأيهم في ضم قضائي خانقين وسنجار إلى المنطقة المذكورة.

ثانياً: ونورد أدناه بعض نقاط الخلاف الأساسية حول صيغة الحكم الذاتي وصلاحياته وهيئاته:

1 - المالية: كان رأي الجانب الحكومي أن تكون حصة الاقليم من نفقات المنهاج الاستثماري والميزانية العامة للدولة غير محددة أي أن يكون تقدير ذلك مرهوناً كلياً بإرادة الحكومة المركزية. في حين يتلخص رأينا في أن تحدد حصة إقليم الحكم الذاتي من المنهاج الاستثماري والميزانية العامة للدولة على أساس مبدأ نسبة السكان بعد طرح المبالغ المخصصة للمشاريع القطاعية ذات النفع العام والمبالغ المخصصة لأغراض الدفاع الوطني والأمن الداخلي ونفقات دواوين وأجهزة الحكومة المركزية والاقليمية، وارتأى الجانب الكوردي تحديد ذلك نظراً للغبن الذي يلحق بالمنطقة الكوردية باستمرار ومنذ سنين عديدة، بحيث لا يتجاوز حصتها من الخطة الخمسية أكثر من 10٪.

2 - الرقابة الدستورية: جاء في المشروع الحكومي ما يلي: تمارس الرقابة على مشروعية قرارات هيئات الحكم الذاتي محكمة تميز العراق في هيئة خاصة تتكون من رئيس المحكمة وأربعة أعضاء يختارهم أعضاء محكمة التمييز من بينهم لمدة ثلاث سنوات قابلة للتמיד مرة واحدة. ولم يوافق الجانب الحكومي على اقتراح بديل حول مشروعية قرارات الهيئات الحكومية على أن لا تقتصر الرقابة على هيئات الحكم الذاتي فقط وإنما على السلطات المركزية أيضاً وفق النص التالي: «تمارس المحكمة العليا الرقابة على مشروعية قوانين وقرارات هيئات الحكم الذاتي ولضمان عدم صدور قوانين أو قرارات من السلطات المركزية تخالف صلاحيات واختصاصات الحكم الذاتي وفق الدستور والقوانين ذات العلاقة. تشكل هذه المحكمة من رئيس وستة أعضاء من كبار رجال القانون يجري اختيار الأعضاء باتفاق رئيس السلطات التشريعية المركزية ورئيس المجلس التشريعي الاقليمي. وعند عدم الاتفاق على اختيارهم يختار كل من الرئيسين ثلاثة أعضاء ويجري اختيار رئيس المحكمة من قبل الاعضاء، وعند عدم اتفاقهم يكون رئيس محكمة التمييز رئيساً للمحكمة».

ويبدو واضحاً من النص أن الجانب الحكومي يحاول أن تكون الرقابة مقتصرة على هيئات الحكم الذاتي فقط وهيئة الرقابة معينة من طرف واحد وهو السلطة بينما



اقترحنا أن تكون الرقابة على أجهزة الحكم الذاتي والأجهزة المركزية على حد سواء. ويكون الهيئة من الجانبين وهذا ينسجم مع قوانين الحكم الذاتي المعمول بها في دول العالم المختلفة.

3 - وفيما يتعلق بمساهمة الشعب الكوردي في السلطة التشريعية والمناصب الحساسة في الدولة، لم يوافق الجانب الحكومي على ضمان تمثيل الشعب الكوردي في هيئة تتمتع بصلاحيات تشريعية حقيقية أو ضمان مشاركة الكورد في المناصب الحساسة في الدولة والجيش وفق بيان آذار.

وكان رأينا يتلخص في تكوين مجلس وطني منتخب انتخاباً حراً ومباشراً خلال مدة ستة أشهر اعتباراً من 11/ آذار / 1974 على أن تكون له صلاحيات تشريعية كاملة ويشترك فيه ممثلو الشعب العراقي، يكون طريقاً نحو إنهاء فترة الانتقال وإزالة الأوضاع غير الطبيعية ولم يوافق الجانب الحكومي إلا على صلاحيات تشريعية محددة للمجلس الوطني المرتقب وقيد المشروع الحكومي صلاحيات المجلس التشريعي إلى أبعد الحدود حيث يتخلص رأيه في اقتصار صلاحيات المجلس التشريعي بحقه في إصدار قرارات تشريعية تأتي من حيث القوة والمرتبة القانونية بعد النظم المركزية.

أما رأينا فهو أن يكون للمجلس التشريعي صلاحية إصدار قوانين اقليمية أو محلية وفق الدستور، كما هو جار في مختلف نظم الحكم الذاتي في العام.

4 - لم يوافق الجانب الحكومي على إشراف هيئات الحكم الذاتي على أجهزة الشرطة والأمن والجنسية إلا بصورة محدودة جداً لا تتناسب حتى مع صلاحية المحافظ المنصوص عليها في قانون المحافظات الحالي.

5 - لم يوافق الجانب الحكومي على أية صلاحيات تذكر لهيئات الحكم الذاتي. هذا إضافة إلى نقاط عديدة أخرى تدخل ضمن اختصاصات أجهزة الحكم الذاتي المطبق في بلدان أخرى.

وبالرغم من أن اقتراحنا كانت غاية في الاعتدال في عصر يتميز بنهوض القوميات وبناء كياناتها القومية إلا أن هذه الاقتراحات لم تلق القبول لدى الجانب الحكومي.

أيها الأخوة المواطنين:

لقد رافق موقفهم السلبي هذا مجموعة من الإجراءات الاستفزازية والتعسفية المعادية، إذ شكلت السلطة خلال المدة المذكورة الفرقة الثامنة وهي فرقة إضافية من الجيش جعلت مقر قيادتها في أربيل وعينت أحد المسيحيين للشعب الكوردي قائداً للفرقة المذكورة، وطردت مئات العمال الأكراد في الشركة العراقية للعمليات النفطية ومعمل استخلاص الكبريت في كركوك ونقلتهم إلى خارج المحافظة، وقامت بإجراء مماثل ضد العمال الكورد في المديرية العامة للمنتجات النفطية في بغداد وجميع المرافق الحكومية الحيوية في وسط وجنوب العراق وأصدرت الأوامر إلى سكان أكثر من (15) قرية كوردية في محافظتي كركوك وأربيل بضرورة ترك قراهم وإخلائها، وإزالة من الوجود محلاتي (ثاذاي) و(إمام حمد) الكورديتين في مدينة كفري بالبلدوزرات العسكرية، وأوقفت جريدة (براية تي) عن الصدور كجريدة يومية كوردية.

بهذه الاجراءات السلبية المنافية لمستلزمات الوحدة الوطنية والمناقضة لمصالح الكادحين العرب والكورد، والمضرة بوحدتهم الطبقية والمهنية، والمسيئة إلى الأخوة العربية الكوردية وإلى روح اتفاقية آذار، نسفت السلطة جميع مقترحاتنا وتوجهاتنا الايجابية في المداولات التي كانت تجري للتوصل إلى صيغة لتطبيق حكم ذاتي حقيقي لكوردستان العراق ينسجم مع مصالح الشعب الكوردي القومية والديمقراطية المشروعة ويوازي تضحياته الجسيمة في هذا المضمار. وخلقت هذه الإجراءات المتسمة بروح الشوفينية والاستعلاء وضعاً خطيراً في البلاد في وقت كانت جماهير الشعب العراقي قاطبة، بكافة قواها وعناصرها الوطنية والتقدمية الحيرة تتطلع إلى التوصل إلى صيغة للحكم الذاتي لكوردستان العراق، تعزز الوحدة الوطنية، وتوطد الأخوة العربية الكوردية، وتفتح الآفاق الرحبة لإشاعة الديمقراطية في الحياة العامة، وضمان الاستقرار والطمأنينة وانصراف الجميع إلى العمل المنتج البناء من أجل رفاهية الشعب وسعادته.

يتضح من كل ذلك جلياً، مدى ما اتسمت به قيادة حزبنا من مرونة وإيجابية واستعداد للتفاهم المشترك وصولاً إلى حلول مناسبة ومعقولة، للمشاكل متبعة في سبيل ذلك كل الوسائل الممكنة. ويتضح كذلك الخط البياني المتلوي للتراجعات التكتيكية للسلطة وحزب البعث، ومحاولة نسف كل بادرة إيجابية وفي الوقت المناسب والتمادي في زرع الشكوك وخلق الصعوبات والعراقل الجديدة أمام أي حل ممكن للمشاكل الأساسية المعلقة وأصبحت المحاولات الايجابية المتكررة المبذولة من جانبنا أشبه ما تكون

بحلقة مفرغة، وقد أضحي مفهوماً أن الهدف الأساسي من كل ذلك هو رغبة السلطة في التملص من التعاون مع قيادة الثورة الكردية وحزبنا الديمقراطي الكردستاني، لتطبيق الحكم الذاتي لكوردستان العراق، وانفرادها هي بإعلان صيغة مبتورة مشوهة للحكم الذاتي، تنتقص من الحقوق القومية والديمقراطية للشعب الكردي وتعرض أمن وسلامة شعبنا العراقي بأسره إلى المخاطر والخن أو بتعبير آخر فإن السلطة كانت منذ إعلان اتفاق آذار تعمل لنسف هذا الاتفاق، وإفراغه من محتواه الديمقراطي والقومي وعزل القوة الأساسية الثانية الموقعة على الاتفاق. ونعني بها حركتنا وحزبنا، هذه القوة التي تقول عنها مذكرة القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي المؤرخة في 9/22/1972 والموجهة إلى اللجنة المركزية لحزبنا الديمقراطي الكردستاني:

(في بلد كالعراق تتعايش فيه عدة انتماءات قومية، تشكل مسألة تأمين الحقوق القومية حجر الأساس في ضمان الوحدة الوطنية، لذلك فإن سلطة الثورة انطلقت في حوارها معكم بوحى من هذه الأفكار، وبشعور موضوعي بأنكم تمثلون قوة اساسية تؤثر سلباً أو ايجاباً على مستقبل القضية الكردية سواء كان ذلك في المرحلة الراهنة أو في مراحل أخرى) فما الذي جرى لكي يتغير (الشعور الموضوعي) للسلطة وحزب البعث إزاء (القوة الأساسية) التي ستظل القوة الفعالة والمؤثرة حقاً في تحديد المستقبل المشرق للشعب الكردي؟ وللحقوق والحريات الديمقراطية لشعبنا العراقي أيضاً؟

لقد جرى الأمر على العكس تماماً وأصبحت تلك (القوة الأساسية) قوة أعظم، وأشد تأثيراً وقدرة على حماية مكاسب الشعب الكردي والدفاع عن المصالح الأساسية لشعب العراق بعربه وكورده وإقليماته المتأخية وإن سوء التقدير الذي وقعت فيه السلطة وحزب البعث والتقليل من أهميته ودور قيادة الثورة الكردية ودورها الحاسم في حل القضية الكردية، هم قبل غيرهم إلى مواقع الخطأ ولا ينجو من رذاذها الشعب العراقي أجمع وتعرض مكتسباته وطموحاته الديمقراطية والتقدمية إلى أشد الأخطار، لذلك وحرصاً على طموحات الشعب العراقي الديمقراطية، والتي نعتبر طموحات شعبنا الكردية جزءاً منها، وإيماناً بدور حركتنا البارز في الحركة الوطنية العراقية، والتحامها بها باعتبارها جزءاً رئيسياً منها بادرنا مرات أخرى إلى فتح أبواب جديدة للمداولات واللقاءات مع ممثلي السلطة والبعث.

وتقرر على هذا الأساس في يوم 3/3/1974 إرسال وفد على مستوى عال إلى

بغداد، بضمنه أعضاء وفدنا المفاوض، كمحاولة أخيرة من جانبنا لحل قضية شعبنا الكوردي حلاً سليماً عادلاً. وقبل شروعا بوضع القرار المذكور موضع التنفيذ أذاع راديو بغداد خبراً عن اجتماع عقدته اللجنة العليا لما يسمى بالجهة الوطنية والقومية التقدمية أقرت فيه الصيغة النهائية للمشروع الحكومي حول (الحكم الذاتي لمنطقة كردستان) ورفعته إلى مجلس قيادة الثورة تمهيداً للمصادقة عليه.

وقررنا القيام بمحاولة أخرى لتحريك المدولات باتجاه التفاهم المشترك مع السلطة. ومرة أخرى بدر ما يحبط هذه المحاولة وهي لما تنزل فكرة، فقد بدأ السيد رئيس الجمهورية بصفته أمين سر القيادة القطرية لحزب البعث. العربي الاشتراكي يذيع منذ مساء (5) آذار الجاري ولمدة ثلاثة أيام التقرير السياسي المركزي للمؤتمر القطري الثامن لحزب البعث والذي تضمن جملة اتهامات سبق أن كررها حزب البعث في مذكرته المؤرخة في 23/9/1972 وهي نفس الاتهامات والطعون التي وجهتها ضدنا جهات كثيرة وفي عهود مختلفة، ولنفس الغرض، أي تشويه الوجه الوطني والتحرري الأصيل لثورة شعبنا الكوردي المجاهد والتمهيد لضربها، ومحاولة عزلها عن قوى التقدم والحرية في العالم، إن توجيه نفس الاتهامات وترديد نفس النغمات وفي هذا الوقت بالذات، لا يمكن تصوره إلا بكونه محاولة أخرى لقطع جميع جسور التعاون معنا.

لقد قضت كل هذه الإجراءات والمواقف، وفي الأيام المعدودة قبل حلول الذكرى الرابعة لاتفاقيّة آذار، على آمال أكثر الناس تفاؤلاً في احتمال التوصل، إلى حل سلمي وعادل للقضية الكوردية. ومع ذلك قمنا بمبادرة أخيرة في هذا المجال عن طريق إرسال الأخ المناضل ادريس البارزاني على رأس وفدنا إلى بغداد في يوم 8/3/1974 إلا أن حزب البعث أصر على عدم تغيير أي حرف في مشروعه. لقد أسهنا في ذكر تفاصيل هذه المداولات لأنها مداولات حاسمة جرت في أيام حاسمة من تاريخ شعبنا لذلك رأينا من الضروري إطلاع الرأي العام في الداخل والخارج على جميع ملابساتها وتبيان حقيقة واضحة تحدد وتفسر جوهر استراتيجية السلطة والأوساط الشوفينية والرجعية المنتفذة في قيادة حزب البعث وهي أن التعاون معنا كان لغرض تكتيكي مؤقت يرمي إلى تحقيق الهدف الاستراتيجي وهو تحييد الفرصة المناسبة لعزلنا عن جماهير كردستان وعن مجمل الحركة الوطنية العراقية، والانفراد بالسلطة وخلق أية بادرة لإطلاق الحريات الديمقراطية وترك الأبواب المفتوحة أمام أشباح الغلاء والبطالة والبؤس وسفك الدماء

واقتيال الأخوة من جديد. وهي تمارس هذه السياسة العدوانية تجاه شعبنا الكوردي في ظروف اشتداد الأزمة السياسية العامة في منطقة الشرق الأوسط وفي الوقت الذي يعاني فيه شعبنا العراقي من وطأة تفاقم الاوضاع الاقتصادية والمعاشية ومصادرة الحقوق والحريات العامة للجماهير ويأتي في مقدمتها قرار مجلس قيادة الثورة المرقم 176 والمؤرخ في 1974/2/24 حول تحريم أي نشاط سياسي أو تنظيمي خارج نطاق ما يدعى بالجهة الوطنية والقومية التقدمية.

إن المنطق السليم والمصالح الاساسية لشعبنا العراقي بعربه وكورده واقلياته المتأخية ومصالح حزب البعث نفسه كانت تحتم عليه السير في اتجاه الاستجابة لأهداف شعبنا الكوردي في حكم ذاتي حقيقي ضمن جمهوريتنا العراقية بشكل يؤمن مطالب الشعب الكوردي والوحدة الوطنية ويضمن استقرار العراق وتطوره في آن واحد وإشاعة الديمقراطية في ربوعه، إلا أن اتباعهم لسياسة معاكسة تشير إلى أن الهدف الأساسي للسلطة من اوصول الحالة إلى ما هي عليه الآن هو اشعارنا بالعزلة وارغامنا على قبول المشروع الحكومي للحكم الذاتي وبالشكل الناقص والمتور الذي أطلع عليه الرأي العام داخل العراق وخارجه تحت وطأة التهويلات والضغط متناسية أن شعبنا الكوردي الشجاع بقيادة حزبنا المناضل وقائدنا المجرب مصطفى البارزاني لا يمكن أن يرضخ أمام التهديد والوعيد وهو عازم عزمًا راسخاً أكيداً على عدم التفريط بحقوقه المشروعة مهما كانت الضغوط والتضحيات وأثبت الاستياء والوجوم الذي استقبل به شعبنا الكوردي قانون الحكم الذاتي المتصور والمشوه الذي أصدره مجلس قيادة الثورة يوم 11 آذار 1974 ومن جانب واحد والتحاق عشرات الألوف من أبناء شعبنا بقيادة ثورتنا وحزبنا المناضل ومن مختلف المستويات الثقافية والاجتماعية الطبقية ومن منتسبي القوات المسلحة مدى ما يتمتع به حزبنا وثورة شعبنا الكوردي من نفوذ عظيم في كوردستان كما أثبتت في الوقت نفسه مدى عزلة حزب البعث وزعافه عن جماهير كوردستان بسبب سياسته غير الواقعية من المسالة الكوردية والغطرسة ومحاولة فرض وصايته بالقسر والاكراه على شعبنا الكوردي.

إننا في الوقت الذي نحتفظ فيه لانفسنا بحق اتخاذ التدابير الكفيلة بضمان الحقوق والمطالب العادلة لشعبنا الكوردي خلال الأيام القليلة القادمة نطالب في هذه الفترة العصبية التي تمر بها بلادنا العناصر المتسلطة على قيادة حزب البعث العربي الاشتراكي

بإعادة النظر في مواقف الاستعلاء والغرور الشوفيني التي تفقها من شعبنا الكوردي  
وطموحاته العادلة وتجنّب شعبنا العراقي الكوراث والويلات ونناشد الأحزاب والهيئات  
والقوى الخيرة داخل العراق وخارجه لكي تلعب دورها الايجابي في درء الأخطار المحدقة  
بشعبنا ووطننا.

لتعزز على الدوام وحدة شعبنا العراقي الوطنية والأخوة بين العرب والكورد والأقليات  
القومية في بلادنا ولتنتصر ارادتنا في تحقيق الديمقراطية للعراق والحكم الذاتي الحقيقي  
لكوردستان..

عاش حزبنا الديمقراطي الكوردستاني والعمر المديد لقائدنا مصطفى البارزاني.

المكتب السياسي

للحزب الديمقراطي الكوردستاني

1974/3/13

ناوردان/جومان - كوردستان العراق

## الوثيقة رقم ١١

22 شباط 1975

عزيزي الجنرال

سررت للغاية باستلامي رسالتكم المؤرخة في 22 كانون الثاني 1975 وأود أن تعرف إعجابنا الكبير بك وبشعبك وبالجهود الباسلة التي تبذلها...

ان الصعوبات التي واجهتموها هائلة .. لقد قيمت عالياً، تحليلكم للوضعين السياسي والعسكري، وأستطيع أن اطمئنكم بأن رسائلكم تلقي اهتماماً كبيراً من أعلى المستويات في الحكومة الأمريكية، بسبب الأهمية الكبيرة التي تعلقها عليها.

إذا رغبتم في إرسال مبعوث من جانبكم ويحظى بثقتكم الى واشنطن لتزويد الحكومة الأمريكية بمعلومات إضافية عن الوضع، فسنكون في غاية السرور وسنتشرف باستقباله. وأنا مقتنع بأن السرية لعبت دوراً بالغ الأهمية في تمكيننا من القيام بما قمنا به حتى الآن ، ولهذا السبب فقط اضافة الى خشيتنا على سلامتكم الشخصية، أبدو متردداً في اقتراح اللقاء بكم شخصياً هنا، واعلموا أنني أتوق دائماً لسماع أخباركم. انتظر ردكم وتفضلوا بقبول فائق الاحترام وأطيب التمنيات.

هنري كيسنجر.

## الوثيقة رقم ١٢

أثناء انعقاد مؤتمر القمة للدول الأعضاء في منظمة الأوبك في عاصمة الجزائر ومبادرة الرئيس هواري بو مدين، تقابل مرتين صاحب الجلالة شاه إيران والسيد صدام حسين نائب رئيس مجلس قيادة الثورة وأجريا محادثات مطولة حول العلاقات بين العراق وإيران وقد اتسمت هذه المحادثات التي جرت بحضور الرئيس هواري بو مدين ببديع الصراحة الكاملة وإرادة مخلصه من الطرفين للوصول إلى حل نهائي دائم لجميع المشاكل القائمة بين بلديهما وتطبيقاً لمبادئ سلامة التراب وحرمة الحدود وعدم التدخل بالشؤون الداخلية قرر الطرفان الساميان المتعاقدان:

أولاً: إجراء تخطيط نهائي لحدودهما البرية بناء على بروتوكول القسطنطينية لسنة 1913 ومحاضر لجنة تحديد الحدود لسنة 1914.

ثانياً: تحديد حدودهم النهرية حسب خط تالوك.

ثالثاً: بناء على هذا سيعيد الطرفان الأمن والثقة المتبادلة على طول حدودهما المشتركة ويلتزمان من ثم على إجراء رقابة مشددة وفعالة على حدودها المشتركة وذلك من أجل وضع حد نهائي لكل التسللات ذات الطابع التخريبي من حيث أتت.

رابعاً: كما اتفق الطرفان على اعتبار هذه الترتيبات المشار إليها أعلاه كعناصر لا تتجرأ لحل شامل وبالتالي فإن أي مساس بإحدى مقوماتها يتنافى بطبيعة الحال مع روح اتفاق الجزائر وسيبقى الطرفان على اتصال دائم مع الرئيس هواري بو مدين الذي سيقدم عند الحاجة معونة الجزائر الأخوية من أجل تطبيق هذه القرارات...



١٢ آذار ١٩٢٩

رئيسه محرمه واولاده

من الاستخبارات العسكرية العامة  
الى / سجن طاعة القوه - مكتب السيد القاضي  
و / وزارة الداخلية  
و / وزارة المخابرات

رد / رئيس

ماهيت العسكرية الا يمايه ان قتل العسكري المواثيق المتأخره من سجنات الجيش  
الاستخبارات الموزعه من سجنات قتل العسكري الا يمايه الساعه ١٠ اوجه ٢٠٠  
سجنه الا ان قتل العسكري للمؤده الا ان قتل العسكري المواثيق بذلك ١٠٠  
المرطبات فليس ان قتل المواثيق متأخره بوقت سجنه ولا يمكن قتل المواثيق جده  
ليطال المرين ١٠٠ اكثر من المواثيق المؤده الا ان بالمؤده لا يتبينه انه قتل  
١٠٠ هجره الشيفه واما قتل العسكري وسجنه ٢٠٠٠ قتل العسكري قتل العسكري  
من الاستخبارات

المطهر

عليه السلام

من الاستخبارات العسكرية

## الوثيقة رقم ١٤

9 شباط 1977

الرئيس جيمي كارتر البيت الأبيض

واشنطن دي سي 20530

عزيزي الرئيس كارتر:

مرة أخرى نهنتكم بالنصر الرئاسي.. عند متابعتي حملتك الانتخابية سررت جداً وتأثرت لدى سماعي بتأكيداتك المتكررة وعلى دعمك الواضح للحقوق الإنسانية الأساسية للشعوب في كل مكان وهذا الأمل هو ما دفعني للكتابة إليك مبيناً باختصار المشاكل و الأحداث التي قادت إلى انهيار الثورة الكردية وتشتت الشعب الكردي.

عند انتهاء الحرب العالمية الأولى وسقوط الإمبراطورية العثمانية، ربط جنوب كردستان بما كان يعرف بـ(بلاد ما بين النهرين) مكوناً العراق الحالي الذي وضع تحت الانتداب البريطاني. وقد وعد الحلفاء بإنشاء الكيان الكردي باعتبار أن الأكراد يكونون المجموعة القومية الرابعة بعد العرب والترك والفرس.

وفي عام 1920 أكدت معاهدة سيفر على حق الأكراد في تقرير المصير على أساس المساواة مع الشعوب الأخرى للإمبراطورية العثمانية الكبيرة ولكن المصالح الدولية حالت دون تطبيق تلك المعاهدة مما جعل مصير الأمة الكردية معلقاً واضطرها إلى الدفاع عن وجودها أمام محاولات الهيمنة والتدخل المسلح الذي فرض عليها مع سعيها في الوقت نفسه من أجل الحصول على معاملة قائمة على العدل والمساواة ولو بحددها الأدنى ولنيل حقوقها المشروعة على أرضها وقد وعد انقلاب 1958 الذي أنهى النظام الملكي في العراق وأنشأ الحكم العسكري بقيادة الجنرال عبد الكريم قاسم بإعطاء الأكراد حقوقهم

القومية ولكن مع خضوع النظام الجديد للنفوذ السوفيتي ضاعت الوعود من خلال الفوضى التي خلقها الشيوعيين في عموم العراق وبسبب قناعة الأكراد بالديمقراطية والحرية لم استطع السكوت عن ما يدور حولي من أعمال القتل الجماعي الذي قام بها الشيوعيون العراقيون ولسوء الحظ فإنني عندما واجهت الجنرال قاسم والمسؤولين الآخرين الكبار بالحقائق الدامغة حول الوضع أثرت غضبهم فأمرت القيادة العراقية المدعومة من قبل الشيوعيين المحليين - والتي يشجعها الاتحاد السوفيتي - قواتها بمهاجمة الشعب الكردي الأعزل عام 1961 عند ذلك قامت الثورة الكردية دفاعاً عن النفس.

وتبدلت (9) حكومات و(5) أنظمة وفي كل مرحلة من مراحل القمع قمنا من جهتنا بطلب إصلاح الأمور بأكثر الشروط تواضعاً. وقد رُدَّ على توسلاتنا المتكررة بإهانات متكررة، ولا تختلف معاناتنا يا سيدي الرئيس، عن تلك التي عاناها أجدادكم والتي شرحت بإسهاب وكتبت من قبل الأمريكي المحترم توماس جيفرسون.

ثم جاء أخيراً نظام البعث الحالي عام 1968 الذي شن الحرب علينا منذ لحظة وصوله إلى السلطة ولكنه عندما فشل في تحقيق أهدافه اضطر لإجراء مفاوضات سلمية معنا عام 1970 أسفرت عن اتفاقية 11 آذار لنفس العام حيث اعترفت الاتفاقية بأن الشعب العراقي يتكون من قوميتين رئيسيتين: العرب والأكراد، كما إنها أقرت بالحقوق القومية للأكراد والتي من أهمها إقامة حكم ذاتي لكردستان ضمن إطار الجمهورية العراقية خلال 4 أعوام.

ولم يكن حرصنا على توقيع الاتفاقية ينطلق من قناعتنا التامة بما تضمنته من بنود وإنما ينبع أيضاً من رغبتنا بأن يسود السلام العراق، وكان رجاؤنا أن تؤدي المساهمة الكردية في الحكومة إلى تخفيف حدة السياسة العنيفة والعدائية للبعث تجاه الشعب العراقي والبلدان المجاورة ولكننا سرعان ما اكتشفنا بأن الاتفاقية لم تكن سوى خطوة تكتيكية من جانب البعث، إذ كان يحتاج إليها من أجل تثبيت وضعه الداخلي وتلمس الدعم الكردي في تعدياته على جيران العراق حيث أرادوا استغلالنا لخلق المشاكل لإيران والكويت والعربية السعودية وسوريا.

وعندما رفضنا أن نكون أداة لهم بادروا إلى سياسة تعريب أرض كردستان وخاصة المناطق الغنية بالنفط حيث ينتج 65٪ من النفط العراقي وحيث يوجد 70٪ من الاحتياطي وفي نفس الوقت استغل البعثيون السلام لتصفية خصومهم السياسيين داخل

العراق فحطمت الأحزاب السياسية وأعدم المئات من أعضائها أو قتلوا تحت التعذيب، وتوثقت روابط بغداد وموسكو أكثر بتوقيع اتفاقية الصداقة والتعاون السارية لمدة (20) عاماً والتي تمت في بداية عام 1972 وبدأت أسلحة سوفيتية متطورة تصل العراق بكميات كبيرة يرافقها خبراء عسكريون وفنيون وزاد حجم النفوذ السوفيتي في العراق ثم أعلن البعث تشكيل جبهة متحدة مع الحزب الشيوعي الموالي لموسكو وطلب من حزبنا الديمقراطي الكردستاني المساهمة لكننا بعد أن لاحظنا أبعاد الأحزاب الأخرى من الاشتراك في الجبهة رفضنا أن نكون أعضاء في جبهة لا تمثل في أحسن تقدير المصالح العراقية وقد أثار هذا عداوة البعثيين الذين اتجهوا إلى تدمير الاغتيالات السياسية والخطف ضد الشعب الكردي وكان من بينها محاولات دبرت ضدي شخصياً وبهذا أصبح التعايش السلمي مع النظام البعثي مستحيلاً فاتجهنا نحو أصدقائنا الأمريكيين والإيرانيين. وشرحنا لهم الوضع وخطورة النتائج لا بالنسبة لنا فقط بل وبالنسبة لشعوب المنطقة الأخرى أيضاً فيما إذا استمر النظام على سياسته كما أوضحنا بأننا لا نستطيع الوقوف لوحدها بوجه نظام مدعوم من قبل الاتحاد السوفيتي وقد أيد أصدقائنا وجهات نظرنا كما قيل لنا أن الثورة الكردية ستحصل على الدعم من كل من الولايات المتحدة وإيران بطريقة تسمح للأكراد بمجابهة النظام العراقي في نضالهم لتحقيق الحكم الذاتي وأقامت حكومة ديمقراطية للعراق وتبع ذلك تبادل الوفود بين الأطراف المعنية وأقيم تعاون بيننا وبين أصدقائنا وعندما أعلنت الحكومة العراقية من جانب واحد قانون الحكم الذاتي عام 1974 والذي لم يتضمن الحد الأدنى من الطموحات القومية الكردية رفضنا ذلك مستندين إلى تعهدات أصدقائنا ووعودهم لنا بالمساعدة ولكن عندما واجهنا 8 فرق عراقية ومئات الدبابات وأكثر من 100 طائرة حديثة كان يقود بعضها الروس والهنود اكتشفنا أن المساعدات التي وعدنا بها كانت متدنية في نوعيتها وكميتها ولا تكفي في مواجهة جيشا حسن التجهيز والتسلح وأكثر من ذلك فقد كانت تلك المساعدة قليلة جداً ومتأخرة جداً دائماً.

ورغم كل النواقص فقد حارب شعبنا بشجاعة محرزاً انتصارات عديدة في المعارك ملحقة خسائر فادحة بالقوات المسلحة العراقية وهي، خسائر لم يكن بالإمكان تحملها لولا التعويض المباشر له من قبل السوفيت. وفي شتاء 1975 عندما شن شعبنا هجوماً ضد العدو مستغلاً الطقس المتجمد، وجد الجيش العراقي نفسه في وضع يائس فالتجأ

نظام البعث مرة أخرى إلى المناورة والخداع حسب نصيحة موسكو فجرى الاتصال بشاه إيران بواسطة الرئيس الجزائري هواري بومدين وأرسلت إشعارات غير مباشرة إلى الولايات المتحدة مبينة استعداد البعث لتغيير سياسته حيال جيرانه وتقليص علاقاته بموسكو، إذا ما انتهت المسألة الكردية وفي 6 آذار 1975 وقعت اتفاقية الجزائر الخيانية بين شاه إيران وصادق حسين التكريتي نائب رئيس مجلس قيادة الثورة ودون أن تتضمن ولو بإشارة واحدة إلى تحالف ثورتنا مع إيران والذي لولاه ولولى قتالنا المستميت لما أمكن التوصل إلى ما تم الوصول إليه.

سيدي الرئيس:

نحن لسنا ضد العلاقات الجيدة بين العراق وإيران ولكن هل يجب أن تكون تلك العلاقة على حسابنا؟

لقد وفينا نحن الأكراد بالتزاماتنا تجاه كل من الولايات المتحدة وإيران واشتبكنا مع العدو وأوصلناه إلى حالة العجز، فأين هو استحقاقنا الموعود بالحكم الذاتي؟ أهو بالتشرد في أنحاء العالم الغربي؟ أهو بتشتت العوائل والأطفال والنساء والشيخوخ؟ أهو بالموت تحت التعذيب أو بالخوف من التسليم المفاجئ للاجئين الكرد من قبل السلطات الإيرانية؟

أيمكن لأمة عظيمة مثل الولايات المتحدة تتحدث بمبادئها السياسية المعلنة عن الشرف والكرامة والحرية والديمقراطية لكل الشعوب أن ترفع رأسها بعد دورها في انهيار ثورتنا. يقال في الشرق الأوسط أن الشخص الصالح هو الذي يقابل الحسنة باثنتين ونحن لا نطالب بضعف ما قمنا به ولا نطالب بذات الشيء إنما كل ما نريده هو أن نتحقق الوعود بمنح الحكم الذاتي لكردستان.

سيدي الرئيس: لقد دخلنا الحرب بأقل المساعدة من أصدقائنا ولكننا وجدنا أنفسنا في النهاية وحيدين في المعركة دون أية مساعدة أمريكية أو إيرانية وحتى الحدود أغلقت خلف ظهورنا بينما كنا نواجه جيشاً حديثاً مزوداً بسيل ينقطع من الأسلحة السوفيتية الحديثة وبسبب ضغط الوضع المعاشي المتردي وانهيار المعنويات نتيجة الإحساس بالغدر ومع وجود أكثر من 250,000 امرأة وطفل وشيخ يعيشون لاجئين في إيران لم نجد أمامنا سوى الانسحاب بألم إلى إيران وأجبرنا على ترك مناطقنا للبعث.. نحن لم يهزمنا أعداؤنا عسكرياً وإنما أجهز علينا حلفائنا.

سيدي الرئيس: إن الفصل الأخير من مأساة الشعب الكردي يجب أن ينتهي عما قريب وإذا كان سينتهي بمفاجأة أو سينتهي ببداية جديدة فإن ذلك مرهون بك.. ان للشعب الكردي حلاًماً قد لا يكون بمستوى حلم مواطنكم (توماس جيفرسون) وأنه الحلم بالحكم الذاتي.. الذي قاتل من أجله وضحي من أجله وسيعيش دائماً من أجله. لقد وضع شعبي إيمانه وقلبه فيه وفي الاعتقاد بأن الالتزام الأمريكي المكتوب أو الشفهي سينفذ قطعاً، انهم ينظرون إلي للإيفاء بهذا الاستحقاق الموعد وبدوري أتوجه إليك يا سيدي الرئيس.

سيدي الرئيس.. إن الفاجعة التي أملت بشعبنا إنما كانت بسبب إيمانه بالديمقراطية وبصداقته مع الغرب وبثقته بالمبادئ الأمريكية وقناعته بان هذه المبادئ تنادي بحماية الأمم الضعيفة وتقدم العون لها لتضمن حقوقها الإنسانية الأساسية. ولم نبحت مطلقاً في احتلال أراضي الآخرين أو في اضطهاد شعب آخر وإن كل ما نطلبه فقط هو أن يسمح لنا بالعيش بسلام وحرية في أراضينا ونعامل بعدالة ومساواة مع شركائنا.

نحن لسنا بالمستوطنين الجدد أو المهاجرين أو العابرين في العراق فمنذ آلاف السنين سكن أجدادنا على تلك الأرض.

سيدي الرئيس: كان بمقدوري أن أمنع الضرر الذي أصاب شعبي لو لم أعتقد كلياً بالوعد الأمريكي وكان يمكن ذلك عن طريق دعم سياسة البعث والانضمام لقواته وبذلك اتخذ موقفاً مناقضاً للمصالح والمبادئ الأمريكية وأسبب المشاكل لجيران العراق. إن تأكيدات المسؤولين الأمريكيان جعلتني أصرف النظر عن هذا الامر والتزم بدلاً عنه بقناعتنا بأننا وبالتعاون مع إيران والولايات المتحدة. سنحقق هدفنا - الحكم الذاتي - ونحقق هدف الشعب العراقي - الديمقراطية - وإن نحقق ما فيه مصلحة لكل المنطقة، وكما ذكرت عدة مرات في حملتك الانتخابية فإن السياسة التي اعتمدت من قبل الإدارة الأمريكية السابقة إزاء الأمم الصديقة والحليفة كانت مضرة بنا وبالشعب الأمريكي، هذه السياسة جعلت الأصدقاء يفقدون ثقتهم بأمريكا وبالمقابل جعلت النفوذ الأمريكي يتقلص، وبهذا ساءت سمعة الولايات المتحدة وهيتها في كافة أنحاء العالم.

سيدي الرئيس: إن الشعب الأمريكي قد وضع ثقته فيك لإيمانه وقناعته العميقين

بأنك ستعمل من أجل تحقق المبادئ الإنسانية الأمريكية التقليدية، إن الشعب الكردي الذي اعتبر نفسه دائماً صديقاً يعتمد عليه لأمريكا ملؤه الأمل بأنك بالرغم من مشاكلك ستعطي بعض الوقت لتضع في تقديرك مستقبله وتبحث في حل عادل لمشكلته.. إن القضية الكردية يا سيدي الرئيس مرتبطة بالمشاكل الأخرى في الشرق الأوسط وتستحق اهتمامكم العميق وأملنا أن هذه المشكلة ستحتل موقعاً مناسباً في النقاشات القادمة وأن تقوم الحكومة العراقية باحترام مبادئ حقوق الإنسان وإن تغير سياستها اللاإنسانية إزاء الأكراد وتعيد المهجرين منهم في الجنوب إلى أراضيهم في الشمال وإن تطبق تطبيقاً كاملاً اتفاقية 11 آذار 1970.

أن المسألة الكردية لم تسوى بعد، والثورة الكردية لم تتحطم كما تدعي الحكومة العراقية.

إن الأمة الكردية التي قاومت لقرون عديدة كل أنواع العدوان لا يمكن أن تتحطم بسهولة، ففي أقل من سنة منذ الأحداث المأساوية فإن شعبنا وحزبنا قد نظم نفسه واندلعت الثورة من جديد وإن بدرجة أقل من السابق.. واكتسبت زخماً سوف يقض مضاجع حكام العراق والآن وفي هذا الوقت بالذات كلنا ثقة بأن أعداداً أكثر من اللاجئين الأكراد سيقبلون في الولايات المتحدة وأن تخصص لهم مساعدات مالية معقولة كما خصص سابقاً للاجئين من دول مختلفة.

إنني أصلي يا سيدي الرئيس لكي تضمد جراح أبناء شعبنا ولكي تنتصر قضيتهم ليعودوا إلى ديارهم وليحصلوا على الحقوق الإنسانية الأساسية كما نصرنا مرة قضيتكم بإخلاص.

لقد وضع شعبي كل ثقته وإيمانه بي منذ نصف قرن، وها أنا ذا أحول هذه الثقة بأمانه إليك.

تحياتي الشخصية الحارة لكم.

مصطفى البارزاني

رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني

2933 يلاني لين اديتون فرجينيا 22124

بيان

# الحزب الديمقراطي الكردستاني - القيادة الثورية -

بنائية مورو على اتفاقية ( ٦ آذار ) الخيانية

يا أبناء شعبنا العراقي النبيهل -

ايها الجماهير الكردستانية الناضلة -

في هذا اليوم قبل عام نوبل الحكم الفاشي التكتي في العراق والنظام الفاشياني العميل الى اتفاقية الجزائر الفادرة بعد سلسلة من التاورات والاجتماعات لاطباب هذين النظامين ، ساهم فيها اكثر من طرف وسيدت لها تنازلات الطغمة التكتي قبل ابرام هذه الاتفاقية الفادرة . وقد عكست جساسة وخطورة هذه الاتفاقية الخيانية مدى تعاضد وتطور الحركة التقدمية لشعبنا الكردي وشروطها ، ولتشكل انعطافا تاريخيا حكاما لسيرتها الطفرة ، ومبرة من طموحات وتطلعات جماهيرنا الكردستانية ، وبعد ان ناكذ للاعداد بان القبر والتشكيل وحرب الابداء لا يقي ارادة الجماهير الثائرة ، ومن شعرت الطغمة التكتي بغشها في مواجهة الجماهير الثائرة فسكتها ساروت الى تقديم تنازلات مذهلة مبرر هذه الاتفاقية الفادرة مكرسة بذلك شرعية طامع الشاء العميل في العراق والخليج العربي لدرجة فاقت احلامه .

لقد حققت هذه الاتفاقية لايوان السيطرة الكاملة على نصف شط العرب ، واقر النظام الفاشي حق ايران في ضم اقليم ميسان الذي تحاهي ساحته اصفاء مساحة فلسطين ، وقطع الطريق من ثوار جبهة تحرير ميسان وتعميم من استغلال الاراضي العراقية في نغالهم ضد النظام الايراني العميل ، واعطاء الشرعية لاحتلال ايران الجزر العربية في الخليج وتدخلها السافر في قمع الثورة الطفارية والسعي لحاصرة جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية واطلاق يد النظام الفاشياني العميل في سيطرته على الخليج العربي اعانسة التي تنازله من اجزاء كبيرة من الاراضي العراقية في الحدود البرية بين البلدين لايران . كانت هذه الاتفاقية هي المحطة الاخيرة للحكم الفاشي العراقي بعلنا بذلك حقيقة الشوفية والرحمية بالرم من المحطة الاعلامية الهادئة التي تخيل الراي العام العراقي والعربي لغزو واعاد هذه المؤسسة الفدرة . وقد تجلى الدور الخياني للنظام الدكتاتوري العراقي من طريق السابوة والغبانة وانفجاعة على الايرانية العالمية ونزع باب العراق للامساك الاحتكاري الاجنبي ، وتخليه من التزاماته القومية لصالح القوى المعادية لحركة التحرير الوطني وآواره على الشعب الفلسطيني وسعيه في شق وحدة نضاله الثورية ودعمه الصريحة وحاسد السمو لاقامة حلف جديد في الخليج العربي وسكونه النطق من تحديات واطلاق نساء المعاملة التوسعية ونعائه الوثيق مع الانظمة الرجعية في تفهف خططات الايرانية العالمية في المنطقة . . . وفي المجال الوطني فقد استطاع الحكم الدكاتوري غرب الحركة الوطنية العراقية والتشكيل بقواها الوطنية الخملعة ولم ينبج من هذه الاساليب والمارسات الفاشية حتى فاضر قيادات الحزب الحاكم نفسه وانعكس هذا الوضع بشكل صارخ في حرب الابداء التي شنتها ولا تزال تشنها هذه الطغمة في كردستان .

ايها الجماهير الكردستانية الناضلة -

بعد ان تعهدت الايرانية العالمية وحلف المستوطنات التكتي الحاكم في حاصرة الثورة الكردية وقضربها من الخلف لاقا تراجم النظم الفاشي ودخلوه في حضرتها واستغل الفاشية هذا الوضع ليشنوا حملات التهجير والتعريب والتهميت في كردستان اعانة الى عمليات الابداء والتصفية والاضالاة وهم سعيهم في هذا النسيج التعسفي القشت بتخيل باساليه الرجعية من التعصبي وكفاشين . حيث تم ابعاد الاكويين من الموظفين المستعدين والعمال الاكراد من كردستان الى وسط وشب العراق ، وشتم السلطة الفاشية نزع الموظفين والكشيين العراقيي كردستان من افرات مالكية وسنوية ولا تزال عمليات التهميد والتهميد بحيرة لتشتل الاولين من التلاميذ الاكراد الى المناطق العربية ، ونعت هؤلاء القوي المعصية بذا النظم باثاء بشتوانات سكتة ذات استعلاطات مسكرة للجماهيرين الحرب الواديين لفسرنا من جنوب العراق ليعلولو محل اخوانهم



الأكواد في مناطق شجار وتلعف ودهوك وكركوك وخانقين وبغداد وسبغت قراهم من الوجود وحملوا بذلك  
 كردستان الى فلسطين ثانية وهي جاهدة يشكل حثيث ومركز يسكنون طبق الى تنحيز التركيب السكاني  
 والواقع القومي لكردستان وذلك بسلخ كل المعالم القومية والتاريخية للبلد والمصائب الكردية المبداء بتفتت  
 الاقضية والنواحي ودجها بالمحافظات التي يتخمسها المحافظات الكردية - كما حدث لبلدية كركوك  
 الكردستانية المتاخلة - وانتهت بتدمير التي الكردية واناسا بهذه الاجراءات ما حققه شعبنا الكردي قسي  
 انتقامية ١١ آذار ١٩٧٠ استكرا حتى للمؤسسات الكارثوية التي وضعها عام ١٩٧١ لتتفاد ارادة شعبنا  
 الكردي البطل .

لقد انعكس هذا الوضع الشدي للعبادة السياسية في البلاد على الحياة الاقتصادية . فندهر الانتاج  
 الزراعي من جراء الهجرة القسرية . . . . . والعمل السياسي للقيادة الموقوفة الذي خلف اليأس بين شعبنا  
 اما السلب الكفائي وغير الاتحادي وما نجم عنه من استنزاف كبير من الدخل الوطني والتدمير البائل في  
 الاكاف الحكومي كل هذا وضع السلطة الكاشية امام ازمة اقتصادية وجها لوجه تتم مظاهرها بالخلل  
 الناجح وارثا وعساا الكثير من السلم المعوية بسبب اناس من الضممين من جهة وضعف القوة الشرائية للمطالبة  
 المعطى من اثار شعبنا العراقي - الفلاحين - من جراء تدهور الانتاج وانتشار البطالة على نطاق واسع  
 وضعة رندة الكثير من السلع الاساسية من جهة اخرى .

امسا الناطقون في كابل كان -  
 ان عمليات البطش والتشريد لن تتال من منه تصمم شعبنا الكردي البطل على رفض اية التكبنة  
 ومطالبة النضال وان حزبنا الديمقراطي الكردي سيعمل بالقيادة الموقوفة الذي خلف اليأس بين شعبنا  
 الساحة الكردستانية ومن الجاهل وهو يفتد مظاهرات في هذه المرحلة التاريخية الحرجة يسكنه  
 عز اخرى اصرار الثوري على سؤاولة لقادة السيرة النضالية لشعبنا الكردي في الساحة الحقيقية  
 - كردستان - مستفيدا من اعطاء التكبنة مبررا معسدا على طاقات الجماهير الكردستانية الفلاسفة  
 وفي اسس تنظيمية مبررة واخراتجعية ثورية ذات اثار واجداد وطنية وقوية تتلاقى وقرابات المرحلة الرابعة . . .  
 ويحتمل الجماهير الكردستانية الى المزيد من النضال والصدور والتحدى ويتأكد اننا شعبنا الكردي  
 بقاء الوطنية المخلصة الى توحيد المبادئ والكف في جبهة كفاحية واحدة للقوى الوطنية والتقدمية العراقية  
 لتكثيف النضال ضد المبررات المظلمة وتصفق كبريات جماهيرنا الكردستانية والعراقية في حكم ذاتي حقيقي  
 لكردستان في ظل حكم ديمقراطي للشمول .

ان السعي لتفتت القوى الكردية المخلصة وتفتيل الجماهير وتغيير الحقائق وتتحريف نغالات حزبنا  
 الديمقراطي الكردستاني المعرق لا يخدم الا البعد والعشوى ويساهم في تسهيل امرار مخططات المصنوع  
 الاجرامية لحركاتنا وشعبنا الكردية ولا يضي احيائها الا القتل الذريع لان وحدة شعبنا الكردي كانت  
 دوما رائد حزبنا مبرسوته التاريخية المخلصة وهي سر وجوده وديمقريته وتطوره وانتصاره في الساحة النضالية  
 . . . . . وسيظل حزبنا امينا على هذه السيرة . . .

ان حزبنا الديمقراطي الكردستاني - القيادة الموقوفة في البيت الذي يهب بالراي العام العراقي والعربي  
 والعالمي ويتأيد كل القوى الوطنية ويجمع احرار العالم والنضالات الدولية والانسانية الى العمل الجدي والقوي  
 لا يقاتل شعبنا الكردي من حلات البطش والارهاب والتشريد والوقوف الى جانب شعبنا الفلسطيني في حثثه  
 ودعمه لنيل حقوقه المشروعة فانه يدعو كل القوى والمقاتل الوطنية التقدمية في العراق الى توحيد جهودها  
 ودمع صفوفها في جبهة وطنية تقدمية للقوى الوطني المخطط الا يبرالي الرجعي الهادف الى تكبل طموحات  
 شعبنا العراقي وارجاعه الى حظيرة الاعلان والمعاهدات الاستعمارية والنضال لاقادة من يراثن الطبقة  
 التكوينية المعادة من اجل تحقيق حكم وطني ديمقراطي لا يساهم على سيادة العراق يتشع في طلة شعبنا  
 الكردي بحكم ذاتي حقيقي . . . . . لتجعل من ذكرى انتقامية ١ آذار العمانية خططا جديدا لتعشيد القوى  
 القوية في البلاد لغير هذه الخيانة الوطنية . . . . . ولنصير دائما للشعب الناطقة .

تسقط انتقامية ١ آذار العمانية

النصر لكردستان الجبهة

لنتنمير ارادة شعبنا العراقي ضد الاشارة

الحزب الديمقراطي الكردستاني - القيادة الموقوفة -

كردستان - ١ / ١ آذار / ١٩٧١

اميد طبعه وتنوعه من قبل الحزب الديمقراطي الكردستاني - العراقيا - نيسان ١٩٧١



حيث احتضنته أجهزة المخابرات السورية والتي وجدت فيه خيراً اداة للاستخدام ضد نظام البعث  
 الثاني في العراق وادته بالاموال الباطلة كي يستمر على حماية نفسه وامت - ويستخدمه  
 اياه للتأطير على الحركة التحررية القومية لعربنا الكردي في سورية وازاء التقديمه وأطب هذه  
 التحركات بتعكيل مايسمى به ( بالاتحاد الوطني الكردستاني ) ولم يستهدف تصفه المركزية  
 التحررية والاساساً الى قيادة الثورة لمعصب بل ذهب الى اكثر من ذلك صارنا الصفر على الكثير  
 من حاصر الثورة الكرديه وكاد حزننا بهدف تجنيدهم للثورة على الحزب وشق الحركة وطبيع  
 الا ان النشورات المرفوعة مع المخابرات السورية وتسرغ الى قيادة الثورة الكرديه والصق بها  
 العديد من التهم الملققة الباطلة والتي تتم من الحقد السموي على حزننا وثورتنا الكردية  
 التحررية .

باجاهير قمنا الكردي الناضل :-

ان حزنكم - الحزب الديمقراطي الكردستاني بقيادة الجديد - مايزال ذلك الحزب الثوري المنشيد  
 الذي لن يهاب امثال هؤلاء الغثىة الباقين . كما انه لن يخفي مثل هذه الحلقه التبهذه  
 في كل اوساط شعبنا الكردي . وتدعوكم جميعاً الى كشف هذه الثورة الخيانية وخسبها والاحتباس  
 من دساتيرها التامسة والتصرف بحسب حقيقه اهدائها الغثىة الطلقة برداء البسائيه  
 والتقديمه الضلله فان لنا كل الثقة بان الاكراذ القلائل الذين امنائوا ورا - تضليلها بمسود و  
 الى ملو فمعيهم وحزبهم الطلعي ( الحزب الديمقراطي الكردستاني ) وان حزننا  
 ماغني تحقيق مقاييس التطهير السياسي للكثير من الاخير والذي امرت باطال على شعاع جديد -  
 غواص - الجديد - المركزه للحزب . وتعمل الميثاق والسووليه القومية لشعبنا الكردي في هذه  
 المرحلة الدقيقه والعرجة التي تتر بها امنا الكردية في خضم من الممرات الدلية والتام  
 الايهالي في موم منطقة الفرق الا وحط وناضل من اجل تحقيق حكم ذاتي حقيقي لكردستان العراق  
 في ظل حكم ديمقراطي للعراق .

الحزب الديمقراطي الكردستاني

- القيادة الموحدة -

- في اربلا -  
 ١٩٧٢ / اواخر آذار

الوثيقة رقم ١٧

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وزارت خلیہ

۱۱ / سری ۱۱

مدبري الا من المامسه

للتفاهة ويخص مفتاح الذات / يدبرها من مصافظ العلم ما ليسه

## الشروط السياسية

الممدد / ق / ص ٤٤

التاريخ / ١ / ١٩٧٨

الق / کاغذ لہرا و نیات // حلیہ //

م / مقررات مؤثر

عليها " نسخته من مرفق كتاب مدبريغالا " من المصاحف (م - ٦٤) والذي

ورد فيه نتائج المؤتمر الأول لمدرا<sup>١</sup> من المنطقة الشمالية الذي عقد

• 19YY/11/1 px

نرمزوالا ملاع والعمل بما جاء بنتائج المؤتمر من أجل النعمون -

بالعمل الا اننى بالاستوى العرجى منه هذا قص العهد بذلك -

وبما أن كل مالديكم حول تظهر هذه النتائج سأجل عرضها في المؤتمر

الثاني عند التقاد، مستقبلا .

اعطونا الاستلام والعمل الموحدة ونرجوا الاحتفاظ به بشكل دقيق وسريع

اللغة

مفت الاسلام

مدبرا من محافل السلام انهم

سرى للغاية بشخصى ويتبع بالذات

.....

11/11

( ( مقررات المؤتمر الأول في الحداثة من السلطة الشمالية والتي اقترنت

من قبل السيد العام ) )

١ - جامعة السليمانية :-

أ/ ما دة النظر بتقسيم الاستاذة ونقل الذين لا يستفاد منهم في خدمة الثورة .  
ب/ تنشيط شيوخها من العام ٨٥ م تزويد أمن السليمانية بالتمهات الطلبة المتقولين في  
جامعة السليمانية حاليا " واستقلالاً .

ج/ تعاون مدراء أمن سكن الطلبة مع أمن السليمانية في مجال التنسيق معهم ومن سبق  
مصرفته والتعاون معه لمرض تعدياته وتضايقه الى أمن السليمانية .

( جرى تضمين بذلك على كافة شيوخها " أمن القلعة )

د / الاستفاد من الطلبة أمناء المناطق الاخرى في المجال الأمن بدعم مادياً  
وكذلك لتعويض النقص .

٢ - الاحزاب الكردية الموالية :-

أ / عدم توحيد الاحزاب الكردية الموالية للاقتضيات التالية .

أولاً / قد يستغل هذا التوحيد من قبل الأعداء فيفسدوا من هذه الاحزاب قدما فصطلت  
وتلاشى دورها على الساحة السياسية وهذا امر لا تقسم الا برزقها بالاول وبما يتبعه  
فيما للسلطة . الرحل هذا الحزب الموحد أمنياً .

ثانياً :- يمكن الاستفاد إعلامياً من تعدد الاحزاب الكردية والثبات في العراق  
باعتبارها ظاهرة ديمقراطية في منطقة السكك الذاتي . والعكس في حالة توحيدها سوف  
يؤثر شعوباً في السلطة هي التي تسمير التنظيمات الكردية .

ثالثاً " التنازع الموجود بين قادة هذه التنظيمات وتسمي امكانية انسجامهم في تنظيم واحد  
ب. الاستقرار بعدم هذه الاحزاب وفي نزع ينسجم مع خط الثورة والديمقراطية . واستمرار  
انتمائنا بالتنسيق . يكتب قيادتي هذه التلميحات يدورهم وفق متطلبات المرحلة العامة  
وتتبعهم بما يلهيهم الحزب والثورة . ويمكننا من هذا الاتجاه .

٣ - الحزب الشيوعي العراقي :-

أجمع على ضرورة تثبيت امره ورفاقه توحيد تعاونه في الخزين لطرحها في اجتماعات اللجنة  
الوطنية .

٤ - لائقيات القوية :-

أ/ التمرك عليه وسماحة قطع الطريق أمام الفئات الاخرى وبشكل سريع من خلال  
مسؤولين الذين ليس اؤميرهم من المتعاونين .

رئيس اللجنة

ب/ أمّا "المصانف" لاجهزة الامنية بشروط الاختلاط بعدم وسمايتهم ومن "المواثيق" العاصدة كى لا يتولد لديهم الشرور بانهم يتجهون من اقربانهم .  
٥ . تنظيمات المخبرين وزمرهم المسلحة .

٦/ عدم ارتفاق اى "مجرم" ضد الاغزاب المناوئة الا بعد حصول موافقة السيد النائب وفقاً للتعليمات الصادرة بهذا .

ب/ التشبيك على تنظيماتهما "فنياً" وعمودياً" وضرب تنظيماتهم الراسية في الخارج بالتنسيق مع الاجهزة المختصة .

ج/ لهم زمرهم بمناصر مؤثقة بشان ترميل على المستقطاب بمخبرهم والا "مضطدام" منهم من ماتكون الفرصة سانحة .

د / دعم الامداد والمؤتمنين مادياً" واستخدام اسلوب التشبيك بمناصرهم وزرع الاشاعات المضادة وفق خطط مدروسة .

٥/ التاكيد على اعطاء حسن معامل للمواطنين "مهمية" خاصة وعدم القبح عليهم الا بعد حصول قناعة وادله كافية وثبتت ايمانه والا يتمرد من اسلوب التوقيف الجماعي من ان مثل هذه الامور تصاد على الاطلاق .

٦ . عمل اجهزتنا الامنية خارج الحدود عند وجود تعليمات للمصلحة العامة .  
( توجيه السيد العام بهذا الخصوص ان لا مانع من تحريك اجهزتنا الامنية عبر الحدود المجاورة بشرط اخذ موافقة مدير امن المكالم ذاتي ودراية من المحافظة الشمالية الاخرى بهذا الصدد .

٧ . الدوى المجاورة وسخروا لنا نواحيها .

٨/ تثبيت وقائع واعمله ملموسة من قبل ضباط المناطق المدونة لغرض طرحها عن طريق العلاقات الدبلوماسية .

ب/ تثبيت مقرات وتحركات المخبرين في اراضي الدوى المجاورة .

٨ . عمل اجهزتنا الامنية والمقارن الخاصة بطارد المخبرين .

٩/ اجماع الراى على تأييد فكرة تشكيل المقارن الخاصة بطارد المخبرين كونها "معدت" اتارا "مجاوبة" في حرب العصابات وان العرب والسوق لا تجدي نفعاً في مثل هذه الاحوال حيث يصعب حصول التمايز المتريين واقتراح مايل :-

١٠/ اقتصار عناصر هذه المقارن على الماخذين وعدم توسيع بتشكيلاتها والسماح للعناصر التي سبق لها وان عثرت مع الفوسان للاشتراك في اعمالها .

١١/ ... ..  
لا يملكه -

(( شيع )) - ٤



( وتعليق السيد العام على هذا الموضوع ) نحن سنبولن بذلك ولنا كافة الامكانيات )

٩. الملاقة مع الاستخبارات

أ/ تحضر كافة العمليات لتهتم طرعا في الاجتماع المشترك مع الاستخبارات .

ب/ يجرى تلتحقون العسكريين من قبل الاستخبارات منظومة المنطقة الشمالية والتفقد بالعمليات القاضيه بعدد الاستقصاء .

ج/ قطع دابر طواهر الزايد بين الامم هذه الامم والاستخبارات بعضهم المتعاونين .  
والعائدين وضروفا للتنسيق الجاد بهذا العدد وكل السبل التي تعود المصلحة العامة .  
١٠. المختارين /

أ/ اذ انما الصلح بهم وساعدتهم ماديا وزيادة رواتب الذين لهم نشاط ملموس .

ب/ التعامل معهم بعرونة وتشبه الامم العام والمشروع بنمية شدة العمل .

ج/ الالتزام بمضوابط العمل مع المختارين .

وتعليق السيد العام على هذا الموضوع ( هذا اشروك لنا ولكم كذا الصلاحيات بذلك )

١١. سرية العمل الامم :-

أ/ الامم من الواجبات الامم وتنفيذ توجيهات السيد العام بهذا العدد .

ب/ التشديد في سرية الامم اتصال بالمؤتمنين وتكون صافئتين التامين ونهتوى كمحطات التقاء لمؤتمنى مديرات امن الحكم الذاتي الامم يمكن مناسب اخر .

ج/ التقليل من شح وثائق حمل السلاح والالتزام بالعمليات القاضيه بعدم اعطاء الموالين الامم الامم الموافقة اللجنة العليا لشؤون الشمال .

د / تتولى اللجنة التي تصدر عنها الوثائق ( الامم العامة - ٦٤ ) اشعار المديرات بما سماه من يمحون وثائق حمل السلاح ومجازتها للتاثير لديها وجها عند انتقام مدتها في الحالات الخاصة .

هـ / تتولى اللجنة المختصة على اصدار التقرير السياسي وارسال نسخة واحدة الى مديرات الامم حفظا لحفظا لسريته والحفاظة على تسرب معلوماته .

// انتهى //

جميل / دة

## الوثيقة رقم ١٨

حضرة آية الله العظمى روح الله الخميني

﴿إن ينصركم الله فلا غالب لكم﴾

صدق الله العظيم

إن انتصار إخواننا المسلمين الإيرانيين على الظلم والطغيان بزعامتكم يعتبر نصراً لجميع المضطهدين في العالم ويعتبر بصورة خاصة أكبر انتصار للشعب الكردي المضطهد... إن الثورة الإسلامية في إيران بزعامتكم التي قطعت جذور الطغيان والدسائس التي تعرض لها شعبنا الكردي في العراق تعتبر معجزة خارقة للعادة... وبهذه المناسبة التاريخية أتقدم بالتهنئة إليكم وللحكومة الإسلامية وللشعب الإيراني المسلم وأدعو إلى الله تعالى أن يوفقكم، وأتمنى أن يتمتع الشعب الإيراني المسلم بالحرية ورضاء الله وأن يستقر العدل الرباني في إيران بدلاً من التعسف والأنانية.

نهني الثورة الإسلامية من صميم قلوبنا ونأمل أن تعتبرونا جزءاً من المجاهدين في هذا الطريق المقدس.. وسلام الله عليكم ورحمته وبركاته.

أخوكم في الدين

مصطفى البارزاني

1979/2/11



## بيان

في صباح يوم ٢٢ / ٢ / ١٩٨١ شنت الطائرات الحاقلة التابعة لنظام صدام حسين الفاشي غارات مكثفة على فصائل من القوات الثورية المسلحة التي تتألف من مجبوعات من رفاقا البعثيين وجيش التحرير الاسلامي في العراق والوطنيين التركمان في منطقة من شمال عراقا الحبيب ، وقامت طائرات اخرى بانزال اعدادا كبيرة من القوات الخاصة ومن المرتقة المتعاونين مع النظام الدكتاتوري في بغداد ، وقد فرضت على قواتنا الثورية معركة غير متكافئة استمرت من الساعة التاسعة صباحا وحتى الساعة والنصف مساء خرج من قواتنا اثني فقط . وقد استغللت عضويات من الحزب الديمقراطي الكردستاني في العراق التي يقود اولاد مصطفى البارزاني وقامت بأسر ١٩ مقاتلا من ثوارنا واودعهم في سجن الفرع الاول لهذا الحزب الذي نحميه المخابرات التركية .

ان مثل هذا التصرف من قبل الحزب الديمقراطي الكردستاني ليس بالجديد على قواتنا وأحزابنا الوطنية والتقدمية في العراق ، وانما يدل نهجا بارسه هذا الحزب ضد أغلب القوى الوطنية والتقدمية العراقية حيث شام يقتل ٧ من مثافلي الحزب الشيوعي العراقي في عمل سبائل لما قام بمع رمقاتنا ولا تزال كوادرو قواعد الحزب الشيوعي العراقي تتذكر جيدا هذه الجريمة ، وقام هذا الحزب بتسليم احد أبرز قادة منظمة جيش التحرير الشعبي العراقي بعد اتفاقية صدام وشساء ايران المسماة باتفاقية ٦ آذار عام ١٩٧٥ وقد تم اعداده على يد عضاية صدام ، ولا تزال الجريمة التي ارتكها الحزب الديمقراطي الكردستاني بقتل ٣٧ مقاتلا من مثافلي الاتحاد الوطني الكردستاني عام ١٩٧٧ ومن أبرزهم الشهداء الثلاثة الدكتور خالد وعلي العسكري وحسين بابا شيخ يذكرها شعبنا في العراق .

ان هذا الحزب الذي يمارس القتل واعمال الفرصة ضد القوى الوطنية والتقدمية العراقية لا يحق له ان يدعى بالوطنية وسوف ان يكون مخلصا لقضية الوطن قط . وليس غريبا ان يكون الحزب الديمقراطي الكردستاني بعيدا عن قضية الوطن والوطنية حيث ان اغلب قيادة هذا الحزب من العملاء للمخابرات الاجنبية ، ونذكر لينا يلي بعض من اعضاء اللجنة المركزية لهذا الحزب واربائياتهم ليكون ابساء شعبنا وقواعد الحزب الديمقراطي الكردستاني وحركات التحرر العربية والعالمية والبعض من المدافعين عنهم على بيته من امرهم .

١ - محمد سعيد النوسكي : عميل المخابرات الامريكية ، يقيم الآن في الولايات المتحدة الامريكية زوجته يهودية تعمل سكرتيرة في مكتب روبكوف « النائب الصهيوني » وكانت تعمل سابقا في مكتب جاكسون .

٢ - فاضل عطفي : تدرب في اسرائيل في دورة للموساد . « المخابرات الاسرائيلية » .

٣ - فلك كاكلي : تدرب في اسرائيل دورة للمخابرات الاسرائيلية ( الموساد ) .

٤ - فرنسو الحريري : جاسوس المخابرات الامريكية ، تدرب في اسرائيل في فوائر الموساد .

٥ - مسعود البارزاني : انتع دوره في المخابرات الاسرائيلية ( الموساد ) ولده سنة اشهر ، كما قام بزيارات لاسرائيل كانت آخرها في اواخر عام ١٩٧٩ .

٦ - ادريس البارزاني : تدرب في اسرائيل وعمل للسلك الشاعن شامي .

٧ - جرجيس فتح الله : عضو هيئة الاسلام المركزي في الحزب جاسوس اسرائيل - امريكي اعتقل في لبنان لنفس السبب .

٨ - ازاد البرواري : تدرب في اسرائيل لدى الموساد .

٩ - هرجيس حسن : تدرب في اسرائيل لدى الموساد .

١٠ - غازي الزبياري : تدرب في اسرائيل لدى الموساد .

يا أبناء شعبنا في العراق :

ان ما نقوم به مصائب مدام حسين ومصائب الحزب الديمقراطي الكردستاني من بطش وارهاب لن ينحزبنا في مواصلة النضال الى جانب الحركة الوطنية العراقية بقيادة الجبهة الوطنية القومية الديمقراطية لاستقلال النظام الفاشي المميل ، وتحقيق الديمقراطية في العراق والحكم الذاتي لكردستان .

المجد كل المجد لشهداء حزبنا وشعبنا وايضا

عاشت الجبهة الوطنية القومية الديمقراطية

والخلود لرسالتنا

حزب البعث العربي الاشتراكي

« قيادة قطر العراق »

اواسط نيسان ١٩٨١

الوثيقة رقم ٢٠

ان السليب هذه الزمركل الحرب قد اختلفت عنها اثناء الحربه الامر الذى  
تطلب من الامهزة المعتمدة تدعيم التحالفات واصحابها هذه الاممزاب وبالقالي الدول  
على مواجبتها ، في غزو المتابعة الدفيقة والملاحة الجادة لهذه الضمائل ، وبالرغم  
من تعدد ما كان اساليبها فكان تشابه في العمل التخريبي قبل الحرب والتي يمكن  
اجمال اهم هذه الاساليب بما يلي : -

- ١٠ • ضرب التواغل العسكرية والربايا البيئية
- ٢٠ • اغتيال العناصر الكردية المسلحة مع الثورة واجهزتها
- ٣٠ • القيام بعمليات تخريبية ضد المنشآت الحيوية الحكومية
- ٤٠ • ابتزاز الاموال من الاشخاص لارسالها الى قيادات المتمردين او الاستحواذ عليها لمصلحتهم تحت هذه الذرائع

(( يتبع لطفاً ))

ضرب طرقات الحرب القاذور والجهنم الشحي والذواير المزمعة في مراكز المدن

والقصفيات القاتلة

التيك من الحربة المزمعة من خلال هتافاتهم السرية وظلهم المتجول

والذواير المزمعة

تشجع الاهالي للعودة الى القرى المرحلين منها وتضيف المواطنين الاكوار

بامتحاء التشكوك بكل الاجرامات التي من شامتها تامين العتق الكريم

للمواطنين الذين

اعطاهم الامانة والمساواة عليهم

تدور من اجلهم على التظاهرة تحت ذراعهم يمشي العواد

والتيك من الحربة

والتيك من الحربة التي في المناطق المزمعة وتضرب المخاريج التي تتناول

في منطقة الحكم الذاتي

التيك من الحربة التي في الامتياز الكردية العمادية من نشاطاتها واعلمت

التيك من الحربة التي في الامتياز الكردية العمادية من نشاطاتها واعلمت

التيك من الحربة التي في الامتياز الكردية العمادية من نشاطاتها واعلمت

التيك من الحربة التي في الامتياز الكردية العمادية من نشاطاتها واعلمت

التيك من الحربة التي في الامتياز الكردية العمادية من نشاطاتها واعلمت

((مع لطف))

- ١٠١ القيام بمخططات تخريبية ضد الرابطة العسكرية
- ١٠٢ التعرض للقوافل العسكرية وخاصة في قاطع السليمانية بأعشاره من خطوط المواجهة الساخنة في المنطقة الشامية ضد العدو الفارسي
- ١٠٣ الضغط على الجنود الاكراد للهروب من الجيشر وكذلك تهديد ذويهم بالخنق والاعتقال دعماً للنظام الإيراني إلا ان قرار مجلس قيادة الثورة بخدمة الجنود الاكراد في المنطقة الشامية قد انعكس ايجاباً، إذ تساد حوالي ٤٦ ألف هارب ومختلف لحد الآن وشارك العديد منهم في القتال ضد العدو الإيراني
- ١٠٤ القتال مع العدو الفارسي وخاصة في قاطع نوسود كان اغليهم من زمرة مسعود البارزاني ضد العراق
- ١٠٥ ايجاد مراكز تجمع ثابتة ومقرات داخل القطر في المنطقة الشامية ولم يكن ذلك ممكناً قبل الحرب وان كانت هذه المقرات محدودة الآن
- ١٠٦ تحريك عناصرهم على شكل مجاميع وتواجدها بشكل متكثف في بعض قواطع المنطقة الشامية مستغلة قلة كثافة التواجد العسكري بسبب ظروف الحرب
- ١٠٧ التظليل لصالح العدو الفارسي وخصوصاً من قبل جماعة مسعود البارزاني من خلال ادعاءاتهم موت كردستان وانهاء لقاءات زمهرم بأهالي القرى ومن

(( يجمع لطفاً ))



خلال الثورات والايحاء والادعاء بايديهم سيطروا على بعض المناطق الشلمية  
سيطرة كاملة بفعل تواجد هم فيها والتي يطلقون عليها (( المناطق

٢١

العمرة من كردستان ))

٨٠ التعاون مع الامم حزب الرجعية (( الدعوة — ومنظمة العمل الفارسية )) وادخال

عنصرهم الى القطر من ايران وبالعكس ولات زمرة مسعود والا اشتراك

الكردستاني من اهم الامم حزب الكردية تعاوناً في هذا المجال

٩٠ تحريض المواطنين على التظاهر في المنطقة الشلمية كما حدث في ايار ١٩٨٢

ولان ذلك من تنظيم زمرة جلال ويدفع من النظام السوري في محاولة بالسة لجر

الثورة واجهزتها الى اتخاذ اجراءات لاتخدم الثورة في محصلتها النهائية

وفي هذا الممدد يلاحظان نشاط هذه القوى يغلب عليه الطابع التخريبي

والذي تطلب كشفه للعراقيين كافة وعلى وجه الخصوص لاميناء شعبنا الكردي، اذ ان

الجانب التنظيمي لهذه القوى ما هو الا اساس اتخذ كذريعة لخدمة القضايا التخريبية

وكان على الاممجهزة الامنية مواجهة هذه الاساليب والعمليات التخريبية لهذه القوى

قبل واتناء الحرب وبالتسيق مع الجهات ذات العلاقة ، فامستطاعت الاممجهزة الامنية من

موقعها وفي حدود الامكانيات المتاحة ان تحد من العمليات التخريبية التي تقوم بها

هذه القوى ، ولم تقل اجهاضها او القضاء عليها قضاء تام بفعل الحدود المفتوحة

والواسعة (( ايران وسورية )) من جهة اخري

(( يتبع لطفاً ))

لما تم طهارة  
منه من الله عليه / ٢

اعلمنا انكم تذاكرنا

بأنتم في قوت صيحتهم صوتي اني عجمه كواشي عزمي زعمه

في عزمي لا يراش في نرمو متا بسن الشيوخ ونرودنا

نجم انك ارجو اننا نقتلنا ٢٢ ساء هتا لا ما في

وطيبو رجا

لما تم طهارة

منه من الله عليه / ٢

١١  
١٢

## بيان القيادة السياسية للجبهة الكردستانية العراقية حول إيقاف الحرب العراقية الإيرانية

يا جماهير شعبنا العظيم

عقدت القيادة السياسية للجبهة الكردستانية العراقية أوائل آب / ١٩٨٨ اجتماعاً طارئاً لدراسة قضية إنهاء الحرب العراقية الإيرانية والمستجدات في الوضع السياسي الداخلي وخاصة ما يرتبط بالوضع في كردستان العراق ، وأخذ الاجتماع جملة قرارات سياسية وإعلامية وأدبية وعسكرية وغيرها مؤسفة لشاغلها اللاحق .

وقد وجه اجتماعنا جل اهتمامه لتطورات الهامة التي طرأت على قضية الحرب وما يدور في مقر الأمم المتحدة بوضع اللصقات الأخيرة على قرار لوقف إطلاق النار وأجراء مباحثات لاحتلال السلام وأنهاء الحرب الشائرة منذ شتان سنوات ان الجبهة الكردستانية العراقية التي أعلنت في بيانها الأول من (( نضالها من أجل إنهاء الحرب )) ودعت الى تحقيق (صلح ديمقراطي عادل ) بين البلدين الجارين لما فيه سيادة ومصنعة الشعبين العراقي والإيراني في الحرية والتقدم الاجتماعي ، تلزم مع جماهير شعبنا ارتياعها بوضع نهاية لهذه الحرب المأساوية ، وتدعو الى إقامة سلم عادل على أساس ضمان مصالح الشعبين العراقي والإيراني ، حيث استقر الحكم المثلثي في العراق ظروف الحرب لتقشيد القمع والأرهاب وغضا حقوق المواطنين وكبت حرياتهم كذلك قصيد حرب الإبادة ضد الشعب الكردي .

وتداول الاجتماع في مستجدات الوضع في كردستان وعموم العراق ، وما للجبهة والقبائل بأخطاها بفعلات وضع نهاية للحرب العراقية - الإيرانية .

ولاحظ هذا الصدد ان الحكم المثلثي لم يكف حتى اليوم لحظة واحدة من تنفيذ أعمال القمع والبشر بحق أبناء الشعب العراقي وتنفيذ احكام الاعداء الجماعية بحق منتسبي المعارضة ، اما في كردستان العراق فقد شهدت السلمة الشوفينية من حرب الإبادة العنصرية كل ما القريت الجهود الدولية ، لاسيما جهود الأمين العام للأمم المتحدة ، من وضع نهاية لحرب الخليج ، حيث ان السلطات الشوفينية تواصل حتى اليوم اجراءاتها العنصرية لشعب كردستان بما في ذلك استخدام الأسلحة الكيميائية ضد السكان المدنيين للقرى الكردية . كما حصل بقتف قرى قضاء شقلاوة يومي ٢٠ و ٣١ - تموز الماضي . كذلك قرى اري ، وسيرورموه ، في الثاني من آب الجاري ووقوع عشرات الشهداء والجرحى علاوة على الهجمات البرسة بقوات كبيرة لمسح القرى بالأرض ، واستخدام القوة الجوية والمدفعية لهذا الغرض . وتقشيد الغنائم على المواطنين داخل المدن ، وتهجير وتقشيد العوائل الكردية الى جنوب وجنوب غرب البلاد ، كن ذلك ضمن نهج السلطة الرامي الى اخلاء كردستان العراق من سكانها الأصليين وتعريبها وتغيير طابعها القومي و التاريخي .

ان القيادة السياسية لجبهتنا قد أعلنت في بيانها الأول أوائل أيار / ١٩٨٨ على انها (( تنازل من أجل إنهاء حرب الإبادة العنصرية التي فرضتها الطغمة الفاشية على الشعب الكردي )) .

واليوم حيث تتوقف الحرب العراقية - الإيرانية تبرز الى مقدمة مهامنا ومسؤوليات اصلياء شعبنا والرأي العام العالمي والهيئات الدولية بما فيها منظمة الأمم المتحدة المطالبة من الحكم العراقي للتوقف فوراً عن الحرب الأخرى داخل العراق ، حرب الإبادة ضد شعب كردستان العراق لاسيما بالتوقف فوراً عن استخدام الأسلحة الكيميائية وسائر اساليب الإبادة الجماعية والأعداءات والتهجير والتشريد وتغير المسالم القومية والاجتماعية لكردستان ومطالبة أبناء الاقليات القومية والدينية .

كما تبرز امام الجميع المطالبة بإلغاء الأوضاع الاستثنائية في العراق ، تلك الأوضاع التي تصافحت مع استمرار الحرب العراقية - الإيرانية ، المطالبة بإلغاء كافة الاجراءات القمعية والتدابير المناهية للحرية والديمقراطية . تلك التدابير التي اتخذها النظام بدرجة الحرب والدموية الى اهادة الحياة الديمقراطية السلمية الى ريع الوطن واحترام حقوق



الإنسان وكافة الحريات العامة والشخصية للمواطنين العراقيين من مختلف القوميات والطوائف والأديان . على اختلاف انتماءاتهم السياسية .

ان أزمة الحكم . التي كانت سبباً جثرياً لأشغال العرب . واستمرار الأرهاط والأبادة . لايد من حلها لصالح شعبنا . على اساس اسقاط الدكتاتورية وتحقيق الديمقراطية ونشر الحرية والسلام في العراق وضمان الحقوق القومية المشروعة لشعب كردستان .

يا بيشركة كردستان البواسل

يا جماهير الشعب المذبذبة في المدن

ايتهما الجماهير المشردة داخل كردستان وفي الوسط والجنوب

اذ سمعت الجبهة على مواصلة النضال وبقاء راياتها مشروعة فانها تدعوكم الى الالتفاف حولها من اجل مقاومة الدكتاتورية والأرهاط وحرب الإبادة الظالمة . بالاشكال الممكنة . كما تدعوكم الى توحيد وتعبئة صفوفكم من اجل الوقوف بوجه الحملة الشوفينية المتصاعدة ضد شعبنا والمطالبة بايقاف حرب الإبادة فوراً .

وانتم ايتهما العسكريون الشرقاء

وايها الكرد الغريبهم

ها هي الحرب العراقية - الإيرانية تتوقف . فلم يعد لدى السلطة حتى ذلك التلزع المصطنع بوجود هذه الحرب . لتواصل في ظلها اعمال الأرهاط والقمع والأبادة الجماعية . فقد أن الأوان لتتضمنوا جميعاً الى صفوف الشعب وقسواء الوطنية التي تطالب بانهاء الدكتاتورية الفاشية وإزالة الأوضاع الاستثنائية . واطلاق الحرية وتحقيق الديمقراطية في بلادنا كي يتمكن شعبنا من مداواة جروحه العميقة التي خلفتها له الحرب والأرهاط .

ايتهما القوى الوطنية في العراق

اننا ندعوكم الى اقامة جبهة وطنية عريضة تضم مختلف قوى المعارضة من شتى التيارات الأساسية . من اجل تحقيق وحدة كفاح شعبنا . وتحقيق عرى الأخوة العربية - الكردية وبناء بلادنا على اساس ديمقراطية متينة تضمن كرامة الإنسان وحقوقه وحرياته . ونسخر على طريق التقدم الاجتماعي .

ايتهما القوى التحررية العربية

ايها التقدميون والديمقراطيون العرب

من اجل تعزيز الأخوة العربية - الكردية . وتشديد الكفاح التحرري العربي - الكردي المشترك . ضد الامبريالية والصهيونية والرجعية . فاننا نناشدكم تصعيد حملة التضامن مع شعب كردستان خاصة والشعب العراقي عامة لانهاء الدكتاتورية والأرهاط ضده . ومن اجل وضع حد لحرب الإبادة ضد الشعب الكردي .

ايها الاحرار في العالم

ياقوى الغير والتقدم والسلام

تضامنوا مع كفاحنا العادل من اجل ايقاف حرب الأتادة العنصرية ضد شعبنا الكردي ومن اجل تمتعه بحقوقه القومية المشروعة وفي سبيل تحقيق الديمقراطية لشعبنا العراقي .

القيادة السياسية

للجبهة الكردستانية العراقية

٨ / آب / ١٩٨٨

## الوثيقة رقم ٢٣

### تعرّيج ناطق باسم الجبهة الكردستانية المرايية

لنتوقف الملاحظات ضد العشردين الاكراد العراقيين في تركيا !  
ولنضمن حقوقهم كلاجئين !

لقد مدت خمسة عشر شهرا منذ ان اجبر حكام بغداد بالقصف الوحشي واستعمال الاسلحة الكيميائية ، ما يزيد على مئة الف مواطن كردي عراقي علي النزوح الي تركيا و ايران . ولقد ظل هؤلاء اللاجئين في تركيا مرفقة بالقصف والملاحقة من جانب اجهزة القمع والمخابرات العراقية ، وبمساعدة من السلطات التركية في كثير من الاحيان . وكان من الجرائم البشعة التي ارتكبت بحق هؤلاء اللاجئين ما تعرضوا له من دس السم في الخير قبل عدة اشهر وتسعيم مئات اللاجئين في سبي معسكر ماردين .

ان مسامي السلطات العراقية ضد اللاجئين لم تنته . فقد ذكرت الانباء مؤخرًا ان وفدا حكوميا عراقيا ضم محافظ دهوك ومدير أمن المحافظة ومدير أمن راجو وعدد من عملاء السلطة وقباط الجيش قد وطئوا يوم ١٢/١١/١٩٨٩ ، بتواطؤ السلطات التركية ، الي معسكري ماردين وديار بكر ومعهم ١٥ سيارة للضغط على اللاجئين الاكراد واجبارهم علي العودة الي العراق ، وتعرض انفسهم الي معبر مجهول علي ايدي اجهزة القمع الدكتاتورية . ولما فشلت جهود الوفد الحكومي في " اقتناع " احد بالعودة ممدت السلطات التركية الي قطع الماء والكهرباء والاراق من المعسكرين طيلة يومين ومنعت اللاجئين من الاتصال بالخارج لفتح هذه الاعمال المعادية للانسانية .

لقد وقف اللاجئون موحدين ضد فغوط الوفد الحكومي العراقي والسلطات التركية واحبطوا مخطط اجبارهم علي العودة الي العراق دون ضمانات بعدم تعرضهم للاعتقال والتعسف والاضطهاد علي ايدي اجهزة القمع الدكتاتورية . علما ان الجبهة الكردستانية قد طالبت دوما بعودتهم الي العراق باشراف الهيئات الدولية وبضمان حقيقي لحمايتهم .

اننا نشاهد اوساط الرأي العام العراقي والعربي والعالمي وكل المنظمات الدولية المعنية باللاجئين وبحقوق الانسان والعمل من اجل :-

الدفاع عن اللاجئين الكرد في تركيا .

والوقوف بوجه هذه الانتهاكات المعادية لكل الامراف والتقاليد

ونطالب بادانة ممارسات السلطات العراقية بملاحقة المهجرين

ومطالبة السلطات التركية بالكف عن التواطؤ مع النظام العراقي وايلاف التعريفات المعيشية

ضد اللاجئين والعمل لتحسين معاملتهم واولئاهم السكنية والمعيشية ،

والمطالبة بتفقد اوضاع اللاجئين من قبل الهيئات الدولية وخاصة هيئة الامم المتحدة

وشمولهم برعاية دولية واحترامهم كلاجئين .

الجبهة  
الكردستانية المرايية

١٩٨٩/١١/٢٧

احتلال ونهب مقرات الجبهة التركمانية في أربيل / العراق

ما حدث مؤخرا في عاصمة إقليم كردستان لم يكن شيئا غريبا أو مفاجئا ، خاصة للمتتبعين لأوضاع الساعة الكردستانية وشؤونها ، وخاصة إزدياد نفوذ الأحزاب التركمانية ، حيث أعربت حكومة بغداد عن إنزعاجها وإستياءها ، وخاصة من التحالف الوطيد بين الحزب الديمقراطي الكردستاني ( البارتى ) وحكومة تركيا ، وإتساعه في الأونة الأخيرة .

فقد بدأت بالأحاج على ( البارتى ) لضرب وحتى تصفية تلك الأحزاب بأعتبارها تنظيمات ناشطة في مجال التعاون والتنسيق مع المخابرات التركية داخل العراق .

( البارتى ) وضع جزيلا هذا الوبيع الماضي لضغوطات حكومة بغداد فباشر بالتطبيق على نشاطاتها بالإيعاز لعناصره بسح شعاراتها تحت جنح الظلام وتزوين اللاتقات والتضييق على صفنها وأعلامها .

وقبل شهر تقريبا إنتشرت إشاعة هنا في أربيل مفادها أن أدلاء من الحزب الديمقراطي الكردستاني وافقوا عناصر من المخابرات العراقية لتصوير مقرات الأحزاب التركمانية على شريط ( فيديو ) وذلك لدراسة حيثيات مواقعها تمهيدا لضربها عن طريق مفارز مسلحة من المخابرات العراقية سوف تدخل مدينة ( أربيل ) برفقة قوات خاصة تابعة للرمسعود البازواني .

هذا الخبر وصل الى اصحاب قادة الأحزاب التركمانية أيضا . كما وتوفرت لدينا معلومة تفيد بأن مسؤولا حكوميا ( اجتماع ) - ( نيجيفان البازواني ) قبل شهرين في مدينة الموصل ، وقدم اليه تهديدا صريحا بأنه إذا لم يقم ( البارتى ) بالعملية فإن القوات الحكومية سوف تضرب التركمان والبارتى معا في أربيل !

من تلكس ( البارتى ) عن تنفيذ العملية . فإن قادة الجبهة التركمانية بسورهم كانوا لا ينفون تذرهم وإنزعاجهم من نوايا ( البارتى ) المبيتة ، ويشكون علنا من مضايقتهم وإستفزازهم !

وعندما أدى إثنان من هؤلاء القادة ، وهما : ( رياض ساري كهيي ، ومصطفى كمال ) بتصرحات صحفية بهذا الصدد ، حاول ( البارتى ) إعتقالهم . الا انهما تمكنوا من الفرار الى تركيا والافلات من قبضة ( البارتى ) بمساعدة مباشرة من عناصر قوات حفظ السلام { P M F } والتي تشكلت بأمر من حكومة ( انقرة ) في كانون الأول ١٩٩٦ .

وفي ليلة ( ١٠ / ٨ / ١٩٩٨ ) قامت مفارز الأمن التابعة للبارتى ( الأسايش ) والمفارز الخاصة للبارتس ( مخابرات الامن الحزبي للبارتى ) والمتنشرة في ضواحي أربيل وقراها بشن هجوم شامل على كافة مقرات الجبهة التركمانية ونهبها وتدميرها وقلع شبائيكها وأبوابها

إستغرقت العملية بضع ساعات وتمت مصادرة الوثائق والمستسكات والأسلحة والمعدات واعتقال عدد من العناصر الموجودة فيها حيث سافروا الى مقر { P M F } .

لقد صورت عناصر من المخابرات العراقية لوصول العملية ، ونقلوا الوثائق المستولى عليها معهم الى مدينة كركوك ، تماما كما فعلوا الشيء نفسه يوم ٢١ آب ١٩٩٦ عندما احتلوا أربيل وطردوا الاتحاد الوطني الكردستاني من المدينة . في اليوم التالي طلعت وسائل إعلام الحزب الديمقراطي الكردستاني بمسرحية هزلية وهزيلة في الوقت نفسه ، بعد ترتيب لقاء بين سامي عبدالرحمن عضو المكتب السياسي للبارتى وأثنين من قادة التركمان وهما - بكيد شركة ، وكنعان شاكر ، وبعض كوادهم مثل طلعت الحفان وآخرين .

انكر سامي هيدالرجين أي دور للحزب في تلك العملية ، قائلاً انها من عمل عناصر ( ضالة ، هوهانية ، عريسة ) الحزب الديمقراطي الكردستاني كان يهدف من وراء العملية الى ضرب ثلاثة عناصر هجر واحد : إرضاء حكومة بغداد ، وتطليم أضرار الأحزاب التركمانية ، وعدم إثارة إنزعاج تركيا ، ولكن النتائج جاءت معكوسة تماماً ، فقد سقطت الأحجار الثلاثة فوق رأس ( الهارتي ) نفسه .

فلم يصب مقر ( PMF ) التركية الذي تحتضن الحكومة العراقية بذرة الجماهيرية والتأمر بالي سر ، وصدرت وردة فعل عنيفة داخل تركيا تدين وتتهم مسعود البارزاني وحزبه بمحاولة إبادة التركمان وأحزابهم . وخلال فترة قصيرة جداً على وقع العملية باشي قادة الجبهة التركمانية المتواجدين في تركيا ، بمن فيهم سكرتير الجبهة .. ( وهاد أرسلان ) ، بالعودة إلى أربيل وسط مواكب إستعراضية تتسم بالتحدي ، وفي سيارات تركية عسكرية ترفع العلم التركي ، ودخلوا المدينة دخول الأبطال المنتصرين ، وتفقدوا المقرات المضروبة ، ورفعوا فوقها سوازي الاعلام التركية هذه المرة ! فلا وجود للعلم العراقي ولا حتى علم تركمان العراق بل العلم التركي .

إن عطشي الأذاعة والتلفزيون التابعة للجبهة التركمانية كانت قد بقيتا بمنأى عن الهجوم ، حيث أصدر ( فرانسوا الحريري ) محافظ حكومة ( الهارتي ) في أربيل ، أوامره بهذا الصدد عند إشرافه شخصياً على الهجوم المذكور ، فقد عارضا البث وحما تهاجماً ( المجرمين والحرنه والجبناء ) الذين إقتسموا ونهبوا تلك المقرات .

لقد انصاع الحزب الديمقراطي الكردستاني لأوامر مشددة بأعادة تأهيل المقرات ورفع مبالغ نقدية ضخمة لتلبي بالملايين كتعويضات .

الأساطير التركمانية في أربيل بدأت تدرك الآن أن الحزب الديمقراطي الكردستاني لا يتورع عن تصفية وإبادة أي حزب أو جماعة يتعارض وجودهم مع مصالحه من دون أي اعتبار للمبادئ ، والأعراف والشواحي الوطنية ، فهم مستألفون من إعلام الحزب الشيوعي الكردستاني والاتحاد الاسلامي والحركة الاسلامية في كردستان .

إن الشارع الأربيلي ، وكلما وقعت حادثة ( بطلها ) الهارتي ، يكرر السؤال الشعبي الشائع هناك وهو : ترى لو أن الهارتي لم يستقدم القوات التركية في صراعه مع الاتحاد الوطني الكردستاني ، فهل كان يعد نفسه في أربيل ؟ والشايع الأربيلي يعبئ بنفسه على السؤال قائلاً : لم يكن يعد نفسه ليس في أربيل فقط ، لا بل وحتى في هوكو ويهدينان .

قدم تنازل ( الهارتي ) لمعلته تلك عن رتبة إسرائيلية تتيج لتركيا المزيد من فرص التدخل في شؤون العراق وكردستان العراق والتجنس على سوريا وإيران ، وذلك تحت شعار : ( حماية التركمان ) .

والورقة تلك يضاهي اليها المزايم التركية بوجود PKK على أرض كردستان ، ولكن إلى أي مدى يستمر الحزب الديمقراطي الكردستاني باللعب على كل هذه المحال الاقليمية والداخلية ؟

الإبواب التركمانية نفسها متروكة ومتدمرة من الاعيب مسعود البارزاني والحزب الديمقراطي الكردستاني ونواياه الخطرة .

وهناك الآن شكوك داخل أساطير كوادر الهارتي أنفسهم حول نجاح الحزب في الاستمرار بهذه الألعاب البهلوانية المعروفة بالمغامرات التي لا تصد عقابها .

عبدالباقى صابر

أربيل - كردستان العراق

١٩٩٨/٨/٢٥

## الوثيقة رقم ٢٥

### البيان الأول للاتحاد الوطني الكردستاني

جاءت اتفاقية 6 آذار 1975 الخيانية بين الحكومتين العراقية والإيرانية دليلاً جديداً على عجز البرجوازية البيروقراطية العراقية - الشوفينية بطبيعتها - عن حل القضية الكردية حلاً ديمقراطياً عادلاً مثلما أكدت الأحداث التي أعقبتها عجز القيادة العشائرية والبرجوازية اليمينية المساومة وفشلها في قيادة الحركة القومية التحررية للشعب الكردي، وأثبتت مجدداً أن الدوائر الاستعمارية وعلى رأسها الإمبريالية الأمريكية والرجعية الغاصبة لأرض كردستان وفي مقدمتها الحكومة الإيرانية ليست إلا أعداء ألداء للشعب الكردي ولسائر شعوب المنطقة لا تريد لها إلا الاستعباد والحرمان من جميع الحقوق القومية والديمقراطية ولا تضر لها سوى الغدر والشر مهما تفننت في الخداع والتضليل وبرعت في حبك الدسائس وتدير اللعب الدبلوماسية ومهما تسترت بالبراقع المزركشة.

لقد سطعت من جديد في سماء كردستان - كنجمة هادية - الحقيقة التاريخية التي طالما بشر بها التيار التقدمي الكردستاني حقيقة أن تحرير الشعب الكردي من المظالم الاستعمارية والاضطهاد القومي والاستغلال الطبقي لا يتم مطلقاً دون الاستناد إلى النضال الجماهيري الثوري المتلاحم مع نضال الجماهير الشعبية العربية في جبهة وطنية متحدة ضد الاستعمار والصهيونية والدكتاتورية. كما برزت من خلال الوقائع والأحداث أنه لا بد من أن تتكاتف القوى الثورية الكردستانية مع سائر القوى التقدمية والقومية اليسارية في العراق لإنجاز مهام الثورة الوطنية الديمقراطية التي يواجهها شعبنا العراقي بقوميتيه العربية والكردية وأقلياته، هذه المهام التي يتصدرها:

أولاً: تحرير العراق الناجز من رقة قيود الاستعمار الجديد الاقتصادية والسياسية.

ثانياً: إنهاء الحكم الدكتاتوري الدموي.

ثالثاً: إيجاد السلطة الوطنية الديمقراطية الائتلافية القادرة على توفير الديمقراطية للشعب العراقي بأسرة.

رابعاً: إقرار حق الشعب الكردي في الحكم الذاتي الحقيقي ضمن جمهورية عراقية مستقلة.

خامساً: إجراء الإصلاح الزراعي الجذري لصالح جماهير الفلاحين وتصنيع البلاد واستغلال ثرواتها النفطية والمعدنية لتطوير المجتمع العراقي ومن ثم تهيئة مستلزمات الانتقال إلى البناء الاشتراكي.

وتحقيق هذه المهام الخمسة قادر على وضع العراق على درب النضال العربي العادل ضد الإمبريالية والصهيونية والرجعية وتعبئة طاقات العراق الهائلة وزجها في معركة المصير التي تخوضها الأمة العربية ضد الصهيونية والإمبريالية.

إن تنازل الدكتاتورية الحاكمة في بغداد عن حقوق العراق المشروعة في شط العرب وتسليمها باحتلال النظام الشاهنشاهي الرجعي المتحالف مع الإمبريالية لعرستان والجزر العربية الخليجية، وبعدوانه على الشعب العربي في الخليج وتأمرة لإجهاض النظام التقدمي في اليمن الديمقراطية الشعبية وقبولها السير في موكب الدول الرجعية الضالعة في ركب الإمبريالية واستعدادها لتوقيع معاهدة استعمارية عسكرية جديدة تحت ستار (أمن الخليج) خلافاً لإرادة الشعب العراقي والمصالح الحيوية للأمة العربية - أن ذلك يثبت أن البرجوازية البيروقراطية العراقية - عاجزة تاريخياً عن حماية الاستقلال الوطني - قد اختارت طريق نوري السعيد لقمع الحركة القومية الكردية وتنصلت نهائياً عن التزاماتها للشعب العراقي والقومية الكردية بإيجاد الحل الديمقراطي للقضية الكردية. والتمن الباهظ الذي دفعت دكتاتورية بغداد للرجعية الإيرانية وحليفها الإمبريالية الأمريكية لقاء استحصال موافقتها على إخضاع القيادة العشائرية للمخطط الإمبريالي الشاهنشاهي - الشوفيني وإنهاء الثورة الكردية كان: سيادة العراق والمصالح الحيوية للأمة العربية.

ولم يكن لحكام العراق هدف من وراء ذلك سوى البقاء على دست الحكم واستغلاله لصالحهم مهما كلف غالياً.

لقد فضحت الوقائع التي أعقبت تحالف (الحكم الثوري التقدمي جداً) مع النظام الشاهنشاهي الرجعي طبيعة الدكتاتورية اليمينية المتسلطة في العراق جوهر سياستها الشوفينية تجاه القضية الكردية الذي يتمثل في تهجير مئات الألوف من العمال والفلاحين والمثقفين الأكراد في مناطق مندلي - خانقين - كركوك - شيخان - عين زالة وسنجار أولاً وتفريغ الحكم الذاتي من محتواه ومضمونه الحقيقي ثانياً ومنع الشعب الكردي عن المساهمة في الحكم المركزي والمحلي ثالثاً وتفتيت الحركة القومية الكردية وسحق قواتها المسلحة رابعاً.

ولم يكن الاعتراف اللفظي بالحكم الذاتي الذي جاء تحت ضغط الأحداث ونضالات شعبنا في آذار 1970 إلا ستاراً لتغطية الجوهر الرخيص للسياسة الشوفينية حيال القضية الكردية كما لم يكن إصدار قانون الحكم الذاتي المسوخ في آذار 1974 إلا ستار لتغطية حرب الإبادة الوحشية التي شنتها الطغمة الحاكمة ضد شعب كردستان العراق والتي أزيلت فيها المئات من القرى وأبيد الألوف من السكان الأمنين.

إن مواصلة الحكم الدكتاتوري في العراق لسياسة التحالف مع النظام الشاهنشاهي والتودد والتقرب من الإمبريالية الأمريكية والتعاون مع الرجعيين العربية وسكوته المطبق عن المؤامرات الاستعمارية والتصفوية التي تدبر ضد الخليج العربي والثورة الفلسطينية ومواصلة الإرهاب والاغتيال ضد الحركة الوطنية والديمقراطية والقومية في العراق ومواصلة السياسة الشوفينية ضد القومية الكردية . إن ذلك كله يشكل المؤشرات الحقيقية على اتجاه سيره الحثيث نحو الارتقاء التام في أحضان المخطط الإمبريالي/ الرجعي المعادي للأمة العربية وللشعب الكردي ولسائر شعوب المنطقة وهذا مما يكشف جوهره الحقيقي ويظهر هويته الحقيقية ويحدد نهجه الرجعي وبالتالي فإن النضال ضد الدكتاتورية التي تعيد العراق إلى عهد حلف بغداد متسترة خلف شعارات براءة ومتخفية وراء لافتات خداعة واجب وطني وقومي مفروض على جميع القوى المحبة للوطن والحريصة على تقدم الشعب العراقي واستقلاله الوطني وحقه في الديمقراطية وفي مقدمتها العناصر والتيارات التقدمية الكردستانية التي يتعرض شعبها إلى سياسة شوفينية رعناء تهدد بالقضاء على القومية الكردية، خاصة وأن الدكتاتورية قد أعادت أحكام الطوق الاستعماري/السعيدي المثلث القديم في أعناق الشعب الكردي بتحالفها مع الرجعية الشاهنشاهية والفاشية الطورانية ضد حركته التحررية والديمقراطية.

وإذا كانت القيادة العشائرية والبرجوازية اليمينية للحركة القومية الكردية قد رضخت لمشيئة الإمبريالية والرجعية الشاهنشاهية في إنهاء الثورة الكردية وفضلت عار الانهزامية ومذلة الهروب من كردستان على شرف الاستبسال ومجد المقاومة في أرض الوطن أن شعبنا مصمم على مواصلة النضال الثوري حتى يتحقق الهدف الأساسي المتبلور في الشعار المعروف «الديمقراطية للعراق والحكم الذاتي لكردستان» رغم الصعوبات والتعقيدات التي تواجه مناضليه البواسل ومهما كانت الظروف والأحوال سيئة.

ولنا إذا نتشرف بالإعلان عن تصميم مناضلي شعبنا على مواصلة النضال الثوري المنظم في صفوف الجماهير الشعبية ضمن اتحاد وطني كردستاني نؤكد من جديد على النهج الجماهيري الثوري الذي نسير عليه في كفاحنا المشترك مع القوى القومية والتقدمية في العراق ضد الإمبريالية والصهيونية والدكتاتورية وعلى رفضنا القاطع للاتجاهات الانعزالية القومية واليمينية والاتكالية مع شجبنا الشديد للأساليب العشائرية والبرجوازية اليمينية والرجعية في النضال الوطني ولدعوات التعاون والتودد من الأوساط الرجعية والمشبوهة.

إننا عاقدون العزم على مواصلة النضال الثوري الطويل الأمد بالاعتماد على قوى جماهير شعبنا الخلاقة أساساً وبالتعاون الوثيق والتلاحم الكفاحي الجاد مع القوى التقدمية العربية وبرؤيا واضحة وإدراك عميق لحقيقة أن الإمبريالية والصهيونية والرجعيات الشاهنشاهية والطورانية والعربية الشوفينية والرجعية الكردية العميلة تعتبر العدو الرئيسية الأولى لحركة شعبنا الكردي التحررية، نشن ضدها النضال المتواصل والدؤوب دون مساومة أو تهاون أو تأجيل . بينما تعتبر قوى الثورة العربية وحركات التحرر الوطني في العالم الثالث والقوى الاشتراكية والعمالية والثورية في العالم حليفتنا الرئيسية، لذلك نسعى لإقامة أمتن علاقات التضامن والتعاون وتعزيز تلاحمنا الكفاحي معها.

إننا نؤكد تضامننا الكفاحي ودعمنا المطلق للأمة العربية في نضالها المجيد الذي يمتاز بأهمية تاريخية عظمى في الثورة العالمية المعاصرة من أجل تحرر وتوحيد الأمة العربية على أسس تقدمية وديمقراطية وفي نضالها المشروع لتحرير فلسطين من الاستعمار الاستيطاني الصهيوني وإقامة الدولة الديمقراطية الفلسطينية. ونؤكد تضامننا النضالي ومساندتنا التامة لنضال الشعب الكردي في كردستان تركيا وكردستان إيران ضد الطورانية والرجعية الشاهنشاهية ومن أجل تحقيق التحرر الوطني والديمقراطي الناجز في هذين البلدين



واستحصال حق شعبنا الكردي في تقرير المصير بالشكل الذي ترغب فيه جماهيره. إن الاتحاد الوطني الكردستاني الذي يسعى لتنظيم قوى الثورة الكردية الوطنية والديمقراطية بشكل اتحاد وطني ديمقراطي يسمح بتعايش التيارات التقدمية واتحادها النضالي المتين تحت قيادة الطليعة الثورية الكردستانية - التي ستتولد حتما - يعبث بتحتياته النضالية الحارة إلى الثورة الفلسطينية المجيدة ويشد من أزرها وإلى الثورة الشعبية في ظفار وإريتريا وإلى مناضلي شعبنا الكردي في كردستان تركيا وإيران وسائر أنحاء كردستان وإلى القوى التقدمية والثورية في إيران وتركيا للإعراب عن تضامننا النضالي معها.

إن الاتحاد الوطني الكردستاني المؤمن بأن الحركة القومية للشعب الكردي حركة تاريخية موضوعية لا ينتهي نضالها التحرري إلا بتحقيق جميع أهدافها القومية والديمقراطية سيواصل الكفاح لتنظيم جميع العناصر والهيئات التقدمية والثورية الكردستانية ولاستنهاض وتعبئة جماهير شعبنا لمواصلة المسيرة الثورية التي بدأتها جماهير شعبنا الكردي لتحقيق الديمقراطية في العراق والحكم الذاتي الحقيقي لكردستان ولمساعدة نضالات جماهير أمتنا الكردية في سائر أنحاء كردستان من أجل استحصال حقوقها القومية والديمقراطية.

يا جماهير شعبنا الكردي، أيها المناضلون والتقدميون الواعون إن التفافكم حول الاتحاد الوطني الكردستاني وانتظامكم في صفوفه لمواصلة النضال الثوري المنظم هو الرد الحاسم على المؤامرة الاستعمارية - الشاهنشاهية - الشوفينية العراقية للقضاء على الثورة الكردية خصوصاً وحركة شعبنا الكردي عموماً، كما هو التعبير المنطقي المطلوب عن غضبكم واستنكاركم لانهازية القيادة العشائرية وإفلاسها السياسي والعسكري والفكري ورضوخها لمشية الإمبريالية الرجعية الإيرانية في إنهاء الثورة الكردية التي قدمت جماهير شعبنا في سبيل انتصارها بكرم وسخاء ما لا يحصى ولا يعد من التضحيات والفداء.

175/6/1

الهيئة المؤسسة

للاتحاد الوطني الكردستاني

# التجمع الوطني يبارك الاتحاد الوطني الكردستاني

الهيئة المؤسسة للاتحاد الوطني الكردستاني

تحية النضال والتلاحم الأخوي

تلقينا باهتمام وتقدير بالغين نبأ انبثاق هيأتكم الموقرة التي اعلنت عن تصميمها لمواصلة النضال من اجل تحقيق اهداف الجماهير العراقية الوطنية ، ومن اجل التحام نضال الشعب الكردي بكافة فصائله الوطنية بنضال الشعب العربي . واتلنا اذ نبارك للشعب الكردي الشقيق خاصة والشعب العراقي عامة هذا التصميم الرائع على اعادة الحركة الوطنية الكردية المكافحة الى سابق اصالتها والمتمثل بانبثاق الاتحاد الوطني الكردستاني وبهيئته التأسيسية واذ نبارك ايضا جميع ماورد من نصوص ومبادئ في بيانكم الاول والتي نعتقد انها تمثل خط النضال السليم من اجل تحرير العراق من الطغمة الفاشية ولاقامة حكم ديمقراطي وطني يتحقق من خلاله الحكم الذاتي لكردستان والديمقراطية للشعب العراقي ، فاننا ندعوكم من اجل اقامة حوار بناء بينكم وبين قيادة التجمع العراقي بهدف وضع تصور سياسي واستراتيجي مشترك يعالج اوضاع المنطقة العربية بشكل عام واوضاع العراق المتهرئة بشكل خاص ، ويهدف تحديد طبيعة العلاقة التي يجب اقامتها بين (الاتحاد الوطني الكردستاني) والتجمع الوطني العراقي . واقبلوا منا اخيرا فائق تقديرنا واحترامنا .

قيادة التجمع الوطني العراقي

تموز ١٩٧٥

# الوثيقة رقم ٢٧

( ( سرى للغاية ) )

بسم الله الرحمن الرحيم  
الجمهورية العراقية

الامن العام

مديرية امن محافظة السليمانية

الجنائية //

العدد /

التاريخ / ١٩٧٦/١/١

الى / محافظة السليمانية - الادارة العامة - مديرية التحرير - الحدود  
الوطنية - تسليم عراقيين

كتابكم رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٦/١/٧

بتاريخ ١٩٧٦/١/١ سلمت السلطات الايرانية الى مفترقاته سبعة الحدودى الناجم لقضا  
يتجهون العراقيين كل من ١- شباب شيخ نوري صالح فخله مدق لي تنزع سلاح السليمانية  
٢- عرسه علي معلم في السليمانية - مدرسا هيا من ٣- زكي ارات عبد الغفور - من  
معاون ملاحظتي في الدماء الجنوبية في السليمانية ٤- جعفر عبد الواحد احد مدربين في  
شوسطة الجمهورية محافظة اربيل ٥- ارسلان باقر اسحقيل معاون ملاحظ في الشركة العامة  
الدواجن في اربيل ٦- علي محمد قادر معاون سائق مكائن في كرميا ٧- جم جبال ٧- ليدون  
قادر من ملاحظ حقوقي في بلدة الرهادى هم - ومن في بحث كتاب شرطة السليمانية المشار  
اليه بكتابكم اعلاه . علما ان المذكورين مدربين بفتحهم ا- من القبض قبل هروبهم - وان اسباب  
سلم المذكورين الى السلطات العراقية من قبل السلطات الايرانية يعود الى انهم ادعوا  
بانهم دخلوا ايران لزيارة اقاربهم واعادتهم الى العراق بتاريخ ١٩٧٦/١/٨ احيلا الى  
مديرية امن محافظة بغداد ثم حسب طلبها برفقتها ٢٤٦ في ١٩٧٦/١/٥ كونهم يحملون  
في تنظيحات حزب الباكسي اللينيني الكرديستاني بموجب كتابنا سرى للغاية ١٤٤ لسنة  
١٩٧٦/١/٨ للتحقق من الاطراف ارجو

رائد الامن

مديرية امن محافظة السليمانية

# الوثيقة رقم ٢٨

رئاسة محكمة الشريعة  
(بمجلس)

عدد الدعوى : ٢٢١/ج/١٩٦٦

التاريخ : ١١/٧/١٩٦٦

## قرار المحكمة

تشكلت محكمة الشريعة بتاريخ ١١/٧/١٩٦٦ برئاسة الحاكم السيد جلال الله ابي الملال  
ومؤلفة السيد الحقوقي والمقدم الحقوقي اسامه ابن واعدوت باسم  
القسم القرار الاتي :-

- ١- الحكم على كل من اسير زوراب احمد وشهاب توري صالح ومطر عبد الواحد  
احمد بالإعدام شنقا حتى الموت وفق الفقرة ١ من المادة ١٧٥/٢٠٤ من ق.ع.
- ٢- الحكم على كل من فريدون شاد رنج وارسلان بايز اسماعيل وزكي الزات عبد الغفور  
ومرسلان حسين وطي احمد شاد رنج محمد سعيد عباس وسلام محمد حسن ميرزا  
وابراهيم حسين عبد الله وازار لتوري صالح وميد الجبار فرحان علي اكبر وميد الله  
علي رشيد وسعدون بد الله محسن ومغفور عبد الرحمن محمد وكمال علي حميدون  
جنتان احمد نصر الله وحسين رضا وشاد رنج احمد عبد الله وانور حسن خمير  
وانسو توري رضا وسلي حبيب براد بالسجن لمدة سنة شتات وفق الفقرة ١ من  
المادة ٢٠٤ من ق.ع بدلا من الفقرة ١ من المادة ١٧٥ من ق.ع على ان تعسب  
لهم نوقوتهم

- ٣- معاذرة أموال المحكومين في ا) اعلاء الشكوك وفيه النقول ومعاذرة السدس والامتياز
- ٤- اعتبار جريمة المحكومين في ا) جنابه عادية .. لانه بالشر حسب احكام  
قانون رد الاعتبار المرقم ١ لسنة ١٩٦٢ المعدل  
قرار صدر بتاريخ الآراء والمهم عليه ان ١١/٧/١٩٦٦

الصادر

جلال الله ابي الملال  
رئيس محكمة الشريعة

السيد الحقوقي

اسامه ابن  
مقدم

المقدم الحقوقي

اسامه ابن  
مقدم



## بيان حول انضمام الاتحاد الوطني الكردستاني للتحالف الوطني العراقي

يا جماهير شعبنا العظيم !

لقد أثبتت مسحة شعبنا العراقي النضالية في جميع مراحلها ضد عبوس السيطرة الاستعمارية والأنظمة الدكتاتورية والفاشية التعاليمية ، بآثار طريق التحرر الوطني ، وإنجاز مهمات الثورة الوطنية الديمقراطية العراقية ، سياسيا واجتماعيا واقتصاديا ، لتحقيق الانتماء "الوحدة الوطنية" لشعبنا العراقي عربا واكرادا وجميع القبايل القومية المتأخية ، وتجسيدها في إطار جبهة وطنية تقدمية ، وتضم كافة الأحرار والقوى والشخصيات الوطنية والتقدمية ، بقيادة نضال شعبنا العراقي الموحدة ، في سبيل آمناز النصر على القوى الامبريالية والرجعية ، والقطر بجمهوريته العراقية وديمقراطية بتحقق في إطارها الحكم الذاتي لكرستان العراق .

وايمانا بالاحدية الوطنية الكبرى للأمة التحالف الوطني ، فقد دعا التحلف الوطني العراقي ، عند تأسيسه ، وحتى الآن ، جميع الأحزاب والقوى الوطنية التقدمية العراقية ، وتطلع لأن تأخذ دورها في إطاره ، لتطوير النضال الوطني الذي يقوده في سبيل إسقاط السلطة الفاشية التي استولت على مقاليد الحكم في العراق ١٧ تموز المشيود عام ١٩٦٨ وأغرقت العراق في بحر من الدماء .

ولقد بكل التحلف الوطني العراقي السياسي الجديدة من أجل إقامة "الجبهة الوطنية التقدمية" المنشودة عربا واكرادا باعتباره خطوة هامة على طريق تعاضدها ، دعما لجماهير شعبنا العراقي ونضال التقدمية إلى مزيد من اليقظة والعبور لأخطار ما تشهده القوى الامبريالية والأنظمة الفاشية القائمة لها من مكائد ومؤامرات خبيثة تستهدف تعزيز الوحدة الوطنية لشعبنا عبر تسخير النزاعات الشرفونية والأعرابية بين العرب والاكرد وتشجيع النزوات العشائرية وتوسيع نطاق الأهراب والتصفيات الوسيلة ضد جميع أطراف الحركة الوطنية العراقية وعموسا ضد القوى المؤلفة في إطار التحلف الوطني العراقي .

إن سلطة انقلاب ١٧ تموز الفاشية تظل بحر سطة خيانت وطنية وقروية ، فقد خضعت العراق لصاح القوى الامبريالية ومكثت ابراق ، في الفاشية ٦ آذار الخبيثة ، من السيطرة على الضفة اليسرى لشط العرب ، وتمازأت رسميا عن اقلية عريستان واستطاعت بالتواطؤ مع الرجعية الايرانية القضاء على الحركة القومية الكردية المسلحة ، مستغلة طليعة القيادة الكردية العشائرية المساوية ، كما انها عززت العراق عن اتمام دوره القومي في مهادك الأمة العربية وبالأخص في الصراع الجائر بين الأمة العربية والكيان الصهيوني . وهي الآن تشن حرب اباداة صامتة ضد الشعب الكردي مستغلة اشبح اساليب التتكيل بالوطنين الاكراد عبر حملات التهجير والاعتقال في وقت تتفاهم فيه حملات القمع والأهراب ضد القوى التقدمية العربية ، وتزداد تساحرات اجحة النظام الداخلية تبعيا عن الأزمة المستعصيات التي يعيشها النظام الفاشي في العراق وتتضح ، أكثر فاضتر ، خيانة النظام العموي لمبادئ سيادة شعبنا على اراضيها ومبادئ الاقلية ، وتلك مؤلته الخائفة عربيا ومثلها .

يا أبناء شعبنا الكفاح !

ايها القوى التقدمية

في هذه الفترة البقيشة التي تمر بها البلاد ، وتتكاثر فيها القوى الامبريالية العائلية والظلمة الفاشية الحاكمة وتتجهز بشكل مدمر لتصفية كافة الشخصيات الوطنية التي حققت شعبنا العراقي عبر مسحاته النضالية الطويلة ، تجوز اهمية تجسيد قضية "الوحدة الوطنية العراقية" عربا واكرادا ، وضرورة ترجمتها على اسس مبنية متينة ، وتلبية لطلبات جماهير شعبنا في توسيع إطار التحالف الوطني وتكثيف مهاماته النضالية للأطاحة بالنظام الفاشي ، وإقامة حكم الائتلاف الوطني الديمقراطي

وايمانا بكون الحركة القومية التحررية الكردية جزءا لا يتجزأ من الحركة الوطنية العامة للشعب العراقي فقد أكد الاتحاد الوطني الكردستاني منذ البثقة وحتى الآن على ضرورة النضال المشترك بين العرب والاكرد ، وعبر عن رغبته الجديدة بالدخول في التحالف الوطني المناهض للفاشية العائلية من أجل أن ينضم شعبنا الكفاح في عراق ديمقراطي متحرور ليتحقق في إطاره الحكم الذاتي لكرستان العراق .

وحمل التطورات الجديدة في العراق فقد عقد التحلف الوطني العراقي والاتحاد الوطني الكردستاني سلسلة مباحثات هامة هامة ساهمت في روح التضامن النضالي والأمان الوطني تمخضت عن انضمام الاتحاد الوطني الكردستاني للتحلف الوطني العراقي ، ومساهمة جميع الأطراف المؤلفة على سيادة مبدأ التحلف الوطني العراقي ، والقرار لأمة النظام الداخلي وسيطل قريبا هذه المبادئ .

والتحلف الوطني العراقي لا يرحب بدخول الاتحاد الوطني الكردستاني طرفا مؤلفا في إطاره ، فإنه في الوقت نفسه يدعو ويهيب بجميع القوى والشخصيات الوطنية التقدمية العربية والكردية ، لأن تأخذ مكانها المطلوب فيه ويمعدها جماهير شعبنا على الضي قلما إلى الأمام في تمهيد النضال من أجل إسقاط النظام الفاشي وإقامة جمهورية عرقية يتحقق في إطارها الحكم الذاتي لكرستان العراق .

التحلف الوطني العراقي

١٩٧٦/٢/١١

## بيان الاتحاد الوطني الكردستاني بمناسبة انضمامه الى التجمع الوطني العراقي

ايها الجماهير الكردية المناهضة

يا جماهير شعبنا العراقي الأبي

تواصل السلطة الفاشية المتحكمة في عراقنا العزيز سرها في ركب الدول الرجعية الدائرة في تلك الامبريالية الامريكية بعدما ربطت مصالح البلاد الاقتصادية بالسوق الامبريالية العالمية ، والشركات الاحتكارية ، وتنازلت من اجزاء غالية من ارض الوطن ومياهه في مساومة خيانية مع الرجعية الايرانية ، وقبلت بالتسوية الامريكية لمشاكل الخليج العربي وقضايا العراق الراهنة ومنها القضية الكردية . وابتعدت العراق بامكاناته البشرية والعسكرية والاقتصادية الهائلة عن معركة المصير التي تفرضها الامة العربية ضد العدوان الصهيوني الاستعماري . بدعوى الرقش الكاذبة ، ووجات ولا تزال . الى الارهاب الفاشي لقمع الحركة الوطنية والتقدمية العراقية . في سبيل بقائها في الحكم ، حيث تستمر حملة الاعدامات بالجملة ، وزج الآلاف من المواطنين في الزنزانات الرهيبة . كما لجأت الى فن حرب ابادلة صامتة ضد شعبنا الكردي .

ان حرب الابداء الصامتة ضد شعبنا تستهدف تغير الواقع القومي لكردستان سكانها وتربيتها وثقافتها وحضارتها . حيث نفت السلطة الفاشية عشرات الآلاف من العوائل الكردية من كردستان العراق الى المناطق الجنوبية والقرية . واخلفت مئات القرى من مناطق كركوك وختين وسنجار وشيخان ورمار من سكانها الاصليين . وفتت المدارس الكردية في اغلب مناطق كردستان ، وجردت المؤسسات التي كانت تفتي بالثقافة الكردية ، وحرقت أسماء الكثير من القرى وبعض المدن الكردية . فضلا عن ممارستها الارهاب والقمع النعوي ضد العمل السياسي الوطني . بل حتى ضد الاحزاب الكردية الكارتنوية . وبعض الاحزاب الاخرى المتعاونة مع السلطة والمشاركة لها في الحكم .

اما المشروع الحكومي المؤجل للحكم الذاتي لمنطقة كردستان الذي اسرته السلطة الفاشية كسقاء لشن حرب الابداء الساخنة ضد شعبنا الكردي . فقد جرد تماما

والسلطة الفاشية لا تقوم بهذه الاعمال الشوفينية واللاانسانية فانها قد تحسب ان الامور تستتب لها بذلك . وكان الحركة الكردية قد اعمدت ثباتها . ولم تعد لها شرارة ولا نيب .

الا ان الاتحاد الوطني الكردستاني الذي ينبثق من الجماهير الكردية . بدأ يجعل راية الحركة القومية الكردية التقدمية بايمان راسخ بيان الحركة القومية التحررية للشعب الكردي . حركة تاريخية موضوعية لا ينتهي نضالها التحرري الا بتحقيق جميع اهدافها القومية والديمقراطية . كما انها جزء هام من مجمل حركة شعبنا العراقي حيث بينهما ترابط عضوي . وفيك هذا الترابط يعرض كليهما لتكاسف خطيرة . وضربات قوية في الصميم . كما اثبتت ذلك الاحداث عبر السنوات الماضية .

والاتحاد الوطني الكردستاني الذي يعمل لتنظيم قسوى الثورة الكردية الديمقراطية . يرى من واجبه ان يساهم في تسخير الثغرات السار . ويساهل لدعم ربط الحركة القومية الكردية التقدمية بالحركة القومية العربية التقدمية ليتحقق تلاجهما الكفاحي في الساحة النضالية ضمن الحركة العراقية العامة الديمقراطية والثورة .

وقد دعا الاتحاد الوطني الكردستاني في بيانه الاول . الى تحقيق هذا التلاحم في جبهة وطنية متحدة ضد الاستعمار والصهيونية والفاشية . لذا فقد كان امرا طبعيا ان يفي بناء التجمع الوطني العراقي لاقامة حوار بناء بينهما لوضع تصور سياسي واستراتيجي مشترك يعالج اوضاع المنطقة العربية عموما . و اوضاع العراق المتدهورة خصوصا . وتحديد طبيعة العلاقة التي يجب اقامتها بينهما . فدخل اتحادنا فلعام قيادة التجمع في ذلك الحوار المقترح الذي اقر فيه برنامج نضالي شوري . و مشروع المناهج والنظام الداخلي للتجمع . الامر الذي اسفر عن انضمام الاتحاد الوطني الكردستاني كطرف في التجمع الوطني العراقي . مع مواصلة العمل من اجل تحويل التجمع الى جبهة وطنية كفاحية متحدة تضم سائر القوى والاحزاب والشخصيات الوطنية والتقدمية العراقية لتعمل متكاتفين من اجل اسقاط الحكم الفاشي النعوي في بغداد . وتحقيق الديمقراطية لل عراق والحكم الذاتي لكردستان .

والاتحاد الوطني الكردستاني يعتقد بان انضمامه الى التجمع الوطني العراقي هو خطوة هامة على طريق التلاحم الكفاحي بين القوى التقدمية العربية والكردية . والتي تهددها الشوفينية والانعرارية القومية ، وحرب الابداء الصامتة التي شنتها الفاشية ضد الشعب الكردي . والمؤامرات الامبريالية والصهيونية والرجعية .

كما يرى اتحادنا ان ذلك مساهمة جديده في تنشيط الحركة التقدمية العراقية . وفي ضمان سير حركة القومية الكردية على نهج نضالي صائب .

عاشت الاخوة الكفاحية العربية والكردية .

عاش نضالنا المشترك ضد الاستعمار والصهيونية والفاشية .

## رسالة الاتحاد الوطني الكردستاني الى ملوك ورؤساء الدول العربية

تحية طيبة وبعد ،

فلما التقينا الجزائريين العراقيين وايران في مارس آذار ١٩٧٥ والشعب الكردي يتعرض لحروب ابهة سامية شنتها السلطة الحاكمة عليه في العراق لتفريق الواقع القومي لكردستان العراق ، فبدأت بتفتيت خطتها القاضية بتجهيز مليون مواطن كردي من كردستان الى المناطق الجنوبية العربية مستخدمة في ذلك أكثر الاساليب مريبة ولا انسانية .

ان هذه السياسة يعاتب اليها خروج على القيم الاخلاقية والمثل الانسانية ، وانتهاك صارخ لجميع الالتزامات والاتفاقيات الدولية التي تحفظ للشعوب حقوقها ، وللانسان حرته وكرامته ، ولاتتفق حتى مع الدساتير العراقية المتعاقبة منذ تأسيسها كدولة الى الان . يعاتب كل ذلك فهي محاولة تشويه للموجة الشرق للقيمة العربية .

كما ان حكم بغداد - سياستهم تلك - يقعون البررنا كان يقوم به الاستعمار الفرنسي في الجزائر والاستعمار الايطالي في ليبيا من محاولة لتفريق الواقع العربي لهذين البلدين . اولما تقوم به السلطات الاثيوبية في ارتريا في الوقت الحاضر . واذا كانت مشكلة الامة العربية اليوم هي فلسطين كإراضي استولت عليها الصهيونية واغتصبها ، وكشعب انتزع من ارضه وهجر واسكن غيره فيها . وكقومية عربية تجري المعاولات لطغيان لغة وتراثا واسماء المدن والقرى . فان السلطة بغداد تمارس نفس الاسلوب ولكن ربما بصورة اكثر بشقا .

و مما لارب فيه ان حكم بغداد - بمواقفهم هذا من الشعب الكردي - يعلنون لخلق فلسطين ثانية في كردستان العراق . وهذا مما يعطي مائة دسة للحماية الصهيونية العادية للعرب .

والسلطة العراقية لثبات العهد لنشر بؤر روح الغدا بين القوميتين العربية والكردية في العراق لتتطرق من شررتها البقاء في السلطة والاستمرار في الحكم . الا انها واعية في ذلك . وليس بإمكانها استثناء احدى القوميتين على الاخرى . فبالعرب والاكرد في العراق يد واحدة للتضال والبناء والدفاع . وقد اعترف الشعب العربي في العراق بحقوق الشعب الكردي القومية . كما ان الشعب الكردي يؤيد طموحات الشعب العربي داخل العراق وخارجه انطلاقا من وحدة المصير والالتزامات العنصرية بين الشعبين . وكان نتيجة ذلك ان دخل الاتحاد الوطني الكردستاني طريقا في التجمع الوطني العراقي للعلم من اجل الديمقراطية للعراق والحكم الذاتي لكردستان . واذا قلنا نظرة على السياسة التي يسر عليها حكم بغداد تجاه الشعب الكردي فاننا نجد انها متجسدة في الممارسات التالية :

- ١- تهجير مئات الآلاف من العائلات الكردية الفلاحية والعائلية من مدينتهم وقراهم الى المناطق الجنوبية العربية
- ٢- استيلاء السلطة على ممتلكات و اراضي هؤلاء الكلد من بالنسب والاكرد
- ٣- اسكان القبائل العربية في تلك المناطق من طريق الاغواء والارغام
- ٤- قتل معظم الموظفين والعلمية والشرطة الاكرد الى المناطق الجنوبية
- ٥- حقن الموظفين العرب الى كردستان مع منحهم درجات افضلية ومخصصات مغرية
- ٦- إلغاء المرأة باللغة الكردية في معظم مدارس كردستان
- ٧- تشريع جامعة السيمائية وهي في كردستان من كوابرها العلمية
- ٨- تشجيع اساءة القرى والمدن الكردية
- ٩- اغتيال كردستان من المشاريع المتنامية والحضارية .
- ١٠- الاصل الكامل للتقدم للمواطنين الاكرد والمهجرين من جميع النواحي : الصحية والسكنية والاجتماعية . وتركهم للفقر والجوع والمرض والبؤس

واخيرا لقد تراجع حكم بغداد - بعد اتفاقيات الجزائر - عن تلك المؤسسات التي وافق قيامها الاعلان عن قانون القرار الحكم الذاتي المؤرخ في مارس ١٩٧١ اياد كان الشعب الكردي لا يزال يحمل السلاح دفاعا عن حقوقه . فوزعوا مسؤوليتها وهددتها على دوائر ومؤسسات اخرى خارج منطقة كردستان .

هذه هي لمذبح من اجراءات السلطة الحاكمة في العراق ضد الشعب الكردي . وحيث ان هذه السياسة العنصرية المتعارضة مع مبادئ القومية العربية والدين الاسلامي . ومواثيق الامم المتحدة وحقوق الانسان تهدد الوحدة الوطنية ، وسنؤدي الى تجليد القتال في كردستان . . فاننا نطلب بكم ان تبدلوا صامعيكم . وتقوموا بدوركم القومي والانساني . لدى السلطة العراقية . لايقف هذه الحملة تجاه الشعب الكردي الذي يجمعه بالشعب العربي تاريخ مشترك . ودين واحد . وتربطهما مصالح مشتركة والتفكير مشترك .

وبذلك تقدمون عملة جلية للشعب الكردي والعربي على السواء وتحتون النماء التي ستراف مرة اخرى فيما اذا استمر حكم بغداد في سياستهم الانسانية هذه . كما تقدمون القومية العربية - بصورة عملية . وامام الرأي العام العالمي - على انها غير اعتدائية . خاصة وانكم اصحاب قنصية

الاتحاد الوطني الكردستاني

(الهيئة المؤسدة)

أذار ١٩٧٦

وختاما نقبلوا بقبول لائق الاحترام

## الوثيقة رقم ٣٢

### حول الجريمة الأخيرة لفلول القيادة البارزانية الخائنة

يا جماهير شعبنا المكافح

مرة أخرى تؤكد الرجعية الكردية في كردستان العراق والمتمثلة بفلول ما يسمى بالقيادة المؤقتة للحزب الديمقراطي والتي يرأسها مصطفى البارزاني المقيم في واشنطن ارتباطها الوثيق بالإمبريالية الأمريكية والصهيونية ورجعيات المنطقة حيث تقوم بتنفيذ المخطط الرجعي التصفوي الرامي إلى خنق حركة التحرر الوطني الكردي لا في كردستان العراق فحسب بل في جميع أجزاء كردستان...

ففي كردستان العراق تشكل الثورة العراقية الديمقراطية المندلعة الآن فيها نقطة ملتزمة تهدد النظام البيروقراطي القمعي العراقي وتشكل خطراً حقيقياً على النظامين الرجعيين الإيراني والتركي ركيزتي الإمبريالية العالمية في المنطقة... فالإمبرياليون وممثلو الطبقات الرجعية قد حركوا وكلاءهم المخلصين في المنطقة منذ اليوم الأول لانبثاق الاتحاد الوطني الكردستاني الذي جاء كرد ثوري وعلمي على النكسة وكبرهان على أن القيادة العشائرية الرجعية الكردية المنهزمة هي وحدها المسؤولة عن تلك الكارثة الوطنية التي حلت بشعبنا لرضوخها لاتفاقية الجزائر الخيانية عام 1975 رغم كل الإمكانات البشرية والمادية الهائلة التي كانت تحت تصرفها، فهزيمة آذار 1975 كانت الدليل القاطع على فشل البرنامج السياسي والإيديولوجي والعسكري لقيادة (مؤسسة البارزاني) اليمينية والعشائرية الرجعية، ولم تكن هزيمة للحركة الثورية الكردية التي هي جزء لا يتجزأ من الحركة الوطنية العراقية ومن حركة الشعب الكردي في بقية أجزاء كردستان... ولكي يثبت العملاء إخلاصهم لأسيادهم الإمبرياليين الأمريكيين ولرجعيات المنطقة قاموا



بمجزرة آب 1976 حيث صفوا تصفية جسدية كوكبة من كوادر وعناصر الاتحاد كانت تقوم بتوعية الجماهير لاستنهاضها وتعبئتها للتصدي للاضطهاد الذي يعاني منه شعبنا على يد حكام بغداد الشوفينيين، تلك الكوكبة التي كان يقودها الثائر الشهيد المهندس إبراهيم عزو ورفاقه الأبطال... ولم تكتف تلك الجيوب الرجعية بتلك الجريمة بل قامت أيضاً بإرسال زمر مشبوهة إلى كردستان العراق عبر الحدود العراقية - الإيرانية لنشر الأفكار الرجعية وإجهاض الحركة الثورية الكردستانية الصاعدة تنفيذاً للدور المرسوم لها فبذل رفاقنا المقاتلون جهوداً متواصلة وقاموا بالكثير من المحاولات لتوعية عناصرها القاعدية لإنقاذها من المخطط الرجعي وجرها إلى جادة الصواب ولم يكتف اتحادنا الوطني الكردستاني بهذا وإنما تجاوزه إلى عقد (اتفاقية ميدانية) مع القيادة المؤقتة بتاريخ 1-3-1977 استهدفت إيقافها عن الاستمرار في عرقلة العمل الوطني الكردي وخدمة أعداء شعبنا المكافح من أجل تحرره إلا أن هذه القيادة المؤقتة المتاجرة بأهداف الشعب استغلت تلك الاتفاقية العسكرية لمآربها الخاصة التي تخدم الإمبريالية والرجعية وكشفت بعد أيام من توقيعها عن نواياها الإجرامية فقامت إحدى زمراها في شهر آب 1977 بتنفيذ جريمة جديدة بتخطيط وإشراف أجهزة مخابرات الرجعية الإيرانية ومخابرات الفاشية العراقية وكان على رأس هذه الزمرة كل من المجرمين الخونة (تحسين شاويس وقادر فرج) وغيرهما من المرتزقة الذين اغتالوا ثمانية من مناضلي الاتحاد الوطني الكردستاني من بينهم المناضل (حمه غفور آغجلري) المسؤول العسكري لمنطقة كركوك وقد هبطت الهليكوبترات العسكرية العراقية وانتشلت القتلة بعد تنفيذهم للعملية الإجرامية لإنقاذهم من غضب الجماهير الساخطة عليهم وعلى قيادة البارزاني الخائنة آخذين معهم جثث الشهداء إلى المعسكرات الحكومية القريبة من منطقة الجريمة.. هدايا للفاشية العراقية.

إن هذه العملية الجبانة جاءت ضمن التواطؤ والتنسيق المفضوحين بين أجهزة النظام العراقي والنظام الشاهنشاهي الرجعي بهدف القضاء على حركة شعبنا الكردي الثورية وإخماد لهيب الثورة العراقية المندلعة في جبال كردستان.. ومالجان التنسيق العسكري (الإيراني - العراقي) في مناطق رانية وقلعة دزه وراوندوز وبينجوين وخانه وسردشت وبأنه بين النظامين إلا حلقة من حلقات التآمر على الحركتين الثورتين الكردية والإيرانية وتنفيذاً للبند السري لاتفاقية آذار 1975.

يا أبناء شعبنا الأبي

إن القيادة المؤقتة الخائنة لحركة شعبنا التحررية والمنفذة للمخطط (الأمريكي - الإيراني - العراقي) الرجعي التصفوي ارتكبت جريمة أخرى بحق شعبنا الكردي وطلّاعه الثورية المسلحة حيث أن مجموعة من مرتزقتها القادمين من طهران بإشراف المخابرات الشاهنشاهية الرجعية، أقدمت في الثالث عشر من أكتوبر الماضي على ارتكاب جريمتها الجديدة إذ دبّرت مجزرة قذرة ضد إحدى وحدات الأنصار التابعة للاتحاد الوطني الكردستاني كانت تؤدي إحدى مهامها الثورية مما أدى إلى استشهاد الرفاق الأبطال (الملازم حسن أبو بكر خوشناو وكمال محمد حسين وعلي كويخا عمر وخدرجه كولان وياهر أحمد ونجاة نوري وثلاثة مناضلين كردستانيين آخرين..)

وأُسّر ستة عشر مناضلاً بينهم مصطفى خوشي بعد أن نفذت ذخائرهم وهم الآن مهددون بالتصفية الجسدية على يد فلول القيادة البارزانية التي اعتقلتهم تحت سمع وبصر أجهزة المخابرات الرجعية التركية (ميت).

إن هذه الجريمة التي راح ضحيتها كوكبة من ييشمه ركتنا الأبطال لهي مؤشر آخر على إصرار القيادة البارزانية على تنفيذ المخطط المرسوم لها الهادف إلى ذبح النهوض الجديد لحركة شعبنا المسلحة.

لقد خطط لهذه الجريمة في لندن وطهران وواشنطن وكلفت قيادة البارزاني بتنفيذها ممثلة بشخص الخونة (إدريس ومسعود ابني البارزاني ومحمد محمود عبد الرحمن سامي) وعلي عبد الله) وبمباركة رموز عراقية رجعية تدعي الوطنية زيفاً... إن شعبنا سوف لن يسكت عن هذه الجرائم النكراء وسيضع حداً لهؤلاء العملاء الخونة الذين باعوا بالأمس القريب حركة شعبنا المسلحة وهربوا إلى طهران وواشنطن ولندن ومعهم ملايين الدنانير والدولارات والتومانات الإيرانية ومزودين بجوازات سفر شاهنشاهية وخانوا إرادة أكثر من مائة ألف مقاتل وطني، عمدوا إلى تسريحهم بحجة أن الظروف الدولية لا تسمح بمواصلة الكفاح المسلح بعد اتفاق الشاه وصدّام التكريتي في الجزائر بتاريخ 6 آذار 1975 فبعد خيانة تلك القيادة الرجعية الهاربة تعود بضع زمر من فلولها إلى كردستان العراق بتوجيه المخابرات الإيرانية التي تقوم بأعدادهم وإيصالهم إلى كردستان بعد تدريبهم وتسليحهم في المعسكرات الإيرانية القريبة من الحدود العراقية!!

إن قيادة البارزاني الرجعية التي تسعى لخنق الثورة المسلحة في كردستان هي نفسها

التي جلبت المآسي والويلات لشعبنا وهي المسؤولة أيضاً عن حالة التمزق في الصف الوطني للأمة الكردية، فعلى يد هذه القيادة المؤقتة الخائنة تم اغتيال أكثر من خمسة وأربعين من مناضلي كردستان إيران في الفترة الماضية كان بينهم البطلان الخالدان (سليمان معيني وصديق هنجيري) عضوا اللجنة المركزية للحزب الديمقراطي الكردستاني في إيران مستهدفة بذلك إرضاء الساواك وإجهاض الحركة الثورة في كردستان إيران.. أما في كردستان تركيا فإن قيادة البارزاني الخائنة قامت بجريمتين شنيعتين أخريين وهما اغتيال المناضل الشهيد سعيد آلجي سكرتير الحزب الديمقراطي الكردستاني مع اثنين من رفاقه وإعدام المناضل الثوري دكتور شوان سكرتير الحزب الديمقراطي الكردستاني في تركيا مع اثنين من رفاقه القياديين وهما المهندس بروسك والطالب الجامعي جكو، تنفيذا لأوامر المخابرات التركية الفاشية وقيادة البارزاني هي ذاتها المسؤولة عن اغتيال اثني عشر مناضلاً شيوعياً في أواخر عام 1973 في منطقة زاخو والذين كانوا في طريق عودتهم من الاتحاد السوفياتي إلى العراق بعد إكمال دراستهم وهي المسؤولة أيضاً عن الحملة الصليبية لمكافحة الشيوعية والشيوعيين العراقيين في كردستان العراق خلال السنوات 73 - 1975 وفي بداية عام 1974 سلم المجرم علي عبد الله الذي كان محافظاً للسليمانية آنذاك بإيعاز من قيادة البارزاني، خمسة من مناضلي منظمة (جيش التحرير الشعبي العراقي) إلى السلطة العراقية التي أعدمتهم... كل هذه الجرائم بحق الشيوعيين والتقدميين العراقيين كانت إرضاء لأمريكا وإيران ولم يسلم من البطش والتنكيل حتى مناضلو الحزب الديمقراطي الكردستاني حيث راحت ضحية ذلك عائلة الشهيد حمد آغا ميركه سوري بأفرادها الاثني عشر ومن ضمنهم الشهيد فاخر حمد الميركه سوري عضو اللجنة المركزية للحزب الديمقراطي الكردستاني.

كل هذه الجرائم اقترفتها نفس القيادة البارزانية الرجعية التي يدعي الوطنية اليوم بعض رموزها، لكن جماهيرنا الواعية تعرفهم مهما تلونت راياتهم وتعرف بأنهم ينفذون مخططات أسياهم من الإمبرياليين والرجعيين.

يا أبناء شعبنا العظيم

إن الرد الثوري على هذه الألاعيب الإمبريالية والرجعية هو وحدة الصف الوطني الكردي والعراقي والالتحام أكثر فأكثر بالحركة الوطنية الكردستانية في كافة أجزاء كردستان والتمسك بالنهج الثوري التقدمي الذي عبر عنه برنامج الاتحاد الوطني

الكردستاني واقره الاجتماع الأول للجنة القيادية للاتحاد في أوائل شهر أيلول الماضي في كردستان العراق.. وبهذه المناسبة ندعو جماهيرنا المناضلة في كردستان وخارج الوطن لتنظيم حملة عالمية واسعة لفضح القيادة الرجعية الكردية في كافة الأوساط الوطنية والتقدمية الصديقة لحركة شعبنا التحررية لقطع دابر هؤلاء الخونة وندعو جماهيرنا المناضلة إلى الحيلة والحذر وعدم الإنجرار إلى مزالق التهاون أو السكوت عن الأعمال الإجرامية لهؤلاء العملاء المفضوحين الذين ينفذون جزءاً من المخطط الأمريكي الصهيوني الرجعي في منطقة الشرق الأوسط، ذلك المخطط الذي يستهدف تصفية حركة التحرر الوطني العربية وذبح المقاومة الفلسطينية وعزل حركات التحرر لشعوب المنطقة عن حلفائها الحقيقيين المتمثلين بحركات التحرر الوطني في العالم والمعسكر الاشتراكي والأحزاب والقوى الثورية والعمالية في البلدان الرأسمالية..

إن اتحادنا يدعو جميع الجهات الوطنية والتقدمية العراقية والكردستانية والعربية والعالمية إلى استنكار هذه الجريمة والمطالبة بحماية الأسرى وإطلاق سراحهم وإلى فضح المخططات الرجعية (الأمريكية - الإيرانية - العراقية) وتعرية فلول البارزاني القتلة...

- الخلود للشهيد الملازم حسن أبو بكر خوشناو ورفاقه الأبطال.
- عاش نضال شعبنا العراقي من أجل بناء جمهورية ديمقراطية شعبية تحقق لشعبنا الكردي طموحاته في الحكم الذاتي الحقيقي.
- الظفر للحركة الثورية في عموم كردستان.
- عاشت وحدة حركة الشعوب الثورية.

الاتحاد الوطني الكردستاني

لجنة الإعلام الخارجي

1977/11/15

## الوثيقة رقم ٣٣

القائد المناضل: علي العسكري المحترم  
تحية نضالية.

استلمت رسالتكم المؤرخة 2/ منه بالانشراح وقد بددت ما كانت تساورني من القلق لقطع الصلة فيما بيننا منذ مدة طويلة بسبب الظروف التي أسفرت عن بتر نقطة الاتصال رغم إدراك كليتنا القيام بمسؤولياتنا الوجدانية في أحلك الظروف بقدر الإمكان وإن كنا نحمل سوية مسؤولية عدم اتخاذ الاحتياطات الضامنة في مثل هذه الحالات الطارئة أملين تجاوز ذلك في المستقبل. علماً بأنني لم استلم منكم أية رسالة حسبما وردت في رسالتكم الأخيرة سوى رسالة واحدة فقط ومنذ مدة طويلة جاوبتكم عليها في حينه، يرجى التحري عن أسباب ذلك نظراً للأهمية القصوى في حماية وضمانة سلامة قناة الاتصال بشكل مستمر. إليكم وجهة نظري حول جواب رسالتكم واعتقد بأنها تعبر عن وجهة نظر المثقفين الواعين جميعاً وتنطبق تماماً مع مبادئ وأهداف الحركة الاشتراكية منذ تأسيسها المستهدفة بضرورة التمسك بالحلول السلمية ونبذ شعار إسقاط السلطة وهي:

1 - نؤيد بقوة الاتصالات الجارية فيما بينكم وبين المسؤولين من أجل الحل السلمي الديمقراطي وفق الأسس التي سبق وبيننا وجهة نظرنا عليها معكم أكثر من مرة، ونؤكد ثانية التمسك بسياسة الأبواب المفتوحة وإبداء المرونة الكافية للتوصل إلى النتيجة المتوخاة بمختلف الصيغ على أن لا تتجاوز تلك المرونة والصيغ الأسس الواقعية المقررة في استراتيجية الحركة وضمن روح آذار وبيانه التاريخي والتزاماتها وتلتقي مع رغبات وتأييد جماهير شعبنا وتضمن مصلحته وطموحه ومصلحة

المسؤولين أيضاً على حد سواء ومحاولة إنقاذ شعبنا من كابوس محنته بكرامة وتفويت الفرص من المحاولات التأمرية والعنصرية ومن منتفعين وغوغائيين ومزايدين ومضللين في الداخل والخارج لاستغلالها في مصالحهم الملتوية والنيل من سمعة الحركة وبالتالي إطالة أمد محنة شعبنا.

كنا نتابع باهتمام نبأ مجيء الأخ د. واتصالاته مع المسؤولين وقد تعرض ذلك إلى بعض حملات التشويش والتضليل وحاولنا تنفيذها وفضحها لثقتنا المطلقة بكم رغم سبق معرفتنا بذلك.

2 - كان من الأجدر بكم بيان النتائج الإيجابية للنقاط التي توصلتم إليها مع المسؤولين لحد الآن مع بيان العقد والعقبات بالنسبة للنقاط المتبقية لتكون وجهة نظرنا حولها أكثر دقة ووضوحاً لذا فإن وجهة نظري لا تتعدى ما نقله لي حامل الرسالة وهي:

1 - إن موقف المسؤولين وبالأخص من على رأس القمة كان متفتحاً وإيجابياً، تقبلوا برحابة صدر الانتقادات التي وجهت إليهم من مواقفهم السلبية وتعهدوا بإزاحتها ولكن لم يبين فيما إذا هم قد تعهدوا بالعودة إلى التزاماتهم المنصوصة في بيان (11 آذار) وتبني روحه المتفتح المتطور وهي من صميم قوانينهم وشعاراتهم ومبادئهم المعلنة.

2 - أوضح لي ( ) مواقفهم حول تصفية الأحزاب الكارتونية التي أفرزتها ظروف المواجهة الاستثنائية الطارئة، وكان من المفروض عليهم إزالتها بعد إنهاء تلك الظروف منذ عام 1975، كما أخبرني بمواقفهم حول قيام الحركة الاشتراكية الكردستانية بدورها في كردستان ولم يوضح فيما إذا كان في نيتهم قيام هذا الحزب بدوره الرئيسي الطبيعي في كردستان بعد ضمان تعزيز أواصر التحالف المصيري مع حزب البعث كامتداد لدور الحزب الديمقراطي الكردستاني والتزاماته المنصوصة في بيان (11 آذار) ودون قيام مشاركة حزب كردستاني آخر معه كرائد لحركة القومية الثانية وبجانب تحالفه.

كما لم يوضح دور حزب البعث في كردستان أهل يبقى حزب ثانوي يترك المسؤولية الرئيسية للحركة الاشتراكية الكوردستانية كامتداد له ويصفي الأعضاء المنظرين في صفوفه في الظروف الاستثنائية بعد النكسة وبأساليب الرعب والتهديد والإغراء ويكتفي له بتنظيمات ثانوية شأنه شأن حزبنا في المناطق خارج

كوردستان أو يبقى كحزب رئيس مزاحم ومنافس رغم خصوصيته القومية الواضحة وما ينطوي عليها من روح الاستفزاز والشوفينية ومبادئ الصهر والدمج والإلحاق وال ( ) التي لا مبرر لها ولا مصلحة له فيها مطلقاً وهل يقر ويعترف ويدعم الحركة الاشتراكية الكردستانية باعتبارها الممثل الحقيقي لقيادة حليفته المصيرية الحركة القومية الكردية - مع مراعاة التزاماتها باتخاذ كافة الوسائل السلمية لدمج وجذب الفئات والعناصر الكردستانية والكردية النظيفة من داخل العراق في صفوفه كعمق وقوة استراتيجية لصالح كليهما مع تجاوز كل من شأنه تبديد الثقة والتضامن والتشااور المصيري مع بعضها البعض في جميع الأمور ومحاولة تعزيز تضامن الحركتين في أقصى الحدود على نطاق (...) ومع حركات التحرر والتقدم في العالم.

3 - أوضح لي حامل الرسالة موافقة المسؤولين حول إجراء تغييرات واسعة في مؤسسات الحكم الذاتي وفي عناصرها الحالية وإبداهم بالعناصر الجيدين على ضوء التشاور معكم ومنح تلك المؤسسات الصلاحيات الشرعية الكافية وتطويرها في المستقبل كما بين موافقتهم حول النظر في توسيع إطار رقعة منطقة الحكم الذاتي بحيث ينضم إليها المناطق التي يشكل الأكراد فيها أكثرية ساحقة والتي لم تتحقق في حينه لتعنت الحركة الكردية بالصيغ الحدية التعجيزية دون بيان تحديد المدة التي ينظر فيها.

كما ولم يبين مصير بقية المناطق المختلطة في بعض أجزاء الوية الموصل وكركوك وديالى وحتى صلاح الدين بعد ضم قضاء طوز إليها، تلك المناطق التي تعرضت إلى أقسى حملات التشرد والتهجير والحرمان من الإقامة في أماكنهم أباً عن جد وفيما إذا وافقوا على إزاحة حركة الاستيطان القهري التي شملت أجزاء عديدة من المناطق الكردية بعد نكسة عام 1975 وضرورة عودة مواطنيها المغتربين عنها إليها سريعاً ومساعدتهم مع تجريد تلك المناطق من جميع التصرفات الشوفينية والتمييز العنصري المدمرة، التي تنافي أبسط المبادئ والحقوق الإنسانية وتضر ضرراً بليغاً بوحدة الصف الوطني والأخوة المصيرية بين الشعبين الشقيقين وبالإمكان الأخذ بمبدأ التوطين الاختياري المحض لكل المواطنين العراقيين في أي مكان كان مجرداً من جميع أساليب القهر والإكراه والإغراء، كما ومن الضروري والمصلحة مفتوحة

المسؤولين بتقبل مبدأ المشاركة النسبية المتكافئة في الوظائف الحساسة في تلك المناطق المختلطة وكذا في النشاطات الحزبية والمنظمات والنقابات والجمعيات الفلاحية والتعاونيات وغيرها بالتعاون والتضامن المشترك كما من الضروري إعادة تطبيق الدراسة الكردية في تلك المناطق وفي جميع المناطق الأخرى التي يشكل الأكراد الأكثرية وربط وظائف تلك الدراسة بأمانة التربية والتعليم في منطقة الحكم الذاتي - علماً بأن حاملها أشعربي بموافقة المسؤولين بإعادة الدراسة الكردية ولكن هل تشمل هذه المناطق أيضاً؟

من الضروري التأكيد على ذلك.

4 - أشعربي الحامل حول موافقة المسؤولين بعودة مواطني القرى المهجورة إليها بشكل مرحلي دون بيان نوعية تلك المراحل وفيما إذ حددت بسقوف زمنية معقولة بحيث لا تتجاوز شهر حزيران القادم أم لا، مع بيان ذلك إعلامياً مع يد العون إلى أولئك المرحلين قهراً عن قراهم الأصلية كمخصصات سكن مقطوعة وبالأخص العديد من أولئك الذين حرّموا من أي تعويض أو تعويض قليل جداً وحرمان أولئك الذين تقاضوا تعويضاً كبيراً.

5 - أخبرني بموافقة المسؤولين على إبقاء (ب.م) العائدين للحركة الاشتراكية الكردستانية فقط كحرس حدود دون بيان فيما إذ يحق له مطالبة الدرجات والمخصصات التي تمنح إليهم ومسؤوليهم وفيما إذ تظل ارتباطاتهم الحزبية مشروعة أم لا وهل يظلون حراساً لمنطقة الحكم الذاتي الحساسة فقط أو يجري نقلهم منها حسب الحاجة وبالتفاهم المشترك.

6 - لو يوضح لي حامل الرسالة فيما تمت الموافقة حول تصفية الظروف والأوضاع الاستثنائية في منطقة الحكم الذاتي وتحديد المرحلة الزمنية حول ذلك وفيما إذ تمت الموافقة بانسحاب القوات المسلحة إلى ثكناتها ومحلاتها الأصلية السابقة وبالكمية المحدود المتواجدة فيها قبل المواجهة المسلحة عام 1974 مع بيان تحديد المدة المقررة.

كما لم يوضح شيئاً حول ضرورة التغيرات الشاملة في معظم عناصر أجهزة الدولة وبالأخص الإدارية والأمن والشرطة والحزب في منطقة الحكم الذاتي أولئك الذين نسبوا وعينوا فيها خلال الحرب والمواجهة منذ عام 1974 كأجهزة وعناصر



ملائمة لظروف الاقتتال ولا يزالون كما كانوا وقد ساهموا ولا يزال بقسط كبير في الممارسات الاستفزازية الشوفينية وتآزم الأوضاع وتدهور الثقة لإدامة الظروف الاستثنائية، فمن الضروري اتخاذ إجراءات تنقلات واسعة في صفوفهم وإبداهم بعناصر متفتحين ملائمين لظروف الثقة والتفاهم والسلام وبالتشاور والاتفاق المشترك سيما في المسؤوليات الرئيسية، الإدارة والأمن والشرطة وخلال مدة محددة علماً أن هذه الأجهزة ينبغي أن تنضم إلى مؤسسات الحكم الذاتي.

7 - هناك نقطة جوهرية أساسية ينبغي التأكيد على ضرورة الالتزام به قولاً وعملاً، أي نظرية وتطبيق وقد أثبتت في صلب بيان آذار التاريخي وهو الاعتراف بالأكراد كشعب وقومية رئيسية، الأمر الذي يتطلب ضرورة إزالة التناقض الذي أحدثته قرار القيادة القومية المنشورة في جريدة الثورة قبل بضعة أشهر والذي ينسف كل ما ورد في بيان (11 آذار) ويؤكد فيه بصلافة شوفينية مستهجنة على أن الأكراد ليس فقط في العراق بل في جميع أجزاء كردستان لا وطن لهم بل إنهم يقطنون في وطن عربي الذي كان خاضعاً للدولة العباسية التي أنشأت حينذاك كان من ضمن الوطن الفارسي وبجانب عاصمتهم المدائن (طاق كسرى) حيث بهذه المقولة يسيئون إلى أنفسهم قبل غيرهم ودون أية مصلحة أو عزة قومية تشرفهم بل بالعكس تجعلهم في مصاف الغارقين في حماة الشوفينية الأمر الذي يتطلب إزالة هذا التناقض المفوض إزاء الواقع التاريخي الصارخ وإزاء قانونهم في بيان (11 آذار) وهذا القرار والمبادئ والقيم الإنسانية وحقوقه وحقوق الشعوب في تقرير مصيرهم الذي ينادون ويتباهون بها أنائى الليل وأطراف النهار ويدافعون عن الحقوق المبدئية لجزر صغيرة نائية لا تشكل حتى مقومات قومية أصيلة بل خليط من أوريين وهنود وأفارقة كجزر سيشل وغيرها وينكرون في نفس الوقت شخصية شعب عريق بوطنه الأزلي كعراق شعبيهم يستكثرون عليه حتى مطالبته بأبسط حقوقه في الحكم الذاتي الحقيقي ضمن الاتحاد الطوعي في الدولة العراقية الموحدة.

8 - أوضح لي بالموافقة حول إعادة المنظمات الكردستانية على حالتها الطبيعية السابقة وكذا النقابات والجمعيات والتعاونيات ولكن لم يوضح فيما إذا كانت تبقى تحت إشراف وتوجيه الحركة الاشتراكية الكردستانية وبالتعاون والتشاور المشترك كما ولم

يوضح فيما إذا كان يحق لتلك المنظمات والنقابات والجمعيات ممارسة نشاطاتها من قبل المواطنين الأكراد المنضوين في صفوفها خارج منطقة الحكم الذاتي أي في المناطق المختلطة أو سائر أنحاء العراق كما كان كالسابق بعد صدور بيان آذار على أن تجري كلها بالتضامن والتشاور المشترك فمن الضروري إيضاح ذلك.

9 - أوضح لي بأن المسؤولين أبدوا استعدادهم بالتوقيع سوية على محضر الاتفاق المشترك بجميع النقاط المتفق عليها مع الحركة الاشتراكية الكردستانية مع عدم نشره العلني.

على الرغم من أهمية النشر العلني لتعزيز موقف الحركة الاشتراكية الكردستانية وإزالة البلبلة والشكوكية والطعون الموجهة إليها من قبل جميع أعداء السلم والخربين ومع ذلك فليس العبرة بالنشر ولاحتي بالتوقيع على محضر الاتفاق المشترك لضمان الإيفاء بتلك الالتزامات المقررة بل الأهم من ذلك إيمان الفريقين بأن تلك الالتزامات المنصوصة نابعة عن مبادئها ومصالحها الملحة سيما في مثل هذه الظروف الحبلى بالأحداث السريعة مما يتطلب التفاني بالإيفاء بها بالسرعة المستطاعة لتفويت الفرص على أعدائهما المشتركين.

10 - لم يوضح شيئاً عن ميثاق العمل الوطني والجهة الوطنية القومية التقدمية بعد التفاهم المنشود مع الحركة الاشتراكية الكردستانية وتصفية الأحزاب الكارتونية المفتعلة وفيما إذا تشترك فيها أحزاب أخرى وبالأخص الحزب الشيوعي العراقي أم لا؟ حيث من الضروري (...) مع بيان مرتبة الحركة الاشتراكية الكردستانية فيها كثاني حزب كما كان شأن الحزب الديمقراطي الكردستاني بعد بيان 11 آذار.

11 - لم يوضح فيما إذا تم بحث إزالة الأوضاع الاستثنائية وإعادة الحياة الدستورية وإناطة الصلاحيات الشرعية والقضائية بالمجلس الوطني وبرئيس الدولة بعد انتخابه وكيفية اختيار أعضائها عن طريق التشاور المشترك مع أطراف الجبهة بالنسبة لجميع المناطق خارج منطقة الحكم الذاتي وبالتشاور المشترك مع الحركة الاشتراكية الكردستانية للمجلس التشريعي في منطقة الحكم الذاتي وتحديد المدة المقررة حيث من المستحيل إجراء انتخابات بالاقتراع السري الحر المباشر ما لم تصفى الأوضاع الاستثنائية من جميع الوجوه.

12 - لم يوضح موقف الحركة الاشتراكية الكردستانية بعد الاتفاق لإزاء الأحزاب

والعناصر الكردية التي تحمل السلاح ضد السلطة، أهل يتحول إلى مناهضتها بالعنف مثلها. أو تتخذ الأساليب السلمية المختلفة معها ابتداء من منظمات حرس الحدود بعد إنصافهم (...). درجات رتبهم أسوة بزملائهم الآخرين أو على الأقل احتساب منذ تأريخ عودتهم لحد الآن.

هذا بالإضافة إلى ضرورة قبولهم قيام الحزب بنشاطه الحزبي المحدود في صفوف جميع صنوف القوات المسلحة وفق الصيغة التي يتفق معها بالاتفاق والتشاور المشترك.

13 - لم يوضح حامل الرسالة فيما إذا تم بحث مد يد العون إلى المنكوبين من شهداء ومشوهين عاطلين عن العمل سواء قبل بيان آذار وبعده خلال عامي 74 - 75 وذلك بتخصيص رواتب مناسبة لعوائلهم المنكوبة مع توفير السكن لها استجابة لمتطلبات إنسانية وحقوق المواطنة أسوة بزملائهم شهداء القوات المسلحة وما ورد في بيان آذار بشأنهم.

## الوثيقة رقم ٣٤

منطقة: شه مدينان

978/5/16

المكتب السياسي المحترم

تحية ثورية

نأمل السلامة والنصر لكم

1 - قد وصلنا يوم (5/13) إلى الأخوة كاك (حامد) و (جماعته) في (جورجان)، وقد تعرضنا من قبل (إيران والعراق والطبيعة) لهجوم حاد، فالدولتان هاجمتنا بطائراتها ومدافعها، هذا من جانب، ومن جانب آخر فقد كان نزول المطر المكثف والثلوج خلال (4) أيام بلياليها مستمراً، وقد أدى ذلك إلى الجوع والهلاك وعدم النوم خلال تلك الفترة، ولم نسترح خلالها أيضاً. حيث استشهد ست (ب.م) مع أكثر من (150) جريحاً بسبب قصف الطائرات العراقية في منطقة (حميرين)، وسلم أكثر من (20) شخصاً من الجبناء مسلحين وغير مسلحين أنفسهم للحكومة العراقية، كذلك سلم ما يقارب من (26) شخصاً من هؤلاء أيضاً أنفسهم إلى (إيران)، ومن بينهم (أنور مجيد سلطان) و(جمال) الذي كان مع (بكر حاج صفر). وأما الباقي من (البيشمه ركه)، فقد تمكنا من جمع الشمل والتقينا مع الأخ (خالد)، ولكن (سيد كاكه) مع (13 ب.م) قد انقطعوا عنا. وكذلك (أحمد فقي ره ش) مع (32 ب.م) لم يصلوا إلينا لحد الآن، ومن المتوقع أن يصلوا اليوم أو يوم غد. ونحن الآن من خلال (3) أيام بلياليها في منطقة (كاره و ماسى رو) قد استرحنا استراحة تامة، و(بيشمه كه) تنا في أحسن وضع،

وبمعنويات عالية جداً، واعتادوا تلك المعارك الدامية. و(هومرآغا) مع (6) من (ب.م) لا نعرف عنهم شيئاً، ويقال بأنهم قد التقوا مع سيد (كاكه)، ويقال أيضاً بأن (أحمد فقي ره ش) قد وصل إلى سيد كاكه أيضاً. فإن كانوا قد التقوا فذلك أحسن ويشر بالخير. ونحن لا زلنا بصدد البحث عنهم، وقد هيأنا مفرزة خاصة لغرض العثور عليهم.

2 - نحن نرى ضرورة إصدار بيان بشأن التعاون العراقي الإيراني، وبسالة وصبر ييشمركتنا اللا محدودة، وكيفية تصديهم للعدو الشرس، وقد كان هذا التعاون عبارة عن مؤامرة كبيرة على ثورتنا وحزبنا (الاتحاد) والأمر منوط بكم.

3 - (قيادة الموقته) إن معلوماتنا عنهم قليلة لحد الآن، ويقال بأن هناك خلاف فيما بينهم، وعدددهم حسب أقوال الناس لا يتجاوز عن (250) شخصاً، ولا زلنا بصدد جمع المعلومات الكافية حولهم.

4 - نحن الآن قد قررنا تسليح غير المسلحون لكي نهيم أنفسنا للتحرك صوب (بادينان)، وقد بعثنا بعدة رسائل إلى إخواننا (البارتين) لإعطائنا المعلومات الكافية حول أماكن الأسلحة، وذلك بإرسال شخص من قبلهم لكي تتدارك الأمور معهم حول التنسيق والعمل سوياً، وكذلك ننتظر وصول (د. كمال خوشناو) لنفس الغرض.

5 - في الحقيقة إننا بعد أن وصلنا إلى هنا منذ الوهلة الأولى بعثنا بمبالغ مالية إلى الأماكن المتفرقة لأجل الحصول على (الأكل والخبز وذلك بمبلغ يقارب (1000) دينار ولكن بدون أن نستفيد فلساً واحداً، فلذا أرسلنا الأخ (حسن نه رمو) إلى (سوريا) لكي يرسلوا إلينا بعض من الأموال والأمتعة بسرعة ومع وصول الدكتور أيضاً.

6 - جرح الأخ (طاهر علي والي) نتيجة قصف الطائرات العراقية، وكسرت جمجمته إثر إصابته بقطعة حجرية، ونحن في محاولة لإرساله إلى (سوريا) للعلاج، ولكنه بحالة جيدة والحمد لله. وكذلك كاك (أنور) ابن عمه و (شيخ كامل) هما من الجرحى قد تركا هناك.

7 - إن وضع المنطقة، ووضعنا بصورة جيدة وفي أتم الحال، ولا تهتموا بما يروجه العدو

من الدعايات المفرضة، نحن ننبجز أعمالنا بأحسن ما يرام، ونعلمكم لاحقاً عن كل شيء، ونرجوا الاتصال بنا بين آونة وأخرى عن طريق الأخ (نعمان) والأخوة الآخرين:

8 - قبل وصولنا إلى هنا فإن الأخ (خالد) قد أرسل عن طريق شخص اسمه (ثاراس) برسالة إليهم. وقد تسلمنا (11 هوكى توكى / 12 مسدساً).  
وأخيراً لكم النصر المؤزور إن شاء الله

أخوكم طاهر علي      أخوكم خالد سعيد      أخوكم علي عسكري

## الوثيقة رقم ٣٥

منطقة (زيركى)

978/6/10

كوردستان أو الموت

إلى الرفيق (مام جلال) المحترم..

تحية نضالية ثورية..

أملنا صحتكم ونصركم، وتقديرنا لكل من (كاكه - نوشيروان مصطفى أمين) و(كاكه د . محمود عثمان) وباقي الأخوة، والأخوة كلهم يعيشون السلام الحار لكم، وفائق الاحترام والتقدير،

1 - يوم (5/12) التقى الرتلان في (برادوست) بعد أن تعرض الرتل الثاني إلى بعض المشقة، وذلك بسبب الموقف الإيراني العدائي لنا كما بيّنا في رسالة سابقة.

2 - في نفس اليوم تعرض العدو لنا بإنزال قوة بطائراته المروحية، وقد انسحبنا فوراً صوب منطقة (ماسى - روكه لتيمة).

3 - بعد فترة من الراحة في المنطقة قررنا السير بقوتنا نحو منطقة (بادينان) لإشغال ثورتنا الخالدة فيها، وفي منطقة (ثوره مار) التقينا بالأخ (محمد حسن) وسلمناه الرسالة للأخوة لتسليمهم (50) قطعة (كلاشينكوف) لهؤلاء الذين التحقوا بنا، وفعلاً تم تسليم تلك الأسلحة.

4 - في نفس منطقة (ماسى رو) وقبل وصول الرتل الثاني، اتصل كل من كاك (خالد) و (كاك شيخ حسين) بالأخوة (ب.ش. م) ونبهوهم حول كيفية تخطيطنا لهذا

الصيف، وبعد ذلك كانوا على اتصال دائم بدون انقطاع، مع أن هؤلاء ليس لديهم همة ولا تحمل ولا صبر، ولكننا كنا نتعامل معهم بالرفق وإن كانوا متعنتين.

5 - في (5/27) في منطقة (ثوره مار) بدأنا بالرحيل نحو منطقة (بانه ي/ عشيرة زيركي) ووصلنا إليها يوم (5/28) وبقينا عدة أيام. وفي مساء يوم (5/31) بدأت فرقة من مسلحي (القيادة الموقته) بالهجوم على مواقعنا، ولكننا قد سيطرنا على المناطق المهمة الاستراتيجية المحكمة، فبدأت المناوشات الخفيفة وإطلاق النار المتقطع، وفي الصباح بدأت المعركة بيننا وبينهم واستمر القتال الحاد من الأيام (1-6/2) وكانت قوتنا تقاتل بعنف وأحقوا بالعدو خسائر فادحة خلال اليومين، ولكن لعدم علمنا وجهلنا بالمنطقة وعدم وجود (الخبز والماء) الكافيين، قررنا الانسحاب مساء (2-6/3) صوب منطقة (كه هي) قرب (هه كاري)، وأثناء نزولنا ليلاً من الجبال وقد اقتربنا من قرية (بانه ي) تعرض لنا (الجحوش)، وأطلقوا الرصاص علينا، وكما ذكرنا لكم سابقاً بأننا غير عالمين بالمنطقة، وقد انقسمت قوتنا إلى قسمين منذ الليلة، وتوجهت كل قوة نحو منطقة.

وفي هذا اليوم أخبرنا من قبل الأخوة (ب.ش.م) برسالة من أن الأخ (علي العسكري)، قد أرسل لنا رسالة يخبرنا فيها أنه هو وقوته رحلوا نحو (ئه تريس) في منطقة (العمادية)، ووصوا هناك، وهم في حالة جيدة.

6 - قوتنا هنا تتكون من (170/ فداثياً/ يشمه ركه) وهي قوة متكاملة والحمد لله، ومعهم كل من الأخ كاك (عادل) وكاك (رؤوف بك) وكاك (شيخ علي) وننتظر هنا وصول وجبة من الأسلحة في هذه الأيام إن شاء الله.

7 - إن قوة (القيادة الموقته) الطاغية كانت قليلة من حيث العدد لا تتجاوز أكثر من (150-200) فرداً، ولكن جمعوا قوة كبيرة من عشائر المنطقة، عشيرة (بنياش) وعشيرة (ماجدبك) للقتال وعشائر أخرى أيضاً.

8 - إن خسائر هؤلاء تصل إلى أكثر من (25/20) قتيلاً، ومن بين هؤلاء القتلى (ملا أمين بارزاني) و (9) بارزانيين آخرين من بينهم ملا أمين مع ابنه وشقيقه، واعتقلنا منهم (8) من الأسرى.

9 - لقد علمنا بأن مجموعة منا قد سلمت نفسها إلى جحوش (القيادة الموقته) تقدر بـ



(70) شخصاً، أغلبهم كانوا بدون سلاح، وكان ذلك نتيجة تعبهم وجهلهم بالمنطقة وعدم إمكانهم الهرب فلذا التحقوا بهم.

10 - خسائرنا في هذه المعارك تتكون من (5) شهداء، و(6) جرحى، جروحهم خفيفة لا تدعو للقلق، ومن بين هؤلاء الشهداء كل من (شيخ حمه أمين، خليفه قادر، شيخ شهاب، خدر سلام، مع (2) بيشمه ركه من جماعة قادر آغا أيضاً.

11 - نحن قد أعدنا تنظيم قوتنا هنا، وهي في وضعية جيدة، ومعنويات (بيشمه ركه) تنا عالية جداً، وأهالي هذه المنطقة يتعاونون معنا تعاوناً وثيقاً أيضاً.

12 - تسلمنا رسالة (د. كمال خوشناو) قبل أيام وهو سيأتي إلينا، ولكنه لم يصل لحد الآن، وقد أرسلنا برسالته مع مجموعة أخرى من الرسائل إليكم.

13 - في رسالة سابقة قد أعلمناكم بأنه في معركة منطقة (لولان) جرح الأخ (طاهر علي والي)، وكان جرحه خفيفاً، وقد انقطعت أخباره عنا منذ ذلك الوقت، ولسنا متأكدين من أنه مع كاك (علي) والقوة الأخرى أم لا؟

14 - بعد وصولنا إلى منطقة (برادوست) انقطع عنا المال - أي النقود، وقد باع أغلب (بيشمه ركه) تنا مسدساتهم، وأخذنا منهم تلك المبالغ ديناً بدمتنا، ولا زلنا نتدأين منهم، كما وقد اقترضنا من الأخوة (ب.ش.م) أيضاً لحين وصول (د. كمال) لكي يأتي إلينا بمبلغ من المال ولكنه لم يأتي لحد الآن.. ومن هذه الناحية فإننا في أسوأ حال.

15 - عندما تصادمنا مع الجحوش كان معهم أكثر من 500 - 750 من أبناء العشائر ويتوافدون عليهم باستمرار، أما بالنسبة لنا فلم يتعاون معنا أحد من أفراد المنطقة كما لم يكن برفقتنا دليل وبقينا ثلاثة أيام بدون أكل أو شرب في الجبل كما أشرف عتادنا على النفاذ.

16 - نحذركم من الدخول من العراق إلى تركيا إذا أردتم فاتجهوا نحو بادينان على الحدود لأن جميع التقارير والأنباء التي وردتنا كانت كاذبة وإن العشائر بصورة عامة في داخل تركيا يعادونكم ويظهر إن المؤامرات تحاك وإنها من عمل جهاز استعماري متخصص وهو الذي يحرض العشائر في تركيا وكذلك (القيادة الموقته) ضدنا، للقضاء علينا وقد وزعوا مبالغ طائلة على العشائر لقطع الطريق علينا. إذا

كان في مقدوركم فأطردوا الجحوش من منطقة (كه ردى) لأنهم ضعاف وغير قادرين على المقاومة.

17 - نرجوا إعلامنا وعلى جناح السرعة بالمعلومات المتوفرة عندكم عن طريق الأصدقاء (ب.ش.م) من طريق هكارى.

لقد أعلمناكم باختصار عن أنبائنا والى الأمام نحو النصر.

شيخ حسين بابا شيخ      عمر عبد الله      د. خالد

## الوثيقة رقم ٣٦

أخي العزيز صالح<sup>(١)</sup> المحترم

تحية أخوية طيبة. مع قبلاتي الأخوية وأشواقي القلبية وبعد فقد تسلمت رسالتكم الأخوية الأخيرة وأحمد الله على الانتصار العظيم الذي حققه الأخوان على الخونة وبهذه المناسبة أنقل إليكم ومن خلالكم إلى كل الرفاق تهاني الوالد وقبلاته وكذلك تهاني كل الأخوان هنا وبارك الله فيكم جميعاً، ولقد كان بحق أكبر نصر. ومما زادني سروراً الالتفاف والتأييد الشعبي وهذا هو سر النجاح. وأرسلت لكم عدة رسائل قبل هذه وأود أن أسجل لكم ملاحظاتي:

- 1 - كما تعلم فإن حملة الجاش كان الهدف منها تصفيتنا تصفية كاملة ولم يكن لهم واجب سوى محاربتنا وإبادتنا والتجارب السابقة مع هذه العصابة الخائنة تعلمنا أن التساهل معها يعود بالضرر الجسيم على مصلحة الأمة. لذلك فإن رأيي بعد استشارة (عبد الله) أيضاً هو أن يتم تسفير رؤوس الفتنة المضرين وبالأخص (علي. ع)<sup>(٢)</sup>، ومن الضروري محاكمتهم والتحقيق معهم وأخذ الاعترافات الخطية منهم حول الدور الموكول إليهم بالقضاء على ثورة أيار وعلاقاتهم المشبوهة مع بيت عزت وعباس وغيرهم من الأعداء. لما سيكون لذلك من تأثير كبير.
- 2 - بذل الجهود لإعادة التنظيم في هريم 3 وإرسال مجموعة جديدة إلى هناك.
- 3 - لقد سمعت بأن هناك بعض الخلافات بين قسم من إخواننا من أجل أن لا يكون.. لكن في الحقيقة إن ما يقلقني ليس العدد... وإنما مثل... إذا كنا مختلفين فيما بيننا فذلك يعني (بداية النهاية) لا سامح الله لذلك أرجو أن ننسى هذه الخلافات إن وجدت وإن بالذات تستطيع القيام بهذا الدور، أبو شيروان سيعود إلينا في

أواسط الجاري (شبه مؤكد) حيث تمت الموافقة على إعادة جوازه إليه وبإمكان عائلته البقاء هناك ولكن لا أدري بأية صفة وحتى لو لم يعد أبو شيروان فإن سردار سيأتي خلال الجاري حيث طلبت منه ذلك. وعلى أي حال فإن حركتي باتجاهكم ستكون خلال فترة قريبة جداً بإذن الله. وسأخبرك برسالة لاحقة موعد حركتي. وسوف أقوم ببعض المحاولات في طريقي مع الأصدقاء. وعاد حسن قبل يومين أمل أن يصل بسلام حيث غادر بيروت. أما الكويخا فإنه سيتأخر بعض الوقت وعلى الأكثر سيرافقني. وقد اطلعت على رسالتك إلى أبي آري حول عودة الإخوان. لقد تأثرت كثيراً لاستشهاد البطل ملا أمين ورفاقه الآخرين جزاهم الله خيراً. بعد أن كان ملا أمين صديقاً شخصياً لي وكنت اعقد عليه آمالاً كبيرة ولكن ما العمل فهذا هو طريقنا وأشرف طريق هو الموت في سبيل قضية الشعب.

وفي الختام عبد الله يقبل عيونكم مراراً والإخوان الآخرين ويهديكم جميعاً تحياته وتقيل محبتي وأشواقي.

أخوكم

ماكسي<sup>(3)</sup>

6/9

(1) صالح: سامي عبد الرحمن.

(2) علي. ع: علي العسكري.

(3) ماكسي: مسعود البارزاني.

إبي العزيز جميل المخدم

تحية أخوية صادقة . مع قبولى الرضوية لك ولكل الرضوة  
وانت ايتكم تحيات رسلام الوالد . وصحة جيدة له الحمد .  
لقد ابلغني الرضوان من لندن بدصول رسالتكم اليهم والدرهم  
فا . ا . ا . والتي قد حثت نتائج المباراة مع فرقة عام ويس  
واصد الله على الانتصار الباهر الذي حققته فرقتنا . هذا  
الانتصار الذي اذهل كل التفرجين وفي كل الانحاء .  
وسمعت بان بعض العسكريين وسيدك . من بين الذين تعوضوا  
الى الاصابة للبشارة فاذا انما كذاهم فهو الخير واما اذا  
لما من بين الضيوف فاذا ان انتقل اليهم راي وانا الى عليه  
لقد ولت اقبل باني بدليل آخر وهو يجب تسفيره الى حيث  
لدرجته ولذات بانسية . . . . .  
الضيوف ولذات الاخرين الذي هم بمنزلة اي سولي  
فرقة عام ويس . لانهم جاؤا ليعتدج جنودنا واباننا  
ولكن على الباني تدور الدوائر . واذا مرة اخرى بان  
اي شامي او ساهل في امر العسكري والسياسي ومن هم  
سك . يعني نسيابه دمار الذين فارقونا وهذه جريئة لن يفسر  
اقتراح لنا . ولتبت لا اي صيدج ايضا مدول الرضوخ وأرجو  
ان توضح راي هذا الى الزملاء الآخرين ايضا .  
وارجى عدم نسيانهم المباراة متى ولت جرت بساآت  
رهاية فارتنا . ويا لثمين لو امانه جنلي وقام ويس مع الفرقة .  
هذا وانا بانتظار رسالتكم والى اللقاء القريب

أفدكم

جال

٦/١١

بسم الله

ملاحظة:

١٠٠٠٠٠٠٠٠

## شرح الأسماء الواردة في الوثيقة ٣٧:

- 1 - جاك: ادريس البارزاني.
- 2 - عسكري: علي العسكري.
- 3 - السستر: الدكتور خالد سعيد.
- 4 - جقلي: الدكتور محمود عثمان.
- 5 - مام ويس: جلال الطالباي.
- 6 - جميل: كريم سنجاري.
- 7 - أبو صلاح: سامي عبد الرحمن.

## الوثيقة رقم ٣٨

النمسا

87/6/28

أخي العزيز صالح المحترم. تحية أخوية حارة.

أرجو لكم ولجميع الأخوان من الله دوام الصحة والعافية والتوفيق التام على الأعداء. نحن سالمين جميعاً والحمد لله، وسوف أبذل جهوداً جديدة للسفر لزيارة الوالد بعد أن فشلت جهودي السابقة، وأحاول أن أخبركم بالنتيجة. جواباً على رسالتكم المؤرخة في 6/8 - وعدتكم أن أرسل لكم رسالة أخرى - لم أكن أعرف كيف أخبر الجماعة بوصول إشعار منكم - فعالجت ذلك (...) أيضاً لكم بلندن وطلبت من الأخ أبو بارزان ليقدم شيئاً (...) لكي يتسنى لي إجراء اللازم. بحثنا الموضوع. لم نتسلم النتائج النهائية لكن مبادرتكم بالتساهل في المسائل التي يشكون منها دائماً لاقت بارتياح وسيكون لمثل هذه المواقف (...) تأثير إيجابي جيد (وان لم يكن هذه الإيجابية واقعية) أي انهم سوف سوف لا يجاوبون سلباً ولا إيجاباً حول السماح لقواتنا بالعبور ويلتزمون الصمت، ولكن عملياً سوف لا يلحقون أي إيذاء أو ضرر بالأخوان وربما يتساهلون بشكل غير مباشر. وفي هذا الإطار سوف لا يحددون اسم شخص للاتصال به، لكن حاولوا عن طريق عملائهم الذين يتظاهرون بالعطف في اتجاهنا (مثل مراد في شنو) تقديم نفس الطلب مع إبداء اعتقادكم بضرورة الحفاظ على علاقات حسنة والنظر إلى المستقبل بتعقل وحكمة وفي مثل هذه النظرة مصلحة مشتركة - وخبرهم بأنكم (...) في الأمور التي يشكون منها وأنكم تقدرون أهمية قيام علاقات طيبة بعيدة عن روح العداء بين أبناء شعبنا في الحدود معهم - هذه الأمور تساهم إيجابياً ويفرحهم أن يلاحظوا انعطاف ومرونة في

أسلوبكم. اعتقد أنه لا مانع أن تبدأوا بتنفيذ برنامجكم بهدوء وبدقة على أن نبدأ مرحلة العبور باتصال محلي وسيكون ذلك ضمن سلامة الأفراد. لا أتوقع حدوث مشاكل كبيرة في مرحلة العبور ولكنني أنظر إلى المراحل ما بعدها بحذر وتحفظ وقد لا نلاقي مخاطرة كبيرة إذا تجنب إخواننا القادمون إلى هذا الطرف الاتصال بأعماق هذا البلد (إيران) والابتعاد عن أي مظهر يشير إلى وجود تعاون، إنني لا أتوقع حدوث مشاكل حتى اللحظة التي تقدم العراق احتجاج إلى هذا الطرف وحتماً سيكون الاحتجاج مقرون بدلائل تشير إلى وجود تساهل، فعليه أرجو تجنب كل مظهر من مظاهر خلق دلائل للعراق بوجود تساهل أو تعاون، وأفضل هذا التجنب التشديد على تحديد المجيء والرواح.

آخر الأنباء تفيد بوجود جله وجقلي في قرية ماران (دولى باله بيان) وكان عددهم لا يتجاوز (50) مسلح ولديهم مسلحون في أماكن أخرى مثل منطقة منكّر، شمال (سنكس) وقد أشاع جله بأنه سيتوجه إلى منطقة منكور، ربما قرناقه وبشت آشان، لكنني اعتقد أنه سيحاول الهرب إلى الخارج مع عدد قليل من أصحابه ويتنكر بلباسه واسمه وحتى صورته ويحاول إنقاذ نفسه وهناك خلافات بينه وبين جقلي، معنوياتهم منهارة وحالتهم سيئة بصورة عامة.

أخي صالح حاول أن توحى إلى الجماعة هنا بوجود رغبة لديك للتساهل معهم وأخبرهم بوجود مرونة في موقفكم وأن أي تساهل منهم (من الجماعة هنا) معكم يساعدهم في اقناع بقية الرفاق للمضي في طريق معتدل. وعليكم أن تكونوا حذرين ويقظين حتى في أفضل الحالات التي قد تشاهدونها فذلك أساس الاستمرار والنجاح إن شاء الله وبعونه.

أحر التحيات إلى جميع الأخوان ودمتم موقفين بعون الله.

بالنسبة إلى عبد العزيز فإن حالة عائلته من الناحية المعاشية لا بأس به وما أخبركم غير صحيح. هذا مع أطيب التمنيات ودمتم لأخيكم فؤاد.

أرجو إنهاء بقاء رأس الخيانة والمسؤول عن سفك الدماء التي أريقته مؤخراً - حتماً - أرجو إعلامي بالنتيجة.

(...)



هناك شخص قد هرب من مقر جله وجقلي ولكنني لم أستطع أن أراه. سأحاول كسب المعلومات منه وإخباركم بها في رسالة قادمة كل ما نعرفه إنهم لا يزالوا في قنديل أو المناطق المحيطة بقنديل - معنوياتهم منهارة - عندما جمع جقلي وجله رجالهم قبل أيام لشرح هزيمة جيشهم الجرار كان جقلي يذرف الدموع ويصف ما حل بهم بأنه ثاني نكسة تحل بالحركة.

أخي صالح أضيف صوتي إلى صوت من طالبوكم بإعدام رأس الخيانة والمسؤول عن سفك دماء شعبنا من الطرفين وهذا أقل شيء نقدمه إلى شهدائنا وإن أي تأخير سيجلب متاعب إعلامية ودبلوماسية كما أتصور، ألح عليكم بضرورة الاهتمام بالموضوع وبسرعة - لأسباب أمنية لم أستطع إرسال أكثر من 3 آلاف دينار ولا أعلم هل أخبركم الأخ سليم بما أرسلناه - يمكنكم إرسال قاصد آخر بالباسبورت أو نفس القاصد بسرعة لكي يجلب لكم المزيد من اعتذاري الشديد لقلة المبلغ ولكن الظروف فعلاً دقيقة وإنكم تقدرون ذلك.

سنخبر الأخ نادر بما يلزم. تحياتي إلى جميع الأخوان ودمتم موفقين بعونه تعالى.

أخوكم فؤاد

- صالح: سامي عبد الرحمن.

- جله: جلال الطالباوي.

- جقلي: نوشيروان مصطفى أمين.

- سليم: جوهر نامق.

- فؤاد: مسعود البارزاني.

القيادة الثورية  
مكتب الثورة

المؤتمريين: - قرار محكمة الثورة بجمع الجرم على مكتبه.  
بعد قرار اللجان: - اذانة التهم على مكتبه واعتباره مجرماً - حسب ما جاء في  
اللائحة. كما بنيت المحكمة الاساسية الموجبة للقرار المؤتمري - محكمة الثورة - بالاجماع  
تاريخ ١٢/١٢/١٩٧٨ القرار التالي بجمع الجرم على مكتبه:

القرار

١٣ الجرم: على شيخ عبدالله عسكر.

المهمة: عضواً سابقاً بالكلية السليبي (أ - و - ل) والسؤال العسكري الا  
بأن الثورة الكردية: وطبقاً للمؤامرات المخططه للثورة "ثانياً" ثانياً  
شعباً الكردية: وديماً لقيادة ضيفاء الديمقراطية الكردية - القيادة المؤتمري - وط  
احالة الثورة في اتخاذ افعال الاجراءات بجمع المؤتمريين - الحكماء والجنائس المحولة  
الكردية: مكتب محكمة الثورة: بأن التهمة المذكورة ومن خلال معيرة ثورة الاربعين  
الديمقراطية الكردية - القيادة المؤتمري - بأنكم كذا الجرم على مكتبه بالاعلام  
لدرجاته الحرام المذكورة في قرار اللجان والتمحيص:

اولاً: التخطيط والقيام بظلم الثورة الكردية لمحاولة تصفية ملها في  
مستقبل من قبل الحكماء المؤتمريين على قيادة (أ - و - ل) والذين هم من

ثانياً: النفاق والتشويش ضد السلطة الفاشية في العراق  
الكردية وتصفيته عن سابقه اهدار: والارباب المتهمة في

الامر الكردية المتضمنة بأنكم انما كنتم في التبع  
نالك ان كل من في النفاق في شؤهم في حيزه ورفاهه في التبع والذين في التبع في ١٩٧٨ بال

رئيس المحكمة  
عضو  
الحكماء  
١٦٧٨/١٢/١٦

## شرح الأسماء الواردة في الوثيقة ٣٩:


- 1 - سربست: الملازم عبد الرحمن بيداوي.
- 2 - سليم: جوهر نامق سالم.
- 3 - كمال: محمد قادر، المعروف بـ(كمال كركوكلي).
- 4 - دارا: ازاد برواري.

# الوثيقة رقم ٤٠

م/ محكمة الثورة  
الأمر القيادة المدفوعة بحزبنا الديمقراطي  
الكمونستالي المناهض .

محبة نورسية  
م/ احوالتي قرار حكم الاعدام الصادر من محكمة  
الثورة بتهمة الجرم على شيخ عبد الله مسكرا  
المرفقات .

رئيس الى سيادتكم قرار الحكم الصادر بتهمة الجرم على شيخ عبد الله  
الغامدي بالدمية . بوجه المرفقات التي هي قرار اداسته من قبل  
لجنة والاوراق التمهيدية المرتبطة التي عكست الثورة من قبل  
التفتيش . لذا خالكم بتدرك لسيادتكم في المصادقة على  
عدم تنفيذ او نقض الحكم او العفو عنه .  
جوابك من اجل قراركم وشكرا

  
رئيس محكمة الثورة

رئيس  
الأمر  
م/ شيخ عبد الله مسكرا  
قرار اداسته من قبل

الوثيقة رقم ٤١

الكتاب رقم: ١٢٣٤

الكاتب الدكتور محمد عبد السلام  
التيارات المتفرقة.

المريض / الصافى على قدره ملك الفرد الفاضل باعدام  
كل من البريئة خاله سطية وحسينه بابا شيخ.

[illegible]

کتابخانه ملی جمهوری اسلامی ایران  
National Library of the Islamic Republic of Iran

سربے کمال سلیم

## الوثيقة رقم ٤٢

### تصريح صحفي من الاتحاد الوطني الكردستاني

اصدرت الحكومة العراقية بياناً في ١٠/١٠/١٩٧٨ تهدي فيه استعدادها لارسال قوات عسكرية الى الجبهة الشامية كما تدعو لعقد مؤتمر عربي يفتتح افتتاحاً للدول التي تسهم فيه الدول الثلثية بحصص محددة \*

ان دواعي هذه المبادرة من جانب النظام العراقي هي :

أ - استغلال الضغط الجماهيري العراقي الضخم بدءاً من فرض الارهاب الذي طرأ على الشعب العراقي واعلان حرب الامادة على المواطنين الاكراد وحشية الحركة الوطنية والديمقراطية العراقية وانتهاج بمصر الاتانة الجبهة على الزعم الوطني العرقي الايراني آية الله النجدي طيبة لقلب طاء ايران \*

ب - طمس العزلة العربية الشائكة التي يعيش فيها نتيجة موافقة وخاصة بمدتها بسلطة من الانقلابات لسطح الثورة الفلسطينية في الخارج \*

ج - تجميع خيرات الجبهة القومية للصمود والتصدى والتقليل من شأن الجبهة \*

د - اعطاء صفة من الشرعية او السكوت العربي من التشنق العراقي الايراني لفتح المروسة الوطنية في كلا البلدين \*

لذلك فان هذه المبادرة العراقية مجرد تكتيك مرحلي وليس المقصد منه خدمة قضية

الشعب الفلسطيني ولا تحرير الاراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ \*

كما ان البيان العراقي يخلو من ذكر دور الامم المتحدة في صفة كاتب ديفيد

اذ لا مرة تدخل امم المتحدة كطرف رسمي مباشر في عملية التوسيع لصالح الصهيونية \*

ورغم كل ذلك فان الاتحاد الوطني الكردستاني في الوقت الذي يتقدم الحركة المسلحة في

كردستان العراق من اجل الديمقراطية للعراق والحكم الذاتي لكردستان نانه :

١ - سيؤكد موقفه السابق الذي اظهره اثر مبادرة السادات لنهاية القدس اليه بمجد

نشاطاته العسكرية البهيمية فيما اذا سمح للجيش العراقي بالتوجه الى الجبهة الشامية حيث

الساحة الحقيقية للجيش العراقي الذي لا يفرق بين كردستان سوريا في معركة في مائدة

لا مائدة المواطنين الاكراد \*

٢ - يخلو مذمة التحرير الفلسطينية المثل الشرقي والوحيد للشعب الفلسطيني ان

يفتح الحكومة العراقية لانفسها البهاج امام تحدي الاتحاد الوطني الكردستاني الاتحادي

بالثورة الفلسطينية كفاطين في صفوفها وذلك انطلاقاً من دسما المهدي والمبطل لفضال

الشعب العربي الفلسطيني \*

الاتحاد الوطني الكردستاني ( العراق )

١٩٧٨/١٠/١٠

## الوثيقة رقم ٤٣

سري للغاية وشخصي

محضر اجتماع لجنة التنسيق الأمنية في المحافظة بتاريخ 10/9 في مقر قوات المنصور  
الحاضرون:

السيد وليد محمود الخشالي	محافظ السليمانية	رئيساً
السيد عم ق خ الركن نزار عبد الكريم	قائد قوات المنصور	عضواً
السيد عبد الرزاق منزل	أمين سر الشعبة المدنية	عضواً
السيد فرحان حمادي	أمين سر الشعبة العسكرية	عضواً
المقدم عبد القادر صالح	مدير أمن السليمانية	عضواً
المقدم ريكان عامر حسين	مدير شرطة السليمانية	عضواً
المقدم الركن برهان خليل ابراهيم	ض ر 2 أمن قوات المنصور	عضواً
	وأمين السر	

## 2 - عام:

أجتمعت اللجنة في مقر عمليات قيادة قوات المنصور الساعة 1800 ليوم 10/9 ورحب السيد رئيس المؤتمر بالحاضرين وأوضح لهم الغرض من دعوتهم وأبلغهم توجيهات السيد رئيس الجمهورية والقائد العام للقوات المسلحة المهيب صدام حسين بخصوص ضرورة توفير الأمن والاستقرار داخل المحافظة ومعالجة ظواهر التخريب بما ينسجم وتوجيهات القيادة السياسية.

### 3 - الغاية:

وضع خطة أمنية مستعجلة لتحديد واجبات الأجهزة الأمنية اتجاه نشاط المخربين داخل مركز المحافظة وأسلوب التعامل مع المشتبه بهم وذوي المخربين.

### 4 - المواضيع المطروحة:

آ - إجراء جرد شامل بالمخربين يتناول ما يلي:

أولاً: العناصر القيادية من مستوى كادر وسطي فما فوق .

ثانياً: عوائل المخربين المتواجدة داخل السليمانية والتركيز على في أولاً أعلاه.

ثالثاً: الموظفين المتواجدين في دوائر الدولة ولديهم أقارب من المخربين وخاصة (الزوجة - الأخ - الأخت).

رابعاً: العناصر المشتبه بتعاونها مع المخربين سواء من العائدين للصف الوطني. أو الذي لم يكشفوا رسمياً لحد الآن.

خامساً: جرد بأسماء المخربين الملتحقين لفترات متفاوتة مع تدقيق عناوين عوائلهم وذويهم الأقربين.

ب - تحديد واجبات الجهات الأمنية بما يضمن تحركها بالشكل السريع وتأمين رد الفعل الإيجابي اتجاه تعرض المخربين.

ج - تحديد قواطع المسؤولية للأجهزة الأمنية.

### 5 - مسؤولية إعداد الجرد بالمخربين:

تشكل لجنة ممثلة من قبل الجهات التالية لإجراء الجرد المطلوب في الفقرة (آ) من المادة

(3) وكما يلي:

آ - ممثل عن قيادة الشعبة المدنية لحزب البعث العربي الاشتراكي.

ب - ممثل عن مديرية أمن السليمانية.

ج - ممثل عن استخبارات قوات المنصور.

### 5 - واجبات الجهات الأمنية:

آ - قوات المنصور. تقوم بفرز جزء من عناصرها بواجب الكمائن الخارجية على

طرق التسلل والمنافذ المؤدية إلى داخل المركز ويخصص لهذا الواجب الدوريات



الخاصة لمغاوير قوات المنصور واستخبارات المنصور.

ب - تفرز قوات المنصور الجزء المتبقي من عناصر الاستخبارات بواجب قوة الطوارئ يتم تحريكها إلى المواقع التي يصعب معالجتها من قبل الأجهزة الأمنية (الأمن - الشرطة).

ج - تقوم شرطة النجدة بتوزيع دورياتها الداخلية ضمن مركز المحافظة وفي الأماكن المحتملة لتواجد المخربين على أن تقوم بواجب الرصد والتصدي الفوري لكل تعرض تخريبي وضمن منطقة المسؤولية وأن تحتفظ باحتياط مركزي سيار في قاطع المسؤولية من موجودها الأصلي لغرض إسناد هذه الدوريات عند تعرضها لنيران المخربين ومحاولة معالجة الموقف بنفس القوة الساندة.

د - تخصص مديرية أمن السليمانية جزء من قوتها للقيام بواجب الدوريات الآلية في المناطق المهمة والمحتملة لتواجد المخربين وتقوم بواجب الرصد والتصدي لهم. على أن تحتفظ باحتياط مركزي سيار له القدرة على تعزيز الدوريات التي تعرضت لنيران المخربين ومعالجة الموقف بنفس القوة الساندة.

## 6 - قواطع المسؤولية:

لغرض فرض السيطرة على مركز المحافظة دون تداخل القوات فيما بينها قدر الإمكان وبالجهد المتيسر لدى الأجهزة الأمنية تقرر أن يقسم المركز إلى قواطع مسؤولية وكما يلي:

آ - مديرية أمن السليمانية وشرطة السليمانية:

تكون مسؤولية القاطع المحدد بالمناطق التالية على أمن السليمانية وشرطة السليمانية بضمونها النجدة وهي:

أولاً: إبراهيم باشا. ثانياً: شارع اورزدي.

ثالثاً: محلة توملك. رابعاً: داروغا.

خامساً: شهيدان. سادساً: آزادي.

سابعاً: مجيد بيك - كاريزه وشك.

ثامناً: عقاري. تاسعاً: دور الأمن.

عاشرًا: ماموستيان (حي المعلمين)

أحد عشر: كانيسكان. اثني عشر: ملكندي.

ثالث عشر: محلة السراي والمحافظة.

رابع عشر: صابونكران - الجهة اليسرى.

ب - قوات المنصور:

يكون قاطع المسؤولية لقوات المنصور في المناطق التالية:

أولاً: معمل السكر. ثانياً: حي البكر.

ثالثاً: رزكاري. رابعاً: شيخ محي الدين.

خامساً: آبلاخ.. سادساً: جوارلاخ.

سابعاً: سر شقام. ثامناً: جولكان (محلة اليهود)

تاسعاً: حاجي آوة. عاشراً: خه بات.

إحدى عشر: قره جاوا. اثني عشر: أصحاب اسبي.

ثلاثة عشر: سر كاريز. أربعة عشر: كويجه.

خمسة عشر: صابو نكران - الجهة اليمنى.

سنة عشر: الكمائن على طريق التسلل المؤدية إلى مركز المحافظة وحسب تنسيب

مقر قيادة المنصور.

ج - تعتبر الشوارع التالية كحد فاصل لحدود المسؤولية بين القوات في الفقرة (أ، ب)

الواردة في أعلاه.

أولاً: الشارع العام المبتدء من فلكة سر جنار مروراً بفلكة المحافظة - اورزدي حتى

دار الطلبة على أساس أن الجهة اليمنى على امتداد الشارع من مسؤولية المنصور

والجهة اليسرى من مسؤولية القوات أعلاه.

ثانياً: تعتبر منطقة بكرة جو والشارع المؤدي إليها خارج حدود مسؤولية القوات

في (أ) أعلاه.

ثانياً: تعتبر منطقة سرجنار والشارع المؤدي إليها خارج حدود المسؤولية لقوات

الفقرة (ب) أعلاه.

د - جرى إبعاد المناطق في ثانياً وثالثاً أعلاه من مسؤولية قوات الطوارئ نظراً لتواجد

الشرطة وجزء من القوات العسكرية في سرجنار وبكره جو وطول المسافة بين مقر القوات والأماكن أعلاه وسعت الزمن المستغرة.

## 7 - وصايا عامة لتنفيذ الخطة:

- آ - تلتزم الجهات الأمنية الواردة ذكرها في أعلاه بما مؤشر أرائها من واجبات.
- ب - تعتبر حدود المسؤولية للقوات تحديد رئيسي لتنفيذ الواجب اليومي وتكون معالجة الإخلال بالأمن أو إطلاق النار الصادر عن المناطق المؤشرة من مسؤولية القوات نفسها وبجهدا الرئيسي.
- ج - في حالة تعذر تنفيذ الواجب من قبل إحدى الجهات المسؤولة عن معالجة حوادث التخريب يمكن الاستعانة بالقوة الاحتياطية من أي جهة كانت في حالة عدم إشراكها بواجب آخر بنفس الوقت. لمحاصرة المخربين وتدميرهم وبأمر من القوات.
- د - تتحد حركة الجيش الشعبي والمنظمات الحزبية والشرطة المحلية ليلاً وعلى الطرق الفرعية وتكون مسؤوليتهم ضمن القواعد والمنشآت المخصصة لهم فقط ولا يقبل تنقلهم بشكل مفرد إطلاقاً وبصحبته سلاح ناري.
- هـ - يحق للدوريات وقوات الطوارئ اعتراض كل شخص مشتببه به في منطقة المسؤولية وتفتح النار على كل من لا يمثل لأوامرهم.
- و - تعالج مصادر النيران في حالة اكتشافها بكل سرعة وحسم دون الرجوع إلى المرجع الأعلى المسؤول عن القوة وتعتبر البناية أو الجهة التي يصدر منها النار بحكم المخربين.
- ز - تتم السيطرة على الأفراد في المجموعات وقوة الطوارئ من قبل آمري الدوريات ولا يسمح بفتح النار إلا بأمر وعلى هدف واضح.
- ح - يحرم تنقل القوات الأمنية أو الجيش الشعبي أو العناصر الرسمية على المحاور والطرق الخارجية المودية إلى داخل المركز ولأي سبب كان إلا بالتنسيق مع استخبارات المنصور ليلاً.
- ط - تكون الدوريات الآلية لأمن السليمانية وشرطة النجدة في المواقع المحددة لها أصلاً داخل المحافظة ولا علاقة لها بقواطع المسؤولية المحددة في أعلاه. وتعتبر

مصادر رصد ومراقبة ودلالة سيطرة يستفاد منها في توجيه ودلالة قوات الاسناد من قوات الطوارئ المخصصة لمعالجة المخربين في مختلف المناطق وقواطع المسؤولية المحددة.

ي - تعتبر الخطة الواردة في أعلاه خطة استثنائية لغرض معالجة حوادث التخريب في الظرف الحربي الحالي:

توقيع  
السيد وليد محمود الخشالي  
محافظ السلیمانیة  
رئيساً

توقيع  
السيد عبد الرزاق منزل  
أمين سر الشعبة المدنية  
عضواً

توقيع  
المقدم ريكان عامر حسين  
مدير شرطة السلیمانیة  
عضواً

توقيع  
العميد ق.خ الركن نزار عبد الكريم فيصل  
قائد قوات المنصور  
عضواً

توقيع  
السيد فرحان حمادي  
أمين سر الشعبة العسكرية  
عضواً

توقيع  
المقدم الركن برهان خليل إبراهيم  
ض ر 2 آس قوات المنصور  
عضواً وأمين السر

توقيع  
المقدم عبد القادر صالح  
مدير أمن السلیمانیة  
عضواً

## الموضوع / الوضع الأمني لمدينة السليمانية في ظل الحرب

### الجانب العسكري:

آ - لا يخفى على السادة المسؤولين أن الجهد العسكري المتيسر حالياً في قاطع مسؤولية قيادة قوات المنصور هو أقل بكثير مما ينبغي وجوده فعلاً في القاطع على ضوء متطلبات الموقف الحربي تجاه العدو الإيراني بالإضافة إلى المسؤولية الأمنية للفرقة اتجاء حركة التخريب. ولغرض الوقوف على حقيقة الجهد المتيسر لا بد من التطرق إلى توزيع القوات العسكرية سابقاً وحالياً.

أولاً: كانت مسؤولية قوات المنصور تتحدد من دربندخان - حلبجة جنوباً حتى ماوت شمالاً ولجهة 156 كم تقريباً (شريط حدودي).

ثانياً: أصبحت مسؤولية الفرقة حالياً من دربندخان جنوباً حتى حاج عمران شمالاً مروراً بينجوين - قلعة دزه وبجبهة تزيد على 250 كم (شريط حدودي) ناهيك عن العمق التعبوي من الحدود وحتى مراكز المحافظات سليمانية - كركوك (أربيل خارج).

ب - توزيع القوات الرئيسية قبل الحرب وبعد الحرب:

- أولاً: قبل الحرب:

(1) ل مش 38 قاطع حلبجه

(2) ل مش 39 قاطع جوارتا - ماوت

(3) ل مش 19 قاطع سوسه - دوكان.

(4) ل مش 116 قاطع نال باريز - بنجوين.

(5) قاطع قره داغ مقر ل 99 + ف 2

(6) فوج حامية دربندخان

(7) فوج حامية دوكان.

(8) قوات مغاوير فق 7 احتياط في السليمانية بقوة (10) سرايا.

- ثانياً: بعد الحرب:

- (1) ل مش 38 في بنجوين - على محور بنجوين - مريوان الإيرانية
- (2) ل مش 19 في قلعة دزه - على محور قلعة دزه - سردشت الإيرانية.
- (3) ل مش 39 في حاج عمران - على محور حاج عمران - خانه الإيرانية.
- (4) ل مش 116 في حامية دوكان - ف ح دربندخان - لا تبدل
- (5) قوات مغاوير فق 7 وزعت لتعزيز القواطع أعلاه وبضمنها التسلسل (4) لزيادة حماية السدود.

(6) الاحتياط: 2 س مغ.

ج - من خلال ما تقدم في أعلاه نجد أن عملية التريق قد تركت أثراً واضحاً على عامل استقرار الأمن في حدود المحافظة بالإضافة إلى تمدد القطعات بحكم تواجدها ومسؤولياتها في نقاط ومواقع ثابتة على طرق المواصلات لا تسمح باستخدامها لتنفيذ ضربة معينة على المخربين تؤمن رد فعل إيجابي كما لا يوجد الاحتياط المركزي للقوات تجاه أي خرق معادي من جانب العدو الإيراني بحكم توزيع القوات وسعة قاطع المسؤولية الدفاعية للفرقة.

#### حجم المخربين ونشاطهم:

آ - من خلال المتابعة والتدقيق لحجم وتوزيع المخربين على اختلاف اتجاهاتهم في قاطع المسؤولية لقوات المنصور وضمن قاطع السليمانية مجتمعاً بضمنها قاطع قوات خالد أضيف للمسؤولية العسكرية بعد الحرب. نجد أن توزيعهم كالآتي:

- أولاً: الاتحاد الوطني الكردستاني والحركات المؤتلفة معه:

يبلغ حجمهم في قاطع المنصور بحدود (1400) مسلح أضيف إليهم ما يقارب 500 مسلح من قاطع قوات خالد في قلعة دزه ورائية - كويسنجق. وبذلك يصبح عددهم بحدود (2000) مسلح بضمنهم الشيوعيين.

- ثانياً: القيادة المؤقتة (مسعود البارزاني):

لا وجود لهم في قاطع مسؤولية قوات المنصور قبل الحرب عدى مجموعة تتألف من 120 مسلح خارج الحدود مقابل حلبجه - بمو انسحبت بعد الحرب على أثر وجود جماعة الديمقراطية الكردستاني الإيراني (المقاتلين الأكراد).

ازداد نشاطهم وتواجدهم بشكل ظاهر ومؤثر خلال الأسبوع الثالث والرابع من بدء الحرب في قاطع قلعة دزه - جبل قنديل. يبلغ مجموع مسلحيهم حسب آخر المعلومات بحدود 2000 مسلح. لم يظهر لهم أي نشاط يذكر داخل مركز المحافظة أو في القصبات الرئيسية عدى حادثة تسلل لمفارز قليلة العدد في قاطع حلبجه - سيد صادق وينحصر نشاطهم بالوقت الحاضر في قاطع قلعة دزه - حاج عمران.

- ثالثاً: التنظيم السري داخل مركز المحافظة:

من البديهيات الواضحة لدينا من خلال متابعة نشاط المخربين وعلى مختلف الفترات الماضية. نجد أن تواجدهم المسلح داخل مركز المحافظة لا يعتمد على تسلل المفارز العاملة في خارج المركز فقط بل يبرز ويتعزز من خلال الأوكار التنظيمية الداخلية التي أصبحت في السنة الحالية محاطة بسياج وقائي ذاتي قد يصعب النفاذ له لعدة اسباب سنتطرق إليها فيما بعد تؤمن لهذا المتواجد الغطاء اللازم للتحرك التخريبي في التوقيت والمكان ووفق خطة مرسومة.

- رابعاً: الأسباب التي تحدد الأجهزة من كشف التنظيم الداخلي:

(1) عدم تعاون المواطنين مع الأجهزة الأمنية سواء في الأخبار أو الدلالة أو الامتناع عن مساعدة المخربين.

(2) تعاون المواطنين مع المخربين طوعاً أو خوفاً في تقديم المعلومات عن تحرك الأجهزة أو المتعاونين معها وإلى درجة التضاد معها.

(3) بطء الأجهزة الحزبية والإدارية في إبداء المساعدة الإيجابية للأجهزة الأمنية واعتمادهم على حركة تلك الأجهزة ورصد سلبياتها فقط.

(4) تعدد الأجهزة الأمنية وتنوع مصادر المعلومات ومرورها بسلسلة روتينية طويلة يؤدي على ضياع المعلومات المفيدة التي تتطلب معالجة من إحدى الجهات المسؤولة أو المختصة فقط. بالإضافة إلى احتمال ازدواجية الوكلاء أو تفاهتهم أو تنقلهم بين الأجهزة وتضليلها يؤدي إلى استفادة تنظيمات المخربين من هذه الثغرة وتوجيه الأجهزة وفق غايتهم.

(5) صدور قرارات العفو وأخرها قرار مجلس قيادة الثورة في 79/8/16 كان له

تأثير واضح على حركة التنظيم الداخلي في السليمانية بعد المحاولات الإيجابية التي قامت بها الأجهزة خلال عام 1979 للقضاء على مثل هذا التنظيم وتفتيته وقد عاد معظم الذين أطلق سراحهم بعد 1979/8/16 إلى ممارسة جرائمهم الدنيئة والتحقوا ثانية بالمفارز الخارجية للمخربين.

- ثالثاً: التنسيق مع المخربين للحصول على موطئ قدم لحركة مقبلة: إن دفع مفارز التخريب وخاصة جماعة (ق.م) يعطينا مؤشر بأن نوايا العدو الإيراني هو العمل للحصول على حالة من عدم التوازن في الجانب العراقي في الشريط الحدودي تهيم له الظروف المناسب لدفع قطعاته باتجاه أحد المحاور وقد يكون سردهت - قلعة دزة، أو خانة، حاج عمران - أو في قاطع بنجوين تؤمن له السيطرة على جزء من الأراضي لغرض رفع معنوية قطعاته والمفاوضة بالطريقة المتساوية التي تؤمن له ماء الوجه الذي افتقده في الجبهة الشرقية من عراقنا. ولهذا نجد أنه ضرباته الجوية تكشف بشكل مركز على قاطع حاج عمران - جومان وبالدرجة الثانية قلعة دزة - وبنجوين.

- رابعاً: زعزعة ثقة المواطنين بالسلطة الوطنية وتحييد وكسب الأكراد في السليمانية: في بداية توسع رقعة الحرب مع العدو الإيراني وقيام الطيران المعادي بقصف الأهداف المدنية داخل القطر العراقي ظهرت إشاعة مفادها أن (السليمانية سوف لن تقصف لأن المجرم جلال الطالباني قد اتفق مع الخميني على ذلك) وهذا يقودنا إلى احتمالين لهذه الإشاعة.

1 - إن المجرم جلال يحاول كسب المواطنين الأكراد في السليمانية إلى جانبه ويشعرهم بأن الحرب هي لا تعني الشعب الكردي وأنه ليس المقصود بها وكذلك تعزيز القناعة لديهم بأن حركة الاتحاد الوطني قادرة على حمايته وتأمين عامل الأمن والاستقرار.

2 - زعزعة الثقة لدى المواطنين تجاه السلطة التي أصبحت غير قادرة على حمايتهم ودرء القصف المعادي عنهم. وقد يكون ذلك بتعمد من السلطة لقصف السليمانية أو أن العدو يحاول أن يثبت لهم أن السلطة عاجزة عن الرد عليه.

3 - دفع المواطنين على دعم وإسناد المخربين أو التحاق بهم خلال هذه الفترة نتيجة ظهورهم أو تواجدهم كقوة بارزة ومؤثرة تتحرك ضد السلطة وقد اتبحت لها



الفرصة للتعبير عن وجودها وبالتالي فرض شروطها على الحكومة الوطنية في إيقاف حركتها والعمل بجانب الحكومة تجاه العدو الإيراني.

4 - هناك احتمال آخر يظهر لنا تعبويًا هو نتيجة ضعف الدفاع الجوي في القاطع ضمن حدود المحافظة جعل الجانب الإيراني يستمر بقصفه للمحافظة وقصباتها على اعتبار أن خسائره ستكون أقل من خسائرها لو اندفع إلى العمق العراقي.

### 3 - إجراءات التصدي لحالة التخريب:

أ - على ضوء الواقع الذي كانت تعيشه المحافظة (المركز) قبل بدء الحرب جرى إعداد خطة أمنية شاملة تؤمن الإجراءات المناسبة لمكافحة التخريب حول مركز المحافظة وداخلها. وقد رفعت تلك الخطة إلى المراجع العليا للإطلاع عليها وإقرارها. ومن الأمور التي تم تثبيتها في الخطة أعلاه هو درج بعض المستلزمات التي يتطلب تنفيذها لتسهيل مهمة الأجهزة الأمنية في تنفيذ الخطة أعلاه، علماً أن الخطة أعدت لمعالجة حالة التخريب في ظروف أشبه ما تكون بالاعتيادية وبكامل إمكانيات الأجهزة العسكرية والأمنية.

ب - على أثر نشوب الحرب بين العراق والعدو الإيراني وانفتاح قطعات قوات المنصور لواجباتها القتالية في قاطع المسؤولية ازداد نشاط المخربين وتقربت مفارزهم إلى حدود المحافظة وبعض الأحيان داخلها. تطلب الأمر أن يعاد النظر في الخطة الموضوعة في (10) أعلاه وتعد خطة استثنائية ينسجم محتواها مع طبيعة الظرف الذي تمر به المحافظة ضمن الظرف العام الذي يعيشه القطر. وبناء على ذلك تم إعداد خطة أمنية استثنائية رفعت إلى مجلس قيادة الثورة/لجنة شؤون الشمال بموجب كتابنا وقد تناولت هذه الخطة ظاهرة زيادة نشاط المخربين وكيفية معالجتهم.

ج - تم تقسيم إجراءات المعالجة إلى صفحات أملتها الضرورة الميدانية للتحرك على المخربين وضمن تصورات المسؤولين في المحافظة فقد تناولت ما يلي:

أولاً: الصفحة الأولى: تم فيها تشخيص ورصد العناصر الخربة والمشتبه بها وتدقيق عناوينهم وتحركهم وتنظيم جرد شامل بهم، وقد تم ذلك فعلاً وأُشِرَ لدى الجهات الأمنية.

ثانياً: الصفحة الثانية: اعتقال الأشخاص المشتبه بهم والذين لديهم تحرك مسبق وتوجد علامات واضحة على تحركهم المضاد بالوقت الحاضر وضمن تحديد معين (وقد كان العدد الملقى القبض عليه بحدود 25 فرد).

ثالثاً: الصفحة الثالثة: اعتقال وحجز عوائل المخربين من الكادر القيادي والوسطى وتفسيرهم إلى كركوك كوسيلة ضغط على المخربين، وبنفس الوقت الاستمرار بحجز عوائل من يقوم بالاعتداء على المواطنين أو عناصر الأجهزة التنفيذية في المحافظة للتأثير على نفسية وسلوك المخرب.

رابعاً: الصفحة الرابعة: نقل أو فصل أو اعتقال أخوة وزوجات وآباء أو أبناء المخربين العاملين في أجهزة الدولة لحرمان المخرب من الامداد المادي والمعنوي له ولعائلته. وقد جرى تشخيص هؤلاء من قبل الأجهزة المسؤولة.

د - تضمن أسلوب تنفيذ الخطة الاستثنائية المشار إليها. تقسيم المركز إلى قواطع مسؤولية وزعت على الأجهزة الأمنية وكما مؤشر في المادة (5) و (6) من الخطة يجري على ضوءها إخراج الكمائن والدوريات حول مركز المحافظة وعلى طريق التسلسل وفي داخلها على شكل دوريات راكبة وراجلة. وهذه الإجراءات في قناعتنا هي أشبه ما تكون دفاعية (ووقائية) على ضوء المتيسر من الجهد البشري لدينا.

4 - التوجيهات المطلوبة على ضوء مؤتمر السيد نائب رئيس مجلس قيادة الثورة ليوم 10/20:

أثناء اللقاء الذي جرى مع السيد نائب رئيس مجلس قيادة الثورة الرفيق عزت الدوري: في صباح يوم 10/20 في محافظة كركوك جرى مناقشة الخطة الاستثنائية للجنة الأمنية لمحافظة السليمانية وقد جرى توضيح أسلوب تنفيذ الصفحات المطلوبة في التصدي ومكافحة المخربين والإجراءات الوقائية لمنع التخريب داخل مركز المحافظة محوراً العام عدم إعطاء خسائر وتحجيم حركة المخربين وقد توضح لدينا على ضوء التوجيهات المطروحة في اللقاء أعلاه الخط العام المطلوب السير عليه في إجراءات التصدي للتخريب والقضاء عليها. وهذا ما يتطلب تأمين واتخاذ بعض الإجراءات والمستلزمات التي تسهل حركة الأجهزة

وتمكنها من الرد بقوة وإيجابية وعلى هذا الأساس تبرز لدينا التساؤلات التالية:

أ - هل المطلوب الاستمرار على نفس التدرج في تقسيم صفحات العمل تجاه المخربين في الداخل أم تدمج جميعها في صفحة واحدة أو صفحتين؟

ب - هل للأرقام تأثير معين على تحرك الأجهزة وتنفيذ الخطة أم أن التحديد مرفوع ما دامت الأدلة أو القناعة متوفرة ضد المشتبه بهم؟

ج - قد ينتج عن تنفيذ الإجراءات أعلاه والاندفاع فيها مضاعفات قد تؤثر على الوضع العام في المحافظة من حيث سعة التخريب وحجمه. وهذا يتطلب إجراء الحسابات الميدانية لمواجهة مثل هذه الحالة وعدم تحميل الأجهزة النتائج السلبية لتصرفها المشروع على ضوء التوجيه.

د - إذا كان المطلوب القضاء على حركة التخريب واستئصال جذورها من مركز المحافظة أو القصبات المحيطة بها ستكون هنالك متطلبات وتبرز جوانب قد لا يساعد الموقف العام على تأمينها أو قبولها (كتوفير القوات - زيادة حجم المخربين - زيادة فعالية المخربين في المدن والقصبات وعلى خطوط المواصلات).

هـ - تم تنفيذ المطلوب في الصفحة الأولى والثانية من الخطة أعلاه وجرى اعتقال 25 فرد مشتبه بهم جاري التحقيق معهم من قبل الهيئة التحقيقية الخاصة ولا زلنا بصدد تنفيذ الصفحات الأخرى.

#### 4 - المطلوب توفره لمعالجة التخريب:

في حالة الإقرار بالعمل على ضوء ماورد في التساؤلات التي وردت في المادة (3) أعلاه يتطلب تأمين ملاحظة النقاط التي سيرد ذكرها أدناه:

أ - توفير القوات العسكرية المهيئة لواجبات (الكمان) والدوريات وبحجم لا يقل عن 6 سرايا مغاوير تستخدم لتنفيذ الكمان على طرق التسلل المؤدية إلى مركز المحافظة وتأمين طوق محكم حول منافذها بالإضافة إلى القيام بالدوريات الراكبة والراجلة والنقاط الثابتة على المنشآت الحيوية.

ب - تعزيز أجهزة الشرطة والأمن في المحافظة بما لا يقل عن 100 فرد مع 5 ضبط أمن إلى مديرية أمن السليمانية و 100 شرطي مع 10 ضباط شرطة إلى مديرية شرطة السليمانية ومن النوعية الجيدة والمشهود لها بالوفاء والإخلاص للحزب والثورة.

ج - إعطاء الحرية الكاملة في التصرف والقرار للجهة الأمنية في المحافظة ولكافة الأجهزة التنفيذية المعنية بالخطوة في كيفية التصدي للمخربين والقضاء عليهم بما فيها الاعتقال والحجز وحتى التصفية الجسدية والتعرض على الدور والبنائات التي تسهل تنفيذ اعتداءات المخربين تجاه المواطنين والسلطة.

د - تخويل قوات المنصور والأجهزة الأمنية بفتح النيران بما فيها (المدفعية والطائرات) تجاه القرى التي تفتح منها النيران أو تقوم بالتستر أو الاخفاء للمخربين ومساعدتهم أو إيواء عوائلهم هروباً من تسليمهم للسلطة الوطنية أو البحث عنهم.

هـ - تأمين المعدات الفنية التي تؤمن قابلية حركة وتصدي جيدة وتشمل ما يلي:  
أولاً: سيارات ركوب وحمل مختلفة (بيك أب - صالون - حمل) يحدد عددها على ضوء الحاجة والقوات المستخدمة.

ثانياً: أجهزة اتصال متقدمة ويفضل تأمين أجهزة هوكي توكي نوع (SRA) المستخدم من قبل دوائر الأمن العامة وبحدود 30 جهازاً مع كامل معدات الفنية لاستغلالها بشبكة مستقلة أو شبكة متنقلة على سيطرة الأمن.

ثالثاً: تأمين تجهيزات الوقاية الشخصية التي تستخدم من قبل الأجهزة الأمنية في مكافحة الإرهاب داخل المدن والقصبات.

رابعاً: تعديل ملاكات التسليح وجعلها ملاكات وقتية لدى الأجهزة الأمنية وبضمنها استخبارات قوات المنصور على أن تشمل تجهيزها بهاونات خفيفة، قاذفات، بنادق مسيلة للدموع، رشاشات خفيفة يحدد استخدامها وبالعدد الذي يحدد على ضوء الحاجة، مسدسات كاتمة.

ملاحظة: فيما يلي شرح للمصطلحات العسكرية الواردة في الوثيقة:

1- عقد الاجتماع في 9-10-1981.

2- ع ق خ: عميد قوات خاصة.

3- ض ر 2: ضابط الركن الثاني.

4- ل: لواء

5- ل مش: لواء مشاة.

- 6- فق: فرقة.
- 7- ف: فوج.
- 8- س: سرية.
- 9- مغ: مغاوير.
- 10- ف ح: فوج حماية.
- 11- اس: استخبارات.
- 12- قوات المنصور: الفرقة السابعة مشاة ومقرها السليمانية.
- 13- جماعة (ق.م): القيادة المؤقتة للحزب الديمقراطي الكردستاني برئاسة مسعود البارزاني.

## الوثيقة رقم ٤٤

### تصريح لناطق مسؤول في المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكردستاني حول البيان الأخير للحزب الشيوعي العراقي

بتاريخ 8 أيار 1983 صدر بيان من المكتب السياسي للحزب الشيوعي العراقي حول الأحداث الأخيرة في كردستان العراق.

وفي الحقيقة فقد كان البيان في أكثر فقراته عبارة عن شتائم بذية ومسبات سوقية يأبأها الأدب السياسي، وأما القسم الآخر من البيان فقد احتوى على سيل من الافتراءات والمغالطات.... وبالنسبة للشتائم فلا تنازل للرد عليها وأما الافتراءات والمغالطات فمن الواجب الرد على بعضها خدمة للحقيقة إذ معظمها مفضوحة ومكشوفة.

1) لقد بذل الاتحاد الوطني الكردستاني الكثير من الجهود لتحجيد الحزب الشيوعي العراقي عن المشاكل الدائرة في كردستان العراق والتي ورائها محتوفا الاقتال والارتزاق في قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني وموتورو الحزب الاشتراكي الكردستاني وتمكنت تلك الجهود المحلصة من قبل الاتحاد الوطني الكردستاني مع جهود بعض الرفاق الشيوعيين من الوصول إلى اتفاقية تضع ضوابط للعلاقات الثنائية في محافظة السليمانية وكان الأمل أن تمتد تلك الصيغة إلى محافظة أربيل وأنداك يمكن للحزب الشيوعي أن يلعب دوراً إيجابياً في كردستان العراق بين الأطراف المتقاتلة ويكون ذلك خدمة للحركة الوطنية العراقية ونضال الشعب العراقي إلا أن الاتجاه المسيطر في هذه المرحلة على قيادة الحزب الشيوعي العراقي في كردستان كان مصراً على دخوله طرفاً في الصراع والإسهام في خلق مزيد من المشاكل ومشاركته في عمليات اغتيال رفاقنا وتجميع قوة قوامها ألف مسلح من عناصره وعناصر (حدك) و (حسك) للهجوم على مقرات المركز الرابع للاتحاد

الوطني الكردستاني في 1983/4/27 حيث هناك اثنان من رفاق مكتبنا السياسي وثلاثة من أعضاء اللجنة القيادية للاتحاد والقيام بسلسلة من الاعتداءات ونصب الكمائن لقوات الاتحاد.

فتوجه بعض رفاقنا في قيادة الاتحاد الوطني الكردستاني إلى منطقة بشت ناشان صباح الأول من أيار الجاري وأرسل الرفيق المسؤول رسالة إلى المكتب السياسي ل (حشع) يطلب لقاء مستعجلاً معهم لبحث هذه المواقف المستجدة من قبلهم ومشاركتهم الصارخة في العمليات العدوانية ضد الاتحاد الوطني الكردستاني وعرض رغبة لاتحاد مجدداً في تدارك الوضع وتعميم الاتفاقية الموقعة مع الرفاق في قيادة الحزب الشيوعي في محافظة السليمانية على سائر المناطق. وبدلاً من أن يكون موقف قيادة (حشع) من تلك المبادرة التجاوب والتقدير فقد كان ردّها ضرب رفاقنا بالمدافع والرشاشات والتنسيق مع قوات (حدك) و (حسك) ضد رفاقنا، ومع أن قوات الاتحاد الوطني الكردستاني قد تمكنت من احتلال مقرات (حدك) و (حسك) في اليوم الأول من أيار رداً على ذلك العدوان فلم تحاول الهجوم على مقرات الحزب الشيوعي. وجدد رفاقنا الدعوة إلى الحزب الشيوعي أن يكون دوره حيادياً إلا أن الاتجاه المسيطر على قيادة (حشع) في كردستان استمر في موقفه العدواني وحول مقراته إلى مواقع عسكرية مشتركة لقواته وقوات (حدك) و (حسك) لضرب رفاقنا.. وهنا لم يكن أمام رفاقنا إلا الدفاع عن النفس وإسكات مصادر النيران.

ومن خلال الوثائق التي تركتها الأطراف الثلاثة في مقراتها توجد رسالة من قيادة (حدك) للحزب الشيوعي حول خطة هجوم مشترك على الاتحاد يقوم على محورين الأول يكون على مقرات المركز الرابع للاتحاد في منطقة خوشناو والثاني ينطلق من منطقة بشت ناشان لاحتلال (نيوزه نك) بهدف احتلال مقر المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكردستاني وباقي المكاتب الأخرى الأساسية الموجودة هناك، كما أكدت ذلك رسالة السيد أحمد باني خيلاني عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي إلى مسعود البارزاني يطلب منه فيها مزيداً من القوات للمشاركة في الهجوم على مقرات الاتحاد الوطني الكردستاني، وفعلاً فقد شهد مقرات (حشع) في بشت ناشان تحشيدات غير طبيعية وكان الواضح أنهم يستعدون لهجوم كبير وواسع على المقرات الرئيسية للاتحاد. وقد تحمل الاتحاد الوطني الكردستاني الكثير من الابتزاز والاعتداء والمواقف الخاطئة

للاتجاه المسيطر على قيادة (حشع) في كردستان العراق إلا أن هذا الاتجاه عندما يقرر مع أطراف أخرى تصفية الاتحاد الوطني الكردستاني ويقحم نفسه طرفاً في الصراع الدائر في كردستان كما يؤكد ذلك في بيان مكتبه السياسي حيث يقول: ((أما عن وقوفنا إلى جانب أطراف (جود) عندما يتعرض أنصارها لعدوان (أوك) فهذا أمر طبيعي)) عند ذاك فللإتحاد أن يدافع عن نفسه وهو حق مشروع فالإتحاد لم يطلق النار على قوات (حشع) إلا في اليوم الثاني من أيار عندما تحولت مقراته إلى مواقع عسكرية لقواته وقوات (حدك) و (حسك) لقتال الاتحاد الوطني الكردستاني.

(2) ومن جملة افتراءات بيان المكتب السياسي لـ (حشع) أن الاتحاد استولى على أذاعته بينما قام عناصر من (حشع) بقرار من قيادتهم بإحراق الإذاعة وتدمير مخزن الأسلحة قبل هروبهم من المنطقة. كما يحاول البيان استدراج العطف عندما يحاول الصاق تهمة التمثيل بالجثث وقتل البنات عمداً.. برفاق الاتحاد الوطني الكردستاني زوراً وبهتاناً فلو كان موقف أنصار الاتحاد بهذا الحقد كما يحلو للبيان أن يصوره لما أبقوا على أسراهم وفيهم من يتحملون الجزء الكبير من كل تلك المشاكل.

(3) كما يلجأ إلى أساليب رخيصة في الاستعداد متهماً الاتحاد الوطني الكردستاني بمعاداة الشيوعي والاتحاد السوفياتي.

لقد أدان الاتحاد منذ تأسيسه معاداة الشيوعية فكرة وتطبيقاً وكانت مواقفه دوماً ترجمة عملية لذلك ففي داخل الاتحاد الوطني الكردستاني تيار أساسي ماركسي لينيني إضافة إلى أن الاتحاد يناضل من أجل وضع أسس الاشتراكية في العراق إضافة إلى أن الاتحاد الوطني الكردستاني لا يعادي الحزب الشيوعي العراقي بل يعتبره حليفاً استراتيجياً للشعب الكردي وإنما يستنكر سياسة الاتجاه المسيطر على قيادته في هذه المرحلة في كردستان، فالشيوعيون رفاق الدرب والنضال. كما أن الاتحاد الوطني الكردستاني يعتبر الدول الاشتراكية وفي مقدمتها الاتحاد السوفيتي من الأصدقاء الاستراتيجيين لحركتنا وحركات التحرر في العالم.

(4) ومن مغالطات بيان المكتب السياسي لـ (حشع) بل المضحك أن يحمل الاتحاد مسؤولية تعطيل (عملية المساعي التي بدأت في طرابلس لإقامة الجبهة الوطنية العريضة) في 6 شباط 1983. بينما الحزب الشيوعي هو الذي قاطع اجتماعات دمشق في الأول من آذار دون أن يكون هناك ما يبرر ذلك وكان ينحي باللائمة على بعض الجهات



الصديقة التي كانت مستمرة في بذل الجهود والمساعي الحميدة لقيام تلك الجبهة، وأجل التوقيع على إعلان الجبهة والالتزام بميثاقها ونظامها الداخلي مندوبو (حدك) و (حسك) حلفاء الاتجاه المسيطر على قيادة (حشع) وبتنسيق كامل معه. نعم قاطع (حشع) اجتماعات الجبهة في الأول من آذار 1983 والرد على نيرانهم في بشت ناشان بدأ في الثاني من أيار...

(5) ومرة أخرى نكرر ما ورد في مذكرة المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكردستاني الموجهة للأحزاب الشيوعية العربية:

إن الاتحاد الوطني الكردستاني يشعر بألم بالغ لما آل إليه الوضع في كردستان العراق من توتر واقتتال والذي يتحمل الحزب الشيوعي العراقي من خلال مواقفه تبعة كل ذلك ويتحمل تبعة الدماء التي أريقت سواء نتيجة ممارساته الاستفزازية أو من خلال دفعه بعض الأطراف لخلق حالة التوتر والقتال الأخير. وإن الاتحاد يشجب استخدام السلاح وسيلة لحل المشاكل ويصر على ضرورة حل جميع الخلافات في كردستان العراق بالحوار الموضوعي والطرق السلمية لقطع الطريق على الفاشية الحاكمة إن تستغل الوضع المتوتر لصالحها. كما يقبل الاتحاد الوطني الكردستاني التحكيم الوطني ويرحب بتدخل وإسهام الأطراف الصديقة من حركات التحرر لحل تلك المشاكل بين الاتحاد والحزب الشيوعي العراقي.

وقد بادر الاتحاد من جانبه إلى إطلاق سراح بعض الرفاق الشيوعيين من منطلق الحرص على العلاقة مع الحزب الشيوعي العراقي ولعل الاتجاه المسيطر على قيادة (حشع) في كردستان يرعوي ويعيد النظر في سياسته ونهجه بالنسبة للتحالفات الوطنية كما أن العلاقة النضالية متينة مع الرفاق الشيوعيين في محافظة السليمانية ويقدر الاتحاد موقفهم هناك فقد خدموا بموقفهم هذا الحزب الشيوعي ولم يورطوه طرفاً في الصراع.

(6) إن بعض الأطراف التي امتهنت الاقتتال والارتزاق تهدد بهجوم جديد على الاتحاد وإن الاتحاد الوطني الكردستاني يدافع حتماً عن أنصاره ومواقفه ومكاسب الجماهير والاستقلالية الوطنية يأمل أن لا يتورط الحزب الشيوعي مرة أخرى وراء طبول الحرب والمشاركة في ذلك العدوان، وإن المعتدين يتحملون نتائج أعمالهم.

وكلمة أخيرة: كان الاتحاد يتمنى أن يكون موقع الحزب الشيوعي مع الأطراف الوطنية العراقية وليس مع الأطراف المشبوهة التي امتهنت الارتزاق والتي أدانها الكثير

من الأطراف الوطنية الحركات التقدمية وأدانها الحزب الشيوعي نفسه في أديياته طوال سنوات مضت واتهمتها بالرجعية والعمالة والارتباط بالأوساط الإمبريالية دون أن يطرأ أي تطور على موقفها أو تعديل في توجهاتها بل فرطت أكثر باستقلاليتها ووقعت أكثر من قبل في مستنقع العمالة. وكنا نتمنى أيضاً أن تكون تلك الدماء التي سالت في كردستان العراق مؤخراً لو أريقَت في عمليات مشتركة ضد النظام الفاشي العميل لكنا جميعاً قد حققنا آنذاك إنجازات رائعة ومكاسب نضالية تكسر ظهر النظام

فتحية لجميع الشهداء.

ولتتوجه جميع البنادق نحو الفاشية الحاكمة من أجل إسقاطها وإقامة حكم ائتلاف وطني يحقق الديمقراطية للعراق الحكم الذاتي لكردستان.

الاتحاد الوطني الكردستاني

20 أيار 1983

MINISTRY FOR FOREIGN AFFAIRS

MINISTER'S OFFICE



دولة فلسطين  
مكتب الخارجية

MINISTRY FOR FOREIGN AFFAIRS

MINISTER'S OFFICE



دولة فلسطين  
مكتب الخارجية

لنا باطل من جانبكم أيها الرئيس من  
التوسعات والأمر... لعل من حق الأمم  
والجاليات التي عانت من جائحة  
مبارك خلال الفترة الماضية .. وأما  
مواطني لأجواء السلم الفسحة التي شجر  
على شاة لنا التفتيح المروكة واللحان  
الطوية .  
لقد نطلب الأمر بحق الوقت لدراسة  
طياتكم ولك أمكن اليد في اليمن منهلنا  
ولقد لاشكيات المصرة وغاية ماود منها  
مستلها مع السلام التي اتلفا عليها في  
بعداء .. أما الطلاء الأخر فانها مازال  
قيد الدراسة .. والعمى منها وغاية الأمور  
التطهية وستقبل الشاة في المنطقة ليد  
من قراطة موزة وتلحس مستوي  
لماوي .  
وأنتي أمل أن تتفق من اللقاء بكم  
في بعداء مرة آخر لمواصلة المباديات  
والماي بام يتم انهاء عن الآن .. ولقد  
أصبحت الآن فريجون بالترونيات المناصية .  
تصاتي لكم ولصم وداكم مع أهلي  
التصيات .

عازق موز  
١٩٨١/١١/٧

موزع الاتحاد دول المائات المصرة  
بعد التوية  
ألمس على رداكم على تلقها التي ألق فريجون  
وأنتي أمل فكم الروح الجامعية التي  
تصتها والروا السطقة في كل الشاة  
من طرف المصراع والاسطوط  
الجامعي .  
وبعد المصاية أيد أن أراكم لكم  
ولداكم بأن كثيرا ما نل من وداكم  
المصروني كان مصاد من الصا والدفينة  
مرداكم المصروني في الحرب والمرونة  
و يمكن أن يتصرفوا معكم توميمات اليد  
الرمي والصح التي ألقا القيسية ..  
وأما شاة هذه المصاة في أجل تطهية  
الماي الجامعي والمصروني في كل المصاة  
على المصاة الطيبي ولهم المصروني ران  
المصرية من المصاة الجامعي ومد ران موزع  
ألى هذه التوية .  
وأرجو أن تتأكدوا وأن يماكم كل  
وفاكم بأما ماكن ودا في الشاة الذي  
تصرون به مصاتكم في بعداء .

بيان الأحزاب والحركات الكردية حول اتفاقية

صدام حسين - جلال الطالباني

تتناول المعلومات عن مفاوضات اجراءها الاتحاد الوطني الكردستاني مع حكومة صدام حسين المذكورة الفاضلة المعاهدة لخالق الشعب العراقي والحركة القومية الكردية باسمية الشعبية . وان هذه المفاوضات أسفرت عن عقد اتفاق بين الطرفين المخرج الانحسار الوطني الكردستاني من اطار قوى المعارضة الوطنية العراقية المتناحرة من أجل الديمقراطية للعراق والحكم الذاتي الحقيقي لكردستان وجعله قوة حليفة للنظام ضد الحركة الوطنية العراقية . ولذا تنادي مثلوا الأحزاب والحركات الكردية لهذا الإعلان عن شجبهم لهذا السلوك القومية الكردية الشعبية ومخالق الشعب العراقي وقرروا الاعلان عن شجبهم لهذا السلوك من جانب الاتحاد الوطني الكردستاني والدعوة الى اداة الاضاق وتشددة كل أممهم النظام المذكورة الشؤني في العراق ، بمن فيهم معارضو هذا السلوك الشارح المثل الاتحاد الوطني الكردستاني ، الى العمل الموحد لاحباط الاغراق المثل وإبعاد اخطاره عن الحركة القومية الكردية وبجميع الحركة الوطنية العراقية .

١٩٨٤/٣/١٠ ل

- ✓ الحزب الاشتراكي الكردستاني - العراق
- ✓ الحزب الديمقراطي الكردي في سورية ( الهارتي )
- ✓ الحزب الديمقراطي الكردي في لبنان - القيادة المركزية -
- ✓ الحزب الديمقراطي الكردستاني - العراق
- ✓ الحزب الشيوعي العراقي - إقليم كردستان -
- ✓ الحزب الاشتراكي الكردي ( پاسوك )
- ✓ حزب الاتحاد الشعبي الكردي في سوريا
- ✓ حزب الشعب الديمقراطي الكردستاني
- ✓ الحزب الديمقراطي الكردي السوري
- ✓ الحزب الديمقراطي التقدمي الكردي في سوريا
- ✓ الحزب اليساري الكردي في سوريا
- ✓ حزب العمال الكردستاني - تركيا - P.K.K.
- ✓ حزب العمال الطليعي الكردستاني - تركيا - P.P.K.K.
- ✓ حركة تحرير كردستان - تركيا - K.U.K.

# الوثيقة رقم ٤٧

بسم الله الرحمن الرحيم  
 مدير أمن العاصمة  
 مديرة أمن منطقة الحكم الذاتي  
 بالسلطات  
 ان الشهود اكرم  
 ما جملنا  
 العدد ٥٢٦٦  
 التاريخ ١٨٤ / ٢ / ٤٨

ال - مديرة الأمن العاصمة - م  
 م - اجتماع

١١٥٠  
 ١٦  
 ٢/٥

بتاريخ ١٨٤ / ٢ / ٢٠ تم عقد اجتماع في مقر مديرة أمن الحكم الذاتي حضره الزمان دراء أمن المصادات ونبات السياسية بها إضافة الى نشاط السياسة في مقر مديرة أمن الحكم الذاتي وقد تناول الاجتماع الأمور التالية :-

- ١ - تم نقل جميعات السيد مدير الأمن العام الى الحاضرين وذكره وتديره للجمود المذكولة في الحفاظ على الأمن والاستقرار في العاصمة .
- ٢ - تم التنبه الى ضرورة التعامل مع الأحداث والظروف الحالية في العاصمة بحذر كبير ومراقبة بدقة .
- ٣ - الاشارة الى النشاط الواسع لبطانة الاتحاد الوطني الكردستاني والذين بدأوا يمتدحون على الناحية الطبيعية والعلاقات الواسعة واستعدادهم بشكل جيد من ظروف الاستقرار العالي ومما ولهم اللقاء مع جميع الشرائع في المنطقة الاممور الذي يقتضي توسيع رصد اجملها اليه في العظة لهذا

البتاريخ ١٨٤ / ٢ / ٤٨

## الجابب.

- كما تم تشييد النشاط الواسع لجناح اتحاد قوى كردستان التابع للاتحاد الوطني الكردستاني في محافظة اربيل بمرور هذا النشاط في محافظة اربيل بمثل ذلك اكبر قريسا " الى محافظة السليمانية في حين يلاحظ نشاط ظهور لزم جبهة جود ضمن قاطع السليمانية .
- ٤- ان الاضطراب الامني الحالي في محافظة السليمانية يجب ان لا يجعل متعسري جمارنا يستعملون بنشاط جبهة جود حيث انهم سيؤدون في هذه الحالة النشاط المعادي ضد الدولة والاتحاد الوطني الكردستاني مع ملاحظة ان هذا النشاط المعادي قد يحس في جانب عدم خارجي (من الدول الاشتراكية) وخاصة فيما يتعلق بالحزب الشيوعي العراقي كما الاطراف الاخرى فهي تحس بعدم كشوف من النظام الايراني ومن الانظمة العميلة في سوريا وليبيا .
- ٥- بالنسبة لجبهة الاتحاد الوطني فان نشاطاتهم وبالرغم من انها لا تكفي اليوم اذا كانت فعلا لصالح الدولة الا ان المصمم هو خوفنا من قيام جبهة (جود) بمحاولات للدم الاتحاد الوطني الكردستاني وقد لاحظنا بان هناك من يخطط لهذه الاطراف للتأثير على علاقة الاتحاد الوطني مع الدولة ومن هذه الاطراف على وجه الخصوص الحزب الشيوعي العراقي .
- ٦- لوحظ بان هناك تحرك من جانب جبهة الاتحاد الوطني الكردستاني على المستقلين والحقوقيين والكوادر الجالية السابقة حيث استبح لديهم علاقات بشكل جيد تم تقييها من خلال الزيارات .

التي لافسا

٧- وقد أوضحنا للمجتمعين بأن زيادة تشبيكاتنا على جماعة الاتحاد الوطني الكردستاني هي ليست بالحد من هذه الجماعة وإنما للمحافظة على سلامة مسيرتهم ولكي نتجنب الخطر في الوقت المناسب الأمر الذي يتطلب الحفاظ والانتباه والتكسب لتسليح نقل العمود مكانه منهم.

٨- تم التوضيح للحاضرين بضرورة إيلاء مسألة طابعية الحزب الشيوعي العراقي قدرا "أكبر مما هو عليه الآن بالرغم من نسبة تشبيكاتنا الجيدة على هذا الحزب" حيث يعبر نشاطه هو الأهم والأخطر لدينا حاليا وأن في اعتقادنا بأنهم شاركوا في المعطيات العدوانية التي قام بها العدو الفارسي في قاطع ديهندخان مؤخرًا "والتي تطلبت باللقف المدفعي حتى ولو كان ذلك من خلال المعلومات التي قدموها للعدو على أقل تقدير". وفي اعتقادنا بأن هذا الأمر يتم بدفع من الحزب - الديمقراطي الكردستاني العراقي العمل وأن هذا الوضع يشكل جلي خلال الهجوم الإيراني على حاج عمران. وعلى ضوء ذلك فقد طلبنا من الحاضرين دراسة طائفة الأدبات المشهورة لعناصر الزعماء مع ملاحظة أن الحزب الشيوعي العراقي يحاول خلال هذه الفترة أخذ نظام العبادرة في العمل التخريبي بعيدا وهو بقدر ما انزعج من عودة الاتحاد الوطني الكردستاني إلى الصف الوطني فهو قد سرقة هذه العودة أن لم يكن سريره هو أكثر من انزعاجه بالخيار ما سيحدث على مستوى الاتحاد من حالة الاسترخاء واللامرأى لأمرهم الخامة إضافة إلى

(يقين لظفا)



صعوبة تحول هو "أ" من حالة العدا "والغريب" إلى  
الدولة إلى حالة اللقا" معها وهذا يمكن القول بأن موضوع  
صودة الاتحاد إلى المف الوطني هو أمر طردي لجميع  
الاطراف في أن واحد في الطرف الواحد وتحتل هذه الاطراف  
في الدولة والاتحاد الوطني نفسه واطراف جهة جود ولكن  
بعضا سببه من الفائدة المتحققة من ذلك .

١- يستمر الاتحاد الوطني الكردستاني على العمل السياسي  
المديون والاتحاد من احتمال صنع التعميد رغم ما يعترض  
هذا وبذلك من جاذبه بتصرفات لم يوفق وسحق الاقتصاد  
بعدا الاطوب كما سبب ليه لئلا لعالمه .

١٠- تم تشخيص أن معالقه هوجيات من زمة الحرب الديمقراطية  
الكردستاني العراقي إلى جاحم جعل موضوع صياغة الاتحاد  
الوطني الكردستاني هدفا " مركبا " لهم واستخدام جميع  
الصنع الحزبه لهم في هذا المجال وحتى ولو اقتضى الأمر  
بمولا " إلى إقامة علاقات مع الدوله .

١١- تم تشخيص الفائدة التي سيجارل حزب الديم العمل تحقيقها  
لنفسه في ظل الظروف العاليه للمعطاه والحقه في استرخاء  
جاعة الاتحاد الوطني الكردستاني لكن يقوم بتعمير صلاته  
التفريجه من الاراضي الايرانيه إلى داخل القلوبهم من  
اطراف جهة (جود) كما يستفيد النظام الايراني من جانب  
ايضا " في سرعة وصول المعلومات اليه من احوال

// يعني لظفا " //



محاسبة اطراف جهة ( جود ) ايدينا .

١٢- تم التوجه بشدة الاعطاء بتوجيهات السيد مدير الامن  
العام بما يظهر منها الاهي وفق الاطار الاساسي والتفصيل بالاقلام  
المسوبة .

١٣- تم التوجه بشدة التمسك التام مع الدلائل المتكررة في  
المنطقة وان تكون العلاقة معهم جيدة اضافة الى الجسبات  
الاختيارية والقيام برصد هذه الجهات بالمعلومات المتوفرة  
لدينا والتي تقدم مرجعاً لها .

وفي مقام الاجماع خرج الرافق مدراً من المحافظات الوسيعة  
السياسي ضمن محافظتهم ومناطق مدير اقليم ومحافظة الامن  
المتعلقة بمحافظاتهم طي ذوق ذلك .  
للتفصيل بالاطلاع مع التقدير .

سيد الامن

م.م.ع. - لمحافظة الحكم الذاتي

صوره الى /

كتب السيد مدير الامن العام المحترم / للتفصيل بالاطلاع مع التقدير .

السيد مدير امن محافظة السليمانية

اشارة الى العمود املاه

السيد مدير امن محافظة اربيل

للتفصيل رجاء . . .

السيد مدير امن محافظة دهوك

م.م.ع.









الهيئة العامة للغذاء والدواء  
بمجلس الوزراء  
بمجلس الوزراء



الهيئة العامة للغذاء والدواء  
بمجلس الوزراء  
بمجلس الوزراء

(١)

رأى . وسط تركيز واحد واحد رأى المسار  
مصر واحد واحد متفرقة ..

أنتا ليهك . بأن حال من الأحوال .  
أن عطل أن عطل . لير هذا العطل  
لست أنار واحد (( الحكم الذاتي )) ولقد  
أرسلت لهم في مداولتنا مراراً المتابعة  
ويمكن أن عطل . كلياً ، أو جزئياً .  
التركيز والتميز التي تتبع حسن آراء أو  
الامتداد المتابعة .. أو تخلف مسبق  
مفاهيم يتبع من (( الحكم الذاتي ))  
مناخية أو متباعدة مع المتابعة  
( المتابعة ) أن ( شه المدن المتابعة )  
.. لقد كنا في هذا حريصين متابعين ..  
ولم يكن في موقفتنا أن لمصر .. وإذا  
كان أحد من ، يرون النظر من المتابعة  
المتابعة أو المتابعة . حرية أن يتبع  
بأن قدر من متابع ( الحكم الذاتي )  
رسم تلك المتابعة .. لهذا ما يتركه  
بشروطه .. لقد وضعه ولأول مرة ليس  
المتابع . وليس شروطه ليس أكثر تحفظاً

(٢)

لست في بناء الحياة المتابعة للمواطن ..  
لقد الحياة التي تتبع . في المسار الأول .  
مناخ ، وبقاء ، وتربية ، وأساساً ليس  
كل المتابعين ..

أنتا تقول لكم بمراراً ، أليس  
المتابع . ليرهم كل ما حواه من متابع  
في المراحل المتابعة .. أنتا عطل  
في أحوال هذه المسألة المتابعة . وقصده .  
ولم عطل أن حالة متفرقة عطل ومن  
المتابع والآخر من أرواح المتابع ولقد ..

عاشق

في المتاحات التي أرى متابعاً ..  
مفهم .. مثل اللغة الأول ومن المتابع  
لقد .. وكثيراً ثابت في حيد هذه الأثر ..  
مهما قلنا من نحن .. أكدت .. لكلم ..  
وتذكر ، بأن ليست .. لسان أدار .. ولكلم  
المتابع يعني تخلف الحكم الذاتي ليس  
مفهوم كرونتا في أطار ركن واحد ونفسه



الهيئة القضائية  
محكمة القضاء  
القانونية

(١٠)

والتي

أن الأوراق التي <sup>أ</sup>مستندة عليك  
للتنفيذ في موارث . والتي أرفقت اليها  
ملاحظاتكم بشأنها . تتعلق  
من موقوفات لـ و الحكم الدائري ( كما جاء  
في اتفاقية اراء ) مسائل تحديد منطقة الحكم  
الدائري . وميزة التفتتات . وللمرجع .  
من المسائل التي كانت مرفوعة بفسان  
بيننا ..

أنتا كنا . وما يزال . مستعملين  
لتنسيق الموارث حول هذه المسائل وبالمثل  
الذي دونهت التي أرفقت الصيغ التي  
مستندة بغيرها . الحكم الدائري . تتعلق  
أصلا ومما .. وبغالبها ..



الهيئة القضائية  
محكمة القضاء  
القانونية

(١١)

من الظروف الراضية . وهذا ما سنستعمله  
بالتامه الآن .. وفي المستقبل .

أنتا مثلا اترت .. تقول لكم  
بكل مراحله .. اذا كانت مستعملة  
ممن رعاكم غبطة بمرسوم الحكم  
الدائري . ومن الطورانية أو شبيهه  
المعاصرة التي هي مستندة بغيرها  
تتعلق عليها .. أنت اذا كنتم قولا  
تدعون بأنكم الدائري قيمة ثابتة  
وفي الاخر التي اترت اليهها في  
مستندة بالتامه قاعدة متفرقة بغيرها  
من خلاصه أن لست في  
الاعتقال .. وفي الصيغ لمن أنت  
المرور التي أرفقت المحفوظات ..  
والتي تدعون بأن هناك التطور في  
أن هناك هناك طبعي على مرزوق ..  
ولكن أي تطور وقد رأى طبعي .  
فإنها . في الغير ( الحكم الدائري )  
ولكن في المرور أي مستندة  
أمر .



مجلس الوزراء  
الداخلية  
السلطنة

مجلس الوزراء



مجلس الوزراء  
الداخلية  
السلطنة

١٢

للمساحير الكروية في كروستان . التي  
الشيخ الأكبر عسيرة مسبقا  
الملك ..

ومن الجدير بالذكر هنا اننا  
من وان انتم في الجوار على اليمين  
التي تنظم هذه المسألة ولكي  
مفترضا وتلك هذه الامم ومسا  
مفترضا تشير بولكم منها ..

ناتسا -

وان سيطرت على ساحة في رابعا ..  
سابق امنا على التغطية المطلقة او تيه  
المسألة .. لقد اكتملت حركت على ان تنقل  
ماتالانها ، حركت الذين كانوا امنا ، في  
تخطيطهم المسبقة .. ولكننا بالمشاهدة ..  
لم يوافق . ولكن نوافق ، على تنقل  
تأرجحات متكررة او تيه متكررة ، فهذه  
كانت استجابة ، تابعة الى حركت سياسي  
في الملاء .. والسران في اوك بورلسا  
تعرض مثل هذه البيع التي ايجاد ماسرورا  
من افاق ..

ان مقررناكم فيما يلي سلسلي حركت  
جوا البرنية فيها او المستطرفة  
والتي تنظم كونا حركت حركت  
اقل من ( ١٩٥٠ ) تنظم حركت الادارة  
الملك والاداري فيحدو لسياسة المشاهدة

١١

من امنا ، وبالتالي ، ولتد  
والمنس من اقل كف كذا التمس  
المراد بكم ، لا يمكن ان نعلن بملكية  
الشيخ التي ترمي ان تعلق بملكية  
التمسقات المتعارفة او المهيمنة او  
بالقضية ، الفكر والاتجاهات المتعارفة او  
تبه الطورانية .. امنا تشير ، وتؤكد ،  
معرفة ان تكون لسانهم عسيرة الكروية ،  
في مخطط الحكم الداخلي ، تنظمه حركت  
والتشوية .. ولكنها ، كسيرة الحكم  
الاداري بين .. تكون حركت ، بحدوث  
استجابات الرشي المتكررة ، حركت  
هذه التتمسقات مباداة حركت او تشير  
فيما بين ، وروا ، متعلقة معها ، في  
ايه .. تفعل بين امنا .  
الذين المراد .

لقد كانت حركت ملاحقكم في  
السرورية من هذه المسائل .. وتؤكد  
لكن استجابة لمرادكم الحركت  
ايه مع او تفعل من تأليفها ان  
حركت ، في اقل مثل متكررة  
في اقل المتكورة الحركت  
الاداري وللشوية المراد





مكتبة جامعة القاهرة  
مكتبة جامعة القاهرة  
مكتبة جامعة القاهرة

١١

أما بالنسبة لحدود العراق .. فهي حدود  
واحدة لا يمكن تحريكها .. إلى حدود منطقة الحكم  
الداخلي ورمود لـ " العراق " ١١ .. إن لمسان  
قوات وطنية لحرب الحدود وفي وحدة الجيش  
تتولى . في القوات السلم . ولأن مساحة حدود  
العراق .. إن مثل هذه المساحات التي روت في  
رسائلهم في أحوال إمكانية الأفكار والتجارب  
التي جازم وتغير معها .. والتي لا طلة لها  
على الأقاليم بحدود " الحكم الداخلي " .. من ألبها  
سداد . من تلك الأفكار والتجارب الضميرانية .  
وحدة الضميرانية . بل ألبها تتجاوز من عتسمة  
الأفكار . التي ترونها على قود . التي يقيم  
لخدمة بعتة وإشك بقاء حال من العراق أن تكون  
مساحة من مع تكون دولة موحدة في العتسمة  
الحدوتة

أما فيما يخص مساحة القطر السياسي لحدودكم

وللأحرار الأحرار .. تانبنا مع وأن تعلقنا ليس  
العراق على قاعدة مؤتمرية وهي أن الحتسمة  
الأكبرية هي التي تقرر من قود مساحة الإحتساب  
للمساحة التبريرية لمساحة الحكم الداخلي والسياسي  
الوطني الحزن السياسي لكل حرة .. رسالتنا دولة  
في الحرة وفي السلطة الوطنية .. ألبها تتجاوز من

أما



مكتبة جامعة القاهرة  
مكتبة جامعة القاهرة  
مكتبة جامعة القاهرة

١٢

والتي هي الأساس في تحريكها  
مطروحة القول .. ولقد كنا واضحين  
ممكن في هذه المساحة تمام التوافق بين  
مبدأيها هي وألبها بحدوتة في هذه  
المساحة .. أن يكون ذلك الحس  
حاراً .. أن يكون تحريكها في  
الحس . وفي الحكم . وفي المساحة  
المساحة الوطنية لا يحتاج إلى ١١  
مساحة ١١ تانبنا لـ .. من التي كان  
لقد ومع مساحته أو غير مساحته ..  
أن هذه مساحته و حرة فيها ليس  
والأقل .

أما مسألة التوافق في الوطن

العراق العراقي .. فالتة في العتسمة  
مطروحة الحرة في رأينا . سلفنا .  
في مع عتسمة لكم . والحدوتة  
التي . بل التي تتفق الأحرار . التي  
تربطها لكم في قطع هذه الرسالة  
في رقم مع قاتنا العتسمة بها ..  
لأن عتسمة أن المساحة العتسمة للحدوتة  
من الوطن في الوطن . تحت قود  
العتسمة الوطنية المساحة التي التنبه  
عدارتها العتسمة في التوافق في الوطن  
من ألبها تتجاوز من





مكتبة جامعة القاهرة  
مكتبة جامعة القاهرة  
مكتبة جامعة القاهرة

بمقدار وثق الشهادة التي يقر بها أحد فلاحهم ..  
ويطعن على حرب الشهادة التي يقر بها  
الذين في حقيقة لشدة بالمشقة في  
العمل الشهادة والذين في كل أمية  
الذين ..

١١

١١

أن ساقه التي يقر بها أحد فلاحهم ..  
ويطعن على حرب الشهادة التي يقر بها  
الذين في حقيقة لشدة بالمشقة في  
العمل الشهادة والذين في كل أمية  
الذين ..

أن ساقه التي يقر بها أحد فلاحهم ..  
ويطعن على حرب الشهادة التي يقر بها  
الذين في حقيقة لشدة بالمشقة في  
العمل الشهادة والذين في كل أمية  
الذين ..



مكتبة جامعة القاهرة  
مكتبة جامعة القاهرة  
مكتبة جامعة القاهرة

أما في هذا الشهادة التي يقر بها أحد فلاحهم ..  
ويطعن على حرب الشهادة التي يقر بها  
الذين في حقيقة لشدة بالمشقة في  
العمل الشهادة والذين في كل أمية  
الذين ..

١٢

أما في هذا الشهادة التي يقر بها أحد فلاحهم ..  
ويطعن على حرب الشهادة التي يقر بها  
الذين في حقيقة لشدة بالمشقة في  
العمل الشهادة والذين في كل أمية  
الذين ..





١٠

أما فيما يخص موارد في رعايتكم  
في امراض على منع الكسب التي  
المراد لورقة ذلك بالمرام التي وردت  
في رعايتكم .. ( قامت بهات مهينة  
مجلس راحة لخير الملاحة على  
التي .. الخ .. )

لأننا نريد ان تكون راضين جدا ..

ان نرىكم وقد اعدت في حالة مخافة مسلة  
مربطة الزوار قدمت لكم الترسية كل  
الشبهات والمساومات التي ستعطي  
المراد اليها وليس من المبرور ان  
يكون هناك في اطار هذه المبرور  
شأن سياسي من الحكم يستعد توسع  
داخرا خارجكم .. فلو عدت ذلك ، ولم  
يتم الاتفاق ، فممن ذلك است  
مجلس مخافة في مبرور .. وكما  
ماو مسلمة بالثالث .. استا لتتس  
لكم كل المبر .. رواجين مجلس كل  
شعاعكم البرمة ولكن في المستل  
الاعان وليس لعدة .. استا لعدة  
المراد ومساومات التي من رايكم لعدة  
لأننا لم نعلم انكم سيجان أي عمل  
انقل الشبهات وكان هذا راضيا لعدة  
المدنية .. لذلك و سير للشكوى

(١٩)

مجلس

لقد بدأت رعايتكم بالمشكور من  
المرات والامرات ومن لعدة تعليم  
المرور المدنية والشمير على  
المساومات وراحة المستل واستورات  
التي استا .. مبرور وشهركم

لأننا نريد ان تكون راضين  
لأننا لا نعلم .. استا المدنية ، ونحن  
ان ليس رايك من تقدم أية الة لعدة  
المرور ان اعدت بها في عملتون  
لقد اتفقت على الخطا العامة ذلك والتي  
تم وفيها من قبل القيادة العامة للمحور  
المسلة .. والتي اعدت في شهادتها  
بمع الاتفاق .. لذلك و سير للشكوى  
في هذا العدد ..

أما الامراض الاخرى المسلية وفيها  
والضمة والاشمية التي تعيد لكم  
لقد تم الإجابة بها فيما رايك لعدة  
بهاية هذه الرسالة فاعية بالمساومات  
التي فمنا لتتس .. وأن  
كانت مبرور لعدة



عن ابن عمر عن العلاء بن رستم  
عن ابن عباس عن النضر بن  
سفيان عن أبي بصير

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

[illegible]

روشتا نعلبدر، مایه تنبیانی

9/11/13

مجلسه رئیس العلماء

SA 101-101-101

3

هذه المسألة في بحث الأفاضل .. فبينا أننا نعرض المساربات والمقامين المتواردة في رحلتكم هذا التتال وفي عطفنا .. أن تخدمه المحامير الكريمة في أصل القضاء في الدفاع عن البرهان ثم يتم برهاننا المأمثل .. نحن نعرض بشكل مسهل لمحكمة الكريمة ، نتمنى أن يتسع لخدمة مسألتنا ، ونشكركم المحامير الكريمة على رغبته المبررة للبيان

ولأن مبررات الأفاضل في المواقف الكريمة يحلونها السبل النور في أصل البرهان المتشعب والمطارد الخدمة والأفواج المتشعبة للخدمة من وقوم المراءاة وقد أهدوا لخدمتهم

المواظبات الكريمة سائمين الصداقة في المراتب المتشعبة المبررة

Einflussnahme auf die Politik des Landes

[illegible]

## الوثيقة رقم ٤٩

ملاحظات أساسية للاتحاد الوطني الكردستاني على مشروع ميثاق العمل الوطني وعلى النظام الداخلي وقواعد العمل في الجبهة الوطنية والقومية التقدمية أولاً: ملاحظات عامة:

1- يخلو المشروع والنظام من بيان وإبراز الدور الوطني للاتحاد الوطني الكردستاني ويتجاهله كلياً. لذلك نقترح ذكره بشكل واضح.

2- يخلو المشروع من الإشارة إلى نضالات الأمة الكردية في سائر أنحاء كردستان وضرورة إسنادها ودعمها باعتبارها نضالات أمة عريقة: شقيقة للأمة العربية ومتلاحمة معها كفاحياً وباعتبار وجود القومية الكردية في الجمهورية العراقية التي تتضمن وتتعاطف قلبياً مع هذه النضالات، وهي القومية الرئيسية الثانية في العراق مما يجعل الدولة العراقية ملزمة بإسناد ودعم نضالات الأمتين الشقيقتين العربية والكردية، وباعتبار أن المشروع يتضمن الإشارة وبفصل خاص إلى الأمة العربية وقضاياها ويتجاهل شقيقتها الأمة الكردية مما يتناقض مع مبدأ المساواة السياسية والحقوقية بين العرب والأكراد في العراق. ثم إن الميثاق يتضمن دعم وإسناد نضالات شعوب بعيدة عن العراق بينما يصمت عن نضالات جيرانه وهو نضال وطني مشروع، ونضال تقدمي عادل يخدم القضايا العربية والإنسانية وقضايانا العراقية.

لذلك نقترح إضافة البند التالي إلى الميثاق:

إسناد ودعم نضالات الأمة الكردية: الشقيقة التاريخية للأمة العربية والمتحالفة معها استراتيجياً، ضد الاستعمار والصهيونية والدكتاتورية والاضطهاد القومي والديني ومن أجل استحصال حقوقها المشروعة القومية والديمقراطية بما فيها حقها في تقرير مصيرها

بنفسها. وتقييم (الجوقت) علاقات نضالية وعلاقات التعاون وتبادل المساعدات مع القوى والأحزاب التقدمية الكردية المناضلة من سائر أنحاء كردستان لأن النظام الداخلي يحصر العلاقات الخارجية بالجوقت فقط.

3- يخلو النظام والمشروع من الإشارة إلى ضرورة معاداة الانفصالية والانصهارية الاندماجية معاً لأنهما شرطان رئيسيان للوحدة الوطنية للشعب العراقي: فكما أن النزعات الانفصالية تقوض الوحدة الوطنية فإن النزعات الانصهارية والاندماجية تنسف الوحدة الوطنية أيضاً وتثير العداوات والبغضاء والتفرقة في الصف الوطني العراقي.

4- لا يعالج الميثاق بصورة شاملة وواقعية مسألة تطوير الحقوق القومية والديموقراطية للشعب الكردي في العراق لذلك نرى النص صراحة على النضال المشترك من أجل ذلك ومن أجل تطوير الحكم الذاتي لمنطقة كردستان وتطوير وتقوية مؤسساتها ليوكب تطوير هذه الحقوق القومية والديموقراطية للشعب الكردي وازدهاره ويتناسب مع تطور علاقاته الوحودية مع الأمة العربية في سائر ديارها.

5- يخلو الميثاق من ضرورة النص على عدم التحالف والاتفاق مع الدول الرجعية. وبرهنت الاتفاقية العراقية التركية ضرورة التنبه إلى هذه النقطة الخطيرة. إذ لا يليق بدولة متحررة تعلن معاداتها للإمبريالية وللصهيونية وللتمييز العنصري ولا بحكم توجد فيه جبهة ينص ميثاقها على (دعم حركات التحرر كافة وتأييد مطالبها في الاستقلال والحرية....) أن يتحالف أو يتعاون مع دول مغرقة في الرجعية تعتبر ركيزة للحلف الأطلسي الاستعماري العدواني في منطقة الشرق الأوسط وتقيم علاقات مع إسرائيل والصهيونية الدولية وتغتصب كردستان المركزية ولواء الاسكندرونة السليب. وضد من؟ ضد الثوار المناضلين في كردستان تركيا بينما يجب دعم هؤلاء الثوار وفق جميع أمقاييس النضالية والقيم الثورية ووفق مستلزمات الوحدة الوطنية العراقية ومتطلبات الأخوة العربية الكردية.

لذلك نرى ضرورة إدخال نص يحرم التحالف والاتفاق مع الدول الرجعية المرتبطة بالأحلاف الاستعمارية والمعادية للأمتين الشقيقتين العربية والكردية.

6- من المفروض أن يتضمن ميثاق العمل الوطني المبادئ الأساسية للتحالف الوطني والأهداف الرئيسية للشعب والأسس والمبادئ العامة للسياسات الوطنية والقومية

والاجتماعية والتنموية والتربوية والخارجية وغيرها ومع ذلك فما كنا نتوقع حصر الهجوم على سورية دون كل الدول العربية الرجعية والمعترفة بإسرائيل عدوة العرب الأساسية أو العميلة للاستعمار عدو العرب الأول. ولكننا فوجئنا بحصر الهجوم على سورية في باب المسألة الكردية وكأنه أريد به استفزاز الاتحاد الوطني الكردستاني وإهانته! علماً بأننا لم نخف عنكم آرائنا واختلافنا معها حتى قبل الحوار معكم بستين بهذا الخصوص التي نلخصها مجدداً فيما يلي:

على الرغم من ملاحظتنا الجديدة على موقف سورية وعلاقاتها بإيران فإننا نتمنى أن يعود التضامن العربي والتعاون العربي ليحلا محل الفرقة وتبادل الشتائم والانتهاكات. ثم إننا نعتبر الدعم السوري للأوك وللحركة الكردية القومية موقفاً تقدماً ومشكوراً. لذلك لا يمكن للأوك أن ينكر الجميل ويشتم الذين ساعدوه في الضيق والأيام الصعبة.

هذا مع العلم أن دولاً عديدة بينها الاتحاد السوفياتي وفرنسا والسعودية والجزائر تبذل جهوداً حقيقية لتحسين العلاقات السورية العراقية ومعلوم أن العراق يؤيد وبيارك هذه الجهود. فكيف يتفق هذا مع إدخال نص خطير كهذا في صلب ميثاق العمل الوطني للجوقت؟!

أما إذا كان المقصود مساعدة قيادة البارزاني فإن الدول العربية القريبة من العراق الآن هي التي ساعدتها كثيراً وأغرقت عليها الدعم ومنها الأردن والسعودية! فلماذا تخصيص سورية بالهجوم وفي معرض الحديث عن المسألة إذا لم يكن الغرض منه هو إهانة الأوك وإظهاره بمظهر القوة الناكرة للجميل والمستهترة بالقيم والأصول في العلاقات وهذا ما نأباه بالأوك ونرفضه فحاشا بالأوك أن يكون كذلك.

7- لقد صيغ ميثاق العمل الوطني دون مراعاة الأوك ومواقفه وماضيه النضالي وعلاقاته ومشاعره. بل وأكثر من ذلك فقد صيغ لحشر الأوك في زاوية الرفض للميثاق أو الرفض والإدانة لماضيه النضالي.

ودعنا نصارحكم أيها الرفاق بالصراحة المعهودة بين بأن الأوك يعتر وأيما اعتزاز بماضيه النضالي وبالعلاقات الوطنية والعربية والدولية التي خلعت من كل ما يعيب أو يخالف المبادئ التقدمية والثورية التي جبل عليها الاتحاد الوطني الكردستاني ومنذ نشأته وبالتالي فمن طلب المستحيلات التصور بان الأوك سيتنكر لماضيه النضالي ويدين صفحاته المليئة

بالمجاد النضالية والمواقف التقدمية المفعمة بروح الاستقلالية والحرص على الأخوة العربية الكردية ومعاداة الاستعمار والصهيونية والرجعية.

وهذه حقيقة نلمسها في سرد الماضي، وسرد المسألة الكردية وملابساتها وسرد ما يسميه الميثاق بالحكم الذاتي وإنجازاته التي تعرفون آراءنا جيداً فقد كررناها مراراً وتكراراً. فلو كنا معتقدين بمثل هذا السرد فلماذا النضال الدامي والمليء بالتضحيات والفداء وتقديم أكثر من ثلاثة آلاف شهيد من خيرة وأنبل من أنجبتهم القومية الكردية؟ هل تريدون أن ندين هذا النضال وتضحيات شهدائنا وبطولات رفاقنا في المعارك والسجون وعلى أعواد المشانق؟ تلك البطولات التي نعتبرها مفخرة لا للأوك فحسب بل للأمة الكردية بأسرها أيضاً.

إن سرد الماضي يجب أن يقتصر على المسائل الأساسية المتفقة عليها والإنجازات الوطنية العامة التي نجمع عليها لا فرض وجهة نظر معاكسة لوجهات نظرنا وفي أمور أساسية ومنها القضية الكردية بالذات فكيف يمكن لمن يريد التحالف النضالي مع الأوك أن يطلب المستحيل منه. هلا يعني ذلك دفعه إلى موقف الرفض؟

ثانياً: ملاحظات على مشروع ميثاق العمل الوطني:

1- إن المشرع يبدأ بالإطراء والثناء للعهد الممتد من 17 تموز 968 إلى اليوم بشكل ملفت للنظر، وكأنه لم تقع حالة سلبية واحدة خلال تلك الفترة، بينما الواقع خلاف ذلك.

وإذا كان لا بد من تقييم للمرحلة السابقة فكان من الضروري أن يكون موضوعاً يبرر حالات الإيجاب ويشير إلى حالات السلب. لذلك فنحن لا نتفق مع الكثير مما ورد في المشروع وخاصة إلى الصفحة 43، بل نرى حذف هذه الصفحات كلها، لأنها ليست إلا مقدمة طويلة لا تضيف إلى ميثاق العمل الوطني المنشود تصوراً جديراً بالاهتمام، وإنما تثير النقاش والجدل على قضايا لا تتفق معكم حولها.

إضافة إلى أن الاتحاد الوطني الكردستاني عندما يدخل الجبهة يكون ملتزماً بما اتفق عليه معها الأطراف الأخرى، ويتبنى ما اتفق عليه معها، فهو بكل تأكيد لا يكون ملتزماً بتصورات سابقة لم يسهم هو في وضع خطوطها ولا بسياسات لم يشترك هو في



رسمها ولا يتفق معها، بجانب ان بعض هذه التقييمات الواردة في المشروع السابقة فيما إذا تبناها الاتحاد الوطني الكردستاني فهذا معناه أنه يدين موقعه السابق ومواقفه التي تبناها منذ تأسيسه إلى اليوم، لذلك فمن الأفضل أن نترك هذه التقييمات للمؤرخين والمحللين السياسيين ونركز على ما يجب عمله من جميع الأطراف وجماهير الشعب من أجل الدفاع عن العراق وتطويره.

والغريب في الأمر أن روح الشاء للمرحلة الماضية كما هيمنت على القسم الأول من المشروع وأخذت تعبر عن نفسها خلال 43 صفحة قد فرضت نفسها على القسم الثاني: (المهام المستقبلية) والذي كان حظه عشرين صفحة أخرى، ولم يستطع المشروع التخلص من هذه الروحية بينما المهم أن نفكر جميعاً ونخطط للمستقبل بشكل عملي لا يجتاز المرحلة الراهنة واللاحقة بنجاح بما يخدم شعبنا العراقي ووحدته تراب الوطن.

أما إذا بقينا دائرين في مناقشة قضايا التقييم أو تقييم القضايا فإن الوقت يدركنا وشعبنا أحوج ما يكون إلى الوقت في هذه المرحلة ومن الضروري أن نبتعد عن الدخول في متاهات مناقشات الماضي، فلا يشدنا الماضي إلى نفسه بل نعمل من أجل الحاضر والمستقبل فالحاضر نعيشه والمستقبل نتطلع إليه.

2- في القسم الثاني - المهام المستقبلية .. نرى إعادة صياغتها بحيث يكون أكثر تحديداً للمفاهيم وأكثر دقة في التعبير، فمثلاً نحن لا نتق مع ما ورد في الفقرة - 7 - حول المسألة الكردية، فبجانب أن المشروع في هذه الفقرة لا يخرج عن تقييم الماضي بالشكل الذي يرثيه هو، ودون أن يكون لديه تصور مستقبلي لتطوير الحكم الذاتي وترسيخ التعاخي العربي الكردي.. فإنه يتهم الحركة الكردية بالسلبية تارة وبالارتباط بالأجنبي والعمالة تارة أخرى. دون أن يحاول فهم القضية الكردية، فالمشروع يبدل جهوده لارتباط بعض الجهات الكردية بالقوى المعادية وبغض الطرف عن مشروعية الحركة الكردية، وهذان أمران مختلفان أشد الاختلاف ومنفصلان عن بعضهما البعض تمام الانفصال، وإن ما حصل في كردستان من نشاطات ضد الحكومة يعود معظمها نتيجة ردود من الفعل من مواقف وممارسات الأنظمة المتعاقبة والمسؤولين الحكوميين في كردستان، فقد كان الأجدر أن يقيم المشروع حركة الشعب الكردي القومية بصورة موضوعية حتى يضع لها من خلال تصوره هذا .. الحلول لأن يضع حول القضية الكردية

غلالة سوداء تحجب الرؤية الواضحة. ويخلق في الوقت نفسه لدى الطرف المقابل مشاعر سلبية على أقل تقدير.

3- لدينا ملاحظات حول مفهوم الحزب القائد كما نسمعه خلال الحوار:

فالمفروض أن يكون مفهوم الحزب القائد اعترافاً من أطراف الجبهة بالدور القيادي المتميز للحزب القائد في قيادة الدول والقوات المسلحة ومسيرة البلاد وتحقيق الإنجازات الاقتصادية والاجتماعية والتنموية وغيره مع مراعاة استقلالية أطراف الجبهة الفكرية والفلسفية والتنظيمية والسياسية باعتبارها أن الجبهة هي (تحالف كفاحي طوعي بين الأحزاب والقوى والعناصر الوطنية والقومية التقدمية وهي...) كما نصت المادة الأولى من النظام الداخلي.

وعلى أن لا يعني الدور القيادي الانفراد بالحكم والقرارات ورسم السياسات وإدارة الدولة والعلاقات العربية والخارجية، لأن ذلك ينسف مفهوم الحكم الائتلافي والعمل الجبهوي المشترك. وبالنسبة للأوك يجب ألا يعني إنكار دوره الطليعي في الحركة القومية الكردية طالما حظى هذا الدور بدعم ومساندة أكثرية الجماهير الشعبية الكردية.

ولا نخفي قلقنا من مد مفهوم الحزب القائد وسجبه حتى على حق الشعب الكردي في ممارسة الحكم الذاتي لمنطقة كردستان عن طريق ممثليه المنتخبين في المجلس التشريعي والتنفيذي، هذا الحق الذي يقره الدستور ووافقتم عليه في الحوار بصيغة (المنح) كما وردت في المادة الأولى من مشروعنا لقانون الحكم الذاتي المعدل. بينما يفهم من أقوال سمعناها أثناء الحوار ان مفهوم الحزب القائد يسلب عملياً الشعب الكردي من حق اختيار ممثليه بذريعة أن يكون للحزب القائد الأغلبية

4- إن تحريم العمل الحزبي لغير حزب البعث العربي الاشتراكي في القوات المسلحة يجب أن لا يعني حرمان المواطنين غير البعثيين من الانخراط في الكليات العسكرية ولنيل حق المساواة بإخوانهم البعثيين وفق مبادئ الكفاءة والأسس العلمية المقررة. وخصوصاً يجب ألا يحرم ذلك المواطنين الأكراد من ممارسة حقهم المعلن في بيان 11/ آذار/ 1970 بهذا الخصوص لذلك نرى النص على هذا الحق بوضوح.

5- يرى من المفيد والضروري النص على توفير الحقوق والحريات الديمقراطية للأحزاب والقوى الثورية والقومية التقدمية وفي جميع المجالات بما فيها المجالات المهنية

والنقاية والفلاحية وتمثيلها بنسبة قواها في هذه المنظمات في قياداتها. وكذلك ضمان الحريات الشخصية وتأمين الحقوق الديمقراطية ومنع التجاوزات الالقانونية والكيفية على حقوق المواطنين وضمان سيادة القانون بعيداً عن الخرق والتجاوزات عليه، وذلك دون تمييز بسبب القومية أو المذهب أو الدين أو الجنس.

6- توفير حرية الصحافة والنشر والبيان للأحزاب التقدمية المؤتلفة في الجبهة وتوفير الحرية للمنظمات المهنية والاجتماعية الكردستانية لممارسة حقوقها ودورها حسب الاتفاق.

7- نرى من المفيد تطوير صلاحيات المجلس الوطني العراقي بحيث يقف على قدم المساواة مع المجالس الوطنية والبرلمانية في العالم.

ثالثاً: ملاحظات حول النظام الداخلي:

1- إذا ما انتقلنا إلى النظام الداخلي وقواعد العمل نجد أن المشروع يحاول تحجيم الاتحاد الوطني الكردستاني ويعامله كتنظيم صغير، ويضعه في مستوى (الأحزاب) التي لا تبلغ قياداتها وقواعدها مجتمعة عدد لجنة محلية صغيرة للاتحاد، وهذا دون شك اجحاف بحق الاتحاد والاتحاد لا يمكنه قبول ذلك.

وإذا كان هناك رأي بأن حجم كل حزب وتنظيم في الجبهة يكون بدوره الجماهيري الفاعل وليس بعدد المقاعد والامتيازات في قيادة الجبهة.. فهذا أمر نقره نرضى به، ولكن من الضروري أن يتساوى في ظل هذا المبدأ جميع أطراف الجبهة.

2- ورد في المادة السادسة - فقرة (د) من النظام الداخلي (أن اللجنة العليا للجبهة تتخذ قراراتها بأغلبية ثلثي أعضائها) نحن نعتقد أن الجبهة أية جبهة تقوم بين أطراف لقطع مرحلة معينة لإنجاز مهام محددة، وهذه الأطراف أو كل طرف منها عندما يدخل الجبهة فلقناعته بأنه وحده غير قادر على تحمل المسؤوليات وتحقيق كل الأهداف وبالتالي فإنه يتحالف مع أطراف أخرى لتحقيق هذه الأهداف أو بعضها مع الحفاظ على مبادئه ونهجه.. أما إذا بذلت المحاولات لفرض موقف أو سياسة لا تتفق مع خطه السياسي وأفكاره فإن من حقه أن يرفض ذلك، ويكون في حل عن أي التزام بالنسبة لهذا القرار أو ذاك الموقف.

لذلك فنحن نرى الاجماع في قرارات الجبهة فيما سيعلق بقبول طرف أو تغيير

الاسم أو الميثاق والنظام الداخلي أو تعديل في الأهداف أو في المفاهيم الأساسية. أما القرارات الإجرائية فيمكن اتخاذها بالأكثرية وعلى الأقلية الالتزام بها.

وكما ورد في المادة الأولى من النظام الداخلي فإن (النضال المشترك للقوى المشاركة في الجبهة يخلق بطبيعته ظروفًا أفضل لترسخ تقاليد وعلاقات التعاون الأخوي، كما يعزز الثقة المتبادلة بين هذه القوى (فعلاً أن النضال المشترك هو الذي يقرب المسافات ويقلل الخلاف والاختلافات ويخلق الثقة ويعززها .. لا الفرض والتحكم).

وأخيراً نود أن نؤكد على:

أن الاتحاد الوطني الكردستاني عندما يدخل الجبهة لا يعني من وراء ذلك مغنماً أو مصلحة ذاتية وإنما يدخلها من أجل وحدة الشعب العراقي وأرض العراق في هذه الفترة العصية، ولا يطالب بالامتيازات وغير متطلع إلى الإسهام العملي المباشر في الحكومة، ولكن من حقه أن يصر على احترام رأيه وإعلان موقفه تجاه القضايا التي يختلف حولها الرأي، ويكون دوره في الجبهة المشاركة في المسؤولية السياسية بناء على المشاركة في اتخاذ القرار.

وأنه لا يريد أن يجامل عند الاجتماع ويعمز ويلمز خارجه ويظهر التبرم والسخط عندما يجد الجو ملائماً.

3- نوافق ونستحسن المادة الأولى مع إضافة الفقرة التالية إلى الجملة التي تقول (والجبهة الوطنية والقومية التقدمية هي ميدان تجمع كفاحي ونضال مشترك بين أبناء الشعب العراقي) (بقوميته العربية والكردية وسائر مواطنيه).

4- لا نستطيع الموافقة على فقرة / ب / من المادة الثانية بل نقترح إعادة صياغة فقرتها بحيث تضم الجبهة الأحزاب والقوى الحقيقية والحية والموجودة دون الأحزاب الكارتونية والمفتعلة أو وليدة الظروف الاستثنائية. وبصدد تمثيل البعث والاتحاد فإننا نقترح جعل ممثلي البعث خمسة وزيادة عدد ممثلي الأوك إلى ثلاثة على أن يكون الرئيس أمين سر قيادة قطر العراق وأن يكون له حق نقض القرارات التي لا يوافق عليها ولا يستحسنها إذ لا يعقل أن يعطى لحزب البعث سبعة أضعاف الأوك عندما تكون القرارات بأكثرية الثلثين. إن ذلك يعني تحويل دور الأوك إلى المتفرج المصنف إذ يمكن اتخاذ جميع القرارات بأكثرية 7 إلى 1 دائماً!!

أما ما يسمى بالديموقراطي والثوري فالجميع على علم بكيفية تكوينهما وحقيقة حجمهما وبعجزهما الواضح في التحول إلى حزين حقيقيين. لذلك فقد قبلنا ومن أجل الاتفاق معكم أيها الرفاق الأعضاء بمبدأ الاحتكام إلى الشعب الكردي في الانتخابات ونعتقد أنه قد نوضح مرة أخرى بما لا قبل الشك أو الحسد بأنهما ليسا موجودين بين جماهير الشعب الكردي، فلم يستطع أي منهما ترشيح نفرين اثنين وفشل المرشح اليتيم لكل منهما فشلاً ذريعاً في انتخابات قتم أنتم بإجرائها وقمنا نحن بمقاطعتها!

لذلك نأمل أن يكون موضوع وجودهما في الجبهة المنشودة قد أغلقت الانتخابات الأخيرة نهائياً وطوت صفحة المطالبة بوضعهما على قدم المساواة مع الأوك الذي نعرف جميعاً جماهيريته وشعبيته الحقيقية وإمكانيته الهائلة!!

5- نوافق على المادة الثالثة ونقترح تعديل المادة الرابعة على ضوء ملاحظتنا بحيث تتكون السكرتارية (للجنة العليا) من سكرتير ينتدبه حزب البعث وعضوان يمثلان الأوك والشخصيات الوطنية والقومية التقدمي التي تتفق على ممثلها أو أي حزب وطني عراقي ينضم إلى جوفت في المستقبل.

6- حول الفقرة - د - من المادة السادسة نرى أن تتخذ اللجنة العليا قراراتها بالإجماع في بعض القضايا الهامة والحساسة وبأغلبية الثلثين في القضايا الأخرى على أن يكون لرئيس اللجنة العليا حق نقض القرارات.

وبخصوص الفقرة - ي - فإننا وبعد الاتفاق العراقي التركي نسحب موافقتنا على هذه الفقرة بحيث تكون لجميع أطراف الجوفت حق إقامة علاقات سليمة وضمن إطار ميثاق العمل الوطني وبما يخدم الشعب العراقي بقوميتيه العربية والكردية الحق في إقامة العلاقات النضالية والطبيعية مع الأحزاب والقوى السياسية العربية والكردية والاشتراكية والديموقراطية والثورية في العالم. ومعلوم أن مثل هذا الحق كان موجوداً في الجوفت منذ تأسيسه إذ مارسه حزب البعث العربي الاشتراكي والحزب الشيوعي العراقي. ثم إنه من المعلوم أن البعث يمارس علاقاته السياسية بالأحزاب العربية والدولية مع وجود اللجنة العليا للجوفت وتأمين الغالبية العظمى له.

1984/11/17

## الوثيقة رقم ٥٠

**بيان صادر من اللجنة القومية للاتحاد الوطني  
الكرديستاني حول قطاع الخاضعات مع الحكومة العراقية**

أهلها المواطنون الشرفاء...

لقد تأسس الاتحاد الوياي الكردستاني اثر النكسة التي اصابته المركة التبرية لشمسينا عام (١٩٧٥) للدفاع عن وجود الشعب الكردي والعالم القوية لكردستان ، تلك النكسة التي حاولت الحكومة العراقية استغلالها لتطبيق المزيد من اجراءاتها التعسفية وسياساتها الشوفينية بن تهجير وشمر يهد وتعميت وترحيل الكردي من ارض كردستان وتزاعبها القوض من بيان ١١ آذار ١٩٧٠ ، في هذه الظروف العرجة انشق الاتحاد الوياي الكردستاني ماعدا وتمتد يها لحملات الارهاب والقضاا السيسير والفرقة من قبل السلطة العراقية على جواهر شمينا ، فبذة الحملات التي لم تتح جبال الا لطريق الكناح السلع امام جواهر شمينا للدفاع عن حقوقها العادلة ، فكان أن عسدر الاتحاد الوطني الكردستاني سبيل هذا الكناح في حزيران ١٩٧٦ - وتحصل سوا ولهاة النفاية والتاريخية ، فاذا كانت الشوفينية العربية ومعتلي كردستان يتكسرين لأبنا العقيق القوية والتاريخية للشعب الكردي وضباطون لانكار وجوده وصهي وباده ته فانبهم في نفس الوقت يحاولون دوماً من خلال دعاياهم المضللة تصوير الكرد كأمة استهنت القتسسال وتتوكل باهماز من الخارج ، ولكن في الحقيقة ليس الكرد أمة توافقة للحرية والسلام ، وتعامل من أجل تحقيق حقوقها الطبيعية والبشرية وما التجاها الى سبيل الكناح السلع الا وسيلة للدفاع عن كيانها وأرضها وحقوقها الطبيعية المشروعة المنصبة لذلك يضطر الشعب الكردي الى حمل السلاح كالمسا شمر بالمخاطر التي تهدده كعشعب وأرض محتلة من جبال كردستان الشما غربا للتصدى للغاصبين والحتلين ، ولقد اندلع القتال هذه المرة ضد حزيران ١٩٧٦ وكانت روح المقاومة والعصدي لاسدي جواهر شمينا تزداد وتتقوى يوما بعد يوم ، فرفض الثأري الضمية والغاصية وعدم تسايب التوازن بين قواها المتواضعة وقوات الحكومة المدججة بأنواع الاملحة فان عضويات المشركة غسسي كردستان ومجاهلي الاتحاد الوياي الكردستاني كانت في تصاعد سكره هذا القتال المستمر الذي أدى الى استشهاده الالاف من أبنا شمينا الابطال وقتل الالوف من القوات التابعة للحكومة لتهمة لاستمرار ومواجهة الحكومة العراقية على سياساتها الشوفينية تجاه الشعب الكردي الا أن طرأت تحولات على الساحة العراقية وفي المنطقة ما أدت الى خلق ظروف ثنوصي الغاوانات لذلك بادرت الحكومة العراقية الى الاعمال بقيادة الثورة زاعة وجود الرغبة لديها في حل المسألة الكردية في العراق سياسيا .

والجدير بالذكر كان لدى الاتحاد الوطني الكرواتي منذ البداية شكاً بشروط عمل صندوق  
الحكم. وبمرور الزمن وسراعاة أنماط السلطة في مؤسساتها ومؤسساتها. ولكن الحكومة  
تتوكلت دوماً على استبعادها لحل القضية خلافاً جذرياً كاملاً.

أهلها المواطنين الشرقيين... حيث أن اتفاق الاتحاد الوطني الكردستاني جاء انعكاساً لثبات  
نضال الشعب الكردي لتعقيق أهدافه وعقده الشريفة وعلى خلال سنوات عديدة تفالاً صلحها  
دائماً من أجل نيلها. بعد ما إلا أن من خيرة أبنائه الأماجد شهداء على درب التحرر والانعتاق  
فانه ونفس الأسباب والهجرات فقد استجاب لنادية السيادة في فتح باب الحوار والمفاوضات كأحدى  
مع النضال السلمي لتعقيق مطالب الشعب الكردي كما وأن الاتحاد الوطني الكردستاني لسم  
بكن التنازع الكردستاني الوحيد الذي سلك طريق المفاوضات حتى ماتوا تحت شروطها وظروفها  
الناسية كأحدى مع النضال السياسي ، فالحركة التحررية الكردية قد اتخذت هذا المسبيل  
في أوقات مختلفة بغية إبطال صونها العنصر من أجناس الشعب الكردي وظلماته العادلة التي  
ساحر الشعب العراقي والطفقة والعالم وللشرف بقضيتها وليس عاباً على أحد أن أطرافاً  
سياسة كردية وحرية عديدة قد قامت عمل المفاوضات والسوار مع الحكومات العراقية عديدة  
رات في السابق ولم أن هذه المفاوضات لم ترم إلى أي نتيجة أو اتفاق باستثناء اتفاقية آذار  
١٩٧٠ حيث اعترفت الحكومة العراقية بحقوق الشعب الكردي مع أنها قد تراجع عن  
مبادئها وأعلنت بالخيانة ولم تنفذ ما تضمنت من شروط الدوام. ومن البديهي أن سائر المفاوضات  
مع السلطة العراقية وثائقها شطلة دوماً يتناسب ميزان التوازن والحوار المستطوية للتفاوضات وهذا  
كما استثمرت الحكومة العراقية بتحسين ظروفها وتزاد عوامل نجاحها كلما تحسنت من حيثها

وتصدياتها لابل واستشرست حملاتها القمعية ضد مواطنين كردستان ، وبالنسبة للخاضعات الأجنبية  
فبعد سلسلة من الإخراجات والاتصالات المباشرة وغير المباشرة وبعد استشارة جميع الكوادر السياسية  
والمسكرية والشعبية للثورة وأصحاب الرأي من أبناء شعبنا تم في أوائل شهر كانون الأول ١٩٨٢ وقف  
إطلاق النار بين فصائل البشمركة في كردستان وقوات الحكومة العراقية شهادا للدخول في محسوس  
جدي مباشر لإيجاد حل ديمقراطي عادل للقضية الشعب الكرد في العراق ، فكان أن صافر وفد عال  
الستوى من الاتحاد الوطني الكردستاني برئاسة الرقيب السكرتير العام وحضره العديد من أعضاء قيادة  
الاتحاد إلى بغداد والتقى بوفد حكومي عال المستوى ، وكذلك برئيس الجمهورية إلا أن الحكومة العراقية  
كما أنها دوماً وخلافاً لوعودها وتصدياتها بأنها الإرضاء الاستثنائية في كردستان وحل المسألة الكردية  
وإنهاء الأرهاق والقمع وإزالة آثار التمييز والتمييز والتهميش ، استغلت فرصة الهدنة  
لنشر أراخيف وإشاعات كاذبة للتلصص على الاتحاد الوطني الكردستاني وأصحاب دوره الجماهيري وإشاعة  
البأس بين صفوف الشعب في الوقت الذي كانت الجماهير تنتظر فتح باب تتنفس فيه الهمدانية بمشهد  
من مآسرات أجهزة القمع والأرهاق أعدت الحكومة على تنفيذ حكم الإعدام بالعشرات من الأبرياء  
بذريعة هروبهم من المدينة العسكرية كما اغتالت العشرات من كوادر الاتحاد الوطني الكردستاني  
وأعضاء وبشمركة والوطنيين العزل وضغطت على الفنانين الوطنيين لإجبارهم على تزوير فنونهم ووضعها  
في خدمة سياساتهم الشخصية ما أدى إلى تشريد وتشيت الكثير منهم وعرفت شات الطلبة الناصحين  
في أربل إلى الشهيد بالفصل والاعتقال والقتل والفصل قات بفصل العديد منهم من صفوفهم  
الدراسية واعتقالهم واستشهاد البعض الآخر منهم عندما رفضوا الرضوخ لفسوقها للاندثار في مؤسسات  
الجنسية وإلى تنظيمهم الفاسي النسي بالجيش الشعبي ، وطبقت الإخراجات الحائرة نفسها بحسب  
الضلال والمواطنين والكسبة من أبناء كردستان كما وأكثر من عدد نقاط السيطرة والتفتيش العسكرية  
على الطرق العامة ودخل المدن لتفتيش المواطنين كذلك لم تتوان أجهزة السلطة باتخاذ الإخراجات  
التي من شأنها إكراه المواطنين على الإدلاء بأصواتهم في الانتخابات المزيفة الأخيرة كما يسعى زورا  
ومبتذنا بالجلس الوطني ، ليس ذلك فقط بل إن النظام العراقي رآب وما على إعادة الدبر الاقطاعي  
إلى كردستان عن طريق وضع مكابيات مادية وعسكرية داخلية بعد العشرات من الإطعاميين الناصحين  
لتجديد عشرات الآلاف من المرتزقة واستخدمهم في حروبهم الشوارع ضد مقاومة وصمود الحركة التحررية  
المشتركة بين الاثنين المربية والكربية وتشد يد فضالاتها المشتركة ضد الأبرياء وأموالها نفس  
السطوة فانبها عززت علاقاتها وتعاونها مع أعداء الاثنين وأسس مثال على ذلك كانت الاتفاقية الشريفة  
الأخيرة بين العراق وتركيا الفاضية ، بعد عدة جولات من اللقاءات والعشرات الاجتماعات المشتركة  
وشات الساعات من البحث والسوار مع الجانب الحكومي حول تطبيع الأوضاع الاستثنائية في كردستان  
وإزالة آثار التمييز والتمييز والتهميش والتزجيج وحيد بحث أدق التفاصيل لطالب شعبنا حصول  
قانون الحكم الذاتي والقطاعات الديمقراطية والسيادية في كردستان وإزالة القوارب بين المواطنين الأكراد  
وتمسحي حزب الحكومة تبين أن الحكومة العراقية كانت تمارس المعاملة والتسويق رغم أن الاتحاد الوطني  
الكردستاني استخدم كل السبل السكينة لجز الحكومة للاعتراف بحق شعبنا المعادلة ، والاتفاق على حل  
ديمقراطي للمسألة الكردية كما مارس المسؤولون الحكوميون في كردستان في فترة الحوار شتى وسائل الأرهاق  
بحق أبناء شعبنا وكانت تصريحات هؤلاء المسؤولين تؤكد بأنه ليس لدى الحكومة أية نية جادة لحل  
القضية القومية الكردية في العراق ، وأن السياسة الشوفينية السابقة هي التي تستمر في كردستان ، لذلك  
فقد قررت اللجنة القيادية للاتحاد الوطني الكردستاني في اجتماعها الموسع الأخير بالإجماع قطع  
المفاوضات مع الحكومة العراقية ، وأن الحكومة العراقية هي وحدها فقط تتحمل المسؤولية التاريخية أرا  
فشل المفاوضات وعدم إيجاد حل ديمقراطي سليم عادل للقضية الكردية وهنا فإن الاتحاد الوطني  
الكردستاني يطالب جماهير الشعب في كردستان أن يكونوا أكثر يقظة وأن لا يتفهموا من هذه المأزقة أية  
خطوات جديّة لحل القضية الكردية لأنها القمع والأرهاق في كردستان بل على الجميع أن يستند ويتوكل  
المزيد من الأرهاق والقمع ، أن خاضعي الاتحاد الوطني الكردستاني يتسكون أكثر من أي وقت مضى بحقوق شعبنا  
المعادلة ومواطنين نسالهم المبرر بمعنويات عالية وإلحاحاً لا يتزعزع من أجل هوية شعبنا رافعين شمسار  
النضال الجماهيري الثوري للتلاحم مع القوى التقدمية العراقية والكردستانية من أجل الديمقراطية للعراق  
وحق تقرير المصير للشعب الكردي .

اللجنة القيادية  
للإتحاد الوطني الكردستاني  
١٩٨٥/١/١٥

نقلا عن إذاعة صوت شعب كردستان



الجمهورية العربية السورية  
الوزارة العامة للتعليم  
مديرية التعليم  
دمشق

١١ ٤ ١١

مما ان المراسم المدة سنة اربعين عاماً

في الايام الاخرى ومدة سنة اربعين عاماً

التي كانت بالمرح ١١٨٥/٤/١١ في سنة

١١٨٥/٤/١١ في سنة اربعين عاماً

التي كانت بالمرح ١١٨٥/٤/١١ في سنة

التي كانت بالمرح ١١٨٥/٤/١١ في سنة

التي كانت بالمرح ١١٨٥/٤/١١ في سنة

التي كانت بالمرح ١١٨٥/٤/١١ في سنة

التي كانت بالمرح ١١٨٥/٤/١١ في سنة

التي كانت بالمرح ١١٨٥/٤/١١ في سنة

التي كانت بالمرح ١١٨٥/٤/١١ في سنة

التي كانت بالمرح ١١٨٥/٤/١١ في سنة

التي كانت بالمرح ١١٨٥/٤/١١ في سنة

التي كانت بالمرح ١١٨٥/٤/١١ في سنة

التي كانت بالمرح ١١٨٥/٤/١١ في سنة

التي كانت بالمرح ١١٨٥/٤/١١ في سنة



الجمهورية العربية السورية  
الوزارة العامة للتعليم  
مديرية التعليم  
دمشق

التي كانت بالمرح ١١٨٥/٤/١١ في سنة

التي كانت بالمرح ١١٨٥/٤/١١ في سنة

التي كانت بالمرح ١١٨٥/٤/١١ في سنة

التي كانت بالمرح ١١٨٥/٤/١١ في سنة

التي كانت بالمرح ١١٨٥/٤/١١ في سنة

التي كانت بالمرح ١١٨٥/٤/١١ في سنة

التي كانت بالمرح ١١٨٥/٤/١١ في سنة

التي كانت بالمرح ١١٨٥/٤/١١ في سنة

التي كانت بالمرح ١١٨٥/٤/١١ في سنة

التي كانت بالمرح ١١٨٥/٤/١١ في سنة

التي كانت بالمرح ١١٨٥/٤/١١ في سنة

التي كانت بالمرح ١١٨٥/٤/١١ في سنة

التي كانت بالمرح ١١٨٥/٤/١١ في سنة

التي كانت بالمرح ١١٨٥/٤/١١ في سنة

التي كانت بالمرح ١١٨٥/٤/١١ في سنة

التي كانت بالمرح ١١٨٥/٤/١١ في سنة





الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
مديرية التعليم العالي والبحث العلمي

11 4 11

1988/1/11 بتاريخ 11/01/88

معلم امينة المصور بعد اقرارها لاجلها

4- ان العشرة التي جعلها المصور بيننا ليست

بالعشر، فاعلم المصور اننا لم نكن نعلمه

المسلمات ولا هذا، بل اننا لم نكن نعلمه

وعد مريتا في التبرع فيها وما كنا نعلم

منها انها بالحق، فممن ومن المصور لم نكن نعلمه

به السج الرعية المادقة للوسول التي اعطان به

كل المسلمات النصارى في المظنة، واطرفنا

لنن احيانا هائلة جدا التي انما ان ابراهيم

فلك الميراثم والعدالة والبركات من الميراث

منه في الميراثم الذي لم نكن نعلمه ان هفتي

في مطلقا وسن اعطاء المصور ان سرورنا

منهم فيها مطلقا الا اننا لم نكن نعلمه

00/00



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
مديرية التعليم العالي والبحث العلمي

11 3 11

11- اننا لم نكن نعلمه في الميراثم

منه في الميراثم الوطني الميراثم

في الميراثم الميراثم الميراثم الميراثم

الميراثم الميراثم الميراثم الميراثم

ساعة في الميراثم الميراثم الميراثم

في الميراثم الميراثم الميراثم الميراثم

في كل ذلك الميراثم الميراثم الميراثم

اننا لم نكن نعلمه في الميراثم الميراثم

اننا لم نكن نعلمه في الميراثم الميراثم

اننا لم نكن نعلمه في الميراثم الميراثم

اننا لم نكن نعلمه في الميراثم الميراثم

اننا لم نكن نعلمه في الميراثم الميراثم

اننا لم نكن نعلمه في الميراثم الميراثم

اننا لم نكن نعلمه في الميراثم الميراثم

00/00



الهيئة العامة للغابات  
مجلس الوزراء  
السلطة الفلسطينية

١٢ ١ ١١



الهيئة العامة للغابات  
مجلس الوزراء  
السلطة الفلسطينية

١٢ ٢ ١١

والزواجر ولا يمتدحون المسارح في المصطفى . . .

لنا، فكم رعدنا فتميل سمرولية تلك الاموال

والصالحات والتمسرات . . . ومعدا ليس بالها نحن . . .

لمستد ، وانما وان ايساء ان ذنبا ه ضمت .

٢٠ ان الميصاد : فمذ التوريت الترابيا بملسها الميصاد

التي لملعها فكم ولا مست حمنة ائمة المسموم

فلى ايسال المصور السن بوانتة السلية وقمر

الا حسان فلى اسلمى المصلحة الوطنية الملبيا . . .

بالرسم من ان سالك المصور مكرم هي واحدة

من فترات بسل علات المبروليات التي صملمها

الميصاد : ، عانة وانما فلى عانة حمرت ضد ه وان جلى

مبارو ويحمر . . . وليست الميصاد : واحتمتها المصلحة

التيهم من وثقيا وعاليتها لاهية المصور والاعانة

فلى الة اسلة والرسول السى المصنع المصلحة

والصحت : الترابيا للوطنى .

ان القاسم المراسم والماليساء والتيسار وانه فليسه

مربوكة لا يلمح موصدا ولقد يود ان لم يوصا من قبل

ورضى قائمة طيلة ورتة طرية ، حلف بنت مستقيم

بالتمهل هوى المصور واليوسم الا يمانى احوستة

الروية من اعمل التسلط فلى الوطنى لستى

المصلحة المتساين . . . ومممة المساهبات مع المصوم . . .

والسقلال فمذ المصور المصور فلى موفج وكما من

لمر بتموية واهتمام ايساء المصلحة بلى عالستمر

الا حصاد : فمذ ايمميا اللبية المبروز فلى المصلحة

مرفس الدروية ومطلمها . . . وان التسل فلى المصلحة

المتساين بمرول بلى طلبة واسعة المظلمان لستمذ

المتسريت بيمى الوطنى من ممة طاموكم بيمى ما ارشوا

من موانم وقاسم بيمى مرس امريسات عالمة الامهات



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
الجامعة الجزائرية

11 8 11

بالا اوسم الامم التي طقت باءاتهم ممتدة

بهاتم القوم في السلك " وكن بعد

المور من اعمال نواح منطقت الامم

في امثال المورق والويل من فونصة

المعاصرة المورق؛ بلخ وندق من فونصة

التي المورق " وكن الامم التي ان طقت

الامم قد فونصة امم في ممتلكات المورق

والتي في ممتلكات من المورق المورق

الاساسية ممتلكات من المورق المورق

بالطرق طوق " بعد الله في المورق

التي ممتلكات ممتدة "

ان الامم التي اسم المورق فيها من ممتلكات

المورق؛ المورق في ممتلكات المورق

ممتلكات المورق المورق :



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
الجامعة الجزائرية

11 8 11

المورق ممتلكات " وذا كان ممتلكات

من ممتلكات في ممتلكات المورق المورق

المورق ممتلكات ممتلكات " ممتلكات

المورق في المورق المورق ممتلكات

المورق المورق المورق ممتلكات في

المورق " ممتلكات المورق ممتلكات

المورق المورق ممتلكات المورق

من ممتلكات المورق ممتلكات المورق

المورق ممتلكات في المورق ممتلكات

المورق المورق ممتلكات المورق

في ممتلكات المورق ممتلكات المورق

في ممتلكات المورق ممتلكات المورق

في ممتلكات المورق ممتلكات المورق

في ممتلكات المورق ممتلكات المورق



مملكة المملكة العربية السعودية  
مجلس الوزراء  
بسم الله

١٠ / ١ / ١٤

كانت وليدة: مثل طوطي وثلثي ستم

جامعة لعدة أشهر وثقت منذ الاطلاق بسند

من القارة على ايدى المبعوثين السليمة للقيام

التي لاسه سداد بحث ، وصدق اعلانها لسي

تطبيق المكنم الاداني لسيمة التوبة وطول

بما يعلق طامس الشوية جسر وندى السوا

ولما لمين . . لان ملقم الاطعام الطوية مسو

وكف مستمر لا يحل لسي احكام الكسبية

والصناديق من بالقم ان سا لسي وجوب السور

مدى هاتين مدها فقم اليوت لسي موزن لسي

وهذا سائق اسرار الى طلبة المديسة . .

لعل لسي بولم مدى من من لسي

الميل التوبة ولى احكام الكسبية والصناديق

الى ان لسي المصطفى . .



مملكة المملكة العربية السعودية  
مجلس الوزراء  
بسم الله

١٠ / ١ / ١٤

البراسات الامتداد الوطني القوي لسي

لم الاطلاق فيها . ( ١٩٨٤/٨/١٥ )

تطبيق الاوضاع لسي مقلات المكنم الاداني .

( ١٩٨٤/٨/١٥ )

( ١٩٨٤/٨/١٥ )

ابن مقيم المكنمات الباعية والهيبة لسي

مقلات المكنم الاداني . ( ١٩٨٤/٨/١٥ )

بحون الاوضاع الوطني القوي لسي المكنم

الوطنية والقوية الطوية . ( ١٩٨٤/٨/١٥ )

تطبيق الاوضاع لسي مقلات كسبية . ( ١٩٨٤/٨/١٥ )

الاسبق المكنم الاداني . ( ١٩٨٤/٨/١٥ )

الاسبق المكنم الاداني . ( ١٩٨٤/٨/١٥ )

الاسبق المكنم الاداني . ( ١٩٨٤/٨/١٥ )

الاسبق المكنم الاداني . ( ١٩٨٤/٨/١٥ )

مجلس الشورى



مجلس الشورى  
مجلس الشورى  
مجلس الشورى

١١ ١٢ ١٣

الهيئة في عدة جهات الرسالة -

ان طلبة المراسلة (١) التي مذكورة بمسألة  
سائق في مسيرته وتفاعلا في انسان .. وفي  
رسمه فليس في فلسطين (٢) .. والتي سمعها  
لنقل النساء ولا طلاق قبل حبيبها ومات  
من قبل حبيبهم لا تملك انطباعا طيبا في قلبها  
ممكن في المراسل رتبته وزنه ولا تملك  
السلطة .

فالنسب لا يملك الا طلاق المراسل والمساء  
المراسلات بمسألة (٣) سلط لا يمكن ان يكون حبيبها  
فليس المراسل والتبوت السلطة المراسلة  
وليس امر المراسل وراسمه .

ان السلطة الوطنية .. مسؤولية المراسل

مجلس الشورى



مجلس الشورى  
مجلس الشورى  
مجلس الشورى

١١ ١٢ ١٣

منها في امريكا في رسالة المراسل

والتي للاسباب .. والتي ايضا هاتين من  
امريكا قد كتبت في امريكا الاوسام التي سميت  
من قبلها في طلبة من الركن وحاضر طلبة الكون  
التي تمسك في الصورة وفي الكون لست  
سيف الا مساهمة .. وتكون معه لسنوات عديدة .

انما لا ريبا طلبة من جهة امريكا .. وان  
الاعمال التي تملكها امريكا منهم بعض اراءها  
وقد كتب في الرسائل لست لستها المستور  
سلك طلبة من بها حبيبها لست .. ومرميا  
منها طلبة وفي المراسل المراسل المراسل  
وامسها .. والتي انه المسودة التي المراسل  
التي ارتدت من قبل حبيبهم والتي انشورت

مجلس القضاة



المجلس القضاة  
مجلس القضاة  
القضاء

// ١٣ //

د. دينا السطام  
مطالبة بتمثيلهم في  
المجلس  
القانوني  
خلال مدة  
الولاية  
من تاريخ  
هذه الرسالة

وان تجاهلكم  
ليبدأ الطلب  
المشروع والامر  
في حمل السلاح  
وارتكاب الجرائم  
منعهم من  
ان يرتكبوا  
وتعطيكم  
هو غلق باب الحوار  
الامر  
الذي  
تحتلون  
وحدكم  
مواظبتهم  
وتابعه  
امام  
الله والوطن  
والثاني

مع التوقيع

مجلس القضاة

نائب رئيس مجلس القضاة

١٩٥٥ / ١٢ / ١٢



# الوثيقة رقم ٥٢

أحد من .....  
 ذات بيان خالد  
 العدد / ٩ / ١٩٨٥  
 التاريخ ١٧ / ١٠ / ١٩٨٥

حبيب الله .....  
 قوسان .....  
 شهادة .....  
 ١٩٨٥ / ١٠ / ١٧

قائدتي فرقة سعد والمديق  
 هلموسيات  
 =====

١٩٨٥ / ١٠ / ١٧  
 ١٧٤٤  
 تحية من الياسة

كتاب شهادة: من السليمانية الرقم ١٩٧٨/١ في ١٩٨٥/١٠/٢١  
 العطل على كتاب مكتب عظيم الفطال الرقم ٢٨/٨٦٦ في ١٩٨٥/١٠/١١  
 وأشار إلى كتاب شهادة: المديق الرقم ٣٧/٤٠٥٤ في ١٩٨٥/١٠/١٦ وتريد  
 الزمنا من سر قيادة فرقة سعد بخصيص القى العربية \*  
 والخدمة معارف من وفي أهالي القى العربية العثار اليها بكمهم أصلاه  
 حل السلاح وأنهم الحايه الذاتي لهم ضد المخبرين من التوسع  
 ان هذه القى تعامل مع المخبرين ولا كيف يفسر خروجهم من السلاح \*  
 لذلك يعاطون معاملة القى التي تتعاون مع المخبرين وتتخذ الاجراءات بحظهم \*  
 للفصل بالاطاع \* واتخاذ بالازم \* مع القديس \*  
 ود ختمهم للتشمال

الرفيق

منفذ  
 ١٩٨٥

فيهميل السلياني  
 من سر قيادة فرقة سعد

## بلاغ اللجنة العليا المشتركة

### للحزب الديمقراطي الكردستاني - العراق ، والاتحاد الوطني الكردستاني

في الخامس و السادس من كانون الأول عام ١٩٨٧ ، عقدت اللجنة العليا المشتركة للحزب الديمقراطي الكردستاني - العراق و الاتحاد الوطني الكردستاني ، اجتماعاً في النجف بحضور الرفاق محمود البارزاني و علي عبداللہ و روز نوري شاويس و نجيب روان البارزاني من الحزب الديمقراطي الكردستاني - العراق ، و سام جلال و د. كمال خوشنوار و محمد توفيق و آزاد هوراني من الاتحاد الوطني الكردستاني .

تم الاجتماع مجدداً الأهمية التاريخية للاتفاق التناحلي بين الطرفين و أكد على ضرورة الالتزام به و تطبيقه نفا و روحاً و تطوير العلاقات الثنائية و تعزيزها باستمرار و انسجام الجبهة الكردستانية و تشديد النضال . من أجل إسقاط النظام الفاشي العنصري و انقاذ الشعب الكردي من مخاطر حرب الإبادة و الاقناب بحكم شعبي و مستغفل يختار الشعب العراقي بحرية نظامه الاجتماعي و السياسي و يحسن للشعب الكردي حقه باستعادة اختياري حرس مسيح شقيقه الشعب العربي في العراق .

لقد قدر الاجتماع عليها المساهمات التي تلعبها الجمهورية الإسلامية في إيران التي أثبتت الكرمية و دورها البارز في مقاومة المشاريع الاستعمارية و إنشاء شمال الشعب العراقي للتخلص من حكومة الحرب و الفاشية العنصرية السطلة على العراق .

و أكد الاجتماع على ضرورة التحالف الوثيق بين القوى الثورية الكردستانية و الثيارات الثورية ، الإسلامية و القومية العربية و الديمقراطية في جبهة وطنية شاملة ، تضم القوى الأساسية الفاعلة للثيارات الأربع و باشر المقاتلين إسقاط النظام العنصري و تخليص العراق من وباء الحرب و الفاشية .

إن اللجنة العليا المشتركة تدعو اليشركة الأبطال كافة و جماهير شعب كردستان العراق ، إلى التمسك بالوحدة و الاستعداد للانغماس على القتلى الفاشية و تحرير الوطن من براثنها و ذلك بما يستتبعه الفهم من الظروف المتغيرة .

الاتحاد الوطني الكردستاني

الحزب الديمقراطي الكردستاني - العراق



## الوثيقة رقم ٥٤

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



باسم الشعب

مجلس قيادة الثورة

رقم القرار / ١٦٠

تاريخ القرار / ٢٩ / ٣ / ١٩٨٧

### قرار

استنادا الى احكام الفقرة (٦) من المادة الثامنة والاربعين ، والفقرة (٦) من المادة الثالثة والاربعين من الدستور ، وتنفيذا " لما قرره في الاجتماع المشترك لمجلس قيادة الثورة والقيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي المتعقد في ١٨/٣/١٩٨٧ .

قرر مجلس قيادة الثورة بمجلسه المتعقد في ٢٩ / ٣ / ١٩٨٧ مايلي :-  
اولا . بدم الرفيق علي حسن المجيد ، عضو القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي ، يشغل القيادة القطرية للحزب ومجلس قيادة الثورة في تنفيذ سياستها في عموم المنطقة الشمالية وشمسها منطقة كردستان للحكم الذاتي بهدف حماية الامن والنظام وكفالة الاستقرار فيها وتحرير قاطن الحكم الذاتي في المنطقة .

ثانيا . يتولى الرفيق عضو القيادة القطرية ، لتحقيق اهداف هذا القرار ، سلامة التعيين الملتزم لجميع اجهزة الدولة المدنية والعسكرية والامنية ، وتوجيه خاض الصلاحيات المتوسطة بمجلس الامن القومي ولجنة شؤون الشمال .  
ثالثا . ترعى الجهات التالية في عموم المنطقة الشمالية بالرفيق عضو القيادة القطرية وتلتزم بالقرارات والالتزامات المبادرة عنه التي تكون واجبة التنفيذ بموجب هذا القرار .

المجلس التنفيذي لمنطقة كردستان للحكم الذاتي

محافظات المحافظات ورؤساء الوحدات الادارية التابعة

لوزارة الحكم المحلي



٢

- ٣- أجهزة المخابرات وقوى الامن الداخلي والاستخبارات العسكرية .
- ٤- قيادات الجيش الشعبي ..... .
- رابعا- ملتزم القيادات العسكرية في المنطقة باوامر الرفيق عضو القيادة القطرية بكل ما يتصل به ( اولا " ) من هذا القرار .
- خامسا- يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره وحتى اشعار آخر ، ويشوق  
العنف بالاحكام القانونية التي تتعارض واحكام هذا القرار .

م  
عبد الله حسن

رئيس مجلس قيادة الثورة



## الوثيقة رقم ٥٦

«رسالة الفيلق الاول من ف/ ١٧٢٥ في ٦/٢١ المملفة برسالة موافق فدل ١ من ف/ ١٠٨٩ في ٦/٢٢ تبدأ:

رسالة قيادة مكتب تنظيم الشمال من ف/ ١٠٠٨ في ٦/٢٠ بالنظر لانتهاء الفترة السلطنة رسميا لتجميع القرى المحذورة امنيا والتي سينتهي موعدها يوم ٦/٢١ قررنا العمل ابتداء من ٦/٢٢ صعودا بما يلي:

(١) تعتبر جميع القرى المحذورة امنيا والتي لا تزال لحد الآن اماكن لتواجد المخربين عملاء ايران وسليبي الشبيبة وامثالهم من خونة العراق.

(٢) يحرم التواجد البشري والحيواني فيها نهائيا وتعتبر منطقة عمليات محرمة ويكون الرمي فيها حرا غير مقيد باية تعليمات ما لم تصدر من مقرنا.

(٣) يحرم السفر منها والبيها او الزراعة او الاستثمار الزراعي والصناعي والحيواني وعلى جميع الاجهزة المختصة متابعة هذا الموضوع بجدية كل ضمن اختصاصه.

(٤) تعد قياداتكم ضربات خاصة بين فترة واخرى بالمدفعية والسميتات والطائرات ضد اكبر عدد ممكن ممن يتواجد ضمن هذه المعرعات وخلال جميع الاوقات ليلا ونهارا.

(٥) يحجز من يلقى عليه القبض لتواجده ضمن هذه القرى وتتحقق معه الاجهزة الاسنية وينفذ حكم الاعدام في من يتجاوز عمره ١٥ سنة داخل صعودا الى عمر ٧٠ سنة داخل بعد الاسفاده من معلوماته.

(٦) تقوم الاجهزة المختصة بالتحقيق مع من يسلم نفسه الى الاجهزة الحكومية والجزيرية ليوقة اقصاصها ثلاثة ايام واذا تطلب الامر عشرة ايام واذا استوجب التحقيق اكثر من هذه المدة عليهم اخذ موافقتنا هاتفيا او بوقيا.

يعتبر كل ما يحصل عليه مستشارو افواج الدفاع الوطني او مستأثرون واول اليهم مجانا ما عدا الاسلحة الثقيلة والمساندة والمتوسطة. اما الاسلحة الخفيفة فيبقى لديهم ويتم اعلانها باعداد هذه الاسلحة فقط.

وعلى قيادة الجحافل ان تنشيط لتبليغ جميع المستشرين وامراء السرايا والمفازز بالفحص عن نشاطهم ضمن افواج الدفاع الوطني نرجو التنفيذ كل ضمن اختصاصه. انتهت».



## تصريح لناطق رسمي باسم الاتحاد الوطني الكردستاني

في الثاني والعشرين من شهر شباط الماضي قامت قوات كبيرة مؤلفة من ستة فرق عسكرية وأكثر من أربعين فوجاً بما يسمى بالفوج الدفاع الوطني «الجاش» وبسنادة عشرات الدبابات والمدفعات والمدافع الثقيلة بما فيها مدافع ١٥٢ ملم وكاتيوشا ١٢٠ ملم وعشرات الطائرات المتطورة وبإشراف الجلال صدام ووزير دفاعه عدنان وحاكمه العسكري العام في كردستان المجرم علي حسن مجيد، بهجوم واسع وكبير على قوات وسياط المركز الثاني الواقعة شمال غرب مدينة السليمانية، من سنة محاور. فتصدى بيشمركتنا الأبطال ببسالة فريدة من نوعها لهذه الهجمة ودارت في غضون أكثر من ٢٥ يوماً معارك ضارية لم يسبق لها مثيل في تاريخ كردستان من حيث بسالة وشجاعة ثوارنا في دحرم العدو العفلي وتكبيدهم خسائر جسيمة في الأرواح والمعدات، رغم ضراوة المعارك وعدم التكافؤ في التسليح والتجهيزات ورغم القصف الكيميائي المتواصل. فبعد هذه الأيام المجيدة من تاريخ شعبنا وثورتنا التحررية الديمقراطية، ونفاديا للخسائر وضحايا الأرواح المقاتلين والمواطنين، ارتأت قيادة الاتحاد الوطني الكردستاني نقل بعض المقرات وإخلاء بعض القرى في انسحاب منظم في ١٩٨٨/٣/١٧.

وقد شاركت قوات الأحزاب الشيعية في هذه المعارك للتصدي لقوات النظام.

### (١) حصيلة المعارك:

#### ١- الخسائر بالأرواح:

١. قتل أكثر من « ٨٠٠٠ » ثمانية آلاف من قوات النظام.
- ب. قتل أكثر من « ٤٠٠ » ضابط بما فيهم قائد فرقة وعشرات أمراء الأفواج وأمراء السرايا.
- ج. أسر أكثر من « ١٥٠ » من قوات النظام من ضباط وجنود ومرتبقة.
- د. جرح أكثر من « ١٠٠٠٠ » عشرة آلاف من قوات النظام.

#### ٢- الخسائر بالمعدات:

١. تحطيم وإحراق عشرات الدبابات والمدفعات.
- ب. إسقاط طائرتي هليكوبتر.

#### ٣- الغنائم:

غنم الثوار مئات القنط من الأسلحة الخفيفة والمتوسطة.

#### ٤- تضحياتنا:

١. سقطت هذه الملاحم المجيدة دفاعاً عن شعبنا الكردي البطل بدماء « ٧٥ » مقاتلاً بطلاً.
  - ب. جرح « ٤٥٠ » مقاتلاً ومواطناً. وأكثرهم نتيجة القصف الكيميائي.
- وإن هذه الخسائر الفادحة التي تكبدتها قوات العدو العفلي، قامت طائرات النظام وبطاريات المدفعية الخاصة بالأسلحة الكيميائية وبأمر من الجلال الفاشي صدام حسين بقصف مركز ومكتب للاحياء السكنية في مدن «جلنجيه، خورمال وسيروان» وقريتي «زقي وعنه ب» ، لمدة أكثر من ١٢ ساعة في ١٦ مغارة. مما لفت إلى استشهاده أكثر من « ٤٠٠٠ » مواطن من النساء والأطفال والشيوخ وجرح آلاف منهم وشرد بقية سكانها التي يربو عددها أكثر من ١٥٠ ألف نسمة.
- وسوف ننشر في بيان لاحق تفاصيل العمليات وأسماء الأسرى وأسماء بعض القتلى من القوات الحكومية.
- في ١٩٨٨/٣/١٨ م

الوثيقة رقم ٥٨

مدرسہ اسلامیہ گورنمنٹ سائنس ہائی اسکول  
پریکٹیکل سائنس


شماره / ۱۷۰۷  
روز / ۱۱ / ۱۳۹۹

وزارة الداخلية

م / اجازت استراحت

بناءً على سوابقكم مجلس الوزراء

تفسير منسج الاحزاب المذكورة ادبنا اجارة العمل

  
 كوسه دت رسول علي  
 وزير التعليم

١. الحزب الاشتراكي الديمقراطي الكردستاني
٢. حزب الساطنين الكردستاني
٣. الحركة الاسلامية في كردستان
٤. الحركة الاسلامية القومية الكردستانية
٥. الاتحاد الاسلامي في كردستان
٦. باراني كاري سهريغوي كردستان
٧. حزب ههڤهڤه القوميين الكورد
٨. حزب بيتا الجديد



**بسم الله الرحمن الرحيم**

بتاريخ ٢٦/ ذي القعدة ١٤٢٠ المصادف ٢٠٠٠/٢/٢ عقد اجتماع تمهيدي تداولي في داخل الأراضي العراقية شارك فيه الاخوة من التيار الإسلامي والكردي والديمقراطي والقومي العربي وعلى مدى أربع اجتماعات متواصلة . ومطولة جرى فيها تناول المحاور التالية:

**المحور الأول:**

تناول الاجتماع التداولي - ماهيته وأهدافه . وبعد مداولات موسعة توصل الحضور الى اقرار مايلي:

١. انه اجتماع تداولي متواصل تنبثق عنه لجنة تحضيرية هدفها مواصلة الاجتماعات والتهيئة لاجتماعات دورية قادمة وتسمى اللجنة لاشراك القوى الفاعلة الاخرى في هذا المشروع الذي يتصف بأنه مشروع وطني وعراقي مستقل وليس بديلا او مقابلا او مكملا للمحاور الموجودة على ساحة المعارضة العراقية.

٢. ومهمة هذه الاجتماعات تأكيد مبادئ واسس حركة المعارضة العراقية الاصيلية الفاعلة التي تعتمد في حركتها على طاقات الشعب العراقي وإمكاناته الذاتية وحفظ الإرادة المستقلة لها وتفعيل دور القوى الوطنية المخلصة من اجل انقاذ الشعب العراقي وايجاد آليات للتعاون والتنسيق فيما بينها بعيداً عن الاضواء والضجيج الإعلامي ويأتي هذا الاجتماع في الوقت والمكان المناسبين وهو يؤكد النقاط اعلاه ويحفظ صورة المعارضة الناصعة ويجمع تاريخها المشرق.

**المحور الثاني: الخطاب السياسي:**

تناول المجتمعون بشفاافية وواقعية واهتمام مفردات الخطاب السياسي المناسب في هذه المرحلة وتفقوا على مضامين مشتركة كل حسب لغته الخاصة وتناولت النقاط التالية:

١. الايمان بحقائقة قضية الشعب العراقي العادلة وضرورة خلاصه من الدكتاتورية الحاكمة في بغداد والايمان بقدرة الشعب العراقي المعنوية والمادية لتحقيق اهدافه النبيلة بالاعتماد على الله وقوى الشعب الذاتية واحترام عقيدة الامة وقيمها وارادتها.

٢. النظام العراقي الحاكم هو اساس المأساة التي حلت بالشعب العراقي وإسقاطه هو الخطوة الاولى على طريق الخلاص.

٣. ان الشعب العراقي هو المسؤول عن عملية التغيير ودور المعارضة اسناد ودعم حركة الشعب والدفاع عنها.

٤. البديل النضالي لهذا النظام يتمثل بقيام حكم منتخب مباشر من قبل الشعب يؤمن بالتعددية السياسية والقومية والمذهبية ويحقوق الانسان وبالتداول السلمي للسلطة عن طريق الاقتراع بالاسلوب الديمقراطي.

٥. نبذ كل اشكال التمييز القومي والطائفي بحق الكرد والشيعة والتركمان والقائمة بحكم عادل بعيد عن كل اشكال العنصرية والطائفية تتكافأ فيه الفرص لجميع العراقيين بدون تمييز وفق دستور دائم يقره الشعب العراقي.

٦. الإيمان بوحدة العراق شعباً وارضاً وحكومة وبصورة واضحة وضرورة العمل الجاد للوصول الى صيغة لادارة البلاد تكفل الحقوق المشروعة السياسية والثقافية لجميع القوميات والمذاهب والاقليات لاسيما للشيعة والكرد كما اكدتها البيانات والعهود والمواثيق ومنها احترام ارادة الشعب الكردي في اختياره للقرارية كنموذج اداري للحكم ضمن العراق الموحد.
٧. الإيمان بالتعددية السياسية والقومية والمذهبية ضمن الوحدة الوطنية والاخوة الاسلامية وتكافؤ الفرص.
٨. الجيش مؤسسة وطنية عراقية مهمتها الدفاع الوطني بعيداً عن العنصرية والفئوية ودون احتكاره من طائفة او قومية وله دور مهم في عملية التغيير بالتعاون مع الشعب العراقي وقواه الوطنية، بما يؤمن بدوره الوطني في الحفاظ على استقلال العراق وسيادة شعبه وارضه.
٩. تؤكد ان الحصار المفروض على الوطن سببته حماقات النظام في بغداد ويرى المجتمعون ضرورة تشديد الحصار على النظام وفتح المجال لاعادة تأهيل الشعب العراقي وايجاد الضوابط والقرارات التي تمنع النظام من ممارسة الحصار الداخلي على الشعب العراقي.
١٠. بناء علاقات حسن الجوار مع الدول الاخرى على اساس عدم التدخل في الشؤون الداخلية ومراعاة القرارات الدولية والمصالح المشتركة والاحترام المتبادل.
١١. ان تغيير النظام يعتمد في الدرجة الاولى على الشعب العراقي وقواه الوطنية والانفتاح على دعم كل القوى المساندة لحركة شعبنا الإقليمية والدولية بما يحفظ مصالح الشعب واستقلال اراضيه.
١٢. المطالبة بتفعيل قرارات الامم المتحدة لاسيما القرار (٦٨٨) من اجل توفير الحماية للانسان العراقي من الارهاب والقمع الذي تمارسه السلطة وخاصة في مناطق الجنوب.
١٣. دعم مقاومة الشعب العراقي وجهاده المسلح اعلامياً ومادياً وسياسياً.
١٤. العمل على احباط مخطط النظام بالاحتواء بالعرب العراقيين السنة وذلك من خلال التواصل مع العشائر العربية السنية واشراكها في عملية التغيير.

### المحور الثالث:

استناد حركة الشعب العراقي ودعم مقاومته المسلحة:

تقرر التعاقد بين القوى المشتركة في هذا الاجتماع على توفير مستلزمات الدعم المعنوي والمادي للمقاومة وتفعيل الحركة الاعلامية والسياسية لابران نشاطها وتوفير الحماية لها عبر تفعيل القرارات الدولية التي تكفل حماية الشعب العراقي من القمع والإرهاب. واعتبار المقاومة مشروع كل العراقيين والتعبير عن ارادتهم وضرورة مساندة كل الامة لها حسب قدرتها كمشروع صناديق دعم المقاومة. واكد الاجتماع كذلك على ايجاد آليات للتنسيق وتبادل المعلومات والتعاون بين كل قوى المقاومة في الجنوب والشمال والوسط عبر التعاون الثنائي والجماعي للمعارضة ودعم كل اشكال النضال والجهاد وحسب خصوصية كل طرف وتوجهه. واكد على اهمية الاستمرار في الحملة الدولية لمنع النظام من الاستمرار باضطهاد الشعب العراقي وخاصة ابناء الجنوب بتفعيل القرارات الدولية الخاصة بذلك كما اكد اهمية دعم الحملة الدولية لمحاكمة صدام وزمرته وتجريمهم. وكذلك التحرك لشمول العراقيين في



الخارج بموارد ثابتة من خلال تطبيق قرارات النفط مقابل الغذاء وبالأخص قرار الأمم المتحدة المرقم (١٢٨٤) وفي جانب آخر أكد المجتمعون على ضرورة الاستفادة من جميع القوى الشعبية في الداخل لمواجهة النظام وإيجاد حالة منظمه للتغيير تعتمد على القوى الوطنية الفاعلة كالجيش والعشائر وغيرهما من القوى المختلفة ضمن عمل منظم ومنضبط.

#### المحور الرابع:

اللجنة التحضيرية والموقف من الاعلان عن الاجتماع:

١. اتفق المجتمعون على ضرورة تشكيل لجنة تحضيرية من التيارات المختلفة المشاركة في الاجتماع مهمتها:

أ/ إيجاد للقواصل بين جميع القوى المشاركة والتنسيق فيما بينها في مختلف القضايا الملحة.

ب/ دعوة القوى الفاعلة غير المشاركة للمساهمة في هذا العمل المتواصل.

ج/ التحضير لعقد الاجتماع للتداولي القادم.

٢. تقرر عدم الاعلان اعلاميا عن هذا الاجتماع وقراراته.

٣. يقوم كل طرف بالتعريف بهذا الاجتماع وقراراته لقيادات.

٤. تقوم اللجنة التحضيرية او من تكلفه بمفاتيح الجهات والشخصيات التي ترى من المصلحة دعوتها للمشاركة في هذا المشروع.

٥. تقول اللجنة التحضيرية بتحديد الموقف المناسب بخصوص الاعلان اذا استجبت ظروف اخرى.

٦. لا مانع من اطلاع الجهات التي وافقت على الحضور ولم تسمح ظروفها لها بالمشاركة في هذه الاجتماعات على هذه الوثيقة.

٧. يكون مكان للجنة التحضيرية الدائم في الأراضي العراقية وتعقد فيها اجتماعاتها الى ان تقرر هي غير ذلك.

٨. تشكل اللجنة التحضيرية من (٦ - ٩) اشخاص تمثل التيارات المختلفة وقد تم تشكيلها على الصورة التالية:

المجلس الاعلى للثورة الاسلامية في العراق

مقاومة الوسط (التيار القومي العربي + العسكريون)

الاتجاه الشيوعي (الحزب الشيوعي العراقي + الحزب الشيوعي الكرديستاني)

الاتجاه الإسلامي الكردي (حركة الوحدة الإسلامية + الاتحاد الإسلامي)

مقاومة الجنوب (المدن + الاموار)

الاتحاد الوطني الكرديستاني

#### الاطراف المشاركة في الاجتماع التداولي الاول:

١. المجلس الاعلى للثورة الاسلامية في العراق

٢. الحزب الشيوعي العراقي

٣. الحزب الشيوعي الكردستاني
٤. الاتحاد الاسلامي في كردستان
٥. حركة الوحدة الاسلامية في كردستان
٦. الحزب الطليعي الاشتراكي الناصري
٧. منظمة العمل الاسلامي
٨. التجمع من اجل الديمقراطية
٩. حركة حزب الله في العراق
١٠. الدعوة الاسلامية
١١. حركة اشعيان في العراق
١٢. حزب كادحي كردستان
١٣. العسكريون المستقلون
١٤. حركة جند الامام
١٥. الاتحاد الوطني الكردستاني

٢٠٠٠/٢/٢

المصادر ٢٦ ذي القعدة ١٤٢٠

## الخطاب السياسي:

### ضمن المحاور والنقاط التالية:

- ١- الشعب ودوره.
- ٢- النظام ومسؤوليته واسقاطه.
- ٣- التغيير من الداخل وبيد الشعب العراقي.
- ٤- حماية الانسان والشعب العراقي.
- ٥- احترام عقيدة الشعب.
- ٦- الجيش العراقي.
- ٧- وحدة العراق شعباً وأرضاً وحكومة.
- ٨- التمييز القومي.
- ٩- التمييز الطائفي.
- ١٠- الفيدرالية.
- ١١- الحصار.
- ١٢- العشائر العربية السنية.
- ١٣- المقاومة ودعمها.
- ١٤- الانفتاح على الدعم الخارجي الخاص مع ضبط الارادة الوطنية.
- ١٥- البديل، الديمقراطي التعددي البرلماني يؤمن بحقوق الانسان.

## الوثيقة رقم ٦٠

بسم الله الرحمن الرحيم

في اللقاءات التي جرت في طهران بين الفترة من 8/1994 إلى 8/1994 بين وفدي الاتحاد الوطني الكردستاني وجمهورية إيران الإسلامية لبحث سبل تطوير علاقاتهما المشتركة على أساس مراعاة مبادئ حسن الجوار وعدم التدخل والاحترام المتبادل والمصالح المشتركة ومستلزمات نضالهما المشترك، تم الاتفاق على ما يلي:

أولاً:

أ - يقوم الاتحاد الوطني الكردستاني بمنع الأحزاب والجماعات المناوئة للجمهورية الإسلامية من القيام بالنشاطات المسلحة من أرض كردستان العراق. واتخاذ الإجراءات الأمنية الكفيلة بمنع التسلل المعادي عبر الحدود الدولية العراقية - الإيرانية، وذلك بإقامة نقاط المعابر الحدودية التي يتم الاتفاق عليها.

ب - تتحمل الجمهورية الإسلامية في إيران تكاليف مرابطة هذه القوات في النقاط المذكورة في الفقرة (أ).

ثانياً: قيام الجمهورية الإسلامية بالوساطة لإنهاء النزاع بين الأطراف المتقابلة في كردستان العراق.

ثالثاً: يتعاون الطرفان في العمل من أجل تقوية وتوسيع صفوف المعارضة العراقية.

رابعاً: يتعاون الطرفان في تحقيق استراتيجية إسقاط النظام الدكتاتوري في العراق.

خامساً: تقدم الجمهورية الإسلامية في إيران التسهيلات الاقتصادية التالية:

أ - فتح معابر خاصة للتبادل التجاري عبر حدودها على أساس نقطتين في كل

محافظة حدودية (أورمية، كردستان، كرمنشاه).

ب - إفساح المجال أمام حركة الترانزيت من وإلى كردستان العراق.

ج - المساعدات الفنية لاستخراج البترول.

د - المساعدة في تشغيل العامل المتوقفة عن العمل وخصوصاً في مجال تأمين قطع الغيار والمواد الأولية.

هـ - التسهيلات اللازمة لتأمين احتياجات الاتحاد الوطني من الأسواق الداخلية في الجمهورية الإسلامية.

سادساً: سفر الكوادر والمسؤولين وأساتذة الجامعات إلى البلدان الأجنبية والعودة منها.

سابعاً: تدريب الكوادر الإعلامية في مجالات الصحافة والإذاعة والتلفزيون في الجمهورية الإسلامية.

ثامناً: تقديم المساعدات الفنية والعلمية إلى جامعات ومعاهد ومدارس كردستان.

تاسعاً: تقديم المساعدات الصحية لكردستان العراق.

## الوثيقة رقم ٦١

### تصريح رسمي من الاتحاد الوطني الكردستاني حول مزاعم عثمان اوجلان الاخيرة

مرة اخرى اذاعت قناة تلفزيون ميديا سلسلة اخرى من تصريحات عثمان اوجلان ليلة ٢٥-٢٦/٩/٢٠٠٠ ، وقد وجدنا انه من الضروري تصحيح المزاعم والاقوال المفتركة والمشبوهة اولاً ، وإمالة اللثام عما يكمن وراء تصريحات عثمان اوجلان هذه .

ولكن الامر يستدعي قبل كل شيء ان نسلط الاضواء على سياسات عبدالله اوجلان القديمة حيال الاحزاب الكردستانية في كل اجزاء كردستان وكيف ان تلك السياسات تعادي المصالح القومية للشعب الكردي والى أي مدى ملينة بالافكار والرؤى الفاشية .

ان برنامج اوجلان ومنذ الزهرة الاولى ، مكرس لمعاداة ومن ثم القضاء على جميع الاحزاب والمجاميع السياسية في كردستان ، وقد عمد اوجلان الى تطبيق هذه السياسة في البداية داخل كردستان تركيا نفسها ، وصاغ بنفسه اسس الاقتتال الداخلي بين الاجنحة السياسية والاجتماعية في كردستان تركيا ، بحيث لم تنق جهة في كردستان تركيا الا وفقدت عدداً من قادتها وكوادرها ومؤيديها على ايدي مجموعات الترهيب التابعة لاجلان سواء في تركيا او في المهجر .

وعدا هذا فان اوجلان ، خلق أزمة كبيرة في صفوف فئات وشرائح المواطنين في كردستان تركيا قبيل تسلّم كنعان ابغرين السلطة في البلاد ، متذرّعاً ببعض التحاليل الطبقية والسطحية الساذجة . ان مجموعات الترهيب حاربت حتى اليوم منشقة سواء داخل تركيا او في الدول الاوربية بممارسة دور المؤسسة البوليسية السورية ، لغسل وترهيب الاطراف السياسية الاخرى والكوادر والاعضاء المعارضين لـ ( P.K.K ) وجمع الاتّابات والضرائب من سكان كردستان تركيا وعموم الشعب في تركيا والكرد المقيمين في اوروبا ، تنفيذاً لأوامر اوجلان . ففي الحقيقة ان تلك المجموعات الترهيبية هي ذات تكوين فاشي ، وبعد ان اعلن ( P.K.K ) حمل السلاح عام ١٩٨٤ وارسل مفارزه المسلحة الى داخل تركيا وبعد ان لمس تزايد عدد مسلحيه وامكاناته المالية نتيجة لبعض الظروف الاقليمية ، من بينها انتفاضة كردستان العراق ، بدأ يسعى سياسياً وعسكرياً للقضاء على القوى السياسية في كردستان العراق وتركيا وايران وسوريا ولتحقيق هذا الغرض شرع في الدخول في مساومات ومزيدات مع جميع الجهات الاقليمية ، وععد الى حياكة خيوط معادات الأنشطة السياسية والثقافية ، وفي هذا الاتجاه صار ( P.K.K ) يدخل يومياً مع جهة اقليمية في شغب وقلاقل بالضد من طرف كردستاني معين ، متذرّعاً في مخططاته وتحرشاته وإشعاله للاقتتالات تلك ، بشعارات طنانة وجوفاء كالرئيس القومي مثلاً ، والتعاريف غير المصانة وغير العلمية للاحزاب والجهات السياسية ، وتسميتها بالرجعية والبرجوازية والعنيلة لهذه الدولة او تلك ، وتنفيذ سيناريو المخططات التي كان يصيغها مع اكثر من طرف اقليمي في الغالب ، والتي كانت آخر حلقاتها هو التحرش بالاتحاد الوطني الكردستاني . ان اشارة اوجلان للاقتتال ضد الاتحاد الوطني الكردستاني ورغم كون لوجلان قد مهد الارضية له منذ البداية ، لا يعتبر حدثاً مفاجئاً او عارضاً بل ان عثمان اوجلان اقترح مشروع خوض للقتال ضد الاتحاد الوطني الكردستاني والبارتي ، في مؤتمر ( P.K.K ) ، وربما بتوصية من

عبدالله اوجلان ، وقد جوبه ذلك الاقتراح من قبل الحضور في المؤتمر برفض شديد . واذ كان عثمان اوجلان قادرا على تكذيب هذا القول ، فاننا نصر عليه ونطالبه باثبات العكس ، وبث الشريط التلفزيوني الذي يصور وقائع المؤتمر المذكور دون قطع او مونتاج ، كي يطلع عليه الرأي العام .

على أية حال ، فان الاوجلانيين الذين حزنوا كثيرا لفشلهم في ذلك المؤتمر ، شرعوا في تهيئة الارضية والاجواء للاقتتال بعد المؤتمر في حين نجح الاتحاد الوطني الكردستاني عبر انتهاجه سياسة تحاشي وتغادي تحريشات (P.K.K) ، نجح لفترة طويلة في تعطيل المشروع العدواني لعثمان اوجلان ، واحاط بعض الجهات الصديقة علما وهي تشهد على ذلك ، ومنها حزب كادحي كردستان لكن عثمان اوجلان تمكن في النهاية وبالتعاون من اطراف اخرى ومنها بغداد من اعلان القتال ضد الاتحاد الوطني الكردستاني في ظل الظروف الدقيقة التي تمر بها كردستان والمنطقة والاتحاد الوطني الكردستاني ، عبر حشد القوات ومداومة مواقع قوات بيشمركه كردستان ، وبهذا حقق حلمه الذي لم يتحقق اثناء المؤتمر وبهذا لم يبق لـ (P.K.K) أي صديق في أي جزء من أجزاء كردستان ، وهو نتيجة طبيعية للفكر والتفكير الفاشي لاجلان الذي يعتبر احزاب كردستان الجنوبية احياءا خائفة للوطن . وكذلك اعتبر اوجلان الاحزاب الكردية في سوريا وكذلك الاحزاب في كردستان ايران عملاء للامبريالية لانها تعارض الجمهورية الاسلامية ، واختمت اقواله واصفا الاتحاد الوطني الكردستاني بالعميل للولايات المتحدة وتركيا . ان اقوال عثمان اوجلان التي تعتبر برأينا تهيدا لخلق فتنة جديدة ، خصوصا بعد اللقاءات الجديدة لبعض من من ممثلي (P.K.K) مع مسؤولي المخابرات في بغداد ، الذين اصدروا الاوامر اليهم بمواصلة الاعتداءات والتحريشات بالتنسيق والتعاون مع مجموعة من مفارز المرتزقة الجحوش التابعة للنظام العراقي ، وعلاوة على ذلك فان عثمان اوجلان يطلق تصريحات اعتباطية مايتطلب توضيح الحقائق لجماهير شعب كردستان ، وفضح وتوعية الاقوال المضللة لاجلان . فقبل عدة اشهر اتفقتا مع (P.K.K) بحضور ممثلين عن حزب كادحي كردستان وطرف اخر صديق للجانبيين على ان يتمركز (P.K.K) في مناطق (دوله كوكه) و (قنديل) ، وان تتحاشى مفارز ومسلحو الحزب التجوال في بقية المناطق بأي شكل من الاشكال ومهما كانت الاغراض السياسية والعسكرية ، وكذلك إخلاء القرى التي كانوا قد احتلوها في المنطقة وإتاحة المجال للفلاحين والمزارعين للعيش في قراهم بامان وحرية وقد حصل (P.K.K) على تلميذات بان الاتحاد الوطني الكردستاني لن يحتاج الى تلك المناطق في حال التزم (P.K.K) بالشروط المذكورة . ولكن يعتمد (P.K.K) في ارسال مفارزه المسلحة وبهذا العدد الكبير من مناطق قنديل الى سلسلة جبال أسوس وكاروخ ومامنده وعلشو ، بيترخين ، وكذلك ارسال اكثر من مئة مسلح من مناطق قادركرم الى سلسلة جبال قرداغ ومنطقة قرداغ ، كان انتهاكا لذلك الاتفاق . ولم يكتف (P.K.K) بذلك ، بل واداهم مسلحوه في (مهاقني) (اليسه ره ش) و (ماره دوو) ، مواقع قوات بيشمركه كوردستان ، ما اسفر عن استشهاده وجرح عدد من البيشمركه وأسر عدد اخر منهم . وبذلك انتهك (P.K.K) نصوص ذلك الاتفاق الحكيم . ومع ذلك لم يمارس الاتحاد الوطني الكردستاني ، الا حق الدفاع عن النفس ، وطرد مفارز (P.K.K) من تلك المناطق ولم يبادر الى شن

مجمعات أخرى على مواقع (P.K.K) ، المنصوص عليها في إطار الاتفاق المذكور، وهذا واقع ميداني واضح وجلي ويوسع أي شخص أو طرف خارج الوطن المجيء إلى المنطقة للوقوف على حقائق الأمر .

إن عثمان أوجلان يدعي في تصريحاته الفارغة الجوفاء بأن الاتحاد الوطني الكردستاني ، نقل رسالة من الأمريكيين إلى (P.K.K) مفادها الطلب من (P.K.K) الثاني وعدم الاستعجال في إيقاف القتال مع تركيا . وفي الواقع أن تلك الأقوال والادعاءات منافية للحقيقة تماما ، فبالعكس كان جميل بابك هو الذي بعث برسالة عبر الاتحاد الوطني الكردستاني وقبل أشهر إلى الولايات المتحدة ، قال فيها أن (P.K.K) مستعد للالتزام بتعليمات الولايات المتحدة وبالمقابل حصل على رد شفهي من مسؤول أمريكي مفاده أن الولايات المتحدة تعتبر (P.K.K) تنظيما إرهابيا ولذلك لن تقيم الولايات المتحدة أي شكل من أشكال العلاقة أو حتى تبادل الرسائل مع (P.K.K) . وأضاف المسؤول الأمريكي أن رئيس (P.K.K) مزم وخيراكما وهو شخص جبان ، وقد سمح لترك كل الأسرار وأن (P.K.K) سينقل إلى تركيا أية أمور أخرى قد تستجد . وتابع المسؤول الأمريكي يقول : أن تركيا حليفة وصديقة للولايات المتحدة ، ولن تفعل الأخيرة ما يزعج تركيا .

لكن عثمان أوجلان لا يكتفي بقلب وتشويه الحقائق فحسب ، بل ويسوغ أكاذيبه بأسلوب يحرص تركيا ضد كردستان العراق والاتحاد الوطني الكردستاني على نحو خاص ، علاوة على كون أكاذيبه عرضا مجانيا للقيام بدور جاسوسي لصالح تركيا الحليفة والصديقة الاستراتيجية للولايات المتحدة ، الملزمين بالاتفاقات الأمنية المبرمة فيما بينهما ، وهي أي تركيا ليس بحاجة حسب رأينا إلى هذا من التجسس ، لأن تركيا والولايات المتحدة متفقان في هذا الصدد كما استلزمنا .

وفي جانب آخر من أقواله ، يدعي عثمان أوجلان بأن دبلوماسيا أمريكيا يبلغ (P.K.K) بأن خطة شن القتال ضد (P.K.K) تمت صياغتها أثناء اجتماع واشنطن الأخير بين الاتحاد الوطني الكردستاني والبارتسي . والمعروف أن من المستحيل أن يبادر دبلوماسي أمريكي ، تعتبر بلاده (P.K.K) تنظيما إرهابيا إلى تسريب أسرار بلاده التي تخص أحد أصدقائها المقربين إليها جدا وهو تركيا ، وينقلها إلى (P.K.K) أو إلى أي من قياديه أو كوادره . علاوة على ذلك فإن اجتماعات واشنطن كانت ثلاثية ، ويعلم أطرافها وخصوصا الاتحاد الوطني الكردستاني والبارتسي أن تلك المزاعم عارية من الصحة تماما . فضلا عن ذلك فإن عثمان أوجلان يخطئ جدا إذا زعم بأنه قادر بادعاءاته ومزاعمه وتفسيره لهذه الأقوال المفبركة إلى الدبلوماسيين الأمريكيين ، على إلحاق ضرر ولو بسيط بالعلاقات الاستراتيجية بين الولايات المتحدة وتركيا ، أو دفع واشنطن إلى إعادة النظر في أوضاعها الأمنية والدبلوماسية وإن كل من يستمع إلى أقوال عثمان أوجلان ولو بشكل سطحي يفهم ويدرك جيدا كيف أن أوجلان يتقرب زلفى إلى تركيا وبأسلوب مذل وجبان ، محاولا إظهار نفسه مخلصا إلى حد الاستعداد للعب دور الجاسوس لصالح تركيا ، وإظهار الاتحاد الوطني الكردستاني والبارتسي كأعداء لتركيا . وأخيرا فإن التصريحات التي أطلقها عبدالله أوجلان وعثمان أوجلان وصغار الأتباع من رجالهم خلال الأشهر الماضية وخصوصا خلال الأسابيع الأخيرة وكذلك الممارسات الفاشية التي يرتكبونها ، تظهر بشكل أكثر جلاء الوجه الحقيقي لأوجلان مثلما تبرز مجددا هذه الحقائق الساطعة . إن سياسة أوجلان ومهما زينت برونش جميلة وتعاير



وطنية تهيج العواطف ، ستبقى سياسة لمحتلي كردستان ، وسياسة لمعارضة كل الأحزاب الكردستانية ، نيابة عن المحتلين ، بهدف تحقيق بعض المكاسب الضيقة جدا بالنسبة لـ (P.K.K) ، وبالمضد من الحركة التحررية الكردية اينما وجدت وبهذا تكشف قيادة (P.K.K) عن اخر حلقات عمالتها الدليلة لمحتلي كردستان ويبقى ان نقول كلمتنا حول السلام اذ ان الاتحاد الوطني الكردستاني يؤكد مجددا على سياسته الثابتة القاضية بتحريم وتحرير الاقتتال الكردي - الكردي ، ويعلم على الملأ من جديد بانه لم ولن يكون ميادرا في إشعال فتيل الاقتتال ، بل ومستعد لتحقيق السلام ، ولكنه يعلن وبممنهى الصراحة ، بان مفتاح السلام موجود لدى هيئة المتنفذين داخل قيادة (P.K.K) وان السلام يتحقق بالتزام (P.K.K) بنصوص الاتفاق الحكيم الذي اشرنا اليه آنفا وبشكل تام ، ذلك الاتفاق الذي تشهد عليه اطراف اخرى ولن نمتدح ان هناك سبيلا اخر لتحقيق السلام ، ونؤكد مجددا بان الاتحاد الوطني الكردستاني يعتبر أي خرق او انتهاك لبنود الاتفاق المذكور وخصوصا أي عمل عسكري سواء كان من قنديل او من مناطق التماس مع سلطات بغداد اعلانا صريحا للحروب من جانب (P.K.K)

الاتحاد الوطني الكردستاني

٢٠٠٠/٩/٢٦

## الوثيقة رقم ٦٢

### اتفاقية انقرة

اجتمع ممثلون عن تركيا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة مع وفود تمثل الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني والجبهة التركمانية في 30 - 31 تشرين الأول (أكتوبر) 1996 في أنقرة، واتفق جميع المشاركين على أن الأهداف الأساسية لمحادثاتهم كانت:

- أ - التمسك بوقف النار وتعزيزه بين الحزب الديمقراطي والاتحاد باتجاه جعله دائماً.
- ب - إعادة تحقيق السلام والاستقرار في شمال العراق من خلال البدء بعملية مصالحة سياسية.

واتفق على أن تكون المبادئ الآتية مرشداً لأعمال الطرفين (الكرديين):

- 1 - لا ينبغي لأي شيء في هذا الاجتماع أو الاتفاقات الناجمة عنه أن تضر وحدة العراق وسلامة أراضيه، أو حرمة حدوده.
- 2 - مستقبل العراق ينبغي أن يقرّر بالإرادة الحرة والمشاركة لكل شعبه، بما يتماشى مع الحوار المفتوح لضمان حقوق الإنسان والحقوق السياسية لجميع المواطنين العراقيين وفق قرار مجلس الأمن الرقم 688 الذي أكد مجدداً التزام كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بسيادة العراق ووحدة أراضيه واستقلاله السياسي.
- 3 - المصالح الأمنية المشروعة لتركيا وبلدان مجاورة أخرى، بما فيها سلامة الحدود الدولية وأمنها، ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار.
- 4 - يتفق الطرفان (الكرديان) على أنهما لن يطلبيا تدخل أي قوى أخرى يمكن أن

تفاهم نزاعهما أو تصعد التوترات. وينبغي لأي قوة كهذه موجودة في المحافظات الشمالية أن ترحل.

## وقف النار

- 5 - مواقع قوات الحزب الديمقراطي والاتحاد الوطني: ابتداء من منتصف ليل 23 تشرين الأول (أكتوبر) ستحدّد على الأرض من قبل ممثلين عن (قوة مراقبة السلام) وأعضاء ارتباط من الحزبين بأسرع ما يمكن وسيقدم تقرير عن خط النار إلى المجموعة المشرفة على مراقبة السلام).
- 6 - سيقى الطرفان في مواقع دفاعية ولن يياشر كل منهما أعمالاً عدائية ضد الآخر.
- 7 - سيتم تشكيل (قوة لمراقبة السلام) محايدة ونشرها لمراقبة التمسك بالتزامات وقف النار. وستؤدي وحدات (قوة المراقبة) مهماتها من مواقع متفق عليها على امتداد خط وقف النار. وستشكل على أساس فرق محلية وترفع تقاريرها إلى مقر إقليمي يكون مركزه في أربيل. وسيتم تشكيل قوة بحجم مناسب من تركمان، وأطراف كردية وآشورية أخرى محايدة من شمال العراق وفق ما يمكن الاتفاق عليه من قبل جميع المشاركين، للقيام بهذه المهمة بأسرع ما يمكن.
- 8 - سيتعاون الطرفان في شكل كامل مع (قوة مراقبة السلام) ويسهّلان عملها ويعيّنان أعضاء مناسبين لتنسيق الصلة مع وحدات (قوة مراقبة السلام) وفرقها المحلية ومقرها لدعم جهودها في مراقبة وقف النار وحل النزاعات أو إجراء تحقيقات.
- 9 - تشكل بموجب هذه الوثيقة (المجموعة المشرفة على مراقبة السلام) للإشراف على عمل (قوة مراقبة السلام) ولتسلم شكاوى الطرفين والتحقيق فيها. وستولى (المجموعة المشرفة على مراقبة السلام) أيضاً دمج معلومات أخرى متوفرة، مثل ما يتوفر لدى الشرطة الدولية التابعة للأمم المتحدة، في تحقيقاتها.
- 10 - يكون مقر (المجموعة المشرفة على مراقبة السلام) في أنقرة وتتألف من ممثلين عن تركيا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة والحزب الديمقراطي والاتحاد الوطني (قوة مراقبة السلام). وستجتمع (المجموعة) خلال الأسبوع الأول من تشرين الثاني (نوفمبر) 1996 لتحديد أساليب عملها الإجرائية الداخلية.
- 11 - يمكن أن تقدّم شكوى من قبل أي عضو في (المجموعة المشرفة على المراقبة).

12 - سيوقف الطرفان الهجمات الإعلامية المتبادلة.

13 - سيطلقان جميع الأسرى والمعتقلين ويسلمان رفات الذين قتلوا خلال المعارك.

14 - يوافق الطرفان على أن الخدمات المدنية، بما فيها النقل أو توفير الماء والكهرباء والوقود والإمدادات الطبية والغذاء، لن تعرقل لأسباب سياسية، وستعاونان في إعادة المرافق المدنية، بما فيها الماء والصرف الصحي والكهرباء، في كل أنحاء شمال العراق. وسيطلب من الوكالات التابعة للأمم المتحدة أن تساعد، في إطار المهمات المخولة إليها، في مراقبة تنفيذ هذه الفقرة.

15 - يجدد الطرفان تأكيد التزامهما ضمان سلامة موظفي مساعدات الإغاثة الإنسانية وعائلاتهم وأمنهم.

16 - يؤكد الطرفان مجدداً أن اللاجئين والمشردين العراقيين يمكن أن يحصلوا في شكل متكافئ على الإغاثة الإنسانية، بصرف النظر عن الانتماء أو الأصل الاتني. كما يتفقان على أنه ينبغي طلب المساعدة من المفوضية العليا للاجئين لإعادة اللاجئين إلى ديارهم طوعاً.

17 - تأخذ تركيا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة على عاتقها تقديم التسهيلات والمساعدة المناسبة في هذا المعنى.

#### المصالحة السياسية

18 - يوافق الطرفان مبدئياً ويلتزمان إجراء مزيد من المحادثات في شأن (إدارة محلية مؤقتة) في شمال العراق بمشاركة كل الأطراف والجماعات الاتنية، بما فيها التركمان والآشوريون، على أساس عادل.

19 - ستجبي عائدات الرسوم الجمركية والضرائب الأخرى في شكل شفاف وتستخدم للمصلحة المشتركة لجميع سكان المنطقة عبر تقاسم مناسب للعائدات.

20 - ستنظم انتخابات جديدة في وقت مناسب، وسيقدم المشاركون في هذا الاجتماع المساعدة في تهيئة الأرضية لانتخابات حرة وعادلة.

#### الاهتمامات الأمنية المشروعة لتركيا

21 - يوافق الطرفان على أن يعمل لمنع العناصر الإرهابية، خصوصاً حزب العمال الكردستاني، من أن يكون لها وجود أو نشاط في شمال العراق.

22 - يوافق المشاركون على العمل مع المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة ودعمها من أجل الإعادة الطوعية العاجلة للمواطنين الأتراك في معسكراتروش، الذي يدرك المشاركون أنه سيغلق.

هذه المبادئ ستكون دليلاً مرشداً لعمل المشاركين في تعزيز وقف النار وجعله دائماً والبدء بعملية المصالحة. ويوافق المشاركون على الاجتماع مجدداً في أنقرة في 15 تشرين الثاني (نوفمبر) 1996 لمراجعة التقدم على صعيد تنفيذ هذه المبادئ ودفعها إلى الأمام.

# التقرير السياسي

الصادرة عن المؤتمر الوطني الأول ..

لحزب الاشتراكي الكردستاني - العراق

المنعقد ما بين ١٥-١٨ أيار ١٩٨٢ في كردستان العراق

- في الفترة ما بين ١٢ - ١٥ أيار ١٩٨١ انعقد المؤتمر العام الأول للحزب الاشتراكي الكردستاني - العراق في إحدى جبال كردستان وتحت الشعارات التالية :
- ١ - الديمقراطية للعراق والحكم الذاتي الحقيقي لكردستان .
  - ٢ - توطيد وتعزيز دور الحزب النضالي والقيادي بين جماهير الشعب .
  - ٣ - النضال في سبيل تعزيز التحالفات الوطنية على طريق بناء الجبهة الوطنية الموحدة لاسقاط النظام الدكتاتوري الفاشي والالتحاق بحكم اشتراكي وطني ديمقراطي .
  - ٤ - النضال بمنزلة ضد الامبريالية الجديدة بغاية الاسريالية الامريكيد وهذا الصهيونية والرجعة ومخططاتها في الناحية
- حيث ناقش المؤتمر كافة المستجدات والاحداث على الامعة المالية والمربية وانكردستانية والعراقية وأثر بنتيجة المناقشات والبدالات ، هذا التقرير المقدم من قبل اللجنة القيادية للحزب بعد ادخال التعديلات الضرورية عليه ، وتوضيح رؤيته لطبيعة المرحلة الدقيقة التي تعيشها حركة الشعب العراقي عموما وثورة شعبنا الكردي بشكل خاص ، والتأثيرات والملايح العامة لطبيعة الوضع الراهن ، الايجابي منها والسلبية على الصعيد من الدولي والعراقي وانعكاسات كل ذلك على قضية الشعب الكردي وأوضاعه الكفاحية . كما حدد التقرير السياسي فهم الحزب لطبيعة المهام النضالية الطفاة على عاتق جماهير شعبنا ونضائله المناظرة وقواء التنمية والوطنية والاستلمة الثورية ثانيا واستراتيجيا ، من أجل الاستمرار بمسيرة الثورة الوطنية الديمقراطية والكفاح المسلح حتى تحقيق أهداف شعبنا في بناء الجبهة الوطنية الموحدة لاسقاط النظام الدكتاتوري الفاشي في بغداد والالتحاق بحكم اشتراكي وطني لتحقيق الديمقراطية للعراق وتنفيذ الحكم الذاتي الحقيقي لكردستان .

الحزب الاشتراكي الكردستاني

العراق

مكتب الثقافة والاعلام المركزي

حزيران ١٩٨١

أيها الرفاق الأعزاء أعضاء المؤتمر الأول للحزب الاشتراكي الكردستاني الموحد  
اسمعوا لي أن أرحب بكم باسم الهيئة القيادية لحزبنا والحزب الاشتراكي الكردستاني الموحد  
أجمل ترحيب وأن أقدّم إليكم بتحياتنا الثورية المقرونة بشيآت النجاح لمؤتمرنا  
لدى استعراض مسيرة الحزب وتحديد الواجبات المطلوبة على عاتقنا وأخدين مهام المؤتمر بنظر  
الاعتبار في هذا الطرف الدقيق ، لنا وطيد الثقة بأننا سنساهم بروح المسؤولية العالية وسنكرس  
ذات وتضحية في إنجاح المؤتمر لجعل نتائجه سلاحاً آخر بيد ثورتنا وشعبنا والحركة الوطنية العراقية  
كافة ، للاسراع في إسقاط نظام بغداد الفاشي وفي سبيل مواصلة نهج الحزب الثابت في مجابهة  
الاسرائيلية والصهيونية والرجعية ولتحويل نتائج أعمال المؤتمر إلى نظاهرة تعكس الطغي الخلاق  
لتنظيمات حزبنا ولتقوى البشعة ركة الابطال .

إن ما بعد سبيل للحسرة والالام هو حلولك كوكبتين من ساطلي حزبنا احداهما سيموت  
شهداء سيرة الشرف والسالة والتضحية ممن وقفوا في المصدق الاممي للنضال في بداية ثورتنا  
الجديدة أو صدعوا مشاق العدو بسبب كفاحهم البطولي وأحرزوا بهذا لقب الشرف لهم ولشعبهم  
ونذكر هنا على سبيل المثال لا الحصر الشهداء المعروفين من قادة حزبنا المواسل ( علي عسكري ،  
والدكتور خالد سعيد وسعدى عزيز والسلازم أنور سعيد سلطان ، والسلازم جمال حوشناو ) ومن الملاكات  
المتقدمة من أمثال الشهداء ( سيد سليم ، وأحمد فتح الله ، وباسين قادر وشينه بولي ، وأحمد خان  
عادر والاستاذ غفور زارلي بي ، ورووف بكر ، وعسن بولي ، وسليم كيشكي بي ، وأبو بكر سيكانياسي ،  
ومام رسول دليشاد وحسين رسول ، وششان شفيق ) وشهوات غيرهم من الشهداء العاديين .

أما الكوكبة الأخرى من المناضلين منهم أولئك الذين ينتظرون الموت حالياً في سجون النظام  
الديكتاتوري الفاشي أو ممن لا يعرف السرّ مصيرهم حتى الآن من بينهم المناضلين المعروفين ومن قيادة  
حزبنا ( حسيب وسواره ) اللذان لا يعرف مصيرهما منذ أكثر من سنتين . لذا فإننا نجد من الواجب  
بأن نقف بكل أجلال وإكرام لأرواح شهدائنا الابطال الذين ضحوا بحياتهم الغالية من أجل حزبنا  
وثورتنا وشعبنا وشاركوا بدماهم الزكية في كتابة التاريخ الحديث لشعبنا .

تعبه لا رواج جميع الشهداء العاديين الذين استشهدوا في درب الحرية والديمقراطية فسي  
كردستان والعراق وألف تضحية مقرونة بالفخر والاعتزاز إلى جميع المناضلين الذين يبرزون في سجون  
نظام بغداد الدوي ويواجهون بكل بطولية ممارسات البطش والإرهاب والأوضاع القاسية ويصمدون  
ويحافظون على الوفاء لقضية شعبنا .

ونبعت بتحياتنا إلى جماهير شعبنا ولكادحي كردستان ولعزيمتهم في المجابهة والتضحية  
وبسدي أحيائنا بفخر بقدراتهم الخلاقة للاستمرار في ساهضة الأعداء .

تعبه نغالية ثورية إلى قوى البشعة ركة المكافئة والضحية بكل سالة من أجل قضيتنا العادلة  
ولا نصار الثورة الديمقراطية العراقية ، الذين يتحملون عبء حماية أهداف شعبنا ويكرسون كسبيل  
فدرايتهم للتضحية والفداء لانها الأوضاع المزمنة في البلاد وأغابة حكومة ائتلافية وطنية تعوق  
الديمقراطية للعراق والحكم الذاتي الحقيقي لكردستان ويواصلون النضال الثوري بتصميم عال لتحقيق  
طبوحات شعبنا .

تعبه إلى الشعب العراقي البطل ولقواء الثورية والوطنية التي تكافح دون هوادة في سبيل  
إسقاط نظام بغداد العنصري ومن أجل غد أفضل للبلاد .  
أيها الرفاق الأعزاء

واليوم وبعد خمس سنوات من النضال الثوري والسياسي العرير لجماهير الحركة الاشتراكية  
الكردستانية واللجنة التعهيرة للحزب الديمقراطي الكردستاني وللعديد من المناضلين الآخرين  
الذين اتحدوا في الحزب الاشتراكي الكردستاني الموحد ، وبعد الاضطهاد الفكري والتنظيمي  
للحزب وتطور وتنظيماته وهيئاته على مستوى القيادة والقواعد وتوسع أعدادته الجماهيرية ونشوت  
وتعذب نهجه في بودة النضال الحارم ، سنكث القول بأعطين بأن حزبنا أجتاز صعوبات وهو فسي  
وضع يمكنه الآن الانطلاق لتحقيق أهدافه ودوره التاريخي المنهذ على عاتقه وبالأخص بعد الانتصارات  
السلاحقة المعززة في المجالات التنظيمية والسياسية على نطاق كردستان والعراق وخارجيه وقسي

والآن وبعد هذا النمو والتطور العاصف كان مؤتمر حزبنا الأول السعيد حالياً يعدّ - تمسيرة  
ورداً إيجابياً لهذه الأوضاع ودليلاً على الثقة العالية بالنفس وهو يعتمد في وضع ديمقراطي وحاسم للغاية  
وبعد جواباً ثورياً على الأوضاع السلبية السائدة داخل الحركة التحررية الكردية لشعبنا ويعكس التوجه  
الثوري ووضوح الرؤية لمواصلة النضال دون توقف لتسهيل مهمة حزبنا لأداء دوره وبما هو التاريخي  
بجدارة وبقدرة . ولم يكن حزبنا وليد رغبة أفراد معينة أو حركة طارئة ، بل إنه جاء ليس الرغصة  
الخاصة لجماهير شعبنا الكادحة عندما انبثق بعد انهيار ثورة الملوك كضرورة موضوعية وتاريخية ليدفع  
ويطوّر نضال شعبنا .

لقد دخل حزبنا ساحة الكفاح في الوقت المناسب وكحدث سياسي مهم خرج من داخل أدمجماهير  
كردستان وبشكل يمكننا القول ان الحدث هذا كان هذا الصوت طرق آذان أعداء شعبنا أيام العس  
السوداء .

ومن أجل الاطلاع عن كثب على طبيعة حزبنا واسعيارة الطلاق لطبقات الجماهير عليها الرجوع  
إلى الوراء قليلاً إلى أيام الوحدة القومية والموضع الاجتماعي الخبيث في كردستان الذي جاء نتيجة  
انهيار ثورة الملوك في السادس من آذار ١٩٧٥ وإلى الفترة التي كانت القيادة العشائرية والبرجوازية  
البيعية هي المسيطرة على قيادة الحركة الثورية للشعب الكردي التي استسلمت بصورة غريبة حشراً  
اتفاقيات الجزائر الذي عقد بين شاه البخور وسددام الدكاتوري ، تلك الاتفاقية التي أدت مباشرة إلى  
انهيار الثورة وبالتالي تفتحت صفوف الحزب الديمقراطي الكردستاني جالية الحيرة لتصفوف البيشة ركة  
والأبليس لجماهير كردستان والخلو لساحة الكفاح .

هكذا فقد استقبل نظام بغداد الدكاتوري المعزى هذا الوضع المعقد وقطع طريق أسام  
كل محاولة نهجية ومهادنة بتشجيع من الايمبرالية مع نظام شاه البخور بغزة تطبيق مخطط واسع وقسور  
للاستفادة من جميع الفزاح من أوضاع المحنة التي واجهت حركة التحرر الوطني لشعبنا الكردي  
آذاك في سبيل طمس شخصيتنا القومية بهائنا عن طريق سياسة الانتقام والارهاب والتفريغ  
والتميع والتهميش والتجريد والتجريد وإحلالاً وتهديم مناطق كردستان وتغيير المعالم القومية للشعب الكردي  
بالمال كردستان الجغرافية وحجب الحريات والحقوق الأخرى من شعبنا في الميدان السياسية  
والاقتصادية والثقافية والاجتماعية .

وجاءت السلطة في هذه الأوضاع الصعبة بشر وتمسق روح الخيبة والألم بين جماهير  
كردستان ومن المنظمات العنصرية والتبعية والاستعمار القوي وبمصر عن النظرة العلمية والواقعية  
وعن تجاهل الحقيقة الكامنة في أن ارادة شعب ثوري بطل كالشعب الكردي الذي عاض نصف قرون  
كفاحاً مسلحاً مقدماً ألوف الضحايا لا يمكن أن تقهر وإن كان سكانها لفترة بعدودة ، إلا أنها  
ستتطرق على نحو أكيد من قبل متى سمحت الفرصة لذلك ، وهذا ما توكله - بدلاً من طوق التاريخ .  
إن القيادات التنظيمية للحركة القومية وراسمها السياسية والفكرية السوءولة عن نكسة ٦ آذار  
وانهيار ثورة الملوك وأبست جماهير شعبنا أبداً . وهي لم تسير ولم تقبل بالهزيمة وتظل السرد  
الثوري الحارم لجميع المتحاررات والتطاولات الاسرائيلية والرحمة والعلاء كاذبة .

لقد وقتت جماهير شعبنا بالاعتقاد على نفس الحقائق المذكورة بكل جدارة متجددة النكسة  
وحدثت الهزيمة إلى حشر للاستمرار هكذا فقد جاء الرد الثوري الجماهيري الأول على النكسة والتصدى  
لها عن طريق ابتداء الحركة الاشتراكية الديمقراطية لمناهضة السياسة العنصرية لنظام بغداد  
اندكاتوري الفاشي . وبالرغم من وضوح الفكر والنهج للحركة الاشتراكية الديمقراطية هذه المتشعل  
في الفكر والنهج الاشتراكي العلمي وفي الديمقراطية الشعبية كوسيلة لمواصلة النضال . اضطرت الحركة  
هذه التي كانت تتشابه شخصيتها مع مبادئ الاشتراكية الديمقراطية الدولية المشهورة بأرثا طاتها  
الشيوعية وتخليها عن الفكر الثوري ، اضطرت إلى نزع النقاس الشعبية هذه عن طريق استفتاء عام  
وبعد الاستفتاء بتبادل الآراء مع بعض القوى الوطنية الأخرى . وهكذا سميت آنذاك بالحركة  
الاشتراكية الكردستانية .

والرد الآخر على النكسة جاء عن طريق تشكيل اللجنة التضفيرية للحزب الديمقراطي الكردستاني  
خارج الوطن من الكوادر الثورية لفترة الملوك من صبيها مواصلة النضال . لقد كانت الحركة الاشتراكية  
الكردستانية واللجنة التضفيرية قريبين من بعضهما في البناء بين الفكر والتنظيم وفي النواحي  
والتقنيات أيضاً بالرغم من وجود تباين بينهما في ميدان العمل وظروف الولادة . هكذا فقد أكسد  
المنظورين - بناءاً على أسس تنظيمية مختلفة - الحركات الاجتماعية المختلفة في كردستان .



الكردستاني\* الذي كان في الخمسينات حرب ثورية لجماعه كردستان يسترشد بالفكر الاشتراكي العلمي . وأكدا في ذات الوقت على رفضها لجميع السلبات والأخطأ وانحرافات والسياسات غير البديهة التي سلكتها القيادات التقليدية للحزب الديمقراطي الكردستاني آنذاك وأعلنا بأنهما يأخذان العيسير والدروس من جميع أخطاء وانحرافات أطراف الحركة التحررية الكردية كافة وللهيا القناعة التامة بأن عيسى الحركة التحررية الكردية أن تكون سلاحا فعالا في ايدي الطبقات الكادحة لشعبنا واعتبرا ذلك شرطا ضروريا لتحافظ الحركة على موقعها الطبيعي والتقدمي المناهض للإمبريالية والصهيونية والرجعية .

"الحركة الاشتراكية الكردستانية" ودورها في اندلاع الثورة الديمقراطية الجديدة لشعبنا :

أبها الرضا الأحرار :

ان الحركة الاشتراكية الكردستانية واجهت مبكرا مهمات تاريخية ووطنية وقومية وشهدت تحديات عديدة منها شهدت أحداثا مهمة واجتازت تجارب واستعانت شاقة . ولقد كان التدخل على هذه الصعاب يعكس بوضوح اصالة الحركة وجاهتها وصحة مطالبها وواقعية أهدافها . وكان عيسى الحركة أن تناضل من أجل اعادة وتنظيم وتوحيد الصفوف والمضاميل المشتتة للحركة التحررية الكردية وتوجيهها للصود والتصدى للنكسة طمنا كان عليها أن تناضل بنفس القوة من أجل اعادة الحركة التحررية الكردية الى مواقعها التقدمية ، كما كان عليها أيضا أن تواصل النضال ضد الممارسات والافكار البعيدة التي سادت صفوف مجتمعا الكردي وتعمل دون هوادة من أجل مجابهة ودحض كل التيارات والافكار الانتهازية التي حاولت استغلال انهيار الثورة في عام ١٩٧٥ بشكل غير موضوعي ومقبول لدفع الحركة تارة نحو التطرف اليساري وتارة أخرى نحو اليمين المشوه .

ولم يكن مبلغ عمر الحركة بعد أشهرها حينما جابجت أول امتحان لها في الوقت الذي كانت تحت السلطة الفاشية في بغداد قد جججت جميع المعادلات والمفرض الديمقراطية عن شعبنا بحيث لم يبق أمامه غير اللجوء الى المقاومة المسلحة مجددا .

هكذا فقد بدأت الحركة الاشتراكية الكردستانية تمهيد الارضية والطريق امام اندلاع ثورة دفاعية شعبية لرفية وحاجة جماهير كردستان وفي هذا الميدان لعبت الحركة دورا حتميا في المبادرة لاشغال ليهيب المقاومة مجددا والقيام بتنظيم فصائل البهشركة وقيادتها في المعارك والتصدى للعدو وروفع المعنويات وروح الصود لدى شعبنا وتطويع ثورتنا ودفعها نحو التعرير بعد القيام ببلورة نهجها وتنشيت أهدافها وسعتواها السياسي جنبا الى جنب مع بقية القوى المتواجدة في الساحة الكردستانية . استناد على التجارب المريرة لسيرة حركة شعبنا التحررية وضعت الحركة الاشتراكية نصب عينها أن اقتتال الاوة بعد سلاحا فعالا بيد الأعداء لاستخدامه ضد القضية الكردية وثورتها المعادلة وألحق ذلك المزيد من الاضرار بالحركة التحررية الكردية .

هكذا فان الحركة الاشتراكية الكردستانية أصرت باستمرار على رفع البهظة والاستفارة من التجارب التاريخية لشعبنا من قبل جميع الأطراف الوطنية الكردية للالتزام بكل قوة عن هذا السداد الفئال وحددت بكل وضوح أسباب تأجيج اقتتال الاوة الكاشة باستمرار في الدسائس والتدخلات الأجنبية وفي احتكار العمل السياسي وإثارة الكراهية والعدو والتأرل لأحداث القذبة والاعتداء على الطرق العشرية والسلاح والقوة في حل المشاكل والمعادلات الفكرية والسياسية . وكانت الحركة الاشتراكية الكردستانية تأكد باستمرار على حماية نفسها من الفاهيم الضيقة هذه ودعت القوى الاخرى الى الابتعاد عنها وأخذت تجارب الشعوب المتاعلة في العالم بنظر الاعتبار بشأن أهمية الجبهة الوطنية في فترة الثورة الديمقراطية وآمنت الحركة بشكل واسع بحقيقة أن المجتمع الكردستاني كغيره من المجتمعات الاخرى يتكون من الطبقات والفئات المتعددة ويمكن ذلك في تواجد الافكار المشوبة وبالتالي قيام أحزاب وتنظيمات مختلفة تتحدر ملاقاتها مع البعض بمقدار اتفاق وتباين مصالح هذه الطبقات والفئات المختلفة عن البعض . هذا من جانب ومن جانب آخر فان مسألة الديمقراطية في بلدنا كبلدنا العراق الذي يسوده نظام دكتاتوري فاشي وأراضي شبع الديمقراطية مسألة جماهير الشعب كافة ونصير مع موجهة الجبهة الوطنية المبهة النضال لتفان الطبقات الثورية وأداة فعالة في يد الجماهير لقيادة نضالاتها نحو الطفر . فبالاطلا من هذه المعادلات ان الحركة الاشتراكية الكردستانية رفضت مبدأ الحزب الواحد بشكل قاطع وددت باستمرار الى الديمقراطية السياسية وحرية الفكر والتنظيم .

"الحركة الاشتراكية الكردستانية" وتجربة "الاتحاد الوطني الكردستاني"

طريق التحالف مع الاتحاد الوطني الكردستاني ولا سيما في ظروف وأوضاع استثنائية الفتحاح المبلج حيث  
كف بعض الرفاق القاديين للاتصال بالاتحاد لإقامة علاقات معه وبإبراف من أن صيغة التعاون والتحالف  
معه كانت الصيغة الطبيعية إلا أن الرفاق المكلفين بتنظيم هذه العلاقات طلبوا آنذاك قول "الحركة"  
عضوا في الاتحاد الوطني الكردستاني الذي كان قد أعلن عن نفسه بأنه تنظيم شبه جهوي تيدو وكأنها  
صيغة جديدة من صيغ التحالف .

هكذا فلفد رعت الحركة آنذاك في المشاركة بانحاح هذه التجربة للأسباب الافة الذكر وبكل  
تكران ذات وإطلافا من الحرص على وحدة صفوف الحركة التحررية الكردية والايان الرايخ بروح التعاون  
والتحالف الجهوي انضمت الحركة إلى الاتحاد الوطني الكردستاني على أساس المحافظة على استقلاليتها  
التنظيمية والفكرية والسياسية وبأمل أن يتحول ذلك التنظيم شبه الجهوي إلى صيغة جهوية كاملة .  
ولم تدخل الحركة بأي شكل من الاشكال في نشاطها وعملها وتضحياتها بل تكرر ذات لتدقيق الاهداف  
المذكورة في إطار الاتحاد حيث قدم المئات من الشهداء في ميدان تنهيتها وتطويرها واعتباره تجربة  
جديدة في ميدان التعاون والتحالف وتعايش التيارات الفكرية على أساس الصراع ثم الاتحاد .

الأنا سنا يوسف له حقا وان تجربة الاتحاد الوطني الكردستاني لم تتكفل بانحاح كما نشينا ذلك  
حيث فشل من خلق إطار مناسب لتقوم التنظيمات السائدة على أساس ديمقراطي بمباراة حرة داخله ان تحول  
ذلك الاطار رويدا رويدا إلى ما يشبه الحزب الواحد . وأكثر من ذلك فقد سيطر على مقاليد أموره فردا  
واحدا وبرز في غالبها الإرهاب الفكري وبدأ احتكار الفصل السياسي والتمرة السلطوية فضلا عن ذلك فان  
الاتحاد لم يملك استراتيجية ثابتة واستخدم التنكيت على نحو واسع وبشكل أصبح فيما بعد ستارا لمنظمة  
العدسة " كره له " - المضادة التي كانت تنبش الماوية آنذاك - لممارسة نشاطها التي كانت تستهدف  
في تحليلاتها ومواقفها مناهضة الأفكار الشيوعية والاتحاد السوفياتي هديق الشعب الكردي محاولة  
بشكل غير ساجر وضع الحركة التحررية الكردية في موقع العداء للشعبية الشبه بالممارسات السابقة التي  
وجهت الحركة التحررية الكردية نحو الكشم والإنحمار .

وتجدد هنا من الطفرة ان شديد للانها ان حقيقة ان الحركة الاشتراكية الكردانية وقت بشدة  
عد هذه الظاهيم ولما أنضان تكرر معنا بامتياز ونهر النواقف السبدية ووضح الرويا لدى الحركة  
في تحديد وتشخيص أهدافها وأعداء الحركة لتحررية الكردية . كما يعود هنا الفضل للحركة أيضا  
- وبالتعاون مع اللجنة التشريعية وبعض العناصر القيادية في الاتحاد الوطني الكردستاني آنذاك من  
تركوا صفوف الاتحاد قريبا بعد - في انتقاد الفثرة والحركة التحررية الكردية من الارتاء مرة أخرى في  
أحمار نظام شاء البقيور وجهاز السبي " الصيت " السافاك " وذلك عندما جابهوا بملاحة المحاولات  
التي جرت في ربيع ١٩٧٨ بهدف تبرير القداون والتواطؤ مع رجالات السافاك المشهورين من أشمال  
" نصيري " و " صايدان " وبجحة الضرورة المطلوبة طك الضرورة التي برزت وسهدت السبل للعناصر  
الرجعية في السابق لربط حركتنا التحررية الكردية بالأوساط والدوائر الرجعية والامبريانية والتعاون  
معها .

وتذكر البر " الدور البدأى الحرف للحركة الاشتراكية الكردانية داخل الاتحاد الوطني  
الكردستاني الذي أدى إلى مناهضة شعار مشاركة الاقطاعيين في الفثرة وبذلك شكل ماني الوسع من أجل  
المحافظة على المستوى الطبقي والاجتماعي للثورة ولوقت العديد من العقائد والمشاكل والمعضلات  
التي خلقتها لها الاوساط والعناصر القداوية في الاتحاد من حيلة الأفكار الماوية التي كانت تقوم  
بالضد من أفكار ورغبة الحركة الاشتراكية الكردانية بقبول رؤسا " العشار الاقطاعيين الرجعيين في  
مناطق شلير وشدر وبكوز وشاربانز وأكبان في صفوف البيشمه ركة وتنصيبهم في المراكز المسؤولة في  
ساطر غوز عشارتهم تمت رجج راهية وتجيعهم لحاق المشكل أمام الحركة الاشتراكية الكردانية  
لشل نشاطاتها وكانت هذه المساطر وغيرها كالتدخل في شؤون داخلية لكردستان ايران وسندم  
السواوة في توزيع السلاح والمساعدات المالية والمؤلية داخل قوات البيشمه ركة أدت إلى عسدم  
استعداد الحركة في مواصلة البقاء داخل الاتحاد الوطني الكردستاني وبلاخص بعد حدوث اعتداءات  
مباشرة على بيشمه ركة الحركة الاشتراكية الكردانية في مقرات شبي وزهلي وناووه وك بعد أن طالبت  
المنظمات داخل المدن والتنظيمات الداخلية بالاستقلالية حيث أعلن في يوم ١٩٧١/٢/٢١ عن  
استقلالية الحركة الاشتراكية الكردانية عن الاتحاد وقد تمت بعد اعلان الاستقلالية الحركة بوسمن  
مذكرتين إلى الاتحاد باسم الحركة الاشتراكية الكردانية واللجنة التشريعية عارضين الاستعداد

وبالرغم من ذلك يجب ذكر حقيقة أخرى ألا وهي أن الحركة الاشتراكية الكردستانية لا تتعمس على سبيلية فشل التجربة شبه الجبهوية هذه ولم تتزعزع قناعتها ببدء التعاون والتحالف بل على العكس فإنها اعتبرت ذلك ضرورة موضوعية وللتعليق بشكل على حينما قامت بالاعتماد على نفس المستطابق والنهج باتخاذ العديد من الخطوات سوية مع اللجنة التحضيرية بصدور تثبيت وتوطيد مبادئ التحالف والتعاقد مما أدى إلى الإسراع في تشكيل هيئة قيادية مشتركة بدأت بتهيئة الأرضية اللازمة في جميع المجالات للتوحيد في خط تنظيمي وفكري واحد تجاوبا مع متطلبات وحدة فصائل الحركة التحريرية الكردية التي كانت تعاني آنذاك من ظاهرة التمزق والتشتت ولا فلاح المجال أمام الأحزاب والنظم التي تمتلك القاعدة الموضوعية والاجتماعية داخل مجتمع كردستان لتلتبذ دورها اللازم .

هكذا وانطلاقاً من هذه الضرورات الموضوعية فقد جرى توحيد " الحركة الاشتراكية الكردستانية " مع اللجنة التحضيرية " وأعلن في ١٩٧٩/٨/٨ عن ولادة " الحزب الاشتراكي الكردستاني الموحد " وذلك في اجتماع مجمع للكوادر .

### - ولادة " الحزب الاشتراكي الكردستاني الموحد " حدث سياسي هام وضرورة تاريخية موضوعية :

لقد كانت ولادة الحزب خطوة نوعية ضرورية ونتيجة لسلسلة من التغيرات والأحداث المتتالية التي ألمت بها الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية وواقع الثورة المسلحة في كردستان بالأخص بعد فشل القادرات التقليدية في تحقيق أهداف الحركة التحريرية الكردية . ودخل الحزب ميدان النضال كحزب ديمقراطي ثوري وكحليف الحزب العليق العالمي وبطريقة اشتراكية لعل المسألة القومية الكردية ويكون الحزب من أجناس طوعي كفاي لتناضل من أجل تحرير الوطن الديمقراطي والانتقال بالعراق إلى الاشتراكية وتحقيق أهداف الحزب المرحلية والاستراتيجية .

وعلى ضوء الجوانب الثلاثة واعتماداً على هذا التشخيص والنهج جرى مرة أخرى بالضرورة تقسيم الأوضاع حسب المصالح القومية والوطنية والطبقية وبصورة تضمن تطوير الحركة التحريرية الكردية عن طريق الرقابة الحزبية بين النضال القومي والطبقي وتحدد القوى الحركية للثورة بصورة علمية وموضوعية المتبعة في كادحي النضال والريف والفئات البرجوازية الوطنية الصغيرة واعتبار بقايا الاقطاع وكسار الملاكين والبرجوازية البيروقراطية الانكليزية ( المنتفعين على حساب الشعب ) أعداء للشعب . وأعلن عن ايمانه بالتحالف مع القوى والأحزاب الوطنية والثورية الكردية والعراقية وبالتحالف الاستراتيجي مع الحركة التحريرية العربية والعالمية وبخاصة الأعداء على الضمد العاليي بالحركة التحررية الوطنية والحركة العمالية في البلدان الرأسمالية ودول المنظومة الاشتراكية واعتبر الامبريالية العالمية بزعامة الامبريالية الأمريكية والحركة الصهيونية والرجعية والفسادية أعداء حقيقيين لشعبنا .

وانطلاقاً من هذا التقييم قام حزبنا بتحديد الأهداف الاستراتيجية والمرحلية التالية بمسودة البرنامج والنظام الداخلي وفق الاسس التالية :

#### ١- الأهداف الاستراتيجية :

- ١- النضال من أجل حق تقرير المصير للأمة الكردية التي جردتها الامبريالية والرجعية . وتوطيد الاخوة بين الشعوب القاطنة في المنطقة وبالأخص بين شعبنا الكردي والشعوب العربية والفارسية والتركية .
- ٢- انكسار من أجل بناء الاشتراكية بعد انكار مهام الثورة الوطنية الديمقراطية وتنقية العلاقات الاجتماعية والرأسمالية المتغلطة وجميع أنواع الاستغلال في البلاد .
- ٣- النضال ضد الامبريالية العالمية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها العدو الرئيسي للشعوب ومهاجمة الرجعية والصهيونية والدفاع عن السلام ودرء خطر الحرب وإقامة تحالف استراتيجي حثيث مع حركة التحرر العربية وحركات التحرر العالمية في العالم الرأسمالي والأنظمة النقدية .

#### ب- الأهداف المرحلية :

- ١- إسقاط السلطة الديكتاتورية العنصرية ذات النهج الفاشي في العراق وإقامة حكومة ائتلافية وطنية تحقق الديمقراطية للعراق والحكم الذاتي الحقيقي لكردستان وتضمن حقوق الشعب العراقي بحرية وأكراده وأقلياته القومية .
- ٢- ضمان حرية التنظيم والمقاتلة السياسي للأحزاب والمنظمات المهنية والنقابية والديمقراطية والمضادة واليسار وتحرير جميع السجناء السياسيين وإقامة المهجرين والشردين والمبعدين داخل البلاد وإزالة الحدود بين سكانهم أو إقامة علاقة كل ٢٢٠٠ الحزب العنصرية في كردستان .

- ١ - ارساء اسس التحالفات الوطنية وتعميقها بما يضمن توحيد طاقات شعبنا النضالية ويعزز دورها في قيادة المجتمع .
- ٢ - ضمان الاستقلال الاقتصادي للبلاد بتحرير اقتصادنا الوطني من التبعية للسوق الرأسمالي العالمي والاعتماد على تخطيط علمي لاستخدام موارد البلاد في تنمية شاملة في الميادين الصناعية والزراعية وانهاض الاقتصاد الكلي على موارد النفط وتطوير القطاع العام وتميز دور القيادي في الحياصة الاقتصادية والعمل من أجل تصنيع البلاد واتجار اصلاح رعاي جذري .
- ٣ - اشاعة الديمقراطية في الحياة الفكرية والثقافية وفي مراحل التعليم كافة ، واحياء التراث الثقافي لشعبنا ومكافحة الامة والفاهيم الرجعية والمعتصية والفاسية في مناهج الدراسة وفي جميع المجالات الفكرية والثقافية ونشر المبادئ الانسانية والحضارية وروح التآخي القومي .
- ٤ - اشتهاج سياسة معادية للامبريالية والصهيونية والرجعية تعتند على مبادئ تعزيز الاستقلال والسيادة الوطنية والمصالح المتبادلة والتكاتف في التعامل الدولي ورفض المعاهدات والاتفاقيات الهابطة ، سياسة تعدم المصالح الوطنية وتتصان مع حركات التحرر المناهضة ضد الامبريالية والصهيونية وفي سبيل السلام والتآخي بين الشعوب وتوطيد اواصر الصداقة مع الدول المستهدفة والبلدان الاشتراكية .

#### دور الحزب في المرحلة الراهنة :

يقول التقنيات والشيوخ السائب وتضاميات الميسمره واعضائه وكوادره وأنصاره وتأييد جماهير شعبنا الحارم ، ومن خلال الرئط المبراني للحركة التحررية الوطنية لشعبنا الكوردي بالحركة الوطنية العراقية من جانب وبالكفاح ضد الامبريالية من جانب آخر ، فقد اتمثل حزبنا دورا بارزا على الساحة الكوردية سنية ودخل الحركة الوطنية العراقية وبالدات في صفوف الكفاح المسلح لثورتنا الديمقراطية الهديدة وفي ميدان النضال للاسقاط نظام بغداد الدوي وتحقيق طموحات الشعب العراقي الكاسفة في تحقيق الديمقراطية للعراق والحكم الذاتي الحقيقي لكوردستان . وقد م حزبنا في هذا الطريق مئات الشهداء والماسك بواحد النضال بكل اصرار مستخدما كل الاعمال الثورية في عراق وفي كوردستان من أجل احراز النصر النهائي وازالة السلطة الفاشية وتعليق الحرية والديمقراطية لجماهير الشعب العراقي بحرية واكراد ، وقلية القومية .

#### سياسة الحزب بالحدود التحالفات الوطنية :

##### أبها الرفاقي الاعزاء :

لقد ادبرتنا حزبا طريق التحالف والتعاون الوطني الطريق الاثمل لكفاح شعبنا اعتمادا على سس تداريه القوية وعلى خير الشعوب المناهضة الاخرى ومع الاخذ بنظر الاعتبار حقيقة الوضع الدكتاتوري الفاسي الذي يعاني منه البلاد ولقد ان الديمقراطية التي أصبحت قضية الشعب العراقي بأكمله والتي لا يمكن انكار الحكم الذاتي بدونها .

لقد أكدت مسيرة كفاحنا ونضالنا في القوى الوطنية والثورية على حقيقة ان أية قوة وطنية ليست باعكاشها انكار ميقات النضال الانية ليوحدنا . فاعتمادا على الحقائق المذكورة ان حزبنا وقف بقوة ودوبا بجانب تشكيل جبهة وطنية عريضة ، واهتم شكل خاص بوضع التحالفات الوطنية وناضل باستنوار من أجل تهبة الارضية والشروط اللازمة لهذه المسألة وآسن بحقيقة ان شعار اسقاط النظام الفاشي يتطلب تعميق الثورة وهو يكون دون السعوى والتأثير المطلوب عند عدم ربطه بمسألة الجبهة الوطنية ، انطلاقا من هذه القناعة ناضل حزبنا من أجل اقامة علاقات تحالفية مع جميع القوى الوطنية والثورية العراقية والكردية سنية وشارك بدموار اقامة العلاقات الثنائية مع غالبية هذه القوى ، شارك في تشكيل الجبهتين : **أ - الجبهة الوطنية القومية الديمقراطية العراقية " حوق "** . **ب - الجبهة الوطنية الديمقراطية العراقية " جود "** . ودون شك فان توقيع الجبهتين من جانبنا جاء من أجل توحيد مساندات والامكانات الوطنية لشعبنا في سبيل تعزيز زخم مناهضة الدكتاتورية الفاشية والقضاء على ظاهرة اقتتال الاخوة بين بعض القوى المتواجدة في ساحة النضال . ولم يكن المهتم من أية جبهة ومساندات الجبهة الاخرى كما لم تكن الرافقين في تمام جهتين بل كننا نتمنى دوما بيان تقدم جبهة واحدة تضم جميع الاطراف



الوطنية والاسلامية الثورية . كما لم يكن مسؤولين عن ذلك بل ان المسؤولية يحمله السبع غير المرصعي  
لبعثر الاوساط حيال قيمة التعاون وقيمة ابتكار العمل السياسي ووضع الفيتوى على ساحة بعض الاطراف  
في الجبهة . ان هذه السلطات كانت سببا في تشكيل جبهتين . وبالرغم من كل ذلك فقد شارك حزبا  
بكل حرص في معالجة الموضوع عن طريق اصدار قرار من قبل اللجنة العليا للجبهة الوطنية الديمقراطية  
لأوحيد الجبهتين واصباح الميدان لدخول الحزب الديمقراطي الكردستاني العراقي في الجبهة  
الوطنية القوية الديمقراطية العراقية .

ونفس الاندفاع والروحية قدم حزبا مذكرة الى الجبهة الوطنية القوية الديمقراطية العراقية دعيا  
فيها الى ضرورة افعال حزبا بوقعه الطبيعي في الامانة العامة للتدليل على نوايا الديمقراطية  
أطراف التحالف .

ان عدم تحقيق وتوفير الديمقراطية حاليا داخل الجبهة وبين أطرافها يدفع السرا الى طرح سؤال  
عادي . هل تشكل جبهة ما لا تمارس الديمقراطية اليوم في نشاطها ان تساهم في تحقيق الديمقراطية  
للعراق مستقبلا .

اننا نرى ضرورة افعال حزبا لمركزه الطبيعي داخل الامانة العامة للجبهة وخاصة ان حزبا  
بعد قوة فعالة في ساحة النضال وله دور بارز في الوقت الذي هناك قوى أخرى في الامانة العامة وهي  
تحظى باحتراما - لا تحتل سوى موقعا ثانويا في ساحة النضال . ومن المؤسف جدا ان الرد على مذكرتنا  
كان سلبيا . والمؤسف أيضا ان الجبهة الوطنية القوية الديمقراطية العراقية انشغلت حتى الآن بخلافاتها  
الداخلية بحيث لم تتمكن من عقد اجتماعاتها النظامية ومن الضروري هنا التأكيد على حقيقة اننا نعتقد بان تلك  
قوانا بجانب الجبهة ورغبا بقدي في إيجاد حلول لتوافقها لتكسيها من أدائها دورها كما نعتقد بان تلك  
الاوساط التي تحاول وضع العراقيل أمام الجبهة بعيدة عن روحية الحرص على التحالفات سيما حاولت من  
تقديم سررات فانها لا تصب في نهاية المطاف سوى قلب الحقائق وقرطه سيره العمل الجبهوي وان مثل  
هذا السبع والسياسات فاروقا مثل ورفوق من قبل الجماهير التي تدرك الحقيقة اليوم بجلاء .

أيها الرفاق الأعز :

واليوم نشك بعلم ان العمل الجبهوي تحظى بالفاطمة وتعملت نشاطات الجبهة الوطنية القوية  
الديمقراطية العراقية من جانب ومن جانب آخر لم تكن نشاطات الجبهة الاخرى بالشكل المرجو بسبب  
تاخر الحزب الديمقراطي الكردستاني العراقي من الدخول بعمق الى المناطق المفقورة ، اننا في الوقت الذي  
وضع هذا المسألة أمام رفاقنا مندوبي المؤتمر لدراستها بشكل مكثف واقرارها ، نؤكد في ذات الوقت لكم على  
ان حزبا سيواصل النضال من أجل توحيد الجبهتين وضم جميع الفصائل الوطنية والاسلامية الثورية والاطراف  
والشخصيات الاخرى في البلاد المعادية للامبريالية ولنظام بغداد القاسي داخل هذه الجبهة الوطنية  
العريضة وعدم التعرّط بأية قوة من المشاركة وبها حسب اماكناتها الذاتية لمواصلة النضال من أجل اسقاط  
السلطة العاتية .

سياسة الحرب في ميدان العلاقات الثنائية :

أيها الرفاق الأعز :

من الضروري معرفة ان حزبا شارك مع الحزب الشيوعي العراقي في جبهتين ، ولنا معه علاقات  
وطيدة ، ولا اننا نعتقد ان الاعتقاد بأهمية مواصلة هذا السبع من أجل توطيد وتعميق التحالف  
الاستراتيجي على أساس الكفاح المشترك من أجل تحقيق أهداف الشعب العراقي بحرب وأكراد وأقليات  
القومية الساحية وقطع الطريق عن سياسة تأجيج العداة للشبيبة .

ومن المعروف ان العلاقات والعداوة القائمة بين الحزبين توطدت في طريق الكفاح المشترك من  
أجل خدمة الحركة الوطنية الكردستانية والعراقية .

أما بعدد علاقاتنا مع الاتحاد الوطني الكردستاني فهناك حقيقة تستوجب التأكيد عليها مقدما  
الا وهي ان حزبا كان دائما يقف بجانب اقامة علاقات صداقة وتعاونات مع الاتحاد بحسب سياسته  
وتوجههم اللاموضوعي . وبعلم كل واحد منا بجلاء بأنهم اتخذوا من مواقف العداة صناديق بدون حسيب  
واعتالوا رفاقنا وأحقوا بنا الدماء والأضرام ووضعوا حزبا في صفوف أعدائهم . الا اننا لم نندفع بتاتا  
لاعتبارهم أو نبيهم كأعداء لنا .

ودون شك فانكم تتذكرون مسألة انداء الفيص على سكرتير العصبة في استخدام سلاح واطلاق سيرة "موتو" خرا دون قيد أو شرط من جانب حزبنا ، ان هذه الخطوة تعتبر خطوة ايجابية تدل على حسن النية والشعور بالمسؤولية وتبرهن بجلاء على حرصنا الشديد بسلامة سياسة اقتتال الاخوة لكن البيان الذي صدر من جانب الاتحاد بعد اطلاق سراحه وجه الينا الكثير من التهم الرخيصة عوضا عن تقدير الموقف بصفته وليدة عالية وتقييم الخطوة بروح ايجابي فانهم حاولوا دفعنا بكل السبل الى تسمير اقتتال الاخوة فقلا عن الافتراءات والانتهاكات الاخرى التي جاءت في نشرتهم "جوش وغروتي" ، وبالرغم من كل هذه الحقائق لم يكن بإمكانهم دفعنا الى تركنا نهجنا ، ونرى هنا من الضروري التأكيد على النقاط التالية بشأن علاقاتنا مع الاتحاد الوطني الكردستاني وهي :

١ - أننا على استعداد للجلوس والمداول في مباحثات مع الاتحاد الوطني الكردستاني في إطار العصبة الوطنية

٢ - الايمان على نحو راسخ بما أ التعاون بين جميع القوى الوطنية داخل الثورة .

٣ - اذانة سياسة اجتكار النضال والمبايق المتلففة

٤ - وفي ضد اقتتال الاخوة وادابته .

٥ - وبشكل اجراء مباحثات ثنائية حسب رأينا عندما يدور الاتحاد نهجه في السارسة وتقييمه الصادر في نيسان ١٩٨٠ حولنا والذي يعتبر خلافاتهم معنا خلافات رئيسية . ان هذا التقييم حسب رأينا بعيد عن الحقيقة ويتطلب إعادة النظر ووبهذه في موقفه الطبيعي أو اعتبارا لحالات ثانوية في صفوف قوى الشعب يجب حلها بأسلوب الحوار الديمقراطي .

ان علاقات حزبنا مع الحزب الديمقراطي الكردستاني السرافي تشكل تدريجيا الى علاقات ودية حيث على أساس المبادئ والاحترام المتبادل وعلى روحية مثاق الجبهة الوطنية الديمقراطية العراقية الشعبية وقمت بعدد ساسية من الخطوات بهدف تطبيع العلاقات بين الجانبين لدفع النضال المناهض لنظام بغداد . واستطردت هذه العلاقات على نحو ايجابي ابتداء من الهدنة والمباحثات والبيان الثنائي وأخيرا الجبهة الوطنية الديمقراطية العراقية . اننا نأمل بأن يقوم الاخوان في الحزب الديمقراطي الكردستاني السرافي برفع المساهمة الفعالة في أجهزة الجبهة في سبيل تشديد الكفاح على نحو أكثر ضد السلطة الدكتاتورية العنصرية .

لقد شهد الحزب الديمقراطي الكردستاني تغيرات ايجابية بعد مؤتمر التاسع في السليمان السياسي والسياسي مع جميع القوى المتواجدة في ساحة النضال ومنها استعدادهم للتعاون مع الاتحاد الوطني الكردستاني وبشكل لا يحيط السر" انعقادا عندهم بحورق نهج وممارسة حرب اقتتال الاخوة تلك الحرب التي جلبت دوما كل الاضرار لاجل الحركة التحررية للشعب الكردي وللحركة الوطنية العراقية أيضا . لذا فان حزبنا يناضل من أجل التوصل الى حل الصراعات والمشاكل القائمة بيننا وأطراف الحركة الوطنية عن طريق الحوار الديمقراطي وانها "اقتتال الاخوة" .

وحزبنا حاليا علاقات ثنائية حسنة مع القوى العراقية الوطنية والثورة الاخرى ومع حزب الدعوة الإسلامية الذي يعد حزبنا اسلاميا ثوريا يخطي بدور فعال في الكفاح المناهض لنظام بغداد وفقدان العديد من النشطاء في هذا الميدان ، وهو أول حزب اسلامي أقرب عن رغبته في التعاون مع جميع القوى الوطنية حسب (بيان التفاهم) الذي يعد حسب رأي حزبنا . وبعد اجراء تعديلات وثبتت بعض الملاحظات حول المسائل الاساسية التي تهم العراق ومنها القضية الكردية ، بعد خطوة ايجابية وحزبنا أيضا علاقات مع حركة المجاهدين العراقيين حيث تطورت العلاقات معها بانتهاء التفاهم والتنسيق المتبادل .

وعلى صعيد كرم ستان فان لحزبنا علاقات ايجابية مع القوى والاحزاب الوطنية الكردستانية فسي كردستان تركيا وايران على أساس الدعم المتبادل لمساعدة فعال أشيا الكردية في سبيل تحقيق طموحاته القومية المشروعة منها في الساحة وفي تقرير مصير مع الاحد بمطرح الاعتبار مسألة احترام الاستقلالية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لهذه الاطراف . ولقد دعينا طموحات شعبنا الكردي في كردستان اذ ان من أجل اقرار حقوقه القومية المشروعة ونسبها في ذات الوقت موقفا سائدا للشورة الاربابية بقيادة الامام الحسيني . ودعينا باستمرار مواقف الجهورية الإسلامية الاربابية المناهضة للامبريالية الامريكية وبالشدة والاثبات المخلص لايقاف حرب اقتتال الاخوة في ايران والاعتماد على الحلول السلمية والديمقراطية في معالجة المسألة القومية في ايران ماكنس على أن يتساح

أن هذه الممارسات تنقض الطريق على أعداء الثورة الإسلامية الإيرانية وفي المخططات الإسرائيلية والصهيونية والرجعية الرامية إلى ضرب الأخوة الماددة بين الشعوب الإيرانية وبالتالي إجهاد الجمهوريات الإسلامية الإيرانية الفتية واسترجاع سيطرتها في المنطقة .

### سياسة حزبنا على النطاق العربي :

أهمها الرفاق الأعزاء :

يوأمن حزبنا على النطاق العربي بضرورة توثيق العلاقات الاستراتيجية بين الاثنين الشقيقتين العربية والكردية اللتين تعانين من التقسيم والتشتت والتأخر الاجتماعي الذي جلبه الاستعمار . إضافة إلى أن حزبنا يناضل بأصرار من أجل توثيق التحالف المصيري بين حركة التحرر الوطني للشعب الكردي وحركة التحرر للامة العربية .

ونود هنا ان نؤكد مجدداً على دعمنا الكامل لكفاح الشعب العربي الفلسطيني تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية من أجل اقرار حقه في تقرير مصيره على أرضه وإقامة دولته المستقلة .

كما ندعوا بشدة انتفاضة كبدية الغضب ومواجهة الحكم الذاتي ، ونقف بجانب النضال العساكر للدول التقدمية وبالأخص دول جبهة الصور والتقدم في سبيل محاربة المخططات الإسرائيلية والصهيونية والرجعية في المنطقة . كما نساند نضال الشعب في الصحراء العربية تحت قيادة منظمة البوليساريو من أجل حق تقرير مصيره وتوطيد استقلاله الوطني .

لقد شخص حزبنا بجملة مكانة الحركة التحررية لشعبنا الكردي وحدد موقفها النحاز الى جبهة الشعوب في الصراع الدائر بين البلدان الرأسمالية بقيادة الامبريالية الأمريكية من جهة ودول السطوة الاشتراكية في مقدونيا الاتحاد السوفياتي والبلدان التحررة والحركة التحررية العالمية من جهة أخرى وهو يؤمن بحتمية انهيار النظام الرأسمالي الذي اشتدت معضلاته السياسية والاقتصادية والأخلاقية في النصف الثاني من قرتنا الذي يعد عصر الانتقال الى الاشتراكية التي أصبحت واقعاً تحرر كل يسوم انتصارات جديدة .

فأعضاءنا على هذه الحقائق فان حزبنا يناضل بقوة ضد الامبريالية العالمية ويساند كفاح الشعوب ونضال الام والاقليات القومية المضطهدة في قارات آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية من أجل الحصول على حق تقرير المصير والاستقلال الوطني والديمقراطية والتقدم الاجتماعي والاشتراكية .

ويقف بجانب عسكر السلام وسياسة التماسيح السني وحل العلاقات الدولية بالطرق السلمية وبأهمل العرب ويطالب بضرورة ابعاد خطرنا . ويدعوا المحاولات المستمرة للقوى الامبريالية الرامية الى احياا الحرب الباردة وإثارة بؤر التوتر الجديدة في العالم لتجهيد الطريق امام تدمير سياق النضال وانتاج الاسلحة النووية والبيوتروية وأسلحة القتل الجماعية .

أهمها الرفاق الأعزاء :

في هذا الطرف الدقيق الذي يتمكونه بولساريا بواحد نظام يهدد الغاشي سياسته الإزهابية الدموية بحق القضايل الوطنية والثورية العراقية كافة ، كاشفاً عن وجهه المناهض لمصالح جماهير الشعب العراقي بقربه وأكراده وأقلياته القومية المتأخية ومصالح الامة العربية خدمة لمصالح الانظمة الرجعية ومخططات القوى الامبريالية وسكل بات يحتل موقع الشاه السقور في تناهضة الحركة التحررية الوطنية في المنطقة . وهو بواحد في ذات الوقت حرباً عدوانية شوقينية طالمة ضد شعبنا الكردي يستخدم كل السبل الممكنة من مطاردة وقتل وتعتيب وأعدام بالجملة لائماً شعبنا . وتبدل سلطة صدام الدكتاتورية كلها في الواسع من أجل تحويل كردستان الى نقاش بهدف اعادة شعبنا الكردي وطمس قضيه العادلة بالعديد والنار . ومن طريق الاعتماد على سيطرة القوى الرجعية الكردية والعربية ودعم الانظمة الرجعية في المنطقة وبالأخص على مخططات امبريالية .

وننتج هذه الممارسات بإعلان حرب عدوانية عنصرية على الشعبين الابرياني والمراي تلك الحرب التي لا تنتهي الا بإزالة سلطة صدام العنصرية وتطهير الارض العراقية من مآسائها الفاضية الشني لاقتحام في الواقع الا المخططات الامبريالية وتدفع أبناء البلدان الى الموت وتجرى تحت ستارها مآلات الاعتداءات الوحشية فضلاً عن تعظيم القدرة العسكرية والعلاقات المبدئية في البلدان وجلب الخراب والدمار وتهدد التنمية الاقتصادية لبلدنا المساكين الجارين .

ان هذه الحرب التي تقع أعينها على حلق الطبقات الكارحة لأجناس البطالة والجوع والدسار والدموع للشواطين بالارباب والفقر والسخط وحسب كل نوع الى تنظيم سوق الاسلحة الاميراليات انما ان مسودات جميع هذه الولايات والماسي والمعضلات التي جلبها الحرب المصيرية للشعبين الاميراليين والعراقيين بتحملها دكتاتور العراق صدام حسين ونظامه المسموم . تلك الحرب التي لا تعد حياة بحق الشعبين وحسب بل حياة بحق الامة العربية ، لان نصف هذه التضحيات والدماء والاموال كانت تكفي لتحرير الاراضي العربية المحتلة في فلسطين ولتحرير القدس الشريف من النير الصهيوني . لقد كان صدام يأمل في حربه هذه بأن يقرر في فترة قصيرة حداً وخلال أيام معدودة نصير الحرب والمباحة واجمار السجواين في الجمهورية الاسلامية الايرانية للرصاص الى الامر الواقع واسترجاع فلسطين الانتصارات التي قدسها في حينه الى اجمع الكسب النساء الصغير وفي هذه المرة تحت اسم تحرير الاراضي والسياد الوطنية وحمل نقيض على نحو يهلك بطلا للامة العربية . لكن أفكار وحسابات صدام كانت خاطئة أمام الامة العربية التي لم تطل في ايران وامام اصرارهم لاجابه العدوان هذا من جهة ومن جهة أخرى فان تضامناً موجة السخط والبطالة واستنكار العرب لدى جماهير الشعب العراقي وتوسع الثورة الديمقراطية المتدلعة في كردستان ليسير كحزباً دوراً ملاماً يظهر فيها الازمة الاقتصادية والتضخم قرب نظام صدام من نهايته السوداء .

وسايرد له ان الفراغ الوحيد المساعد على تطويل عمر النظام يكمن اضافة الى الدعم الاميرالي وسائده القوى الرجعية في مسألة تثبيت صفوف القوى الوطنية العراقية وابتناءها عن المعنى وطني نحو سائد على تأخير الانتفاضة العراقية للشعب العراقي .

استاذ عوني حرمي هنا جميع القوى الوطنية لرفع شعورها بالمسؤولية الوطنية في هذا الطرف الدقيق والسعي من أجل توحيد صفوفها في جبهة وطنية تلك الجبهة التي هي أمل الجماهير وسلاحها في الانتصار والتي ستأخذ حيزاً سوية مع غالبية القوى الوطنية من أجل الاسراع في تحقيقها كخطوة تاريخية مهمة أكثر من أي وقت مضى . كما يحسب حرمي مع جميع القوى الوطنية العراقية مسألة اسقاط نظام صدام حسين واجبا تاريخياً هاماً يستوجب تكريس كل باقي ساحة النضال من مكاتبات لجمعية والافشال كاصمة السلطات والصورت الاميرالية والصهيونية والرجعية .

أبها الرضا الاعزاء في هذا الطرف الدقيق الذي يمر فيه نضال شعبنا وشعوب المنطقة فانتا تواجه هجمة اسرائيلية مسددة على المنطقة تستهدف تطويق حركة التحرير الوطني وسماضة الانظمة والحركات التقدمية في جبهة التصود والتشد وريالات الثورة الفلسطينية البطلة والنهائيا بالبعك العنانية وتحمل ذلك من خلال حرب صدام العدوانية والتسريكات الصهيونية في منطقة الخليج والحركة الانقلابية العسكرية التركية المشبوهة والغارات الاسرائيلية على جنوب لبنان ومن ثم تازيم الوضع وتفعيره هناك من قبل القوى البهنية الانتعالية المرتبطة بالداخرا الاميرالية والصهيونية بغية اثارة اشتعال دموع واسع ويزيد القوى العنانية بالاسلحة والصعداء وتعميقها في سبيل تحقيق الدور السوك لها في مؤامرة كاسب ديفيد يانتسويق والتعاون مع السارات والنيريين وتهديد اسما للدول العربية .

هذا من جانب ومن جانب آخر نجد بأن ما يبرز آتائنا وعزائنا وعزائم جميع المناضلين هو ان جميع هذه التحالفات والتسريكات المشبوهة للاداء ناجمة بسبب شعورهم المتزايد بالخطر على مصالحهم ومستقبلهم في المنطقة نتيجة تنامي الافكار الثورية والتقدمية وتماطلم وزعم الحركة التحررية وانتساق انتقامات الشعوب المضطهدة في المنطقة والتي تعد ثورتها وحركتنا الوطنية التحررية احدى اوجهها . هذه الحركة العارمة التي تنمى بسالة للاسريالية وللانظمة الرجعية المرتبطة بها مشكلة الخطر السائر على المصالح الاميرالية على المنطقة ومنطقة المساعدة والدعم القوي للقوى الديمقراطية والتحررية في العالم ودول المنطقة الاشتراكية .



## آفاق وتطلعات الحزب :

ان حزبا يواصل كفاحه في هذا الطرف الدقيق ثلثة لتطلعات المسؤولية التاريخية التي تنتظره وباطمئنان تام وبإيمان راسخ وبالاتماد على قوة جماهير كردستان المتنامية وعلى روح الغدا القسوى البشعركه الابطال ، يواصل كفاحه الشاق وبأسلوب ثورى وجماهيرى من أجل تحقيق أهداف شعبنا عن طريق بناء جبهة وطنية عراقية عريضة لقيادة نضال شعبنا ، جبهة تضم في صفوفها جميع القوى والوساط الثورية المتحالفة تحت لواء الجبهتين والقوى الاسلامية الثورية والشخصيات الوطنية كافة لجمعهم تحت صيغة فعالة في ساحة الكفاح الحقيقية من أجل إسقاط نظام بغداد الفاشي وإقامة حكومة ائتلافية وطنية ديمقراطية وإقرار الحكم الذاتي الحقيقي لكردستان .

ومن أجل أن يكون الحزب قادرا مجددا لا يمارى واجباته التاريخية المطلقة على عاتقه ، علينا ان نعرض كفاحنا من أجل توطيد صفوف حزبا التنظيمية والفكرية وتقوية وتطوير أجهزة الحزب ورفع اليقظة لدى الاعضاء والكوادر وبذل الاهتمام بقوى البشعركه ووسعينا من الناحية النوعية والعددية ووسعنا مستواها الفكرى ودراساتها العسكرية وتزويدها بالأسلحة والمعدات حسب الامكانية وتدريبها ورفع طاقات وامكانيات أفرادها في استخدام السلاح وتعليمهم عن حرب الانصار وتأمين أسباب الانتصار لهم فسي يصادقون السياسية والمنهجية والاقتصادية والعسكرية .

ختاما أيها الرفاق الاعزاء نستطيع أن نعرض لكم مدى تطور وتنامي الحزب في المجالات التنظيمية والفكرية والعسكرية والمالية والاعلامية بالاعتماد على الوثائق والاحصائيات التي أعدت من قبل الكتائب التنظيمية والعسكرية والمالية والاعلامية والتي ستعرض عليكم بشكل مستقل .

وفي الختام ننسى لكم كل التوفيق في حياتكم الشخصية والحزبية . وإلى الامام نحو انتصارات جديدة عاش شعبنا البطل والعزى والعار لنظام هدام الدوى ، ولتسقط الاسبرالية والصهيونية والرجعية . . . ولتبقى خفاقة الى الابد راية النضال لحزبا ، الحزب الاشتراكي الكردستاني الموحد .

ملاحظة: تلى التقرير من قبل مكثير الحزب اليرى رسول مامند

الهيئة القيادية  
للحزب الاشتراكي الكردستاني الموحد

كردستان العراق في : ١٢ / ٥ / ١٩٨١

## الوثيقة رقم ٦٤

### ميثاق الوحدة بين الاتحاد الوطني والحزب الاشتراكي الكردستاني

إثر نكسة 1975 واجهت جماهير كردستان خطر الفناء وتعرضت إلى أبشع صنوف القهر والعدوان من قبل النظام الفاشي بدءاً بعمليات الترحيل القسرية حتى ممارسات التعذيب والتبعيث وتغيير الواقع الديموغرافي في كردستان. في تلك المرحلة العصبية التي كاد يكون ضرباً من المستحيل ظهور بصيص من الأمل، فجّر الاتحاد الوطني الكردستاني بجناحيه: الحركة الاشتراكية الديمقراطية الكردستانية وعصبة شغيلة كردستان الثورة في ربوع كردستان كردة ثوري في زمن النكسة، مسلحاً بأفكار جديدة وتصورات دقيقة، رافضاً الهزيمة وممهداً الطريق للنضال الوطني التقدمي.

إن الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الاشتراكي الكردستاني (العراق) يفخران حتى الساعة بتلك المبادرة الثورية وبذلك المجد التليد.

وفي خضم هذا الكفاح قدّم الطرفان العديد من القياديين الشهداء على مذبح النضال أمثال الشهداء صالح اليوسفي، علي العسكري، الدكتور خالد، سعدي كجكه، الشيخ حسين بابيه شيخ، علي هزار، كاردو كلالي وآخرين.

ويحق للاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الاشتراكي الكردستاني أن يفخرا بمأثرة أخرى تتمثل في نشر الفكر الثوري والاشتراكي التقدمي في صفوف الشعب.

ورغم كل تلك المآثر. فإنه في عام 1979 ولأسباب تتعلق بآلية العمل داخل الاتحاد الوطني الكردستاني، انفصل الحزب الاشتراكي عن الاتحاد الوطني الكردستاني وواصل نضاله كحزب مستقل. ومن المؤسف حقاً أن التشنج بلغ في حينه حدّ الاحتراب والافتتال، الأمر الذي ألحق ضرراً بليغاً بالنضال الوطني. وقد سعى الجانبان إلى نبذ

الخلافات عبر الحوار. وفي عام 1986 رحب الحزب الاشتراكي بجدية بالغة بالنداء الذي أطلقه الاتحاد الوطني والذي دعا فيه إلى المصالحة الوطنية الشاملة. وكانت المصالحة التي حدثت في حينها بين الجانبين أول لبنة في صرح المصالحة الشاملة وتأسيس الجبهة الكردستانية التي لعبت دوراً مشهوداً في رسم الأحداث قبل الانتفاضة وخلالها وبعدها.

لقد كان للاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الاشتراكي الكردستاني (العراق) في مرحلة ما بعد الانتفاضة، كل على حدة، وضمن عملية التكاتف داخل الجبهة الكردستانية، دور فاعل في الانتخابات التشريعية وإقامة حكومة إقليم كردستان والدفاع عن مكتسبات انتفاضة ربيع عام 1991.

واليوم، وأثر التطورات الشاملة التي ألمت بالعالم وبكردستان وبعد الاقتناع التام بأن الحياة الديمقراطية الراهنة في أنحاء المعمورة وداخل المجتمعات وحتى داخل الحزب الواحد أضحت سمة حضارية وعاملاً لتقدم المجتمع، تقرر القوى الاشتراكية واليسارية والديمقراطية الكردية بأن الوحدة أضحت ضرورة ملحة سيما بعد المآثر المجيدة التي أسفرت عن تفجير الانتفاضة وإقامة البرلمان وتأسيس الحكومة الإقليمية الكردية.

لذا، فإن الطرفين آخذان بعين الاعتبار ضرورة دفع المسيرة الثورية التحررية لشعبنا إلى الأمام، وأثر سلسلة متواصلة من الاجتماعات، يُقران بأن القوى الثورية التي تتشرف بكونها المبادرة إلى تفجير الثورة في بلادنا وتحمل الوزر الأكبر من مهام تلك المرحلة، وسعيًا منهما للدفاع عن الثورة ومكتسبات الجماهير وحرصاً على إيجاد أفضل الحلول للقضايا الملحة للجماهير الكادحة ومن أجل إعادة رص صفوف القوى السياسية والاجتماعية والاشتراكية واليسارية والديمقراطية، يُقران بالاتحاد فيما بينهما في إطار ديمقراطي معاصر واستناداً إلى أسس الوحدة الفكرية والوحدة الإيديولوجية. يقر الطرفان بأنهما يتحدان في إطار الاتحاد الوطني الكردستاني كتنظيم اشتراكي ديمقراطي كردستاني ويؤكدان على الأهداف الواردة في هذا الميثاق المشترك وهي:

1 - حق تقرير المصير لشعب كردستان وضمان العدالة الاجتماعية.

2 - دعم وتعزيز البرلمان الإقليمي والحكومة الإقليمية في كردستان.

3 - ضمان حقوق الإنسان في كردستان.

4 - نشر الديمقراطية في كل مجالات الحياة في المجتمع الكردي.

5 - تحقيق سلام ثابت ينسجم مع أهداف الثورة التحررية لشعبنا.

6 - إعادة إعمار كردستان وبعث الحياة الاقتصادية والاجتماعية لجماهير كردستان.

وبهذه المناسبة، ندعو كل الأطراف الاشتراكية واليسارية والديمقراطية في كردستان لدعم هذه المبادرة المسؤولة وتعمق مسارها الوحدوي عن طريق إجراء الحوار معنا من أجل تخليص الساحة السياسية النضالية الكردستانية من التشرذم الراهن ولتحويل هذه الوحدة الكبيرة إلى دافع فعال نحو وحدة أوسع نطاقاً.

وفي هذه اللحظات، نرى التزاماً علينا أن نطأى رؤوسنا إجلالاً وإكباراً لأرواح شهداء كردستان ونزفَ بشري هذه الوحدة إلى كل كوادِر وأعضاء وأنصار وأصدقاء الحزب الاشتراكي الكردستاني (العراق) والاتحاد الوطني الكردستاني، يحدونا الأمل في أن يكون هذا الفعل الثوري الكبير دافعاً قوياً لتعزيز النضال والكفاح من أجل تحقيق أهداف الشعب.

الحزب الاشتراكي الكردستاني

الاتحاد الوطني الكردستاني

1993/2/10

## مستخلص

بتاريخ ١٩٨٧/٧/١٨ ، سيجاء من الرافق المناضل محمود الباراني رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني ، عقدت الأحزاب المناضلة : الاشتراكي الكردستاني - الشيوعي العراقي ، والديمقراطي الكردستاني - العراقي اجتماعا ليبحث الوضع العام في البلاد لشيما في ساحة العمل الجبهوي وضرورة معالجة الأمور بما يكفل تفعيل العمل الوطني المشترك ضد الحرب والدكتاتورية ومن أجل تحقيق آماني شعبنا العراقي حريبا وكسودا وأغلبات في انجاز مهامه الوطنية والديمقراطية واقامة الحكم الديمقراطي الاشتراكي الذي يضمن حكما ذاتيا حقيقيا لكردستان .

أكدت الأحزاب المجتمع على اهمية مواصلة الجهد المشترك في كافة المجالات بما فيها معالجة العلاقات بروح ديمقراطية عبر الحوار الجبهوي والحرص على تعبئة اوسع قوى الشعب حول برنامج الجبهة الوطنية الديمقراطية (جود) ورايتها ، ومواصلة العمل لتفكيك جبهة وطنية واحدة تضم كافة القوى المناضلة ضد الدكتاتورية الفاشية والحرب .

وتناول الاجتماع بعض الأحداث ووقوع جريمة اغتيال المناضل الجبهوي المعروف بتفانيه في سبيل خدمة اهداف الحركة الوطنية العراقية والمنزلة القيادية في الحزب الاشتراكي الكردستاني - العراقي ، الشهيد ناصر مصطفى بتاريخ ١٩٨٥/١١/٥ من قبل عناصر ١٥٠ مجرمة ومعتقة . وبعد ان اذابت الأحزاب المجتمع وتلقه القوى المؤلفة في (جود) هذا العمل الاثراي فقد شكلت (جود) لجدة فعلية للتحقيق في الحادث واستجواب المتهمين الساعين في ارتكاب الجريمة . ولا زال المتهمون مطلوبين امام لجنة تحقيق الجبهة وسيظلون موقوفين امامها .

ان جود لم ولن تسمح بان تظهر طواير ماذة كيد في ساحتها . فقد ظلت (جود) ولا زالت تدرك وتنفذ كذا أعمال الانشطة الجبهوية وعلاقات ايدولوجية حيا . داخل الحزب الواحد او بين الأحزاب والقوى المختلفة . وهذا هو ما عيرها على الساحة كجبهة ديمقراطية تتألف لتفويض مبادئ العمل الديمقراطي واقامة الديمقراطية في كافة مناحي الحياة ، وهذا هو الشرط الضروري لتحرير شعبنا وتقدمه . فقد ظلت ، وتعمل على ان تبقى ، ساحة كجود متميزة كمدان للفعال فاعلم فيها استقلاله العمل النقابي والسياسي والايدولوجي وحتى المسلح للقوى المؤلفة فيها ولقوى وطنية اخرى لم تنضم الى الجبهة نظيميا . ولذلك صممت جبهتنا املا كبيرا للشعب العراقي .

هذا وأكدت الأحزاب المجتمع على مواصلة تصعيد العمل الوطني المشترك في كافة الامسدة بلوفا لتحقيق آماني شعبنا .

١٥ - المقصود بالعناصر هم المتهمون المطلوبون للتحقيق :

١ - د . د . محمد .

٢ - زرار جولا .

٣ - عثمان هاني ماران .

وسائق ومقاتل كل من هبت اذنا : التحقيق مطلوبه في الجريمة

الحزب الديمقراطي  
الكردستاني - العراقي

الحزب الشيوعي العراقي

الحزب الاشتراكي الكردستاني -  
العراقي

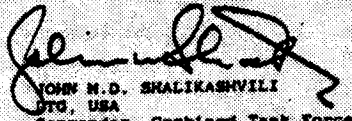
١٩٨٧/٧/١٨

أيها الشعب العراقي  
قد وصلت قوات الجيش الأمريكي منطقة زاخو الآن  
وستقدم قواتنا بالتعاون مع قوات عسكرية دولية  
ومنظمة الأسماك الدولية الأخرى كثير من المساعدات  
الإنسانية لكل من اللاجئين. لكي ستقدم قواتنا  
الاطعمة والمياه. كذلك الخدمات الصحية.  
ستؤسس قواتنا لكم مؤقتاً المخيمات.  
ان نعمل هذا مطابق تماماً مع قرار الأمم المتحدة  
المرتقم ٦٨٨ والله هو الموفق.  
نضلاً حافظوا على قواتنا ومن معها تحت حمايتها  
وساعدوا هذه الجهود الإنسانية الزاخرة  
وشكراً.

PEOPLE OF IRAQ!

SOLDIERS FROM THE UNITED STATES OF AMERICA HAVE ARRIVED IN ZAKHO. OUR SOLDIERS, AND OTHER INTERNATIONAL FORCES AND RELIEF ORGANIZATIONS, ARE BEING SENT TO HELP YOUR BROTHERS WHO ARE SUFFERING. WE WILL BE BUILDING TEMPORARY COMMUNITIES, PROVIDING FOOD, WATER AND MEDICAL CARE. WE ARE DOING THIS IN ACCORDANCE WITH UNITED NATIONS RESOLUTION 688, AND BECAUSE IT IS RIGHT IN THE EYES OF ALLAH.

OUR SOLDIERS WILL NOT HARM YOU UNLESS YOU ATTACK THEM, OR THE PEOPLE THEY ARE PROTECTING. DO NOT TRY TO STOP THE HUMANITARIAN ACTIONS OF THE WORLD! INSTEAD, JOIN US IN HELPING YOUR BROTHERS.

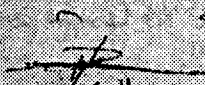

  
JOHN M.D. SHALIKASHVILI  
JTG, USA  
Commander, Combined Task Force

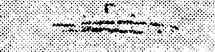
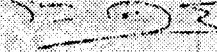
الفرقة/حان ام. دي شاليكاشفيلي  
قائد القوات المشتركة

محضر اجتماع مشترك بين ممثل زهر القسام  
ولجنة التنسيق المركزية "أخافة" للسود من كين من  
الدكتور روض عباس (من ح د ك) والسيد  
جبار عيسى (من أوك) مسؤولين الجيش الأول  
في الاتحاد الوطني

ألقى الجانبان على الشروط التالية:

- ١- وقف إطلاق النار أحباراً من الساعة الخاصة مساءً يوم ٨ أيار ١٩٦١ في كافة النقاط (القبل الأول - القبل الثاني) وحينما لا تفاق بالخط في حالة عدم انسحاب القطعات العسكرية من كسرى وفقاً للاتفاق المبرم مع قائد القبل الثاني
- ٢- إعادة القطعات إلى مواطنها السابقة فوراً
- ٣- إعادة الضباط وجميع المراتب إلى القطعات العسكرية من حق لجنة التنسيق المركزية أحباراً من يوم فساد على أن يبقى قسم من الضباط لدى الاتحاد الوطني يكون أطول من سبعة أشهر من إطلاق سراح الموقوفين والمتقاعين السابقين في خانقين وكركوك والسليمانية وهم جبال وكسرى وفيه الناطق
- ٤- إعادة كافة المجلات العسكرية بالمدنية وكافة الأسلحة إلى القطعات العسكرية أحباراً من يوم فساد
- ٥- تم الاتفاق على الشروط أعلاه ووقع من قبل الجميع في الساعة الرابعة مساءً يوم ٨ أيار ١٩٦١

			
الدكتور روض عباس	السيد جبار عيسى	السيد السلامة الحسيني	السيد علي التميمي
عضو المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكرديستاني	قائد الجيش الأول للإتحاد الوطني	عضو اللجنة المركزية للتنسيق	عضو اللجنة المركزية للتنسيق

	
الملازم الركن أحمد فتحي الهوسني	الملازم الركن محمد تahir الدين التميمي
قائد القبل الأول	مساعد السليمانية
ممثل السود زهر القسام	رئيس لجنة التنسيق المركزية

## الوثيقة رقم ٦٨

الهيئة العليا المشرفة على انتخابات  
المجلس الوطني الكوردستاني

ده سته ي بالآي سه ربه رشتي  
هه ليزاردني  
ئه نجوومه ني نيشتماني كوردستان

العدد/161

التاريخ/1992/5/23

إلى /

الموضوع / محضر

استناداً إلى المادة (22) الفقرة الأولى من قانون المجلس الوطني لكردستان العراق رقم (1) لسنة 1992 وبالنظر لوصول محاضر الانتخابات في المناطق الانتخابية الأولى والثانية والثالثة والرابعة كما هو مثبت في القائمة المرفقة والمتضمنة نتائج كل منطقة (محافظة) والمجموع النهائي على مستوى كردستان والمدرجة أدناه الخلاصة النهائية لقوائم الأحزاب المتنافسة على مائة مقعد:

- 1 - الحزب الديمقراطي الكوردستاني 437879
  - 2 - الحزب الاشتراكي الكوردستاني (باسوك يه كرتن) 24882
  - 3 - الشعب 9903
  - 4 - الديمقراطي الموحد الكوردستاني الشيوعيين والمستقلين 21123
  - 5 - الإسلامي 49108
  - 6 - الديمقراطيون المستقلون 501
  - 7 - الاتحاد الوطني الكوردستاني وحزب كادحي كوردستان 423833
- عدد البطاقات الصحيحة 967



وبموجب المادة (26) من قانون المجلس الوطني فإن القوائم التالية لم يحصلوا على نسبة 2٪ فعليه تعتبر قوائم باطلة ويعاد توزيع نتائجها إلى القوائم الفائزة ولكل من قائمة الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني وحزب كادحي كردستان، عليه فإن النسبة تكون على النحو التالي:

- 1 - الحزب الديمقراطي الكردستاني 51٪
  - 2 - الاتحاد الوطني الكردستاني وحزب كادحي كردستان 49٪
- لذا فإن المقاعد تتوزع على النحو التالي: -

- 1 - الحزب الديمقراطي الكردستاني 51 مقعد
  - 2 - الاتحاد الوطني الكردستاني وحزب كادحي كردستان 49 مقعد
- أما بالنسبة لقوائم الخاصة بالآشوريين والمسيحيين المتنافسة على (5) مقاعد حيث فازت القائمتين المدرجة أدناه بالمقاعد المؤشرة إزاء كل منها وبموجب التفاصيل الواردة في القائمة المرفقة:

- 1 - الحركة الديمقراطية الآشورية عدد المقاعد 4 أربعة
  - 2 - قائمة مسيحي كردستان الموحد عدد المقاعد (1) واحد.
- عليه نظم هذا المحضر بتاريخ 1992 / 5 / 23 ووقع من قبل أعضاء الهيئة العليا المشرفة على انتخابات المجلس الوطني لكردستان العراق.

فؤاد صابر رشيد المدعي العام	رشيد مصطفى كاكا عبد الكريم ممثل الإدارة محافظ أربيل - وكالة
أمير عبد الكريم حويزي رئيس الهيئة العليا المشرفة على انتخابات المجلس الوطني لكردستان العراق	كريم سلطان سنجاري ممثل بارتي ديموكراتي كردستان
جمال طاهر بكر ممثل يه كيتي نيشتماني كردستان الح بر واري ممثل كه ل	جميل عبد الله خوشناو ممثل الحزب الاشتراكي بالكردستاني (باسوك)
كلدون شموئيل بنيامين ممثل الحركة الديمقراطية الآشورية	بدران أحمد حبيب ممثل حزب زحمتكشان

## الوثيقة رقم ٦٩

بسم الله الرحمن الرحيم

ت.ف / ١٦١٩٤٤

ان  
(( يا ايها الذين امنوا اخرجواكم فاسق بنياً فتبينوا ان تصيبوا قوماً بجهالة فتصبحوا  
عليكم ما فعلتم نادمين ))

صلى الله عليه وسلم



اوردت بعض وسائل الاعلام العربية تقارير عن مشاركة الحركة الاسلامية في كردستان العراق ، في المعارك الجارية منذ مطلع الشهر الماضي بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني ، زاعمة ان مجاهدي الحركة يقاتلون الى جانب قوات الحزب الديمقراطي ، لذلك ... وتوضيحاً لموقف حركتنا ازاء ما تشهده كردستان العراق من مواجهات مؤسفة ، فقد اذلى مصدر مسؤول في العلاقات الخارجية للحركة الاسلامية في كردستان العراق .. بالتطبيق الرسمي التالي :

نعتبها على ما نشر في بعض الصحف العربية من مشاركة مجاهدين في لقتال الدافر بين بيشمركة الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني ، تود الحركة الاسلامية في كردستان العراق توضيح موقفها الحقيقي ازاء ما يجري من معارك داخلية بين هذين الطرفين الى الراي العام العراقي والاسلامي والعالم.

اولاً : ان الحركة الاسلامية في كردستان العراق ترفض كل اشكال القتال الكردي - الكردي في كردستان العراق وتدين بشدة الاطراف التي تتسبب في ذلك ، لان ازالة الدم الكردي بالسلاح الكردي خيانة كبرى بحق شعبنا الكردي الصابر ، واضعاف لمسيرته الجهادية فضلاً عن ان هذا القتال يخدم القوى المعادية لقضية شعبنا الكردي المسلم العادلة ، وفي مقدمتها النظام الصدامي المجرم .

ثانياً : ان الحركة الاسلامية في كردستان ، تطالب بوقف لجوري لاطلاق النار بين الحزبين : الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني ، وحل الخلافات بينهما بالطرق السلمية وغير الحوار الاخوي المباشر او غير المباشر ، وان قيادة الحركة الاسلامية على استعداد لاداء اي دور من شأنه وقف نزف الدم الكردي وصيانة المواقف المشتركة على اساس المصالحة العادلة بين جميع الاطراف الكردية المختلفة .

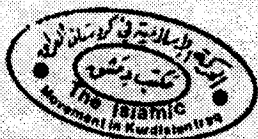
ثالثاً : لقد تعرضت مواقع ومقرات تابعة للحركة الاسلامية في كردستان العراق الى هجمات مسلحة من قبل قوات احد الطرفين المتنازعين بسبب لجوء افراد من الطرف الاخر اليها ، مما اضطر مجاهديننا للرد على هذه الاعتداءات دفاعاً عن مواقعهم ومقراتهم ، وان الرد ذا طبيعة دفاعية صرفة . ونحن لا نؤكد ذلك ننفي ما اوردته وسائل الاعلام العربية من مشاركة مجاهدين في القتال الى جانب قوات الحزب الديمقراطي الكردستاني .

رابعا : نكرر الحركة الاسلامية في كردستان التأكيد على استقلال ارادتها وقراراتها عن اية جهة اقليمية مهما كانت قريبة الى سياسة الحركة واهدافها . ونعيد التأكيد بأنه لاوجود لاية وجودات مسلحة ايرانية او غير ايرانية ضمن تشكيلات وقطعات مجاهديننا الابطال ... وان ما يتروى من وجود عناصر من الحرس الثوري الايراني ضمن صفوف مقاتلي حركتنا . انما يندرج تحت قائمة الجهود المشبوهة التي تقوم بها بعض الاطراف لتشويش سمعة الحركة الاسلامية في كردستان العراق . مؤكداين اعتزازنا بعلاقاتنا السياسية مع كل الاطراف الاقليمية والدولية التي تتلخص قضية شعبنا العراقي العادلة صوما وقضية شعبنا الكردي المعلم خصوصا .

خامسا : ان الحركة الاسلامية في كردستان العراق تؤكد استمرار التزامها بالاتفاق المبرم بينها وبين قيادة الاتحاد الوطني الكردستاني قبل اكثر من ثلاثة اشهر . رغم ان قيادة الاتحاد الوطني الكردستاني حاولت للتصل من التزاماتها لزاء الاتفاق ولجأت الى المراوغة والمماطلة من اجل عرقلة تنفيذه . وترى حركتنا ان هذه المماطلة لاتخدم العلاقات بين الطرفين اولا . وتؤثر سلبا على حالة التعايش السلمي المفترض ان تسود كردستان العراق ثانيا .

سادسا : الحركة الاسلامية في كردستان العراق لا تعزّ بعلاقاتها الطبيعية بقيادة وكوابر وجماهير الحزب الديمقراطي الكردستاني . تطن انها تقف موقف الحياد لزاء القتال الدائر بين قوات هذا الحزب وقوات الاتحاد الوطني الكردستاني وتدعو الطرفين الى وقف القتال وانهاء كل مظاهرة داخل كردستان العراق . وتطالب قوى المعارضة العراقية وحلفاء القضية العراقية الى بذل أقصى الجهود من اجل تطويق هذه الموجهات وانهايتها على اساس حل سلمي عادل .

سابعا : ان الحركة الاسلامية في كردستان العراق . تعتقد ان اي حل للنزاعات الكردية - الكردية في كردستان . لايتنب له النجاح المطلوب اذا جرى لحساب طرف او اكثر على حساب الاطراف الاخرى . لذلك فحركتنا تطالب بحل شامل لكل الخلافات بين الاطراف الكردية والخروج باتفاق ينهي صور الاقتتال الداخلي ويبنى وحدة الحركة الكردية على اساس من الاحترام المتبادل وقرار حق العمل والنشاط بما يخدم قضية شعبنا الكردي المقدسة .



\* قل اصبلوا هسورى الله عملكم ورسوله والمؤمنون \*

صلى الله العظيم .

الحركة الاسلامية في كردستان العراق  
العلاقات الخارجية - ١٩٩٤/٦/١  
الموافق ٢٢ ذي الحجة ١٤١٤ هـ

## الوثيقة رقم ٧٠

### التسمية

#### نعت مبرح لجنة التضامن الوطني الكردستاني

في الوقت الذي تحاول فيه جميع الجهات وخاصة لجنة التضامن الوطني الكردستاني من أجل استتباب الأمن وتهذيب الظروف المعقدة في كردستان وإنجاح مشروع السلام وبشكل مكثف، وخاصة تمديد سلطة البرلمان والمحاولة للاجتماع المشترك بين قيادة ( أولك ) و ( ا حلك ) وتفعيل عمل البرلمان وتوسيع قاعدته . في هذا الوقت بالذات وصلنا خبر الهجوم على قرية ( كلجين ) والذي كان قد حمل من قبل قوات ( ب ه د ك ) .

### الضميمة

ومع بداية التوتر في تلك المنطقة حاولت لجنة التضامن الوطني الكردستاني الوقوف وبمحاسن لدرء اندجار هذه المشكلة . لكن ومع الأسف ان هذه المحاولة المخلمة من قبل لجنة التضامن الوطني الكردستاني لم تؤخذ بنظر الاعتبار وفي صبيحة ١٦ / ٦ / ١٩٩٦ هاجمت قوات ( حلك ) قرية ( كلجين ) وفي النتيجة قتل الكثير من أهالي القرية وجرح آخرين وتهجر الكثير واسر قسم منهم وسلبت القرية وأحرقت بعض المنازل فيها وهذا تطاول واضح على وجه من لجنة التضامن والذي هو ( حزب المحافظين ) . نحن في لجنة التضامن الوطني الكردستاني في الوقت الذي نكرر باننا قد استخدم القوة والعنف في حل جميع القضايا في كردستان ، فاننا في الوقت نفسه نطرح هذه الحادثة في قرية ( كلجين ) ونطالب بالمحاطة على حياة الاسرى والمفقود عليهم وان يطلق سراحهم بأسرع وقت ممكن كي لا تتوسع القضيّة أكثر وتنتهي من طريق حل سلمي ومعدل .

- ١ - الحرب الانتراكي الديمقراطي الكردستاني .
- ٢ - حزب كادي كردستان .
- ٣ - حزب العمل لاستقلال كردستان .
- ٤ - حزب المحافظين الكردستاني .
- ٥ - الحركة الديمقراطية الاشتورية .
- ٦ - الاتحاد الاسلامي الكردستاني .
- ٧ - الحركة الاسلامية في كردستان العراق .
- ٨ - الحزب الشيعي الكردستاني - العراق .

### المسؤول

لجنة التضامن الوطني الكردستاني

١٩٩٦ / ٦ / ١٦

## الوثيقة رقم ٧١

الأخ العزيز سردار محمد جعفري المحترم

السلام عليكم

أحييكم بحرارة متمنياً لكم دوام الصحة والفلاح

كالعادة المتبعة بيننا وجدت من اللازم مصارحتكم وعن طريقكم الأخوة في سباه  
باسداران خصوصاً وفي الجمهورية الإسلامية عموماً بالحقائق التالية:

أولاً: إن الموقف الثوري والمستقل للاتحاد الوطني الكردستاني وتحالفه مع المجلس  
الأعلى للثورة الإسلامية (ومع الجمهورية الإسلامية الإيرانية) جعل الموقف الأميركي يميل  
إلى مسعود البارزاني بوضوح وبشكل متحيز جعل أميركا تغمض العين عن التدخلات  
العراقية وتتكلم عن تدخل إيراني مزعوم. ولقد أعلن السيد بوب دويج في خطاب ألقاه  
في احتفال الحزب الديمقراطي الكردستاني العراقي بأن البارتني هو مع العراق وأن الاتحاد  
الوطني الكردستاني متحالف مع إيران والمدفعية الإيرانية تسانده.

هذا هو الموقف الأمريكي المتحيز ضد الاتحاد الوطني الكردستاني بسبب مواقفه  
الثورية وتحالفه مع المجلس الأعلى للثورة الإسلامية. وصداقته مع الجمهورية الإسلامية.

ثانياً: لقد كشف مسعود البارزاني عن وجهة المعادي للجمهورية الإسلامية وعن  
حقيقة تعاونه مع الجلاد صدام حسين ومع أميركا ضدنا وضد الجمهورية الإسلامية. إن  
الحملة الإعلامية لمسعود البارزاني بدأت ضد إيران قبل الاقتتال الداخلي الحالي، وأثناء  
قدوم قوات الباسداران إلى كردستان.

نرسل لكم عدداً من كولان لتعرفوا مدى الحملة البارزانية ضدكم التي وصلت حد

واشتدت الحملة البارزانية عن الجمهورية الإسلامية في الخارج حد تعاون جماعة مسعود في لندن وواشنطن مع (المنافقين) و(الحدكا) في مظاهرات ضد إيران أمام البيت الأبيض والسفارة الإيرانية في لندن. هذا عدا عن حملة الإذاعة البارزانية وصحافتها ضد الجمهورية الإسلامية. وهكذا ردوا على جميلكم أنتم الذين أنقذتموه ثلاث مرات من الموت السياسي والعسكري. فهذه هي أخلاقياتهم. إن هذه الحقائق تبرهن الأمور التالية:

- 1 - أن مسعود أعلن عداؤه للجمهورية الإسلامية.
  - 2 - أن مسعود يستند في عداؤه للجمهورية الإسلامية على العراق والولايات المتحدة الأمريكية.
  - 3 - أن مسعود لم يحترم افضالكم عليه.
  - 4 - أن مسعود لم يحترم تعهداته لك شخصياً بل كذب عليكم.
- إن هذه الحقائق تبرهن أن لا أمل من الوهم القائل بالعمل لاستعادة مسعود إلى طريق المستقيم بل لا بد من تلقينه درساً يعيد إليه رشده.
- الموقف من حدكا:**

إن قيادة الحدكا بتشجيع من أميركا والعراق والبارزاني تتعند مع الأوك ولكننا نضغط عليها لإجبارها على القبول:

- 1 - بوقف العمليات العسكرية الآن أولاً.
  - 2 - بإعلان ذلك في خطوة لاحقة ومناسبة.
  - 3 - بعقد مؤتمر جديد لتغيير نهج الكفاح المسلح ونجحنا إلى حد ما في ذلك.
- ولعلكم تعلمون الضجة الكردستانية والدولية والإقليمية ضد الأوك بتهمة تعاونهم مع الجمهورية الإسلامية وكانت الحملة ضد الأوك واسعة وشديدة شملت جميع الأحزاب الكردستانية العراقية والتركمانية والسورية حتى الصحافة الغربية والأحزاب الاشتراكية الدولية ودول عديدة، وقفنا وحدنا ضد هذه الحملة الشرسة.

والآن فنحن نحتاج إلى الصبر الثوري لحل مشكلة الحدكا بعقلانية. ونرجو أن تهتموا بناحيتين مهمتين:

الأولى: أننا (نحن وأنتم) يجب أن لا ندفع الحدكا إلى صف البارزاني وأميركا والعراق نهائياً. بحيث لا نبقي لهم خياراً آخرأ وذلك بطردهم من منطقتنا.

الثانية: وضعنا كحزب سياسي كردي له هيبته وموقفه الكردستاني. لذلك نرجوكم كأصدقاء - والصديق عند الضيق - أن تفهموا وضعنا وتساعدونا ولا تخرجونا إخراجاً شديداً.

لذا نحن نعتقد أنه من المصلحة أن نقنع حدكا بالكف عن العمل المسلح ومن ثم تدريباً بتبديل سياسة العمل المسلح وأخيراً بإقناعه بالمصالحة والمفاوضة مع الجمهورية الإسلامية. وكل ذلك يتطلب وقتاً وصبراً ثورياً وبعد نظر ومساعدة الأوك لا احراجة والضغط عليه يومياً وبالتالي بقاء حدكا في منطقتنا أحسن من طردهم إذا عقلوا.

أيها الأخ والصديق العزيز..

لقد عادت أميركا إلى المسرح من جديد باقتراح جديد هو:

- 1 - دعوة إلى وقف إطلاق النار.
  - 2 - دعوة الطالباني والبارزاني إلى لندن للاجتماع بالسفير بيليترو لحل المشاكل.
  - 3 - دعوة أميركية صريحة ضد إيران بذريعة منعها من التدخل وتقليص بل وإنهاء النفوذ الإيراني في كردستان العراق.
- ونحن الآن وحدنا في المعركة وهي معركة كبيرة لا نستطيع نحن وحدنا على مواجهة أميركا وصادام ومسعود فيها.
- أصارحكم بكل أخوة وصدق بأن الموقف الإيراني الحالي إذا لم يتبدل سيدفع باتجاه انجاح المشروع الأميركي الصدامي.
- لذلك أناشدكم بالإسراع وفوراً إلى تقديم:
- 1 - المساعدات العسكرية من أسلحة واعتدة ومهمات ضرورية.
  - 2 - المساعدات المالية والاقتصادية اللازمة.
  - 3 - فتح الحدود وتنشيط الإدارة.
  - 4 - تزويد البيشمركة بالأسلحة والأعتدة والألبسة والأحذية.
  - 5 - إشعار قيادة الأوك بوقوفكم معها.

6 - تبديل الموقف الخاطئ من الحاج عمران فوراً.  
أيها الصديق العزيز لقد بينت لكم الحقائق بروح الأخوة والمصارحة والصدق وقديماً  
قال العرب وقد أعذر من أنذر  
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أخوكم المخلص

مام جلال



## الوثيقة رقم ٧٢

سيادة وزير خارجية الجمهورية الإسلامية الدكتور علي ولايتي المحترم:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

في هذه الظروف الحساسة التي يمر بها العراق خصوصاً وشرقنا عموماً وجدت من الواجب أن أتوجه بهذه الرسالة إلى سيادتكم لا بين لكم الحقائق التالية:

أولاً: لقد برهن الاتحاد الوطني الكردستاني مجدداً أنه قوة ثورية مستقلة يميز بوضوح بين الأعداء والأصدقاء، ويعرف دربه النضالي الجماهيري الثوري معتمداً على الله وعلى الشعب وعلى قواه الخاصة، وذلك في الظلام الدامس الذي يخيم على العراق ورغم وعورة الطريق، ورغم شراسة أعدائه ومؤامراتهم المستمرة ضده.

ثانياً: إن الاتحاد الوطني الكردستاني يعيش في منطقة محاصرة بالأعداء - عدا الحدود الإيرانية - ويقود حوالي الثلاثة ملايين في ظروف بالغة الصعوبة اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً. فشعب كردستان العراق يعاني من الحصار الدولي، والحصار الصدامي، والحصار البارزاني.

ولم تفتح الحدود الإيرانية لصالحه كما يجب حتى الآن مع الأسف الشديد، رغم محاولتنا العديدة والمتكررة.

لذلك فإن شعب كردستان يعيش حالة فقر مدقع، حالة النقص الشديد في الغذاء والألبسة والأدوية واللوازم التدريسية والتعليمية إلخ.

ثالثاً: توجد مؤامرة ثلاثية أطرافها صدام وبارزاني وتركيا تهدف إلى القضاء على التجربة الديمقراطية الموجودة في كردستان العراق عموماً وعلى الاتحاد الوطني

الكردستاني خصوصاً. واشتدت هذه المؤامرة بعد وضوح تعاون الاتحاد مع الجمهورية الإسلامية عموماً وبعد العملية الأخيرة. خصوصاً هذه العملية التي أدهشت وأخرجت الأميركيين والأتراك وبينت عمق علاقة الاتحاد مع الجمهورية الإسلامية لذلك فإننا نتعرض الآن إلى محاولات جديدة للقضاء علينا. فقد زود صدام حسين جماعة البارزاني بمقادير كبيرة من الأسلحة بما فيها الدبابات والمدافع والراجمات الصاروخية والمدفعية الثقيلة والرشاشات الثقيلة والمتوسطة وبآلاف القطع من البنادق والرشاشات الخفيفة وتدرس تركيا تزويد البارزاني بما يبلغ 20 مليون دولار من الأسلحة. كما وردت في حديث أربكان مع بلند أجاويد كل ذلك فضلاً عن المساعدات المالية والتمويلية واللوجستية.

رابعاً: إن البارزاني يهدد علناً بسحق الاتحاد الوطني الكردستاني وإبادة قواته واحتلال أربيل والسليمانية، بمساعدة العراق وتركيا وهو الآن يستعد لشن هجوم وشيك علينا وتقوم قواته يومياً بالاعتداءات المسلحة وبدوريات الاستطلاع المسلحة والافتحامية.

خامساً: لقد خطط الاتحاد الوطني الكردستاني مع المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق من أجل العمل الجدي لتحرير العراق من الدكتاتورية وذلك بالاعتماد على قوى شعبنا العراقي وعلى إسنادكم لقضيته العادلة.

إن تعاوننا المشترك يجسد الوحدة العراقية الصادقة، وحدة العرب والكرد ووحدة الشيعة والسنة، وحدة الشمال والجنوب والوسط.

ولنا نحن الطرفين علاقات واسعة مع مجموعات كبيرة من الضباط الأحرار ومع العشائر العربية السنية، وكان أملنا أن نقوم هذا الصيف بعمل تحرري هام وحاسم.

سادساً: ولكن التآمر الثلاثي (الصدامي - البارزاني - التركي) يهدف إلى إشغالنا بحرب أهلية وذلك لمنع تحويل كردستان العراق إلى ساحة عمل للمعارضة العراقية عموماً والاتحاد والمجلس خصوصاً. وهذا هو هدف جوهري آخر من وراء السعي للقضاء على الاتحاد.

سابعاً: إن بقاء الاتحاد الوطني الكردستاني قوياً متمكناً هو أمر ضروري لتحرير العراق من الدكتاتورية ولانتصار قضية شعبنا العراقي بعربه وكرده وشيعته وسنيه وسائر المواطنين.

إن الاتحاد وقد غدى الآن حليفاً قوياً للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق والجمهورية الإسلامية أصبح هدفاً للمؤامرة الثلاثية - الصدامية - البارزانية - التركية ومن يقف ورائها لذلك فإننا وجدنا من حقنا أن نتوجه بهذه الرسالة مناشدين سماحتكم التفضل على تلبية مطالبنا المشروعة التالية:

1 - تقديم الإسناد السياسي والمعنوي وتعريفنا بأصدقائكم ومساعدتنا على إدارة أمور منطقتنا وشؤون شعبنا في كردستان المحرة.

2 - تقديم المساعدات الاقتصادية والثقافية والإنسانية بما فيها تقديم فرض لتحسين أوضاعنا ومشاريعنا الاقتصادية والسماح لنا ببيع نفطنا الذي نستخرجه وباستيراد وتصدير المواد التجارية عبر الجمهورية الإسلامية.

وكذلك مساعدتنا على تشغيل معاملنا ومحطاتنا الكهربائية وتحسين شبكة التلفونات وربطها بالجمهورية الإسلامية.

3 - تقديم المساعدات العسكرية من تسليح وتدريب وتموين وذلك تبرعاً أو بقرض حسنة نسدها تدريجياً بالنفط والاسمنت والتبغ والجلود إلخ. وذلك كي نستطيع الوقوف على قدمينا وحماية شعبنا.

إذ أن نجاح مخطط الأعداء سيؤدي حتماً إلى تدفق مئات الألوف من المواطنين على الجمهورية الإسلامية وتشريد شعبنا من أرضه.

سيادة وزير خارجية الجمهورية الإسلامية الدكتور علي ولايتي المحترم.

إننا نتطلع إلى تفهمكم لقضيتنا العادلة ولأوضاعنا لذلك أرسلنا وفدنا المؤلف من إخواننا في المكتب السياسي والقيادة العسكرية راجين أمركم بالاستماع إليهم والتباحث الجدي معهم حول القضايا التي تهم الجانبين وبأمل أن ننال رضاكم في حل مشاكل شعب شقيق وجار لكم وقريب عليكم والأقربون أولى بالمعروف والله ولا يضيع أجر المحسنين.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

وتفضلوا بقبول الاحترامات الفائقة

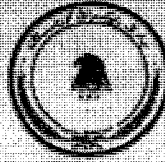
من أخيكم المخلص

جلال الطالباني

KURDISTAN DEMOCRATIC PARTY  
OF IRAQ  
DIBRUSCUS

Tel - 5118926 - Fax

P.O. Box: DIBRUSCUS - 13372



الحزب الديمقراطي الكردستاني

العراق - دبرقوس

هاتف - ٥١١٨٩٢٦ - فاكس

ص.ب. ١٣٣٧٢ - دبرقوس

## بيان صادر عن ناطق باسم رئيس الحزب الديمقراطي الكوردستاني حول تحرير مدينة اربيل

لقد تحررت مدينة اربيل من سطوة زمرة جلال الطالباني

وبهذه المناسبة التاريخية ، التي نرف فيها هذه البشيرة الى الشعب الكوردستاني وفصائل حركته الوطنية التحررية الكوردية في كل مكان وإلى الشعب العراقي الجديد واصدقاء الكورد ، لقد صدر البيان الهام التالي من ناطق باسم رئيس حزبنا الديمقراطي الكوردستاني الاخ مسعود البارزاني ، وفيما يلي نص البيان :

يا ابناء كوردستان الامراء ، ايتها القوى الوطنية الكوردستانية والعراقية  
ايها الشعب العراقي الجديد  
يا احرار العالم

منذ اكثر من عامين وشعب كوردستان العراق يعاني من ازمة طاحنة من جراء الاقتتال الداخلي الذي اثاره قادة الاتحاد الوطني الكوردستاني ( اوك ) بغية الانفراد بالسلطة واحتكارها والتحكم بمقدورات الشعب واستغلاله عن طريق العنف والارهاب واثارة الفتنة والشقاق في صفوف المجتمع الكوردستاني

وارادت الازمة الداخلية تقاسما منذ بداية العام الماضي ( ١٩٩٥ ) حيث شن قادة ( اوك ) الجولة الثانية من لقتال ضد البارزاني والشرعية والقانون ، ولجأوا الى اساليب العنف والقوة للسيطرة بشكل غير شرعي ومن طريق انقلاب عسكري لحاشم على مدينة اربيل العاصمة ، وانتكروا حرمة المولان وشلوه عمليا ، كما دأبوا على جميع القوانين والاتفاقات والاعراف والتقاليد التي سارت عليها الحركة التحررية الكوردية ، كما مارسوا عمليات قمع قاسية ضد مدنيي واصدقاء البارزاني بدون أي مبرر ، وبفقط بسبب الاختلاف في الهوية الحزبية والفكرية ، فقتلوا وطاردوا كوارر ومؤيدي البارزاني ونهبوا ممتلكات الاف المواطنين بعد ان صادروا منازلهم وشرروهم ، ومارسوا الارهاب ضد الاحزاب والمجموعات السياسية المختلفة

وقد جرت مباحثات داخلية واقليمية ودولية متعددة من اجل حل الازمة في الاقليم وبرزها في مساحات ( دروغيدا ) في ايران و ( بين النطوقين ) البارزاني والاتحاد بواسطة الولايات المتحدة الامريكية وحضور اطراف اخرى ، اسفرت هذه المباحثات في آب ١٩٩٤ عن اتفاق صرف " اتفاقية المبادئ " في دروغيدا ، وقد نص البند الاول من هذا الاتفاق على مشكلة اربيل وجعلها مدينة آمنة خالية من السلاح

كان واضحا ان تنفيذ هذا البند يقع اساسا على عاتق قادة ( اوك ) المسؤولين عن المناسبة التي جلت بهذه المدينة التاريخية والعاصمة الاقليمية

لكن قادة ( اوك ) وفي مقدمتهم جلال الطالباني تنكروا لاتفاق المبادئ وشرجعوا عنه وحاولوا القضاء في المباحثات التي دارت في دبلن وطهران علما ان الوسيلة الامريكية ظل

متمسكا باتفاق المبادئ كأساس لحل الأزمة، كما كان اتفاق دروغيدا مبعث تأييد وارتياح الجماهير الشعبية والقوى والأحزاب الكوردستانية والعراقية وجميع اصقاء الشعب الكوردي.

وقد ظل البارزني وعلى رأسه الأخ مسعود البارزاني ملتزمًا باتفاق المبادئ، وحاول مرارًا تنفيذ مبادئه بناء الثقة فيه والتي كان تنفيذهما يعتمد على تعاون وتجاوب الطرفين معًا وليس طرفًا واحدًا.

كما طرحت قيادة البارزاني مبادرات سلمية عديدة، منها مبادرة الأخ مسعود البارزاني في نوروز (٢١ آذار) الماضي، ومبادرة المكتب السياسي للبارزاني في ١٥ من حزيران الماضي، كذلك مبادرة الأخ البارزاني مساء ١٦ من آب حيث طالب مجددًا بحل الأزمة سلميًا على أساس مبادئ دروغيدا وجدد الالتزام بالمبادئ السابقين.

أزاء مبادرات البارزاني السلمية ومرونته وصبره وشعلة الكبر فإن جواب قادة (او ك) كان المزيد من التعنت والفرور ومواصلة الانتهاكات الخطيرة بحق منتسبي واصدقاء البارزاني والمواطنين عامة، حتى بلغ بهم الفرور ليلة ١٧/١٦ آب الى الرد على آخر مبادرة سلمية للأخ البارزاني رداً أحمرًا حيث اشعلوا الجولة الثالثة من القتال ضد قوات البارزاني، وكانت جولاتهم الأخيرة معدة سلفًا ضمن مخطط واسع وخطر جدا، يتعاون واستند قوات إيران.

كان مخططهم يقضي بسيطرة قوات (او ك) على حوض روادوز ثم السيطرة على النقطة الاستراتيجية (سبيك) لتضييق الخناق على قيادة البارزاني وانزال طربة كبيرة بها عسكريا ومعنويا، وسيقت العملية تصريحات جنوبية أطلقها جلال الطالباني الذي زعم بأن البارزاني قد مات وأنه ينبغي تقديم التعازي بهذه المناسبة، وقد نطق الطالباني بذلك وهو واثق من المخطط الذي أعده يتعاون واستند خارجي، وكان الطالباني يطلق مثل هذه التصريحات النارية في وقت كان البارزاني وجمهوره الواسع يحتفل باليوبيل الذهبي.

لقد نفذت قوات (او ك) بالاستناد المعروف لها جزء من المخطط المذكور وذلك في مناطق (قسري و جومان)، ولكنها فشلت وجوبت بمقاومة صلبة من قوات البارزاني في منطقة (سيدكان) و جبل (كيك حمد الخا) المرتبط مباشرة بنقطة (سبيك) الاستراتيجية.

إن هذا المخطط كان أيادنا بتدخل عسكري اقليمي يؤدي الى الاخلال بتوازن القوى في الصراع الدائر والى ترجيح كفة (او ك) بدون وجه حق، ونعم أنه الطرف المعتدي والمبادر دوما الى اشغال القتال في كل مرة، فقد كان الاخلال بالتوازن لصالح الطرف المعتدي الظالم.

وفي ٨/١٨ اوضحنا الموقف للرأي العام الداخلي والخارجي وقلنا بأن هذا التدخل الخارجي انتهاك خطير لحرمة الاقليم وللمسيادة الوطنية العراقية ووضحنا ابعاد هذا التدخل العسكري الخارجي الذي يفرق طاقتنا، اوضحناه الى الأطراف الاقليمية والدولية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية راعية البحوثات بين البارزاني والاشعاع وطلبنا من الجميع ادانة التدخل الاسرائيلي وابقاف فوراً. كما طلبنا بتشخيص وادانة المعتدي والذي هو (او ك) في هذه الجولة ايضا.

وقلنا للجميع بأن مسیر الحزب الديمقراطي الكوردستاني اصبح مهددا بشكل خطير من جراء مخطط (او ك) وتحالفه الخارجي المعروف الذي تشكل على اساس احباط المساعي السلمية الامريكية.

وأوضحنا للجميع بأن المخطط لا يستهدف البارزاني وحده بل جميع مكاسب الشعب

الكوردستاني والقطاعات، كما أوضحنا بأن البارتي الذي قضى خمسين عاماً في الكفاح الوطني التحرري الكوردي سوف لن يسكت أزاء هذا الفطر الكبير الذي يهدد كيانه ومكاسب الشعب برمتها. فإن البارتي وريث شرعي للحركة التحررية الوطنية الكوردية التي قادها البارزاني العظيم، ويرى البارتي أنه من واجبه أن يدافع عن ممتلكات وطموحات الشعب الكوردستاني التي أصبحت مهددة بسبب اللبنة القذرة لقادة (أوك) واستمرارهم في القتال لتفكيك ما ربهم وتحكيم السيطرة عن طريق العنف والدكتاتورية على جميع المناطق.

وقد طلبت قيادة البارتي من الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من دول التحالف والحكومات والأطراف المعنية الأخرى أن تقوم بتوجيهها لمعاينة الشعب الكوردستاني من التدخلات الإقليمية خاصة وأن التدخل الإقليمي الأخير كان اختياراً لأحد طرفي الصراع وهو صراع داخلي. وطالبا الولايات المتحدة بمعالجة هذه الأمور بعدالة وانصاف وأن تمارس دورها للضغط من أجل إيقاف التدخل الإقليمي وأن يكف (أوك) عن مواصلة العدوان.

لقد قلنا للجميع وبصراحة بأنه إذا لم يستجيبوا العالم للوقوف بوجه التدخلات والانتهاكات الإحتيالية فإن البارتي سيكون مضطراً أن هو لياً إلى أية وسيلة للدفاع عن نفسه وعن الشعب وتحريره، وقلنا للجميع بأنه سيكون من حق البارتي أن يبعث عن أي طريق لحماية نفسه من هذه المخططات التي تستهدف القضاء على وجوده، فالمرشح كان بالنسبة لنا موضوع وجوده وبقائنا وثمرة تضالنا خمسين عاماً من تضحيات وجهود مئات الآف الناس الذين عملوا في صفوف مسيرة البارتي على رأس الحركة التحررية الكوردية.

لكن الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الأطراف المعنية لم تبد اهتماماً كافياً بمطالبنا بل اكتفت بدعوةنا إلى التخلي بالمعبر في وقت ظل القسم السياسي (أوك) يواصل تنفيذ عملياته ومخططاته خبياً، بل وشدوى مؤخراً طلبات الوسطاء الدوليين حول وقف إطلاق النار وسعودة الطرفين إلى مواقعهم السابقة قبل ٨/٧٧، فأعلن خلال الطالباتي شخصياً بأنهم ليسوا مستعدين للتراجع ولن يقبلوا بسعودة البارتي إلى مواقعهم، وطرح شروطاً تعجيزية فتخلص في أن قيادة (أوك) يزيلون وقف إطلاق النار، وقد انطلقوا من تصور أنهم مختصرون، فواصلت قوات (أوك) طوال الأيام الأخيرة شن الهجمات العسكرية ومحاولة السيطرة على مواقع جديدة.

كما قام قادة (أوك) خلال الأسابيع الأخيرة بتعميد الأرهاف والملاحقة بحق أنصار حزبنا خاصة في أربيل كما في بقية المناطق الواقعة تحت نفوذهم، وشردوا مؤخرًا مئات العوائل الأخرى وصادروا ممتلكاتهم وأخروا مصادرة هو منزل محافظ أربيل.

لقد ضاق سكان أربيل ذرعاً بهذه المعالسات القمعية، لأنهم أكثرهم المساحة هم من الناجحين لقائمة البارتي في الانتخابات، فطلب منا أهالي أربيل وغيرها مزاراً وشكروا أن يتحرك البارتي لانقاذهم من هذه الحفة وإعادة الشرعية وسلطة القانون والاستقرار.

لهذه الأسباب مجتمعة فإن قيادة البارتي، شعوراً منها بمسؤوليتها أزاء الشعب والتاريخ والحق والعدالة، وبعد صبر جميل وتعمل طويلاً وتكبر على في مختلف جوانب الموقف

اضطرت إلى اتخاذ القرار بإقتحام مدينة أربيل عسكرياً وتحريرها من مصابة (أوك) الباغية، وقد اعتبر البارتي في ذلك اعتماداً أساسياً على إمكاناته وقواه الذاتية، بفضل تضحيات وجهود جيشه ركة البارتي، جيشه ركة الكورد وكوردستان وبالضمان من الشعب الواسع من أهالي أربيل الكرام واستخدام البارتي حقه المشروع في الدفاع عن النفس وحقه المشروع في طلب تأمين مشروع ومحدود من كل من كان مستعداً لتقديم هذا الاستناد، دون أن يفقدنا ذلك أية حرية واستقلالية في العمل سواء في الوقت المأخر أو في المستقبل.

وهكذا، يعمون الله تعالى وبالأعتماد على القدرات الخلاقة للجيشه ركة والشعب فقد تم

الفتحام مدينة أربيل من عدة معاير منذ الصباح الباكر لهذا اليوم المصادف ٢١ من آب ١٩٩٦ وتمت خلال نهار اليوم عملية تحرير أربيل من استبداد طغمة جلال الطالباني وانتهاكاتهم.

ان تحرير العاصمة انتصار تاريخي عظيم للشعب الكرديستاني وحركته التحررية ومستقبلها، وانتصار للشعب العراقي المجيد وسيكون هذا الانتصار مقدمة لنهوض جديد في الحركة الوطنية الكردية ووحدة صفوفها بعد ضرب الاتجاه التطريري الضار الذي يمثل جلال الطالباني وعصابته، والتخلص من الدور القذر لهذا الاتجاه الذي ظل يشق صفوف الشعب ويشير الفتن والقتال الداخلي منذ حوالي (٢٢) عاما.

تهنئة حارة بالانتصار الى شعب كردستان واصدقائه  
تعبئة الى الهيئته ركة الشجعان الذين سجلوا هذه اللوحة  
تعبئة الى الجماهير الشعبية في أربيل التي استقبلت قوات حزبنا استقبالا حارا استقبالا الأبطال

المجد والخلود للشهداء البهرة.

## بيان ل. م. حزب كادحي كردستان

### ايتها الجماهير الكردستانية المضطهدة ..

كما تعلمون وانه بناء على دعوة من رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني مسعود البارزاني هاجمت قوات النظام الدكتاتوري في صبيحة ١٩٩٦/٨/٣١ ، والتي كانت تتألف من مئات الدبابات والمصفحات وعشرات الآلاف من افراد الحرس الجمهوري والجحوش والاستخبارات بتقدمها الأذلاء من مسلحي الباري ، هاجمت اربيل عاصمة كردستان . وبعد قصف وحشي للمدينة وتطويقها ، وبسبب عدم التوازن بين قوات ب.م وقوات الاعداء ، وعدم اتخاذ الحكومة الأمريكية موقفا حيال ذلك الهجوم ، تمكنت القوة المهاجمة من تدنيس العاصمة الصامدة واحتلالها . وقد استشهد جراء الهجوم العائد المئات من المواطنين الأبرياء في مدينة اربيل واصيب آخرون ، كما استشهد المئات من البيتمرگه ومناضلي المعارضة العراقية وخاصة من العرب والتركمان . كما واعتقل آخرون مع عوانتهم من قبل اجهزة الأمن والاستخبارات وسيقوا الى مدن بغداد وكركوك والموصل ، ذلك عدا عمليات النهب الواسعة لمسلحي الباري المشعين التي شملت مؤسسات الحكومة ومقرات الاحزاب والاطراف السياسية ومنازل المواطنين في المدينة . وقد جاء الهجوم المشترك لقوات الباري والنظام ، الذي تم التخطيط له مسبقا نتيجة للعلاقات المباشرة وغير المباشرة لسنوات عدة بين الطرفين ، والذي اسفر عن تشريد عشرات الآلاف من مواطني سكانهم . ان الاتيان بقوات النظام الدكتاتوري الى كردستان من قبل قوات الباري ، القوات التي طردت من كردستان من قبل النساء والأطفال بسالة في انتفاضة ربيع ١٩٩١ ، عمل يدخل بشكل مباشر في خيانة الحياة الوطنية والقومية . ذلك عدا جرائم اخرى اقترفتها قيادة الباري ، الى جانب مواقفها الخيانية الاخرى بحق الشعب والوطن والتي نتلخص في النقاط التالية :

- ١- ابادنة واعتقال المئات من المواطنين الأبرياء في مدن وقصبات كردستان ومن قوات المعارضة العراقية .
- ٢- هتك حرمة البرلمان وحكومة الاقليم وقبرها .
- ٣- سرقة مؤسسات البرلمان والحكومة ومقرات الاحزاب ومنازل المواطنين ونهب اموالهم وممتلكاتهم والآلاف من سيارات مواطني كردستان .
- ٤- تشريد عشرات الآلاف من المواطنين ومطاردتهم نحو الحدود الدولية لایران وتركيا ، والتي كان اخرها الهجوم الوحشي على مجمع اللاجئين في (سیران بان) والذي اسفر عن استشهاد ١١ مواطنا وسرح ٣٥ آخرين .
- ٥- تعطيل القرار ٩٨٦ لمجلس الأمن الدولي والذي كانت جماهير شعب كردستان والعراق تنتظره بشغف
- ٦- سحب مقر قوات التحالف الدولي ال(MCC) والتي كانت تجمعي المنطقة وكذلك سحب المنظمات الاجنبية في كردستان .
- ٧- محاولة اصفاء الشرعية لاعادة تسلط النظام على كردستان واعادة التبريرات للكثير من دول العالم لالغاء المنطقة الامنة في كردستان .



### ايتها الجماهير الكردستانية الابية

هذه هي الحياتات التي اقترفتها قيادة البارقي الى جانب خيانة الاتيان بقوات النظام من اجل مصالحها الخاصة ويهدف احتكار السلطة لصالحها بالخذ من ارادة الشعب الكردستاني ومكسباته والمعارضة العراقية وكافة القوى الكردستانية .

ان حزب كادحي كردستان ، وفي الوقت الذي يعرب فيه عن تعاطفه مع جماهير كردستان المضطهدة والمعارضة العراقية ، يدن بشدة الجرائم والحياتات التي لامتيل لها والتي اقترفتها قيادة البارقي بحق الشعب والوطن ، ويرى ان الاتيان بقوات النظام وابعاد القوى الثورية من المدن والقصبات ظاهرة مؤقتة ، وان قضية شعب كردستان العادلة ، التي يتعاطف معها العديد من شعوب ودول العالم ، ستحرز النصر عاجلا ام اجلا ، وان من ينضم الى خندق الاعداء والمحتلين لا ينتظره غير العار ولعنات التاريخ ، خاصة ان خندق النظام الدموي في بغداد في هذا اليوم هو خندق هش وخاسر .

ان حزب كادحي كردستان ، وعلى ضوء الاحداث الاخيرة في كردستان ، يرى ان حكر البارقي المتواطئ مع مؤسسات الامن والاستخبارات وغيرها من المؤسسات القمعية في مدن كردستان لا يتسع المجال لأي نضال سياسي وجماهيري وتنظيمي واعلامي علني للاحزاب الكردستانية وقوى المعارضة العراقية . عليه فان الواجب يحتم على تلك القوى النضال في صفوف المعارضة حتى طرد اجهزة النظام القمعية العلنية والسرية كاملة في كردستان ، واجبار قيادة البارقي على العودة الى الخندق الوطني والقومي الكردستاني ضد النظام وذلك على ضوء الواقع المستجد .

ان حزب كادحي كردستان ، وحتى طرد اجهزة النظام القمعية في كردستان واجبار قيادة البارقي على قطع علاقاتها عمليا مع النظام وعودتها الى خندق الوطنية والكرداني ضد النظام ، يواصل النضال وبكافة السبل السياسية والجماهيرية والعسكرية والاعلامية والدبلوماسية في خندق المعارضة وبالتزامن مع اعلان هذا الموقف فان حزب كادحي كردستان يدعو كافة كوادره واعضائه ومؤيديه الى مواصلة النضال والفعاليات بشكل ثوري وعقلاني ، وعلى ضوء الموقف الجديد للحزب ووفقا لمطالبات المرحلة الجديدة كما يدعو جماهير كردستان الابية الى مواصلة التصدي للحكم القمعي وحماية مكسباتها التي تعتبر ثمرة نضال وتضحيات الاف الشهداء من صحابا الانفالات والمهجرة والحماة والقصف الكيماوي ، وتؤكد مساندتها لممثلها المخلصين الحقيقيين في خندق الشرف والكرداني .

ان حزب كادحي كردستان يرى تمديد فترة البرلمان الكردستاني تحت جنازير ديبايات النظام واجبار اعضاء قائمة الخضراء على التصويت لصالح هذا التمديد . ليست له اي شرعية قانونية ، كما يرى الحزب ان تشكيل حكومة جديدة بقرار من هذا البرلمان امر كارتوني وغير قانوني . كما ان مشاركة اي شخص او طرف في هذه الحكومة هي بمثابة اضعاف الشرعية لدكتاتورية البارقي ، الذي يواصل سلطته بمساندة نظام بغداد .

ان حزب كادحي كردستان يدعو الرأي العام العالمي العربي والاقليمي وقوات التحالف وخاصة الحكومة الامريكية الى مساندة الشعب الكردستاني والتعاطف مع مأساته ، وان لايسانداو الطرف الكردي المتحالف مع

النظام بالضد من تطلعات وآمال شعبنا ، ولتبرير التحلي عن الكرد وإخفاء جرائم صدام بحق شعبنا وانتهاك القرار ٦٨٨ وزعزعة عملية توفير الراحة في كردستان .

إن حزب كادحي كردستان يدعو ، ويهدف تخفيف معاناة شعب كردستان والعراق ، إلى التطبيق الفوري للقرار ٩٦٨ لمجلس الأمن الدولي المعروف بقرار النفط مقابل الغذاء كما يقدر الحزب ويشيد بالموقف الجديد للبرلمان الأوروبي في إدانة هجوم صدام على كردستان الجنوبية ، وتجريم ومعاقبة النظام التركي لانتهاكه حقوق الإنسان في كردستان الشمالية .

وعتاما فإن حزب كادحي كردستان يعتبر تشكيل جبهة سياسية بين القوى الثورية التي اتخذت المواقف حيال مستجدات الوضع ، بغية صيانة مكتسبات الشعب ، والقيام بالتطلعات الثورية والتحررية والوطنية لشعب كردستان ، يعتبر ضرورة موضوعية وتاريخية ، وبناضل الحزب من أجلها بحماس .  
فلينتصر خندق الشرف والكرديني من أجل حماية المكتسبات .  
وليسقط خندق الأعداء ومحتلي كردستان .

**اللجنة المركزية**

**لحزب كادحي كردستان**

**٢٠ / أيلول / ١٩٩٦**

## الوثيقة رقم ٧٥

تصريحناطق باسم المكتب السياسي للحزب الشيوعي العراقي  
الخدمة قوات النظام الدكتاتوري في هذا اليوم ، على اجتياح الاراضي الحرة في محافظة اربيل  
في كردستان العراق ، متجاوزة خط العرض ٣٦ وشوفاة عميقا باتجاه مدينة اربيل ،  
وزمت سلطات صدام حسين بهذا العدوان الفاسد الجديد بقوات كبيرة ، تتقدمها ارتال الدبابات  
وترافقتها طوف المدرعات والمرتبات المعجلة بالآلات الجنود ، وتساندها المدفعية الثقيلة  
ومهدت المدفعية للقوات المعتدية ، بفتح كثير للمدينة اربيل ، سقط ضحيته الكثير من القتلى  
والجرحى من المواطنين الابرياء العزل ، والحقت الدمار بالعديد من المساكن والمباني والمواقع  
الخدمية ، وكان من بين اهداف القصف الوحشي ، مقر ( اللجنة المحلية ) للحزب الشيوعي الكردستاني  
- العراق في اربيل ، الذي انهال عليه سيل من القنابل الحارقة الفاشي مسببا خسائر بشرية اكلت  
الى الخسائر المادية الجسيمة .  
وفي اجواء القصف العشوائي المنفلت ، ولاسيما بعد اشتداده ، في ساعات بعد الظهر ، انطرت  
اعداد كبيرة ومتزايدة من سكان المدينة الى الفرار منها بشتى الاتجاهات ، وفي شوارع  
محزنة ومزربة ، وجاء الهجوم العدواني ، الذي تصاعد وشيخته حتى ولت اعداد هذا التصريح  
مساء اليوم ، بعد اسبوع تقريبا من استعدادات وتحشدات عسكرية سائرة من جانب سلطات  
صدام حسين ، على طول خطوط التماس مع اراضي كردستان الحرة .  
وهو ما اشار تلق واستنكار اوساط الراي العام في الاقليم وخارجة ، والادانة والشجب من  
جانب الاحزاب والقوى المشاهدة للدكتاتورية الشوفينية ، التي جذرت من مخاطره وهدمت  
الحريين المتقاتلين الى وقع حد لمرامهما ، نظما للطريق على محاولات طعنة صدام حسين  
استغلال هذا الصراع للعودة لحكمها المكروه وفرضها من جديد للقوى الفاشية .  
ومن ناحية اخرى ، جرت تحفيزات العدوان طيلة الايام الماضية ، كما جرى العدوان نفسه ويجري  
طوال نهار اليوم وحتى الان ، على مراءى ومسمع قوات التحالف الغربي . وطيرانه المعلق بين  
الحين والحين في اجواء المنطقة ، وهي التي تدعى منذ عام ١٩٩١ ان سبب وجودها هو حماية كردستان  
العراق من العدوان المحتمل للقوات صدام حسين . اننا في الوقت الذي تواجه فيه مع ابناء شعبنا  
في مدينة اربيل وفراحيها هجوم النظام العدواني ، ندعو جماهير الاقليم كردستان والعراق كله  
الى التوافق وفدا جدا هذه ، وشل ايدي ملتزميه الدكتاتوريين الدسويين .  
وندعو احزاب وقوى المعارضة جميعها الى اتخاذ موقف موحد ضد العدوان ، والعمل بذا سيد لأخطاه  
وجمع المطول وتعميد النفال لاسقاط رزمة صدام حسين وحكمه الدكتاتوري . كما ندعو الراي العام  
العالمي ومجلس الامن الدولي الى ادانة العدوان ، واستنكار دخول النظام طرفا في الصراع بين  
الحريين العاكمين في الاقليم كردستان ومطالبته بوقف عدوانه على الفور ، واتخاذ اجراءات  
لأجباره على سحب قواته بعيدا من الاراضي الحرة .

اربيل

١٩٩٦ / ١٠ / ١٠

## الوثيقة رقم ٧٦

بسم الله الرحمن الرحيم

يا أبناء شعبنا العراقي المجاهد

يا أبناء امتنا الاسلامية المجيدة

مرة اخرى يستغل نظام الطاغية صدام الظروف الاستثنائية في كردستان العراق، ليشن حرب ابادية غادرة بحق شعبنا في محافظة اربيل ومدن الشمال، ليصادر ارادة الجماهير العراقية ويفرض عليها ديكتاتوريته الفاشية، بعد فترة وجيزة من متففس الحرية والفروج من سيطرة النظام المتفرعن في بغداد. وبذلك تتسارع الاحداث على ارض كردستان الحبيبة بعد استمرار الاقتتال المرفوض بين الانشاء الكرد، هذا الاقتتال الذي خيب امال شعبنا العراقي عامة والكرد خاصة، والذي استنزف جهد المعارضة العراقية وصدع مصداقيتها في التعاون والعمل المشترك، وفيما بصورة غير مباشرة الارضية للتدخل العسكري الفاشي لنظام الطاغية صدام، وليكتري شعبنا في كردستان بناري اقتتال الاخوة وحرب الاهداء الصدامية.

اليوم وفي ظل المحنة والمأساة الهائلة التي يعيشها شعبنا العراقي المضطهد، وفي ظل تصاعد الرضخ الساموي لنظام صدام، وبعد اتفاق جميع تيارات المعارضة العراقية على تحقيق الهدف المركزي للمثل باسقاط نظام صدام وانقاذ شعبنا بعريه وكرده وتركمائه واقلتيه من براثن هذا النظام.. من المثير للدهشة والاستغراب ان يتوجه طرف كردي الى الاستعانة بالاعداء الذي ما زالت يدها تقطر من دماء شهداء العراق، لا سيما في حلبجة وعموم كردستان والاهوار.

اثناء في الوقت الذي ندين كل اشكال التعاون والاستعانة بالنظام الدموي في بغداد، ندعو شعبنا الكردي المظلوم وقواه السياسية الى اليقظة والحذر، وإلى التوحد لمواجهة المخاطر المحتملة، التي سيسببها الطاغية صدام على ارض كردستان.. ندعو الاخوة في الفضائل الكردية الى حماية المدنيين من العرب والكرد والتركمان وباقي الاقليات الملتجئين الى محافظات كردستان، والحيلولة دون تنفيذ قوات المهزم صدام جرائم جديدة بحق الابرياء من أبناء شعبنا المجاهد.

يا أبناء العراق الفجاري

ان قضية شعبنا العراقي تدخل مرحلة عصبية تداخلت فيها الارادات الخارجية بشكل خطير، كان لنظام صدام الدور الأساس فيها، حيث دفع بالعراق - ارضاً وشعباً وسيادة وثروات - الى مخاطر وكوارث حقيقية، ما زالت فصولها مستمرة لحد الآن، واجتياح مدينة اربيل ليس اخرها، الامر الذي يضع تيارات المعارضة العراقية امام مسؤولياتهم للعمل الجاد والتوحد للخروج بآطار سياسي فاعل يستثمر الممكنات والطاقت العراقية بعد فشل المشاريع السياسية في الساحة العراقية.

ان الملايين التي انطلقت حاملقة مشعل الثورة والجهاد والمواجهة في انتفاضة شعبان الباسلة، والشهداء الذين رثوا ارض الرافدين من الجنوب الى الشمال بدمائهم الطاهرة، يترقبون ثواب الصائرين ورجال المستقبل ليصنعوا الشجر المضيء، دون تراجع او تهاون قسماً نحو تحقيق الاهداف العادلة لقضية شعبنا في بناء عراق حر كريم.

« وقل اعملوا فسمي الله عملكم ورسوله والمؤمنون »

حزب الدعوة الاسلامية - لندن

١٨ ربيع الثاني ١٤١٧ هـ - ١ ايلول ١٩٩٦ م

P.O.BOX 2068, LONDON NW10 1JN, TEL: 0181 4528801, FAX: 01812084517

# الوثيقة رقم ٧٧

02/03 '96 16:13

0098216451513

ASLI AHMAD ROTHAN

001

SCIRI

INFORMATION CENTRE

NO:

DATE:



المركز الاعلامي  
الرقم: ٣٩٤٨  
التاريخ: ١٩٩٦/٩/٢

## بيان للمجلس الاعلى للثورة الاسلامية في العراق

### يكشف عن جرائم صدام ضد أبناء كردستان العراق، ويطالب الرأي

### العام العالمي والمجتمع الدولي والاقليمي لتقديم صدام للمحاكمة الدولية كمجرم حرب

طهران - ١٩٩٦/٩/٢ - المركز الاعلامي

أصدر المجلس الاعلى للثورة الاسلامية في العراق بياناً مساء الأحد ١٩٩٦/٩/١ كشف فيه الجرائم البشعة التي يقوم به النظام ومرزقته ضد أبناء كردستان العراق ومدينة أربيل وضواحيها بالمخصوص وفيما يلي نص البيان:

منذ يوم أسس وبعد العدوان على مدينة أربيل لا زال مرزقة النظام يقومون بأشنع الجرائم ضد أبناء كردستان، ويتم كل ذلك بأمر مباشر من قبل الطاغية صدام وتتم كل هذه الانتهاكات بأشراف مباشر من قبل علي حسن المجيد والمعروف بـ (علي كيمساي) بعد ضربه لمدينة حلبجة العراقية في كردستان بالاسلحة الكيماوية أبان العدوان الصدامي على الجمهورية الاسلامية في ايران وقد راح ضحية تلك المجرزة في حلبجة أكثر من خمسة آلاف قتيل وعشرة آلاف جريح.

لقد قام النظام بمجازر جديدة في مدينة أربيل، فقد قام بتفجير كل مقرات الاحزاب والجهات السياسية المعارضة داخل أربيل. كما يقوم بالتفتيش بيتاً بيتاً بواسطة أدلاء من الخوذة ويقوم مرزقة النظام باعدام المعارضين أمام بيوتهم وفي الشوارع العامة. كما أعدم في (قوش بيه) وحدها مائة شخص مرة واحدة.

إن طلب النظام تأجيل انسحابه من أربيل إنما يكشف عن هذا المنحط الرهيب في اعتقال واعداد احرار العراق في هذه المدينة. وقد بلغت به العتة أن يقوم باعتقال النساء والابرياء من أبناء هذه المنطقة، كل ذلك يجري في منطقة أعلنت عنها الأمم المتحدة بأنها منطقة آمنة ومحظورة على النظام. وهذا يذكرنا بمجازر الصرب في مناطق البوسنة التي أعلنت عنها الأمم المتحدة بأنها مناطق آمنة. وقتلوا فيها السكان الأمنيين.

في الوقت نفسه قام النظام الصدامي خلال الاسابيع الثلاثة الماضية بأوسع وأقذر الجرائم ضد الاخمين من أبناء العشائر في مناطق الاوار الجنوبية مستخدماً الاسلحة العارقة والمدمرة الممنوعة دولياً.

إننا نطالب الرأي العام العالمي والمجتمع الدولي والاقليمي للموقف بوجه هذا النظام ومنعه من ارتكاب هذه المجازر الرهيبة ضد أبناء العراق في الشمال والجنوب في أن واحد. ونطالب بفتح ملف محاكمة صدام كونه مجرم حرب انتهك كل الاعراف والقوانين والسنن الاخلاقية، ان محاكمة صدام وأركان نظامه القمعي هو التحل لياخذ الاستقرار طريقه الى هذه المنطقة، وبدون ذلك سيقتل صدام ونظامه الدكتاتوري مصدر تور واحتراب لكل المنطقة.

«ويمكرون ويمكر الله والله خير الماكرين»

المجلس الاعلى

للثورة الاسلامية في العراق

١٩٩٦/٩/١





## بيان

### صادر عن المجلس الاعلى للثورة الاسلامية في العراق

وجه الحزب الديمقراطي الكردستاني اول امن نداء عاجلا يطلب فيه المساندة والدعم (دفاعا عن حرية كردستان وسيادتها الاقليمية) متهما قوات المجلس الاعلى (بالمعالة) والاشترك في الاقتتال الكردي - الكردي، لصالح قوات الاتحاد الوطني الكردستاني. اتنا اذ نكتب ما جاء في نداء الحزب جملة وتفصيلا، نشير الى ان المجلس الاعلى لم يخرج عن موقفه الثابت بعدم التدخل في الاقتتال الدائر في كردستان العراق، كما تؤكد حرص المجلس الاعلى على اعادة العلاقة بين الطرفين الكرديين الى الوضع الذي يخدم قضايا شعبنا الكردي بشكل خاص وشعبنا العراقي بشكل عام...

وفي الوقت الذي نأمل فيه ان يكف قادة الحزب الديمقراطي الكردستاني عن مغالطاتهم الصارخة، نستغرب هذا الاصرار على تمسك الحزب بمثل هذه المزائبات الرخيصة والمكشوفة التي لم تعد تجد لها سوقا رائجة حتى عند اولئك الذين يحاول البارتني استئثارهم بها لاستجداء الدعم وتبرير هزائمه في الساحتين السياسية والعسكرية وقذف الآخرين بها.

ان الخطأ الكبير الذي اقترفه البارتني بتحالفه مع صدام لا يمكن حجبهِ باصدار هذه النداءات او التصريحات او البيانات، ونعتقد بان الطريق الوحيد الكفيل باخراج البارتني من مأزقه هذا هو العودة المخلصة الى الشعب العراقي وقضائيه الوطنية المعارضة.

مرة اخرى نأمل ان يعي البارتني ان مصلحة العراق والشعب العراقي بكل فئاته انما تتجسد بوحدة ابنائه وقضائيه الوطنية وفي العمل المشترك الجاد والفاعل من اجل اسقاط الطاغية صدام وتخليص شعبنا من شروره...

المجلس الاعلى للثورة الاسلامية في العراق  
مكتب دمشق

١٩٩٦ / ١٠ / ٢٤

## إعلان تشكيل التحالف الديمقراطي الكردستاني

### يا جماهير كردستان الصاعدة :

إن التعاون والتنسيق المباشر بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والنظام الديكتاتوري في بغداد في ١٩٩٦/٨/٣١ لإعادة إحتلال المناطق المحررة من كردستان، أوجدت مرحلة جديدة من النضال المشترك بين القوى الوطنية الكردستانية ضد هذا التعاون من أجل المحافظة على مكتسبات شعب كردستان .

إن التصدي المشترك لأطراف جبهة المقاومة لتعاون الحزب الديمقراطي والنظام ومن ثم تحرير مدينة السليمانية والمناطق الأخرى من كردستان هيأت الأرضية المناسبة لتشكيل تحالف جديدة بين الاتحاد الوطني الكردستاني وحزب كادحي كردستان والحزب الاشتراكي الديمقراطي الكردستاني وحزب المحافظين الكردستاني وحركة دعاة الديمقراطية ، بأسم " التحالف الديمقراطي الكردستاني " الذي جعل من أولى مهامه المحافظة على مكتسبات انتفاضة آذار المجيدة وإنهاء الاقتتال الداخلي وإقرار الأمن والسلام الدائم وتطبيع الأوضاع في كردستان وتشكيل حكومة ائتلافية تحمل على عاتقها مسؤولية إجراء انتخابات جديدة .

إن "التحالف الديمقراطي الكردستاني " يشكل خطوة مهمة على طريق تشكيل جبهة ديمقراطية موسعة بمشاركة الأحزاب والأطراف الكردستانية الأخرى ، ومن أجل تحقيق ذلك ندعو جميع القوى والأطراف الوطنية الكردستانية الأخرى والذين يقاسموننا هذا الواجب والهدف المقدس للاسراع في الأنضواء تحت لواء جبهة ديمقراطية من أجل المحافظة على مكتسبات الانتفاضة وإقرار السلام والحرية الديمقراطية وحماية حقوق الانسان ، على اساس برنامج نضالي موحد ، والمساهمة الفعالة في ايجاد البديل الديمقراطي الفيدرالي في العراق .

التحالف الديمقراطي الكردستاني

١٩٩٦/١٢/٦

## الوثيقة رقم ٨٠

### بيان التحالف الديمقراطي الكردستاني حول الاجتياح التركي لكردستان العراق

مرة اخرى وفي الرابع عشر من هذا الشهر، اخذت عشرات الآلاف من الجنود الاتسراك مدحرجين مختلف الاسلحة الفناكة، من دبابات ومدافع وطائرات حربية، وبالشيق التام مع الحرب الديمقراطي الكردستاني (بقيادة مسعود البارزاني)، اراضي كردستان العراق. وبدأوا بقصف عشوائي للمنطقة تحت حجة تطهيرها من عناصر الـ PKK، ما ادى الى مصرع الكثير من الاهالي.

ان جماهير كردستان نظروا بعين القلق، لهذا الاجتياح الذي سيؤدي الى نتائج وخيمة ودمار شامل وعرق فاصح لحقوق الانسان في كردستان.

ان قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني التي تسقت مع صدام حسين لاحتلال اربيل في ١٩٩٦/٨/٣١، كانت تشاكي في حينه على السيادة الوطنية وقسبة الاراضي العراقية هاهي اليوم تستدعي الجيش التركي لحرق السيادة الوطنية، وفي مناطق عراقية تسيطر عليها تلك القيادة نفسها، على امل الوصول الى الاهداف التالية:

التسيق الاكثر مع حكاهم انقرو، للحصول على المزيد من الاموال والسلاح والعتاه ومختلف المساعدات.

- اجهاض اتفاقية انقرو السلمية (التي وقعت في ١٩٩٦/١٠/٣١).

- الاستمرار في نهب الواردات الكهربائية في ابراهيم الخليل (النقطة الحدودية بين العراق وتركيا).

ان بحاج هذه المؤامرة سيحصل جماهير اقليم كردستان العراق بواجهون خطراً حثياً يسودي الى تفجير الاوضاع واشعال نار الحرب الداخلية من جديد.

ان جهوداً كبيرة بذلت من اجل ان لا تكون مناطق اقليم كردستان ساحة للقتال والصراع بين قسوى المعارضة وحكومات الدول الاقليمية، ولكن دعوة الحرب الديمقراطي الكردستاني للجيش التركي والاجتياح الاحير، عقدت الفضاها بشكل اكثر.

فتحن كنا دوماً مع العلاقات الودية القائمة على اساس الصداقة وحسن الجوار مع الدول المجاورة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية. ونود ان نعلن للمسؤولين في تركيا من ان ارسال قوات عسكرية الى اقليم كردستان العراق سوف يسيء الى سمعتها، ويصيب المصالح التركية باضرار فادحة لان السراي العام في كردستان العراق وفي العالم يقف ضد مثل هذا العمل.



وتعرض القضايا والمشاكل التي تواجهها الحكومة التركية بتقييدات بالغة، وكل هذه حقائق اثبتتها التجارب المماثلة خلال السنوات المعاصرة.

ان الطريق الصحيح لمعالجة قضية كردستان تركيا هو طريق الحوار السياسي لتحقيق السلم الديمقراطي القائم على اساس الاعتراف بالحقوق القومية للشعب الكردي.

ان التحالف الديمقراطي الكردستاني، ضمن موقف الاتحاد الاوروبي عالياً، الذي عبر عن قلقه من هذا الاحتياح ومطابقته بالانسحاب القوي للحيش التركي.

اننا نطالب منظمة الامم المتحدة وبشكل خاص الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة، بالضغط على الحكومة التركية لسحب قواتها على الفور من كردستان العراق واتخاذ الوسائل السلمية لحل المعضلة الكردية في تركيا. فاذا كانت تركيا تريد اقامة حزام امني لحماية حدودها مع كردستان العراق، فان عليها ان تدعم بحدية اتفاقية انقرة (١٩٩٦/١٠/٣١) من اجل تنفيذ كافة بنودها كي تكون المنطقة مستقرة وبعيدة عن القتال والتدخلات في شؤونها، ومن اجل انتهاء الحرب الداخلية في الاقليم وتجهيز السلم واقامة حكومة اقليمية موحدة واجراء انتخابات برلمانية ديمقراطية.

ان حفظ الأمن وتأمين الاستقرار لحدود تركيا مع كردستان العراق، لايمكن تحقيقه عن طريق القوة او عبر ارسال قوات عسكرية أو احتياح الحدود، بل ان ذلك يتم فقط من خلال اقامة حكومة موثوقة في كردستان العراق تكون من واجباتها حماية الحدود.

- اتحاد الديمقراطي

- الحرب الاشتراكي الديمقراطي الكردستاني

- حزب كادحي كردستان

- الأتحاد الوطني الكردستاني

- حزب المحافظين الكردستاني

التحالف الديمقراطي الكردستاني

السليمانية / العراق

١٩٩٧/٥/٢١

## الوثيقة رقم ٨١

السيد مسعود بارزاني رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني المحترم  
تحية حارة..

حرصاً منا على المكتسبات الرئيسية للکرد وكردستان وفي سبيل تحقيق مصلحة عامة وترسيخ السلام والوئام والتآخي بين جميع الأحزاب والمنظمات الكردستانية وجماهير شعب كردستان وقطع دابر الحرب الداخلية نهائياً والقضاء على تكريد الحرب في كردستان، وعلى أمل أن نجعل من العام الجديد عام السلام والتصالح والعيش بحرية متمتعين بالديمقراطية، لأجل كل هذا نمد لكم أيادي التآخي والتصالح لغرض مصلحة حقيقية شاملة تحقق ما يلي:

- 1 - قلع مسببات الحرب الداخلية من جذورها.
- 2 - الحل السياسي الحقيقي والعاقل لجميع القضايا والمشاكل والمسائل المتنازع عليه بأساليب ديمقراطية سلمية.
- 3 - توحيد حكومة إقليم كردستان وذلك بإعادة تشكيل حكومة موحدة مؤلفة من ممثلي جميع الأحزاب الكردستانية لتمارس وظائفها كحكومة انتقالية وتبسط نفوذها على جميع مناطق كردستان.
- 4 - تقوم الحكومة بتهيئة الأجواء الملائمة لإجراء انتخابات حرة لاختيار أعضاء المجلس الوطني الكردستاني الذي يقع على عاتقه اختيار الحكومة المقبلة والتوصل إلى حل المشاكل والقضايا الموجودة مع الحكومتين العراقية والتركية.
- 5 - تطبيع الأوضاع في مدن أربيل والسليمانية ودهوك، وجميع مدن وقصبات

کردستان لتكون كلها مدناً للجميع ومراكز لنشاطاتهم السياسية والاجتماعية والفكرية دون استثناء.

6 - تحديد سقف زمني محدد لتنفيذ جميع النقاط التي سنتفق عليها.

السيد مسعود بارزاني

كمبادرة منه قرر الاتحاد الوطني الكردستاني من جانبه ما يلي:

أولاً:

1 - إيقاف جميع الحملات الإعلامية طوال شهر رمضان المبارك على أمل أن نعمل معاً لجعله قرراً نهائياً ومستمراً وعاملاً لإلغاء الحرب الإعلامية والعودة إلى التحليلات الموضوعية والعلمية حين التحدث عن مشاكلنا ومنازعاتنا وتناقضاتنا بحيث يتغلب النقد البناء والواعي والأخوي على سواه وإظهار الأحداث على حقيقتها وكما هي:

2 - إعادة التيار الكهربائي إلى أربيل بصورة كاملة خلال شهر رمضان المبارك.

ثانياً:

ونقدم المقترحات التالية:

1 - إيقاف حملات الترحيل القسري وطرده المواطنين وتشكيل لجنة مشتركة وبمشاركة الشخصيات الوطنية والحزبية الكردستانية لإعادة جميع المرحلين والمهجّرين إلى أماكن سكناهم السابقة.

2 - إطلاق سراح جميع أسرى وموقوفى الطرفين فوراً ودون أي تأخير.

3 - إيقاف حملات المطاردة والملاحقة بحق أعضاء ومؤيدي الطرفين وأعضاء ومؤيدي حلفائهما في جميع أنحاء كردستان وعلى الفور.

4 - تأمين حرية النشر والإعلام والنشاطات السياسية والفكرية والاجتماعية في كافة أنحاء كردستان.

ثالثاً:

لغرض وضع آلية لتنفيذ النقاط التي سنتفق عليها يتحتم عقد اجتماع عاجل يحضره ممثلون مخولون للمكتبين السياسيين يشترك فيه السيد عزيز محمد ومثلوا بعض الأحزاب

## رابعاً:

وبهذه المناسبة نخير الحزب الديمقراطي الكرديستاني فيما يلي:

- 1 - اختيار إحدى الاتفاقيات الموقعة من قبل الطرفين سابقاً. والمصدقة من قبل الجهتين كاتفاقية باريس أو الاتفاقية الثنائية أو مقررات المجلس الوطني الكرديستاني المصادق عليها من قبل المجلس بإجماع الأصوات.
- 2 - مقترحات أمريكا وبريطانيا التي قدمها روبرت دويج في حينه إلى الطرفين.
- 3 - المقترحات التي قدمها السيد عزيز محمد والدكتور محمود علي عثمان أو التي قدمها المجلس القومي للسلام والوثام في كردستان.

## خامساً:

- 1 - لنجد معاً حلاً لتوزيع واردات كردستان على جميع الأطراف وعلى جميع الموظفين ومشاريع الأعمار والتنمية وعوائل الشهداء وكافة ييشمركة كردستان وليتفق ممثلو المكتبين السياسيين عليه.
  - 2 - لنضمن معاً حرية التجارة والمواصلات والسفر والتنقل وزيارة الأهل والأقارب ولجميع المواطنين.
- في الختام نأمل أن تنظروا إلى رسالتنا بعين المسؤولية الوطنية والتاريخية وسنتنظر ردكم الإيجابي.
- مع احترامنا.

جلال طالباني

السكرتير العام للاتحاد الوطني الكرديستاني

1 رمضان 1418

1997/12/31

## الوثيقة رقم ٨٢

السيد جلال الطالباني المحترم الأمين العام للاتحاد الوطني الكردستاني

تحية طيبة

شكراً على رسالتكم المؤرخة في 1997/12/31، كما أخبرناكم عبر الأستاذ عزيز محمد في حينه أن تأخر الجواب لبضعة أيام يعود إلى انعقاد سلسلة من اجتماعات المكتب السياسي واللجنة المركزية لحزبنا والتي بوشر بها مع بداية السنة الجديدة.

لا مراعاة في أن الاقتتال الداخلي قد ألحق أفدح الأضرار بشعبنا على مختلف الأصعدة الداخلية والخارجية، وأنه لمن الواضح أن طريق تقدم كردستان يمر عبر المصالحة والأخوة والسلام الذي يستحقه شعبنا، والذي من شأنه تمهيد السبيل أمام حل عادل ومشرف لقضية شعبنا الكردي وطموحاته المشروعة ضمن الوحدة الوطنية العراقية عبر الحوار مع الحكومة المركزية.

إننا نعتبر مبادرات السلام التي أطلقناها في الصيف والحريف الماضيين مازالت قائمة، وكان بالإمكان تجنب الكثير من آلام ومآسي الماضي القريب لو أن الموارد الإيجابية الواردة في رسالتكم والتي نرحب بها قد طرحت قبل 997/10/13.

إن المشروع الذي نطرحه فيما يلي يهدف إلى إنهاء حالة الاقتتال الداخلي والظروف الاستثنائية السائدة منذ أيار 1994 وهو يهيئ للعودة إلى السلام الشامل والدائم لكي ينعم شعبنا في ظله بالأمن والاستقرار والوحدة والحياة الكريمة التي تليق به.

قبل الدخول في صلب المشروع نرى من المفيد التأكيد على:

أ - أن المشروع سيجري تنفيذه ضمن عملية أنقرة للسلام وفي الوقت نفسه نرحب

بكل الجهود السلمية الداخلية والخارجية الإضافية.

ب - من الضروري البحث عن بديل معقول ومنصف لصيغة المناصفة التي أكدت التجربة العملية فشلها.

ج - إن الاتفاقات السابقة كانت مرهونة بظروفها ولا يمكن العودة إليها وإعادة تبنيها، و لا حاجة للإشارة إلى الطرف الذي خرق الاتفاقات. على سبيل المثال لا الحصر عند التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاق باريس أو اتخاذ قرارات البرلمان كانت هناك حكومة مشتركة، في حين أن علينا بذل جهود كبيرة ومضنية حتى يتم إقامة حكومة مشتركة أخرى.

## المرحلة الأولى:

- 1 - تحريم الاقتتال الداخلي والالتزام بوقف النار وتعزيزه حيث أنه الأساس الذي تبنى عليه الإجراءات الإيجابية الأخرى مع مراعاة الوضع العسكري الراهن.
- 2 - إنهاء تواجد ب.ك.ك. المسلح في كردستان العراق وتدخله المؤذي وغير المبرر في شؤون شعبنا.
- 3 - الالتزام بقواعد حسن الجوار مع الدول الإقليمية كافة في إطار القانون الدولي بما يحفظ وحدة العراق وسيادته.
- 4 - إدانة الإرهاب والاعتقال ومنع اللجوء إلى العنف في حل المشاكل في كردستان.
- 5 - إيقاف الحملات الإعلامية والإعلام السلبي عموماً لأن ذلك يثير المشاعر ويضعف ثقة المواطنين بالعملية السلمية ويساهم في نفس الثقة في وقت هناك حاجة ماسة لبنائها.
- 6 - إطلاق سراح جميع الأسرى والمعتقلين والمحكومين لأسباب سياسية.
- 7 - إيقاف تهجير المواطنين وتحريره وإعادة المهجرين إلى ديارهم ومدنهم وقراهم مع ضمان أمنهم وسلامتهم وتشكيل لجنة من الأحزاب الكردستانية وممثلي الطرفين للإشراف على ذلك.
- 8 - عدم المس بالخدمات العامة وخاصة الكهرباء والتجارة وتنقل المواطنين.
- 9 - لا يجوز إلقاء القبض على أي مواطن لأسباب سياسية.

10 - تشكيل لجنة تنسيق مشتركة من الطرفين ومن ذوي الاختصاص والعلاقة لمتابعة وتنفيذ قرار مجلس الأمن 986 لخدمة شعبنا على أفضل صورة، ولجنة ثانية للتعاون والتنسيق في مجالات الصحة والتعليم والطاقة وغيرها.

11 - الامتناع عن القيام بأية أعمال سلبية من قبل أي من الطرفين ضد الآخر لأن الأعمال السلبية تنسف الإيجابيات والإجراءات البناءة.

12 - ضمان تنقل عناصر (أوك) إلى خارج الإقليم عبر زاخو وإيجاد آلية لذلك.

13 - لم يكن هناك إشكال في مجال الواردات من سنة 1991 وإلى أيار 1994 ولم تبدأ المشاكل من هذا الموضوع، ولدينا الاستعداد للإسهام في دفع رواتب الموظفين في المناطق التي يديرها (أوك) وقدم عرض ذلك في اجتماع لندن بتاريخ 10/6/1997.

14 - تشكيل لجنة تنسيق علياً من المكثبين السياسيين للحزبين وبمشاركة الأستاذ عزيز محمد لمتابعة تنفيذ ما يجري الاتفاق عليه.

### المرحلة الثانية:

إننا نرى أن تنفيذ الفقرات الواردة في المرحلة الأولى أعلاه بصورة سليمة من شأنها بناء قدر طيب من الثقة المتبادلة وتوفير الاطمئنان لدى الناس ولدى رعاة عملية السلام بأن العملية تسير في مسارها الصحيح وأن الاتفاق الكوردي العام في طريق عودته إلى أرض الواقع وأن من شأن ذلك تسهيل الانتقال إلى المرحلة الثانية والتي يمكن تسميتها بمرحلة التطبيع الشامل ومن ضمن إجراءاتها:

1 - عودة برلمانيي الاتحاد الوطني الكوردستاني إلى البرلمان والمشاركة في أعماله.

2 - تشكيل حكومة انتقالية على أساس النتائج الحقيقية لانتخابات سنة 1992 وبمشاركة الأحزاب الكوردستانية.

3 - ضمان حرية العمل السياسي والإعلامي والتنظيمي للطرفين ولكافة الأحزاب والقوى الكوردستانية في جميع أرجاء كوردستان العراق دون تغيير مواقع القوات العسكرية.

4 - تقوم الحكومة بجمع الواردات في كافة أرجاء الإقليم وتدفع الرواتب لكافة موظفيها وتقيم المشاريع حسب الضرورة والإمكانات المتوفرة وتواصل عملية

التطبيع.

5 - تجري الحكومة إحصاءً عاماً للسكان.

### المرحلة الثالثة:

تجري الحكومة الانتقالية انتخابات عامة بإشراف دولي وبضمان الدول الثلاث المشرفة على عملية السلام ويتعهد الطرفان أمام الشعب والرأي العام بالالتزام بنتائج الانتخابات.

تحدد لجنة التنسيق العليا السقف الزمني لكل مرحلة علماً بأنه يجري الانتقال من مرحلة إلى أخرى بعد التنفيذ الكامل للمرحلة التي سبقتها.

مما لا شك فيه أن هناك نقاط مشتركة كثيرة بين المشروعين الأمر الذي من شأنه تسهيل عملية السلام.

في الختام نتمنى أن يكون تبادل الرسائل والمشاريع هذه خلال شهر رمضان المبارك ومع بداية العام الجديد فاتحة خير وأخوة وسلام دائم وشامل لأبناء شعبنا كافة.  
مع خالص التحية والتقدير.

مسعود البارزاني

1998/1/14



## الوثيقة رقم ٨٣

السيد مسعود بارزاني رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني المحترم  
تحية حارة:

شكراً على رسالتكم المؤرخة في 14/1/1998 التي بعثتموها عن طريق السيد عزيز محمد جواباً على رسالتنا المؤرخة في 31/12/1997.

لقد قيم المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكردستاني. باهتمام بالغ وبدقة متناهية مضمون رسالتكم التي جاءت لحسن الحظ متفقة في عدد من النقاط مع المشروع المتكامل الذي قدمه الاتحاد الوطني الكردستاني ومن الممكن جعلها نقاطاً مشتركة والمباشرة الجديدة من قبل الطرفين بتنفيذها.

ما زال الاتحاد الوطني الكردستاني على قناعة بأن محتوى رسالتنا كان مشروعاً ملائماً ومتكاملاً ومتعدد الجوانب من الممكن اتخاذه مشروعاً للسلام والمصالحة العامة، خاصة وأننا وبتعمد ولغرض الاستعجال في بناء آلية للتفاوض والحوار وتثبيت السلم وتحقيق المصالحة العامة، ابتعدنا عن العديد من النقاط التي هي مبعث للخلاف والتناقض بيننا. وبوعي وإخلاص حاولنا إمرار المشروع عبر بوابة المصالحة والتآخي.

نحن - بلا شك - متفقون معكم على أن الحرب الداخلية أضرت بشعبنا على الصعيدين الداخلي والخارجي، ونعتقد بأنها فوتت على جماهير شعب كردستان فرصة تاريخية كبيرة والتي تجسدت في اتفاقية باريس التي أبرمت بتعاون العديد من الدول الكبيرة في العالم لإنشاء إطار لكيان فيدرالي ديمقراطي لكردستان.

من الواضح أن تقدم وازدهار كردستان لا يتوقف على السلم والمصالحة فحسب بل وأيضاً بقاء تجربتنا الديمقراطية وازدهارها مرهونة بعملية السلام التي لا تتم دون الحل

العادل السليم لجميع القضايا الرئيسية. ومن هذا المنطلق نعتقد بان الالتزام بالاتفاقيات السابقة ضمان أكيد لتحقيق الأهداف الحيوية، لا من حيث أهميتها التاريخية وحدها بل لأنها وضعت الحلول للكثير من المشاكل التي كانت لها أهميتها من جانبكم أو من جانبنا أو من قبل كلا الطرفين مما يجنبنا أن نعود إلى نقطة البداية ونطلق منها من جديد.

وعلى سبيل المثال فتحريم وتجريم الحرب الداخلية وتجريم استخدام قوات الدول المجاورة والإقليمية وإشراكها في الحرب الداخلية، وإنهاء تواجد مسلحي (ب.ك.ك) وقيام علاقات الصداقة مع الجيران وفق القوانين الدولية وتجريم الإرهاب والاعتقال والمطاردة والاعتقال والاختطاف وتأمين الديمقراطية في عموم الإقليم وقضايا أخرى كثيرة حسمت في تلك الاتفاقية.

لذلك نحن نرى بأنه من الضروري أن تعيدوا النظر في مسألة إلغائكم لجميع تلك الاتفاقيات. وإذا كانت المسألة تتوقف على بعض المكاسب الحزبية فمن الممكن حذف تلك النقاط منها. ولكننا نعتقد بأنه ليس عدلاً إلغاء كل هذه النقاط الهامة المشتركة الأخرى بغمضة عين.

مع كل هذه الحقائق التي أشرنا إليها نرى من المفيد المباشرة بتشكيل لجنة عليا مشتركة مؤلفة من المكتبين السياسيين بمشاركة الأستاذ عزيز محمد لا لمراقبة تنفيذ النقاط التي سنتفق عليها فحسب بل للتوصل إلى الحل العادل لجميع المشاكل والقضايا العالقة أيضاً.

لنضع رسالة الاتحاد الوطني الكردستاني المؤرخة في 1997/12/31 ورسالة الحزب الديمقراطي الكردستاني المؤرخة في 1998/1/14 أمام هذه اللجنة كمشروعين مقترحين، لتباشر فوراً بتنفيذ وتحقيق النقاط المشتركة الواردة في المشروعين (ضمن رسالتنا)، ولتتخذ منهما اللجنة العليا بداية لترسيخ السلام واتخاذ الخطوات الأخرى نحو مصالح حقيقية، وكذلك تشكيل لجنة مشتركة تضم الخبراء لمتابعة وتطبيق القرار الرقم (986) الصادر من الأمم المتحدة بأفضل السبل لخدمة جماهير شعبنا.

السيد مسعود المحترم:

في الحقيقة لا نريد أن نرد على مضمون رسالتكم نقطة بعد أخرى لأننا نرى من الضروري أن نترك ذلك للجنة العليا التي ستشكل من المكتبين السياسيين أو مناقشتها في الصحف بأسلوب علمي موضوعي رصين وهادئ.

1 - يتوقف ترسيخ السلام وتحقيق المصالحة العامة (ذاتياً وموضوعياً) على إيجاد الحل العادل لجميع القضايا وقطع دابر الأسباب التي تسبب في اندلاع شرارة الحرب الداخلية وتأمين مطالب الجماهير واحتضان المطالبات العادلة للطرفين. لذا فإن حرصنا على السلام والمصالحة يجب أن يدفعنا للاستعجال لحل القضايا وإزالة مسببات الاقتتال. وهذا هو رأي وتوجهات أصدقائنا الأمريكيين والبريطانيين وجميع الأحزاب الكردستانية والعراقية أيضاً.

2 - لا تعني الهدنة ووقف إطلاق النار سلاماً وتصالحاً، بل إنها خطوات نحو السلام والمصالحة. كما أن بقاء الوضع الراهن ومحاولة إطالة أمره وترسيخه لا يساعد على تثبيت أسس السلام. كما أنه لا يمهد الطريق للمصالحة العامة، وليس هناك من يستحسن ذلك أو يراه صحيحاً ومن ضمنهم (الأحزاب المتحالفة معكم) بل إننا جميعاً (البارتي والاتحاد أيضاً) نريد إنهاء الوضع الراهن. نحن نوضح لكم مخلصين وبينة صادقة وخالصة بأن الوضع الراهن الذي فرضته الحرب، الحرب التي اشتركت فيها جيوش الدول المجاورة مباشرة، من الممكن إبطاله وحتى لا نفسح المجال لهذا الطرف أو ذاك بالتلاعب بمقدراتنا والاستمرار في ابتزازنا لذا فإن حرصنا للسلام يجب أن يكون حافزاً لنا للعمل عل التوصل إلى الحل السياسي والعادل للوضع الراهن نحو آفاق المصالحة العامة.

3 - جاء ف رسالتكم: أن المشروع الذي سيكون نافعا يجب أن ينفذ (في إطار عملية السلام في أنقرة) في الحقيقة لم تكن هذه العبارة واضحة لنا، لأنكم كما تعلمون فإن عملية أنقرة للسلام بدأت بإعلان أكتوبر 1996 في أنقرة والذي أعلن جميع الأطراف التزامه به (أمريكا وبريطانيا وتركيا وممثلو الاتحاد الوطني الكردستاني والديمقراطي الكردستاني).

ولكن البارتي فيما بعد انتقى خمسة بنود فقط من 22 بنداً وارداً في الإعلان ورفض البنود الأخرى التي كانت أساسية وهامة.. والآن هل أنتم قررتم استحسان جميع البنود الواردة في إعلان أكتوبر الذي وقع في أنقرة؟ وإلا فما الذي تقصدونه؟ وماذا تنوون أن تعملوا تجاهه؟ نرجو أن توضحوه لنا.

4 - إنكم بدوركم تطالبون بإيجاد بديل ملائم وعادل لأسلوب المناصفة الفاشل. في الحقيقة أن كلينا ولحد الآن راضيان بذلك، ولكنكم تتحدثون عن نتائج انتخابات

عام 1992. ونحن نعتقد جازماً بأن نتائج الانتخابات كانت كالاتي: حصل الاتحاد الوطني الكردستاني في كركوك والسليمانية وأربيل على أغلبية الأصوات وحصل البارتني في دهوك فقط على الأغلبية وهناك جرى تلاعب ملحوظ في عملية التصويت كما أقر السيد سامي عبد الرحمن في حينه بذلك. في الوقت الذي حرم أكثر من 150 ألف ناخب من أهالي السليمانية وكركوك من الإدلاء بأصواتهم وذلك لقلة عدد صناديق الاقتراع، وقد رأينا جميعاً بأن أكثر من 70٪ من ناخبي هاتين المحافظتين صوتوا للاتحاد الوطني الكردستاني. نعتقد بأننا ما زلنا نتذكر حديثكم الذي أدليت به في الاجتماع الثنائي وأمام الجبهة الكردستانية حول نتائج الانتخابات التي قلمت عنها أنكم لا ترونها صحيحة وعادلة ولذلك وكيفما كانت فلا تستحسنونها.

5 - نحن نرى بأن تحديد المراحل دون وجود سقف زمني لها لن يسير بنا نحو المصالحة، لذلك نفضل أن يحدد سقف زمني لذلك.

6 - أنتم تطالبون بـ((إنهاء الوجود المسلح لـ(ب.ك.ك) في كردستان العراق ووضع حد لتدخلاتهم الضارة في شؤون شعبنا)) نرى من الأفضل ومن الواجب أن نعرض عليكم رأينا الخاص حول هذه الفقرات. في حينه كنا قد اتفقنا على تلك النقطة في الاتفاقيات المبرمة بيننا. تبقى مسألة كيفية التطبيق، نحن نرى أن يتم ذلك بالأسلوب السياسي والسلمي والمقنع والتراضي والحوار لا بالحرب والاقتتال جنباً إلى جنب الجيش التركي.

نحن نؤمن بأن مسألة ضمان الأمن والاستقرار في عموم إقليم كردستان بما فيه الحدود التركية والإيرانية يجب أن تقع على عاتق حكومة كردستان الموحدة. آنذاك أن تجاوزت قوات (ب.ك.ك) مداها (لقد أعلنت الآن التزامها وعدم قيامها بالتجاوزات) من الممكن آنذاك الالتجاء إلى جميع الأحزاب الكردستانية والطرق السياسية والجماهيرية لإيجاد حل للمشاكل التي تحدث معهم أما محاربتهم وبالتعاون مع الجيش التركي فهي ليست صحيحة ولا عادلة، ولأنها لن تجدي نفعاً ولا تستطيع القضاء على (ب.ك.ك). وقد أثبتت تجارب السنوات الماضية وخاصة تجربة العام الماضي بأن هذه الحرب ليس فيها حتى مصلحة تركيا ولا مصلحة الشعب التركي. ولكنها تصبح مبعثاً للآلام والحنن القاسية لجماهير شعب كردستان عامة وجماهير بادينان الشريفة خاصة،

فضلاً عن أنها تحدث جروحاً عميقة في قلب كردستان النابض خاصة وأنها تتحول إلى  
تكررة الحرب وقتل الكرد بأيدي الكرد أنفسهم.  
السيد مسعود بارزاني المحترم:

بمناسبة حلول عيد الفطر المبارك نهنئكم شخصياً ونهنئ قادة وكوادر وأعضاء الحزب  
الديمقراطي الكردستاني ونقترح بهذه المناسبة المباركة المباشرة فوراً من قبل الطرفين  
بإطلاق سراح الموقوفين والمحتجزين وإصدار قرار بإعادة المشردين إلى بيوتهم وأهلهم  
وأموالهم إليهم وتشكيل لجنة بإشراف السيد عزيز محمد لتطبيق إعادة المشردين وضمان  
حريتهم وحياتهم وكرامتهم وتخصيص تعويضات عادلة ومناسبة لهم من الإيرادات  
الهائلة الموجودة في حوزة البارتي.

وختاماً نأمل أن تؤتي جهود ومساعي الطرفين مع جهود أصدقاء شعبنا وجميع  
الخيرين وجميع الأحزاب الكردستانية والعراقية ثمارها وألا تذهب هباءً. وأن يصبح  
تبادل هذه الرسائل بداية لتشكيل اللجنتين العليا والخاصة ومباشرتهما بأعمالهما لحل  
جميع المشاكل والقضايا وبناء آلية لتنفيذ النقاط المشتركة بصورة عاجلة وملحة وحل  
النقاط الأخرى كذلك حتى ندخل الفرح والسرور إلى قلوب أبناء شعب كردستان البطل  
ونسعدهم بالسلام والمحبة والتآخي والتضامن.  
مع احترامنا وتحياتنا.

جلال طالباني

1998/1/26

## الوثيقة رقم ٨٤

السيد جلال الطالباني المحترم الأمين العام للاتحاد الوطني الكوردستاني  
تحية طيبة:

شكراً على رسالتكم المؤرخة في 1998/1/26، والتي كانت جواباً على رسالتنا المؤرخة في 1998/1/14. نرى من الضروري ابداء عدد من الملاحظات على بعض النقاط الواردة في رسالتكم هذه، بهدف تسليط الأضواء على حقائق تاريخية والتأكيد على مساعيها في إيجاد حل عادل لكافة المشاكل العالقة.

1 - نلاحظ في رسالتكم هذه نوعاً من التراجع عن مضامين رسالتكم السابقة المؤرخة في (1997/12/31) والتي كانت أكثر إيجابية.

2 - إننا متفقون على أن تثبيت السلام والتوصل إلى المصالحة العامة مرتبط بحل عادل للمشاكل وبأسباب اندلاع الاقتتال الداخلي.

ولكن كان جلياً لدينا دوماً بأن السبب الرئيسي للمشاكل وتعقيداتها يعود إلى مبدأ اللجوء إلى القوة المسلحة لتغيير الوضع وحل مشكلة السلطة في كوردستان، في وقت كان هناك برلمان وحكومة مشتركة. إننا نعتقد بأن تهيئة أرضية ملائمة خلال فترة محددة للرجوع إلى رأي الشعب عن طريق إجراء انتخابات عامة وحرّة، وبوجود ضمانات دولية، كفيل بالتوصل إلى حل جذري للمشاكل، كما ورد في مشروع البارتي.

3 - أجل لقد كان للاقتتال الداخلي دور مؤثر في الوصول إلى الوضع الراهن، إلا أن مسؤولية ذلك تقع على عاتق الطرف الذي أشعل الاقتتال، كما أن الطرف الذي كان سباقاً في الاستعانة بالقوى الخارجية مسؤول عن هذا التدخل. لقد شخصنا

في مشروعنا كيفية حل الوضع الراهن بصورة ديمقراطية وسلمية.

4 - بعد كل هذه الأحداث التي شهدتها الأعوام الأربعة المنصرمة، لا مراعاة في أن العملية السلمية بدءاً بأيقاف القتال وصولاً إلى إجراء الانتخابات، وانتهاءً بأي اتفاق يتم التوصل إليه، بحاجة إلى رعاية، بل إلى رعاية وضمن. إننا نرى هذه الرعاية والضمن في الدول الثلاث التي رعت عملية أنقرة للسلام، مع الترحيب بجهود أي طرف آخر في الداخل والخارج يساهم في هذا المجال. إن هنالك مخاوف مشروعة في أن مصير كل اتفاق، بغياب الرعاية والضمن، سيكون كمصير الاتفاقيات السابقة، لذلك فإننا نرى بأن مصلحة كل الأطراف ومصلحة عملية السلام نفسها تتطلب وجود رعاية وضمن.

5 - لقد قيل الكثير يومها حول نتائج انتخابات، 1992 إلا أن الأرقام تدل على أن البارتني قد حصل على 86٪ من الأصوات في محافظة دهوك، وبأن البارتني (وليس الاتحاد والمتحالفين معه) قد حصل على أكثرية الأصوات في محافظة أربيل، وبأنه قد حصل على زهاء 30٪ من الأصوات في محافظتين السليمانية وكركوك، بالرغم من أن تلاعباً كبيراً قد جرى على نتائج انتخابات هاتين المحافظتين إلى درجة أن كافة الأحزاب المشاركة في الانتخابات عدا الاتحاد قد رفضت نتائج الانتخابات في هاتين المحافظتين وذلك في بيان مشترك، ورغم كل ذلك فقد حصل البارتني على أكثرية الأصوات على مستوى كردستان، لكننا قبلنا بمبدأ (المنافسة) لأن الاتحاد كان يهدد بالحرب الداخلية، أي أننا قبلنا بتقديم تلك التضحية لكي نحول دون اندلاع القتال، لذلك فإننا لا نرى، وبعد أربع جولات من القتال، من الصائب الرجوع إلى هذا النظام.

6 - إننا لسنا من دعاة حل المشاكل مع أية جهة عن طريق القوة، لكن (ب.ك.ك) شن خلال الأعوام الخمس المنصرمة ثلاث هجمات عسكرية كبيرة على أبناء كردستان العراق وحاول دوماً فرض سلطته بالقوة على رقاب شعبنا، وإننا لسنا الوحيدين المطالبين بإنهاء الوجود العسكري لـ (ب.ك.ك) في كردستان العراق، بل إن الجبهة الكردستانية والحكومة المشتركة ولقاءات الأطراف السياسية الكردستانية في البرلمان وأبناء كردستان، كل هؤلاء يطالبون بإنهاء هذا التواجد، كما الاتحاد قبل أية جهة أخرى، قد توصل إلى الاتفاق مع تركيا على وضع حد

للتدخل اللامشروع من قبل (ب.ك.ك) في أوضاع كوردستان العراق. والآن نقول مرة أخرى، أن من الضروري إنهاء الوجود العسكري ل (ب.ك.ك) في كوردستان العراق. وإذا كان إنجاز هذه المهمة ممكناً بالطرق السلمية فهو أفضل بكثير، ولكننا لم نتلمس لحد الآن أية إشارة من هذا القبيل. إننا نأمل أن يتم إظهار استعداداً أكثر جدية من جانبكم لمعالجة هذا الموضوع، لأن الوجود العسكري ل (ب.ك.ك) في كوردستان قد تحول منذ فترة طويلة إلى أحد الأسباب الرئيسية للفوضى وعدم الاستقرار.

7 - لقد قمنا لحد الآن بإطلاق سراح أكثر من مائة معتقل ولكن الذي يؤسف له أن يتم في هذه الأيام بالذات البدء باعتقال مؤيدينا في المناطق الخاضعة لنفوذ الاتحاد، لذلك فسوف نكون سعداء فيما لو تم البدء بتشكيل لجنة من الأحزاب الكوردستانية لإطلاق سراح كافة المعتقلين.

أما حول إرجاع المبعدين والمهجرين، والذين يبلغ عدد مؤيدي البارتي منهم ما يقارب 60 ألف مواطن، فلتقم اللجنة نفسها بإنجاز هذه المهمة إلا أننا نعتقد بأن من الضروري توفير وضع أكثر استقراراً قبل أن يتمكن كل هؤلاء من العودة باطمئنان إلى بيوتهم مع أنه كان من الواجب منذ البداية عدم تعريضهم لهذه المعاناة. مع تأكيدنا على مشروعنا المقدم يوم 14/1/1988 نعلن عن استعدادنا لتشكيل لجنة تنسيق عليا بين المكتب السياسي للحزبين وبمشاركة الأستاذ عزيز محمد لحل المشاكل، وليكن مشروع البارتي في 14/1/1998 ومشروع الاتحاد في 31/12/1997 مشروعين للمناقشة من قبل هذه اللجنة، كذلك ندعو إلى تشكيل لجنة تنسيق مشتركة لمتابعة وتنفيذ القرار 986 ولجنة أخرى للتعاون والتنسيق في مجالات الصحة والتعليم والطاقة وغيرها كما ورد في مشروعنا. لقد استمع شعبنا إلى وجهة نظر الطرفين حول السلام ونعتقد بأنه ينتظر الآن الإقدام والعمل على طريق السلام والمصالحة، فلنبداً بالعمل. مع خالص التحية والتقدير..

مسعود البارزاني

1998/2/3



## الوثيقة رقم ٨٥

### بلاغ صحفي

اجتمع اليوم، الخميس المصادف (12 شباط 1998) في مدينة شقلاوة وفدي المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكوردستاني والاتحاد الوطني الكوردستاني بحضور الأستاذ المناضل عزيز محمد، وضم وفد البارتي السادة سامي عبد الرحمن وجوهر نامق سالم وبروسكه نوري شاوه يس، ووفد الاتحاد الوطني السادة د. كمال فؤاد وعمر سيد علي وارسلان بايز.

وتم في هذا الاجتماع الذي خصص لدراسة خطة السلام ومشاريعه استغرق زهاء أربع ساعات الاتفاق على النقاط المدرجة أدناه:

- 1 - الالتزام الطرفين بوقف إطلاق النار وتعزيزه وتثبيته وانتهاج أسلوب الحوار في علاج المشاكل ورفض العنف في علاج كافة المشاكل الكوردستانية.
- 2 - الالتزام بوقف الحملات الإعلامية وسد الثغرات في سبيل تحقيق الثقة بين الطرفين وإنجاح مشروع السلام والطلب من جميع الأطراف توجيه إعلامها بالصورة التي تخدم العملية السلمية.
- 3 - إطلاق سراح الأسرى والمعتقلين بدون شروط وخلال أسبوع، واتفق الجانبان على السبل الكفيلة بتنفيذ هذا القرار.
- 4 - إيقاف عمليات الترحيل والأبعاد والموافقة على مبدأ إعادة كافة المشردين والمرحلين إلى مناطقهم مع إعادة أموالهم وأملاكهم إليهم، واتفق الجانبان على تشكيل لجنة خاصة لمتابعة هذه المشكلة وتهيئة الأرضية لعودتهم.

- 5 - منع ملاحقة واعتقال المواطنين لأسباب سياسية.
- 6 - تشكيل لجنة مشتركة من المختصين لغرض متابعة وتنفيذ ما يتعلق بالقرار 986 وعلى أن تجتمع اللجنة في الأسبوع القادم.
- 7 - تشكيل لجنة مشتركة للتعاون والعمل على تأمين الخدمات العامة في مجالات الصحة والتعليم والطاقة.. إلخ.
- 8 - العمل على استمرارية الخدمات العامة في مجالات الطاقة الكهربائية والتبادل التجاري وحركة وتنقل المواطنين، واتفق الجانبان على اجتماع لجنة خبراء لتنفيذ تلك المهام في الأسبوع القادم وعلى أفضل وجه.
- 9 - تقرر الاستمرار في اللقاءات بين الجانبين وأن يعقد الاجتماع التالي في الأسبوع المقبل في المكان والزمان المحددين.

سامي عبد الرحمن  
الحزب الديمقراطي الكوردستاني

د. كمال فؤاد  
الاتحاد الوطني الكوردستاني

## الوثيقة رقم ٨٦

### اتفاقية السلام التي وقعت في واشنطن بتاريخ ١٧/ أيلول/ ١٩٩٨

نيابة عن الحزب الديمقراطي الكردستاني (ح.د.ك) والاتحاد الوطني الكردستاني (أ.و.ك) نشكر الوزيرة أولبرايت والحكومة الأمريكية وذلك لقيامهم بتسهيل مهمة إجراء سلسلة من اللقاءات الودية والبناءة هنا في واشنطن على مدى الأيام العدة الماضية. نحن نقدر جهودهم في مساعدتهم لنا على العودة إلى بعضنا البعض ولم شملنا وإبدائهم يد العون لنا لخلق إطار للتعاون المستقبلي.

إن اللقاءات كانت خطوة كبيرة لنا للإمام نحو مصالحة تامة ومستديمة بحيث تبعث أملاً جديداً للأكراد والتركمان والآشوريين والكلدانيين في إقليم كردستان العراق في العراق.

إن الحزبين يرحبان أيضاً بالارتباط المتواصل لحكومات تركيا والمملكة المتحدة بعملية السلام والمصالحة. إننا نرغب في الاعتراف والإشادة بالدور الذي لم يكن له بديل والذي لعبته المشاورات التي قام بها كل منا بصورة مفصلة في أنقرة ولندن في أن تتكامل هذه المباحثات بالنجاح.

إننا في واشنطن قد بحثنا في الأساليب التي تؤدي إلى تحسين الإدارة الإقليمية للمحافظات الشمالية الثلاث، وحل الخلافات السياسية القائمة منذ أمد طويل في سياق اتفاقيات أنقرة لشهر تشرين الأول من العام 1996. إننا قد توصلنا إلى عدة مجالات هامة للاتفاق حول كيفية تنفيذ تلك الاتفاقيات.

إننا نؤكد على وحدة الأراضي العراقية. إن المحافظات الشمالية الثلاث دھوك وأربيل والسليمانية هي جزء من دولة العراق. إن كلا الحزبين، الحزب الديمقراطي الكردستاني

والاتحاد الوطني الكردستاني يقبل بصورة لا لبس فيها الحدود العراقية المعترف بها دولياً. إن كلا الحزبين ملتزم بمنع انتهاك الحدود من قبل الإرهابيين أو غيرهم.

إن الحزبين سيبدلان كل ما في وسعهما لخلق عراق موحد تعددي ديمقراطي يضمن الحقوق السياسية والإنسانية للشعب الكردي في العراق ولكل العراقيين على قاعدة سياسية سيقورها كافة أبناء الشعب العراقي.

إن الحزبين كليهما يتطلعان إلى إعادة بناء العراق على أساس فيدرالي يحفظ وحدة الشعب ووحدة الأراضي.

نحن نفهم أن الولايات المتحدة تحترم هذه التطلعات لكل الشعب العراقي. إن كلا الحزبين يدين الحرب الداخلية ويتعهد بالامتناع عن اللجوء للعنف لحل الخلافات أو طلب التدخل الخارجي كل ضد الآخر. نحن سنبدل قصارى جهدنا لوضع الذين ينتهكون السلام أمام العدالة مهما كانت انتماءاتهم أو دوافعهم السياسية.

إن الحزبين متفقان أيضاً على أن العراق يجب أن يمثل لكل القرارات ذات العلاقة والصادرة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بما فيها البنود التي تتعلق بحقوق الإنسان والتي وردت في القرار المرقم 688.

وللمساعدة على ضمان جو هادئ للمصالحة فإننا سنكشف إجراءاتنا لاحترام عملية وقف إطلاق النار ولتسهيل الانتقال الحر للمواطنين وسنمتنع عن التصريحات الإعلامية السلبية.

### المرحلة الانتقالية:

نحن الاثنان متفقان على تعزيز لجنة التنسيق العليا (ل. ت. ع) وذلك لضمان تلبية المتطلبات الإنسانية للشعب في إقليم كردستان العراقية وضمان التمتع بحقوقهم الإنسانية والسياسية.

إن قرارات لجنة التنسيق العليا ستكون باتفاق جماعي لأعضائها.

إن لجنة التنسيق العليا ستهمي الأجواء لمصالحة تامة بين الحزبين بما فيها تطبيع الوضع في أربيل والسليمانية ودهوك وإعادة تكوين إدارة موحدة ومجلس موحد على أساس نتائج الانتخابات التي جرت عام 1992. وستعيد السيطرة التامة على كافة الإيرادات إلى الإدارة الإقليمية وستنظم انتخابات إقليمية جديدة.

إن لجنة التنسيق العليا ستعزز التنسيق والتعاون المتبادل بين الوزارات التي تقدم خدمات عامة محلية والتي تلبي حاجات الناس في كافة مناطق إقليم كردستان العراق. إن الحزبين سيضمنان أن هذه الوزارات ستعال الإيرادات الكافية لإنجاز أعمالها. إن الحزب الديمقراطي الكردستاني يقر بأن الفروق في الواردات ستتطلب توفيراً منتظماً ثابتاً وسيولة للمبالغ اللازمة للخدمات الإنسانية التي تحول من مناطق الحزب الديمقراطي الكردستاني الحالية إلى مناطق الاتحاد الوطني الكردستاني الحالية.

إن لجنة التنسيق العليا ستقوم بإجراءات إبداء المساعدة على إعادة توطين الناس الذين أجبروا على ترك منازلهم في المحافظات الشمالية الثلاث نتيجة للصراع السابق بين الحزبين وإعادة الممتلكات إليهم، أو تعويضهم على ما فقدوه.

إن لجنة التنسيق العليا ستضمن التعاون المتبادل لكلا الحزبين لمنع انتهاك الحدود التركية والإيرانية. إنها ستقيم إجراءات حماية معقولة للسيطرة على حركة تدفق الناس عبر هذه الحدود وتمنع حركة الإرهابيين. إن الحزبين وبالتعاون مع لجنة التنسيق العليا لن يعطيا ملاذاً لحزب العمال الكردستاني ال (ب.ك.ك) في كافة إقليم كردستان العراق، وسوف يضمنان عدم وجود أية قواعد لحزب العمال الكردستاني في هذه المنطقة، إنهما سيمنعان حزب العمال الكردستاني من زعزعة الاستقرار في المنطقة وتقويض السلام وانتهاك الحدود التركية.

إن لجنة التنسيق العليا ستسعى جاهدة لتشكيل حكومة مشتركة مؤقتة خلال الثلاثة أشهر القادمة وسيصادق عليها المجلس الإقليمي.

### الإدارة المشتركة:

إن المجلس وخلال ثلاثة أشهر من إعادة تشكيله سيجتمع في ميناه في أربيل مع اجتماعات لاحقة في السليمانية ودهوك.

إن أعضاء هذا المجلس المؤقت سيكونون هؤلاء الأشخاص الذي تم انتخابهم إلى البرلمان في العام 1992.

إن الاجتماع الأول للمجلس المؤقت سيكون خلال ثلاثة أشهر وبعد تشكيل المجلس، فإن عليه أن يمنح السلطة لكل القرارات اللاحقة والتي ستصدر من لجنة التنسيق العليا أو من الحكومة الإقليمية المؤقتة.

إن المجلس المؤقت قد يقرر أن يضيف مهاماً أخرى إلى جانب الوظائف التي تقوم به لجنة التنسيق العليا ومن ضمنها توحيد العلاقات مع المجتمع الدولي.

ومن أجل ضمان إجراء انتخابات إقليمية، ومن أجل مد يد المساعدة لتطبيع الحالة في أرييل ودهوك والسليمانية، فإن لجنة التنسيق العليا والمجلس لهما أن يشكلوا قوة أمن مشتركة من الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني والتركمان والآشوريين.

إن الحكومة الإقليمية الجديدة تستطيع لاحقاً أن تقرر اتخاذ إجراءات أخرى لتوحيد التركيبات والتنظيمات القيادية للبيشمركة (ميليشيا).

بعد الانتخابات الإقليمية المشروحة لاحقاً، فإن المجلس المؤقت سيجري استبداله بمجلس إقليمي جديد. وهذا المجلس الإقليمي سيشكل حكومة إقليمية جديدة بالاعتماد على القوة الانتخابية لكل حزب في البرلمان.

وبعد تشكيل الحكومة الإقليمية، فإن لجنة التنسيق العليا ستتحل بصورة تلقائية. إن فترة المجلس الإقليمي والحكومة الإقليمية ستكون ثلاث سنوات.

### المشاركة في الواردات:

إلى أن يتم تشكيل حكومة إقليمية مؤقتة جديدة، فإن توفير المبالغ الكافية بصورة منتظمة ومستمرة للوزارات التي تقدم خدمات عامة سيحول من مناطق الحزب الديمقراطي الكردستاني الحالية إلى مناطق الاتحاد الوطني الكردستاني الحالية، وذلك بسبب الاختلاف في الواردات لكل منطقة. إن لجنة التنسيق العليا وبالتشاور مع وزارات الضرائب والمالية القائمة مسؤولة عن تخصيص الواردات على كافة أنحاء الإقليم. بعد أن يتم تشكيل الحكومة المشتركة المؤقتة، فإنها ستكون مسؤولة عن جمع وتوزيع الواردات. بعد انتخاب مجلس إقليمي جديد، فإن وزارة للواردات والضرائب ستكون لها المسؤولية الشاملة التامة في جمع كافة الواردات ومن ضمنها فرض الضرائب والكمرك. إن المبالغ المستحصلة ستكون تحت تصرف الحكومة الإقليمية، وذلك بغية استخدامها حسبما يفوضه المجلس الإقليمي.

### وضع أرييل ودهوك والسليمانية:

إن البرلمان المؤقت ولجنة التنسيق العليا سيعالجان مسألة تطبيع الوضع في أرييل

ودهوك والسيلمانية وفي المدن الأخرى. واللجنة قد تطلب وساطة دولية فيما يتعلق بهذه المسألة إذا ارتأت اللجنة أن ذلك مناسب وفي صالح هذه القضية.

إن الوضع في هذه المدن يجب أن يجري تطبيقه إلى درجة كافية بحيث يؤدي إلى تمكين إجراء انتخابات حرة وعادلة.

### الانتخابات:

إن المجلس المؤقت ولجنة التنسيق العليا سيكونان مسؤولين عن تنظيم انتخابات حرة وعادلة في سبيل تشكيل مجلس إقليمي في فترة لا تتجاوز الستة أشهر بعد تشكيل المجلس الانتقالي.

إن تركيبة المجلس الإقليمي الجديد ستعتمد على أحسن المعلومات والبيانات الإحصائية المتوفرة حول عدد سكان المحافظات الشمالية الثلاث وحسب توزيع الجماعات العرقية والدينية في تلك المناطق. إن المقاعد تخصص لجماعات الأكراد والتركمان والآشوريين والكلدانيين.

إذا كان ذلك بالإمكان، فإن المجلس الانتقالي ولجنة التنسيق العليا والعمل مع المجتمع الدولي سيجرون إحصاء للسكان في المنطقة، وذلك بغية تثبيت سجل للناخبين، وإذا لم تتوفر المساعدة الدولية في الوقت المناسب، فإن المجلس الانتقالي ولجنة التنسيق العليا سيدبران إحصاء للسكان بمفردهما أو سيتم الاعتماد على المعلومات المتوفرة حالياً. إنهما سيعتمدان التقدير الأصوب لعدد السكان بالتشاور مع الخبراء الدوليين.

إن المجلس الانتقالي واللجنة العليا للتنسيق سيدعوان أيضاً المراقبين الدوليين للإشراف على الانتخابات، وذلك لتقديم يد العون إلى الطرفين في عملية الانتخابات نفسها وفي تدريب المراقبين المحليين.

### الوضع في إقليم كردستان العراق:

إن قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة المرقم 688 يولي اهتماماً بما يعانيه الشعب العراقي من قمع قاس وبالأخص الشعب الكردي في العراق. إن احتمالات القمع لم تتوقف أو تهدأ منذ العام 1991 عام صدور القرار. وما هو جدير بالانتباه أنه في العام المنصرم، فإن المقرر الخاص التابع للأمم المتحدة المسؤول عن شؤون العراق، قدم تقريراً أفاد فيه بأنه وجد دليلاً قوياً على وجود مئات من حالات الإعدام الجماعي في السجون

العراقية واستمرار النظام على سياسة طرد الأكراد والتركمان من كركوك ومن مدن أخرى. إن هذه السياسة تصل إلى حد التطهير العرقي للأكراد والتركمان العراقيين مع مصادرة أراضيهم وثوراتهم من قبل الحكومة وذلك لإعطائها وإنفاقها على الذين هم من أصل عربي. إن الكثيرين من الواصلين الجدد إنما يشاركون في هذا المخطط تحت إكراه وتهديد الدولة فحسب.

وعلى ضوء هذا التهديد المستمر، فنحن مدينون بالشكر للمجتمع الدولي لم يد العون لنا في مواجهة ضروراتنا الإنسانية وفي الحيلولة دون تكرار الأحداث المؤلمة المأساوية التي حدثت عام 1991 وحملات الانفال المروعة التي حدثت عامي 1987 و 1988.

إن البرنامج الخاص التابع للأمم المتحدة (النفط مقابل الغذاء) لإقليم كردستان العراق قد خفف من وطأة الظروف الإنسانية الصعبة التي يعاني منها الشعب. إننا نرحب بمساندة المجتمع الدولي للاستمرار في هذا البرنامج مع الحصة الخاصة بإقليم كردستان العراق، وكلنا أمل في المستقبل القريب بإمكان فتح مكتب للارتباط في الإقليم في مقر ECOSOC وذلك من أجل تنسيق أفضل لإيصال مواد الإعانة. إننا نأمل أيضاً أن في حال توقف الفوائد المستحصلة من برنامج (النفط مقابل الغذاء) بسبب الإجراءات التي قد تتخذها الحكومة العراقية من جانب واحد، فإن الأمم المتحدة ستقوم بتوفير الاحتياجات الاقتصادية المستمرة لكردستان العراق وإنها ستعالج محنة الشعب هناك.

إن الولايات المتحدة والجمهورية التركية والمملكة المتحدة ومن خلال (عملية مراقبة الشمال) قد ساعدت في حماية المنطقة. نحن نطلب منهم ومن بقية المجتمع الدولي الاستمرار في ممارسة اليقظة والحذر من أجل حماية وأمن منطقة كردستان العراق.

إن المنظمات غير الحكومية العديدة التي تمارس نشاطها في المحافظات الشمالية الثلاث قد قللت من عزلتنا، فمدت يد العون لنا بوسائل وطرق لا حصر لها.

### اللقاءات المستقبلية بين قائدي الحزبين:

إن رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني والسكرتير العام للاتحاد الوطني الكردستاني سيجتمعان في الأقل مرة كل شهرين داخل وخارج كردستان العراق في أماكن يقبلها ويتفق عليها الطرفان. وفي انتظار موافقة الحكومات، فنحن نأمل أن يتم إجراء أول هذه



اللقاءات في أنقرة ولقاء لاحق في لندن.

إن لقاء أنقرة سيتضمن نقاشات حول تصميمنا المشترك على قطع دابر الإرهاب وإزالته، وذلك بإقامة حراسة أشد على الحدود العراقية. وقد ييت لقاء لندن في تفاصيل إضافية تتعلق بالوضع في أربيل ودهوك والسليمانية والمساعدة على تثبيت آلية من أجل إقامة انتخابات تسودها الحرية والعدالة والنزاهة.

مسعود بارزاني  
الحزب الديمقراطي الكردستاني

جلال طالباني  
الاتحاد الوطني الكردستاني

الشاهد: David Welch .C  
النائب الرئيسي لمساعد الوزيرة  
مكتب شؤون الشرق الأدنى  
وزارة الخارجية. واشنطن C.D

### جدول المواعيد:

في أو قبل: 1 تشرين الأول:

يبدأ الحزب الديمقراطي الكردستاني بتقديم المساعدات المالية المناسبة على أساس شهري للوزارات التي تقدم خدمات عامة في مناطق الاتحاد الوطني الكردستاني.

15 تشرين الأول:

البدء باعادة توطين الناس المهجرين نتيجة للنزاع السابق.. الموافقة على اعادة الممتلكات أو التعريض من قبل الأحزاب المسؤولة.

ابتداء من: شهر تشرين الثاني: المشاورات المشتركة مع حكومة تركيا.

1 تشرين الثاني:

اكمال التنسيق والتعاون المتبادل بين وزارات الشؤون الانسانية.

الواردات التي يساهم بها الحزب الديمقراطي الكردستاني الى الوزارات وتوفير تلك المبالغ من مناطق الحزب الديمقراطي الكردستاني الى مناطق الاتحاد الوطني الكردستاني.

15 تشرين الثاني:

تقرير عن مدى التقدم في اعادة التوطين.

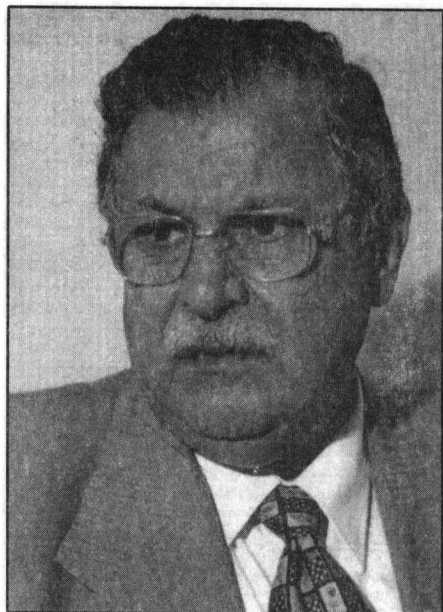
توحيد الوزارات وتقسيم الواردات.



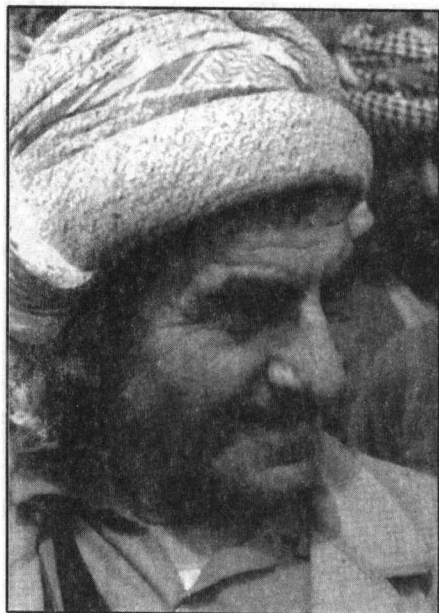
الملحق رقم [ 2 ]

## **صور لقادة الأحزاب والحركات الكردية**

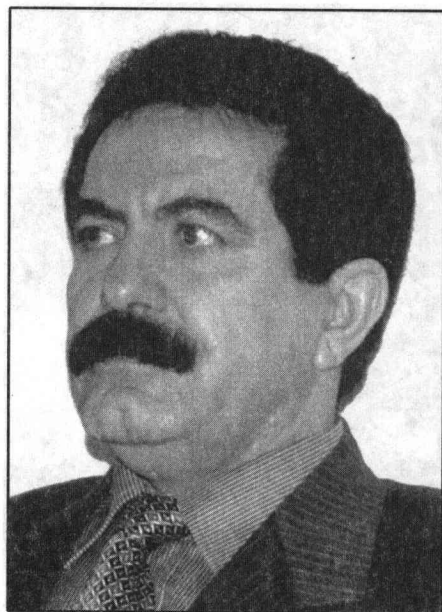




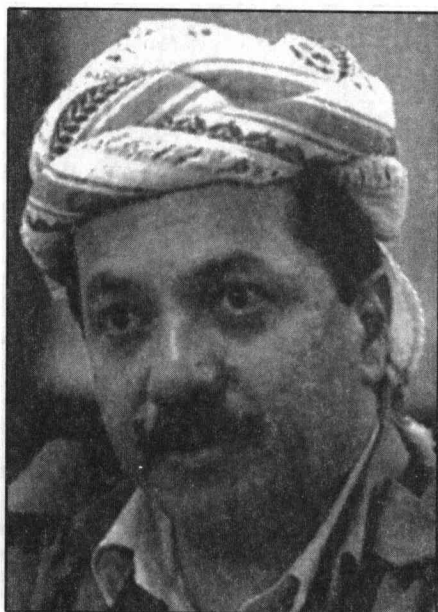
جلال الطالباڻي



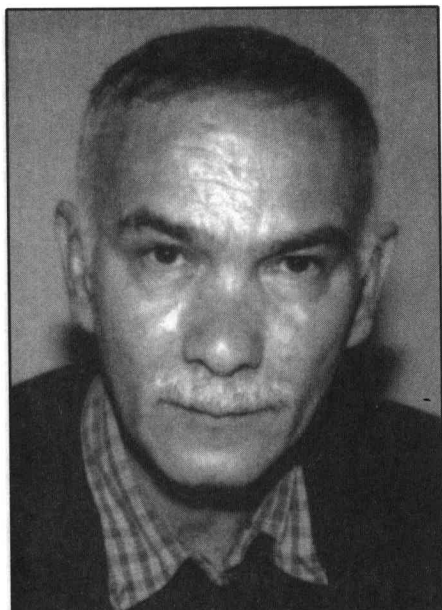
الملا مصطفى البارزاني



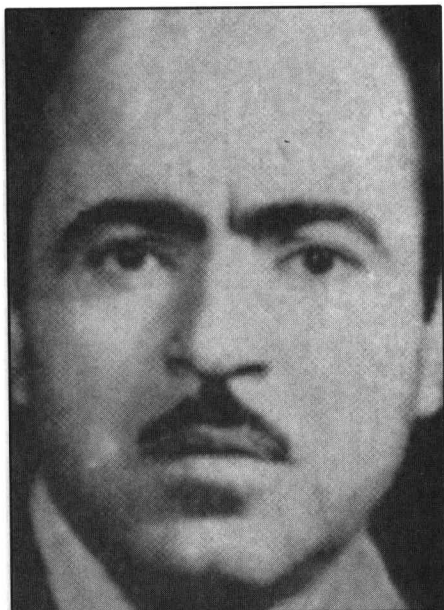
كوسرت رسول علي



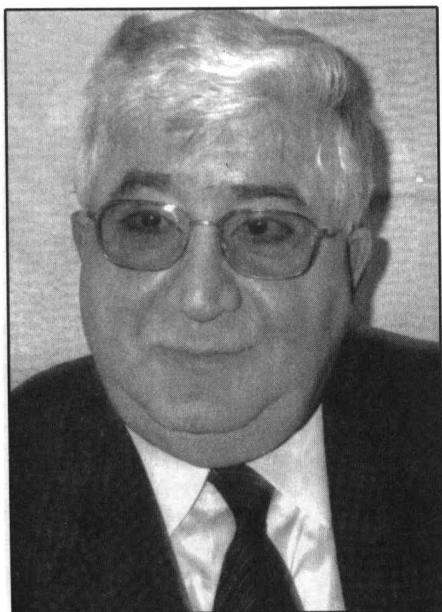
مسعود البارزاني



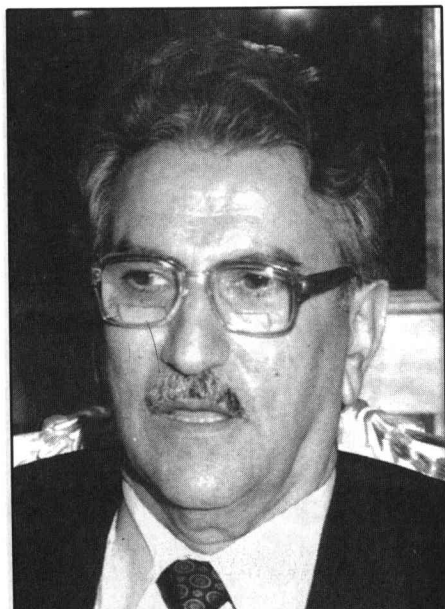
نوشيروان مصطفى أمين



ادريس البارزاني



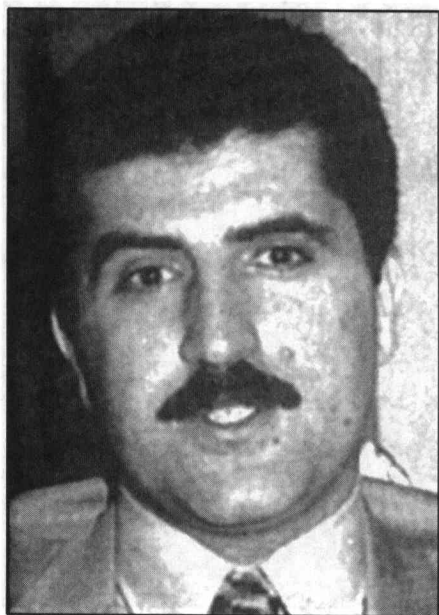
د. فؤاد ملا معصوم



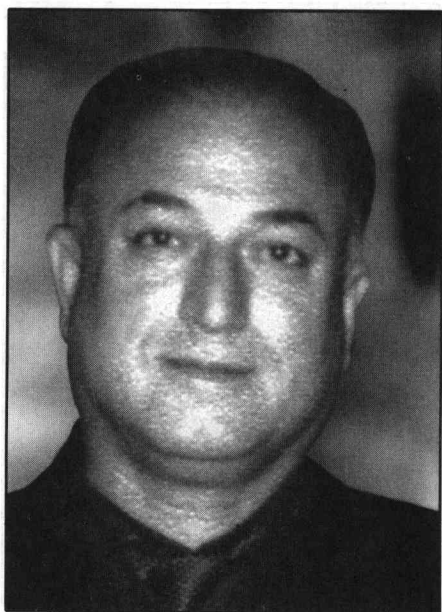
سامي عبد الرحمن



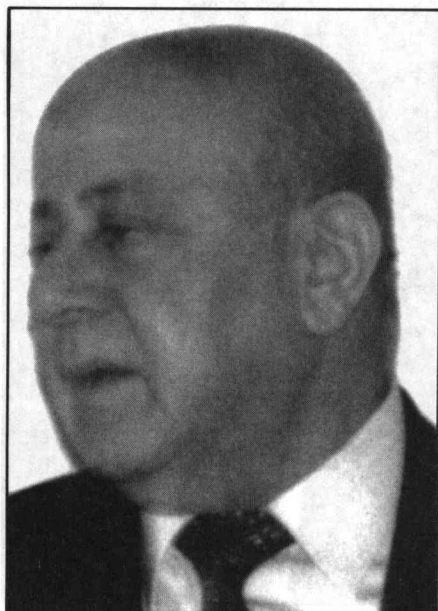
عادل مراد



نيجرفان البارزاني



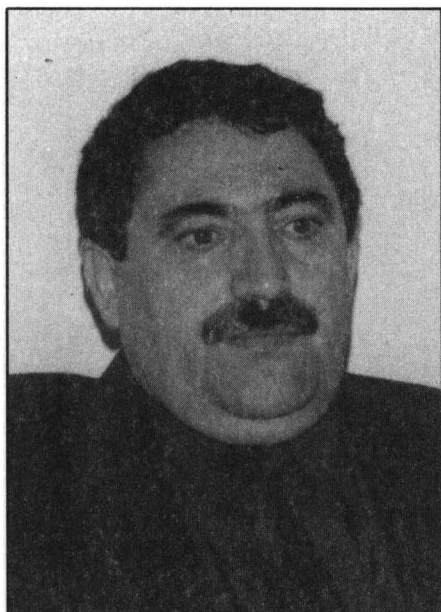
جبار فرمان



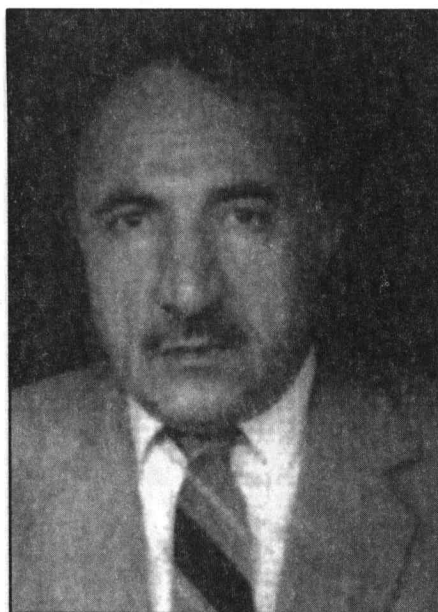
كمال فؤاد



قادر عزيز



محمد حاج محمود



د. محمود عثمان



علي العسكري



ملحق رقم [ 3 ]

## **المصادر والمراجع**



## أ - الكتب:

- 1 - أحمد، صابر علي: مسيرة العمل الجبهوي للحزب الديمقراطي الكردستاني/ العراق (1975-1988)، كردستان العراق 1988، مطبعة خبات.
- 2 - أمين، نوشيروان مصطفى: به نجه كان يه كتري ئه شكينن (ديوي ناوه وي رواداوه كاني كردستاني عيراق 1979-1983). وترجمتها: الأصابع تكسر بعضها بعضا. (أحداث كردستان العراق 1979-1983).
- 3 - أمين، نوشيروان مصطفى: له كه ناري دانووبه وه بوخري ناوزه نڤ (ديوي ناوه وي رواداوه كاني كردستان عيراق 1975-1978)، ترجمتها: من ضفاف الدانوب الى وادي الناوزنك (أحداث كردستان العراق 1975-1978).
- 4 - أمين، نوشيروان مصطفى: الدوران داخل حلقة مفرغة، ترجمة شيرزاد شيخاني، 1999 (مخطوط).
- 5 - البديل في الحركة التحررية الكردية، التقرير السياسي للمؤتمر التأسيسي لحزب الشعب الديمقراطي الكردستاني المنعقد من (26-30 تموز 1981).
- 6 - التميمي، خالد: محمد جعفر أبو التمن (دراسة في الزعامة السياسية العراقية)، رسالة دكتوراه مقدمة الى قسم التاريخ في مدرسة الدراسات الشرقية والافريقية في جامعة لندن، دار الوراق للدراسات والنشر، ط1، دمشق 1996.
- 7 - جياووك، معروف: مأساة برزان.
- 8 - حريري، فرنسو: لكي لا يكتب التاريخ محرفاً، (مقابلات مع فرنسو حريري

- مترجمة من الكردية)، ط1، 1996، مطبعة خبات - دهوك.
- 9 - الحزب الديمقراطي الكردستاني: الاقتتال الداخلي في كردستان العراق كيف اندلع ومن المسؤول عنه ح1، ط1، 1997 من منشورات مكتب الدراسة والبحوث المركزي، دراسة رقم 29.
- 10 - الحزب الديمقراطي الكردستاني/اللجنة التحضيرية، تقييم مسيرة الثورة الكردية وانهيائها والدروس والعبر المستخلصة منها، أوائل كانون الثاني 1977.
- 11 - الحسني، عبد الرزاق: تاريخ الوزارات العراقية، ج1، 2، 3، 6، 7، دار الشؤون الثقافية العامة، ط7، بغداد 1988.
- 12 - الحفيد، الشيخ سالار: تاريخ ما أهمله التاريخ (مخطوط).
- 13 - الخرسان، صلاح: صفحات من تاريخ الحركة الشيوعية في العراق، دار الفرات، بيروت 1993.
- 14 - دراسة لمديرية أمن أربيل بعنوان (الحزب الديمقراطي الكردستاني).
- 15 - راندل، جوناثان: أمة في شقاق (دروب كردستان كما سلكتها)، دار النهار للنشر، بيروت 1997، ط1.
- 16 - الزبيدي، ليث عبد الحسن: ثورة 14 تموز 1958 في العراق (رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة بغداد)، منشورات مكتبة اليقظة العربية، ط2، بغداد 1981.
- 17 - الزبيدي، العقيد الركن أحمد: البناء المعنوي للقوات المسلحة العراقية، ط1، بيروت 1990-1411هـ، دار الروضة للطباعة والنشر والتوزيع.
- 18 - السامرائي، اللواء الركن وفيق: حطام البوابة الشرقية، اصدار دار القبس للصحافة والنشر - الكويت، صدر في شهر يوليو (تموز) 1997.
- 19 - الطالбاني، جلال: حول القضية الكردية في العراق، دار أراارات للثقافة والنشر، ط2، بيروت، تشرين الثاني 1996.
- 20 - الطالбاني، جلال: الدكتور الاتاسي والقضية الكردية، ط2، دار أراارات للثقافة والنشر، آب 1998.
- 21 - طريق الحركة التحررية الكردية (تقييم ثورة أيلول) والبرنامج الجديد للحزب

الديمقراطي الكردستاني، أقره المؤتمر التاسع للحزب المنعقد في تشرين الثاني 1979.

- 22 - العارف، اسماعيل: أسرار ثورة 14 تموز وتأسيس الجمهورية العراقية.
- 23 - العلوي، حسن: أسوار الطين (في عقدة الكويت وايدولوجيا الضم) ط1، دار الكنوز الأدبية، بيروت 1995.
- 24 - غريب، أدمون: المسألة الكردية في العراق، منشورات جامعة سيركوزار.
- 25 - فرحان، عبد الكريم (العميد الركن): حصاد ثورة (مذكرات) تجربة السلطة في العراق (1958-1968) دار البراق - لندن، ط1، 1994.
- 26 - كريم سعيد، الدكتور علي: عراق 8 شباط (من حوار المفاهيم الى حوار الدم) مراجعة في ذاكرة طالب شبيب، ط1، بيروت، 1999، دار الكنوز الأدبية.
- 27 - مجموعة مقررات مجلس الوزراء للأشهر تموز، آب، أيلول 1921.
- 28 - مجموعة من الباحثين: العراق في التاريخ، بغداد 1983.
- 29 - محاضر مجلس الأعيان الدورة 1943 - 1944.
- 30 - محمد كريم، حبيب: حول التراث الوطني للبارزاني الخالد، الحزب الديمقراطي الكردستاني - العراق (قسم الاعلام).
- 31 - محمد كريم، حبيب: صفحات من نضال الشعب الكردي، تاريخ مؤتمرات الحزب 4، 5، 6، 7، 8 الحزب الديمقراطي الكردستاني - العراق (قسم الاعلام).
- 32 - مذكرات المجلس التأسيسي، المجلد الأول.
- 33 - مراد، عادل: صفحات من تاريخ الاتحاد الوطني الكردستاني.. بدايات التأسيس وما بعدها عبر مراحل النضال الصعب للمقاومة والكفاح السياسي المسلح. كردستان العراق - السليمانية، 2001 (مخطوط).
- 34 - المركز الاسلامي للأبحاث السياسية: المسألة الكردية، (دراسة عامة - محدودة التداول)، تحت تسلسل الحركات السياسية (3).
- 35 - مركز شهداء آل الحكيم للدراسات التاريخية والسياسية: حول التحرك الاسلامي في العراق، من مذكرات الشهيد محمد مهدي الحكيم.

- 36 - المفتي، عدنان: الأكراد والعلاقات العربية الكردية، ط1، يناير (كانون الثاني) 1998، مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر.
- 37 - المفتي، عدنان: الحوار العربي الكردي (وثائق مؤتمر القاهرة مايو 1998)، ط1، 1999، مكتبة مدبولي.
- 38 - منشورات الثورة: لكي يصاب السلام وتتعزز الوحدة الوطنية، النص الكامل لمقالات (صحيفة الثورة) والمذكرات المتبادلة بين حزبي البعث العربي الاشتراكي والديمقراطي الكردستاني وذلك في اطار اتفاقية آذار حل القضية الكردية حلاً سلمياً وديمقراطياً.
- 39 - منشورات مكتب الاعلام المركزي للاتحاد الوطني الكردستاني: فضائيتا (MBC وANN تحاوران مام جلال. (قلا جوالان - السليمانية 1999/9/6).
- 40 - من منشورات اعلام مكتب دمشق للاتحاد الوطني الكردستاني: آراء عربية حول القضية الكردية.
- 41 - من منشورات جريدة الاتحاد (1): طالباني واستقلال القرار السياسي الكردستاني (الترجمة العربية لحديث الطالباني.. خلال مؤتمره الصحفي في 11/16/1995. مطبعة جامعة صلاح الدين.
- 42 - من وثائق الاتحاد الوطني الكردستاني: حول الحركة التحررية للشعب الكردي في كردستان العراق.
- 43 - مؤتمر الذكرى التسعين لميلاد البارزاني الخالد، صلاح الدين، 1993/9/17، اعداد واشراف ممتاز الحيدري، نجاد عزيز سورمي.
- 44 - ميثاق الجبهة الوطنية والقومية الديمقراطية في العراق (جو قد) 1980.
- 45 - ناجي جواد، الدكتور سعد: العراق والمسألة الكردية 1958-1970.
- 46 - نكديمون، شلومو: الموساد في العراق ودول الجوار - انهيار الآمال الاسرائيلية والكردية، ط1، دار الجيل للنشر والدراسات والابحاث الفلسطينية، الاردن، عمان 1997.
- 47 - وثائق المؤتمر العام لقوى المعارضة العراقية، بيروت 11-13/اذار/1991.

## ب — الصحف:

- 1 - الاتحاد. السليمانية.
- 2 - برلمان، أرييل.
- 3 - التآخي، بغداد.
- 4 - الثورة، بغداد.
- 5 - الحياة، لندن.
- 6 - خبات، أرييل.
- 7 - السفير، بيروت.
- 8 - الشرق الأوسط، لندن.
- 9 - شبحان، عمان - الأردن.
- 10 - العراق، بغداد.
- 11 - القبس، الكويت.
- 12 - نداء الرافدين، دمشق.
- 13 - النور، بغداد.

## ج — المجلات:

- 1 - ألف باء، بغداد.
- 2 - الثورة العربية، بغداد.
- 3 - سوسياسست، كردستان - العراق.
- 4 - قراءات سياسية، تامبا - ولاية فلوريدا الأمريكية.
- 5 - المجلة، لندن.
- 6 - المشاهد السياسي، لندن.
- 7 - النور، لندن.
- 8 - الوسط، لندن.

## د — النشرات:

- 1 - أضواء على الاجتياح التركي لشمال العراق، المؤسسة العربية للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
- 2 - لكي لا تبقى الحقائق مكتومة عن الشعب الكردي.









## أخي العزيز صالح المردم

حبيبة الأخوية طيبة . مع تبديلي الإرضوية واستوحي العقلية ولعمري  
 فقد نسلمت رسالتكم الإرضوية الأظهرة وألهم الله علي الإنصار العظيم  
 الذي حققه الأخوان على الخيرة وبهذه المناسبة أنقل إليكم ومن ضوئكم  
 إلى كل الرفاهية توافي الوالد وتبذلونه وكذلك توافي وكل الرضوية هنا  
 ببارك الله فيكم جميعاً ، ولقد كانت قيمة أكبر فخر . ربما زادني  
 شغور سروراً الإنسان والناحية السعيدة ولقد أودع سر السخا  
 وأرسلت لكم عدة رسائل قبل هذه وأود أن أسجل لكم شروطاً  
 . كما أعلم فإن صحت الجاهل كآلة الله فإني تصفيتها زينة كآلة  
 وحيثما لهم واجب سدس محاربتنا وإبانتنا والتجارب السابقة مع هذه  
 الصواب التي نلنا قلنا أن السالكين معها يعود بالفضل الجسيم  
 على صحتهم . لذلك فإن رأيي بعد استشارة (عبد الله) أيضاً  
 هو أن يتم قسمة رؤوس القسمة أو الأورام (عليها) . وما أودعها  
 محالهم والتفصيل بينهم وأخذ الاستراخات الحقة منهم حول الدور  
 المحكوك اليهم بالتفصيل وعلى صورة أياراً وعموماً هم المستبوعون  
 مع بيت غدت وحساس وغيرهم من الوعد . كما سلكونه لذلك  
 من تأثير كبير .

في ذلك المجهود لشهادة التنظيم في العراق . وأرسال محبة جديده إلى  
 صلات

في صحتهم بأمرهم . فبما أنكم قد بينتم من إيمانكم وأمل  
 أن تكونوا تروى . وأما في صحتهم بالحق والصدق  
 الله ما نالني . وأما في صحتهم بالحق والصدق  
 (بجانب الأمانة) . وهذا الأمر أن تصفوا هذه  
 المحركات بأمر وديرة . والله بالذات . تستطيع القيام بهذه الأمور

عبر الجمهورية الإسلامية.

وكذلك مساعدتنا على تشييد مبادئنا ونمطنا الفكر الماترة والديمقراطية وتحسين بشرة  
القانونات ودراساتها، الجمهورية الإسلامية.

٣- تقديم المساعدات العسكرية من زلج ودرز و... وفور... وذلك من أجل أن نعلم من جهة  
نستفيدا ندرجها بالعلم والسمت والشيخ والجلود والمج.

وذلك كي نستطيع التعرف على قديما وحياه شعبا.

إذ إن نجاح مخطط الأعداء سيؤدي حتما إلى تدفق مئات الألوف من المواطنين على الجمهورية  
الإسلامية ونشره شعبا من أرضه.

بإذن وزير الخارجية (المرشد الإسلامي) (المرشد الإسلامي) (المرشد الإسلامي)...

بنا نطلع إلى... في قمنا القادة والأرضنا تلك أرضنا وقديما الماترة من...  
الكتب السبعية والقواعد الأساسية... مركز الاستماع إليهم والتشاور معهم...  
القضايا التي هم المجلس ومأمل أن نصل إلى حل مشاكل شعبنا... وحلها لذكر وفور...  
عليك وليك والألوفين أولى بالعرف... والله لا يضيع أمر المسلمين.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

وتفضلوا بقبول الأحرار الماترة

مجلس  
مجلس  
مجلس







أظن العزيز صالح المقيم . تحية أوروبية صالحة . ارجو لكم و بلي  
 ان يكون منكم من ردام الصبر والعافية والتوفيق النافذ على  
 الهمم . نحن سائلين صريحا والحمد لله . وسوف أبدأ بعبارة  
 صديقة للسيد لزيارة الوالد بعد أن فلتك صبور في البقية  
 وأحاول أن أضيفكم بالنتيجة . جواباً على رسالتكم المأخوذة في  
 ١٨/٦ - ولعلكم أن أرسل لكم رسالة أخرى - لم أكن أتم  
 كيف أضيف المحاور ودمول بارزاً ما رستم - بغاليت وعلك تبار  
 إرضائكم بلندن وطلبت من الزم أبو بارتان ليقدم شيئاً لنا  
 كالي يتسنى لي إجراء اللازم . بحسب الموضع . لم نتسلم التا  
 المراسلة - لكن سارتم بالمشاكل في المسائل التي يشككو  
 منظرها وقتاً بآخر . وسيتلون لمثل هذه المواقف الم  
 تأنيه را يجاي صيد (وان لم يكن هذه الإيجابية واقعية) - أي  
 انهم سوف لا يجاد بوجه سلباً ولا إيجاباً حول السماح لقوات  
 الصبر . ولينتمون الصبر . ولكن عملياً سوف لا نجوت  
 أي إبداء أو منهج بالصلوة وربما يتأهلوه بشكل منه  
 سائر . فم هذه الدجلا سوف لا يجدونه باسم ت  
 لا رضال به - لكن حاولوا عن طريق محادثتهم الذين  
 يظهرهم بالعطف في إيجابها (مثل ماوتي شين) فقد  
 نفس الطلب مع إبداء . انقادكم بضرورة الحفاظ على  
 علاقات صلبة والنظر إلى المستقبل بتفعل وقلته و  
 من هذه النظره صالحة شترة - وضيفهم بأنكم ستت  
 في الزمر التي سيكون منكم تقدمونه أهمية  
 علاقات سلبية بعيدة عنه روح العدا بين أبا وسف  
 في الحدود معهم - هذه الزمر ساهم إيجابياً وبنفسه  
 أن بلا حظوا انقطاع ومرونة في أسلوبكم . اعتد  
 أنه لا مانع أن تبدوا بتنفيذ برنامجكم بمرور وبدو



## محتويات الكتاب

5	الاهداء
7	المقدمة
11	- الباب الأول: جذور القضية الكردية في العراق
13	الفصل الأول: من العهد العثماني حتى الاحتلال البريطاني
13	الفصل الثاني: الثورات الكردية في العهد الملكي
29	- الباب الثاني: الحزب الديمقراطي الكردستاني
49	الفصل الثالث: الحزب الضرورة
69	الفصل الرابع: البارتلي في ظل العهد الجمهوري
87	الفصل الخامس: ثورة أيلول 1961
121	الفصل السادس: انشقاق عام 1964
139	الفصل السابع: محطات على طريق الثورة
151	الفصل الثامن: العلاقة مع الدولة العبرية
176	الفصل التاسع: بيان 11 آذار
193	الفصل العاشر: اتفاقية آذار في انايب الاختبار
205	الفصل الحادي عشر: النكسة
243	الفصل الثاني عشر: مرحلة اعادة البناء
281	الفصل الثالث عشر: التغيير والتحديث

311	- الباب الثالث: الاتحاد الوطني الكردستاني
313	الفصل الرابع عشر: التأسيس
341	الفصل الخامس عشر: الثورة الجديدة
381	الفصل السادس عشر: مكاسب استراتيجية
409	الفصل السابع عشر: مفاوضات 1983
431	الفصل الثامن عشر: الانفلات
451	الفصل التاسع عشر: القيادة والمسؤولية
481	- الباب الرابع: المنطقة الآمنة
483	الفصل العشرون: احزاب عاملة في كردستان العراق
521	الفصل الحادي والعشرون: تداعيات الحرب
539	الفصل الثاني والعشرون: السلام المفقود
571	- الباب الخامس: دراسات ووثائق
573	الفصل الثالث والعشرون: دراسات أمنية عن الحركات والأحزاب الكردية
633	الملحق رقم [ 1 ]: الوثائق
907	الملحق رقم [ 2 ]: صورة قادة الأحزاب والحركات الكردية
913	الملحق رقم [ 3 ]: المصادر والمراجع
921	مجموعة صور طبق الأصل لبعض الوثائق التي وردت في الكتاب

## هذا الكتاب

شكل نشوء التنظيمات السياسية في كردستان العراق التي تبلور وجودها مطلع الحرب العالمية الثانية نقلة نوعية في مسار الحركة القومية الكردية التي تعود بداياتها إلى الفترة التي اعقبت تكوين الدول القومية الحديثة في شرقنا العربي والإسلامي ومنها العراق والتي شيدت بنيانها على أنقاض التركة العثمانية...

وقد استطاعت تلك المنظمات الفتية التي ما لبثت أن توحدت في هيكلية تنظيمية واحدة أواخر النصف الأول من القرن العشرين ثم عادت في وقت لاحق إلى اعتماد صيغ التعددية السياسية والتنظيمية أن تثبت وجودها على المسرح السياسي بالعمل الجماهيري المنظم تارة وبالكفاح المسلح تاراً أخرى، وأن تصبح رقماً يحسب حساباته في معادلة السياسة العراقية المضطربة.

ومن هنا كانت الحاجة إلى قراءة توثيقية شاملة ومتأنية للمراحل التاريخية التي اجتازتها تلك المنظمات الحزبية والتي تمثل في مسيرتها بصورة أو بأخرى مسار ما أصبح يعرف بالقضية الكردية في العراق والتي هي في النهاية قضية شعب عريق عاش على أرض آبائه وأجداده منذ آلاف السنين ولا يطالب سوى بالعدل والمساواة والحياة الحرة الكريمة...

فكان هذا الكتاب الذي بين يديك عزيزي القارئ محاولة جادة بهذا الاتجاه نأمل أن يكون الكاتب قد استوفى موضوعاتها أو الجانب الأهم منها وهو ما نعتقده ومن الله العون والسداد.

الناشر

مؤسسة الدراسات والبحوث

للطباعة والنشر والتوزيع

المكتب : بنو العبد سنتر الإنماء، ١ - ط ٢ - المستودع : صغير - جانب فون الأمراء،

ص.ب. ١١٠ - ٧٤٥٢ بيروت ٢٢٥٠ - ١١٠٧ - هاتف : ٠١/٥٥٣١١٤ - ٠٢/٥١٤٩٠٥ - بيروت لبنان

